بسم اللہ الرحمن الرحیم

یا حی یا قیوم

اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویہدی الیہ من ینیب

سوال الاصول

شرح

شرح ملا جامی

مکتبہ رشیدیہ سرکی روڈ کوئٹہ

فون: ٦٦٢٢٣٦

النحو فی الکلام کالملح فی الطعام

الحمد للہ والمنۃ علی ان الکتاب المستطاب اعنی
حاشیۃ شرح الجامی من تصنیف عالم اجل وفاضل اکمل
اعنی مولانا وسیم گل الباسولی علیہ رحمۃ ربہ الباری المشہور بہ

سوال باسولی

حاشیہ ۱۴۰۹ھ

شرح

ملا جامی

المکتبۃ الرشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۳۳۲۶۳ ۸۲۸۳۹۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الانسان متكلما بالكلمة والكلام ؛ وخص النحويين بمعرفة احوالهما والاقسام ؛
والصلوة على من اعلى سلاليم الاسلام ؛ وعلى آله واصحابه القائضين الازمام ؛ وبعد فلما التمس مني
بعض التلاميذ العزيز حاشية سريعة في الفهم وجيزة في العبارة جامعة لحواشي المتقدمين والمتأخرين
بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة لشرح الجامي فشرعت فيها وسميتها بالمقدمة النباسولية
مستعينا بالله المعين **قوله** لوليه **فان قلت** لا يصح اضافة الولي الى ضمير الحمد لان الولي عبارة عن
الناصر او المتصرف وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدر منه فلا يحصل المرام وهو كون الحمد
لواجب الوجود **قلت** ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله
تعالى عند اهل السنة والجماعة فكانه صدر من الله تعالى **او نقول** ان الولي ههنا بمعنى الحري اي اللائق و
لاشك ان اللائق بالحمد ليس الا الله تعالى **فان قلت** ان العبد ايضا لائق للحمد بافعاله الجميلة كما
يقال فلان جواد وفلان شجاع فاخذ الحري من الولي لا يسمن ولا يغني من جوع **قلت** المراد من الحمد جنس الحمد
اي الحري بجنس الحمد لاشك ان الحري بجنس الحمد ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد الغفور لكن في كلام
الغفور تأمل لانه قال سابقا اللام في الحمد للجنس وللاستغراق وقال ههنا الحري بجنس الحمد فعلم منه ان اللام للجنس
فقط **قلنا** ان مآل الجنس ليس الا الاستغراق فذكر الجنس ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اي كل حمد من الازل الى الابد
اشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فما قال البعض ان اللام في الحمد للجنس والبعض اختار انه للاستغراق
فالنزاع بينهما لفظي **او نقول** المقصود ههنا دفع اعتراض الجواد والشجاع لا استيفاء جميع المعاني **فان قلت**
لم قال لوليه ولم يقل لله مع انه دابهم **قلت** له اجوبة كثيرة واظهرها ان الولي لفظ غريب والمصنفون يفتخرون
بعضهم على بعض بايراد الفاظ غريبة في الخطبة **فان قلت** الغرابة لا يختص بالولي لان لله تعالى اسماء غريبة
كثيرة كالحنان والمنان والديان **قلت** اختار الولي من بينهم رعاية للسجع بقوله نبيه **فان قلت** رعاية السجع
انما يكون مع المتقدم لا مع المتأخر والنبي متأخر **قلت** ان قوله لنبيه وان كان متأخرا في الخارج والكتابة
لكنه متقدم في الذهن **فان قلت** ان الولي كما هو مقدم على النبي في الخارج كذلك في الذهن

قلت ان معناه ان النبی مذهون مقدم علی الولی المنقوش والمقصود لیس الا هذا قوله والصلوة فان قلت المشهور ان الصلوة من الله تعالی بمعنی الرحمة وهی عبارة عن رقة القلب والله تعالی منزه عن القلب فکیف نسبة الرحمة الی الله تعالی اجاب عنه عبد الغفور بان الرحمة ههنا بمعنی افاضة الخیر قوله علی نبیه و هو من النبوة بمعنی الرفعة ولا شك ان النبی صلی الله علیه وآله وسلم مرتفع علی سائر الخلائق او من الانباء بمعنی الاخبار لانه علیه السلام اخبر الینا بالشرائع والاحکام فان قلت الصلوة والدعاء اذا استعملا بکلمة علی یراد به دعاء الشر فینبغی ان یقال لنبیه باللام لانهما الدعاء الخیر قلت ان کلمة علی انما یکون للشر اذا وقعت صلة لفظ الصلوة او الدعاء وههنا وقعت صلة المحذوف ای الصلوة نازلة علی نبیه فان قلت من این علم انها صلة المحذوف ولیست صلة المذکور مع ان العدم لا یعارض الوجود قلت ان کلمة علی للاستعلاء والنزول ایضا من العلو فتناسبا فان قیل هذا یقتضی ان لا یستعمل صلوة غیر الله تعالی بعلی لانها غیر نازلة من العلو قلنا صلوة غیر الله تعالی راجعة الی الله تعالی بناء علی ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالی عند اهل السنة والجماعة او نقول ان صلوة غیر الله تعالی تابعة لصلوة الله تم بناء علی طریق التغلیب هذا ما قال بعض المحشین لکن یرد علیه ان کلمة علی انما یکون للشر لاجل انها للضرر واللام للنفع یقال قضی القاضی لزید علی عمرو وهذا المعنی لا یختلف سواء وقعت صلة الصلوة او النازلة ففی جعلها صلة الحذف لیس تعمیض العینین اقول فی الجواب عن اصل الاعتراض ان کلمة علی انما یکون للشر عند المعتزلة واما عند اهل السنة قد یذکر الدعاء بعلی ویراد به دعاء الخیر لان مبنی الدعاء علی التوسع فان قلت لم قال علی نبیه ولم یقل علی محمد مع ان المقصود من النبی لیس الا هو قلت له اجوبة کثیرة والاظهر فی الجواب ان یقال انما قال لنبیه لرعایة التعظیم لان فی ذکر الاسم المخصوص ترك الادب فان قلت ان رعایة التعظیم لا یختص بالنبی لانه یکون بالرسول ایضا قلت انما اختار النبی علی الرسول لوجهین احدهما لرعایة السجع بقوله لولیه والاخر لیلزم الصلوة علی الرسول بالطریق الاولی لانه اخص من النبی واذا کان الحکم بالشیء علی الاعم فعلی الاخص بالطریق الاولی کذا قال مولانا عبد الغفور فان قلت النبی لا یختص بمحمد صلی الله علیه وسلم والمقصود الصلوة علیه علیه السلام قلت اضافة النبی الی الضمیر للعهد ای نبینا فلا یخل بالمقصود کذا قال جمال الدین فان قلت الضمیر فی نبیه لا یخلو اما راجع الی الحمد او الی الولی فعلی الاول یفسد المعنی لان النبی لا یکون للحمد وعلی الثانی یلزم انتشار الضمیرین لان الضمیر فی ولیه راجع الی الحمد قلت الضمیر فی نبیه راجع الی الولی والانتشار الممنوع فی کلام واحد لا فی الکلامین او نقول الضمیر فی نبیه راجع الی الحمد بطریق الاستخدام وهو ان یکون للفظ معنیین فیراد منه احدهما اذا ذکر بصریح اللفظ ویراد منه الاخر اذا ذکر بضمیره وههنا کذلك لان الحمد اذا ذکر بصریح اللفظ یراد منه معنی الثناء ولذا

---

۱ وهو لا ینافی التلفظ الخارجی ۱۲ ۲ ای الرحمة حقیقة هو ان الصلوة بمعنی الدعاء والدعاء اذا استعمل بعلی افاد الشر والضرر والضرر علی النبی علیه الصلوة والسلام کفر لا یناسب المقام فلجاب المحشی بما تری ان الصلوة ههنا بمعنی الرحمة ۱۲ منه رحمه الله تعالی ۳ لان النزول من العلو انما یکون من العالی والعالی هو الله لا غیر ۱۲ منه ۴ والتوسع لا یقتضی التخصیص بلفظ دون لفظ الا ان یقتضی کثرة الآفات ۱۲ منه ۵ لان النبی هو انسان بعثه الله تعالی الی الخلق ....

رجع الضمير اليه فى نبيه يراد به المحمود واعلم ان قوله والصلوة على نبيه اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد فان قلت فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم للمجرور على المرفوع والمنصوب هو غير جائز عند الجمهور قلت العامل فى الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة مبتدأ وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل فى المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء قوله وعلى اله فان قلت لم اعاد كلمة على ولم يكتف بالعطف على قوله نبيه قلت لئلا يكون النصف الاخير من البيت انقص من النصف الاول من حيث الحروف او نقول ان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين النبى والال لرد زعم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله عم من ذكر على بينى وبين الال فهو ليس منا ونحن نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلوى من ذكر العلو للثالث بينى وبين الى فهو ليس منا قوله واصحابه جمع صاحب وهو من راى النبى صلى الله عليه وسلم فى الاسلام ومات على الاسلام فان قلت ان صاحبا على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال قلت الاصحاب ليس جمع صاحب بل جمع صحيب والفعيل يجمع على افعال كنصير على انصار وشريف على اشراف قوله المتادبين بادابه اى المتخلقين باخلاقه فان قلت الصحابة يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولا فما الفائدة فى توصيفهم بهذه الصفة قلت فيه اشارة الى براعة الاستهلال اى اشعار فى الخطبة على ما هو المقصود من العلم فى اول الامر والمقصود فى النحو بيان الادب ولهذا يسمونه بعلم الادب فان قلت اللام فى المتادبين للاستغراق لتعذر العهد فيلزم التسوية بين الصحابة فى الفضل وذا باطل وايضا الاداب جمع فيلزم تسويتهم مع النبى صلى الله عليه وسلم وذا باطل وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل فى الاعراض والقيام بمحلين مختلفين وذا باطل والجواب عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستوون فى نفس الادب وعن الثانى ان الجمع اذا اضيف الى المفرد يبطل فيه معنى الجمعية كما هو الاكثرية وعن الثالث ان العبارة بحذف المضاف اى بمثل ادابه قوله فهذه فوائد فان قلت ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشار بها الى المحسوس والمشار اليه غير محسوس قلت الاشارة بها الى النقوش وهى محسوسة فان قلت فعلى هذا لا يصح قوله فوائد لان الفوائد هى المعانى دون النقوش وايضا لا يصح قوله تحل المشكلات لان الحل لا يكون بالنقوش بل بالمعانى قلت ان هذا الاشارة الى المعانى وهى محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانى فان قلت الاشارة الى المعانى بواسطة النقوش انما يستقيم اذا كانت الخطبة الحاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا قلت اذا كانت الخطبة ابتدائية الخ

[illegible]

الاشارة الی المعانی لانها باعتبار زیادة تمکن الشارح علیها کانها موجودة قبل الخطبة **قوله** وافیة ای کاملة[1] **فان قلت** المناسب للشارح هضم النفس وفیه علو النفس **قلت** لیس المراد منه علو النفس بل المراد منه رغبة الطلبة **قوله** بحل مشکلات الکافیة **فان قلت** لا یصح اضافة الحل الی المشکلات لانها جمع للمشکل فیعلم منه ان الشارح یحل المشکل ولا یحل غیر المشکل وهذا باطل لانه کما یحل المشکل کذلک یحل الخفی والمجمل والکنائی **قلت** المشکل من الاشکال بمعنی الاشتباه وهو صادق علی الکل **فان قلت** الاشتباه من الشبهة وهو ما یشبه الحق ولیس بحق فیعلم منه ان فی الکافیة مسائل یشبه الحق ولیس بحق وذا باطل **قلت** الحق اذا خفی فهو بمنزلة الباطل فکما ان الباطل لا ینتقل الیه الذهن لبطلانه کذلک الحق الخفی لا ینتقل الیه الذهن لخفائه فیصح اطلاق الاشتباه علی الحق الخفی **قوله** الکافیة **فان قلت** الکافیة علم للکتاب المخصوص وهو مذکر فلا وجه لتانیثه بالتاء وایضا الکافیة صفة الکتاب فیفوت المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث **قلت** التاء لیست للتانیث بل للمبالغة او نقول ان التانیث باعتبار انها صفة الرسالة **قوله** للعلامة[2] **فان قلت** العلامة صفة ابن الحاجب وهو مذکر فلا وجه لتانیثه بالتاء **قلت** التاء للمبالغة **فان قلت** لم لم یطلق لفظ العلامة علی الله تعالی مع انه الیق بالمبالغة **قلت** عدم اطلاقه علیه لتوهم التانیث[3] وهذا التوهم فی غیر الله تعالی غیر ممتنع **فان قلت** ان قوله للعلامة لا یخلو اما صفة الکافیة او حال منها لا سبیل الی الاول لعدم المطابقة لان الکافیة معرفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نکرة ولا الی الثانی لان الحال ما یبین هیئة الفاعل والمفعول والکافیة لیست بواحدة منهما بل هی مضاف الیها ولا یصح الحال من المضاف الیه **قلت** انه حال منها والمضاف الیها انما صح اقامته مقام المضاف فیصح الحال منه اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا وههنا کذلک لان المشکلات مفعول الحل بحسب المعنی او نقول انه صفة لها ولیقدر المتعلق معرفة ای الکائنة للعلامة **فان قلت** فعلی هذا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة[4] لان العامل مع المعمول صلة اللام الموصول **قلت** اللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما یکون موصولة اذا کان اسم الفاعل بمعنی الحدوث واما اذا کان للدوام والاستمرار لان کینونة الکافیة ثابتة للعلامة علی الدوام والاستمرار غیر منفکة عنه **فان قلت** ما الفرق بین ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی الحدوث تکون اللام الداخلة موصولة واذا کان بمعنی الدوام لا تکون موصولة **قلت** ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی الدوام والاستمرار تکون بمنزلة الجامد واللام الداخل علی الجامد تکون غیر موصولة فکذا هذا وسیجیء تحقیقه فی بحث الالف واللام **فان قلت** لا یصح اطلاق العلامة علی ابن الحاجب لان العلا

---

[1] وقیل وافیه ای کافیه وقیل الوافی من وفی بعهده کان الشارح وفی باعلمه ۱۲

[2] العلامة فی اللغة بسیار دان وفی الاصطلاح عالم المنقول والمعقول ۱۲

[3] والله تعالی منزه عن التانیث فان قلت کما ان الله تعالی منزه عن التانیث کذلک منزه عن التذکیر قلت لم لم یطلق علیه من اوصاف المذکر لیعنی الواجب معطلا عن الاطلاق والباقی خص لتذکیر لان التانیث عن الاوصاف الشروریة ۱۲

[4] وهو غیر جائز لان الموصول مع الصلة بمنزلة کلمة واحدة فیلزم حذف بعض اجزاء الکلمة الواحدة وهو غیر جائز ۱۲ منه رحمه الله تعالی

من کان عالما بالنقلیات والعقلیات جمیعا وھو لم یکن عالما بالعقلیات کما ھو المشھور قلت انہ جمع
جمیع اقسام العلوم لکن اشتھارہ فی النقلیات دون العقلیات کما یصح اطلاق ھذا اللفظ علی قطب الدین الشیرازی
مع ان اشتھارہ فی العقلیات دون النقلیات او نقول ان الشارح جعل المنطق والحکمة لا تقدم کذا قال
بعض الحواشی قولہ المشتھر فان قلت انہ لا یخلوا اما علی صیغة اسم الفاعل او المفعول فعلی الاول لم
یفسد معناہ لان معناہ انہ اشتھر غیرہ وعلی الثانی یخالف لما قال مولانا عصمت اللہ السمرقندی انہ فرد
بکسر الھاء قلت انہ علی صیغة اسم المفعول وما قال البعض انہ بکسر الھاء فباعتبار انہ غلط مشھور او باعتبار انہ
لازم ای اشتھارہ قائم بہ فلا یفسد المعنی قولہ فی المشارق والمغارب فان قلت المشرق واحد وکذا المغرب
فلا وجہ للجمعیة قلت الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من السرطان الی الجدی فی کل یوم مطلعا وما قال الفاضل
الغفور وھی مائة واثنان وثمانون اقول لا وجہ لقولہ اثنان ولھذا قال نور محمد مدقق انہ سھو من قلم الناسخ فان قلت
اشتھارہ فی المطالع (ای المشارق والمغارب) غیر معلوم فیلزم الاجزاف فی کلامہ ولو کان معلوما فلا وجہ للتخصیص لانہ کما کان مشھورا فی
المطالع والمغارب کذلک کان مشھورا فیما بینھما قلت المشرق والمغرب کنایتان عن جمیع الارض لان من کان مشھورا
(قال اللہ تعالی رب المشارق والمغارب)
فی البعید ففی القریب اولی ...... فان قلت ان جمیع الارض یتناول عمق الارض ایضا واشتھارہ فیہ غیر معلوم
قلت المراد جمیع وجہ الارض کذا قال نور محمد مدقق قولہ الشیخ وھو بالرفع خبر المبتدا المحذوف ای ھو
الشیخ وبالنصب مفعول اعنی وبالجر بدل من العلامة فان قلت لا یصح اطلاق الشیخ علی ابن الحاجب لانہ
من جاوز ستین سنة والمشھور ان ابن الحاجب ابن ثمانی عشرة ثم قتل قلت المراد منہ خواجہ وھو الذی
یحی الحق ویمیت الباطل قولہ تغمدہ اللہ بغفرانہ فان قلت التغمد عبارة عن ستر الذنب والغفران کذلک
فیلزم الاتحاد بین السبب والمسبب قلت المراد من التغمد ستر الذنب مطلقا سواء کان بمحض فضل اللہ
تعالی او بحسنات العبد والمراد من الغفران ستر الذنوب بمحض فضل اللہ تعالی لان اضافة الغفران
الی ذاتہ للاختصاص فیکون سببیة الاخص للاعم وھو جائز لما بینھما من التغایر بالذات قولہ واسکنہ
بحبوحة جنانہ ای جعل اللہ تعالی سبحانہ خیار جنانہ سکنی لہ قولہ نظمتھا فی سلک التقریر وسمط التحریر
فان قلت لا یصح اضافة السلک الی التقریر لانہ عبارة عن الخیط ولا خیط للتقریر قلت ھذا من قبیل اضافة
المشبہ بہ الی المشبہ ای نظمتھا فی التقریر الذی ھو کالسلک فی الحفظ عن التفرق والانفکاک وکذا الحال
فی سمط التحریر فان قلت ما الوجہ للشارح حیث ذکر السلک مع التقریر والسمط مع التحریر قلت السلک عبارة
عن الخیط الذی فیہ اللؤلؤ والتقریر عبارة عن اللفظ والمعنی ولما کان نفاستہ الالفاظ مستفادة من قولہ نظمتھا
ونفاسة المعانی من قولہ وافیة بحل الخ لم یذکر فی جانب التقریر السمط لعدم الحاجة الیہ والتحریر عبارة
ولما لم یکن نفاستہ النقوش مستفادة مما سبق ذکر السمط فی جانب التحریر کذا قال نور محمد المدقق قولہ یوسف باعرابات
الثلثة لکنہ غیر منصرف ۱۲

لہ وانما قال المشتھر ولم یقل المشھور مع انہ منہ لیطابق العلامة فی المبالغة لانہ ابلغ لغة فان قلت الظاھر ان یقول العلامة المشتھرة لان الاسناد الی ضمیر المؤنث اللفظی یوجب تانیث المسند قلت انہ اعتبر جانب المعنی لانہ اراد بالعلامة الذکر فلک الخیار فی التذکیر والتانیث لانہ اذا کان اللفظ مذکرا والمعنی مؤنثا او بالعکس فوجہان ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی

ﷺ او نقول المشارق والمغارب کنایتان عن البلاد المشرقیة والغربیة فان قلت الاشتھار فی جمیع البلاد المشرقیة والغربیة ایضا غیر معلوم لہ محل قلت المراد منہ المبالغة والمراد البعض ۱۲ منہ ﷺ اما الی بکنیتہ والمرادات باسمہ عثمان کاشتھارہ بھا ۱۲ منہ ﷺ جملہ دعائیة فی حق المولف ۱۲ التغمد غلاف السیف تشبیہ الشیخ بالسیف لانہ کالسیف فی قطع الطریق وقطع المشکلات ۱۲ ﷺ جملہ دعائیة فی حق المولف ۱۲

العلی المرکسی ۱۲ المفتی عبد الرحیم ۱۲

للعلمية ووزن الفعل ان كان بفتح السين وللعلمية والعجمة ان كان بضم السين لانه اذا كان حرف المضارعة مضمومة والعين ايضا مضمومة لا يكون من اوزان الفعل **قوله** سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف[1] اى سبحت سبحانه **قوله** عن موجبات التلهف والتاسف معنى الاول اندوهگين شدن ومعنى الثانى دريغ خوردن وقيل معنى الاول اضطراب بفعل ما كان فعله حراما ومعنى الثانى الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا وقيل كلاهما مترادفان[2] بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطبة جائز بل تورث حسنا بديعا فى الكلام **قوله** وسميتها **فان قلت** ان قوله وسميتها ههنا وقوله نظمتها فيما سبق صريح فى ان الخطبة الحاقية فلا يصح قول الغفور انها ابتدائية حيث قال فهذه[3] ما سيتلى عليك فان السين للاستقبال يدل على ان الخطبة ابتدائية **قلت** ان صيغة الماضى لا يدل على ان الخطبة الحاقية لانه يحتمل ان يكون صيغة الماضى للتفاول او لاظهار حصول اسباب هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل **اونقول** انها الحاقية واستقبال الغفور بالنظر الى المخاطب **قوله** بالفوائد الضيائية اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله **فان قلت** ان التركيب الاضافى اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخير .... وهو المضاف اليه كزبيرى فى ابن الزبير فمن اين نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء **قلت** المعتبر فى النسبة هو الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين هو الجزء الاول ليجعل شخص ضياء الدين والمقصود فى ابن الزبير هو الجزء الثانى وهو زبير ليرفع قدره بسبب النسبة الى زبير لانه رجل رفيع الدرجة والقدر **فان قلت** لم لم ينسب الى يوسف اسمه مع انه خال عن تكلف الحذف **قلت** جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وايضا انما نسب اليه للتفاول ليجعل ضياء الدين **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف **فان قلت** لا حاجة الى ذكرهما بل احدهما كاف **قلت** ان لفظ الجمع متهم كانه سهو من قلم الناسخ **اونقول** ان الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف راجع الى سمط التحرير كذا فهم من العصام **قوله** كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه ليس عين العلة الغائية لانها ما كانت مقدمة فى الذهن وموخرة فى الخارج والولد مقدم فى الذهن والخارج جميعا **قوله** ولسائر المبتدئين فيه اشارة الى ان العلة الغائية كما هو الولد كذلك سائر المبتدئين **فان قلت** ان السائر ههنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا **قلت** انه تعميم بعد التخصيص وهو واقع فى كلام الفصحاء والبلغاء **اونقول** لا نسلم ان السائر ههنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو ما بقى من الاكل والشرب ثم استعمل فى مطلق ما بقى فيكون السائر بمعنى الباقى فلا يكون الولد داخلا

ك[1] وهذا من المواضع التى وجب فيها حذف الفعل قياسا لان الغرض من ذكر الفعل لما القيام بالفاعل والوقوع على المفعول وهذا العلم من اضافة المصدر

ك[2] جواب سوال وهو انه لما كان كلاهما مترادفان فيلزم من ذكر احدهما استدراك الاخر ١٢ منه ١٢

ك[3] لقب لابن الشارح رحمه الله تعالى ويوسف علم له ١٢ منه رحمه الله تعالى ١٢

ك[4] قال مولانا عصام الدين الاولى ترك لفظ الجمع لافادة احدى الفقرتين عن المساواة اقول ايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة يورث حسنا بديعا فى الكلام والمساوات بين الفقرتين غير لازم ١٢ منه

ك[5] لكنها كالعلة الغائية فى التسبب والباعثية يعنى ان العلة الغائية باعثة لوجود المعلول كذلك الولد باعث على هذا التصنيف ١٢ منه

قوله وما توفيقى الا بالله تعالى

فان قلت ان فی قوله نظمتها علو النفس والمناسب الضم قلت ان الشارح قال وما توفیقی الا بالله تعالى ففات العلو بهذا القول اعلم ان التوفیق عبارة عن جعل التدبیر موافقا للتقدیر وقیل جعل الاسباب موافقا للمطلوب فان قلت ان فاعل التوفیق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان حرف الجر لا ید خل علی الفاعل او کلمة من نحو الضرب من زید فلا یصح دخول الباء علی الله لانها تدخل علی الآلة نحو الضرب بالسیف قلت لما وقع فی کلام الله تعالى فلذلك اختار الشارح ههنا تبرکا لکلامه فان قلت لم وقع فی کلام الله هکذا قلت ان المراد من الباء فی کلام الله تعالى کلمة من ای ما توفیقی الا من الله تعالى کذا قال عصمة الله قوله وهو حسبی ونعم الوکیل فان قلت ان نعم الوکیل لا یخلو اما عطف علی حسبی او علی هو حسبی فعلى الاول یلزم عطف الجملة علی المفرد وعلى الثانی یلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وهما باطلان قلت انه عطف علی حسبی فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبی بمعنی یحسبنی لان المضارع کما یکون بمعنی المصدر کذلك یکون المصدر بمعنی المضارع فیکون عطف الجملة علی الجملة فان قلت لا یصح العطف ههنا من وجه آخر وهو انه یلزم عطف الانشاء علی الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات قلت تقدیره هو مقول فی حقه نعم الوکیل فیکون کلاما جزئیا او نقول انه عطف علی هو حسبی والمخصوص بالمدح محذوف بقرینة المعطوف علیه ای هو نعم الوکیل او نقول لا نسلم انه ای الواو للعطف لم لا یجوز ان یکون للاعتراض ای مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما یکون بین الکلامین وههنا فی الآخر قلت کونها بین الکلامین لیس متفقا علیه بل هو مختلف فیه کذا فی حاشیه عبد الرحمن واعلم ان الفرق بین الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما یحتمل الصدق والکذب والانشاء بخلافه وقیل الاول اظهار ما وجد والثانی ایجاد ما لم یوجد وههنا بحث من وجهین الاول یرد علی التعریف الاول وهو انه یلزم اجتماع المتنافیین فی شئ واحد لان الصدق والکذب متنافیان وایضا ینتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله علیه وسلم نبینا لانه ههنا تعین الصدق وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعین الکذب والثانی یرد علی التعریف الثانی وهو ان اظهار ما وجد انما یستقیم فی الماضی دون المستقبل مع انه ایضا من الاخبارات واجیب عن الاول ان احتمال الصدق والکذب بطریق البدلیة لا بطریق الاجتماع وتعین احدهما فی مواد النقض بدلیل اخرى لا بنفس الخبر وعن الثانی ان فی المستقبل ایضا حکایة عما وجد لانك اذا قلت یضرب زید غدا فهذا انما تقول اذا علمت ان زیدا وقع منه الضرب فی الغد بدلیل من الدلائل فانك حکیت عما وجد فی علمك فان قلت هذا انما یستقیم فی المستقبل الغائب والمخاطب دون المتکلم لانه لا یحکی عن شئ قلت انه ایضا یحکی عما فرض فی الذهن فان قلت فعلى هذا ینبغی ان یکون الامر ایضا من الاخبارات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما فی ضمیرك قلت سلمنا ان فی الامر ایضا ... اظهار ما ثبت فی الضمیر لکن الاظهار غیر مقصود فی الاصل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف

ای دخول الباء علی اسم الله تعالی ۱۲ فی کلام الله تعالی حیث قال الله تعالی وما توفیقی الا بالله علیه توکلت والیه انیب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۲ از تقدم المخصوص ۱۲ منه ۳ جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ ۴ وقد جاز حذفه ۱۲

مرجع ضمیر مطلب التقاح ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ ۵ قوله او نقول لا نسلم الخ جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمؤمنین یوم یقوم الحساب ۱۲

المضارع لان المقصود فیہ لیس لا الاظہار **قولہ** اعلم ان الشیخ لم یصدر رسالتہ ھذہ الخ انما قید بقولہ ھذہ احترازا عن الثانیۃ لانہا صدرھا المصنف رح بہ وھذا جواب سوال وھو ان المصنف رح عمدۃ والمخالفۃ اذا وقعت من العمدۃ لابد لہما من نکتۃ والحال ان المخالفۃ انہا وقعت لان السلف صدروا کتبہم بحمد اللہ تعالی والمصرح لم یصدر **فان قلت** ھذا الاعتراض غیر وارد لانہ یحتمل ان یصدر باللسان وان لم یصدر بالکتابۃ **قلت** مراد المعترض المخالفۃ فی الجزئیۃ لانہم جعلوہ جزءا من کتبہم والمصرح لم یجعلہ جزءا من کتابہ فیرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقولہ ھضما لنفسہ محصل الجواب انہ لما یجعل جزءا ھضما لنفسہ **قولہ** بتخییل جواب سوال وھو انہ ای سبب مفضی الی ذلک الھضم محصل الجواب ان السبب المفضی الی ذلک تخییلہ والقاءہ فی ذھنہ ان کتابہ ھذا لیس ککتب السلف **قولہ** من حیث انہ کتابہ **جواب سوال** وھو انہ لما اشتمل کتبہم علی المسائل کذلک اشتمل کتابہ علیہا فکیف یصح قولہ لیس ککتب السلف محصل الجواب ان مرادہ انہ لیس ککتب السلف من حیث انہ کتابہ لا من حیث الاشتمال علی المسائل **وھہنا بحث** من وجوہ الاول ان الحمد عبادۃ وترکہا من شہوات النفس لا ھضما والثانی ما للشارح حیث ذکر قید الحیثیۃ فی جانب المشبہ ولم یذکر فی جانب المشبہ بہ مع انہ لابد منہ فیہما فالانسب ان یقال من حیث انہ کتابہ لیس ککتب السلف من حیث انہا کتبہم والثالث ان ھضما مفعول لہ لقولہ لم یصدر وھو قید للفعل والنفی اذا دخل علی الکلام یتوجہ الی قیدہ مثل لم یات القوم اجمعون فیکون معناہ ان التصدیر المھضوم معدوم فعلم منہ ان نفس التصدیر موجود والامر لیس کذلک **اجیب عن الاول** ان کلامنا فی الجزئیۃ وھی لیست بعبادۃ بل العبادۃ قراءتہ او نقول ان للحمد اعتبارین فمن حیث انہ مشتمل علی الثناء فہو عبادۃ ومن حیث انہ وسیلۃ الی امر غیر ذی بال فہو لیس بعبادۃ والھضم ھہنا باعتبار الثانی **فان قلت** لا استحالۃ فیہ الا تری ان الصلوۃ فی الارض المغصوبۃ من حیث انہا مشتملۃ علی الارکان عبادۃ ومن حیث انہا اشتغال ملک الغیر لیس بعبادۃ بل حرام **وعن الثانی** ان ترک قید الحیثیۃ فی جانب المشبہ بہ اکتفاء بذکرہ فی جانب المشبہ کما ھو دابہ فی غیر موضع واحد **وعن الثالث** انہ قید للنفی لا للمنفی لانہ مقدم فی الصورۃ والمقدم اولی بالتقیید ای الترک لا ضم **وفیہ بحث** من وجوہ الاول ان النفی اذا دخل علی الکلام الذی فیہ قید فبای شیء یعرف انہ قید النفی ام المنفی لانہ مشترک فلابد من القرینۃ علی تعیین احدہما والثانی ان الھضم بالضاد المعجمۃ عبارۃ عن الانکسار وھو لیس بفعل للتالیف بل من المطاوعات وشرط حذف اللام من المفعول لہ ان یکون فعلا لفاعل الفعل المعلل بہ والثالث ان لم حرف والمفعول لہ لیس الا للفعل **اجیب عن الاول** بالفرق بینہما بانہ ان صح تعلق القید بالمنفی قبل دخول النفی علیہ فہو قید للمنفی کما فی قولہم لم یات القوم اجمعون وان لم یصح تعلقہ بالمنفی قبل دخول النفی علیہ فہو قید للنفی

لہ والیہ اشار الشارح بقولہ بان جعلہ جزءا من کتابہ ۱۲ منہ رحمۃ اللہ علیہ سلہ لان للھضم اسباب وعلل کثیرۃ کالمرض وضعف الجسم وقلۃ المال وغیرہا ۱۲ **اللہم اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین**

ھہنا سہ ای اظہار الضمیر

تم المصنف ... علیہ

كما فی ما نحن فيه وعن الثانی ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار والمراد ههنا بالصاد المهملة وهو عبارة عن الكسر والكسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم بمعنى ترك كذا قال مولانا عبد الغفور ومن قال انها بمعنى النفی فقد ضل ضلالا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له **قوله** حتى يصدق[1] على سننها هذا المعطوف على جزاء محذوف تقديره ان كان كتابه ككتب السلف فيعمل فيه ما عمل فيها فقوله يصدق عطف على قوله يعمل **قوله** ولا يلزم من ذلك جواب سوال وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزءا من كتابه ترك الامتثال بالحديث المشهور الدائر بالالسن فلا معنى لترك الواجب او السنة لاجل هضم النفس فاجاب الشارح عنه بقوله ولا يلزم محصل الجواب ان الابتداء فی الحديث اعم من ان يكون بالجنان او القول او بالكتابة فيحتمل ان ياتی المصنف بالقول لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم **فان قلت** دفع اعتراض الحديث قد مر بقوله بان جعله جزءا فلا حاجة الى دفعه ثانيا بقوله ولا يلزم من ذلك **قلت** الواو فی قوله ولا يلزم بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله بان جعله جزءا **او نقول** ان دفعه سابقا بطريق الاشارة وههنا بطريق التصريح كما هو داب الشارح فی غير موضع واحد **فان قلت** ان الابتداء الماخوذ فی حديث التسمية ايضا اعم فلم جعلها جزءا **قلت** ان جزئيتها ثبت بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام اَلَا مَنْ كَتَبَ مِنْكُمْ كِتَابًا فَلْيَكْتُبْ فِیْ اَوَّلِهٖ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ **او نقول** النكتة للفاء لا للقاد **قوله** حتى يكون بتركه اقطع عطف على جزاء شرط محذوف تقديره وان لزم فيكون مخالفا من الحديث حتى يكون بتركه اقطع **اعلم** انه لا بد لكل من يشرع فی العلم من معرفة ثلثة امور الاول تعريفه لانه لو لم يعرف تعريفه لكان طالبا للمجهول والثانی غرضه لانه لو لم يعرف غرضه لكان سعيه عبثا والثالث موضوعه لانه لو لم يعرف موضوعه لم يكن مميزا بين ما شرع فيه وبين غيره لان تمائز العلوم بحسب تمائز الموضوعات **فان قلت** التميز حصل بالتعريف فما الحاجة الى التميز بالموضوع **قلت** التميز بالتعريف من حيث الذات وبالموضوع من حيث العوارض فلا يكفی احدهما عن الاخر فتعريف علم النحو هو علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلث من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض **فان قلت** لا يصح اطلاق العلم على النحو لان النحو عبارة عن القواعد الكلية المذكورة والعلم هو حصول صورة الشئ فی العقل **قلت** للعلم ثلثة معان الاول حصول صورة الشئ فی العقل والثانی القواعد المذكورة والثالث ما يحصل به القواعد وهی الملكة الحاصلة للانسان فالمراد بالعلم ههنا المعنى الثانی فلا يرد ما ذكره **فان قلت** الكلم فی الحقيقة تميز الثلث لان العدد يقتضی التميز فينبغی ان يقال الثلثة بالتاء لان الكلم مذكر والتميز اذا كان مذكرا يكون العدد مونثا **قلت** الامر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز لانه يكون موخرا او انتقل الى التركيب التوصيفی والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف وغرضه صيانة ذهن المبتدی

[1] قوله ولا يخفى على الفطن العارف ان لم حرف غير مستقل بالمفهومية وترك فعل مستقل بالمفهومية فكيف يكون غير المستقل بمعنى المستقل كما هو الظاهر فالحق فی الجواب ان يقال ان قوله ههنا قيد للفعل المثبت اللازم للفعل المنفی اعنی ترك كما اشار اليه مولانا عبد الغفور ای ترك ذلك الجعل كسرا لنفسه ۱۲ منه رحمه الله تعالى رحمة واسعة

عن الخطاء اللفظی فی کلام العرب فان قلت هذا خطأ لان الذهن غیر متلفظ بل المتلفظ هو اللسان قلت المتلفظ فی الحقیقة هو الذهن واللسان مترجم له او نقول ان العبارة بحذف المضاف ای صیانة مترجم ذهن المبتدی وموضوعه الکلمة والکلام فان قلت تعدد الموضوع یستلزم تعدد العلم فینبغی ان یکون النحو علمین قلت نعم لکن هذا اذا لم یکن للموضوع المتعدد جهة واحدة وههنا جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنی کموضوع اصول الفقه الکتاب والسنة واجماع الامة والقیاس لکن لها جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما دلیلا شرعیا فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یکون کل العلوم علما واحدا لاشتراکهما فی انه یذکر فیهما لفظ موضوع قلت ان ذلک فیما اذا کان الجهة مقصودة فی ذلک العلم ولفظ الموضوع غیر مقصود فی غیر النحو من العلوم لان المقصود فیها المعانی فقط ثم هذه المبادی المذکورة خاصة والخاص یتوقف العلم به علی العام فمطلق التعریف فی اللغة ما یعرف به الشئ وفی الاصطلاح ما یمیز به الشئ عن جمیع ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان الناطق او عن بعض ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان هذا علی مذهب المتقدمین واما علی مذهب المتاخرین فما یمیز به عن جمیع ما عداه والغرض فی اللغة نشانه وفی الاصطلاح ما یکون باعثا علی الفاعل فی فعل ویکون الفعل لاجله والموضوع فی اللغة نهاده کرده شده وفی الاصطلاح ما یبحث فیه عن احواله وعوارضه الذاتیة ثم العرض الذاتی ما یلحق الشئ لذاته مثل الانسان مدرک او بواسطة المساوی وهو اما جزء او خارج عنه مثال الاول الانسان متکلم فانه یلحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو الناطق وهو جزء منه ومثال الثانی الانسان متعجب فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو المدرک وهو خارج عنه ویقابله العرض القریب وهو ما یلحق الشئ بواسطة الاعم سواء کان جزءه او خارجه مثال الانسان ماش فانه یلحق بالانسان بواسطة الحیوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثانی مثل الابیض متحرک فانه یلحق بالابیض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل الحیوان ضاحک فانه یلحق بالحیوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحیوان او بواسطة المبائن مثل الماء حارة فان الحرارة تلحق بالماء بواسطة المبائن وهو النار قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام جواب سوال وهو ان المقصود فی هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعریفهما اشتغال بما لا یعنی فیجب ان یبدأ بها لا بتعریفهما فان قلت لا نسلم انه بتعریفهما بل بدأ بالمعرف بل بالتسمیة فلا یرد الاعتراض قلت مراد المعترض بالابتداء الاضافی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود فقط لا الابتداء الحقیقی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود وغیره فیرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقوله وبدأ الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعریفهما لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما فمتی لم یعرفا فکیف یبحث عن احوالهما لان البحث عن المجهول المطلق ممتنع قطعا وههنا بحث بوجوه الاول المناسب ان یقول وبدأ بتعریف الکلمة والکلام بتقسیمهما ایضا والثانی انه کما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کذلک یبحث فی هذا الکتاب عن سائر المرکبات من التوصیفی والاضافی والامتزاجی والتعدادی

موضوع علم النحو

بیان معنی التعریف

بیان معنی الغرض

تعریف العرض الذاتی

تعریف العرض الغریب

والصوتی فینبغی ان یذکرها ایضا فی الصدد والثالث ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال الملحقة بذات الكلمة الخ مثل كيفية حروف زيد من تركيب الزاء والياء والدال وتقديم بعضها على بعض مع انه لا يبحث فی هذا الكتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال العامة لهما ككونهما عرضا ومسموعا وغير قار الذات مع انه لا يبحث فی هذا الكتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما غير ثابت لنفس الكلمة والكلام بل للاسم والفعل والحرف **اجيب** عن الاول ان العبارة بحذف المعطوف ای بدأ بتعريف الكلمة والكلام وبتقسيمها **فان قلت** لما كان العبارة بحذف المعطوف فقوله لانه يبحث الخ لا يصح ان يكون دليلا للمجموع للمعطوف والمعطوف عليه **قلت** دليل المعطوف محذوف كالمعطوف وهو ان التقسيم من تتمة التعريف لانها للايضاح وان التعريف تصوير الشیٔ من حيث المفهوم والتقسيم تصوير الشیٔ من حيث الانطباق على الافراد فيشتركان فی التصور وعن الثانی ان البحث عنها راجع الی بحث الكلمة لانه اما ان يكون عن اعراب الجزئين او عن بنائهما او عن اعراب احدهما وبناء الآخر وذلك كلها ليس الا بحث الكلمة **فان قلت** البحث عن الكلام ايضا راجع اليهما فينبغی ان لا يذكر الكلام ايضا **قلت** البحث عن الكلام قد يكون عن مجموعه لا عن الاجزاء كما اذا وقع الخبر جملة فلابد فيها من عائد وكما اذا وقع الجملة حالا فالاسمية بالواو والضمير معا او بالواو وحدها او بالضمير وحده الخ وعن الثالث ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة اليهما وهی تقتضی المغايرة وذلك الاحوال باعتبار الحاقها الذات الكلمة لم يسم منسوبة لدقة التغير بينهما وبين الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما يكون مختصة بهما وعن الخامس ان اضافة الاحوال اليهما اعم من ان يكون لا نفسهما او لاقسامهما اما حال نفس الكلمة فمثل العاملية لان الكلمة عاملة سواء كانت فی ضمن الاسم او الفعل او الحرف والمحال الاقسام فمثل الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** فعلى هذا ينبغی ان لا يصح اضافة الاحوال الى الكلمة والكلام فقط بل ينبغی ان يضاف الى اقسامهما ايضا **قلت** الاقسام لما اعتبرت من حيث انها اقسامهما كانت كانها نفس الكلمة والكلام فالاضافة اليهما اضافة اليها ايضا ولو اعتبرت الاقسام لا من حيث انها اقسامهما لكانت مستقلة لورود الاعتراض المذكور كذا يفهم من الغفور... **فان قلت** ان قوله عن احوالهما لا يصح لان كلمة عن للمجاوزة فيكون معناه ان البحث فی هذا الكتاب يجاوز عن احوالهما وليس الامر كذلك **قلت** ان كلمة عن بمعنى من ای من احوالهما **قوله** فيتم لم يعرفا **فان قلت** ان قوله لم يعرفا لا يخلو اما من التعريف او من المعرفة فعلى الاول لا تصح الملازمة لان البحث عن الاعراب لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه ما وعلى الثانی لا يتم التقريب لان المدعی تقديم التعريف والدليل يدل على المعرفة بوجه ما **قلت** انه من التعريف ولكن المراد من البحث البحث على وجه البصيرة وذا لا يحصل الا بالتعريف فتتم الملازمة او نقول من المعرفة وانما اتی بالتعريف لتحصيل ما هو الواجب لان المعرفة امر كلی لا يوجد الا فی ضمن الجزئيات التعريف جزئی من جزئياته لكن اختار هذا الجزئی لكماله **فان قلت** الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شیٔ على التصور بوجه ما لان توجه الذهن الى المجهول المطلق محال **قلت** ذلك التوقف بالنسبة الى المعلم المفكر

لاالى المتعلم لانہ لاحاجۃ الى التصور بل ہو یکتفی بالمعرف الذی قرع علیہ استاذہ **فان قلت** المتعلم ایضا عالم بالمعرف قبل التعریف لان لام التعریف فی الکلمۃ تشیر الی ما یعلم المخاطب **قلت** لایلزم من علم المخاطب علم المتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فاذن التعریف بالنسبۃ الیہ یفید اصل النسبۃ وبالنسبۃ الی المخاطب یفید زیادۃ المعرفۃ کذا قال مولنا عبد الغفور **فان قلت** ان قولہ فمتی لم یعرفا الاصح ان یکون نتیجۃ لقولہ لانہ یبحث فی ہذا الکتاب اذ حاصل الدلیل ان الکلمۃ والکلام ما یبحث فی ہذا الکتاب عن احوالہما وکل ما یبحث فی ہذا الکتاب عن احوالہما ....

.... لابد من الابتداء بتعریفہما فی ہذا الکتاب فینتج ان الکلمۃ والکلام لابد من الابتداء بتعریفہما فی ہذا الکتاب **قلت** ان قولہ فمتی لم یعرفا وان لم یکن عین النتیجۃ لکن یکون لازم النتیجۃ فلذا رتبہ الشارح علی الدلیل السابق فافہم **اعلم** انہ لابد ہہنا من سبعۃ امور احدہا الشکل والثانی الصغری والثالث الکبری والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاکبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتیجۃ فالشکل عبارۃ عن القیاس المرکب من المقدمتین والصغری عبارۃ عن المقدمۃ الاولی التی لیست مستعملۃ بحرف السور والکبری عبارۃ عن المقدمۃ الثانیۃ التی تکون مستعملۃ بحرف السور والحد الاصغر عبارۃ عن الجزء الاول من الصغری والحد الاکبر عبارۃ عن الجزء الاخیر من الکبری والحد الاوسط عبارۃ عن الجزء المکرر الذی ہو محمول فی الصغری وموضوع فی الکبری والنتیجۃ عبارۃ عما بقی بعد انتفاء الحد الاوسط من الصغری والکبری کقولنا العالم حادث لانہ متغیر وکل متغیر حادث فالعالم فالشکل فیہ قولہ لانہ متغیر وکل متغیر حادث والصغری فیہ قولہ لانہ متغیر والکبری فیہ قولہ وکل متغیر حادث والحد الاصغر فیہ قولہ لان العالم لان الضمیر فی انہ راجع الی العالم والحد الاکبر فیہ قولہ حادث والحد الاوسط فیہ قولہ متغیر لانہ مکرر بین المقدمتین والنتیجۃ قولہ فالعالم حادث لانہ الباقی بعد انتفاء الحد الاوسط وہو قولہ متغیر

قولہ وقدم الکلمۃ علی الکلام جواب سوال وہو انہ لما کانت الکلمۃ والکلام موضوعین للنحو فما وجہ تقدیم الکلمۃ علی الکلام فاجاب بقولہ وقدم ومحصل الجواب ان الکلمۃ جزء من الکلام بحسب الافراد والمفہوم والجزء مقدم علی الکل طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع لان مخالفۃ الوضع عن الطبع فی قوۃ الخطاء عند المحققین **وفیہ بحث** من وجہین الاول ان الضمیر فی افرادہا ومفہومہا لایخلو اما راجع الی لفظ الکلمۃ او الی مفہومہا فعلی الاول لایصح اضافۃ الافراد الی ضمیر الکلمۃ لان الافراد لیست للفظ الکلمۃ بل لمفہومہا وعلی الثانی لایصح اضافۃ المفہوم الی الضمیر لانہ یلزم للمفہوم مفہوم وذا باطل لانہ یفضی الی التسلسل وایضا فات المطابقۃ لان الراجع مونث والمرجع مذکر کما لایخفی والثانی ان مفہوم الکلمۃ لفظ وضع لمعنی مفرد ومفہوم الکلام المتضمن کلمتین بالاسناد ولیس الاول جزءا من الثانی **اجیب** عن الاول ان الکلام من قبیل الاستخدام لان الکلمۃ لہا اعتباران لفظہا ومفہومہا فاضافۃ الافراد باعتبار المفہوم واضافۃ المفہوم باعتبار اللفظ والمفہوم تابع اللفظ فی التذکیر والتانیث فلما کان لفظ الکلمۃ مونثا فکذا مفہومہا فلا یفوت المطابقۃ وعن الثانی ان المراد من المفہوم مفہوم ما صدق علیہ الکلمۃ ولا شک انہ جزء ما صدق علیہ الکلام لان زیدا اذا کان جزء

زید قائم کان مفہومہ ایضا جزءً من مفہومہما ونقول ان المفہوم الاجمالی للکلمۃ موجود فی المفہوم التفصیلی للکلام لان الماخوذ فی تعریف الکلام لفظ الکلمۃ ولفظ الکلمۃ یدل علی مفہومہا لانہ غیر منفک عنہا فلما کان لفظ الکلمۃ ماخوذا فی مفہوم الکلام وجزءا منہ فکان مفہومہا ماخوذ فیہ وجزءا منہ اجمالا لان المفہوم الاجمالی ہو الذی یؤدی بلفظ المعرف لانہ تعبیر عن الامور المتعددۃ بلفظ واحد والتفصیلی تعبیر عن الامور المتعددۃ بالفاظ متعددۃ **فان قلت** المفہوم الاجمالی لا یثنی ولا یجمع فکیف یصح قولہ کلمتین فی قولہ ما تضمن کلمتین **قلت** لہ اعتباران احدہما اعتبار من حیث ہو ہو والآخر اعتبار من حیث الاطلاق علی الافراد وہو لا یثنی باعتبار الاول دون الثانی **فان قلت** الدلیل لا یخلو اما تقدیم تعریف الکلمۃ فقط او تقدیم تعریفہا وتقسیمہا فعلی الاول الدلیل الثانی کاف والاول مستدرک لان التعریف لیس الا باعتبار المفہوم وایضا لا یکون مثبتا للمدعی لان کون افراد الکلمۃ جزءا من افراد الکلام لا یقتضی التقدیم باعتبار التعریف لان افراد المفرد جزء من افراد المرکب مع ان مفہوم المرکب مقدم علی مفہوم المفرد حیث قالوا فی کتب المیزان المرکب ما دل جزءہ علی جزء معناہ والمفرد بخلافہ وعلی الثانی الدلیل الثانی ایضا کاف والاول مستدرک لان التقسیم ایضا لا یکون الا باعتبار المفہوم **قلت** سلمنا ان الدلیل کاف لہما لکن الاستدراک ممنوع لان الدلیل الثانی لمدعی الاول والاول للثانی بطریق اللف والنشر الغیر المرتب **فان قلت** التعریف کما یکون باعتبار المفہوم فکذا التقسیم باعتبار المفہوم فکیف یصح قولہ ان الدلیل الاول لمدعی الثانی **قلت** سلمنا ان التقسیم ایضا باعتبار المفہوم لکن المنظور فیہ الانطباق علی الافراد **فان قلت** الدلیل لا یطابق المدعی لان التقدیم الکتبی والدلیل یدل علی التقدیم الخارجی لان تقدیم الجزء علی الکل فی الخارج **قلت** ان التقدم بحسب الوجود الخارجی اذا تقدم فی الکتابۃ توافقت فی التقدم الوجودات الاربعۃ الکتبی واللفظی والذہنی والخارجی اما الخارجی والکتبی فظاہر واما اللفظی فلان التلفظ غالبا یکون علی وفق الکتابۃ واما الذہنی فلان التلفظ غالبا یکون بعد الذہن **قولہ** فقال الکلمۃ **فان قلت** ان الفاء للتعقیب ومدخولہا معطوف علی ما قبلہ وہو قولہ وقدم وہذا العطف لا یصح لوجہین الاول ان العطف یقتضی المغایرۃ ولا مغایرۃ بین التقدیم والقول والثانی ان العطف بالفاء یقتضی الترتیب ولا ترتیب بین التقدیم والقول لان زمان التقدیم بعینہ زمان القول وبالعکس **قلت** الاول لا نسلم ان الفاء للتعقیب بل للتفصیل وان سلم فالارادۃ مقدرۃ فی جانب التقدیم **فان قلت** لا بد للمقدر من القرینۃ وہو غیر موجودۃ **قلت** القرینۃ موجودۃ وہو ان التقدیم فعل اختیاری وکل فعل اختیاری مسبوق بالارادۃ **قولہ** الکلمۃ **فان قلت** ان الالف واللام فی الکلمۃ لا یخلو اما للتعریف او لا فعلی الثانی یلزم تنکیر المبتدا وعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل لان التعریف قد حصل بالحد **قلت** التعریف باللام راجع الی لفظ الکلمۃ والتعریف بالحد راجع الی مفہومہا **ونقول** ان التعریف باللام راجع الی الافراد والتعریف بالحد راجع الی الماہیۃ فلا یلزم

تتصیل لحاصل فان قلت هٰذا انما یستقیم فی الاستغراقی والعهدی دون الجنسی لان الجنس ایضا
عائد الی الماهیة قلت الفرق المذکور مختص بالاستغراقی والعهدی واما مع الجنسی فهو ان
باللام الجنسی اشارة الی الماهیة بطریق الاجمال وبالحد اشارة الی الماهیة بطریق التفصیل فافترقا
کما لا یخفی فان قلت ان البحث عن الکلمة محال لاستلزامه الدور لان الحروف لا یتلفظ بها الا بعد
الحرکات للزوم الابتداء بالساکن والحرکات لا یتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالهما فی التلفظ فالدور محال
والموقوف علی المحال محال قلت هذا الدور معی وهو غیر باطل اعلم ان الدور توقف الشئ علی ما یتوقف
تعریف الدور علیه ذلک الشئ وهو علی نوعین معی ومهروب فالمعی توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ
بلا تخلل زمان بینهما ویکونان معلولین لشئ ثالث کتوقف الابوة علی البنوة وبالعکس لان زمانهما واحد
الدور علی نوعین وکلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة امتناع الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا الحکم
فی المعی لانه لیس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فیکونان مثل اللازمین لشئ والمهروب
توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ مع تخلل زمان بینهما وان قل ویکون احدهما علة والاخر
معلولا وهو باطل ثم هو علی نوعین مصرح ومضمر فالاول توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ
مع تخلل زمان بینهما بلا واسطة شئ اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی آ والمضمر ما یکون بواسطة شئ
اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی ج وتوقف ج علی آ قوله قیل هی والکلام فان قلت لو قال هما
مشتقان لکان اخصر قلت الکلام غیر مذکور سابقا والکلمة مذکورة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا
والاخر ضمیرا فان قلت الکلام ایضا مذکور سابقا فی قوله وبدء بتعریف الکلمة والکلام قلت
مرادنا انه غیر مذکور فی شرح هذا المتن ای الکلمة لان الذکر فی غیر هذا الموضع غیر کاف للارجاع
ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما غیر مشتقین بل
تنازع هما کلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولی من جعلهما اصلا بعد المناسبة فی هذا الاشتقاق کما ستعرف
ومذهب البعض انهما مشتقان من الکلم قوله بتسکین اللام جواب سوال وهو ان الکلم جنس الکلمة
والکلمة فرد منه والفرد لا یشتق من الجنس فی موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسکین اللام
واما هو الجنس فهو بکسر اللام فافترقا قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح جواب سوال وهو انه اذا
کان الکلم بتسکین اللام فایضا لا یصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة فی اللفظ والمعنی
وههنا وان وجد المناسبة فی اللفظ لکنه لم یوجد فی المعنی لان معناهما ما یتکلم به ومعنی الکلم الجرح
فاجاب الشارح بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح محصل الجواب ان المناسبة فی المعنی اعم
من المطابقی والتضمنی والالتزامی وههنا وان لم یوجد الاولیین لکن وجد الالتزامی وهو التاثیر
لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح فان قلت تحقق المناسبة فی المعنی الالتزامی ایضا غیر مسلم لان المعنی
الالتزامی لهما هو التاثیر فی الحواس الباطنة ومعنی الالتزامی للکلم هو الالم فی البدن قلت المناسبة
وان لم یتحقق فی جمیع الکلمات لکنها متحققة فی بعض الکلمات وهی الکلمات السیئة لانها ایضا تفید الالم

تعريف الاشتقاق

فى البناء وفى هذا الجواب بحث من وجهين احدهما ان المناسبة انما تكون بين الكلم والكلام لا بين الكلم والكلمة لانها غير مفيدة للتاثير كما لا يخفى والثانى ان هذه المناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها لانها مناسبة باعتبار بعض الافراد وهى الكلمات السيئة والاشتقاق يجرى فى كل الافراد على ان هذه المناسبة غير لازمة مع ذلك البعض ايضا لان التاثير يختلف باختلاف الاشخاص لان كثيرا ما لا يؤثر الكلمات السيئة فى بعض الاشخاص فالتشبيه بقوله لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح عن غير صحيح على الاطلاق أجيب عن الاول ان تاثير الكلمة وان لم يكن بذاتها لكن يكون بواسطة الكلام لكونها جزءا منه وعن الثانى ان التشبيه وان لم يصح باعتبار الاثر المعنوى لكن يصح باعتبار نفسهما وهو القوة والشدة لان كل كلمة اذا اشتملت على الكاف واللام والميم فهى تنبئ عن القوة والشدة الا ترى ان لفظ ملك والمالك والملك والملك يدل على القوة والشدة لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف المجهورية واللازم معهما القوة والشدة اعلم ان الاشتقاق فى اللغة پاره كردن وفى الاصطلاح ان تجد بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلثة واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية مرتبا نحو ضرب من الضرب او غير مرتب نحو جبذ من الجذب او اشتراكا فى اكثر الحروف الاصلية مع تقارب فى المخرج نحو نعق من النهق كذا فى الغفور وفى هذا التعريف بحث بوجوه الاول ان حمل ان تجد لا يصح على الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاويل المصدر بمعنى وجدان المناسبة صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم ۰۲۰+۰+++۰+ على صفة اللفظ وهو باطل والثانى انه على هذا ينبغى ان يجرى الاشتقاق بين الضارب والمضروب لصدق التعريف عليهما لانهما ايضا وجدان التناسبة بين اللفظ والمعنى والامر ليس كذلك والثالث ان المناسبة مساوية من الجانبين فلم لم يشتق الكلم من الكلمة والكلام لهذا المناسبة بعينه والرابع لم لم يشتق الكلام من الكلمة وبالعكس مع وجود المناسبة بينهما فى اللفظ وهو الحروف الاصلية والمعنى وهو ما يتكلم به اجيب عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتكلم لكن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو ايضا صفة المتكلم لان معناه پاره كردن فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المتكلم وما هو صفة اللفظ هو كون اللفظ مشتقا واين هذا من ذلك وعن الثانى ان الاشتقاق وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى بحيث يكون يرد احدهما الى الآخر بعد حذف الزوائد وههنا ليس كذلك لان ضارب بعد حذف الزوائد لا يرد الى المضروب وبالعكس بل يرد الى الضرب وعن الثالث انهما مشتملان على الزيادة من حيث الحروف و والسكنات ولا يكون هذا الاشتقاق الكثير من القليل وعن الرابع ان الاشتقاق يقتضى المغايرة بحسب المعنى ولا مغايرة بينهما لانهما باعتبار المعنى اللغوى مترادفان فان قلت هذا مخالف لما قال فى الغفور حيث قال فى احد المدلولات الثلثة لانه يعلم منه انه اذا كان المناسبة لفظا يتم الاشتقاق ايضا وايضا ينتقض باشتقاق الجبذ من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا يجرى فى المترادفين اذا كانا متساويين فى الشهرة والغرابة كما فيما بين الكلمة والكلام واما اذا كان احدهما

مشہور والآخر غریبا فیصح اشتقاق الغریب من المشہور کما فی المجد کذا فی الزبدۃ **قولہ** وقد عبر بعض الشعراء ای ھذا التشبیہ علاقۃ معتبرۃ ولھذا عبر بعض الشعراء **فان قلت** نقل عن الشیخ الکازرونی ان قائل الشعر علی ابن ابیطالب کرم اللہ تعالی وجہہ فلا یصح اطلاق الشاعر علیہ لانہ ترک الادب **قلت** لعل الشارح لم یطلع علی ذلک کذا فی العصمۃ **قولہ** عن بعض تاثیراتہا **فان قلت** لا یصح اضافۃ البعض الی التاثیر لان التاثیر لا یتجزی ومدخول البعض لایکون الا مما یقبل التجزی **قلت** ھذا التاثیر مما یقبل التجزی لانہ ذو جزئین احدھما فہم المعنی والآخر ھو الالم فی البدن ولو سلم فہو محمول علی القلب ای عن تاثیرات بعض افرادھا وھی الکلمات السیئۃ **قولہ** ما جرح اللسان فانہ ذکر الجرح واراد منہ تاثیر اللسان مجازا والمجاز لایکون بدون العلاقۃ فعلم ان التشبیہ المذکور بینہما علاقۃ معتبرۃ فلذا یصح الاشتقاق **قولہ** والکلم بکسر اللام انما قال ھذا المقابلۃ قولہ بتسکین اللام ولما کانت الکلمۃ مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء الالف واللام والکلم والتاء اشار الشارح الی بیان کل واحد منہا بقولہ والکلم الخ والغرض فی بیان الجزء الاول اظہار الخلاف الواقع بین الجمہور والبعض والغرض فی بیان الجزء الثانی والثالث دفع السوالات الآتیۃ کما سنذکرہ ان شاء اللہ تعالی **فان قلت** لم قدم بحث الکلم مع ان المقدم فی لفظ الکلمۃ اللام **قلت** الکلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعروض مقدم علی العوارض طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع ثم فی الکلم مذھبان مذھب الجمہور ومذھب البعض فمذھب الجمہور انہ جنس فاشار الشارح الی بیان مذھب الجمہور بقولہ جنس لا جمع **فان قلت** ذکر قولہ لا جمع مستدرک لانہ اذا کان جنسا فلایکون جمعا **قلت** ذکرہ لرد الصریح علی مذھب البعض فانہم جعلوہ جمعا لا جنسا **قولہ** کتمر وتمرۃ **فان قلت** ذکر تمرۃ لا یخلو اما للتشبیہ اولا مر آخر فان کان الاول فالتشبیہ حاصل بالجزء الاول وان کان الثانی فعلیک البیان **قلت** ایرادہ للتشبیہ لاکن الاول لتشبیہ المذکور والثانی لتشبیہ المحذوف تقدیرہ ان الکلم بکسر اللام بدون التاء جنس کتمر والکلمۃ مع التاء فردہ کتمرۃ **قولہ** بدلیل قولہ تعالی الیہ الی العرش یصعد الکلم الطیب ولو کان جمعا لقال طیبۃ او طیبات لان المفرد لا یقع صفۃ للجمع لعدم المطابقۃ بینہما وبدلیل تصغیرہ بکلیم بلا رد الی الاصل ولو کان جمعا لرد الی الاصل لان تصغیر الجمع لایصح لئلا یلزم اجتماع الفرعین الجمع والتصغیر وبدلیل وقوعہ تمیزا للعدد الاوسط نحو قرأت احدعشر کلما ولو کان جمعا لما وقع تمیزا للعدد الاوسط لان تمیز العدد الاوسط لایکون الا مفردا **فان قلت** الدلیل لا یخلو اما لاثبات الجنسیۃ او لنفی الجنسیۃ لجواز ان یکون اسم الجمع وعلی الثانی بقی اصل المدعی بلا دلیل وعلی الثالث لا یتم التقریب **قلتُ** انا نختار الشق الاول ونفی الجمعیۃ یستلزم اثبات الجنسیۃ لعدم القائل بالفصل ومذھب البعض انہ جمع واشار الشارح الی بیان مذھب البعض بقولہ وقیل جمع لا جنس حیث لا یقع الا علی الثلث فصاعدا فلو کان جنسا لوقع علی ما تحت الثلث ایضا لان الجنس یقع علی القلیل والکثیر **قولہ** والکلم الطیب مؤول ببعض الکلم لان الصاعد الی محل الاجابۃ لیس الا البعض وھی الکلمۃ الحسنۃ وتصغیرہ کلیمۃ لا کلیم والتمیز کلمۃ لا کلما والجواب ان الاطلاق علی الثلث فصاعدا بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع ولا

حاجۃ الی تقدیر البعض لان البعضیۃ یعلم من توصیف الکلم بالطیب والتصغیر والتمیز مجرد التحکم فان قلت فلیکن للبعض ان یقول ان ما قال الجمہور تحکم فلا ترجیح ج قلت الترجیح ثابت باعتبار عدام وجدان الکلم من اوزان الجمع کذا قال مولانا عبد الغفور اعلم ان الالف واللام فی اللغۃ الٰ وفی الاصطلاح کلمۃ تحلی بہا کلمۃ اخری سواء کانت للتعریف او للتحسین او لامر اٰخر ومعنی التحسین التفخیم فی اللفظ والکتابۃ وھی علی قسمین اسمی وحرفی فالاسمی ما تدخل علی اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلی الصفۃ المشبہۃ اختلافا وانما صار اسمیا اذ ادخل علی اسمی الفاعل والمفعول لانہا مولفۃ بکلمۃ الذی والتی وبما من الموصولات وھی قسم من الاسماء وانما خص الاسمی باسمی الفاعل والمفعول لان الاسمی مشابہۃ بالحرفی صورۃ فیقتضی ان یکون مدخولہا مفردا صورۃ لان مدخول الحرفی لایکون الا مفردا وفی المعنی موصولۃ فیقتضی ان یکون مدخولہا جملۃ لان صلۃ الموصول لایکون الا جملۃ ولیست کلمۃ فی کلام العرب مفرد صورۃ وجملۃ معنی الا اسم الفاعل والمفعول لانہما ذو شبہین لانہ ان نظر الی انہما لا یختلفان بالغیبۃ والخطاب والتکلم فیکون کالاسم الجامد لانہم قالوا ھو ضارب انت ضارب انا ضارب کما قالوا ھو زید انت زید انا زید ولو کان کالفعل لا اختلف بالضمائر وان نظر الی انہ بتاویل الفعل لان اللام اذا دخل علی اسم الفاعل والمفعول یکون اللام بمعنی الذی واسم الفاعل والمفعول یکون بمعنی الفعل فیکون کالجملۃ وانما کان بمعنی الفعل لان اسم الفاعل حامل للضمیر کالفعل فان قلت فعلی ھذا ینبغی ان یقال لاسم الفاعل جملۃ حقیقۃ لاستوائہ مع الفعل فی تحمل الضمیر قلت بینہما فرق لان النسبۃ فی الفعل الی ذات خارج عن مفہومہ والنسبۃ فی اسم الفاعل الی ذاۃ داخل فی مفہومہ فیکون مفردا فان قلت فعلی ھذا ینبغی ان یکون للمصدر مع الفاعل جملۃ حقیقۃ لان الذات غیر داخل فیہ قلت کما ان الذات غیر داخلۃ فیہ فکذا النسبۃ غیر داخلۃ فیہ فلا یکون کالفعل لان النسبۃ داخلۃ فی الفعل واما فی الصفۃ المشبہۃ فقال بعضہم انہ اسمی حملا علی اسم الفاعل لمشابہتہما لہ فی الاشتقاق والقیام والافراد والتثنیۃ والجمع وقال بعضہم انہ حرفی لان اسم الفاعل یدل علی الحدوث والصفۃ المشبہۃ تدل علی الثبوت فبینہما منافاۃ فیشبہ الجوامد وفی الجوامد حرفی فکذا فی الصفۃ المشبہۃ ثم الحرفی ھی التی دخلت علی غیر اسم الفاعل والمفعول وھی علی نوعین زائد وغیر زائد فالزائد ھی التی لا تتغیر المعنی بسقوطہا کما فی قول علی کرم اللہ وجہہ شعر ولقد امر علی اللئیم یسبنی * فمضیت ثمہ وقلت لا یعنینی * فاللام فی اللئیم زائدۃ والا فیکون معرفۃ فلا یصح توصیفہ بقولہ یسبنی لانہ جملۃ وتوصیف الجملۃ بالمعرفۃ لا یصح فان قلت فلیکن قولہ یسبنی حالا منہ قلت ان زیادۃ اللام علی تقدیر جعل یسبنی صفۃ لا مطلقا فان قلت فعلی ھذا یکون للمثال مترددا فلا بد من مثال یقینی قلت المثال الیقینی قول العرب جاءنی الرجل عالم بدون اللام فی الصفۃ ثم الزائد علی نوعین لازم وغیر لازم واللازم علی نوعین عوضی

مولفۃ

سلہ قولہ اخری لکونہا موضاعن للضافات الیہ ۱۲ سلہ واما فی الصفۃ الخ ای الالف واللام الداخلۃ فی الصفۃ ۱۲

وغیر عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی کما فی لفظ اللّٰہ اما کونہ زائدا فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہ لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل الالٰہ فحذفت الہمزۃ وعوض عنہ اللام ثم ادغم اللام فصار اللّٰہ ومثال الزائد اللازم الغیر العوضی کما فی النجم والصعق والثریا اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہا لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا غیر عوض فلعدم کونہا عوضا عن الشئ وکذلک غیر اللازم علی نوعین عوضی وغیر عوضی فمثال الزائد الغیر اللازم العوضی کما فی یا الناس اما کونہا زائد ------- لان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونہا غیر لازم فلعدم لحاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل اناس فحذفت الہمزۃ وعوضت اللام عنہا فصار الناس ومثال الزائد الغیر اللازم الغیر العوضی کما فی قول الشاعر ؎ فیا الغلامان اللذان فرا ٭ ایاکما ان تکسبان شرا ٭ اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونہا غیر لازم فلعدم احاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا غیر عوض فلانہا لم یعوض عن شئ واما غیر الزائد فہو علی اربعۃ اقسام جنسی واستغراقی وعہد خارجی وعہد ذہنی وجہ الحصر ان اللام انما یکون للاشارۃ الی مفہوم مدخولہا فان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول من حیث ہو ہو فہو لام الجنس وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن جمیع الافراد فہو لام الاستغراق وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن فرد معین فہو لام العہد الخارجی وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن الفرد الغیر المعین فہو لام العہد الذہنی فالجنسی ہو الذی نشیر بہا الی حقیقۃ الشئ من حیث ہو ہو مع قطع النظر عن ملاحظۃ الافراد نحو الرجل خیر من المرأۃ فاللام فی الرجل جنسی لانہ یشیر بہا الی حقیقۃ الرجل فقط وہو مذکر من بنی آدم یتجاوز عن حد الصغر الی حد الکبر من غیر ملاحظۃ الفرد او الافراد فان قلت ہذا الحد لا یصدق علی آدم علیہ السلام لانہ کبیر من الابتداء قلت بنی التعریف علی الاعم الاغلب لا علی الشاذ والنادر فان قلت لم لا یجوز ان یکون استغراقیا او عہدیا خارجیا او عہدا ذہنیا قلت لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان استغراقیا لزم الکذب لان کثیرا من افراد النساء خیر من افراد الرجل ولا یجوز ان یکون للعہد الخارجی لانہ لا یناسب المقام لان المقصود من ہذا القول مدح الرجل ولا یجوز ان یکون عہدا ذہنیا لانہ یستلزم تنکیر المبتدأ لان قولہ الرجل مبتدأ والاستغراقی ہو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشئ مع ملاحظۃ جمیع الافراد نحو قولہ تعالیٰ ان الانسان لفی خسر ---- فی الانسان للاستغراق لانہ یشار بہا الی حقیقۃ الانسان وہو حیوان ناطق مع ملاحظۃ جمیع الافراد فان قلت لم لا یجوز ان یکون جنسیا او عہدا خارجیا او عہدا ذہنیا قلت لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا لا یصح الحکم علیہ بالخسران ٭

سلہ قولہ الاعلام لاتتغیر ۱۲م سلہ قولہ ان یکون استغراقیا الخ ای الالف واللام فی الرجل خیر من المرأۃ وہذا خلاف الواقع لان کثیرا من النساء خیر من الرجال کذا قیل ؎ نہ ہر زن زن است ونہ ہر مرد مرد ٭ خدا پنج انگشت یکساں نکرد ٭ ولکن اقیل ؎ فاطمہ ہم امہات المؤمنین ٭ فضل سیادتہ بر مردان حنین ٭ ۱۲ سلہ والاستغراقی آہ عطف علی قولہ فالجنسی ۱۲ سلہ لا یجوز ان یکون آہ ای الالف واللام فی قولہ تعالیٰ ان الانسان لفی خسر ۱۲ رب اغفر لی ۱۲

لان الخبر لا يصدق عن الحقيقة الخالصة بدون ملاحظة الافراد ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي والذهني لانه لو كان للعهد الخارجي والذهني لا يصح الاستثناء بقوله الا الذين امنوا لان الاستثناء يقتضي عموم المستثنى منه وايضا لو كان للعهد الذهني يلزم تنكير المبتداء لان اسم ان في الاصل مبتدا والعهد الخارجي هو الذي يشار به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فان اللام في الرسول للعهد الخارجي لانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق للتبليغ مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب وهو النبي عليه السلام **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون جنسيا او استغراقيا او عهدا ذهنيا **قلت** لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا يابى عنه عصيان فرعون لان عصيان فرعون انما يتصور من الفرد المعين لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقيا اذ لا يمكن عصيان فرعون عن جميع افراد الرسول لعدم وجودهم في زمانه ولا يجوز ان يكون عهدا ذهنيا لان عصيان فرعون من موسى عليه السلام وهو معلوم بين المتكلم والمخاطب في القصص موجود في الخارج والعهد الذهني هو الذي يشار به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب اني اخاف ان ياكله الذئب فان اللام في الذئب ذهني لانه يشار به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم وهو يعقوب عليه السلام **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون جنسيا او استغراقيا او عهدا خارجيا **قلت** لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا لزم الحكم بالاكل من الماهية الخالصة والاكل انما يتصور من الفرد لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقيا لانه لو كان استغراقيا لزم الحكم باجتماع جميع افراد الذئب على اكل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا يجوز ان يكون عهدا خارجيا لانه لو كان عهدا خارجيا يلزم الحكم بالاكل من الفرد المعين المعلوم في الخارج وهو محال لان الله تعالى حرم لحوم الانبياء على كل احد **قوله** واللام فيها للجنس والتاء للوحدة **فان قلت** ما للشارح انه ذكر قوله فيها في قوله واللام فيها للجنس ولم يذكر في قوله والتاء للوحدة بان يقول والتاء فيها للوحدة **قلت** انما ذكر في قوله واللام فيها للجنس للتعين لانه لو قال واللام للجنس لم يعلم ان المراد لام الكلمة او لام الكلم بخلاف التاء فانها متعين للكلمة فلا حاجة الى قوله فيها للتعين وهذا جواب سوال وهو ان اللام في قوله الكلمة لا يخلو اما اسمية او حرفية لا سبيل الى الاول لان الكلمة ليست باسمي الفاعل والمفعول وان كانت حرفية فهي اما زائدة او غير زائدة لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا تنكير المبتدأ وان كانت غير زائدة فهي على اربعة اقسام لا سبيل الى الجنسي لانها للماهية من حيث هي هي والتاء للفرد فيتنافيان ولا الى الاستغراقي لانها يستلزم الكثرة والتاء للوحدة ولا الى العهد الخارجي لانه ليس ههنا كلمة معينة حتى يشار بها اليها ولا الى العهد الذهني

لانها فی قوة التنكير فيلزم تنكير المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فيها للجنس محصل الجواب ان اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بينهما لانه يصح توصيف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس لانه يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس **وفيه بحث** من وجهين الاول ان اتصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسية ومدلول التاء الوحدة الفردية والثانى انه كيف يصح قوله هذا الجنس واحد فى مثال التوصيف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف **اجيب** عن الاول انه لما نقلت الكلمة من المعنى اللغوى وهو ما يتكلم به الى المعنى الاصطلاحى وهو لفظ وضع لمعنى مفرد نقلت الوحدة الفردية الى الوحدة الجنسية ايضا **فان قلت** فعلى هذا يلزم ان لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر لان الوحدة فيها فردية **قلت** التشبيه فى نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فيهما وعن الثانى ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشكال **او نقول** ان الفرق بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف ليس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء على ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجى جواب ثان عن الاعتراض المذكور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا نسلم ان اللام للجنس حتى يلزم المنافاة بينهما بل اللام للعهد الخارجى **قوله** بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة جواب سوال وهو ان الشرط فى العهد الخارجى سبق ذكر المعهود والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست بمذكورة سابقا محصل الجواب انه لا يشترط فى العهد الخارجى سبق ذكر المعهود بل الشرط فيه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود المعرف ههنا الكلمة النحوية المبحوثة عنها فى العلم النحو المذكورة على السنة النحاة بالبحث عنها بالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها على ما بين فى علم النحو فالمعنى الكلمة التى هى مصطلح النحاة ومبحوثة عنها فى علم النحو فقط **فان قلت** ما القرينة على ان المراد هذه الكلمة لا غيرها **قلت** القرينة عليه ان العالم نحوى والمتعلم نحوى والكتاب مصنف فى النحو **فان قلت** العهد الخارجى لا يصح من وجه اخر وهو انه يستلزم تعريف الفرد والتعريف لا يكون الا للجنس بالجنس وايضا يلزم تعريف الاخص بالاعم **قلت** التعريف للماهية التى هى فى ضمن الفرد **فان قلت** ما للشارح انه عبر عن هذا التوجيه بيمكن مع انه يدل على الضعف **قلت** هضما لنفسه لان هذا التوجيه منقول عن الشارح فقط بخلاف الاول فانه منقول عن الشارحين السابقين ومشهور فيما بينهم ولا يصح ان يكون اللام فيها للعهد الذهنى لانه فى قوة التنكير **وفيه بحث** لان جعل العهد الذهنى فى قوة التنكير دون الجنسى تحكم لانه لو نظر الى الذهن فكلاهما معلومان ولو نظر الى الخارج فكلاهما غير معلومين لان الماهية معلومة فى الذهن معدومة فى الخارج **اجيب** عنه ان الماهية وان كانت معدومة فى الخارج لكن تحققها فى الخارج فى ضمن الافراد بخلاف الذهنى لانها لا يمكن تحققها فى الخارج لا بالذات ولا فى ضمن الافراد لانها موضوعة

هامش: ن م

ـه معدومة اى ان الماهية امر ذهنى لا وجود لها فى الخارج بل تدرك فى الذهن ١٢ نقيب احمد غفر له الديوبندى ١٢

لفرد معین فی الذهن دون الخارج **فان قلت** هذا مخالف لما ذکر فی بحث المعرفة والنکرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف **قلت** المراد من العهد المذکور فی قول الشارح العهد الخارجی ذکر للمطلق واراد منه المقید **قوله** اللفظ فی اللغة ای الرمی المطلق سواء کان من الفم او من غیره وقد جاء بمعنی الرمی من الفم او بمعنی التکلم **قوله** یقال اکلت الثمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو ان ما القرینة علی ان المراد من اللفظ الرمی محصل الجواب ان القرینة علیه قول العرب اکلت الثمرة ولفظت النواة **قوله** ای رمیتها جواب سوال وهو ان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی المطلق والمفهوم من المثال رمی الفم بقرینة الاکل فاجاب الشارح بقوله ای رمیتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمی المطلق والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب وقت اکل الثمرة ان یخرج النواة بالید من الثمرة او الفم ثم یلقونه فلا یدل الاکل علی الرمی من الفم وههنا نظر فی الاعتراض والجواب اما فی الاعتراض فلان المثال لیس الا جزء للمثل ورمی الفم لیس الا جزءا من الرمی المطلق فمن این قلت المثال لا یطابق الممثل واما فی الجواب فلان قول الش ای رمیتها افاد عین ما افاد قوله لفظت النواة فکیف یکون جوابا عن السوال بل دفع السوال بقوله والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب الخ وذلک غیر مذکور فی الشرح **اجیب** عن الاول ان اللفظ فی اللغة علی معان ثلثة الرمی المطلق ورمی الفم والتکلم ومختار الشارح المعنی الاول فقال المعترض من المثال لا یطابق الممثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمی المطلق والمثال لا یدل علی ما هو المختار عنده بل یدل علی المعنی الثانی وهو الرمی من الفم بقرینة الاکل وهو غیر مختار عنده فلا بد ان یأتی بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمی المطلق فورد الاعتراض المذکور علیه لان بین العام والخاص مغایرة بالذات وعن الثانی ان اعتراض السائل مرکب من جزئین احدهما ان معنی لفظت رمی الفم والثانی بقرینة الاکل وجواب الشارح بمنع المقدمتین ای لا نسلم ان معنی لفظت رمی الفم بل الرمی المطلق حیث قال ای رمیتها مطلقا ولا یکون الاکل قرینة علیه بقرینة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذکور فی عبارة الشارح واما منع الجزء الثانی فغیر مذکور فی قول الشارح وهذا غیر قبیح عند الشارحین **فان قلت** لما کان اللفظ فی اللغة علی معان فلم اختار الشارح المعنی الاول **قلت** لو کان موضوعا لواحد من المعنیین الاخیرین یکون استعماله فی الرمی المطلق علی سبیل الاشتراک والمجاز وکلاهما خلاف الاصل اما اذا کان موضوعا للرمی المطلق فان استعماله فیهما علی سبیل الحقیقة من قبیل استعمال المطلق فی الافراد **فان قلت** استعمال المطلق فی الافراد لیس الا استعمال المطلق فی المقید وهذا ایضا مجاز صرح به المولی لیعقوب

له بان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی وهو عام والمثال لرمی الفم وهو خاص وبین العام والخاص تغایر بالذات اھ منه رحمة الله تعالی علیه

الٰہی ایں کتاب صحیح کن از عنایت مدد بیدیے

ہزاراں رحمت حق بر کسی باد ÷ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد

قلت هذا مذهب البعض و اما عند الاكثرين فليسمى هذا حقيقة قاصرة صرح به المحقق الدوانی
قوله ثم نقل جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات البحت فاجاب الشارح بقوله ثم نقل الخ محصل الجواب ان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوى وهو الرمى المطلق وههنا انتقل من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى اعنى ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات قوله ابتداء او بعد جعله الخ جواب سوال وهو ان النقل على قسمين ابتدائى وثنوى فهذا النقل من اى قبيل محصل الجواب ان فى هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتدائى اى من غير تاويل له بالملفوظ فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لان الرمى سبب لما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء تحرزا عن مؤنة تعدد النقل المستلزم للثقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام وملفوظ الانسان خاص وانما نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب لا يصدق على المسبب اذ لا يقال الصلوة وقت فان قلت ما السر فى ان حمل العام على الخاص يصح وبالعكس لا يصح اذ يصح ان يقال الانسان حيوان ولا يصح ان يقال الحيوان انسان قلت السر فيه ان الحمل يفيد حصر المسند اليه فى المسند والحصر يستقيم فى الاول دون الثانى قوله الى ما يتلفظ به الانسان وفى هذا التعريف بحث من وجوه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدور لان معرفة اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف على معرفة اللفظ اما لانه مبدأ ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه مجرد ويتلفظ مزيد ومعرفة المزيد موقوف على معرفة المجرد والثانى ان هذا التعريف يصدق على الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان يكون لفظا او لا فعلى الاول ينبغى ان يكون زيد من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالاتفاق وعلى الثانى ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب اجيب عن الاول ان الجهة مغير من حيث الاصطلاح واللغة وعن الثانى ان الباء للتعدية لا للاستعانة اى ما يتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال اى ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية ليست بالاستقلال او نقول انها لفظ ولا يكون زيد من المركبات لان المركب ما يكون اجزاؤه مرتبا فى السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتب فى السمع بل يقع كل واحد منهما فى السمع معا ثم فى قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجوه الاول ان بقيد الاستقلال خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانها مستقلة

فی التلفظ والثانی ان بقید الاستقلال خرجت التنوین عن التعریف لانها ایضا غیر مستقلة فی التلفظ کما دل علیه تعریفه مع انه لفظ والثالث ان بقید الاستقلال خرجت عن التعریف الضمائر المتصلة لانها ایضا غیر مستقلة فی التلفظ کما دل علیه تعریفه مع انها لفظ اجیب عن الاول ان الحروف محمولة علی الحرکات وعن الثانی ان الاستقلال اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه فنوع التنوین یتلفظ به بالاستقلال لانها من نوع الحرف وهو مستقل فی التلفظ وعن الثالث ان الاستقلال اعم من ان یکون بنفسه او بمرادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل بالتلفظ قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو ان التعریف غیر جامع لان الضمیر المستتر لفظ ولهذا یجری علیه احکام اللفظ مع انه لا یتلفظ به الانسان فاجاب الشارح بقوله حقیقة او حکما قوله مهملا کان او موضوعا جواب سوال وهو ان اخذ الوضع فی التعریف مستدرک لخروج المهمل بقید اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهملا کان او موضوعا قوله مفردا کان او مرکبا جواب سوال وهو ان اخذ الافراد فی التعریف مستدرک لخروج المرکبات عن التعریف باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا کان او مرکبا فان قلت لم قدم المهمل علی الموضوع مع انه اشرف قلت لیدل علی انه المقصود بالدخول فی التعریف من هذا التعمیم فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یقدم حکما لانه مقصود ایضا بالدخول من هذا التعمیم قلت ان فی حکما نظر الی الاشرفیة وفی مهملا نظر الی المقصود والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلک التعمیمات[1] الثلثة فی ما الموصولة وفیما یتلفظ ولا یبعد ان یجعل التعمیم الثانی اعنی قوله مهملا کان او موضوعا لما یتلفظ به الانسان حقیقة اذ الملفوظ الحکمی لا یکون مهملا ویجعل التعمیم الثالث بالنسبة الی اللفظ الموضوع اذ المهمل لا یتصف بالافراد والترکیب فان قلت لم خالف الشارح من العبارة المشهورة بین الجمهور وهی مهملا کان او مستعملا قلت لئلا یلزم الواسطة بینهما بان یکون موضوعا ولم یکن مستعملا کاسماء الاشارة موضوعة لمفهوم کلی ولا یستعمل الا فی الجزئیات فان قلت فعلی هذا لا یصح عبارة القوم قلت المراد من المستعمل فی عبارة القوم هو الموضوع فلا یلزم الواسطة او المراد من المستعمل ما یصح استعماله قوله واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب هذا شروع فی تفسیر اللفظ الحقیقی والحکمی وترک تفسیر المهمل والموضوع والمفرد والمرکب لظهورها فان قلت لم ترک الشارح مثال الحرف؟ قلت اکتفی الشارح بکاف التمثیل والواو العاطفة لانهما حرفان او نقول انه لیس مقصود الشرح استیفاء جمیع اقسام الکلمة حتی یجب علیه ذکر مثال الحروف ایضا بل مقصوده ذکر مثال اللفظ الحقیقی والحکمی فان قلت فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر زید ایضا لان ضرب کاف لهما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقیقی والمستتر فیه مثال اللفظ الحکمی قلت فی الجواب لابد من ذکر لفظ زید لیکون هو مرجعا للضمیر فان قلت فی الاعتراض الحکمی علم من قوله ضرب؟

[1] قوله تلک التعمیمات المذکورة ای المذکورة فی الشرح من قوله حقیقة ۱۲ مفتی عبد الرحیم

لان المستتر فیه حکمی فما الحاجة الی قوله فی زید ضرب **قلت** ان قوله فی زید ضرب ظرف للمجموع[1]

قوله واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی لا للثانی فقط فلا یکون ذکره عبثا **قوله** اذ لیس من

مقولة الحرف والصوت **جواب** سوال وهو ان المنوی من ای جهة لیس من الالفاظ الحقیقیة **فاجاب** الشارح بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقیقی ما هو من مقولة الحرف والصوت والمنوی لیس من مقولة الحرف والصوت فلا یکون لفظ حقیقی **فان قلت** ان ذکر الصوت بعد الحرف مستدرک لان الحرف قسم الکلمة وهی قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما لم یکن من مقولة الحرف لم یکن من مقولة الصوت **قلت** ذکر الاعم بعد الاخص جائز دون العکس **قوله** اصلا ای فی وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد یتلفظ به فی بعض الاحیان کما سیاتی او نقول معنی قوله اصلا ای لا عقلا ولا نقلا ولفظ المقول فی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت عبارة عن المحمول علیه یعنی لا یصح علی المنوی حمل الحرف والصوت اذ لا یقال المنوی حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقیقی فانه یقال اللفظ الحقیقی حرف او صوت واعلم ان المدعی مرکب من جزئین احدهما ان المنوی لیس لفظ حقیقی والآخر ان المنوی لفظ حکمی فقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت دلیل للمدعی الاول وقوله واجروا علیه احکام اللفظ دلیل للمدعی الثانی **قوله** ولم یوضع له لفظ جواب سوال وهو انا لا نسلم انه لیس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اضرب ولا تضرب انت فاجاب الشارح بقوله ولم یوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظ هو وانت لیس موضوع للمنوی بل هما ضمیران آخران **قوله** وانما عبروا عنه باستعارة **الجواب** سوال وهو انه اذا لم یوضع له لفظ فلم عبروا عنه بلفظ هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له محصل الجواب ان التعبیر عنه بهو وانت بطریق الاستعارة لا بطریق الوضع **فان قلت** لا نسلم انه لم یوضع له لفظ لانه یقال له المستتر والمنوی فیکون له لفظ کما لا یخفی **قلت** المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا یختص بالمنوی بل یطلق علی المستور مطلقا وکذا المنوی **قوله** واجروا علیه احکام اللفظ لما کان المدعی مرکبا من جزئین احدهما ان المنوی لیس بلفظ حقیقی والآخر ان المنوی لفظ حکمی فلما اثبت الجزء الاول بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اراد ان یثبت الجزء الثانی بقوله واجروا علیه احکام اللفظ فکانه جواب سوال وهو ان المنوی لما لم یکن لفظ حقیقی فبای وجه یقال له لفظ حکمی اذ لا یلزم من انتفاء اللفظ الحقیقی اثبات اللفظ الحکمی فاجاب الشارح بقوله واجروا علیه احکام اللفظ الحقیقی وکل ما یجری علیه احکام الغیر فله حکم الغیر **قوله** فکان لفظا حکما تفریع علی قوله واجروا علیه الخ وقوله لا حقیقة تفریع علی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت **فان قلت** لم لم یأت الشارح باللف والنشر المرتب بان یقال فلا یکون لفظا حقیقة بل حکما **قلت** انما لم یأت

---

[1] تقدیره واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب فلا یکون ذکره عبثا ۱۲ منه رحمة الله تعالی

[2] من کونه مسندا الیه ومعطوفا علیه ومؤکدا وکلما جمعت فی قوله تعالی یا آدم اسکن انت وزوجک الجنة ۱۲ منه

الشارح باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما او وجودي وقوله لاحقيقة عدمي والوجود اشرف بالنسبة الى العدم لان الوجود صفة الباري والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة الباري اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكمي مقصود والمقصود مقدم **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يقدم دليل هذا الجزء ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحرف والصوت الخ **قلت** الدليل غير مقصود فقدم غير المقصود في موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود في موضع المقصود **قوله** والمحذوف لفظا حقيقة جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوي في عدم التلفظ والثبوت في النية فمن اين حكم في الاول بالحقيقي وفي الثاني بالحكمي فاجاب الشارح بقوله والمحذوف الخ محصل الجواب ان المحذوف ليس كالمنوي لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوي فانه لا يتلفظ به اصلا فافترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال في الايضاح ان المنوي من قبيل المحذوف يعني لا فرق بينهما لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمنوي صونا للسان عن حذف الفاعل لما كان هذا غير مرضي للشارح فرد عليه بقوله والمحذوف لفظا حقيقة وحاصل الرد ان المنوي ليس من قبيل المحذوف لانه يتلفظ الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوي فانه لا يتلفظ به اصلا اي في حين من الاحيان **فان قلت** هذا الجواب انما يستقيم في الحذف الجائزي دون الواجبي لانه لا يتصور به التلفظ في وقت من الاوقات كالمنوي **قلت** المحذوف بالحذف الواجبي على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان **فان قلت** فعلى هذا المنوي[1] ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده في الخارج **قلت** لا يصح تقدير وجوده في الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباي شيء عبر عنه في الخارج اعلم ان الفرض على نوعين فرض ممتنع بالاضافة وهو جائز والثاني فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز والمحذوف من قبيل الاول والمنوي من قبيل الثاني **فان قلت** ان المنوي من حيث انه منوي مغاير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو وانت حقيقة فيه بل مستعار له فكذا المحذوف من حيث المحذوف مغاير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة في قوله تعالى واسئل القرية بعد التكلم به لا يكون عين المحذوف بل مستعار له ففرق الشارح بينهما لا يكون صحيحا **قلت** ان جعل المنوي من قبيل الحكمي والمحذوف من قبيل الحقيقي بناء على مجرد اصطلاح النحويين ولا مناقشة في الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتي الانسان والضاحك من العرضي بناء على مجرد اصطلاح المنطقيين **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان **فان قلت** ان لفظ قد يفيد ما يفيد قوله بعض الاحيان لانهما للتقليل فيكون احدهما مستدركا **قلنا** ان قد لتقليل المفعول اي يتلفظ الانسان ببعض المحذوف او لتقليل الفاعل اي يتلفظ به بعض الانسان

---

[1] المنوی صیغہ اسم مفعول من نوی ینوی کی یرمی یعنے نیت کردہ شدہ ۱۲ اللّٰهم تب علينا قبل الموت طہ یحمک یا ارحم الراحمین ط

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی

فلا یکون احدهما مستدرکا قوله وکلمات الله تعالیٰ داخلة فیه جواب سوال وهو ان اللفظ لما فسر بالفم ولذا لایقال لفظ الله بل یقال کلمة الله فیکون تعریف الکلمة باللفظ تعریف الاعم بالاخص وایضا ان قید الانسان فی تعریف اللفظ لایصح لانه مخرج لکلمات الله تعالیٰ وکلمات الملئکة والجن محصل الجواب ان کلمات الله تعالیٰ داخلة فیه لانها مما یتلفظ به الانسان فان قلت ان تلفظ الانسان انما یستقیم فیمن له علم بالقرآن واذا لم یکن له علم بالقرآن فکیف یتلفظ به قلت معناه من شانه ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان او نقول لیس المراد من التلفظ تلفظ جمیع افراد الانسان بل المراد البعض فان قلت ان کلمات الله تعالیٰ اذا کانت الفاظا وداخلة فی اللفظ فما الفائدة فی ذکر الانسان مع انه لهم لاخراجها قلت ان ذکر الانسان للاشارة الی ان لفظیة جمیع الکلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا یقال کلمات الله تعالیٰ ولایقال الفاظ الله تعالیٰ فان قلت ان ما یتلفظ به الانسان مغائر بالشخص مما یتکلم به الحق سبحانه وتعالیٰ لاختلاف المحل وتعدده قلت هذا تدقیق فلسفی غیر ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عند الادباء کاختلاف المکان فی شخص واحد وهو لایغیر الشیئ فکذا هذا فان زید فی السوق هو بعینه زید فی المسجد وبالعکس فان قلت ان اعتذار الشارح رح من کلمات الله تعالیٰ لایخلو اما من التی نزلت الینا ومکتوبة فی القرآن او من الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالیٰ او من الکلمات التی هی فی علم الله تعالیٰ او من کلمات التی اظهرها الله تعالیٰ علی لسان غیر العقلاء فعلی الاول لاحاجة الی الاعتذار لانها من المعلوم انها تجری علی لسان الانسان فتکون من الفاظ الانسان وان کان الثانی والثالث فهی غیر موجودة لان الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالیٰ والکلمات التی هی فی علم الله تعالیٰ هی المعانی دون الالفاظ وان کان الرابع فهی لیست من مبحث النحوی قلت الکل مرادة لانه مقام التعریف وهو یقتضی الجمعیة والشمول لانها من شانها ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان وان لم یکن من مبحث النحوی قوله والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود الخ هذا رد علی الهندی وصاحب المتوسط حیث جعلا اللفظ فی تعریف الکلمة قید الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح علیه بقوله غیر داخلة فی اللفظ وجه الرد ان الخروج یقتضی سبق الدخول ولادخول ههنا فان قلت الرد غیر صحیح لجواز ان یکون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول قلت للمناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز فان قلت فلم لا یجوز ان یکون الجزء الاول مقدرا فی التعریف ای الکلمة شئی ملفوظ قلت التقدیر فی التعریف غیر جائز لان التصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف والجواب عن جانب الهندی وصاحب المتوسط انه اذا کان بین الجنس والفصل

الٰہی رحم کن کالودگانیم ٭ بخون دل جگر پالودگانیم

عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا وفصلا وههنا كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشموله الدوال الاربع واللفظ وصلا لاخراجها وان يجعل اللفظ جنسا لشموله المهملات والوضع فصلا لاخراجها فان قلت الدوال جمع دالة والخط والعقد مذكر ولا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكر لا يجمع على فواعل قلت انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث فان قلت فيه تغليب المونث على المذكر وذا لا يجوز[2] كما صرح به العلامة التفتازانی رح فی السعدية والصالة لنسلم ان النصبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فی الذبيحة والحقيقة اجيب عن اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من غير ذوی العقول يجمع على فواعل كروابع جمع رابع كذا فی المدقق اعلم ان الخطوط كالنقوش دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات فی الطريق دالة على تعين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن اثر الاقدام دالة على الماشی والعقود عبارة عن العلامات فی الاشجار والقصب والحشيش وغيرها دالة على تعين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة على تميز الاملاك فان قلت المراد اما لفظ الدوال الاربع او ما صدق هو عليه فعلى الاول فهی ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثانی لا يصح جعل زيد كلمة لان ما صدق هو عليه ليس بلفظ قلت الاعتبار لما صدق هو عليه ان كان ما صدق هو عليه من الموضوعات والا فالاعتبار للفظ ففی الخطوط مثلا اعتبر ما صدق هو عليه لانه موضوع لشئ وفی زيد مثلا اعتبر لفظه لان ما صدق هو عليه ليس بموضوع لشئ اصلا كذا فی جمال قوله وانما قال لفظ الخ جواب سوال وهو ان الكافية ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل قال لفظة فلم قال المصنف رح لفظ محصل الجواب ان صاحب المفصل قصد الوحدة والمص رح لم يقصد الوحدة الاترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة مع انها لفظتان وعند صاحب المفصل ليس بكلمة فان قلت لا نسلم ان المص لم يقصد الوحدة لان التاء فی الكلمة تدل على الوحدة قلت لا نسلم

---

[1] والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا يلزم كون الشئ الواحد علة ومعلولا وذا باطل ۱۲ منه [2] بل انما يجوز تغليب المذكر على المونث ۱۲ منه [3] اعلم ان اللفظ الواحد مالا يصح التلفظ به مرتين فی حين من الاحيان فمثل عبد الله علما... فارج عنه لانه يصلح التلفظ حين قصدا لمعنى الاضافی وان يصلح التلفظ به مرتين حين قصد المعنى العلمی ۱۲ منه رحمه الله تعالى [4] لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى آمين

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ

ان التاء في الكلمة للوحدة لان اللام الجنسي فيهما يمنع الوحدة **فان قلت** هذا مخالف لما
قال الشارح رح واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة **قلت** مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة في
الاصل لا في الحال **فان قلت** لا نسلم ان الوحدة غير مراد للشارح في الحال بل مراد له لان قول الشارح رح
ولا منافات بينهما ينادي بالصوت الاعلى ان الوحدة مراد له في الحال **قلت** ان قوله ولا منافات بينهما
جواب بطريق التنزل والتسليم كما عرفت سابقا **قوله** والمطابقة غير لازمة الخ جواب سوال وهو ان
المطابقة بين المبتدا والخبر في التذكير والتانيث شرط وههنا لم يوجد لان الكلمة مؤنث واللفظ
مذكر محصل الجواب ان المطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا **فان قلت** قد مر ان اللفظ
بمعنى الملفوظ فيكون مشتقا **قلت** الاعتبار للاصل وهو في الاصل مصدر غير مشتق
فان قلت فعلى هذا لا يصح حمله على الكلمة لكونه وصفا محضا **قلت** حمله على الكلمة
باعتبار المعنى الاصطلاحي كما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط
الاول ان يكون مشتقا فلا ينقض بقوله الكلمة لفظ والثاني ان يكون الخبر حاملا لضمير المبتدأ
فلا ينقض بقوله وزينب وسقر وماه وجور لان الضمير في ممتنع راجع الى الصرف والثالث
ان يكون المبتداء والخبر اسمين ظاهرين فلا ينقض بقوله وهي اسم وفعل وحرف والرابع ان لا يكون
الخبر صفة خاصة للمونث فلا ينقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا يكون الخبر اسم تفضيل
مستعمل بمن فلا ينقض بقوله الصلوة خير من النوم والسادس ان لا يستوى فيه المذكر والمؤنث
فلا ينقض بقوله المرءة جريح لان الفعيل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث كما ان الفعول
بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو امرأة صبور **قوله** مع كون اللفظ اخصر جواب سوال
وهو ان المطابقة مع كون الخبر غير مشتق وان كانت غير لازمة لكن لا شك انها امر مستحسن فلم
ترك الامر المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لانه لو قال لفظة لقال ونعت و
موضوعة بالتاء في الكل ولا شك في طوالته **قوله** الوضع في اللغة نهادن او جعل الشئ في حيز لغير
وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني
فان قلت لم لم يتعرض الشارح للمعنى اللغوي للوضع **قلت** المعنى اللغوي غير مقصود
في العلوم فلذا لم يذكره الشارح رح **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يتعرض للمعنى اللغوي
للفظ **قلت** انما ذكر لبيان النقلين احدهما ابتداء والآخر بعد جعله بمعنى الملفوظ
الى ما يتلفظ به الانسان **فان قلت** المذكور في المتن لفظ وضع بصيغة الفعل
فلم فسر الشارح الوضع بصيغة المصدر **قلت** تعين المشتقات وابهامها باعتبار تعين المبادي وابهامها
فلذا بين المبدا دون المشتق **فان قلت** ان لفظ وضع بصيغة الفعل مشتمل على ثلثة معان
الحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حيث بين الاول واهمل الآخرين **قلت**
النسبة يعلم بمقائسة الحدث

ف: وجوب مطابقة المبتدا مع الخبر مشروط بالشروط الستة

لان تعین النسبة بتعین الطرف واما الزمان فلاحاجة الى بیانه لانه لم یرد بصیغة الفعل الواقع
فی التعریفات الزمان لانه یفید تقید الماهیة باحد الازمنة الثلثة **فان قلت** التخصیص
لایخلوا ما تخصیص اللفظ بالمعنی او تخصیص المعنی باللفظ فعلی الاول یخرج المشترك وعلی
الثانی یخرج المرادف **قلت** للتخصیص جزئین وجودی و سلبی فهو علی کلا التقدیرین
مجرد عن الجزء السلبی **فان قلت** لایصدق تعریف الوضع علی زید اذا لم یعلم المخاطب به
او علم ولکن لم یسمع او سمع لکن عرض له الموت او الجنون او السکر لعدم فهم الشئ الثانی
عند الاطلاق **قلت** ان فهم الثانی مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عروض العارض
وانما لم یصرح به اکتفاء بالظاهر **فان قلت** اذا قدر السمع مع الاطلاق فحینئذ یلزم
الاستدراك لان احس من الاحساس وهو یتناول السمع **قلت** معناه او حس من غیر السمع
فان قلت لو قال متی احس بدون ذکر قوله اطلق لکان کافیا لان احس من الاحساس
وهو یتناول السمع والسمع یتناول الاطلاق لان السمع لایکون بدون اطلاق **قلت** انما
ذکرهما للاشارة الى قسمی الوضع لفظی کما فی الالفاظ وغیر لفظی کما فی الدوال الاربع ونقارة
السلطان فانها تدل علی رکوبه **فان قلت** ان کلمة ما لعموم الاوقات وهو یفید الکلیة
ولایکون کلیة لعدم صدق فهما عند الاطلاق ثانیا او ثالثا للزوم تحصیل الحاصل **قلت** قید
ان لم یفهم من الاول مراد فی التعریف ای فهم منه الشئ الثانی ان لم یفهم من الاول
او **نقول** لایلزم تحصیل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات **فان قلت** فعلی
هذا یلزم التفات الملتفت وهو ایضا تحصیل الحاصل **قلت** المراد بالفهم ثانیا هو الالتفات
الجدید **فان قلت** فلم لایجوز ان یکون المراد بالفهم الفهم الجدید فلایلزم تحصیل الحاصل
قلت التکرار فی الالتفات مفید دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر البادی
والفهم عبارة عن النظر الدقیق فالتکرار فی الالتفات مفید لانه یفضی الى النظر الدقیق فلا
تحصیل الحاصل بخلاف التکرار فی الفهم فانه یفضی الى تحصیل الحاصل فافهم فانه من مزلة الاقدام
فان قلت یلزم فی تعریف الوضع الدور اذ فهم الشئ الثانی موقوف علی العلم بالوضع والعلم
بالوضع موقوف علی العلم بالشئ الثانی اذ الوضع نسبة وهی موقوفة علی الطرفین **قلت** العلم
بالوضع موقوف علی المعنی قبل الوضع والمعنی موقوف علی العلم بالوضع بعد الوضع فتنتفی الجهة
او **نقول** العلم بالشئ الثانی من الشئ الاول موقوف علی العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف
علی الشئ الثانی فقط من غیر تقیید بقوله من الشئ الاول **فان قلت** تعریف الوضع غیر مانع
لصدقه علی المحرفات کالشمع للسراج والقفل للقفل لانه یفهم منها الجسم المخصوص مع انهم
عدوا المحرفات من المهملات **قلت** الوضع انما وقع فی المحرف عنه اعنی الشمع والقفل لکن
فهم الشئ الثانی من المحرف بتوهم الوضع **فان قلت** لایصح ایراد کلمة

اوفی تعریف الوضع لانها للتشکیک والتردید والتعریف للمعرفة **قلت** انما للتنویع والتقسیم الی اللفظی **فان قلت** الاولی ان یقول متی سمع مکان اطلق لیزید حسن المقابلة مع قوله او احس اذ الاحساس فعل المستفید والسمع ایضا فعل المستفید فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل المفید لا المستفید **قلت** الاطلاق تصرف اولیٰ وکذا الاحساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف ثانوی لانه یقتضی سبق الاطلاق **فان قلت** تعریف الوضع غیر مانع لصدقه علی المجاز لانه یفهم منه الشئ الثانی مع انه لا وضع فی المجاز **قلت** المجاز وان لم یکن فیه وضع شخصی لکن الوضع النوعی[له] موجود فیه والتعریف اعم منها **ولنقول** ان اخراج المجاز باعتبار القید بنفسه وفهم الشئ الثانی فی المجاز لا بنفسه بل باعتبار القرینة **فان قلت** فعلی هذا لا یصدق التعریف علی وضع الحرف لان فهم الشئ الثانی فیه لا بنفسه بل باعتبار ضم الضمیمة **قلت** المحتاج فی الحرف الی ضم الضمیمة هو الدلالة والفهم لا التخصیص لانه بنفسه **فان قلت** ان الفهم ایضا جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الی ضم الضمیمة **قلت** احتیاج الفهم الی الضمیمة لا یجدی لان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحیح ولا یصح الاطلاق بدون الضمیمة فالضمیمة من شروط الاطلاق والشرط لا یعد الا من الاغیار فلا یخرج الحرف من نفسه **فان قلت** المشهور عندهم ان المرکبات موضوعة مع ان الواضع لم یضع الا المفردات لان الترکیب انما یحصل بعد الوضع ای بعد وضع المفردات **قلت** ان المرکبات ایضا موضوعة لا وان لم یکن موضوعة بنفسها لکنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعریف اعم منهما **ولنقول** ان المرکبات وان لم یکن فیها وضع شخصی لکن الوضع النوعی موجود فیه بواسطة قاعدة کلیة وهی ان کل ما اشتمل علی المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وکذا کل ما اشتمل علی المضاف والمضاف الیه فهو موضوع للاضافة وقس علی هذا فافهم **فان قلت** لما کان فهم الشئ الثانی ماخوذا فی تعریف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه لیس فی حروف الهجاء فهم الشئ الثانی فاخراج حروف الهجاء عن التعریف بقید المعنی لیس الا اخراج المخرج **قلت** ان ذکر المعنی بعد الوضع اشارة الی تجرید الوضع عن الشئ الثانی فبقیت حروف الهجاء فی التعریف فاخراجها من التعریف بقید المعنی فلا یلزم اخراج المخرج **قوله** فقیل یخرج عنه وضع الحرف حیث لا یفهم معناه متی اطلق **فان قلت** حق العبارة ان یقول متی اطلق او احس لان قید احس ایضا معتبر فی تعریف الوضع **قلت** قید احس لیتناول لتعریف غیر اللفظ کالدال والاربع والحرف من الالفاظ فلا حاجة الی ذکره **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضمیمة **فان قیل** حق العبارة ان یقول بل اذا اطلق مع ضمیمة بدون ذکر الضم لان لفظ الضمیمة تدل علی الضم **اجیب** عنه ان الضمیمة محمولة علی التجرید بل اذا اطلق مع ضم کلمة اخری فلا استدراک **قوله** اجیب ان المراد متی اطلق اطلاقا صحیحا والاطلاق الصحیح هو الذی یدل علی المطلوب من غیر حاجة الی امر اخر واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمة غیر صحیح لانه لا یدل علی المطلوب بدون ضم الضمیمة وهذا الجواب من الشارح الهندی **قوله** ولا یبعد ان یراد بالاطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا یستعملون

له بان لم یکن هو لفظا مستعملا فی غیر ما وضع له فی اصطلاح به التخاطب ۱۲

الحرف فی محاوراتہم وبیان مقاصدہم بدون ضم الضمیمۃ وھذا الجواب من الشارح الجامی قدس سرہ **قولہ** فلا حاجۃ الی اعتبار قید زائد ھذا رد علی الشارح الہندی حاصل الرد ان فی جواب الہندی اعتبار قید زائد وھو قولہ صحیحا واذا صح الکلام من غیر التقیید فلا حاجۃ الیہ ای الی التقیید **فان قلت** فی کلام الشارح رح ایضا اعتبار قید زائد وھو تاویل الاطلاق بالاستعمال المذکور **قلت** ان قید الاستعمال بیان لقولہ متی اطلق والبیان لا یعد من القیود **فان قلت** فعلی ھذا کان للشارح الہندی ان یقول ان قید صحیحا بیان لقولہ متی اطلق ایضا فلا یعد قیدا **قلت** ان اخذ الاستعمال من الاطلاق شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحیح فانہ لیس بمتبادر من لفظ الاطلاق **فان قلت** من این علم ھذا التبادر **قلت** الدلیل علی تبادرہ عدم اعادۃ التوصیف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق الصحیح لان معہ اعادۃ التوصیف حیث قال متی اطلق اطلاقا صحیحا **ولنقول** ان معنی الاطلاق لیس الا الاستعمال فلا یکون ھذا قیدا بخلاف قولہ صحیحا لانہ لیس معنی الاطلاق بل نعت لہ فیکون قیدا **فان قلت** لما کان جواب الشارح رح اقوی فلا یصح قولہ ولا یبعد لان عدم البعد یستعمل فی موضع الضعف **قلت** انما قال ذلک ھضما لنفسہ وان کان قویا فی نفس الامر **فان قلت** اذا قلنا ان من حرف او مرکب من حرفین فھذا الاطلاق صحیح ومستعمل فی محاوراتہم مع انہ لم یفہم منہ معناہ فالاشکال المذکور باق علی الشارحین بحالہ **قلت** المراد بالاطلاق الصحیح ما یکون لارادۃ المعنی وھذا الاطلاق لاجل ارادۃ لفظ من اعلم ان الوضع علی اربعۃ اقسام الاول ان یکون الموضوع والموضوع لہ کلاھما ملحوظان بخصوصہ کوضع لفظ زید لذات مشخصۃ والثانی ان یکون الموضوع والموضوع لہ کلاھما ملحوظان بعمومہ کوضع المشتقات مثلا کلما کان علی وزن فاعل فھو موضوع لمن قام بہ الفعل والثالث ان یکون الموضوع ملحوظا بعمومہ والموضوع لہ ملحوظا بخصوصہ کوضع اسماء الاشارۃ والمضمرات عند المتاخرین والرابع ان یکون الموضوع ملحوظا بخصوصہ والموضوع لہ ملحوظا بعمومہ ولا نظیر لہ فی کلام العرب **قولہ** المعنی ما یقصد بشیء **فان قلت** ما للشارح رح حیث قال ما یقصد بشیء ولم یقل ما یقصد من اللفظ مع انہ المقصود ھہنا **قلت** انما قال ذلک لیشمل انہ تعریف لما یقصد من غیرہ کالدوال الاربع فانہا یقصد منہا المعنی مع انہا لیست من الالفاظ والمقصود فی التعریف العموم **فان قلت** ان ما یقصد لا یخلو اما مطابقی فقط او اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی لا سبیل الی الاول لانہ علی ھذا لا یکون التعریف جامعا ولا الی الثانی لان القصد لا یعم التضمنی والالتزامی لانہ یذکر فی مقابلتہا یقال ھذا الشیء قصدی وھذا الشیء ضمنی فکیف یکون قسما منہ **اجیب عنہ** ان المراد من القصد الارادۃ من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام والارادۃ یعم الکل **فان قلت** تعریف المعنی غیر جامع لانہ خرج من التعریف المعنی الذی لم یقصد کما فی المضمرات واسماء الاشارات عند من قال ان معانیہا مفہومات کلیۃ واستعمالہا فی الجزئیات فانہ لم یقصد منہا المفہومات الکلیۃ بل افرادھا وجزئیاتہا

وکذا یخرج من التعریف ما قصد لکن لم یکن مقصودا بشیٔ کالمعنی القائم بالذھن مع انہ ایضا معنی **قلت** قید الامکان مراد فی التعریف ای ما یمکن ان یقصد بشیٔ وذلک المعنی وان لم یقصد بشیٔ بالفعل لکن یمکن ان یقصد بشیٔ **فان قلت** فعلی ھذا یصدق التعریف علی الجدار بالنسبۃ الی لفظ زید وبالعکس اذ یمکن قصد الجدار من لفظ زید وبالعکس مع انہ لیس بمعنی لہ **قلت** المراد بالامکان ھو الامکان الاستعدادی وھو لا یمکن بدون العلاقۃ ولا علاقۃ بین زید وجدار **فان قلت** لم قدم الشارح رح بیان المعنی الاصطلاحی علی بیان المعنی اللغوی وھو قولہ اما مفعل **قلت** ان فی المعنی اللغوی تفصیلا وتطویلا فیکون اللغوی بمنزلۃ المرکب والاصطلاحی بمنزلۃ المفرد والمفرد مقدم علی المرکب **فان قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم ذکرہ الشارح **قلت** انما ذکرہ لبیان النقلین لان فیہ خلاف فقال بعضھم ان قولہ معنی صیغۃ اسم الظرف او المصدر نقل الی ما یقصد بشیٔ ابتداء من غیر نقلہ الی صیغۃ اسم المفعول لئلا یلزم تعدد النقل وحینئذ یکون تسمیۃ الملزوم باسم اللازم وقال بعضھم انہ نقل اولا الی اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الی ما یقصد بشیٔ لقرب العلاقۃ لانہ یکون تسمیۃ الخاص باسم العام وانما لم یتعرض الشارح رح الی القول الاول لظھورہ **قولہ** فھو اما مفعل اسم مکان ھذا شروع فی بیان المعنی اللغوی ولما کان بیان المعنی اللغوی موقوفا علی بیان الصیغۃ فلذا تعرض الشارح الی بیانھا **قولہ** او مصدر میمی عطف علی قولہ اسم مکان لا علی قولہ اما مفعل لانہ علی تقدیر المصدریۃ ایضا یکون علی وزن مفعل **فان قلت** ان المعنی لا یخلو اما ان یکون صیغۃ اسم الظرف او المصدر او اسم المفعول والکل باطل اما الاول فلان المعنی اذا کان اسم مکان یکون معنی المتن ھکذا الکلمۃ لفظ وضع لمکان القصد والامر لیس کذلک لان موضع القصد ھو اللفظ واما الثانی فلان المعنی اذا کان مصدرا میمیا یکون معنی المتن ھکذا الکلمۃ لفظ وضع لقصد کردن وھو نسبۃ بین القاصد والمقصود والمعنی لیس الا احد الطرفین وھو المقصود مع انہ لا یصح حمل قولہ مفرد علی المعنی لانہ یلزم حمل الذات مع الوصف علی الوصف المحض واما الثالث فلعدم مساعدۃ الصیغۃ لان اسم المفعول من الثلاثی المجرد علی وزن مفعول والمعنی لیس بوزنہ فاشار الشارح رح الی دفع الاولین بقولہ بمعنی المفعول متعلق بکل من اسم مکان او مصدر میمی محصل الجواب ان المعنی اذا کان اسم مکان او مصدرا میمیا فھو بمعنی المفعول لانہ اذا تعذر استعمال الظروف او المصادر فی معانیھا الاصلیۃ فیؤول عندہ بالمفعول نحو مشرب عذب و مرکب فارہ ای مشروب ومرکوب ویقال ھذا ضرب الامیر ای مضروب الامیر واشار الشارح رح الی دفع الثالث بقولہ او مخفف معنیّ یعنی ان المعنی اذا کان اسم مفعول فھو مخفف معنیّ اسم مفعول کمرمیّ اصلہ معنویٌ قلبت الواو یاءً بموجب الاعلال وابدلت الضمۃ کسرۃ لمناسبۃ الیاء فصار معنیّ اسم مفعول کمرمیّ ثم حذف احد الیائین وابدلت الکسرۃ فتحۃ علی خلاف القیاس وانما کان ھذا التخفیف غیر قیاسی لفقدان نظیرہ فی کلام العرب **فان قلت** ما الباعث علیھم انھم جعلوہ مخففۃ من المشدد

مع انه لا يساعده القياس قلت الباعث عليهم الميل الى جانب المعنى لانه على هذا التقدير يثبت القرب بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ما ليس فى غيره فان قلت لا يصح مقابلة قوله او مخفف معنى مع قوله اما مفعل لانه على تقدير كون المعنى مخفف معنوى ايضا يكون على وزن مفعل فلا يكون عديلا ومقابلا له قلت المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل فى الاول مفعل وفى الثانى مفعول او نقول لا نسلم ان الوزن فى كل واحد منهما مفعل لانه اذا كان مخفف معنوى يكون على وزن مفعل اذا كان المحذوف هو الياء الزائدة فلم لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الاصلية التى هى لام الفعل فيكون الوزن حينئذ مفعول لا مفعل قوله ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع جواب سوال وهو ان ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لذكره فى الوضع لان المراد من الشيء الثانى هو المعنى فاجاب الشارح بقوله ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده من الشيء الثانى فان قلت ان ذكر اللفظ قبل الوضع ايضا مستدرك لان المراد من الشيء الاول فى تعريف الوضع هو اللفظ فلم لم يتعرض الشارح رح الى تجريده من الشيء الاول قلت تجريد الوضع من المعنى لاجل حصول الارتباط بينهما لان تعلق الجارين من جنس واحد بشيء واحد لا يصح نحو مررت بزيد بليل وههنا كذلك لان تقديره تخصيص شيء بشيء بمعنى لان اللام بمعنى الباء ولان المقصود منه هو الالصاق والالصاق ليس الا مدلول الباء والارتباط بين الوضع واللفظ حاصل من غير التجريد فان قلت لا نسلم ان التجريد للارتباط بل لدفع الاستدراك والاستدراك كما كان فى جانب المعنى كذلك فى جانب اللفظ قلت الاستدراك ممنوع لانه تصريح بما علم ضمنا وهو جائز فالتجريد ليس الا للارتباط فان قلت التجريد خلاف الاصل فما النكتة فى ارتكابه فلينبغى ان لا يذكر قوله لمعنى بل اكتفى بذكر المعنى ضمنا فى الوضع لانه لا يحتاج حينئذ الى التجريد مع انه اخصر قلت انه قوله لفظ وضع لمعنى مفرد لتعريف الكلمة وفى التعريف لابد من القيود والتصريح بالقيود واجب عند ارباب التعاريف او نقول ان ذكر المعنى فى التعريف ليصح جعل قوله مفردا صفة للمعنى ولو لم يذكر قوله لمعنى لم يذهب الذهن الى انه صفة لمعنى لخفائه فان قلت ان ذكر المعنى فى تعريف الوضع لا يستلزم دخوله فى مفهومه فلا يستلزم الاستدراك فلا حاجة الى التجريد الا ترى انه ذكر فى تعريف الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مع ان الفاعل خارج من مفهوم الفعل والا فينبغى ان يكون قوله ضرب زيد محمولا على التجريد ولم يقل به احد قلت ان ذكر المعنى فى تعريف الوضع يستلزم دخوله فى ...... مفهومه والفاعل ليس داخل فى مفهوم الفعل وانما لم يقل بالتجريد فى ضرب زيد لان ذكر الفاعل فى ضرب زيد لاظهار الفاعل المخصوص لا لاظهار اصل الفاعل او نقول ان التجريد ههنا للارتباط ولا حاجة فى ضرب زيد الى الارتباط فان قلت ان جعل الوضع مجردا عن المعنى مجازا

وجعل الوضع بمعنى الموضوع

له ايضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضي قلت لا نسلم ان الاول مجاز بل يقال له حقيقة قاصرة فان قلت المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لان في المجاز عمل بكل الموضوع له لان الاتيان بالعوض كالاتيان بالمعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل ببعض الموضوع له قلت سلمنا ان المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع التعريف واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان قوله تخرج به المهملات و

ههنا بحث بوجوه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخروجها بقيد الوضع فقط والثاني انا لا نسلم ان المهمل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معنا له والثالث ان حروف الهجاء ايضا من المهملات كما صرح به صاحب الكواشي مع انه غير خارجة بقيد الوضع كما قال الشارح وبقيت حروف الهجاء داخلة فيه اي في الوضع اجيب عن الاول انما اورد ههنا للتنبيه على انه ليس فيها وضع اصلا اي لا تجريدي ولا غير تجريدي وعن الثاني ان المراد بالمهمل ما صدق عليه المهمل مثل ديز وجسق وعن الثالث ان المراد من المهملات بعض المهملات قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اي الالفاظ الدالة على وجع الصدر صادرة بالطبع اي من غير الاختيار فان قلت المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا اذ هي ايضا خارجة بقيد الوضع كلفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ قلت انه اكتفى بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمل ما ليس بموضوع والالفاظ الدالة بالعقل ايضا ليست بموضوعة فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفي بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالطبع لانها ايضا غير موضوعة قلت النكتة للفار لا للقار او نقول انه تخصيص بعد التعميم فان قلت التخصيص بعد التعميم ليس الا لاظهار فضل المخصوص في الفضل فما الفضل ههنا قلت تخصيصهما بالذكر لزيادة

الاهتمام بشانها لكثرة مشابهتها بالكلمة في كثرة الاستعمال قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بهما بصيغة التثنية لان المذكور فيما سبق امران المهملات والالفاظ الدالة بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع ليس الا التخصيص اجيب عن الاول ان الضمير راجع الى الثاني اي الى الالفاظ الدالة بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها ليس فيها وضع تجريدي ولا غير تجريدي فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى قوله اصلا قلنا يراد قوله اصلا لرد تعميم اخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا لغير المعنى كحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قوله وبقيت حروف

الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت حروف الهجاء موضوعة لنفس التركيب فما معنى قوله لغرض التركيب ..... قلت اضاف الغرض الى التركيب بيانية فان قلت لما كانت موضوعة لغرض التركيب فكان هذا الغرض معناها فكيف تخرج بقيد المعنى قلت المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

الهجاء الان الهجاء عبارة عن عدّ الحروف بالاسامی نحو الف لام میم ولا یفهم منها التركيب **فان قلت** لانسلم ان حروف الهجاء داخلة فی الوضع لان الوضع تخصیص شئ بشئ والمراد من الشئ الثانی هو المعنی والتركيب بحروف الهجاء لیس بمعنی **قلت** المراد انها داخلة فی الوضع التجریدی واعلم ان الحروف اذا عدّت بالاسامی یسمی بالهجاء کالباء واللام والمیم والنون واذا کانت جزء من الکلمة یسمی بالمبانی کالباء فی ضرب زید واذا کانت للمعنی یسمی بحروف المعانی کالباء فی مررت بزید **قوله** وخرجت بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی **فان قلت** ان قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنی دلیل لقوله وبقیت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی دلیل لقوله وخرجت بقوله لمعنی فیلزم الاتحاد بین دلیلی البقاء والخروج وهو باطل لان بین البقاء والخروج منافاة فکذا یلزم ان یکون بین دلیلیهما ایضا منافات وایضا ان قوله لا بازاء المعنی لا یصح ان یکون جزءا من دلیل البقاء لان البقاء یثبت بقوله الموضوعة لغرض التركيب فذکره بعده لا یصح **قلت** لانسلم ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دلیل البقاء بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقید الوضع لما خرجت المهملات فکذا حروف الهجاء لانها ایضا من المهملات فلا یصح قوله وبقیت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوعة لغرض التركيب محصّل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فلا یکون من المهملات وما قیل انها من المهملات فبالنظر الی المعنی واما قوله لا بازاء المعنی فایضا وقع جواب سوال وهو انها لما کانت موضوعة فدخولها واجب فی التعریف فلا یجوز اخراجها عنه فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنی وما کان دخوله واجبا فهو ما کانت موضوعة لمعنی لا الموضوع المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنی یدل علی انها خرجت بقوله لمعنی فلا حاجة الی قوله وخرجت بقوله لمعنی فیما بعد بل ذکره مستدرك **قلت** الواو فی قوله وخرجت بقوله لمعنی بمعنی الفاء فیکون تفریعا علی قوله لا بازاء المعنی **فان قلت** لما کان قوله وخرجت بقوله لمعنی تفریعا علی السابق فلا یصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی لانه محض اعادة المتفرع علیه بلا فائدة اللهم الا ان یحمل علی التفسیر واجیب عن اصل الاعتراض ایضا ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دلیل لقوله وخرجت الخ قدم علی المدعی کما هو دابه فی کثیر من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسیر الدلیل وانما احتاج الی التفسیر لان الدلیل وقع فی غیر موضع لان موضع الدلیل موخر عن المدعی وههنا وقع مقدما علی المدعی فاحتاج الی التفسیر **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر کلفظ الاسم موضوع لزید وعمرو ولفظ الفعل لضرب یضرب ولفظ الحرف لمن والی فکیف یصدق علیه انه موضوع لمعنی **قلت** للمعنی ما یتعلق به القصد اعم من ان یکون لفظا او غیره فان قلت کیف یورد علی هذا الاعتراض لان الشارح فسر المعنی سابقا بما یقصد بشیء کلمة ما یتناول اللفظ

ن: ای ان حروف الهجاء والمبانی والمعانی ١٢

[illegible]

والمعنى جميعًا فلا يحتاج الى الجواب **قلت** ان الشارح اختار الاغماض عن عموم كلمة ما ومنشاء الاغماض كثرة استعمال المعنى فى مقابلة اللفظ فصرف كلمة ما بما سوى اللفظ فورد الاعتراض فاحتاج الى الجواب **فان قلت** ما الوجه للشارح حيث فسر المعنى سابقا بما يقصد بشئ وههنا فسر بما يتعلق به القصد **قلت** بعض الشارحين فسر و بالاول (حيث قال المعنى ما يقصد بشئ) وبعضهم بالثانى فجمع الشارح بينهما تنبيها على ترادف التعريفين **فان قلت** ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون بشئ او بنفسه بخلاف ما يقصد بشئ فانه مختص بما يكون مقصودا بشئ فلا يكونان مترادفين **قلت** عموم ما يتعلق به القصد ممنوع اذ تقديره ما يتعلق به القصد من الشئ لا لقصد المطلق فيكون مآل التعريفين واحدا فيكونان مترادفين[1] **قوله** فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فانهما موضوعان لزيد قائم فكيف يكون موضوع المفرد **قلت** هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لان جزء ها (وقائم زيد) يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة لان جزء لفظ الجملة لا يدل على جزء المعنى فيكون زيد قائم بالقياس الى لفظ الجملة معنى مفرد وبالقياس الى معناه لفظ مركب **فان قلت** هذا الاعتراض انما يورد على قيد الافراد فلم قدم الشارح على محله واورده فى بحث المعنى **قلت** لما كان هذا السوال ناشئا من السوال الاول وكان اعتراضا على جوابه وكان شريكا مع السوال الاول فى جواب المنع اورده فى ذيل السوال الاول وقد مر على محله **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين[2] بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والجملة وغيرها لان الاسم موضوع لما دل على معنى فى نفسه الخ افراده الفاظ وكذا الفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها **فان قلت** هذا الجواب منعى والاول تسليمى فالمناسب تقديمه على التسليمى لان الاشكال بعد الاقرار باطل **قلت** ان جواب المنع اذا كان محققا يجوز تاخيره عن جواب التسليم لانه لو قدم يلزم العدول عن الحق بالتسليم وهو باطل **فان قلت** هذه المفهومات الفاظ مركبة بداهة لان الاسم مثلا موضوع لما دل على معنى فى نفسه الخ فالعدول عن اللفظ الى المفهوم لا يسمن ولا يغنى من جوع **قلت** المفهوم امر معنوى لانه عبارة عما حصل فى العقل وهذه الالفاظ المركبة تعبير عنه فيقال لها مفهوم من قبيل لتسمية المعبر باسم المعبر عنه (التى وضعت له الكلمات المفردة وهى زيد قائم)

---

[1] فان قلت ان ما يتعلق به القصد صادق على غرض التركيب من حروف الجار لانه شئ يتعلق به القصد فينبغى ان يكون معنى وذا باطل قلت غرض التركيب ليس بمقصود من حروف الجار بان يطلق حروف الجار ويقصد منه التركيب اذ كثيرا ما يطلق حروف الجار ولا يفهم منها التركيب اصلا فلا يكون غرض التركيب معنى حروف الجار كما لا يخفى ۱۲ منه رحمه الله ۱۲

[2] كما قال الشارح رحمه الله تعالى ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى ۱۲ منه رحمه الله تعالى

[3] قد ذكرت الاشكال احدها التفريد للفظ بازائه والثانى التفريد جدا او كلاما ۱۲ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ۱۲ كتبه احقر الخدمة لطلبة علم الدين لقيت احمد الدين بندى الغريب المولوى اسمى سنه ۱۳۳۲ ۱۷ اصفر سنه ۵۲

قوله فان قلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة **قلت** هذا الجواب مبني على مذهب المتقدمين وعندهم للوضع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومهما في امثال الضمائر وماذكر من الاعتراض بان الوضع فيها وانكان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتاخرين واين هذا من ذالك **قوله** الى الفاظ مخصوصة او مركبة **فان قلت** كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت اومركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة **قلت** ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض الالفاظ المركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة النقض الاول اومركبة كما هو مادة النقض الاول هي الالفاظ المخصوصة المشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقض الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فافهم **قوله** وهو اما مجرور الخ **فان قلت** ان مفردا لايخلو اما مقرؤ بالكسر او بالفتح او الضم فاي منها يراد لايصح الاخر فكيف يصح الترديد بقوله وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب **قلت** ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة **فان قلت** كلام الشارح يشعر بان جعل المفرد صفة للمعنى اولى من جعل المفرد صفة اللفظ لتقديم بيانها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقيين وبعض النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **قلت** جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور يعارضه قرب المفرد بالموصوف اي المعنى واذا تعارضا تساقطا فبقي اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجحا لجانب المعنى فجعل المفرد صفة للمعنى **فان قلت** ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو لايدل الا على الواحد كرجل لايدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين **قلت** المعنى مصدر من عنى يعني والمصدر يقع على القليل والكثير **فان قلت** لم يبق المعنى على المعنى المصدري بل نقل الى المفعول كما مر **قلت** وان لم يبق على المعنى المصدري لكن صيغة المصدر باقية فيه وهي كافية لارادة ماذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير **او نقول** ذكر المفرد بعد المعنى تصريح بما علم ضمنا **قوله** وهو ما لايدل جزء لفظه على جزئه **فان قلت** لم عدل الشارح عن تعريف الشارح الهندي حيث قال وهو ما لايدل جزء لفظه على جزء معناه **قلت** انما عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى **فان قلت** فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندي فلا يلزم المعنى للمعنى **قلت**

قوله الثاني فقد سمي سهوا لبنا اذ المعتبر في مادة النقض م

انها خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللامية لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعاني المتبادرة واجب خصوصا في التعريفات **فان قلت** سلمنا ان الاضافة لامية لكن لا نسلم انه لايكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ فهي معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعاني ايضا فيكون للمعنى معنى **قلت** مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى اي ليس لمعنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربع **فان قلت** هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة فهي معنى المضمرات ولهذه الالفاظ ايضا معنى فيلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى مثلا ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايضا معنى فيلزم لمعنى اللفظ معنى **قلت** مرادنا بقولنا يلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى اي يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلابد فيه من الشمول وهو باطل لتخلفه في كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى او نقول لا نسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلي كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتاخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للجزئيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس لمعنى الالفاظ معنى اي في المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية **فان قلت** هذا التعريف سالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى معنى **قلت** فحينئذ لا يكون التعريف مانعا لصدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى المركب معنى ايضا كما للمعنى المفرد فح لا يكون التعريف مانعا

قوله وفيه انه يوهم ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهي انه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ متصف بصفة اخر فلابد ان يكون ذلك الشئ متصفا بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيدا قائما فلابد ان يكون زيد متصفا بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمها وهما لايكونان الا بعد الوضع **قوله** فينبغي ان يرتكب فيه تجوز هذا اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشارفة اي باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وفي كل واحد من السوال والجواب **بحث** اما في الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين بسبب قاعدة مذكورة فلم قال الشارح يتوهم واما في الجواب فلان ارتكاب المجاز ضروري ههنا فلم قال الشارح ينبغي **اجيب** عن الاول انه انما قال يوهم لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذا كان كذلك كان الاعتراض ضعيفا فلذا قال يوهم وعن ... الثاني انه قال ينبغي اشارة الى انه له جواب اخر بان يقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا اشكال حينئذٍ **فان قيل** اخذ المجاز فی التعريف غير جائز فلم ارتكب ههنا **قلنا** هذا اذا لم يكن القرينة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهی ان من البين ان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع **قوله** كما يرتكب جواب سوال وهو ان ارتكاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد فی كلام فصيح فاجاب الشارح بما ترى كما يرتكب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود فی كلام فصيح وهو قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ای ثوبه وسلاحه فان النبی عليه الصلوة والسلام حكم بالقتل باعتبار ما يؤول اليه لان الكفار يقربون الى الموت لان الصحابة رض غالبون والكفار مغلوبون والصفوف قائمة فكذا حكم ههنا بالافراد لانه متى تحقق الوضع فبالضرورة يتصف المعنى بالافراد والتركيب لانه ان دل جزء لفظه على جزئه فمفرد والا فمركب **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ **فان قلت** ان لرفعه احتمال اخر وهو ان يكون خبر مبتدا محذوف ای هو مفرد فلم لم يلتفت الشارح الى هذا التوجيه **قلت** انما لم يلتفت الى هذا التوجيه لاستلزامه الحذف فی التعريف **فان قلت** لا يصح ان يكون المفرد صفة للفظ لان المعنى قريب اليه والعدول من القريب الى البعيد خلاف الظاهر **قلت** كما ان القرينة المرجحة موجودة فی جانب المعنى وهی القرب كذا فی جانب اللفظ وهی ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **فان قلت** لا يجوز ان يكون المفرد صفة اللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بينهما اعنی وضع لمعنى ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لان الاصل فی الصفة ان يكون فی جنب الموصوف **قلت** الفصل بينهما لا يجوز بالاجنبی والفصل ههنا ليس بالاجنبی لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنى متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانية له فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبی **قوله** ومعناه ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه **فان قلت** هذا التعريف ليس بجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه ليس له جزء حتى لا يدل جزء على جزء معناه **قلت** ما لا يدل جزءه على جزء معناه سالبة وهی لا تقتضی وجود الموضوع **فان قلت** هذا التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على زايد لدلالة جزئه على جزء معناه لان الزاء يدل على السبعة والياء على العشرة والدال على اربعة مع انه لفظ مفرد **قلت** التعريف بناء على قانون العرب وما ذكرته على قانون الحساب فان قلت التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على عبد الله علما لانه يدل جزءه على جزء معناه لان العبد يدل على العبودية والله يدل على الالوهية مع انه لفظ مفرد[1] **قلت** المراد عن الدلالة هی الدلالة على جزء المعنى المراد وهی العلمية ولا شك ان جزء عبد الله لا يدل على جزء المعنى العلى وهو الحيوان الناطق مع هذا التشخص ......

---

[1] لان لعبد الله جزئين احدهما مضاف والثانی المضاف اليه ولكل واحد منهما معنى كما لا يخفى ۱۲ نقيب احمد عفی له ۱۲

التشخص مع انه لفظ مفرد قلت لا شك ان جزءه يدل على جزء المعنى المراد وهى العلمية لكن للمعنى العلمى اجزاء ثلثة احدها الحيوان والثانى الناطق والثالث مع هذا التشخص والمقصود فيما هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذى هو التشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الحيوان الناطق مع هذا التشخص اذا جعل لمجموع علما لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزاء المعنى للمقصود من المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص مع انه لفظ مفرد **قلت** علمية المجموع باطل لانه يجعل ثلث كلمات كلمة واحدة ولا نظير له فى كلامهم **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا التشخص اذا جعل علما بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى المقصود من المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائدة على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والتشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على هذا التشخص اذا جعل علما لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائدة على الكلمتين لان التشخص كلمة وهاء التنبيه كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال فى الجواب من الاشكالين الاخرين بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص لانه ليس فى مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان الذى هو جزء المعنى العلمى وليس فى مجموع اجزاء اللفظ الثانى لفظ الحيوان الناطق حتى يدل على الحيوان الناطق الذى هو جزء المعنى العلمى كما لا يخفى على ذوى الافهام **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر لانه خرج منه الفعل فانه اى الفعل يدل بجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان **قلت** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب فى السمع وههنا ليس كذلك بل يقع فى السمع معا كما لا يخفى **قوله** ولا بد من بيان نكتة هذا اعتراض على المصنف رح على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ فما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفردا **قوله** وكان النكتة فيه تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا هى التنبيه على تقدم الوضع على الافراد **فان قلت** كلمة كأن للشك وهذه النكتة ثابتة على الجزم واليقين **قلت** انما اورد كلمة كأن اشارة الى ان له اجوبة اخرى مذكورة فى المطولات **فان قلت** كما انه لا بد له ... من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفردا كذلك لا بد له من بيان نكتة فى تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رح اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به[1] عبارة عبد الغفور حيث قال وكانه النكتة فى تقدم الصفة الجملة على الصفة المفرد **قوله** ولهذا الى بصيغة الماضى جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اى شئ يفهم محصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضى **فان قلت** ان صيغة الماضى تدل على التقدم الزمانى والمقصود ههنا هو التقدم الرتبى **قلت** التقدم الزمانى ههنا مستعار للتقدم الرتبى **فان قلت** ان صيغة الماضى وان دل على التقدم الزمانى لكنه مهجور فى التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبى **قلت** ان الزمان وان كان غير مقصود فى التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبى **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقدم الرتبى بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا لا لكن الاول ماض والثانى مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ...... لمعنى مفرد **قلت** ان الفعل اصل فى العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المستكن فى وضع الراجع الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثانى ليس بهذه المثابة مع ان الاصل فى الصفة الافراد فافرده **وفيه بحث** وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا يكون[2] المضاف عاملا فى المضاف اليه عند المصنف **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لايراد النصب وايضا ما الوجه للمصنف انه لم يكتب الرسم وايضا ما الوجه للشارح انه غير الاسلوب لانه قال سابقا وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط فى المشهور واما فى غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف فى اخر المنصوبات كما هو مذهب المتاخرين والمصنف رح منهم وعن الثانى انه انما لم يكتب الرسم ليذهب الذهن الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف فى اخره لاختص الاعراب بالنصب وزال الاحتمالين الاولين او نقول انما يكتب الالف فى اخر المنصوبات للقطعية والنصب فى اخر المفرد احتمالى لانه

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۴۱ [1] منہا انہ لما کان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المستكن فيه الراجع الى اللفظ والثانى قوله لمعنى فاختير فيه صيغة الفعل الذى هو الاصل فى العمل والوصف الثانى ليس بهذه المثابة اذ ليس له معمول متعدد مع ان الاصل فى الصفة الافراد فلذا افرده ١٢ منه

(حاشیہ صفحہ ہذہ) [1] كما تشعر به عبارة آه حيث قال اه واعلم ان ماذكره الفاضل الباسولى ليس عبارة عبد الغفور بل عبارته هذا وكان النكتة ايضا فى تقديم الوصف على الافراد الخ ولعل ماذكره المحشى الباسولى حاصل عبارة الغفور والله اعلم ١٢ عبد الرحيم [2] قوله ولا يكون المضاف اقول هذا بناء على مذهب الجمهور وعندهم للمضاف عامل فى المضاف اليه فيلزم حينئذ ايضا تعدد المعمول فلا بد من قوة العامل ١٢ منه

هزاران رحمت حق بر کسی باد ۔ که کاتب را بالحمدی کند یاد

والجر الضم وعن الثالث انه انما غير الاسلوب عن السابق لانه يخالف رسم الخط المشهور
فنبه عليه بتغير الاسلوب **قوله** فعلى انه حال من المستكن فى وضع **فان قلت**
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والضمير المستكن فى وضع ليس بواحد منهما بل هو
مفعول مالم يسم **قلت** انه فاعل حكمى عند المص وفاعل حقيقى عند صاحب المفصل **فان قلت**
لا يصح الحال من الضمير المستكن فى وضع من وجه اخر وهو ان الحال يجب ان يكون فى جنب الحال
لئلا يلتبس بغيره **قلت** انما يجب ذلك اذا لم تكن قرينة على تعين ذى الحال وههنا القرينة قائمة
على تعين ذى الحال وهو ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض
من صفات المعنى **قوله** او من المعنى **فان قلت** لا يصح ان يكون المفرد حالا من المعنى لفوات
الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنى ليس بواحد منهما
بل نكرة محضة **قلت** ان الشارح ههنا ذهب الى مذهب بعض النحويين فانهم جوزوا الحال
عن النكرة المحضة **قوله** فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا يصح الحال من المعنى
لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى ليس بواحد منهما ومحصل الجواب ان
المفعول على نوعين احدهما للفعل المتعدى والاخر للفعل اللازمى فمفعول الاول يكون
بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثانى يكون بواسطة حرف الجر **فان قلت** ان وضع
فعل متعد فينبغى ان يكون مفعوله بلا واسطة حرف الجر **قلت** انه متعد بالنسبة الى المفعول
الاول ولازم بالنسبة الى الثانى فقوله وقوله لمعنى مفعوله الثانى لان مفعوله الاول هو الضمير
المستكن فى وضع الذى صار مفعول مالم يسم فاعله **فان قلت** ان ذا الحال اذا كان
نكرة وجب تقديم الحال عليه كما فى قولهم جاءنى راكبا رجل وههنا لم يوجد **قلت**
هذا اذا لم يكن ذو الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافة وههنا مجرور بحرف الجر وهو اللام
فان قلت لا نسلم ان ذا الحال اذا كان مجرورا لا يتقدم الحال عليه بل يتقدم كما فى قوله تعالى
وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله كافة حال عن الناس ومقدم عليه **قلت** لا نسلم
انه حال عن الناس بل هو حال عن الضمير المنصوب فى ارسلناك وهو الكاف والتاء فى كافة
للمبالغة لا للتانيث فلا يرد انه اذا كان حالا من الكاف فح فاتت المطابقة بين الحال وذيها فى
التذكير والتانيث مع انه واجب بينهما عندهم **فان قلت** ان الشرط فى الحال ان يكون
عامل الحال وذى الحال واحدا وههنا ليس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذى الحال
هو حرف الجر فلا يوجد الاتحاد بين عامل الحال وذى الحال **قلت** انه مفعول الفعل بواسطة
اللام اى اللام واسطة فى كونه مفعولا فاتحد عامل الحال وعامل ذى الحال **قوله** ووجه صحته
اى وجه صحة وقوع المفرد حالا وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فى الحال ان يكون زمان الحال
وزمان عامل الحال متحدا وههنا لم يوجد

لان الوضع مقدم علے الافراد والترکیب کما مرسابقا محصّل الجواب ان الوضع وانکان مقدما علے الافراد بحسب الذات لکنہ مقارن لہ بحسب الزمان لان الوضع علۃ الافراد والعلۃ وان کان مقدما علی المعلول بالذات لکنہ مقارن لہ بحسب الزمان الاتری ان حرکۃ الید علۃ لحرکۃ المفتاح مع انہما زمانا واحدٌ **قولہ** وھذا القدر کاف لصحۃ الحالیۃ **فان قلت** الکفایۃ تدل علی ان الشرط زائد علیہ مع انہ لیس کذلک لان الشرط ھو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قولہ کاف بمعنی محقق او بمعنی شرط. فلا اشکال حینئذٍ کما لا یخفی اعلم ان التقدم بحسب الاستقراء علی ستۃ اقسام الاول تقدم ذاتی وھو الذی یکون المتاخر محتاجا فی التاثیر الی المقدم بان یکون علۃ لہ کتقدم الوضع علی الافراد وکتقدم حرکۃ الید علی حرکۃ المفتاح والثانی تقدم طبعی وھو الذی یکون المتاخر محتاجا الی المتقدم ولکن لایکون علۃ لہ کتقدم الواحد علی الاثنین والثالث تقدم رتبی وھو الذی یکون المتاخر اعلی درجۃ من المتقدم کتقدم سیدنا محمد صلے اللہ علیہ وسلم علے سائر الانبیاء علیہم الصلوۃ والسلام والرابع تقدم زمانی وھو الذی یکون زمان وجود الاٰخر متقدما علے زمان وجود الاخر کتقدم الاب علی الابن والخامس تقدم مکانی کتقدم الامام علی الماموم ای المقتدی والسادس تقدم وضعی وھو الذی ذکرہ المتکلم بان یکون احدھما مقدم علے ذکر الاخر بای وجہ کان کتقدم البسملۃ علی التحمید والتحمید علی الکتاب وغیرھما مما رایت فی کتب المعتبرات **قولہ** وقید الافراد لاخراج المرکبات **فان قلت** اخراج المرکبات بقید الافراد لایصح لانہا خرجت بقید الوضع لان الواضع لم یوضع الا المفردات لان الترکیب انمایکون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انہا وان لم یکن فیہا وضع بالذات لکن الوضع فیہا موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المرکبات وان لم یکن فیہا وضع شخصی لکن الوضع النوعی موجود فیہا کما مرّ **قولہ** فیخرج بہ مثل الخ جواب سوال وھو ان تعریف الکلمۃ لم یکن جامعًا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمۃ مثلاً کلمۃ لانا وجدنا فیہما امارات الکلمۃ وھو کونہ معربا باعراب واحد ویقال لہ لفظۃ واحدۃ مع انہ لم یتناول لہ تعریف الکلمۃ لان الماخوذ فی تعریف الکلمۃ معنی مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنیین لان اللام دال علی التعریف والرجل دال علی معناہ واما الثانی فلان عبد اللہ علما مرکب لانا وجدنا فیہما امارات المرکب وھو کونہ معربا باعرابین ولا یقال لہ لفظۃ واحدۃ مع انہ داخل فی تعریف الکلمۃ لانہ موضوع لمعنی واحد وھو العلمیۃ محصل الجواب ان خروج الرجل مثلاً غیر مضر بل التزمنا خروجہ لانہ لیس بکلمۃ بل ھو کلمتین لکن لشدۃ الامتزاج اعرب باعراب واحد ویقال لہ لفظۃ واحدۃ واما دخول عبد اللہ فلیس بمضر بل التزمنا دخولہ لانہ موضوع لمعنیً مفرد واما کونہ معربا باعرابین فباعتبار انہ قد یعتبر فی الاعلام الوضع السابق وھو باعتبار الوضع السابق کلمتان **قولہ** وامثالہا عطف علی قولہ قائمۃ المعطوفۃ علے مثل الرجل

لہ وھو الیہ ان الناطق مرھذہ التشخص ۱۲

ٍ الوضع السابق قبل العلمیۃ ۱۲

لا على الرجل والا لغا قوله وامثالها وههنا **بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالهما لان
المذكور شيئان قائمة وبصرى والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف
قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل لذى دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا
متحدين في الحكم اكتفى بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **او نقول** ان الضمير راجع اليهما
لاكن لما اتحد حكمهما صار كانهما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالهما وعن الثاني انه انما لم
يدخلهما تحت مثل واحد اشارة الى انهما نوعان متباينان فان اللام من حروف المعاني اتفاقا واما
تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انهما حروف المعاني وذهبت جماعة اخرى
الى انهما من حروف المباني لان تاء التانيث في قائمة لما اجرى الاعراب عليها صارت كانها خرجت
من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كالميم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتباريته
فان قلت ان التاء لما كانت من حروف المباني فمن اين ثبت التانيث في ضاربة مثلا
قلت الدال على التانيث هو مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على
التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء
لانه لما كانت تلك الدلالة بزيادة التاء نسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال
قوله واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو انتفى الامتزاج اعرب باعرابين وليس
الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبنى **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اى كيف ....
بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايضا كيف بكيفيتين
كما كان قبل الامتزاج لان التاء اجرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبنى على الفتح **قلت**
المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعراب قائم والعكس الامر
في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق في حال
الامتزاج ايضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز **قوله**
مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة والحال ان تعدد
الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت**
قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او نقول
انه ليس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو في دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية
لانه كان قبل العلمية مضافا اليه كما في تابط شرا فان قلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة
فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فمن اين يجرى الاعراب عليها قلت ان الاجراء عليه للضرورة لانه لما
كان الاخر مشغولا بالحركة الحكائية والاول فارغ ظهر في الجزء الخالي كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء
في الغير **فان قلت** هذا مخالف ما قال الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب واحد
قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق ....

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشارة الى الاعتراض على صاحب الكافية والمفصل حاصله ان في عبارة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والآخر خروج مثل قائمة وبصري والانسب لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اهمال جانب اللفظ لانه في اللفظ كلمتان الاترى انه كُيِّف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوي وحاصل الثاني ان في عبارة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة وبصري وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى **اجيب** عن الاول انما جعل الامر كذلك تنبيها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحو بالكلية والا لتوهم ان بحثه عن الالفاظ المهملة ايض ومن الثاني ان عبارة المفصل انسب لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما اخرج مثل عبد الله عمل باللفظ ولما خرج مثل قائمة عمل بالمعنى **فان قلت** لما كان عبارته انسب لا يصح عدول المصنف عن عبارته **قلت** ان في عبارة المفصل انما عمل باللفظ والمعنى بالنظر البادي واما بالنظر الدقيق فلم يعمل بواحد منهما لانه لما اخرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما اخرج مثل قائمة لم يعمل باللفظ **قوله** لو كان الامر بالعكس لكان انسب **فان قلت** هذا انما يستقيم في مثل قائمة وبصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبني على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المناسب لانه كُيِّفَ بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي **قلت** ان النسبة الى الجميع مجاز باعتبار الاكثرية **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادرة من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة وهو المعنى العلمي وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب باعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه **قلت** المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة **او نقول** اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اي لا يجوز فيه الوقف فلا يرد شئ **فان قلت** لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف **قلت** المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اي فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان وجب التكلمُ به دفعةً واحدةً بلحاظ العلمية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد فيه ما يتكلم به مرتين **قوله** وبقي مثل الرجل وقائمة داخلا فيه **فان قلت** ان البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة شاملة له **فان قلت** ان الشمول ايض غير صحيح لان قائمة وبصري ليس لفظة حقيقة بل عبارتي باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقيقي والمجازي **قوله** ولو لم يخرجه بترك الانسب **فان قلت** لو ترك المفرد في تعريفه فلا يخرج المركبات عن تعريفه مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعريف بقوله لفظة واحدة

فان قلت فلیکن المراد من قولہ مفردا اعم من ان یکون حقیقۃ اومجازا فاخراج صاحب المفصل مثل قائمۃ بقید المفرد لیس علے ماینبغی **وایضاً** ان قول الشارح لولم یخرج بترکہ الخ لیس علی ما ینبغی **قلت** لافائدۃ ح بقید الافراد مع تعمیمہ عن الحقیقی والحکمی **فان قلت** فلیکن المراد بالمفرد مایقابل الجملۃ فخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمۃ وبصری فاخراج صاحب المفصل مثل قائمۃ بقید الافراد وقول الشارح رح لولم یخرج بترکہ الخ لیس علی ماینبغی **قلت** ھذا غیر متبادر من العبارۃ وحمل الالفاظ علی المعانی المتبادرۃ واجب فی التعریفات **فان قلت** لوترک لفظ المفرد فلا یخرج الامر نحواضرب لانہ داخل فی لفظۃ واحدۃ **قلت** لایدخل الامر فی لفظۃ لان المنوی لما اسند الیہ الفعل فصار کانہ ملفوظ فخرج بقولہ لفظۃ **قولہ** واعلم ان الوضع یستلزم الدلالۃ الخ جواب سوالین احدھما ان الکافیۃ ماخوذۃ من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالۃ فی تعریف الکلمۃ فلم لم یاخذ المص رح فی تعریفھا والثانی ان الدلالۃ اماان تکون معتبرۃ فی تعریف الکلمۃ اولا فان کان الاول فیلزم ان یکون تعریف المص رح قاصرا لعدم اعتبارھا فی تعریفہ وان کان الثانی فذکرہ فی تعریف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنھما بقولہ واعلم ان الوضع یستلزم الدلالۃ محصل الجواب ان الدلالۃ معتبرۃ فی تعریف الکلمۃ لکن المص اکتفی باللزوم **فان قلت** لانسلم ان الوضع یستلزم الدلالۃ لما مران الوضع یستلزم حروف الہجاء مع انہ لادلالۃ لھا علے المعانی **قلت** المراد ان الوضع للمعنی یستلزم الدلالۃ یعنی ان اللام فی الوضع للعھد **قولہ** لان الدلالۃ کون الشئ بحیث یفھم منہ شئ اخر **فان قلت** فعلے ھذا یثبت الاتحاد بین الدلالۃ والوضع فکیف یثبت اللزوم بینھما **قلت** الاتحاد ممنوع لان الماخوذ فی تعریف الوضع ھو التخصص دون الفھم مطلقا **قولہ** لکن الدلالۃ لاتستلزم الوضع جواب سوال وھو کما ان الوضع یستلزم الدلالۃ کذلک الدلالۃ تستلزم الوضع فذکر الوضع بعد الدلالۃ فی تعریف المفصل مستدرک محصل الجواب لیس بینھما لزوم المساوات بل بینھما لزوم الاعم لان الدلالۃ اعم من الوضع فلاتستلزم الوضع لامکان ان تکون بالعقل اوبالطبع **فان قلت** ان الدلالۃ وان لم تستلزم الوضع لکن فی تعریف المفصل شئ اخر یستلزم الوضع وھو قولہ مفرد لان الافراد والترکیب فرع الوضع کما مر فذکر الوضع بعدہ مستدرک **قلت** دلالۃ قولہ مفرد علے الوضع بطریق الاستلزام وھی مھجورۃ فی التعریفات **فان قلت** ان دلالۃ الوضع علی الدلالۃ ایضا التزامیۃ ومھجورۃ فی التعریفات فلم اکتفی صاحب الکافیۃ عن الدلالۃ بالوضع **قلت** ان الدلالۃ الالتزامیۃ علی نوعین احدھما غیر معتبر کدلالۃ المفرد علے الوضع لانہ دلالۃ الفرع علے الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر کدلالۃ الوضع علے الدلالۃ لان الوضع لیس فرع الدلالۃ فالمھجور فی التعریفات

ص ۵ ان کل لفظ الموزون بوزن الفعل ... اللفظۃ ... ع

هو الاول دون الثانی کما لا یخفی **قوله** کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ **وههنا بحث** من وجهین احدهما ان ذکر المهمل بلا فائدة لان
الدلالة على وجود اللافظ کما یکون بلفظ دیز کذلک بلفظ زید کما لا یخفی والثانی ان
قید وراء الجدار یکون لغوا لان لفظ دیز کما یدل على وجود اللافظ وراء الجدار کذلک یدل
علیه بلا واسطة **اجیب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل لیتضمن الدلالة العقلیة
ولم یختلط بالدلالة الوضعیة وعن الثانی انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة
یکون الدلالة العقلیة غیر ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود
اللافظ لا یکون الدلالة العقلیة ظاهرة لوجود المشاهدة التی هی اقوى من الدلالة
العقلیة والاضعف یضمحل عند وجود الاقوى لان العلم اذا حصل بطریق المشاهدة
کان بدیهیا والبدیهی لا یمکن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة
العقلیة باطل لان العقل علة لوجود علم السامع على وجود السامع فلو لم یکن الدلالة
العقلیة موجودة مع وجود العلم یلزم تخلف المعلول عن العلة **قلت** المستحیل تخلف
المعلول عن العلة الشخصیة والعلة ههنا ثبتیة لان العقل کما یکون علة العلم کذلك
المشاهدة علة له اعلم ان الدلالة على ثلثة اقسام وضعیة ان کان بسبب جعل الجاعل
وطبعیة ان کان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضیة له وعقلیة ان کان لغیر
ذلك کدلالة الاثر على المؤثر **قوله** وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** الکلمة لا
یخلو اما موجودة او معدومة فان کان الاول فیکون الکلمة على اربعة اقسام وان کان
الثانی فیلزم انقسام المعدوم الى الموجود **قلت** انها موجودة فی الذهن معدومة
فی الخارج فلا یلزم شیء مما ذکر **فان قلت** ضمیر هی لا یخلو اما راجعة الى لفظ الکلمة
او الى مفهومها لا سبیل الى الاول لان لفظها اسم بدلیل دخول اللام علیها فیلزم انقسام
الشیء الى نفسه والى غیره ولا الى الثانی لان مفهومها مذکر فلا تحصل المطابقة بین
الراجع والمرجع **قلت** الضمیر راجع الى لفظ الکلمة والتقسیم باعتبار المفهوم او
نقول ان الضمیر راجع الى المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذکر لانه تابع للفظ فی التذکیر
والتانیث فاذا کان لفظ الکلمة مؤنثا فکذا مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقع
محکوما علیه والمحکوم علیه من خواص الاسم فح یلزم المحذور المذکور وهو الانقسام الى
نفسه والى غیره **قلت** المحکوم علیه فی الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحکوم
علیه وهو ههنا ضمیر هی وهو لیس بمقسم قوله ای منقسمة وهذا جواب سوال الاول ان المطابقة بین
المبتدا والخبر حسن وان لم یکن الخبر مشتقا وههنا لم یوجد لان المبتدا مؤنث والخبر مذکر وهو اسم
والثانی ان الکلمة من حیث هی لیست باسم ولا فعل ولا حرف بل هی اعم منها وکل واحد منها فکیف یستقیم الحمل الثانی

موضع اسم والرابع ان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فعلم منہ ان الکلمۃ هی مجموع هذہ الاقسام
الثلثۃ ولیس الامر کذلک والخامس انہ لا یصح حمل اسم علی قولہ هی لانہ یلزم حمل الخاص علی العام وهو
باطل والسادس ان قولہ هی مبتدا فخبرہ لا یخ اما قولہ اسم فقط او مجموع قولہ اسم وفعل وحرف فعلی
الاول یلزم حمل الخاص علی العام وعلی الثانی یلزم حمل المتعدد علی الواحد فاجاب الشارح رح
بقولہ ای منقسمۃ الخ محصل الجواب ان قولہ هی مبتدأ وخبرہ محذوف ای منقسمۃ فحصلت المطابقۃ
بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث وکذا حصل رعایۃ الخبر لان الخبر مونث وکذا لا یلزم
حمل الخاص علی العام لان قولہ اسم لیس بخبر وکذا لا یرد الباقی **فان قلت** من این علم
ان خبرہ منقسمۃ **قلت** انہ علم من ذکر الاقسام وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت**
من این علم انها من اقسام الکلمۃ فلتکن حکما من احکامها **قلت** انہ علم من داب المصنفین لان دأب
المصنفین ان یذکروا التقسیم بعد التعریف فعلم انها اقسام ولیست بحکم من احکامها ویمکن ان
یجاب عن الثالث انہ انما عدل عن رعایۃ الخبر لنکتۃ وهی الاشارۃ الی ان الاقسام انما هی
للکلمۃ ولو ذکر الضمیر لتوهم انها اقسام اللفظ لا للکلمۃ مع ان اللفظ غیر منحصر فیها **فان قلت**
اللفظ الموصوف بالوضع لا یکون الا کلمۃ فتلک النکتۃ حاصلۃ علی تقدیر تذکیر الضمیر[1] ایضا
قلت جاز ان یتوهم عود الضمیر الی مطلق اللفظ لان المبتدا اذا کان مذکورا کان المطلق ایضا
مذکورا **ویمکن** ان یجاب عن الرابع ان قولهم الواو للجمع لا یریدون ان المعطوف والمعطوف
علیہ یجتمعان معا فی حالۃ واحدۃ بل ارادوا انهما یجتمعان فی کونهما محکوما علیهما[2] او فی کونهما حکمین[3]
او غیرهما **قولہ** الی هذہ الاقسام الثلثۃ وهذا جواب سوالین احدهما انہ لما کان کلمۃ هی مبتدا محذوف
الخبر فالاشتغال بقولہ اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا یعنی والثانی ان التقسیم علی نوعین احدهما
تقسیم الکلی الی الجزئیات کتقسیم الحیوان الی الانسان والفرس والبقر والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء
کتقسیم السکنجبین الی الماء والخل والعسل فهذا التقسیم من ای قبیل فاجاب الشارح عنهما بقولہ الی هذہ
الاقسام الثلثۃ محصل الجواب انہ لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان الاقسام ولما اطلق الشارح علیها
الاقسام علم انہ تقسیم الکلی الی الجزئیات لان اطلاق القسم لا یکون الا علی الجزئی **فان قلت** المراد
بالاقسام لا یخلو اما ان یراد الاقسام الاولیۃ او الاعم من الاولیۃ والثانویۃ فان کان الاول فهو اثنان
وان کان الثانی فاربعۃ الاثنان حصلا من التقسیم الاول والاثنان من الثانی **قلت** لیس المراد
الاولیۃ ولا الثانویۃ بل المراد الاقسام المختلفۃ والاختلاف بین القسم الاول من التقسیم الاول و
بین القسمین من التقسیم الثانی کما لا یخفی علی ذوی الافهام **قولہ** ومنحصرۃ فیها جواب سوال

---

[1] یعنی علی تقدیر تذکیر الضمیر ایضا یکون الاقسام الکلمۃ لان اللفظ الموصوف بالوضع لیس الا الکلمۃ ۱۲ منہ

[2] ای بالنسبۃ الی ما بعدهما ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالی علیہ ۱۲

[3] بالنسبۃ الی ما قبلهما ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالی علیہ ۱۲

وهو ان الدليل المذكور في عبارة المصنف رح لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكور في عبارة المصنف فكيف الحق بدليله ولا الى الثاني لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس الا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل وايضا ان اللام في قوله لانها جارة وهو تقتضي المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الابهام في المتعلق محصل الجواب ان الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيهما والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والمجرور فلا يثبت الابهام في المتعلق وههنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائر بين النفي والاثبات ولا يكون مجوز القسم الاخر وهذا التقسيم ليس بدائر بين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيهما وايضا الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على معناها بل تحتاج الى قرينة عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى **اجيب** عن الاول ان معنا قولهم دائر بين النفي والاثبات اى يصح فيه ان يكون دائرا بين النفي والاثبات وههنا كذلك لان تقديره وهي اما اسم او ليس باسم وهو اما فعل او ليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم او الفعل فان المراد من قوله في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من الامور العقلية اولا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شيء اصلا ولكن التعميم لادخال الامر العقلي لا باس فيه **واعلم** ان الحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها مانعة عن غلبة العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلي ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة الاقسام من غير استحالة امر اخر كحصر الشيء في الموجود والمعدوم فان من البين ان كل شيء اما موجود او معدوم وقطعي ان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم اخر كحصر الشيء في الواجب والممكن والممتنع فالعقل يجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلثة لكن الدليل يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقرائي ان كان حاصلا بالتتبع والاستقراء كحصر ابواب الثلاثي المجرد في الستة وجعلي ان حصل من ملاحظة التمائز التي اعتبرها القاسم **قوله** لما كانت موضوعة جواب سوالين احدهما ان قوله او لا منقسم الى قسمين احدهما ما لا يدل على معنى في نفسها والاخر ما لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل وجه بل القسم الاول من الثاني هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والثاني ان الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب الشارح عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذي لا يدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما **قوله** في جواب سوال

سه جواب سوال وهو اد فقط هو الاحاجة الى التقسيم المذكور فاجاب بما مر ۱۲ منه ۱۲

وهو ان قوله لما كانت موضوعة شرط وقوله اما ان تدل جزءه والجزاء لايكون الا جملة وان تدل بتاويل الدلالة مصدر وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بحذف المبتداء تقديره فهى اما ان تدل **فان قلت** لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله فهى فعلى هذا لا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هى لانه بتاويل المصدر نسبة بين الدال والمدلول وضمير هى راجع الى الكلمة وهى طرف النسبة فيلزم حمل النسبة على الطرف وذا باطل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر تقديره[1] اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنى قوله فهى واليه اشار الشارح بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتدا وقع موقع الموضوع والوصف اذا وقع فى موضع اريد منه الذات فلا يصح حمل قوله ان تدل عليه ايضا **قلت** هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف فى موضعه[2] واما اذا وقع لفظ الصفة فى موضعه فلا يراد منه الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض[3] **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم المضاف اليه[4] **فان قلت** الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فلا يصح حمل هذه الجملة على قوله هى لانه يلزم حمل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت خبرا لايحمل على المبتدا بل لابد فيه من عائد فقط بل الحمل فى الخبر المفرد وقال البعض ان قول الشارح من صفتها جواب سوال وهو ان ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها ولا يصح الحمل اى حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حمل الوصف على الذات لكن هذا بالنظر البادى واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير فى لانها اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعة الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعة لانه لو لم يكن جزاء الشرط لم يحتج الى قوله فهى لان ذكره لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل فى صحة حمل ان تدل على قوله فهى من اجوبة الشارح الهندى وغاية التحقيق والرضى حيث قال الهندى معنى قوله فهى اى فحالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصدر والمصدر بمعنى اسم الفاعل وقال الرضى ان بمعنى ذو دلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان فى اجوبتهم خللا

---

[1] جواب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتدا محذوف اعنى قوله هى فعلى هذا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هى لان ضمير هى راجع الى الكلمة وهى ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر اعنى من صفتها فالمبتدء الثانى مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنى قوله هى فان قلت فعلى هذا لا يصح حمل ان تدل على المبتداء الثانى اعنى من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلت لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون لحكم ما اضيف اليه فان قلت ~~لفظ البعض~~ الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فيلزم حمل الوصف على الذات اعنى هى قلت الجملة المركبة من الوصفين قوة يصح حملها على الذات كالجمل المخلوطة من الشعرات ۱۲ [2] قوله فلا يراد منه الخ لان المقصود من الوصف بيان الوصف فاذا كان المراد منه الذات فكيف يبين الوصف ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ [3] بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات منه رحمه الله تعالى ۱۲
[4] قوله له حكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه ههنا صفة فيكون لفظ بعض ههنا صفة باعتبار ما اضيف اليه ۱۲ منه رحمه الله ۱۲

اما فی جواب الهندی فلانه لا یناسب بالتقسیم لانه للکلمة لا لحالها وصفتها وایضاً لا یصح قوله الثانی الحرف لانه علی هذا الثانی لیس بحرف بل حال الحرف وایضاً لا یصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الاحوال الاخری کالاقتران وعدمه بخلاف ما قال الشارح الجامی لان من للتبعیض فی قوله من صفتها وایضاً علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حمل الخبر علی المبتداء فالانسب هو التقدیر فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کنزع الخف قبل الوصول الی الماء واما تقدیر الشارح فهو فی جانب الخبر لقرینة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما واما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی المجاز لان ان تدل بمعنی الدلالة والدلالة بمعنی الدال واما فی جواب الرضی فلان تقدیر ذو مخالف من مقتضی زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذا اقترن المصدر بلفظ ذو یکون المراد منه ذو الدلالة بمعنی صاحب الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لا حاجة الی تقدیر الشارح ولا الی غیره فانه فرق بین المصدر الصریحی والمصدر التاویلی بان الاول مجرد من الذات والثانی غیر مجرد عنه لانه عبارة عن الحدث والنسبة الی الفاعل فیصح الحمل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم کون الشئ الواحد مسنداً الی الفاعل ومسنداً الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب زید عمرواً وهو باطل **فان قلت** ان فی تقدیر الشارح ایضاً خلل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل وحرف ولما قدر قوله من صفتها یکون التقسیم لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار نفسها واما باعتبار صفتها الا ان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفی[1] **قوله** کائن فی نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح رح انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله فی نفسها متعلق بتدل **قلت** ان فی ما قال الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی بمعنی الباء او بمعنی علی لان کلمة فی لا تقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدیر ایضاً خلاف الاصل فلم اختاره الشارح **قلت** ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیره شائع حتی کاد الی الوجوب کما لا یخفی **فان قلت** لم عدل الشارح رح عن الهندی حیث قال کائناً برسم خط النصب وهو الالف ولم یات الشارح رح بالالف **قلت** لو کان منصوباً لکان حالاً من المعنی والحال قید للعامل والاصل فی التعریف العموم والاطلاق **فان قلت** علی تقدیر الجر ایضاً قید لان الصفة قید الموصوف **قلت** المراد بالقید هو القید الاصطلاحی وهو ما یکون ماخوذاً فی مفهومه ولا شک انه ماخوذ فی تعریفه حیث قال الشارح رح ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول والحیثیة للتقیید او نقول الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقید باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قیداً للعامل

---

[1] بخلاف تقدیر الهندی لانه قدر فی جانب المبتدا فیکون التقسیم لحال الکلمة وتقدیر الشارح رح فی جانب فالتقسیم للکلمة لکنها اعم من ان یکون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منہ رح

فان قلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينبغي ان يتعلق الجار والمجرور بيقصد المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والجار والمجرور لا يقع صفة لشئ الا باعتبار المتعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظرف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحد منهما محصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال الشارح رح ان تدل عليه بنفسها فان قلت هذا مخالف لما مر آنفا ان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا عند الحاجة ولا حاجة سابقا لامكان متعلق آخر وهو كائن وههنا مست الحاجة اليه لعدم صحة الظرفية فان قلت لا حاجة ههنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظرف ظرف اعتباري لا حقيقي قلت ارادة الظرف الاعتباري ايضا مجاز فلا رجحان للمجاز على المجاز فان قلت كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فبينهما تباين فلا يصح تفسير احدهما بالآخر بقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا التوصيف باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في حواشي المتوسط حيث قال ان كون المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير ان يكون معنى قوله ان تدل عليه بنفسها اي كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة اي ان يكون المصدر مبنيا للمفعول فيكون ح صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها ان الدلالة على المعنى باعتبار نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس المراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام كلمة اخرى اليها فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة المص لان المراد بكون المعنى في نفسها كون المعنى مدلولا عليه وهو بعينه معنى قوله ان تدل على معنى وايضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها لا يحصل الاحتراز عن الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر آخر ومعنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها اي من غير حاجة الى انضمام امر آخر فلا يلزم التكرار في عبارة المص وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فتامل قوله او من صفتها ان لا تدل فان قلت

له اي الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ١٢ منه عفي عنه ١٢

ته لانه لما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها من غير حاجة الى انضمام امر آخر ثبت الاحتراز به عن الحرف ١٢ منه رحمه الله تعالى ودرّ عليه شآبيب غفرانه آمين يا اله العلمين ١٢

لاحاجة الی ازدیاد **قوله** ومن صفتها ههنا لان ازدیادها سابقا لیصح الحمل والحمل ههنا صحیح لانه
سالبة وهو یحمل علی الذات نحو زید لاحجر وزید لاعالم **قلت** ازدیاده لمجرد الموافقة لما سبق
لا لصحة الحمل **قوله** بل علی معنی یحتاج الی انضمام کلمة اخری **فان قلت** لو قال الی انضمام امر اخر لکان
اشمل فان همزة الاستفهام یحتاج الی انضمام الکلام وکذا حروف الشرط **قلت** انه اکتفی بالاقل
المتیقن او نقول ان المراد بالکلمة اعم من ان یکون مستقلة او فی ضمن الکلام **قوله** القسم الثانی جواب
سوال وهو ان الثانی صفة الکلمة وهی مؤنث فالمناسب ان یقول المصنف رح الثانیة محصل الجواب ان
ان موصوفه القسم لا الکلمة **فان قلت** لم قدم الحرف مع انه مؤخر فی المدعی والدلیل جمیعا
قلت انه عدمی والعدم مقدم علی الوجود او نقول انه مفرد والمفرد مقدم علی المرکب **قوله**
وهو ما لا یدل علی معنی فی نفسها **فان قلت** العدم لا یقع مفهوما للماهیة **قلت** هذا تعریف
رسمی لا حقیقی **فان قلت** الفعل ایضا لا یدل علی معنی فی نفسها لان الماخوذ فیه النسبة وهی
محتاجة الی الطرفین **قلت** معناه ما لا یدل علی معنی فی نفسها اصلا ای لا علی معناه المطابقی ولا
علی معناه التضمنی والفعل دال علی معناه التضمنی بنفسه اعنی الحدث **فان قلت** فعلی هذا تحقق
المعنی التضمنی للفعل بدون المطابقی **قلت** لا نسلم انه تحقق التضمنی بدون المطابقی لانه کما
کان للفعل معناه التضمنی کذلک یکون للفعل معناه المطابقی وهو الحدث والزمان والنسبة لکن
اختلف فی الصفة وهی الدلالة فی نفسه وهو غیر مضر **او نقول** انه وان لم یوجد معناه المطابقی
علی هذا التقسیم لکن للفعل تقسیم اخر باعتباره وجد المطابقی وهو ان الفعل دال علی الحدث باعتبار مادته
وعلی الزمان باعتبار صفته فهی المعنی المطابقی المدلول علیه فی نفسه **قوله** اعنی الابتداء والانتهاء
فان قلت ان کل واحد منهما اسم فیکونان مستقلین فلا یکون معنی من والی **قلت** اللام للعهد
ای الابتداء المضاف فلا یکون مستقلا **قوله** سرت من البصرة الی الکوفة **فان قلت** ان الدال
علی الابتداء والانتهاء لا یخلو اما من والی او البصرة والکوفة او المجموع فان کان الاول فلا یکونان
حرفین لاستقلالهما فی الدلالة وان کان الثانی فلا یکونان معنیهما بل للبصرة والکوفة وان کان الثالث
فکذا لا یکونان معنیهما بل للمجموع او المجموع غیرهما **قلت** الدال من والی لکن بواسطة البصرة والکوفة
فان قلت لم سمی هذا القسم حرفا **قلت** الحرف فی اللغة الطرف یقال جلست حرف الوادی ای طرفه
وهو ایضا فی الطرف **فان قلت** هذا منقوض بقولنا زید فی الدار لان کلمة فی وقع فی الوسط **قلت**
المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یسمی الاسم والفعل
ایضا حرفا لانهما ایضا فی جانب مقابل الحرف **قلت** لا یشترط الاطراد فی وجه التسمیة **فان قلت**
ان الحرف کما یقع مقابلا الاسم والفعل کذلک یقع مقابلا للکلام فینبغی ان یقول الشارح رح

سله وهو ایضا فی الطرف آه المراد من وقوعه فی الطرف عدم کونه مسندا ومسندا الیه لا انه لا یقع فی وسط الکلام ١٢ نقیب احمد غفر له الدیوبندی ١٢
عسه بدون المطابقی وتحقق التضمن بدون المطابقة مستحیل ١٢ کما حققه المناطقة فی اسفارهم ١٢ نقیب احمد غفر له ١٢

فی جانب مقابل الاسم والفعل والکلام **قلت** الحرف قد یقع جزء الکلام نحو زید لا حجر فلا یکون
مقابلا له **قوله** حیث یقعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع **فان قلت** العمدة فی الکلام لیس الا
المسند الیه فعلم منه ان الفعل یقع مسند الیه وهو خلاف وایضا علم منه ان الحرف قد یقع غیر
عمدة وهو المسند وهو ایضا خلاف **قلت** المراد بالعمدة المسند والمسند الیه جمیعا من قبیل ذکر الخاص
وارادة العام **قوله** لما ستعرف **فان قلت** لا معنی لایراد قوله لما ستعرف لانا عرفناها فی هذا
المواضع بانها عمدتان لا الحرف فلا یتوقف المعرفة الی الغیر **قلت** معنی قوله لما ستعرف ای لما
ستعرف وجهه **قوله** والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان یقول المص الاولی
مقام الاول لانه صفة الکلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **قوله** ذلک المعنی
المدلول علیه بنفسها **وههنا بحث** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقترن لا یخلو اما ان یرجع
الی المعنی او الی اللفظ الاول لا سبیل الی الاول لانه علی هذا خلی الجملة الخبریة عن عائد المبتدا
وهو قوله الاول والی الثانی لان الاقتران باحد الازمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی
قلت الضمیر عائد الی المعنی والعائد تعبیر عنه فالارجاع الی المعنی ارجاع الی الاول فلا یخلو
عن عائد للمبتداء **فان قلت** لما کان الضمیر عائد الی المعنی فینبغی ان یقول الشارح ان
یقترن المعنی بدون ازدیاد لفظ ذلک فلما قال ذلک المعنی **قلت** انما زاد لفظ ذلک لوجهین
احدهما ان ارجاع الضمیر مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن لانه بمنزلة وضع الید والاخر
المذکور سابقا معنیین احدهما المعنی المستقل والاخر المعنی الحرفی الغیر المستقل والاول بعید
والثانی قریب ومرادنا المعنی البعید فلذلک قال ذلک المعنی لیکون اشارة الی البعید
فان قلت لما کان بذلک اشارة الی المعنی المستقل فلا حاجة الی قول الشارح المدلول علیه
بنفسها **قلت** انما اورده لئلا یتوهم ان الاشارة الی المعنی المستقل القریب لان استعمال بعض
الاسماء الاشارة موضع بعض اخر کثیر کما قال الشارح فی بحث اسماء الاشارة **قوله** فی الفهم
عنها جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم ان یکون المصادر کلها افعالا لان الضرب مثلا
لا یکون الا فی الزمان فی الواقع فلا یکون تعریف الفعل مانعا محصل الجواب المراد بالاقتران
ما یفهم معه احد الازمنة الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم **فان قلت**
یدخل فیه قولنا زید ضارب عمرو الآن اوغدا اوامس **قلت** المراد بالاقتران الاقتران
من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الفهم من لفظ الآن والغد والامس لا من لفظ ضارب
فان قلت یدخل فیه لفظ الآن والغد والامس والماضی والمستقبل **قلت** معنی اقتران الفعل
ان یدل بمادته علی الحدث وبصیغته علی الزمان وهذه الالفاظ تدل علی الزمان باعتبار
مادته فلا تدخل فیه **قوله** المدلول علیه بنفسه **فان قلت** ان ارید بالمعنی المدلول علیه بنفسه المعنی
المطابقی خرج منه الفعل وان ارید المعنی التضمنی خرج منه الاسماء البسائط کالنقطة قلت المراد بالمعنی هو المعنی المطلق

من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقيا **قوله** اى حين يفهم ذلك المعنى **فان قلت** ان الذهن امر بسيط فكيف يفهم الحدث والاقتران جميعا وايضا المتبادر من الباء فى قوله باحد الازمنة السببية لقرينة **قوله** فى بحث الكلام بالاسناد فعلى هذا يقترن به شئ اخر غير الزمان **قلت** فى الجواب عن الاول الفهم لاحدهما او الاخر مقارن له وعن الثانى الباء للمصاحبة بقرينة المتعلق لانه يتعلق بيقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى المصاحبة

قوله الثانى الاسم **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالاسم **قلت** انه ماخوذ من السمو وهو العلو ولاشك انه عال على اخويه **فان قلت** لم عبر عن المتماثلين بالاخوين **قلت** لان بين الاخوين مماثلة من حيث انهما من اب وام واحد فكذا بين المتماثلين لانهما من قسم واحد

قوله حيث يتركب منه الكلام **فان قلت** لا يتركب الكلام من الاسم الواحد **قلت** معناه يتركب منه الكلام اى من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم **قوله** وقيل من الوسم يعنى انه مثال واوى لا انه ناقص وهو مذهب الكوفيين وانما اورده بلفظ القيل اشارة الى ضعف مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل ايضا علامة على معناه ووجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن مقابله وايضا ان ابنية اشتقاق الاسم نحو سمى يسمى اسماء تدل على انه ناقص لا مثال لانه لو كان مثالا لقيل فى امثلة اشتقاقه وسم يسم وسما **فان قلت** فليكن فيه ارتكاب القلب بان يكون فى الاصل وسما ثم نقل الواو الى موضع اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه الهمزة فى الاول فصار اسم **قلت** القلب خلاف الاصل فلا يعتبر للمعارضة

قوله والاول الفعل **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالفعل **قلت** الفعل فى اللغة عبارة عن المصدر فيسمى الفعل الاصطلاحى باسم المصدر لتسمية الكل باسم الجزء او لتسمية الدال باسم المدلول او لتسمية المتضمن باسم المتضمن **فان قلت** يخرج عنه الافعال الناقصة لانها منسلخة عن الحدث وايضا يشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول **اجيب** عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثانى انه لا يشترط الاطراد فى وجه التسمية

وههنا بحث وهو ان الكلمة جنس الاسم والفعل والحرف فصل كل واحد منها لا يخلو اما كلمة او لا كلمة اذ لا واسطة بينهما لا سبيل الى الاول لانه يميز الشئ بما يباينه ولا الى الثانى لامتناع اجتماع النقيضين **قلت** مفهوم اللاكلمة كما يصدق على نقيض الكلمة كذلك يصدق على اشياء غير نقيضها فالاقتران مثلا فصل **فان قلت** مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم او فعل او حرف فالمورد اما اسم او فعل فيلزم تقسيم الفعل الى نفسه والى الغير **قلت** ان اراد ثم بقولك كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلا يثبت اتحاد الاوسط لان الكلمة فى الصغرى كلية وان اراد ثم الاعم فلا نسلم صدق الكبرى لان الكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف **فان قلت** لا يجوز حكمهم بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلوكان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص نفس العام قلت انما يلزم لوكان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و لا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد فان قلت لا شيء من الكلمة التي هي مورد القسمة متشخصة لانها كلية وكل موجود متشخص فلا شيء من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها الموجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبينهما تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الانقسام الى الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء للكل ولازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء قلت لا نسلم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لا شيء من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه ليصدق عليه نقيضه لامتناع الخلو عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة واللافعل على بعض اخر على ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لانه جرت العادة باستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وههنا ادراك المركب لانه مركب من الجنس والفصل والواو للعطف على انحصرت بصيغة المجهول المفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول و هو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود مؤخر عن نفس الحصر و وجهه.......

فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه وايضا الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك وا اجيب عن الاول انه لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل قلت هل انما لا يجوز

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازم التصديق
او نقول ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا حد الاسم كذا وحد الفعل
كذا اشتمل على الحكم **فان قلت** العلم يقتضى المفعولين فما مفعولاه ههنا **قلت** احدهما قوله
بذلك والاخر قوله حد كل واحد جعل مفعول مالم يسم فاعله لعلم **فان قلت** انه يتعدى
الى المفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء فى قوله بذلك **قلت** انها زيدت لتقوية العمل **فان
قلت** ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز فى معمول شبه الفعل لا فى معمول الفعل كما قال
عبد الغفور **اجيب** عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كل واحد منها انه علم ان الاسم
كذا والفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح فى بحث افعال القلوب **فان قلت** اضافة الكل
الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه يقتضى المغائرة ولا مغائرة
ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه يقتضى صحة اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
لازم الاضافة فلو ظهر اللام انفك عن الاضافة ولا سبيل الى الثانى لانه يقتضى صحة الحمل ولا يصح
الحمل ههنا لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضى الظرف
ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا **قلت** انها لامية لان الكل بمعنى الافراد اى
افراد واحد منها فيكون الواحد كليا لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك فى التغاير
بين الكلى والجزئى وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة وايضا
لا يجب صحة اظهار اللام فى الاضافة اللامية بل يكفى ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام
ولذا قال المص فى بحث المجرورات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
الاختصاص **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن الخ **فان قلت** ينبغى
ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالا على معنى
فى نفسه انه غير مقترن **قلت** المتبادر من المعنى هو المعنى المطابقى مع انه غير مقترن فاشار
بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمنى لان المقترن ليس الا المعنى التضمنى
قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال **فان قلت** لما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره **قلت** اللازم من قوله والحرف ممتاز
ليس الا كون الاستقلال معتبرا فى الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبرا فى مفهوم الاسم
وليفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقول انه تاكيد لقوله والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الخ جواب سوال وهو ان اطلاق الحد على هذه المفهومات
غير صحيح لان الحد ما اشتمل على ذاتيات المحدود وذلك فى الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
عن اخويه عدمى وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدمى وهو عدم الاقتران

العدمی لیس لہ قوام وحصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغیرہ وایضا اطلاق الحد علی هذه
المفهومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وهذه المفهومات غیر مشتملة علیهما
بوجوه الاول لانهما من الامور الحقیقیة کالحیوان والناطق فی تعریف الانسان وهذه المفهومات
امور اعتباریة حاصلة باعتبار اهل الاصطلاح والثانی انهما من المفردات وهذه المفهومات والثالث
ان ما فرضت انہ جنس یحتمل العرض العام وما فرضت انہ فصل یحتمل الخاصة لان الفرق بین
الجنس والعرض العام دقیق جدا غایة ما فی الباب انہ ان ما وقع فی جواب ما هو فهو جنس وما لا
یقع فهو عرض عام وکذا حال الخاصة والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند النحوی لیس الا المعرف
الجامع المانع لا ما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا یقع ذاتیا لشئ واما العدم المضاف فیکون
ذاتیا لشئ وهو ههنا مضاف لان عدم الدلالة وعدم الاقتران قوله ولله در المصنف رح جواب سوال
وهو ان هذه الحد ودا اما علم قبل قوله وقد علم بذالک حد کل واحد منها اولا فعلی الاول یلزم تحصیل
الحاصل وعلی الثانی یلزم الکذب وایضا یلزم التکرار فی قول المص رح اولا بقوله وقد علم والآخر بقوله
فیما بعد الاسم ما دل علی معنی فی نفسہ الخ محصل الجواب ان التحصیل والتکرار انما یلزم اذا کان الکل
صریحا وههنا الاول اشارة والثانی تنبیها والثالث تصریحا قوله بناء علی تفاوة مراتب الطبائع
جواب سوال وهو انہ وان لم یکن تکرار الکنہ لا یخلو عن استدراک فما الباعث علیہ بذالک محصل الجواب
انہ مبنی علی تفاوة مراتب الطبائع فان قلت لا یصح اضافة الدر الی المصنف رح لانہ عبارة عن
اللبن ولا لبن للمص رح قلت انہ اراد منہ الخیر الکثیر مجازا ذکر الخاص وارادة العام او نقول المراد منہ
اللبن حقیقة لکن المراد من اللبن لبن امہ واضافتہ الیہ باعتبار شربہ والمعنی تعجبوا من لبن رتب بہ کاملا
فی العلم قوله ثم صرح بها فیما بعد فان قلت لم اورد کلمة بعد ولم یکتف بثم قلت انما اورده اشارة
الی وجود الفاصلة بین تعریف الاسم والتنبیہ قوله الکلام انما لم یعطف علی ما سبق لان دابہ
فی هذا الکتاب ایراد المسائل المنفصلة عما قبلها بترک العاطف لانہ لو عطف لتوهم تبعیة للکلمة مع انہ
موضوع مستقل فان قلت ینبغی ان یفصل بایراد الباب والفصل قلت فیہ اختصار قوله
فی اللغة ما یتکلم بہ فان قلت ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اورده الشارح رح
قلت ان هذا المعنی اللغوی منظور النظر لانہ مشترک بین الکلمة والکلام فلذا ذکره فان قلت
فلما کان مشترکا فلم لم یذکره فی بحث الکلمة قلت انہ کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق فان قلت
لا نسلم انہ فی اللغة ما یتکلم بہ قلت انہ فی اللغة ما یتکلم بہ لکنہ یستعمل استعمال المصدر کالعطاء مع انہ
اسم لما یعطی قوله وفی اصطلاح النحاة فان قلت التعریف لا یصدق علی کلام الله تعالی لانہ یطلق
علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا قلت للعرف الکلام الذی هو اصطلاح النحوی قوله
ای لفظ تضمن جواب سوال وهو ان القرطاس والجدار اذا کتب فیہ زید قائم یصدق علیہ
انہ ما تضمن

سه الدقة مرادا لان جلدین اول واخر اکن ست ١٢

الكلمتين وليس بكلام وايضاً ان ما عبارة عن الشئ فلا يصح جعله جنساً لان الجنس فى التعريف
هو القريب وذلك بعيد وايضاً ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهى معرفة
والمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما محصل الجواب ان كلمة ما عبارة
عن اللفظ النكرة **فان قلت** ان الاعتراض الاول غير وارد لان القرطاس لا يتضمن الكلمتين
بل يتضمن النقش وهو ليس بلفظ والكلمة لفظ **قلت** المراد من اللفظ ما كان من شانه ان
يتلفظ به والنقش من هذا القبيل لانه دال على اللفظ **فان قلت** فعلى هذا لا يصح دفعه
بالتعبير عن كلمة ما بلفظ لانه عبارة عما من شانه ان يتلفظ به وايضاً لا يخرج الدوال الاربع بقيد
اللفظ فى تعريف الكلمة لان بعض منها نقوش **اجيب** عن اصل الاعتراض ان جواب الشارح
اى التعبير عن كلمة ما بلفظ جواب بعد التسليم اى لو سلم ان النقش لفظ فجوابه هذا **فان قلت**
المقصود تعريفها وهو يحصل بقوله اى لفظ فما الحاجة الى ازدياد قوله تضمن **قلت** ان ذكر الموصول
والموصوف بدون الصلة او الصفة مستكره **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يفسر الشارح كلمة ما
قبل قول المص تضمن فحصل ذكر الصفة او الصلة مع الموصوف او الموصول **قلت** على هذا يلزم الفصل
بين الصلة والصفة وبين الموصول والموصوف وهو مستكره لشدة الاتصال بينهما حتى صارا كانهما
كلمة واحدة **فان قلت** لما كانت كلمة ما عبارة عن اللفظ فدخل فيه المهملات فلا يكون التعريف
مانعاً **قلت** دخولها فى التعريف غير مضر لانه جنس يتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات
بقوله كلمتين ومن قال فى الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضيق على النفس مع الوسعة
لان الشارح قال فيما بعد ان اللفظ يتناول المهمل والموضوع **قوله** حقيقة او حكماً جواب سوال وهو
ان التعريف غير جامع لانه خرج منه جسق مهمل لان الجسق ليس بكلمة وايضاً خرج منه مثل زيد
قائم ابوه لانه لا يتضمن كلمتين بل احدهما كلمة والاخر جملة وايضاً خرج اضرب ولا تضرب
لان المنوى فيهما ليس بكلمة محصل الجواب ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكماً والحكمى
عبارة عما يصح وضع اسم الحقيقى فى موضعه فيكون تقدير الاول هذا اللفظ مهمل وتقدير الثانى زيد
قائم الاب باخذ المضمون وانما كان قائم الاب مفرداً لان الركن فى المركب الاضافى هو المضاف
والمضاف اليه قيد وهو خارج **فان قلت** المقصود ليس مطلق القائم بل القائم المضاف الى الاب
فكيف قال المضاف اليه امر خارج **قلت** المضاف بلحاظ الاضافة ركن لا مطلقا والمضاف اليه خارج
فان قلت قد تبين فى الصفة المشبهة انه اذا ارتفع بعده فلا ضمير فيها واذا انتصب او انجر ففيه ضمير
الموصوف ففى قائم ايضاً ضمير فيكون مركبا **قلت** ان القيام ليس الا صفة الاب فكيف يكون فيه ضمير
زيد وما قال فى الصفة المشبهة فيما اذا تدل بصفة السبب على صفة المسبب كما فى زيد حسن الوجه
فان قلت يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الاسناد فيها بين الشرط والجزاء مع انه لا
يصح تاويلها بالمفرد لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع اخر لانه لو اول قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بقوله هذا ذاك خرج الكلام من الشرطية الى الحملية وايضا المقصود في الشرطية تعليق الحكم بالحكم
بطريق التفصيل وهذا لا يعلم من المفرد قلت الحكم في الجزاء عند النحوي والشرط قيد له فان قلت
هذا الصحيح عند النحوي فما تقول في قول المنطقي ومير سيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط
والجزاء قلت تقدير التعريف عندهما بحذف المعطوف اي ما تضمن الكلمتين او الجملتين قوله اي
يكون كل واحدة منهما في ضمنه جواب سوال وهو ان الهيئة التركيبية اما جزء من الكلام اولا فعلى
الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن فحصل
الجواب باختيار الشق الثاني وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد
فان قلت ان الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد قلت التثنية
لاختصار العطف اي كلمة وكلمة اي تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخرى وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر
عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة وان لم تكن لفظا في نفسها لكنها لفظ باعتبار المادة فان
قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء في قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا
يرد وذلك لان الباء تجعل مدخولها دخلا في صدور الفعل كان الفعل صدر من الفاعل والمعاون معا
فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين
واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلته لانه ليس له دخل في صدور الفعل بل هو باعث على
الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح رح انه حمل الباء على السببية دون
الاستعانة قلت ان باء الاستعانة يستعمل في المحسوسات غالبا كما في قولك كتبت بالقلم فلذا
لم يحمل عليه فان قلت فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امورا ثلثة فلا
يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم محذور اخر وهو تضمن الاقل للاكثر فان
قلت فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل قلت فعلى هذا يلزم تركيب الكلام
من اللفظ وغيره فان قلت فكما ان السبب خارج كذلك الملصق خارج فلم لم يحمل الباء على
الالصاق وما الترجيح للسببية عليه قلت على هذا ينتقض التعريف بمثل غلام زيد في غلام زيد قائم
لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما فان
قلت انه علم منه انه لو لم يأول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى الى قولنا ضربت زيدا
قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا
يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط فان قلت لتقييد ما الكلمتين يوهم انه لا يتركب
من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقييد لاجل الاكتفاء
باقل المراتب قوله بالاسناد فان قلت لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعلى
هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في الاضافي وههنا بحث من وجوه الاول
ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم في جواب من قال اقام زيد فانه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انه لیس بکلام بل حرف الثانی انه لو قال ما تضمن الاسناد او ما فیه الاسناد لکان اخصر الثالث انه لم قال ما تضمن ولم یقل ما ترکب مع انه الاولی لان المستعمل فیہم المفرد والمرکب الرابع انه لو قال ما تضمن الاسمین او الاسم والفعل لکان اخصر فما فائدة الاطناب **اجیب** عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الکلمتین بجزئیة وهذان الکلمتان لیتا بجزئیة بل هو قائم مقامهما وعن الثانی انه لو قال ذلک لتوهم صدق الحد علی الجزء لان الاسناد یتعلق بکل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من الترکیب لاستغنائه عن صلة من لانه متعد بنفسه بخلاف الترکیب لانه لازم وایضا ان الترکیب یستعمل فیما اذا کان کلا الجزان ملفوظین والتضمن اعم وهو المراد ههنا وعن الرابع ان کلام المصنف رح اصوب لانه مشتمل علی الاجمال والتفصیل وهو من باب البلاغة لانه امکن فی الذهن **فان قلت** یصدق قولنا کلما کان الکلام موجودا کان الاسم موجودا وکلما کان الاسم موجودا لا یصح السکوت علیه ینتج کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علیه وهو باطل **قلت** ان الضمیر المجرور فی الکبری یعود الی الاسم فتکون النتیجة کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علی الاسم **فان قلت** کل کلام مرکب وکل مرکب اما ان یصح السکوة علیه واما ان لا یصح السکوة علیه فیلزم انقسام الکلام الی ما یصح السکوة علیه والی ما لا یصح السکوة علیه وهو باطل **قلت** انما یلزم انقسام الکلام الی القسمین المذکورین لو کان صدق القسمین مستلزما لصدق کل واحد من جزئیهما ولیس کذلک **قوله** ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من وجهین الاول ان المتقرر عندهم ان قوله بالاسناد مفعول مطلق ولا یصدق علیه حده والثانی ان قوله بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع فی الکلام لابد لهما من الاعراب المحلی فما هو ههنا **قلت** محصل الجواب انه مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فان قلت** لم کم یتعرض الشارح الی قوله یتضمن حتی لا یحتاج الی تقدیر متعلق اخر وهو حاصل **قلت** ان الباء لا یقع صلة التضمن لان صلته اما لام او الی وایضا ان قوله بالاسناد صفة لقوله تضمنا والجار والمجرور لا یقع صفة لشئ الا باعتبار المتعلق **قوله** والاسناد نسبة احدی الکلمتین **فان قلت** ان النسبة فی عرفهم عبارة عن الثبوت والانتفاء وهما صفتان للمدلول فکیف یصح اضافته الی الکلمة **قلت** المراد من النسبة المعنی اللغوی وهو الضم ای ضم احدی الکلمتین او نقول انه بحذف المضاف ای نسبة مدلول احدی الکلمتین **قوله** حقیقة او حکما وانما لم یقل الی الاخری حقیقة او حکما مع ان کلمة اخری الیق اعم لانه لما ذکر حکم کلمة الاولی فی لما ذکر الثانیة بلفظ الاخری فلابد ان تکون الثانیة من جنس الاولی **فان قلت** ما الحاجة الی هذا التعمیم مع انه مذکور سابقا **قلت** التعمیم الاول فی تعریف الکلام وهذا التعمیم فی تعریف الاسناد ولا یغنی من قید فی تعریف شئ لقید فی تعریف شئ اخر **قوله**

بحيث تفيد المخاطب الخ يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافى لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب الشارح رح بقوله فائدةً تامةً **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذى وقع فى الجملة التى وقعت خبراً عن المبتدا فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التى وقعت خبرا عن المبتدا فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا تخرج الصلة والجملة التى وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذى علم المخاطب به نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا يخرج الكلام الذى لم يسمع المخاطب **قلت** معناه من شانه ان يفيد المخاطب فائدةً تامةً **او نقول** ان معناه انه يصح السكوت عليه اى لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجالاً لتخطيته ونسبته الى القصور فى باب الفائدة **قوله** وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات **فان قلت** ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و ان لم يرد منها اللفظ الموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهمل مثل زيد قائم جسق لانه يصدق عليه انه تضمن الكلمتين **قلت** المراد من قوله خرجت المهملات اى المهملات الصرفة والمركب من الكلمتين ومهمل كلام لانه مشتمل على حشو ١٢ قاری عبد الغفور ١٢ فلا ضير فى عدم خروجه **قوله** مثل اضرب ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاماً فاجاب الشارح بقوله فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان الكلمتين فى لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اى ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين بل المراد الكلمتين بينهما اسناد **قوله** اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى ان يقول نسبة تفيد المخاطب لان ذكر الاسناد يغنى عن قوله يفيد المخاطب فلا فائدة فى التوصيف **قلت** انه محمول على الصفة الكاشفة **قوله** وحيث كانت الكلمتان اعم **فان قلت** لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل فيكون مركبا من اكثر الكلمتين ايضاً **قلت** ليس فى هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلاً من اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة **فان قلت** هذا انما يصح اذا كان الخبر مجموع ابوه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان ابوه من متعلقات الخبر فلا يكون الكلام مركبا من كلمة وجملة بل من كلمتين **قلت** الخبر هو المجموع حقيقة ومن جعله خبرا فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو فان فى ابوه اعراب الفاعل **قوله** مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد قدّام ابوه انما اورد الامثلة الثلاثة لان الاول مثال لما كان الخبر جملة اسمية والثانى فعلية والثالث شبه الجملة **قوله** لكنها فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات اجمالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

ذكر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الا مفردة **قلت** المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اى فى حكم الكلمة الحقيقية **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ **فان قلت** ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ **قلت** ايراد اللفظ بعد هذا لاجل تعين المشار اليه لهذا اى يؤل الحسق بهذا اللفظ مهمل **قوله** مع ان المسند اليه فيهما مهمل لان المسند فيهما غير مهمل لان قوله مهمل موضوع لمعنى وهو ما لا معنى له **وههنا بحث** من وجوه الاول ان جسق لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضى والثانى انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان ما صدق هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جسق ايضا من الموضوعات لان وضع الكلى وضع الجزئى والثالث انه لا نسلم ان ديز وجسق غير موضوعين لانهما موضوعان لانفسهما لان ديز وضع للفظ ديز وجسق للفظ جسق **اجيب** عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم حكمى اونقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصة اضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثانى انه لا نسلم ان وضع الكلى وضع الجزئى لانه لو كان كذلك لاتحد معناهما وليس كذلك لان فى الكلى عدم التعين وفى الجزئى تعين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهى تقتضى التغير بين الطرفين **قوله** ثم اعلم ان كلام المصنف ظاهر اشارة الى الاعتراض على المص وهو انه لم خالف عن مأخذه لان كلام المصنف رح ظاهر فى ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لان هذا المجموع تضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح فى انه ان الكلام هو نحو ضربت والمتعلقات خارجة عنه لان الضمير فى قوله هو المركب للمفصل فيفيد حصر المسند اليه فى المسند **اجيب** عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المص رح قيد فقط فى تعريف الكلام اى ما تضمن الكلمتين فقط اونقول ان الكلمتين فى تعريف المفصل عم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون المسند مع توابعه كلمة واحدة فلا مخالفة **قوله** ان كلام المص رح ظاهر **وههنا بحث** وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذكر بدون الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلته مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يرد عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى ضربت زيدا قائما يعنى يفهم من التعريف ان ضربت زيدا قائما مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيدا فرد اخر منه وضربت زيدا قائما فرد اخر والاسناد فى الكل واحد ولا نظير له **اجيب** عن الاول ان لفظ ظاهرا عبارة الشارح متلبس مع اللام اى الظاهر وما وقع فى بعض النسخ بدون اللام فهو سهو من قلم الناسخ وعن الثانى ان قيد فقط مراد فى اللفظ او نقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التاء فوجد فيه اسناد واذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسناد

ـــــــــــــــ

[1] والا لم يكن الجزئى جزئيا له ١٢ منه [2] لانه يا دل عنه بهذا اللفظ ١٢ منه [3] واذا ذكر مع اللام يكون فيه احتمال آخر ١٢ فح يصح مقابلته مع الصريح اذ فى الصريح لا يكون احتمال آخر بل يكون قطعيا كما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله تعالى بفضله آمين ١٢

اخر واذا اسند ضربت زیدا الی قائم فوجد فیہ اسناد اخر **قولہ** ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذھبا الی ترادف الخ جواب سوال وھو انہ لم یعرف المصنف رح الجملۃ کما عرف الکلام مع استوائھما فی انہ یبحث عنھما محصل الجواب ان صاحب المفصل واللباب ذھبا الی ترادفھما فیکون تعریفہ تعریفالھا ثم یرد علیہ ان الجواب غیر مطابق للسوال لان الاعتراض علی المصنف رح ایضا ینظرالی ذلک لانہ ذکرالاسناد مطلقا ولم یقیدہ بکونہ مقصودالذاتہ **اعلم** ان الاسناد المقصود لذاتہ ھوالذی یکون لنفسہ واماالاسناد الغیر المقصود لذاتہ فھوالذی یکون موقوفا علیہ اسناد اخر

قولہ علی الجمل الخبریۃ **فان قلت** الاولی ترک قولہ الخبریۃ لان الانشائیۃ الواقعۃ خبرا ایضا جملۃ مثل زید اضربہ **قلت** الانشائیۃ انما یکون خبرا بالتاویل ای مقول فی حقہ اضربہ فھی راجعۃ الی الخبریۃ **فان قلت** ان قول ھذا البعض مخالف لما قال المصنف رح فی بحث الاستفہام ان للھمزۃ صدرالکلام مع انہ لیس المراد بالکلام ثمہ مایکون اسنادہ مقصودالذاتہ **قلت** ان مخالفتہ لہذا البعض عن المصنف رح غیر مضر لانھم قصدوا المخالفۃ عنہ **او نقول** المراد من الکلام ثمہ الجملۃ مجازا ذکر الخاص وارادۃ العام **قولہ** وفی بعض الحواشی المراد منہ شرح الھندی وانما عبر عنہ بالحواشی لانھم کانوا یکتبون الشرح المذکور من قبلہ فی حواشی الکافیۃ لہ فی بیاضھا والغرض فی نقل الحواشی ورود الاعتراض علیہ بوجہین الاول ما اشارالیہ بقولہ وحینئذ یکون الخ حاصلہ لما کان الکلام مایکون الاسناد فیہ مقصودالذاتہ فیکون اخص من الجملۃ فلا بد من تعریف الجملۃ ایضا والثانی ان التقیید بالمقصود مما لاقرینۃ علیہ وھو غیر جائز فی غیرالحد ففی الحد اولی لکن ھذا الاعتراض ظاھر فلذا لم یتعرض الشارح الیہ **اجیب** عن الاول ان تعریف الجملۃ والکلام واحد فی جمیع الاجزاء الاان فیھما قید الاطلاق فاکتفی بشہرتہ وعن الثانی ان القرینۃ علیہ القاعدۃ المشھورۃ وھی ان المطلق ینصرف الی الکامل **قولہ** ای لایحصل جواب سوال وھو انہ لایصح اسناد الاتیان الی الکلام لانہ یستعمل فی ذوی العقول والکلام لیس منھم ومحصل الجواب ان المراد من قولہ لایتاتی لایحصل من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الحصول لازم للاتیان

قولہ ای الکلام **فان قلت** لم یجعل الاشارۃ بذلک الی الاسناد اوالتضمن مع انھما قریبان ومع ان مال الکل واحد **قلت** البحث مسوق للکلام لان التقسیم لیس الا للکلام بقرینۃ التعریف لان التقسیم لایکون الا لمایکون التعریف لہ **فان قلت** لم یکتف بالضمیر المستتر فی لایتاتی ولم یقل ولا یتاتی الا فی اسمین او اسم وفعل بدون ازدیاد قولہ ذلک **قلت** لولم یذکر ذلک لتوھم ان الضمیر راجع الی الاسناد ولما ذکر قولہ ذلک لا یتوھم ماذکر لان ذلک من الاشارات البعیدۃ والکلام ایضا بعید **فان قلت** لم اخر المسند الیہ وقال لایتاتی ذلک ولم یقدمہ بان یقول وذلک لایتاتی کما فعلہ صاحب المفصل **قلت** ان المصنف رح اجری الکلام علی مقتضی الظاھر لان السامع

حاصل تعریف الترادف عند صاحب المفصل وصاحب اللباب ... ان کلا منھما العموم

خالی الذهن لا یحتاج الی التقوی وقدمه حباً للفصل لا علی مقتضی الظاهر تنزیلاً لغیر المتردد منزلة المتردد **قوله** الا فی اسمین **فان قلت** اذا کان ذلک اشارة الی الکلام ولیس الاسمین الاعین الکلام فیلزم الاتحاد بین الظرف والمظروف **قلت** انه ظرفیة الاخص للاعم لان الاسمین اخص من الکلام وذلک جائز لما بینهما من التغائر او نقول ان کلمة فی بمعنی الباء لکن یرد علیه انه یلزم حصول الشئ من نفسه وذلک لا یجوز قلنا ان الباء للملابسة وهو ما یکون مدخولها ذکنا عما قبله مثل قوله بنیتُ بالجص والمدر وینعقد بایجاب وقبول **فان قلت** ان زیداً وعمرواً اسمین ولیسا بکلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند الیه **فان قلت** لم قدم المسند علی المسند الیه مع انه مقدم فی الجملة الاسمیة **قلت** ان المسند جزء من المسند الیه والجزء مقدم علی الکل **قوله** او فی اسم وفعل **فان قلت** ما السر انه ذکر کلمة فی ههنا ولم یکتف بالعطف **قلت** لیدل علی ان کل واحد من القسمین مستقل فی الکلامیة **قوله** وفی بعض النسخ او فی فعل واسم وانما قدم ترکیب الاسمین لشرفه وانما قدم الاسم علی الفعل لشرفه ایضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فیما رکب الکلام من الفعل والاسم ای فی الجملة الفعلیة **قوله** فان الترکیب الثنائی العقلی الخ اعلم ان قید الثنائی اتفاقی **فان قلت** لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم یورد فی الکلمة **قلت** ان فی الکلمة لا یقتضی العقل قسماً فلا یحتاج الی ادوات الحصر هناک وههنا العقل یقتضی قسماً آخر لان الترکیب الثنائی العقلی یرتقی الی ستة اقسام فاحتیج الی ادوات الحصر لیخرج ما عداها او نقول انه اکتفی فی الکلمة بوجه الحصر **فان قلت** لم لم یعکس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر وثمه ادوات الحصر **قلت** انما اختص الکلمة بوجه الحصر لیشیر الی حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة علی ابحاث کثیرة فیکون منظور النظر فناسب تاکیدها فی الحدود بخلاف اقسام الکلام لانه لیس فیها بحث فضلاً عن الکثرة **قوله** المسند الیه مفقود **فان قلت** المسند ایضا مفقود لانهما متضائفان فیوجدان معاً وینتفیان معاً **قلت** المراد بالمسند الیه ما یصلح ان یکون مسنداً الیه وهو ذات بدون الوصف **فان قلت** انه ینقض بقولنا من حرف جر لانه یترکب الکلام من حرف واسم **قلت** انّ من اسم لمن التی هی حرف جر فیکون الکلام مرکبا من اسمین **فان قلت** هذا منقوض بیا زیدُ لانه یترکب الکلام من الاسم وحرف النداء **قلت** یا زیدُ بمعنی ادعو زیداً فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **قوله** بل من ترکیب الفعل والاسم **فان قلت** ینبغی ان یقال من ترکیب الفعل والاسمین احدهما منوی والاخر مذکور **قلت** المنادی خارج من الکلام فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **فان قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو لا یصح لان یا زید جملة انشائیة عند النحاة وادعو جملة خبریة **قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو بعد نقل ادعو من الاخبار الی الانشاء

كما نقلت بعتُ واشتريتُ من الاخبار الى الانشاء قوله اى كلمة دلت وههنا بحث من وجهين الاول ان ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لا سبيل الى الاول فان زيد قائم لفظ مع انه ليس باسم بل جملة والضا يصدق على نفس التعريف لانه ايضا لفظ مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ولا الى الثانى لان دوال الاربع شئ مع انها ليست باسم ولا الى الثالث فانه على هذا يلزم اخذ المحدود فى الحد وهو باطل والوجه الثانى ان المتبادر من كلمة ما موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لابد من ضمير الفصل لتعريف المبتدأ والخبر وايضا لم يوجد الجنس فى التعريف لان الموصول مع الصلة شئ واحد فيكون المجموع فصلا اجيب عنهما ان المراد من كلمة ما كلمة فلا يرد شئ ولما فسر بالنكرة علم انها موصوفة لا موصولة فان قلت ان كلمة مشتركة بين الامور الكثيرة فاخذ احد معانيها لا يكون الا بالقرينة قلت القرينة موجودة وهى ان البحث مسبوق لتقسيم الكلمة وايضا ان الجنس فى تعريف القسم ليس الا المقسم وهو ليس الا الكلمة فان قلت لما كان المراد من ما كلمة لا يصح توصيفه بدل لان المطابقة شرط بين الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث قلت لما كان ما عبارة عن الكلمة كان دل بمعنى دلت قوله اى فى نفسه ما دل فان قلت الضمير فى نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى او الى الاسم لا سبيل الى الاول فانه على هذا فاتت المطابقة بين الراجع والمرجع وايضا يثبت المخالفة من المص لانه ارجع فى الايضاح الى المعنى ولا الى الثانى فانه يلزم الظرفية للنفس وايضا لا يطابق المفصل مع المجمل لان الضمير فى وجه الحصر يرجع الى الكلمة وايضا يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه اذا انسب المعنى الى شئ بكلمة فى لابد ان يكون ذلك الشئ دالا على المعنى فالضمير فى نفسه اذا كان راجعا الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دالا على نفسه ولا الى الثالث فانه يلزم اخذ المحدود فى الحد وايضا فاتت المطابقة بين الاجمال والتفصيل وايضا يلزم المخالفة من المص رح قلتُ الضمير فى نفسه راجع الى ما دل ولا تلزم المخالفة من المص لان ما لهما واحد وهو لا استقلال بالمفهومية فان قلت لما كان ضمير فى نفسه راجعا الى ما دل فات المطابقة ايضا لان ما دل شيئين والضمير مفرد وايضا فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب الشارح عنه بقوله يعنى الكلمة اى المراد لفظ ما بدون قوله دل ولما كان المراد منه الكلمة حصل المطابقة بين الاجمال والتفصيل فان قلت لما فسر لفظ ما بالكلمة لا يصح تذكير الضمير لانها مونثة فاجاب الشارح بقوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول فان قلت انه يلزم التدافع فى كلام الشرح لانه علم مما سبق ان ما موصولة وعلم من هنا ان ما موصوفة قلت ان فى كلمة ما احتمالين فنبه اولا باحتمال وثانيا باخر فان قلت لما ثبت احتمال الموصول فلابد من ضمير الفصل وايضا لم يوجد الجنس كما مر انفا قلت انما يلزم ضمير الفصل لو كانت موصولية قطعا وههنا محتملة وايضا لا ينتفى الجنس بالاحتمال قوله قال المص فى الايضاح اشارة الى التدافع بين قول المص رح وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنه فى اخر الحاشية بقوله وما لهما واحد قوله الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى المعنى وههنا بحث وهو انه من اين علم ان مراد المص فى الايضاح من الضمير الضمير البارز فى نفسه فلم لا يجوز ان يكون مراده

بالضمیر هو الضمیر المستتر فی الظرف اعنی فی نفسه لان قاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمیره ینقل الی الظرف لان الظرف قائم مقام المتعلق وایضاً فلیکن مراده هو الضمیر فی دل فلا یلزم التنازع وایضاً ینبغی ان یقول الشارح الضمیر فی نفسه یرجع الی المعنی فما فائدة فی ازدیاد قوله فیما دل علی معنی اجیب عن الاول ان کون رجوع الضمیر المستتر فی الظرف الی المعنی ظاهر لا یحتاج الی البیان لان الضمیر المستتر فی الظرف هو الضمیر فی کائن وهو لا یرجع الا الیه وما یحتاج الی البیان هو الضمیر البارز لما عرفت من لزوم ظرفیة الشیء لنفسه وعن الثانی انه لو کان مراده الضمیر فی ما دل لا یصح قوله یرجع الی المعنی لانه یلزم الاضمار قبل الذکر وعن الثالث ان ذکر المتعلق طریق عندهم فلا بد من ازدیاد قوله فیما دل علی معنی فی عبارة المفصل **قوله** ای ما دل علی

معنی باعتباره فی نفسه **وههنا بحث** بوجوه یرد علی المصرح بارجاع الضمیر الی المعنی الاول انه یلزم ظرفیة الشیء لنفسه والثانی انه یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول والثالث انه علی هذا یکون تقدیر تعریف الحرف هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای غیر المعنی ولا معنی له لانه یلزم منه انعدام معناه والرابع انه لا یطابق المفصل المجمل فاجاب الشارح عن الاولین بقوله ای باعتباره فی نفسه ای لیس فیه ظرفیة المعنی للمعنی بل ظرفیة المعنی لاعتبار المعنی بتقدیر لفظ الاعتبار فیه ولا ضیر فیه وکذا لا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانه لا ینسب المعنی الی الشیء بل ینسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذکورة فیه واجاب عن الثالث بقوله ولذلک قیل الحرف الخ حاصله انه لما قدر الاعتبار فیه فیکون تقدیره الحرف ما دل علی معنی باعتباره فی غیره ولا شک ان اعتبار معنی الحرف فی غیر معناه واجیب عن الرابع ان وجه الحصر غیر مذکور فی المفصل فلم یوجد المجمل **فان قلت** لما قدر الاعتبار فیه یلزم فساد المعنی لان الاعتبار عبارة عن القیاس کما قال الله تعالیٰ فاعتبروا یا اولی الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر الیه یعنی ان الاعتبار ههنا بمعنی النظر دون القیاس **فان قلت** لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز فاجاب الشارح بقوله کقولک الدار الخ یعنی اذا نسب لشیء الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی قولک الدار فی نفسها حکمها کذا ای مع قطع النظر عن القرب الی المسجد الجامع والسوق قیمتها کذا **وههنا بحث** من وجوه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق فی قوله فی نفسه بکائن وقدر فی قوله فی غیره بحاصل فی غیرها والثانی انه لا حاجة الی قوله ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی نفسه بل خص اشتغال بما لا یعنی کما تری والثالث ان تعریف الاسم لا یکون جامعاً لخروج الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان الکل باعتبار الغیر والرابع ان تشبیه المعنی بالدار غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه یستعمل فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای المعنی تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرها حکمها کذا بل یقال الدار لا فی نفسها حکمها کذا ای الغیر تابع للدار والسادس فیه ان المعنی الحرفی تابع للغیر لان الغیر لیس لا المعنی الاسمی وهو قوی فجعل متبوعا واما فی الدار فالغیر وصف للدار فیکون تابعاً لها

اجیب عن الاول ان کل واحد من کائن وحاصل من الآن فعال لعامة فیصح تقدیر کل واحد فی کل واحد من قوله فی نفسه وفی غیره وعن الثانی انه لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان للمشار الیه قوله ولذلک قیل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله الخ حاصل الجواب عن الثالث ان معنی قوله فی نفسه ای لا یکون آلة لتعرف الغیر ولا شک ان الاسماء اللازمة الاضافة لیست بآلة لتعرف المضاف الیه بل المضاف الیه آلة لتعرفها وکذا حال الموصولات کما اشار الشارح الیه فی اخر الحاشیة بقوله وبما ذکرنا من التحقیق لا یختل حد الاسم جمعا الخ وحاصل الجواب عن الرابع انه لا یشترط فی التشبیه الاشتراک فی جمیع الوجوه بل فی بعضها وهو موجود کما اشار الیه الشارح رح بقوله لانه کما ان فی الخارج موجودا قائما فی ذاته وموجودا قائما فی غیره کذلک فی الذهن معقول الخ اعلم ان الموجود علی قسمین خارجی وذهنی وکل واحد منهما علی قسمین قائما بذاته وقائما بغیره والموجود الخارجی القائم بذاته عبارة عما یکون الموجود غیر محتاج فی المکان الی شئ اخر کالجسم والموجود الخارجی القائم بغیره عبارة عما یکون الموجود محتاجا فی المکان الی شئ اخر کالالوان ومعنی الموجود الذهنی القائم بذاته ان یکون الموجود مدرکا قصدا کالمعنی الاسمی والموجود الذهنی القائم بغیره ان یکون الموجود مدرکا تبعا کالمعنی الحرفی فمعنی الاسم مشابه للموجود الخارجی القائم بذاته ومعنی الحرف مشابه للموجود الخارجی القائم بغیره فان قلت ان قوله قائما بذاته باطل لانه یستلزم قیام الشئ بنفسه وهو باطل لان القیام نسبة تقتضی المغائرة بین الطرفین قلت معنی قوله قائما بذاته ای لا یکون تابعا للغیر کما قال مولانا عبد الغفور اللاری قوله کذلک فی الذهن معقول فان قلت ان قوله کذلک مستدرک لان المقصود منه التشبیه وذا حاصل من الکاف فی قوله کما ان فی الخارج الخ قلت ان قوله کذلک تاکید لکاف الاول وانما اکد لجبر النقصان الحاصل من تقدیم المشبه به علی المشبه فی الذکر قوله هو مدرک قصدا فان قلت ان قصد الشئ علی نوعین احدهما ان یقصد الشئ لحصول شئ اخر کالوضوء للصلوة والثانی ان یقصد لحصول نفسه کالصلوة فای معنی مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله ملحوظا فی ذاته ای المراد ههنا ما یکون لحصول النفس قوله یصلح ان یحکم علیه وبه تفریع علی قوله ملحوظا فی ذاته والواو بمعنی او فلا یرد ان الفعل لا یصلح لان یکون محکوما علیه قوله ومعقول هو مدرک تبعا فان قلت ان المدرک تبعا علی نوعین احدهما ان لا یکون ملابسا بالقصد اصلا والاخر ان یقصد لحصول شئ اخر فای المعنی مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والة لملاحظة غیره ای المراد ههنا النوع فان قلت ان المعنی الحرفی لما کان آلة لملاحظة غیره فهو منقوض بقولنا سرت من البصرة الی الکوفة واکرمت زیدا الان من لیس آلة الاکرام قلت المراد من الغیر المتعلق قوله فلا یصلح لشئ منهما فان قلت ما للشارح رح انه ذکر الفاء ههنا ولم یذکر فی قوله یصلح لان یحکم علیه وبه قلت ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق اشارة الی التفنن فان قلت

ان المدرك قصداً او تبعاً من الكلمات وهى يقتضى الجزئى اى المثال والشاهد فما هو فاجاب الشارح بقوله فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصداً ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مرانفا فاىّ المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله وبالذات اى من غير اضافة الى شئ آخر من المكان وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كردن فيكون مصدراً وهو من الاسماء قوله مستقلا بالمفهومية اى بسبب فهمه من اللفظ فان قلت انه يخرج منه المدلول التضمنى لانه غير مستقل بالمفهومية مع انه معنى اسمى بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ملحوظا فى ذاته اى لا يكون آلة التعريف الغير ولاشك ان المدلول التضمنى ليس بآلة لتعرف الغير فان قلت ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعقلها على متعلق ضرورى فلا يكون معنى مستقلا فاجاب الشارح رح بقوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالا يعنى ان توقف الابتداء على قسمين احدهما على فعل ما ومكان ما كالتعرف والفعل على فاعل ما وثانيهما على فعل معين ومكان معين كتوقف من على السير والبصرة فالتوقف بالاجمال لا يضر بالاستقلال لانه غير ملتفت لعدم الاحتياج الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط فان قلت الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضاً فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليه يعنى ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التى تحتاج الى ضم كلمة اخرى نحو من فان قلت لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بانضمام كلمة فاجاب الشارح بقوله ليدل على متعلقه اى المراد بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج فى الفائدة فثابت فى كليهما فان قلت انه يلزم التكرار فى تعريف الاسم لان معنى قوله كائن فى نفسه اى كون المعنى مدلول الكلمة و هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضاً يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم الخ يعنى المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقاً سواء كان فى نفس الكلمة اولا والمراد بقوله فى نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى قوله كائنا فى نفس الكلمة فان قلت لا نسلم ان معنى الاسم والفعل فى نفس الكلمة لان نصر مثلا كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اى ان معنى الكلمة لا يثبت فى نفس مطلق الكلمة بل فى الكلمة التى هى الدالة على ذلك المعنى قوله حالة بين السير والبصرة فان قلت لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة فى غيره وهو جعل البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله آلة لتعرف حالهما يعنى ان اطلاق الحالة على الابتداء او باعتبار ادنى ملابسة وهو انه آلة لتعرف حالهما الخ فان قلت ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فاى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يمكن الخ

ولا ان يدل عليه يعنى ان المراد كليهما فاشار الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
فان قلت المحتاج اليه فى تعقل المعنى الحرفى تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ
قلت ان الذكر مقروّ بضم الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشار الى الثانى بقوله ولا
ان يدل عليه **وههنا بحث** وهو ان الضمير فى لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء
كان فى لاحظه الثانى ايضا يرجع الى الابتداء فعلم منه ان الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى
ثابت فى اللحاظ دون الذات وهذا المخالف عما قال العلامة التفتازانى فى المطول من ان الفرق
بينهما فى الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعنى ان قوله فالابتداء محمول على الاستخدام
لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمى والحرفى جميعا فالضمير فى لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمى
وفى لاحظه الثانى راجع الى المعنى الحرفى فالاول من قبيل الكليات والثانى من قبيل الجزئيات
فثبت الفرق بينهما فى الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء
موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يصح على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون
صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة اللفظ قلت الحصول لازمى فيصح كونه
صفة اللفظ **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله ومحصوله لان الاسم المفعول لا يجئ من اللازم
قلت المراد من المحصول الحاصل كما قال العلامة فى بحث الحال **قوله** ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته **فان قلت** من اين تقول لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات
قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل فى الجزئيات **فان قلت** لا نسلم ان الوضع
يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والموصولات موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها
فى الجزئيات فيكون الاستعمال فى الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعة للابتداء
المطلق بشرط استعمالها فى الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع **قلت** مرادنا ان الاستعمال
علامة الوضع لا علة له فيجوز التخلف عنه فى بعض المواضع **فان قلت** ان وضع من للابتداء
الجزئى مستقيم على رأى من قال بان الوضع عام والموضوع له خاص فى الحرف وامثالها
من الضمائر واسماء الاشارة واما على راى من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعة...
لمفهومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمى والحرفى صعب **قلت** الفرق عند هذا البعض
وان لم يثبت فى الوضع لكنه فى الاستعمال لان المعنى الحرفى يستعمل فى الجزئيات والاسمى لا
يستعمل فيها **فان قلت** ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضى الطرفين فكيف يكون
احد معنييه جزئيا والاخر كليا **فاجاب** الشارح عنه بوجهين احدهما بقوله المخصوصة اى على
التفصيل للبر على الاجمال والثانى بقوله المتعلقة الخ اى الجزئى ما يكون آلة للغير والكلى ليس كذلك

[1] قوله جزئيا اى غير مستقل وكليا مستقل ١٢ منه رح [2] لانه شئ واحد فيكون اما كليا واما جزئيا لا ما يكون مجموعهما ١٢ منه رحمه الله ١٢
[3] يعنى ان الابتداء الجزئى يثبت بالمتعلق تفصيلا والكلى اجمالا فالاول غير مستقل والثانى مستقل ١٢ منه رحمه الله تعالى شانه ١٢

فان قلت انہ لانسلم انہ اذا ذکر المتعلق علے التفصیل یکون جزئیا الاتری انہ لو قیل بتداء البصرة لایکون جزئیا بل کلیا لان البصرة تصدق علی الدور الکثیرة فکیف یکون جزئیا قلت المراد بالجزئی ہو الاضافی ولاشک ان البصرة بالنسبة الی المکان المتعلق جزئی وان کان بالنسبة الی الدور الکثیرة کلیا فان قلت لانسلم ان الابتداء الجزئی غیر مستقل لان الابتداء الکلی موجود فی ضمن الجزئی والدال لالة علی المعنی فی نفسہ اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا قلت کون ذلک الابتداء المطلق الذی فی ضمن الجزئی مستقلا ممنوع اذ یلزم منہ کون الابتداء الخاص ملحوظا قصداً او ملحوظا تبعا فی حالة واحدة وھو باطل فان قلت ان ھذا من جہتین فلا یضر قلت کون الشئی الواحد ملحوظا قصداً وتبعا فی ترکیب واحد بمنزلة الجہة الواحدة عند النحویین قولہ من حیث انہا حالات لمتعلقاتہا فان قلت ان الضمیر فی انہا راجع الی الجزئیات وھی السیر والبصرة مثلا والمتعلقات ایضا لیست الا السیر والبصرة فکیف یصح قولہ الجزئیات حالات لمتعلقاتہا قلت ان التغائر ثابت لان الجزئی ابتداء السیر مثلا والمتعلق نفس السیر فان قلت لا یصح ان تکون لفظة من موضوعة لکل واحد من الجزئیات لانہا غیر متناہیة قلت الطاف الجزئیات ممکن بلحاظ المفہوم الکلی قولہ وذلک المعنی الکلی الخ فان قلت المفہوم من الحاصل لیس الا الکلیة والجزئیة ولا یفہم الاستقلال وعدمہ وھو مقصود ایضا فاجاب الشارح عنہ بقولہ وذلک للمعنی الکلی الخ یعنی الاستقلال وعدمہ ملازم معہما قولہ اذ لابد فی کل واحد منہما ان یکون ملحوظا فان قلت ان کل فی کل انسان کاتب محکوم علیہ مع انہ لیس ملحوظا قصدا بل لہ لاحاطة الافراد قلت ان جعلہ للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع قولہ لیمکن ان یعتبر النسبة بینہ وبین غیرہ لان النسبة لیست الا المعنی الحرفی وتمام للمعنی الحرفی لایکون بمعنی حرفی آخر لان المعنی الحرفی غیر مستقل فی نفسہ فکیف یعتبر غیرہ فان قلت ان النسبة الحرفیة معتبرة فی مفہوم الفعل فلہذا لا یقع معناہ المطابقی محکوما علیہ وبہ فعلی ھذا یلزم ان لا یقع شئی من المقدم والتالی والجملة محکوما علیہ وبہ لوجود النسبة فیہما قلت الاحتیاج فی نسبة الفعل الی الفاعل وھو خارج من الفعل بخلاف القضایا فان النسبة فیہا احتاجت الی الطرفین وھما داخلان فی القضیة فکانہا لا تحتاج الی الغیر قولہ بل تلک الجزئیات فان قلت ان کلمة بل للاعراض ولیس ھہنا شئی حتی یکون معرضا عنہ قلت انہا لیست للاعراض بل للعلاوة علی قولہ ولا یصح ان یکون محکوما علیہ وبہ فان قلت ان تعقل الفعل ایضا لایکون الا بالفاعل والمفعول کما قال الشارح فی بحث مفعول ما لم یسم فاعلہ حیث قال کما ان الضرب یتوقف تعقل فہمہ علی ضارب کذلک علی مضروب قلت ان توقف الفعل علی فاعل ما وھو لا یضر بالاستقلال فان قلت ھذا انما یستقیم علی مذھب من قال بذلک واما علی مذھب من قال ان توقف الفعل

تو توقف الفعل علی فاعل ما

علی فاعل معین غیر مستقیم فاجاب الشارح عنه بقوله لیکون آلة لملاحظة احوالها یعنی ان الفعل وان توقف علی فاعل لکن لیس بآلة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئی **فان قلت** ان الفعل ایضا آلة لتعرف حال الفاعل لان معنی الفاعلیة فی الفاعل یثبت بالفعل **قلت** ان الآلة فی الکلام غیر مقصود والفعل مقصود فکیف یکون آلة **قوله** وهذا هو المراد بقولهم **فان قلت** ان تعریف الحرف غیر صحیح لان معنی قوله ما دل علی معنی فی غیرها ان یکون المعنی مدلولا لغیر الکلمة وهو فاسد فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد الخ ای لیس معنی قوله فی غیرها ان یکون المعنی مدلولا لغیر الکلمة بل معناه انه آلة لتعرف الغیر **قوله** ثم رجع کینونة المعنی الخ **فان قلت** انه یجوز ان یکون المعنی غیر مستقل مع انه لا یحتاج الی ضم کلمة اخری بل یدل علی معنی فی نفسها کالنسبة فی اسم الفاعل غیر مستقل مع انه لا یحتاج الی ضم کلمة اخری لانه توقف تعقله علی الذات الذی هو داخل فی الفاعل فلم یکن مرجع کینونة المعنی فی نفس المعنی وکینونة المعنی فی نفس الکلمة الی امر واحد **قلت** ان النسبة فی اسم الفاعل مستقل لاحتیاجه الی ذات مبهم وهو غیر مضر فی الاستقلال **قوله** ففی هذا الکتاب له تفریع علی قوله ما لهما واحد **قوله** وهذا هو الظاهر هذه العبارة فی الواقع مؤخر من قوله تنبیها علی صحة ارادة کلا المعنیین فیکون فیه قلب کما لا یخفی **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة کلا المعنیین فلم قال الشارح انه راجع الی الکلمة حیث قال سابقا ای فی نفس ما دل ولم یرجع الی المعنی فاجاب الشارح رح عنه بقوله هذا هو الظاهر لانه علی طبق ما سبق فی وجه الحصر **فان قلت** لما کان هذا فما ارجع المصنف فی المفصل الی المعنی **قلت** ان عبارة المفصل ظاهرة فی المعنی الاخیر لان وجه الحصر غیر مذکور فیه **فانقلت** اذا لم یذکر وجه الحصر فیکونان مستویین فکیف یکون ظاهرا فی المعنی الاخیر **قلت** ان ظهوره لوجه آخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب یعارض الوجه الحصر فی الکافیة فتساقطا فلا یکون عبارة الکافیة ظاهرة فی الاول **قلت** ان فی الارجاع الی المعنی تکلف وهو تقدیر الاعتبار فرعایة وجه الحصر مرجح یخلو عن تکلف **قوله** ولهذا جزم المص **فان قلت** الاولی ان یقال ظن موضع جزم لان الارجاع الی المعنی ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ علی الظاهر واجب فی التعریفات فیصح قوله جزما **ونقول** ان صاحب المفصل رجل عقیدته ان یعمل بالمتبادر لا بغیره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فکذلک المص رح جزم به لیوافق جزمه علی قصد صاحب الکشاف **قوله** لان معانیها مفهومات کلیة مستقلة بالمفهومیة **فان قلت** لو کان کذلک یصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لازمة الظرفیة وهو فضلة لا یقع احد طرفی الکلام **قلت** المفهوم المستقل یقتضی صحة الحکم علیه وبه اذا اخذ فی حد ذاته ولا یقدح فی استقلاله امتناع الحکم علیه وبه مایعارضه من معنی الظرفیة **فان قلت** ان معنی الظرفیة التی هی للمعنی الحرفی داخل فی مفهوم متی فیکون معناه فی حد ذاته غیر مستقل بالمفهومیة لان معناه الوقت المقید بالظرفیة لا الوقت المطلق فالظرفیة جزء مدلوله فلا یکون عارضة

ف لیس هذا القول قول الشارح بل حاصل قوله ثم رجع کینونة المعنی ١٢ مفتی عبد الرحیم ١٢

وایضا یجوز ان یقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لاجل العارض وهو الاحتیاج **اجیب** عن الاول ان الجزء الاول من المعنی وهو الزمان مستقل بالمفهومیة لانه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا لکن فیه تامل وعن الثانی ان هذه الاسماء وان توقفت علی الغیر لکن الغیر تابع لها بخلاف الحرف **فان قلت** لما کان معانی هذه الاسماء مستقلة فلم لم یستعمل بدون الاضافة فاذا لم یستعمل بدونها علم انها غیر مستقلة **قلت** لما جرت العادة باستعمالها مضافة الی متعلقاتها لزم ذکرها **فان قلت** ما السر فی هذه العادة **قلت** لانها الغرض من وضعها **قوله** غیر مقترن باحد الازمنة الخ **فان قلت** ان ذکر قوله غیر مقترن مستدرک لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله ما دل علی معنی فی نفسه لان الفعل عبارة عن الحدث والنسبة والزمان فعلی هذا یحتاج الی ضم کلمة اخری وهو الفاعل لان النسبة یحتاج الیه **قلت** المراد من المعنی فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا ولا شک ان الفعل باعتبار المعنی التضمنی ایضا دال علی معنی فی نفسه **فان قلت** ان الزمان ایضا مدلول تضمنی للفعل والحال انه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا یقارن نفسه فیصدق علیه ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم یخرج بهذا القید فاجاب الشارح بقوله اعنی الحدث یعنی ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة فی حد الفعل معتبر بطریق الایجاب الجزئی وعدم الاقتران فی حد الاسم معتبر بطریق السلب الکلی فحینئذ خرج الفعل من تعریف الاسم **فان قلت** لا شک ان المتبادر من المعنی اذا اطلق هو المعنی المطابقی والفعل باعتبار معناه المطابقی لا یدل علی معنی فی نفسه فلو حمل التعریف علی المتبادر یخرج الفعل بقوله فی نفسه ویحمل قوله غیر مقترن علی التاکید فلم حمله علی خلاف المتبادر حتی دخل فیه الفعل واحتاج الی اخراجه بقوله غیر مقترن **قلت** الباعث علیه ان قوله علی معنی فی نفسه حمل قبل هذا فی دلیل الحصر علی المعنی الاعم لانه اعتبر تارة کونه مقارنا فجعله معنی الفعل وتارة کونه غیر مقترن فجعله معنی الاسم فسلک الشارح رحمه الله تعالی مسلک المص **فان قلت** المتبادر من الباء فی قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببیة لکثرة استعمالها وبقرینة قوله بالاسناد فعلی هذا لا یوجد مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة الخ یعنی ان الباء بمعنی مع بقرینة وقوع صلة الاقتران **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول **فان قلت** ان تعریف الاسم غیر جامع لخروج الاسماء الافعال وغیر مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان **قلت** المراد بعدم الاقتران ان یکون ذلک العدم بحسب الوضع الاول وتحقیقه ما قال الشارح **فان قلت** خرج منه زید وعمرو لانه لیس فیهما وضع اول لان الوضع الاول یقتضی الوضع الثانی والوضع الثانی غیر موجود فکذا الوضع الاول وایضا خرج عنه شمر وضرب علمین لانهما بحسب الوضع الاول افعال **اجیب** عن الاول ان معناه ان لا یکون فیه وضع وعن الثانی ان المراد بعدم الاقتران ان یکون المعنی الحالی غیر مقترن بحسب الوضع الاول

فدخل فیہ شمّر وضُرِبَ علمَین لان معناھما العلمی غیر مقترن بحسب الوضع الاول وھو وضع الفعل و
دخل فیہ اسماء الافعال لان معانیھا المقترنۃ بحسب الوضع الثانی غیر مقترن بحسب الوضع الاول و
ھو وضع الاسم وخرج عنہ الافعال المنسلخۃ کافعال المدح والذم لان معانیھا غیر مقترنۃ بحسب
الوضع الثانی ومقترنۃ بحسب الوضع الاول **وفیہ بحث** لان معانیھا بعد الانسلاخ انشا
وانشاء المدح والذم فی نعم وبئس وتلک المعانی الانشائیۃ غیر مقترنۃ بحسب الوضع الاول اجیب
عنہ ان الضمیر فی قولہ غیر مقترن راجع الی المعنی المستقل المذکورۃ فی تعریف الاسم فیکون الضمیر فی قولہ مقترن المذکور
فی تعریف الفعل ایضا راجعا الی المعنی المستقل والمعنی المستقل فی ھذہ الافعال کما یوجد فی الحال
یوجد فی الاول والانشائیۃ والخبریۃ من اوصاف المعنی المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وھو غیر متفاوتۃ کذا قال مولنا عبد الغفور **وھھنا بحث** وھو انہ یشکل بالافعال المنقولۃ
فان ضرب مثلاً اذا نقل من معنی الضرب الی معنی القتل لمناسبۃ بینھما فکلاھما معنی الفعل
فیکون اسما اذ یصدق علی معناہ وھو القتل انہ غیر مقترن بحسب الوضع الاول لان معناہ الثانی
اعنی القتل لم یکن فی الوضع الاول **اُجیب** عنہ ان معنی قولہ غیر مقترن ای یکون معنی الاسم
غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ نوعا فلا یصدق علی معناہ وھو القتل انہ یکون نوعہ فی الوضع
الاول غیر مقترن لان کلا المعنیین من نوع واحد وھو معنی الفعل بخلاف نوع شمّر وضرب
علمین لان الاسم من نوع والفعل من نوع اٰخر **فان قلت** ھذا یشکل بما اذا جعل ضرب علما
للحدث فیلزم ان لا یکون اسما لانہ لم یصدق علیہ انہ لم یکن المعنی الحدثی فی الوضع الاول لوجودہ
فیہ **قلت** لا نسلم کون ھذا المعنی فی الوضع الاول لعدم کون المعنی العلمی حال کونہ[1] موصوفا
بوصف العلمیۃ فی الوضع الاول **قولہ** فیدخل فیہ اسماء الافعال **فان قلت**
لما کان معنی اسماء الافعال افعالاً فمن این علم انھا اسماء ولم یکن عین الافعال **قلت** الذی حملم
علی ان قالوا انھا اسماء ولیست بافعال مخالفتھا للافعال صیغۃ[2] **قولہ** لا نسلم ان جمیعھا منقولۃ
من المصادر او منقولۃ جمیعھا من الظروف بل بعضھا من ذلک وبعضھا[3] **قلت** ان قولہ جمیعھا
اسم ان وخبرھا محذوف وھو قولہ منقسمۃ تقدیرہ لان جمیعھا منقسمۃ ولا یخلو اما منقولۃ الخ
فلا یرد شئ **قولہ** سواء کان النقل فیہ **فان قلت** ان قولہ لان جمیعھا لا یخلو اما مونث او مذکر
فان کان الاول فلا یصح قولہ فیہ بل ینبغی ان یقال فیھا وان کان الثانی فلا یصح قولہ منقولۃ بل ینبغی
ان یقال منقول **قلت** انہ مذکر وتانیث قولہ منقولۃ باعتبار المضاف الیہ اعلم ان النقل
الصریح ھو الذی استعمل مصدرا نحو روید کما فی قولہ تعالی اَمْھِلْھُم رُوَیدا[4] ثم نقل من المعنی
المصدری الی امھل **فان قلت** ان استعمالہ فی المعنی المصدری ینافی کونہ منقولاً اذ لا بد

---

[1] کونہ موصوفا الخ الوصف علی نوعین لانہ اما ان یحصل بہ معرفۃ الذات اولا الاول معتبر والثانی غیر معتبر ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ۱۲ [2] وقبولا لما یقبل
الافعال کالتنوین ولام التعریف [3] وکون بعضھا ظرفا وجارا مجرورا ۱۲ [4] فان روید فی الآیۃ المذکورۃ بمعنی الامھال ثم نقل الخ ۱۲ منہ رحمہ اللہ

فی المنقول من ھجران الاستعمال فی المعنی الاصلی **قلت** معناه انہ لا یستعملہ الناقل فی المعنی الاصلی سواء استعملہ غیر الناقل فیہ اولا الا ترے ان لفظ الصلوۃ یستعمل فی الدعاء ولکن الناقل وھو اھل الشرع لا یستعملہ[1] فیہ **فان قلت** فی ادخال ھیہات[2] فی المصادر الاصلیۃ نظر لانہا لیست بمصدر فی الاصل **قلت** المصدر الاصلی اعم من ان یکون حقیقۃ[3] او حکماً واعلم ان اصل ھیہات وقوقات ھیہیۃ وقوقیۃ مثل دحرجۃ ابدل الیاء بالالف لتحرکہا وانفتاح ماقبلہا **قولہ** مخصوصہ فانہ فی الاصل صوت ثم نقل الی المعنی المصدری وھو السکوت ثم نقل من السکوت الی اسکت **قولہ** او عن الظرف **فان قلت** لو قال او عن الظرف مع ما اضیف ھو الیہ لکان اولی لان قدّم[4] معنی المرکب وھو امامک لا معنی الظرف وھو امام فقط **قلت** انما لم یقل مع ما اضیف الیہ اکتفاء بالمثال وھو امامک **قولہ** الافعال المنسلخۃ عن الزمان **فان قلت** لا یصح نسبۃ الانسلاخ الی الافعال لان الانسلاخ یکون للزمان من الافعال لا انسلاخ الافعال منہ **قلت** ھذا مسامحۃ مشہورۃ منہم اصلہ المسلخ عنہا الزمان فیکون بالقلب **قولہ** وخرج منہ المضارع **فان قلت** تعریف الاسم غیر مانع لصدقہ علی المضارع لانہ ایضا غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ بل بالزمانین اعنی الحال والاستقبال **قلت** لا نسلم انہ مقترن بالزمانین بل بالزمان الواحد لانہ جاز ان یکون حقیقۃ فی الحال ومجازا فی الاستقبال او بالعکس وان سلم انہ مشترک فدخول الواحد فی الزمانین ضروری لان احد الازمنۃ اعم من ان یکون قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذھن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذھن فکیف یدل فی ھذہ الحالۃ علی زمان اٰخر **قلت** لا یقدح فی الدلالۃ علی المعین الدلالۃ علی اٰخر والا لبطل المشترک کالعین مثلا **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادۃ المعین ارادۃ ماسواہ **قلت** بین الدلالۃ والارادۃ بعد لان الدلالۃ صفۃ اللفظ وھو یدل علی الکثیر والارادۃ صفۃ الذھن وھو بسیط وایضا الدلالۃ فہم المعنی من اللفظ سواء کان مرادا اولا بخلاف الارادۃ فانہا تقید بکون المعنی مرادا ومقصودا والارادۃ والقصد لا یکونان الا بالذھن وھو بسیط **قولہ** ولما فرغ عن بیان حد الاسم الخ وھٰہنا بحث من وجہین الاول ان دابہ ان یذکر التقسیم بعد التعریف فلا یصح الفصل بینہما بذکر الخواص لکونہا اجنبیۃ والثانی ان قولہ ومن خواصہ اشتغال بما لا یعنی لان المقصود بیان للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاصل ان لا یذکر تعریف الاسم لکنہ ذکر بناء علی ان البحث عن الشیٔ مسبوق بتعریفہ واما الخواص فلا وجہ لذکرہا **اجیب** عنہما ان الخواص من تتمۃ التعریف فلیست باجنبی ولا اشتغال بما لا یعنی **فان قلت** ان التقسیم ایضا من تتمۃ التعریف فما وجہ تقدیم الخواص علیہ **قلت** ان الخواص غیر مختصۃ بشیٔ من قسم الاسم نعم لو کانت مختصۃ بالمعرب او المبنی لینبغی ح تاخیرہا ولیس کذلک لان بعضہا مشترکۃ[5] مثل الاضافۃ والاسناد الیہ **قولہ** ابدا ان یذکر

---

[1] قولہ لا یستعملہ ای لا یستعملہ فی الارکان المخصوصۃ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ [2] ای ان ھیہات وغیرہ وان لم یکن مصدرا حقیقۃ لکنہا مصدر ان حکما لانہ علی وزن قوقات ... ۱۲ [3] ای ام معنی الحال او الاستقبال ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ [4] وھو بسیط آہ والبسیط لا یقدر علی ارادۃ الکثیر ۱۲ [5] ای مشترکۃ بین المعرب والمبنی ۱۲

بعض خواصہ فان قلت لم خالف الشارح عن العبارة المشهورة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الارادة قلت لو لم يذكرها لا يترتب الجزاء على الشرط لان الشروع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم وآما ارادة الشروع في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لانها من تتمة التعريف ولا شك ان كل متكلم اراد اتمام كلامه وآمّا تحققه في الخارج فقد يكون وقد لا يكون فان قلت فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة المشهورة على الشرط قلت ان المراد من اللزوم الاعتباري او نقول ان القضية اتفاقية لا لزومية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواصية لا باعتبار ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها او مبتدأ او باعتبار ان من بمعنى البعض فان قلت لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية قلت لاجل انه يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض الاقل واذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج الى تاويل من بالبعض فلا يضاف البعض الى الكل صريحا وان استفاد التبعيض ضمنا فان قلت ان المصنف رح ذكر خمس خواص ويصدق عليه جمع القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة واوزانه أَفْعَالٌ كافراس وأَفْعِلَةٌ كارغفة وفِعْلَةٌ كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس قلت انما اتى بصيغة الجمع الكثرة اشارة الى انها كثيرة غير منحصرة بهذا الخمس لان تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص ترتقي الى ثلثين وآما اورد البعض لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعد الخمس وانما خص الذكر بها لشهرتها او لعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لان اللام مثلاً يتناول جميع انواع المعارف والجر يتناول جميع حروف الجارة والتنوين يتناول جميع انواعه والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذا حال لانهما في الواقع مسند اليهما ومفعول ما لم يسم فاعله والتميز لان التميز اذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا فان قلت لما كانت كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور بل اطلق البعض على الخمس لانه نبه بذكر من على ان المذكور بعض منها وههنا بحث من وجوه الاول ان التنبيه على التبعيض حاصل بدون من لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبه بمن التبعيضية على ان المذكور هو البعض والثاني ان من التبعيضية لا يصلح ان يكون منبها على ان ما ذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها ايضا يصح ايراد من التبعيضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا او بعضها كذا والثالث انه يفهم من قوله وبمن التبعيضية على ان آه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكن يكون عاريا عن التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع الكثرة عشرة مع ان ما ذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى أُجِيبَ عَنِ الأَوَّلِ ان معناه انه منبه اى في اول الوهلة وعَنِ الثاني

ـه قوله البعض آه فيكون لفظ البعض مبتدا مضافا الى لفظ الخواص تقديره وبعض خواصه ١٢ منفي ١٢

ان هذه التنبيه مبنى على تقدم العطف على الربط لا العكس فان قلت ان تقدم العطف على الربط
...... غير شائع بينهم بل الشائع هو العكس كما صرح به السيد السند كما في قوله وهي اسم و فعل و حرف
لانه لو كان العطف مقدما فيه[1] على الربط لما قال الشارح ان الخبر محذوف تقديره أي منقسمة قلت
القرينة ههنا على خلاف الشائع ظاهر لان من البين ان كل واحد منها من خواصه وعن الثالث
ان كثيرا ما يقوم كل واحد منهما في مقام الاخر على سبيل المجاز كما في قوله تعالى ثلثة قروء فان قلت
من اين علم ان من للتبعيض قلت دخولها على الجمع دليل التبعيض قوله[2] وهو جمع خاصة هذا
توطية لتعريف الخاصة لان التعريف لا يكون للجمع بل للواحد فان قلت لم قال خاصة ولم يقل
خاص بدون التاء قلت لانها حالة الشئ فانث لهذا قوله ما يختص به ولا يوجد في غيره . و
ههنا ابحاث بوجوه الاول ان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا
يوجد في غيره والثاني ان هذا التعريف دوري لان الخاصة توقفت على هذا التعريف وهي ما
خوذة من الخصوص فلما توقفت الخاصة على التعريف فكذا مبدأها توقف على التعريف والتعريف
توقف على الخصوص لان التعريف يتوقف على ما يختص به لكونه جزءه والشئ يتوقف على الجزء والخصوص
مبدأ يختص فيتوقف التعريف عليه ايضا وما قال البعض ان المزيد يتوقف على المجرد فليس بشئ
لان الدور لا يكون الا باتحاد الجهة ولا اتحاد ههنا والثالث انه لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
مع ان فيه تنبيه على المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي باخذه فيه لان الخاصة في اللغة
ما يوجد في الشئ ومع انه يخلو عن الاعتراضين الاولين اجيب عن الاول انه تفسير لما
يتضمنه قوله يختص وهو جزء سلبي وتصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من الجزء
السلبي واستعماله في الجزء الايجابي وعن الثاني ان المراد من الاول اصطلاحي ومن الثاني لغوي
وعن الثالث انه انما ذكره لبيان وجه التسمية فان قلت ان تعريف الخاصة غير مانع لصدقه
على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك مع انه ليس
بشئ منها خاصة لانه عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلت
اصطلاح النحوي في الخاصة غير اصطلاح المنطقي ا ونقول المراد من كلمة ما هو الخارج
المحمول فان قلت لما كان كلمة ما عبارة عن الخارج
المحمول لا يصح عد اللام من الخواص لانه غير محمول على الاسم
قلت انه مسامحة مشهورة وهي ذكر المبدأ ا عنى الدخول
وارادة المشتق ا عنى المدخول فان قلت ان تعريف الخاصة
غير جامع لعدم صدقه على الخاصة الاضافية كالمشي بالقوة للانسان لانه يوجد في غيره قلت

[1] اے فی قول المذکور للمصنف رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۲ [2] على ما قالوا ان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ۱۲

اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين آمين

المراد بالغير في التعريف بقوله ولا يوجد في غيره اعم من ان يكون كل الاغيار او بعضه فليشمل الاضافية
قوله وهي اما شاملة اشارة الى وفق داب المصنف رح لانه اتى بالتقسيم بعد التعريف فكذا الشارح
اتى بتقسيم الخاصة بعد تعريفها فان قلت ان للخاصة جزئين ايجابيٌ وسلبيٌ فهذا التقسيم باي
اعتبار قلت انه باعتبار الجزء الايجابي لانها ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي شاملة وان كانت
في بعضها ..... فهي غير شاملة واما تقسيمها الى الحقيقية والاضافية فباعتبار الجزء السلبي لانها
ان لم يوجد في شيء من الاغيار فهي حقيقية وان لم يوجد في بعضها فهي اضافية كالماشي بالنسبة
الى الانسان لعدم وجوده في الجمادات فان قلت هذا التقسيم لايجري في الخاصة التي اذا كان ذو
الخاصة جزئيًا حقيقيًا كما اذا العرض خاصةٌ لزيد وكذا لايجري في الخاصة التي اذا كان ذو الخاصة كليًا
ذا فرد واحد كالشمس لانها كوكبٌ نهاريٌ مركوزٌ في الفلك الرابع فتكون كليا ذا فرد واحد وكذا
لايجري في الكلي الذي لا فرد له كالعنقاء وذلك لان الشمول وعدمه يقتضي الافراد ولا افراد لهما
قلت هذا التقسيم مختص بما اذا كان ذو الخاصة ذا افراد قوله كالكاتب بالقوة فان قلت لانسلم
ان الكتابة خاصة الانسان لانها موجودة في الملئكة ايضا قلت انها خاصة اضافية له فان قلت
هذا يخالف مما قال في القطبي من انها خاصة حقيقية قلت عن اصل الاعتراض ان كون الكتابة
خاصة للانسان بناء على مذهب الحكماء لانهم لايقولون بوجود الملائكة فان قلت مثال الخاصة
الشاملة بالكاتب بالقوة غير صحيح لان الكاتب بالقوه متابل للكاتب بالفعل فلا يجتمع القوة
مع الفعل فلا يوجد الكاتب بالقوه في افراد الذي هو كاتب بالفعل فكيف يكون شاملا لجميع
افراد الانسان قلت المراد بالقوة مايكون بالامكان وهو يجتمع مع الفعل لانه عبارة عما لا
يلزم من فرض عدمه وقوعه وقوع المحال فلاينافي القوة ولا الفعل قوله فمن خواص الاسم بيان
لمرجع الضمير في قوله ومن خواصه والفاء لمجرد التعقيب الذكري اولبيان المرجع قوله دخول
اللام فان قلت حمل قوله ومن خواصه على الدخول غير صحيح لانه يلزم حمل الذات على الوصف
وايضا المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان المضاف
اليه من الخوارج مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصيص هذا الخواص الخمس باعتبار عظمتها
والعظمة لانفسها لا لدخولها قلت عبارة المصنف محمولة على القلب اي اللام باعتبار الدخول
فيصح الحمل فان قلت لم لم يكتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر قلت المتبادر من الحكم
باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصفا للمختص به والوصفية لا يثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول اللام من خواص الاسم لا يصح لانه يدخل في غير الاسم ايضا كلام الابتداء ولام
الامر نحو ليقوم وليضرب قلت المراد من اللام لام التعريف فقط لا التاكيد والامر والتعريف
جميعا اي اللام في قوله دخول اللام عوض عن المضاف اليه اوللعهد كما اختلف عبارته فيه فان قلت
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر

سه على ما عرفت انه خبر مقدم لقوله دخول اللام ١٢ عسه والمعنى عنده ومن خواص الاسم ليس اللام التعريف ١٢

امصیلم فی امسفر قلت لم یتعرض لہ لعدم شہرتہ وہہنا بحث من وجوہ الاول انہ لولم یقل دخول حرف التعریف لکان حرف التعریف ایضا شاملا للمیم فلا یصح الشرطیۃ فی قول الشارح ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم یعنی ان الضمیر فی قولہ لکان لا یخلو اما راجع الی اللام اوالی حرف التعریف لا سبیل الی الاول کما ھو الظاھر ولا الی الثانی لانہ علی ھذا لا یترتب الجزاء علی الشرط لان شمول حرف التعریف لا یتوقف علی القول والثانی ان ما قال الشارح فی بحث المبنیات من ان المیم بدل حرف التعریف ینافی بقولہ ولو قال دخول حرف التعریف والثالث انہ لو قال حرف التعریف لکان شاملا بحرف النداء ایض کما یکون شاملا للمیم فلم لم یتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شہرتہ لا تقتضی ترکہ بل لابد من ذکرہ حتی یصیر الی مرتبۃ الشہرۃ اجیب عن الاول ان ھذا انما یرد اذا کان الضمیر فی لکان راجعا الی حرف التعریف ولیس کذلک لان الضمیر راجع الی مدخول الدخول فیترتب الجزاء لان شمولہ مدخول الدخول للمیم یتوقف علی القول وعن الثانی انہم یطلقون حرف التعریف علیہ مسامحۃ فبناء السوال علیہ فان قلت فعلی ھذا ینبغی ان یقال فی الجواب ان المیم لیست للتعریف بل بدل حرف التعریف قلت مآل قولہ لعدم شہرتہ لیس الا ذلک لان معناہ ان کونہا للتعریف غیر مشہور بل المشہور انہ بدل منہ وعن الثالث انہم لم یتعرضوا لہ لان کونہا من خواص الاسم ظاھر لا یحتاج الی البیان لان المنادی لا یکون الا مفعولا بہ وھو لیس من الاسماء وعن الرابع ان ھذا التصنیف للمبتدی لا للمنتہی فما ھو مشہور اسہل للمبتدی او نقول ان المراد من عدم شہرتہ الندرۃ ای انہ نادر فان قلت لم عدل المص عن دخول الالف واللام الی اللام فقط قلت فیہ اشارۃ الی ان المختار عندہ ما ذھب الیہ سیبویہ من ان ادات التعریف حرف واحد لانہ یقابل التنکیر وادات التنکیر حرف واحد وھو التنوین فکذا ادات التعریف وانما کان ذلک الواحد ھو اللام دون الہمزۃ لانہا تسقط فی الدرج والعلامۃ لا تسقط فان قلت لما کان ادات التعریف ھی اللام وحدھا فما الحاجۃ الی ازدیاد الہمزۃ قلت زید علیہا ہمزۃ الوصل لتعذر الابتداء بالساکن لان اللام ساکنۃ وانما کانت ساکنۃ لمقابلۃ التنوین اولانہا ان انفتحت لالتبس بلام الابتداء وان انکسرت لالتبست بلام الجارۃ وان انضمت یلزم الثقل فی الامر الکثیر الحاجۃ الیہ فی الاستعمال وانما خص الہمزۃ لان التکلم قوی فی الابتداء والہمزۃ ایضا حرف قوی فتناسبا اولانہا حرف زیدت فی الابتداء فی کثیر من المواضع وانما فتحت مع ان ہمزۃ وصل مکسورۃ لان الفتحۃ مطلوبۃ فیہا لکثرۃ الاستعمال فان قلت ان قولہ ان ادات التعریف ھی اللام لا یصح لان ضمیر المنفصل مفید للحصر مع انہ لا حصر فی ادات التعریف

---

۱ قولہ لم عدل المصنف آہ ای ان المناسب ان یقول دخول الالف واللام لان الداخل علی الاسم کلاہما لا واحدہما فلم عدل المصنف عنہا الی واحد

۲ قلت ہذا مختار سیبویہ بانہ حرف واحد ۱۲ اللہم اغفرلی ولوالدی آمین ۱۲ نقیب احمد غفرلہ ۱۲

(حاشیہ: ہو ای اللام وحدہا لا ہو ادات التعریف)

الا تری الی حرف النداء **قلت** الحصر اضافی بالنسبة الی الهمزة او مجموع الهمزة واللام **قوله** فذهب الخليل الى انها ال كهل ای المجموع الالف واللام لانه لو لم تكن للهمزة دخل فالمناسب كسرتها دون همزة الوصل مكسورة ابدا وايضا ان ادات التعريف قياس على ادات الاستفهام وهي هل لان الاستفهام لطلب التعريف وهذه الادات لتعين التعريف فتناسبا فلما كان حرف الاستفهام مركبا فكذا حرف التعريف **فان قيل** لما كان للهمزة دخل في المعنى فينبغي ان لا يسقط في الدرج **قلنا** السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والاول جائز **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة لانه ايضا قاس ادات التعريف على الاستفهام لكن على الهمزة **فان قيل** فما الحاجة الى اللام **قلنا** زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **وههنا بحث** من وجوه الاول انه لما كان لها دخل في المعنى فلم سقط في الدرج والثاني ان الاحتراز عن الالتباس يحصل بكسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لا يختص باللام **اجيب** عن الاول ان السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والاخر بدونها والاول جائز كما مر انفا وعن الثاني انهم اعتبروا دفع الالتباس في الكتابة وعن الثالث ان زيادة اللام لاستلزام ما هو الواجب[له] **قوله** لانه لتعين المعنى للمستقل **وههنا بحث** سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح غير مستقيم لان اللام انما هي لتعين المعنى اذا اريد من مدخول اللام معناه واذا اريد لفظه فلا يكون لتعين المعنى كما في التعريف اللفظي كقولنا اما الكتاب هو المركب من الكاف والتاء والباء فاللام في الكتاب ليس لتعين المعنى والا لا يصح جعل التعريف اللفظي له لانه اذا تعين المعنى فالتعريف يكون بالمعنى فتامل **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة **فان قلت** لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد به دلالة غير ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالعرض والالحاظ **قلت** ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها الوضع الاول او نقول ليس لهذه المادة تحقق في الخارج ولو كان لها تحقق فليكن دخولها عليه جائز **قوله** والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة لتحقق النسبة فيه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل **فان قلت** ان الاسماء المشتقة ايضا لا تدل على المعنى المستقل مطابقة فينبغي ان لا يدخل عليها **قلت** المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر زائد وهو النسبة في المشتقات احتاجت الى الذات وهي ليست بخارجة عنها بل داخلة فيها **فان قلت** الخاصة لما كانت على نوعين فهذه الخاصة من اي قبيل فاجاب الشارح رح بقوله وهذه الخاصة ليست شاملة فان حرف التعريف لا تدخل على الضمائر وامثالها **فان قلت** ان حرف النداء حرف التعريف وهي تدخل على الضمائر المنفصلة وايضا ان اللام تدخل على

[له] لان الواجب علينا دفع الالتباس وهو يحصل بذلك مع ان الموافقة فافهم ١٢ منه رح

الموصولات مثل الذی والتی فانهما فی الاصل لذی ولتی اجیب عن الاول ان المراد من حرف التعریف اللام فقط بقرینة البحث وعن الثانی ان هذا مذهب البعض فلیس بمتفق علیه قوله وکذا سائر الخواص الخمس یعنی انها مثل اللام فی انها غیر شاملة لا فی انها لا تدخل علی الضمیر وامثالها فان قلت ان الاسناد الیه خاصة شاملة للاسم فلا یصح قوله وکذا سائر الخواص الخمس قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا یصلح الاسناد الیها کما یاتی فیما بعد وانما قدم اللام علی الجر والتنوین لان اللام فی الصدر وهما فی الآخر وانما قدم الجر علی التنوین لان الجر مقدم علی التنوین فی الوجود کما تری فی قوله بزید وانما قدم الثلثة علی الباقی لانها لفظیة وهی اظهر من المعنویة فی الدلالة علی الاختصاص وانما قدم الاسناد الیه علی الاضافة لان ۲۲۱ الاسناد الیه مدار الکلام قوله ومنها دخول الجر فیه اشارة الی ان قوله الجر عطف علی اللام لا علی الدخول قوله وفی الجر ورب تقدیراً اعلم ان لفظا وتقدیرا قید ان لحرف الجر لا الجر ورب کما یدل علیه قوله کما فی الاضافة المعنویة وانما اعاد الجر ورب لیعلم انه نوع اخر قوله مختص بالاسم فکذا المختص اثره لئلا یخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا تؤثر فی الضوء والمؤثر فی السماء فینبغی ان یکون اثره ایضا فی السماء وایضا ان النصب اثر الناصب وهو ان ولن مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فینبغی ان یکون اثرها ایضا مختصا بالفعل مع ان النصب یوجد فی الاسماء ایضا اجیب عن الاول ان المؤثر علی قسمین طبعی بان یکون ذلک الاثر مرکوزه وقالبه والکسابی بان یکون الاثر باعتبار الغیر کالعوامل النحویة والاول اقوی فیجوز التخلف عنه وعن الثانی ان النصب فی الاسم بمؤثر اخر لا بمؤثر الفعل قوله فینبغی ان یدخل الاسم ولا یجوز الافضاء الی الفعل بوجوه ثلثة الاول انه لو افضی الفعل الی الفعل یلزم الافضاء الی الفعل الی النفس والثانی انه یلزم افضاء العرض الی العرض والثالث ان مدخوله یصیر مفعولا به والفعل لا یقع مفعولا به فان قلت ان الهمزة والتضعیف لافضاء معنی الفعل الی الاسم مع انهما لا تدخلان علی الاسم قلت مرادنا بالافضاء افضاء الغیر الی المدخول وهذا المعنی لا یصدق علی الهمزة والتضعیف لانهما لافضاء المدخول الی الغیر فان قلت ان حرف الجر لا یکون فی الاضافة اللفظیة عند الجمهور لا لفظا ولا تقدیرا فالدلیل المذکور یفید اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر مع ان المدعی اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء کان بحرف الجار بالمضاف والا فینبغی ان یجر فی الاضافة اللفظیة فی الفعل نظرا الی هذا الوجه قلت الاضافة اللفظیة فرع الاضافة فینبغی ان لا تخالف الاصل وانما کانت فرعا لان فوائد الاضافة المعنویة کثیرة وهی التعریف والتخصص والتخفیف وفی الاضافة اللفظیة التخفیف فقط فان قلت هذا مخالف لما قال المصنف فی المجرورات ان حرف الجر ثابت فی الاضافة اللفظیة ایضا قلت الاعتراض یرد علی مذهب الجمهور لا علی مذهب المصنف قوله بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل قوله بان یختص قید للمنفی وبیان للمخالفة وکلمة ما فی قوله بما عبارة عن الفعل

والضمير المرفوع فی قوله يخالف راجع الی كلمة ما وكلمة ما فی قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعنی ان لم يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعم عن الاسم والفعل فكل واحد منهما ليس الا المخالفة من الاصل **قوله** اعنی الفعل **فان قلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف فينبغی ان يقال عند الفعل والحرف **قلت** انما فسره بالفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك **فان قلت** هذا صريح فی اختصاص المضاف اليه بالاسم فيخالف لما سيذكر فی شرح الاضافة ان المراد بها كون الشیٔ مضافا فيعلم منه ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون فعلا **قلت** المذكور ههنا مذهب المص رح لانه قال المضاف اليه كالاسم الخ والمذكور فی شرح الاضافة مذهب الجمهور فلا مخالفة **قوله** ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين فی اللغة جعل الشیٔ ذا نون وفی الاصطلاح هو نون تتبع حركة اخر الكلمة لا لتاكيد الفعل وهو علی خمسة اقسام للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم واما للتمكن فهو ما يدل علی امكنية الكلمة لاعرابات الثلثة فلا يجری فی غير المتمكن وجمع المؤنث السالم واما للتنكير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال علی ان مدخوله غير معين بخصوصه کصهٍ ای اسكت سكوتا ما واما صهْ بدون التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما لم يكن للتمكن لان صه ليس من المعربات بل من المبنيات لكونه من الاصوات وانما لم يكن للعوض لان صه ليس بلازم الاضافة حتی يكون بدلا من المضاف اليه وكذا البواقی واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذٍ ای يوم اذ كان كذا فاذ كانت مضافة الی الجملة فلما حذف الجملة للتخفيف عوض عنها التنوين لاتمام الكلمة وانما لم يكن للتمكن لان اذ ليس من المعربات وانما لم يكن للتنكير لان اذ لازم الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الی الجملة اضافة الی مضمونها فی الواقع فلا يرد ان الجملة ليست من المعارف فكيف يكون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة الجمع المونث السالم كما ان الواو فی مسلمون علامة الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل لنون فی ذلك فزيد التنوين فی اخره ليكون مساويا معه فی الحروف **فان قلت** ان النون فی جمع المذكر لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد او بدلا عن الحركة الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل ثبوت المناسبة بين الجمع والمفرد لا سبيل الی الاول لانه كما يكون مسلمات اسم متمكن كذلك مسلمون لان فی كليهما النصب بالجر ولا الی الثانی لان من المناسبة مع المفرد كما لابد فی الجمع المونث فينبغی ان يكون تنوين مسلمات ايضا لمناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوين فی الجمع المونث انما يكون للمقابلة اذا كان النون فی الجمع المذكر عوضا عن حركة الواو والياء كما تری وكما قال الشارح فی

ك اى الاضافة اللفظية نفلا عن الاختصاص ١٢ منه رح ك لان المضاف اليه فی الاضافة اللفظية مجرور والجرور مختص بالاسم ١٢ منه رحمه الله تعالى

الٰهی احد صمد من عندك مددی فی الدنيا والاخرة ١٢

تنوین پنج قسم شد ای یادمن بگیر ÷ اول تمکن ست دوم عوض ثالث تنکیر ÷ دگر مقابل ست و ترنم برادرم ÷ این پنج یادکن که شوی شاه بی نظیر ١٢

بحث الجمع واما اذا كان عوضا عن تنوين المفرد للمناسبة كما هو رای البعض فليكن تنوين مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا كما هو الظاهر وانما لم يكن للتنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده في غير اواخر الابيات وانما للترنم وهو الذي في اخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنافيا **فان قلت** ان الصفات ايضا يقتضى الاتصال بالفاعل فينبغى ان لا يدخل عليها **قلت** ان اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين في الفعل يلزم الثقل وهو موضع الخفة **قوله** وهو بالرفع عطف على الدخول **فان قلت** ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد من الامور المعنوية **قلت** انه بالرفع عطف على الدخول لا على للدخول والاتيان على النمط السابق فيما امكن وههنا غير ممكن **قوله** لان المتبادر من الدخول الخ **وههنا بحث من وجهين الاول** انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يستعمل الا في الذكر الاول والاخر والتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى اخر والثاني ان الدخول هو الذكر في الاول فقط فلا يصح قوله او اللحوق في الاخر الا ترى انه قال المصنف في بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق تاء[1] فعلت **اجيب** عن الاول انه انما قال المتبادر لان الدخول في الحقيقة هو النسبة بين الداخل والمدخول فيه كالاسناد وعن الثاني ان القوم قد يستعملوا الدخول في الذكر الاخر ايضا كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر **قوله** وكذا في الاضافة انما قدم الشارح الشرح على الشروح للاختصار **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه **فان قلت** ان قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتداء وخاصيته كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه **فاجاب الشارح بقوله** والمراد به كون الشئ **حاصل الجواب بوجوه الاول** انه انما يرد الاعتراض اذا كان الضمير في اليه راجعا الى الاسم واما اذا كان راجعا الى الشئ فلا يرد **والثاني** ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم لكن

---

[1] فانما التاء تكون في الاخر فذكر اللحوق سادون الدخول منه رحمه الله تعالى [2] محصل الجواب ان الدخول معنى حسن ايضا وهو النسبة بينهما فلذا قال المتبادر ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

الخاص[1] قد یذکر و یراد الحکم علیہ لا بخصوصہ بل بنوعہ فکانہ قال والاسناد الی نوع الاسم اعنی الاعم منہ کالکلمۃ واللفظ مثلا کالانسان فان الحکم علیہ بالحیوانیۃ یکون لغوا اذا اخذ من حیث انہ حیوان ومفید اذا اخذ من حیث انہ جسم **والثالث** ان الضمیر فی قولہ الیہ راجع الی الاسم لکن الحکم المتعلق بالمضاف قد یعتبر قبل الاضافۃ ثم یعتبر الاضافۃ یعنی ملاحظۃ الحکم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبۃ الاسناد الی الاسم کما یقال علامۃ الرجل لحیتہ فان معناہ علامۃ الرجل اللحیۃ مضافۃ الیہ مختصۃ بہ فالاضافۃ لتاکید الحکم حاصل المثال انہ لو لم یعتبر الحکم قبل الاضافۃ یلزم التکرار فی الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافۃ العلامۃ الی الرجل فاحتاج الی مجرد الحکم وھو یحصل بقولہ اللحیۃ فالاضافۃ الی الضمیر بلا فائدۃ **وھھنا بحث من وجوہ** الاول ان الشئ غیر مذکور فی عبارۃ المصنف رح فیلزم الاضمار قبل الذکر والثانی ان ما الوجہ للشارح انہ ارجع الضمیر الی الشئ ولم یرجع الی اللفظ مع انہ قریب الی الاسم والثالث انہ ما الوجہ للشارح انہ اول الاسناد بالمسند والرابع انہ ما الفائدۃ ای فائدۃ الشارح فی ازدیاد لفظ الکون والخامس ما للمصنف انہ لم یقل کون الشئ مسند الیہ والسادس انا لا نسلم ان الاسناد الیہ من خواص الاسم لانہ قد یوجد فی الفعل ایضا نحو تَسْمَعُ بِالْمُعَیْدِیِّ خَیْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاہُ **اجیب** عن الاول ان الشئ مستفاد من الاسناد لانہ مبنی للمفعول والذات ثابت فی الاسم المفعول **او نقول** ان ارجاعہ الی الشئ باعتبار ادعائہ ان الشئ لکمال ظھورہ فی الذھن کالمذکور **وعن** الثانی انما لم یرجع الی اللفظ لانہ یحتاج الی ان یقال ان کون اللفظ مسندا الیہ انما یکون باعتبار معناہ لا باعتبار مجرد اللفظ وایضا انہ لیس بمخصوص بلفظ الاسم بل یوجد فی غیرہ ایضا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعہ الی الشئ یتناول اللفظ والمعنی جمیعا و عن الثالث انہ لما کان الضمیر راجعا الی الشئ فقدرناہ قبل الاسناد فیؤول الاسناد بالمسند لیصح الحمل وعن الرابع انہ انما زاد الکون لیصح کونہ خاصۃ لان خاصۃ الشئ عارضۃ الیہ والشئ الذی یحمل المسند علیہ ذات فکیف یکون خاصۃ وانما کان ھذا الشئ ذاتا لاجل حمل المسند علیہ اولانہ ماخوذ من الذات الکائنۃ فی اسم المفعول کما مر وعن الخامس ان قولہ الاسناد الیہ اخص من کون الشئ مسند الیہ وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص لان الخواص للاسم لا لمطلق الشئ فاعرض المصنف رح عنہ بحسب الظاھر وعن السادس انہ محمول علی حذف ان المصدریۃ **فان قلت** الحذف لا یکون الا فی المواضع المعدودۃ کما قال المصنف فی بحث الفعل **قلت** ان ذکر المواضع لیس للحصر بل لاجل ان الحذف فی ذلک المواضع مشھور وکثیر

---

[1] محصل الجواب انہ افید قولہ الاسناد الیہ کون الشئ مسند الیہ ولفید قولہ من خواصہ کون الاسم مسند الیہ لیفید الخبر ما لا یفیدہ المبتداء ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ۱۱ محمد زاھد

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لا لجعله مضارعا اے حذف ان لجعل المضارع
مصدرا غير مشروط بشرائط **قوله** لان الفعل قد وضع لان يكون مسندا فقط ابدا **فان قلت**
لا نسلم ان الفعل وضع مسندا بل موضوع للحدث والزمان والنسبة وايضا ان كونه موضوعا لذلك
لا ينافى وقوعه مسندا اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسندا اليه على سبيل المجاز ايضا
وايضا ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ابدا وايضا لا نسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ايضا
يقع المسند اليه عند المنطقيين نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والجزاء
عندهم **اجيب** عن الاول ان اللام فى قوله لان يكون للغرض اى الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسندا ابدا فلا يرد الاعتراض الثانى ايضا لانه لو وقع مسندا اليه ولو مجازا يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه **فان قلت** لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع **قلت** انه بحذف المضاف اى يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيد المسند وقوله ابدا قيد لوضع الفعل اى وضع الفعل ابدا لان يقع مسندا فقط
لا مسندا اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص اضافى وهو عدم كونه فى الفعل والحرف **قوله** ومنها
الاضافة **فان قلت** الاضافة نسبة فلا انها غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كلاهما لا سبيل الى الاول لانه ينتقض بقوله مررت بزيد
ولا سبيل الى الثانى لانه ينتقض بقوله يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
المحذوران **قلت** المراد كون الشئ مضافا لكن بتقدير حرف الجر **فان قلت** ان ذكر الشئ فى الاسناد
اليه لاجل ربطه الضمير فما فائدته ههنا **قلت** انما زاده ههنا لان ازدياد الكون لازم الغرض لذى
سابقا وهو تقتضى الاسم والخبر فزاده ليكون اسما للكون **قوله** من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل لانه عبارة عن التقييد وهو
يوجد فيه كما يقال ضرب فى السوق **قلت** ليس المراد من التخصيص التقييد بل المراد منه قلة
اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اى المفهوم من حيث هو هو بمنزلة الجزئى
الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية **فان قلت** لما كان المراد تقليل الافراد فينبغى ان لا يصح
القول بالتخصيص فى قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضا عبارة عن الطبيعة **قلت** جريانه فيه باعتبار
المعنى المصدرى وهو من الاسماء **فان قلت** المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح
للتخصيص كيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه
للفعل فتخصص بالماضى والاستقبال **قلت** التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع ولا تخفيف فى المصدر الذى هو فى قالب الفعل **فان قلت**
ما يقوم مقام التنوين من نونى التثنية والجمع يوجد فى الفعل ايضا مثل يضربان و يضربون

قلت النون فيما ليس بقائم مقام التنوين بل عوض عن الحركة الرفعي في المفرد كما قال مير سيد شريف قدس
اونقول ان الفعل لايثنى ولايجمع بل هما يكونان في الفاعل لا في الفعل فان قلت التخفيف بالاضافة
لا يجب ان يكون في المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه في الاصل الحسن وجهه
حذف الضمير منه للتخفيف فلم لايجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه قلت الحسن الوجه محمول
على التخفيف في المضاف طردا للباب قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر اشارة الى جواب آخر
يعني ان المراد كليهما من المضاف والمضاف اليه وما وقع من كون الفعل مضافا اليه فهو بتاويل المصدر
لان القاعدة عندهم ان الظرف اذا اضيف الى الجملة فهو في الواقع مضاف الى مضمون الجملة كما
قال الشارح في بحث الظروف اونقول انه بتقدير ان المصدرية وههنا بحث من وجهين
الاول ان ارادة كليهما لايجوز بطريق الحقيقة لامتناع عموم المشترك ولا بطريق احدهما حقيقة والآخر
مجازا لامتناع الجمع بينهما والثاني ان نسبة القيل الى قائل هذا التوجيه لايصح لانه يدل على الضعف
مع انه قوي لانه موافق لما سبق من اختصاص الجر بالاسم والجر لازم للمضاف اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ويوافق لما سيأتي من قوله للمضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى
الفعل يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه اجيب عن الاول ان ارادة كليهما بطريق
عموم المجاز اي ما يوجد فيه الاضافة وعن الثاني انه ضعيف لان ارادتهما معا بعيد واما اختصاص
الجر فيما سبق بالاسم فالمراد بالجر لفظا او تقديرا او محلا وفي الجملة ليس الا محلا فلا يبطل الاختصاص
السابق والمراد من المضاف اليه في قوله للمضاف اليه كل اسم الخ هو الذي من المعربات لان
البحث في اقسام المعرب والجملة ليست بمعربة واما امتناع معنى الفعل عن كونه مضافا اليه من حيث
كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا
اليه ايضا كما في قولك اتسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله اي الاسم قسمان فان قلت ان
قوله هو مبتدأ وقوله معرب خبره فيكون حمل الخاص على العام وذا لايجوز وايضا التقسيم على
نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فهذا التقسيم من اي قبيل
فاجاب الشارح بقوله اي الاسم قسمان محصل الجواب ان المعرب ليس بخبر بل
خبره محذوف وهو قوله قسمان فلا يلزم حمل الخاص على العام ولما اطلق القسم
عليه علم منه انه من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئي
كما لا يخفى فان قلت فعلى هذا

عـه بل الجملة مبنية على قول اكثر النحاة وهو المذهب ۱۲ ســه تقسيم الكلي اسم ان الكلمة او الاسم كلي والمعرب والمبني جزء ۱۲

سـلـه هما يكونان آه اي التثنية والجمع في الفعل في مثل ضربا وضربوا او يضربان ويضربون ليسا في الفعل بل في الفاعل ۱۲ نقيب احمد ۱۲

سـتـه لان الجر اخف الاخطاء حتى الفعل فيساوي اي فسره بالدرك بابي من كونه مضافا اليه لانه لما كان مضافا الى امر فلا يساق الا الى اليه ۱۲ سـکـه لان الفعل بهذه الحيثية غير مستقل فلا يقع مضافا اليه ۱۲ سـعـه ہزاران رحمت حق برکسی باد ❊ کہ کاتب را بالحمد ے کند یاد ❊ لانه بهذه الحيثية يحصل له قوة واستقلال

یلزم حمل المتعدد علی المفرد و ذا لایجوز **قلت** حمل المتعدد علی المفرد لایجوز اذا لم یکن المفرد صالحا لتحمل ذلک المتعدد والا فیجوز نحو زید عالم وعاقل وههنا کذلک **او نقول** ان الخبر فی الاصل منقسم الی قسمین لکن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمین وابدل الجر بالرفع فصار قسمان وانما ابدل لیصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر فی الاصل قسم قسم فبعید لانه ایضا یرد علیه مایرد علی معرب ومبنی **فان قلت** لم لم یشر المص الی انحصار الاسم فی قسمیه کما اشار الیه فی تقسیم الکلمة والکلام بدلیل الحصر فی الاول وباداة الحصر فی الثانی **قلت** اکتفی المص بما جعله النحاة اسلوبا فی التقسیم من الحصر غالبا **قوله** لانه لایخلو اما مرکب مع غیره ام لا الخ **فان قلت** لم عدل الشارح عن دلیل الحصر المشهور وهو انه اما ان یختلف اخره باختلاف العوامل او لا **قلت** ان التعریف اللازم من دلیل الحصر المشهور لایکون مساویا للمعرف لانه اذا اتصل العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا یوجد الاختلاف وایضا انما عدل لموافقة تعریف المصنف حیث قال فالمعرب هو المرکب الذی لم یشبه **فان قلت** لم قدم المعرب علی المبنی مع ان تعریف المعرب عدمی ای لم یشبه الخ وتعریف المبنی وجودی اے ناسب فالاولی تقدیمه **قلت** الغرض الاصلی فی هذا الفن معرفة الفاعلیة والمفعولیة والاضافة وذلک لایحصل الا بالاعراب والاعراب لایظهر الا فی اخر المعرب فلذا قدمه وایضا علم من وجه الحصر ان المعرب قسم واحد والمبنی قسمان والواحد مقدم علی المتعدد **قوله** الذی هو قسم من الاسم **فان قلت** ان تعریف المعرب غیر جامع لانه یخرج عنه المضارع لان المرکب صفة الاسم کما قال الشارح والمعرف اعم **وایضا** ان قسم الشیٔ لیس الا اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه یتناول المضارع ایضا **فاجاب** الشارح بقوله ای الذی هو قسم من الاسم ای لیس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو الاسم المعرب یعنی ان اطلاق القسم علیه باعتبار انه قید للقسم وهو الاسم ای القسم هو الاسم المعرب لا المعرب فقط لانه ذکر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمرکب کلاهما معرفتان فلابد بینهما من ضمیر الفصل[عه] **قلت** المعرف لایکون الا مسندا الیه والمعرف لایکون الا مسندا فلا یلتبس بالصفة فلا حاجة الی ضمیر الفصل **قوله** ای الاسم وههنا اعتراض وهو ان التعریف غیر مانع لانه یدخل فیه الامر نحو اضرب فانه مرکب مع غیره وهو المنوی ولم یشبه مبنی الاصل لئلا یلزم التشبیه بالنفس **اجیب** عنه ان المعرب اذا لم یکن مشابها بمبنی الاصل فعدم کون مبنی الاصل معربا باولی فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله الاسم الخ ان المرکب صفة تقتضی الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فان قلت** ان الاعتراض غیر وارد لانا لا نسلم لزوم مشابهة الشیٔ لنفسه لان له[عه] اقسام ثلاثة فجاز ان یکون الماضی مشابها بالامر والامر بالحرف وایضا کما یندفع الاعتراض بقید الاسم کذلک یندفع بقوله ترکیبا تحقق معه عامله اذ لا عامل للمبنی الاصل اذ لیس له اعراب لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فلا حاجة الی زیادة الاسم اجیب عن الاول ان المراد بالمشابهة المنفیة

المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور لان بناء الامر يتوقف على الماضي وبناء الماضي يتوقف على الامر ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه وهو خلف وعن الثاني ان الاستغناء عن الاول بالآخر ليس من دابهم **قوله** اى الذى ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذى واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول فلذا قال الشارح رح الذى ركب **فان قلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا مفردا والمركب ما دل جزئه على جزء معناه وايضا دخل فى التعريف مثل بعلبك لانه صدق عليه انه اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اى ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى بل المراد منه المعنى اللغوى اى المنضم مع غيره وكذا اخرج بعلبك لانه ليس بمركب مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعانى المتعددة اى المعنى اللغوى والاصطلاحى واستعمال الالفاظ المشتركة فى التعريفات ممنوع وايضا المعنى اللغوى غير متبادر لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو المعنى الاصطلاحى **أجيب عنهما** ان هذا انما يرد اذا لم توجد القرينة على المعنى اللغوى وهى كون المعرب قسما من الاسم وهو مفرد فعلم منه انه ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد و قائم فى زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مانعا لصدقه على غلام فى غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبنى **فاجاب** الشارح رح عنهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم لان بتركيبهما مع الاخر حصل العامل المعنوى وخرج عنه الغلام لانه لا يتحقق معه عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل فى المضاف اليه والمضاف مبنى فاجاب صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه انه على هذا اخرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس لانه اذا اريد التركيب الاسنادى لم يدخل فى الحد الا المسند والمسند اليه فقط فاتفق علماء زمانه على تغليط صاحب المتوسط فى هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دورى لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ فى تعريف العامل والمعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب لانه ماخوذ فى تعريف الاعراب فيلزم الدور المضمر **قلنا** الاعراب المعتبر فى تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذى اخذ فى تعريفه المعرب بمعنى ما اختلف آخره به والتغير اللفظى كاف لدفع الدور **او نقول** ان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذى عرفه المص فيما بعد هو الاسم فقط فتغير الجهة فلا دور **فان قلت** لم قال معه عامله ولم يقل مع عامله بدون الضمير **قلت** انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوى لان الظاهر منه ان احد طرفى المركب هو العامل ولانه نفهم منه تقديم العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوى لانه

غیر مقدر لانہ صفۃ اللفظ **قولہ** ای لم یناسب **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لصدقہ علی این فی این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہۃ ھی الاشتراک فی الکیفیۃ وھی منتف ھہنا **قلت** المراد من قولہ لم یشبہ لم یناسب من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام بقرینۃ ذکر المناسبۃ فی تعریف المبنی **اعلم** ان ھہنا امورا اربعۃ المشابہۃ والمماثلۃ والمشاکلۃ والمناسبۃ فالمشابہۃ عبارۃ عن الاشتراک فی الکیفیۃ کالرجل الشجاع والاسد والمماثلۃ ھی الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ او الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیۃ والمشاکلۃ ھی الاشتراک فی التشخص والمناسبۃ اعم من الکل **فان قیل** لما کان المراد من المشابہۃ والمناسبۃ فھی غیر مستقیم ھہنا لوجہین الاول انہ غیر جامع لخروج غیر المنصرف لانہ مناسب المبنی الاصل الذی ھو الفعل الماضی فی کون کل واحد منہما فرعین مع انہ معرب والثانی ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما مناسبۃ ما او مناسبۃ خاصۃ لا سبیل الی الاول لانہ علی ھذا لا یوجد معرب اصلا لمشابہۃ مبنی الاصل فی کون کل واحد منہما کلمۃ ولا الی الثانی لانہ غیر معلوم **قلنا** المراد مناسبۃ موثرۃ فی منع الاعراب[م] لوجود المعارض وھو المقتضی **فان قلت** فعلی ھذا یلزم التعریف بالمجہول لان المناسبۃ المؤثرۃ غیر معلوم وایضا یلزم الدور لاعتبار الاعراب فی تعریف المعرب وقد اعتبر المعرب فی تعریف الاعراب **اجیب** عن الاول لا نسلم انہا مجہولۃ لانہ بین الشارح رح فی صدر المبنی بقولہ ولقد فصل صاحب المفصل ھذہ المناسبۃ وعن الثانی ان المراد من المعرب فی تعریف الاعراب ذاتہ ای المراد منہ الاسم بخلاف المعرف لانہ ھو المعرب من حیث ھو معرب **فان قلت** لما کان معرفۃ المعرب موقوفۃ علی معرفۃ المناسبۃ المؤثرۃ فی البناء فالاولی تقدیم المبنیات علی المعربات کما فعل صاحب اللباب **قلت** انہ نظر الی المقصد الاصلی وعدمہ **قولہ** ای المبنی الذی ھو الاصل فی البناء **فان قیل** ان المبنی اسم مفعول وھو لا یضاف الا الی المفعول ما لم یسم فاعلہ او الی الظرف فیکون معناہ ما یکون مبنیا من حیث الاصل ومبنیا فی الاصل فید خل فیہ المضارع لانہ مبنی فی الاصل والمشابہۃ مع المضارع لا یوجب البناء **قلنا** ھذا اذا کانت الاضافۃ بمعنی اللام وھہنا بمعنی من البیانیۃ **فان قلت** لا یجوز الاضافۃ البیانیۃ لانہ یشترط فیہا ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ مع ان المبنی اعم مطلقا من الاصل فی البناء **قلت** ان المبنی مضاف الی الاصل فقط لا الی الاصل فی البناء ولا شک ان بین المبنی والاصل عموم وخصوص من وجہ **فان قلت** لا نسلم ان المبنی مضاف الی الاصل فقط بل الی الاصل فی البناء والا لما قال الشارح رح ای المبنی

ای مناسبۃ غیر المنصرف موثرۃ فی منع الاعراب ۱۲

[۱] لان المقصود فی النحو معرفۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ وھو لا یحصل بکون الاسم معربا بالاعراب ۱۲ منہ رح

الذی هو الاصل فی البناء **قلت** انما قال الشارح رح ذلک لبیان المراد لا انه مقدر فی نظم الکلام
فان قلت الاضافة البیانیة یکون فیما اذا کان المضاف حاصلا من المضاف الیه ویکون هو
اصلا له مثل خاتم فضة کما ذکره الشارح رح فی بحث المجرورات وفیما نحن فیه لیس کذلک **قلت**
انما ذکره فی بحث المجرورات بطریق التغلیب لا بطریق الکلیة **قوله** وهو الماضی والامر بغیر اللام
والحرف اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانه عد الجملة ایضا وزیادة تحقیقه فی المبنیات **فان**
قیل لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان الامر باللام یسمی بالمضارع المجزوم عند النحاة **قلنا** ایراده
لرعایة المبتدی لانه یظن بل یعتقد ان الامر مع اللام ایضا امر لانه الان خرج من الصرف **فان**
قلت ان الکافیة ماخوذة من المفصل وفیه لم یذکر الترکیب فی التعریف فلم ذکره المص **قلت**
ان العلامة اعتبر مجردا لصلاحیة لاستحقاق الاعراب والمص رح اعتبر مع ذلک الصلاحیة حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب یعنی ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة
البعیدة والمص رح اعتبر الاعراب بالقوة القریبة من الفعل **قوله** جعل الاسماء المعدودة العاریة
عن المشابهة معربة **فان قلت** لا یصح حمل المعربة علی الاسماء المعدودة لان المعربة
اسم مفعول وهو ما وقع علیه الاعراب وهو غیر واقع علی الاسماء المعدودة
لانه لا یکون الا بالعامل ولا عامل فیها **قلت** لا نزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول ای الاعراب
بالفعل فانه غیر معتبر عند الفریقین بل الخلاف فی المعرب الاصطلاحی **قوله** واعتبر المص
مع الصلاحیة حصول الاستحقاق **فان قلت** لا حاجة الی ذکر الصلاحیة اذ الاستحقاق بالفعل
لا یتحقق بدون الصلاحیة **قلت** فائدته التصریح بان مقابله منقسم الی قسمین احدهما
ما انتفی فیه القابلیة کهذا وهو وانت والاخر ما انتفی فیه الاسباب مع وجود القابلیة
کالاسماء المعدودة فاخرج کل واحد[1] من المعرب قصدا **فان قلت** اذا وجد الاستحقاق
بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ایضا فما معنی قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم یعتبره احد
قلت وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق الا تری اذا قلت جاءنی زید بسکون زید وجد الاستحقاق
ولم یوجد الاعراب بالفعل **فان قلت**[2] لم عدل المص رح عن تعریف الجمهور حیث قالوا هو ما
اختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** ان فی تعریفهم یلزم تقدم الشیء علی نفسه لان الاختلاف
لما کان غرض المعرب کان موضعه اخر المعرب ولما کان الاختلاف تعریفا له کان موضعه مقدم
المعرب وهو لیس الا تقدم الشیء علی النفس[3] ونقول ان تعریفهم لا یکون مساویا للمعرف لانه لا
یتناول ما اذا رکب زید مثلا مع عامله فانه لا یوجب الاختلاف **فان قلت** فعلی هذا لا یصح تعریفهم
فکیف اختاروا **قلت** انه رسمی فلا یلزم الدور والیضا ان من جعل الاختلاف تعریفا لم یجعل وسیلة الی هذا الحکم

[1] فخرج بقید الصلاحیة ما انتفی فیه القابلیة وبقید حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما انتفی فیه الاسباب کالاسماء المعدودة فتامل ١٢ منه رح [2] لان معرفة المعرف مقدم علی معرفة المعرف ١٢ منه رح [3] ان رسم الشیء علامة له لا حقیقة له ١٢ منه رح

برا الی احکام اخری فان قلت لما صدق تعریفهم لا یصدق عد ولا المص رح قلت ان صحته بتکلیف
وصحة ما قال المص رح بلا تکلیف قوله لان الغرض من تدوین الخ فان قیل ان الغرض لا ینحصر فی
ذلک لان معرفة ما فی الهیئة الترکیبیة من تقدیم ما حقه التاخیر وبالعکس من جملة الاغراض
قلنا المراد من الغرض هو الغرض الاصلی (وهو معرفة اواخر الکلم من حیث الاعراب) ویقوی
ذلک تسمیتهم النحو بعلم الاعراب کما قال صاحب الشافیة فی صدر الکتاب مقدمة فی الاعراب
ومقدمة فی التصریف ومقدمة فی الخط فان قلت لا نسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان
یعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان یعرف ذلک الحکم من استعمال العرب قلت هذا بالنسبة
الی من لم یعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارف بالتتبع مستغن عن النحو فان قلت
لا نسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان یکون له فائدة التاکید وایضا الاستغناء ممنوع لانه وان
لم یحتج الی الاحکام لکن احتاج الی معرفة اصطلاحاتهم من التعریفات والتقسیمات قلت المراد
المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بها ای الفائدة الاصلیة قوله فالمقصود من
معرفة المعرب اشارة الی انه لیس فی نفس التعریف فساد بل الفساد فی المقصود من التعریف لانه تعریف
بالخارج المحمول ولا یتوقف معرفة مفهوم الاختلاف علی معرفة مفهوم المعرب حتی یلزم الدور
فقال ان الدور فی المقصود قوله ان یعرف انه مما یختلف اخره فان قلت ان الضمیر فی انه
لا یخلو اما راجع الی مفهوم المعرب او الی ما صدق علیه المعرب لا سبیل الی الاول لان مفهومه لیس یختلف
الاخر ولا الی الثانی لانه خارج عن البحث قلت انه راجع الی الثانی لکن من حیث انه معرب فلا یخلو
عن المفهوم قوله وحکمه ان یختلف اخره فان قلت لا نسلم ان حکم المعرب ان یختلف اخره
لان بعض الاسماء المعدودة اذا رکبت مع عامله ابتداء فحکمه حدوث الاعراب لا الاختلاف
فاجاب الشارح بقوله من جملة الخ یعنی ان العبارة بزیادة کلمة من التبعیضیة لم یرد علیه
انه لما کان العبارة بتقدیر من لا یصح دخوله علی الحکم لانه مفرد ومن التبعیضیة لا تدخل الا
علی الجمع فاجاب الشارح رح بقوله احکامه یعنی ان المفرد بمعنی الجمع وانما ازاد قوله جملة لیکون
عبارة المص رح علی طریقة الفصحاء لانهم یفصلون بعد الاجمال فان قلت انه من بعض الاحکام
لکن ما الوجه فی اختیار هذا الحکم قلت ان فی تخصیصه اشارة الی وجه العدول عن تعریف
الجمهور للمعرب کما لا یخفی فان قلت حکم الشیئ خاصة له وهی لازمة للشیئ فالاسماء المعدودة اذا
رکبت مع عامله ابتداء اوجد المعرب ولم یوجد الخاصة قلت انه خاصة غیر شاملة لکلامه فان قلت
انه مع عدم الشمول ایضا غیر صحیح لان الاختلاف یتحقق فی المضارع ایضا فکیف یکون خاصة له قلت انه
خاصة اضافیة بالنسبة الی المبنی فان قلت الحکم یجیئ علی معانی کثیرة احدها الاثر وثانیها بمعنی
خطاب الله تعالی متعلقا بافعال المکلفین بالاقتضاء والتخییر وثالثها بمعنی نسبة احد الکلمتین الی الاخری
ایجابا وسلبا فهذا الحکم

کوجوب تقدیم ما هو متضمن لمعنی الاستفهام ووجوب تاخیر الفاعل عن المفعول فی بعض الاحوال ١٢

من ای قبیل فاجاب الشارح بقوله واثره ثم یرد علیه لما کان المراد الاثر لا یصح اضافة الحکم الی ضمیر المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب فاجاب الشارح بقوله المرتبة علیہ یعنی ان الاضافة الی الاثر الی ضمیر المعرب لعلاقة المحلیة لا لعلاقة العلیا .... فان قلت لا نسلم ان حکمہ الاختلاف لان هذا الحکم لم یوجد فی فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حکمہ رفع وکذا المفعول معرب مع ان حکمہ نصب وکذا غیر المنصرف معرب مع ان حکمہ منع الکسرة والتنوین قلت ان حکمہ الاختلاف لاکن من حیث هو فاعل او مفعول او غیر ذلک

قوله ان یختلف اخره فان قلت یخرج عنه التثنیة والجمع فان اخره النون وهو لا یختلف باختلاف العوامل وایضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ینبغی ان یصیر اولا او اوسطا ولیس الامر کذلک اجیب عن الاول المراد حرف اخر المعرب والنون کلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال کالجزء وعن الثانی ان المراد من الاخر الحرف ای الحرف الذی اختلف فان قلت لما کان المراد الحرف فلم اطلق الاخر علیه قلت لاجل ان هذا الحرف لیس اخر المعرب فیکون مجازا مرسلا فان قلت هذا الحکم منقوض بقوله جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید فان الحرف الاخر هو الدال ولم یختلف مع انه معرب قلت المراد من الاختلاف اعم من ان یکون ذاتا اذا کان الاعراب بالحرف او صفة اذا کان الاعراب بالحرکة بان یتبدل الحرکة فان قلت ان اطلاق الصفة علی الحرکة لا یصح لان الصفة قائمة بالموصوف والحرکة لیست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو المتکلم ولان الصفة محمولة علی الموصوف ولا یصح حمل الحرکة علی الحرف قلت المراد بالصفة التبعیة له فی التلفظ ولا شك ان التلفظ بالحرکة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العکس لانه قد یتلفظ بالحرف بدون الحرکة کالحرف الساکن فان قلت الاعراب فی مثل رایت مسلمین ومررت بمسلمین بالحرف مع انه لم یختلف اخره وهو الیاء باختلاف العوامل وایضا الاعراب فی رایت احمد ومررت باحمد بالحرکة مع انه لم یختلف اخره باختلاف العوامل قلت الاختلاف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا وجد الحکمی لان الیاء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله ای بسبب اختلاف لما کان الباء یجی لمعان فلرفع الایهام ولتعین ما هو المراد قال ای بسبب اختلاف فان قلت ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل یوجد فی المبنیات ایضا لانه یجوز عندهم ضمة من وفتحة وکسرته فیما اذا قال السائل جاء زید فقال المجیب فی الجواب مَنُ ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید او قال السائل ارأیت زیدا فقال الجواب مَنَ بالفتح او قال السائل امررت بزید فقال فی الجواب مَنِ بالکسر فانه اختلف اخره باختلاف العوامل وهی حرکات الدال فلا یکون حکم المعرب من الخواص ایضا

۱؎ قیل انه خرج بقوله اخره ای اخر المعرب لان من الاسماء ما هو مبنیة والجواب ان اللام من الضمیر فی قوله المعرب لا مخصوصه بل باعتبار لزعم لما قال فی قوله والاسناد الیه کما مر ۱۲

۲؎ لانه عوض عن التنوین ۱۲ ۳؎ یعنی ان من الحکم المراد منها الحرف الاول وهو الاثر المذکور فی التعبیر ۱۲ ۴؎ او صفة فی الامثلة المذکورة اختلاف اخر زید باعتبار المصنف ۱۲ ۵؎ یعنی ان الباء سببیة والمراد من السبب السعید فان القریب جر الاعراب کما سیاتی ۱۲

الاختلاف موجود فی قوله مَنِ الرجل ومَنَ الرجل ومَنُ امرأة مع اختلاف العوامل وهی سکون اللام فی الاولین لان الساکن اذا حُرِكَ حُرِكَ بالکسر او الفتح وشفویة المیم فی الاخر فیقتضی ضم ما قبله وایضا ینقض بقوله جاءَ ورأیت وَب فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم یختلف بها اخر المعرب (فان جاء عامل الرفع ورایت عامل ناصب وب عامل جار ۱۲) فاجاب الشارح بقوله الداخلة علیه فلا یرد الاول لان حرکات الدال غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول المجیب وایضا لا یرد الثانی لان سکون اللام وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ وایضا لا یرد الثالث کما لا یخفی فان قلت ان قید الدخول یخرج العوامل المعنویة فانها غیر داخلة فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجها غیر مضر لانه ذکر البعض من الاحکام لا جمیعها (اے المصنف) فان قلت العوامل جمع عامل ...... والحال ان الفاعل لا یجمع علی فواعل قلت لا نسلم انه جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الکلمة لان العامل لا یختص بالاسم اونقول ان فاعل الصفة لا یجمع علیها والعامل جعل سماعند النحوی لما اشیاء کما قال ناظم العوامل فان قلت انه ینقض بقولنا ان زیدا مضروب وضربت زیدا وانی ضارب زیدا فان العوامل فی هذه الصور مختلفة بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اخر المعرب لم یختلف باختلافها فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی هذه الصور فان قلت الاختلاف فی العمل ایضا موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات وایضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا یستلزم المسبب لان السبب قد یکون ناقصا غیر مستلزم للمسبب کما قال اهل المیزان فلیکن الاختلاف فی العوامل ولا یکون الاختلاف فی الاخر وایضا ان الخاصة قد تکون غیر شاملة والاختلاف من هذا القبیل فلیکن وجود للمعرب وهو زیدا مثلا فی الامثلة المذکورة ولم یوجد الاختلاف فی اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الی جواب الشارح بقوله فی العمل اجیب عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان یعمل بعض منها خلاف ما یعمل البعض الاخر من الرفع والنصب والجر وعن الثانی ان القائل بکون السبب لو کان مستلزما وغیره هو اهل المیزان واما عند الادباء فالسبب لا یکون الا مستلزما للمسبب وعن الثالث ان الاصل ان یحمل الخاصة علی الشمول الی غایة ما امکن قوله لفظا او تقدیرا لما کان جهات النصب کثیرة فقال الشارح النصب علی التمیز ولما کان التمیز عن النسبة فاعلا فی المعنی وکان الفاعل الظاهر مضافا الیه فلذا فسر الشارح بقوله ای یختلف لفظ اخره فان قلت لم لم یجعل الشارح قوله لفظا او تقدیرا تمیزا عن نسبة الاختلاف الی العوامل مع انه قریب قلت الکلام مسبوق لبیان حکم المعرب وهو اختلاف اخر المعرب فالمناسب تعمیمه لا تعمیم امر اخر الذی لیس من حکم المعرب فان قلت التعمیم فی العوامل یستلزم تعمیم حکمه ایضا

۱؎ قیل التقیید بالدخول یخرج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوی والدخول انما یتصور فی الالفاظ والجواب ان ذلک التقیید لطریق التغلیب فقط منه ۲؎ لانه فاعل معنی والفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل ۱۲ ۳؎ کما انه من النسبة الی المفعول مفعول فی المعنی ۱۲

کما لا یخفی قلت ان التعمیم الاول فی نفس المقصود وهذا فی الوسیلة فلا یتسا ویان او نقول عن اصل الاعتراض ان المتعارف فی امثال تلك التعمیمات انحصار الشئ المعم فی الاقسام المفهومة من التعمیم والعامل غیر منحصر فی اللفظی والتقدیری فانه قد یکون معنویا ایضا فان قلت المراد من العوامل ههنا العوامل الداخلة علیه وهی منحصرة فی اللفظی والتقدیری فان المعنوی غیر داخلة علیه کما مر آنفا قلت التعمیم فی العوامل لایناسب من وجه آخر وهو ان قول المص التقدیر فیما تعذر لعصا او غلامی مطلقا واللفظی فیما عداه اشارة الی ما یشیر الیه قوله لفظا او تقدیرا لان الاشارة الی الاعراب بطریق التفصیل وهو یقتضی الاجمال فقوله لفظا او تقدیرا اجماله قوله او علی المصدر فان قلت ان فی المفعول المطلق لابد ان یکون بمعنی الفعل السابق من قبیل اشتمال الکل علی الجزء وههنا لیس کذلك قلت انه مفعول مطلق بحذف المضاف ای اختلاف لفظ وانما لم یجعل بحذف الموصوف لانه احتاج الی خلاف الاصلین احدهما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنی الملفوظ لیصح الحمل وانما لم یتعرض الی نصبها علی الحالیة لانه احتاج الی خلاف الاصل وهو جعل لفظا بمعنی الملفوظ لیصح الحمل فان قلت ان النصب علی المصدریة ایضا یحتاج الی خلاف الاصل وهو حذف المضاف قلت ان فی الحال محذورا آخر وهو لزوم الفصل بین الحال وصاحبه بقوله باختلاف العوامل وجوازه مختلف فیه قوله والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم فان قلت ان هذا العموم مر سابقا فما الفائدة فی اعادته قلت ان فی ذکره سابقا اشارة الی دفع الاعتراض وههنا صرح فی دفعه لذکر الاعتراض معه بقوله لئلا ینتقض الخ قوله رایت احمد ومررت باحمد فان قلت انه لا انتقاض بما ذکر وان لم یجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل فی العمل وقوله رأیت والباء لیسا بمختلفین فی العمل اذا دخلهما علی غیر المنصرف قلت هما مختلفان فی سائر الاسماء وان لم یختلفا فی غیر المنصرف بعارض قوله مثنی او مجموعا فان قلت ان قوله مسلمین اذا یحلو اما مقروء بالفتح او بالکسر فان کان الاول لا یکون مجموعا وان کان الثانی لا یکون مثنی فلا یصح قوله مثنی او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذکور سابقا بقوله بمثل قولنا او نقول المراد هذا النقش قوله فانه قد اختلف العوامل فیه فان قلت ان العوامل جمع عامل فلا یتحقق اختلاف العوامل فی رایت احمد ومررت باحمد بل تحقق فیه اختلاف العاملین قلت قد یراد بالجمع ما فوق الواحد فان قلت هذا فی الجمع القلة والعوامل جمع کثرة وهو لا یقع علی الاثنین قلت قد یستعمل الکثرة موضع القلة استعمالا شائعا قوله اذا رکب بعض الاسماء المعدودة ابتداء مع عامله فان قلت ان اطلاق قوله اذا رکب مع العامل ابتداء غیر مستقیم لانه یفهم منه ان فی حال الترکیب مع العامل ابتداء لا یوجد العوامل اصلا مع انه لیس کذلك لان الترکیب مع العامل لا یکون الا اذا کان العامل لفظیا لان الترکیب لا یجی الا فی الالفاظ فیجوز ان یکون الترکیب مع العامل ابتداء مسبوقا بالترکیب الاخر

ك واذا صار التعمیم للعوامل فلا یوجد الاجمال ۱۲ منه رحمه الله تعالی ۱۳ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب

فیتحقق الاختلاف فی اخر المعرب فی العوامل قلت ان العوامل جمع ولا یتحقق ههنا الا عاملان فان قلت قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وایضا ان محل الاعتراض فیما اذا وقع المعرب مبتدا وجد فیه العامل المعنوی ثم وقع ذلک المعرب خبرا فوجد العامل المعنوی الاخر ثم رکب مع العامل اللفظی فلا شک ان ههنا وجد العوامل الثلثة قلت ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الکثرة بعید فاعتراض الشارح وارد من حیث الظ واجیب عن الثانی ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حیث العمل وهذا لا یوجد فی العاملین المعنویین لان عمل العامل المعنوی لیس الا الرفع فلا یثبت الاختلاف قوله لا یتحقق الاختلاف لا فی المعرب ولا فی العوامل فان قلت ان انتفاء اختلاف العوامل فی مورد النقض مسلم لکن انتفاء اختلاف الاخر ممنوع فانها بعد الترکیب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساکن فاذا حدث الاعراب فی اخرها اختلف اخرها قلت لم یعتد بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم یوجد قوله قلت هذا حکم اخره الخ حاصله ان حکم الشئ لا یلزم ان یکون لازما له لجواز ان یکون له حکم اخر فان قلت یجوز ان یقید الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة لانه فی حال الترکیب وفیما اذا رکب مع العامل ابتداء وان لم یوجد العوامل فی حال الترکیب ولا قبله لکن یوجد بعد هذا الترکیب الابتدائی فلا یرد اعتراض الشارح فلا حاجة الی جوابه قلت فیه صرف الکلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل فی حال الترکیب لانه معناه الحقیقی وایضا انه بعد ذلک التقیید ایضا غیر لازم لجواز ان یتحقق معرب ولم یتحقق معه عوامل فی المستقبل بان رکب مع عامل واحد ابدا کقولک ضرب علی رضی الله عنه الا سد لانهما لا یکونان مفعولین فی الاستعمال فان قلت فلیکن المراد باختلاف العوامل فی المستقبل قابلیة الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فیکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب قلت المتبادر فعلیة الاختلاف فلذا لم یتعرض له قلت فلیکن المراد من قوله ان یختلف اخره ای اختلف من البناء الی الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل ای لو وجدت العوامل بطریق التجرید عن بعض المعانی لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغیر عن الحال السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاکلة السابق ای لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل جنس العوامل لان الالف واللام یبطل معنی الجمعیة فعلی هذا یکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب قلت انها بعیدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان یختلف اخره ای اخر المعرب بالاختلاف باعتبار طرفیه بعد صیرورته معربا واما الثانی فظ واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الی

له لان المعترض لم یرد بالجمع الکثرة الجمع الاصطلاحی وهو الثلاثة بل اراد الاثنین اعنی ما فوق الواحد وهو مجاز بعید ۱۲ ۲ه جواب سوال لما کان المراد من الاختلاف الوجود فلم لم یقل المص فاجاب الشارح رح بانه ای ۱۲ ۳ه لان المذکور فی هذا الحکم لاختلافان احدهما قوله ما اختلف اخره والاخر قوله باختلاف العوامل ۱۲ ۴ه جواب سوال وهو انه لما کان المراد من قوله ان یختلف اخره الخ الاختلاف الی الاعراب لیفهم منه ان الاختلاف یوجد بدون العامل فلا یصح قول المص العوامل لانه یحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ۱۲ ۱۲ ۱۲

بنادی على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لايتصور
فى المفرد **قوله** الاعراب لما فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع فى بيان الاعراب باعتبار الوجهين
احدهما ان المعرب مشتق ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثانى ان اختيار مذهب البعض لان
فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القرار
دون الحركة لانها ما به البناء فكذا الاعراب عبارة عن الاختلاف دون ما به الاختلاف وعند البعض
عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعانى المعتورة والحال ان المعانى
ما به الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذا ما دل عليها وهو اختيار المصنف **قوله** اى حركة اوحرف
فان قلت تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل المعنى ... المقتضى والاسناد والمتكلم والتكلم
لان كل واحد منها سبب لاختلاف الآخر **قلت** المراد بكلمة ما حركة اوحرف **فان قلت** المراد من
كلمة ما لا يخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او المجموع فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثانى ايضا كذلك
وعلى الثالث لزم ارادة افراد مختلفة الماهية من لقب واحد وذا غير جائز **قلت** المراد بكلمة ما الحركة
لكن على حذف المعطوف اى حركة اوحرف فقول الشارح اى حركة تفسيرها وقوله اوحرف بيان المعطوف
وكلمة او للتقسيم لا للترديد فلا يرد الاعتراض **فان قلت** ان كلمة ما مشتركة بين الامور الكثيرة وارادة
احد معانيه بدون القرينة لا يجوز **قلت** القرينة موجودة وهى شهرة امر الاعراب بانه حركة اوحرف
فان قلت الشهرة ممنوعة لان فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الا موضع
التردد والشك لا انه موضع الشهرة **قلت** الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجدت القرينة الاخرى وهى ما
سيذكره المصنف فى ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد المنصرف الى آخره لان المفهوم منه ان الاعراب ليس الا
الحركة اوالحرف **فان قلت** التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف الجارة
لانه حرف اختلف به آخر المعرب واما الثانى فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر
هو النون **اجيب** عن الاول ان المراد من الحركة اوالحرف فى الآخر وحرف الجار فى الاول وعن
الثانى بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد فى سقوطهما بالاضافة والحال ان التنوين لا تمنع الآخرية
فكذا النون **فان قلت** لا نسلم انه كالتنوين لانه يسقط بدخول اللام دون النون **قلت** المراد بقوله
كالتنوين اى فى بعض الاحوال وهو السقوط بالاضافة لا فى جميع الاحوال **قوله** ذاتا اوصفة تمييزان
عن النسبة فى اختلف آخره **فان قلت** ذات الآخر فى صورة الاعراب بالحرف فهو الحرف الآخر الذى
هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الآخر بسبب نفسه فى الاعراب بالحرف **قلت**
ذات الآخر ملحوظ على الوجه الكلى والسبب هو خصوصية الواوية واليائية والالفية **قوله** بتلك الحركة
اوالحرف **فان قلت** فعلى هذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان
الضمير فى قوله به مذكر والحركة مونث
قلت الضمير فى به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الی معناہ لبیان احتمال کون ماموصولۃ ولہذا عرف الحرکۃ باللام دون سابقا لان فیما سبق بیان احتمال الموصوفیۃ وانما زاد قولہ بتلک لان الارجاع مع الاسم الاشارۃ اوقع فی الذہن **قولہ** وحین یراد بہا الموصولۃ انما قال موصولۃ مع انہ فسر سابقا بالنکرۃ فعلم منہ انہا موصوفۃ تنبیہا علی انہ یجوز ان یکون موصولۃ لکن الاول اولی لان الاصل فی الخبر التنکیر **قولہ** والعامل للمعنی المقتضی من الاسباب البعیدۃ لانہما من الاسباب بالوسائط وذلک لان العامل سبب الاختلاف بثلث وسائط الاول الاسناد والثانی المقتضی والثالث الاعراب والاسناد بواسطتین الاول المعنی المقتضی والثالث الاعراب والمعنی المقتضی بواسطۃ وہو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطۃ **فان قلت** ینقض التعریف حینئذ بالعلۃ التامۃ للاختلاف فانہا سبب قریب وہی ما اجتمع فیہ الکل من العامل والمعنی المقتضی والاعراب **قلت** لیست للعلۃ التامۃ سببیۃ الاسبیۃ الاجزاء واجزاؤہا مرکبۃ من قریب وبعید نعم لو ثبت .... سبب قریب سوی الاعراب یصح النقض بہ **فان قلت** لوکان المراد السبب القریب لزم ان لا یتحقق الاعراب فی الاسم الذی رکب ابتداءً لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القریب عبارۃ عما یقرب السبب والقرب لا یکون الا عند تحقق السبب اولاً **فان قلت** ینبغی ہذا فالعبارۃ الصحیحۃ ان یقول ما یختلف بدل ما اختلف یعنی لما لم یشترط تحقق للسبب فی حال وجود السبب یجب علی المص ان یاتی بصیغۃ المضارع لا بصیغۃ الماضی لانہ یدل علی تحقق السبب حال وجود السبب **قلت** لم یرد بصیغۃ الفعل فی التعریفات الزمان لان الزمان فیہا مجاز بالمعرفۃ لانہ یقید الماہیۃ باحد الازمنۃ الثلثۃ **قولہ** وبقید الحیثیۃ خرج حرکۃ غلامی **فان قلت** لا حاجۃ الی قید الحیثیۃ لان حرکۃ نحو غلامی خرج بقید المعرب لان الضمیر فی اخرہ راجع الی المعرب لانہ مبنی مع یاء المتکلم **قلت** انہ معرب علی اختیار المص رح فلا یخرج بقید المعرب **اعلم** ان فی لفظ الغلام خلافا عند البعض مبنی لانہ شدید الامتزاج مع الیاء لان بین المضاف والمضاف الیہ شدۃ الاتصال وکذا بین الضمیر وما اتصل بہ شدۃ الاتصال فصار اخر الغلام فی الوسط ولا اعراب فی الوسط وعند المص رح معرب لانہ مضاف والاضافۃ من اعظم خواص المعرب **فان قلت** ہذا منقوض باذ وحیث لانہما لازم الاضافۃ مع انہما مبنیان **قلت** مرادنا ان الاضافۃ الی المفرد من خواص الاسم وہما مضافان الی الجملۃ **فان قلت** لما کان الغلام معربا عند المص رح فلا یصح اخراج حرکتہ لان حرکۃ المعرب لیس الا الاعراب **قلت** لکن اختلاف ہذہ الحرکۃ علی اخر المعرب لیس من حیث انہ معرب بل من حیث انہ ماقبل یاء المتکلم الا تری انہ مکسور قبل عامل الجار بل مکسور قبل مطلق العامل کذا قال مولانا عبد الغفور اللاری **فان قلت** لما کان مکسورا قبل مطلق العامل کان اختلاف حرکۃ غلامی قبل مطلق العامل فینبغی ہذا لم یختلف بہذا الحرکۃ اخر الکلمۃ بل یختلف بہا اخر المبنی لان قبل مطلق العامل لیس الا غلامی وہو مبنی لان الاسماء قبل الترکیب مبنیۃ فخ یخرج نحو غلامی بقولہ اخرہ فی قولہ ما اختلف اخرہ لانہ لم

(حاشیہ:) قولہ لیس السبب القریب ... الی واسم ان السبب القریب عبارۃ ... الی العقل السبب

يختلف اخر المعرب باخر المبنى **قلت** انه اختلف به اخر ما هو معرب في وقت ما وان لم يكن
في زمان كونه معربا فيد خل بهذ الاعتبار بدون قيد الحيثية فيخرج بها **قوله** وبهذ القدر تم حد
الاعراب اشارة الى رد قول بعض الشارحين لانهم قالوا ان الاحتراز عن حركة غلامي بقوله
ليدل على المعاني ثم يرد عليه انه لما تم الحد بما سبق فالاشتغال بقوله ليدل اشتغال بما لا يعني
فاجاب الشارح بقوله لكن المص رح اراد ان ينبه الخ ثم يرد عليه انه من اين علم ان المص رح اراد
ان ينبه على فائدة اختلاف الاعراب وحد الاعراب تم بقوله ما اختلف اخره فاجاب
بقوله فكانه اراد هذ المعنى اى انه علم من قول المص رح في الامالي حيث قال ان قوله ليدل ليس
من تمام الحد **قوله** لا انه خارج عن الحد اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال ان قوله
ليدل لما انه ليس من تمام الحد لكن لم يتعلق بالحد بل يتعلق بامر خارج اى بمقدر وهو قوله وضع
الاعراب ليدل الخ لما قال المص رح ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل بوضع
المقدر المفهوم من فحوى الكلام لانه في الموضوعات وجه الرد انه بعيد غاية البعد اما نفس البعد
فلانه لا نظر للوضع ههنا واما غاية البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف
لانه المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدر **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اشار بهذ الترديد
الى المذهبين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما مر سابقا
انما قدم الشارح رح الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان الاعراب عند المص رح عبارة
عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على الكل **قوله** وانواعه
فان قيل ان حصر انواع الاعراب في الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم..........
قلنا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل **فان قيل** ان قوله وانواعه مبتدأ
وقوله رفع ونصب وجر خبره وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان حمل الجزء على الكل لا يجوز
قلنا العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منها **فان قيل** لما كان الخبر هو المجموع
ينبغي ان يكون الكل اعرابا واحدا ولم يكن كل واحد اعرابا على حدة **قلنا** نعم لكن لما لم يكن اجزاء الاعراب
على المجموع اجرى على اجزائها **فان قيل** لم قال المص وانواعه رفع ونصب وجر ولم يقل ضم وفتح وكسر
قلنا الضم والفتح والكسر مستعملة في المبنيات وكلامنا في المعربات **فان قلت** لم لم يقل ضمة وفتحة
بالتاء مع انها مستعملة في المعربات ايض **قلت** الضمة والفتحة مشتركة بين المعرب
والمبني والرفع واخواته مختص بالمعرب وكلامنا في المعرب فقط **فان قلت**

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلثة فكذا الدال والا لزم الاشتراك
لو كان الاعراب اقل من المعاني او لزم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلاف الاصل ١٢ ١٢ ١٢ ٢١٢
منه رحمة الله تعالى عليه الهي اكرمك صمدك من عندك مددك ❦ ❦ ❦ ❦ ❦ ❦
سه فان حمل الكل الجزء لان كل واحد من الرفع والنصب والجر جزء من انواع الاعراب ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ١٢ ❦

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابه كما قال فى المبنى والقابه ضم وفتح وكسر قلت الرفع واخواته يدل على الانواع من المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها انواعا سمى الدال ايضا انواعا بخلاف الضم والفتح فان كل واحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قال ثمه والقابه ولم يقل وانواعه وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجر جرا لانه يحصل بانكسار فك الاسفل **قوله** يعنى الفاعلية الخ اشارة الى الرد على الرضى لانه قال المعنى كون الاسم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر وبلا واسطة كما فى المفعول ووجه الرد ان ما قال الشارح موافق لقول المصنف رح فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعانى هى الفاعلية

والمفعولية الخ وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعانى بل من صفات اللفظ **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة على بقوله عليه والثانى ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به او له لانهم قالوا اعتوروا زيدا درهما بيد فلابد ان يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعانى فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثانى بواسطة الصلة لان المتعدى الى المفعول الواحد صار لازما باتخاذ اسم المفعول منه لانه جعل المفعول قائما مقام الفاعل فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ المعانى على المعرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيد على الفرس وكذا يصح صلة كلمة على دون فى اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع ووجه الرد ان مقصود المص من قوله المعتورة توصيف المعانى بهذه الصفة اى المعتورة بان يكون احد المعانى طاريا على الاخر اى طريان بعض المعانى على البعض بتعاقب وذلك انما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على المعرب على المعانى فلا دليل على البدلية بين المعانى فى نفسها وايضا المعانى اعراض والمعرب من الذوات والمناسب طريان العارض على الذات دون الذات على العارض ولما ايراد كلمة على على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذان

يتعديان بعلى وايضا يقع كلمة على صلة لهما **قوله** كما يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه هذا جواب سوال وهو انه لم لم يبدل الواو بالالف فى قوله معتورة وفى قوله اعتور مع ان الواو متحركة ما قبلها مفتوح **فاجاب بقوله** انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم انفتاح ما قبلها فكذا لا يبدل فى اعتور وانما كان بمعناه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اى اتصال كلواحد بالاخر

اے بایکدگر متصل کردن ۔ ٭ ۱ے بل منہ الاعتبار البدلیۃ منی عبدالرحیم

وهو لا یؤدی الابیاب تفاعل **اعلم** بان التضمین فی اللغة چیزے دربغل گرفتن وفی الاصطلاح
ان یقصد بفعل معناه الحقیقی مع انه اراد معه معنی فعل آخر مناسب له ثم یجوز ان یجعل المتضمِن
بالکسر فی مکانه وجعل المتضمَن بالفتح حالا منه او نعتا له ویجوز ان یجعل بالعکس فتقدیر المتن
هکذا لیدل علی المعانی المعتورة بعض علی بعض حال کونها واردة علیه او تقدیره لیدل علی المعانی
الواردة علی المعرب حال کونها واردة علیه او تقدیره لیدل علی المعانی الواردة علی المعرب حال کونها
معتورة **قوله** ای اخذ جماعة والغرض فیه توطیة الی بیان وجه الاختلاف للاعراب **قوله**
ببیها ای بسبب المعانی اختلاف فی اخر المعرب **فیه** فعلی هذا یلزم التدافع بین کلام المصنف
والشارح لان قول المصنف لیدل علی المعانی المعتورة صریح فی ان اختلاف الاعراب سبب للدلالة
علی المعانی وقول الشارح فوقع بسببها الخ صریح فی ان المعانی سبب لاختلاف الاعراب **قلنا**
اختلاف الاعراب سبب حقیقی لدلالته علی المعانی واختلاف المعانی علة غائیة لاختلاف
الاعراب فلا تدافع **قوله** فوضع اصل الاعراب **جواب سوال** وهو ان الاعراب من الاعراض
والاصل فیها القلة فینبغی ان یکون الاعراب واحدا فاجاب بقوله فوضع الخ **جواب سوالین**
الاول ان الاعراب اثر العامل فینبغی ان یکون فی اول الاسم لیکون الاثر علی وفق المؤثر لانه
فی الاول والثانی ینبغی ان یکون الاعراب فی الوسط قیاسا علی الفعل لان التمیز فی الافعال
بحرکة العین لانهم قالوا الماضی اذا کان مفتوح العین فالمضارع یکون مکسور العین **فاجاب**
بقوله وانما جعل الاعراب الی قوله فالانسب ان یکون الدال علیها ایضا متاخرا من الدال
علیه **فان قلت** الحرکات الاعرابیة الاواخر والحروف الاعرابیة نفس الاواخر فلم یتاخر الدال
علی الصفة عن الدال علی الموصوف بل یکون معه **قلت** المراد من التاخیر التاخیر الحکمی فان
التاخیر عن الاکثر فی حکم التاخیر عن الکل **فان قیل** هذا یشکل بقوله جاء فی اخ ومررت باخ
لعدم تحقق الاکثریة فیه **قلنا** المراد من التاخیر عن الاکثر فی غالب المواد والایضا الحرکة حالة
فی الحرف الاخر وهو محل لها والحال متاخر عن المحل **قوله** وهو ماخوذ من اعربه اشارة
الی بیان المعنی اللغوی للاعراب یعنی انه فی اللغة عبارة عن الاظهار والایضاح **فان
قیل** ان اشتقاقه من اعربه لا یصح لانه یلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعکس
قلنا معناه الاعراب ماخوذ من مصدر اعربه **فان قیل** فعلی هذا یلزم اشتقاق الاعراب
من الاعراب وذا باطل **قلنا** المراد من الاعراب الاول اصطلاحی ومن الثانی لغوی ای الاظهار
قوله لانه یزیل فساد الالتباس لانه لو قلت ضرب زید عمرو بالسکون فیهما لا یعلم ایهما فاعل
ومفعول **قوله** هذه الاسماء الثلثة **جواب سوال** وهو انه لم لم یقل الضم رفع والنصب وجر
بالواو والیاء والالف وایضا یرد انه لم اختار الرفع واخواته علی الضمة والفتحة والکسرة فاجاب بقوله انها شاملة للحرف ایضا
وعن الثانی ان کلامنا فی الاعراب ما ذکره لا یختص بالاعراب بل هو مشترک بین الاعراب والبناء

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تاكيد النفي المستفاد من قوله مختصة بالحركات قوله اصلاً اى لا غالبًا ولا قليلاً اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول يصدق على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثاني فانه يصدق على الحركات فقط وكذا الثاني يصدق على الحركات البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدق على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين الضم واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه المباينة لان الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان اوحرفا دفع دخل وهم وهو ان المراد بالرفع الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتي فلا يعلم حال الاعراب بالحرف قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة الاول ان علم الشيء محمول على الشيء كما يقال هذا المشار اليه زيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف في بحث المعرفة والنكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية والا لكان زيد مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو المفرد بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور الثلثة احدها الاسم كما قال المصنف في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث الجبل كما قال عز وجل وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ فاى المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة المعنى الآخر قوله كون الشيء فاعلا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال والآخر دفع وهم اما الاول فهو انا لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما يقال جاء زيد ثم يقول رأيت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه وايضا يرد ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشيء فاعلا يعني ان الرفع علامة كون الشيء فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثاني لو قال بدون الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك واما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شيء منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة عين الفاعل لا انه علامة شيء وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شيء ثالث فدفعها حاصله ان الياء مصدرية فان قيل ان ههنا وجد شيء ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة للمقابل اعني قوله والجر علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى ملحوق الياء نحو بصري اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون يقتضي الاسم والخبر فاسمه مقدر وهو لفظ شيء مثلا وملحوق الياء خبر له فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شيء مختص بشيء قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتداء والخبر مثلا في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

كالمبتدا والخبر وغيرهما

احدهما جزء ثانٍ للجملة والاخر كونه مسند اليه ففى المبتدا وجد الجزء الثانى وفى الخبر وجد الاول اونقول لا نسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح فى راس المجرورات ان المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته كما قال على كرم الله وجهه الفاعل مرفوع الخ قوله اى علامة كون الشئ مفعولا فان قيل ان النصب علم المفعول لانه كما وجد فى المفعول كذا يوجد فى غيره كالحال والمستثنى والتميز قلنا المفعول اعم من الحقيقى والحكمى اما الحقيقى فظاهر واما الحكمى فهو ما يوجد فيه خصلة المفعول وهى ان المفعول كما وقع فى الموضع الثالث لان الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع فى الموضع الثالث فان قيل هذا يستقيم فى الحال والمستثنى ولا يستقيم فى القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التميز فى الموضع الثالث منه قلنا الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجر علم الاضافة فان قلت الغلام فى مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبدا موجود فى المشتق مع انه ليس بمجرور وايضا المصدرة والمخالفة اذا وقعت فى كلامه لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة منه لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيهما ولم يذكر الياء فى قوله والجر علم الاضافة وايضا لم يقل حقيقة او حكما ههنا كما قال فى اخويه اجيب عن الاول ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا اليه لا المضاف فان قيل المص ذكر الاضافة مطلقا فمن اين علم ان المراد منه المضاف اليه قلنا الاضافة وقعت فى مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغى ان لا يجتمع الاضافة معهما وهذا انما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما تقول جاءنى غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما واجيب عن الثانى انه لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية فان قيل انه علم من قول الشارح لم يحتج الى الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحتج اليه مع ان الحاق الياء بالاضافة غير صحيح قلنا انما قال لم يحتج اكتفاء بادنى المراتب وايضا ان قوله لم يحتج سالبة وهى لا تقتضى تحقق الموضوع واجيب عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمى غير موجود واما قوله بحسبك زيد فالباء زائدة فالجر ايضا زائد كانه لم يعتمد عليه فان قيل لم اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم يعكس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل الخ فان قيل المراد بالفاعل لا يخلو اما فاعل حقيقى او اعم من الحقيقى والحكمى كالمبتدأ مثلا فعلى الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود فى المبتداء ايضا وعلى الثانى لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد لانه كثير وايضا الاولى ترك اللام فى قوله فاعطى الثقيل للقليل لان باب اعطى يتعدى الى المفعولين بغير واسطة حرف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له ١٢ م

قليلا لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير من المفعول به لان الفاعل ثابت للفعل المتعدى واللازمى جميعا ولا يثبت المفعول للازمى والثانى مسلم لاكن لا يوافق المدعى لان المدعى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع ؏ اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل الحقيقى فيصح قوله لانه واحد ولو قلت لا يصح الاختصاص قلت الاختصاص بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب عن الثانى ان اللام فى قوله للقليل ليس من الشارح بل سهو من الكاتب[1] او نقول ان الاعطاء بمعنى الجعل اے بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقيل للقليل واجيب عن الثالث ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة بالنسبة الى افراد الانواع فان قيل المضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد فى الكلام الواحد الا واحد بخلاف المضاف اليه نحو اخذت لجام فرس غلام زيد وفى بعض الشروح ذكر وجه اخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف اليه بينهما لوقوعه تارة ركنا فى الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فاختصوا الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط

قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظى لقوته قوله اى يحصل جواب سوالين احدهما ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المعرب لان قيام المعنى ليس الا بالمعرب والثانى ان يتقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجئ الا فى ذوى الارواح والعامل ليس من ذوى الارواح فاجاب بقوله اى يحصل يعنى ان العبارة بذكر الملزوم وارادة اللازم لان الحصول لازم التقوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مانع لانه دخل فيه الاسناد وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم فى قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المقتضى للاعراب وايضا خرج منه العامل فى قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء زائدة لعدم متعلقه وايضا لم قدم الجار والمجرور فى قوله به على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على حروف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضى للاعراب المضارع مع انه ليس بعامل اجيب عن الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا بخلاف الاسناد لانه شرط لان امارة السببية الاضافة وهى فى العامل دون الاسناد وعن الثانى المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل ما لا يكون زائدا والباء فيه زائدة او نقول انه شاذة لا ينقض به التعريف وعن الرابع انما قدم ليقرب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يقدم فى تعريف الاعراب ايضا ليقرب الضمير

[1] قوله من الكاتب الخ اعلم ان ملا صاحب الباسول من الساهين عفا الله عنه كما هو الظاهر ولو لم يكن كذلك لما قال ما قال ١٢ المصحح المفتى عبد الرحيم ١١

الی الرجم قلنا النکتة للفار لا للتادا ولقول ان الاعراب سبب للاختلاف والاختلاف غیر منحصر
فی الاعراب فلا حاجة الی التقدیم لان تقدیم الجار والمجرور فیه لافادة الحصر ولا حصر ههنا واما
العامل فهو سبب لحصول للمعانی وهو منحصر فیه فقدم الجار والمجرور فیه للتنبیه علی الحصر وعن
الخامس المراد من المعنی هو المعتورة علی المعرب اعنی الفاعلیة والمفعولیة الخ والمشابهة المستفادة
من حرف المضارعة لیست من المعانی المعتورة قوله ای معنی من المعانی انما فسره بالنکرة اشارة
الی ان اللام فی المعنی المذکور فی قول الماتن للعهد الذهنی وهو فی قوة النکرة لان المراد ههنا لیس
معنی معینا بل المراد معنی من المعانی الثلثة وانما وصف المعانی بالاعتوار اشارة الی ان مقتضاهم
للاعراب سبب اعتوارها علی المعرب قوله وفی رایت زیدا رایت عامل هذا موافق لمذهب
الکوفیین حیث قالوا مجموع الفعل مع الفاعل عامل فی المفعول وعند البصریین العامل هو الفعل
فقط فیکون معنی قول الشارح عندهم ان رای فی رایت عامل فی زید قوله وفی مررت بزید لانها
عاملة فی لفظ زید والعامل فی محله هو الفعل لانه مفعول فیکون منصوبا محلا قوله فالمفرد
المنصرف الفاء لتفسیر محل الرفع والنصب والجر وقیل هذا الفاء تسمی فصیحة لان شرطه محذوف
واذا کان شرطه مذکورا تسمی بالفاء الجزائیة قوله ای الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة
تقتضی الموصوف قوله الذی الخ اشارة الی موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة وهی ان الالف واللام
اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون بمعنی الذی وهما بمعنی الفعل فلذا فسر الشارح رح من الالف
واللام بالذی ومن المفرد بالفعل اعنی قوله لم یکن مثنی ولا مجموعا وانما لم یفسره بمعنی نفسه اسم
المفعول ای فرد او بان قال یفرد لنقص المسافة لانه لو قال الذی یفرد فینشأ السائل ان الافراد یقع فی مقابلة
امور کثیرة لانه یطلق علی مقابل المرکب وعلی مقابل الجملة وعلی مقابل المضاف وعلی مقابل
المثنی والمجموع فلا یعلم المراد فلا بد ان یفسر الافراد بما لم یکن مثنی الخ فیطول البیان فقال
الشارح رح ابتداء الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا فان قیل ینبغی ان ینفی الاسماء الستة
ایضا بان قال لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنی مع انها لم تکن معربة
بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة داخلة فی المثنی لانها وان کانت مفردة لفظا
لکنها لیست مفردة معنی لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غیر منصرف اشارة الی دفع
ما یقال ان قوله منصرف قید وهو منقسم الی الاحترازی والاتفاقی فما السائل انه من ای قبیل
فدفع بقوله ولا غیر منصرف یعنی انه قید احترازی قوله وکذا الجمع وفی ازدیاد لفظ
کذا اشارة الی انه لیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضیه العطف بل عطف المشبه علی المشبه
به لان جمع المکسر مشبه بالمفرد کما استعمل قوله ای الذی لم یکن بناء الواحد فیه سالما
جواب سوال وهو ان المکسر ماخوذ من الکسر وهو عبارة عن النقصان فلا یتناول الجمع الذی یکون
بالزیادة کرجال فاجاب بقوله ای الذی لم یکن بناء الواحد الخ یعنی لیس المراد من الکسر معناه

اللغوي وهو الكسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحي وهو الذي لم يكن بناء الواحد الخ
قوله ولم يكن غير منصرف اشارة الى ان قيد المنصرف في المتن احترازي قوله كرجال مثال
الجمع بزيادة قوله وطلبة مثال الجمع بالنقصان والتاء فيه للمبالغة كنصرة فلا يرد انه ايضا بزيادة التاء
فلا يكون مثال النقصان وههنا بحث وهو ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشئ
بالاسم المشتق على قيام المبدء بذلك الشئ والكسر ليس قائما بالجمع بل بالمفرد وايضا ان هذا الحكم
منقوض بسنين وضربات لان الاول مكسر بحذف التاء وبابدال فتح السين بالكسر والثاني مكسر
بابدال سكون الراء بالفتح مع انهما ليسا معربين بهذا النوع من الاعراب وايضا خرج
عنه فلك لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فيه سالم لان فلك جمع فلك وايضا
ينبغي ان يقال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه اخصر اجيب عن الاول بان توصيف الجمع
بالمكسر باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثلا جاءني رجل حسن غلامه وعن
الثاني ان المراد بالمكسر ما كسر فيه بناء الواحد ولم يلحق بآخره الواو والنون لا الالف والتاء مثل
رجال وعن الثالث ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب الاعتبار
وههنا مغير بالاعتبار كما استعمل في موضعه وعن الرابع انه لم يقل المصنف منصرفان لانه قصد لو
تلقيب اى نام نهادن لكل واحد منهما او نقول على هذا يلزم الفصل بين الصفة واحد الموصوفين
بالاجنبي وهو المعطوف او نقول ان فيه توهم التغليب قوله فالاعراب في هذين القسمين اشارة
الى وجه تقديم هذين القسمين على الاخر فان قلت ان اصناف الاعراب كثيرة فلم خص هذا
النوع من الاعراب بهذا النوع من المعرب قلت المفرد المنصرف اصل من وجهين احدهما انه مفرد
ولا شك انه اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والآخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الى غير المنصرف
والجمع المكسر لانه مشبه بالمفرد في ان صيغة كل مفرد يغاير لصيغة المفرد الاخر وكذا الجمع المكسر يغاير
عن صيغة المفرد وكذا كل جمع مكسر يغاير عن المكسر الاخر وهذا النوع من الاعراب ايضا اصل
باعتبار الوجهين اما الاول فلانه اعراب بالحركة وهو اصل بالنسبة الى الاعراب بالحروف لخفة
الحركة وايضا الحركات ابعاض الحروف فيكون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وايضا الاصل في الاعراب
ان يكون عارضا خارجا ليكون قرينة على المعاني وهي من العوارض فينبغي ان يكون داله ايضا من
العوارض ليطابق الدال مع المدلول والحركة من العوارض واما الثاني فلان الاعراب فيه بالحركة الثلثة
في الاحوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال على المعاني وهي مختلفة فلا بد ان يكون الدال عليها
مختلفا قوله فالاعراب فيهما بالضمة وفي ازدياد لفظ الاعراب اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالضمة و
ههنا اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو انه قوله فالمفرد المنصرف مبتدا وقوله فالاعراب
بالضمة خبر ودخول الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدا اسما موصولا صلته جملة فعلية وههنا

ليس كذلك كما ترى اجيب نعم لكن ههنا المبتدأ اسم موصول لان قوله فالمفرد معناه الذى لم يكن مثنى
كما قال الشارح فلا يرد شيئ وانما زاد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا يتوهم ان المراد منها حركة بنائية لان
الضمة بالتاء مشتركة وانما لم يكتف بقوله رفعا فقط من غير قوله بالضمة لانه لا يعلم منه تعين الاعراب
فى هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعم من الحركة والحرف **قوله** والفتحة نصبا الخ هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب
ومحالها لكن المعمول المقدم مجرور وهذا جائز **قوله** اى حالة الرفع جواب سوال وهو ان نصب قوله
رفعا ونصبا الخ لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمال النصب بطريق اخر ههنا
غير ظاهر وكل واحد لا يجوز اما الاول فان الظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخويه ليس منهما
واما الثانى فان الحال محمول على ذى الحال والحمل لا يصح ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف
ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثلا اشتمال الكل على الجزء وههنا
ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكل صحيح اما الظرفية فبتقدير المضاف اى حالة الرفع والحالة عبارة
عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع **فان قيل** على هذا يلزم
حمل المفرد على التثنية لان ذو الحال امران **قلنا** المرفوع محمول بالتثنية اى المرفوعين اى اعراب
هذين القسمين حال كونهما مرفوعين **قوله** او المصدرية اى اعرب اعراب رفع فاقيم المضاف اليه
مقام المضاف وانما اطلق الاحتمال على التوجيهين الاخرين مع انه يدل على الضعف لان صحتهما با
التاويل بخلاف تقدير الظرف لانه شائع لانه بمنزلة المحارم وايضا ان فى صحة الحالية تكليفين
احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليصح الحمل على الاسمين
قوله جمع المؤنث السالم لما فرغ المص عن بيان الاسم الذى اعرابه بالحركات الثلثة اراد
ان يبين الاسم الذى اعرابه الحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو
الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث
السالم اما لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف
فانه يحتاج الى بيان علل التسع او لان النصب فيه تابع للجر وهو شائع كما فى جمع المذكر
السالم والتثنية او لان حكمه لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة وا
لتناسب وبدخول اللام والاضافة او لانه اكثر دخلا فالاصل من جمع المؤنث السالم حيث اثر
فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث او لانهما مقابلان بمفرد منصرف
يعنى ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقابل
للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا وغير المنصرف مقابل للجزء الثانى اذ هو مؤخر فكذا
هذا وقال الشارح رح فى الحاشية ان قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى وههنا

بوجہین احدھما انہ ینبغی ان یکون قولہ السالم مجرورا علی انہ صفۃ للفظ المؤنث لان السلامۃ صفۃ لہ حقیقۃ وانما وصف الجمع بہ باعتبار انہ وصف بحال المتعلق ای سالم مفردہ والثانی انہ لا یجوز توصیفا لجمع بالسالم لان تعریف الصفۃ ازید من تعریف الموصوف لان الجمع اکتسب التعریف من ذی اللام وھو المؤنث ومرتبۃ المستعیر ادون من مرتبۃ۔ المعیر اجیب عن الاول ان الشارح انما جعل لفظ السالم مرفوعا رعایۃ للاصطلاح فانہم قسموا الجمع الی السالم والمکسر وجعلوھما نعتا للجمع وعن الثانی انہ جاز توصیف المضاف الی ذی اللام بذی اللام عند الجمہور لانہما فی درجۃ من التعریف عندھم واما عند المبرد فتعریف المضاف المکتسب من المضاف الیہ انقص ومثلہ یکون بدلا عندہ لا نعتا **قولہ** وھو ما یکون بالالف والتاء **جواب سوال** وھو ان اعراب بعض جمع المذکر ایضا بالضمۃ والکسرۃ نحو مرفوعات ومنصوبات فما فائدۃ تقییدہ بجمع المؤنث **فاجاب** بقولہ وھو ما یکون بالالف والتاء سواء کان مفردہ مذکرا او مؤنثا او تحریر السوال ھکذا ان المراد بجمع المؤنث لا یخلو اما ان یراد بہ الحقیقی وھو ما یکون مفردہ مؤنثا او المجازی وھو ما یکون مفردہ مذکرا وکلاھما فعلی الاول دخل فیہ مسلمات وخرج عنہ المرفوعات والمنصوبات مع انہ معرب بہذا النوع من الاعراب وعلی الثانی دخل فیہ المرفوعات واخویہ وخرج عنہ مسلمات وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز فاجاب بقولہ وھو ما یکون بالالف والتاء اشارۃ الی ان المراد عموم المجاز وھو المعنی الاعم وھو ما یحصل بالالف والتاء سواء کان مفردہ مؤنثا او مذکرا او تحریر السؤال ھکذا ان قول الماتن لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانہ خرج عنہ المرفوع واخویہ لان مفردھا مذکور واما الثانی لانہ دخل فیہ سنوات لانہ ایضا جمع المؤنث مع انہ لیس معرب بہذا النوع من الاعراب فاجاب بقولہ وھو ما یکون اہ فیکون جامعا ومانعا **قولہ** واحترز بہ عن المکسر لان حکمہ قد علم **فان قیل** الاولی ان قال لان حکمہ مخالف من حکمہ لان الاحتراز لیس من جہۃ انہ قد علم بل من جہۃ ان حکمہ مخالف حکمہ **قلنا** العلم مسند الی المکسر باعتبار حکمہ لا الیہ باعتبار نفسہ **قولہ** رفعا جواب سوال وھو انہ لا نسلم ان جمع المؤنث بالضمۃ والکسرۃ والا لزم اجتماع الحرکتین علی حرف واحد فاجاب بما حاصلہ انہ فی زمانین وانما لم یذکر الماتن قولہ رفعا ونصبا وجرا بثلاثۃ اوجہ الاول لامتحان المتعلم والاختصار وللاکتفاء بما سبق **قولہ** اجراء للفرع الخ **فان قیل** المخالفۃ علی ھذا التقدیر ایضا ثابت لان الجمع المذکر معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحرکات فیلزم زیادۃ الفرع علی الاصل **قلنا** الاعراب بالحرف یکون فی الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ایضا فرع والمعطا بالفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحرکۃ فی الجمع فرع خلاف اصل فلا یلزم زیادۃ الفرع علی الاصل او نقول انما جعل اعراب جمع المؤنث بالحرکۃ للضرورۃ لعدم وجود حرف صالح للاعراب فی اخرہ **فان قیل** ان قولہ اجراء مفعول لہ لقولہ تابع والشرط فی حذف اللام منہ اتحاد الفاعل وھو مفقود ھہنا لان فاعل تابع ھو الضمیر الراجع الی النصب وفاعل اجراء ھو المتکلم قلنا

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء للفرع فالفاعل فيهما المتكلم فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة قوله اخوك وابوك لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانما قدم في الاية رعاية لاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في القرأن قوله وحموك بكسر الكاف دفع وهم وهو ان يتوهم انه مقروء بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى المخاطب لان الحم قريب المرءة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر ههنا قوله والهن الشئ المنكر قوله الذي يستهجن صفته كاشفة له قوله كالعورة كان فلانا طويل الذكر او واسع الدبر قوله والصفات الذميمة كان فلانا مابون او عاري الراس او قصير الانف او كبير الراس قوله والافعال القبيحة كانه سارق او زان قوله وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة واحدة وانما كانت واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لان اصله فوه بدليل قولهم افواه قوله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قيل لا نسلم انه لا دليل على الحركة لانه قد جاء جمعه افواه وذا يدل على التحريك اذ لا يجمع ساكن العين على افعال قلنا هذه القاعدة مسلمة لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب ثم اعلم انه لما كان اصله فوه حذفت الهاء حذفا غير قياس وابدلت الواو ميما لانهما شفويتان وحرفا لين هذا بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف الى ياء المتكلم وعند اضافتهما الى غير ياء المتكلم لم يبق علة ابداله ميما وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الاصل فقال فوك بضم الفاء تبعا للاخوات وتبعا للواو وايضا الاعادة عند الاضافة بالسمع من العرب كما قال الشارح رح قوله اذ اصله ذوو ثم نقلت ضمة الواو الثاني الى ماقبله وحذف التنوين دون الواو لئلا يلزم اجحاف الكلمة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف قلنا الناقص اكثر منهما والعزة للتكاثر ولان قيل المص رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير قلنا انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شئ باسم الجنس كقولك رجل ذو مال فان ذو لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظة ولم يصح الحمل قوله مطلقا اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالواو الخ قوله هذه الاسماء الستة جواب سوالين احدهما انه يلزم اللغو والاستحالة في قول المص رح اما اللغو فهو ان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والواو يعلم من المبتدأ اعني قوله اخوك الخ لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو واما الاستحالة فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخواته فكيف يحكم عليه بالالف والياء والثاني ان المذكور في قول الماتن الحكم على الجزئي وهو كونها مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكلي سواء كانت

مضافة الی مضمر ومظہر **فاجاب** بقوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما
الى المصـ رح بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذو مال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم
بل دال على ما يدل عليه قول المصـ لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فاجاب صاحب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكمها
كذا يعني ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل الفاء في قوله فاعراب هذه الاسماء مع
ان المبتدأ ليس اسم موصولي لمتابعة قوله سابقا فالاعراب فيهما بالضمة الخ لاشتراكهما في اللفظ والمعنى
وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على اعراب واحد وهو الرفع او النصب
حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات دخل
فيه المصغر والمثنى والجمع منها فدفع الاول بقوله بالواو رفعا والالف الخ **وعن الثاني** بقوله
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لئلا
يلزم التقاء الساكنين ولما تحرك لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة **فاجاب** انما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف **قوله** ولم تكن مضافة اصلا اي لا الى المظهر ولا الى المضمر **قوله** فاعرابها
بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بينه
وبين التنوين **وههنا بحث** لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف
اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفاعل منه واستتر في الظرف فح يلزم تقديم
الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المصـ رح في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
قلنا الظرف عامل لفظي على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدر في نظم الكلام **فان قيل** هذا الجواب انما يستقيم على
مذهب الشارح رح لكن لا يستقيم على مذهب المصـ رح لان الظرف عامل معنوي عنده لان عنده
ما لا يكون له حصة في اللفظ **قلنا** عبارة المصـ رح محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم في الكافية مقدم على قوله بالواو والالف
فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصـ رح فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا
فانه يتقدم الحال عليه **قلنا** سلمنا لكن عند سيبويه لا يجوز فقدم الشارح رح ليكون عبارة
المصـ رح صحيحا عند الكل **فان قيل** حمل العبارة على مذهب الكل اولى من الحمل على مذهب
البعض فلم قدم المصـ رح قوله مضافة **قلنا** انما قدم المصنف رح قوله مضافة
ليذهب الذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم صح على مذهب المالكي انه حال من المبتدأ

وصح علی مذہب الجمہور لانہ حال من الضمیر فی الظرف ..... واخر الشارح لانہ نظر الی مذہب الجمہور فقط
قولہ لانہا اذا کانت مضافۃ الی یاء المتکلم فحالہا کسائر الاسماء المضافۃ الی یاء المتکلم فی اعرابہا
تقدیریا کما قال المصرح التقدیر فیما تعذر کعصا وغلامی قولہ وانما جعل اعراب ہذہ الاسماء اعلم
ان المدعی مرکب من امور ثلثۃ الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثانی جعل اسماء الستۃ
من الاحاد والثالث جعل ہذہ الاسماء الستۃ دون غیرہا اشار الی دلیل مدعی الاول بقولہ و
انما جعل الخ والی الثانی بقولہ وانما اختاروا الخ والی الثالث بقولہ وانما اختاروہذہ الاسماء او تحریر
ہکذا فان قیل الاصل فی المفردات ہو الاعراب بالحرکۃ فلم اعربت ہذہ الاسماء بالحروف قلنا
لما کان اعراب المفردات بالحرکات واعراب التثنیۃ والجمع بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد
ایضا بالحروف لئلا تکون بینہما وحشۃ ومنافرۃ تامۃ مع ان بینہما مناسبۃ وہی کونہما ماخوذا وما خوذ
منہ فلابد ان یکون فی عوارضہما ایضا مناسبۃ فان قیل انہ علم منہ ان المثنی والمجموع مقدم
فی الوجود علی الاحاد علی مایشعر بہ جعل الجعل الثانی مسببا عن الاول قلنا المراد من قولہ لما جعلوا
اعراب المثنی الخ ارادۃ اعراب المثنی فلا یرد فان قیل لما انحصروا فی الستۃ قلنا اعراب کل واحد من
المثنی والمجموع ثلثۃ فجعلوا فی مقابلۃ کل اعراب اسما فان قیل لم اختاروا ہذہ الستۃ قلنا
لمشابہتہا المثنی والمجموع فی کون معانیہا منبئۃ عن التعدد اما المثنی والمجموع فظاہر واما الاسماء الستۃ
فلان الاب والاخ ایضا ظاہر واما الحم فیتوقف تعقلہ علی الصفات الذمیمۃ والعورۃ والیضا الہن
ہو الشئی المنکر یستلزم المنکر علی صیغۃ اسم الفاعل وکذا الفم یستدعی اللسان والشخص فان قیل
الانباء عن التعدد موجود فی سائر الاسماء کالوالد والولد والابن والعم والام وغیر ذلک قلنا لوجود
حرف صالح للاعراب فی اواخرہا بخلاف ماذکرت من الاسماء وہہنا بحث من وجہین احدہما
انہ وان لم یکن فی اخرہا حرف صالح لکن ینبغی ان یعطی حرف صالح بان یزید الحرف فی اواخرہا والاخر
فی اخر ید ودم ایضا وجد الحرف الصالح فینبغی ان یجعلا من الاسماء الستۃ اجیب عن الاول
ان ارتکاب خلاف الاصل لاجل خلاف الاصل غیر جائز وذلک لان الزیادۃ خلاف الاصل والاعراب
بالحروف ایضا خلاف الاصل وعن الثانی انہ لابد من الحرف الصالح حین الاعراب ولا وجود لحرف
صالح فی ید ودم حین الاعراب فان قیل ما الوجہ انہ اعید فی الاسماء الستۃ دون ید و
دم مع انہ محذوف فی الکل قلنا لوجود سمع من العرب عادۃ فی الاسماء الستۃ دون ید ودم واقول فی الجواب
عن ید ودم بوجہ اخر وہو ان الشرط فی اعادۃ المحذوف ان یکون الحرف المحذوف من اخرہ ہو الواو لئلا
انقلاب الاخف الی الاثقل لان ید مثلا لو اعرب بالحروف انقلب الیاء فی حالۃ الرفع واوا لئلا یلزم
انقلاب الاخف الی الاثقل وہو غیر جائز فان قیل ہذا منقوض بکلا فلذا فی حالۃ الرفع یکون
بالالف وفی حالۃ النصب والجر یکون بالیاء عند الاضافۃ الی الضمیر فیلزم انقلاب الاخف

الی الاثقل لان الالف اخف من الیاء **قلنا** ان فی کلا لا یلزم ذلک x x x ٢٧، لان الالف فیہ بدل
من الیاء لان اصلہ کلی فرد الی الاصل حالۃ النصب والجر بخلاف یدا فان اصلہ یدی بالیاء والواو فیہ
لیس باصلی فیلزم القلاب الاخف الی الاثقل **فان قیل** ینبغی ان یعرب الابن بالحرف لوجود الواو
فی اخرہ لان اصلہ بنو فلا یلزم القلاب الاخف الی الاثقل **قلنا** لا یعرب الابن بالحرف من وجہ
اخر وھو لئلا یلتبس بالجمع علی تقدیر الاعراب بالحرف لان الابن یجمع بالواو والنون نحو بنون فاذا
اضیف ھذا الجمع یسقط النون فیصیر بنوک فاذا اعرب الابن بالحرف عند الاضافۃ وقیل بنوک التبس
الواحد بالجمع **فان قیل** ھذا الالتباس موجود فی اخوک وابوک ایضا لان الاب ایضا یجمع علی ابون فاذا
اضیف تسقط النون فیصیر ابوک وللمفرد ایضا یجیٔ ابوک فوجد الالتباس **قلنا** عن اصل الاعتراض
ان الابن وان کان فی اخرہ واو محذوف الا انہ عوض عنہ بالھمزۃ وانما اعید ذلک الحرف لو لم یعوض عنہ
شیٔ **قولہ** وما یلحق بہ **جواب سوالین** احدھما انہ لا یصح عطف کلا علی المثنی لانہ عطف علی النفس
لان کلا لیس الا مثنی باعتبار انہ لا یقع علی الواحد والاخران ذکر کلا بعد المثنی مستدرک لانہ ایضا مثنی
فاجاب بقولہ وما یلحق بہ یعنی انما قدم کلا علی المثنی مع انہ مناسب بالمثنی صورۃ ومعنی اما لکون
اعراب کلا فی بعض الاحوال بالحرکۃ او لکونہ اخف بالنسبۃ الی المثنی والاخف مقدم **قولہ** ولم یذکرہ
لکونہ فرع کلا فذکر الاصل کذکر الفرع **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر جمع المونث السالم ایضا لانہ
فرع جمع المذکر السالم **قلنا** انما اکتفی بذکر الاصل عن ذکر الفرع اذا کان اعرابہ موافقا لاعراب الاصل
وفی الجمع المونث لیس کذلک **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر اثنتان مع انہ فرع الاثنان
واعرابہ موافق للاصل **قلنا** النکتۃ للغافل للقاری لان الذکر اصل **قولہ** حال کون کلا **جواب سوال**
وھو ان قولہ مضاف منصوب وللنصب طرق کثیرۃ فسال السائل انہ من ای جہۃ منصوب وایضا المتبادر انہ
حال من المثنی ایضا فعلی ھذا فاتت المطابقۃ بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیۃ وایضا یفید
تقیید المثنی بالاضافۃ والحال انہ مطلق فاجاب بقولہ حال کون کلا ای ویعرب کلا حال کونہ مضافا
فیکون کلا فاعل فعل محذوف فلا یرد ان کلا مبتدا لانہ معطوف علی المثنی والحال من المبتدا لا یجوز و
ان جاز علی مذھب ابن مالک لان المبتداء مثل الفاعل فی کونھما مسندا الیہ **قولہ** وانما قید بذلک
ای بکونہ مضافا الی مضمر ولم یطلقہ او لم یقل مضافا الی مظھر **قولہ** باعتبار لفظہ مفرد لانہ لم یسمع ان
کل وکل مفرد ، فاذا لم یسمع لہ مفرد لم یکن کلا مثنی اذ المثنی ما لحق اخر مفردہ الف ونون وایضا
یجوز ارجاع ضمیر المفرد الیہ **قولہ** و باعتبار معناہ مثنی لانہ یقع تاکیدا للمثنی نحو جاء نی الرجلان کلاھما
قولہ فاذا اضیف الی المظھر الذی ھو الاصل لعدم احتیاجہ الی شیٔ اخر **قولہ** لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ
دفع وھم وھو ان یتوھم انہ لما روعی فیہ الاصل روعی فیہ اصل اخر وھو ان تکون حرکاتہ لفظیۃ لانھا اصل
دفع بقولہ لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان اخرہ الف وھو لا یقبل الحرکۃ **قولہ** تسقط بالتقاء الساکنین جواب
سوال وھو ان الالف

غیر موجود فکیف قال ان اخره الف **قوله** فلذلك قيد الخ **وههنا بحث** وهو انه لاحاجة الى هذه العبارة لان **قوله** لان كلا باعتبار الخ تعليل لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله به ثانيا **اجيب عنه** بان عدم الحاجة ممنوع لان فيه فائدة بيان المشار اليه **قوله** انما قيد بذلك يعني ان المشار اليه بذلك كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **قوله** وكذا اثنتان اشار بازدياد لفظ كذا الى انه ليس عطف المساوي على المساوي كما هو مقتضى العطف بل هو عطف المشبه على المشبه به **قوله** فان هذه الالفاظ **الجواب** **سوال** وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم يكن لها مفرد من لفظها فلا يصح الحاقها بالمثنى فدفع بقوله فان هذه الخ **اعلم** ان المثنى ما لحق اخر مفرده الف ونون او ياء ونون واما اثنان فليس بمثنى بل من اسماء الاعداد لانه ليس له مفرد حتى يلحق باخره الف ونون **قوله** المفتوحة ما قبلها انما ذكر هذا للفرق بين المثنى والجمع **قوله** والمراد به ما يسمى به **جواب** **سوال** وهو ان مثل سنون وارضون يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجمع مذكر لانه ما يكون مفرده مذكرا ومفردهما مونث او تحرير السوال هكذا ان حكم جمع المذكر السالم لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين واما الثاني فلانه يدخل فيه نحو المرفوعات مع ان اعرابه بالحركة او تحرير السوال هكذا ان المراد بجمع المذكر لا يخلو اما حقيقة او مجازا او اعم منهما فعلى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفردهما ليس بمذكر مع انهما اعربا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه نحو سنين وارضين لكن خرج منه نحو مسلمون ومشركون وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **فاجاب بقوله** ما يسمى به اصطلاحا يعني ان المراد ههنا عموم المجاز **فان قيل** ان قيد ما يسمى به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد في قوله بالالف والتاء في جمع المونث فلم لم يقيد به ثمه **قلنا** ربما يكتفي الشارح بالقيد الذي ذكر في اللاحق عن السابق **قوله** جمع ذو **فان قيل** لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبة عشرون زائد بجمع المذكر في الصورة **قلنا** لا نسلم ان مناسبة عشرون ازيد بالجمع بل الامر بالعكس لان الو جمع ذو بخلاف عشرون فانه ليس بجمع اصلا **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يعد الو من عين الجمع لا من الملحقات **قلنا** ان الو جمع ذو ولكن لا من لفظه والجمع المذكر الذي كان مفرده من لفظه **فان قيل** ان اولات جمع ذات لا من لفظها فينبغي ان يذكر اولات مع الجمع المونث السالم ملحقا به **قلنا** ان اولات قليلة الاستعمال فلم يكن له ادنى تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكره ملحق بجمع المذكر علم ان مونثه ملحق بجمع المونث **فان قلت** لا نسلم ان عشرون من الملحقات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته **قلنا** لا نسلم انه جمع والا لصح اطلاق عشرون على ثلثين اي لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان العشرين ليس بجمع في الاصل بل يكون جمعا في الاصل ثم غلب على العدد المعين **قوله** وانما جعل اعراب المثنى الخ **فان قيل** لا نسلم

له قوله ان ما ذكره الخ اي ما ذكره الشارح من قوله والمراد الخ ١٢ مفتي عبد الرحيم عفي عنه ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي يوم يقوم الحساب ١٢

له قوله فكذلك قيد ولو … له لفظ ور مضاف اليه لكن … ١٢

له واحد اولات لفظ … عشرون وهي ثلثون … ١٢

ان اعراب المثنى بالالف والجمع بالواو ولانه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وذا باطل لان الالف اعراب للتثنية وكذا علامتها ليس الا الالف فيكون الفاعلية مؤثرة فى الالف وكذا نفس التثنية عاملة فى الالف لتكون عاملة قلنا توارد المؤثر على اثر واحد باطل اذا كانا من جنس واحد وههنا ليس كذلك لان احدهما حقيقى وهو التثنيه والاخر اصطلاحى وهو الفاعلية فان قيل الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات فلم اعرب المثنى والمجموع بالحروف قلنا انهما فرعان للواحد فاعطى الفرع للفرع والاصل للاصل فان قيل ان جمع المونث ايض فرع فلينبغى ان يعطى له الاعراب الفرعى قلنا ان فى اخرهما حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانه ليس فى اخره حرف صالح فاعرب بالحركة ايضا ضرورة وههنا بحث من وجهين الاول كيف يكون الالف والواو فى الاخر مع كون النون بعدها والثانى ان علامة الشئ لا تتغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق الاعراب على العلامة اجيب عن الاول ان النون فيهما كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة فلا يكون من الكلمة وعن الثانى ان العلامة غير متعينة حيث قالوا الياء والواو علامة الجمع بلا تعين احدهما فلا تغير اصلا ويمكن ان يجاب ايض ان معنى قولهم لا يجوز التبديل فى العلامة انه لا يجوز تبديل العلامة بامر اخر غير العلامة واما تبديل العلامة بالعلامة فجائز فلو ذهب الواو وجاء فى بدله الياء فهو تبديل العلامة بالعلامة قوله ولما جعل اعرابهما بالحروف الى قوله فوزعت لا يخلو عن خدشة لانه انما يتصور لو كان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية والجمع وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلك الحرف الموجود اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما لانه من الاوصاف فعلى هذا لا معنى لقوله فلو جعل ولو حض اجيب عنه لعل ذلك بعد الوضع اى ان الجعل المذكور صدر من الواضع فان قيل ان الاعراب لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها اجيب عنه ان لهذه الحروف اعتبارين احدهما اعتبار كونها علامة للتثنية والجمع والاخر اعتبار كونها اعرابا ولا شك ان بالاعتبار الثانى لا توجد الا بعد حاصل الجواب ان لهذه الحروف لعتبارين احدهما اعتبار الذات وهو نفس الالف والواو والاخر وصف الاعرابية فاعتبار الاول مقارن مع الكلمة والاعتبار الثانى بعد الكلمة

قوله ولما جعل اعرابهما بالحروف فان قيل ان اراد بالحروف الحروف التى وجد فى اخرهما ووزعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغى لانها لما كانت حروف بناء التثنية والجمع لا يصح اضافتها الى الاعراب وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب فعلى هذا يصح قوله وكان حروف الاعراب اى يصح اضافتها الى الاعراب لكن يخالف من قوله وفى اخرهما حرف صالح للاعراب اجيب عنه ان المراد بالحروف التى فى اخرهما حين الوضع لكن اضافة الحروف الى الاعراب باعتبار ما يؤول اليه قوله فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بان جعل الواو علامة الرفع فى الموضعين والالف علامة النصب فى الموضعين والياء علامة الجر فى الموضعين

لو قم الالتباس اوجعل كل واحد من الحروف فى كل واحد منهما اعرابا اخر بان جعل الواو علامة الرفع فى التثنية وعلامة النصب فى الجمع مثلا فان قيل يمكن دفع الالتباس بجعل اعراب احدهما لفظيا والاخر تقديريا قلنا الاعراب التقديرى لا يجوز الا اذا تعذر الاعراب اللفظى او استثقل ولم يتحقق ذلك فيهما قوله فوزعت عليهما فان قيل الاظهر ترك الفاء لان المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى بدون الفاء قلنا الفاء ليس من الشارح بل من قلم الناسخ قوله نحو يضربان وضربا اى انه قياس على الفعل وانما كان كذلك لان الالف خفيف والتثنية كثيرة لانها غير مختصة بذوى العقول فان قيل هذا الوجه يجرى فى الاسماء ايضا فما الحاجة الى القياس فى الافعال قلنا الاسماء خفيفة فلما وجد وجه اخر من غير ثقل وخفة لا يصير اليه او نقول ان الشارح اختار ترخيم العنان قوله نحو يضربون لان اعراب المفرد بالضمة والواو مناسب بالضمة قوله حال الجر على الاصل لان اعراب المفرد مناسبة بالكسرة قوله وفرقا بينهما بفتحوا ما قبل الياء وكسروا النون فى التثنية لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن الكسر وكسروا ما قبل الياء فى الجمع لتوضيح الفرق وههنا بحث وهو لما حصل الفرق بفتح ما قبل الياء فى التثنية وكسر ما قبل الياء فى الجمع فما الحاجة الى الفرق الاخر وهو كسر النون فى التثنيه وفتحها فى الجمع اجيب عنه بان فى بعض المواضع لا يحصل الفرق بفتح ما قبل الياء مثل مصطفين لانه جمع مع ان ما قبل الياء مفتوح فيه فلذا كسروا النون فى التثنية وايضا انما كسروا النون فى التثنية لوجه اخر وهو لئلا تتوالى الفتحات الاربع فى حالة الرفع احدها ما قبل الالف والاثنان من الالف والرابع فتح النون وفتحت فى الجمع لعدم التوالى مع ان الفتحة خفيفة وما قيل ان الفتح فى الجمع للتعديل لا ينافى قلة المجموع وكثرة التثنية قوله وقلة المجموع لانه مختص بذكور ذوى العقول والصفة جمع المذكر السالم مشروط بشروط كثيرة كما ستعلم فى بحث الجمع وكلما كان كذلك فهو قليل قوله ولما فرغ دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله التقدير فيما تعذر ايضا بيان مواضع نفس الاعراب كما ان السابق بيان المواضع نفس الاعراب فدفع بقوله ولما فرغ يعنى انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحركات الثلاث والحروف الثلاث وبعضها بالحركتين والحرفين قوله الذى اشير الى تقسيمه اى تقسيم الاعراب جواب سوال وهو ان بيان المواضع يقتضى بيان نفس التقسيم الى اللفظى والتقديرى ولم يوجد فاجاب بقوله الذى ومنشأ السوال انه لم يوجد بذكر القصدى ودفعه بانه موجود بذكر الضمنى اى فى ضمن بيان حكم المعرب حيث قال ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا قوله ولما كان التقديرى جواب سوال وهو انه ينبغى ان تقدم اللفظى على التقديرى باعتبار الوجوه الاول انه اصل لانه غير محتاج الى التقدير والثانى انه قدم اللفظى فى الاجمال اى فى بيان حكم المعرب والثالث ان من حق العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقديرى اقل وكلما كان اقل فضبطه اسهل قوله اى تقدير الاعراب جواب سوال يرد على المصنف وهو انه يلزم الجزء بغير البحث لان كلامنا فى الاعراب لا فى التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندى انه بتقدير الموصوف اى الاعراب التقديرى واجاب الشارح بقوله اى تقدير الاعراب اى انه بتقدير المضاف اليه لكن ما قال الشارح اولى من قول الشارح الهندى لان فى كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه

دفی کلام الهندی یحتاج الی الحذف الذی هو خلاف الاصل ولو سلم ان فی کلام الشارح ایضا حذف لکن هو قلیل وهو حذف المضاف الیه دفی کلام الهندی الحذف وهو تقدیر الموصوف ویاء النسبة لیصح حمل الصفة علی الموصوف **قوله** ای فی الاسم **جواب سوال** وهو ان کلمة ما فی قوله فیما عداه یتناول الاسم والفعل جمیعا فعلی هذا ینبغی ان یقدر فی الفعل ایضا والامر الحاضر مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله ای فی الاسم یعنی ان کلمة ما کما یجیء للعموم کذلک یجیء للخصوص کما قال صاحب المنار من وما للعموم تارة وللخصوص تارة ثم یرد علیه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فینبغی ان یقدر فیهما الاعراب مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله المعرب ای المراد من الاسم الاسم المعرب اونقول انما زاد الاسم لبیان الموصوف ثم اول الشارح کلمة ما بالذی اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال کلمة ما ههنا مصدریة ای فی تعذر الاعراب لانه لوکانت موصولة فهو تقتضی العائد فی الصلة وهو غیر موجود فقال الشارح ردا علیه ان کلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فیه وجه الرد ان فی قوله احتیاج الی تقدیر الوقت قبله لیصح الظرفیة اوجعل فی بمعنی اللام الاجلی والا لیفسد المعنی وایضا مست الحاجة الی تقدیر تعذر فی الامثلة ای عصا وغلامی والا لم یصح الحمل وایضا لما کان کلمة ما ههنا مصدریة کان فی قوله فیما عداه ایضا مصدریة ویکون فی بمعنی اللام فیفسد المعنی لان معناه الاعراب اللفظی لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد لان المغائرة من التعذر ثابتة فی جمیع الاشیاء والحال ان الاعراب اللفظی لیس لاجل جمیع الاشیاء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فیکون فی کلامه کثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان فی کلامه حذف العائد فقط **وههنا بحث** وهو انه ما الباعث علی الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر کونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فی الخبر التنکیر **اجیب** عنه ان حذف الضمیر من الصلة احسن منه فی الصفة لکون اتصالها بالموصول اشد اذ لاغنی للموصول عنها بخلاف الصفة فانها لیست من ضروریات الموصوف ثم فی الصفة احسن منه فی خبر المبتدء لانها مع الموصوف جزء الجملة وزیادة التحقیق فی بحث عائد الخبر اذا کان جملة فطالعه ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله تعذر لایخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی کلمة ما فعلی الاول لم یوجد العائد فی الصلة وعلی الثانی فات استقامة المعنی فدفع بما حاصله ان الضمیر عائد الی الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنیان احدهما ما لایمکن الوصول الیه اصلا والثانی ما یمکن الوصول الیه بتکلیف فتوهم المعنی الثانی فعلی هذا الایصح مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله ای امتنع ای المراد المعنی الاول ثم یرد علیه انه لما کان امتنع فلا یصح قول الشارح فی الاسم المعرب لان الامتناع لایکون الا فی المبنی وایضا ان تقدیر الشیء فی الشیء فرع لوجوده فاذا امتنع فکیف یصح اطلاق التقدیر علیه فاجاب بقوله ظهوره فی لفظ وههنا بحث وهو ان فی المبنی ایضا امتنع ظهوره فی اللفظ **اجیب** عنه ان للمعرب لفظین احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له اى قول المفصل المبنى ... ان كلمة ما هنا مصدرية ١٢ له اى لاجل تعذر الاعراب وكل ذلك خلاف الاصل ١٢ [illegible]

الاعلال فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثانی ولا یمتنع علی اللفظ الاول بخلاف المبنی فان الامتناع فیه
مطلق **قوله** وذلك اذا لم یكن الخ **جواب سوال** وهو ان ذكر الاستثقال مستغنی عن ذكر التعذر لان ذكر
الادنی یدل علی ذكر الاعلی بطریق الاولی حاصل الدفع ان ذكر التعذر لاجل ان محله مغایر من محل الاستثقال لانه
فی الحركة والحرف جمیعا بخلاف التعذر لانه فی الحركة فقط **قوله** كما فی الاسم المعرب اشارة الی الامرین احدهما جواب
سوال وهو ان الكاف فی قوله كعصا بمعنی المثل فیكون مضافا الی عصا والمضاف الیه خارج فی الكلام فلا یعلم حال
عصا فاجاب بقوله كما فی الاسم المعرب الخ وهذه القاعدة صادقة علی عصا ایضا والثانی ان ما قال الشارح بیان حاصل
المتن لان الكاف فی كعصا تدل علی ان التعذر غیر مختص بعصا فقول الشارح رح كما فی الاسم الذی فی معناه **قوله**
فی آخره الف مقصورة **وههنا بحث** وهو ان قوله آخره ظرف والالف مظروفه فیلزم ظرفیة الشیء
للنفس لان آخر الاسم لیس الا الف **اجیب عنه** ان الظرف هو الآخر وهو اعم من ان یكون الفا وغیره والا
لالف خاص فیكون من قبیل ظرفیة العام للخاص **قوله** سواء كانت موجودة ۱۲ **جواب سوال** وهو ان
الالف غیر موجودة فی عصا لانه سقط بالتقاء الساكنین فاجاب بقوله سواء كانت موجودة فی اللفظ
كالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساكنین وانما اختار المص رح هذا الخفاء امر هذا القسم وظهور
مقابله **قوله** وكما فی الاسم المعرب الخ والغرض فیه ما مرّ فی كعصا اعلم ان التقدیر قد یكون بالتعذر وقد
یكون بالاستثقال ثم التعذر انما یكون بامرین احدهما بالالف المقصورة فی آخر الاسم والآخر بالاضافة
الی یاء المتكلم **وههنا بحث** وهو ان حصر تقدیر الاعراب فی التعذر والاستثقال باطل لانه قد یكون
بالوقف نحو جاء نی زید مع انه لا تعذر فیه ولا استثقال **اجیب عنه** انه داخل فی التعذر لانه لما استثقل آخره
بالسكون تعذر الحركة **اعلم** ان اكثر النحاة ذهبوا الی ان باب غلامی مبنی للاضافة الی المبنی وخالفهم
المصنف باعتبار الوجهین احدهما ان غلامای معرب ای تثنیته معرب لانه اذا اضیف فی حال الرفع الی یاء
المتكلم كانت بالالف وفی حال النصب والجر بالیاء بالاتفاق علم ان الاضافة الی المبنی لا یوجب البناء
والثانی ان الاضافة یقوی جهة الاسمیة فیكون معربا **وههنا بحث** وهو انه منقوض بحیث واذ لانهما
مبنیان مع الاضافة **اجیب عنه** ان الاضافة الی المفرد یقوی جهة الاسمیة وهما مضافان الی الجملة لا الی المفرد لان
ان الاضافة مانع للبناء لا رافع له ای اذا كان الاسم الموجود فی كلام العرب معربا ثم اذا اضیف فهذه الاضافة
مانع للبناء وان كان الاسم الموجود فی كلام العرب مبنیا فهذه الاضافة لیست برافعة للبناء **قوله** نافیه لما
اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل وایضا اشارة الی ضعف قول البعض **قوله** موافقة لها او مخالفة
الخ لانه یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد وهو ممتنع **قوله** غیر مرضی اشارة الی ان له وجها وان لم یكن مرضیا
وهو ان الیاء انما یقتضی الكسرة ماقبلها سواء كانت اعرابیة او بنائیة فیمكن ان یزول كسرة الاولی بعد
عروض الثانیة استیفاء لحق المستحق واجتنابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدیری ووجه الضعف
هذا من قبیل زوال المسبب مع بقاء السبب **فان قیل** ما الوجه انهم رعوا المناسبة ولم یرعوا العامل **قلنا**
العنایة بكسرة للملائمة اكثر لكونها بنفسها لكلمة لان الیاء لشدة اتصالها صارت كالجزء الاخیر لانه لا یجوز

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامل وليس بين العامل والمعمول شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره بخلاف ما لو قيل بزوال الكسرة الملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية **فان قيل** لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب الخ من قبيل توارد المؤثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر انفا **قلنا** ان ههنا يلزم توارد المؤثرين من جنس واحد وذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمه ليس من جنس واحد كما مر بيانه **قوله** في الاحوال الثلث اشارة الى بيان نصب **قوله مطلقا** **قوله** يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا ليس بمتعلق بباب غلامي كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين **قوله** واستثقل على صيغة المجهول لانه متعدي بخلاف تعذر لانه لازمي **قوله** عطف على تعذر جواب **سوال** وهو ان كلمة او للعطف يقتضي المعطوف والمعطوف عليه فما هما **قوله** اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف **قوله** ودب اذا كان محل الاعراب الخ ليس هذا اشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التعذر بل هو بيان احد قسميه وبيان قسم الثاني فيما سيأتي **قوله** كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما مر في عصا **قوله** الذي في اخره ياء اي الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حاجة الى تقييده بغير ياء المتكلم لانه ليس جزء الكلمة **قوله** اي في حالة الرفع اشارة الى بيان نصب **قوله** رفعا وجرا وههنا اعتراض مشهور وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقاله في قاض لا يخلو ما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما مستثقلا اذ في اخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الياء غير ملفوظ في قاض **اجيب عنه** المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل الاعلال **او نقول** ان الياء المقدرة في قاض كالملفوظ **قوله** عطف على قوله كقاضي اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح الهندي اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلمي معطوف على قاضي لا على كقاض فيلزم استدراك قوله ولما الثاني فهو ان الشارح الهندي قال انه عطف على قاض وحده ودخل تحت الكاف اي كنحو مسلمي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف اشتراك مسلمي في تقدير الاعراب بقاض في الاستثقال ويفيد بنحو كلمة مسلمي يعني المراد بنحو مسلمي كل جمع للمذكر السالم مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا المفاد احدهما مغاير عن الاخر وجه الرد ان كلمة مسلمي يفهم من لفظه انه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل المراد منه ذكر المذكورات واخواتها جميعا **قوله** يعني تقدير الاعراب **جواب** سوالين احدهما ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يذكر نحو وعطف مسلمي على قاض والاخر ما الوجه ان المص ذكر لتقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كلاهما الحركة وذكر للاستثقال مثالين احدهما بالحركة والاخر بالحرف فاجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر نحو تنبيها على انه نوع اخر يعني ان التقدير في قاض من قبيل الحركة وفي مسلمي من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعذر مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثلين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

فان قيل لانسلم ان التقدير للتعذر مختص بنوع واحد وهو الحركة بل قد يكون بالحرف كما في صورة الحكاية عن التثنية ومنه قول من قال هات من تمرتان في جواب من قال هذان تمرتان فان الاعراب في قوله من تمرتان مقدر لان الالف للحكاية مانع عن ظهور الياء لفظا فحكمنا بانه في التقدير قلنا انه شاذ فلذا لم يلتفت اليه كتقدير الاعراب بالحروف في الاحوال الثلث شاذ لم يلتفت المص رح اليه كما يعلم شذوذه من قول الشارح قوله وقد يكون في الاعراب جواب سوال وهو ان تقدير الاعراب بالحروف كما يكون في حال الرفع كذلك في الاحوال الثلاث مثل جاءني ابو القوم فلم لم يتعرض المص اليه فاجاب عنه بقوله وقد يكون اه يعني انه قليل لانه ادخل قد على المضارع قوله اى الاعراب اللفظي لما كان القاعدة عندهم ان الاسم المتصل بياء النسبة كان حكمه حكم المستغاث في اقتضاء الموصوف فلبيان الموصوف قال اى الاعراب ولم لم يجعل الاعراب مضافا اليه كما فعل في قوله التقدير فيما اذا تعذر لان ثم لم يكن الياء موجودا وههنا موجودة قوله للتلفظ به جواب سوالين احدهما ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير صحيح لان اللفظي كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا او الفتحة والكسرة المقدرة وضمة في المذكور لفظيا حكميا الذي يجري عليها احكام اللفظ الحقيقي لانها تدل على فاعلية الفاعل الخ كما ان الاعراب اللفظي الحقيقي تدل على فاعلية الفاعل مثل جاءني زيد والثاني انه لما كان اللفظي مبتدا المحذوف الموصوف وهو الاعراب لا يصح نسبة الاعراب الى اللفظ لانه يوهم ان النسبة بعلاقة الصدور كما في قوله رجل ضربي مع ان اللفظ لا يصدر من الاعراب فاجاب بقوله التلفظ به وحاصل الجواب عن الاول سلمنا ان اللفظ يطلق على الحقيقي والحكمي لكن اذا لم يؤول باسم المفعول واذا اول به لا يراد منه الحقيقي لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثاني انه اذا اول باسم المفعول زال معنى الياء فلا يثبت وهم الصدور وانما اول باسم المفعول المزيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما يدل تعريفه عليه قوله فيما عداه اعلم ان كلمة ما ههنا موصولة عند الشارح الهندي لان ههنا ضميرين احدهما بارز والآخر مستتر بخلاف ثمه لان ثمه ضمير واحد وهو المستتر في قوله تعذر فلم يوجد العائد قوله فيما عداه اى ما ذكر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لانهما شيئان احدهما التعذر والآخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذكر فان قيل ينبغي ان يرجع الى كلمتهما فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره الشارح وايضا يرد ان اعتراض عدم المطابقة غير وارد لان استثقل عطف على تعذر بكلمة او فيكون المراد احدهما فيصح ارجاع ضمير المفرد اليه فلا حاجة الى تاويل الشارح اجيب عن الاول بان الارجاع الى القريب اولى ولا يصح الارجاع الى القريب الا بالتاويل الذي ذكره الشارح وعن الثاني انه وان ذكر استثقل بكلمة او لكن الامثلة ذكرت بالواو مثل عصا وغلامي وقاض ومسلمي فاعتراض عدم المطابقة اى عدم مطابقة الضمير مع الامثلة وارد فمست الحاجة الى تاويل الشارح قوله مما تعذر الخ جواب سوال وهو ان البعض من المذكور مفرد منصرف وجمع مكسر فعلم منه ان اعرابهما ليس بلفظي فاجاب بقوله مما تعذر قوله ولما ذكر في تفصيل المعرب جواب سوالين احدهما ان المقصود في النحو بيان المرفوعات

لیس منها فلم عرفه والثانی ان المذکور فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وهو یقتضی الاجمال ولا اجمال سابقا فاجاب بقوله ولما ذکر قوله وکان غیر المنصرف جواب سوال وهو انه ما الوجه للمص انه عرف غیر المنصرف واکتفی به عن تعریف المنصرف ولم یعکس فاجاب بقوله وکان غیر المنصرف اقل لانه مشروط بشرائط وکلما کان کذلک فهو اقل وجودا قوله وبمعرفته یعرف المنصرف جواب سوال وهو ان تعریف المنصرف وان لم یذکره فی الاول لکن ینبغی ان یذکره فی الاخر فاجاب بقوله وبمعرفته یعرف المنصرف وهو ما لیس فیه علتان او واحدة تقوم مقامهما فلا حاجة الی تعریفه قوله علی قیاس الخ متعلق بقوله اقل قوله واکتفی بتعریفه وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظی بالاعراب التقدیری بل صرح به حیث قال واللفظی فیما عداه لان النکتة للفارلا للقار وهو قار فی اللفظی فان قیل ان الاکتفاء انما یصح اذا کان الاعراب منحصرا فی المنصرف وغیر المنصرف ولیس کذلک لان ههنا امر ثالث وهو التثنیة والجمع لانهما غیر داخلان فی التعریف الذی نقل من الجمهور للمنصرف وغیر المنصرف حیث قالوا بانه الذی یدخله الحرکات الثلث والتنوین وغیر المنصرف الذی یسلب عنه الجر والتنوین قلنا المعرب ان لم یکن منحصرا فی القسمین عند الجمهور لکن منحصر فی القسمین عند المص کما یعلم من تعریفهما عند المص قوله ای اسم جواب اسولة الاول ان لفظ غیر مبتدا نکرة لتوغلها فی الابهام لا یصیر معرفة بالاضافة وان صارت نکرة مخصصة والمتبادر من کلمة ما موصولیة لغلبة استعمالها فی الموصول فیلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر وذا لا یجوز والثانی ان الموصول مع الصلة شیٔ واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف ولو فرضت فصلا لا یوجد الجنس فیه والثالث ان کلمة ما الموصول عامة فمعناه غیر المنصرف الذی ای الشیٔ فعلی هذا لا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسم غیر المنصرف اسم معرب لا الشیٔ لانه جنس بعید والرابع ان الشیٔ یتناول الفعل فینبغی ان یکون ضربت بسکون التاء غیر منصرف لان فیه الوصفیة والتانیث فاجاب بقوله ای اسم یعنی انه لما عبر عن کلمة ما بنکرة علم انها موصوفة لا موصولة فلا یرد شیٔ وههنا بحث من وجوه الاول انه انما یلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر اذا کان لغیر المنصرف اضداد وههنا ضد واحد وهو المنصرف واذا کان له ضد واحد یصیر معرفة فلا یلزم تنکیر المبتداء فلا یرد السوال الاول والثانی ان المراد بغیر المنصرف معناه العرفی وهو مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی المغایرة ای ما فیه علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لهذا الجنس وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قوله غیر المنصرف خبر وقوله ما فیه علتان مبتدا فلا یلزم تنکیر المبتداء اجیب عن الاول هذا انما یستقیم علی قول المص واما عند الجمهور لیسا بمنصرفین ولا غیر منصرفین کما عرفت آنفا وعن الثانی انه بهذا المعنی نکرة ایضا لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروری ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما یفرض فیما وجد احد السببین لمنع الصرف دون الاخر وعن الثالث ان جعل الحد مبتدا غیر صحیح لان الخبر اوضح من المبتدا والحد اوضح

ای وہو قولہ ما فیہ علتان

ای وہہنا الحد

بحث غیر المنصرف

من المحدود فكيف يكون الحد مبتدأ **قوله** معرب جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه حضار وقطام علمين للكوكبين لوجود العلتين اي العلمية والتانيث فاجاب بقوله معرب في حضار و قطام من البينات والتحقيق في بحث المبنى **قوله** ما فيه علتان فما ظرف او مبتدأ وقدم خبره و الجملة صفة ما **قوله** تؤثران جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع من وجه آخر وهو انه دخل فيه مثل قائمة لوجود التانيث والوصفية فيها مع انها لم تكن غير منصرف فاجاب بقوله تؤثران والتانيث فيها غير موثر لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لانه لا يجامع مع الوصفية او ان قوله تؤثران اشارة الى ان مثل حبلى ومصابيح علمين خارج من الجزء الاول وداخل في الجزء الثاني وهو قوله او واحدة تقوم مقامهما لانه وان كان فيهما علتان لكن المؤثر علة واحدة وهي التانيث في الاول والجمع في الثاني لا العلمية ولهذا لو انكر لم ينصرف ايضا **قوله** باجتماعهما اشارة الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما بانفراده **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لصدقه على نوح وعلى ما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكرنا في الاول فلان سكون الوسط يعارض السببين لزيادة اختصاصهما بالاسم **فان قيل** ان الشارح رح لما قال تؤثران فلا حاجة الى قوله واستجماع شرائط وايضا يرد ما الفرق بين نوح و هند ان الاول منصرف قطعا والثاني يجوز صرفه وعدمه على السواء وايضا يرد النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده وايضا يرد النقض بمسلمات علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسرة والتنوين اجيب عن الاول انما ذكر قوله واستجماع شرائطه لدفع وهم وهو ان يتوهم ان معنى قوله تؤثران ان يجتمع العلتان لمنع الصرف فقط سواء كان معهما شرائطها او لا وهذا صادق على نوح فاحتاج الى خروجه بقوله واجتماع شرائطهما وعن الثاني بما قال الشارح في بحث نوح فلينظر فيه وعن الثالث بان المراد من الصرف ما في حكم الصرف لا عينه كما قال الشارح ثمه وعن الرابع انا لا نسلم تحقق التانيث في مسلمات لان هذا التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية **قوله** اثرا مفعول مطلق لقوله تؤثران اشارة الى دفع سوال وهو انا لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط العجمة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا وجد المشروط وهو العجمة في مثل نوح بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة حاصل الجواب ان هذه الشرائط شرائط التاثير لا شرائط الوجود **قوله** من علل تسع وانما اختار التركيب التوصيفي ولم يختر الاضافي بان يقال من تسع علل ليطابق مع قوله او علة واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا يأتي التميز للواحد والاثنين **قوله** بان تؤثر وحدها جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان المرء لا يقوم

ك يعني ان المراد من الاسم المعرب حضار الخ ۱۲ ك يعني ان المراد من العلتين العلتان المؤثرتان والتانيث الخ ۱۲ ك فان فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما وهما العلمية والعجمة مع انه منصرف ۱۲ ك بان قال من واحدة علة لانه على هذا يكون قوله علة تميز الواحدة والحال انه لا ياتي

ك يعارض الحاصل السببين ولما في الاخص فلان اللام والاضافة

[illegible]

مقام المتعدد والثانی ان القیام عبارة عن الاستواء وهو لایتصور الی من فی ذوی الارواح فاجاب بقوله
بان تؤثر **قوله** مجموع ما فی هذین البیتین **جواب** عن الاسولة التی مر فی قوله اسم وفعل و
حرف فلینظر فیه فلا فائدة فی الاعادة والمجموع بمعنی الجماعة فوجد المطابقة بین المبتداء
والخبر فی التانیث یرد علیه ان المذکور فی البیت الواو وثم ولتقریب فعلم منه انها ایضا من
العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لا کل واحد متعلق بقوله المجموع **قوله** وهی
عدل الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان یقول ما العلل التسع ثم اعلم ان قوله
هی من المص وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعید الانباری اوله موانع الصرف تسع
كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصویب + عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من المبتداء
او بدل من التسع الذی هو مذکور فی البیت السابق **فان قیل** لم لم یأتی المص رح بهذا مع انه لو قال
هذا البیت لم یحتج الی التعریف لان ذکره یستغنی عن تعریف غیر المنصرف **قلنا** فیه قصور لانه لم
یتناول بما یقوم مقامهما **فان قیل** علی هذا لا یصح ذکره من الشاعر **قلنا** انه نظر الی ان المراد با
لاثنان اعم من ان یکون حقیقة او حکما **فان قیل** لما صح قول الشاعر لا یصح عدول المص رح عنه **قلنا**
انما عدل المص رح عنه لان صحته بتکلیف **قوله** والعدل جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فعلم
منه ان علیة الجمع عقیب العلل الاول والامر لیس کذلک والثانی ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الی
ثم مع ان الواو اخصر واصل فی العطف فاجاب بقوله لجر الحاء فظاهر العدل والمذکور مجرد عن التراخی
قوله علی الوزن لان نصف بیت الاول خمسة اسماء ونصف بیت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتین
لیقوم مقام الاسمین لان ثم ثلاثی فیکون بمنزلة الاسم واجاب بعض الشارحین ان ثم قد یستعمل
فیما اذا کان للمعطوف مزیة علی المعطوف علیه ولا شک ان للجمع مزیة علی ما قبله لانه قائم مقامهما
وانما عدل الشارح عنه لانه لا یستقیم فی قوله ثم ترکیب **قوله** فقوله زائدة منصوب اشارة الی الرد
علی الشارح الهندی حیث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فی النون
زائدة بقرینة تنکیر اخواته فلا یلزم توصیف المعرفة بالنکرة او ان اللام للعهد الذهنی والمعرف
بالعهد الذهنی یجوز وصفه بالنکرة صرح به الرضی او بحذف الموصول ای النون التی هی زائدة
ولکن علی هذا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وذا لا یجوز وایضا ان قوله والنون مؤول بالکلمة
فلا یلزم توصیف المذکر بالمونث فرد الشارح رح قوله بقوله منصوب وجه الرد ان فی کلامه
تکلیف کثیر بخلاف ما قال الشارح لانه لیس فیه تکلف ثم یرد علی الشارح انه لا یکون الحال الا من الفاعل
او المفعول والنون لیس منهما بل خبر والحال لا یصح منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله اذ المعنی وتمنع النون القرینة
علی قوله وتمنع البیت السابق وهو قوله موانع الصرف الخ **قوله** الف فاعل الظرف هذا قول غایة التحقیق
والغرض فی نقل قوله ورود الاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ثم انه کان الف فاعل الظرف فیکون قوله
من قبلها الف جملة فعلیة والا کان مبتدا فیکون اسمیة وعلی التقدیرین یکون حالا فان کان حالا من النون

فيكون من الاحوال المترادفة وان كان حالاً من الضمير في قوله زائدة يكون من الاحوال المتداخلة قوله ولا انه لا يفهم من هذا التوجيه الخ الالف واللام في قوله التوجيه للجنس اي جنس التوجيه فلا يرد بانه ينبغي ان يقال توجيهين احدهما كونه فاعل الظرف والاخر كونه مبتدا قوله ولاجل اي جعل صاحب الغاية اشارة الى تاكيد الاعتراض قوله وهذا كما اذا قلت جواب سوال وهو ان هذه الارادة بعيدة لا تقتضيه وضع ولا قاعدة فاجاب بما حاصله ان هذا المعنى مفهوم عرفاً كما يفهم من هذا المثال اجيب من جانب صاحب الغاية انما صرح بزيادة النون دون الالف لان الوهم في عدم زيادة النون واما الالف فلا وهم في زيادته لانه من حروف العلة والاصالة فيها قليلة قوله وقوله هذا القول تقريب قوله وقوله مبتدا وهذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدا فان قيل كيف يصح كونه خبراً ولا رابط فيه قلنا تقديره يعني به امر مؤول بالمفرد اي وقوله مضيراً ان ذكر الخ قوله او القول بان كل واحد منها مانع لان المذكور في نظم ابي سعيد هو المانع لا العلة قلنا انه قال في النظم موانع وهو جمع مانعة وتانيثه باعتبار ان موصوفه علة فكانه قال العلل الموانع قوله تقريبي اي اعتباري ومجازي ذكر الكل وارادة الجزء فيكون المحذوف منه ياء النسبة قوله اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ووزن الفعل فان منع الصرف فيه بطريق الحكاية من الفعل يعني كما لا يدخل الكسر والتنوين عليه قبل نقله من الفعل الى الاسم كذلك لم يدخل بعد النقل واما التركيب فلانه باق اي ثبت فيه التركيب من العلتين اعلم انه جاء عبد الرحمن الى مدرسة بخارا وسأل علمائها عن عدد موانع الصرف فقالوا في جوابه اثنان الحكاية والتركيب فقال ان في وزن الفعل ايضاً لا يؤثر احد العلتين بل ان التركيب الى الاخر فينبغي ان يكون علة للمنع هو التركيب فقط فعجزوا عن جوابه اقول الحكاية وان دخل في التركيب لكن افرده للاهتمام بشانه لان المنع فيه اكثر لانه عين الفعل باعتبار ما كان والباقي مشابه بالفعل في الفرعيتين لا عينه قوله وقال بعضهم احد عشر تسع منها هذه والعاشر مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر والحادي عشر ما هو مشابه لالف التانيث وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم للالحاق كارطى ملحق بجعفر وهو الشجر الذي يدبغ بها الجلود اولم تكن للالحاق كالف قبعثرى والدليل على ان الف ارطى وقبعثرى ليست للتانيث مجئ ارطاة وقبعثراة بالتاء والدليل على ان الف ارطى وقبعثرى ليست للالحاق عدم مجئ اصله سداسي حتى يلحق به اقول في الحاق الاول داخل في الوصف الاصلي عند من اعتبره والثاني داخل في الف التانيث قوله ثم انه ذكر قوله ثم اي بعد بيان المثل قوله انه اي الشان قوله ذكر اي المصنف والغرض في هذه العبارة جواب سوال وهو ان المقصود بيان المثال فالاشتغال بالامثلة اشتغال بما لا يعني فاجاب بقوله ثم انه ذكر امثلة الخ يعني ان المثلات كثيرة فكثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله على ترتيب جواب سوالين احدهما انه لم قدم عمر على الباقي ولكن الاحمر الى اخرها والثاني ان اللف والنشر الغير المرتب اولى عند البعض لانه فيه اتصال بعض الامثلة بالمثل فتوهم انه غير مرتب فلعله هذا او يطابق المثال مع المثل قوله وفي ايراده يلب جواب سوال

وھو ان ذکر زینب بعد طلحۃ مستدرک لان المثال کاف لھما حاصل الجواب سلمنا انہ کاف لھما لکنہ ذکر تنبیھا علی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی **قولہ** ومعد یکرب اسم صحابی ومعناہ الافرادی ان معد صیغۃ اسم مفعول کرمی وکرب صیغۃ الماضی ومعناہ اثارۃ الارض **قولہ** واحمد مثال لوزن الفعل **فان قیل** ان ھھنا ایضا احمر کاف لھما فلا حاجۃ الی قولہ احمد فینبغی ان یعتذر الشارح ھھنا ایضا کما ذکر فی زینب **قلنا** ان قیاسہ علی زینب غیر صحیح لان ثمہ کل واحد کاف لھما واما ھھنا فاحمر کاف لھما واما احمد فغیر کاف لھما بل للوزن فقط دون الوصف **قولہ** واثرہ المرتب لما کان للحکم معان کثیرۃ فلرفع الابھام ولتعیین ما ھو المراد قال واثرہ المرتب **قولہ** من حیث اشتمالہ **جواب سوالین** احدھما ان اضافۃ الحکم الی غیر المنصرف غیر صحیح لان الحکم اثر العلتین لا انہ اثر غیر المنصرف والآخر ان حکمہ کما ھو ھذا کذلک الرفع والنصب والجر فینبغی ان یذکرھا ایضا **فاجاب بقولہ** من حیث اشتمالہ علی علتین والرفع والنصب والجر من حیث اشتمالہ علی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ **فان قیل** ان قید الحیثیۃ یجیٔ علی معنیین احدھما للاطلاق والآخر للتقیید وھھنا لم یصح من قبیل الاول لان ذلک انما یستفاد اذا کان القید فی الحیثیۃ نفس المقید کما فی قولہ الانسان من حیث ھو انسان والموجود من حیث ھو موجود ولا من قبیل الثانی اذ الاشتمال علی العلتین معتبر فی مفہوم غیر المنصرف عند المصنف فلا فائدۃ فی التقیید بقولہ من حیث اشتمالہ **قلنا** قید الحیثیۃ ھھنا بمعنی التعلیل لا للتقیید وانما لم یقل من حیث انہ غیر منصرف مع افادتہ ما افادہ ھذا القول علی وجہ الاخصر للتصریح بمنشاء ترتب ھذا الحکم **قولہ** ان لا کسرۃ اعلم ان قولہ لا لنفی الجنس یقتضی الاسم والخبر فقولہ کسرۃ اسم لا وخبرہ محذوف اعنی فیہ ثم یرد علیہ ان قولہ ان حرف من الحروف المشبھۃ بالفعل یقتضی الاسم والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا یوجد خبرہ وان فرض خبر ان فلا یوجد اسمہ **اجیب عنہ** ان قولہ ان مخففۃ من المثقلۃ فضمیر الشان المحذوف معہ اسمہ ولا مع الاسم والخبر خبرہ تقدیرہ انہ لا کسرۃ فیہ **فان قیل** الجملۃ خبر المبتداء وھو قولہ وحکمہ ولم یوجد العائد الیہ لان الضمیر فی قولہ فیہ راجع الی غیر المنصرف لا الی المبتدا وھو قولہ وحکمہ **قلنا** الجملۃ بتاویل المفرد او ان ھذہ الجملۃ مفسرۃ للمبتداء فلا حاجۃ الی العائد **فان قیل** لم ذکر المصنف انتفاء الکسرۃ ھھنا مع ان انتفاءھا قد علم من قولہ وغیر المنصرف بالضمۃ والفتحۃ **قلنا** المصنف اراد الاجتماع بین الحکمین فانہ اقرب الی الضبط یعنی انہ علم فیما سبق نفی الکسرۃ لا نفی التنوین وھھنا جمع بینھما **قولہ** فیشبہ الفعل اعلم ان مشابھۃ الاسم الفعل علی ثلاث مراتب الاعلی والمتوسط والادنی الاول یوجب البناء لانہ یثبت بثلاث علل کما فی حضار وتمامہ کما ذکرہ الشارح فی بحث المبنی والثانی یوجب منع الصرف لانہ یثبت بعلتین والثالث یوجب کون الاسم عاملا لانہ یثبت بمشابھتہ ما **قولہ** وھو الجر والتنوین فقولہ والتنوین عطف علی الاعراب لا علی الجر **قولہ** الذی ھو علامۃ **جواب سوال** وھو انہ منقوض بسلمات علما لانہ غیر منصرف مع انہ لا یمنع منہ التنوین فاجاب بما حاصلہ

له والجملۃ اذا وقعت جزءا لا بد فیھا من العائد الراجع الی المبتداء ولم یوجد ۱۲

ان الممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المقابلة **قوله** علامة التمكن اى دليل على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة على نفسه وانما منع الجر والتنوين دون سائر خواص الاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختيرا بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولان كلمات النكرة كثيرة من المعارف والتنوين يدخل على النكرة فيكون هو كثيرا ايضا والجر ايضا كثير لكثرة عواملها **قوله** والتانيث فرع التذكير فى الخلقة والمرتبة والتلفظ اما الاولين فظاهر واما الثالث فما قال الشارح لانك تقول قائم ثم قائمة **وههنا بحث** وهو ان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والا يلزم الجمع بين التذكير والتانيث والمذكر هو هذا لا ذلك فانه المشترك بين المذكر والمونث كذا قال الغفور اجيب عنه ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتثنية والجمع فرع المفرد **قوله** والتعريف فرع التنكير فى المعنى والتلفظ اما فى المعنى فلان التصور الاجمالى مقدم على التفصيلى واما فى التلفظ فما قال الشارح **قوله** والجمع فرع الواحد **فان قيل** الفرعية متحققة فى التثنية والجمع السالم ايضا **قلنا** المراد بالفرعية ما يكون موثرة والفرعية فيهما غير موثرة لان اعرابهما بالحروف فيخالف عن المفرد فيكون مستقلا فقلت معنى الفرعية والا فليكن التثنية والجمع غير منصرف لان فى غير المنصرف حال النصب والجر واحد ولا شك ان حال النصب والجر واحد فى التثنية والجمع واما الجمع المونث ولو كان اعرابها بالحركة لاكن خالف من الاصل الذى اعنى جمع المذكر فيكون له نوع استقلال **قوله** ويجوز صرفه اى لا يمتنع جواب سوال وهو ان جعل التناسب علة الجواز مستقيم لاكن جعل الضرورة علة الجواز غير مستقيم لان صرف غير المنصرف لاجل الضرورة واجب فاجاب بقوله اى لا يمتنع حاصل الجواب ان الجواز يجيء بمعنيين احدهما بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة من الطرفين والثانى بمعنى الامكان العام وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل للحكم والمراد ههنا الثانى وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط **قوله** سواء كان ضروريا اى واجبا او غير ضرورى اى غير واجب **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف جواب سوال وهو ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان وبالضرورة لا يزول العلتان فاجاب بقوله اى جعله فى حكم المنصرف يعنى اجاب الشارح عنه بوجهين الاول ان المراد بالصرف المعنى الاصطلاحى وهو جعله فى حكم المنصرف والثانى انه يراد المعنى اللغوى وهو التغير **وههنا بحث من وجهين** الاول انه لما اريد منه جعله فى حكم المنصرف فلم اطلق المصدر عليه الانصراف والثانى ان الجواب الاول لا يصح لان المعنى الاصطلاحى للصرف هو جعل الاسم منصرفا حقيقة لا جعله فى حكم المنصرف اجيب عن الاول انما اطلق عليه عين الانصراف لان كل ما لا يترتب عليه غاية فهو فى حكم العدم وعن الثانى بان المعنى الاصطلاحى على نوعين احدهما عرفى والاخر حقيقى الاول جعله فى حكم المنصرف والثانى جعله منصرفا فالمراد ههنا العرفى **قوله** عند المصنف لما عند غيره

له وهذا والله اعلم ... من غير تعرض لتذكير والتانيث ۱۲ له اى الجوهرى ... ۱۲ له اشارة الى الجواب الثانى ۱۲

فهو ما لا يدخل عليه الكسرة والتنوين فبادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة فان قلت ان المنصرف عند غيره ما يدخل عليه التنوين والحركات الثلث فادخال احدهما لا يجعله منصرفا عندهم ايضا قلت جاز دخول احدهما يوجب دخول الاخر باعتبار عدم القائل بالفصل قوله لا يلزم خلو الاسم عنهما وههنا بحث وهو ان العلتين الباقيتين بعد ادخال الكسرة والتنوين اما موثرتين او لا فعلى الاول يلزم وجود المؤثر بدون الاثر فان اثره هو المنع عن الكسرة والتنوين لا غير وعلى الثانى لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف فان كون علتين موثرتين معتبر فى تعريفه كما صرح به الشارح فى تعريفه اجيب عنه بان المراد ما كان موثرتين لولا المانع لكن تخلف الاثر عن المؤثر انما لا يجوز اذا لم يمنعه مانع والمانع ههنا موجود وهو الضرورة والتناسب فان قيل فى صورة وجود المانع لا يكون العلة علة لان المانع يدخل على العلة عند ابى حنيفة واما عند الشافعى فالمانع يدخل على الحكم لا على العلة فعلى مذهبه يستقيم وجود العلة مع المانع كما ذكر فى كتب الاصول قلنا المشهور ان المص كان على مذهب الشافعى فلا يرد الاعتراض قوله والضمير فى صرفه جواب سوال وهو انه لما كان المراد المعنى اللغوى كان معناه ويجوز تغيير غير المنصرف فالاعتراض باق على حاله فاجاب بقوله والضمير فى صرفه راجع الى حكمه وانما قال وقيل لانه ضعف باعتبار ان اراده المعنى اللغوى مهجور فى العلوم وايضا ان المعنى اللغوى اصطلاح الغير وكل اصطلاح بالنسبة الى اصطلاح اخر مجاز قوله اى لضرورة وزن اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اعلم ان الضرورة على قسمين احدهما لوزن الشعر اى موافقة نصف الاخر من البيت مع النصف الاول فى الحروف او على العكس والاخر لرعاية القافية اى لرعاية حرف الاخر اشار الشارح الى الاول بقوله لضرورة وزن الخ والى الثانى بقوله او لرعاية القافية ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما انكسار والاخر انزحاف اشار الشارح الى الاول بقوله انكسار والى الثانى بقوله او انزحاف قوله فكثيرا ما يقع اى وقعا كثيرا وكلمة ما زائدة او للتعميم اى كثيرا اى كثير يقع قوله يخرج عن الوزن الضمير المستتر فى يخرج راجع الى الانكسار والبارز الى الشعر قوله صبت على اوله سه مَاذَا عَلَى مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ اَحْمَدًا ؛ اَنْ لَّا يَشَمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا

قوله ماذا اى اى شئ وقع على من الخ قوله ان لا يشم متعلق بوقع قوله غواليا اى خوشبوی اخره صبت بيان شئ فالحاصل انه لو لم يرد التنوين فى مصائب لنقص الحرف من نصف الاول من البيت من النصف الاخر وهذا البيت من فاطمة رض قالت فى مرثية النبى صلى الله عليه وسلم قوله واما الثانى اى الانزحاف فكقوله اعد الخ هذا قول الشافعى فى مداح الامام الاعظم وقصته ان الشافعى راى رجلا من اصحاب الامام الاعظم فقال له بين لنا بيان الامام الاعظم فبين الرجل حسنه ثم قال الامام الشافعى له اعد ثانيا فبينه ثانيا ثم قال له ثالثا بين لنا فقال الرجل الكلام اذا زاد على مرتين حصل الحزن للمخاطب وانت لا تحزن فقال الشافعى اعد ذكر الخ يتضوع اى خوشبوی كند فان قيل الضرورة فى نعمان يستدعى التنوين لا الكسر فلم كسر قلنا لما لم يكن واسطة بين المنصرف

والفصل الذى يتعلق به كلمة على محذوف وهو وقع وان لا يشم منصرب بنزع الخافض وهو كلمة فى والمعنى لا وقع على من شم تربة احمد فى ترك شم الغوالى من جهة ما

وغير المنصرف فيفيد صرفه بادخال التنوين والكسر ايضا ولان التنوين لما كان للتمكن ومعناه امكنية
الكلمة للاعرابات الثلث فلا بد من ادخال الكسر حال الجر لتحقق معنى التمكن والا يلزم الكذب **قوله** لما
يحكم به سلامة الطبع الخ كانه قيل ان يبين كيف يخرج عن السلاسة فدفع بقوله لما يحكم به سلامة الطبع
وان لم يظهر على السنتنا **قوله** والاحتراز عن الزحاف المراد من الزحاف ليس مطلق الزحاف بل الذي
يخرج الشعر من السلاسة بقرينة الفاء في قوله فالاحتراز لانه مرتب على قوله زحاف يخرج عن السلاسة
فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى ازدياد لفظ البعض في قوله الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف
الذي يخرج الشعر من السلاسة فلا حاجة الى ازدياد لفظ البعض **اجيب عنه** هذا التصريح بما علم ضمنا **قوله**
ليحصل التناسب لما كان قوله للتناسب مفعولا له ليجوز وهو على قسمين احدهما حصول مدخول اللام
بالسابق مثل ضربت تاديبا والاخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت عن الحرب جبنا فدفع
الايهام وتعين ما هو المراد قال ليحصل التناسب **قوله** لان رعاية التناسب جواب سوال وهو ان رعاية
التناسب ليس بضروري فكيف يثبت جواز صرفه للتناسب **قوله** مثل سلاسلا وانما نصب سلاسلا
على الحكاية لانه مفعول به لقوله تعالى انا اعتدنا للكافرين الخ فلا يرد بانه ينبغي ان يكون مجرورا لانه
مضاف اليه لمثل **قوله** مثال المجموع جواب سوال وهو ان المقصود ليس الا صرف سلاسلا فينبغي ان
يذكر سلاسلا فقط دون اغلالا **فاجاب بقوله** مثال المجموع **وههنا بحث** من وجوه الاول
ينبغي ان يجعل المنصرف غير منصرف بتبعية غير المنصرف والثاني ما الوجه للمصنف انه مثل للتناسب و
لم يمثل للضرورة والثالث ينبغي ان يقول للمصنف او التناسب من غير ذكر اللام فيه لانه معطوف على قوله
للضرورة **اجيب عن الاول** ان الضرورة عندهم رد الاشياء الى اصولها وفي جعل منصرف غير منصرف
اخراج عن الاصل ولذا لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة ويجعل الممدودة
مقصورة وعن الثاني انه لم يذكر امثلة الضرورة لكثرتها كما تعلم بالاشعار التي ذكرها الشارح وعن الثالث
انما ذكر اللام تنبيها على انهما نوعين مختلفين من المفعول له لان الاول من قبيل قولهم قعدت عن
الحرب جبنا والثاني من قبيل قولهم ضربت تاديبا **قوله** وما يقوم مقامهما **فان قيل** الاولى
تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في تعريف غير المنصرف **قلنا** ان ذكر الحكم ايضا بيان لما ابهم في التعريف
لان العلة في التعريف مقيدة بكونها موثرة وبقوله وحكمه بين اثر العلتين فجميع ما ذكر بعد التعريف
بيان ما ابهم في التعريف **قوله** التي تقوم لما كانت كلمة ما مشتركة بين الموصول وبين الموصوف والاول
اولى ههنا لانه وقع موضع المبتدا والاصل فيه التعريف فلذا اول كلمة ما بالتي ثم الموصول يقتضي
المعتمد عليه فلذا ازاد قبله لفظ العلة .... ثم لفظ العلة اسم جنس يقع على القليل والكثير والكثير
غير مراد فلذا زاد الشارح قوله الواحدة ولما كان المعتمد عليه مونثا اول كلمة ما الموصولة للمونث اعني التي
واول تقوم بتقوم **قوله** مقام العلتين وبيان لمرجع الضمير في قوله مقامهما **قوله** من العلل التسع قيد للعلتين
او للعلة الواحدة او لكل منهما **قوله** علتان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط لئلا يلزم حمل الاخص
على الاعم **قوله** مكررتان اشارة الى وجه اقامته مقام العلتين **قوله** قامت كل واحدة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد مجموعهما **قوله** تنكرارها اشارة الى ان التوصيف السابق للتعليل وله الجمع اى جمعية الجمع

لان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف قوله البالغ احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى الجموع المراد منه ما فوق الواحد لان الجمعية لايتاتى الا من الاثنين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى الجموع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصابيح غير متحقق فاجاب بقوله حقيقة او حكما قوله كاكالب جمع اكلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله اناعيم جمع انعام وهو جمع نعم قوله كمساجد نظير اكالب واساور قوله مصابيح نظير اناعيم قوله وثانيهما التانيث جواب سوال وهو ان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف والف التانيث من الذوات فاجاب بقوله وثانيهما التانيث اى تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله المقصورة والممدودة فان قيل ان اسناد التانيث الى الممدودة غير مستقيم لان الممدودة في حمراء ليست للتانيث بل لمد المقصورة واما الهمزة المنقلبة عن المقصورة التي في اخره فهي للتانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر يصح اسناده اليهما قوله اى كل واحد منهما دفع وهم ظاهر قوله لانهما لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء والف التانيث قوله لاتفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصار اه تفريع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض في التفريع بيان دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فما بين الشارح رح بقوله وضعا واما في الاستعمال فما بين بقوله فلا يقال في حبلى حبل لا للمذكر ولا للمونث قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكر والمونث ثم زيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة للكلمة فينبغي ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا المراد من الوضع وضع اولى لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع ولا شك انه ليس في العلم وضع اولى قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجملا في تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله فالعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل عمر واحمر وطلحة فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغفور عنه ان المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة اعلم ان العدل في اللغة يجيء على خمسة معان احدها بمعنى الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اى اعرض عنه وهو معنى الصرف اى الصرف والاعراض بمعنى واحد وبمعنى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعير من الجبال اى بعد منه وبمعنى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اى ساوى الامر وفي اصطلاح النحوي عبارة عما قال المص وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرع وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاشتقاق ان الاشتقاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة المشبهة

كمصب فعلى هذا لا يصح حمل الخروج عليه لانه وصف محض والصفة المشبهة ذات مع وصف فاجاب بقوله مصدر يعني ان لبناء العدل وزن فعل لا كن لا نسلم ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترك بينها وبين المصدر والمراد ههنا المصدر لان اسباب منع الصرف ليس من الا وصاف

قوله مبني للمفعول جواب سوال وهو انه لا يصح حمل الخروج على العدل من وجه اخر وهو ان العدل متعد بمعنى الاخراج صفة المتكلم والخروج لازم صفة الاسم فدفعه بقوله مبني للمفعول يعني ان المتعدي انما يكون صفة للتكلم اذا كان مبنيا للفاعل وههنا مبني للمفعول فيكون صفة للفظ

قوله اي كون الاسم معدولا جواب اسولة ثلثة الاول انه على هذا لا يصح حمل الخروج على المعدول كما هو الظاهر والثاني ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا يصح لانها من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان العدل متعد والخروج لازم فعلى هذا يلزم تفسير المتعدي باللازمي فاجاب بقوله كون الاسم معدولا والكون من الاصاف وايضا يكون لازميا قوله اي كون الاسم مخرجا جواب سوال وهو ان كون الاسم معدولا من قبيل الحاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشيء بالكون فالمراد منه هو الحاصل بالمصدر والخروج من المصادر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر فاجاب بقوله اي كون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم المفعول المزيد لدفع اعتراض الشيخ الرضي من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعد بشرط الاعتبار فيه كما سيذكر الشارح فتعريفه بالخروج ليس على ما ينبغي فقوله خروج الاسم تفسير للمضاف اليه وهو الضمير في خروجه وقوله اي كون الاسم مخرجا تفسير المضاف وهو الخروج وانما قدم تفسير للمضاف اليه مع تقدم المضاف عليه لانه وان كان مقدما في اللفظ لكن العلم بالمضاف اليه مقدم على العلم بالمضاف فان العلم بزيد مقدم على العلم بالغلام في غلام زيد فان قيل ان الضمير في خروجه لا يخلو اما الى الاسم او الى المعدول فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم الذي يعلم من لفظ المعدول لانه اسم صفة يقتضي الموصوف فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ المحدود في الحد لان الصفة من المحدود فكذا الموصوف منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه في الاسماء قوله عن صيغته اي صيغة الاسم اي خروج الاسم من صيغة هذا الاسم قوله اي عن صورته جواب سوال وهو ان الاسم عبارة عن الصورة والمادة معا والصيغة ايضا عبارة عنهما كما قال علماء الصرف ان ضرب صيغة ماض فيلزم خروج الكل عن الكل وهو باطل فاجاب بقوله اي عن صورته اي المراد من الصيغة هي الصيغة عند النحاة وهي عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم الخروج عن الكل فان قيل على هذا يلزم خروج الكل عن الجزء قلنا العبارة بحذف المضاف اي خروج مادة الاسم فان قيل على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء من الجزء ليس بباطل مطلقا بل اذا لم يكن احد الجزئين مشتملا على الاخر قوله التي يقتضي الاصل لما كان الياء في قوله اصلية للنسبة وهي يقتضي المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه اشار الى المناسبة بقوله التي يعني انها نسبة المقتضى الى المقتضي ثم كان لفظ الاصل يجيء على معاني القاعدة والدليل والراجح والسابق فلدفع الايهام ولتعيين ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان يكون متعلق بقوله يقتضي قوله عليها الضمير فيه راجع الى الموصول اعني قوله التي فان قيل لا يصدق التعريف على العدل التقديري لعدم الاصل و

له بصيغة اسم الفاعل ۱۲   سه بصيغة اسم المفعول ۱۲   عه اي المناسبة ۱۲   كه الاصل في اللغة ما يبتنى عليه غيره ۱۲

سه یاالٰہی بروی پاک نبی ؎ بجمال محمد عربی ؎ صلی اللہ علیہ وسلم ارحم علینا وارحم علی ابائنا

القاعدة فيه **قلنا** هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط **قوله** ولا يخفى عليك **جواب** سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه المشتقات لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدولا والا ينبغي ان يكون ضارب غير منصرف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك يعني المصدر ليست صيغة للمشتقات **فان قيل** هذا الجواب غير وارد لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك صيغة المعدول غير صيغة المعدول عنه **قلنا** التغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل لان التغير فيه بين المعدول عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب مير جمال خیالی رحمة الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعله متميز من لفظ المعدول عنه بخلاف المشتقات **قوله** وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه اسماء محذوفة الاعجاز كيد ودم فانهما مخرجان من يدي ودمي فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اي ولا يخفى عليك ان المتبادر اه وانما كان متبادرا لان الماتن تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة وسكت عن المادة فعلم انها باقية يرد عليه انه يخرج منه عمر وثلث لان المادة ليست باقية فيهما **قلنا** المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلثة الاولى وجميع حروف العلة الثانية

قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط **فان قيل** ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج منه سحر معينا اي معرفة لانه معدول من السحر المعرف باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل رد اليها **قلنا** الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام يعد من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الا ترى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله **فان قلت** فعلى هذا لا يبقى المادة **قلنا** المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين واللام **قوله** محذوفة الاعجاز قيدا لاعجاز اتفاقي لان مثله محذوفة الاوائل كعدة اصله وعد وكذا محذوفة الوسط كقول اصله مقوول ولكن في الاعجاز ابدل حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيهما **قوله** وان خروجه جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مغيرات قياسية اي مغيرات صرفية مثل مرمي لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى معدولا والا ينبغي ان يكون مرمي غير منصرف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خروجه الخ عطف على قوله وان المتبادر اي ولا يخفى عليك ان خروجه اه **قوله** اي مغائرة جواب سوال وهو ان اخر اسم تفضيل ومعناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اي مغائرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغائرة **قوله** لا يبعد جواب سوال وهو ان المغائرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرمي مغير من مرموي فاجاب بقوله ------ ولا يبعد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدول عنه موافقا مع ان عدة وصيغة المعدول غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلثة موافق مع القاعدة لانه لانه اذا كان المعنى مكررا لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لان معنا مكرر ولا تكرار في لفظه واما في المغيرات الصرفية فكما ان الصيغة الاولى داخلة في القاعدة كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مرموي دخل تحت القاعدة وكذلك مرمي فلان اسم المفعول من المجرد يكون على وزن مفعول

له اى التعريف ... المشتقات ١٢ له مع انه ليسا بمعدل ١٢ له لان اصله ...

ولهما ساكنا ابدلا الواو بالياء وادغمت الياء فی الياء فيكون مرمی داخلا تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثانی ای بقوله وان المتبادر منه محذوف الاعجاز لان يد ودم الصيغة الاولی فيهما قياسية والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بقيا ثنائية وما لا يخرج به كالمدغمات مثل مرمی فالاولی الاكتفاء به ولا حاجة الی القيد الثانی فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثانی متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه آخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سوال وهو انه ينقض بالمغيرات الشاذة كاقوس انيب فانهما مخرجان من اقواس وانياب مع ان صورة الاولی داخلة تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع علی افعل بل علی افعال كالثوب علی اثواب والبيت علی ابيات حاصل الجواب لا نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقواس وانياب بل جمع القوس والناب ابتداء علی اقوس وانيب علی خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر الخ هذا سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر علی هذا فالاولی الواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الجنابی اجيب الفاء للتعليل بمعنی لام الاجل قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان انياب اصل لانيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط فی العدل كما سياتی قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض علی المص لان الاجوبة المذكورة فی قول الشارح منقول من المص فی امالی الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التميز بين المنصرف وغير المنصرف يكفی باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمی لشخص لم يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل فی الاسماء الصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لاكن قدم عليه الفاء فی قوله فحيث من داخل لا باس ای فلا باس لكن الفاء بقی فی موضعه واخر مدخوله عن موضعه قوله فی لا حاجة الخ هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور فی الجواب الاول لفظ لا يخفی وفی الجواب الثانی لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحمل اللفظ علی التبادر قلنا التبادر لا ينافی التكليف لان كل قيد اذا قدر فی التعريف فهو تكليف او نقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس الا تكليف اجيب عنه ان فی قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه التكلفات كلها وهو ان العدول من المذهب المختار الی غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز علی المذهب المختار وهو مذهب المتقدمين مع ان المص منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الی الرد علی المتوسط والرضی اذ قالوا ان اعتبار العدل مقدم علی منع الصرف يعنی ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما فی عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم الشو واعتبروا فرد عليهما بان العدل باعتبار النحاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعنی ان العدل تقديری

الثغر القياسية

انيب

فاجابهم بان الحراء

غیر منصرف ای لما وجدوا اعرابہا کاعراب غیر منصرف فلا یرد انہم لما وجدوھا غیر منصرف وھو عبارۃ عما فیہ علتان فلا یصح قولہ فلم یجدوا فیہا سببا ظاہرا غیر الوصفیۃ **قولہ** ولم یصلح للاعتبار الا العدل لان الاسباب الاخری لہا دلائل ظاہرۃ فی اللفظ فلا یجری الغرض فیہا بخلاف العدل وایضا ان اعتبار الوصفیۃ ینافی علمیۃ عمر واعتبار التانیث ینافی تذکیرہ واعتبار الترکیب ینافی افرادہ و کذا الجمع والالف والنون المزیدتان فی تجرید عمر عنہما اذا کان باعتبار شرط لاشئ فالمانع موجود عن صلاحیۃ الکل واما العدل فلا یعلم من اللفظ فیصح الغرض فیہ وھہنا اعتراض وھو انہ علی ہذا یلزم الدور لان منع الصرف موقوف علی العدل والعدل موقوف علیہ **اجیب عنہ** سلمنا ان العدل موقوف علی منع الصرف لکن منع الصرف لیس بموقوف علی العدل بل موقوف علی سببین من الاسباب التسع **قولہ** لانہم تنبہوا ای لان النحاۃ تخبروا عن العدل التحقیقی الذی ھو موجود سابقا کما قال صاحب المتوسط والرضی بل فرضوا ابتداءً **قولہ** فیما عدا عمر یعنی ان فی عمر العدل غیر سابق علی منع الصرف بالاتفاق **قولہ** فجعلوہ غیر منصرف للعدل وسبب اٰخر بل لیس کذلک **قولہ** ولا کن لابد جواب سوال وھو انہ لما کان العدل فرضی واعتباری فی جمیع المواد فعلی ہذا لا یصح تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری لانہ یلزم تقسیم الشئ الی النفس والی الغیر فاجاب بقولہ ولا کن لابد حاصل الجواب ان تقسیم العدل الی القسمین باعتبار المعدول عنہ یعنی المعدول عنہ علی قسمین حقیقی وتقدیری وھہنا **بحث** وھو ان غرض الشارح من ہذہ العبارۃ یعنی قولہ ولا کن لابد اٰہ دفع سوال لا کن یکفی لدفع السوال بیان امر واحد وھو بیان الاصل واما بیان امر اٰخر وھو اعتبار الاخراج فلا دخل لہ فی الدفع فلا حاجۃ الی بیان الامرین بقولہ ولا کن لابد فی اعتبار العدل من امرین **اجیب عنہ** انہ وان لم یکن لہ دخل فی الدفع لا کن کثیرا ما یذکر الشئ بالتبعیۃ لبیان ضابطۃ **قولہ** محقق بلاشک الشک عبارۃ عن تساوی الطرفین فنفیہ کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی ھو الطرف الراجح فاندفع ما قیل ان وجدان دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنہ لا یستلزم تحقق وجودہ بلاشک لجواز کون مقدماتہ ظنیۃ کذا قال میر جمال الدین الجنابی **قولہ** وفی بعضہا لا دلیل غیر منع الصرف ای مغایر اعنہ بالذات بقرینۃ المقابلۃ فاندفع ما قیل فیہ نظر لان الدلیل علیہ کما یکون منع الصرف کذلک عدم السببیۃ فیہ غیر العلمیۃ ووجود سبب اٰخر فیہ وعدم وجدان صلاحیۃ اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل المعدول **قولہ** فانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری انما ھو باعتبار کون ذلک الاصل محققا او مقدرا **فان قیل** اذا کان ثبوت الاصل محققا فی وجہ ایضا محقق لان الاصل انما کان اصلاً بخروج المفہوم عنہ **قلنا** لیس المراد بالاصل ہہنا الی القیاس ای لا یکون الاسم علیہ سواء کان الاسم علیہ ثم خرج اولم یکن والخروج لا یتحقق الا ان یکون الاسم علیہ ثم خرج فتحقق ثبوت الاصل لا یستلزم تحقق الخروج **قولہ** واما اعتبار اخراج المعدول وھہنا **بحث** غفل عنہ فحول ہذا الفن وھو ان غرض الشارح من ہذا البیان الرد علی صاحب المتوسط والرضی فی اعتبار العدل لا فی اعتبار اخراج المعدول فلا یصح قول الشارح واما اعتبار اخراج المعدول

الا

فلا دلیل علیہ ولو قیل انہما متحدان فلا یصح قولہ ولکن لابد فی اعتبار العدل من امرین لانہ علم منہ انہما مغائران
اجیب عنہ ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان فح صح قولہ واما اعتبار اخراج المعدول فلا دلیل علیہ
واما قولہ لابد فی اعتبار العدل من امرین فمعناہ لابد فی وجود العدل من امرین فالاعتبار بمعنی الوجود
ثم اضافۃ الوجود الی العدل بیانیۃ ولاشک ان نفس العدل مغائر عن اعتبار الاخراج یعنی ان اعتبار العدل
واعتبار الاخراج متحدان واما ـ ـ ـ ـ اعتبار الاخراج نمغائران قولہ فلا دلیل علیہ ای لا دلیل قصدی
علیہ وان کان دلیل الاصل دلیل العدل لکنہ ضمنی یعنی العدل تقدیری فی الکل قولہ فعلی ھذا ای
علی ما ذکر من ان التقسیم فی الاصل قولہ معناہ خروجا فیہ اشارۃ الی امور ثلاثۃ احدھا ان قولہ
تحقیقا مصدر مبنی للمفعول والثانی انہ صفۃ للمصدر المحذوف ای خروجہ عن صیغتہ خروجا ویجوز
المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصیف الخروج بہذہ الصفۃ باعتبار المتعلق وھو الاصل لا
باعتبار حالۃ نفسہ الا فہو عین قول الرضی قولہ یکون اللفظ ایضا مکررا وھہنا بحث بوجوہ الاول
ان التثنیۃ والجمع معناہما مکرر ولا تکرار فی اللفظ والثانی انہ لانسلم ان ثلث معدول من ثلثۃ ثلثۃ
لان ثلث یقع صفۃ للمونث کما فی قولہ تعالی مثنی وثلاث وحکم موصوف اسماء الاعداد کحکم تمیزھا فعلم ان ثلث
معدول عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انہ لو عدلوا ثلث واخواتہ عنہا ینبغی ان یصح کما ماوقع
الاربعۃ ایض لقولہ مثنی وثلث ورباع اجیب عن الاول لا نسلم ان التکرار فی اللفظ غیر موجود لان الالف
فی التثنیۃ قائم مقام اللفظ وعن الثانی النساء اسم الجمع لامراءۃ لا جمع لہا فہو مذکر بہذا الاعتبار
وعن الثالث ان التکرار لا یستلزم التعدد لان الثانی بدل عن الاول او تاکید لہ لیفید التفرد قولہ
والدلیل لما قال الرضی ان ثلث معدول عن ثلثۃ ثلثۃ لاتحاد معنیہما فرد الشارح علیہ وقال والدلیل
وجہ الرد ان اتحاد المعنی لا یدل علی عدل احدھما من الاخر والا فلیکن احد المترادفین معدولا
عن الاخر قولہ ثلثۃ ثلثۃ بالنصب حال من القوم ماول بلفظ واحد ای مفصل بہذا التفصیل فلما
کان کلا اللفظین عبارۃ عن ذی الحال اجری اعرابہ علیہما قولہ الی رباع کلمۃ الی بمعنی مع فلا یرد
ان الغایۃ لا تدخل وایضا لا یرد الاظہر ان یقال ورباع بالعطف لان الواسطۃ بین مثنی ورباع ثلث
والحال ان ثلث مشبہ بہ فلا وجہ لادخالہ تحت المشبہ قولہ بلاخلاف لانہ مسموع کما فی قولہ تعالی
مثنی وثلث ورباع قولہ خلاف عند البعض لا یجوز لان ما ورائہا غیر مسموع وعند البعض وان
لم یسمع لکنہا ملحق بالاول قولہ والسبب فی منع صرف اشارۃ الی الرد علی البعض لانہم قالوا ان منع صرفہا
لتکرار العدل حیث عدل عن التکرار وعن الاسمیۃ الی الوصفیۃ وجہ الرد ان اعتبار العدل امر
اضطراری فیجب ان یقتصر علی قدر الحاجۃ ولانہ لو کان کذلک لکان العدل قائما مقام
العلتین کالجمع ولم یقل بہ احد قولہ لان الوصفیۃ العارضیۃ جواب سوال وھو ان
الانصراف بالعدل فیہما مستقیم واما بالوصف فغیر مستقیم لان الوصف فیہما عارض

الاول

لانهما متغایران لان من ثلثة ثلثة وهما من اسماء العدد ولا وصفية فيهما لانهما موضوعان للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بل الوصفية انما عرضت لهما بالتركيب كما فى قوله مررت بنسوة اربع فيكون المراد منهما ماله الوحدات لا الوحدات والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى حاصل الجواب ان الوصفية وان كانت عارضة فى ثلثة ثلثة اى بعارض التركيب لكن صارت اصلية فى ثلث ومثلث لانه معدول عن ثلثة ثلثة التى فى حالة التركيب مع القوم فى قوله جاءنى القوم ثلثة ثلثة يعنى ان ثلث ليس معدولا من ثلثة ثلثة فى حال الافراد بل معدول منهما فى حال التركيب مع الموصوف

قوله فيما وضعا له الخ كلمة ما عبارة عن الموضوع له والضمير فى له راجع الى ما والضمير فى وضعا الى ثلث ومثلث و ههنا بحث من وجهين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية فى المعدول عنه واصلية فى المعدول يلزم خروج الاصل عن الفرع وهو باطل والثانى لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفان فى الاصلية والعارضية لم يوجد الاتحاد فى المعنى وهو شرط فى العدل اجيب عن الاول ان فرعيته بجهة لا ينافى اصالته بجهة اخرى وهى تكرارهما لفظا ومعنى وعن الثانى الاتحاد شرط فى اصل المعنى وهما متحدان فيه قوله واخر فان قيل العدل كما يكون فى اخر كذلك يكون فى سائر الجموع المونثة مثل نُصَرُ وضُرَبُ جمع نُصرى وضُربى فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون فى جمع المونث مثل اخرى وكذا فى مذكرها مثل اخر لان لان الكل معدول من ما تلبس بلام اومن فلا وجه للتخصيص اجيب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت فى الكل لكن تخصيص اخر لدفع وهم وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل فى معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من واما صيغة الاخرى فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيهما وعن الثانى انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة له الى العدل لان فى الاخرى وجود الالف المقصور واما فى الاخر فلوجود سببين غير العدل احدهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلى قوله اُخَر جمع اُخرى وهو مونث اٰخر اشارة الى بيان دليل على اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيقا قوله لان معناه فى الاصل جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءنى اٰخر زيد اى غير زيد فاجاب بقوله لان معناه الخ فان قيل ان كونه بمعنى اشد تاخرا لا يدل على اسم تفضيل لانه جاز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اٰخر مستعمل بمعنى غير فمن اين علم انه فى الاصل اسم تفضيل قلنا انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال آخر آخران آخرون قوله نقل اى الى معنى غير قالوا وان استعمل بمعنى غير لكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل فى الجنس وفى غير الجنس جميعا بخلاف آخر لانه لا يستعمل الا فى الجنس كما تقول جاء زيد واٰخر اى رجل آخر لا حمار اخر او امراءة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل فان قيل ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضى المفضل عليه فلا حاجة الى احد الامور وان اريد منه ما استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى غير قلنا باختيار الشق الاول لان الاصل فى كل اسم تفضيل ان يستعمل

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل فی المعنی المجازی لانه ارید فی المعنی المجازی ما ارید فی المعنی الحقیقی الاتری ان لفظ الحقیقة اذا کان عاما یکون المجاز ایضا عاما وان کان خاصا فخاص قوله علم انه معدول من احدها وههنا بحث من وجهین الاول انه لا مدخل للام وکلمة من فی جوهر حروف اخر اسم التفضیل المستعمل باحدهما بل جوهره الهمزة والخاء المعجمة والراء فلا یکون فیه الخروج من الصیغة ولو جعل داخلا فیه یلزم عدم بقاء المادة فی المعدول والثانی ان الشارح استعمل حیث الشرط ههنا مع انه لم یجئ للشرط لغة اجیب عن الاول ان الصیغة اعم من الحقیقی والحکمی وعن الثانی ان حیث ههنا لم یستعمل للشرط بل استعمل للزمان ظرفا لقوله علم فان قیل هذا القیاس یستدعی ان یکون اخر ایضا معدولا عن الاخر المستعمل مع احدها مع ان فیه وزن الفعل وسیجئ ان العدل ووزن الفعل متضادان لا یجتمعان قلنا قد سبق انه لا یکفی فی العدل مجرد کون القیاس ووجود الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج وههنا لا حاجة الیه لوجود السببین وزن الفعل والصفة قوله ای عن الاخر ویؤیده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا یقال رجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون وههنا بحث من وجوه الاول ان لزوم المطابقة فی المفرد المذکر ای اخر لا فی اُخر لانه جمع غیر ممنوع والکلام فی اُخر ای فی الجمع لا فی اخر ای فی المفرد المذکر والثانی انه لو کان معدولا عن الاخر لوجب ان یکون معرفة اذ العدل تغیر الصورة دون المعنی والثالث ینبغی ان یکون مبنیا لتضمنه معنی اللام کامس فانه معدول عن الامس فکان مبنیا اجیب عن الاول لمراد هذا الباب لا اخری الجمع بخصوصه وعن الثانی لا ضیر فی اختلافهما تعریفا وتنکیرا لبقاء الاصل المعنی وعن الثالث ان امس مبنی لتضمنه معنی اللام ولهذا یکون معرفة بخلاف اخر لانه غیر متضمن ولهذا یکون نکرة والحاصل ان الفرق بناء علی اللحاظ والاعتبار فان لاحظ اللام کان مبنیا والا کان معربا قوله عن اخر من انما جعل المعدول عنه مذکرا لان اسم التفضیل المستعمل بمن لیس الا مفردا مذکرا ویؤیده قول هذا البعض موافقة المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا وههنا بحث من وجهین الاول انه یابی عنه ان اسم التفضیل المستعمل بمن لا یثنی ولا یجمع وههنا یجمع والثانی ان اخر بضم جمع واخر بفتح مفرد ولا یجوز ان یکون الجمع معدولا عن مفرد اجیب عن الاول ان هذا مختص باستعماله فی معنی التفضیل او المراد من الجمع جمع السالم کما یأتی فی بحثه ان شاء الله تعالی وعن الثانی ان اخر من بعض الجمع تساوی الجمع والمفرد فیه کافضل فی قولک علماءنا افضل عن علماءهم قوله وانما لم یذهبا الخ ای البعضان المذکوران وفی بعض النسخ بصیغة المجهول ای لم یذهب قوله لانها ای الاضافة حال کونها قاطعة عنها قوله او اضافة اخری ای اذا حذف المضاف الیه لابد فی المضاف الیه من احد الامور الثلاثة اما التنوین فی عوضه او البناء او اضافة اخری لکن الشرط ان یکون للمضاف الیه فی الاضافة مثل المضاف الیه فی الاول ای عین الاول ولا یشترط ذلک فی المضاف لکن الشرط فی المضاف فی الاضافة الثانیة ان یکون تابعا للمضاف الاول سواء کان تاکیدا

اومعطوفا والاول مثل ياتيم تيم عدى والثانى مثل ابوى واخوى اى ابويه واخويه بحذف المضاف اليه فان المعطوف عليه فى حكمه قوله عن احد الامرين اى احد الامرين المغائرين عن الاضافة وفى بعض النسخ بلفظ امرين قوله جمع جمعاء اشارة الى بيان دليل على اصل جمع غير منع الصرف ليكون المعدول عنه محققا قوله وقياس فعلاء مونث افعل الواو للحال اى قياس اسم التفضيل المونث الذى على وزن فعلاء ومذكره على وزن فعل فانقيل فعلاء افعل ليس الا صفة فلم ضم معها الاسم بقوله وانكانت اسما قلنا فيه اشعار على ان فيه احتمال الاسمية باعتبار الغلبة فى باب التاكيد كما قال الشارح قوله ان تجمع على افعل اعترض عليه بان فعلاء اسما انما تجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع كذا قال غفور اجيب هذا اذا لم يكن مذكره فى الاصل اسم تفضيل وهو فى الاصل اسم تفضيل كما يأتى قوله وانكانت اسما يرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا اسما فجمعه اجمعون لا يصح اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف اجيب عنه انه علم جنس وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا قوله يجمع على فعالى اى يجمع بجمع التكسير قوله او فعلاوات اى يجمع بجمع السلامة قوله كصحراء لا يخفى ان افعل فعلاء ليس من الصحراء فهو نظير لا تمثيل قوله فاصلها يعنى اذا كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما او صفة فاصله لما جمع بضم الفاء وسكون العين اوغيره مما هو القياس فيه من جماعى اوجمعاوات اعلم ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فلا يرد انه كيف يكون القياس فى جمع جمعاوات مع احدهما جمع التكسير والاخر جمع السلامة قوله فتحقق العدل اه اى وجد العدل قوله العدل التحقيقى يعنى باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه قوله والاخر الصفة الاصلية فان قيل الصفة لا يخلو اما افعل الصفة اى الصفة المشبهة كاحمر او افعل التفضيل كافضل لا يصح واحد منهما اما الاول فلانه لوكان من باب افعل الصفة لما جاء جمعه اجمعون لان افعل الصفة يجمع على فعل كحمر لا على افعلون واما الثانى فلانه لوكان من باب افعل التفضيل لما جاء مونثه فعلاء بل فعلى كفضلى قلنا المراد افعل الصفة وجمعه على اجمعون شاذ اوالمراد افعل التفضيل واما مونثه فعلاء فشاذ قوله وفى اجمع اه لما كان فى مونث اجمع احد السببين العدل توهم ان فى اجمع ايضا احد السببين العدل فعلى هذا اجمع فيه العدل ووزن الفعل وذا باطل فدفع بقوله وفى اجمع فان قيل ان اجمع لوكان معدولا عن فعلاء الاسمى لا يستقيم منعه من الصرف لعدم وجود سبب اخر غير العدل قلنا ان فعلاء الاسمى محمول على فعلاء الصفتى لقلة الاسمى وكثرة الصفتى قوله وعلى ما ذكرنا اعنى قوله فاذا اعتبر اجماعا عن واحد منها تحقق العدل وقوله لكن لابد فى اعتبار العدل من امرين جواب سوال و هو كما ان الدليل موجود على الاصل فى هذه الامثلة كذلك موجود فى اقوس وانيب وهو ان الاجوف لا يجمع على افعل بل على افعال فعلم انها معدولان عنهما وليس كذلك فاجاب بقوله وعلى ما ذكرنا يعنى ان مجرد وجود الاصل ؎ ؎

ساه اى عن اقواس وانياب ١٢ عسه وقوله الى اخره اه اى الذى مر سابقا ١٢

لا یکفی فی الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج فان قیل ذکرہ فی هذا السوال مکرر لانه مذکور فیما سبق قلنا ان ذکرہ ههنا لدفع سوال یرد علی الدلیل واما سابقا فقد ذکر لدفع سوال یرد علی التعریف فلا تکرار وایضا فیه فائدة زائدة وهو قوله کیف ولو اعتبر الخ قوله فلا شذوذ جواب لو لکن المتعارف فی الجواب هو الماضی مثبتا کان او منفیا مع اللام او بدونه ولا یجیٔ جوابها جملة اسمیة ولعل الشارح لم یطلع علی ذلک قوله ولا قاعدة جواب سوال وهو ان اطلاق اسم الشاذ علی المجموع الشاذة لا یتوقف علی ما ذکرہ سابقا لانه جاز ان یکون شذوذها لمخالفتها القاعدة للاسم المخرج لا بما ذکرہ سابقا وهی کون الضم علی الواو والیاء ثقیلا فاجاب بقوله ولا قاعدة ونقل الضمة علیهما فیما اذا لم یکن ما قبلهما ساکنا فی الاسماء وههنا وجد لساکن وهو القاف والنون قوله ومن ههنا تبین الفرق وهو ان الشاذ هو الذی لا یکون موافقا للاصل والمعدول هو الذی یکون موافقا له فان قیل فعلی هذا یکون الشاذ ایضا موافقا للاصل باعتبار الاصل قلنا الاصل لازم مع المعدول ولا یلزم الاصل مع الشاذ لانه ربما یکون شاذا ولا اصل له قوله ای خروجا اشارة الی ان تقدیرا منصوب باعتبار الموصوف المقدر ای خروجا وهو مفعول مطلق لقوله خروجه عن صیغته الاصلیة ویجوز المفعول المطلق من المصدر فان قیل المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوی مع المفعول المطلق فلا یثبت الکلیة والجزئیة بینهما قلنا المصدر العامل یکون بمعنی ان مع الفعل فیکون المفعول المطلق جزؤہ بهذا الاعتبار قوله عن اصل انما ذکر الاصل ههنا مع ان العدل التقدیری یصح بدون اعتبار الاصل لمقابلته مع قوله تحقیقا قوله مفروض لما کان للقدر مشترکا بین القدرة والتقدیر فلدفع الابهام و تعیین ما هو المراد منه بقوله مفروض ای المراد منه التقدیر ثم الفرض علی قسمین قد یکون مع الداعی وقد یکون مع غیر الداعی فلدفع الابهام قال الشارح یکون الداعی الی تقدیرہ الخ ثم التقدیر قد یطلق علی المحذوف کما هو المشهور فلدفع هذا الوهم قال وفرضه قوله منع الصرف لا غیر فان قیل الداعی الی التقدیر ههنا امور ثلثة احدها منع الصرف والثانی عدم وجدان علة اخری سوی العلمیة والثالث عدم صلاحیة علة اخری للاعتبار سوی العدل قلنا الداعی لیس الا امر وجودی ومنع الصرف وجودی باعتبار المفهوم وهو ما فیه علتان من تسع واما الامرین الآخرین فمن الاعدام فکیف یکون داعیا فان قیل الداعی ایضا غیر منحصر فی منع الصرف فانه قد یکون تقدیر العدل للبناء کما فی نزال وحضار وقد یکون للحمل علی النظائر کما فی قطام عند بنی تمیم قلنا المراد بالداعی الذی یکون سببا لمنع الصرف والحمل والبناء لیسا من اسباب منع الصرف قوله وکذلک زفر وانما لم یکتف بالعطف فقط للتنبیه علی ان زفر مثال مستقل ولا یتوهم انه مع عمر مثال واحد قوله اعتبر فیهما العدل هذا غیر مختص بالتقدیری بل مشترک بینهما قوله قدر فیهما ان اصلهما عامر وجازم لما وجد التقدیر امتاز العدل التقدیری عن التحقیقی یرد علیه ان الشرط الذی قدم لا یستدعی تقدیر خصوص عامر وزافر بل یستدعی مطلق الاصل الا ان یحمل علی حذف عبارة اخری وهی ولم یجد فیهما اصلا صالحا الا عامرا وزافرا قدر فیهما قوله ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل مع ان الکاف فی کعمر تفید

للتنبیه علی ان هذا العدل لیس کعدل عمر باعتبار منع الصرف وهذا العدل باعتبار الحمل علی النظائر وانما زاد لفظ الباب مع انه یغنی عنه بلفظ المثل لان هذا الترکیب الاضافی کنایة عن کلما هو فعال الخ فلذا ذکر الباب مع قطام ویحتمل ان یکون ذکر الباب من الکاتب لا من المصنف **قوله** عن قاطمة ای اللئیمة التی عضت بالاسنان حین المنازعة مع امرءة اخری **قوله** اراد بها **جواب** سوال وهو ان الباب مضاف الی قطام والمضاف الیه خارج من الکلام لا یتعلق به حکم فعلی هذا لا یعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد بها کل ما هو علی فعال ولاشک ان قطام ایضا علی وزن فعال فلم یخرج من الحکم فلما یتناول غلاب کذا یتناول قطام ثم یرد علیه ان فعال صادق علی اسم الفعل مثل نزال وتراک وعلی الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة وعلی المصدر مثل فجار بمعنی الفجور مع انها من المبنیات وکلامنا فی المعربات فدفع بقوله علما للاعیان الخ تقیید بالعلم احترازا عن الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة والتقدم بالاعیان احترازا عن المصدر کفجار بمعنی الفجور والتقیید بالمونث لبیان الواقع کما قال الشارح فی بحث اسم الفعل والتقیید بقوله من غیر ذوات الراء لیصح التقیید ببنی تمیم لانه لو کان من ذوات الراء یکون مبنیا عندهم ایضا کحضار وطمار ووبار اعلاما للکوکب والمکان المرتفع والارض فی الیمن **فان قلت** ینبغی ان یقال للعین بالافراد دون الاعیان لان ما هو علی فعال شرطه ان یکون علما للفرد لا انه علما للجمع **قلت** انه بحذف عبارة اخری ای العین من الاعیان کما قال الشارح فی موضعه **قوله** فی لغة بنی تمیم **جواب سوال** وهو انه لا یصح ظرفیة بنی تمیم لباب قطام لان الظرف علی قسمین حقیقی کالزمان والمکان واعتباری کظرفیة الصفات للموصوفات کقولهم زید فی العلم وزید فی الکرم وبنی تمیم لیس بواحد منهما فاجاب الشارح بازدیاد لفظ لغة ولاشک ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذی هو لغة بنی تمیم **قوله** فانهم اعتبروا العدل آه **جواب سوال** وهو ان العدل لا یکون الا للحاجة ولا حاجة ههنا الیه لوجود سببین فی قطام العلمیة والتانیث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا آه یعنی ان عدل بنی تمیم فی قطام لیس لمنع الصرف بل للحمل علی النظائر لان الحمل طریق شائع عند اهل العربیة **قوله** فی الاعلام المونثة هذا علة جامعة للحمل ای کما ان باب قطام علم للاعیان المونثة کذلک ذوات الراء علم للاعیان المونثة فاللام فی الاعلام عوض عن مضاف الیه وهو العین ای فی اعلام الاعیان المونثة **قوله** مثل حضار وطمار وفی بعض النسخ زاد قوله ووبار الحضار علم لکوکب وهو مونث سماعی وقیل جبل بین الیمامة والبصرة وطمار المکان المرتفع ووبار ارض فی الیمن **قوله** فانهما مبنیتان جواب سوال وهو ان العدل فی باب قطام للحمل علی ذوات الراء فسأل السائل ان العدل فی ذوات الراء من ای سبب فدفع بقوله فانهما مبنیتان یعنی ان العدل فیهما للبناء لان البناء یثبت بثلاثة اسباب ومنع الصرف یثبت بسببین **قوله** ولیس فیهما الاسبابان وههنا اعتراض وهو انه لو ارید انه لیس فیهما شیء الا سببان فهو ممنوع لوجود وزن فعال فیهما ولو ارید انه لیس فیهما موجب البناء الا سببان ففیه ان سببین لیسا موجب البناء اجیب عنه المراد من قوله ولیس نفی موجب البناء بالکلیة ثم اثبت موجب البناء بقوله الا سببان ثم نفاهما بقوله والسببان لا یوجبان البناء والنفی بهذا الطریق یفید النفی بطریق المبالغة

يفيد الاثبات بالمبالغة كما في الكلمة الطيبة لا اله الا الله وههنا اعتراض وهو ان باب قطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء في تحقق ثلثة اسباب فكما اوجب لذلك بناء في ذوات الراء ينبغي ان يوجب البناء في باب قطام ايضا اجيب عنه ان وجوب البناء في ذوات الراء ليس باسباب ثلثة فقط بل بسبب الراء ايضا لان الراء حرف ثقيل لتكريره في المخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راء في باب قطام فلذا لا يثبت البناء فيه **قوله** فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل انما اعاده لافادة الحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يرد شبهة التكرار **قوله** ليس في محله لكن ذكره ههنا لاشتراكه مع عمر ونحوه في تقدير العدل فقط او للتنبيه على ان تقدير العدل غير منحصر في منع الصرف بل قد يكون للحمل **قوله** فلا يكون مما نحن فيه وههنا اعتراض وهو ان ذكر بني تميم اما من حيث ان في كلامهم تقدير العدل فقط اي لا يلزم ان يكون لمنع الصرف فقط او تقدير العدل لمنع الصرف فان كان الاول فهو موجود في كلام الحجازيين ايضا لكن في كلامهم باعتبار البناء وفي كلام بني تميم باعتبار الحمل وان كان الثاني فهو كما لم يوجد في كلام الحجازيين كذا لم يوجد في كلام بني تميم فقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس موضعه اجيب عنه ان قيد بني تميم لاجل ان باب قطام غير منصرف عندهم فناسب الحمل **قوله الوصف** وههنا بحث وهو انه لم يعرف المصنف غير العدل في هذا الباب اجيب عنه ان ما سوى العدل من الاسباب اما معرف في هذا الكتاب في محله لان لكل واحد موضع على حدة واما مستغن عن البيان لشهرته او لانه علم في العلم من تعريف السلف وهو الاخراج الى آخره وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرض لبيانها فهو وهو كون الاسم اعلم ان الوصف قد يطلق على الصفة وهو اسم دال على ذات الخ وعلى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات آه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كون الاسم ولم يقل وهو الاسم **قوله** على ذات احتراز عن المصادر **قوله** مبهمة لفظ القياض فانه ماخوذ من القيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل دُوَيْر مصغرا دور جمع دار يدل على ان ادور متصفة بالحقارة وهو ليس الا تعين الذات مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فات التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد اجيب عنه هذا من الشواذ **فان قيل** اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طُلَيحَة بالتصغير بالعلمية والتانيث لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلمية **قلنا** هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر اي لما اعتبر في المكبر العلمية اعتبر في المصغر ايضا **فان قيل** ان قولهم ان الوصف ما دل على ذات مبهمة منقوض برحمن ورحيم فانهما من الصفات مع انهما يدلان على ذات معينة **قلنا** المراد بالابهام باعتبار الاصل اي الوصف ...... وان صار بالنسبة لمعين **يرد عليه** فعلى هذا الاصح الى قوله وشرطه ان يكون في الاصل وايضا لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحسب الوضع او بحسب الاستعمال لانه يصوت باعلى صوت ان الوضع غير ماخوذ في التعريف م

له انما قدم الوصف على التانيث لان م الوصف اصل في الذكر والمذكر مقدم على المونث ۱۲ منه

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنتقض القاعدة قوله سواء کانت جواب سوال وهو ان الوضع ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الی قول المصنف وشرطه ان یکون فی الاصل وانما کان الوضع ماخوذا فیه لان المذکور فیه لفظ دل والوضع لازم عادی للدلالة فاجاب بما حاصله ان المراد من الوصف ههنا الوصف بمعنی اللغوی وهو اعم لا الاصطلاحی قوله هی الحمرة فی احمر قال عصام الدین ان الذکورة فی احمر ایضا وصف فلم یذکره الشارح بان قال وهی الحمرة والذکورة اجیب عنه ان الذکورة والانوثة لو کانت من الصفات ینبغی ان یکون رجل بل جمیع الاسماء من الاوصاف لانها لا تخلو من الذکورة والانوثة فلذا لم یتعرض الشارح الیه قوله فانه لما اجری ای اربع قوله ای فی المثال المذکور قوله علم ان معناه ای معنی الاربع نسوة موصوفة بالاربعیة یعنی ان المراد من الاربع للربوع قوله لاصالته دلیل لاشتراط الوصف الاصلی لانه اذا کان الوصف اصلیا فالفرعیة حصلت، قوله فلذلك ای لتقسیم الوصف الی القسمین والمعتبر ههنا هو الوصف الاصلی قوله فی سببیة منع الصرف جواب سوال وهو انه لما کانت الاصلیة شرطا فی الوصف لا یصح تقسیم الشارح الوصف الی القسمین ای الاصلی والعارضی فاجاب بقوله فی سببیة الخ فان قیل لا بد ان یضم مع هذا الشرط شرط اخر وهو ان لا یلزم منه اعتبار المتضادین کحاتم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیة تضاد قلنا انما ترکه لانه یعلم مما بعده من قوله وخالف سیبویه الاخفش فی نحو احمر علما قوله وصفا فی الاصل قوله وصفا بیان لمتعلق الجار والمجرور اعنی قوله فی الاصل یرد علیه انه یجوز ان یجعل فی الاصل خبر القوله ان یکون ویتعلق بالوصف الذی هو اسم یکون فلا حاجة الی تقدیر الوصف ثانیا او یجعل متعلقه قوله یکون مع ان فی تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امر واحد اجیب عن الاول ان الجار والمجرور لا یصلح الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذی هو اسم یکون فیکون من الاسم لا من الخبر وعن الثانی لا یصح تعلقه بیکون لانه لا بد لفعل ناقص من الخبر المستقل فی نفسه ولا نسلم ان فیه جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطلق والخبر وصف مقید بالاصالة حیث قال وصفا فی الاصل یرد علیه انه علی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل الجائز حمل الاعم علی الاخص لانه یجوز ان یقال الانسان حیوان ولا یجوز ان یقال الحیوان انسان کما مر فی تعریف اللفظ اجیب عنه ان بالنظر البادی وان کان الوصف الاول مطلقا واعم والثانی مقید واخص لکن بالنظر الدقیق الامر بالعکس یعنی ان الوصف الاول مقید بالوصف الذی هو سبب منع الصرف والثانی مطلق هذا موضع تحیر فحول هذا الفن فلا تغفل عنه قوله الذی هو الوضع جواب سوالین الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان المعرفة اذا اعیدت معرفة کانت الثانیة عین الاولی والمراد من الاصل فی قوله خروجه عن صیغته الاصلیة القاعدة فالمراد من الاصل ههنا ایضا القاعدة فعلی هذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلة الوصف فالمراد منه الموصوف فیکون المعنی وشرطه ان یکون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف

العارضى ايضا مع انه لم يكن سبب المنع الصرف فاجاب بقوله الذى هو الوضع ما قلت من القواعد النحوية الكثرية لا كلية وانما كان الوضع امرا اصليا لانه ما يبنى عليه شئ ولا شك ان على الوضع ايضا يبنى الدلالات الثلثة قوله بان يكون وضعه على الوصفية جواب سوال وهو ان الوضع لا يصلح الظرفية للوصف لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا وايضا ان الوصف العارضى ايضا مظروف فى الاصل اى فى المعنى الاصلى فاجاب بقوله بان يكون وحاصل الجواب الثانى مما بين الشارح واما الجواب عن الاول فهو انه كما ان الظرف مشتمل على المظروف كذلك الوضع مشتمل على الوصف فيكون مجازا مستعارا قوله سواء بقى توطئة الى الجواب الاتى يرد عليه لا نسلم ان الزوال لا يضر لان الوصف اذا صار علم شخص كحاتم لا يعتبر فقول الشارح على الاطلاق ليس على ما ينبغى اجيب عنه ليس المراد بالازالة الازالة بالكلية كما فى علم الشخص بل المراد ازالته من وجه كما فى علم النوع كاسود كما يعلم من قول المص فلا تضره الغلبة اى غلبة الاسمية لان الغلبة يقتضى المغلوب قوله بان تخرجه عن السببية جواب سوال وهو انا لا نسلم عدم مضرة الغلبة لان فيه نقل من الابهام الى التعين وليس هذا الا ضد لمفهومه فاجاب بقوله بان تخرجه قوله اى غلبة الاسمية اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه قوله ومعنى الغلبة الخ دفع وهم وهو ان المراد بالغلبة ان تختص ببعض افراده بقرينة فعلى هذا ينبغى ان يسمى المعنى المجازى من قبيل غلبة الاسمية فدفع بما ترى قوله فلذلك فان قيل الفاء تدل على علية ما قبلها لما بعدها واللام كذلك فما الفائدة فى ايرادهما قلنا اجاب صاحب الغفور بان الفاء لتفريع العلم بهذين الامرين على العلم بذلك الامرين واللام لتفريع المعلوم على المعلوم قوله المذكور جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه لان ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى المفرد المذكر والمذكور سابقا امران اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه المذكور امور كثيرة من ابتداء الكتاب الى هنا وهى غير مرادة ههنا فدفع بقوله من اشتراط الاصالة وههنا اعتراض وهو ان الانسب ان يجعل قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشارة الاصالة لانه ليس امر مستقل بل من تفريعاته ويجعل قوله فلذلك اشارة الى اشتراط الاصالة فقط فعلى هذا لا احتياج الى التاويل بالمذكور اجيب عنه ان ما قال الشارح جواب بعد التسليم اى لا نسلم انه فات المطابقة لان الاشارة الى اشتراط الاصالة فقط وان سلم الاشارة الى الامرين فهو بتاويل المذكور قوله فى قولهم لما كان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم وقوله مررت جملة زاد الشارح قوله قولهم وقوله مررت مقولة القول وهو ليس الا جملة فان قيل من اين علم ان صرفه لانتفاء الاصالة الوصفية التى هى شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء واربع يقبل التاء قلنا المراد من التاء هو تاء التانيث وتاء اربع ليس تاء التانيث كما عرفت فى اسماء الاعداد وان كانت للتانيث بالنظر الدقيق كما ذكر فى بحث اسماء الاعداد قوله من الصرف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اسود واخواته ممتنع لانه موجود فى كلام العرب وفى الخارج فاجاب بقوله من الصرف فان قيل كيف يمتنع اسود اذ ليس فيه سببان سوى الوصف الاصلى لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف يصح تفريع الثانى قلنا المراد من التاء التاء القياسية وفى اسودة التاء غير قياسية اذ --- القياس ان يقال فى مونثه سوداء قوله حيث مكانية قوله لم يجر

له بهذين الامرين اى كون العلم بعدول سببا للمنع والثانى [illegible] ١٢ له لتفريع اى كون العلم [illegible]

استعمالها جواب سوال وهوان الوصف الاصلی غیرکاف فی المنع الاتری ان الوصف اذا صار علما لشخص
لحاتم لایکون سببا للمنع فاجاب بقوله ولم یهجر یعنی انه لم یزل ههنا بالمعنی الوصفی بالکلیة لانه علم لنوع قوله واما
استعمالها جواب سوال وهوانه یعلم مما سبق انه لو استعمل فی الوصف فی الحال فهو منصرف لان التخصیص
فی الروایات یدل علی نفی الحکم فیما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصیص فی الروایات انما ینفی ماعداه
اذا لم یکن ماعداه ثابتا بالطریق الاولی وههنا ثابت بالطریق الاولی قوله وضعف منع افعی وههنا اعتراض
وهوان هذه الاسماء منصرفات عند المصرح قطعا فکیف یصح قوله وضعف لان الضعف یدل علی جواز
منع الصرف مع انها لا یجوز منعها عند المصرح اجیب عنه معناه وضعف منع الصرف من منع افعی من الصرف
المنع --- مسند الی الغیر لا الی المصرح قوله علی زعم متعلق بقوله منع افعی فیکون علة له لا علة للضعف فاذکره
بقوله ووجه ضعف وههنا اعتراض وهوان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجوح
فالدلیل غیر مثبت للمدعی اجیب عنه الزعم ههنا بمعنی ادراک المرجوح فیتساویان قوله ووجه
ضعف فان قیل مایجری فی ان اعتبار الوصفیة فی افعی واخواته مع جواز اصالتها یوجب
ضعف منع صرفها وتقدیر العدل فی عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صیغتها الاصلیة والخروج
عنها لا یوجب ضعف منع الصرف فیها مع انها اولی بالضعف قلنا تقدیر السبب بعد تحقق
منع الصرف فی استعمال العرب لا یوجب ضعفه قوله فانها یقصد بها جواب سوال
وهوانه لا یلزم من عدم جزمک عدم کونها اوصافا فی الاصل لم لا یجوز ان یکون اوصافا
لاکن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو کانت اوصافا لظهر وصفیتها اما فی الحال واما فی الاصل
والحال انه لم یظهر هما اما عدم ظهور الثانی فظ لانه لم یثبت الوضع فیه واما الاول فلان المستعمل لم
یقصد بتلک الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غیر ملاحظة خبث وقوة وخالد وان کانت فی نفسها
متصفة بتلک الاوصاف قوله مع ان الاصل جواب سوال وهوان اللازم مما سبق لیس الا کون هذه الاسماء متساویة
فی منع الصرف وعدمه ولم یلزم منه کون الصرف اقوی واغلب من منع الصرف حتی یکون للمنع ضعیفا
فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التانیث اللفظی وانما قید باللفظی للتقابل بالمعنوی ثم یرد علیه
ان التقابل معلوم من التاء فای حاجة الیه فاجاب بقوله الحاصل یعنی ان المراد التانیث الحاصل
بالتاء والمعنوی ایضا حاصل بالتاء التقدیری فلا یعلم التقابل من التاء فاحتیج الی ازدیاد اللفظی
قد المتعلق ای قوله الحاصل معرفا وان کان المشهور تقدیر النکرة رعایة لمجیئه المعنی لانه اذا کان
باللام یکون صفة التانیث ولو کان بدون اللام یکون حالا منه ومعنی الصفة جزئیة من معنی
الحال لان ثبوته فی زمان ثبوت العامل فقط نحو جاءنی زید راکبا فان الرکوب مختص بزمان المجیء
فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنی رجل عالم فان العلم لا یختص بزمان
المجیء فان قیل یلزم هذا یلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حاصل
وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما کان موصولة

اذا كان بمعنى الحدث وههنا اللام والدوام فان حصول التاء للتانيث ثابت على الدوام بقى ههنا اعتراض وهو ان فى جعله ظرف لغو متعلقا بالتانيث على انه مصدر ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعروف باللام قليل فى غير الظرف واما فى الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل اجيب عنه ان فى الظرف ايضا قليل عند الجمهور واما جوازه على الكثرة فعلى قول القليل كما قال الشارح فى بحث المصدر فلينظر فيه او نقول ان قوله بالتاء صفة التانيث والجار والمجرور لا يقع صفة الى باعتبار المتعلق فكيف يتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا

قوله اى علمية لا اسم المونث جواب سوال وهو ان الياء فى قوله العلمية مصدرية مؤلة بالكون فكان تقديره شرطه كونه علما والضمير فى كونه راجع الى التانيث وهو اسم الكون وعلما خبره وهو محمول على الاسم فيلزم حمل الذات على الوصف لان التانيث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام فى العلمية بدل من المضاف اليه اى علمية ما فيه التانيث وهو الاسم او حاصله ان المصدر بمعنى اسم المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة يقتضى الموصوف وههنا اعتراض فى السوال والجواب جميعا اما فى السوال فهو ان التانيث وان كان مصدرا لكن واقع فى موقع الموضوع فياخذ حكم الذات فيصح حكم الذات عليه واما فى الجواب فهو ان لفظ التانيث لما كان بمعنى اسم المفعول اى المونث فلا يصح عده من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف اجيب عن الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع فى الموضوع اخذ حكم الذات لكن لا يصح عليه حمل الذات المحض بل يصح عليه حمل الذات مع الوصف كقول الشارح التانيث الحاصل فانه يصح حمل الحاصل على التانيث لان الحاصل صيغة اسم الفاعل فيكون الذات مع الوصف فيصح حمل الحاصل على المصدر وهو التانيث وعن الثانى بان العبارة محمولة على الاستخدام يعنى انه اراد من التانيث معناه الحقيقى والضمير فى كونه راجعا الى معناه المجازى وهو المونث قوله بقدر الامكان جواب سوال وهو انه ينقض بترخيم المنادى لانه علم ويصح الحذف فيه فاجاب بما حاصله انه ليس فى المنادى الامكان لانه موضع التخفيف اذ المتكلم يقصد الفراغ منه بالسرعة لان المقصود غيره او انه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربية واما العجمية فربما تصرف العرب فيها بالنقص والزيادة وكذا قالوا اعجمى فالعب به ما شئت فقالوا فى جبرائيل وميكائيل جبرال وميكال قوله والتانيث فيه اشارة الى بيان الموصوف قوله كالتانيث اللفظى اشارة الى بيان المشار اليه لقوله كذلك قوله بالتاء دفع وهم وهو ان المراد بالتانيث اللفظى ما يكون بالالف فعلى هذا لا يصح تشبيه المعنوى به لان التانيث بالالف قائم مقام السببين والمعنوى ليس كذلك فدفع بقوله بالتاء ثم يرد عليه ان التشبيه بالتانيث بالتاء ايضا لا يصح لان التاء فى اللفظى ملفوظ وفى المعنوى مقدر ويدفع بقوله فى اشتراط العلمية ثم يرد عليه انه لما كان اللفظى والمعنوى واحدا فلا حاجة الى الفصل بينهما بل ينبغى ان يقال والتانيث مطلقا من غير تقييد بقوله بالتاء فدفع بقوله الا ان بينهما فرقا قوله لما اشار اليه فيه اعتراض وهو ان الاشارة تستعمل فى دلالة حقيقة مع ان المصنف صرح على شرط الوجوب بقوله وشرط تحتم اه فلم يتم الاشارة فى موقعها اجيب عنه هذا انما يتوجه اذا كان الضمير فى اليه راجعا الى شرط الوجوب فقط بل راجع الى شرط الوجوب والجواز جميعا بتاويل المذكور

لہ اى اعمال المصدر المعرف باللام فى الظرف ١٢ لہ قوله كصفة فى الضرورة تفسير لفظ الحاصل يتعلق الظرف به بمعنى عليه ١٢

فلا اشکال لان الدلالة على الجواز حقيقة فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم شرط الجواز وهو العلمية لان هذه الثلاثة لا تكون سببا لوجوب منع الصرف بدون العلمية فان قيل ان توالي الاضافات مخل بالفصاحة فلما اورده المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره قلنا لا نسلم انه مخل لانه جاء في افصح الكلام قال الله تعالى مثل داب قوم نوح وكداب ال فرعون ثم يرد عليه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احد هذه الامور الثلاثة مع انه شرط اجيب عنه ان الضمير في قوله تاثيره راجع الى التاثير المعنوي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان باب تفعل ههنا بمعنى المجرد فيكون تحتم بمعنى الحتم فلذا فسر بالوجوب لانه مجرد وايضا ان تحتم قد يجيء بمعنى تجود وقد يجيء بمعنى توجب فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد فسر بالوجوب قوله

في منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل لمانعة الخلو قوله الزيادة حروف الكلمة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد زيادة الحركات على الثلث فعلى هذا ينبغي ان يمتنع زينب لعدم زيادة الحركات فيها على الثلث فدفع بقوله زيادة حروف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي ازدياد لفظ حرف اشارة الى بيان الموصوف ثم المراد من التحرك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هند قوله من حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلث الى تحرك الاوسط والا فتحركه الذي هو احد الامور الثلث اعم منه ولكن العجمة لا يحتاج اليها في الزيادة على الثلث فكلمة او لمنع الخلو فابراهيم اذا سمي به امراة تحقق فيها امور ثلاثة جميعا قوله مثل ماه وجور وفيه بحث وهو ان شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين فكيف تؤثر العجمة فيه اجيب عنه ان هذين الامرين شرطا العجمة اذا كان سببا مؤثرا في منع الصرف وههنا لم يعتبر سببا بل اعتبر لترجيح التانيث لتعارض الخفة قوله عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثيا ساكن الوسط عربيا تكون في غاية الخفة قوله

ثقل السببين فيه بحث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا تخلو عن الثقل وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والعلم اجيب عنه ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل والكل زائد على الثلث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف في كلام العرب فان قيل ان منع الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في الفرعيتين فوجود ثقل سببين لا مدخل له في منع الصرف قلنا لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان المشابهة بالفعل من وجهين احدهما من حيث الفرعيتين والاخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل ثقيل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة كذلك الاسم اذا اشتمل على السببين الذين فيهما الثقل شابه الفعل

قوله ويجوز عدم صرفه اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص قوله نظرا الى وجود السببين فيه وفيه بحث وهو انه قد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض فيه اجيب عنه ان استجماع الشرائط للوجوب لا للجواز

قوله علم لطبقة اشارة الى وجه تانيثه قوله لبلدتين اشارة الى وجه تانيثهما قوله ممتنع صرفهما

جواب اسولة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على المبتداء لانه متعدد والثانى انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان زينب مؤنث والضمير فى ممتنع مذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة **فاجاب** بقوله صرفها يعنى ان فاعل ممتنع محذوف و هو الصرف وههنا **اعتراض** وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير سد المسد **أجيب عنه** انا لا نسلم انه من غير سد المسد لان الصرف فى الاصل مضاف الى الضمير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا فى ممتنع **أو نقول** عن اصل الاعتراض ليس مراد الشارح من قوله صرفها ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير فى ممتنع راجع الى صرف مقدر مضاف الى زينب يعنى صرف زينب واخواتها ممتنع والقرينة على التقدير قول المصنف رح يجوز صرفه وانما لم يقل ممتنع من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصنف رح فهند يجوز صرفه

قوله فان سمى به الفاء للعطف حذف المعطوف عليه اى هذا اذا لم يسمى به مذكر فان سمى به مذكر الخ اعلم ان باب سمى يقتضى المفعولين فقوله به مفعوله الثانى وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ **قوله** فشرطه اى شرط التانيث مطلقا لا شرط تانيث المعنوى لانه قد زال بالعلمية للمذكر والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحرف الرابع بخلاف المعنوى فمرجع ضمير شرطه مغائر لمرجع ضمير سمى به ثم اعلم ان ههنا شروطا تركها المصنف رح احدها ان لا يكون ذالك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فاذا سمى به رجل صرف وكذا حائض فانه فى الاصل لمذكر وهو الشخص اى شخص حائض لان الاصل فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسى فى المذكر كالقوم فانه غلب استعماله فى الرجال **اجاب** فى زبدة الحواشى ان اختصاص المصنف رح شرط الزيادة من بين الشروط الثلثة المذكورة اعنى الزيادة والتحرك والعجمة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة الحصر بان قال ان حصر المصنف رح لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروطا اخرى **أجيب** عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمى به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضى بقاء التانيث وفى الاقسام الثلثة لم يبقى التانيث **او نقول** المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمى به مذكر لا يحتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المصنف رح فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء **قوله** لان الحرف الرابع اى الرابع فى الرباعى وكذا الخامس فى الخماسى وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة سادس التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة واما ثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبية وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوبة واما شاة فاصلها

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس **قوله** باعتبار معناه الجنسي دفع وهم وهو انه مؤنث سماعي مطلقا سواء كان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنسي اعنى الرجل الى الكعب يعني ان المقدم معنيين جنسي اعنى الرجل الى الكعب وعلمي اعني اذا جعل العدم علما الشخص **قوله** منصرف لعدم التانيث بالكلية اما لفظا لكونها خاليا عن علامة التانيث واما حكما فلكون حرف الرابع الذي هو في حكم التانيث واما معنا فلكونه اسما للمذكر **فان قيل** ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم حرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث **قلنا** تحرك الوسط لم يعتبر ههنا لان اعتبار نائب النائب بعيد بخلاف السابق لان المقصود ثم مقابلة الخفة وهو يحصل به **قوله** من غير ان يقوم **جواب سوال** وهو ان التانيث زال في عقرب ايضا فلم ينصرف **فاجاب** بقوله من غير ان يقوم الخ **قوله** اذا سمي به رجل تزول معناه الجنسي فتزول التانيث المعنوي **يرد** عليه انه اذا سمي به مؤنث ايضا تزول معناه الجنسي لحصول معناه الشخصي فيه فاذا زال المعنى الجنسي تزول التانيث المعنوي ايضا فلا بد ان يشترط الزيادة ايضا على هذا التقدير **اجيب** انه اذا جعل علما للمؤنث فح زال التانيث المعنوي باعتبار معناه الجنسي لكن تحقق فيه التانيث المعنوي باعتبار علمية للمؤنث **قوله** ممتنع صرفها وانما لم يقل من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسود لمناسبة قوله فمنه يجوز صرفه **قوله** كما تقتضيه قاعدة التصغير وانما ظهر التاء في المصغر لئلا يلزم اجتماع فرعيتين لان المصغر فرع المكبر وكذا التقدير التاء فرع ظهور التاء **قوله** اي التعريف او انه بتقدير مضاف اي تعريف المعرفة او المراد المعرفة من حيث انه معرفة ولا يخفى اولوية ماذكره الشارح رح لموافقة سائر الاسباب في عدم تقدير المضاف ثم اعلم انه ذكر المعرفة واراد منها التعريف اما بالحقيقة بان يكون المعرفة مشتركة بين المصدر الميمي وبين اسم جامد موضوع لما فيه تعريف واما بالمجاز من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وهو الاظهر وانما لم يقل التعريف حتى يكون صريحا في المقصود لانه عبر في اجمال العلل التسع المذكور في البيتين بالمعرفة لضرورة الشعر فلم يتغير في التفصيل ليوافق التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا نكتة في اختيار المعرفة على العلمية ايضا **قوله** هو وصف التعريف اضافة الوصف الى التعريف بيانية كاضافة الذات الى المعرفة بيانية **قوله** اي كون هذا النوع **جواب سوال** وهو ان الياء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيكون معناه شرطها كونها علما فيلزم تكرار الكون وهو شنيع عندهم وايضا لا يصح حمل علما على الضمير الذي هو اسم الكون لانه راجع الى المعرفة باعتبار التعريف وهو وصف فيلزم حمل الذات على الوصف **فاجاب** الشارح رح بوجهين الاول ان العلمية مؤلة بهذا النوع فلا تكرار في الكون ويصح حمل هذا النوع على التعريف والوجه الثاني لا نسلم ان الياء مصدرية بل للنسبة وههنا بحث بوجهين الاول انه لا يصح حمل هذا النوع على التعريف لانه يلزم حمل الاخص على الاعم وذا لا يجوز بل يصح حمل المساوي على المساوي او حمل الاعم على الاخص والثاني انه لم لم يقل المعرفة شرطها علمية لئلا يحتاج الى التاويل اجيب

كونها

ليس المراد من التعريف مطلق التعريف بل المراد به التعريف الذى هو سبب منع الصرف فيكون مساويا وعن الثانى المراد من المعرفة التعريف ولا يصح حمل العلم على التعريف لان معناه شرطها كونها علما بخلاف ما اذا ذكران تكون لانه على هذا يؤول لعلمية بدل النوع فيصح الحمل اى حمل هذا لنوع على التعريف فان قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يأت باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق فى التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايض باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايض لانه يفوت التفنن فى العبارة الذى هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية التى ذكرت فى العجمة بغير اللام حيث قال العجمة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار لزيادة قوله فى العجمة اى التغير حاصل بازدياد لفظ العجمة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كذا قال مولنا عبد الغفور اللاری قوله بان تكون حاصلة الخ اشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه فى الجزئية والكلية والاظهر ان يقال بان تكون حاصلة فيه من جهة حصول الصفة فى الموصوف ليظهر الفرق بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة حصول الصفة فى الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء فى الكل لا حصول الصفة فى الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك فى كونها صفة له اجيب عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصلة فى ضمنه انه حصول الكلى فى الجزئى بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا تعريف العلمى ههنا بحث وهو انه بقى ههنا تعريف المنادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواع من المبنيات وبعضها مضاف او مشبه به اجيب عنه هو داخل فى تعريف اللام لان قولنا يا رجل فى قوة قولنا يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سوال وهو انه لم يجعل العلمية سببا ابتداء مع ان فيه قطع السوال كما فعله صاحب الكشاف فاجاب بقوله وانما جعل اه حاصله ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للتنكير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو غير نكرة فكذا العلمية غير نكرة فمقابلة التنكير بالذات للتعريف اعلم ان العلمية شرط تحقق المعرفة لا للتاثير لانه لا تحقق للكل الا فى الجزئى بخلاف ماسواها لان العلمية شرط لتاثيره فقط فلا يرد ان فى كل موضع اذا كانت العلمية شرطا فهى ايض قائم مقام سبب اخر وفى المعرفة ليس كذلك وههنا بحث وهو ان فى كلام المصنف تدافع لانه ذكره فى اخره وما فيه علمية مؤثرة الخ حيث جعل العلمية مؤثرا اى سببا وههنا جعل شرطا اجيب عنه لعل ما ذكر فى الاخر على اصطلاح الغير او محمول على المجاز ذكر العلمية واراد منه التعريف العلمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهى كون اللفظ جواب سوال وهو ان عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجمة من الذوات لانها كلمات

بحث العجمة

محسوبان من العربي قلنا فی التعریف فقصور تقدیرهما وضعه غیر العرب فقط فح لا یرد لانهما
وضعه العرب ایض فصارا مشترکین قوله ولتاثیرها جواب سوال وهو انا لا نسلم ان العلمیة شرط
العجمة لان لجام عجمة ولیس بعلم فاجاب بقوله ولتاثیرها الخ یعنی انما شرط لتاثیرها لا لوجودها قوله
شرطان اشارة الی امرین احدهما جواب سوال وهو ان الشروط منحصرة فی اثنین فلم لم یاتی باداة الحصر
وما قالوا ان التخصیص فی الروایات یفید الحصر فهو اکثریة لا کلیة فدفع بقوله شرطان یعنی ان العطف
مقدم وهو مفید الحصر والثانی طوطیة لقوله الاول والثانی وانما یحتاج الیهما لئلا یتوهم ان قوله او
الزیادة علی الثلاثة عطف علی قوله علمیة فیکون الترديد بین العلمية والزيادة وهو غير مراد قوله ای
منسوبة جواب سوال وهو انه یلزم تکرار الکون کما مر فاجاب بقوله ان الیاء للنسبة لا للمصدر
انما لم یتعرض الی الجواب الاول وهو التاویل بهذا النوع لانه غیر مستقیم ههنا لان العلمية نوع المعرفة ثم
ولیس نوع العجمة بل اعم منها لان العلمية یوجد فی العرب ایض قوله فی العجمة متعلق بالعلمية
قوله فی اللغة جواب سوال وهو انه لا یصح ظرفیة العجمة للعلمية لان الظرف علی قسمین حقیقی
وهو الزمان والمکان واعتباری وهو ظرفیة الصفات بموصوفها فی العلم والکرم والعجمة لیست بواحد
منهما فاجاب بقوله فی اللغة ولا شك ان اللغة من الصفات قوله بان تکون متحققة اشارة الی
المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو انك قلت شرطها ان
تکون علما فی العجمة هذا منقوض بقالون لانه غیر منصرف مع انه لیس علما فی العجم بل اسم جنس عجمی
جید فدفع بقوله حقیقة اه قوله احد رواة ای احد تلامیذ قراء سبعة کنافع اسم قاری وعیسی
اسم تلمیذه فقالون اسم لعیسی قوله فتضعف فیه وتانیث الضمیر فی قوله فیها وتذکیره فی قوله فیه
مع اتحاد المرجع بملاحظة الکلمة واللفظ قوله مثل تصرفاتهم فی کلامهم کادخال اللام والاضافة ثم اذا لم
یتصرف فیه بما لم یتصرف فیه بالتنوین والکسر قوله فعلی هذا ای علی اشتراط العلمية لما ذکر المص
تفریع الشرط الثانی ولم یذکر تفریع الشرط الاول فقد ذکر الشارح رح تفریعه فقال فعلی هذا قوله
بمثل لجام لا یمتنع صرفه لانه تغیر فیه لان لجام فی الاصل لگام ثم ابدل الکاف بالجیم کگرگان بجرجان
قوله فی العجمة لا حقیقة کما هو الظ ولا حکما لان العرب لم یجعله علما وعلی تقدیر علم الجنس وجد التغیر
منهم فیه قوله علی ثلثة احرف دفع وهم وهو ان المراد بالزیادة الزیادة علی ثلثة حرکات فعلی
هذا ینبغی ان یکون شتر منصرفا لعدم زیادة حرکاته علی ثلث فدفع بقوله علی ثلثة احرف قوله
لئلا یعارض الخفة فان قیل لا نسلم بان الخفة متحقق وانما یتحقق لو لم یکن عجمیا لان لسان کل قوم
ثقیل علی غیرهم کما ذکرتم فی ماه وجور قلنا لا شك فی حصول خفة ما فی ثلاثی ساکن الوسط مطلقا
لکن اذا کان عجمیا یعتبر ثقل عجمة مقاد لخفته اذا کان العجمة فیه لازم آخر واما اذا کانت العجمة فیه سببا
فلا یعتبر لانها سبب ضعیف لا یصلح لامرین معا قوله لاحد السببین انما قال لاحد السببين لان معارضة
الشیء الواحد مع امرین غیر قوله هذا التفریع بالنظر الی کان السابق شرطین فرفع الابهام وتعیین ما هو

المراد فالهذا التفريع الخ ثم يرد عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفرعا على الشرط الثاني فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختيار المص رح وذهب الزمخشري الى ان نوح كهند قوله لانه امر معنوي اي لاعلامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي الخ اشارة الى فرق قياس زمخشري اوجواب سوال وهو ان التانيث المعنوي ايضا لم يكن له علامة في اللفظ فما وجه الفرق بين نوح وهندان في هند يجوز منع الصرف دون نوح قوله في بعض التصرفات كالتصغير قوله لتقوية سببين اي احد السببين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم يبين بلدة لان غرضه ان منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض ففسره ببلدة قوله صرفهما جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعهما غير صحيح لانهما موجودان والثاني انه فات المطابقة لان المرجع شيئان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفهما قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فهو بناء على انتفاء الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشروط اذ لا يبقى بدونه العجمة لان العرب لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشروط فالمنع في الحقيقة متفرع على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيهما كما هو بناء على وجود الشرط الثاني كك بناء على وجود الشرط الاول قوله وانما خص التفريع جواب سوال وهو ان المص اتى بتفريعين احدهما مختص بالشرط الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع مختص بالشرط الاول بان يقال لجام منصرف حاصل الجواب ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند المص رح يعني ان فيه خلافا بخلاف اللجام لانه لاخلاف فيه قوله من انصراف نحو نوح الاولى ان يقال عدم انصراف نحو شتر ايضا فان في عدم انصرافه ايضا خلاف والمختار عند المص رح انه غير منصرف أجيب عنه ان الخلاف في نوح مع الزمخشري وهو معتد عند المص رح لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في اكثر كتب النحو لكنها منقوضة بشيث وعزير فانهما .. منصرفان كما يدل عليه المنصوص اجيب عنه ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان عزير بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود ابنوح لا بشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب انما قال الشارح رح ان هود عربي اي في رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فان قيل ان اسماعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولده فقط وايضا ان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسر في ذالك ان اسماعيل

اتیت له حور من الجنة تزوج معها فی الدنیا والحال ان لسان اهل الجنة عربی فاولادها ایضا تعلموا
العربیة واما اسمٰعیل[له] فقد قیل انه ایضا تعلم منها العربی فکان عربیا وقد قیل لا فلم یکن عربیا قوله
ای لم یتعلم منها العربیة ۱۲
فیما یذکر من احوالهم فی التواریخ قوله الجمع ای جمعیة الجمع لان[له] اسباب منع الصرف من الاوصاف
قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان کان مذکورا سابقا بقوله وما یقوم مقامهما الجمع لکن
فائدته دفع وهم وهو ان یتوهم المراد بالجمع ههنا غیر ما هو مذکور سابقا فیلزم المخالفة بین التفصیل
والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعینه ما هو المذکور سابقا قوله ای شرط قیامه یرد علیه
انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان القیام غیر مذکور فکیف یرجع الضمیر فی شرطه الیه اجیب عنه
یجوز ان یجعل اللام فی الجمع للعهد ای الجمع الذی یقوم مقام السببین وههنا بحث وهو انه
ینبغی ان یقال شرط تاثیره فی منع الصرف لیوافق الاخوات ولان ماذکره یوهم لیس بشرط فی
اصل التاثیر بل فی قیامه مقام السببین فیتوهم انه یؤثر بدون هذا الشرط اجیب عنه انما خالف
المص عما سبق لانه لو قال شرط تاثیره توهم انه شرط التاثیر الناقص وهو تاثیر احد السببین
کما فیما سبق فلذا قال قیامه مقام السببین لیعلم انه شرط للتاثیر کاملا ونقول فی ارجاع الضمیر
الی القیام دون التاثیر اشارة الی المطابقة مع قوله وما یقوم مقامهما الجمع الخ قوله صیغة منتهی
الجموع مصدر میمی علی صیغة اسم المفعول من المزید قوله اولها مفتوحا فان قیل لما
ان اولها ما یکون مفتوحا کذلک ثانیه یکون مفتوحا فلم لم یتعرض الیه قلنا ان فتح الثانی یعلم
من قوله وثالثها الف لان الالف یقتضی فتح ما قبلها فان قیل حد الجمع غیر مانع لدخول فیه کما لات
صحاری لان فیهما بعد الالف ایضا حرفین مع انه لا یسمی بصیغة منتهی الجموع اجیب
عن کمالات بان المراد من الجمع صیغة جمع التکسیر وکمالات جمع سالم وعن الصحاری انه لا بأس
بدخوله لانه لا یلزم بدخوله .... الا منع الصرف وهو غیر منصرف لالف
التانیث وایضا المراد ان یکون بعد الالف حرفان اولهما مکسور ولیس فی مادة النقض الکسر قوله
اوثلثة اوسطها ساکن فان قیل فعلی هذا یصیر قوله بغیرها لان کلما کان الهاء فیه نحو فرازنة
بعد الفه ثلثة احرف اوسطها متحرک فخرج بقید صیغة منتهی الجموع قلنا هذا التصریح بما علم ضمنا مع
ان المبتدی لا یهتدی الیه بمجرد تعریف صیغة منتهی الجموع قوله وهی الصیغة التی لا تجمع الخ التعریف
الاول للفظ الجمع والثانی لمعناه فلا یرد انه یلزم کون الشئ الواحد محدودا بحدین وذا باطل ثم
یرد علیه انه ینقض التعریف بنحو رجال لانه یجمع جمع التکسیر مرة اخری مع انه لا یطلق علیه صیغة
منتهی الجموع اجیب عنه المراد وجه التسمیة ولا یشترط الاطراد فیها ونقول ان لم یجمع رجال بخصوصه
مرة اخر لکن جمع مرة اخری ما کان علی وزنه کحمار یجمع علی حمر وکتاب علی کتب قوله لانها جمعت
الخ وهو تعلیل للعلیة المستفادة من قوله ولهذا الخ یرد علیه انا لا نسلم ان هذه الصیغة جمعت
مرتین بل جمعت مرة واحدة کما تری اجاب صاحب الغفور معناه انها صیغة جمع جمع ولا شک

له یجوز دخول ذلک الحرم ۱۲

له ای عما ذکر فی بنزل ذلک لان آدم ۱۲

انما كذلك فان قيل ان الجمعية مرتين لا يخلو اما من المفرد او من الجمع فان كان الاول فهو غير مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان كان من الثاني فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد قلنا ان جمعيتها مرتين من المفرد لكن لا بذاته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة الى الامرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التكسير الخ والثاني جواب سوال وهو انه لا يصح تسمية هذه الصيغة بمنتهى الجموع لانه يقتضى انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن على يامنين وصواحب على صواحبات فاجاب بما حاصله ان جمع السلامة لا يمنع فيها لانه لا يغير الصيغة فتكون مصونة بحالها فلا يقع الفتور في جمعيتها بخلاف جمع الكسرة لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايامن الاولى ان يقال كما جمع بصيغة الماضي لكن في العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايمن جمع يمين قوله عن قبول التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعى ذلك فانها يحصل بالعلمية ايضا فلم لم يشترط ذلك كما في الاخوات لهذا الغرض قلنا المراد صيانة مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السببين قوله بغير هاء الباء للملابسة لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا والغير بمعنى النفي اذ ليس المقصود التلبس بامر مغاير الهاء لانه زائدة على غرضهم فالمعنى بلا هاء بل لا بهاء اذ ليس المقصود التلبس بعدم الهاء لانه ايضا زائد على غرضهم لان المقصود نفي الهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغائر المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعية فلانه يخرج منه نحو فوارة لانها بالهاء مع انها غير منصرفة واما عدم المانعية فلانه دخل فيه فرازنة لانها بغير هاء مع انها منصرف فاجاب بقوله منقلبة الخ فالجواب الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز قوله جمع فارهة وانما كان جمع فارهة لا فاره لان اسم فاعل مذكر لا يجمع على فواعل في الصراح غاره مرد زيرك قوله على زنة المفرداة فان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الوزن كما في وزن الفعل ولهذا اشترط فيه ايضا كونه غير قابل للتاء قوله بمعنى الكراهة اه اشارة الى انهما من المفرداة قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقال بغير هاء ولا ياء نسبة ليخرج نحو مدائني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع فاجاب بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني الخ اذ كل اسم هو جمع ثم صار علما ثم اتصل به ياء نسبة لان ياء النسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مدائني ليس صيغة منتهى الجموع لان ما بعد الفه ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا يكون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد مدائن في مدائني وهو بوزن صيغة منتهى الجموع لا يقال هو في الاصل جمع وان صار علما للبلدة والجمع الاصلي ايضا معتبر كما قال الشارح في جواب حضاجر وايضا لا يصح قوله لا في الحال ولا في المآل وايضا اذا كان مدائن في مدائني مفردا

عه فائدة مخوف عض لان معناه بالفارسية ... اللفظ المزجير بها سه بلدة معينة ١٢

ینبغی ان یکون مدائن بدون الیاء ایض مفرد الانه عین هذا مع انه کما قال الشارح وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم یزل عنه اعتبار الجمعیة لان الجمع الاصلی معتبر
فاذا اتصل بذلک العلم یاء نسبة ضعف معنی الجمعیة بوجهین فلم یعتبر جمعیته وایض ان الجمعیة الاصلی
لما لم یعتبر فکانه لیس فی الاصل جمعا فنصب قوله ولا فی المال قوله ولا فی المال وهو عبارة عن
مرجع الشئی فیتناول الاصل یعنی لا فی الحال ولا فی الاصل قوله هو لفظ اخر الاولی ان یقال هو لفظ
اخر لا یجوز اخراجه لانه جمع منتهی الجموع وغیر منصرف اذ مجرد کونه لفظ اخر لا یوجب عدم ا
التعرض له اجیب ان اخر بمعنی غیر ای غیر من المنصرف قوله بخلاف فوازنة قال فی المهذب
الفرزین اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسیة وزیر فان قیل ان فوازنة لیس
علی اوزانها لان فیها حرف الوسط ساکن وههنا متحرک قلنا المراد فوازنت فی فوازنة فان قیل
ان فوازنة بدون التاء مثل مدائن فی الجمعیة ومع التاء والیاء لیسا بجمع فکیف خص احد هما
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل فی الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم مما سبق جواب سوال
هو ان کلمة اما فی قوله واما فوازنة لا یخلوا ما ان یکون للاستیناف او للتفصیل ولا استقامة للاول
لانه یذکر فی صدر الکتب کما قال صاحب الحماسة اما بعد حمد الله علی نواله ولا للثانی لانه یقتضی سبق
الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فعلم الخ یعنی کلمة هنا للتفصیل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغیرها ء قوله فاما ما کان بغیرها جواب سوال وهو ان اما التفصیلی یقتضی العدیل ولا
عدیل ههنا وندفع بقوله فاما ما کان اه قوله مثال لما بعد الفه حرفان جواب سوال وهو ان المثال للایضاح
وهو یحصل بالواحد فما الحاجة الی المثالین وما یقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولابد فیه من التعدد فکذا لابد
فی المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للایضاح لا للاثبات فالشاهد نظیر الدلیل لان کلواحد
للاثبات لانه نظیر المثال فالمثال بمنزلة التحقیق فی الدعوی لان کلواحد للایضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفه الخ یعنی ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل قوله واما فوازنة وترکیبه هکذا او احرفهما طفه
اما شرطیة فوازنة مبتدء فاجزائیه منفصر خبر المبتداء والمبتداء مع الخبر جواب اما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقدیره هکذا اما ان یکن شئی من الاشیاء موجودا فی الدنیا ففوازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزء الی الجزء الثانی لئلا یلتقی بین حرف الشرط وفاء الجزائیة قوله واما مثالها
جواب سوال وهو ان تخصیص کل لانصراف بفوازنة غیر صحیح لانه کما ینصرف فوازنة ینصرف صیاقلة
ایض فاجاب بقوله وامثالها قوله فنصرف انما لم یقل منصرفة مع ان الخبر اذا کان مشتقا وجب
مطابقة مع المبتداء لان منصرف خبر مبتداء محذوف تقدیره واما نحو فوازنة فنصرف کما
یشعر به قول الشارح وامثالها او نقول المراد من فوازنة مجرد اللفظ یعنی ان فوازنة
بتاویل اللفظ وهو مذکر فان قیل الکلمة اذا ارید بها مجرد اللفظ یکون علما فیکون فوازنة
ههنا علما فینبغی ان یکون غیر منصرف لتحقق العلمیة والتانیث وقد سمع ههنا منونا قلنا

ای بدون الیاء ۱۲ · ای فی المفردات ۱۲ · ای فوازنة ۱۲ · ای فی قوله واما فوازنة ۱۲ · ای اللفظ ۱۲ · ای فی المتن ۱۲ · ای اذا ارید به اللفظ ۱۲

عه معرب فرزین بمعنی کسر ۱۲ عه ای المفردات وهی کالصغیرة وهو غیر جمع الکواهر والطاهر ۱۲ عه فی فوازن الحرف الوسط وهو الالف ساکن ۱۲ منه عه یعنی ان الکلام علی حذف المضاف ۱۲

هو ههنا غير منصرف والتنوين لمشاكلة مسماه اى انما نُوّن لمشاكلة فوازنته علما فوازنته التى اريد منها مسماها والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان غير منصرف فكيف يصح قوله فمنصرف قلنا الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ولا شك انه اذا اريد منه مسماه فيكون منصرفا قوله وحضاجر الواو للاستيناف وقع فى جواب سوال السائل فان قيل ان نصب علما لا يخلو اما بالحال عن حضاجر او من الضمير فى قوله غير منصرف اما الاول فغير مستقيم لانه يكون حالا من المبتداء والحال لا يكون من الفاعل او من المفعول والثانى ايضا غير مستقيم لانه على هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو قوله غير لانه مضاف ومنصرف مضاف اليه قلنا الحال من المبتدأ صحيح عند ابن مالك آو انه حال من الضمير لكن كلمة غير بمعنى لا النافية فلا يثبت الاضافة وعلى التقدير المراد من التقييد بكونه علما ما ينتفى به الجمعية فيشتمل التنكير ايضا فاندفع ما قال الهداد الهندى انه لا يصح ان يجعل علما حالا لعدم تقييد منع صرفه بكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف بعد التنكير ايضا واما جعله منصوبا باعنى المقدر فليس بوجه وان كان من ابجد لا يقتضى المدح او الذم وهذا ليس مقامه قوله يطلق على الواحد قيل هذا ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفى فى انتفاء الجمعية اجيب عنه ان ذكر قوله يطلق على الواحد الخ ليس له دخل فى الاعتراض لكن ذكره لبيان الجنس لان فى تفصيله اقوال قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد وهو ايضا ينافى الجمعية قوله كما ان اسامة كلمة ما فى مثل ذلك زائدة والفرق بين علم الجنس والجنس اعتبارى كاسامة مثلا فانه موضوع لحيوان مفترس بلحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى مع ان الواضع اعلم المخاطب بانى اوضعه لهذا المعنى وكالاسد فانه موضوع للحيوان المفترس من غير لحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى ولحاظ الامتياز وعدمه يعلم من ترتب احكام المعارف عليه وعدمها قوله وصيغة منتهى الجموع جواب سوال وهو انه وان لم يكن فى حضاجر جمعية لكن صيغة منتهى الجموع موجودة فيه وهو كاف فدفع بالمنع اى لا نسلم انه كاف قوله فينبغى ان يكون منصرفا لان منعه مسند الى الجمعية ولا جمعية فيه فاندفع ما اورده الحافظ تاشكندى مع ان انتفاء الجمعية لا يقتضى الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرفة قوله وتقرير الجواب جواب سوال وهو انه لما كان النقل من الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب فى التسع فاجاب بقوله وتقرير الجواب الخ يعنى ان السبب فيه ليس الا الجمعية الاصلية ولا نقل فيه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دليل اصالة الجمعية قوله جمع حضجر بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم قوله كان كل فرد اشارة الى بيان المبالغة قوله منها اى من الضبع قوله من هذا الجنس اى عظيم البطن قوله فالمعتبر فى منع صرفه الخ لا يقال العلمية ضد الجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية لانا نقول الممتنع اعتبار الضدين عند وجود الآخر وههنا اعتبر الجمعية وحدها لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف قوله فان فيه العلمية

سله فان الاول موضوع لمفهوم من حيث انه مفهوم معهود فى الذهن كاسامة ۱۲م سله اى والثانى ما يكون موضوعا لمفهوم كلى مطلقا لا من حيث انه معهود ومعلوم فى الذهن كالاسد فانه الخ ۱۲ عه ثالث الغير باعتبار الفتح فى حكم واحد الا اعتبار احد الضدين ۱۲م البقيع موقت صاحبى

لانه علم الجنس ومعاملته معاملة علم تشخص كما مر **قوله** بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه
بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فعلم ان المؤثر فيه الجمعية دون العلمية **قوله** والتانيث
اى تانيث حضاجر **قوله** لانه علم الجنس للضبع لا لنفس الضبع **حاصله** ان الجواب بالمنع لا يقال
انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع **قلنا** معناه علم لشئ شامل للضبع فلا
مخالفة **قوله** اذ لا يتصور العروض فى الجمعية اصلا اى لا بالتركيب لابد ونه **قوله** وسراويل المراد منه لفظه
فيكون علما للسراويل الذى وقع فى التركيب ولو لم يرد انه يلزم تنكير المبتداء **قوله** تقديره اشارة الى انه ليس المراد
ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر بل وارد على قاعدة الجمع **قوله** قد اختلفوا فى صرفه خبر لقوله
وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الاجمال وقوله
فهو اذا لم يصرف جواب بطريق التفصيل **قوله** **فان قيل** ان هذا الجواب انما يتم بقوله واذا لم يصرف
فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لا حاجة اليه **قلنا** انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
وان لم يكن جمعا ولكن ينبغى ان يكون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الى الجواب
عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فح احتاج الى الجواب **قوله** فى موارد الاستعمال ويجوز ان يراد
بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع مواردا ستعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
فى صرفه وعدمه وذا غير معلوم ولكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف فى
صرفه ومنع صرفه **اجيب عنه** ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه
قوله فيرد به الاشكال **جواب سوال** وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما
وقع للدفع ولا يكون الدفع الا بعد ورود الاشكال على عدم الانصراف فاجاب بقوله فيرد الخ يعنى ان
فى جانب الشرط حذف عبارة اخرى فيترتب الجزاء عليه **قوله** فى التفصى عنه مصدر من باب التفعل
اصله تفصى بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء **قوله** انه اسم اعجمى هذا مقولة قيل فلذا الحق بالجملة
قوله اى على ما يوازنه الضمير المستتر راجع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
بين فتح الميم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلرفع الايهام
وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اى انه على صيغة اسم الفاعل **قوله** من حيث الوزن اى بعلة الوزن
اى السراويل لما كان موافقا لها فى الوزن كانه ...... اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
الموازن لا يفيد الا الموافقة فى الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط **قوله**
فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف
عشرة فان الحمل على الموازن زائد على التسعة المذكورة **فان قيل** هذا الجواب لتعميم الجمعية من
الحقيقى والحكمى فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قال المصنف هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره ثانيا **اجيب عنه** ان تعميم الجمع من الحالى والاولى يكون بطريق الاصل بخلاف التعميم من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل فلا يصار اليه عند وجود جواب اخر او نقول التعميم من الحقيقي والحكمي لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل فى لفظ العجمي دون العربي لان لفظ العجمي بين الالفاظ العربي غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعا للمتوطن **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال الرجل رجال لانه يلزم حمل الجمع على الواحد بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة لان فى العلم وضعا جديدا اذ امتناع اطلاق الجمع على الواحد فى الجمع الحقيقي دون الفرضي **قوله** وفرضا انما فسر به لان التقدير قد يجئ بمعنى القدرة ايضا وههنا اعتراض مشهور وهو انه لابد ان يحمل غير المنصرف على المنصرف لان الاصل فى الاسم الانصراف يعني لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكور يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ العجم غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعا دون العكس **قوله** فكانه سمى كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراولة ايضا لفظ مفروض فى معنى القطعة من الثوب كما ان جمعه على سراويل مفروض لكن يفهم من القاموس ان سراولة فى لغة العرب بمعنى پارهٔ از جامه **اجيب عنه** بان المراد مما قال فى القاموس قطعة الجبة واما فى قطعة السراويل فليس بحقيقة بل مفروض **قوله** واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية　　　وليس الامر كذلك فينبغي ان يقال كلمة ان فى موضع اذا لانها تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا الآية **اجيب عنه** لان كلمة اذا تدل على الكثرة اذا لم يكن فى مقابلة التصريح بالكثرة وههنا وجد التصريح به حيث قل وهو الاكثر ومن قال فى الجواب ان كلمة اذا بمعنى ان فليس بشئ لانه ذكر فى الجواب ما ذكره المعترض فى الاعتراض وهو قبيح **قوله** بالنقض به اشارة الى ان المراد ليس نفي جنس الاشكال لانه يرد اذا كان مفردا منصرفا فيكون مصابيح اناعيم على موازنه فيلزم الفتور فى جمعها فى فم الشارح ويمكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لقلته وندرته لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره **قوله** اى كل جمع جواب سوال وهو ان التشبيه لبيان انه ليس الا لمنع جوار لا لجوار لان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوار وفع بقوله اى كل جمع الخ وهذا التعريف صادق على جوار ايضا **قوله** يائيا كان او واويا انما قدم اليائي على الواوي لان رجع الواو الى الياء ههنا لان الواو اذا وقع فى الموضع الرابع او فوقه يجعل ياء **قوله** كالجوارى مثال اليائي والدواعى مثال الواوي **قوله** اى حالة الرفع جواب سوال هو ان نصب رفعا ونصبا لا يخلو اما بنا على الحال او الظرف فعلى الاول يلزم الحال من المبتدأ وايضا لا يصح الحمل وعلى الثاني ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا فاجاب بقوله اى حالة اه يعني انه على الظرف لكن بحذف المضاف وانما لم يذهب الى الحال على مذهب ابن مالك وجعل الرفع بمعنى المرفوع لان فيه اجراء على خلاف الاصل بتجويز

عـه اى الى جعل كل واحد منهما منصوبا م　كما ترى ثم ان العامل فى الظرف للمماثلة م على الحال كما ذهب اليه مالك ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

سـه لا زمانا او مكانا آه وقوله يفهم تقدير لبس بواحد منهما ١٢ م

نعلم

المفہوم من الکاف فی قولہ کقاض فان الظرف لتوسعہم فی الظروف یتقدم علی العامل المعنوی قولہ ای حکمہ کحکم قاض جواب سوال وھو ان جوار جمع فکیف یکون کالقاض المفرد فاجاب بقولہ ای حکمہ ثم یرد علیہ انہ کیف یکون حکمہ کحکم قاض مع انہ حکمہ حکم الانصراف وحکم جوار مختلف فیہ فاجاب بقولہ بحسب الصورۃ ثم یرد علیہ کیف یکون متحدان فی الصورۃ مع ان وزن جوار فواعل ووزن قاض فاع فاجاب بقولہ فی حذف الیاء لا یقال ان ھذا الحکم وان کان فی نفسہ صحیحا لکن لا یناسب بیانہ بالمنصرف بل الاولی ان یبین انہ فی حالۃ الرفع والجر منصرف او غیر منصرف اجیب عنہ انما لم یتعرض الیہ توفیقا بین المذہبین قولہ واما فی حالۃ النصب اشارۃ الی بیان فائدۃ القید لا یقال ان جوار فی حالۃ النصب ایضا کقاض لان الیاء فی قاض مفتوح فی حالۃ النصب الا ان یقال ان الیاء فی قاض بالتنوین وفی جوار بلا تنوین فلا یکونان علی نسق واحد فی حالۃ النصب قولہ فلا اشکال ای لا خلاف فیہ قولہ فذھب بعضہم وھو الزجاج وسیبویہ فی روایۃ علی ما فی اللباب شرح قولہ تنوین الصرف ای تنوین التمکن قولہ لان الاعلال الخ وایضا ان الاعلال سببہ محسوس وھو الثقل فیکون اقوی ومنع الصرف سببہ امر معنوی فیکون اضعف فان قیل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم علیہ فھو غیر مسلم لان بعض الاعلالات مبنیۃ علی منع الصرف لانہ انما یتعین الضمۃ والکسرۃ فی الاخر بعد دخول العوامل کما فی جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فھو مسلم لکن لا ینفعک قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما یتعلق بالجوھر کالحرکات والسکنات والاعلال والادغام وغیر ذلک ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورۃ یکون مقدما علی ما یعرض للمتکلم بعد الوضع فان قیل ان الصرف ایضا من احوال الکلمۃ بعد تمامہا فینبغی ان لا یوخر عن الاعلال ایضا قلنا الاسم لا یخلو امن الصرف وعدمہ فالاسم اذا لم یکن غیر منصرف قبل الاعلال لا محالۃ یکون منصرفا لان الانصراف اصل ولنقول ان ملاحظۃ الصرف مقدم علی الاعلال لان الاصل فی الاسم الصرف فلذا تاخر عن الاعلال قولہ فاصل جوار الخ اشارۃ الی بیان تقدیم الاعلال علی منع الصرف قولہ ثم اسقطت اشارۃ الی بیان نفس الاعلال قولہ فصار جوار علی وزن سلام وکلام یعنی یکون علی وزن للمفردات فتفرع علیہ قولہ فلم یبق قولہ فھو بعد الاعلال اہ ھذا من تتمۃ الدلیل فلا یرد لا حاجۃ الیہ بعد قولہ الی ان الاسم منصرف قولہ کذلک ھذہ لیس فی الکثر النسخ وما وقع فی البعض فالکاف فیہ زائدۃ فیکون معناہ ذلک ای الصرف او التاکید للکاف الاول قولہ وذھب بعضہم وثمرۃ الخلاف لا تظہر فی اللفظ بل فی الوجوہ فقط او فی الیمین بان حلف لا یتکلم بکلمۃ غیر المنصرف فتکلم بجوار فعند الاولین لا یحنث وعند ھذا البعض یحنث قولہ انہ بعد الاعلال غیر منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم علی منع الصرف عند ھذا البعض قولہ لان المحذوف ای ھذا المحذوف بمنزلۃ المقدر حاصل المقام ان المقدر یکون ساقطا عن اللفظ وباقیا فی النیۃ والمحذوف ساقط عنہما ثم المحذوف علی نوعین احدھما ما یکون ساقط عنہما علی الدوام حتی صار نسیا منسیا کحو ید ودم والثانی ما یکون ساقطا عنہما اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الی موضعہ

(حاشیہ: قولہ ... جواب ... اللغوی ... الحذف)

لما كان نحو قاض وداع فلا يكون نسيًا منسيًا فالنوع الثانی من المحذوف كالمقدر فاللام فی قوله لان المحذوف للعهد والمقدر كالملفوظ **قوله** وعوض عن الياء كما هو المشهور عن سيبويه والخليل **قوله** او عن الحركة وهو الانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين كان منافيا للياء والعوض عن الشئ يجب ان يكون مناسبا له **قوله** وعلى هذا القياس حالة الجر **لا يقال** البيان الذی ذكر هذا البعض لا اختصاص له بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر **اجيب عنه** انه لما ذكر الصورة فی حالة الرفع على المذهب الاول علم ان مذهب هذا البعض ايضا مصور فی المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر او نقول المشار اليه بهذا قوله بالضم فلا يرد شئ لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القريبة الا انه قد يستعمل بمعنى ذلك مجازا **قوله** فانه ای حين تقدير منع الصرف **قوله** واما فی حالة الرفع الخ اشارة الى فائدة القيد قوله وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع فی الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع فی الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة فی الحج وسبعة اذا رجعتم **قوله** وهو صيرورة لما كان **التركيب** يطلق على معان كثيرة فلدفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال وهو صيرورة الخ **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب الذی جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما **قلنا** الحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسی او ينتقل اولا الى المعنى العلمی ثم ينتقل الى المعنى الجنسی ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه فلا يقتضی وجود فرد آخر سوى العلمية فقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا اشتراطه لانه ليس العلمية تقييد له حتى يقتضی وجوده بدونها **قوله** من غير حرفية جزء **جواب سوال** وهو انه ينتقض بالنجم وبصری علمين فاجاب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب ثم العبارة محمولة على القلب تقديره من غير جزئية حرف والا فلا معنى للعبارة **لا يقال** اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفی الاضافة والاسناد فی المفهوم تحكم **اجيب عنه** انه لم ينفی الشارح هذين التركيبين اكتفاء بنفی المصنف حيث قال وان لا يكون باسناد ولا اضافة او نقول الحرف لما كان شديد الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فی اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا اخرج من التركيب الذی عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثرا فی اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فهو من جنس التركيب الذی كان منافيه لمناسبته اياه فی التاثير ثم اخرج بالاشتراط **لا يقال** ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له فی اللفظ فلم لم يخرجه **اجيب عنه** لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه **قوله** ليامن من الزوال **لا يقال** ان حذف العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال الانحلال والتفريق ولا شك ان بالعلمية يامن التركيب من التفريق **قوله** قوة يرد عليه ان القوة تستعمل فی الحيوانات لا فی الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة اللزوم ای يكون التركيب لازما **قوله** وان لا يكون باضافة ولا اسناد واما التركيب التوصيفی فداخل فی الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعده اوصاف

تلك الاخبار

الباء فی قوله بالاضافة السببية مع ان سبب الاضافة والاسناد ليس الا ارادة المتكلم فلذا قال صاحب الغفور
الباء للملابسة قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافی فی
فنسلم لكن سبب العلمية فات عند المعنى الاضافی وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع اجيب
عنه بارادة الشق الثانی ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافی مطلقا ينافی
منع الصرف لوجود اثر الاضافة فی اللفظ وهو الكسرة فی عبد الله مثلا قوله ما يضاده الضمير المستتر
راجع الی ما والبارز الی الصرف قوله اعنی منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة فی
ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين فی شیٔ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
الاتصال فصار كانهما شیٔ واحد فتحقق الضدين فی الجزئين فی حكم الاجتماع فی شیٔ واحد قوله
على ما كان عليه قبل العلمية يعنی ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا
فی ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه "ضرب زيد" صار اخره يد مبنيا
على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لهما ابدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب
وهو خلاف الواقع فكذلك "تابط شرا" كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقی على
الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية دربغل آورد فلان شررا
قوله يمكن ان تفوت فنقول ان تفوت فاعل يمكن قوله علمين فيه خمسة عشر وستة عشر كونهما
علمين مع ان العلمية لا بد فی كلها لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كانه
النفی لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لانا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد
بقوله فان تضمن الثانی حرفا بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتينا ولخمسة عشر
وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب الاصل لا بالفعل لان فی حال العلمية لا يعتبر تضمنهما الحرف
لا يقال ان المصنف لم يذكر فيما بعد الا ما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل
المبنيات اجيب ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان
قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثانی معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا والا بقی على البناء
نحو سيبويه قوله فكذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب باللام
والاضافة لكن المراد منه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل بعلبك
يرد عليه انه لما كان علم بلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو وجود فلم يكن مثالا
قطعيا للتركيب المؤثر فی منع الصرف قلنا ان فی المثال الاحتمال كاف لان المثال للمحتمل كاف لانه
للاحتمالين باعتبار المتكلم قوله او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية
واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفی فانه لا يضر فی تاثير التركيب فی منع الصرف ولا حاجة الى قوله
او غيرهما قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيفی بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه فی الشرط كما نفی الاسناد و
الاضافة لانه داخل فی الاسناد لان الاوصاف قبل العلم اخبار قوله العطف والنون الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

اجتماعهما فی زمان واحد فی اسم واحد فاجاب صنا الغفور بقوله الواو بمعنی مع و ایضا یجوز ذلك اعتبار العطف اولا ثم الحکم علیه بقوله ان کان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوفات فتقدیر العطف ثابت لا محالة قوله العدد تان جواب سوالین احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا یصح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثانی انه منقوض بحسان علم رجل من اصحاب النبی علیه السلام لان فیه وجد الالف والنون [اے اسباب منع الصرف] [نونه زائدتان] مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدودتان ولا شك انه ذکر معه سابقا بقید مزیدتان والزیادة من الاوصاف وکذا اخرج نحو حسان لانه ای نونه غیر زائدة لانه من الحسن فیکون علی وزن فعال قوله تسمیان مزیدتین الاولی ان یقال ویوصفان بمزیدتین لان اطلاق المزیدتین علیهما بطریق التوصیف لا بطریق التسمیة اجیب عنه ان ذکر التسمیة واراد منه التوصیف من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انهما زائدتان علی ثلثة احرف اصلیة مثل سکران او المراد انما هما من الحروف الزوائد اعنی هویت السمانا قوله دخول تاء التانیث علیهما فی المرجع ثلثة احتمالات الاول ان یرجع الی الغی التانیث والثانی ان یرجع الی الالف والنون والثالث ان یرجع الی المشبه والمشبه به وعلی التقادیر کلها المراد اشتراك المشبه والمشبه به فی هذا الوصف قوله اما کونهما مزیدتین کما هو مذهب الکوفی وقوله واما المشابهتهما الخ کما هو مذهب البصری قوله والراجح هو القول الثانی لا یقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون المزیدتان فرعا لما زیدتا علیه فانه یقتضی رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه مذهب البصری لانه المختار وایضا ان اشتراط انتفاء فعلانة ووجود فعلی انما یظهر علی القول الثانی دون الاول وایضا ان الاول یتحقق فی ندمانة ایضا مع انه منصرف قوله یعنی به ما یقابل الصفة جواب سوال وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصنف لانه قال ان کانتا فی اسم فشرطه العلمیة او کان فی... فانتفاء فعلانة لان الصفة لیس الا اسما ایضا اجاب بقوله یعنی اعلم ان الاسم یطلق علی ثلثة معان الاول ما یقابل الفعل والحرف والثانی یطلق علی العلم والثالث ما یقابل الصفة والاولان غیر مرادین ههنا اما الاول فلان الحکم فی قوله فشرطه العلمیة غیر صحیح لان سکران غیر منصرف مع انه اسم و لیس بعلم ولا یجوز ایضا مقابلته مع قوله او کانتا فی صفة واما الثانی فلان الحکم فی قوله فشرطه العلمیة غیر مفید لا یقال کون مراد المصرح بالاسم ما یقابل الصفة ظاهر لوقوعه فی مقابلها فلا حاجة الی اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وایضا ان قوله فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی تکرار لا حاجة الیه لانا نقول ان وقوعه فی مقابلها قرینة علی تلك الارادة ومراد الشارح بیان علة مصححة لتلك الارادة یعنی ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنی لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتیاج لها الی الدلیل لان المص جعله مقابلا للصفة ومعنی قوله فالمراد بالاسم له ای المراد فی کلام النحاة هو هذا المعنی فلا تکرار قوله لوحظ معها صفة هذا القول یدل علی ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذکره فی الوصف یدل

له اشکل الخ جواب الاعتراض الثانی ۱۲ سکه فصار تقدیر کلامه ان کانتا فی اسم کذا او کانتا فی صفة فکذا ولیس هذا الا تناقض صحیح ۱۲

على العكس وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة الخ وهذا ليس الا تدافع فى كلام الشارح قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به السيد شريف فى حواشى شرح للمفتاح وهو المراد ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور فى الوصف فانه للتعريف قوله وافراد الضمير الخ لا يقال ما وجه ايراد ضمير التثنية فى قوله وان كانتا وافراده فى قوله فشرطه ولم يجعلهما موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد التثنية وقال وان كانا وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ كان وهو من الكون اى الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لكن يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح اى شرط الالف والنون فى منعهما بل الواجب ان يقال فى منعه لان الملحوظ هو السببية اجيب عنه انه لعل الشارح قال فى منعه واما قوله فى منعهما يحتمل ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زيادتهما بالنظر الى المذهب الاول قوله لا لنفى التانيث بالنظر الى المذهب الثانى قوله او صفة الاولى الواو بدل او لان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة جميعا لا ان وجودهما فى احدهما فقط اجيب عنه ان كلمة او للتنويع قوله او كانتا فى صفة انما زاد قوله كانتا لدفع سوال وهو ان كلمة او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطفا على معمولى عاملين مختلفين ولم يتقدم المجرور لانه عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله فى اسم وعطف قوله فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية وهو قوله فشرط والمجرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب الشارح بقوله او كانتا يعنى انه بتقدير فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك جائز لان العامل واحد وهو كلمة ان لا يقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار يعنى كلمة فى فى قوله او فى صفة زائدة فيكون عطف المجرور على المجرور كما فى قولهم المال بينى وبينك فان بين الثانى زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المجرور اجيب عنه قياسه على بينى وبينك مع الفارق لان بين الثانى زائدة لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد بخلاف كلمة فى لانها غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة فى مذكورة مع الصفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المجرور على المجرور والمجرور مقدم قوله فانتفاء فعلانة وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تجامع الوصف قوله اى الالف الالف اشارة الى بيان المرجع قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فانتفاء فعلانة ليس بجملة بل مضاف ومضاف اليه فاجاب الشارح بقوله فشرطه يعنى انه محذوف للمبتدا قوله يعنى امتناع جواب سوال وهو ان فى عريان بالضم تحقق انتفاء فعلانة بالفتح لان مؤنثه عريانة بالضم مع انه منصرف فاجاب بقوله يعنى الخ يعنى انتفاء فعلانة بالفتح غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح ؎

له اى فى ذلك لحاظ معاً ۱۲ ؎ وهو غير جائز كما بين فى موضعه ۱۲ ؎ اى وان الى الان الجر ورد معقد ۱۲

قوله وقيل شرطه وجود فعلى وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الا جملة وقوله وجود فعلى ليس بجملة فضم الشارح رح قوله شرطه قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانة لا يقال انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانة ايضا فلا حاجة اليه بل انتفاء فعلانة كاف وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانة اجيب منه المقصود عنده انتفاء فعلانة انتفاء مبنيا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كلما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في اكثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانة مطلقا فان قيل ان وجود فعلاء بالهمزة الممدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط قلنا ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب قوله ومن ثمه اى ومن اجل هذا جواب سوال وهو ان ثم من اسماء الاشارة المكانية كما قال المص رح واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعني ان ثم ههنا ليس للمكان بل للاجل قوله في انه منصرف الخ جواب سوال وهو ان رحمن صفة من صفات الله تع بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصرف او غير منصرف لا يقال لا خلاف في هذا المفهوم المتردد بل هو ثابت بالاتفاق لانا نقول معناه اختلف في هذين فان اخذ محل النزاع الانصراف فانه اختلف فيه وان اخذ عدم الانصراف اختلف فيه لا يقال ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعملوا رحمان غير منصرف كان غير منصرف بالاتفاق وان استعملوا منصرفا فكان منصرفا بالاتفاق فلم اشتبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه اجيب عنه بجواز ان يكون كلمة رحمان دائما معرفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لا يقال اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف بالاتفاق اجيب عنه ان التانيث بالقياس لا يفيد ولا يكفي وانما الضار والكافي هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الفي التانيث قوله دون سكران حال من رحمان اى من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمان متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان قوله ندمان لا يقال لما كان المراد بندمان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصرف للالف والنون والعلمية فلا يصح تنوينه مع انه مسموع منونا اجيب بان تنوينه لمشاكلة المسمى قوله بمعنى النديم اى وزير سلطان قوله

محرر ١٢

بحث وزن الفعل

وهو كون الاسم جواب سوال وهو انه لا يصح عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف ووزن الفعل عبارة عن الاسم وهو ذاة فاجاب بقوله وهو كون الاسم اه والكون من الاوصاف قال الهداد الهندي اضافة الوزن الى الفعل اضافة العام الى الخاص ثم يرد عليه ان العموم والخصوص بين الموزون والفعل اجيب عنه المراد من الوزن هو الصيغة وهي تصدق على الموزون ايضا قوله على وزن يعد من اوزان جواب سوال وهو ان اضافة الوزن الى الفعل لامية لعدم استقامة معنى الاخر للاضافة فيفيد الاختصاص فلا فائدة في قوله شرطه ان يختص فاجاب بقوله على وزن يعد الخ يعني ان المراد من الاضافة مجرد النسبة لا الاختصاص كما في قولهم زيد ابو عمرو فزيد كما كان ابو عمرو كذلك كان ابو بكر فاضافة ابو الى عمرو لمجرد النسبة فالحاصل انا لا نسلم ان الاضافة اللامية تفيد الاختصاص بل يكون لمجرد النسبة فما قالوا انها تفيد الاختصاص فالمراد منه مجرد النسبة قوله وهذا القدر الخ الواو بمعنى الفاء تفريع على قوله يعد يعني لما كان الاضافة لمجرد النسبة ولم تفيد الاختصاص احتيج الى قوله وشرطه ولو افاد الاضافة الاختصاص لا يحتاج الى قوله وشرطه قوله فيما له في سببية منع الصرف لان الاختصاص ليس بشرط لمطلق وزن الفعل قوله احد الامرين جواب سوال وهو ان الشرط في وزن الفعل شيئين اما اختصاصه به او الزيادة في اوله غير قابل التاء فلا بد من اداة الحصر فاجاب بما حاصله ان العطف مقدم على الربط فيفيد الحصر وايضا في قوله احد الامرين اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل للتخيير قوله اما ان يختص انما زاد كلمة اما لان العطف اذا كان باو فزيادة اما في المعطوف عليه حسن كما قال المص في بحث العطف قوله في لغة العرب ثم قال هذا لان للفعل معنى عام غير مختص بالعرب بل يوجد في العجم ايضا كما يقال في العجم زوه درزمانه گذشته فلان فلان را وهذا بعينه معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام لكن الكلام في وزن الفعل لا مفهومه ولا يوجد وزن الفعل في لغة العجم اجيب عنه عدم ايراد قوله في لغة العرب يوهم من العبارة ان المراد هو كون الوزن مختصا بالفعل العام او ان الغرض من قوله في لغة العرب جواب سوال وهو انه ينتقض ببقم وشلم لانهما موضوعان اسمين ابتداء من غير النقل من الفعل فاجاب بقوله في العربية وهما من لغة العجم واما قول الشارح رح فيما بعد واما نحو بقم وشلم فلبيان فائدة هذا القول قوله بمعنى انه لو وجد جواب سوال وهو ان وزن الفعل لما كان مختصا بالفعل فكيف يوجد فيه منع الصرف لانه في الاسم فاجاب بقوله بمعنى انه لو وجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وانما زاد قوله العربي للاحتراز عن بقم وشلم ولتاكيد الاول قوله كشمر على صيغة الفعل الماضي اعلم ان اوزان الفعل ثمانية اثنان مشتركة بين الاسم والفعل وهما ثلاثي مجرد معلوم كفرس ورجب ورباعي مجرد معلوم كجعفر وستة مختص بالفعل وهي ثلاثي مجرد مجهول ورباعي مجرد مجهول وثلاثي مزيد معلوم وثلاثي مزيد مجهول ورباعي مزيد مجهول وانما قدم شمر على ضرب مع انه من الثلاثي المجرد وهو الاصل لان شمر صيغة معلوم وضرب صيغة

لموضع بالشام ۱۲م

المجهول والمعلوم شرف على المجهول قوله على صيغة الفعل الخ هذا القيد اتفاقى لبيان مقابلة ضرب لانه صيغة الفعل المجهول ايضا لا وحكم المجهول ايض كذلك قوله فانه نقل منه هذه الصيغة اه اى نقل من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية قوله وجعل علما لفرس حجاج بن يوسف والمعنى الفعلى له دامن يحيين ثم جعل علما لفرس قوله و كك لماء ونقل من القاموس انه علم لبيرمكة والمعنى الفعلى الاسراف لانه من التبذير قوله وعثر بثاء المثلث ومعناه الفعلى كا قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعلى هو الاكل وقيل هو الاكل بملاء الفم قوله واما نحو تقم متعلق بقوله انه لا يوجد فى الاسم العربى قوله اسما الصبغ حال من تقم وعامله فعل محذوف لان اما يقتضى فعلا محذوفا قوله وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق و يغلى بالماء صبغا احمرا قوله بالشام قيل هو بيت المقدس قوله فلا يقدح لان المراد بالاختصاص اختصاص فى لغة عربية لا عجمية قوله ولم يذهب الى منع صرفه هذا اما دليل ثانى او جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال وهو انه هل كان فيه اختلاف او اتفاق قوله ويكون غير مختص لاوله ان لا يقيد هذا القسم بكونه غير مختص بل يحمل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما فى اوله زيادة مختصة بالفعل ايض ولم يوجد فى الاسم الا بطريق النقل مثل يزيد ويشكر علمين اجيب عنه نعم ولكن لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ثم النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه لافتراقهما فى نعم واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر قوله او اوله ما كان الاول بناء على ظاهر لفظ الكتاب والثانى بالنظر الى الواقع قوله اى زيادة حرف الخ يعنى ان العبارة بحذف المضاف اليه لانه مصدر يقتضى الفاعل فالحرف فاعل ومضاف اليه قوله وحرف زائد يعنى ان العبارة بحذف الموصوف فالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطلع عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان مراده هذا ان الاول ثمه غير مؤول والاول ههنا ايض غير مؤول والثانى ثمه مؤول والثانى ههنا ايض مؤول فالتبسه بهذه المناسبة فان قيل لا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا على التقدير الاول اى زيادة حرف صح لفظة فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى كما يقال السواد فى الجسم وكذا على الثانى اى حرف زائد لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد عموم وخصوص من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص او نقول ان الكلام على حذف المضاف اى فى موضع اوله قوله من حروف اتين ولا دلالة لها على المعانى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به السيد شريف فى حواشى الرضى قوله كزيادته تشبيه لزيادة الاسم كزيادته فى اول الفعل من حروف اتين فالضمير فى كزيادته راجع الى اول الفعل قوله اى حال كون وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من ضمير فى اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من قوله وزن الفعل شرطه مع انه من جملة موانع الصرف

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب التعقید اللفظی ای الفصل الکثیر بین الحال وذو الحال وانما لم یجعل حالا من زیادة لان زیادة مؤنث قوله غیر قابل مذکر قوله لاختصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولو کان غیر قابل الاشارة الی الاعتراض الاولی ان یقال وبالاعتبار الذی اه بالعطف لان قوله قیاسا لادخال مثل اربع وقوله بالاعتبار لادخال اسود فیکون القیدان لادخال الامرین وبدون العطف یتوهم انهما قید واحد ولیس کذلک قوله لم یرد علیه اربع حاصل الایراد علی اربع بانه غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اربعة وتقدیر الجواب انه لا یقبل التاء قیاسا بل بغیر القیاس لان القیاس لحوق التاء فی المؤنث دون المذکر واسماء الاعداد عکس هذا قوله ولا اسود ای لم یرد اسود وحاصل الایراد باسود بانه غیر منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اسودة للحیة الانثی وتقدیر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفی اسودة علی خلاف القیاس اذ القیاس سوداء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله واسود ممتنع منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیة فقوله قیاسا جواب عنهما وقوله وبالاعتبار الذی جواب عن اسود فقط قوله الوصف الاصلی انما لم یقل باعتبار الوزن الاصلی لان فی اسود اجتمع الوزن مع الوصف فیجوز النسبة الی کل واحد اجیب عن اعتراض الشارح انما لم یتعرض له لتبادره لان المتبادر من التاء التاء القیاسی لان المطلق ینصرف الی الکامل والیه المتبادر الاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فیه قوله ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یخفی علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فیه ولیس معتبرا علی الاستقلال فالتفریع علیه تفریع علی المقید اذ لا یتصور وجود بدون القید فاندفع ما قال الحافظ التاشکندی لا یخفی ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاشارة بثمة الی المجموع قوله لوجود الزیادة یرد علیه ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوة قلنا تقدیر العبارة لوجود السبب مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کل اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن یحتملان العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کل اسم ثم یرد علیه انه لما کان المراد کل اسم لا یصح تعلق الجار والمجرور فی قوله فیه به لان المتعلق لیس الا فعلا او شبه فعل فزاد الشارح قوله یکون ثم لما یتوهم ان المراد بالتاثیر التاثیر فی ذات ذلک الاسم ولیس کذلک لان للاسم وجودا بدون العلمیة فقال الشارح فی منع الصرف ثم لما یتوهم ان المراد بالتاثیر ما هو الکامل وهو السببیة مع لحاظ الشرطیة فعلی هذا لا یصح قوله یبقی بلا سبب او علی سبب واحد فلدفع هذا قال الش بالسببیة المحضة او مع الشرطیة قوله ای کل اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کل لیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدیر لافادتها العموم والاستغراق اجیب عنه الموصول بمنزلة الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال مولانا فقط قوله ای کل اسم جواب سؤال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کل اسم یعنی ان

ما قال اهل المنطق ان المهملة فی حکم الجزئیة هذا فی المحاورات والمجالس واما اذا ذکر المهملة فی العلوم فهو
فی حکم الکلیة لان قواعد العلوم من قبیل الکلیات **قوله** لسبب آخر ولاحتمال الآخر شرطا محضا بدون
السببیة کما اذا اجتمعت العلمیة مع التانیث والعجمة والعلمیة کانت شرطا محضا لتاثیرهما ولم یکن
مؤثرة لانه یلزم من تاثیرهما دونها ترجیح من غیر مرجح لان الکل اسبابا ناقصة فی منع الصرف فتاثیر
بعضها دون الآخر ترجیح بلا مرجح **قوله** او صیغة منتهی الجموع الاولی ان یقال والجمع البالغ علی صیغة الخ
فان السبب هو الجمع لا الصیغة لانها شرطه لا یقال لما لم یبق الجمع مع العلمیة والباقی معها الصیغة فقط فلذا
اختار ذلک لانا **نقول** الجمعیة الاصلیة کاف وهو ما فی حال العلمیة فلا بد من التصریح بها لئلا یتوهم
ان المؤثر هو الصیغة **اجیب عنه** ان ذکر الصیغة زیادة من الکاتب لا من الشارح والاصل او منتهی
الجموع وان سلم انه من الشارح لکن هذا الوهم بعید بعد معلومیة ان السبب هو الجمع فلا یرد **قوله**
بان یأول **جواب** سوال وهو ان النکرة ما وضع لغیر معین فاذا وضع لمعین فکیف یکون موضوعا
لغیر معین فاجاب بقوله بان یأول لعلمیة یعنی لیس المراد ههنا معناها الحقیقی وهو ما وضع لشیئ لا بعینه
بل المراد ان یستعمل فی غیر معین **فان قیل** یصیر بهذا التاویل فی حکم النکرة فلا یلزم انتفاء التعریف حقیقة
فلا یلزم الانصراف **اجیب عنه** ان هذا التاویل مجاز متعارف وهو یعارض الحقیقة **قوله** ورأیت
زیدا آخر فزید الثانی نکرة بقرینة توصیفه بقوله آخر **قوله** الوصف للشتہر قید الاشتهار باعتبار
الاغلب لا یجوز ان یؤل بوصف غیر مشتہر بقرینة کذا قال مولانا عصمت الله انما قید بالشتہر لان
لمسمی کل علم اوصاف کثیرة فلا بد من ذکر العلم وارادة الوصف من مرجح یرجح وصفا دون وصف
کالاشتهار کذا قال جمال الدین **قوله** ای ظہر لما کان باب تفعل یجیئ للمبالغة وهی غیر مرادة ههنا فسره
بقوله ای ظہر ای المراد نفس الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظہر من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والفها
التانیث ان العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله لا یغیره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف **قوله** حین
بین **جواب** سوال وهو انا لم نجد بیانا قوله انها لا تجامع فیما سبق من قول الماتن فاجاب بقوله من حین بین
قوله من هذه الاسباب لاربع الاولی ان یقال الاربعة بالتاء **قوله** الاسباب ههنا مؤول بالعلل التی فی
قول المصنف من علل تسع او المراد من الاسباب ما صدق علیه من التانیث والعجمة **قوله** استثناء ثان
جواب سوال وهو ان ههنا یلزم استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل
بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف لان المعطوف یقوم
مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنی منه ههنا امران مطلق ومقید الاول
من المطلق والثانی من المقید **فان قیل** لو جعل المصنف العدل ووزن الفعل معطوفا علی ما هی شرط
فیه لکان اخصر بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرطه والعدل ووزن الفعل فیدخل کلا الاستثنائین
تحت حرف الاستثناء الواحد **قلنا** لعل النکتة فی الفصل اختلاف فی تاثیر العلمیة فی المعطوف اعنی
العدل ووزن الفعل بالسببیة المحضة والمعطوف علیه یعنی سببیة مع الشرطیة والیضا ان فی ما قال المصنف

غرابة الاسلوب **قوله** وهما متضادان **جواب** سوال وهو ان العلمية اذا جتمعت مع العدل و
وزن الفعل فی كلمة لم تتصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهی العدل ووزن الفعل
لعدم اشتراط العلمية حتی يؤثر بالزوال ای بزوال السببين الاخرين فلم يكن الحكم المذكور كليا **قوله**
لان الاسماء المعدولات يعنی ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهوميهما كما بين الوصفية والعلمية
بل باعتبار انه فی كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمی وزن الفعل فيه بالاستقراء
فان النحاة تتبعوا الالفاظ التی اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة فی ستة وهی فَعْل بفتح الفاء
وسكون العين كامس و فَعَل بفتحتين كسحر وفَعَالِ بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفُعَل بضم الفاء وفتح
العين كاُخر وجمع وفعل كمثلث وفعال بضم الفاء كثلاث وقد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا: اوزان
عدل شش بود اے صاحب کمال: فَعْل فَعَل فُعَل مَفْعَل فُعَال فَعَالِ **قوله** المعتبرة فی منع الصرف **جواب**
سوال وهو ان البعض من اوزان العدل فَعَل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايض فاجاب بقوله المعتبرة
يعنی سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا فی منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر **قوله**
ای لا يوجد اشارة الی ان "قوله يكون" كهما تامة **قوله** شئ من الامر الدائر **جواب** سوال وهو ان الضمير
فی قوله لا يكون لا يخلو اما راجع الی مطلق السبب او الی كلاهما او الی احدهما فعلی الاول يلزم الكذب لان السبب
المطلق يجامع العلمية وعلی الثانی فات المطابقة فی الافراد والتثنية وعلی الثالث يلزم الاستثناء من
النفس واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر يعنی ان الضمير لا يرجع اليهما ولا الی
احدهما بل يرجع الی امر دائر بين الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنی منه اعم من المستثنی ويعبر عن
هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق علی احدهما يصدق علی
مجموعهما ايض **قوله** الا احدهما فقط **فان قيل** لا حاجة بعد الحصر بالنفی والاستثناء الی قوله فقط
ولا الی سلب قوله لا مجموعهما كما بين فی محله لانه لو يوجد له مثل فی كلام العرب **اجيب** عن الاول
ان ذكر قوله فقط لدفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الآخر او لا بل
اعم من ان يكون مطابقا وتضمنا وعن الثانی ان قوله لا مجموعهما بيان لما بقی من المستثنی ای بيان
المقابل كذا قال مولوی رح **واقول** فی الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنی منه ههنا ملحوظ مع
لفظ فقط كما قال الشارح بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فالمستثنی الجزء الآخر مقيدا
بفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظ رح **او نقول** ان لم يوجد مثله فی كلام العرب لكن كثر فی
عبارة العلماء كذا قال مير جمال الدين جناب وفيه **نظر** وهو ان استثناء الكل عن الكل باق من
حيث المعنی لان المنفی بقوله لا يكون ليس لا احدهما لان النفی يتوجه الی ما يتصور اثباته والاثبات
مع العلمية ليس لا احدهما لانهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ليس ايض الا احدهما واستثناء
الكل باطل **اجيب** عنه ان الاستثناء تصرف لفظی يعتبر به التغاير بين المستثنی والمستثنی منه من حيث اللفظ
وان لم يتغيرا من حيث المعنی الا تری ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائی طوالق الا زينب وعمرة

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لكن المغائرة بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول لاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهو ان النفى فى قوله لا اله لا يخلوا اما من الاله الباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الاله الباطل موجود كالصنم والشمس مثلا وعلى الثانى يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوى من المساوى وان كان منهما النفى له يلزم الكذب لان الاله الباطل باقى فى النفى والحال انه موجود وانما لا يرد لان النفى يتوجه الى الاله الحق والاستثناء ايضا للاله الحق لكن هذا من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فلان لفظ اله عام لانه نكرة وقع فى سياق النفى فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود والتغاير للفظ كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدقا عليه واحدا وهو معبود فقط قوله بقى بلا سبب الخ كلمة لا بمعنى غير والا لم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز قوله من حيث هو سبب جواب سوال وهو انه على ما قال المص يلزم الانكار من الحس لان السبب ثابت حسا فاجاب بقوله من حيث هو سبب يعنى ليس المراد نفى ذات السبب بل المراد نفى وصفه وفيه نظر وهو انه قد سبق ان التنكير على وجهين الوجه الثانى منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به فاذا كان الوصف الذى اشتهر صاحبه به هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والاخر العدل او وزن الفعل فلم تصح الشرطية بقوله فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تاملت فى قوله خلافا لسيبويه تعلم ونقول ان المعتبر فى الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم به قوله او على سبب واحد فيما هى ليست بشرطيه وههنا نظر وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق بالتاثير وبدون التاثير لم يتحقق وصف السببية واذا عرفت هذا فلا فرق بين اشتراط العلمية فى سبب وبين اجتماعها بسبب اخر فلا يصح قوله او على سبب واحد قلنا ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تاثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئى العلتين لا يستلزم انتفاء تاثير جزء الاخر بل فيه شبهة التاثير باق قوله من العدل ووزن الفعل قال بعض المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقى فى العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران مثلا اذا سمى به ثم نكر بقى على سبب واحد وهو الالف والنون اجيب عنه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المص وفى الالف والنون اذا كانا فى اسم فالعلمية شرط فيزول بما يزول الشروط ايضا فانحصر السبب الباقى فى العدل او وزن الفعل قوله هذا الى اخر هذا قوله علما المغازة اى مفازة معينة قوله بدون اقتضاء منع الصرف اه فاندفع به ما قيل ان اخر معدول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما ندفع لانه لا حاجة ههنا الى اخر لان الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصلى لمنع الصرف لا يقتضيه فالعدل لا يثبت به

له الاولى ان يقول على الثانى ١٢

له اى من الاله الحق والباطل جميعا ١٢

اقتضاء منع الصرف **قوله** ایاه واعتبار خروجه الخ **فقوله** واعتبار عطف علی قوله ایاه وعطف التفسیر فالتقدیر یرید ون اقتضاء منع الصرف اعتبار الخروج لان الضمیر فی ایاه راجع الی العدل واعتبار الخروج عبارة عن العدل الذی فیه التفسیر به فلا یرد ان المنفی ههنا اقتضاء منع الصرف کما یعلم مما بعد من قوله وههنا لا التقتیید فلا حاجة الی نفی خروج الصیغة **ثم قوله** ثم انه اشارالی استثناء جواب **سوال** وهو ان القاعدة المذکورة اعنی قوله وما فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نکر فانه غیر منصرف عند سیبویه **فاجاب** بقوله ثم انه اشار الیه یعنی انه مستثنی من القاعدة المذکورة وانما قال شار لان هذا الاستثناء خفی لعدم اداته **قوله** علی قول سیبویه ای الاستثناء علی قوله **قوله** المشهور اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سیبویه وهو ابو الخطاب وثانیها تلمیذه وهو ابو الحسن سعید ابن سعدة والثالث قرینه وهو ابو الحسن علی بن سلیمان والمراد ههنا تلمیذه نقل عن القاموس سیب لفظ فارسی هو معنی التفاح ومنه سیبویه والمراد منه لازم سیب فهو الرائحة وفیه رائحة العلم وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشیرازی وسمعت عن بعض اساتذتی ان لعمرو کان کمال رغبته الی التفاح بحیث اذا رأه صدر منه بلا اختیاره صوة ویه فجعل سیبویه لقبه ویؤید ذلک ماذکر فی بحث المرکبات انه مرکب من اسم وصوت **قوله** قول التلمیذ اظهر الخ لان فی قوله اتیان علی الاصل وهو بقاء العدم علی العدم والی الاصل ان الساقط لا یعود وفی قول اعتبار المعدوم وهو بعید **قوله** الاستاذ بالذال المعجمة عربی وبالدال المهملة فارسی **فان قیل** یجوز ان یکون الاخفش فاعل خالف وسیبویه مفعوله قدم علی الفاعل تعظیما لشان الاستاذ فعلی هذا لا یلزم کون قول التلمیذ اصلا **فان قلت** فی الجواب **قوله** اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدیر اللام وشرط نصبه ان یکون فاعل الفعل والمفعول له واحدا ولا شک ان المعتبر للصفة الاصلیة هو سیبویه فیکون فاعل خالف ایضا هو سیبویه **قلت** فی الاعتراض لا نسلم ذلک لجواز ان یکون قوله اعتبارا للصفة الاصلیة منصوبا علی الظرفیة او المصدریة ای وقت اعتبار الصفة الاصلیة او اعتبر اعتبار الصفة الاصلیة والمعتبر سیبویه اجیب عنه لو جعل الاخفش فاعلا یلزم قول سیبویه اصلا مع انه مناف للقاعدة المذکورة والقول بانه منصوب علی الظرفیة او المصدریة او الحالیة بعید اذ المعنی علی تعلیل حکم یعنی ان الحکم اذا ذکر ثم ذکر شیٔ منصوب فالظاهر ان ذلک الشیٔ علة لذلک الحکم السابق کذا قال المولوی عبد الحکیم السیالکوٹی **قوله** تنبیها علی ذلک الخ **فان قیل** لا حاجة الی هذا القول لانه علم من الجملة الشرطیة اعنی قوله ولما کان قول التلمیذ اظهر **قلنا** انما اعاده لان القاعدة ان الحکم یذکر اولا ثم یترتب الدلیل علیه وفی الجملة الشرطیة تقدیم الدلیل علی الحکم فلذا اعاد الدلیل لیترتب علی المدعی او نقول لان مجرد اظهریة قول التلمیذ لا یکون سببا لاسناد المخالفة الیه بل التنبیه علیه هو السبب کذا فی زبدة الحواشی **قوله** فی انصراف نحو احمر یعنی ان الخلاف فی انصراف احمر لا فی ذاته ولا فی وصفه **قوله** والمراد بنحو احمر دفع وهم وهو ان المرام

بنحو احمر ما كان على وزن فعلى هذا المخرج سكران لانه ليس بوزنه مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر يدخل فيه افعل التاكيد نحو اجمع لانه بوزنه مع ان حكمه ليس كحكم احمر فدفع بقوله والمراد قوله فانه بعد التنكير منصرف لان افعل التفضيل اذا تجرد عن كلمة من التحق بافعل التاكيد وانما اعتبر كلمة من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعل الصفة وافعل التفضيل كلمة من دون الاضافة واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل بمنزلة احمر وهو مختلف فيه فكذا ذلك اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يصح قول الشارح بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصرف بالاتفاق او نقول لا نسلم انه بمنزلة احمر لان منع صرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان سمى رجل بافضل من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلته وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة فى اللفظ وهو كلمة من بخلاف احمر لان الوصفية فيه ثابت قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفيته وليست فيه علامة فى اللفظ فان قيل فعلى هذا لابد ان يكون مثل هذه الصورة مستثنى عن القاعدة المذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون معه فى اللفظ ما يكون نصا فى وصفيته بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير خفى لان معناه ظهور فى الجملة وفى افعل التفضيل من كمال الظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اه اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له وشرط حذف اللام موجود ايضا لان فاعل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سيبويه قوله فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم فى الحال فالمعتبر فيه الاعتبار قلنا لا ما لزم من الاعتبار كذلك لا باعث على اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال لو صفية عنهما يعنى ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكلية يعنى ان قياس احمر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيهما شمة اى قليل قوله فلا يلزم اى واذا كان فيهما شمة قوله فى احمر فان قيل ان الاحمر اذا كان علما للذات من له الحمرة ايضا يثبت فيه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعانى اللغوية ولهذا انها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدر ان من زاد يزيد ولم يعتبر للمعنى الاصلى فيهما فى حال العلمية قوله والالف والنون اى فى سكران وفى بقاء الالف والنون فى سكران على مذهب الاخفش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون فى الاسم وبعد زوال العلمية التى هى شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط اجيب عنه ان المراد بقاء الذات لا بقاء وصف السببية قوله وهذا القول اظهر لان فيه بقاء على الاصل وهو بقاء العدم

علی العدم والیضا الاصل ان الساقط لایعود **قوله** ولما اعتبر سیبویہ الوصف الاصلی بعد التنکیر الاولی
ترک قولہ بعد التنکیر وان کان فی الواقع کذلک لانہ لاینا سب تالیہ **قوله** لزم ان یعتبر فی حال العلمیۃ
فان من البین ان الاعتبار بعد التنکیر لایستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ لان فیہ اجتماع الضدین
کذا قال عصمۃ اللہ **اجیب عنہ** لانسلم ان ذلک لا یستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ بل یستلزم لان
الوصف معدوم فی حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر فی موضع ینبغی ان یعتبر فی موضع اخر ایضا
لاستوائہما فی اعتبار المعدوم **قوله** ای کل علم کان دفع وہم وہوان المراد بباب حاتم ما یکون علی
وزن حاتم فعلی ہذا اخرج عنہ احمر وشریف والیضا یرد علیہ انہ لایعلو حال حاتم لانہ مضاف الیہ
والمضاف الیہ خارج من الحکم فاجاب بقولہ ای کل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا
جعلتہا اعلاما وانما خص الحاتم لجودہ علی العلمیۃ وہو صیغۃ اسم فاعل من حتم یحتم ای وجب یجب
قوله مع بقاء العلمیۃ دفع وہم وہوان یتوہم انہ بعد التنکیر فہو لیس الامذہبہ لا اعتراض علیہ **قوله**
بان اعتبر فیہ الخ بیان اللزوم **قوله** لما یلزم تعلیل للنفی لا للمنفی لان دلیل المنفی مذکور فی الشرح **قوله**
علی تقدیر منعہ من الصرف اشارۃ الی ان لزوم اعتبار المتضادین لیس مطلقا اعلم ان ہہنا امرین
احدہما فرض الممتنع وہو جائز والآخر ممتنع الفرض فیضر وتحقیقہ مر فی رأس الکتاب فی بحث المنوی و
المحذوف **قوله** وہو منع صرف لفظ واحد جواب سوال وہوانا لانسلم ان اعتبار المتضادین فی
حکم واحد ممنوع الاتری ان منع الصرف حکم ومعلول للعلل التسع والبعض منہا علم ووصف فاجاب
بقولہ لفظ واحد **قوله** قلت تقدیرا ای فرض احد **قوله** لکنہ شبیہ من حیث انہ وجود ذہنی
والوجود الذہنی کالوجود الخارجی **قوله** ای باب غیر المنصرف دفع وہم وہوان المراد بالباب جمیع لہ
وما فیہ علمیۃ موثرۃ مع ان ہذا الحکم غیر مختص بہ ثم المراد من الباب الافراد ای جمیع افراد
غیر المنصرف الخ **قوله** باللام متعلق بقولہ یجر **قوله** بدخول اللام لان مجرد ملاحظۃ اللام بدون
الدخول لیس لہ ہذا الحکم والیضا الباء للسببیۃ والاسباب من قبیل الاوصاف واللام من
الادوات فکیف یکون سببا للکسر فلذا اراد الدخول لانہ من الاوصاف والیضا ان دخول حرف
المعانی علی الحرف لایجوز فلذا اراد الدخول **قوله** لام التعریف جواب سوال وہوانہ منقوض
بلام الجارۃ ولام الابتداء ولام الامر ولام النفی فان بہا لایجر بالکسر فاجاب بقولہ ای لام التعریف
مع انہ لایصیر غیر المنصرف منصرفا بل منصرف کما کان فاجاب بقولہ ای اذا دخل علیہ ای علی
غیر المنصرف لا علی غیرہ من الاسماء **قوله** ای اضافتہ الی غیرہ جواب سوال وہوانا لانسلم
انہ یجر بالاضافۃ لانہ منقوض بقولک اکلت مال ذفر فاجاب بقولہ ای اضافتہ یعنی ان المراد کون
الشئی مضافا لا مضافا الیہ لکن فی الفرق مناقشۃ کذا قال میر ابو البقاء وہوان اثر الاضافۃ فی المضاف
اکثر من الاثر فی المضاف الیہ لان اثرہ فیہ فی اللفظ فقط وہو الجر واما اثرہ فی المضاف ففی اللفظ

سلہ فی الرشیدی حتم بمعنی استوار کردن وحکم کردن وواجب کردن ۱۲ ے کاری را برکسی لازم گردانیدن ۱۲ سلہ ای لزوم باب حاتم علی سیبویہ بان اعتبر فیہ الیضا
ثلہ فان زفر معرف الیہ مع انہ لیس مجرورا بالکسر ۱۲ سہ ای نفی اللازم للزوم فائدۃ علۃ اللزوم اعتبارہ الوصف الاصلی فی احمر ۱۲م

سہ یعنی اللام فی الاعلام العمومیۃ قولہ علیہ جواب سوال من انہ ینتقض بغیر الاعلام التی لا یدخل علیہا اللام التعریف

والمعنی جمیعًا امافی اللفظ فباعتبار سقوط التنوین واما فی المعنی فباعتبار التعریف والتخصیص قولہ ای تصیر مجرورۃ اشارۃ الی ان الانجرار متضمن لمعنی الصیرورۃ لان المقصود من هذه العبارۃ ان باب غیر المنصرف بدخول اللام والاضافۃ یصیر من منع الکسر الی دخول الکسر لاان یکون غیر المنصرف مکسورا حال منع الکسر لانہ یلزم ح اجتماع المتضادین فالمقصود منہ انتقال من منع الکسر الی دخولہ قولہ ای بصورۃ الکسر جواب سوال وھو ان الکسر لیس فی محلہ لان الکسر بلاتاء من القاب المبنیات والجر من القاب المعربات فکیف یثبت الانجرار بالکسر فاجاب بقولہ ای بصورۃ الکسر قولہ او تقدیرا جواب سوال وھو انہ لایشمل نحو قولك مررت بالحبلی فلجاب بقولہ او تقدیرا قولہ ولم یکتف جواب سوال وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فلینبغی ان یقال ینجر فقط بدون قولہ بالکسر قولہ لان الانجرار قد یکون بالفتح کما فی غیر المنصرف قولہ ولابان یقول الخ جواب سوال ظاھر قولہ علی الحرکات البنائیۃ ایضا ای کما یطلق الجر علی الفتح لان التشبیہ انما یکون بما ھو المذکور سابقا ولم یکن معناہ کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لانہ یخالف المشھور وھو ان الکسر بلاتاء مختص بالحرکات البنائیۃ ویخالف ایضا عن قولہ ای بصورۃ الکسر لکن لوکان معناہ هذا ای کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لوجد ایضا وھو انہ وان خالف المشھور لکنہ موافق لما قال الشارح فی اول المبنیات من ان المراد ان الحرکات البنائیۃ لایعبر عنہ البصریون الابهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا یعبر بها الا عنها لانهم کثیرا ما یطلقونها علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا لکن الاطلاق علی الحرکات الاعرابیۃ بطریق المجاز فالموافقۃ مع المشھور اولی قولہ وللنحاۃ فیہ خلاف جواب سوال وھو الاخصر ان یقال وجمیع الباب باللام او الاضافۃ ینصرف فاجاب بقولہ وللنحاۃ خلاف یعنی ان فی الانصراف خلافا فلذا لم یقل ینصرف واما دخول الکسر علیہ فثابت بالاتفاق قولہ مطلقا ای سواء بقی العلتان او زالتا کما تعلم بالبقاء والازالۃ فی المذھب الثالث قولہ من خواص الاسم فان قیل ینبغی ان یمنع من غیر المنصرف اللام والاضافۃ کما یمنع الجر والتنوین لان الکل من خواص الاسم قلنا قد مر سابقا انما خص الکسرۃ والتنوین بالمنع من بین سائر الخواص لانهما یدخلان علی اکثر الاسماء لان التنوین تدخل علی النکرۃ والنکرات اکثر من المعارف واما الکسرۃ فلکثرۃ العوامل من الحروف الجارۃ والاضافۃ فمنعا من غیر المنصرف لیظھر المنع ظھورا بینا قولہ اعنی اللام والاضافۃ بیان کلمۃ ما فنسبۃ الدخول الیهما تغلیبا وھٰھنا بحث وھو ان الاسناد الیہ ایضا من خواص الاسم مع انہ لایضعف فی المشابهۃ بوجودہ فی غیر المنصرف اجیب عنہ بان بینهما فرقا وھو ان اللام والاضافۃ موثرتان فی اللفظ والمعنی جمیعا اما لفظا فلسقوط التنوین بهما واما معنی فلافادۃ التعریف بخلاف الاسناد وکذا لایفید الضعف فی المشابهۃ سائر الخواص کالفاعلیۃ والمفعولیۃ قیل وجہ ذلك انهما مغیرتان لمدلول الاسم من التنکیر الی التعریف بخلاف الباقی ثم یرد علیہ ان مثل اجمل واجدل ضعف مشابهتہ للفعل فی

ك فانہ دخل علیہ اللام مع انہ لیس مجرورا بصورۃ الکسر ۱۲ ك مع اللام والاضافۃ ۱۲م کتبہ ازل عبا د اللہ

ضعف بسبب اعتبار السبب فیہ مع انہ لیس بمنصرف بالقطع کذا قال عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان الضعف فی مثل اخیل ضعیف لانہ فی احد السببین دون الاخر واما ہہنا ففی السببین لان ضعف المشابہۃ یوثر فی السببین قولہ

دون التنوین کانہ قیل ینبغی ان یدخل علیہ التنوین ایضا فدفع بقولہ دون التنوین قولہ مطلقا ای سواء بقی العلتان اولا یرد علی ہذا البعض ان الحکم بعدم الانصراف مع زوال السببین او احدہما بسبب اللام او الاضافۃ غیر موجہۃ ومنافیۃ لما ذکر من قولہ ومافیہ علمیۃ موثرۃ اذا نکر صرف کذا قال عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان زوالہ بدلیل عارضی وہو الاضافۃ واللام والزوال بعارض کلا زوال اونقول ان السببین وان زالتا حقیقۃ لکن بقیتا حکما لان اللام والاضافۃ قامتا مقام العلمیۃ من حیث التعریف قولہ والممنوع من غیر المنصرف الخ جواب سوال وہو انہ لما کان غیر منصرف ینبغی ان لا تدخل الکسرۃ علیہ فاجاب بقولہ والممنوع من غیر المنصرف بالاصالۃ ہو التنوین وذلک لان غیر المنصرف لما اشبہ الفعل منع منہ التنوین لان بین الفعل والتنوین تنافر کامل لان التنوین للقطع والفعل للوصل مع الفاعل ثم التنوین یتبع حرکۃ اخر الکلمۃ فاذا سقط سقط معہ تابعہ وہو الحرکۃ تبعا وانما اختار الکسر لانہ اخو الحرکات وایضا ان الکسر لازم التنوین لان فی کل موضع یدخل التنوین یدخل الکسر کالاسم قولہ وحیث ضعفت حیث مکانیۃ لا تعلیلیۃ لانہ تفریع علی السابق وہو العلۃ قیل فی توجیہ عدم سقوط الکسرۃ ان التنوین کالثابت لوجود خلفہ وہو اللام او الاضافۃ قولہ الا فی سقوط التنوین ای فی سقوط عود التنوین لانہ توجہ المنع الی التنوین بالذات قولہ وسقط التنوین لامتناعہ من الصرف ای بقی سقوط التنوین من اللفظ قولہ کان الاسم غیر منصرف مع انہ یجر بالکسر لضعف المشابہۃ قولہ و بیان ذلک ای البقاء وعدمہ قولہ ان العلمیۃ تزول الخ لانہ یجتمع علامتی التعریف وفیہ بحث وہو ان اللام تجامع العلمیۃ اذا کان العلم فی الاصل مصدرا او صفۃ کالفضل والحسن ویشار باللام الی المعنی الاصلی فلا یصح الحکم علی الاطلاق کذا قال مولنا غفور اجیب عنہ ان مرادنا باللام بعد العلمیۃ ومالحقت اللام التی حین العلمیۃ اونقول المراد باللام لام التعریف وذلک اللام لیس للتعریف بل للدلالۃ علی انہ صفۃ فی الاصل قولہ وہذا القول انسب جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وہو انہ لما ثبت ہہنا الاقوال الثلاثۃ فایہا انسب بالمقام فاجاب بقولہ وہذا القول انسب بما عرفہ بہ المص حیث قال غیر المنصرف ما فیہ علتان فان قیل الانسبیۃ انما یثبت اذا بقی حد المص علی الاطلاق واما اذا قید بما قید بہ الشارح من استجماع الشرائط والعدام الموانع لئلا ینتقض بنحو ہند اذا صرف فلا لان دخول اللام والاضافۃ من موانع التاثیر فالعلتان وان کانتا ثابتتین صورۃ لکن فی المعنی غیر ثابتتین کذا قال میر جمال الدین الجمالی اجیب عنہ ان استجماع الشرائط لوجوب منع الصرف لا للجواز لانہ یثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التاثیر کما فی ہند فمنع الصرف عند ہذا البعض یحتمل ان یکون بطریق الجواز فیستقیم الانسب قولہ المرفوعات

لہ من قولہ شارالی آخر البحث لیس فی عبد الغفور ١٢ وایضا اطلاق الغفور علی عبد الغفور من الممنوعات الشرعیۃ وللمحشی ہذا عادۃ ووجہ عدم علمہ علی شناعتہ ١٢

بحث المرفوعات

يجوز في قوله **المرفوعاتُ** وجوه اربعة سكونه على ان لايكون له محل من الاعراب مثل سائر اسماء المعدودة نحو زيد عمرو وبكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى المرفوعاتُ هٰذه ورفعه على انه خبر المبتداء المحذوف اى هذه المرفوعات ورفعه على انه مبتدأ وخبره الجملة التى تليه اعنى قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة الله السمرقندى **فان قيل** ان حصر السمرقندى فى الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدا وقوله هو ضمير الفصل **قلنا** ان قوله المرفوعات محدود وقوله ما اشتمل حده والمحدود لايكون خبرا من الحد **فان قيل** ان رفعه بالابتدائية لا يصح لان المبتداء على قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثانى والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه ليس الا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثانى منه صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لكن ليست بواقعة بعد حرف النفى اوالف الاستفهام **قلت** انه من القسم الاول وابتدائيته باعتبار الموصوف اعنى اسماء المرفوعات والالف واللام فى المرفوعات موصولة ومدخولها صلة والموصول مع الصلة من الذوات **فان قيل** لم قال المرفوعات بصيغة الجمع ولم يأت بصيغة المفرد مع انه للائم بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فى قوله هو **قلنا** لما قال المصنف سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع فى نوع واحد هو الفاعل فازال هذا التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعداد انواع المرفوع **قوله** جمع المرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطية ارجاع ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سوال وهو ان المرفوعات لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة فعلى الاول لايساعده القاعدة وعلى الثانى لايطابق الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى اخر الشرح ثم المدعى مركب من جزئين ايجابى وهو قوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشار الى دليل الجزء السلبى بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل واشار الى دليل الجزء الايجابى بقوله او يجمع هذا الجمع الخ لان فى المونث نقصان العقل وهو يشبه العدم **قوله** لان موصوفه الاسم **فان قيل** يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفه الاسم لخرج المضارع **قلنا** لما كان البحث فى الاسماء علم ان موصوفه الاسم وخروج المضارع غير معتبر بل التزمنا خروجه لان مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع المضارع ليس علم الفاعلية بل للتشبيه **فان قيل** لا يصح حمل موصوفه اسما من وجه اخر وهو ان خبر المبتدأ اذا كان جملة كان مرفوعا وليس باسم **قلنا** الاسم اعم من الحقيقى والحكمى والجملة اسم حكما لصحة وضع الاسم الحقيقى فى موضعها **فان قيل** هذا مخالف لما قال الشارح فى بحث المبتداء والخبر فى بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة من غير تاويلها بالمفرد المنفى عنه ثمه هو التاويل بالفعل والمراد بالمثبت ههنا هو التاويل بالقوة وصلاحية التاويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا او ذاك كما بين فى موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله **قوله** وهذا امذكر **فان قيل** لا نسلم ان الاسم مذكر لان بعض الاسماء مونث **قلنا** المراد من الاسم

لفظ الاسم لا افرادہ **قولہ** ویجمع ہذا الجمع الخ فقولہ ہذا الجمع مفعول مطلق للنوع ای یجمع ہذا النوع من الجمع وقولہ مطرداً حال من المفعول المطلق **و قولہ** صفۃ المذکر فاعل لقولہ ویجمع **فان قیل** فعلی ہذا لابد ان یقع ویجمع بالتاء لان الفاعل اذا کان مونثاً لابد من تانیث المسند **قلنا** ہذا اذا لم یوجد الفصل وہہنا وجد **قولہ** کالصافنات ای جمع الصافن وہو الفرس الذی یقوم علی ثلثۃ قوائم واقام الرابع علی طرف الحافر **قولہ** وجمال سجلات بکسر السین وفتح الباء جمع سجل **قولہ** ای ضخمات اشارۃ الی تفسیر غیر المشہور بالمشہور ای عظیم **فان قیل** ما وجہ للشارح انہ ذکر الکاف فی کالصافنات ولم یذکر فی جمال سجلات **قلنا** انہ اکتفی بالعطف **وایضاً** ان لفظ الجمال لا یصلح للمثالیۃ بل المثال صفتہ ولم یصح ایراد الکاف علیہ للزوم الفصل بین الصفۃ والموصوف **فان قیل** علی ہذا یلزم ان لا یذکر الکاف فی قولہ کالایام الخالیات ای الماضیات **اجیب عنہ** اصل الاعتراض انما لم یذکر الکاف فی جمال اکتفاء بالاول لانہما من جنس واحد وہو الحیوان فکانہما مثال واحد واما الایام الخالیات فلیس من جنسہ **فان قیل** ما للشارح انہ لم یذکر الموصوف مع الصافنات وذکر مع السجلات والخالیات **قلنا** ان موصوف الصافنات متعین لانہا لا تقع صفۃ الا للخیل بخلاف سجلات لانہا کما تقع صفۃ للجمال کذا تقع للبقر والحمار وکذلک الخالیات کما تقع صفۃ الایام کذا تقع صفۃ اللیالی والسلاطین **قولہ** ای المرفوع الدال علیہ المرفوعات الخ **فان قیل** ان ضمیر ہو لا یخلو اما راجع الی المرفوعات او الی المرفوع او الی المرفوعۃ لا سبیل الی الاول لعدم المطابقۃ ولا الی الثانی لانہ علی ہذا یلزم الاضمار قبل الذکر ولا الی الثالث للزوم المحذورین **قلنا** الضمیر راجع الی المرفوع وہو وان لم یکن مذکوراً حقیقۃً لکنہ مذکور معنی ای فی ضمن المرفوعات وہو کاف للارجاع **فان قیل** ما الباعث علی الشارح علی انہ ارجع الضمیر الی المرجع الضمنی ولم یرجع الی المرفوعات بتاویل المذکور او باعتبار الخبر اعنی قولہ ما اشتمل **قلنا** المرفوعات جمع والملحوظ فی الجمع الافراد والتعریف انما یکون للماہیۃ لا للافراد **فان قیل** کما لا یجوز التعریف للافراد کذلک لا یجوز للفرد وعلی تقدیر ارجاعہ الی المرفوع یلزم التعریف للفرد **قلنا** التعریف للماہیۃ فی ضمن ذلک الفرد ای شیٔ لہ دفع **فان قیل** کما یکون للواحد طبیعۃ کذلک للجمع طبیعۃ فیجاز ان یکون المرجع ہو المرفوعات وکان التعریف للماہیۃ **قلنا** ح یلزم ان لا یکون التعریف جامعاً لانہ خرج منہ زیداً فی جاءنی زیدٌ مع انہ مرفوع ولیس بمرفوعات لان طبیعۃ المرفوعات لا یصدق الا علی الثلاثۃ فصاعداً وما قیل فی الجواب ان فی الجمع ماہیات والتعریف للماہیۃ لا للماہیات خطأ لان افراد مشترک علی ماہیۃ واحدۃ **فان قیل** فلیکن اللام فی المرفوعات للجنس فابطل معنی الجمعیۃ فلا حاجۃ الی تکلیف الشارح **قلنا** اللام لاستغراق الانواع اذ المبین فیما بعد جمیع انواع المرفوع او نقول ان اللام الداخلۃ علی صیغۃ اسم الفاعل والمفعول موصولۃ وما ذکرت من اقسام الحرفی **فان قیل** ان قولہ ای المرفوع الدال علیہ المرفوعات لا یصح لان دلالۃ الجمع لیس الا علی الافراد والتعریف لا یکون للافراد

۱؎ فعلی ہذا فی عبارۃ الشارح تقدیم وتاخیر تقدیرہ ویجمع صفۃ المذکر الذی لا یعقل بہذا الجمع مطرداً ۱۲ ۲؎ بکسر الجیم جمع جمل بفتحتین بالفارسیۃ شتر نر ۱۲
۳؎ وہو ان یرجع الضمیر الی المرفوع الدال علیہ المرفوعات ۱۲ الٰہی انت ذو فضل ومن : وانی ذو خطایا فاعف عنی

قلنا اجاب صاحب الغفور ان هذا من قبيل دلالة الجمع على الجنس فان قيل دلالة الجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان
طبيعة الجمع لا يصدق الا على الثلث فصاعدا قلنا المراد ان الجمع يدل على الفرد وفى ضمن الفرد للماهية فلا اشكال
قال مولنا عصام الدين رح ان قول الشارح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا انه بيان المرجح اى المرفوع
مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم يرد عليه ان فى التقدير لا بد من القرينة ولا قرينة على الزوم
فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوعات ثم يرد ما الباحث على الشارح انه قدر المبتدأ ولم يجعل قوله المرفوعات مبتدأ فلجاب
بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملحوظ فى الجمع الافراد هذا تحرير العصام فى عبارة الشارح
فان قيل لما كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بمعرفة قلنا يحتمل
ان يكون كلمة ما موصولة وانما لم يكن التعريف للافراد لانه لا يخلو اما للبعض الافراد او للكل فعلى الاول يلزم الترجيح
بلا مرجح وعلى الثانى يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن
منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلى كوضع اسماء الاشارة للجزئيات باعتبار المفهوم الكلى قلنا سلمنا
انها منضبط لكن تعريفها لا يخ اما لكل فرد او لمجموع الافراد فعلى الاول لا يكون التعريف مانعا وعلى الثانى لا يكون جامعا لانه
يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل عليه على حدة وقس على هذا قوله اى اشتمل
فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ مطلقا لانها موضوعة لغير ذوى العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا
لصدقه على الحروف الاواخر كالدال فى جاءنى زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم
وايضا يصدق على مجموع جملة جاءنى زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية .... لانها
مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس فى
التعريف لان الجنس فى تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد
وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر وايضا
الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس
وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان
كلمة ما ههنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الاواخر وكذا الجملة وكذا وجد الجنس لان المقسم ليس الا الاسم
المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين
الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز بدون القرينة ولا قرينة ههنا قلنا القرينة موجودة
ههنا وهى ان كلمة ما ههنا وقعت فى موضع الخبر والاصل فى الخبر التنكير فان قيل غرض الشارح تفسير
كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازدياد قوله اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و
اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لكن الاخصر
ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذى ذكر فى المتن بان يقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

له كاعد لوا على الحال لانه جزء مد لوله ١٢ ـ سه والفعل شرطا اذا كان الجزء فيه لا يلتبس بالصفة ١٢ ـ سه والموصول من المعرف فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل ١٢ ـ سه اى على تقدير كون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ١٢ ـ كتبه احقر عباد الله الاحد

التفسير مع الصفة قلنا فعلى هذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف الحقيقي بالشرح لان موصوف تشتمل كلمة ما في الحقيقة وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسير لكلمة ما فان قيل الاختصار ان يقم ما اشتمل على الرفع فلم اختار الاطناب قلنا لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار الماخذ فاذا اخذ الماخذ في التعريف صار من قبيل اخذ المعرف في التعريف فان قيل كما ان المرفوع معلوم باعتبار الهيئة كذلك هو معلوم باعتبار المادة والمبدأ فيما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء فيه ليس باعتبار شئ من اجزائه بل الخفاء باعتبار المجموع من حيث المجموع فلا يلزم اخذ المعرف في التعريف قلنا ان ههنا وان لم يكن اخذ المعرف في التعريف لكن فيه وهم بناء على ما هو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخذ وايضا انه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وايضا انه خال عن زيادة الايضاح المناسب بمقام التعريف لان المصنف قال الرفع علم الفاعلية جعل الرفع معرفا وعلم الرفع لتعريفه والتعريف اوضح من المعرف خذ هذا فان كنت ذكيا كفاك والا لا ينفعك وان تليت عليك الايضاح والمفصل قوله

اى علامة فان قيل العلم يجئ على ثلثة معان احدها ما وضع لشئ بعينه كما قال المصنف في بحث المعرفة والنكرة والثاني بمعنى الجبل كما قال الله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام اى كالجبال والثالث بمعنى العلامة كما هو المشهور فاى معنى مراد ههنا قلنا المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الاخريين قوله

كون الاسم فاعلا دفع وهم وهو ان الياء في قوله الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لانه في حكم المشتق فالاسم المشتق يقتضى الموصوف فلذا هذا والامر ليس كذلك لان المرفوع مشتمل على علامة عين الفاعل لا على علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لعدم وجود الشئ الثالث فدفع بقوله كون الاسم فاعلا يعنى ان الياء مصدرية واعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى ملحوق الياء نحو بصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون بتقدير الاسم وبلحوق الياء يكون خبر له فان قيل ان ههنا وجد الشئ الثالث فاستقامة ياء النسبة ايضا يصح لان الرفع علم الفاعلية والفاعلية منسوب الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقام النسبة كما استقام المصدرية لكن اختيار المصدرية لموافقة المقابل اعنى قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فينبغى ان يكون الفاعلية مصدر ايضا فان قيل الاختصار ان يقال علم الفاعل بدون الياء مع انه المراد قلنا لو قال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة الشئ مختصة به قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتدأ والخبر مثلا في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين احدهما كونه جزءا ثانيا من الجملة والاخر كونه مسندا اليه ففي المبتدأ وجد الثاني وفي الخبر وجد الاول ونقول لا نسلم ان علامة الشئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح في صدر بحث المجرورات لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته قوله وهي الضمة والواو والالف الخ فان قيل الالف قد يتم علامة النصب كما في الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع عن النصب قلنا يمتاز الرفع عن النصب بقيد الحيثية لانه

انكان من حيث انه علم الفاعلية فمرفوع وانكان من حيث انه علم المفعولية فمنصوب **ومن قال** في الجواب انه انكان بعد الرافع فمرفوع وانكان بعد الناصب فمنصوب فليس بشئ لان كثيرا ما يكون

الفعل لواحد يصلح الرفع والنصب جميعا كالفعل المتعدى **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها بان يكون موصوفا بها الخ **فان قيل** الاشتمال على اربعة اقسام اشتمال الكل على الجزء واشتمال الظرف على المظروف واشتمال ذى الحال على الحال واشتمال الموصوف على الصفة فهذه الاشتمال من اى قبيل **قلنا** المراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لعدم استقامة الباقية **فان قيل** لا نسلم ان الاسم موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غير قائم به بل وكلاهما قائمان بالمتكلم **وايضا** الصفة ليست الا محمولة على الموصوف وههنا لا يصح حمل الصفة على الاسم **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه كالموصوف بها لا عين الموصوف اى كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك علامة الفاعلية تكون بعد الاسم واجاب عصمة الله السمرقندى ان هذا من قبيل اجراء صفة المدلول على الدال لان فيما بين المدلولين يصح الحمل فكذا بين الدالين يصح الحمل اليه يعنى ان مدلول الرفع وهو الفاعلية صفة لمدلول الاسم وهو الذات كقولهم النار حارق **قوله** لفظا او تقديرا او محلا **فان قيل** الموصوفية انما يستقيم اذا كان الاسم معربا واما اذا كان مبنيا فلا نحو جائنى هذا فان الفاعلية موجودة والعلامة غير موجودة **قلنا** الموصوفية اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا واجاب الرضى والشارح الهندى عن هذا الاعتراض ان المراد بالموصوفية فى المعربات دون المبنيات لعدم وجود الرفع فى المبنيات فرد الشارح رح عليهما بقوله ولا

شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه لو كان معربا لكان مرفوعا وذلك الحيثية ليست الا توصيفا الاسم المبنى بالرفع **فان قيل** هذه الحيثية وان كانت صفة الاسم لكن ليست علما الفاعل لان العلم هو الضم والواو والالف والحيثية ليست بواحد منها وايضا هذه الحيثية توجب الرفع فى المعربات دون المبنيات لانه لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا **قلنا** الرفع اعم من ان يكون حقيقة او حكما لان ثبوت الرفع للنائب فى حكم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان يكون حقيقة او توهما وهو اذا كان فى محل لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا التوهم رفعه ايضا **قوله** فكيف يختص الرفع الخ اشارة الى وجه الرد على الشارحين المذكورين **قوله** فمنه الفاعل الخ الفاء للعطف فهذا من قبيل عطف التقسيم على التعريف **فان قيل** ان كلمة من اما ابتدائية او تبعيضية او بيانية لا سبيل الى الاول لانه يقتضى كلمة الى فى المقابلة كما فى قولهم سرت من البصرة الى الكوفة ولا الى الثانى لانه يقتضى ان يكون الشئ جزءا من مدخوله والفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئى له وايضا ان من التبعيضية يدخل على المتعدد والمرفوع مفرد ولا الى الثالث لانه ما يكون بمعنى الذى بتقدير هو فيكون معناه الذى هو المرفوع الفاعل وهو ليس الا فساد المعنى **قلنا** اجاب صاحب الغفور ان كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين ابتدائية اتصالية وابتدائية غير اتصالية الثانى ما يكون فى مقابلة كلمة الى والاول لم يقصد بها مجرورها امرا كليا انتزع منه الجزئيات **قوله** اى من المرفوعات علم ان فى مرجع ضمير منه خلاف فارجع البعض الى المرفوع بوجهين

ـه اى المنفصل عنه وخرج عنه لا لكونه مبتداء السير من الابتدائية ۱۲

التصالية يعنى ان كلمة من ههنا ابتدائية ۱۲ [illegible]

احدهما اتحاد المرجع للضميرين والآخر كونه معرفا وارجع البعض الى ما اشتمل لوجهين احدهما اقرب المرجع والآخر كونه مرجعا صريحا قوله وانما قدمه الخ فان قيل لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات قلنا انما قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في الفاعل وايضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره وايضا نقل عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وقيس منه ان مرفوعية سائر المرفوعات لمناسبته وبين الشارح اصالته لوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضي ارتباطه بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضي ارتباطه لشيء وايضا المقصود من الجملة اخبار او انشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالادوات الخارجية فان قيل ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل القائم مع انه جزء الجملة الاسمية قلنا ما قلنا انه جزء الجملة الفعلية فهو باعتبار الاغلب والثاني بقوله ان عامله اقوى من عامل المبتداء لان عامله لفظي محسوس مسموع وعامل المبتداء معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر فان قيل ان هذا التعليل لا يدل الا على تقدم الفاعل على المبتداء لا على باقي المرفوعات وايضا ان عامل خبر ان ايضا لفظي فلا يثبت الترجيح عليه اجيب عن الاول ان المبتداء اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتدأ تقدم على الباقي بطريق الاولى وعن الثاني سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل فان قيل ان عامل اسم كان ايضا فعل فلم قدم الفاعل عليه قلنا ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعده المصنف رح قسما على حدة من المرفوعات فان قيل ما للنحاة انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعد خبره من المفعول به بل جعله قسما على حدة من المنصوبات قلنا ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يخلو من الفاعل وجعل الخبر من المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يخلو عن المفعول به كالفعل اللازم فان قيل لما ان جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عدمه ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انهم لم يجعله داخلا فيه قلنا المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به فافهم ولا تسرع برد ولا بقبول ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون بالعلم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتداء لوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذا لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخر وجوبا بموجب التاخير وهو كونه معمولا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا حجر او مشتق نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق قوله فكان اقوى فان قيل ينبغي ان يذكر التفريع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التفريع حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لانه يحكم عليه بكل الخ والآخر قوله بخلاف الفاعل الخ قلنا انما توسط التفريع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

ل اقرب رجع الضميرين اصالة والآخر لفظ مرجع للاول سابقا ١٢ ك وكونه مقصودا بالدلالة ١٢ ك اي باقي المرفوعات من الخبر وغيره ملخص ١٢ ك اي عدم جعل الخبر مفعولا به ١٢

فکان اقرب الی المرجع اعنی المبتدأ قوله فانه لا یحکم علیه الا بالمشتق فان قیل ان الحکم علی الفاعل یکون بالظروف نحو فی الدار زید وباسماء الافعال نحو هیهات زید ای بعد زید وبالمصدر نحو اعجبنی ضرب زید مع انه لیس شیء منها من المشتقات فما معنی هذا الحصر قلنا هذا الاعتراض غیر وارد لانه قال لا یحکم علیه الا بالمشتق وفی هذه الامور لا یحکم علی الفاعل لعدم الحکم فیها لانه الحکم ما یفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیها فان قیل الاعتراض وارد لان المراد من الحکم النسبة مطلقا وهی موجودة فیها بقرینة لفظ المشتق لانه یتناول مثل اسم الفاعل وایضا انه لیس فیه الحکم بالمعنی[1] المذکور قلنا المشتق اعم من الحقیقی والحکمی وهذه الامور فی حکم المشتق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق وکذا اسماء الافعال اما بمعنی الامر او الماضی وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیکون من المشتقات اعلم ان وجه الرد علی قول القیل ان ما ذکره الجمهور افاد القوة فی دفع الفاعل و ما ذکره القیل افاد القوة فی ذات المبتدأ وهی غیر مقصودة وایضا سلمنا ان الاصل فی المسند الیه هو التقدیم لکن فی غیر الفاعل لان الاصل فیه التاخیر لانه معمول الفعل والاصل فیه التاخیر وایضا ان تاخیر الفاعل ضروری لئلا یلتبس بالمبتداء وتاخیر الضروری لا یفید شیئا من الضعف واما عموم المحکوم به فلا یفید القوة بل یفید الضعف الا تری ان بنو تمیم لا یثبتون العمل لما ولا المشبهتین بلیس لعموم دخولهما علی الاسم والفعل عدم اختصاصهما باحد القبیلتین[اى الاسم والفعل ١٢] فعلم ان القوة فی الاختصاص دون العموم قوله وهو ما اسند الواو للاستیناف ومدخولها جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کان الفعل من المرفوعات فما هو قوله ای الفاعل اشارة الی بیان المرجع قوله ای اسم فان قیل ان کلمة ما عبارة عن شیء فلا یوجد الجنس کما هو وایضا ان المتبادر منها کونها موصولة فعلی هذا لابد من ضمیر الفصل وایضا الموصولة مع الصلة شیء واحد فلا یوجد الجنس کما مر قلنا المراد من کلمة ما اسم منکر فان قیل لما کان المراد اسما فهو منقوض بقولهم یعجبنی ان ضربت زیدا لان ان ضربت[لان الکلام فی الاسماء ١٢] فاعل یعجبنی مع انه لیس باسم قلت المراد من الاسم اعم من ان یکون حقیقة او حکما[2] کما قال الشارح رح فان قیل اعتراض ان ضربت کما یرد ههنا کذلک یرد علی تعریف المرفوع فلم لم یعم الاسم ثمه بالحقیقی والحکمی قلنا انما لم یعم ثمه اکتفاء بهذا التعمیم فان قیل لم لم یعکس الامر قلنا ان تعمیم القسم یستلزم تعمیم المقسم لئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم بخلاف العکس لان تعمیم المقسم لا یستلزم تعمیم القسم لان القسم لیس الا اخص فان قیل لو لم یفسر الشارح کلمة ما بالاسم لم یحتج الی التعمیم بقوله حقیقة او حکما لان ما عبارة عن شیء وهو یتناول قوله ان ضربت قلنا ان تفسیر ما بالاسم ضروری لئلا یلزم الخروج من البحث ولئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم لان کلمة ما فی تعریف المرفوع مفسرة بالاسم فکذا ههنا وایضا لا بد فی التعریف من الجنس والمتبادر من الجنس هو القریب فلذا اول بالاسم وایضا لو لم یفسر به توهم ان المراد من الفاعل ذاته مع ان الفاعل فی اصطلاحهم هو الاسم وایضا لو لم یفسر به یتناول الحرف

[1] وهو ما یفید المخاطب فائدة تامة ١٢

[2] وان ضربت اسم حکما لانه فی تاویل ضربک زیدا ١٢ام

ایضاً مع انه لا یقع فاعلاً اصلاً **قوله** لیدخل فیه مثل قولهم الخ ای انما ملنا الیه لیدخل فیه الخ **قوله** اسند الیه الخ **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعاً لانه خرج منه فاعل شبه الفعل و فاعل الافعال الناقصة لان الاسناد نسبة احدی الکلمة الی الاخری بحیث تفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیه **قلنا** المراد من الاسناد هو النسبة مطلقا من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم **فان قیل** لما کان المراد هی النسبة فعلی هذا لایکون التعریف مانعاً لصدقه علی زید فی قوله ضرب زید باضافة المصدر الی الفاعل لنسبة الضرب الی زید مع انه لیس بفاعل بل یقال له مضاف الیه وایضاً لایکون جامعاً لعدم صدقه علی قولنا ما ضرب زید لان فیه سلب النسبة وکذا لایصدق علی فاعل الشرط مثلاً ان ضربت ضربت لان فیه فرض النسبة لا تحققها وکذا لایصدق علی فاعل الانشاء نحو اضرب لعدم وجود النسبة فیه لعدم وجود الفعل **اجیب** عن الاول المراد هی النسبة مع بقاء الرفع ولا رفع فی زید وعن الثانی ان النسبة اعم من ان یکون مثبتاً و منفیاً محققة او مقدرة خبریة او انشائیة **قوله** بالاصالة **فان قیل** لایکون التعریف مانعاً لصدقه علی عمرو فی قولنا ضرب زید وعمرو لانه اسند الیه الفعل مع انه لیس بفاعل بل یقال له المعطوف **قلنا** المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الی عمرو بالتبعیة **فان قیل** ان قوله بالاصالة قید فی التعریف وذا لایجوز بدون القرینة **قلنا** القرینة ذکر التوابع بعد **فان قیل** ان ذکر التوابع فیما بعد لایکون قرینة ههنا لبعدها من هذا التعریف والقرینة لابد ان یکون فی نفس التعریف او متصلاً به **قلنا** البعد لایکون قرینة اذا کان غریباً والتوابع مشهورة **فان قیل** ان قید بالاصالة کما یکون معتبراً فی اسناد الفعل کذلک یکون معتبراً فی شبه الفعل ایضاً فینبغی ان یذکر هذا القید بعد قوله او شبهه لیتعلق بهما **قلنا** ان قوله او شبهه فرع الفعل والقید اذا اعتبر فی الاصل یعتبر فی الفرع ایضاً فلا حاجة الی التاخیر **قوله** لیخرج عن الحد توابع الفاعل **فان قیل** لا حاجة الی اخراج التوابع لان التابع اذا کان صفة مثلاً جاءنی زید العالم لایوجد فیه اسناد الفعل الی التابع لان الاسناد الی زید لا الی العالم وکذا اذا کان تاکیداً او عطف البیان **قلنا** ان المراد من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل **قوله** وکذا المراد فی جمیع حدود المرفوعات الخ کما اذا وقع التعدد فی المبتداء والخبر فالمبتداء والخبر هو الاول وفی هذه العبارة اشارة الی المبالغة فی اخراج توابع الفاعل **قوله** ای ما یشبهه فی العمل **فان قیل** المثال لایطابق الممثل لان الممثل مشبه وهو نسبة بین المشبه والمشبه به وذکر فی المثال قائماً ابوه وهو لیس نسبة بل مشبه وطرف النسبة **قلنا** المراد من الشبه ما یشبه ای المراد من المصدر اسم المفعول **فان قیل** فعلی هذا لایکون التعریف جامعاً ولا مانعاً اما الاول فلانه لایصدق علی اسم التفضیل لانه لیس فعل من الافعال فیه معنی الزیادة لیشبه اسم التفضیل به واما الثانی فلانه یدخل فیه الاسماء الغیر المنصرفة لانها ایضاً مما یشبه الفعل مع انها لیست لها فاعل **قلنا** معناه ما یشبه الفعل فی العمل فدخل اسم التفضیل وخرج الاسماء

سلہ وہو اسم الفاعل والصفة المشبہة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضیل والظرف ۱۲ م

العیر المنصرفة فان قیل لما کان المراد من التشبیه التشبیه فی العمل لزم الدور واذ المشهور ان عمله
لمشابهة الفعل فلو کانت المراد ههنا المشابهة فی العمل لزم الدور قلنا انما یلزم الدور ان کان مشابهته
التی هی سبب العمل عین المشابهة التی هی مسبب العمل ولیس کذلک لان المشابهة الاولی عبارة عن
المشارکة فی عدد الحروف والحرکات والمشابهة الثانی عبارة عن المشارکة فی اقتضاء الفاعل فان
قیل لم خالف الشارح عن قول الفاضل الهندی لانه قال انه لمشابهة فی الاشتقاق او الحدث وقال
الشارح فی العمل قلنا لو قال ذلک لم یتناول اسماء الافعال والظروف لانه لیس فیهما الاشتقاق بالذات
وان کانت مشتقة باعتبار المتعلق ولبعد التاویل بالامر والماضی واعلم ان مجتنا وان لم ینکشف
مثل الصباح لکن لیس اقل من المصباح فمن لم یستضئ بالمصباح لم یستضئ بالصباح ایضا غالبا فان
قیل المراد من الفعل فی قوله ما اسند الیه الفعل اما الفعل اللغوی وهو الحدث فعلی هذا لا
حاجة الی قوله او شبهه وایضا یلزم ارجاع ضمیر شبهه الی الفعل اللغوی وهو غیر صحیح لان المشتقات
یشبه الفعل الاصطلاحی دون اللغوی واما الفعل الاصطلاحی وح یلزم عدم صدق التعریف علی
زید مثلا فی ضرب زید لانه لا یسند الیه الفعل الاصطلاحی الدال علی الحدث والزمان والنسبة الی
المنسوب الیه هو الحدث فقط قلنا المراد هو الفعل الاصطلاحی والمسند الی الفاعل جزؤه ولا محذور
فیه لان نسبة الکل باعتبار الاجزاء جائز کما یقال بنوا فلان قتلوا زیدا مع ان القتل صدر من واحد
قوله لیتناول فاعل اسم الفاعل وفی بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزیادة لفظ المثل فان قیل
ان ایراد لفظ المثل ههنا لا یصح لانه انما یذکر للتعمیم ولا حاجة ههنا الیه لانه حصل بذکر جمیع جزئیاته
بحیث لا یبقی منه فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سهوا من الکاتب وما قال انه لدخول الاسم
المنسوب نحو زید تمیمی فان الضمیر فی تمیمی فاعل له لیس بشیء لان الاسم المنسوب داخل فی الاسم
المفعول لان معنی زید تمیمی زید منسوب الی تمیم فهو لیس من هذا الباب لان الضمیر فیه
مفعول ما لم یسم فاعله قوله والظرف فان قیل ان متعلق الظرف اما الفعل او شبهه فعلی الاول دخل
فی الفعل وعلی الثانی دخل فی اسم الفاعل او غیره من المشتقات فلا حاجة الی ذکره قلنا لیس المراد
من الظرف ما یحتاج الی التعلق بل المراد منه اسم الظرف نحو منصر ومنصرف قوله وقدم علیه
قال صاحب العفور الواو فیه للحال من الفعل او شبهه فان قیل ان الماضی اذا وقع حالا لابد
من دخول قد وهو غیر موجود ههنا قلنا ان قد مقدر فیه وانما لم یذکر احترازا عن تکرار النقشی
وقال مولانا عصام الدین الواو للعطف علی الفعل وهو قوله اسند فیکون صفة بعد
لقوله ما فان قیل ان قوله علی جهة قیامه به من معمولات اسند ولما کان الواو للعطف یلزم
الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی وهو الجملة المعطوفة قلنا الفصل بالاجنبی انما یجوز
اذا کان العامل ضعیفا والعامل ههنا قوی وهو الفعل اعنی قوله اسند قوله الفعل او شبهه
فان قیل فعلی هذا فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر فی قدم مفرد

له لانا لیست بجزء بالفعل فی العمل بل فی الفرعیتین ۱۲ سه من اسم الفاعل والصفة المشبهة الخ ۱۲

بین اللفظ تقدم فی ذکر ۱۲

والمرجع شيئان اعنى الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قوله
واحترز عن نحو زيد فى زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير فى ضرب لا الى زيد قلنا لا نسلم ان الاسناد غير موجود الى
زيد لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا افاد زيد قائم حكم موكد بحيث لا يحتاج الى تاكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سلمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر فى الاسناد قيد الاصالة قلنا ان قيد الاصالة
لم يخرج هذه المادة لانها فى مقابلة التبعية التى فى التوابع المعهودة وهذه التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياج الى عند الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيدا لكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذا جعل قيد الشبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يضمر فيه كقولهم زيد عدل فى المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسنادا الى الشئ فى الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ فى الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوى فيعتبر فيه اذ
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظى فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن الحسن كذا فى زبدة الحواشى قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا لصدقه على من فى قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كريم
مع انه ليس بفاعل بل مبتدا قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كريم على من
جواز لانه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المص رح ذكر التقديم مطلقا فمن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فان قيل فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فمن اين علم انهما مبتدا او خبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كريما صفة مشبهة والشرط فى عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فمن اين علم ان من مبتداء وكريم خبره فليكن كريم مبتداء ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتداء لا من القسم الاول من المبتداء ولا من الثانى لان الشرط فى القسم الاول منه ان
يكون معرفة او نكرة مخصصة والشرط فى القسم الثانى منه ان يكون مصدرة بحرف النفى او
الف الاستفهام ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجه اخر لصدقه
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد وجوب التقديم النوعى وهذا
التقديم فردى فان قيل ان المص رح ذكر التقديم مطلقا فمن اين علم ان المراد التقديم النوعى
قلنا انه علم من القاعدة المشهورة وهى ان التعريف واجزاءه لازم المعرف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير فى عليه راجع الى الفاعل فعلى هذا يلزم
اخذ المحدود فى الحد وذا لا يجوز قلنا لا نسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

فان قیل لما وجب تقدیم الفعل علی الفاعل مع انه مسند الیه وحقه التقدیم قلنا لئلا یلتبس بالمبتدأ فان قیل لم لم یعکس الامر قلنا لان الفعل عامل فیه والعامل مقدم علی المعمول بخلاف المبتدأ لان الخبر غیر عامل فیه قوله ای اسنادا واقعا فان قیل ان المقرر عندهم ان الجار والمجرور اذا وقعا فی عباراتهم لابد لهما من الاعراب المحلی وقوله علی جهة قیامه الخ جار ومجرور فلابد فیهما من الاعراب المحلی فما هو والیضا المقرر عندهم ان قوله علی جهة قیامه مفعول مطلق لاسند ولا یصدق حده علیه لانه مایکون بمعنی الفعل السابق وههنا لیس کذلک قلنا ان معناه اسنادا واقعا علی جهة الخ فیکون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقه والیضا علم اعرابه وهو النصب فان قیل لا حاجة الی ازدیاد قوله واقعا لصحة تعلقه باسنادا قلنا لا یصح تعلقه بالاسناد لان کلمة علی لا یقع صلة الاسناد بل صلته اما الباء او الی یقال سند به او اسند الیه والیضا ان قوله علی جهة اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا یقع صفة للشئ الا باعتبار المتعلق ولو کان المتعلق لهما اسناد الا یصح صفتیتهما له قال صاحب الغفور ان قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق باسند فان قیل لا نسلم ان غرض الشارح رح ماذکره الفاضل اللاری لان عبارة الشارح صریح فی انه متعلق بواقع قلنا ان ماذکره الفاضل حاصل المعنی ای لما یتعلق بواقع وهو صفة قوله اسنادا وهو معمول اسند فکان الجار والمجرور معمول سند قوله علی طریقة انما اول الجهة بالطریق لان الجهة فی اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة ولیس المراد ذلک بل المراد منها الطریقة والشکل والجهة یجیئ بمعنی الطریقة کما یقال عملت هذا العمل علی جهة عملک ای طریقة عملک و قوله قیام الفعل اشارة الی بیان المرجع لضمیر قیامه فان قیل ان الفعل عبارة عن اللفظ فهو قسم من الکلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتکلم لا بالفاعل قلنا انه بحذف المضاف ای قیام مدلول الفعل فان قیل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به لیس الزمان والنسبة بل الحدث فقط قلنا ان المراد بقیام مدلول الفعل بعضه لا کله اعنی الحدث فان قیل التعریف لا یکون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفی نحو ما ضرب زید لعدم القیام فیه والیضا لا یصح اضافة القیام الی الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا یتصور الا من ذوی الارواح والفعل لیس منه والیضا انه لا یکون جامعا لانه خرج عنه مات زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام انه صادر عنه والموت والطوالة لیستا بصادرین عنهما مع انهما فاعلین قلنا طریقة قیام الفعل ان یکون علی صیغة المعلوم فیتناول المنفی وکذا لا یکون المراد منه الاستواء فان قیل لا نسلم ان طریقة القیام عبارة عن صیغة المعلوم لان طریقة القیام نسبة بین الفاعل والفعل وکون صیغة الفعل علی صیغة المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه ان ذلک علامة طریقة القیام ان یکون علی صیغة المعلوم فان قیل ما الوجه علی ان العلامة للقیام کونه بصیغة المعلوم دون المجهول والیضا ما الوجه لهما انهم احترزوا عن مفعول ما لم یسم فاعله بقید القیام

له لان معنی الفعل لیس مشتملا علیہ بل علی الاسناد ۱۲ سکہ وہو قوله اسنادا ۱۲

ولم يحترزوا عنه بقيد الاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو تحكم محض
قلنا لان القيام ثبوة موجود لامر والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المعلوم قد
يوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا
بل هو امر اعتباري لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به وكذا يخرج مفعول ما لم يسم فاعله
به لان الواقع عليه مصدر المجهول وهو غير موجود فلا يصدق القيام عليه ويصدق الاسناد اليه
لانه عبارة عن ثبوة الشئ لامر والشئ يتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد يكون
حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وقد يكون عقليا نحو زيد اعمى لان العمى عبارة عن عدم
البصر فلا يكون القيام موجود الامر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب المعقول
دون العربية لانهم قالوا العمى صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوة الموجود
لامر كذلك الاسناد عبارة عن ثبوة الموجود لامر بقرينة التعبير عنهما به قلنا لا نسلم ان الاسناد
عبارة عن ثبوة موجود لامر بل عبارة عن ثبوت الشئ لامر والشئ اعم من الموجود فان قيل
هذا مخالف من سائر النحويين لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوة موجود لامر بلا فرق
بينهما قلنا لا نسلم انهما متحدان لكن يماثله في التعبير وهو لا يضر فان قيل فعلى هذا اي
على ان الاسناد يماثل القيام لا عين القيام لان المماثلة يقتضي المغايرة خرج الاسناد الذي هو
عين القيام لان الاسناد لما كان عين القيام علم انه قد يجمع معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم
قلنا لا نسلم خروجه لان للقيام افراد متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب يماثل قيام النصر
وبالعكس فان قيل لما قال المص على جهة قيامه ولم يقل على قيامه بدون الجهة قلنا ليتناول
فاعل افعال الاضافية كالقرب والبعد لانهما غير موجودين بل وجودهما اعتباري فلا يكون فيه
القيام لا محالة بل فيهما جهة القيام هذا خلاصة ما قال عبد الغفور قوله واحترز بهذا القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله فان قيل لا يثبت الاحتراز عن مفعول المصدر المجهول لان طريقة القيام
ان يكون على صيغة المعلوم وصيغة المصدر المجهول عين صيغة المصدر المعلوم قلنا لا نسلم انه لا يثبت
الاحتراز عنه لان هذا المصدر في قوة ان مع الفعل المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم فان قيل
الاحتراز عن المفعول ما لم يسم فاعله لا يصح لان صاحب المفصل ادخله فيه قلنا الاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصنف لانه نظر الى المعنى وهو في المعنى ليس بفاعل وصاحب
المفصل نظر الى اللفظ قوله مثل زيد في قام زيد فان قيل المثال لايضاح الممثل وهو يحصل
بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما قوله قام زيد والآخر قوله زيد قائم ابوه قلنا انما اورد
المثالين لتعدد الممثل لان الاول مثال لما اسند اليه الفعل والآخر مثال لما اسند اليه شبه الفعل
قوله زيد قائم ابوه فان قيل تمثيله بزيد قائم ابوه لا يصح لانه ١ه بان يكون الموصوف في الخارج كالتمكن

ان ينتزع الفعل منه نحو الوصف ١٢ م ٢ه اي عن القيام والاسناد ثبوت الموجود لامر ١٢ م

ليس نصا في المقصود لانه يحتمل ان يكون قائما خبرا مقدما على المبتدأ اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصا في المقصود لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا يحتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم لدفع الالتباس فان قيل ما الفرق بين هذا المثال وبين اقائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل والاخر على الاصل وفي قصدك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق الاصل وهو غير مقصود وان لم يكن الاصالة ومخالفة كانا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصفة والاخر كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فان قيل ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا الابتدائية توجب الامرين كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكر والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصفة عاملا والمشتمل على خلاف الاصل الواحد اصل بالنسبة الى ما اشتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد وجملة وكلاهما اصل وايضا يشكل بهذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونه مبتدأ مسند اليه والاخر كونه اي كون الاسم فاعلا لصفة فينبغي ان لا يكون من قبيل جواز الوجهين اجيب عن الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون اصلا وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون الاسم فاعلا لصفة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصفة المصدرة في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فان قيل هذا الاصل ههنا مبهم لانه لا يعلم انه في الفاعل او المفعول والحكم على المبهم لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقرينة البحث فان قيل الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضرب عمرو زيد لعدم الولي قلنا الاصل ههنا بمعنى ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بمعنى ما ينبغي واولى خرج عنه ضربت زيدا لان الولي ههنا واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلا او في ضمن الوجوب فان قيل لما كان الاصل بمعنى الاولى فهو منقوض بنحو ضرب زيدا غلامه فان تقديم الفاعل ههنا ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم يمنع مانع وههنا وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاولى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينه وبين الولي لانهما مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل

له وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ ر سله اي المطابقة بين المبتدا والخبر على هذا التقدير في الافراد اذ الخبر مفرد والمبتدا مثنى كما هو الظاهر ۱۲
سله هذا المثال اي الذي ذكر في المتن ففاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ سله احدهما كون زيد مبتدا واقائم خبرا مقدما عليه وثانيهما كون زيد فاعلا المسند اليه شبه الفعل وهو الحكم
ه اي الوجهان ۱۲ سله اي في الاصالة وعدم الاصالة ۱۲ سله لانه يوجب تاخير الفاعل من الصفة وهو الاصل ۱۲ م ه لان الاصل في العمل الفعل ۱۲ م

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هدمها فلا يهملها السامع الا للضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح في جواز جانب الآخر بخلاف الاصل لانه ليس في لفظه ما يدل على جواز الجانب الآخر واكان مالهما واحدا **فان قيل** لم قال ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه بضمير مع انه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه وكما مر في قوله وقدم عليه **قلنا** انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون للمظهر اولى من المضمر في جميع المواضع **قلنا** فيه[1] اشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به **فان قيل** المراد بالولي لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وان كان الثاني لا يصح قول الشارح ان لم يمنع مانع لانه وان وجد المانع لا يفوت رتبته الا ترى ان قوله ما ضرب غلامه الا زيد فان قصد الحصر مانع من ان يقع الفاعل في ولي الفعل مع ان رتبة الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر في قوله غلامه **قلنا** المراد من الولي ما يكون لفظا فقط فيصح قوله ان لم يمنع مانع والولي الرتبي ثابت لا محالة فاء التفريع عليه او **نقول** المراد الولي لفظا حين عدم المانع ورتبة حين وجود المانع وفي قوله ضرب غلامه زيد وجد المانع اعم من ان يكون قبل التركيب او بعده وههنا وان لم يكن المانع قبل التركيب لكن وجد بعده لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فلو اخر غلامه لفات الحصر او الغرض من تقديم المفعول اهتمامه فيفوت الاهتمام بالتاخير **قوله** المسند اليه **فان قيل** كما ان الاصل ولي فاعل الفعل كذلك ولي فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيص **قلنا** المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم فلا اشكال **قوله** اي يكون بعده **فان قيل** الولي على قسمين احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فاي المعنى مراد ههنا **قلنا** المراد ههنا ما يكون موخرا متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز **فان قيل** لما كان المراد الموخر المتصل فينبغي ان يفوت الولي في قوله ليضربن زيد لوجود الفصل بنون تاكيد مع انه لم يقل احد بفوت الولي في هذه الصورة **قلنا** المراد[2] بالفاصل المنفي ما يكون من معمولاته[3] لا مطلق الفاصل ونون التاكيد ليس من معمولات الفعل **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه فكما ان الكلام يفيد معناه بدون الفاعل **قوله** ويدل على ذلك اسكان اللام **فان قيل** ان ههنا يلزم الدور لان المشهور في الصرف ان الاسكان لاجل الجزئية وعلم من قول الشارح ان الجزئية لاجل الاسكان حيث قال ويدل على ذلك اسكان اللام **قلنا** ان ما قال الشارح هو جعل الحكم علامة على العلة ... ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة على وجود الله تعالى جل شانه مع انه تعالى علة الممكنات **قوله** اربع حركات **فان قيل** لا نسلم ان الاسكان لدفع توالي اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغي ان لا يجب الاسكان في الرباعي نحو دحرجت لعدم توالي اربع حركات لان العين ساكن في نحو دحرجت

بدون الفاعل كذلك الفعل لا يفيد معناه

[1] اي في وضع المظهر موضع المضمر ۱۲ [2] قوله المراد بالفاصل المنفي الخ في قوله من غير ان يتقدم عليه ۱۲ [3] كما قال الشارح من معمولاته ۱۲ م

الٰہی عبدک العاصی اتاک ٭ مقرا بالذنوب وقد دعاک

قلنا اسکان اللام فی الرباعی محمول علی الثلاثی والحمل طریقة مشهورة عندهم قوله فلذلك
فان قیل الفاء للتعلیل وکذا اللام فیلزم اجتماع اداتی التعلیل وذا لا یجوز عند العربیین قلنا اللام للتعلیل
فیفید ان یکون الولی اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثانی لان اللام یجعل مدخوله
علة ومدخول اللام ههنا هو الاصل والفاء اما للتفریع فیفید ترتب العلم بالجواز والامتناع فیما علی العلم
بالاصل السابق او للتعلیل ولکن من باب الاستدلال بالمعلول علی العلة فلا استدراك قوله
الذی یقتضی تقدم الفاعل دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد بولی الفاعل الی الفعل بالنسبة الی
سائر المعمولات لکن من غیر المفعول به کما هو مذهب ابن جنی واخفش فدفع بان الولی بالنسبة
الی الکل قوله وامتنع ضرب غلامه زیدا فان قیل ان الامتناع المذکور وان کان یترتب علی
الاصل المذکور لکنه لا یتوقف علیه لثبوته علی تقدیر تساویهما فی الرتبة ایضا فلا یصح الاستدلال بامتناع
علیه لان المضاف الیه کالجزء للمضاف فیکون فی مرتبته فعلی تقدیر التساوی یکون الضمیر والفاعل
والمفعول فی مرتبة واحدة فلا یتحقق تقدم المرجع علی الضمیر قلنا علی تقدیر التساوی یکون المفعول
فی مرتبة الفاعل والفاعل مقدم علی الضمیر فکذا المفعول وما قالوا ان المضاف الیه جزء المضاف
معناه لا یجوز الفصل بینهما لا انه فی مرتبته لتاخره عنه لفظا ورتبة لانه قید له فان قیل مرجع
الضمیر مفعول الفعل فالمناسب ان یکون مقدما رتبة علی الضمیر الذی هو مضاف الیه للفاعل و
لیس بمعمول للفعل فیکون مقدما علی الضمیر رتبة فلم یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر مضاف
الیه للفاعل ولیس رتبة الشئ ان یکون بین المضاف والمضاف الیه فلما کان المضاف فاعلا
مقدما علی المفعول رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل ینبغی ان یجوز ذلك الاضمار قبل الذکر
کما یجوز فی باب التنازع فی قولهم ضربنی واکرمنی زید فما لهم انهم لا یجوزوا هنا وجوزوا ذلك قلنا
تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدة والضمیر المضاف الیه غیر عمدة[اے لیس بعمدۃ] اونقول ان المقصود
فی التنازع الغاء الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر لم یلزم کونه ملغی فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار
فی المثال المذکور بان یقال غلام زید زیدا فلا نزاع لا مانع عنه فلا یخل الاضمار فیه من غیر ضرورة
اونقول تجویزه للضرورة اذ لو لم یضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غیر جائز لانه عمدة وحذف
العمدة بلا سد شئ مسده اجحاف اوتکرار لو ذکر وهو قبیح فان قیل ان ارتکاب القبح اهون من
ارتکاب الممتنع مع انه مثل ما ذکر جاز ههنا لان حذف المضاف الیه بلا قرینة غیر جائز والاظهار
یوجب التکرار قلنا ان قبح التکرار مشهور فیکون بمنزلة الممتنع بل فوقه للشهرة وعن الثانی ان حذف
المضاف جائز مع القرینة وحذف الفاعل لا یجوز اصلا ولو کان مع القرینة قوله خلافا للاخفش
وابن جنی وانما سمی بابن جنی لانه کان لقیطا فقالوا انه من الجن فان قیل یعلم من قول الشارح ان
الاضمار قبل الذکر جائز عندهما مع انه ممتنع بالاتفاق بل انما یجوز ذلك الترکیب عندهما

[ف] قوله الغاء وہو مصدر من باب الافعال اے الغی یلغی الغاء فہو ملغی اہ یعنی فی التنازع یلغی احد الفعلین ۱۲ کتبہ احقر الناس ۱۲

قلنا هذا انما يرد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الاضمار قبل الذكر عندهما لوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما يقتضي الفاعل كذا يقتضي المفعول فيجب ايلائهما فكما تقدم رتبة الفاعل قدام رتبة المفعول ايضا والثاني ماقال الشارح ومستندهما في ذلك قول الشاعر والجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يجب الكلام على موافقة الاصل عندهما لانه ان ولي الفاعل فات ولي المفعول وان كان على العكس فات ولي الفاعل وعن الثاني ما قال الشارح بقوله واجيب قوله جزى ربه عني اي بدلي وكلمة عن يجيء للتبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزاء الكلاب العاويات بنصب جزاء لانه في الاصل هكذا جزاء الكلاب العاويات فحذف المشبه واقام المشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اخبار بلجابة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما وهي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حسن قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل ومستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزى رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب منعي والاول تسليمي فالمناسب تقديم هذا على ذلك لان المنع لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الانكار جائز والانكار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المثنى هو المعنى للتعارف لان الرب مرجع التخليص فحوالة الجزاء اليه يسند عليه مرجع التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والارجاع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والارجاع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغني عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان المفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب من جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعتورة والقرينة غير موضوعة لشيء بل هي امر دال عليهما لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فينبغي ان يكون مثل زيد مركبا من زيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليهما بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمرتجل فانهم قالوا الموضوع على ثلثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون مانعا لصدقه على المهمل لانه ايضا يدل بلا وضع كانه اخ يدل على وجع الصدر والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخسي وقيد بلا وضع ليس كما فرد

ل وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ۱۲ ـه العاويات صفة الكلاب والواو بالضم بانگ سگ وغيره اے جزادہ اورا خدا از جانب من مثل جزاء سگان عوعو کننده وتحقيق خداى تعالى اين كار كرده ست ۱۲ ـه عليهما اي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ۱۲ منشی عبد الرحیم

حتی ینصرف المطلق الیه والسادس ان قوله لا بالوضع لا یخلو اما ان یراد هو بنفسه من غیر المعطوف او یراد هو مع المعطوف اعنی قوله ولا ما یستلزمه فعلی الاول ینبغی ان یکون اللفظ الدال علی المعنی المجازی قرینة علیه کالاسد اذا ارید منه الرجل الشجاع مع ان الاسد لیس قرینة علی الرجل الشجاع والا لما احتاج الی القرینة فی المجازات وعلی الثانی نعم انه لا یرد المجاز لان للمعنی المجازی لازم لمعنی الحقیقی لکن یرد ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی وذا باطل لانه قرینة علیهما کما صرح به ارباب المعقول مع ان اللفظ موضوع للمعنی المطابقی واما التضمنی والالتزامی من لوازمه اجیب عن الاول انا لا نسلم ان نفید امر کب لانهما یکون مرتبا فی السمع والاعراب تسمع وقت اداء الکلمة وعن الثانی ان ذکر قوله علیهما لرعایة البحث لانه قرینة الفاعل والمفعول وعن الثالث سلمنا انها مستعملة لکن المراد من الاستعمال کثرة الدوران بینهم ولیس المراد ما هو فی عرف المعقول وعن الرابع المعتبر فی المهمل سلب الکلی ای لا یکون فیها وضع اصلا بخلاف القرینة فان فیها وضعا فی الجملة کما ان لفظ الحمام فی رایت الاسد فی الحمام قرینة ان المراد من الاسد الرجل وعن الخامس سلمنا انها هی الامر الدال مطلقا لکن هذا فی اللغة واما فی العرف فلا یطلق القرینة علی الموضوع فهذا من قبیل ترک الحقیقة بدلالة العرف وعن السادس المراد الشق الاول لکن الوضع اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا وفی المجاز وجد الوضع النوعی[1] فلذا لا یکون قرینة فان قیل المتبادر من الوضع هو الشخصی ویجب حمل الالفاظ فی التعریفات علی المتبادر قلنا انه حمل علی المتبادر لان المعنی الاعم من المتبادر وانما لم یکن متبادرا اذا ارید النوعی فقط او نقول عن شبه المجاز ان المراد من قوله لا بالوضع ان لا یکون للوضع دخل فیها واللفظ بالنسبة الی المعنی المجازی وان لم یکن له دخل فی الوضع لکن له دخل فیه باعتبار المعنی الحقیقی فیکون فیه وضع فی الجملة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی لان للوضع دخل فیهما وایضا یلزم التدافع لانه قال انفا ان فی القرینة وضع فی الجملة وقال ههنا لا دخل للوضع فیها اجیب عن الاول لا نسلم ذلک لانهم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلیة عند الادباء وما قالوا انهما قسمان للدلالة اللفظیة الوضعیة فهو من مذهب ارباب المعقول وعن الثانی لا تدافع بینهما لان المراد من قوله انه لا دخل للوضع فی القرینة ای لیس لها الوضع باعتبار الاصل بخلاف المجاز فان له وضع باعتبار الاصل وهو الحقیقة والمراد مما سبق من ان للقرینة وضع فی الجملة ای لا باعتبار الاصل فان قیل یجب علی المص ان یضم مع قوله اذا انتفی الاعراب الخ شیء اخر وهو ان لا یکون للفاعل تابع مثل اکرم موسی الفاضل عیسی فلو قدم عیسی لا التباس فیه لانه علم من اعراب التابع قلنا هو خارج بقوله والقرینة بالعطف فان اعراب الصفة قرینة علی اعراب الموصوف لانها من التوابع فان قیل لا نسلم ان اعراب الصفة قرینة لان المعتبر فی الاعراب الوضع ولا وضع فی القرینة کما مر انفا قلنا ان فی اعراب الصفة وضع بالنسبة الی المعنی الذی هو کائن فی الصفة واما دلالة اعراب الصفة

---

[1] والوضع النوعی عبارة عن وضع اللفظ بالواسطة اما بواسطة امر کلی کما فی المشتقات او بواسطة القرینة کما فی المجازات فافهم ١٢ منه

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول في قوله فيهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل حكما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على زعم ان القرينة هي الامر الدال على الشئ مطلقا فان قيل لا نسلم انه يلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قيد الثاني عن الاول جائز فلا حاجة الى جواب الشارح قلنا هذا اعترنا فم اذ لو قيل في الاعتراض ان المصنف لو قال اذا انتفى القرينة بدون ذكر الاعراب لكان اخصر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحتاج الى جواب الشارح فان قيل ما وجه للمصنف انه ذكر قوله لفظا مع الاعراب ولم يذكر في القرينة مع ان كل واحد منهما ينقسم الى اللفظي والمعنوي قلنا ان وجود الاعراب المعنوي لا يدفع الالتباس بخلاف القرينة لان كل واحد من القرينة اللفظية والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى حبلى فان التاء في ضربت قرينة دالة على ان حبلى فاعل دون موسى فان قيل ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيدة بقيد عدام الوضع قلنا فعلى هذا لا يصح تمثيل القرينة اللفظية بضربت لان الاتصال لشبهة من الامور المعنوية اجيب عن اصل الاعتراض ان التاء موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لا لتانيث حبلى فيصح القرينة فان قيل ان حبلى فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الكلي ليس وضعا للجزئي الا ترى ان اللفظ المهمل من الموضوعات وليس افرادها منه مثل ديز وجبق وجن ولبن قوله الفاعل اشارة الى بيان المرجع قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضي ما اتصل فما هو فاجاب الشارح بقوله بالفعل فان قيل لا يصح التخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون في الاتصال الفعل كذلك يكون بالاتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل في عبارة الشارح وقع في موقع المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال لا اخراج ما عداه قوله بارزا او مستكنا دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارزا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فدفع بان المراد بالمتصل ما لا يكون مستقلا فان قيل ان التعميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجب فيما اذا تصور تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم لكن يثبت فيه نفس التقديم مع القرار فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاول ان يلي الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية لانه لا يتقدم على الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

ك قوله ضربت موسى حبلى آه اے ههنا وجدت القرينة على امتياز الفاعل عن المفعول لان التاء في ضربت قرينة على ان الفاعل حبلى لا موسى وكذلك في قولهم اكل يحيى الكمثرى لان الكمثرى لا تصلح لاكل يحيى بل الامر بالعكس ١٢ اذل الناس في احوجهم الى الله الاحد ١٢

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وايضاً ان هذا الشرط لابد له فى الصورة الاولىٰ ايضا وهو قوله واذا انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظرا الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم فى قوله وجب تقديمه توهم انه داخل وعن الثانى ان هذا انما يصح اذا كان الكلام فى الالتباس وليس كذلك بل الكلام فى تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان فى تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس لانه فى قولنا موسىٰ ضرب عيسىٰ يحتمل ان يكون الضمير فى ضرب راجع الى موسىٰ وعيسىٰ مفعولا و لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله او وقع مفعوله فان قيل الضمير فى قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل اوالى الفعل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثانى لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع الى الفاعل لادنى ملابسة لانه لما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الا عمرو ا زيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يمتنع تاخير الفاعل كما سيأتيك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمروا لانه لا يجب تقديم الفاعل بل امتنع هذا التركيب[بل وقع بروزا عن التفصيل] مع ان المفعول وقع بعد الا وانما امتنع الفصل بين المستثنى وحرف الا مستثنا قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا فى صورتى التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا يتوسط بل وقع فى الصدر قوله فى صورتى التقديم والتاخير اى فى صورة وجوب التاخير الفاعل فان قيل ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة الممتنعة و الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الا عمروا هذه صورة واجبة التقديم والثانى نحو ما ضرب عمروا الا زيد هذه صورة ممتنعة التقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا اشترط لتصور الصورة الممتنعة قوله او بعدها معناها فان قيل الاخصر ان يقول بعد الا و انما قلنا انه لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله فى جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول فى جزاء الشرط لان الشرط دال على انه جزء للكل وايضاً يلزم اخذ الشرط فى جانب الجزاء وذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصود تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما فى صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجب تقديم الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفوات المقصود وهو الاتصال وانما فات الاتصال لمنافاة الاتصال الانفصال قال صاحب الغفور لانه يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به فى قولنا ضرب زيد عمرو و يجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

٧ التقديم واجب فامتنع

١٠ اى بجز ان الاصل

لانه لو قدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع فان قيل انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول
منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربكت قلنا الفاعل المتصل بالفعل كالجزء للفعل المفعول
لفظا ومعنى فلو انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة وذا لا يجوز ونقول على هذا لا يلزم
تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وذا باطل قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب فلتلاو
فان قيل الانقلاب لا يستقيم في نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لا يبقى احد حتى يصح ان
يكون زيدا مضروبا له قلنا هذا التركيب يستلزم الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم
عدم انقلاب الحصر ايضا فان قوله ما ضرب احد الا زيدا يفيد الانحصار من الجانبين وقوله ما ضرب
زيدا الا احد يفيد انحصار مضروبية زيد في احد مع جواز ضاربية احد شخصا آخر اونقول
انما قلنا لوجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيد الا عمروا واما اذا كان عاما
لا يجب التقديم فان قيل اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح الحمل كقولنا ما خلق الحصر
الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا للآخر قلنا هذا التركيب لا يعتد
لانه يستلزم الكذب قوله ما ضرب زيد الا عمروا وهذا صورة واجب التقديم قوله ما ضرب عمروا
الا زيدا هذا ابيان الصورة الممتنعة قوله ما ضرب الا عمروا زيدا هذا ابيان قوة توسط الا في الصورة
الممتنعة واما قوة توسط الا في صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مر في قولنا بان يقال
ما ضرب زيد الا عمروا بالفصل بين الا والمستثنى قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا
لما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين الى عدم جواز انقلاب الحصر اما عند اكثرهم لا يجوز لانهم
لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في شيء وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل في المستثنى ايضا
لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما ما بعد المستثنى فلا تعلق له
بالمستثنى منه فبقي على الاصل قوله لكن لم يستحسن دفع وهم وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا
عند البعض كان حسنا ايضا فدفعه بقوله لكن لم يستحسن لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل
تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل فان قيل ينبغي ان يقال قصر الفعل لان ضرب من الافعال و
عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قلنا المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصفة النحوي
قوله وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معرفا باللام يفيد احتمالا آخر واذا كان
نكرة لا يكون فيه شيء من الاحتمال والحال ان الشارح الحق باللام فلذا بين ههنا الاحتمال وانما
كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال عن الحذف والكذب بخلاف التوجيه الثاني قوله ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيدا فان قيل انه يلزم استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عاطف وذا
لا يجوز قلنا ان عدم الجواز فيما اذا لم يتعدد المستثنى وفيما اذا تعدد فيجوز كما في قوله تعالى وما نراك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي وههنا لما تعدد المستثنى احدهما اراذلنا والاخرى
بادي الرأي كذلك تعدد المستثنى منه احدهما احد والآخر في حال من الاحوال ——— يعني

مَانَرٰىكَ اتَّبَعَكَ اَحَدٌ فی حالٍ من احوال الا الذین اھ ای قال الکفار لنوح ما نریٰک اتبعک الایہ یعنی نمی بینیم کہ متابعت کردہ باشند ترا مگر آنانکہ ایشان فرومایگان ماانددر ظاہر فکر **قولہ** وھو ایضا خلاف المقصود **قولہ** ایضا ای کما فی صورة توسط الا وانما کان خلاف المقصود لان المقصود ھو الحصر من جانبین وھھنا یفید من الجانبین **قولہ** بعد الا المتوسطة ولم یقل بشرط توسطھا کما قال سابقا للتفنن فی العبارة **قولہ** او اتصل به مفعولہ **فان قیل** انہ منقوض بقولنا ضرب عمروا زید لان المفعول متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیرہ بل یجوز **قلنا** معناہ ان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل **فان قیل** انہ منقوض بقولنا ضربتک لان المفعول ضمیر متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیر الفاعل بل لا یجوز **فاجاب المصنف** بقولہ وھو غیر متصل بہ **قولہ** وجب تاخیرہ ولم یقل وجب تقدیم المفعول لان البحث فی احوال الفاعل **قولہ** فانہ یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتک لان اتصال الفاعل لفظا ومعنی بخلاف المفعول لان اتصالہ لفظا فقط وانما کان اتصال الفاعل ھھنا لفظا لانہ ظاہر ومعنی من حیث انہ فاعل والفاعل کالجزء من الفعل **قولہ** وقد یحذف الفعل لانہ کلمة من الکلمات وحذفھا یجوز فکذا حذفہ **قولہ** الرافع للفاعل **فان قیل** لا یصح تخصیص الحذف بالفعل لان حذف شبہ الفعل جائز ایضا **وایضا** البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنیہ لانہ فی احوال الفاعل وحذف الفعل حال الفعل **فاجاب الشارح** عن الاول بقولہ الرافع مطلقا فیتناول شبہہ وعن الثانی بقولہ للفاعل ای الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنھا بحث عنہ **قولہ** لقیام قرینة **قال** حیث **صاحب الغفور** اللام للوقت لا للتعلیل **ھذا دفع وھم** وھو ان اللام للتعلیل فیکون القرینة علة للحذف والحال ان تخلف المعلول عن العلة لا یجوز فکیف یصح قولہ جوازا لانہ یقتضی التخلف **فاجاب** بقولہ اللام للوقت **فان قیل** فلیکن القرینة علة لتصحیح الحذف لا للوجوب فلا ینافی مع قولہ جوازا فلا حاجة الی قولہ اللام للوقت **قلنا** الاصل فی اللغة ان یکون بطریق الوجوب **فان قیل** القرینة لیست الا علة الجواز لانھا انما کانت علة للوجوب اذا انضم معھا سد المسد فلا حاجة الی قولہ جوازا **قلنا** ایرادہ للتوضیح او التصریح بما علم ضمنا **قولہ** ای دالة علی تعین المحذوف **دفع وھم** وھو ان المراد من القرینة القرینة علی تعین المعنی کما فی المشترک فعلی ھذا فات المقصود **قولہ** ای حذفا جائزا **فان قیل** ان قولہ جوازا منصوب وللنصب طرق کثیرة فھو بای وجہ نصب **فاجاب** بقولہ ای حذفا یعنی انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر **ثم یرد علیہ** انہ لا یصح حمل جوازا علی حذفا لان حذفا وان کان مصدرا لکن وقع فی موضع الموضوع والمصدر اذا وقع فی موضع الموضوع یراد منہ الذات فاجاب بقولہ جائزا **وقیل** انما اول الجواز بالجائز لان حذف الفعل حکم من احکام الفعل وتوصیفھا انما یکون بالمشتقات دون المبادی لانھم قالوا ان ھذا الحکم جائز وھذا الحکم واجب وھذا الحکم مستحب وھذا الحکم مندوب لا یقال ھذا الحکم جواز ووجوب واستحباب

اوندب فان قيل هذا منقوض بقوله هذا الحكم فرض اوسنة قلنا معناه ان الحكم مفروض او مسنون كما قال الفقهاء قوله في مثل زيد فان قيل انه خرج عنه زيد لانه قال مثل زيد فعلم منه ان عين زيد ليس مرادا وايضا المثال لا ينضم الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما زيد والثاني ضارع اجيب عن الاول المراد من مثل زيد ماكان جوابا لسوال محقق فيتناول زيدا ايضا وعن الثاني ان تعدد المثال ههنا باعتبار تعدد الممثل احدهما ماكان جوابا لسوال محقق والآخر جوابا لسوال مقدر فالمثال الاول للاول والثاني للثاني قوله سائلا عمن يقوم به القيام دفع وهم وهو ان قام علم زيد وح معناه من قام اى من زيد كما يقال ما الغضنفر فيقال اسد فلا يوجد الفعل في السوال فدفع بقوله سائلا عمن يقوم به القيام يعني ليس المراد كون قام علما بل ماكان مشتقا من القيام قوله فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اشارة الى ان المراد من الجواز الامكان الخاص قوله وانما قدر الفعل دون الخبر فان قيل لا نسلم ان قوله من قام قرينة لانها ما دل على تعيين المحذوف وهذا القول غير دال على حذف الفعل لانه محتمل بين تقدير الفعل والخبر قلنا انه لا يحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيها والتقليل في الحذف اولى فان قيل كما وجد الترجيح لحذف الفعل كذلك وجد المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السوال لان السوال جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية وهي لا تكون الا بحذف الخبر قلنا لا نسلم ان السوال جملة اسمية بل فعلية لان معنى قوله من قام اى اقام زيد ام عمرو ام بكر لان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل لانه للتردد والتردد يناسب الاسم والفعل هو العرض ثم في عد كل الاسماء طوالة فاقتصر فعبر عن الكل بمن الاستفهام فصار قام من ثم الاستفهام يقتضي صدر الكلام فقدم من فصار من قام فهي اسمية صورة فعلية معنى فان قيل المقرر في باب الانشاء من المطول ان المستفهم عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقال ازيد قائم ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى وايضا ان قلتم الاستفهام بالفعل اولى لا يخلو اما فيما يكون الشك في الفعل فمسلم لكن ههنا ليس الشك في الفعل او فيما يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل الاستفهام على الفعل اجيب عن الاول انما يلزم الشك فيما يلي الهمزة اذا كانت الهمزة لطلب التصور وههنا ليس كذلك لانه لطلب التصديق وعن الثاني انما قلت يستقيم في التصورات واما في التصديقات فالاستفهام بالفعل اولى سواء كان المقصود به الفعل او الاسم قال ميرجمال الجنابي ان قول الشارح سائلا عمن يقوم به القيام جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون زيدا بحذف الخبر بقرينة السوال لانها جملة اسمية فكذا الجواب فاجاب الشارح بقوله سائلا الخ يعني ان التردد ههنا انما هو في الذات لا في القيام فتقدير الخبر لا يناسب لانه يفيد التقوى بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم ثم يرد عليه انه كما يكون هذا قرينة على حذف الفعل كذلك وجد القرينة على حذف الخبر

له المستفاد من قول المصنف ان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل ١٢

عه کسی چیز را مقتضی صدر کلام [illegible] ١٢

وهی مطابقة الجواب مع السوال فما الترجیح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئها والتقلیل فی الحذف اولی هذه العبارة من میر جمال فی عبارة الشارح فافهم قوله ولذا یحذف الفعل جوازا فیه اشارة الی حاصل العطف لان قوله ولیبک یزید ضارع عطف علی زید فی قوله مثل زید قوله فی قول الشاعر هو ضرار بن نهشل علی ما وقع فی المطول وفی الرضی البیت لحارث بن نهشل وفی المنهل قول ام ضرار بنت نهشل قوله علی بناء للمفعول وفائدته ما بینه الشارح بقوله واما علی روایته الخ فان قیل ان البکاء فعل لازم فکیف یجئ المجهول منه قلنا ان قوله یزید بحذف حرف الجر ای علی یزید فیتعدی بها لکنها حذفت لکثرة الاستعمال قوله ای عاجز اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله بقرینة السوال المقدر فان قیل من این علم السوال المقدر قلنا یعلم من الفعل المجهول لانه لما التبس فاعله علی السامع فلا بد ان یسال عنه کانه لما قال ولیبک یزید سال السائل من یبکیه قوله واما علی روایته اشارة الی قاعدة قوله علی البناء للمفعول فان قیل اما علی روایة البناء للمفعول ایضا لیس مما نحن فیه لانه یحتمل ان یکون الضارع مفعول مالم یسم فاعله لقوله ولیبک وقوله یزید منادی بحذف حرف النداء وذلک لان المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع لما وقع فی شدة ونقمة بسبب موتک یا یزید ناسب ان یبکی علیه دونک لانک فی رخاء ونجة قلنا هذا الاحتمال غیر صحیح لانه لا یناسب المقام لان الکلام فی مرثیة یزید بن نهشل دون ضارع فان قیل هذا مرثیة یزید باعتبار اللازم وهی ابلغ فی المدح من مرثیة النفس کما تری اجیب عن اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال کاف فیه لانه کما یحتمل هذا کذا یحتمل الاول بخلاف البناء للفاعل فانه لیس مما نحن فیه اصلا فان قیل لا یصح قول الشارح مثالا لجواز الحذف لانه لو ذکر الفعل فیه فیخرج عن الوزن فیکون من قبیل الحذف الوجوبی قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار انه شعر ولذا لم یقل المصرع کما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق بیبکی المقدر فهذا لا یناسب لمرثیة یزید لان البکاء لیزید لا للخصومة فان قیل ان متعلق الجار والمجرور لا یکون الا عاملا فیهما وعمل اسم الفاعل لا یصح بدون الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا ان ضارع ههنا بمعنی من یذل ویعجز فیکون من الافعال فلا یشترط فیه الاعتماد کما قال الشارح ای یبکیه من یذل ویعجز او نقول ان الجار والمجرور من الظروف ویکفی فیهما رائحة من الفعل فان قیل لما کان ضارع بمعنی یعجز فاللام لا تقع صلة العجز فلا یصح تعلق قوله لخصومة قلنا اللام بمعنی عن کما قال الشارح عن مقاومة الخصماء قوله لانه کان[1] ظهیرا ای پشت پناه وهو علة البکاء لضارع قوله ومختبط عطف علی ضارع قوله السائل من غیر وسیلة تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله والاطاحة الاهلاک ایضا تفسیر

[1] ای لما کان زید کہف الفقراء وملاذ الغرباء فیاث المستغیثین امان الخائفین وانه قد مات فینبغی ان یبکی علیه ویرثیه لان من قواعدهم البکاء والرثاء لمن یکون چارہ ساز گیا ۱۲

کتبه غریق بحور المعاصی والماثم رب الرحیم علیه آمین ثم آمین

غیر المشہور بالمشہور قولہ والطوائح جمع مطیحۃ فان قیل ان قولہ تطیح مضارع من باب الافعال وھو متعدیا والطوائح جمع طائحۃ وھو لازمی فیکون معناہ من وجہ اھلاک المہالک وھولیس الا اجتماع الضدین قلنا ان الطوائح لیس جمع طائحۃ بل جمع مطیحۃ وھو متعدیا فان قیل ان طوائح علی وزن فواعل ولا یجمع علیہ الا اسم الفاعل المونث من المجرد کنواصر جمع ناصرۃ فکیف یجمع مطیحۃ علیہ قلنا ان جمعہ علیہ خلاف القیاس کلواقح جمع ملقحۃ والقیاس جمعہ علی مطیحات لمکرمات جمع مکرمۃ فان قیل ان جمعیتہ الاول علی المجرد غیر متصور وخلاف القیاس یقتضی التصور قلنا ان جمعیتہ بحذف الزوائد فان قیل فعلی ھذا لا یستقیم قولہ علی غیر القیاس لانہ لما حذف الزوائد منہ صار جمعیتہ قیاسیۃ قلنا معناہ بحذف الزوائد مع بقاء ھاتی النسبۃ قولہ ومما یعلق بمختبط فان قیل ان التعلیق بیبکی المقدر صحیح ہہنا لعدم خروجہ من مرثیۃ یزید بان یکون مفعول تطیح ھو الضمیر المحذوف الراجع الی الیزید ای علۃ البکاء اھلاک الطوائح یزید قلنا ھذا امما یاباہ سلیقۃ الشعر لان الشاعر لما بین سبب الضراعۃ ناسب ان یبین سبب الاختباط والیضا ان تحلیل البکاء باھلاک الطوائح یزید بما لا یلائم لان علۃ البکاء قویۃ بای سبب کان فان قیل یصح ان یتعلق بہلاکہ وفوتہ لصحۃ التعلیق قلنا الطوائح بصیغۃ الجمع مما لا یحسن ان یجعل سببا لہلاکہ لان الہلاک انما یکون بسبب واحد قولہ وما مصدریۃ دفع وہم وھوان یتوہم ان ما موصولۃ فلا بد من العائد فی الصلۃ وھو غیر موجود فدفع بقولہ وما مصدریۃ قولہ یعنی ویبکیہ اشارۃ الی حاصل المعنی قولہ مالہ فیہ اشارۃ الی ان مفعول تطیح محذوف قولہم ومایتصل بہ عطف علی قولہ مالہ وھو کصحۃ البدن والبقر للزراعۃ قولہ وقد یحذف الفعل لرافع ھذا حاصل العطف لانہ عطف علی جوازا قولہ لقرینۃ دالۃ علی تعینہ فان قیل القرینۃ لو کانت دالۃ علی تعین المحذوف ففی ھذہ الصورۃ لم یلزم الابہام من حذفہ فلا یحتاج الی ذکر المفسر بل القرینۃ فی ھذہ الصورۃ دالۃ علی اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرینۃ اصل الفعل لا لخصوصہ وھو استجارک قلنا المراد من القرینۃ ہہنا ھو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط تدل علی تعین النوعی والمفسر یدل علی التعین الشخصی قولہ فی مثل متعلق بوجوبا قولہ وان احد بدل القول او مقولۃ القول قولہ ای فی کل موضع فان قیل خرج عنہ قولہ وان احد الایۃ لانہ قال فی مثل قولہ تعالی قلنا المراد من المثل کل موضع حذف الفعل ثم فسرہ لرفع الابہام الناشی فیتناول قولہ وان احد ایضا وانما وجب الحذف لانہ لو ذکر المفسر لم یبق مفسرا بل لغوا لانہ ما یرفع الابہام ولو ذکر المفسر لم یبق الابہام فان قیل علی ھذا الدلیل لا یصح قولہ جاءنی رجل ای زید لانہ فیہ ذکر المفسر والمفسر جمیعا قلنا ھذا الدلیل فیما اذا کان الابہام

لہ بصیغۃ اسم الفاعل ۱۲ م لہ ای انت تقول الجمع بین المفسِر والمفسَر لا یجوز فما تقول فی القول الصحیح بین الجمہور " جاء رجل ای زید فالرجل مفسَر وزید مفسِر مع انہ قد اجتمعا فاجاب بما تری ۱۲

کتبہ احقر الناس ط ا ۱۲

ناشئا من الحذف وفی مادة النقض الابہام ناش من الذکر قولہ بخلاف اشارة الی فائدة قولہ الناشی
من الحذف قولہ فتقدیر الآیة وان استجارک احد من المشرکین استجارک فان قیل فینبغی ان
یقال وان استجارک احد من المشرکین بترک استجارک الثانی لانہ لما ذکر الاول لا یحتاج الی الثانی
لانہ لما ذکر الخ فیلزم الجمع بین المفسر قلنا غرض الشارح بیان اظہار المحذوف لا تصحیح الآیة قولہ
فلحد فیہما فاعل الفاء للتعلیل والغرض فیہ تطبیق للمثال مع الممثل قولہ وانما وجب حذفہ
فان قیل الحذف الوجوبی یقتضی الشیئین القرینة وسد المسد فما ہو قلنا القرینة رفع احد
لانہ یدل علی انہ فاعل والفاعل یقتضی الفعل والمفسر وسد المسد وہہنا بحث من وجوہ
الاول ان دلیل وجوب الحذف مر بقولہ فانہ لو ذکر المفسر الخ فما الحاجة الی قولہ وانما وجب
الحذف والثانی انہ قال سابقا بقرینة حرف الشرط وقال ہہنا القرینة رفع احد والثالث
ان رفع احد لا یکون قرینة علی الفعل لانہ یحتمل ان یکون رفعہ بالابتداء اجیب عن الاول
ان الدلیل الاول من اختراع الشارح فقط والثانی لموافقة النحویین لان الدلیل الثانی
منقول منہم وعن الثانی ان القرینة لیست الا رفع احد وما قال سابقا انہا حرف الشرط فاطلاق
القرینة علیہا باعتبار المعاونة لان حرف الشرط معاون القرینة لکونہا تدفع رفعہ بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط علی المبتداء فان قیل فلیکن ان مخففة من مثقلة ولیست حرف
الشرط او یکون نافیة وہما تدخلان علی الاسم قلنا لا نسلم انہا مخففة من المثقلة للزوم اللام
معہا فی الخبر کما ستعرف فی موضعہا ولا لام ہہنا وایضا لا نہا نافیة للزوم الاستثناء معہا فیما
بعدہا کقولک ان زید الا قائم وایضا الفاء فی قولہ فاجرہ دل علی انہا حرف الشرط لان
فاء الجزائیة لا تکون الا للشرط فاحفظ فانہ لا یخلو من الوجاہة وان کان من غیر وجہ قولہ
دون الفاعل وحدہ دفع وہم وہو انہ لما یجوز حذف الفعل وحدہ وحذفہما معا فیجوز حذف
الفاعل وحدہ ایضا وانما لم یحذف الفاعل لان النسبة الی الفاعل جزء الفعل وہی یستدعی
الطرفین فلا یحذف الفاعل وحدہ فان قیل علی ہذا لا یصح حذف الفعل لما مر ان النسبة
یستدعی الطرفین والیضا ینبغی ان لا یجوز حذف المبتداء بدون الخبر ایضا بعین ما قلت قلنا
ان النسبة انما تکون فی الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل یلزم تحقق النسبة بدون طرفیہا
بخلاف ما اذا حذف الفعل فانہ لا یحذف الا مع النسبة التی فیہ فلا محذور وان النسبة فی
الخبر لیس جزء من مفہومہ فلا یلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقیل اذا
لا یجوز حذفہ وحدہ لانہ عمدة لانہ مسند الیہ بحیث لا یتم الفعل بہ بخلاف المبتدأ لانہ یتم الخبر بدونہ
فان قیل المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا یخلو اما معناہ ان الفعل لا یقع جزء الکلام الا بہ
فہو ممنوع او معناہ انہ لا یفید بدون الفاعل فالخبر لا یفید بدون المبتدا ایضا قلنا المراد من
عدم الاتمام عدم الوجود ای لا یوجد الفعل بدونہ ای بدون الفاعل لانہ موجد لہ بخلاف الخبر

لان المبتدأ غير موجد له و **قيل** انما لا يجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف كانه حذف لبعض اجزاء الكلمة وذا لا يجوز **فان قيل** على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضا لانه يحذف لبعض اجزاء الكلمة **قلنا** الفعل من اجزاء الغير العمدة وحذف الاجزاء الغير العمدة يجوز كحذف حرف العلة من الكلمة **فان قيل** لا نسلم انه لا يجوز حذفه لانه كما يجوز ان يقال نعم بحذف الفعل والفاعل معًا يجوز ان يقال نعم قام بحذف الفاعل **قلنا** لا نسلم ان الفاعل ههنا محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد المذكور سابقا في السوال **فان قيل** لما وجد الفاعل ههنا فلم توجد لتصور حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا يحمل على الاضمار مع ان عدم جواز حذفه يقتضي تصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده **قلنا** تصور الحذف في قوله ضرب عمرو بالصيغة المجهول مع نصب عمروا **فان قيل** قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله **قلنا** انما لا يجوز حذفه اذا لم يقم شئ مقامه والمفعول مالم يسم فاعله قائم مقامه **فان قيل** حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا يكون الا بسد المسد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد المسد **اجيب** عن اصل الاعتراض المراد انه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير وههنا يتغير بمفعول مالم يسم فاعله فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا **فان قيل** يشكل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاكيد لان الواو المحذوف فيهما فاعل **قلنا** هذا الحذف لضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبيح المحظورات او **نقول** المراد بعدم حذفه هو الابقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم يبق بجميع اجزائه لكنه بقي لبعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو **فان قيل** انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم وبدا لك فان فاعل بدا محذوف تقديره بدا رأي لك **قلنا** انه نادر **فان قيل** ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وههنا كذلك **قلنا** المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة **فان قيل** ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها **قلنا** انه حرف لكن دال على الجملة بانضمام الغير وهو السوال قوله مؤداه في مقامه **فان قيل** قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فيودي مؤداه **قلنا** ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان نعم يدل على لفظ الجملة لانا لا نفهم حين الجواب بنعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف فعلم انها جملة مقدرة **فان قيل** ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يؤدي مؤداه وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في المواضع الاتية لا يوجد ما يؤدي مؤداه **قلنا** ان قيام مؤدٍّ مؤداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم **فان قيل** ان كون القائم

له في جواب من قال اقام زيد ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

مقام الفعل مشروط بما ذكر ممنوع كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة في وجوب الحذف في نحو ما زيداً
سيراً وزيد سيرا ان القائم مقام الفعل ما والا في الاول وفي الثاني احد المصدرين مع انهما لا
يؤديان مؤدى الفعل قلنا الفعل ههنا ملحوظ بالنسبة الى الفاعل فيكون قويا بناء على قاعدتهم
الملحق بالعمدة عمدة فلا بد ان يكون القائم مقامه قويا وفيما ذكر الفعل ملحوظ بالنسبة الى المفعول لانهم
قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فيكون ضعيفا لان الملحق بالضعيف ضعيف فيكفي مجرد
قيام كلمة نعم مقامه **قوله** فيلزم في كلامه جزاء الشرط المحذوف اي ان قام ما يؤدي اداءه
قوله في كونه جملة فعلية وايضا ليكون تقييدا في الحذف **قوله بحث التنازع** ؛ **فان قيل**
البحث عن التنازع لا يصح لانه يستلزم الخروج عن البحث لانه في احوال الفاعل والتنازع صفة
الفعلين **قلنا** البحث عن التنازع من تفريعات قوله والاصل ان يلي الفعل لان عند البصريين
اعمال الثاني اولى لان فيه الفاعل يلي الفعل وذلك من احوال الفاعل فكذا هذا **او نقول** ان
تقدير العبارة هكذا الماوفرغ المصرح عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيه شرع في الفاعل الذي فيه
التنازع فلا يكون الا من احوال الفاعل **فان قيل** فعلى هذا لا يصح التنازع في المفعول **قلنا** التنازع
فيه لا طراد الباب **قوله** بل العاملان **فان قيل** التنازع كما يجري في الفعلين كذا في غيره نحو زيد معط
ومكرم عمرا و بكر كريم وشريف ابوه **قلنا** المراد من الفعلين العاملين **فان قيل** كلمة بل للاعراض
فيعلم منه انه لا يجري في الفعلين **قلنا** كلمة بل ههنا للتفسير يعني اي العاملان فلا يلبث الاعراض
عنهما **او نقول** كلمة بل للاعراض من الخصوص الى العموم فدخل الفعلان فيه ايضا **فان قيل**
ينبغي ان يختص العامل بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح القطع عند الفريقين
اذ لا يضمر الفاعل في المصدر **قلنا** انما لا يصح القطع لو كان المراد من الاضمار هو الاستتار فقط
وليس كذلك بل الاضمار اعم منه ومن البارز وفي المصدر وان لم يكن الاستتار لكن يمكن الابراز
او نقول المراد من العاملان ما يصلح للاضمار بقرينة الدالية العاملان من الفعلان **قوله** اذ
التنازع يجري في غير الفعل ايضا **فان قيل** ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل
العنوان شاملا له كما انه يجري في المضمر المنفصل لكن لا يمكن قطعه فلا بد ان يقال اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه **قلنا** اللام في قوله اذ التنازع للعهد اي التنازع المذكور
باحكامه يجري في غير الفعل ايضا **قوله** مثل زيدا معط الاول مثال تنازع شبه الفعل في المفعول
والثاني مثال تنازع شبه الفعل في الفاعل **فان قيل** لما كان المراد من الفعلان العاملان
فلم اقتصر على الفعل بل ينبغي ان يقال العاملان مع انه خال عن النقض **قلنا** انما اقتصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما كان الفعل اصلا في العمل لانه وضع للعمل بقرينة
عدم خلو الفعل عن العمل

سه فان معط ومكرم اسمين قد تنازعا في عمرا لتقتضي كل واحد منهما ان يكون عمرا فاعلا وكذا شريف وكريم تنازعا في علية ابوه ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي

فان قیل لانسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة قلنا لما كان النسبة ماخوذة فيه فلابد لها من الفاعل ولابد للفاعل من العلامة والعلامة لاتكون الا بالعمل فلما اخذت النسبة فى مفهومه اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل فان قيل التنازع كما يقع فى الفعلين كذا يقع فى الاكثر كما فى قوله عليه السلام كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم فلم اقتصر المصنف رح على الفعلين قلنا انما اقتصر عليهما اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان او اكتفاء على ما هو اكثر وقوعا او اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله ظاهرا مفعول التنازع فان قيل التنازع لازمى فكيف يقتضى المفعول لانه من باب التفاعل وهو ماخوذ من المفاعلة وهو متعد فاذا اخذ التفاعل منه صار مفعوله فاعلا له يقتضى الفاعلين فلا يبقى متعديا قلنا التنازع من باب تجاذبنا الثوب يعنى كون التفاعل لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى مفعول واحد كتضارب من ضارب لانه متعد الى مفعول واحد واما اذا كان منقولا من فاعل المتعدى الى الاثنين فانه يتعدى الى مفعول واحد كتجاذب قوله اى اسما ظاهرا اشارة الى ان ظاهرا صفة يقتضى الموصوف قوله واقعا اشارة الى ان بعدهما ظرف يقتضى المتعلق فان قيل انه يصح تعلقه بقوله ظاهرا فما الحاجة الى المتعلق الآخر قلنا فيه فساد المعنى لان معناه ح ان ظهوره بعدهما فلو ذكر قبل الفعلين فلاشك ان ظهوره ثابت بعدهما ايض فالمقصود ان يكون ذكره بعدهما قوله اى بعد الفعلين اشارة الى بيان المرجع قوله اذ المتقدم عليهما هذا شرح لقوله بعدهما وقوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه الخ شرح قوله ظاهرا وانما قدم الشارح بقوله بعدهما مع انه متاخر فى المتن لانه قليل البحث بخلاف الشرح لقوله ظاهرا قوله اذ هو يستحقه قبل الثانى فان قيل صورة التاخير عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثانى فيلزم عدم التنازع فى هذه الصورة ايضا قلنا فى صورة التقديم استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانى واما فى صورة تاخير المعمول عنهما فليس استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانى بل استحقاقهما يتعلق معا بنفس هذا المعمول وان كان اصل الاستحقاق مقدما فى الاول قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه فان قيل التنازع يستعمل فى ذوى الارواح لانه فى اللغة جنگ کردن والفعلان ليسا منها قلنا معنى التنازع ههنا التوجه فان قيل التوجه لايكون الا بعد التركيب وبعده لايكون الاسم الا معمولا لاحدهما فلا يستقيم التنازع وايضا التوجه من المواجهة وهى لا يكون الا من ذوى الارواح اجيب عن الاول المراد من التوجه التوجه بحسب المعنى اى بحسب التصور قبل التركيب وعن الثانى ان المراد من التوجه التوجه بحسب المعنى وهو المعارضة فان قيل لو اخذ الشارح المعارضة ابتداء بدل التنازع لم يحتج الى التطويل قلنا الشارح فعل ارخاء العنان وهو طريقة مشهورة بينهم اعلم ان التوجه اما بحسب الاول اى ترخيم

ك او اقتصارا على اقل مراتب التنازع ١٢ ك وفى نسخة فيما هو الاول ١٢ ك ومتعلقه قوله واقعا وهو صفة لقوله ظاهرا فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار المتعلق ١٢ ك فيترجح بهذا الاستحقاق فى تعويضه فعل الاول ١٢

صد ور الضرب والاثر من زید او بحسب التصور السابق یعنی ههنا ثلاثة امور احدها تصور المعانی فقط والثانی تصور المعانی مع الالفاظ والثالث التعبیر باللسان والمراد هو التصور السابق **فان قیل** لما کان المراد التوجه بحسب المعنی ینبغی ان یجری التنازع فی الضمیر المتصل ایضا **قلنا** معناه انهما بحسب المعنی یتوجهان الیه بشرط ان یصح وقوع الاسم الظاهر معمولا لکل واحد منهما فح لا یتصور تنازعهما فی الضمیر المتصل **فان قیل** لما کان الاسم الظاهر معمولا لکل واحد منهما فیلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد **قلنا** مجیبا بقوله ان یکون هو مع وقوعه فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منهما علی البدل لا علی الاجتماع **قوله** لا یجوز ان یکون معمولا للفعل الاول لانه لما کان معمولا علی البدلیة مع اثباته فی موضعه ارتفع الثانی واقیم الاول فی موضعه لیعمل فی التعدیة فلما ارتفع الثانی ارتفع مع الضمیر لانه متصل به فلم یبق شیء حتی یعمل فیه الاول **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یصح التنازع فی الضمیر المنفصل لانه یصح ان یکون معمولا لکل واحد منهما علی البدل **قلنا** سلمنا ان الضمیر المنفصل یصح التنازع فیه لکن لا یمکن القطع بما هو طریق القطع عندهم کما بین الشارح **قوله** لانه لا یمکن اضماره مع الا **فان قیل** فلیمکن ان یضمر المعمول وقبله الا لان تقدم الحرف جائز **قلنا** هذا خلاف استعمالهم **قوله** ولا بد ونه لفساد المعنی **فان قیل** یفهم منه ان الاضمار بدون الا ممکن لکن یفسد المعنی مع انه غیر ممکن لانه لم یستتر ضمیر التکلم فی الماضی **قلنا** هذا انما یصح لو کان الضمیر منحصرا فی المستتر ولیس کذلک بل هو اعم منه کما یعلم من قول الشارح فی شرح قوله خلافا للکسائی حیث قال ضربانی واکرمنی الزیدان الخ **فان قیل** دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی عدم امکان قطع النزاع فی المضمر المنفصل مطلقا سواء کان مع الا او بدونه والدلیل یفید عدم امکانه اذا کان مع الا وایضا لا یقطع فی الاسم الظاهر الواقع مع الا لانه لو اضمر مع الا فهو حرف وبدونه یفسد المعنی **اجیب** عن الاول کما ان الدلیل اخص کذلک المدعی اخص لانه لو کان الضمیر المنفصل بدون الا یصح التنازع فیه مع القطع کما صرح به صاحب اللباب لکن قال جمال الدین الخبانی او نقول ان الغیر محمول علیه ای غیر صورة الا محمولة علی صورة الا وعن الثانی ان صورة الا فی الاسم الظاهر محمولة علی غیر صورة الا فانعکس الحمل فی الاسم الظاهر **فان قیل** من این حکموا فی الضمیر بحمل غیر صورة الا علی صورة الا وفی الظاهر العکس **قلنا** الا ضمار لیس الا نائبا عن المتنازع فیه والشرط فی النائب ان لا یکون عین المنوب وهذا لا یتصور فی المضمر المنفصل لان النائب والمنوب کلاهما لفظ انا مثلا ولهذا حکموا فی الکل بالامتناع ویتصور فی الاسم الظاهر لان المنوب ظاهر والنائب ضمیر فحکموا فی الکل بصحة بعضها بالاصالة وبعضها بالحمل فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** ومراد المص بالتنازع **فان قیل** المنفصل یصلح للتنازع وان لم یمکن فیه طریق القطع فینبغی ان یجری فیه التنازع وایضا المنفصل وان لم یمکن القطع فیه بالاضمار لکن یمکن بالحذف او اعمالهما **وایضا** اذا کان المنفصل اذا وقع مفعولا

له ای الجزی فی النحو ١٢ له ای یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد ١٢ له بخلاف اضمار الفاعل للاول ١٢ له اطراد ... ١٢ له ای قطع النزاع فی الضمیر المنفصل ١٢ له ای الحرف ... ١٢

يقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالاتفاق قلنا مرادالمص بالتنازع ههنا مايكون طريق قطعه باضمار الفاعل واما التنازع في المفعول فنتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر تفريع على قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لو وقع التنازع في المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه خلاف ام لا فان قيل الاحضر ان يقال الا على مذهب الكسائي فانه يقطع بالحذف قلنا لو قال كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل او المنفصل قوله فيعملون الاولى ترك الفاء لانه ليس بجزاء كما ترى الا ان يقال الفاء من قلم الناسخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه فان قيل اذا لم يقطع ينبغي ان يمتنع تركيب ماضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل بامتناعه احد وايضا اذا لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثاني فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وذا باطل قلنا انهم رجعوا في مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائي للضرورة فان قيل اذا ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن قطعه على مذهبهم وانما قطعوه بناء على مذهب الكسائي قوله فقد يكون هذا التفصيل وبيان التنازع المجمل المذكور في الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون في الفاعلية جزاء الشرط كذا قال عصمة الله او جزاء الشرط ..... محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان فيجوز اعمال الثاني والاول وقوله فقد يكون تفصيل في الشرط وقوله فيختار البصريون تفصيل في الجزاء قوله في الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع في مفعول مالم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا بمفعول عند المصنف قلنا انه داخل في الفاعل لانه اعم من ان يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضي كل واحد منهما دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالتنازع في الفاعلية ان يقتضي احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان ذكر قوله مختلفين بعد قوله في الفاعلية والمفعولية مستدرك لان الاختلاف علم من قوله في الفاعلية والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احدهما متفقا والاخر مختلفا والحال ان وجه الاول غير مراد المصنف بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرجه قلنا ليس هذا مرادا بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم عليحدة وانما لم يقل له قسم عليحدة لان الشرط في كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لئلا يبطل حصر الاقسام باجتماع القسمين فكانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون في الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان قيل لما خرج من المقسم لا يصح قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين قلنا انما قال الشارح وذلك يكون على

قسم من القسم الثالث

له قاجاب بقوله واما التنازع ۱۲م له اي التنازع الواقع في الضمير المنفصل ۱۲م

وجهين بالنظر الى الظاهر **قوله** ولا شك فى اختلاف اشارة الى المقابلة مع القسمين الاولين **قوله**

وهذا هو القسم الثالث الواو × × × × العطف على قوله وليس هذا اقسما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو بمعنى الفاء تفريعا على قوله ولا شك اه **قوله** وهذه الصورة بالارادة **فان قيل** الاختصاص من جانب الارادة بالصورة لا اختصاص الصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالمعروض لا المعروض بالعارض **قلنا** الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اى لتخصيص الارادة بهذه الصورة **قوله** قد يكون **فان قيل** قوله مختلفين حال وهو يقتضى ذا الحال والعامل فما هما **قلنا** العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير واما ذو الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يجوز اذا لم يكن المضاف عاملا فيه من حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يتحد العامل بين الحال و ذى الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذى امتنع الحال منه كما عرفت

وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله فى الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق **قوله** فى الاقتضاء **فان قيل** ينبغى ان يكون قوله ضربت واكرمت زيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين لفظا ومعنى **قلنا** المراد من الاختلاف الاختلاف فى الاقتضاء لا فى المادة والمعنى **قوله** وذلك

لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعنى ان الاختلاف فى الاقتضاء لا يتصور الا اذا كان للتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول لان المتنازع فيه فيه شيئان **فان قيل** ان قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان فى الاقتضاء لان الاول يقتضى للفاعل والمفعول والثانى يقتضى للمفعولين مع ان المتنازع فيه شيئان **قلنا** التنازع فى هذه الصورة وان كان فى شيئين لكن الاختلاف فى الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف فى مفعولية منطلقا **فان قيل** قد تفصيت من هذه الصورة لكن ما تقول فى قولهم غرق وشرب زيد ماء فان الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فى الشيئين لان الفعل الثانى يقتضى فاعلية زيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضى عكسه اى فاعلية الماء ومفعولية زيدا **قلنا** هذا المثال من مصنوعات العجم لا من مسموعات العرب فلا يعتد بها **فان قيل** ما للمصنف انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث **قلنا** انما لم يورده لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من الثانى حصل مثال للثالث **فان قيل** سلمنا ان بالاخذ حصل المثال لكن الواجب على المصنف ان يورده للتصوير ولعلم المبتدى **قلنا** ان مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة فاجمله المصنف ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذه ستة عشر صورا ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

بادبعیتها فی الامثلة الاربعة واشار الی اربعة اخری بقوله وغیر ذلك[1] قوله ای النحاة البصریون لماكان قوله البصریون اسما منصوبا وله حكم المشتقات وهی تقتضی الموصوف فكذا الاسم المنسوب یقتضی الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النحاة البصریون وایضا اشارة الی انه لیس المراد من البصریین كلهم بل نحاتهم فان قیل ان الكسائی كوفی فكیف یصح عده من البصریین لانه معهم فی اختیار اعمال الثانی وان خالفهم فی القطع[2] الاٰخر قلنا المراد من البصریین من یكون فی البصرة ومن وافقهم قوله لقربه ای لعدم الفاصلة بین الطالب[3] والمطلوب ولعدم لزوم الفصل بالاجنبی ولكثرة الاستعمال فان قیل فعلی هذا یلزم ان یكون لفظ لاكرمنك بنون التاكید فی قولنا والله ان اكرمتنی لاكرمنك بدون اللام ونون التاكید قلنا ان اعمال الثانی اولی لقربه اذا كان القریب والبعید فی مرتبة واحدة ای متساویین وفی المثال المذكور لیسا فی مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوی من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا فی كلام تقدم القسم علی ادوات الشرط فان قیل ان قوله لقربه منقوض بمثل زید یضرب ومكرم عمروا لان ههنا عمل الاول مختار بالاتفاق قلنا ان القریبة انما تؤثر لشرط مساوات العاملین فی القوة وههنا الاول اقوی[4] قوله مع تجویز اعمال الاول دفع وهم وهو ان المراد بالاختیار ماكان فی ضمن الوجوب فلا یجوز اعمال الاول فدفع بقوله مع تجویزه یعنی ان المراد بالاختیار ماكان علی سبیل الترجیح قوله ومختار النحاة هذا حاصل العطف فان قیل ان مذهب الكوفیین ضعیف وهو یذكر بالخلاف فینبغی ان یقال خلافا للكوفیین قلنا لو قال كذلك لم یعلم ان اعمال الاول عندهم مختار اومساوی مع الثانی قوله ای اعمال الفعل الاول فان قیل ان فی كلامه یلزم عطف الاسمین علی معمولی مختلفین من غیر تقدم المجرور وذلك غیر جائز لان قوله البصریون معمول مختار وقوله الثانی معمول اعمال والكوفیون عطف علی الاول والاول علی الثانی قلنا ان لفظ الاول محمول علی حذف المضاف وهو اعمال فیكون عطف الاعمال علی الاعمال فیكون العامل واحدا وهو مختار قوله لسبقه فان قیل ما للشارح انه قدم الدلیل فی مذهب البصریین علی شرح مختار وهو قوله مع تجویز الخ وقدم شرح مختار فی مذهب الكوفیین علی الدلیل قلنا ان دلیل البصریین اخصر وشرح مختار اطول فلذا قدم الدلیل وفی مذهب الكوفیین الامر بالعكس كما تری فان قیل السبقیة انما یكون دلیلا اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما علی الفعل الثانی وذا غیر مسلم لجواز ان یتقدم الثانی علی الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لایكون الا بعطف احد الفعلین علی الاٰخر ومرتبة المعطوف علیه مقدم علی المعطوف ورد البصریون الدلیل الاول بان الفعل الاول وان كان فی نفس الاستحقاق مقدما لكن تعلقهما بالمعمول الشخصی سواء كما مر واما الاضمار قبل الذكر فجائز فی العمدة قوله وبدء به

عہ جواز الفصل بالقسم ... جواب القسم ... ١٢

عہ رد دلیل الكوفیین ١٢

[1] بان یكس الامثلة الاربعة فیتقدم الناصب علی الرافع ١٢ [2] جمل ١٢ [3] وانكان غیر البصرة ١٢ [4] الاولی ان یقول بین العامل والمعمول ١٢ [5] بین العامل والمعمول ١٢ [6] لكونه فعلا والاٰخر شبه فعل ١٢ [7] ہو قوله لقربه ١٢ [8] وہو قوله مع تجویز الخ ١٢ [9] وہو قوله لسبقه ١٢ [10] فلذا قال الشارح ١٢

فان قیل ینبغی ان یذکر هذا القول فی قوله فیختار البصریون لان عند ذکره ههنا لکل واحد
ان یقربداء لتقدمه فی العنوان والاجمال فالابتداء به لرعایة الموافقة لما ذکره سابقا قلنا
انما تعرض بوجه التقدیم ههنا لان مبنی الحکم علی المذهبین علی قوله فان اعملت الخ لا علی قوله
فیختار البصریون قوله لانه المذهب المختار فان قیل المراد بالاختیار لا یخلو اما اختیار
البصریین او الکوفیین فعلی الاول یلزم المصادرة علی المطلوب وعلی الثانی یلزم الکذب قلنا
المراد بالاختیار اختیار المتاخرین فلا یلزم شیء قوله اضمرت الفاعل فی الاول فان قیل
الحکم باضمار الفاعل فی الاول مطلقا لا یصح لانه لو اقتضی الفعل الاول للمفعول کیف اضمرت
الفاعل فیه قلنا هذا انما اقتضی الفاعل فان قیل فعلی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر
قلنا یجوز الاضمار قبل الذکر فی العمدة بشرط التفسیر لان الضمیر اذا کانت عمدة یظهر فی محل اخر
ای کانه مذکور بدون التفسیر لعمدته بخلاف الفضلة لانه لا یظهر فی محل اخر لضعفه فان قیل
هذا المخالف لما قال الرضی لانه قال الاضمار قبل الذکر جائز فی الموضعین احدهما ربه رجلا
والاخر ضمیر الشأن قلنا سلمنا انه لا یجوز الا فی الموضعین لکن جوزهها للضرورة فان قیل
لا ضرورة لانه ینبغی ان یاتی علی مذهب الکوفیین فلا یلزم الاضمار قبل الذکر وایضا ان التکرار
وان کان قبیحا لکنه جائز فینبغی ان یاتی بالتکرار اجیب عن الاول ان الضرورة بعد اخذ
مذهب البصریین وعن الثانی ان قبح التکرار مشهور وما کان قبحه مشهورا فهو فوق الممتنع قوله
ولزوم التکرار بالذکر والمراد من الذکر الاظهار فلا یرد ان الاضمار ایضا ذکر فان قیل قد
لزم التکرار فی حسبنی وحسبتهما منطلقتین الزیدان منطلقا قلنا لا یلزم التکرار فیه لاختلافهما
افرادا او تثنیة قوله وامتناع الحذف لان حذف الفاعل لا یجوز قوله الاسم الظاهر لما کان
الظاهر صفة تقتضی الموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بیان الواقع فان قیل الوفق مصدر
المجرد وهذا الباب غیر مستعمل فلا یجوز ذکر المصدر قلنا المراد من الوفق الموافقة وهو مستعمل فلا یجوز
الاعتراض فان قیل الموافقة ایضا غیر مستقیم بین الظاهر والضمیر لانه من المعارف ابدا والظاهر
لیس کذلک قلنا المراد من الموافقة الموافقة فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
دون التعریف والتنکیر فان قیل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جریح وقتیل وهند
فانه لا یضمر علی وفق الظاهر بل یضمر مفردا مذکرا لانه لو اضمر مؤنثا لقال جریحة قلنا
انه اضمر مؤنثا لکن لم یظهر علامة التانیث لان الفعیل
اذا کان بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر
والمؤنث قوله دون الحذف ؎
فان قیل لما ذکر الحذف
ینبغی ؎

ان يذكر الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار قلنا ان نفي الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضمرت والحذف وان علم منه لكن ذكره تبرعا قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف لان هذا الحذف حذف الفاعل وذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف لفظ بهم عن ابصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف في بحثه اجيب عن الاول ان المصدر قد ينزل منزلة الجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا انا في اعداد المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة المستثنى وهو من الفضلات فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم وابصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب الاخفش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدر اي يخالف حكم البصريين خلافا للكسائي والجار والمجرور متعلقان بظاهره وهو صفة خلافا فان قيل فعلى هذا يلزم نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يلزم شيء كما ترى قوله تحرزا عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاشنع للاحتراز عن الشنيع فانه فر من المطر الى الميزاب فان قيل لا ثمرة للخلاف لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلفظ بهما فلا يعم خلافه قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى الفعل الاول المفعول لا يتاتى خلاف الفراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا فينصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الذهن الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الفراء يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل الاول عند الكسائي خلافا للفراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما لم يصرح به لوجود القرينة وهي ذكر قوله خلافا للفراء بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول لان الفراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منهما قوله روي عنه تشريك الرافعين فان قيل فعلى هذا وجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز ان يعرض للمجموع علة واحدة وان كان كل واحد منهما عند الانفراد علة مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند الانفراد وعدم الجزئين ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققه العلامة التفتازانی فی المطول فان قيل فعلى هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد فی موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا فی العلل الاعتبارية كعلل النحو واما فی العلل الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فيسد فيها توارد العلتين على معلول واحد قوله كما فی صورة تاخير الناصب ای كما روی عنه هذه الرواية فی صورة تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذهب مذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فلا نعلم ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه عن مذهب الجمهور بتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التی حمل الشارح قول الماتن عليها غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع فی قول الشارح لانه لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول علم منه انه مختار ولما قال ههنا ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن الخ ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه قال الشارح وقيل روی عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه فی امالی الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل فی الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرج عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه ای غير صحيحة عنه كما يفهم من تحرير عبد الغفور فافهم قوله تحرزا عن التكرار لو ذكر ای لو ذكر المذكور ای تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا فی احدى المرتبتين ومفعولا فی الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما فی قوله ربه رجلا وفی قوله تعالى فقضاهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة من غير محض التفسير وذا غير جائز وفی المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه لان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثانی عند اعماله وايضا انما يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقم وعن الفصل الكثير لو اضمر بعد الظاهر اجيب عن الاول بانه لم يذكر قوله من غير محض التفسير اكتفاء بالمحل لان هذا المحل محل غير محض ..... التفسير وعن الثانی ان الشارح ذكر بعض الوجوه وترك البعض وليس هذا قبيحا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل ان هذا القول شرط يقتضی الجزاء ولا جزاء ههنا قلنا هذا الشرط مستغنی عن الجزاء لتقدم

ن العلتين ١ له ای ذكر مرجع لان المحول الى النحو جزء لزوال الزوات الحقيقية عنده ١٢ ٢ له ای فتح حيا ١٢ ٣ له ای منفور ورواية المتن غير مشهورة ١٢ ٤ له وان كان فاعلا الاسم ومفعولا ... ٥ له ... الاول ١٢

مایلی علی الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول فان قیل ان الفعل المتعدی لا یستغنی عن المفعول فکیف یصح قوله وان استغنی عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن نفس المفعول قوله وان لم یستغن عنه فان قیل ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یکون الا من سما واظهرت من الافعال قلت ان قوله الا لیس حرف الاستثناء ههنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما اول لا بلم لان اصله ان لم یستغن عنه لانه معطوف علی الماضی اعنی قوله ان استغنی عنه لان لم یجعل المضارع ماضیا منفیا ثم حذفت الفعل بقرینة المعطوف علیه فبقی ان لم ثم حذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المعمول لا یجوز فحذف لم ایضا واورد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غیر عامل قوله

نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهی حسبنی وحسبت زیدا منطلقا قوله فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت لان مفعوله فی الحقیقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حسبت زیدا فاضلا ولیس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعا بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قیل ینتقض هذا بمثل قوله تعالی وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ تقدیره ولا یحسبن بخلهم هو خیرا لهم فاحد المفعولین هو بخلهم محذوف والاخر مذکور وهو خیرا لهم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعا الی البخل ویجوز وضع الضمیر المرفوع موضع المنصوب والمجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة فان قیل ...... لما لم یجز حذف احد المفعولین ینبغی ان یضمر فی الاول فلم تعین الاظهار قلنا علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فان قیل العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق ههنا قلنا لیس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل کونه عمدة فانه ینساق الذهن الی کونه مفسرا بما ذکره بعد قوله بل لفظا فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدما رتبة قوله علی المذهب المختار فان قیل لفظ المذهب یقتضی الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم ههنا قلنا المراد من المذهب هو المعنی اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار لکنه استعمالا فکیف یقال ههنا علی الاستعمال المختار قوله لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قیل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یقتضی الدلیل قلنا انما لا یقتضی الدلیل اذا لم یدع الداعی وههنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختر الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم قوله مغایر للمذکور فیلزم الخ وهو من البحث لانه فیما یکون المتنازع فیه واحدا قوله الا ان یمنع مانع ای اضمر فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالاحتمال المتبادر من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانه المذکور سابقا فلا یصح علیه تفریع قوله فتظهر لان منع الا...

له بان قال العلم الشخص منه (م) له ای اظهر ان فی لا فصل (الاصل) له وهو غیر جائز له قال الشارح ولا یجوز اضمار ... له ... لان المضمر ... فلا یجوز اختیار الحذف ...

لا يتعين الاظهار لوجود طريق اخر وهو الحذف قلنا لما ان الاضمار مذكور سابقا لكن الحذف مذكور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه اخر غير مختار وهو الحذف فيكون معناه الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار قوله نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهى نحو حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا قوله فيجعل الزيدان فاعلا له اه فان قيل لا نزاع فى الزيدان فلا يصح بيان العمل فيه قلنا هذا بيان الواقع او نقول يحتمل ان يكون صورة النزاع غير ماذكر بان يقال حسبنى وحسبت الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع فى الزيدان ايضا بان يقتضى الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلا له والفعل الثانى ان يكون المفعول له قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا المتنازع فيه واحد قوله الا اذا لاحظ الخ اشارة الى الجواب يعنى المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثانى اسناد الا على اتصاف ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد لان اعراب التثنية فى الاسم الظاهر كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر تبديل الاول فى واحد متنازع فيه كذلك لا يضر تبديل الثانى فيها فان قيل الفرق بينهما بين لان تنازعهما فى نفس الاسم فلا يضر التبديل فى الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه بخلاف الافراد والتثنية فان التبديل فيهما فى نفس الاسم لا فى الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يصح اطلاقه بدون الحركة قلنا ان الاعراب بالحروف محمول على الاعراب بالحركة فى سائر المواضع فكذا ههنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع الخ اشارة الى جواب قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه يحتمل ان يتصور التنازع فى ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة بان تاول المفعول الاول بكل واحد فلو اضمر المفعول الثانى مفردا لا يخالف الاول فان قيل يلزم التدافع فى قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانتفاء الاحتمال المذكور ويعلم من قوله والا فالظاهر الخ وجود الاحتمال المذكور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء التنازع على الظاهر لكن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول الاول .... بكل واحد لان مفعولى حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة فرض اجزاء احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف يأول اجزاء احد المفعول الاول بكل واحد قوله ولما استدل فان قيل لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين والا يلزم حمل الكلام على الوجه .... المرجوح عند الكوفيين وهو حذف المفعول [1] قلنا الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله بقول امرء القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعى الخ صيغة اى قال لقول امرئ القيس ۱۲م

[1] يعنى ان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف ۱۲م

المضارع المتكلم **فان قيل** كلمة ما فى انما لا يخلو اما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده صلة وعلى الثانى صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة اسم ان والخبر غير موجود **قلنا** كلمة ان هذه لا تقتضى الخبر لابطال عملها بالما الكافة **قوله** لادنى معيشة اى انچه بان زندگی كنند والمراد هو هذا **قوله** قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين **قوله** من المال صفة قليل **فان قيل** ان امرء القيس ليس الا واحد من الشعراء فكيف ترجح بقوله **قلنا** هو افصح شعراء العرب فيترجح بقوله **فان قيل** لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير فى ذلك **قلنا** يلزمه من اختياره اعمال الاول اولويته اذ لا قائل بتساوى الاعمالين **فان قيل** فليكن مذهب امرئ القيس بتساوى الاعمالين **قلنا** المذهب للنحويين وامرء القيس ليس منهم **قوله** اى من باب التنازع دفع وهم وهو ان ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقى لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم **قوله** لفساد المعنى **فان قيل** لما كان فيه فساد المعنى فلا يصح اطلاق الفصيح على امرء القيس لان الفساد لا يصدر من الفصيح **قلنا** الفساد فيه ليس مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اى السعى والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب مع السعى فظاهر لان معناهما واحد فكيف ينتفى فى موضع ويثبت فى موضع اخر واما مع الكفاية فلان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا **فان قيل** الاستدلال على فساد قول امرئ القيس انما يتم لو كان السعى والطلب متساويين واما اذا كان السعى اخص من الطلب فلا يتم والحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للعطف على كفانى ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يؤثر فى الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غيرها وايضا ان سلم ان الواو للعطف فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون مدخول لو فلا يؤثر فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد **اجيب** عن الاول ليس المراد عن السعى ههنا ما يكون بالاسباب بقرينة ادنى معيشة وعن الثانى ان كونه للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان فى المعنى الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل على التاسيس اولى من التاكيد **قوله** فعلى هذا ينبغى ان يكون اه اى على تقدير فساد المعنى فكان التخليص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المجد **فان قيل** هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمعمول الثانى قد يحذف اذا كان مفعولا

له اى لاستلزام توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال ١٢ عبد الرحيم

له لان الشاعر لا يكون مع الملك ١٢

قلنا هذا ليس طريق التنازع لانهما لا يتوجهان الى امر واحد بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان مفعول لم اطلب محذوفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتاخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ فان قيل ان لكن للاستدراك وههنا لا يصح الاستدراك لانه تقتضي المغايرة ولا مغايرة ههنا وايضا يلزم التكرار فى كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب باعتبار لفظه يكون ماضيا فيكون معناه طلبت المجد فى الماضى فتوهم منه انه لا يطلب فى الحال او الازمنة الاتية او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل اى لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنا فدفع بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد فى البيت الاول البيت الاتى وهو مقيد بالموثل فكذا هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد[1] للموثل قلنا التقدير خلاف الاصل فيقدر بالحاجة وهى تودى بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفانى والا يلزم الفاصل بالاجنبى وهو لم اطلب لانه ليس من معمولات كفانى فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبى انما يكون جائزا فى باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا لضرورة الشعر وهو انه مبنى على قول من جوز الفصل بالاجنبى ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدرك الخ جواب سوال وهو انك غير قابل للمجد فكيف تطلب فاجاب بانى قابل المجد لانه قد وجد امثالى فعلم انه قابل له لانى مثلهم قوله يعنى انا لا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الاصيل اى العظيم قوله الثابت الذى يبقى لاولادى ايضا لا لنفسى فقط قوله اى مفعول فعل او شبه فعل دفع وهم وهو ان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لاصالته فعلى هذا اخرج مفعول ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد فدفع بقوله اى مفعول فعل او شبه فعل يعنى ان المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاخصر ان يقال اى معمول العامل ليتناولهما قلنا لو قال العامل يتوهم فيه ما يتوهم فى كلمة ما فلا يفيد قوله اى لم يذكر فاعله فان قيل ان سمى يسمى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونهما ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن الاسم وهو غير واقع وايضا ان عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع فى كلامه وايضا لا يصح المقابلة مع قوله حذف فاعله لان الحذف يقع فى مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل اى لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام حتى سماه بعض النحاة فاعلا

---

[1] ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفانى ولم اطلب قليل من المال ؛ ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ وقد يدرك المجد الموثل امثالى ١٢
اللهم اغفر لى ولوالدى يوم يقوم الحساب ١٢

ثم فی الاعتراض والجواب بحث اما فی الاول فلا نسلم انه لم یفصل لان داب للمصنف
فی هذا الکتاب ان یفصل العنوانات بترك العاطف .. وهو حاصل ههنا واما فی الجواب فهو انه
لمالم یصح الاعتراض لم یصح الجواب لانه بناء علی الاعتراض قلنا سلمنا انه دابه ذلك لکن للمصنف
داب اٰخر وهو انه اذا کان للبحث اقسام ذکر فی اول قسم منها لفظ منه او منها وترك فی البواقی
کما انه ذکر لفظ منه فی المفعول المطلق وترك فی البواقی وفی المرفوعات خالف عن دابه لانه
ذکر لفظ منه فی الفاعل والمبتدأ فسال سائل ما النکتة فی مفعول مالم یسم فاعله فبین الشارح
النکتة فان قیل ما السر فی انه ذکر لفظ منه فی المنصوبات وغیرها فی قسم واحد وفی المرفوعات
فی القسمین قلنا انه دابه ان یذکر فی راس القسم الاصلی وهو فی المرفوعات مختلف فیه
فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلیة فیهما ذکر فی راسهما قوله کل
مفعول فان قیل ذکر کلمة کل فی التعریفات لا یصح لان التعریف انما یکون للماهیة وکلمة
کل للافراد قلنا ذکرها المانعیة التعریف لا لتعریف بل لتعریف مدخول الکل ای حذف فاعله
فان قیل المنعیة یحصل بنفس التعریف لان فی التعریف لا بد ان یکون جامعا ومانعا قلنا
سلمنا انهما یحصلان به لکن ضمنا لا صریحا وکلمة کل صریحی فی الذکر اعلم انه لو ذکر اللفظ
العام فی التعریف یراد به مانعیة التعریف ولو ذکر فی التعریف یراد به جامعیة التعریف فاذا
قلنا کل انسان حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد المعرف یکون فردا للتعریف فیکون جامعا
واذا قلنا الانسان کل حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد للتعریف فهو فرد للمعرف فیکون مانعا
لانه لو کان صادقا علی الغیر فلم یصح ان یقال کلما هو فرد التعریف فهو فرد المعرف فان قیل
التعریف یصدق علی الربیع فی قولهم انبت الربیع البقل فان الفاعل الحقیقی للانبات هو الله
تعالی فحذف الفاعل الحقیقی واقیم المفعول ای الربیع مقام الفاعل مع انه لیس بمفعول مالم
یسم فاعله لانتفاء الشرط وهو تغیر صیغة الفعل الی فُعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النحوی
لا الحقیقی وهو الذی یصدق عنه قوله ای فاعل ذلك المفعول فان قیل الضمیر فی قوله
فاعله لا یخلو اما راجع الی المفعول فعلی الاول لا یصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول
وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر لان الفعل غیر مذکور وان قلت الضمیر راجع
الی الفعل المستفاد من کلمة ما فعلی هذا یلزم اخذ جزء الحد فی الحد وهو باطل قلنا
الضمیر راجع الی المفعول وانما اضیف الیه لملابسة کون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول
قال المصنف رح واقیم هو مقامه جواب سوال وهو ان حذف الفاعل لا یجوز
فکیف قال حذف فاعله فاجاب بقوله واقیم هو مقامه فان قیل فی اقیم
ضمیر مستتر وهو مفعول مالم یسم فاعله فضمیر هو مستدرك فما الحاجة الی تاکید المتصل

ص فنذ الفاعل وفی راس المبتدأ بان قال فمنها المبتدأ ۱۲ م عنه النکتة آه ای بقوله شدة اتصاله بالفاعل الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

له جعلنا بحذف فی اول لفظ منه ۱۲ له ای المفعول المطلق حیث قال فی المفعول المطلق ۱۲ له ای الفاعل والمبتدأ ۱۲ له ای القسم الاصلی الفاعل ۱۲ له ای لفظ منه فی المرفوعات فی الفاعل بان قال م

بالمنفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامة مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضي المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه لان التاء هي الفاعل في المعلوم وهي ثابتة في المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان التاء في المعلوم معدول من انا والتاء في المجهول من اياي اعلم انه لا يذكر الفاعل لاغراض اما للاختصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير او لعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اي فاعل كان في نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقرر في بحث المعاني من المطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول مالم يسم فاعله والامر ليس كذلك لانها موجودة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله للاسم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فان قيل فعلى هذا ايثبت القصور في عبارة المصنف قلنا انه علم بالمقايسة بان يقم شرط ان تغير صيغة شبه الفعل اي اسم المفعول قوله الى الماضي المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعي قلنا المراد من فعل الماضي المجهول مطلقا فح يكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضي المجهول من الثلاثي المجرد والاخر الماضي المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافي الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعي المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال المجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوي اي ما فيه زيادة على ثلثة احرف فيتناول الرباعي المجرد ايضا وانما شرط التغير الى فعل لئلا يلتبس بالفاعل وانما اختص التغير بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل فلا يكون مقبولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لاسناده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال المدلول فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقيل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم يعتبره وذلك لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقيلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاسفل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت الضمة

ن معقولا

ن الاسفل

ثقیلۃ من الکسرۃ لان الضمۃ تودی بضم الشفتین وکلما تودی بعضوین فہو اثقل مما تودی بعضو واحد وانما کانت الکسرۃ ثقیلۃ من الفتحۃ لان الکسرۃ تودی بتحریک الشفۃ السفلی والفتحۃ تودی بتحریک الشفۃ الاعلی والحال ان الشفۃ السفلی عظیم من الشفۃ الاعلی وکل ماتودی بعضو عظیم فہو اثقل مما تودی بعضو حقیر قولہ ولا یقع المفعول الثانی **فان قیل** ان عدم الوقوع المفعول الثانی من باب علمت غیر صحیح لانہ واقع بل لابد منہ **والیض** یلزم الخروج من البحث لانہ فی مفعول مالم یسم فاعلہ لا فی مفعول باب علمت **قلنا** لیس المراد نفی وقوع المفعول الثانی مطلقا بل معناہ لا یقع موقع الفاعل **فان قیل** ان معنی الوقوع ہو الاستعمال فعلم منہ انہ یصح وقوعہ موقع الفاعل لاکن لایستعمل وھذا لیس بمراد **قلنا اجاب مولٰنا عبدُ الغفورِ بقولہ** ای لا یصح وقوعہ لا انہ لایقع فی الاستعمال بقرینۃ کلمۃ لا فی قولہ لایقع والا فالانسب ان یقال لم یقع لان لم للماضی **والیضا** الانسب ان لا یختص الحکم بالمفعول الثانی من باب علمت لان الثانی من باب اعلمت الیضا لم یستعمل فی مقام الفاعل وان صح وقوعہ **فان قیل** ان کلمۃ من فی قولہ من باب علمت للتبعیض وھی لا تدخل الا علی المتعدد ولا تعدد ہہنا **والیضا** ان ما قبل من یکون جزء من مدخولہ والمفعول الثانی لیس جزء من باب علمت لانہ من الافعال والمفعول من الاسماء **قلنا** ان عبارۃ المص بحذف المضاف ای مفعولی باب علمت **ثم المراد من بابِ علمتُ** الفعل المتعدی الی المفعولین الاول منہما مسند الیہ والثانی مسند وانما لا یقع موقع الفاعل لانہ مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیہ لزم کونہ مسندا ومسندا الیہ معا وذا باطل **فان قیل** ان کونہ مسندا او مسندا الیہ ممنوع لکن من جہۃ واحدۃ وہہنا من جہتین **والیضا** انہ منقوض بقولہم المجبنی ضرب زید لان الضرب مسند الیہ بالنسبۃ الی المجبنی ومسند الی زید **اجیب عن الاول** انہ کونہ مسندا ومسندا الیہ فی ترکیب واحد وھو بمنزلۃ جہۃ واحدۃ عند النحویین **وعن الثانی** ان الدلیل المذکور فیما اذا کان کل من الاسنادین تاما وفی مادۃ النقض الاول تام والثانی غیر تام لانہ[1] بصورۃ الاضافۃ لان الضرب مضاف الی زید **فان قیل** ان الاسناد تام فی الفعل دون شبہہ نحو زید معلوم ابوہ قائما مع ان المدعی عام فلا یتم التقریب **قلنا** ان ماقال الشارح رح لیس دلیلا لکل المدعی بل لبعضہ وما دلیل الکل فہو انہ لا مناسبۃ بین الفاعل والمفعول الثانی لان الفاعل مسند الیہ ابدا والمفعول الثانی مسند ابدا قولہ بلا لام **فان قیل** لم ان المفعول لہ لا یقوم مقام الفاعل لان قولہ للتادیب فی قولنا ضُرِبَ للتادیب مفعول لہ مع انہ قائم مقامہ **قلنا** المراد ما کان بحذف اللام لا بذکرہا لانہ یقع علیہ عند الاطلاق وفیما ذکرت بذکر اللام **فان قیل**[2] ما الفرق فی اقامۃ الاول دون الثانی **قلنا** ان النصب فیہ مشعرا لعلیۃ فلو اقیم مقام الفاعل

[1] لانہ ای الاسناد الثانی ۱۲م
[2] وہو ممنوع لکن اعتذار فات النصب والاشعار

بخلاف ما كان مع اللام لان المشعر بالعلية هى اللام وهى قائمة فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لايقوم المفعول فيه ايضاً وكذا المفعول به لان النصب فيهما دال على الظرفية والوقوع قلنا المشعر للظرفية فى المفعول فيه شيئان احدهما النصب ثانيهما نفس الاسم اى ذاته كدا ليوم مثلا بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فيه لايشعر بعلية الفعل واما المفعول به فلان الفعل المجهول دال على انه مفعول به لشهرة وقوعه موقع الفاعل قوله فات النصب والاشعار اى فات النصب بسبب جعله مرفوعا وفات الاشعار بسبب فوت النصب المشعر بالعلية فلا يرد الاستدراك قوله اى كل من المفعول له والمفعول معه اشارة الى ان قوله كلك خبرلهما فان قيل فات المطابقة بين المشار اليه والاسم الاشارة لان كذلك من الاسم الاشارة المفردة والمشار اليه شيئا من المفعول الثانى والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلك الى المفعول وهو يصدق على الثانى والثالث جميعا كما قال الشارح كالمفعول الثانى والثالث فان قيل ان قوله كذلك مستدرك فان قوله والمفعول له ومعه عطف على المفعول الثانى والثالث فدخل تحت قوله لايقع قلنا انه عطف على قوله لايقع فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة فلا استدراك فان قيل ما السر فى ذلك بان لا يعطف المفرد على المفرد مع انه اخصر قلنا السر فى ذلك ان فيها اشارة الى ان علة عدم وقوع هذين مغايرة للاولين ولو كان من قبيل عطف المفرد على المفرد توهم ان علة هذين مشاركة للاولين كما ان الاولين مشاركان فيها فان قيل لايصح تشبيه هذين بالاولين لان الشرط فيها ان يكون المشبه به اقوى من المشبه وههنا الامر بالعكس لان المفعولين الاولين مختلف فيهما لانه نقل من المتاخرين جواز وقوعهما ومنع هذين اتفاقى قلنا عبارة المصنف محمولة على القلب تقديره لايقع المفعول له ولا معه والمفعول الثانى والثالث كذلك اوان فيه اشارة الى المبالغة فى السر وعلى المتاخرين حيث جعل فى موضع المشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندى ان المفعول له لايقع موقع الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال بلم قبل تمام الكلام فلو حذف الفاعل لايتم الكلام فان قيل هذا يوجب امتناع نحو ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم وايضا انه ليس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور ومعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السوال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتاديب قوله فى انهما لايقعان موقع الفاعل الضمير فى انهما يحتمل الاحتمالات الثلث الاول ان يرجع الى المشبه والثانى يرجع الى المشبه به والثالث ان يرجع اليهما قوله التى اصلها العطف اشارة الى تاكيد الانفصال قوله فى الكلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه فى الخارج فعلى هذا يلزم الخروج من البحث فدفع بقوله فى الكلام فان قيل ان قوله واذا وجد شرط وقوله تعين له جزاء وهو لايترتب عليه لان التعيين يقتضى الاشتراك ولا اشتراك ههنا

له اى ممنوع وقوع هذين المفعولين اى المفعول له ومعه موقع الفاعل ١٢م عه اى لاتوجيه علم وقوع المفعول له ومعه موقع الفاعل ١٢م سه اى المفعول له والمفعول معه ١٢

قلنا انه يقدر فى جانب الشرط قوله مع غيره من الفاعيل فوقع الاشتراك قوله التى يجوز وقوعها دفع وهم وهو ان المراد من المفاعيل المتعددة ما يمتنع وقوعه موقع الفاعل فعلى هذا لا يثبت الاشتراك ايضا قوله كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل ان الدليل غير مثبت للمدعى وهو توقف تعقل الفعل على المفعول به لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازما له قلنا ان الشارح شبه عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم ان الاول ايضا موقوف فان قيل المفعول المطلق ايضا بهذه الصفة لان تعقل كل فعل يتوقف على تعقل المفعول المطلق لان مفهوم مفعول المطلق ايضا جزء من مفهوم الفعل وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء قلنا انه لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد......... مخصص وهو من حيث انه مفيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل فان قيل المفعول فيه ايضا بهذه الصفة لانه كما يتوقف الفعل على المفعول به كذلك يتوقف على المفعول فيه قلنا التوقف على المفعول فيه من حيث الوجود لا من حيث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف عليه من حيث التعقل فيشبه الفاعل فان قيل ما السر فى ان التوقف على المفعول به من حيث الوجود والتعقل جميعا وعلى المفعول فيه من حيث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملة الاسمية او الفعلية ليس الا فهم المخاطب ليفيد له الفرح او الحزن وذلك الفائدة لا يكون الا فى الفاعل او المفعول به قوله للنوع فان قيل لما كان قوله ضربا شديدا مفعولا مطلقا وهو على ثلثة انواع للتاكيد والنوع والعدد فهو من اى قبيل قلنا هو للنوع فان قيل لا يصح ان يكون قوله ضربا شديدا مفعول مطلقا للنوع لانه ما يكون الفاء فيه مكسورة واخره تاء نحو جلسة وقوله ضربا ليس كذلك قلنا هو للنوع باعتبار الصفة يعنى المفعول المطلق النوعى قد يكون باعتبار الصيغة وقد يكون باعتبار الصفة وههنا باعتبار الصفة وهو قوله شديدا فان قيل المقصود مثال المفعول المطلق وهو يحصل بقوله ضربا فما الفائدة فى ازدياد قوله شديدا قلنا فائدته التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه والحال ان الفاعل محل الفائدة فلابد ان يكون ما قام مقام الفاعل ايضا محل الفائدة فان قيل ما للشارح انه بين العذر فى ازدياد قوله شديدا ولم يبين العذر فى تعيين المفعول فيه بان قال انما اورد اليوم معرفا اذ لا فائدة فى اقامة الزمان المطلق مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه اذ ما من فعل الا وله زمان او مكان ما قلنا انما لم يتعرض الشارح لانه كثيرا ما يكتفى عن السابق باللاحق وايضا الاشياء تعرف بالاضداد والامثال وهو المفعول المطلق لا مثال مثله فان قيل لما كان الفعل دالا على المصدر فينبغى ان لا يكون الفائدة فى المفعول المطلق التاكيد تام قلنا لا نسلم ان لا فائدة فيه لان فيه فائدة التاكيد لان ذكر المصدر بعد الفعل لتاكيده فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون فى وقوعه موقع الفاعل ايضا فائدة التاكيد قلنا الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتدة بها فلا يكفى فيه الفائدة التى هى مجردة التاكيد فان قيل لما كان عدم وقوع المصدر

لدلالة الفعل عليه فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية الابهام بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص **قلنا** لو كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع **قوله** جار ومجرور **فان قيل** ان ذكر قوله في داره لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله امام الامير **قلنا** انه جار ومجرور يعني ان المص رح ذكر بلحاظ الجار والمجرور لا بلحاظ الظرفية **فان قيل** فعلى هذا يلزم الخروج من البحث لانه في المفاعيل **قلنا** الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونهما فضلة وفي انه مفعول بواسطة حرف الجر **فان قيل** لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المص رح فلا يصح قول الشارح شبيه الخ **قلنا** معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المغايرة **قوله** اي وان لم يوجد **فان قيل** ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير فيه راجع الى المفعول به اسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط والفاء تنافي الخبرية **قلنا** ان قوله يكن ههنا ليس من الافعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي الخبر **قوله** في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بعدم الوجدان عدم الوجدان في الواقع فاذا لم يكن له مفعول به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تصح صيغة المجهول منه[1] **قوله** اي جميع ما سوى اه **فان قيل** ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به ايضا فيلزم التدافع في قول المص رح لانه يعلم من قوله ان لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده **وايضا** قال سابقا تعين المفعول به وقال ههنا بالتسوية مع الغير **قلنا** المراد من الجميع جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة **فان قيل** ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به عند المص رح **قلنا** ان صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** في جواز وقوعها **فان قيل** الجزاء لا يترتب على الشرط لانه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل ايضا يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها **قلنا** المراد من الاستواء ههنا الاستواء[2] في جواز وقوعها اما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم الجواز **قوله** اي الفعل المتعدي دفع وهم وهو ان المراد من باب اعطيت باب الصرف اي الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول الى آخره وهو لا يتناول مثل كسوت فدفعه بقوله اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول خوجلت وكسوت وغيرهما **قوله** بان يقوم مقام **فان قيل** لا نسلم ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بل استويا في اقتضاء اعطيت اياهما **وايضا** يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول ما لم يسم فاعله **قلنا** المراد بالاولوية الاولية في الاقامة مقام الفاعل **قوله** لان الاول عاط اي آخذ انما فسر بالآخذ لانه لو لم يفسر به لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عاط بل العاطي هو المتكلم في قولنا اعطيت

[1] فدفعه بان المراد عدم الوجدان في الكلام لا في الواقع ١٢ مفتي [2] اي في صورة عدم وجود المفعول به ١٢ مفتي عبد الرحيم

زید ادرهما فان **قیل** تفسیر العاطی بالآخذ تفسیر الشیٔ بالمبائن لان الاعطاء مقابل الاخذ **قلنا** لا نسلم انه تفسیر بالمبائن لان اعطاء الشیٔ لزید مثلا یستلزم اخذه له فیکون من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم **فان قیل** الملازمة ممنوعة لانه جاز ان یتحقق الاعطاء من رجل الی زید ولم یتحقق الاخذ منه **قلنا** انا لم یتحقق الاخذ منه فهذه الاعطاء لم یسم بالاعطاء **اونقول** عن الاصل ان عاطیا اذا کان من المجرد فلا یکون معناه الا الاخذ لان العطی عبارة عن الاخذ واذا کان من المزید[ا] یکون معناه جعل الغیر اخذا فلهذا ایراد منه ما یقابل الاخذ وهو التسلیم فان **قیل** ان دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی ان اقامة المفعول الاول اولی فی کل فعل متعدی الی مفعولین ثانیهما غیر الاول وکون المفعول الاول عاطیا مخصوص بفعل اعطیت فلا یتناول مثل کسوت زیدا جبة وکذا لا یتناول مثل جعلت اللبن شیرازا وجعلت التراب طینا لانه لیس فی اللبن والتراب معنی الفاعلیة **قلنا** المراد بالفاعل فی قوله فیه معنی الفاعلیة ما یعم القابل فان القبول لازم للاخذ فزید قابل الثوب وکذا اللبن قابل لشیراز وکذا التراب قابل الطین الا تری اذا قیل شرف زید ومات زید فزید فاعل بمعنی انه قابل للشرافة والموت **فان قیل** هذا لا یستقیم فی قوله کسوت الحجر جبة لان الحجر غیر قابل[ب] **اجیب** من اصل الاعتراض ان ما قال الشارح دلیل البعض المدعی واما دلیل الکل فهو انه بمنزلة المفعول الاول من باب علمت فی الاولویة وکون الاول ثمه[ج] اولی فکذا ههنا الا انه وجد المانع ثمه من اقامة الثانی فتعین الاول[المفعول] ولا مانع ههنا ولا تتعین **فان قیل** الاولویة منقوضة بقولنا اعطی زید عمرو الان اقامة الاول ههنا[د] واجبة لئلا یلتبس بالاول **قلنا** الاولویة عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فیجب اقامة المفعول الاول **فان قیل** یجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانی فی مرکزه[ه] بان قام مقام الفاعل بان یکون مرفوعا ولم یقدم علی المفعول الاول بل یکون مرفوعا فی موضعه **قلنا** خوف الالتباس باق لان التاخیر[و] وان دل علی انه مفعول الثانی لکنه لما کان مع ذلک صالحا لان یکون مفعولا اولا لان تقدیم المفعول الثانی جائز علی المفعول الاول[المقدم] وهو اولی بان یقوم مقام الفاعل امکن ان یقع الحیرة والاشتباه وکثیرا ما یحترزون عن خوف اللبس وان لم یبلغ الی حقیقة اللبس **قوله ومنها** ٤٠ بحث المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر فان قیل ما للمصنف رح الله قال ههنا منها بتانیث الضمیر وقال فی الفاعل منه **قلنا** الاصل ان یأتی بتذکیر الضمیر فیها لیرجع الی المعرف لکن ههنا لما بعد العهد وهو مفید للغفلة عن المرجع الضمنی فقال منها لیکون راجعا الی المرجع الصریحی[وهو المرفوع] **قوله** یعنی من جملة المرفوع اشارة الی تفسیر مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع[وهو لفظ المرفوعات] تفسیر مرجع قوله منه ویجوز ان یرجع الضمیر الی الفاعل وفائدته التنبیه علی انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة فی تفسیر الثانی لصحة من التبعیضیة لانها لا تدخل الا علی المتعدد لان معنی قوله من جملة

[ا] ای اولویة اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ۱۲ [ب] ای فی المقام الاول ۱۲م [ج] للبس الجبة ۱۲م [د] ای فی هذه المقام ۱۲ [ه] ای فی موضعه ۱۲ [و] ای تاخیر المفعول الاول ۱۲م

المرفوع ای من افراده وانما زاد لفظ الجملة فی التفسیر الاول مع انه لا یحتاج الیه لوجود التعدد لان لفظ الجملة مجملة والمرفوعات مفصلة لیکون عبارة المص رح علی وفق عبارة الفصحاء لان فی عبارة تفصیلا بعد الاجمال **فان قیل** ما للمص رح انه جمع بین المبتدء والخبر فی فصل واحد مع ان کل واحد مرفوع علیحدة **قلنا** التلازم الواقع بینهما **فان قیل** التلازم مستقیمة فی القسم الاول من المبتدء لا فی القسم الثانی لان الخبر غیر موجودة معه **قلنا** التلازمة علی ما هو الاصل فیهما وهو کون المبتدء مسند الیه وکون الخبر مسندا بخلاف القسم الثانی لانه مسند وهو خلاف الاصل **فان قیل** بینهما تلازم مطلقا سواء کان فی القسم الاول من المبتدء او القسم الثانی منه بان یکون الخبر اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان الفاعل فی القسم الثانی سد مسد الخبر ویکون فی حکم الخبر فلا حاجة الی قول الشارح علی ما هو الاصل فیهما **قلنا** هذا خلاف المتبادر او **نقول** ان ما قال الشارح رح جواب بعد التسلیم **قوله** فالمبتدء هو الخ **فان قیل** ضمیر الفصل یفید الحصر ولکن اللام فی قوله فالمبتدء یفید الحصر ایضا فیلزم اجتماع آلتی الحصر وهو باطل وایضا ما للمص رح انه ذکر صیغة الفصل فی حد المبتدء او لم یذکر فی حد الفاعل فی بعض النسخ وفی حد مفعول ما لم یسم فاعله **اجیب عن الاول** اللام لحصر المسند الیه فی المسند فهو اشارة الی جامعیة التعریف لان ایراد العام فی المعرف اشارة الی جامعیة التعریف وضمیر الفصل لحصر المسند فی المسند الیه فهو اشارة الی المانعیة **وعن الثانی** انه کثیرا ما یکتفی فی بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعریف وصرح بذلک فی البعض لیکون صورة التصریح دالة علی صورة الاکتفاء **قوله** الاسم **فان قیل** التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه نحو ان تصوموا خیر لکم **قلنا** الاسم اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فههنا اسم تقدیرا لان ان یجعل المضارع بتاویل المصدر تقدیره صیامکم خیر لکم **قوله** الذی لم یوجد اشارة الی موافقة القاعدة المشهورة وهی ان اللام اذا دخل علی اسم المفعول کان اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل فلذا اول اللام بالذی والمجرد بلم یوجد **فان قیل** ینبغی ان یعبر بفعل نفسه بان یقال جردا و یجرد **قلنا** انما لم یعبر به اشارة الی ان حقیقة التجرید غیر مراد ههنا وهو الانعدام بعد الوجود فانه غیر لازم **فان قیل** ما للمص رح انه عبر عن عدم الوجود بالتجرید **قلنا** انه نظرا الی ان اللائق مع المعربات وجود العامل اللفظی **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه زید فی قولک ان زیدا قائم لانه مجرد عن العوامل الا ان عامل لا انه عوامل **قلنا** ان اللام اذا دخل علی الجمع ابطل معنی الجمعیة فیکون معناه لم یوجد فیه عامل یعنی ان العبارة وان کانت ظاهرة فی سلب العموم لکن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام ابطل معنی الجمعیة فصار الجنس منفیا **فان قیل** العوامل جمع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

ـــــــ

۱ ای لان المبتدء فی القسم الثانی ۱۲ معنی ۲ فان المسند الیه اذا عرف باللام یفید حصره علی المسند ۱۲ مفتی عبدالرحیم ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

علیہ تکون موصولیۃ واللام التی البطل الجمعیۃ ھی الجنسیۃ وھی قسم الحرف **قلنا** العامل ھھنا نقل من الوصفیۃ الی الاسمیۃ لانہ جعل علما لماھیۃ الاشیاء عند النحویین فلایکون اللام فیہ موصولیۃ **فان قیل** لما کان المراد من العوامل العامل فلا یصح توصیفہ بقولہ لفظیۃ لانہ یلزم توصیف المذکر بالمؤنث **قلنا** لما کانت العوامل بمعنی العامل کانت اللفظیۃ بمعنی اللفظی **قولہ** ای حقیقۃ ولا تقدیرا الا انعاولا ناصبا **فان قیل** العموم حصل من وقوع النکرۃ فی سیاق النفی لان قولہ عامل نکرۃ۔ فما الحاجۃ الی قولہ اصلا **قلنا** انما اکد النفی بقولہ اصلا ردا علی من زعم ان المراد بالعوامل اللفظیۃ نواسخ المبتدء والخبر کباب ان واخواتہا لئلا ینتقض التعریف بقولک بحسبک درھم وذلک لان ھذا الرد ثابت لان الذھن لاینتقل من العوامل اللفظیۃ الی خصوص النواسخ **فان قیل** التعریف لایکون جامعا لانہ یخرج عنہ قولک بحسبک درھم لانہ مبتدء بالاتفاق مع انہ لم یجرد عن العوامل اللفظی وھو الباء **قلنا** کانہ اراد بالعامل اللفظی ما کان مؤثرا فی المعنی کالتعدیۃ و غیرہ والباء فی بحسبک غیر مؤثرۃ فی المعنی **فان قیل** ان ھذا المعنی غیر متبادر من العبارۃ ولابد من حمل عبارۃ التعریف علی المتبادر **قلنا** انہ متبادر لان الظاھر ان المؤثر فی اللفظ ھو مؤثر فی المعنی **فان قیل** ما للشارح رح انہ ذکر کلمۃ الشک حیث قال وکانہ اراداہ مع انہ لابد من تاثیر المعنوی **قلنا** انما ذکر کلمۃ الشک لان ھذا الجواب محل الاعتراض وان کان صحیحا وھو انہ منقوض بنحو ما فی الدار من احد فان من الاستغراقیۃ یفید تاکید النفی فینبغی ان لا یکون قولہ من احد مبتدء واما الجواب فھو ان المراد بالمعنی فی قولہ مؤثر فی المعنی لایکون للتاکید لان التاکید من التوابع فلا یلتفت الیہ **فان قیل** فعلی ھذا یلزم ان لایکون ان المکسورۃ منافیا للمبتدء اذ لا تاثیر لھا فی المعنی الا التاکید **قلنا** تاکید ان معتبر لانہ مؤثر فی المسند والمسند الیہ جمیعا فیکون منظور النظر بخلاف تاکید من فانہ مؤثر فی المسند الیہ فقط فلا ینظر الیہ **فان قیل** ان التعریف لایکون جامعا لانہ خرج منہ قولک انما زید منطلق لانہ مبتدأ اتفاقا مع انہ لم یجرد من العوامل اللفظی المؤثر فی المعنی وھو ان **قلنا** المراد من العامل ان یکون عمل العامل محفوظا معہ وھہنا الم یبق عملہ لسبب ما الکاف **قولہ** مسند الیہ **فان قیل** ان قولہ الیہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ مسند والحال انہ لم یعتمد علی شئی فکیف عمل فی مفعول مالم یسم فاعلہ بدون الاعتماد **قلنا** انہ حال من الاسم فاعتمد علی ذی الحال **فان قیل** الاسم لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال منہ بل ھو خبر المبتدأ **قلنا** انہ حال من الاسم الذی ھو ضمیر فی قولہ المجرد وھو مفعول مالم یسم فاعلہ **قولہ** او الصفۃ عطف علی الاسم ای او ھو الصفۃ الواقعۃ الخ **قولہ** سواء کانت مشتقۃ د فع وھم وھو ان المراد من الصفۃ ھی المشتقات کما ھو المشہور فخرج عنہ قولہ اقریشی انت فدفع

بضم القاف وفتح الراء ۱۲م

ملہ ای قولہ انما زید منطلق ۱۲م سلہ ای لفظ الاسم فی قولہ ھو الاسم ۱۲م

بقوله سواء كانت مشتقة او جارية مجرٰيها كالقرشي[1] لان معناه رجل منسوب الى قريش فيكون مشتقا **فان قيل** ان قريشا وزن فعيل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكر لم يحذف الياء التى فى نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي **قلنا** قال المصنف رح فى الشافية وقرشي شاذ[2] فلا ينقض القاعدة وانما اشترط ان يكون الصفة معتمدة بحرف النفي او الف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدء عامل فيما بعده فلا يصح عمل الصفة بدون الاعتماد **فان قيل** الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرهما **قلنا** لو اعتمد على المبتدء فيكون خبرا فكيف تكون مبتدء ولو اعتمد على ذي الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفي والالف **فان قيل**[3] لو حذف الحرف والالف (اى الف الاستفهام ۱۲ ملا) لكان اخصر واشمل فيدخل ما هو بعد اسم النفي كغير وبعد هل وبعد اسم الاستفهام نحو ما ومن **قلنا** حرف النفي شائع فى النفي فلذا خصه ولكن الالف اصل فى الاستفهام فافرده تنبيها عليه **فان قيل** ابتدائية الصفة فى صورة حرف النفي او الف الاستفهام مستقيم واما فى صورة من وما فغير مستقيم لانهما يصلحان ان يكونا مبتدء فما الحاجة الى جعل الصفة مبتدء **قلنا** هذا ايضا اذا وقع من وما مفعولين للصفة **فان قيل** ينبغى ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدء ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه مع ان اللام مثل الالف فى عدم صلاحية الابتداء **قلنا** ابتدائية هذا القسم ضروري لانه لما وجد المرفوع ولا دافع له حكموا انه مبتداء والا فالمبتدء لا يكون مسندا بل مسندا اليه فلما كان ابتدائية ضروريا لا يصار اليه الا عند عدم الوجه الاخر وههنا الوجه الاخر موجود وهو ان رفعه فى الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما بعد الا الله تنتقل من الا ولو له وعن سيبويه الخ لان الاعتماد عنده ليس بشرط لعمل الصفة بل هو اولى فبفواته يثبت القبح وعند الاخفش الاعتماد ليس[4] باولى **قوله** وعليه قول الشاعر (اى على كل واحد منهما قول الشاعر ۱۲) فخير نحن عند الناس منكم فخير اسم تفضيل مبتدء او نحن فاعله ولم يعتمد على الشيء **فان قيل** فليكن خير خبر مقدم فلم يصح الاستدلال به **قلنا** لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه ليس باجنبي بل هو من معمولاته **فان**

[1] لعدم العلة الموجبة للحذف فى المذكر وهو الثقل بخلاف المؤنث فان فيه علامة التانيث مع زيادة ياء النسبة وبه يلزم الثقل فيه فلذا يحذف الياء منه دون المذكر ۱۲ تحرير سيد قيوم [2] لان قرشي مبتدء وانت خبره فقرشي جار مجرى الصفة ۱۲ مفتى عبد الرحيم وفى بعض النسخ كقريشي باليائين فعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور ۱۲ مفتى [3] يعنى القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا فى الشافية ۱۲ مفتى [3] بان قال بعد النفي والاستفهام ۱۲ [4] فكذا يرى جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي حسنا ۱۲ مفتى عبد الرحيم

بارخدایا غم دنیا از دل من بردار و حاجت من برآر بحرمة النبي وآله الامجاد

قیل ان قوله عند الناس ایضا معمول لقوله خیر فلم یجعله من الفاصلة المذکورة قلنا کون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضیل لیس مما یجزم به لانه جاز ان یکون معمولا لامر اخر بخلاف قوله منکم فانه معمول له لا محالة لانه مفضل علیه لان معناه انا خیر منکم عند الناس ای بقوم فان قیل کذا لا یجزم بکون منکم معمولا لاسم التفضیل لانه یحتمل ان یکون مفسرا لمنکم الاول وهو المعمول تقدیره فخیر منکم نحن عند الناس منکم فلا یلزم الفاصل بالاجنبی ح وایضا لو قال خیر زید عند الناس منکم لتعین کون زید فاعلا فینتقض به قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران لانه باحد الامرین یلزم الفصل وایضا هذا مخالف عن بحث الکحل لانه قال ثم ان اسم التفضیل انما یعمل اذا کان منفیا ولا نفی ههنا اجیب عن الاول بان بناء کلام سیبویه والاخفش علی الظاهر اذ التقدیر خلاف المتبادر وعن الثانی ان جواز الوجهین فیما اذا لم یمنع مانع وههنا وجد المانع من احد الامرین وهو لزوم الفصل بالاجنبی وعن الثالث بان ما قال فی بحث الکحل من اشتراط النفی لعمل اسم التفضیل فی الاسم الظاهر ونحن ضمیر واجاب الجمهور عن الشعر ان خیر خبر المبتدأ المحذوف تقدیره نحن خیر نحن فنحن الثانی تاکید الضمیر المستتر فی خیر الراجع الی نحن الاول وهو معمول خیر فکذا نحن معمول له فلا یلزم الفصل بالاجنبی قوله لکونه کالجزء فان قیل لا یحتاج الیه لانه اذا کان فاعلا فیکون معمولا فلا یکون اجنبیا سواء کان خبرا اولا قلنا اشیر به الی استبعاد کون الفاعل فاصلا اجنبیا لانه اذا کان کالجزء من الفعل فکأنه لم یکن فاصلا اصلا فعدم کونه فاصلا اجنبیا اولی قوله رافعة للظاهر حال من الضمیر فی قوله الواقعة فان قیل ان التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه قوله نعم الراغب انت فان قوله الراغب صیغة اسم الفاعل مصدرا بالف الاستفهام مع انه رافع للضمیر وهو انت ای قال ب ابراهیم علیه السلام لاراغب انت عن الهتی یا ابراهیم قلنا الظاهر اعم من ان یکون اسما ظاهرا او ما یجری مجراه وهو الضمیر المنفصل لانه مثل الظاهر فی ان کل واحد منهما یتکلم به قصدا فان قیل فلم یحمل الظاهر علی المعنی اللغوی ای غیر المستتر لیتناول الضمیر البارز ایضا فلا یحتاج الی هذا التعمیم لادخال نحو اراغب الخ قلنا الاسلوب عندهم اخذ معنی الاصطلاحی مهما امکن فان قیل تعریف القسم الثانی من المبتدأ لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا یصدق علی ضارب فی صورة التنازع واعمال الثانی فی قولک اضارب ومکرم زید فان اضارب مرفوع علی انه مبتدأ مع انه رافعة للضمیر المستتر الراجع الی زید واما الثانی فانه دخل فیه قولنا زید قائم ابوه فان زیدا مبتدأ وقائم ابوه خبره ویصدق تعریف القسم الثانی علی قائم ابوه اجیب عن الاول بان هذا انما یرد لو کان الاضمار منحصرا فی الاستتار لانه یجوز ان یکون بارزا وعن الثانی ان قائم ابوه وان کان بالنسبة الی زید خبرا لکن بالنسبة الی نفسه مبتدأ فقائم مبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر فلا یتم صدق التعریف علیه او نقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفی رافعة للظاهر

ان يكون الصفة معتمدا في عمله على حرف النفي او الف الاستفهام فقط وفي المثال المذكور اعتمد على
المبتدء ايضا **قوله** رافع لضمير عائد الى الزيدان وهو الالف في اقائمان ولا يلزم ح الاضمار قبل
الذكر لان الزيدان مبتداء مقدم رتبة **قوله** لم يجز تثنية لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر
وحد ابدا لئلا يسند الى الشيئين الظاهر والضمير **وايضا** ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار
الفاعل فاذا ذكر الفاعل ظاهرا لا حاجة الى تثنيته وجمعه **فان قيل** قد يكون الزيدان بدلا من
الضمير فلا يسند الى الظاهر **قلنا** لو كان الظاهر بدلا يلزم الاضمار قبل الذكر لان مرتبة
البدل مؤخر **قوله** مثال للقسم الاول **فان قيل** المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بالواحد فما الحاجة
الى التعدد **قلنا** تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات **قوله** الصفة الواقعة **فان قيل**
الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى الصفة مطلقا او الى الصفة مع القيود المذكورة فعلى الاول ينبغي
ان يكون قائما في قائم زيد مبتدءا مع انه خبر حتما وعلى الثاني يتناول قوله رافعة للظاهر
اذا كان رافعا لما بعده فيكون معمولا له فكيف يصح قوله جاز الامران لانه تعين احدهما **قلنا**
الضمير راجع الى الصفة مع القيود المذكورة لكن ما سوى قوله رافعة للظاهر فلا يتوجه شيئ
قوله مذكورا بعدها هذا بيان للواقع **قوله** خبر ليس لا التقدير ليس شيئ الا خبرا **قوله** سيد
مسد الخبر في اتمام الجملة وانما لم يكن عين الخبر لان الخبر لا يكون الا مسندا به وما بعد الصفة ليس
الا مسندا اليه **فان قيل** فليكن الخبر مسندا اليه كما ان المبتدأ قد يكون مسندا **قلنا** جعل
المبتدء مسندا ضرورة لانه لا وجه لرفعه سواه بخلاف جعل الخبر مسندا اليه لجواز وجه آخر
وهو ان يجعل فاعلا للصفة **قوله** خبرا مقدما عليه الخ لتضمنه ما يقتضي الصدارة وهو النفي
والاستفهام **قوله** ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدءً ولا يصح ان يكون الزيدان فاعلا والا
لا يصح تثنية الصفة ولانه لو كان اقائمان مبتدءا والزيدان خبرا له يلزم الاضمار قبل الذكر
لان مرتبة الخبر مؤخر **قوله** قائما مقام الخبر لانه لو كان الزيدان مبتدأ وقائم خبر يلزم الحذف
وهو ان الخبر اذا كان مشتقا لابد فيه من المطابقة ولم يوجد **قوله** ويجوز فيه الوجهان فان
الوجهين مستويان في مخالفة الاصل فالابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ والخبرية توجب
تقديم الخبر على المبتدء فيجوز الوجهان **فان قيل** هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار
اليه الا عند عدم وجه آخر فلما وجد الوجه الآخر ينبغي ان لا يصار اليه **قلنا** الضرورة ههنا
على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا للصفة ايضا **ولقول** انما لا يصار الى الوجه الآخر لانه ايضا خلاف
الاصل فاستويا **فان قيل** احد الوجهين وهو كون الاسم الظاهر مبتدأ والصفة خبرا له فاد وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر **قلنا**
الالتباس في صورة كون الخبر فعلا لا في غاية القوة حتى لا يذهب الذهن الى الاحتمال الآخر بخلاف
الالتباس فيما نحن فيه فلذا لم ينظر الى الالتباس **وايضا** ان دفع الالتباس انما يجب اذا كان

له لان الاصل في المبتدأ التقديم ۱۲ له كانه يكون خبرا ۱۲ له فاذا لا حرفية فيه ۱۲ له فانه لم يبق غاية القوة بخلاف الاول ۱۲
الامران
الامر
الامران

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلاف
الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر فان قيل ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله
نعم ارَاغبٌ اَنتَ فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز فيه الامران بل الصفة متعينة بانها
مبتدأ والا يلزم الفصل بين الصفة ومعمولها الذى هو عن الهتى بالاجنبى وايضا انه منقوض
.... بقولك ما قائم رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يخصص بتقديم ا
الحكم لان حكمه ليس بظرف وايضا منقوض بقولك الطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس
مبتدأ والطالع خبره فان الطالع ح مسند الى ضمير الشمس فلابد من تانيثه فيجب ان يقال طالعة
الشمس اجيب عن الاول والثانى ان عدم جواز الامرين فيهما لمانع ومواضع للموانع مستثناة
عن القواعد وعن الثالث ان انتفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من
الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها فان قيل ان حصر الشارح رح بثلث
صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا قلنا
هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها فى الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف قوله اى هو الاسم
المجرد فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب فى يضرب زيد لانه ايضا
المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة قلنا ان قوله المجرد بحذف الموصوف
اى الاسم المجرد ويضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام فى مرفوعات الاسم فان قيل
لما كان الكلام فى مرفوعات الاسم ينبغى ان يقدر موصوفه المرفوع بان قال اى المرفوع المجرد
قلنا لما ذكر المص رح فى تعريف المبتدء الاسم فلذا قدر الشارح رح الاسم ههنا ايضا ولقوله
المرفوع ايضا صفة يقتضى الموصوف وهو ليس الا الاسم فيقدره الشارح رح ابتداء فان
قيل المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلو اما الاسم الحقيقى او اعم من الحقيقى والحكمى فعلى الاول
خرج الخبر الذى يكون جملة وعلى الثانى لا يخرج المضارع لانه اسم حكما قلنا المراد منه الاسم
الحقيقى وخروج الخبر الجملة غير مضر بل لنز منا خروجه لانه افرده المص بقوله والخبر قد يكون
جملة قوله اى مايوقع به الاسناد فان قيل المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى
حرف الجر فى قوله به وايضا ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر
وهو مفعول مالم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا قلنا ان ذكر به باعتبار تضمينه
للوقوع وهو لازمى فيكون تقديره اى مايوقع به الاسناد قوله المغاير للصفة المذكورة بان
لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفى اوالف الاستفهام او كان مصدرة
بهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة قوله وذلك
ان تقول اشارة الى الاحتمال الاخر قوله المسند به الى المبتداء بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدما
فى نظم الكلام قوله وتجعل الباء هذا احتمال ثالث فى عبارة التعريف والنكتة فى العدول

عه لان الظرف فى اى موضع وقع تعلق بفعل او شبهه او بمعناه ۱۲ عه بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان ۱۲ عبد الرحيم

عن الى الباء هى الاحتراز عن الالتباس المسند اليه بالمسند اليه المعبر عنه بالمبتدأ فان قيل
على هذا المخرج قائم فى زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر قلنا
الخبر هو المجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده فان قيل على هذين التوجيهين يلزم
استدراك قوله المغايرة للصفة المذكورة قلنا هذا الجزء التاكيد فان قيل التاكيد على نوعين
لفظى ومعنوى وهو ليس بواحد منهما قلنا ليس المراد من التاكيد ما هو المصطلح بل المراد هو التاكيد اللغوى
فمعنى قوله تاكيد اى تحقيقا وثبوتا له فان قيل على هذين التوجيهين كما يخرج القسم الثانى
من المبتدأ كذلك يخرج يضرب فى يضرب زيد فلو اكتفى الشارح باحد هذين التوجيهين
ابتداء يحتاج الى تقدير الاسم لاخراج يضرب مثلا قلنا المقصود من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز فيه تابع فلا باس بان يقع فيه قيد ولا يكون للاحتراز بل للشرح كقوله المغايرة للصفة
المذكورة على تقدير احد هذين التوجيهين قوله واعلم ان العامل هذه الجملة مستانفة وقعت فى
جواب سوال السائل وهو انه لما كانا مجردين عن العوامل اللفظية فاى شئ عامل فيهما فاجاب
الشارح بقوله ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قيل لما كان العامل هو الابتداء
فهو موجود فى المبتدأ دون الخبر وايضا الابتداء لفظ من الالفاظ فيكون العامل فيهما لفظيا قلنا
ليس المراد من الابتداء لفظه بل المراد معناه وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لانهما اذا
كانا مجردين منهما كان الشروع والابتداء عليهما فان قيل التجريد موجود فى الاسماء المعدودة
ايضا مثل زيد بكر عمرو قلنا التجريد ههنا لاجل اسناده الى شئ او اسناد الشئ اليه قوله
بمعنى الابتدائية تفريع على اخذ التجريد من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنى الابتداء دون
لفظه قوله رافع لهما دفع وهم وهو انه عامل النصب والجر وانما كان التجريد عامل الرفع دون
النصب او الجر لانهم لما وجدوهما مرفوعين ففرضوا لهما التجريد عاملا فان قيل التجريد امر عدمى
فكيف يكون موثرا فى الوجودى قلنا ان عوامل النحو ليست عوامل فى الحقيقة بل علامات لان الموثر
هو المتكلم ولا باس بجعل العدمى علامة على الوجودى كخلو المصر عن السلطان علامة على اضطرابه
قوله فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وانما لم يكن الابتداء عاملا فى
الخبر لانه عدمى وهو لا يكون عاملا واما فى المبتدأ فللضرورة لانه لا يوجد شئ سوى الابتداء
ولو جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور قوله ان كل واحد عامل فى الآخر وانما لم يكن الابتداء عاملا
لانه عدمى وهو لا يكون عاملا واما لزوم الدور فليس فى الحقيقة لان العلة والسبب عند النحاة
بمعنى العلامة فيجوز ان يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر وايضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل
ومقدم باعتبار انه ذات والخبر عامل ومقدم باعتبار انه محل الفائدة قوله اى ما ينبغى فان قيل
الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا يجوز فينبغى ان لا يجوز قائم زيد قلنا الاصل ههنا
له لان الاصل يأتى لمعان م بمعنى الاولى فان قيل الاولوية منقوضة بمعنى القاعدة والراجح والاولى ١٢ م

بقولك فى الدار رجل لان تقديمه ليس باولى بل لا يجوز قلنا الاولوية فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع قوله لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا قيد بقوله لفظا وانما كان الاصل فيه التقديم لان المبتدا ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل ان كون المبتدا ذاتا منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والانسان نوع والمنطلق زيد وكذا القسم الثانى من المبتدا لانها ليست بذوات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا زيد والمنطلق زيد اجيب عن الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا يثبت له شئ وان كان هذا الموضوع فى نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخيرية حال الصلوة وكذا ثبوت الحمد لله حال الحمد وكذا النوعية حال الانسان واما قولهم المنطلق زيد فاللام فيه بمعنى الذى والموصول مع الصلة من الذوات واما القسم الثانى من المبتدا فنوضروري ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد وعن الثانى ان معنى قولهم هذا زيد اى مسمى بزيد والمسمى من الاوصاف وكذا قولهم المنطلق زيد لان الجزئى الحقيقى لا يحمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم المبتدا ذات والخبر حال اى غالبا فلا يرد شئ فان قيل ليس شئ من المبتدا ذات لان المبتدا فى قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا ان مدلول المبتدا ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم الثانى من المبتدا لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم فى نحو اقائم الزيدان كون الذات متصفة بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فينبغى تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدا فان قيل فليكن الامر بالعكس فيندفع الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه والعامل مقدم على المعمول وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغنى عن الفعل فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التفريع الاتى ليس على تقدم المبتدا من حيث اللفظ بل على تقدمه رتبة فلا يصح قوله لفظا قلنا ان عبارة الشارح بحذف المعطوف اى لفظا ورتبة فالتفريع على المعطوف قوله فى داره زيد وانما لم يقل فى داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل فى داره زيد فاعلا له لا يصح لان الفاعل لا يكون الا مفردا وفى قوله فى داره زيد جملة قلنا ان فاعله مقدر اى جاز قولهم قوله وامتنع قولهم فان قيل لما كان هذا التركيب ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعى ان يكون مستعملا بينهم فح كيف يصح قوله وامتنع قولهم قلنا ان استعمال هذا التركيب باستعمال اجزائه اعنى صاحبها فى الدار فان قيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور فانه لو لم يكن هذا الاصل فهو ممتنع ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد وعلة المجموع جاز ان يكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع الضمير فى التركيب المذكور

سه فمراده اى التركيب المذكور ممتنع ١٢ سه والاصل تقديم المبتدا ١٢ سه فالدال على الذات مقدم على الدال على الحال ١٢

له من تقديم المبتدا ... ان للخبر معنى المبتدا ... ١٢ سه اى الاسماء المذكورة من لفظ الصلوة والحمد ١٢ ... والفعل محذوف ١٢ سه فيعتبر الجملة فى قوله والاصل فى المبتدا التقديم ١٢

خبر فھو مقدم رتبة على الضمير الذى هو المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدما رتبة على الضمير قلنا
انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه
فان قيل سلمنا ان مرتبة الخبر موخر لكن الدار ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور ومرجع
الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقهما فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا
الدار وان لم يكن خبرا لكن فى حيز الخبر فله حكم الخبر ومرتبة الخبر موخر فكذا مرتبة ما فى حيزه و
عن الثانى ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعمول
قوله وقد يكون المبتدأ نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتدأ
على الخبر مسئلة وجوب التقديم على الخبر وهى قوله اذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المصنف راعى مناسبة اخرى فاشار بعد اصالة تقديم
المبتدأ الى اصالة تعريفه بقوله وقد يكون المبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالة كون الخبر مفردا
بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وان كان الاصل فيه هذا لحاصل اما افاد كلمة قد من معنى التقليل
قوله انما هو الحكم على الامور المعينة لان الحكم على المجهول غير معينا بان يقال رجل قائم لان العلم
بقيام رجل ما فى الدنيا حاصل لكل احد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التنكير لانه لو كان
معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قبيح لان فوقية
السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة
الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس
بضمير الفصل لا يثبت الاصالة بل هو دليل عدم الاصالة قوله ولكنه النكرة الخ دفع وهم
وهو قوله اذا تخصصت قيد اتفاقى فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضة فدفع انه قيد احترازى
قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اى بوجه اىّ وجه فان قيل الاخصر ان يقال اذا تخصصت
مثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر فى مثل الامثلة المذكورة ولفظ وجها
ينبئ من عدم الانحصار قلنا لا نسلم الانحصار فى الامثلة المذكورة لانه قد يثبت التخصيص
بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور فى امثلة المصنف قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فان
قيل ان فى قوله ما احد خير منك وقوله ارجل فى الدار ام امرأة القلة غير مستقيمة بل فيه
قطع الاشتراك قلنا ان عبارته بحذف المعطوف اى التخصيص يقل اشتراكها او ينقطع فالاول
فيما اذا كان صفة وهى قد يكون حقيقة كما فى ولعبد مومن او حكما كما فى الامثلة الاربعة
والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد
بالثانى فان قيل لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيدا نحو كوكب انقض
الساعة ونحو بقرة تكلمت وشجرة سجدت وايضا فرق بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب انقض الساعة اه اى ستارهٔ بود که درین ساعت فرو افتاد فكوكب مبتدأ نكرة وقعت فى الابتداء ۱۲ م

و المنكرة بتجويز الابتداء باحدهما دون الاخر اجيب عن الاول ان ماذكرت مذهب ابن جنى و عند الجمهور لا يصح الابتداء بالنكرة المحضة وان كانت مقيدة وعن الثانى ان صحة الابتداء باللام الذهنى ممنوعة كما فى صدر الكتاب قوله تخصص لصفة فان قيل التخصيص الفردى بالصفة مصحح واما التخصيص النوعى بالصفة كما فى المثال المذكور فهو غير مصحح لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بقوله انسان حساس لان الانسان نوع توجد فيه التخصيص النوعى مع انه لا يصح الابتداء فعلم ان التخصيص النوعى غير معتبر قلنا التخصيص النوعى بالصفة معتبر والا فالتخصيص فى الاية من اى باب معاله لا بد فى الاية من التصحيح فان قيل فليكن التخصيص فى الاية بالعموم اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومه نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذى اكله الدود ليس بخير من الجرادة قلنا لو لم يصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم اى لو لم يقيد العبد بالمومن لا يصح قوله من مشرك لانه حينئذ دخل المشرك فى العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم فى قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتدائية بها صحيحة وكذا قوله كل رجل كافر فى النار الحكم لا يصح والابتدائية صحيحة قلنا فرق بينهما لان المصحح للابتدائية فى قوله الاربعة هو اللام وفى كل رجل هو كلمة كل واما العموم فى الاية لا يكون الا بالصفة لان النكرة الموصوفة تعم فان قيل الصفة فى الاية جاءت لتحقق المصحح وهو العموم لا التصحيح اى لا نفس العموم فيكون الصفة الة العموم فلا يصح قول الشارح فتخصص بالصفة فالان الاضافة الى الالة نادرا اجيب عنه اصل الاعتراض ان التخصيص النوعى بالصفة معتبر لانه يقل الاشتراك وانما لم يعتبر فى انسان لان التخصيص النوعى فيه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا ترى انه يصح الابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق انسان ولا يصح بقولنا انسان حساس لان التخصيص فى الانسان من حيث المعنى وفى الحيوان من حيث اللفظ فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون الا اسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقول تقديره مثل قوله تعالى وقوله ولعبد مومن مقول القول قوله فان المتكلم بهذا الكلام لان السوال بالهمزة وام عن التعيين بعد العلم بحصول احدهما فان قيل المعتبر فى التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم فى النكرة المحضة ايضا قلنا ان ههنا كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل لا يصح جعل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفته باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

منتف فی مثل رجل فی الدار من غیر ذکر المرأة فینبغی ان یمتنع الابتداء به مع انہ صحیح کما قال مولانا عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدین ان هذا القول مختصر من قولنا ارجل فی الدار ام امرأة وحکم المختصر من الکلام والمطول سواء فلما صح الابتدائیة بمطولہ کذا صح بمختصرہ ایضا کقولک کوکب انقض الساعة مختصر من قولنا کوکب انقض الساعة فلما صح الابتدائیة بالمطول کذا صح بالمختصر فان قیل الاستشهاد بهذا المثال لایخلو اما عند القائلین بالتخصیص فصحة الابتدائیة به ممنوعة واما عند غیرهم فهو غیر مفید اجیب عن اصل الاعتراض ان المجوز کذلک وقولہ فی سیاق الاستفهام لان النکرة اذا وقعت فی سیاقہ فهو مصیر بتاویل المعرفة والمصرح یحتمل ان یکون ممن قال به فان قیل ان لانسلم ان المصرح قائل به لانه لو کان قائلا به لما قال فی وجہ التخصیص ان للتکلم بهذا الکلام یعلم ان احدهما فی الدار لان هذا الوجه کما قال الشارح کذلک قال المصرح فی الامالی قلنا الوجہ لایعارض الوجہ فیجوز ان یکون لشئ واحد وجوه متعددة فان قیل انه لوقال به فلم قال فی شرح المنظومة ان الاستفهام المجوز للابتداء هو الهمزة المعادلة بام قلنا مرادہ ان الاستفهام المجوز بلا تاویل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغیرها یحتاج الی التاویل لا انه غیر مجوز اصلا قولہ فجعل مبتدأ فان قیل الضمیر فی جعل راجع الی قولہ کلواحد مع ان المبتدأ هو رجل واما امرأة فهو معطوف علی المبتدأ والمعطوف علی المبتدأ لیس بمبتدأ بل من التوابع کالمعطوف علی الفاعل لیس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قید الاصالة فی تعریف الفاعل قلنا المعطوف علی المبتدأ وان لم یکن مبتدأ حقیقة لکنه مبتدأ حکما او نقول الضمیر فی جعل راجع الی الرجل لا الی کلواحد کما هو الظاهر قولہ ما احد خیر منک فان قیل لا یصح جعل احد مثلا لانه ما کان مجردا عن العوامل اللفظیة وهو غیر مجرد عنها وایضا الواجب ان یقال ما احد خیر منک بالنصب فی خیر قلنا هذا تمثیل للمبتداء علی مذهب بنی تمیم لان ما ولا المشبهتین بلیس لا یعملان عندهم قولہ فان النکرة فیها ای فی هذه الجملة قولہ فتعینت وتخصصت وانما ضم التعیین بالتخصیص لدفع مایقال انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی التخصیص لا فی التعیین فان قیل ان بین العموم والخصوص تضاد فلما افاد العموم فکیف افاد الخصوص قلنا المراد بالتخصص دفع الابهام لا التفرد الذی هو ضد العموم والشمول ولاشک ان العموم یرفع الابهام لان رفع الابهام انما یکون بالامرین اما بالوحدة او بالکلیة قولہ بل هو امر واحد فان قیل لانسلم انه امر واحد بل فیه تعدد فیما تری قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الی المحکوم علیه لان الکل جعل محکوما علیه وهو واحد فان قیل فعلی هذا یکون قولہ ما احد من المعارف لا من المخصوص قلنا نعم انه من المعارف لکن لیس من المعارف المصطلح علیها فلذا لم یعتد به ولم یعد منها بل من التخصیصات قولہ وکذا کل نکرة هذه مسئلة ابتدا من الشارح او دفع وهم وهو انه لما کان التخصیص فی النکرة التی وقعت فی حین النفی فلا یثبت التخصیص فی النکرة التی

له نعم تحتی اولی من المخصصات المذکورة ١٢ له ای فیها وقع نکرة فی الاستفهام بدون ام الدالة علی حصول الجزء مع وحده المتکلم ١٢

وقعت فی الاثبات فدفع بقوله وکذا کل نکرة الخ حاصله ان النکرة اذا وقعت فی حین النفی یصح ابتدائها
مطلقا سواء قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی اثبات فان قصد بها العموم یصح ابتدائها وان لم
یقصد لم یصح قوله تمرة خیر من جرادة هذا قول امیر المومنین علی کرم الله وجهه فی تعین فدیة
الجرادة اذا قتلها المحرم قوله قصد بها العموم لان الحکم علی الفرد الغیر المعلوم لا یصح فعلم ان قصده
جنس ذلک الفرد قوله لتخصیصه بما تخصص به الفاعل ای ان تخصیص هذا المبتداء لیس فی نفسه
بل باعتبار تخصیص الفاعل ثم یرد علیه ان التخصیص فی الفاعل بتقدم الحکم ولا تقدم ههنا
فاجاب الشارح بقوله لشبهه به ای ان ههنا وان لم یتقدم الحکم لکن تقدم فیما شبه به وهو الفاعل
فالتخصیص فیه باعتبار المشبه به ثم یرد علیه فی ای شئ شبه هذا المبتدأ بالفاعل فاجاب
الشارح بقوله اذ یستعمل الخ یعنی ان هذه الجملة الاسمیة یستعمل فی موضع الجملة الفعلیة وهی تفید
تخصیص الفاعل کما بین الشارح فکذا هذا فان قیل من علم انها یستعمل فی موضع الفعلیة
فلیکن مستانفة قلنا انه علم من انهم یعنون من هذه الاسمیة الحصر والاداة غیر موجودة
فیها وفی الفعلیة وجدت الاداة وهی الاستثناء بعد النفی حاصل
ما ذکره الشارح ولیس مراد الشارح ان هذا المبتدأ فی الاصل فاعل ثم قدم کما یعلم من بعض
الشروح لانه لا یدل علی هذا المعنی شئ من عبارة الشارح وقال صاحب الغایة انها تخصص لان
اصل شر اهر ذا ناب اهر شر ذا ناب فشر بدل الفاعل وهو الضمیر فی اهر وبدل الفاعل فی
حکم الفاعل ثم قدم لافادة الحصر فان قیل ما السر فی انه بدل الفاعل ولم یکن عین الفاعل مع امکانه
وایضا لا نسلم انه بدل لانه اذا ابدل النکرة من المعرفة وجب النعت فی البدل ولم یوجد ایضا
ان تخصیص الفاعل انما یکون بما هو مقدم علیه ولما قدم الفاعل انتفت العلة وانتفاؤها یوجب
انتفاء المعلول اجیب عن الاول بانه لو حکم انه عین فاعل فکیف یصح تقدیمه لان تقدیم
الفاعل علی الفعل لا یجوز وعن الثانی الضمیر انما یکون من المعارف اذا علم مرجعه وههنا لم یعلم
وعن الثالث ان تخصیصه باعتبار الاصل لانه فی الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان الهر
اشارة الی الاعتراض حاصله انها لما وقعت فی موضع الجملة الفعلیة باعتبار الحصر فالحصر
مستقیم فیما اذا کان نباح الکلب معتادا لانه متعدد واما فیما اذا کان غیر معتاد فهو غیر متعدد فانه
للشر فقط والحصر لاخراج الغیر ولا غیر ههنا ثم اجاب الشارح عنه بقوله فیقدر وصف
فیکون فی نفسه متعددا فیصح الحصر فان قیل الاعتراض غیر وارد لان الهر بنباح غیر معتاد
ایضا متعدد لان غیر المعتاد قد یکون بمجئ الحبیب لان الکلب غیر عارف انه عدو او حبیب له

له فان قیل الفاعل لا یجوز من حیث الفاعلیة بل باعتبار امر آخر وهو الابتدائیة قلنا انه تقدیم الفاعل صورة وهو لا یجوز کما لا یجوز تقدیم الفاعل حقیقة ۱۲م

تحریر مولینا سید عبد القیوم رحمهم الله
تعالی امین یارب العلمین

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس الا شر ولو كان الحبيب فلا نعين للشر فان قيل لا يصح الحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه يصح الحصر على التقدير الثاني ايضا لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشرا بالنسبة الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا للتشوق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند رؤية الامر الخير نادر وهو غير معتبر **قوله** ادركه العجز في حادثة كانت الحادثة شرا وذلك الرجل القوي بمنزلة ذا ناب فيقال شر اهر ذا ناب **قوله** يصح استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة مثلا فان قيل لو اخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل هو الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين التقديم والتاخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك يستقيم في تقديم الحكم دون التاخير فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدأ وفي الدار خبره مع انهم صرحوا بان تقديم الحكم الظرف يوجب مطلقا قلنا ان التخصص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقديم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدأ في قائم رجل ايضا اجيب عن اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدأ فان قيل ان ههنا ايضا التباس المبتدأ بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد اجيب عن الاصل بان الخبر اذا قدم فهو واقع في غير موقعه فيكون ضعيفا فلا يخصص به المبتدأ بخلاف الظرف فانه في اي موضع وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به المبتدأ **قوله** بالنسبة الى المتكلم اي باضافته الى الياء لان تقديره سلامي عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى المتكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما عليك فقوله سلاما تاكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو منسوب الى المتكلم فكذا هذا فان قيل من اين علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام مصدر والاصل في المصادر ان يكون مسبوقة بالافعال كما قال المصرح للمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة فعلية فمن اي جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار والفعلية على الحدوث فلا تكون ابلغ في الدعاء فان قيل ان قوله عليك ظرف وهو مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التي خبرها فعل لا تدل على الدوام قلنا نعم انها لا تدل على الدوام اذا لم تكن معدولة عن الفعلية وههنا معدولة ولنقول الظرف ههنا مقدر باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام **قوله** فكانه قال سلامي تفريع على قوله بالنسبة

بتخصيص الشي المقدم الخ

له يعني اذا كان رجل صاحب قوة وادركه العجز في واقعة يعبرون المثل ويقولون شر اهر ذا ناب ۱۲

الی المتکلم فان قیل فعلی هذا یکون معرفة لانه مضاف الی یاء المتکلم فلا یکون من باب التخصص
قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنی والمراد سلام منی علیک فیکون ترکیبا توصیفیا فلا یفید التعریف واما
قال کانه بکلمة الشک لان فیه اعتبار حالة النصب فی حالة الرفع فان قیل لا نسلم ان معنا سلام
علیک سلمت سلاما علیک لان معنی سلمت لیس الا قلت سلام علیک فیلزم التسلسل لان
سلام علیک فی قولک قلت سلام علیک ایضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج فی
تخصیصه الی تقدیر سلمت اخر مثله وذلک الی تقدیر اخر مثله الی ما لا یتناهی قلنا ان
ههنا لا یحتاج الی تقدیر سلمت اخر بل تخصیص المبتدأ بسلمت الذی ابدلت قلت منه فان
قیل فعلی هذا یلزم الدور اذ یحتاج سلمت سلاما علیک الاول فی بیان معناه الی قلت سلام
علیک وقوله قلت سلام علیک لان قلت یقتضی المقولة والمقولة محتاجة فی تخصیصه الی
سلمت لان احتیاج الجزء یوجب احتیاج الکل اجیب عن الاول لا نسلم ان معناه قلت سلام
بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنی التخصیص فی سلام
واجیب ایضا انا لا نسلم ان معنی سلمت قلت بل سلمک الله فلا یرد شیء ثم فی
الجوابین نظر اما فی الاول فهو ان سلام لما کان مصدر سلمت الذی معناه قلت السلام
علیک کان معنی السلام علیک قول سلام علیک فقوله قولی مبتدأ وقوله سلام علیک
مقولته فلا بد من الخبر فیکون تقدیره قولی سلام علیک علیک فیلزم التکرار فی الخطاب
واما الثانی فان معناه لما کان سلمک الله فهو یخالف عن قول الشارح لانه قال تخصیصه
بالنسبة الی المتکلم وعلم من هذا ان تخصیصه بالنسبة الی الغائب وهو الله اجیب عن الاول
انه فرق بین الخطابین لان الاول خطاب عام والثانی خاص علی الشخص المعین وعن
الثانی ان ما قال الشارح بالنظر الی الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقیق اولقول المقصود
هو التخصیص ×-×-×-×-×-× وهو لا یختلف سواء کان بالنسبة الی المتکلم او الی الله تعالی فان قیل
التخصیص بالمتکلم لا یجری فی کل دعاء لعدم جریانه فی ویل لک اذ لیس معناه ویلی منه
الغائب هو لعدم صحة المعنی لان الویل بمعنی الهلاک فیکون المعنی هلاک لک لا هلاک لی
لک لعدم الفائدة فلا حاجة الی ازدیاد المثل فی قوله ومثل سلام علیک قلنا فی تقریر ان
المراد بالویل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب وهو الهلاک علی السبب وهو دعاء الشر تقدیره
دعائی شر لک فان قیل لو قدم الجار والمجرور بان یقع علیک سلام لا یحتاج الی التکلیف فما الباعث
علیهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث علیهم امتیاز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور
انما اخر الجار والمجرور لدفع توهم السلام عن اللعنة قوله هذا هو المشهور ای ما ذکر من التخصیصات
وفیه اشارة الی بیان الخلاف قوله قال بعض المحققین وهو ابن الدهقی قوله منهم ای من النحاة
قوله الی هذه التکلیفات اما التکلیف فی قوله ولعبد مومن فلان المعتبر هو التخصیص الفردی

له ای النسبة الی المتکلم وهم لا یکون الا بالنصب ۱۲

بالصفة وهذا النوعى كما مر واما فى قوله ارجل فى الدار ام امرأة فلان التخصيص معتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما فى قوله ما احد خير منك فلانه تعريف لا تخصيص واما فى قوله شر اهر ذاناب فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما فى قوله فى الدار رجل فلان التخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما فى سلام عليك فلان فيه اعادة كون المعنى فى حال الرفع على ما كان فى حال النصب **قوله** الركيكة الواهية بيان الركيكة اى الضعيفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما فى كوكب انقض الساعة لان كثيرا ما يعلم بزوال الكوكب فلما اخبر له حصل له العلم وكذا نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة نحو زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ **قوله** رجل قائم لعدمه لان العلم بقيام رجل ما فى الدنيا ثابت بكل احد فلا فائدة فى الاخبار **قوله** وهذا القول اقرب للصواب لانه خال عن التكليف فيه اشارة الى الاعتراض على المص رح **اقول** لا خلاف بين ابن دهن والنحاة فى الحقيقة لانهم ايضا قائلون بقوله لكن لما كان فهم المبتدى لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بانه ان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والا فلا[1] **قوله** ولما كان الخبر معرفا جواب سوال وهو ان ذكر الخبر مر بقوله وهو المجرد المسند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فاجاب بقوله ولما كان الخبر المعرف **قوله** لكونه قسما من الاسم **فان قيل** ان اراد بكونه قسما من الاسم جعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر فى قوله المهمل جسق ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع **قلنا** انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله المهمل جسق فتركيبه ممنوع لانه مستلزم لحمل الاخص على الاعم وهو باطل **فان قيل** لا نسلم ان جسق اخص لان الخصوص والعموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها **اجيب** عن اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن المراد بالمفرد الحقيقى ما يقابل الجملة اى ما ليس بجملة فدخل جسق وخرج الجملة **قوله** والخبر قد يكون جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يقع بالمفرد كذلك يقع بالجملة **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها **فان قيل** الظرفية مذكورة فى قول المص رح بقوله وما وقع ظرفا فالاكثر الخ **قلنا** معنى قوله ولم يذكر الظرفية اى لم يذكر مثالها ولم يذكر الشرطية لانها داخلة فى الاسمية او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء والجزاء قد يكون اسمية وقد يكون فعلية **قوله** واذا كان الخبر جملة الخ اشارة الى الامرين احدهما بيان الدليل بقوله فلا بد والاخر بيان صحة دخول الفاء فى قوله فلا بد لانها تقتضى الشرط **قوله** فلا بد من عائد **فان قيل** ان قوله بُدَّ اسم لا التى لنفى الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله بد وخبرها محذوف اى لا بد من عائد لها فيكون الاسم مشابها بالمضاف فى عدم اتمام معناه بدون المتعلق فيلزم ان يكون منصوبا منونا لا مبنيا على الفتح لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

[1] اى وان لم يكن فيه هذه التخصيصات فلا فائدة فيه ۱۲

بالمضاف یکون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فیکون الاسم نکرة مفردة قوله فی الجملة الواقعة الخ اشارة الی بیان العائد فی الجزاء الی الشرط فان قیل لما کان غرض بیان العائد ینبغی ان یقال فیهما قلنا نعم الاصل کذلک الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمر هو ایضا عائد قوله یربطها به الضمیر المستتر راجع الی لفظ العائد والبارز الی الجملة وفی به الی المبتدأ فان قیل لم قال من عائد ولم یقل من ضمیر مع انه المقصود قلنا لا نسلم ان المقصود هو الضمیر فقط بل المقصود احد الامور الاربعة کما بین الشارح فان قیل ما الفرق فی ان الجملة اذا وقعت خبرا یکفی فی العائد احد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد فی العائد من الضمیر فقط قلنا الخبر من ضروریات المبتدأ فیکفی فیه ادنی عائد والصفة لیست من ضروریات الموصوف فلا بد فیها من عائد قوی فان قیل الصلة ایضا من ضروریات للموصول فینبغی ان یکفی فیه عائد ما مع انه لابد فیه ان یکون ضمیرا کما قال المصنف والعائد ضمیر له وایضا ان کون الخبر من ضروریات للمبتدأ لا یخلو اما الذات بالذات او بحیثیة کونه مبتدأ فان کان الاول فالضرورة ممنوعة وان کان الثانی فالموصوف من حیث الموصوف یکون لصفة ایضا من ضروریاته اجیب عن الاول ان الصلة مثل الصفة فی التقیید وعن الثانی المراد بالمبتدأ من حیث المبتدأ ومعنی کون الخبر ضروریا له ای لا یؤدی معنی الخبر بشیء اخر بخلاف الصفة فانها یؤدی معناها بشیء اخر فان معناها التقیید وهو یحصل بالحال والبدل ایضا فان قیل کما ان الصفة لیست من ضروریات الموصوف کذا الحال لیست من ضروریات ذی الحال فمن این شرط فی الجملة التی وقعت حالا انه لابد من الضمیر والواو معا وفی الصفة لابد من الضمیر فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتکون البعد من ذی الحال فلا بد فیهما من اقوی العائد قوله کاللام فی نعم الرجل زید فان زید مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم علیه هذا علی تقدیر ان یکون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبر له واما علی تقدیر ان یکون المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فلیس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ح وانما اشترط لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع المبالغة ولا شك ان فی التفصیل بعد الاجمال مبالغة قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هی وانما وضع المظهر موضع المضمر لتعظیم لان یوم القیامة معظم ثم کلمة ما استفهامیة مبتدأ وقوله هی خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة ولذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد یحذف العائد دفع وهم وهو کما انه لابد فی الجملة من العائد کذا لابد من ذکره فدفع بقوله وقد یحذف العائد قوله اذا کان ضمیرا دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فدفع بقوله اذا کان ضمیرا لان العائد بغیر الضمیر وقع قلیلا فلو حذف فلم یسبق الذهن الیه وایضا فی حذف اللام یفوت العهدیة وفی الحاقة یفوت البتة ای فوائد ۱۲

له بدل قوله فی الجملة الواقعة ۱۲ م ؎ فی قوله وقد یحذف العائد ۱۲ م ؎ ای اسم لا وهو قوله بکّ ۱۲ م ؎ بقوله وذلك العائد ۱۲

على عظمته وفي هو الله احد يفوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما في الضمير لا يفوت شيء سؤال العائد
وهو نعلم بالقرينة قوله الكر منه فان قيل الالف واللام في الكر...... عائد فلا حاجة الى تقدير
قوله منه قوله اللام في الكر اداة لانه ليس المقصود هو الكر المعين او نقول ان عائدية الالف
واللام انما عرف في افعال المدح والذم فان قيل ان قوله منه في التركيب لا يخلو اما صفة الكر او
حال منه فعلى الاول يلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان الجار والمجرور بتاويل الجملة وعلى الثاني
يلزم الحال من المبتدأ لان الكر مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لا لكن اللام في الكر زائدة فلا يكون
معرفة او نقول انه حال من الكر لكن ليس بحال من الكر المذكور بل من الكر الذي هو ضمير هو ضمير
في بستين وهو فاعل الظرف فان قيل الحال لا يتقدم على العامل المعنوي والظرف منه
قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا او نقول لو قدر قوله منه بعد بستين لم يكن محلا
للنقض فان قيل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان
نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدرة وهي قوله منه قوله اي الخبر الذي
فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الخبر او بمعنى الذي فعلى الاول لا يصح دخول الفاء في الخبر
اعني قوله فالاكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثاني يلزم الخروج عن البحث
قلنا انها بمعنى الذي لكن بحذف الموصوف تقديره اي الخبر الذي فهو من قبيل اسم الموصوف
بالموصول قوله او جارا ومجرورا فان قيل ان الظرف حقيقة في الزمان والمكان واطلاقه على
الجار والمجرور مجاز بعلاقة الاحتياج الى المتعلق فمن ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو ما يحتاج الى المتعلق او نقول المصنف مالكي وعنده
يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله من النحاة وهم البصريون فان قيل الاخصر ان يقال فالاكثر
من البصريين بكلمة من البيانية وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدر خلافا
للكوفيين لان المصنف تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر الخلاف
لو وقع من احد اجيب عن الاول انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعيض وعن
الثاني انما قال فالاكثر اشارة الى وجه اختيار مذهب البصريين اي انما اختار مذهب البصريين
لكثرتهم قوله على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبارة عبد الغفور او من الشرح كما يعلم من تحرير
عبد الرحمان فلو كان من الشرح فهو جواب سؤال وهو ان قوله فالاكثر مبتدأ وقوله انه مقدر خبره
والحال انه لا يصح الحمل فزاد الشارح قوله على اي فالاكثر متفق على انه قوله اي مؤول اشارة
الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقدر
والآخر دفع وهم وهو ان تقدير الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنى المؤول اي ليس المراد بالمقدر
ههنا ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم

لان المؤول عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فان قيل فعلى هذا لا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير الفعل للسببية اى اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشئ وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالبا كما قال الشاعر ــ افعال عامہ چار کہ از اہل عقول ست ؛ کون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول ست ؛ و قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهي الشهرة وسد المسد وهو الظرف فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف فيشكل بقوله نعم فلما رآه مستقرا عنده لان العامل في المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال قلنا ان مستقرا بمعنى ساكنا اى ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لانه ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير مفردا فان قيل قال الفاضل السمرقندي ان ما هو بتقدير اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفي والف الاستفهام مثل ما في الدار زيد فانه جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ قلنا لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور الواقع بعدهما وبين اسم الفاعل الذي تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف لا يكون الا مفعولا فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية تستدعي الظرف والمظروف ولا تستدعي شيئا آخر غيرهما لان ما قبل في مظروف وما بعدها ظرف نحو زيد في الدار فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلا بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر فيتوقف على الامر الآخر وهو الوجود مثلا فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل في العمل لانه موضوع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديرها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لازما في البقاء قوله والاصل في الخبر الافراد بوجوه اربعة الاول ان الخبر قسيم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثاني ليوافق الركنان لان المبتدأ ليس الا مفردا فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافق المبتدأ والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة في الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل عليهما فان قيل ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقا وقول الشارح فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر اسم الفاعل فيما سبق للتمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل في المبتدأ فان قيل الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدأ التقديم فلا حاجة الى ذكره ههنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافي جواز تاخيره والمراد بالتقديم ههنا

له وهو لم يلتفت ... ١٢ منه ــ ٢ه اى لان اسم الفاعل من حيث هو ١٢ ــ ٣ه اى لان اسم الفاعل حين وقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام مع ما عمل فيه ١٢ ــ وهو الراجح

مابينا فى جواز تاخيره قوله اى على معنى وجب له فان قيل المتبادر من كلمة ما لفظه بقرينة بحث النحوى فعلى هذا فات المطابقة بين المثال والممثل لان المثال كلمة من وهو غير مشتمل على لفظ الاستفهام اعنى الهمزة قلنا ليس المراد من كلمة ما لفظه بل المراد منه معنى الاستفهام اذ النحوى كثيرا ما يبحث عن المعانى الا ترى ان عبد الله داخل فى الكلمة نظرا الى المعنى كما مر فى صدر الكتاب وانما افاد الشارح قوله وجب ليترتب عليه قول المصنف وجب تقديمه لان وجوب تقديم المبتدأ فرع وجوب تقديم معنى الصدارة فان قيل ليس للمعنى صدارة الكلام لان الصدارة ليست الا للالفاظ قلنا معنى قوله اى معنى وجب له صدر الكلام اى معنى وجب لدالّه صدره ثم الاشتمال اعم من ان يكون بطريق الجزئية كما فى قوله من ابوك او على سبيل المجاورة بامر مقدم عليه مثل غلام من جاءك قوله كالاستفهام مثل من ابوك والشرط نحو من يكرمنى فانى اكرمه والضمير للشان نحو هو زيد منطلق ودخول اللام الابتداء على المبتداء نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا هذا ما قال البعض والمشهور ان المعنى الذى يقتضى الصدارة ستة قال الناظم ؎ شش چيز بود مقتضى صدر كلام ؛ در طبع فصيحان شده اين نظم نظام ؛ شرط وقسم وتعجب واستفهام ؛ نفى آمد ولام ابتدا گشت تمام ؛ وعند البعض التمنى والترجى ايضا منها وانما يجب الصدارة لمثل الاستفهام لان السامع فى الجواب يشرع فى الجواب قبل اتمام المتكلم الكلام فلو اخر الاستفهام توهم المخاطب ان الكلام خبرى فشرع فى الجواب الذى يوافق الكلام الخبرى فاذا تم المتكلم الكلام علم المخاطب ان الكلام استفهامى ثم يعدل من الجواب الاول الى الجواب الذى يوافق الكلام الاستفهامى فهو كالذى مشى فى الطريق ثم ظهر له خطاؤه ثم يعدل من الطريق الاول الى الثانى وهو شنيع فكن اهذا فاحفظه فانه عظيم النفع وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب تقديمه فان قيل ليس فاعل الفعل والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا معناه حكم بوجوب تقديمه حفظا لصدارته ولا شك ان فاعل الحكم والحفظ واحد وهو المتكلم كذا قال جمال الدين الجينابى قوله فان من مبتدأ الفاء للتعليل لمطابقة المثال مع الممثل فان قيل ان من نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا ان من معرفة لان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولا شك ان هذا او ذاك من المعارف او نقول نقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام والسر فيه انها معرفة بالاولانه فى قوة قولنا ازيد ام عمرو ام خالد الى اخر الاسماء لكن اورد فى مرتبة الاجمال وقال من ابوك لان عد كل الاسماء محال لعدم التناهى او السر فيه هذا ان اشتراط كون المبتدأ معرفة ليعلم المخاطب عليه وفى صورة الاستفهام زعم المتكلم ان المخاطب عالم والا فكيف يسئل عنه فلا حاجة الى كون المبتدأ معرفة اذا تضمن الاستفهام قوله وذهب بعض النحاة فان قيل المناسب ان يقال جمهور النحاة لان ما سوى سيبويه كلهم متفقون على ان من ليس بمبتدأ قلنا انما اطلق الشارح

له اذ النحوى يبحث عن الالفاظ ١٢

له اى فى جواز كون المبتدأ نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام ١٢

له مثل ان يقال زيد قائم او زيد ما هو هذا اى من التراكيب ١٢

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم ههنا فان قيل لم لم يمثل المص بامثال
المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة قلنا
للاشارة الى ان المختار مذهب سيبويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لا سيما اذا كان
الخبر معرفة اقول ان تنكير للابتداء مضر اذا لم يصح تاويله بالمعرفة وههنا يصح كما بين الشارح
بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح ابتدائية كل
نكرة اذ ما من نكرة الا ويصح تاويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التاويل بالمعرفة يختص في موضع
الاستعمال لا مطلقا او نقول انه نكتة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اى المبتدأ والخبر اشارة
الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى المصنف بقوله او متساويين لكفى فانه
اعم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فاجاب الشارح بقوله متساويين في التعريف
او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز
ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله او متساويين فانه
يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا
على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صالح خير منك كما يأتي تحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في
قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف
قوله او كانا معرفتين فانه ليس شئ مذكور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغني مثال
التساوي في المقدار قولهم الله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يصح
فان اعرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا
مساوات بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في المغني مبني
على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف
مضاف الضمير مساويا مع العلم واما مثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطلق فان
قيل ان ما قال المصنف منقوض بقولهم بنونا بنو ابنائنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم
الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصنف لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا
وجدت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنو ابنائنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان
قيل فعلى هذا لا يصح جعل قوله زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا
مبتدأ والمنطلق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه
لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر وههنا
المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لا نسلم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة
على كون احدهما مبتدأ والاخر خبره وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل
على الغير اذا اخذ من حيث هو هو واما اذا اراد منه مسمى بزيد فيصح حمله لان صيغة المسمى

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة والموصول مع الصلة من الذوات فيحتمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا لا من احواله اعلم ان الضابطة في كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فيما اذا كانا معرفتين ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا قوله او كانا متساويين اى او كانا نكرتين متساويين في التخصيص قوله في اصل التخصيص دفع وهم وهو ان المراد بالتساوى مايكون في قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان تخصيص المبتدأ ههنا بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اى بالصفة فقط لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذى اورده المصنف مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التى اورده المصنف لانه لا زيادة في مثال المصنف لاحدهما على الاخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد الصفتين اخص من الاخر قوله او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا لفاعل فكيف يصح قوله فعلا للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب عن الاول الاسناد الى شئ اسناد اليه في الحقيقة فلذا قال فعلا له وعن الثانى ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان في الحقيقة جملة كما جعل في اين زيد مفردا باعتبار الصورة او نقول سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم فان قيل لابد للمصنف من ان يقول او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح ايض قلنا انما لم يذكره لكن لانه داخل في قوله مشتملا على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفى او نقول ان حاله يعلم بالمقايسة على ماسبق لان حال مابعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل قلنا لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم ح الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع الضمير المجرور في ابوه اليه فان قيل فعلى هذا يلزم الالتباس في صورة تثنية الفعل وجمعه ايضا لانعدام احتمال البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سياتى قلنا ان ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير فيصح جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير في ابوه او نقول ان الفاعل في قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الا بدل الغلط وهو قليل الوقوع في الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهو ليس الا عين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

له اولا في تقديم الفاعل وثانيا في تقديم المفعول ۱۲

ظاهرا وان لم یصح فی الواقع فان قیل لما صح الاضمار قبل الذکر فی العمدة فعلی هذا کیف یصح قولهم فیما سبق فی القسم الثانی من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو کانت رافعة للضمیر یلزم اجتماع الفاعلین و لا یحمل علی البدل للزوم الاضمار قبل الذکر مع ان الضمیر عمدة فیه ایضا فیصلح البدل ولا یلزم الاضمار قبل الذکر لانه عمدة فلیتامل فیه قوله فالتبس المبتدأ به الخ فان قیل فعلی هذا یلزم ان لا یصح اقائم زید لالتباس المبتدأ بالفاعل فلا یصح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران قلنا التباس المبتدأ بالفاعل اذا کان الخبر فعلا یوجب التباس الجملة الاسمیة بالفعلیة ویغیر الکلام بالفعلیة والاسمیة بخلاف هذا القیاس فانه لا یغیر الکلام قوله او بالفاعل علی هذا التقدیر ای علی تقدیر التثنیة والجمع قوله ایضا کما فی المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم یقل مشتملا کما سبق للتفنن فی العبارة ولهذا کان الخبر المفرد قوله ای الذی لیس بجملة اشارة الی موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم المفعول یصیر ذلک الالف واللام بمعنی الذی والمفعول بمعنی الفعل فلذا قال الذی لیس بجملة فان قیل ینبغی ان یفسر بفعل نفسه بان قال الذی یفرد فما بین فسر بقوله لیس بجملة وایضا اسم المفعول المذکور انما یکون بمعنی الفعل المجهول وقوله لیس بجملة غیر مجهول اجیب من الاول انما فسر به لقصر المسافة لانه لو قال یفرد فالافراد یجیء لمعان کثیرة فانه یقابل المرکب والمضاف والجملة فیحتاج الی تفسیر اخر فلذا قال ابتداء لیس بجملة وعن الثانی ان لیس لازمی والفعل المجهول بمنزلة اللازمی لجعل مفعوله مفعول ما لم یسم فاعله فلم یبق المفعول فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه خبر مفرد والمثال هو این وهو لیس بمفرد لانه قد مر ان ما وقع ظرفا فالاکثر علی انه مقدر بجملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شک ان این مفرد صورة لانه من الاسماء و ان کان جملة بحسب الحقیقة قوله کالاستفهام فان قیل ینبغی ان یقال هو الاستفهام بترک الکاف المثلی لان مقتضیات الصدر علی قسمین قسم لا یصح کونه خبرا للمبتدأ لکونه حرفا کحرف النفی والاستفهام بل الخبر ما بعدهما وقسم یصلح له کاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط یقع خبرا لکن جملة لا مفردا فلم یبق من مقتضیات الصدر مما یقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله کالاستفهام بیان المثال المطلق ماله صدر الکلام ولا شک انه غیر مختص بالاستفهام لانه مثال الخبر الذی فیه ماله صدر الکلام قوله فزید مبتدأ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل فان قیل لم لا یجوز ان یکون زید فاعلا لاین لانه شبه الفعل لکونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما یعمل اذا اعتمد بشیء من الامور الستة وهو لم یعتمد بشیء منها قوله واحترز به ای بلفظ المفرد لان الخبر فی زید این ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدره فان قیل الظاهر ان الضمیر فی تصدره یرجع الی این ابوه وح لا معنی لتصدره فی جملة لانه یلزم تصدر الشیء علی نفسه قلنا الضمیر راجع الی ماله صدر الکلام قوله بتقدیمه فان قیل ان عبارة المصنف یشعر بان ذات الخبر یکون مصححا له فیلزم ان یکون رجل فی قولنا رجل فی الدار مصححا للمبتدأ لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه یکون مصححا للمبتدأ بتقدیمه لا بذاته وقیل احترز بقوله بتقدیمه عما یکون الخبر بتاخیره مصححا له کما فی زید

له ذکر المعول الذی دخل علیه الالف واللام ١٢ که ای الذی دخل علیه الالف واللام ١٢ سه ای العمدة الواقعة لحرف النفی والف الاستفهام ١٢

تام قوله من حيث انه مبتدأ فان قيل المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والامر ليس كذلك قلنا المراد بكون الخبر مصححا له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتدائية هو الخبر والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا التقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبار انه ذات واما باعتبار وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر قوله بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة فان قيل لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتاخير يلزم المحذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر قلنا لا نسلم انه التبس بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بدون الاعتماد على احد الامور الستة ولم يوجد ولقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تاخيره فانه عند التاخير يتخصص ويفيد الكلام فائدة تامة و احتمال الالتباس ايضا ليس على التسوية بل عند حمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح جانب الابتدائية قوله او كان لمتعلقه فان قيل ان قوله او لمتعلقه لا يخلو اما عطف على اسم كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او لمتعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وذا لا يجوز قلنا ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة قوله بكسر اللام دفع وهم وهو ان قوله او لمتعلقه مقروء بفتح اللام الثاني ومتعلق الخبر ليس الا المبتدأ فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لا اسناد المعنى فدفع بقوله بكسر اللام اي لجزء الخبر فان قيل لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينبغي ان يقول المص رح او لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور قلنا لو قال ذلك لخرج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل فان قيل هذه الضابطة منقوضة بقولنا على الله عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ولمتعلقه ضمير في المبتدأ مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ قلنا المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه عليه بان يكون جزء من الخبر او مضاف اليه له وفي مادة النقض ليس كذلك لان قوله على الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز فان قيل في مادة النقض لما قدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله عبده وذا لا يجوز قلنا الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي في مركزه وههنا في مركزه لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محل آخر وادرج ههنا بل هو ثابت في محله كما كان فان قيل في هذه المطابقة يلزم الدور لان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم

الخبر ههنا وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية لانه لو لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا عن تقديمه لانه بناء على الوجود قلنا الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها الذاتية فلا دور قوله كائن بيان لمتعلق الجار والمجرور قوله فى جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن مصروف عن الظاهر غير الظاهر اذ الظاهر ان الضمير مظروف فى المبتدأ وليس كذا وجواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير فى المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه قوله فقوله مثلا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل فان قيل لا نم ان الضمير فى مثلها راجع الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر قلنا لا نسلم انه عين الخبر لان الخبر هو قوله على التمرة اى الجار مع المجرور لا المجرور وحده بل هو جزءه قوله او كان الخبر اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححا له وليس عطف على قوله او لمتعلقه لفساد المعنى كما ترى قوله المفتوحة الواقعة فان قيل المراد بالخبر عن ان لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتدائية وعلى الثانى يلزم الخروج من البحث لانه فى خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ قلنا انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمها بل من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ قوله ذى تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل اللبس لان قولنا انك قائم عندى فى التقدير انك قائم ثبت عندى فتكون الحكم فى جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدءا وعندى خبره فلا التباس ظ لكن خوف اللبس باق لكونها فى صدر الكلام فان قيل ان خوف اللبس دليل مرجح لا موجب ولذا قال المص رح فى شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قلنا خوف اللبس على قسمين احدهما ان يتعين اللابس فى ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول موجب والثانى مرجح وههنا تعين اللابس لان المفتوحة لا تقع فى صدر الكلام بل هو متعين للمكسورة فى الواقع وان ذهب الذهن الى المفتوحة من حيث الظ كما قلنا فان قيل ان رفع الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة فى الصدر والمكسورة فى الوسط قلنا الكسر ثقيل من الفتحة والصدر بالثقيل اولى لان للمتكلم اقوى فلذا المختار والعكس قوله لامكان الذهول اى الغفلة لانها يؤدى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا فى الاداء فلا يعلم المخاطب ان المؤدى فتحة او كسرة قوله او فى الكتابة فان قيل لم يعهد جرفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو وفتاملا فيه قوله مثل عندى انك قائم فانه اذا كان مكسورا لكان قوله ك اسمها وقوله قائم خبره وقوله عندى خبر بعد خبر او ظرف واذا كان مفتوحا كان جميع قوله ك وقائم اسم ان وعندى خبره قوله وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ ورب ما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول ما يتم معناه باحدهما

عه اى لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتدائية ۱۲ م سه الاولى ان يقول اذ الظ ان المبتدأ ظرف للضمير مع انه ليس كذلك كما قال رحيال الدين ۱۲ مغنى صه اى كان الخطاب للتمثيل بقول ان

بد ون الاخر مثل زيد عالم عاقل والثانى اما لا يتم معناه بد ون الاول نحو الابلق الاسود الابيض قوله من غير تعدد المخبر عنه فان قيل كلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير مثل زيد قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه ولا شك ان التعدد حينئذ قليل فان قيل لما كان المراد منه من غير تعدد المخبر عنه فعلى هذا يلزم حمل المتعدد على غيره قلنا انما لا يصح حمل المتعدد على غيره اذا لم يكن غير المتعدد قابلا لتحمل المتعدد وههنا قابل كما ترى فان قيل لم لم يتعرض المص الى تعدد المبتدأ بلا تعدد الخبر بان يقع وقد يتعدد المبتدأ قلنا ليس له مثال فى كلامهم فلذا لم يتعرض له فان قيل لا نسلم ذلك لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لكن مع تعدد الخبر لان تقديره هكذا الحلو الحامض كائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمثنى او نقول انه شاذ لا يعبأ به قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهو ان المص اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او معنى بغير العاطف توهم منه ان التعدد جائز من حيث اللفظ فقط ومع العاطف غير جائز فدفع بقوله وذلك التعدد الخ قوله ويستعمل ذلك على وجهين فان قيل يشكل هذا بقولنا هما عالم وجاهل لان العطف فيه واجب بان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل قلنا الكلام فيما اذا كان المخبر عنه واحدا وههنا كما تعدد الخبر تعدد المخبر عنه ايض فان قيل هذا المثال مشهور فيما بينهم مع ان فيه خللا ظاهرا وهو ان الخبر اذا كان مشتقا يكون حاملا لضمير المبتدأ وههنا ليس كذلك والا لفسد المعنى قلنا المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا يفسد المعنى على تقدير تحمل الخبر الضمير قوله فانه فى الحقيقة خبر واحد لان المقص اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثباتهما انفسهما وايض لا يصح حمل كل واحد على المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما فى الحقيقة خبر واحد فان قيل اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح اجراء الاعراب على كل واحد منهما قلنا انما كان كل واحد من اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجرى الاعراب على كل واحد منهما فان قيل لم لم يتعرض الشارح الى الخبر الذى يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ قلنا لاجل انه ليس له المادة فى الخارج فان قيل لا نم ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر بمعنى انه لا حار ولا بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحرارة كالمز فلا تعدد فيه قوله اى مز وهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلوة بناء على ان الطعمين امتزجا فى جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد فى الحقيقة قوله وجاز العطف فان قيل قول هذا البعض لا يخالف القول الاول لان فى القول الاول ترك العطف اولى فعلم منه ان العطف جائز ايض قلنا المراد من قوله اولى اى واجب بقرينة المقابلة بقوله وجاز العطف او نقول المراد من الجواز فى القول الثانى هو الاولى ونقول ان قوله وجاز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اى جوز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

ولا يبعد **فان قيل** ان التعدد لما كان متنوعا الى العطف وغيره فلم خص المص رح بغير العطف **قلنا** انما خص هذا لان مراد المص رح بقوله وقد يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف فيه خفاء لوجود الواسطة وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وههنا بحث بوجوه الاول انه يلزم التدافع فی قول الشارح رح لانه علم من قوله ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف وغيره الخ انه خبر وعلم من ههنا انه ليس والثانی ان المتعدد بالعطف قد يكون خبرا كما فی قولهم هما عالم وجاهل والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول ان من قال سابقا نظرا الى لفظ واما ههنا نظرا الى الواقع فلا تدافع وعن الثانی ان مراد الشارح رح فيما اذا تعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه وههنا تعدد المخبر عنه ايضا وعن الثالث ان مراد الشارح رح ان المتعدد الحاصل بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد الحاصل بالعطف ليس الا المعطوف لان المعطوف عليه حاصل بدون العطف واطلاق المتعدد على المعطوف باعتبار بعض المواد لانه قد يكون متعددا **قوله** فالاقتصار عليه لذلك ای لعدم الخفاء فيه ولانه تابع وليس بخبر **فان قيل** ما للشارح رح انه لم يعتبر من ترك المص ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط **قلنا** لا جل انه قليل فی كلامهم **قوله** وقد يتضمن المبتدأ لما فرغ المص من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر شرع فی بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط واضافة المعنى الى الشرط بيانية او لامية **قوله** وهو سببية الاول للثانی **فان قيل** قد لا يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثانی مع انه دخل الفاء فی الخبر نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان اتصال النعمة بنا ليس سببا لصدور النعمة من الله بل الامر بالعكس لان الصدور سبب الاتصال **قلنا** معنى الشرط لا يختص بسببية الاول للثانی بل المراد منه ههنا اعم منها ای سواء كان سببية الاول لوجود الثانی او سببية الاول للحكم بوجود الثانی لا لنفس وجود الثانی وههنا وان لم يوجد الاول لكن وجد الثانی لان الصدور امر مبطن لا يعلم الا بالاتصال بنا **فان قيل** لو قال الشارح رح معنى الشرط هو الذی يكون بين الاول والثانی ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذی ذكر الشارح رح مع انه مختار الرضی **قلنا** انما قال الشارح رح ذلك موافقا لقول المص رح فی بحث المفعول وهو قوله لسببية الاول وسببية الثانی تبركا **قوله** فيشبه المبتدأ اه **فان قيل** مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستدعی التفريع الذی ذكر المص رح بقوله فيصح دخول الفاء فی الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية لشیء آخر غير الخبر لان الثانی فی قوله سببية الاول للثانی لا يلزم ان يكون خبرا **فاجاب الشارح رح عنه** بقوله فيشبه المبتدأ الشرط فی سببية الخبر ای المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شیء آخر ايضا فيصح التفريع **قوله** ويصح عدم دخول الفاء فيه **اشارة الى** ان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص **فان قيل** ان ههنا امرين احدهما قصد الدلالة على ذلك المعنى والآخر قصد عدم الدلالة

عه ای دخول الفاء فی الخبر فی هذه الصورة جوازی لا وجوبی ۱۲ رب ارحمهما كما ربيانی صغيرا ۱۲

عليه فعلى الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء الخ والجواب ان ما قال المصنف رح مخالف عن سائر النحويين لانهم حكموا بوجوب دخول الفاء فيه اجيب عنهما ان قول المصنف رح بالصحة فيما اذا نظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط من غير النظر الى القصد وبما قالوا محمول على صورة قصد معنى الشرط فالحاصل ان ههنا ثلث صور ان اعتبر بشرط الشئ يجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شئ يجب عدمه وان اعتبر لا بشرط شئ يصح دخول الفاء ويصح عدمه ايضا قوله فيجب دخول الفاء فان قيل قوله فيجب لا يخلو اما ان يكون جزاء لاما او لاذا فعلى كل تقدير لا يوجد جزء الآخر قلنا ذلك جزاء اما واستغنى به عن جزاء اذا لان جزاءها مثل ذلك فان قيل ان كلمة اما لا يخلو اما من ادوات الشرط اولا فعلى الاول ينبغى ان يجزم فى الجزاء ان كان مضارعا وعلى الثانى ينبغى ان لا يجب دخول الفاء فى الجزاء قلنا انها من ادواته لكن لا يثبت الجزم لمانع وهو انه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فكيف ان يعمل فى الجزاء الذى هو ابعد منها قوله واما اذا لم يقصد فان قيل ان عدم القصد ليس الا صورة مجرد التضمن فكيف يترتب عليه قوله لا يجب عدمه قلنا معنى قوله اذا لم يقصد اى قصد عدم الدلالة بقرينة التقابل مع قوله نظرا الى مجرد التضمن قوله وذلك اما الاسم الموصول فان قيل كلامه يدل على انحصار المبتدأ المتضمن معنى الشرط الذى يصح دخول الفاء فى الخبر فى الاسم الموصول بفعل او ظرف وليس كذلك فان المبتدأ الذى دخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والاسماء التى فيها معنى الشرط كمن واى وانى واذا وما نحو وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ ومثل من كان فى هذه اعمى فهو فى الآخرة اعمى ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وغير ذلك يجوز ايضا دخل الفاء فى الخبر قلنا مراد المصنف رح صحة دخول الفاء وفى ما ذكرت يجب دخول الفاء قوله الذى جعلت فان قيل ان صلة الموصول لا يكون الا جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول هو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق كما قال الشارح اى الذى جعلت صلة جملة فعلية او ظرفية فان قيل جعل الظرف جملة مستقيمة عند البصريين واما عند الكوفيين فلا يستقيم كما مر قلنا الظرف ههنا ماول بالجملة بالاتفاق وانما مر سابقا فهو فيما اذا وقع الظرف خبرا ثم الفعل ههنا ما يعم شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول فانهما تامين فى الموضعين احدهما فى القسم الثانى من المبتدأ والآخر فى هذا الموضع قوله لان الشرط لا يكون الا فعلا والمبتدأ لا يكون فعلا فلا بد ان يكون المبتدأ هو الاسم الذى يجئ فى جنبه الفعل ليشبه الشرط فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم فان المبتدأ فيه ليس بموصول مع انه دخل الفاء فى الخبر قلنا فى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به وههنا الموت وان لم يكن موصولا لكنه موصوف بالموصول لانه لما تضمن الصفة معنى الشرط فكان الموصوف ايضا تضمن له وههنا بحث من وجهين الاول ان الموت مبتدأ لانه ما

يكون مجردا عن العوامل اللفظية والموة ليس كذلك والثانى ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة الصفة لكن لم يوجد سببية الاول للثانى لان الفرار من الموة ليس سببا للملاقات قلنا المراد من المبتدأ ههنا اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل بقرينة قول المص رح وليت ولعل مانعان بالاتفاق وعن الثانى ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثانى لكن يكون سببا للحكم به او نقول لا نسلم ان الفرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجماد لا فرار لها من الموة فلكن الملاقات للموة معها او نقول ان الفرار وان لم يكن سببا لها فى جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان يكون اجله مقدرا فى المكان الذى فر اليه قوله اى باحدهما لان التوصيف بهما ليس بشرط لصحة دخول الفاء فيكون عبارة المص رح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو افرد المصنف رح الضمير بان يقال او النكرة الموصوفة به راجعا الى احدهما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير المضاف قلنا قال الرضى لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بينهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فوجب حمل الاستغناء على الاولوية ونفى القول المذكور على الغالب فقول الشارح رح باحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يراه فى بادى النظر كذا قال مولوى عبد الحكيم قوله هذا مثال للاسم الموصوف بفعل فان قيل الموصوف بفعل هو الرجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل قلنا لا نسلم ذلك لان المبتدء فى الواقع هو الرجل واما كلمة كل فللاحاطة فقط قوله كل غلام رجل يأتينى هذا مبنى على ان قوله يأتينى صفة لرجل واما لو كان صفة لغلام فيكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل يأتينى قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل ان جعل ليت ولعل مبتدأ غير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا لفظهما فيكونان من الاسماء كما قال الشارح رح من الحروف المشبهة يعنى يحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة التى لها اسم وخبر ووقع فى التراكيب فيكونان علمين لما وقع فى التراكيب والعلم هو الاسم قوله اذا دخلا احتراز عما اذا اريد خلاء على المبتدأ بان يتصور كل واحد على الانفراد قوله الذى يصح دخول الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التى لا يصح دخول الفاء عليها بان لم يكن موصولا ولا نكرة لا يظهر منع ليت ولعل من دخول الفاء فان قيل انهما اذا دخلا على المبتدأ الذى يجب دخول الفاء فى خبره يكونان ايضا مانعين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة قلنا ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوجوب لان نفى الاعم يستلزم نفى الاخص قوله من قبيل الاعتبار فان قيل انه يجوز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون جزاء الشرط امرا نحو ان لقى زيد فاضربه وقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب عن الاول لا نسلم ... صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضى كلاهما الصدر فيبطل صدارة احدهما

وعن الثانی ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضية لا مقدمها على حدة ولا تاليها على حدة ولا شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كذلك فان قيل هذا مستقيم على مذهب المنطقى لان الحكم عندهم بين الشرط والجزاء واما عند النحوى فالحكم فى الجزاء فقط والشرط قيد له فلا بد ان يكون الخبرية فى الجزاء قلنا عندهم مواد النقض مؤلة بالخبريات يكون معنى قوله اذا زنى فاجلد واى تطلب منه الجلد ومقول فى حقه فاجلد واو قس على هذا وقال بعضهم فى وجه قوله مانعان بالاتفاق ان الفاء انما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فيبطل الشرط لان الشئ ينتفى بانتفاء لازمه وقال بعضهم ان الفاء انما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد يبطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على قطعية وجود الجزاء بوجود الشرط وهما يغيران الكلام من القطع الى الطمع والرجاء قوله وذلك المنع اشارة الى ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان قوله ايضا مانعان وان لم تخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية لكنه يفوت صدارة معنى الشرط قوله ما وجه تخصيص ليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالبيان قلنا وجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما او نقول بما خصا لان المصنف قال وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين هذا المنع ههنا توهم انهما غير مانعتين من دخول الفاء بالنظر الى قوله وامره كامر خبر المبتدأ قوله والحق بصيغة الماضى من باب الافعال ووجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط للتردد فيتنافيان والاصح انها لا تمنع لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فان قيل قد صرح انفا ان باب كان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع انه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم يخصر علة المنع على ذلك قلنا ان ثم وجد علة اخرى وهى انه يفوت صدارة معنى الشرط بخلاف ان المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة فكانها زائدة فلا تفوت الصدارة قوله يؤيده فان قيل لم قال يؤيد ولم يقل يدل قلنا نعم قلنا انما لم يقل يدل لانه يحتمل ان يكون بحذف الخبر وهو يعنيهم والفاء للتعليل او زائدة وفيه بحث من وجهين الاول الملحق هو سيبويه فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجئ زائدة عنده فى موضع من المواضع نعم لو كان الملحق هو الاخفش لامكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز زيادتها والثانى انه على هذا لا يصح قول الشارح فيما سيأتى فما يدل على عدم منعها ان المكسورة لانه تصريح بكونه دليلا اجيب عن الاول لان سيبويه وان لم يقل بزيادتها لكن يحتمل زيادتها عند الاخفش لان نقل روايته من مجتهد يحتمل النقل من مجتهد اخر وعن الثانى بما قال ههنا يؤيد نقلا على الاحتمال وقال فيما بعد فما يدل نظرا الى بعد هذا الاحتمال قوله فاعترض بقوله فان قيل ما وجه سيبويه انه الحق المكسورة بهما ولم يلحق المفتوحة بهما مع انها بالالحاق اولى من المكسورة لانها تغير معنى الجملة فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما مر انفا قلنا ان سيبويه الحق المكسورة ولكن الحق المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعترض بقول من سواه ليس من مقولة الشارح بل من مقولة القائل حيث قال

ع ۱ے علی قوله لانها لا تخرجوا الكلام ۱۲ م ۲ عه ای باب کان ۱۲ ۵ ای المراد من باب کان ولو علمت منه ... فی بحث خبران ...

الشارح رح قیل بعضهم الذی الخ **قوله** مع ان كلا القولين لايساعد بهما دفع وهم وهو انه لما كان بقول سیبویه اعتداد افیکون هو معمولا ایضا فدفع بقوله مع ان كلا القولين الخ **قوله** انما غنم كلمة ما يحتمل ان يكون موصولة او موصوفة فعلى الاول يكون المبتدأ اسما موصولا بفعل وعلى الثانى يكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لايكون الا نكرة **قوله** فوالله ما فارقتكم حاصل ان الشاعر لم يختلط مع بعض صحابه وفارق منهم فقالوا له لما لم تختلط معنا علم انك تختار العداوة معنا فقال الشاعر فى دفعهم فوالله ما فارقتكم قاليا[1] لكم ای ازجهت دشمنی باشما ؛ ولكن ما يقضى فسوف يكون ؛ ای بل المفارقة لامر الذی حكم عليه ربنا وتعلمون به ان شاء الله **قوله** لفظية او عقلية **دفع وهم** وهو ان المراد من القرينة ههنا هى اللفظية فقط لتبادرها فدفع بقوله لفظية او عقلية وهما بالجر صفة القرينة ويحتمل النصب على الحالية لان الحال عن المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل النصب على انهما خبر كان المقدر ای سواء كانت القرينة لفظية او عقلية **قوله** لا واجبا اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص وايضا توطية لقوله وقد يجب **قوله** وقد يجب حذفه اما اشارة الى الاعتراض على المصنف رح او اشارة الى **جواب سوال** فلو كان اعتراضا فتحريره بانه لم يذكر ههنا حذف المبتدأ وجوبا **فجوابه** ان موضع بيان النعت ليس هذا الموضع بل موضعه فى بحث النعت ولكن المصنف رح لم يذكره فى شئ من الموضعين لانه كتاب مختصر وكثير من المسائل لم يذكر فيه ولو كان جواب سوال فتحريره بانه لم لا اقر المصنف رح حذف المبتدأ وجوبا فاجاب بقوله وقد يجب حذفه يعنى ان حذفه وجوبا قليل[2] لان قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فان قيل ان قوله وقد يحذف المبتدأ ايضا يفيد التقليل فينبغى ان لا يذكر الحذف الجوازى ايضا قلنا القلة اذا ذكرت بعد القلة فيكون القلة الثانية بالنسبة الى الاولى فهذه اقل من الاولى فلا يقاس الاولى على الثانى **وقيل** لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام وحمل صورة القطع بالرفع على حذف الخبر لا المبتدأ **فان قيل** لم لم يجب الشارح عن قول هذا المعترض بان يقال انما لم يذكره لعدم وجوده **قلنا** هو مخالف من مقتضى المصنف رح لانه لما لم يذكر المصنف صورة قطع النعت عن صور وجوب الخبر وحصر فيما التزم فى موضعه غيره علم منه انه ليس من صور حذف الخبر **قوله** اذا قطع النعت بالرفع ای بسبب جعله مرفوعا والحاصل انه صفة لما قبله فى المعنى لكن قطع وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله بان رفع وهذا انما يكون فى صورة كان النعت مرفوعا فلو قطع بالنصب او الجر فهو ليس من هذا الباب **قوله** فى الاصل صفة لانه لو اظهر يكون جملة مستقلة فلا يدل على انه فى الاصل صفة **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان لا يقطع ليعلم صريحا انه صفة **فاجاب** الشارح بقوله فقطع لقصد المدح او الذم لانه اذا قطع فيكون فارا من الاصل والفرار منه ليس الا لنكتة وهى ههنا قصد المدح او الذم **فان قيل** فقصد المدح يتاتى بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع **قلنا** سلمنا ذلك لكن كمال المدح لان ضمير الفصل يفيد

[1] القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض ١٢ م اللهم ارحم علينا ملا...

[2] والقليل بمنزلة العدم فلذا لم يذكر المصنف رح [3] لما مر من ان قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل ١٢ [4] مثل الحمد لله اهل الحمد برفع قوله اهل ١٢ م [5] حذفا جائزا التقدير اهل الحمد هو ١٢ مفتی

٢ـ فى القطع

الحصر فان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد قوله وغير ذلك كالترحم والغضب مثال الذم كما اذا قطع السارق بالرفع في قولنا مررت بزيد السارقُ اي هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطع المسكين بالرفع في قولنا مررت بزيد المسكين ومثال الغضب كما اذا قطع اخاك بالرفع في قولنا ضربت زيدا اخاك بان يقع اخوك قوله ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأ وما قبله خبره ليس من هذا الباب كما ستعرف في موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلا لا الرجل مثلا فيكونان بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتدء يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز قوله اي المبتدأ المحذوف فان قيل المثال لا يطابق الممثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلال والله ليس الا مثال الخبر المحذوف قلنا الكاف في قوله كقول المستهل بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة في ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره اي المبتدأ المحذوف في مقول المستهل كما قال الشارح فان قيل لا حصر ان يقع هو مثل الخ بالضمير وايضا ان الشئ اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير قلنا سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطناب لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغي ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير مقدر في عبارة المصنف ودأب الشارح ان يبين مرجع الضمير الذي ذكر في عبارة المصنف وهذا الضمير وان لم يكن في عبارته صريحا لكن هو مقدر فيها قوله لمبصر انما وصف المستهل بالمبصر لئلا يتوهم انه عبارة عن المولود الذي ولد في الحال كما يطلق عليه عند الفقهاء وانما وصف بقوله الرافع صوته لان قوله الهلال لا يوجد بمجرد الابصار بل دون رفع الصوت قوله اي هذا الهلال اشارة الى بيان المبتدأ بقرينة حالية وهي اجتماع الناس لرؤية الهلال في مطالعه وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد اما الاول كما مر والثاني قوله والله والثاني انه من اين علم انه يحذف المبتدأ فليكن يحذف الخبر اجيب عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدل عليه قول الشارح جريا على عادة المستهلين غالبا فان الغلبة يدل على انه قد لا يكون معه او نقول انه قوله والله من متعلقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ

×·×·×·×·×·×·×·×·×·×·×·×·×·× وعن الثاني ان مقصود المستهل تعين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لا تعين الهلال بالاشارة لان المقصود في الكلام محكوم به لا المحكوم عليه فلا بد ان يكون الهلال محكوما به لانه المقصود قوله ليتوجه دليل التعين فان قيل لم ههنا بيان المبتدأ والخبر فما الحاجة الى قوله والله قلنا انما اتى به جريا على عادة المستهلين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين احدهما ما انتفى خلافه والاخر ما ندر خلافه فهذا من اي قبيل فاجاب الشارح بقوله غالبا اي انه من قبيل ما يجعل الخلاف فيه نادرا وايضا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وذلك لان الاصل في كل كلمة الوقف اذا كانت في الاخر فاذا اريد وقفه فيذهب الوهم الى انه كان منصوبا بابصر الهلال او رأيت الهلال ثم حذف الفعل لضيق الوقت فح لا يكون مما نحن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لانه ليس في الاخر بل الاخر هو القسم فان قيل

له فما قال رب اكثر وان استعمل على عليه ۱۲م　عه اي الشارح بلك قوله اي المبتدأ المحذوف جوازا ۱۲م　ص جواز الحذف المبتدأ المحذوف م

ان دفع الوقف لو يتوقف على القسم لانه يكون بذكر كلمة اخرى ايضا فما وجه تخصيص القسم قلنا انما خصه لجريان العادة فان قلت فعلى هذا لا يكون قوله ولئلا يتوهم لنصب الهلال وجه مستقل ما لم ينضم اليه الوجه الاول فلا يصح ذكر الواو فى قوله ولئلا يتوهم قلنا انما ذكر الواو لان الوجه الاول تام بلا انضمام الثانى وان لم يتم الثانى بدون الاول او نقول الواو زائدة والعبارة محمولة على القلب تقديره هكذا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم الخ وانما خص القسم جريا على عادة المتساهلين والله اعلم بمراد الشارح قوله من غير اقامة شئ الخ لانه لو اقيم شئ مقامه كان حذفه واجبا كما سياتى بقوله ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره قوله مثل الخبر المحذوف فان قلت ان ههنا فات المطابقة بين المثال والممثل لان قوله فاذا السبع مثال المبتدأ لا الخبر قلت عبارة المصنف بحذف المضاف اليه وهو لفظ الخبر تقديره مثل الخبر المحذوف الخ قوله فان تقديره الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله واقف والقرينة عليه ان اذا المفاجات ولا يكون بعده الا الجملة الاسمية فان قلت لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر فليكن قوله السبع مبتدأ واذا خبره قدم لانه ظرف فكل موضع موضع له فاجاب الشارح بقوله على ان يكون اذا ظرف زمان على الصحيح والزمان لا يحمل على السبع فان قلت ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد وهو اذا فاجاب الشارح بقوله غير ساد مسده اى ان اذا لا يكون سد المسد لان اقامة المتقدم مقام المتاخر مختلف فيه وانما قال على المذهب الصحيح لان عند البعض اذا مكانية فيصح كونها خبرا لان المكان عبارة عن موضع الثبوت ولا شك ان السبع يصلح ثبوت الشئ على ظرفه لكن قولهم غير صحيح لانه على هذا يلزم تكرار المكان فى بعض الامثلة نحو خرجت فاذا السبع واقف بالباب ثم العامل فى اذا المفاجات واقف ومعنى المفاجات الذى استفيد من اذا اما الفاء فى قوله فاذا السبع اما سببية لان مفاجات السبع مسببة عن الخروج واما للعطف فان قيل كيف يكون الفاء للعطف مع انه على هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية وايضا ما الوجه لهم انهم لا يجعلون خرجت عاملا فى اذا وتكلفوا فى العامل البعيد قلنا انها للعطف من حيث المعنى ولا نسلم ان قوله فاذا السبع واقف جملة فعلية فى المعنى تقديره خرجت ففاجات السبع وايضا من الثانى ان جزء جملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى كما ياتى فى بحث ما اضمر عامله قوله اى ففى وقت خروجى اشارة الى حاصل المعنى فقوله ففى وقت بيان اذا وانما زاد قوله خروجى لتعين الوقت لانه ليس المراد به الوقت مطلقا قوله اى فى تركيب فان قلت المتبادر من كلمة ما هو الخبر لان البحث فيه فعلى هذا يكون معناه وقد يحذف الخبر فى الخبر وهو فاسد قلنا العبارة عن التركيب انه عبارة عن الخبر فلا يلزم الفساد فان قيل فعلى هذا لا يوجد العائد الى كلمة ما لان الضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر قلنا العائد محذوف تقديره فيما التزم فى موضعه غيره منه قوله وذلك فى اربعة اشارة الى تطبيق عبارة المصنف بعبارة المفصل لانهم يفصلون بعد الاجمال فكذا ههنا فقوله اربعة ابواب اجمال وقوله مثل لولا زيد لكان كذا تفصيله فان قيل هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا نحو فى الدار زيدا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف فاذا كان من الافعال العامة قلنا الخبر فى الاسم

ـــــــــــــــــــــــــــــ

ك اى كلمة اذا لا عنه بحلول السبع اى كما فوجئت فجاءنى السبع ١٢ ك اى لفظ موضعه ولفظ غيره ١٢ م صحح الحق نور الله مرقده ك اى اصطلاح النحويين ١٢ ك اى عادة المتساهلين باتيانه فى غالب الاوقات ١٢ ك اى دفع الوقف على لكون بالقسم

ليس الا الظرف فلا يكون من باب حذف الخبر قوله اولها المبتدأ اشارة الى بيان كلي بقوله مثل لولا زيد الخ

ثم في الحذف الوجوبي لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان لولا

لامتناع شئ بوجود غيره فتدل على الوجود والى الثاني بقوله وقد التزم في موضع الخبر جوابها لا

اعلم ان سد المسد في الفعل ليس لا للمفسر كما مر وغير الفعل لا يشترط ان يكون مغيرا بل لا بد ان يكون امرا زائدا اي لا يكون جزء الكلام كالظرف والحال فلا يرد انه ينبغي ان يقوم الاول مقام المبتدأ فيجب حذفه فان قيل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا كان للمبتدأ بعد لولا لانه منقوض بقول الامام الشافعي شعر ولولا خشية الرحمن عندي ❊ جعلت الناس كلهم عبيدي ❊ ولولا الشعر بالعلماء يزري ❊ لكنت اليوم اشعر من لبيد ❊ فان خبره مذكور وهو قوله عندي وقوله يزري قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة لان لولا دال على الوجود وهو من الافعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فلا يجب الحذف بل ان وجدت القرينة على الخصوص يجوز حذفه والا لا يجوز قوله اي لولا وجد زيد لانه قال لولا حرف الشرط فيلزم بعدها الفعل لان لو لا بد من مقارنته لاحرف الشرط فكذا ما قارنها وقال البصرية انها حرف براسها يلزم بعد المبتدأ وليست التي هي من حروف الشرط فان قيل على قول الكسائي يلزم حذف الفعل وجوبا من غير المفسر قلنا فليكن الكسائي غير قائل على ذلك الحصر قوله وقال الفراء لولا هي الرافع لان لولا عنده من اسماء الافعال بمعنى وجد قوله او بتاويله عطف على المصدر فان قيل اذا كان المبتدأ مصدرا فكيف يصح حمل الخبر وهو حاصل عليه لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب الشارح بقوله منسوبا الى الفاعل الخ لانه اذا كان منسوبا الى الذات كان له حكم الذات وقد يجاب ان المصدر اذا وقع في جانب الموضوع كان له حكم الذات فان قيل ما الوجه للشارح انه خالف عن الرضي فانه قال مضافا الى الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلك لان الاضافة لا تستقيم في قوله او كلاهما لان الاضافة الى شيئين لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما النسبة فهي عبارة عن التعلق ولا شك ان تعلق الشئ بشيئين جائز واما الرضي فاراد من الاضافة النسبة من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم وانما اشترط ان يكون المبتدأ مصدرا لان الاحوال التي تذكر بعد لا تاتي الا اذا كان المبتدأ مصدرا وانما اشترط ان يكون بعده حال ليقوم مقام الخبر قوله الى ذلك المصدر وانما اشترط ذلك لان المبتدأ في هذه الضابطة يجب ان يكون مصدرا اما حقيقة او حكما واسم التفضيل اذا اضيف الى المصدر فله حكم المصدر لانه يكون بعض المضاف اليه نحو زيد افضل الناس قوله اذا كان زيدا مفعولا به انما قال ذلك لانه لو كان فاعلا يلزم تكرار المثال فان قيل ان المصنف اورد المثال الذي فيه مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او كلاهما بقوله مثل ضربي زيدا قائما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله مثل ذهابي الخ قلنا اراد به ان يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل والمفعول مثالا على حدة ويجعل مثال المصنف مثالا للمنسوب اليهما قوله ان ضربت زيدا مثال المصدر التاويلي فان ان مصدرية قوله واخطب ما يكون الامير مثال

ان يزري

له لان التقدير لو لا توقير العلماء لزيدي وهو قوله بعد الفعل لم ... له اي حذف الخبر وجوبا ... وارد الشارح بذلك من قوله مثل ذهابي راجلا ...

لاسم التفضيل المضاف الى المصدر التاويلي فان ما مصدرية اى اخطب كون الامير اعلم ان هذه القسم من المبتدأ منقسم الى اربعة اقسام الاول مايكون المبتدأ مصدرا صورة والثانى مايكون المبتدأ مصدرا تاويلا والثالث اسم التفضيل المضاف الى المصدر صورة والرابع اسم التفضيل المضاف الى المصدر تاويلا ثم كل واحد من هذه الاربعة منقسم الى اربعة اقسام فيكون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة فى الاربعة الاول مصدر صورة منسوب الى الفاعل ومابعده حال من الفاعل والثانى مصدر صورة منسوب الى المفعول ومابعده حال من المفعول والثالث مصدر صورة منسوب اليهما ومابعده حال من احدهما وهذا القسم مذكور فى المتن والرابع مصدر صورة منسوب اليهما ومابعده حال منهما كما اشار اليه الشارح بقوله او قائمين وقس عليه المصدر التاويلي واسم التفضيل لكن اقسام القسم الاول كلها مذكورة ومن القسم الثانى قسمان مذكوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وايضا فيه اقوال الاول قول البصريين والثانى قول الكوفيين والثالث قول الاخفش والرابع قول البعض قوله

اشارة الى بيان الخبر فان قيل من اين علم ان خبره حاصل فليكن شئ اخر وايضا سلمنا ازدياد قوله حاصل لبيان الخبر لكن لا فائدة فى ازدياد قوله قائما كاف لسد المسد اجيب عنه الاول ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لايكون الا عند حصول الضرب وعن الثانى انه لولم يكن قوله كان فعامل الحال لا يخلو اما قوله ضربى او قوله حاصل فعلى الاول كان الحال من متعلقات المبتدأ فكيف يكون سد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وايضا هذا ليس الا عين مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وعلى الثانى لزم اختلاف عامل الحال وذى الحال وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد وانما قدر قوله اذا لامرين احدهما ليكون قرينة على الخبر لان متعلق الظرف يكون من الافعال العامة غالبا والثانى انه لولم يزد قوله اذا لم يعلم ان قائما من متعلقات الخبر فاذا زاد قوله اذا فيكون مضافا الى كان وهو عامل فى قائما فيكون المضاف مع المضاف اليه متعلقا بحاصل فان قيل من اين علم ان قائما حال فليكن خبر كان كما هو الظاهر قلنا ان كان ههنا مقدر وماكان مقدرا فهو مقدر بالضرورة وهى تندفع بالادنى وهو كان التامة فلا حاجة الى الزائد وهو كان الناقصة لانه يستدعى الاسم والخبر بخلاف التامة لانه يتم بالاسم فقط قوله نحذف حاصل لما كان الحذف الوجوبي يقتضى القرينة وسد المسد اشار الشارح الى الاول بقوله كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اے حاصل عندك واشار الى الثانى بقوله فبقى اذا كان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرطه وههنا بحث من وجهين الاول انه يلزم التدافع فى كلام الشارح رح لانه يعلم من القول السابق له المذكور بقوله كما يحذف متعلقات الظروف

ازان ما كان قوله الآن فى قوله نعم لیس بحاصل ۱۲

سه فلا بد من ازدياد قوله حاصلا ۱۲ م سه اى اتحاد عامل الحال وذى الحال ۱۲ م اللهم اغفرلى ولوالدى آمين ۱۲ م

ان اذا ظرفیة ولعلم من قوله ثم حذف اذا مع شرطه ان اذا شرطیة والثانی ان اذا لما کان شرطیة لابدله من الجزاء حینئذ ولا جزاء ههنا اجیب عن الاول ان اذا للظرف ابدا لاکن لا یخلو من دلالة الشرط ایضا ولا منافاة بینهما وعن الثانی ان جزاؤه ماقبله اعنی قوله ضربی زیدا حاصل ای انه دال علی الجزاء ثم اذا حذف اذا مع شرطه لابدله من سد المسد والقرینة فاشار الشارح الی الاول بقوله واقیم الحال مقام الظرف والی الثانی بقوله لان فی الحال معنی الظرفیة لانه یأول به یقال جاءنی زید راکبا ای وقت رکوبه وایضا بینهما مناسبة من حیث العاملیة والمعمولیة فالقیل لم حذف الظرف الذی هو قائم مقام الخبر لان الدال علی الدال علی الشئ دال علی ذلک الشئ قوله قال الرضی هذا ای ماذکر فی الشرح ما قیل فیه ای فی هذا المثال وفی ذکر قول الرضی اشارة الی الاعتراض علی النحویین لانهم فسروا فی قوله ضربی زیدا قائما لاجل البصریین هذا التفسیر المذکور فی الشرح قوله وفیه تکلفات کثیرة ای ثلثة الاول حذف اذا مع الجملة الشرطیة وذا لم یثبت فی غیر هذا المکان والثانی العدول من کان الناقصة الی التامة مع ظهور الناقصة لوجود المنصوب بعده فالظاهر انه خبره والثالث اقامة الحال مقام الظرف لیس له نظیر فی کلامهم اجیب عن الاول بانا لا نسلم انه غیر موجود الا تری انه قیل فی قول المصنف فحینئذ یجوز صرفه ای اذا کان کذلک فهو یجوز صرفه وامثلته فی القران کثیرة و عن الثانی بانه کما ان الناقصة من افراد کان کذا التامة من افراده وظهور الناقصة ممنوع لان مثل هذا المنصوب مع کثرته لم یسمع الا نکرة ولو کان خبر السمع تعریفه ولان الواو فی الجملة الاسمیة الواقعة موضع هذا المنصوب لازمة کما صرح به الرضی ولو کانت خبرا لها لم یلزم الواو وعن الثالث انه وان لم یوجد له نظیر لکن المناسبة موجودة وهی کافیة قوله والذی یظهر لی ای الانسب ان یفسر فی هذا المثال لاجل البصریین هکذا الی اخره یعنی الاولی ان یکون الخبر قوله یلابسه لا ان یکون خبره حاصل قوله اذا کان عن الفاعل فان قیل ان الضمیر فی قوله یلابسه وکذا فی یلابس ضمیر مفعول فمن این قال الشارح عن المفعول فی الاول وعن الفاعل فی الثانی بل عن المفعول علی التقدیرین قلنا الفرق باعتبار المرجع لانه فی الاول زید فلذا قال عن المفعول وفی الثانی هو الضمیر فی ضربی ولا شک انه فاعل الضرب وانکان مضافا الیه فی الحال فلذا قال عن الفاعل قوله اولی خبر لقوله ان تقدیره قوله ثم نقول هذا ایضا قول الرضی اشارة الی وجه اولویته تقدیره یعنی لو قدر یلابس یکون تقدیره نظائر فی کلامهم بخلاف الاول لانه لا نظیر له کما مر قوله مع قیام قرینته وهی ههنا امرین احدهما ان قوله یلابس فعل متعد یقتضی المفعول والاخر ان الحال یدل علی ان یکون بعد یلابس ذو الحال فیکون معمولهما واحدا قوله کما تقول الذی ضربت والقرینة علیه ان الصلة لا یخلو عن عائد الموصول قوله ثم حذف یلابس ثم لابد فیه من القرینة وسد المسد فاشار

الحواشی فی الهامش: ای الظرف والشرط — ای مثل هذا الظرف — ای الجملة المقیدة بالحال — ای حسن بیانه — لفظ قائما — له من التوجیه الثالث المذکور — له ای ما ولا ان نقول حذف لفظ الفعل والذی — له وهو لان ضربی متعلقا بالمفعول الوقت کشف لحجاب … — اشار الی ان الفیبه یوجب الشئ مقام شئ کما ان کان قائما مقام الظرف والحال قائما مقام الخبر

الی الاول بقوله والعامل فی الحال الخ والی الثانی بقوله وقام الحال مقامه قوله کما تقول اشارة
الی بیان نظیر حذف العامل قوله راشدا ای تکون واجدا للطریق بنفسه قوله مهدیا ای ان تکون واجدا
له هدایة الغیر والغرض فی هذا القول دعاء للمخاطب قوله مستریحین ای یجدون الراحة
والفرح والخلاص من تلک التکلفات الثلثة المذکورة اجیب بان التکلفات المذکورة مدفوعة بما
ذکرنا سابقا اونقول ان فی تفسیرهم وان کان تکلفات لکن فی تفسیرک تکلف واحد فوق منها
لان الاصل فی العامل المحذوف ان یکون من الافعال العامة والملابسة من الافعال الخاصة
قوله وقال الکوفیون استدلوا بوجهین احدهما ان فیه قلة الحذف کما تری والاخر ان علی
هذا یکون الحال من معمولات المذکور وهو قوله ضربی والمعدوم لایزاحم الموجود قوله و
یلزمهم اشارة الی رد قولهم ای ان قولهم فاسد من وجهین الاول ان الحال لما کان من متعلقات
المبتدأ فیکون العامل فیه هو الابتداء فیکون قیدا له وقید الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء الشئ
لایقام مقام الخبر لان الخبر انما یکون بعد تمام المبتدأ فینبغی ان یکون ما یقوم مقامه ایضا کذلک
والثانی تقید المبتدأ المقصود عمومه بدلیل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام اوبالاضافة
اذا لم یکن خصوصیة باعتبار ترجیح بلا مرجح حمل علی الاستغراق فمعنی ضربی زیدا قائما جمیع افراد الضرب
الواقع من المتکلم علی زید حاصل قائما قوله وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصریین فی ان
الحال من متعلقات الخبر لکن خالفهم فی ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعنده من الافعال
الخاصة ای الخبر عنده مصدر بمعنی المبتدأ باعتبار الوجهین احدهما ان فیه قلة الحذف کما تری والاخر
ان الاصل فی المحذوف ان یکون من جنس المذکور متی امکن وانما اشترط ان یکون المصدر مضافا
الی صاحب الحال لیکون عامل الحال وذی الحال واحدا لکن قوله غیر صحیح لان المصدر ضعیف العمل
لایعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیلزم علی هذا حذف الموصول مع
بعض الصلة لان بعضه باق وهو قوله قائما لان ان عندهم من الموصولات اللغویة قوله
وذهب بعضهم وهو ابن درستویه وابن باشا قوله الی ان هذا المبتدأ لاخبر له ویوجد المبتدأ
بلاخبر فی کلامهم کالقسم الثانی من المبتدأ وایضا هذا المبتدأ بمعنی الفعل والفعل لایحتاج
الی الخبر وانما کان بمعنی الفعل لان معنی ضربی زیدا قائما ومعنی اضرب زیدا قائما واحد غیر
متفاوة ورده ان قیاسه مع الفارق لان الضرب مضاف الی یاء المتکلم والمضاف مع المضاف الیه
بمنزلة کلمة واحدة فلایتم به الفائدة بخلاف القسم الثانی من المبتدأ فانه وان کان شبه الجملة
لکن یفید فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة یفید فائدة تامة فی الموضعین واما کونه
بمعنی الفعل فهو تاویل الاسمیة بالفعلیة وتاویل نوع بنوع لایخرج الشئ عن حقیقته

له عند البصریة والکوفیة ١٢م له ببعض ما یقع علیه ١٢م له دفعا للترجیح بلا مرجح ١٢م له ای قیاس هذا المبتدأ علی القسم الثانی
من المبتدأ ١٢م له فانه بلاخبر لان فیه معنی الفعل ایضا ١٢م له دفع لما یقال ان المبتدأ لایکون بلاخبر ١٢م له ای یکون بعد تمام المبتدأ ١٢

له فیکون قیدا له قید الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزئه یجوز ان یقوم مقام الجزء ١٢ له لان ان یقتضی ان یکون ما بعده کالموصول الاصطلاحی لیقتضی ان یکون ما بعده جملة ١٢ منه

قوله ما ضرب زيدا الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك المصدر هذا الفعل لاكن ادوات الحصر غير مستفادة من ضربي زيدا قلنا ان قيد مثلا مقدر فيه اى معناه ما ضرب زيدا الا قائما مثلا كذا قال مير جمال الدين الجنابى او نقول ان اداة الحصر تعبر عن الاستغراق المقصم فى هذا المبتدأ لان الاستغراق يستلزم الحصر وانما لم يعبر عنه بكلمة كل لانها لا تدخل على الفعل وانما لم يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجزاء ولا جزاء ههنا لان ضربي لما وان كان الفعل يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجزاء غير موجود فاحفظ فانه من خواص هذا الكتاب فان اكثر الفضلاء خرجوا من الدنيا ولم تنتبهوا بدرك هذه الحاشية قوله بالواو التى بمعنى مع وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زمانية نحو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون مع الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الاقتران وانما اشترطنا ان يكون الواو بمعنى مع ليوجد القرينة لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا فتدل عليه فان قيل سيجيئ فى المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف فكيف يصح قول الشارح وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع قلنا المراد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الامالة والارتباط فان قيل انكان الواو بمعنى مع فيكون مدخوله مفعولا معه لما وجب رفع مدخوله قلنا لما كان صورته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه قوله وضيعته وهى فى اللغة الارض والمراد ههنا الصنعة والحرفة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فلم يجعل المعطوف قلنا ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدرة مع الخبر تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرون به فللمعطوف خبر على حدة فان قيل فعلى هذا لا يكون الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا معنى قوله بمعنى مع اى يدل على المصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه لا ان يأول بكلمة مع بالفعل فانه ليس غرض الشارح ثم فى الحذف الوجوبى لا بد من القرينة ومسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقيم المعطوف فى موضعه فان قيل المعطوف على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه قلنا المعطوف على المبتدأ وانكان من تتمته لكن هذا المعطوف يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التاخير الذكرى او نقول انه معطوف على الضمير المستتر فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمة المبتدأ فيصح وقوعه موقع الخبر فان قيل فعلى هذا لا يصح قول الشارح وعطف الخ فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ وايضا ليس ههنا تاكيد

مع الفعل ولا بالفعل

فكيف يصح العطف على الضمير المرفوع اجيب عن الاول ان العطف على الضمير المرفوع كالعطف على المبتدأ
لان العطف على الضمير للشئ عطف عليه في الحقيقة كما مر سابقا وعن الثاني انما لا يجوز ذلك
اذا لم يكن عطفه راجعا الى شئ آخر مالاً وههنا كذلك اونقول ان لفظ هو مقدر فيه وههنا
بحث من وجهين الاول كان ينبغي ان يقول الشارح في بيان الخبر اى كل رجل وضيعته
مقرونان لان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا نحو زيد وعمرو قائمان والثاني ان الضمير في
قوله وضيعته لا يخلو اما راجع الى كل رجل اوالى رجل لا سبيل الى الاول لفساد المعنى لان معناه كل رجل
مقرون مع ضيعة كل رجل والامر ليس كذلك لان كل رجل مقرون مع ضيعة نفسه ولا الى
الثاني اذ معناه كل رجل مقرون مع ضيعة رجل ما والامر ليس كذلك اجيب عن الاول لو قال
مقرونان في يكون الخبر متاخرا جزما فلم يقع المعطوف في موضع الخبر وعن الثاني ان الضمير راجع
الى رجل لكن بتقدير قوله ذلك اى مع ضيعة ذلك الرجل اى رجل معين لا رجل ما اوان قوله و
ضيعته بحذف المضاف اى وضيعة نفسه اى نفس الرجل واذا ذكر النفس مع الرجل لا يراد منه
رجل ما بل رجل معين اونقول ان قوله كل رجل نائب من الاسماء الكثيرة فكذا ضميره نائب عن
الضمائر الكثيرة فيعود كل ضمير الى كل اسم فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وبكر وضيعته
الى غير ذلك وقال الكوفيون ان قوله كل رجل وضيعته تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم ان
الخبر هو قوله وضيعته لو قال كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا قلنا نقول ان
جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها من العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر
لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما لو قيل مع ضيعته فان
مع ظرف حقيقة ثم يرد على الكوفيين انه لما كان الواو بمعنى مع فالخبر هو مع لان الصيغة
عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ فلا يكون الخبر الا لفظ مع وهو غير جائز لعدم اعراب الرفع فيه قلنا
اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله فان قيل ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه
اعراب النصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لمع حيثيتان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من
حيث انه ظرف كما في زيد عندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه ظرف ايضا قوله يكون مقسما به
يعني معينا لذلك بحيث انتقل الذهن من استماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر
وهو قوله قسمي فنحو امانة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف الخبر قوله وبقاؤك اشار بهذا العطف
التفسيري الى ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم وهو البقاء وايضا اشارة الى انه ليس المراد من
العمر هو الاسم المعروف الذى يذكر في مقابلة زيد وبكر فان قيل لما كان المراد منه البقاء
لا يصح عليه حمل الخبر المحذوف اعنى قوله قسمي لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل المتكلم قلنا المراد من
قوله قسمي اما اقسم به بجعل الياء التي هي ضمير المتكلم مستترا لاان المضاف ١٢ م وقال وكل رجل وضيعته ١٢ م

له اى هذا الذى ذكره قاله البصريون وقال ... ٢ منه عبد الرحيم

له وقد فرضنا اقامة المعطوف موضع الخبر ١٢ م له كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الا فيها الصفة لموقوف
هو الله مع انها ليست بموضوعة على رفعها انتقل الى مدخولها ١٢ م ... لكن يتبيّن ذلك التفصيل لعدم التناهي فاورده ... لضرورة الاجمال ١٢ م

بحث خبر ان واخواتها

تا بل للاستتار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله به ليكون عائدا الى ما اثر فى الحذف فالوجوب
لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الثانى بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهى ان العمر
يستعمل غالبا فى القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما لم يتعرض الشارح الى بيان القرينة لوضوحها
قوله والعَمر والعُمر بمعنى واحد الواو بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توطية
قوله ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة **قوله** ولا يستعمل الخ دفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد و
هو انه لما كان معناهما واحدا فيستعملان مع اللام ايضا **قوله** لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل
بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل على الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوب حذف الخبر من
هذا التركيب فيكون القرينة ايضا مذكورة فى قول الشارح رح **قوله** اى من المرفوعات فيكون لفظ منها مقدرا
فى عبارته فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب
البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يذكر المصنف رح
كما ذكر فى المبتدأ **قلنا** انما لم يذكره ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف رح
او **نقول** انما لم يذكره ليشعر على انه لا يخلو من رائحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله وامره كامر خبر المبتدأ او
ا **ونقول** ان دابه ان يأتى بقوله منها فى القسم الاول وترك فى الباقى كما مر **فان قيل** لا يصح اطلاق
الاخوات على الحروف الباقية لانها تستعمل فى ذوى العقول **قلنا** المراد من الاخوات ههنا الاشباه لان
لان المشابهة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** على المذهب الاصح رد
على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تعمل فى الاسم لا فى الخبر لانه مرفوع كما كان اى مرفوع بالابتداء
لكنا نقول انها شابهت الفعل المتعدى وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف و
والمشابهة ثابتة لفظا ومعنى اما لفظا فلكون كل واحد منها ثلاثيا ورباعيا كالفعل واما معنى فلعدم
اتمام معناها بدون الاسمين وايضا انها تجئ بمعنى الفعل فان معنى ان حققت ومعنى كان شبهت
وعلى هذا القياس **فان قيل** لما كان الخبر مرفوعا على المذهبين فما ثمرة الخلاف بينهما **قلنا** ثمرته
تظهر فى قولنا انك وزيد ذاهبان بالرفع فى زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لاجتماع
العاملين اعنى ان والابتداء على معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير
عامل فى الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال الشارح فى بحث الحروف **قوله** الى شئ اخر رد
على الشارح الهندى لانه قال المسند الى اسمائها كما يجئ تحقيقه فى هذه الصفحة **فان قيل** تعريف
خبرها لا يكون جامعا لانه خرج عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائما ليس مسندا بعد دخول هذه الحروف
بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** ان عبارته بحذف المضاف اى احد هذه الحروف
كما قال الشارح رح **فان قيل** المعرف لا يخلو اما مجموع خبر ان وخبر اخواتها او خبر ان واخواتها على
سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه اى مجموع خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول احد
هذه الحروف ولا شك فى فساده ولا الى الثانى ايضا باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

فلا یجوز ان یقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا المراد هو الشق
الثانی لکن تقدر لفظ الاحد فی جانب المعرف ایضا بان یقال خبر ان واخواتها (خبر احد) هو المسند بعد دخول
احد هذه الحروف قوله علیهما فان قیل لظاهر ان یقال علیه لا علیهما لان الکلام فی المسند الیه
ایضا قلنا هذا انما یرد لو کان الضمیر فی علیهما[1] راجعا الی المسند والمسند الیه واما اذا کان راجعا الی
خبر ان واخواتها فلا یرد شیء وان سلم انه یرجع الی الاسم والخبر فهو صحیح ایضا لان ما قال الشارح
بیان للواقع وانه کان التعریف لا یقتضی ذلک فان قیل التعریف لا یکون مانعا لانه یدخل فیه
قولنا یقوم فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم مسند الی شیء وهو ابوه مع انه لم یکن خبر ان بل
الخبر هو مجموع قوله یقوم ابوه قلنا المراد من المسند ما یکون فیه اثر ان ولا شک ان اثر ان لیس فی
یقوم بل فی المجموع من حیث المجموع ولان الاثر ههنا عبارة عن التاکید والاعراب وهما فی المجموع
وههنا بحث من وجهین الاول ان الدفع[2] انما یکون بقوله ایراث اثر فما الحاجة الی تاویل الدخول
بالورود حیث قال الشارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها علیهما الخ والثانی
انه یدخل فی الحد حسن فی ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره اجیب عن الاول انما
اول به لفائدة اخری وهی ان الدخول یستعمل فی الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ایراث الاثر
وعن الثانی ان المراد بالمسند الی اسم ان بلا تبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد قوله لفظا او معنی
فان قیل الاثر المعنوی کالتاکید مثلا موجود فی صورة الالغاء بما الکافة مع ان خبرها خبر
المبتدأ لا خبر ان قلنا المراد من الاثر المعنوی هو الاعراب التقدیری او المحلی لا المعنی الذی
افاده الحروف المشبهة بالفعل کالتاکید والاستدراک وغیر ذلک فان قیل یرد الاعتراض علی
صاحب الجمال فانه فسر قوله او معنی بالتاکید مثلا فیرد علیه صورة الالغاء قلنا علی هذا کلمة او
بمعنی الواو فلا یرد علیه شیء فان قیل لما کان او بمعنی الواو کان تقدیره لفظا ومعنی فعلی هذا لا
یصدق علی جملة یقوم ابوه لانه وجد فیه اثر معنوی وهو التاکید لکن لم یوجد فیه اثر لفظی وهو
الاعراب اللفظی لانه فیه محلی قلنا المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فیکون تقدیر عبارة الشرح
هکذا اعرابا ومعنی قوله فان یقوم ههنا من حیث اسناده فان قیل ان یقوم ههنا[3] لیس مما یدخل
علیه ان بهذا المعنی اصلا فلا وجه لتقییده بالحیثیة قلنا انما یرد لو کان قوله ههنا اشارة الی المثال
المذکور بل قوله ههنا اشارة الی المقام او الباب والمراد به خبر ان واخواتها فاحتاج الی قید الحیثیة
فان معناه ان یقوم ههنا ای فی خبر ان واخواتها من حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه
ان بهذا المعنی الخ واما من حیث اسناده الی الضمیر الراجع الی زید فهو مما یدخل علیه ان بهذا المعنی بان
یقال ان زیدا یقوم بدون ذکر ابوه قوله فلا یحتاج اشارة الی الرد علی الشارح الهندی لانه اجاب
عن اعتراض یقوم بقوله المراد بالمسند المسند الی اسما هذه الحروف وقوله یقوم غیر مسند الیها

[1] ای المسند والمسند الیه ۱۲ [2] ای دفع الاعتراض المذکور ۱۲ [3] ای لفظ ههنا ۱۲ اللهم اختم عاقبتنا بالخیر والایمان

بل هو مسند الى قوله الوه قوله ويلزم منه استدراك الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل
وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح الهندى فاجاب بقوله ويلزم منه استدراك قوله بعد
دخول هذه الحروف فان قيل انما يلزم الاستدراك اذا قدم قوله الى اسماء هذه الحروف قبل قوله
بعد دخول هذه الحروف واما لو قدم بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لان اغناء
القيد الثانى عن الاول لا يعد بالاستدراك عندهم قلنا المتبادر انه قدم قبل قوله بعد دخول هذه
الحروف لان الاصل فى المتعلق ان يلى المتعلق او نقول المراد من الاستدراك طلب الاختصار فى
المتن قوله ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال فى الجواب عن اعتراض
يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ليس باسم بل هو من الافعال قوله فيحتاج الى تاويل
جملة مستانفة وقعت فى جواب السائل كما مر انفا فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو خبر
ان اذا كان مفردا كما كان المعرف فى خبر المبتدأ هو الخبر المفرد قلنا تخصيص الخبر بالمفرد لذكر
خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبر ان كذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكتفى
بالخبر الجملة فى خبر ان بقوله وامره كامر خبر المبتدأ قلنا لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان الخبرية
الجملة ثمه فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كامر خبر المبتدأ صريحا فان قيل
تاويل الجملة بالاسم ضرورى لانه منه سواء كان اريد من المسند الاسم المسند او لا وذلك لان خبر
ان من المرفوعات وهى قسم من الاسم فيحتاج الى التاويل المذكور عند الكل قلنا نعم لكن غرض الشارح
انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى التاويل المذكور عند الكل فهو
التاويل بالقوة وصلاحية التاويل قوله مثل قائم فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم
فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثال مع الممثل قلنا اجاب الشارح عنه بقوله مثل
قائم فى ان زيدا قائم فان قيل فعلى هذا لا يصح دخول فى فى قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا
تدخل الا على الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثل اليه ايضا فلا حاجة الى
التطويل تامل فيه قوله فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع الممثل قوله حكمه كحكم الخ جواب
سوال وهو لا يصح اضافة الامر الى خبر ان لان الامر للافعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله
اى حكمه اى المراد من الامر ما كان فى اصطلاح العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر
مؤثر فى الحكم فان قيل لما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى النفس والغير لانه
قال الشارح فى اقسامه واحكامه وشرائطه قلنا المراد بالحكم معناه اللغوى وهو ما يترتب على الغير
ولا شك انه صادق على الكل فان قيل ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة
من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس قلنا هذا بناء على مجرد
اصطلاحهم ولا مناقشة فيه فان قيل لا نسلم ان امره كامر خبر المبتدأ لان ابن مثلا
يصح ان يقع خبر المبتدأ ولا يصح ان يقع خبر ان لان ان للتحقيق واين للاستفهام

وبينهما تنافر قلنا المراد ان امره كاهو خبر المبتدأ بعد ما يصح كونه خبرا وابن لا يصح كونه خبرا كما ذكر فان قيل ان ما قال الشارح تكلف غير ظاهر من عبارة المص رح والحمل على خلاف الظ لا يجوز قلنا لا نسلم انه غير ظاهر من عبارته لانه قال وامره كاهو خبر المبتدأ فلما اطلق عليه الخبر علم ان المراد ما يصح خبريته قوله ومن ابوك فان قيل ان جعل من مثال الخبر غير صحيح لما هو سابقا ان من مبتدأ وابوك خبره قلنا انما جعله الشارح رح مثال الخبر على قول من جعله خبره وهو غير سيبويه كما هو من الشارح على الوضوح قوله الا فى تقديمه فان قيل الضمير فى تقديمه لا يخ اما راجع الى خبر ان او الى خبر المبتداء فالكل باطل لانه[له] استثناء من وجوه التشبيه وفى وجه التشبيه لابد من الاشتراك[له] بين المشبه والمشبه به وايض يرد ان الضمير لا يخلو اما راجع الى خبر المبتدأ او الى خبر ان لا سبيل الى الاول لانه يلزم انتشار الضميرين ولا الى الثانى فان حكم التقديم غير متحقق فى خبر ان فلا يصح اضافة التقديم اليه اجيب عنهما ان الضمير راجع الى المتكلم من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ويعلم المتكلم من البحث الذى فى الكلمات وهو يقتضى المتكلم ويمكن الجواب عن الثانى بوجه اخر وهو ان الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم[اى البحث] اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه قوله اى ليس امره الخ لما كانت الاستثناء من الاثبات نفيا[له] لكن بطريق الاشارة لا بالتصريح فقال الشارح رح للتصريح به[له] اى ليس امره الخ قوله وقد جاز تقديم الخبر المراد بالجواز اعم من ان يكون مستقلا او فى ضمن الوجوب قوله ان يتقدم المنصوب فان قيل حمل التقديم على العمل غير صحيح لان التقديم صفة المعمول والعمل الفرعى غير هذا قلنا عبارته محمولة على حذف الخبر وحرف الجر[بين] تقديره والعمل الفرعى للفعل يوجب بالتقديم فالتقديم سبب عمل الفرعى[له] لا عينه قوله لنقصانهما عن درجة الفعل فان قيل هذا الدليل جار فى لا الحجازية[له] ايض مع ان عملها لليس فرعا لعمل ليس قلنا معنى لا ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول ليس ليطابق اللفظ مع المعنى بخلاف ان لانه ليس بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناه يشبه معناها من وجه وكذا لفظها يشبه به من وجه لا من كل وجه اولنقول لو عمل لا الحجازية العمل الفرعى التبس بلا التى لنفى الجنس وانما لم يعكس بان يعمل لا لنفى الجنس عمل ليس ولا الحجازية يعمل عملا الفرعى لان لا لنفى الجنس انما يعمل لمشابهته ان لانها للتاكيد وكذا لا لنفى الجنس ايض للتاكيد لان فيه نفى الجنس وانما لا يعمل لا التى لنفى الجنس بمشابهة ليس لانها يشبه به ايض كما يعمل لا الحجازية لمشابهته لان لا لنفى الجنس ينفى الجنس وليس ينفى الفرد لان معنى ليس رجل قائما اى ليس فرده قائما فيكون مشابهتها بليس قليلا واما ما الحجازية فايض ينفى الفرد قوله الا ان يكون الخبر ظرفا فان قيل هذا الاستثناء يقتضى ان يكون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ فى التقديم مع ان بينهما تفاوت بين فان خبر ان ان كان ظرفا يتقدم غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره وليس خبر المبتدأ كذلك وايض خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا باللام لا يتقدم نحو ان زيدا لفى الدار بخلاف خبر المبتدأ

له اى قوله الا فى تقديم تقديره ١٢ كه وللاشتراك بعينها ١٢ كه اى يكون الاستثناء من الاثبات نفيا ١٢ كه اللذان يعمل فى الجار ... قوله والاصل ان يتقدم المرفوع لانه بمنزلة الجزء للفعل والمجرور بالعكس ... عبد الرحمن ١٢

لان اللام للتاکید ففی التقدیم یلزم اجتماع التی التاکید اجیب عن الاول ان المراد بالمساواۃ فی نفس الجواز وان کان فی احدهما غلبۃ وعن الثانی ان مراد المص رح ما کان فی غیر موضع المانع

فان قیل ان ههنا یلزم استثناء الشیئین من شیئ واحد بدون العاطف وذا لایجوز قلنا لیس هذا استثناء من المستثنی منه الاول بل هذا استثناء من المستثنی کما قال الشارح رح ای لیس امره کامر خبر المبتدأ فی تقدیمه الا اذا کان ظرفا قوله ان الینا ایابهم فان قوله ایابهم مبتدأ مضاف الی الضمیر ومعناه ان الینا رجوعهم قوله اذا کان الاسم نکرة لان المبتدأ اذا کان نکرة وجب تقدیم الخبر علیه لیفید التخصیص قوله ان من البیان لسحرا ای من جملة البیان سحر یعنی این بیان وکلامے کہ تو میگوئی از جملہ سحر ست قوله ان من الشعر لحکمة ای من جملة الشعر حکمة یعنی این شعر تو حکمت ست یعنی مطابق نفس الامر ست قوله لتوسعهم فی الظروف لانها بمنزلة المحارم فان کل حادث لا یخلو من الزمان والمکان کما ان الانسان لا یخلو من المحارم وفی محارم الانسان توسع ما لا یتوسع فی غیرهم فکذا فی الظروف وانما سمی الجار والمجرور ظرفا للمناسبة بالظروف اذ کل ظرف فی التقدیر جار ومجرور وایضا کل واحد یحتاج الی المتعلق قوله خبر لا ای ومنه خبر لا وانما کان خبره مرفوعا لانها تشبه بان فی التاکید لکن التاکید فی لا للنفی وفی ان للاثبات فعلی هذا لا یتقدم خبرها علی الاسم وان کان ظرفا لنقصان درجتها عن ان قوله الکائنة اشارة الی بیان المتعلق لقوله لنفی الجنس وانما قال الکائنة ولم یقل الکائن بدون التاء لیشیر الی انها صفة لا لانه خبر عن خبر لا وانما قال الکائنة باللام مع ان المتعارف فی تقدیر المتعلق ان یکون بدون اللام اشارة الی جزالة المعنی لانه اذا کان باللام یکون صفة لا فانها معرفة بالعلمیة ولو کان بدون اللام یکون حالا منها ومعنی الصفة جزیل من معنی الحال لان ثبوته فی وقت ثبوت العامل فقط نحو جاءنی زید راکبا فان الرکوب مختص بوقت المجیئ فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنی رجل عالم فان العلم لا یختص بوقت المجیئ فان قیل فعلی هذا یلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو کائنة وبعض اجزائه باق وهو قوله لنفی الجنس وذا لا یجوز لانه یلزم حذف بعض اجزاء الکلمة واحدة) قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما یکون موصولیة اذا کان بمعنی الحدوث وههنا للدوام والاستمرار فان کینونة النفی لکلمة لا ثابت علی الدوام اعلم ان الکائنة صفة لا صلة قوله اللتی لانه سهو من قلم الناسخ لان صلة الموصول لا تکون الا الجملة فکیف یقع اسم الفاعل صلة التی کذا قال جمال الدین رح فان قیل ان اسم الفاعل ههنا بمعنی الفعل لدخول اللام علیه قلنا اللام فی الکائنة لیست موصولیة کما مر آنفا ولو سلم انها موصولیة وجعل اسم الفاعل بمعنی الفعل فلذلک الفعل انما یکون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فکیف یکون صلة اللتی قوله لنفی صفة فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه لنفی الجنس والمذکور فی المثال لنفی الظرافة وهی من الصفات قلنا عبارة المص رح بحذف المضاف ای لنفی صفة الجنس فان قیل هذا منقوض بقولهم لا رجل فی الدار

له وهنا اللام موجود وهو اجتماع التی التاکید ١٢م

له فلا یکون موصولة[?] ١٢م[?]

لان لا ههنا ليس لنفى صفة الجنس قلنا عبارة الشارح رح بحذف المعطوف اى لنفى صفة الجنس و لنفى حكم الجنس في مادة النقض وان لم يوجد فيهما نفى الصفة لكن وجد فيهما نفى حكم الجنس فان قيل عبارة المتن لا يخلوا اما ان يكون بحذف المضاف وهو الصفة اولا فعلى الثانى لا يطابق المثال مع الممثل كما مر آنفا وعلى الاول لا يصح تسميته بلا لنفى الجنس بل ينبغى ان يقال لا لنفى صفة الجنس و ايضا ينتقض بقولنا لا رجل موجود لان فيه نفى الذات لا نفى الصفة قلنا انه بحذف المضاف و عدم المطابقة بين الاسم والمسمى غير لازم و اما الوجود فهو ايضا صفة من الصفات وانما انتفى الذات به لانه من الافعال العامة فباستفائها انتفى الذات لان الافعال العامة من الصفات الذاتية قوله هذا شامل لما كان الشرط فى التعريف ان يكون مشتملا على الجنس والفصل اشار الشارح الى الاول بقوله هذا الخ والى الثانى بقوله فيخرج به اه قوله نحو لا غلام فان قيل ما الوجه للمص انه عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار قلنا انما عدل عنه لانه يحتمل حذف الخبر وجعل فى الدار صفة فلا يصح مثالا للخبر وانما يحتمل الصفة لان الاعراب غير ظاهر فى قوله فى الدار فان قيل ان ظريفا ايضا يحتمل ان يكون صفة الغلام قلنا لا يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب وظريف مرفوع فكيف يكون صفة له فان قيل فليكن محمولا على محل الغلام لانه مرفوع فى الاصل بالابتداء قلنا هذا خلاف الظاهر لان الحمل على المحل فى المبنيات دون المعربات عند البصريين فان قيل تغير الخبر عن المثال المذكور لاجل ما ذكر لكن ما الوجه فى تغير الاسم لانه قال فى المثال المشهور لا رجل وقال المص رح ههنا لا غلام رجل قلنا مجرد تغير الخبر غير كاف لدفع الاحتمال لانه لو قال لا رجل ظريف من غير تغير فى الاسم يحتمل ان يكون ظريفا صفة رجل حملا على محل رجل لانه ههنا مبنى على الفتح بخلاف ما اذا غير الاسم فانه ح يصير معربا لان اسم لا اذا كان مضافا فهو يكون معربا فان قيل اذا قيل لا رجل ظريف فيمتنع ان يكون ظريف مرفوعا على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتداء ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ لانه نكرة محضة قلنا يصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خير منك قوله فيها اى فى الدار اشارة الى بيان المرجع فان قيل انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان الدار غير مذكورة سابقا قلنا الضمير راجع الى الدار التى هى مذكورة فى السوال لان هذا القول جواب لمن قال هل فى الدار غلام رجل ظريفا فالذكر اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا فان قيل لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفى الا يرى انه اذا قيل هل فى الدار رجل فالجواب ان يقال نعم ولا فما الحاجة الى التطويل قلنا قوله لا غلام رجل ظريف فيها ليس الا اعادة ما ذكر فى السوال وهو لا يعد بالتطويل قوله خبر بعد خبر دفع وهم وهو ان قوله فيها متعلق بقوله ظريف مع ان الظرافة لا تتقيد بالظرف او الحال لانها عبارة عن الملكة وهى لا تختلف فدفع بقوله خبر بعد خبر لا ظرف ظريف فان قيل ان الظرافة يجئ بمعنى التكلف فى الكلام واللباس فى الطعام فح يجوز تقيدها وايضا لا نسلم انها لا تتقيد لصدق قولهم صار زيد ظريفا فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان اجيب عن الاول ان الظرافة بهذا المعنى وقع قليلا فلا يذهب الذهن اليه وعن الثانى ان الظرافة لا تتقيد بالظرف اى بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرافة لا تتقيد بالظرف وليس المراد ان ذا الظرفية لا يتقيد قوله وانما اتى به جواب سوال وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو

له اى لا يكون النفى مكان فى هذا الباب ١٢ له وهو قوله موجود ١٢ له لعدم التطابق ١٢

يحصل بواحد فما الحاجة الى الخبرين **قوله** لئلا يلزم الكذب لان نفى ظرافة جنس غلام رجل كذب[1] فان
النكرة اذا وقع فى سياق النفى تفيد العموم **فان قيل** نفى هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضا
قلنا المراد من نفى الكذب القرابة الى الصدق **فان قيل** التعدد ممنوع ايض لان القاعدة فى الخبر
بعد الخبر ان يتعلق كل واحد منهما بالمبتدأ على حدة ولا يقوى احدهما بالاخر **قلنا** نعم لكن هذا فى
الخبر الذى يكون التعدد فيه من حيث اللفظ والمعنى جميعا وهذا التعدد من حيث اللفظ فقط
فيكون المجموع خبرا واحدا كقولك للابلق هذا ابيض اسود **فان قيل** جعل الخبر من هذا القبيل ليس
الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على قوله فيها **قلنا** امتناع الاقتصار على
الاول كاف فى ذلك **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون قولنا لا غلام رجل ظريف فيها رفع الايجاب
الايجاب الكلى فيجتمع مع الايجاب الجزئى فلا يلزم الكذب **قلنا** وقوع النكرة فى سياق النفى سور السالبة
الكلية فلا يكون رفع الايجاب الكلى **قوله** وليكون مثالا اشارة الى الجواب الثانى **فان قيل**
لم لم يقيد النوعين بالظرف وغيره ليتنا والخبر المتعدد ايض **قلنا** ان قوله وغيره يتنا ول الخبر
المتعدد ايضا **فان قيل** نعم انه يتنا ول الخبر المتعدد لكن لا يتنا ول خبر الظرف المتعدد لان قوله و
وغيره مقابل الظرف اجيب عن اصل الاعتراض ان غرض الشارح رح بيان فائدة قوله فيها
وذلك يحصل بما ذكر فلا حاجة الى الشمول او نقول قوله الظرف شامل له **قوله** هذه اعتراض عن
لا التى هى مشبهة بليس لان خبره لا يحذف كثير **ثم رد** ان قوله كثيرا منصوب للنصب
طرق كثيرة فهو من اى جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذفا كثيرا اى انه مفعول مطلق
باعتبار الموصوف المقدر **فان قيل** الاولى ان يجعله ظرفا اى فى زمان كثير لانه انسب بقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اى فى وقت من الاوقات **قلنا** قوله اصلا ليس معناه عموما فى
الوقت بل معناه لا لفظا ولا تقديرا او معناه سواء كان الخبر عاما اولا فلا ن يكون شاهدا على
الزمان ههنا **قوله** اذا كان الخبر عاما **دفع وهم** وهو ان حذفه كثيرا على الاطلاق سواء
كان الخبر عاما او خاصا فعلى هذا يخالف عن سائر النحويين[2] فدفع بقوله اذا كان الخبر عاما
لدلالة النفى عليه لان النفى يدل على المنفى ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة على الخصوص
فهو قرينة على العموم وايضا النفى مقابل الوجود فيتوجه اليه **فان قيل** نعم ان النفى يتوجه الى
الوجود لكن الى الوجود الرابطى سواء كان طرفه موجودا وغيره نحو لا رجل كاتب **قلنا** اذا لم يذكر
الطرف فتقدير موجود اولى من الغير ليطابق بين الطرف والنسبة **قوله** لا اله موجود **فان**
المقصود من هذا الكلام هو التوحيد وسلب الوجود عن الغير لا يقتضى التوحيد لاحتمال
الامكان وايض لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر لانه مذكور وهو قوله لا اله الا الله اجيب عن الاول
ان الوجود اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فانتفى امكان الغير ايضا وعن الثانى ان قوله
الا الله لا يكون خبرا لان المستثنى من الفضلات ولبعضهم جعل هذه الكلمة جملة تامة

(interlinear: ای امکان وجود الغیر ۱۲)
(below the last line: وهو صاحب الكشاف ۱۲)

[1] بخلاف ما اذا اجتمع الظريف مع الطويل ۱۲ [2] ولا شك ان نفى هذا المجموع من جنس غلام الرجل اقرب الى الصدق من نفى واحد منهما عنده كما لا يخفى ۱۲ [3] لان عندهم حذف الخبر مشروط بكونه من افعال العامة ۱۲

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله اله فادخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و المسند اله لكن التقوية الحصر قدم لا اله واخر الا الله لكنا نقول صورته صورة المستثنى فلا يقع خبر

قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله لمشابهة الفرع وهو ان فلابد ان يكون عمله ضعيفا

قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاولى اى اذا كان معناه لا يظهرون يكون معنى قوله اصلا اى سواء كان الخبر من الافعال اولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون فى قوله لا اهل ولا مال الذى يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى اى انه اسم فعل اى انتفى الاهل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة لان صيغ اسم الفعل منحصرة فى التسعة كما قال الناظم فى نظم العوامل وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهى ح يكون بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخول لا اجيب عن الاول ان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما قال الناظم فهى لاجل انها مشهورة كما قال فى التتمة وعن الثانى يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا على التمييز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تمييزا عن الضمير فان قيل لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين اى سواء كان معنى لا يثبتون لا يظهرون او كان بمعنى الحقيقى يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر فان بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما يرى اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه اجيب عن الاول ان المراد من بنى تميم ههنا علماءهم لا العوام او نقول ان النحاة يحملون ما يرى خبرا فى كلامهم وعن الثانى ان رفعه لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبنى وتابع المبنى تابع لمحله فان قيل ما يقولون فى لا غلام رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابعه تابع للفظه فلا يصح رفع صفته قلنا هو محمول على صفة الغلام باعتبار ما كان عليه فى اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهى لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤل اليه فانه يصح ابتدائيتها بعد دخول لا عليها مثل ما احد خير منك فان قيل بعد دخول لا لا يبقى المبتدأ لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية قلنا بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند الحجازيين لكنه مبتدأ عند بنى تميم لانها ليست من العوامل عندهم فان قيل من العجب ان التشبيه على مذهب الحجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنى تميم مع انهم يخالفون غير قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل الا على النكرة ليس المراد من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة ولا شك فى صحة ابتدائية النكرة المحضة ثم فى التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشار الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ والى الثانى بقوله خرج به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى هى مشبهة بليس ثابت لفظا ومعنا اما لفظا فظ واما معنى فلان لا التى هى مشبهة بليس نص فى عموم النفى لان النفى اذا دخل

له وهو علم الاثبات اصلا ١٢

على النكرة تفيد العموم لاكن لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس لانه للنفى بطريق المبالغة
قوله وانما اتى بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخول لا ليس الا مسندا اليه وانما الاصل فيه التعريف
فلم اتى بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرفة لما توهم ح ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
ليس الامر كذلك قلنا الاصل فى المسند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الفرع ايضا
وهو النكرة قوله فلا يثبتون لهما العمل لان الشرط فى عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلان على الاسم والفعل جميعا لكنا نقول ان
الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرهما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
لان الاولين يتمان بالجملة الفعلية والثانى بالاسمية فان قيل ما وجه للمصنف انه اختاره
مذهب الحجازيين دون بنى تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القران قال الله تعالى ما هذا بشرا
بنصب بشرا قوله اى عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير ضميره هو راجع الى الاسم لانه المذكور
سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر انهما عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
ولا دون الاضافة بعلاقة العمل فان قيل المفهوم من اضافة الاسم اليهما عملهما لا عمل ليس
فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا نظر الشارح الى الحقيقة لان فى الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دون ما
دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد اتفاقى فدفع بقوله دون ما اى انه قيد احترازى وفى ايراد
قليل بعد الشاذ اشارة الى ان المراد منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
اى لنفى الماضى والحال والاستقبال قوله فيقتصر عمل لا تفريع على ان عمل ليس فى لا شاذ قوله
على مورد السماع وهو الدخول على النكرة كما فى الشعر ثم الصد الاعراض والبراح الزوال و
الضمير فى نيرانها راجع الى الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
لى عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل ههنا فان عملها فى الخبر والخبر ههنا جار ومجرور
لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسب للفصيح ان يعمل بالاعم وهو مذهب الحجازيين
فان قيل فعلى هذا يلزم الدور لان فصاحة عمل لا فى النكرة موقوف على العمل فى قول الشاعر
والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الحجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا فى الشعر لا التى
لنفى الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطات بالمعرفة
حيث قال المصنف وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكن معرفة قلنا الشارح نفى اللازم الذى هو التكرير ونفى اللازم نفى الملزوم
فان قيل ان هذه التعريفات غير مانعة لانه دخل فيها توابعها لانها ايضا مسند اليه

مع انها لاتکون خبرا ولا اسما **قلنا** المراد مایکون بالاصالة[1] لا بالتبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد کما قال الشارح **فان قیل** لاحاجة الی هذا البیان لانه ذکره سابقا فی اول المرفوعات فی تعریف الفاعل **قلنا** هذا الکلام اعم من الاول لاعینه لان مراده فیما سبق فی المسند الیه فقط بل فی الفاعل فقط وههنا اعم من ان یکون مسندا اومسندا الیه والمسند الیه اعم من ان یکون للفعل وغیره **فان قیل** ان ماسبق ایضا اعم حیث قال الشارح وکذا فی جمیع حدود المرفوعات والمنصوبات **قلنا** سلمنا ان ماسبق ایضا اعم لکن هذا التفصیل لما اجمل سابقا **اونقول** ان اعتراض التوالی عظیم لانه یرد علی المرفوعات والمنصوبات والمجرورات جمیعا فاراد الشارح ان یشیر الیه فی الاخر ایضا کما اشار الیه فی الاول لیتکرر ویتقرر فیکون علی تذکر فی المنصوبات والمجرورات **قوله** شرع **فی المنصوبات** فان قیل لیس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع فی المنصوبات فلا یصح الشرطیة **قلنا** لانسلم ان هذه الشرطیة لزومیة بل یمکن ان تکون اتفاقیة مثل ان کان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وان سلم کونها لزومیة لکن لانسلم ان یکون لزومها عقلیا لم لایجوز ان یکون عادیا اوادعائیا وان سلم کونها عقلیا فالارادة مقدرة فیه ای لما فرغ من المرفوعات اراد الشروع فی المنصوبات ولاشک ان کل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشروع فی البحث الاخر وان لم یشرع فیه بالفعل **واعلم** ان اللازم علی ثلثة اقسام عقلی وعادی وادعائی فالاول مالا یکون لازما للشئ فی نفس الامر کزوجیة الاربعة والحرارة للنار والثانی مایکون لازما فی العادة کعدم وقوف الخفصاء علی روس سور والثالث مایکون لازما بادعاء المتکلم نحو ان دخلت الدار فانت طالق **قوله** لکثرتها ای مباحثها والعزة للتکاثر **وههنا بحث** من وجوه **الاول** انه مخالف من قاعدتهم وهی ان القلیل مقدم علی الکثیر لانه بمنزلة المفرد والکثیر بمنزلة المرکب **والثانی** انه لم یتعرض الی تقدیم المرفوعات علی المنصوبات **والثالث** انه لاحاجة الی وجه التقدیم لان وجه تقدیم المنصوبات هو التقدیم فی الاجمال حیث قال المصنف فالرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة والجر علم الاضافة **اجیب عن** الاول القلیل انما یقدم علی الکثیر فیما کان القلیل جزءا من الکثیر او یعلم الکثیر من ذکر القلیل کتقدیم الاعراب التقدیری علی اللفظی وکتقدیم غیر المنصرف علی المنصرف لانه یعلم[2] فی عبارة المصنف والمنصرف فیما عداه کما قالوا للفظی فیما عداه **اونقول** قد یقدم القلیل فی عباراتهم وقد یقدم الکثیر لان العزة للتکاثر فللمتکلم ان یعمل بایهما شاء وعن الثانی انهما[3] لاتحتاج الی البیان لکونها عمدة وعن الثالث ان ماذکره الشارح من الوجه هو وجه التقدیم الذی فی الاجمال وانما ذکره ههنا لان الشارح کثیرا ما یفعل ذلک کما فی التنازع من تقدیم مذهب البصریین علی مذهب الکوفیین فلینظر فتعلم

بحث المنصوبات

---

[1] بالمسند والمسند الیه فی هذه التعریفات ١٢ م [2] بقوله ولما فرغ الخ ١٢ م [3] ای ماذکره الشارح من قوله لکثرتها ١٢ [4] عقیب بحث غیر المنصرف قوله والمنصرف ١٢ م

رب ارحمنی واغفرلی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب

قوله ولخفة النصب لان النصب غالبًا يكون بالفتحة وهي اخف فان قيل الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات قلنا نعم لكن لما يلايم تقدم افرادها على افراد المجرورات فالمناسب ان يقدم على مبحثها ايضًا اقول انما قدمها لان للمنصوبات مناسبة بالمرفوعات فانهما اخوان رضيعيان من ضرع واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذي في ضمن المنصوبات والمراد بالاشتمال هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر قوله والمراد لعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا مذكور في المرفوعات قلنا انما ذكره ليبني عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقي والحكمي غير مذكور في المرفوعات قوله حقيقة او حكما فان قيل لما كان النصب علامة المفعول ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتميز لان علامة الشيء مختصة به قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا في النصب والحال والمستثنى والتميز فرعا تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى مفعول بشرط الاخراج والتميز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصب ما يكون من ضروريات الفعل ولاشك ان المفاعيل الخمسة من ضرورياته بخلاف الثلثة المذكورة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصب اذ ما من فعل الا ان يقيد بهيئة والمفعول له ومعه لا يكونان اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه اجيب عن الاعتراض ان الاصل في النصب ما يكون من معمولات الفعل بالذات[1] والفرعية ما يكون بخلافه ولاشك ان المفاعيل الخمسة كذلك[2] واما الحال فهو معمول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التميز بواسطة المميز فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المفعول معه فرعا في النصب لانه اما مصاحبا مع الفاعل او المفعول به فعلى كل واحد منهما يكون معمولا بواسطة ويكون التميز اصلا في النصب لان المقرر عندهم ان التميز عن النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معمولا للفعل بالذات قلنا لما كان مصاحبا مع احدهما كان العمل فيهما معا لا على الترتيب فلا يوجد الواسطة واما التميز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا لكان مرفوعا وما قالوا التميز في المعنى فاعل فهو تاويل التميز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجيه قوله وهي اربع فان قيل حمل الاربع على هي غير صحيح لانه يلزم حمل المتعدد على غيره قيل حمل المتعدد على غيره انما لا يصح اذا لم يكن غير المتعدد صالحا لتحمل المتعدد وان كان صالحا يصح كما في زيد عالم عاقل او نقول الخبر ههنا محذوف وتقديره وهي منقسمة الى اربع فان قيل كل واحد من الفتحة والكسرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول نحو غلام احمد قلنا قيد الحيثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لصحة اطلاق فان قيل اذ لم يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يصح

[1] اي من معمولات الفعل بالذات ۱۲

[2] اي انها علامة المفعولية من حيث انه مفعول ۱۲

على الباقية الاترى انهم قالوا الحال مابين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير فى به راجعا الى كلمة ما والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فيقتضى المفعول غير مقيد بقوله به قلنا معنى قوله لايصح اطلاق المفعول عليها اى لايصح اطلاق المفعول اللغوى عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده شده واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل فان قيل فعلى هذا لايصح اطلاق المفعول لا اصطلاحا على مفعول مالم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه قلنا اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا بالفعل قوله الابعد تقييدها فان قيل من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول يعنى ليس مطلق هذه المقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذى هو مفعول مالم يسم فاعله راجع الى الالف واللام الذى بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما فى زيد حسن الغلام فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقه معنى يشمل المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد فان قيل ان المفعول المطلق ايضا مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايضا قيد زائد على لفظ المفعول قلنا هذا غير وارد على الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لانه قال لوجوب اطلاق المفعول عليه اى لوقيل له مفعول من غير تقييد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المفاعيل الباقية فانه لايصح اطلاق المفعول عليها من غير تقييد فان قيل ان المفعول المطلق لايخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل او لفعل اخر بان يتضمن ضربت لا وقعت فى قولك ضربت ضربا اى اوقعت الضرب فعلى الاول يتجه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لايكون عين احد المنتسبين وعلى الثانى يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به وايضا ان لذلك الفعل مصدر ايضا فيكون مفعولا لفعل اخر فيلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به السيد السند فى حواشى الرضى فان قيل فعلى هذا لايكون ما فعله فاعل فعل فلا يصح صدق التعريف عليه قلنا الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل فان قيل هذا التعريف لايصدق على المفعول المطلق من الفعل المجهول نحو ضرب زيد ضربا قلنا اجاب عنه محمد المحشى ان الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى ومفعول مالم يسم فاعله فاعل حكما واعترض عليه مولانا عصام الدين بانه لاحاجة الى تعميم الفاعل ههنا لانه لما قال الشارح بحيث يصح اسناده اليه علم منه دخول مفعول مالم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل قلنا الحق ههنا ما قال الفاضل لان مفعول مالم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه قوله والمراد بفعل الفاعل فان قيل التعريف لايكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

له اى ولهذا المجزم عن تعريف الفاعل بقيد على جهة تقيا مر ۱۲م ته التعريف اى تعريف المفعول المطلق ۱۲م اللهم اغفرلى

وجسم جسامۃ وشرف شرافۃ لان الفاعل ما یصدر عنہ الفعل وھذہ الافعال غیر صادرۃ منہ قلنا المراد بفعل الفاعل ایاہ قیامہ بہ ولا شک ان ھذہ الافعال قائمۃ بہ وان لم یصدر عنہ فالقیل القیام غیر موجود فی صیغۃ المنفی نحو ماضربت ضربا قلنا معناہ بحیث یصح اسنادہ الیہ والفعل المنفی وان لم یوجد فیہ القیام لکن وجد فیہ الاسناد وھو کاف لصحۃ للفعول المطلق کما فی الفعل المجہول کما مر انفا قولہ وانما زید لفظ الاسم فان قیل للفعول المطلق لیس الا الحدث فالانسب ترک لفظ الاسم قلنا سلمنا انہ عبارۃ عن الحدث لکن فی الاصطلاح لایطلق الاعلی الاسم لانہ من اقسام اللفظ فان قیل فعلی ھذ الاحاجۃ ہہنا الی بیان النکتۃ فی ذکر لفظ الاسم بل المحتاج الی بیان النکتۃ ترک لفظ الاسم کما فی تعریفات سائر المفاعیل لان المصرح ترک فیہما لفظ الاسم قلنا انما یبین النکتۃ لذکر لفظ الاسم لانہ لما کان تعریفات سائر المفاعیل بحیث ترک فیہا لفظ الاسم صار کان الاصل والاسلوب ترک لفظ الاسم قال بعض الشارحین انما زید لفظ الاسم لاخراج ضرب الثانی فی قولہ ضرب زید فان ضرب الثانی ما فعلہ فاعل فعل الا انہ لیس باسم فان قیل ان قولہم غیر صحیح لان ضرب باعتبار مجموع معناہ لیس مما فعلہ الفاعل فلا یصدق التعریف علیہ قلنا انہ وان لم یصدق علیہ باعتبار معناہ للطابقی لکن یصدق علیہ باعتبار معناہ التضمنی فان قیل فعلی ھذا یصدق التعریف علی ضارب الثانی فی قولہ انا ضارب ضارب زید مع قید الاسم ایضا قلنا الاعتبار لمعنی التضمنی الذی ھو مقصود فی شئی فالمقصود فی ضرب ھو الحدث والمقصود فی ضارب ھو الذات والحدث تابع قولہ ویدخل فیہ المصادر کلہا اشارۃ الی ماذکر من التعریف جنس قولہ صفۃ للفعل اشارۃ الی بیان الاعراب لقولہ مذکور قولہ نحو فضرب الرقاب اولہ قولہ تعالی اذا لقیتم الذین کفروا فضرب الرقاب ای اضربوا ضرب الرقاب والقرینۃ علی حذف الفعل نصب المصدر معناہ اذا لقیتم الذین کفروا فاقطعوا رؤسہم قولہ او اسما عطف علی قولہ مقدرا فہو ایضا من الاقسام الحکمی یعنی الذکر الحکمی علی نوعین احدہما مابین الشارح بقولہ کما اذا کان مقدرا والاخر بقولہ او اسما فیہ معنی الفعل اوان اسما عطف علی المذکور فی قولہ اعم من ان یکون مذکورا یعنی کما ان الفعل المذکور اعم من الحقیقی والحکمی کذلک الاسم الذی فیہ معنی الفعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما اذا کان مذکورا بعینہ او کما اذا کان مقدرا لکن العطف انما یصح اذا کان معنی الفعل المذکور لیشتمل الاسم ایضا لان المراد منہ اعم منہ ای من الفعل او شبہہ کما ھو الشائع وہہنا بحث وھو ان الضمیر فی قولہ وھو اعم لایخلو اما راجع الی الفعل او الی المذکور فعلی الاول لایصح عد قولہ فضرب الرقاب من الحکمی لان الفعل فیہ حقیقی وعلی الثانی لایصح عد قولہ ضارب ضربا من الحکمی لان المذکور حقیقی لکن الفعل فیہ حکمی قلنا الضمیر راجع الی الفعل قید مذکور فیکون التعمیم فیہما قولہ صفۃ ثانیۃ ایضا اشارۃ الی بیان الاعراب بقولہ

لہ ای معنی قولہ ما فعلہ فاعل فعل مذکور ۱۲ اللہم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب آمین یا رب العالمین ۱۲

بمعناه قوله بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان الضمير فی قوله بمعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى كلمة ما كما فى الرضى ليس على ما ينبغى فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من افراد المعرف لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا بحث من وجوه الاول انه ينقض بما اذا كان العامل مصدرا كقولنا ضربي زيدا ضربا لان ههنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثانى انه خرج عنه المفعول المطلق النوعى والعددى لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه والثالث انه لا يصدق على الانواع فى ضربت انواعا اجيب عن الاول ان المعمول العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثانى انه وان لم يكن مشتملا عن معناه التضمنى وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اى ضربت ضروبا انواعا فان قيل لا يصدق التعريف على نباتا فى انبته الله نباتا لان انبت لا يشتمل على معنى نباة بل يشتمل على معنى الانبات وهو المصدر المتعدى قلنا لا نسلم انه لا يشتمل عليه لان المزيد مشتق من المجرد والمبدأ ليس الا جزء المشتق قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم اى خروجه بقوله بمعناه لان التاديب اعم من الضرب لانه قد يكون بالشتم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او نقول المراد من الضرب التاديب والتادب ذكر للملزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب فان قيل فعلى هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللام جائز اذا اقيم الملزوم مقام اللازم وههنا كذلك لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملزومه وهو التاديب واريد منه اللازم وهو التادب قوله وكذلك خرج بكراهتى فى نحو كرهت كراهتى هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا ثم تبين لك انه شريف فقلت كرهت كراهتى وانما اضيف الى ياء المتكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا تعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون مانعا لانه دخل فيه كراهتى لانه ايضا ما فعله فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكراهة اعتباران على اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس فعلا بل ما وقع عليه الفعل كما بين الشارح بقوله فان للكراهة الخ قوله كما فى كرهت كراهة اى من غير الاضافة لانه لم يوجد فيه شئ زائد فيكون للتاكيد قوله كما فى قولك كرهت كراهتى لانه لما اضيف الى ياء المتكلم فيكون فيه زيادة فلا يدل ... على التاكيد قوله جامعا وبالغا اشارة الى ان النقض على كراهتى وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الى جميع الحد قوله وقد يكون للتاكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل وللتكثير

ولا اللفظ كمال قوله مطلق ولمثل قوله كراهة

له فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه ١٢م اللهم اغفر لى امين سه پہ تو قر لو قرم گنزلہ؛ دجانان کرده پہرہ بنتیا له ملکہ زینہ؛

فالاول لا يجرى فى التاكيد والثانى لا يجرى فى النوع والعدد وانكان فى الاول للتكثير وفى الثانى للتقليل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المشترك قلنا المصرح مالكى وعنده يجوز عموم المشترك فلا محذور فان قيل المفعول المطلق النوعى والعددى ايضا يجوز للتاكيد فلا يصح للمقابلة قلنا ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فيصح للمقابلة لان فيهما زيادة قوله ان دل على بعض انواعه فان قيل الاولى ان يقال ان دل نوعه ليشمل ما اذا دل على جميع انواعه كما فى قولنا ضربت انواعا قلنا ان الدلالة على بعض الانواع متحقق فى ضمن الكل فلم يخرج المفعول الذى دل على جميع الانواع فان قيل ان هذا الجواب يوهم انه كونه للتنويع باعتبار الدلالة على بعض الانواع فى صورة الدلالة على الكل مع انه ليس كذلك قلنا عن اصل الاعتراض ان المقصود ههنا ليس الحصر لكنه ذكر اقل مرتبة النوع لانه لابد فى وجود المفعول المطلق النوعى من وجود بعض النوع كما لابد فى وجود التنازع من الفعلين اعلم ان المفعول المطلق النوعى على قسمين احدهما ما يكون بالصيغة بان يكسر الفاء وزيد فى اخره تاء والثانى ما يكون بالصفة مثل ضربت ضربا شديدا قوله ان دل على عدد سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربت ضربتين او من صفة نحو ضربت ضربا كثيرا فان قيل المفعول المطلق النوعى يثنى ويجمع فيدل على العدد مع انه للنوع وما للعدد قسيم له قلنا فى هذه المادة يدل المفعول المطلق على العدد والنوع جميعا لا على عدده فقط فافترقا قوله لانه دال على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة فان قيل الدلالة لا يكون الا للفظ والماهية من المعانى وايضا الاخصر ان يقال المعراة عن التعدد فما فائدة فى ازدياد لفظ الدلالة بعد المعراة اجيب عن الاول ان هنا يحذف عبارة اخرى اى المعراة دالها عن الدلالة على التعدد وعن الثانى ان فيها اشارة الى نفى التعدد بطريق المبالغة كما لا يخفى وانما كان خاليا عن التعدد لانه تاكيد للمصدر الذى هو فى ضمن الفعل .... وهو لا يثنى ولا يجمع فكذا هذا قوله الا اذا قصد به النوع ليس هذا استثناء من قوله والاول لا يثنى ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتاكيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات قوله وقد يكون بغير لفظه فان قيل لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه فى تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للفظه او مغائرا له قلنا انما اورده ليعلم ان المفعول المطلق الذى هو موافق للفظ فعله هو كثير مما هو مغائر للفظ فعله لان كلمة قد للتقليل او نقول فيها اشارة الى الرد على سيبويه لانه غير قائل بالتغائر المذكور كما ذكره الشارح بقوله وسيبويه يقدر له عاملا من بابه فان قيل يلزم فى كلام الشارح تدافع لانه قال سابقا مذكور وقال ههنا بغير لفظه قلنا معنى قوله بغير لفظه اى مغائرا للفظ فعله وليس معناه بدون لفظه فان قيل المراد بالمغائرة لا يخلو اما بحسب الصيغة او بحسب المادة فعلى الاول يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل وعلى الثانى

يجب ان لايكون انبت نباتا من هذا القبيل لعدم تغير المادة قلنا المراد من المغائرة اما بحسب المادة كما في قعدت جلوسا او بحسب الباب كما في انبته الله نباتا فان قيل كما ان قعدت جلوسا يكون مثالا لتغير المادة كذلك يكون مثالا لتغير الباب لان قعد يقعد من نصر ينصر وجلس يجلس من باب ضرب يضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة وايضا المغائرة بحسب اللفظ مبنى على اتحاد معناهما وههنا كما تغير لفظه كذلك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع والجلوس ما كان بعد القيام اجيب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والمجرد وعن الثاني ان هذا مبنى على مذهب من لم يفرق بينهما قوله وسيبويه يقدر له عاملا من بابه لازدياد المناسبة بين العامل والمعمول اى قعدت وجلست جلوسا فيكون الثاني تاكيدا للاول قوله فان قيل ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت انواعا لانه ليس للنوع فعل فكيف يقدره وكذا بقولنا حنثت يمينا لانه ليس لليمين فعل قلنا ان عنده تقدير العامل من بابه فيما امكن والا فهو متفق معهم قوله الناصب للمفعول المطلق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وايضا لا يلزم الخروج من البحث كما مر في الفاعل على التحقيق قوله خير مقدم مصدر ميمى قوله اى قدمت قدوما اشارة الى اظهار العامل والقرينة عليه مشاهدة الحال فان قيل فات المطابقة بين المثال والممثل لانه مصدر والمذكور في المثال اسم التفضيل وايضا لايطابق من وجه آخر لان الممثل حذف الفعل مع بقاء المصدر وفي المثال حذف الفعل والمصدر جميعا قلنا سلمنا ان خير اسم التفضيل لكن مصدريته باعتبار الموصوف وهو قدوما او باعتبار المضاف اليه وهو مقدم فان قيل ان قول الشارح ومصدريته باعتبار الموصوف مشعر على ان المفعول المطلق لايكون الا مصدرا مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وايضا الموصوف لايكون الا ذاتا وقوله قدوما وصف اجيب عن الاول ان انواعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اى ضروبا انواعا وعن الثاني ان الصفة بمعنى الصفة النحوى جاز ان يكون موصوفها صفة لانها مايكون قيدا للتغير بخلاف الصفة بمعنى القائم بشئ قوله لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه لانه اذا اضيف الى شئ فهو بعض من المضاف اليه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل فرد من الناس وكذا ههنا فان قدوم الخير بعض من قدوم المطلق فان قيل الاظهر ان يقول لان اسم التفضيل له حكم الموصوف وما اضيف اليه ليتم التقريب قلنا نعم لكن لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد ذاتي استغنى عن التصريح بالجزء الاول وكان المدعى هو الجزء الثاني فلذا اورده فقط قوله اى حذفا واجبا قد مر بيانه في الفاعل قوله اى سماعيا اشارة الى ان سماعا صفة ثانية لقوله حذفا لكن لاجل صحة

له اى سواء كان فعلا او شبهه ۱۲ م عه اى وان لم يكن تقدير العامل من بابه ۱۲م عه اى مع النحويين ۱۲م له فى قوله خير مقدم ۱۲م اللهم اغفر لے ۶

ہزاران رحمت حق بر کسی باد کہ کاتب را بالحمدے کند یاد ۱۲

المحل زاد یا اللبن قوله موقوفا جواب سوال وهو ان القياس ايضا لايخلو من السماعي قوله لا قاعدة له بيان لفظ الموقوف تقديره موقوف على السماع فقط اى لا قاعدة له يعرف بها قوله اى سقاك الله اشارة الى اظهار العامل المقدر ههنا للتعليم والا فهو واجب الحذف لا يجوز اظهاره فهذا دعاء باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه قوله اى دعاك الله هذا ايضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشي قوله من خاب الرجل وههنا بحث من الوجهين الاول انه يلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خاب لانه اشتقاق من الفعل لو اشتق خيبة وهو ليس الا مذهب الكوفيين وهو مرجوح والثاني انه علم منه ان خاب خيبة باثبات الفعل مستعمل في كلامهم والقول بحذف الفعل وجوبا ينافي ذلك اجيب عن الاول معناه هي من هذه الوادي في اتحاد المعنى اى ليظهر معناه من هذا البيان كما يعلم من قوله اذا لم ينل ما طلب لان خيبة مشتق او نقول معناه ان خيبة مشتقة من مصدر خاب الرجل فان قيل فعلى هذا يلزم الاشتقاق من النفس قلنا كلمة من بيانية اى التي هو مصدر خاب الخ وعن الثاني ان الحذف واجب في الجملة الانشائية الدعائية وما نقله جملة اخبارية فلا ينافي قوله اى جدع جدعا بالدال المهملة دعاء عليه بالذاة فان قيل قول الشارح مخالف من الرضى لانه قال هو قطع واحد من المذكورات قلنا كلمة الواو بمعنى او كما هو الشائع قوله اى عجبت بضم العين في الماضي والمضارع مثل شرف يشرف فيكون قوله عجبا بالحركات مثل شرفا وشرافة قوله فانه لم يوجد بيان تطبيق الامثلة المذكورة مع الممثل وهو الحذف الوجوبي السماعي قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل ان في الحذف القياسي ايضا لم يوجد الافعال العاملة في المصدر قلنا المراد انه لم يوجد في كلامهم الافعال العاملة في المصادر ولم يوجد قاعدة ايضا لكنه ترك الاكتفاء بما ذكر سابقا في تفسير قوله سماعا قوله قيل عليه اشارة الى الاعتراض قوله من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وهم الذين كانوا من العجم لكن سكنوا في العرب او كان ابه من العجم وامه من العرب قوله فيما استعمل باللام كان اللام سد مسد الفعل وايضا هي جارة فيقتضي المتعلق والفعل اهم به فيكون قرينة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان ياتي المص باللام بان قال حمدا له وشكرا له قلنا ان امثلة المص رح ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصار قال الرضي ههنا قاعدة وهي ان كل مصدر اذا اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر فيحذف عامل ذلك المصدر فان قيل فعلى هذا يكون هذه الامثلة قياسية فلا يصح عدها من السماعي وايضا لما وجد سد المسد والقرينة فهو ليس الا خاصة القياسي قلنا منشا هذه القاعدة من الرضي والمص رح مقدم عليه فيجوز ان يكون هذه الامثلة سماعية في زمان المصنف رح وقياسية في زمان الرضي قوله وقد يحذف الفعل الناصب هذا بيان حاصل العطف لان قوله قياسا عطف على قوله سماعا قوله يعلم له صفة كاشفة لقوله قياسا وانما وصفها بالكلية لئلا يتوهم ان المراد من الضابطة

ف قوله لا قاعدة له مستدرك ويمكن الجواب بان قوله موقوفا لبيان الحذف في القياسي بعض السماعي و قوله لا قاعدة لبيان ان ليس في السماعي

لاكثريته **قوله** متعددة **فان قيل** ان لفظ مواضع جمع كثرة وهو غير منحصر الافراد ولحال ان امثلة هذا الحذف غير زائد على العشرة بالتتبع والاستقراء **قلنا** سلمنا انه غير منحصر لكن اذا وجد القرينة على الانحصار يكون منحصرا وههنا وجد القرينة وهي توصيفه بقوله متعددة المقدرة **قوله** منها ما وقع فقوله ما وقع مبتدأ وقوله منها خبره او ان كلمة من بمعنى البعض فهو مبتدأ وما وقع خبره **قوله** اى من هذه المواضع اشارة الى بيان المرجع **قوله** موضع ما وقع جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن المفعول المطلق او من الموضع فعلى الاول لا يصح حمله على منها واما على الثاني فالحمل صحيح لكن الضمير في وقع لا يخلو اما راجع الى الموضع او الى المفعول فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا عليه لان الموضع غير مثبت لان الكلام منفي وعلى الثاني لا يوجد العائد الى كلمة ما فاجاب بقوله اى موضع ما وقع يعني ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن يحذف المضاف وهو لفظ موضع فيصح الحمل على منها ووجد العائد الى ما **فان قيل** يجوز ان يكون كلمة ما كناية عن الموضع وضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف اعني فيه فيصح الحمل فلا حاجة الى تكليف الشارح رح **قلنا** فيه احتياج الى تقدير العائد وهو خلاف الاصل وفي عبارة الشارح رح وان كان احتياج الى تقدير المضاف لكن احتياجه الى تقدير المفرد وهو اهون من تقدير المركب اعني الجار والمجرور **فان قيل** على تقدير حذف المضاف يلزم حذف العمدة لان الموضع اما مبتدأ او خبر من قوله منها وهما من المرفوعات واما تقدير العائد فهو تقدير الفضلة وهو اهون من تقدير العمدة **قلنا** حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه شائع عنهم **قوله** اى مفعول مطلق تفسير لكلمة ما وانما لم يعكس تفسير ما قبل قوله وقع لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح **قوله** اريد اثباته **فان قيل** ههنا لا يطابق المثال مع الممثل لانه وقع مثبتا والمثال كلام منفي اعني قوله ما زيد الا سيرا **فاجاب الشارح** عنه بقوله اريد اثباته يعني ان الكلام وان كان منفيا لكن المفعول فيه مثبت بالاسناد من النفي **قوله** لا يجب حذفه لان الباعث على وجوب الحذف عدم صحة الحمل وذلك في الموجبة واما في السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على الفعل **قوله** بعد نفي لانه اذا كان مثبتا ولكن لم يكن بعد النفي نحو زيد سيرا لا يجب حذفه لفوات سد المسد وهو ما والا **قوله** داخل على اسم لما كان قول المص رح داخل على اسم متنازعا لان قوله بعد النفي يقتضي ان يكون قوله داخل صفة له وقوله بعد معنى النفي يقتضي ان يكون قوله داخل صفة له جعل الشارح قوله داخل صفة لقوله معنى وقدره مع قوله بعد نفي كما هو طريق في قطع التنازع بان يعمل الثاني ويقدره مع الاول **قوله** لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه يعني بلا تاويل او مبالغة **فلا يرد** ان سيرا في قولنا ما انت الا سيرا مثلا جاز ان يكون خبرا عن انت بتاويل السائر او كان سيرا خبرا عنه للمبالغة كما في زيد عدل **قوله** لا يكون خبرا عنه اى لا يصلح ان يكون خبرا عنه باعتبار عدم صحة الحمل لان المصدر لا يحمل على الجثة **قوله** لا يكون منه

ای من باب حذف الفعل لان فعله مذکور **قوله** لکان مرفوعا علی الخبریة **وههنا بحث من وجوه الاول** انه ما الفائدة فی توصیف سیرا الشدید **والثانی** انه لا یصح قوله لکان مرفوعا علی الخبریة لان خبر ما لا یکون الا منصوبا والثالث انه لما کان مرفوعا فلا یکون مفعولا فانه یکون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعنی قوله ما وقع فلا حاجة الی اخراجه بالقیود **اجیب عن الاول** انما قید به لئلا یتوهم الاستثناء من النفس **وعن الثانی** سلمنا ان خبر ما یکون منصوبا لکن اذا انتقض النفی بالا یکون خبره مرفوعا کما قال المص رح فی بحث المجرورات **وعن الثالث** لا نسلم انه خرج من المقسم لان المقسم ما کان مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب ولا شک ان سیرا قد یکون مفعولا مطلقا وان لم یکن ههنا او **نقول** انه قد یکون مرفوعا کما اذا وقع مفعول ما لم یسم فاعله **فان قیل** فعلی هذا تفوت فائدة تدوین علم النحو لانه لا یعلم المنصوب من المرفوع **قلنا** ان تعین موضع النصب والرفع فلا تفوت **فان قیل** لو اعتبر الشارح الشرط الذی فی المصدر کما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلک الشبهة بان یفسر کلمة ما فی قوله ما وقع بالمصدر لا بالمفعول المطلق فلا یرد الشبهة **والیضا** الکلام فی المفعول المطلق من حیث انه مفعول مطلق لا فی ذاته واذا وقع مفعول ما لم یسم فاعله لا یبقی وصف المفعول المطلق بل ذاته اجیب عن الاول ان ما ذکره الشارح رح انسب بالمقام لان التقسیم فی المفعول المطلق لا فی المصدر مطلقا **وعن الثانی** بما هو مذکور فی الرضی فلینظر فیه **تحرر الحذف الوجوبی** لا بد من الامرین القرینة وساد المسد فالاول نصب المفعول المطلق والیضا عدم صحة الحمل قرینة علی انه لا یصح حمله لکن الاصل فی الحذف وان یکون من جنس الملفوظ ما امکن فیکون فعلا لان فی حذف المصدر ایضا لا یصح الحمل والثانی کلمة ما والا لانهما من الفضلات وساد المسد لیس الا منهما **قوله** او وقع مکررا **فان قیل** الاخصر ان یقال ومکررا عطفا علی مثبتا فیکون تقدیره بحکم العطف او وقع مکررا فلا حاجة الی التصریح بقوله وقع **قلنا** انه یتوهم عطفه علی خبرا وهو فاسد **فان قیل** ان دکا دکا وقع مکررا مع انه لم یحذف فعله بل مذکور وهو قوله دکت الارض **قلنا** المراد ان المصدر وقع فی موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ فی الآیة واما الارض فهی مفعول ما لم یسم فاعله لقوله دکت **فان قیل** ما للمصنف رح انه جمع الضابطتین بترک منها بینهما مع ان کل واحد منهما ضابطة علیحدة **قلنا** انما جمع بینهما لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه **فان قیل** ان قوله بعد اسم لم یکن مذکورا فی هذه الضابطة ولذا لا یفهم من عطف قوله او وقع مکررا علی قوله وقع مثبتا لان هذا القید مؤخر عن المعطوف علیه **قلنا** جاز ان یکون الضمیر فی وقع راجعا الی المفعول المطلق الذی فرض بعد قوله بعد اسم لا یکون خبرا عنه او **نقول** لما لم یفصل علم ان بینهما اشتراک فی بعض القیود لکن فی تعینه جهالة ثم لما مثل عن الضابطة الثانیة بقوله زید سیر سیرا علم تعین هذا القید **فان قیل** فعلی هذا

سلہ نے قولہ لا یکون خبرا عنہ ۱۲ م عـہ فائدة التدوین ۱۲ م اللهم تب علینا قبل الموت وسهل علینا سکرات الموت ۱۲

ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في وقوع مفعول جملة قلنا نعم لكن لما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة الاولى تاكيد النفس والثاني تاكيد الغير اراد التفصيل ليتميز كل واحد بالاسم عن الآخر ونقول ان هذين الضابطين قد يجتمعان في مادة واحدة كقولنا ما زيد الا سيرا سيرا بخلاف الضابطين الآتيتين ثم القرينة في هذه الضابطة ايضا نصب المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرين قوله اي تسير سيرا اشارة الى العامل اعلم انه لا بد من تقدير الفعل ههنا بعد الا لئلا يلزم الاستثناء من النفس واما قوله سير البريد يجوز فيه تقدير الفعل بعدها وقبلها اذ المفعول المطلق فيه نوعي وفي للتالي قوله هذان المثالان دفع وهم وهو ان احدهما مثال لما كان بعد النفي والآخر مثال لما كان بعد معنى النفي مع انه ليس فيه معنى النفي فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفي ثم يرد عليه ان للتالي لا يصلح المثل وهو يأتي بواحد فما الحاجة الى المثالين فاجاب الشارح رح انما اورد المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر منقسم الى النكرة والمعرفة فان قيل ان من المعلوم ان المصدر من الاسماء وهي تنقسم الى النكرة والمعرفة فما الفائدة في هذا التنبيه قلنا فيه فائدة جلية وهي ان يعلم ان الحكم وهو الحذف لا يختلف بين المصدر المنكر والمعرف قوله اولى ما يشبه به فعل المبتدأ اي ما انت الا تسير مثل سير البريد فان قيل فعلى هذا الرصيد في تعريف المفعول عليه لعدم اتحاد الفاعل بينهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البريد قلنا ان لفظ ذلك الاسم الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فان قيل لما كان المراد منه هو المشبه لا يصح تقسيم الشارح رح الى ما هو فعل المبتدأ اولى ما يشبه به فعل المبتدأ بل يكونان فعل المبتدأ قلنا انما قال الشارح رح ذلك نظرا الى الظاهر قوله اولى مفرد ومضاف اولى ما لا يصح تقديره قبلها اولى ان المفعول في الاول تاكيدي وفي الثاني نوعي لان سير البريد نوع من السير وانما لم يتعرض اليهما لان الاول ظاهر والثاني غير مستقيم لانه غير منحصر في التاكيدي والنوعي لانه قد يكون للعدد ايضا قوله اي من المواضع التي بيان المرجع قوله اي موضع المفعول اشارة الى انه بحذف المضاف قوله تفصيلا لاثر الخ في تقييد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون الاثر نحو زيد سافر سفر القريب والبعيد وفي تقييد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما تاديبا تاديبا او يهلك هلاكا فهذا لتفصيل الاثر الضرب فقط وفي تقييد المقدم احتراز عن المتاخرة نحو اما منا وفداء فشد والوثاق فان في هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت قليلا في كلامهم فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه قوله والمراد بمضمون اشارة الى الفرق بين هذا المضمون وبين مضمون ضابطة الخامسة قوله مصدرها فان قيل لا يصح اضافة المصدر الى الجملة لانه للفعل لا للجملة

ه تقدير الفعل قبل الا واولى ما لا يصح

وایضا ارادة المصدر انما یصح فی الجملة الفعلیة واما اذا کانت اسمیة مثل زید جسم او حیوان فلا
اذ لیس لہا مصدر لا یجیب عن الاول معناه ای المصدر المفهوم من الجملة وعن الثانی
لانسلم وقوع المفعول تفصیلا لاثر مضمون جملة اسمیة ولو سلم فیمکن اخذ المصدر ایضا بالحاق الیاء
والتاء ای جسمیة زید او حیوانیته وهو المسمی بالمصدر الانتزاعی قوله الی الفاعل والمفعول
ایضا فالی الفاعل ان کان المقصود هو النسبة الیه والی المفعول ان کان المقصود هو النسبة الیه
اعلم ان المضمون علی ثلثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلیة وهو اخذ المصدر من
الجزء الاول مضافا الی الجزء الثانی والثانی مضمون جملة اسمیة وهو اخذ المصدر من
الجزء الثانی مضافا الی الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء
المشتق مضافا الی الخبر الغیر المشتق قوله ویاثره غرضه دفع وهم وهو ان یتوهم المراد بالاثر
هو المؤثر من قبیل ذکر المصدر وارادة اسم الفاعل منه کما هو الشائع فدفع بقوله والمراد باثره
غرضه والمراد من الغرض الحکمة فلا یرد ان الغرض عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل محتاج
مع ان الله تعالی لا یحتاج الی شیء والحکمة عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل لا یحتاج الیه قوله
وبتفصیل لاثر جواب سوال وهو ان التفصیل یقتضی الاجمال ولا اجمال ههنا لان المذکور
سابقا شد الوثاق وهو معلوم فاجاب الشارح بقوله والمراد بالتفصیل بیان الانواع المحتملة
وانما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر فی المتن لانه مضاف الیه وهو اصل لان معرفة المضاف
من حیث هو مضاف موقوف علی معرفة المضاف الیه وایضا ان بیان اثر الشیء انما یکون بعد معرفة
ذلك الشیء مع قطع النظر عن کونه مضافا قوله نحو قوله تعالی جواب سوال وهو ان قوله
نحو مضاف وقوله فشدوا الوثاق مضاف الیه وهو لا یکون الا مفردا وهذه جملة فلدفع هذا زاد
الشارح رح لفظ قوله فهو مضاف الیه والجملة مقولة القول وقوله تعالی جملة معترضة فلا
یرد ان قوله تعالی لا یخلو اما صفة الضمیر او حال منه فعلی الاول یلزم توصیف المعرفة بالجملة
وعلی الثانی یلزم الحال من المضاف الیه وایضا الماضی اذا وقع حالا لا بد فیه من قد قوله ای
بعد شد الوثاق اشارة الی ان بعد مبنی علی الضم بحذف المضاف الیه وایضا اشارة الی ان المصدر
ههنا مضاف الی المفعول قوله فشدوا الوثاق اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله ای اما تمنون
منا اشارة الی اظهار العامل فان قیل فیمکن منا وفداء مفعول له فلا حاجة الی تقدیر العامل
قلنا المفهوم منه لیس الا جواز جعل المفعول المطلق مفعولا له ما لا فهذا لا ینافی کون منا وفداء
مفعولا مطلقا فی الکلام بتقدیر الفعل وایضا ان کلمة بعد یابی عن کونه مفعولا له ثم فی الحذف
الوجوبی لا بد من القرینة وسد المسد اما الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه یقتضی العامل
والفعل اصل فی العمل والثانی نفس المفعول المطلق لانه من الفضلات فیصلح له کذا قال جمال
الدین چینائی فان قیل فعلی هذا ینبغی

ا ے لانہ یمنع ارادۃ المصدر

لے یعنی قول الشارح رح مضمون الخ ۱۲

ای الشارح رح ۱۲

ای الشارح

فی لفظ قوله ۱۲

ان لا يشترط تكرار المصدر في الضابطة الثانية لان نفس المفعول المطلق يقوم مقام العامل فلاحاجة
الى التكرر **قلنا** ان في الضابطة الثانية احد المصدرين واقع موقع الخبر والخبر لا يقوم مقام
شئ فانه عمدة وما قام مقام الغير ليس الا من الفضلات فكذا لا يقوم مقام الغير ما وقع موقع الخبر
فان قيل ينبغى ان يجب الحذف فى قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل **قلنا** قيام المفعول
ههنا بمعونة الجملة المتقدمة والجملة ثم وانما لم يقم المفعول بدون المعاون لانه لو اقيم بدونه لم
يبق الحذف الجائز **فان قيل** ما السر فى ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة **قلنا**
فى اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عين ما يقوم مقامه **وقال بعض الشارحين**
سد الجملة المتقدمة مسد المحذوف **فان قيل** المتقدم لا يقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا فى
ضربى زيدا قائما انه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا سد شئ مسده **قلنا** ان ما
قالوا ثمة ليس لاجل ان المتقدم لا يقوم مقام المؤخر بل هناك مانع آخر وهو ان قائما هناك جعل من
تتمة المبتدأ وجزء له فلا يقوم مقام الخبر وقال بعض المتون فى مثال هذه الضابطة قولنا زيد
يشترى طعاما فاما بيعا او كلا ومثل قولنا زيد يكتب اما قراءة بعد او بيعا **قوله** اى لان يشبه به
امر آخر **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه هو التشبيه وهو النسبة
والمذكور فى المثال الصوت وهو طرف النسبة فاجاب بقوله اى لان تشبيه به الخ يعنى ان المصدر مبنى
للمفعول **اعلم** ان المفعول المطلق ههنا هو المشبه فى الحقيقة لكن شاع اطلاقه على المشبه به لقيامه
مقامه **وههنا بحث من وجوه الاول** انه على هذا يخرج عن الضابطة ما اذا وقع المفعول
المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مررت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار **والثانى**
انه لم يعين الشارح قوله ما وقع للتشبيه بقولنا لان يشبه المفعول المطلق بامر آخر فيكون على الحقيقة
والثالث انه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفاعل بينه وبين الفعل
اجيب عن الاول ان مادة النقض غير موجودة فى كلامهم ولا يضر خروجه وعن الثانى انه
الظاهر من كلام المص رح ان يحذف العامل بدون المفعول المطلق فلو حمل كلامه عليه يلزم حذف
ايض فالشارح حمل كلامه على الظاهر وعن الثالث انه ذكر المشبه به واراد منه المشبه كما هو طريق
الاستعارة كما مر **قوله** لزيد صوت صوت حسن فالصوت الثانى بدل من الاول او صفة
له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوت الثانى فح يكون الاخص بدلا من الاعم كما فى
قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة او يكون الاخص صفة للاعم **فلا يرد** انه يكون الشئ
بدلا او صفة لنفسه **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الصوت الثانى مفعولا مفعولا مطلقا..
فخرج عن المقسم فكيف خرج بالقيود **قلنا** المراد بالمفعول ما يكون مفعولا فى تركيب من التراكيب
وان لم يكن ههنا **ولنقول** انه يجوز ان يكون مفعولا بحذف الفعل لكن لا يجب حذفه **قوله**
اى حاله **جواب سوال** وهو ان قوله علاجا منصوب برسم الخط الالف والنصب

طرق كثيرة فهو من اى جهة منصوب فاجاب بقوله اى حال الخ يعنى انه حال من ضمير وقع
فان قيل لا يصح حمل علاجا على المفعول لانه[1] عبارة عن الدافع كما قال الاطباء علاج الصفراء..
سقمونى اى دافع الصفراء فاجاب الشارح عنه بقوله دالا على فعل من افعال الجوارح اى المعتبر
ههنا ليس ما اصطلح عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبارة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
عبارة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوت حمار التشبيه فى الكراهية قوله اى
الذى قام به دفع وهم وهو ان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدفع بقوله اى الذى قام
به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه
به وهما ههنا الصوت الاول والصوت الثانى فيدل لان على يصوت لان المحذوف يكون من جنس
المنطوق ما امكن وانما اشترط ان يكون علاجا ليدل على الحدث فيدل على الفعل المقدر والذى
تعلق بالقلب يدل على الدوام غالبا فلا يدل على الحدث فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول المطلق ههنا وانما اشترط
اشتمالها على اسم بمعناه ليوجد المشبه وانما اشترط اشتمالها على الصاحب ليوجد ما لابد للفعل منه
وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الانفراد غير تام فاذا اجتمعت كانت تامة فى الدلالة
على الفعل المحذوف فلا يرد ان كل واحد لما كان دالا على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اى يصوت
صوت حمار اشارة الى بيان العامل فان قيل لا حاجة الى تقدير العامل لانه ينبغى ان يكون الصوت الاول
عاملا فيه قلنا ان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل وهو يفيد الطمع والرجاء والحكم فى هذا المثال
بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق الممثل له لانه هو المصدر والصوت ليس بمصدر لان المذكور
فى اكثر كتب اللغة ان معنى الصوت بانگ وآواز والمصدر ما كان فى آخر معناه الفارسى دال ونون
او تاء ونون نحو الضرب زدن والقتل كشتن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدرا
لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشئ صوتا فان قيل المقصود
من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهى لا يأتى الا بالمجرد قلنا انه بمعنى صوت تصويتا
قوله فصوت حمار اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله صراخ الثكلى وانما اورد المثالين لان
المفعول المطلق فى الاول ليس بمصدر بل استعمل استعمال المصدر وفى الثانى بمعنى المصدر او ان
المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى مضاف الى المعرفة او ان الاول مضاف الى غير ذوى
العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
خبر لكان وقع بمعنى كان قوله جملة احترز بها عما وقع مضمون مفرد مثل قهقرى فى قولنا
رجع قهقرى فان القهقرى وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
المفعول الذى فى الجملة الاولى اعلم ان مولنا عبد الغفور قال ان لا فى قوله

[1] اى لفظ العلاج المذكور فى المتن ١٢م اللهم اهدنا الصراط المستقيم آمين يارب العلمين ط ١٢ ١٢ ١٢

والثالث مضاف الى ذوى العقول ٥

لا في قوله لا محتمل لها لنفي الجنس والمحتمل مصدر ميمي بمعنى الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله
غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولنا عصام الدين[1] والمشهور هو ان غيره بالرفع
لا بالنصب لانه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له اي
ثابت لها فان قيل لم لم يذهب عبد الغفور الى هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم
مفعول ومجيئه مصدرا شاذ قلنا انه نظر الى توافق الضابطة الاولى لان قوله لها فيها خبر لقوله
محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم عليه لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف ثم
قال عصمة الله السمرقندي الاظهر ان قال المصنف رح ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره بصيغة
الفعل لان ما قال متردد كما ذكرنا قوله منصب المصنف رح ان يأتي بعبارة صعبة واما التردد
فلا يخل بالمقصود لان كل واحد من الاحتمالين يتادى به المقصود قوله على الف درهم فالف
درهم مبتدأ وعلي خبره وله خبر بعد خبر او على العكس قوله اي اعترفت اعترافا اشارة الى
اظهار العامل قوله فاعترافا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل اعلم انه ليس المراد ههنا بالمضمون
هو المدلول التضمني كما هو في الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول الالتزامي لان الاعتراف
لازم لقوله على الف درهم قوله ولا محتمل له سواه اي لا محتمل له شرعا لان الشرع حكم بلزوم الالف
على المقر والا فهو اخبار يحتمل الصدق والكذب قوله ولو بالاعتبار اي ليس فيه تغاير الاعتباري
ايضا فان قيل لا نسلم انه ليس فيه تغاير الاعتباري لانهم قالوا لاحدهما مؤكد وللآخر مؤكد قلنا
هذا التغاير في الدال دون المدلول بخلاف زيد قائم حقا لان التغاير فيه في المدلول كما يأتي
قوله لها محتمل غيره فان قيل مضمون الجملة لا يخلو اما ان لا يحتمل غيره او يحتمل وعلى التقديرين
يجب حذف فعله فالاخصر ان يجمع كلا الضابطين وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء كان
لها محتمل او لا قلنا نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا كل واحد منهما مسمى باسم على حدة وهو تاكيد
لنفسه وتاكيد لغيره اورد في الضابطين للتصريح باسم كل واحد منهما قوله اي حق حقا صيغة الماضي
من المجرد قوله من حق يحق اشارة الى بيان معناه اي حقا مصدر من حق يحق على
ان يكون كلمة من بيانية وليظهر معناه من هذا البيان وهو حق يحق اي اذا ثبت يثبت فلا يرد
انه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين قوله لانها تحتمل الصدق والكذب
اعلم ان الفرق بين الصدق والكذب ان الاول مطابقة الكلام للواقع والثاني عدم مطابقة
الكلام للواقع وبين الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للكلام والثاني عدم مطابقة الواقع
للكلام فان قيل ان احتمال الصدق والكذب كما ثبت ههنا ثبت ايضا في قوله له علي الف درهم
لانه اخبار واما الشرع فلم يدفع الكذب منه الا ترى انه لا يحل الاخذ للمقر له لو لم يكن في الواقع قلنا
المراد من الغير في الضابطة الاولى هو الانكار لانه المقابل للاعتراف[2] ولا شك انها لا تحتمل الانكار
واما حقا فيقابل الكذب

[1] اي النسخ قاله مولانا عصام الدين ۱۲م [2] اي ليس بين قوله له علي الف درهم وبين قوله اعترافا تغاير اعتباري[illegible]

والباطل ولا شك انها يحتملهما واما احتمال الكذب فى الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
قوله ويسمى تاكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد فى الضابطتين ليس الا للمفعول المطلق فكيف يصح
تاكيدا لغيره قلنا نعم لكن الحق الذى هو فى ضمن الجملة محتمل واما الحق الذى هو المنصوص عليه متيقن فلذا
قال لغيره واما فى الاول فالاعتراف الضمنى والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا قال تاكيدا لنفسه
او نقول ان معنى قوله تاكيدا لغيره تاكيد لاجل غيره فان قيل انه لما كان تاكيدا لغيره يرد
عليه ما ورد اولا وايضا فات المطابقة بين المثال والممثل لان التاكيد فى المثال للنفس لا للغير
قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد للنفس لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير ههنا وهو الكذب
بخلاف قوله اعترافا لانه تاكيد للنفس فقط اى ليس الغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
قيل لما كان معنى قوله تاكيدا لغيره اى لينه فع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تاكيدا لنفسه
لينه فع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرر
اى الباعث على تاكيد نفسه تكريره لان قوله تاكيدا لنفسه يفيد القرينة فلابد ان يكون للمبالغة فى البعيد
لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثنى وَهَهُنَا بَحْثٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الاول انه فات المطابقة بين
المثال والممثل لانه مثنى والمذكور فى المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثانى
انه على هذا ينبغى ان يحذف الفعل فى قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية فان قيل ان اِنْ فى قوله وان لم يكن متصلة وحكم ان المتصلة ان يثبت الحكم فى النقيض
بطريق الاولى كقولهم فلان بخيل وان كثر ماله فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
ورد اولا اى ينقض بضربت ضربين قلنا ان كلمة اِنْ زائدة او انها بفتح الهمزة اى ان المفتوحة المخففة
من المثقلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفى كما قال المصرح وتخفف المفتوحة وحينئذ تدخل على الفعل
ويلزم حرف النفى معها وتحقيقه ياتى فى بحث الحروف او نقول ان بل فى قوله لتكرير للاعراض
عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لابد فى اتمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
كما ياتى فى مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان كرتين مفعول مثنى
ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
فيفوت سد المسد قلنا اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل[1] السابق وهو ليس كذلك
وايضا فليكن المراد منه معنى التثنية فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

[1] لان تعريف المفعول المطلق ما فعله فاعل مذكور بمعناه ۱۲ م

اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم الحساب ۱۲

ای رجعا مکررا کثیرا فلما کان معناه کثیرا لم یکن بمعنی التثنیۃ وانما جعل الشارح قولہ کرتین مکررا لیصح الحمل علی رجعا فیرد الاعتراض فلابد من قید الاضافۃ فاجاب الشارح المصنف عن هذا الاعتراض بان قید الاضافۃ مراد المصنف لکن لم یذکره اکتفاء بالمثال لان لبیک مضاف الی المفعول وهو الکاف فان قیل ان فی جعل المثال من تتمۃ التعریف ای القاعدۃ تکلف لان المثال خارج من القاعدۃ بل یؤتی بہ بعد اتمام القاعدۃ للایضاح وجعل امر خارج من تتمتها لیس الا تکلف کما قال الشارح فان قیل ان الشارح فعل هذا التکلیف فی اخوک وابوک وحموک حیث قال ولم یقل المصرح مکبرۃ موحدۃ اکتفاء بالمثال فکیف امتنع ههنا قلنا المثال علی نوعین احدهما ما کان علی صورۃ المثال بان کان مصدرا بالکاف او بالمثل او بالنحو والثانی ما لا یکون بصورته فالذی مر لیس بصورته فیکون من بیان نفس القاعدۃ اجیب ان المصنف اکتفی بالمثال وهو انما یکون خارجا لو کان قولہ مثل لبیک مرفوعا لانہ یکون خبرا للمبتدا المحذوف ای مثاله مثل لبیک واما اذا کان منصوبا بناء علی انه صفۃ لقولہ مثنی فلا یکون خارجا بل هو من بیان نفس القاعدۃ ثم اعلم انه قال الشارح ولا بد فی تتمیم هذه القاعدۃ من قید الاضافۃ قال مولنا عصام الدین رحمہ اللہ ومع هذا القید ینقض بقولهم ضربت ضربی الامیر فانه مثنی مضاف الی الفاعل مع انه لا یحذف الفعل فلابد ان یقع مضافا الی ۰۰۰۰ فاعل ذلک الفعل ومفعوله والا میر لیس بفاعل ذلک الفعل لان الفاعل هو الجلاد ومع ذلک ینقض بقولهم ضربت ضربی زید فلابد ان یقید الاضافۃ بکونه لا لبیان النوع وقد صرح بهذا القید الرضی انتهی ویمکن ان یقال انه صرح الشارح ان المراد بالمثنی ان یکون علی صیغۃ التثنیۃ فلا حاجۃ الی ذکر ذلک القیود

قولہ اصله الب لک فان قیل المصدر فی لبیک لا یخلو اما مصدر المزید او المجرد فعلی الاول لا یساعده اللفظ وعلی الثانی لا یستقیم فیه التکریر والتکثیر لانه لا یکون بالمزید قلنا انه مصدر المزید لکن حذف زوائده او مصدر المجرد لکن بمعنی المزید کما اشار الشارح الی الاول بقولہ اصله الب لک البابین واشار الی الثانی بقولہ ویجوز ان یکون من لب بالمکان الخ

قولہ واقیم المصدر اشارۃ الی بیان سد المسد فان قیل ان اقامۃ المصدر لا یکون الا باعتبار المعاون ولیس ههنا جملۃ متقدمۃ حتی تکون معاونۃ لاقامۃ المصدر قلنا ان ههنا وان لم تکن جملۃ متقدمۃ لکن وجد المعاون الاخر وهو التکرار فی معناه او اداۃ التثنیۃ او المضاف الیه اعنی الکاف قولہ ورد الی الثلاثی بحذف الزوائد فان النون ایضا من الزوائد فلا یرد انه ینبغی ان یقال الزائدتین وهما الالف والهمزۃ

لہ بقولہ ان فی جعل المثال الخ ۱۲ ٭ ای جعل المثال من تتمۃ التعریف والحکم فی اخوک الخ ۱۲ ٭ صفی عبد الرحیم

(حاشیہ: لبیک معناه اطاعت لک بعد اطاعۃ ... ۱۲)

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع فى الدعاء لنفسه والى امتثال المامور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف بحذاف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت[1] الباء فى الباء فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اى قياس لبيك فى الورود والدفع جميعا قوله سعديك هذا قول الرفيق للرفيق فان قيل لمثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى الثالثين قلنا الاول لازمى والثانى متعد فاشار المص بذكرهما الى ان الحكم المذكور لا يختلف باللزوم والتعدى قوله فانه يتعدى باللام اى غالبا فلا يرد انه لا يصح التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى بالباء ايضا كما فى قوله لب بالمكان **بحث المفعول له** وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاقه اولكونه جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه فى التعقل والوجود جميعا بخلاف المفعول فيه لانه محتاج اليه فى الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لانه ادخل[2] فى وجود الفعل فانه عند الزجاج داخل فى المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل فى النصب كما مر والملحقات تبع لها ثم قدم الحال على التميز لانه لازم النصب بخلاف التميز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا الحال مابين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبهما ثم قدم التميز على المستثنى لانه ادخل فى النصب من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلثة على خبر كان واسم ان وغيرهما لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها فى الاصل مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لان عاملها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التى لنفى الجنس لان عمل لا لمشابهتها ان كما مر فهو فرع لها ثم قدم المنصوب بلا التى لنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس فى عملها خلاف لاحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملهما عند الحجازيين دون بنى تميم فاحفظه فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا... قوله المفعول له اى ومنه اومنها المفعول به وانما ترك لفظ منه اومنها اكتفاء بما ذكر فى المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فداب المص رح ان يذكر لفظ منه اومنها فى القسم الاول ويترك فى الباقى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يذكر فى المرفوعات ايضا فى قسم واحد مع انه ذكر فى القسمين اعنى الفاعل

[1] لوجود شرط الادغام فيه ١٢م [2] بصيغة اسم التفضيل بمعنى داخل شدة الدخول ١٢م

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان یذکر فی اول القسم لکن فی قسم اصلی والقسم الاصلی
فی المرفوعات مختلف فیه عند الجمهور هو الفاعل و عند البعض هو المبتداء فلذا
ذکر فی راس القسمین واما فی المنصوبات فالقسم الاصلی هو المفعول المطلق فقط ثم
الباء فی قوله به للسببیة ای الذی فعل بسبب ذلک الشئ لان الشئ محل لہ
وقوع الفعل فیکون موقعا علیه فکانه بمنزلة السبب او للملابسة قولہ
ای هو ما وقع جواب سوال وهو ان کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمی
فعلی الاول لا یصح الوقوع علیه لان الوقوع انما یکون علی المسمی لا علی الاسم و علی
الثانی یلزم الخروج من البحث لان البحث فی الاسماء دون للسمیات فاجاب بقوله
ای اسم ما یعنی کلمة ما عبارة عن للسمی فیصح الوقوع علیه لکن بتقدیر المضاف و هو الاسم
فلا یلزم الخروج عن البحث ثم یرد علیه انه علی هذا یلزم التقدیر فی التعریف و ذا لا یجوز
لان التعریف للمعرفة والتقدیر مخل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم یذکر الاسم
یعنی ان التقدیر فی التعریف لا یجوز اذا کان بغیر القرینة و اما اذا کان علیه قرینة واضحة
فیجوز وههنا وجدت القرینة وهو ذکر الاسم فی المفعول المطلق و یجوز ان یراد من کلمة ما
هو الاسم و ضمیر علیه راجع الی مسماه بطریق الاستخدام او اجراء الصفة للمدلول المطابقی
علی الدال وفیه بحث[له] وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به یکون الوقوع من
مدلوله التضمنی لا المطابقی فکیف یصح ما ذکره المجیب وحاصل الاعتراض ان من
الاستفهام اوالشرط فی قولنا من یکرم مفعول به مع ان ما وقع علیه فعل الفاعل هو الذات
و هو مدلوله التضمنی والمدلول المطابقی هو الذات مع معنی الاستفهام اوالشرط اجیب عنه
المدلول المطابقی هو الذات فقط ومعنی الاستفهام والشرط عارضان وههنا اعتراض
مشهور و هو ان قولهم ان الوقوع لا یکون الا علی المسمی منقوض بقولنا تلفظت زیدا او
تکلمت زیدا فان ما وقع علیه التلفظ هو لفظ زید اجیب عنه الاحکام بناء علی الاکثر والغالب
لا علی الشاذ و النادر وموضع النقض من الشواذ فان قیل تعریف المفعول به غیر مانع
لانه یصدق علی عمرو فی قولنا شارک زید عمروا لانه وقع علیه فعل الفاعل قلنا المراد من
وقوع فعل الفاعل علیه ان یکون المفعول به غیر الفاعل ولا شک ان عمروا ایضا فاعل معنی
لانه معطوف علی الفاعل فان قیل ان التعریف غیر مانع من وجه اخر وهو ان قولنا
ضربت زیدا و عمروا فان عمروا وقع علیه فعل الفاعل مع انه غیر الفاعل ولیس
بمفعول به لان الماخوذ فی کل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا و ان لم یکن مفعولا به
لفظا لکنه مفعول به معنی وحکما لانه معطوف

له ای فی قوله واجراء الصفة الخ ۱۲ م اللهم تب علینا قبل الموت وارحمنا بعد الموت

على المفعول به فان قيل ان التعريف لايكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضربه في الواقع بل قاله كاذبا ينبغى ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضربت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده اجيب عن الاول ان المراد من شانه ان يقع عليه فعل الفاعل وعن الثانى ان السوالب تابعة للموجبات قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل جواب سوال وهوان التعريف ينقض بقولنا نعبد الله فانه لايتصور وقوع العبادة على الله تعالى فاجاب بما حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل فان قيل ذكر الوقوع واراد التعلق اما حقيقة او مجازا لاسبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم الاتصال بينهما قلنا ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنحاة او نقول ان الوقوع لاينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا فى ضربت زيدا حيث لايتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قلنا انه يتوقف عليه على البدلية وان لم يتوقف عليه على التعين فان قيل يدخل فى الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطة حرف جواب سوال وهوانه لما كان المراد التعلق ينبغى ان يكون زيد فى مررت بزيد مفعولا به لتحقق التعلق مع انه لايسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه الجار والمجرور فاجاب بقوله بلا واسطة حرف الجر ثم يرد ما الباعث على الشارح انه لم يجعل مررت بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه فاجاب بقوله فانهم يقولون الخ يعنى الباعث هو العرف والعادة لان عرف النحاة جار على انهم لايطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والمجرور فان قيل المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يصح خروجه لانه مفعول به قلنا لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المفعول به مطلقا

قوله يخرج به المفاعيل لما فرغ من تصحيح قول الماتن شرع فى بيان فائدة القيود وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وكذا اخرج التميز والمستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التميز بالمميز وفى المستثنى بالمستثنى منه واعتبر فاضل المحشى لاخراج هذه الثلاث قيد اولا فمعنى المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفى هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذى الحال والمميز والمستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثانى من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسند اليه اجيب عنه لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول فى افعال القلوب مضمون الجملة قوله فان المفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوى وهوالحدث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان اخراج المفعول المطلق بالوجهين

احدهما مشترك بين الكل والآخر مختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به فلا يرد ما قال البعض انه كما اخرج للفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته قوله والمراد بفعل الفاعل الخ

جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد في قوله ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول ما لم يسم فاعله واما الثاني فلانه يخرج منه المفعول الثاني من قوله اعطى زيد درهما فان درهما يسمى مفعولا به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول ما لم يسم فاعله وهو زيد فاجاب بقوله والمراد الخ يعني لابد من التصرف في هذا التركيب الاضافي اعني قوله فعل الفاعل في كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما في المضاف اعني فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا واما في المضاف اليه اعني الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبالتصرف الاول يخرج من التعريف مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني يدخل فيه المفعول الثاني للفعل المجهول الذي اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا

قوله الى ما هو فاعل يعني اعتبر اسناده الى ما هو فاعل اولا ثم يتعلق بالمفعول به قوله فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله اولا بل متعلق به ابتداء قال مولانا الحافظ يشكل بمثل ما اذا لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل اقول للصدر وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه ثم اعلم ان قيد الحيثية معتبر في التعريف اي للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد في قوله زيد ضربته ليس مذكورا من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه فلا يرد ما قال الحافظ ان التعريف ينتقض بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع على ضمير شيء وقوع عليه في الحقيقة قوله فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي الخ فان قيل ان الفاعل الحكمي غير متبادر ولابد في التعريفات من حمل الكلام على المتبادر اجيب عنه ان للمعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على الحكمي فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقرينة ظهور الفساد في التعريف بان لا يكون جامعا فان قيل الفساد لا يكون قرينة . والا لسد باب الاعتراض اجيب عنه نعم الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن ظاهرا وههنا ظاهر لان عدم جمعية التعريف ومنعيته من اظهر الفسادات قوله وهو كما ذكرنا وهو خروج مفعول ما لم يسم فاعله ودخول درهما ظهر فائدة ذكر الفاعل لانه لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقديرا عتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل احتاج الى تقديرا عتبار الاسناد فقط

قوله فانّ زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وقد يتقدم المفعول به فان قيل هذا الحكم جار فى المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغى ان يذكر تقديم كل مفعول فى بحثه قلنا انما خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل فى ان كل واحد موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم على الفعل ايض لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل فى مثل قولنا ضرب زيدا واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فعلى الاول ينبغى ان يتقدم المعمول على اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة مع انه ليس كذلك وعلى الثانى لا بد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الش لقوة الفعل فى العمل لانه فهم منه المراد من العامل القوى وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع لفظا ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا حال اما من الفعل واما من المفعول به لكن الثانى اولى لان البحث فى المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالمبتدأ فلا يرد ان قوة الفعل تقتضى ان يتقدم الفاعل ايضا قوله اما جوازا اعلم ان التقديم على ثلثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل قوله الله اعبد الخ اعبد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الحبيب تمنى فاتمنى فعل وفاعل ووجه الحبيب مفعول به ثم الوجه مضاف والحبيب مضاف اليه اتمنى دراصل اتمنّى بود يا متحرک ماقبلش مفتوح آن يارا بالف بدل كردند وانما اورد المثالين لان الاول مفرد والثانى مضاف قوله هذا اذا لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله فى حيزان الخ لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان ان مع الفعل بمنزلة الصلة والموصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الموصول فكذا متعلق الصلة ايضا لا يتقدم على الموصول ولو ذكر فى الوسط يفوت اتصال الصلة مع الموصول لانهما بمنزلة كلمة واحدة وكما ان التقديم يمتنع فيما اذا وقع المفعول فى حيزان كذا اذا كان الفعل موكدا بنون التاكيد والسر فى ذلك ان التاكيد يؤذن[1] على الاهتمام بشان الفعل وتقديم المفعول يوهم اهتمامه وفيه بحث لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم منحصرا فى الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص والحصر وقد يكون للمدح وغيرهما قوله العامل فى المفعول به غرض هذا القول مر فى المرفوعات فليطلب هنالك قوله لقيام قرينة

ان الفعل

[1] يؤذن صيغة مضارع من باب الافعال مصدره الايذان بمعنى الاعلام والاعلام

اللام للوقت تحقيقه مر في المرفوعات فلا نعيد قوله مقالية او حالية دفع وهم وهو ان
المراد من القرينة مقالية لان بحث النحوي في الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم قوله
تريد مكة هذا اخبار بمعنى الاستفهام كذا قال عصام الدين قوله تخصيصها بالذكر جواب
سوال وهو ان الحصر في الاربعة باطل لوجوب الحذف في المواضع الاخرى كما ذكر الشارح
فاجاب بما ترى قوله في باب الاغراء معناه حث على الشئ مثل اخاك اخاك اي الزم اخاك
وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد الآخر فلذا يحذف فوجب ان تعلم ان الاغراء هو الاقدام
على الشئ والتحذير هو الاعراض عن الشئ فلا يرد ان لا غرض ليس الا من التحذير فيكون مذكورا قوله والمنصوب على المدح
دون المرفوع لان في صورة القطع عن الصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدأ المحذوف كما مر في المرفوعات مثال النصب على
المدح نحو الحمد لله الحميد اي اعني الحميد وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة في الاصل بل يكون
جملة مستقلة قوله والذم نحو اتاني زيد الفاسق اي اعني الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب لكمال
المدح او الذم لانه لو ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يرد ان المدح والذم يحصل بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع
قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعني المسكين قوله بل لكثرة مباحثه فان قيل ينبغي ان لا يذكر السماعي
ايضا لانه قليل البحث قلنا انما ذكره لان النكتة للفارق للقارئ وايضا انه لما كان سماعيا لابد من ذكره
ليعلم انه سماعي وايضا ان السماعي وان كان قليل البحث لكن امثلته كثيرة كما ذكر الماتن فالقيل المذكور في المتن حسنه
اذ المندوب ايضا مذكور فلا يصح قوله في اربعة مواضع قلنا في قول الماتن اشارة الى ان المندوب ليس
غير المنادى قوله من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا
قال من تلك المواضع قوله اي مقصور على السماع جواب سوال وهو ان القياسي ايضا لا يخلو من السمع
فاجاب بقوله اي مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنى المستور كما في قوله تعالى حور مقصورات
في الخيام اي مستورات في الخيام وهذا المعنى ههنا غير صحيح فلذا فسر هذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة
* * * ثم يرد ان المحدود ما وقع عليه العدد ولا يلزم مع السماعي العدد بان يقال واحد واثنين
الى آخره فدفع بقوله مسموعة اي لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لا نسلم انه لا يتجاوز
عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان يقاس عليه
غيره اي المنفي ليس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص قوله امرأ ونفسه المراد الحث على الفرار عن
الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة كذا
قال عصمة الله السهارنفوري اما العطف فيدل على الفرار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا
فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يفيد التاكيد للترك والتاكيد في الترك انما يكون
بالفرار واما المصاحبة فيدل على قصر اليد فقط لان الترك ههنا غير موكد لعدم التكرار فيكون معناه
اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون موداه قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الفرار
قوله خير الكلم الخطاب للكفرة الذين جعلوا ثلثة الهة عيسى عليه السلام وامه مريم والله تبارك وتعالى

له الاغراء والتحذير [illegible]

ن معدودة ز للعدد

فمنعهم عن التثليث وامرهم بقصد التوحيد القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت فى الاول عن الشئ ثم جئت بعده بالامنتهى عنه بل هو مما يومر به ليساق الذهن الى نحو اقصدوا وأتوا فان قيل ما ذكرت ليس الا ضابطة فى الحذف فلم يكن من السماع قلنا نعم انه ضابطة لكن فى جواز الحذف لا فى الوجوب وكلامنا فى الوجوب فان قيل لا نسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره انتهاء اخيرا لكم كما سبق فى قوله خير مقدم قلنا هذا من المواضع السماعية اى سمع انه مفعول به فان قيل ان خير اسم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون فى تثليث الله تعالى حسن مع انه باطل فاجاب مولنا عصام الدين ان المفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفضلا عليه باعتبار ماله صلاحية المفضل عليه من الاشياء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل قوله اهلا وسهلا هذا عطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيت اهلا اشارة الى اظهار العامل ثم يرد عليه ان جعل هلا مفعولا به لا تيت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعولا به لا تيت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم المفعول يقتضى الموصوف زاد الشارح لفظ مكانا قوله معمورا تفسير غير المشهور ثم لما كان المعمور مشتركا بين اسم المفعول من العمر اى البقاء وبين اسم المفعول من العمران فلتعيين معنى الاخير قال لا خرابا قوله او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدرا فيصح جعله مفعولا به من غير تاويل قوله ووطئت اے پامال کردی قوله سهلا اے زمین نرم وہموار قوله لا حزنا ای سخت ودرشت وناہموار وسنگ دار قوله والموضع الثانى لما كان لفظ الثانى صفة يقتضى الموصوف فزاد الشارح قوله والموضع ثم لفظ الثانى كان من الاسماء اللازمة الاضافة بين الشارح المضاف اليه بقوله من تلك المواضع قوله المنادى اى موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على الموضع الذى اعتبر فى قوله والثانى ويجوز ان يراد بالثانى المفعول به الثانى باعتبار ان قوله وجوبا فى اربعة مواضع يستلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فح يصح الحمل بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب اقباله اى الاسم الذى طلب اقباله هكذا فى غاية التحقيق وفيه بحث وهو ان التعريف لا يصدق على شئ من افراد المعرف لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للذات الا انهم يجرون صفات المدلول المطابقى على الدال فان قيل يخرج عن الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماع النهى قوله اى توجه اليك ثم يرد عليه ان التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك لان المنادى ح لا يكون مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا نوديت من كان بينه وبينك حائل فان الاقبال لا يمكن فاجاب بقوله بوجهه او بقلبه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبال لا يتصور من السماء والارض والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انهما وقعت منادى فى القران فى كثير من المواضع فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعنى انه وان لم يكن لها الاقبال حقيقة لكن لها الاقبال حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية الندا

له ولكن الاحسن القول بحذف الفعل تعالى ١٢

له اى ليس الحسن فى التثليث ١٢

لانها بمنزلة الانسان فی قبول الامتثال فیصح نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققین** لا حاجة الی جعل الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان یکون حقیقة او حکما بل ... یکفی ان یجعل طلب الاقبال اعم من ان یکون حقیقة او حکما لانه نظیر الاقبال بالقلب داخل فی الاقبال حکما لان حقیقة الاقبال صیرورة الدبر ولا یخفی ان هذا انما یصح اذا کان طلب الاقبال بالقلب فی جمیع المواد فی حکم طلب الاقبال بالوجه وراجعا الیه ولیس کذلک فان طلب قبال للقبل بالوجه لیس الا باعتبار قلبه **فان قیل** ان نداء الله تعالی لا یخلوا ما داخل فی الحقیقی او الحکمی فعلی الاول لا یصح اذ لیس لله تعالی وجه ولا قلب وعلی الثانی یلزم ترک الادب لانه نزل منزلة من له صلاحیة النداء **قلنا** انه داخل فی الحقیقی والمراد من القلب هو العلم من قبیل المحل وارادة الحال والضیاء الوجه بمعنی الذات کما فی قوله کل شئ هالک الا وجهه ای ذاته **قوله** بخلاف المندوب **جواب سوال** وهو ان الاقبال لما کان اعم من الحقیقی والحکمی فلا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه المندوب فاجاب بقوله بخلاف المندوب یعنی انه غیر نازل منزلة من له صلاحیة النداء **قوله** وفیه تحکم ای فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذکر غیر مستقیم فالاولی ان یقول بدخوله کما قال به البعض المجیب عنه ان دخول حرف النداء علی السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحیة النداء لا یجوز لعدم ترتب الفائدة علیه بخلاف المندوب لانه یصح دخولها علیه بدون الانزال لترتب الفائدة علیه وهی التفجع فلا حاجة الی امر الاخ لانه ضروری **اعلم** ان المندوب قد یکون بیا فیکون داخلا فی المنادی فلذا قال اللهم فی اربعة مواضع ولم یقل فی خمسة مواضع اشارة الی ان المندوب داخل فی المنادی وقد یکون بوا فلا یکون داخلا فی المنادی فلذا ذکر بحثه علیحدة ولم یکتف عنه ببحث المنادی فیکون المندوب ذو جهتین **قوله** وتقول له تعال الخ امر من باب تفاعل مثل تضارب لکن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا کان بفتح اللام واما اذا کان بکسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنی الاول لم یصادف للمقام لان باب التفاعل یقتضی الفعل من الجانبین **قوله** نائب مناب ادعو **قوله** مناب ظرف نائب وانما حذف منه کلمة فی مع انه لیس من الجهات الست لکونها جاریا مجری لفظ المکان فی الاعلال ای اشترکا فی ابدال العین بالالف **قوله** من الحروف الخمسة **جواب سوال** وهو ان الحرف مجهول فیلزم تعریف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة ای انه مذکور فی بحث الحرف فیکون معلوما **قوله** تفصیل للطلب لما کان المذکور امور ثلاثة احدها الطلب والثانی النیابة والثالث المنادی فسال السائل انه بما تعلق فاجاب بما حاصله انه یصح تعلقه بکل واحد منها **قوله** طلبا لفظیا اشارة الی بیان نصب لفظا او تقدیرا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم یصح الحمل اول لفظا او تقدیرا بلفظیا وتقدیریا ثم یرد علیه ان الطلب من الامور المعنویة فلا یصح توصیفه بقوله لفظیا ودفع بقوله بان یکون الخ الطلب الخ من قبیل

ذكر المدلول وارادة الدال قوله يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدرة لان اعرض امر مخاطب وهو لا يتوجه الا الى المخاطب ويوسف من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فلا يتوجه اليه الخطاب فعلم ان حرف النداء مقدر في يوسف ليكون مخاطبا ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضا انه لو لم يقدر الياء مع يوسف يكون يوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشاءات لا يصلح للخبرية فعلم ان يوسف منادى بتقدير حرف النداء واعرض يكون جوابا للنداء قوله كما في المثالين المذكورين متعلق بالملفوظ والمقدر جميعا فان قيل ما وجه جواز حذف النائب مع ان النائب لا يحذف قلنا ان حذف النائب انما لا يجوز اذا كان المنوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا ما ناب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا فكذا يحذف نائبه ...... ايضا او نقول يجوز حذفه اذا كان نائب اخر موجودا وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضا ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام فان قيل قد علم من هذا التفصيل ان حرف النداء قد يكون لفظا وقد يكون محذوفا فعلى هذا لا حاجة الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء قلنا نعم لكن ذكره فيما بعد لافادة استثناء قوله الا مع اسم الجنس قوله او للمنادى الخ يكون لفظا او تقديرا حالا فان قيل فعلى هذا لا حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المنادى وايضا لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون للمفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك اجيب عن الاول انما لم يكتف به لان قوله لفظا او تقديرا محتمل بين الوجوه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدل على حذف المنادى حتما وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذكر ههنا ووجه التخصيص انه محتمل بين الوجوه الثلاثة دون ما سبق قوله اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع منادى لانه من اقسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب المنادى جواب سوال وهو ان عد المنادى من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فاجاب بقوله وانتصاب المنادى الخ حاصل الجواب ان المصنف تابع سيبويه والياء ليست بعاملة عنده قوله لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظ يا خفيفة بالنسبة الى ادعوا قوله ولدلالة حرف النداء عليه لان حرف النداء للطلب وادعوا ايضا للطلب قوله افادته الخ عطف تفسيري لقوله لدلالته قوله وعند المبرد الخ لان المقدر لا يزاحم المذكور والفرق بين قولي المبرد وسيبويه ان المبرد يجعل الياء عاملا حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي تحت الظرف في قولنا زيد في الدار هو الظرف حقيقة عند عدم الفعل واما سيبويه لا يجعله عاملا الا مجازا وفيه بحث وهو ان قول المبرد لسد مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس الا مجازا قلنا ان الظرف نائب مناب العامل مع انه عامل حقيقة فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة قوله اسماء الافعال يعني بمعنى ادعو وهو فعل المضارع

التكلم وتعريف الاسماء الافعال بما كان بمعنى الامر والماضي لا يصدق عليها اجيب عنه انه اسم
فعل بمعنى اقبل عند ابي علي وهو امر فالتعريف صادق عليه يرد عليه انه ح يكون المنادى
فاعلا لان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون في احد جزئي الجملة هو المنادى
فلا يصح قوله وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة اجيب من اصل
الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عند ابي علي وكذا يجوز ان يكون اسم
الفعل على حرف او حرفين عنده وكذا عنده لم يكن الحصر بالتسعة بل الحصر عند الجمهور قوله وليس المنادى
احد جزئي الجملة يرد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لتم الكلام بدون المنادى مع ان يا وحدها
لا تفيد شيئا اجيب ان المنادى متعلق بيا ولا بد من ذكره لئلا كلمة يا على معناها لا لانه جزء الكلام حاصل الجواب
ان المنادى وان لم يكن ركن الكلام هو من الشروط والآلات لان المنادى محل النداء وهو من الشروط فلذا
لا بد من ذكره قوله المقلد ان قال لبعض المحققين هذا انما يتم على قول من قال الساكن محذوف واما الفرق بينه وبين المحذوف
كما مر من الشارح في صدر الكتاب فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا اجيب عنه لا شك ان الفعل الا كان مذكورا فاعله
ليس بمحذوف واذا كان الفعل محذوفا فيصح القول ان المسند اليه محذوف بتبعية الفعل قوله ويبنى اي يجب
ان يبنى كما هو الاسلوب في الاحكام والقواعد ثم كون لعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر مختار النحاة ولم يجب فيه
البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة قوله وقدم بيان البناء جواب سؤال وهو ان الاصل ان
يقدم المنادى المنصوب لان البحث في المنصوبات فاجاب بقوله وقدم الخ فان قيل المراد بالقلة لا يخلو اما باعتبار
الانواع او الافراد فان كان الاول فالقلة ممنوعة لان لكل واحد من البناء والخفض والفتح ونحوها ثلثة فالمجموع
ثلثة الانواع وكذا النصب ثلثة الانواع مضاف ومشبه به والنكرة الصرفة وان كان الثاني فهو غير معلوم
اجيب عنه ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب او المراد هو المجموع
الثلثة لكن قلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث ولهذا قال المصنف رح
وينصب ما سواهما بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف قوله
ولطلب الاختصار جواب سؤال وهو انه منقوض بتقديم المنصوبات على المجرورات مع ان المجرورات قليل
فاجاب بقوله ولطلب الاختصار يعني ان القليل انما قدم على الكثير ان علم الكثير من بيان القليل كما
فيما نحن فيه والا فلا كما في المجرورات والمنصوبات لان من بيان المجرورات لا يعلم ان غيرهما كما يكون المنصوبات
كذلك يكون المرفوعات ايضا قوله في بيان النصب الذي هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط
فلا يرد ان طلب الاختصار في بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والفتح ثم قال
ويبنى على ما يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار في المبني على ما يرفع به قوله على ما يرفع به اي
يرفع المنادى قوله اي على الضمة الخ جواب سوال وهو ان النون في المضارع مما يرفع به مع انه لا
يكون في المنادى قوله التي يرفع بها جواب سوال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد و
هو المنادى لان الضمير في يرفع راجع الى المنادى والضمير في يبنى ايضا يرجع الى المنادى فاجاب بقوله التي يعني الخ

ان ههنا اجتمع المتضادان على شئ واحد لكن فى زمانين وهو جائز فاطلاق المنادى على الاسم قبل دخول حرف النداء مجاز باعتبار مايؤل اليه واما بعد ان الةحرف النداء فمجاز باعتبار ما كان قوله او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى بحسب المعنى فان قوله يرفع بها المنادى فى قوة ان الفعل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسمية على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجاب الشارح الهندى عن هذا الاعتراض ان الضمير فى يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد فرد الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم بسوق الكلام لانه للمنادى لا للاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى يرفع الى الاسم المطلق والضمير فى يبنى راجع الى المنادى فان قيل ان فى قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق لانه ارجع الضمير فى يرفع الى المنادى فى غير صورة النداء والمنادى فى غير صورة النداء ليس الا اسم مطلق اجيب عنه نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى فى غير صورة النداء ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طرف الشارح الهندى ان الضمير راجع الى الاسم لكن الى الاسم الذى هو فى ضمن المنادى فليس بشئ لان الاسم فى ضمن المنادى ليس الا عين المنادى فيلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اى لا يكون مضافا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه من المفردات وذكر فى المثال يا زيدان ويا زيدون فاجاب بما حاصله ان المراد بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية والجمع قوله لا يتم معناه اى معنى مقصودا من التقييد بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا لا يكون الاسم اسماعيل صار حرفا قوله الا بانضمام امر آخر اليه نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بانضمام الجبل قال بعض المحققين ان شبه المضاف فى باب المنادى هو العامل فيما بعده مثل يا طالعا جبلا او المعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم شئ واحدا ما علما نحو يا زيد وعمرو اذا جعلا علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين والموصوف بجملة نحو يا حليما لا تعجل والموصوف بظرف نحو يا رجلا فى الدار قوله قبل النداء جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر فى المثال يا رجل وهو نكرة فاجاب بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهو كاف فان قيل فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلنا لا محذور فى ذلك بل الممتنع اجتماع آلتى التعريف يرد انه يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص وايضا الاضافة ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء غير جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على المشروط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الاداة مقدمة او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف المستفاد من البناء مقدم على

البناء وهذا لا يجمع الا لكان البناء ممتنعا

مع النداء وليس كذلك **قوله** موقع الكاف الاسمية **فان قيل** ان زيدا من الاسماء الظاهرة
وهي من الغوائب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية **قلنا** ان زيدا ههنا مخاطب باعتبار حرف النداء
فلا يمنع وقوعه موضع الكاف **قوله** وكونه مثلها تعليل لقوله لفظا ومعنى **قوله** افرادا اشارة الى المثلية
في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمي عبارة عما يصح وضع الاسم
مقامها والحرفي عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه **قوله** بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلته لان المقصود
في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل الغوائب لما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف لما
قال الشارح واقيم الياء مقامه لانها تؤدي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس لو نزلوا في المجلس اشخاص
لا يعلم ايهم مراد بالخطاب واقيم الاسم الظاهر مقامه **قوله** وانما قلنا ذلك جواب سؤال وهو انه يكفي في الدليل
قوله لو قوعه موقع الكاف الخطاب الاسمية فما الحاجة الى قوله المشابهة لفظا ومعنى الخ وحاصل الجواب ان الاسم لا يبنى لمشابهة
الاسم المبني بدون لحاظ مشابهة لمبني الاصل يرد عليه ان المشابه الشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها
لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه **قلت** ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة
ههنا بمعنى المناسبة والمناسب المناسب لذلك الشيء لان المناسبة عبارة عن الارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه
مناسبا لمناسبه **فان قيل** فعلى ما قال الشارح ينبغي ان يبنى كل اسم اذا شابه مبني الاصل لان كل مبني
الاسم مشابه لا محالة لمبني الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابها لمبني الاصل فلا يصح قولهم ان
الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بل ينبغي ان يكون مبنيا فليتامل في صدد بحث المبني فتعلم اعلم ان
المنادى اذا كان مفردا معرفة كان مبنيا على الضم وانما كان مبنيا لانه وقع موقع الكاف كما بين الشارح وهو مبني
فكذا المنادى وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنيا
على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء المنادى عارضي فيشبه الاعراب
وهو في الاسماء بالحركة فكذا هكذا وانما لم يبن على الكسر لئلا يلتبس هذا بمنادى المضاف الى ياء المتكلم
حال حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامي وانما لم يبن على الفتح لئلا
يلتبس بمنادى المضاف اذا جعل الكسر فتحا والياء الفا ثم حذف الالف **فان قيل** المنادى المضاف
ايضا واقع موقع الكاف **قلنا** ان المضاف وان كان معرفة لكن لا يكون مفردا فلا يبنى بسبب الكاف فان قيل ان المناسبة
موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تامة مع الكاف **قلنا** المناسبة بينهما ضعيف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف او الفعل اعلم ان
الكاف في ذلك كاف الخطاب لانها عارضي على اسماء الاشارة لا جزء لها لان اسم الاشارة هو ذا وادخال
اللام للفرق بينه وبين ذاك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفا فكيف يكون معرفة لان
المعرفة والنكرة قسمان من الاسم يمكن ان يقال ان لا نسلم كون الحرف معرفة يكون في الخطاب يعني انه شاذ لا ينقض القاعدة
قوله مثالان لما هو مبني على الفتحة دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثال المبني بالحركة والاخر مثال المبني بالحرف
وقوله يا رجل في الاصل يا رجلان حذف عنه اداة الاستثناء فدفع الوهم بقوله مثالان

له والله اعلم بمعنى هذا القول ١٢
له بمعنى بين على الضم ١٢
له المعنى مناسب
له الاسم
له فينبغي ان يكون مبنيا على الضم وليس كذلك ١٢

ما هو مبني على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فاجاب بقوله او لما معرفة
قوله ويا زيدان فان قيل الصواب في التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون
لزم لام التعريف لان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون صار نكرة فلا بد من اللام وايراد لام التعريف
لا يصح ههنا فلا بد من تغير المثال قلنا القاعدة منحصرة في غير المنادى فان في المنادى حرف النداء
قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام قوله مثال للمبني على الالف جواب سوال وهو ان
المثال لايضاح المثل فما الفائدة في كثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال المبني على الالف يعني
ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثالات قوله اي بجنس المنادى جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان الخفض متعد فيكون
صفة الخافض فلا يكون حالا من المنادى فيلزم الخروج من البحث والثاني ان الخفض بالحركة فلا
يتناول ما كان مجرورا بالحرف والثالث ان الخفض في اللغة فروكشيدن و هذا المعنى ههنا غير مستقيم
فدفع بقوله ان يجر المنادى وانما اتى بباب الانفعال اشارة الى ان هذه المادة لازمي سواء كان
مجردا او من باب الانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء قوله بلام تدخله جواب سوال وهو ان
اضافة اللام الى الاستغاثة لا يصح لان الحرف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معاني
اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فاجاب بما حاصله ان اضافة لادنى
ملابسة او تحرير السوال هكذا ان الاستغاثة ليست بذي اللام لعدم لام فيها فعلى هذا لا يصح اضافتها
اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذي الحرف فاجاب بقوله الاضافة لادنى ملابسة قوله وهي
لام التخصيص جواب سوالين الاول ان اللام يجيء لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص وبمعنى عن مع
القول كما ذكر في موضعه فاي معنى مراد ههنا والثاني ما الوجه في تعيين اللام للاستغاثة من بين
حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص
المستغاث له قال الرضي اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول جاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى
انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حرف
الجر في معموله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوي العمل فلا يجوز زيادة حرف الجر
في معموله فان قيل فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته اي فيما اضمر عامله مع ان الناصب لازم
الحذف فيكون ضعيفا بالاضمار قلنا لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان
قيل وكذلك حرف النداء عوض عن فعل النداء قلنا ان حرف النداء ليس لفظ المحذوف فلم ينزل منزلته
من كل وجه فان قيل انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون
الا للعارض بالمعروض قلنا الباء في قوله بالدعاء داخل على المقصور كما هو عرف اهل العربية
فيكون محمولا على القلب قوله وانما فتحت لئلا يلتبس جواب سوال وهو ان لام الاستغاثة
لام جارة وهو مكسور لئلا يلتبس بلام الابتداء

دليوافق الموثر مع الاثر لان اثره الجر فلجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم يرد عليه كيف يلتبس
احدهما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث قوله لم يعلم ان المظلوم الخ
فان قيل ان المظلوم متعين انه مستغاث له لا مستغاث قلنا لانسلم التعين لانه ربما كان شخص
مظلوما بالنسبة الى شخص وظالما بالنسبة الى شخص آخر فللظلوم جاز ان يكون مستغاثا بالنسبة
الى شخص آخر قوله لام الاستغاثة ولام الاستغاثة عبارة عما يدخل على المستغاث فلا يرد ان الاستغاثة
نسبة بين المستغاث والمستغاث له فلا يعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له قوله ولم يعكس الامر
جواب سوال وهو ان دفع الالتباس يكون بالعكس ايضا قوله التى تفتح لام الجهما الخ فان قيل
لو جعل هكذا انكتة تفتح اللام من الاول الامر لكفى ولا يحتاج الى دفع الالتباس اجيب عنه ان ايقاعه
موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان فتح اللام مع الكاف للخفة ولا حاجة ههنا اليهما
لكن يفيد الجواز فقط ووقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح قوله نحو لك وانما فتحت اللام
مع الضمير لان وضع الضمائر للخفة ولذا اعدل اليه من الظاهر والفتحة انسب بالخفة وايضا ان
استعمال الضمائر كثير والكثير تقتضى التخفيف والفتحة اخف الحركات قوله فان عطفت على المستغاث
تفريع على المفهوم مما سبق من ان الفتح لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم يفتح اى ان
عطفت على المستغاث اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة قوله بغير يا ء
قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حدة فمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع
السابق فتوهم ان المستغاث محذوف قوله وانما اعرب المنادى جواب سوال وهو ان المنادى
المستغاث ايضا واقع موقع الكاف فينبغى ان يكون مبنيا فاجاب بقوله وانما اعرب قوله لان علة
بنائه يرد عليه ان دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب عنه ان علة
بنائه فى غاية الضعف لانه مشابه المشابه للحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب اعراب
المبنى دون صرف غير المنصرف اونقول ان المنادى بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار شبه بالمبنى
وهو الياء وايضا ان المنادى ح يصير خارجا عن الافراد لتركيبه مع لام الاستغاثة فلا يكون المنادى
مفردا يرد على الاول ان البدل يبنى مع بعده يعنى ان البدل من المنادى المفرد المعرفة مبنى مع بعده
عن حرف النداء بتوسط المبدل منه ويرد على الثانى ان الافراد ههنا فى مقابلة الاضافة لا فى
مقابلة التركيب فكيف يخرج المنادى بالتركيب باللام من الافراد اقول لا يبعد ان يجاب عن الاعتراضين
المذكورين بتغير الدليل بان بقاء حرف النداء واللام داخلان على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول تقتضى
البناء والثانى الاعراب فاعمل الثانى لقربه من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين حيث اعمل الثانى لقربه فان قيل
ان اللام يدخل على المبنى ايضا فيعمل فيه محلا كما فى قولهم فيالك من ليلى حيث دخل كلمة يا واللام على
المبنى اعنى الكاف فيعمل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان كذا قال عبد الحكيم اجيب عنه الاصل فى الا
الاعراب دون البناء لانه يعارض التشبيه بمعنى الاصل فالحكم ببناء ذلك الاسم يلزم الخروج من الاصل

له فاجاب بقوله ولم يعكس الامر ١٢

له تفسير لقوله فان عطفت ١٢

[illegible]

مع الاصل وهو الاعراب وأجاب عصمة الله السمرقندی عن اصل الاعتراض ان البناء یخالف
الاصل مطلقا فبدخول الجارة یرجع الی الاصل بخلاف غیر المنصرف لانه لیس خلاف الاصل مطلقا بل
من وجه فالرافع له اصالته من وجه لا بد له من زیادة قوة کاللام والاضافة **قوله** فاعرب
علی ماهو الاصل فیه ای فی الاسم وهو الاعراب یرد علی الشارح ان فی کلامه اضطرابا لان
معنی قوله ماهو الاصل هو الاعراب فیکون تقدیره هکذا اعرب علی الاعراب فلا معنی لہذا قلنا
معنی قوله فاعرب اه ای فبقی علی ماهو الاصل فیه وانما اختص الجر لاجل دخول اللام **قوله** ذکره
المصنف رح فی الایضاح والغرض فی نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا یخفی علیک **قوله** بلا
التعجب والتهدید ای بلام یدخل علی النداء وقت التعجب والتهدید **قوله** ویا للدواهی اللام الاولی
جارة والثانی لام التعریف وکذا الی فی الماء فالدواهی جمع داهیة وهی الحادثة **قوله** وکیف یصدق
هذا اعتراض ثانی **قوله** لام الاستغاثة ای داخل فی لام الاستغاثة **قوله** کان المهدد جواب
سوال وهو ان من خاصة الاستغاثة ان المستغاث له یعین بالمستغاث والمهدد لا یعین بالمهدد
بل بغیره وکذا لا یعین بالماء فأجاب بقوله کان المهدد الخ یعنی الاعانة موجودة ههنا ایضا کما بین
الشارح رح **قوله** فینتقم ای یاخذ القصاص **قوله** ویستریح ای یجد راحة **قوله** من الخصومة
کانه اعان به من الخصومة ای ازرد ویغور **قوله** فیقتضی منه التعجب فیقتضی منه منشأ التعجب و
سبب التعجب ما یحصل بادراک العزیب الغریب ما لا یعلم سببه وههنا بحث من وجهین الاول انه یتم
ان یحضر المهدد واسم المفعول لاعانة المهدد واسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فیمتنع ان
یحضر المهدد واسم المفعول لیصیر مقتول المهدد واسم الفاعل او مضروب له والثانی ان التعجب منه حاضر
فکیف یطلب منه الحضور فان التعجب لا ینادی الا الی حضور لان النداء بعد وقوع التعجب له بسببه فکیف
یصح **قوله** لیحضر کذا قال عصام الدین اسفرائنی اجیب عن الاول مقصود المهدد واسم الفاعل لیس
قتل المهدد واسم المفعول وضربه بل مقصوده دفع الخشیة اللتی عرضت علی نفسه منه فیندفع الخشیة
بطلب الاستغاثة فلیس مراده القتل او الضرب علی التعیین لان دفع الخشیة لا یختص بالقتل بل
قد یکون بالصلح وقد یکون بالالتجاء الیه وعن الثانی ان المراد من الحضور .. لیس الحضور من التنبیه بل المراد
هو بقاء الحضور بان لم ینعدم بالتغیر **قوله** لانتفاء ما یقتضی فتحها وهو وقوعه موقع کاف الخطاب
آجیب عنه یجوز ان یکون وجه الفتح وقوعه موقع کاف الخطاب من حیث الصورة وان لم یکن
منادی فی الواقع **قوله** ای یبنی المنادی علی الفتح دفع وهم وهو ان قوله ویفتح عطف علی قوله
ویخفض والحال ان المراد منه الاعراب فتوهم الواهم ان المراد من یفتح ایضا الاعراب یعنی ذکر یفتح ویراد
منه ینصب فعلی هذا یغنی من قوله فیما بعد وینصب ما سواهما والیضا هذا یخالف للمقصود لانه بناء
علی الفتح لا النصب فدفع بقوله ای یبنی المنادی یعنی ان یفتح بمعنی الحقیقی وهو البناء لا ان المراد منه
الاعراب بان یکون ذکر یفتح ویراد منه ینصب **قوله** لالحاق الهاء قال بعض الشارحین اللام

له هذا القول للشیخ عمر ... کما مر فی الظاهر ... ۱۲

للوقت وقال بعض اخر اللام للتعليل فالبعض الاول نظر الى البناء فقط يعنى انه ليس علة البناء لان علته ما سبق في قوله ويبنى المنادى على ما يرفع به والبعض الثانى نظر الى خصوص الفتح ولا شك ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان مر علة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول لان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا امير المؤمنيناه فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية فيه قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان لا لنفى الجنس يقتضى الاسم والخبر وقوله لا لام اسمها وخبرها غير موجود فزاد قوله فيه ليكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير المعنى ويفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايض لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انها جملة مستانفة وقعت في جواب سوال لسائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل يبقى اللام معها ام لا قوله لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولى عاملين لكن العاملين غير مختلفين بل متفقين في اقتضاء النصب كما ترى قوله فبين اثريهما تناف فكذا بين مؤثريهما فان قيل فعلى هذا لا يصح قوله فلا يحسن لانه يقتضى الجواز والدليل يدل على عدم الجواز اجيب عنه يمكن ان يراد من عدم الحسن عدم الجواز او نقول ان التنافى بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية فان قيل يجوز ان يكون الجر بالفتح كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف مثل يا احمداه قلنا ان التنافى بين اثريهما باعتبار ان احدهما وهو اللام الاعراب واثر الاخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار فتح الواحد اعرابا وبناء لا يصح فان قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبنى حتى يكون فتحة ما قبل الالف اثر البناء قلنا الحركات التى في غير الاواخر يسمى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قيل التنافى انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديريا فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضى كسر ما قبلها واعرب بالاعراب التقديرى فليكن ههنا ايض كذلك قلنا لم يقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصورة وايضا المنافاة في الجملة كاف لعدم حسن الجمع قوله بالحاق الهاء به للوقف لانه لو وقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فازديادا لهاء لاظهار الالف وانما خص الهاء لاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضى الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ما سوى المفرد المعرفة جواب بسوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لانه امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والراجع مفرد

ـــــــــــــــــــ

له فاجاب بقوله ولا لام فيه ۱۲ م سکه اے فى وقت من الاوقات او فى موضع من المواضع ۱۲ عـه اے هذا مقصود الثانى ۱۲ م آخر بوت

فاجاب بما حاصله ان المرجع ایضا تثنیة قوله لفظا وتقدیرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب لا یخلو اما لفظا فقط فینبغی ان لا یعرب الفتی فی یا فتی او لفظا وتقدیرا فعلی هذا یشکل علی نحو یا یوم یقوم العٰادقین لانه ماسوی المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان الیوم لیس بمعرب لا لفظا ولا تقدیرا بل مبنی لان الظرف اذا اضیف الی الجملة یصیر مبنیا فلا یصح قوله وینصب ماسواهما او لفظا او تقدیرا او محلا فعلی هذا ادخل فیه المنادی المفرد المعرفة فلا یصح قوله ماسواهما فاجاب الشارح رح المراد لفظا وتقدیرا لا محلا ولکن اذا کان معربا قبل النداء والیوم مبنی قبل النداء للاضافة الی الجملة قوله لان علة النصب وهی المفعولیة فان قیل علة النصب مر بقوله ای ینصب بالمفعولیة فذکره ههنا تکرار محض قلنا سلمنا لکن اعادته لا تنبا قوله وما غیره مغیر والغرض فی قوله ما غیره مغیر جواب سوال وهو ان المفعولیة متحققة فی المنادی للفرد المعرفة ایضا وکذا فی المنادی المستغاث فاجاب بقوله وما غیره مغیر بخلاف ماسبق لانه وجد فیه المغیر وهو وقوعه موقع کاف الخطاب قوله وما سوی المفرد المعرفة جواب سوال وهو ان المثال لایضاح الممثل فینبغی ان یاتی بمثال واحد فاجاب بما حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات قوله فالقسم الاول الخ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا یعمل بدون الاعتماد فکیف یعمل طالعا فی جبلا مع انه لم یعتمد علی شئ قلنا انه اعتمد علی حرف النداء وفیه بحث من وجهین الاول ان حرف النداء لیس من الاشیاء الستة والثانی انما اشترط الاعتماد علی الاشیاء الستة لان کل واحد منها یؤکد جهة الفعلیة فی اسم الفاعل لان بعضها اولی بالفعل مثل حرف النفی والاستفهام وفی بعضها جهة الفعل وهو کما ان الفعل اعتمد علی الفاعل کذلک ههنا وجد الاعتماد ولیس دخول حرف النداء من خواص الفعل بل لا یجوز لانها من دواخل الاسماء اجیب عن الاول ان ذکر الاشیاء الستة لیس للحصر بل لانها مشهورة وعن الثانی ان حرف النداء وان لم یکن من دواخل الفعل لکن فیه معنی الفعل لانها بمعنی الطلب کما قال الشارح ولدلالة حرف النداء علیه او نقول عن اصل الاعتراض ان قوله طالعا جبلا بناء علی مذهب الاخفش والکوفیین لان الاعتماد فی عمل اسم الفاعل عندهما لیس بشرط کما قال الشارح رح فی محله او نقول عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فیکون من باب یا رجلا صالحا فان قیل تشبیه طالعا بصالحا لا یصح لان المقرر عندهم ان طالعا معرفة بدلیل تعرف صفته یقال یا طالعا جبلا الظریف بخلاف یا رجلا صالحا فانه نکرة بدلیل عدم تعرف صفته اذ لا یقال یا صالحا الظریف قلنا التشبیه بیا رجلا صالحا فی الاعتماد فقط لا غیر فان قیل ما السر فی ان طالعا معرفة وصالحا نکرة قلنا السر فی ذلک ان طالعا معرفة لانه اعتمد علی موصوف معرف مقدر تقدیره یا ایها الطالع فحذف الموصوف وهو ای للاختصار لان النداء موضع الاختصار لیفرغ الی المقصود لسرعة لان المقصود غیره وهو جواب نداء وهذا حذف الفعل ثم حذف اللام لئلا یجمع التا التعریف ثم تنصب طالعا لکونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذکور نکرة ایضا

لما حذف موصوف طالعا فيه وان يعتبر وقوعه موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لمباشرة حرف النداء بخلاف صالحا لانه لا يصح وقوعه موقع الموصوف اذ موصوفه مذكور فلا يباشره حرف النداء يرد على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادى المفرد المعرفة فكان حكمه الرفع والنصب مع ان في طالعا تعين النصب لان المصنف رح ذكره في امثلة وجوب النصب قلنا ان اي من المبهما وصفة المبهمات مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين فان قيل فعلى هذا لا يصح نصب طالعا لان صفة المبهمات مرفوع ابدا قلنا هذا اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا حذف وباشر حرف النداء مع الصفة فكانه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يرد على قوله ان موصوفه مقدر انه ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يعمل عمله اجيب بانه فرق بين المنعوت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا فيقال انه مشابه المضاف وان كان مذكورا فيجعل قسما من المنادى المفرد المعرفة فان قيل ان موصوفه لا يخلو اما معرفة او نكرة فان كان الاول فيكون موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون في طالعا جواز الوجهين الرفع والنصب لانه تابع المنادى المفرد المعرفة وحكمه الرفع والنصب مع انه يجب نصبه وان كان الثاني فيدخل في المنادى الذي هو نكرة غير معينة اعني رجلا في قوله يا رجلا لغير معين قلنا نختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيصح وقوعه موقع الموصوف فيصح جعله منادى مستقلا او نقول باختيار الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة ممنوع لانه تنكير في موصوفه لان طالعا نكرة بل هو معرفة فان قيل فعلى هذا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة او نقول ان طالعا واقع موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريف صفته بالنظر الى وجه وتنكير موصوفه بالنظر الى وجه آخر وههنا اعتراض يرد على قوله انه اعتمد على موصوف مقدر فيكون من باب يا حلا صالحا وهو ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لا حاجة الى اشتراط الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا بد له من الموصوف ابدا فهو قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقديرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشياء الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم اجيب عنه سلمنا ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدر وههنا وجد القرينة وهو دخول حرف النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمنادى بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الغالب في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد وايضا ان المنادى ليس الا مفعول به والاصل فيه ان يكون من الجوامد ليتحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض وفي اسم المفعول معنى العرض لانه مركب من الذات والعرض فعلم ان طالعا ليس بمنادى بل المنادى موصوفه قوله مقولا اشارة الى ان قوله لغير معين حال باعتبار المتعلق قوله اي رجلا جواب سوال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمعنى المغاير فلا بد له من الموصوف قوله وهذا توقيت جواب سوال وهو ان قوله لغير معين احتراز عن معين والحال

ان رجلا منصوبا منونا لایحتمل المعین فلا یصح التقیید فاجاب بقوله وهذا توقیت الخ ای یقال یا رجلا بالنصب حال کون رجل لغیر معین لاحال کون رجلا لغیر معین یعنی ان الجار والمجرور وقع حالا عن یا رجلا بتقدیر کائنا او مفعولا مبنیا انشئیة بحولاهم قطع النظر عن النصب فیفید توقیت نصب رجلا مع ملاحظة النصب یعنی یشعر بان رجلا مع النصب قد یکون لمعین و قد یکون لغیر معین ولیس کذٰلک قوله لاتقیید له ای ان قوله لغیر معین لیس بیان لقوله رجلا مع ملاحظة النصب قیل ان حاصل جواب الشارح رحمه هذا ان قوله لغیر معین قید لنصب رجلا لانه قید له لان الرجل فالضمیر فی قوله لاتقیید له راجع الی رجلا النصب و قیل ان حاصل جواب الشارح هذا ان نصب رجلا موقت بمدة هی قوله لغیر معین یعنی ان مدة نصب رجل مقدر بمدة کون رجل مقولا لغیر معین حتی اذا انتهت هذه المدة بان یکون مقولا للمعین لایکون منصوبا لاتقیید لنصبه اذ لیس فیه سائتان احدهما المعین والاخر لغیر معین حتی تقیید باحدهما یحترز من الاخر یعنی قوله لاتقیید له انه اتفاقی لا احترازی فان قیل ان معنی التوقیت غیر ظاهر من لفظ الماتن فکیف یفهم ذلک لدلیل علیه قلنا القرینة علی تقدیر الوقت فساد المعنی یعنی لو لم یقدر الوقت لفسد المعنی فان قیل الفساد لایکون قرینة والالکان سالما للاعتراضات قلنا الفساد لایکون قرینة اذا لم یکن مشهورا واما اذا کان مشهورا فیکون قرینة وههنا کذٰلک لان کل فساد فهم من القید فهو مشهور لفساد عدم الجمعیة والمنعیة قوله باعتبار جهة ظرفیا وهو صفة منفیة نکرة یعنی قوله ظرفیا صفة له وهذا القسم مما هو مشابه المضاف لان حسنا الاسم بعد و زائدا فلا یکون مفردا وانما قید بقوله ظرفیا لایکون بصالح کون حسن نکرة فان قیل ان نکارة حسنا یعلم من لفظه فلا حاجة الی نکارة صفته قلنا لانسلم ان نکارة حسنا یعلم من لفظه لانه وقع منادی وتعریف المنادی ونکارته یعلم من قصد المتکلم فلو لم یکن قوله ظرفیا لایعلم المقصود فان قیل نعم مما ذکرنا اذا قصد تعیین المنادی وجب تعریف الصفة فهو منقوض بقولهم یا حلیما لایعجل قد وسافات حلیما صفة مشبهة موجودة من الحلم مع انهم اجمعوا علی انه وان قصد تعیین حلیما لایجوز تعریف الصفة فلا یقال یا حلیما الاتعجل النقد و لا یقال قد وسافا بالتنکیر قلنا انه اذا قصد تعیین المنادی وجب تعریف الصفة اذا لم یکن منعوتا بجملة ولا فانه لایوصف بالمعرفة لعدم وصفه بالنکرة فان قیل اذا قصد تعیین حلیما فکیف یصح توصیفه بجملة قلنا ان توصیفه بجملة کان قبل دخول حرف النداء فالمراد شیئ قوله اذ حیث الخ للتعلیل وحیث وقتیة ای الشیخ والمراد من القید هو للعلم والمعرفة لانه قال وهو مالایکون مفردا لکونه مضافا فامثلها یا عبد الله فانتفی هذا القید فیه وقال الخ وهو مایکون مفردا ولکن لایکون معرفة مثالها یا رجلا لغیر معین فانتفی فیه هذا القید الا فی توحید مثال الا علی انتفائهما معا بالسهولة قوله مع ان المثال الثالث الخ جواب سوال وهو ان الاولی علی المصنف رحمه ان یذکر المثال العلم للمبتدی لان هذا الکتاب مصنف للمبتدی فاجاب بقوله مع ان المثال الثالث وانما قال فیمکن لان اخذ معنی الاسم من غیر لفظ الاسم بعید وان کان جائزا ابتداء ویا الذی ذکره الشارح رحمه قوله هذه الامثلة الخ جواب سوال ظاهر قوله مثال الماسوی الخ وهو محمول علی قوله کما لا علی الامثلة فلا یرد انه لایصح حمل مثال علی الامثلة قوله لتوابع المنادی اعلم ان توابع المنادی ههنا مع ان للتوابع بابا مستقلا وعقدها

ان یذکر فیہما باعتبار اختصاص حکم ثبت لہا لاجل المنادی وھو جواز الامرین فیہما من قولہ ترفع وتنصب واما احکامہما من حیث انہا توابع فہی مذکورۃ فی باب التوابع قولہ علی ما یرفع جواب سوال سیبینہ الشارح قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال سیبینہ الشارح قولہ لان توابع المنادی المعرب وانما قید التوابع بالمنادی لان تابع المعرب غیر المنادی قد یکون تابعا للمحل ایضا کتابع اسم ان المکسورۃ مثل ان زیدا قائم وعمرو برفع عمرو لانہ محمول علی محل زید وھو الرفع بالابتداء لکن تابع المنادی المعرب لا یکون تابعا للمحل وانما کان توابع المنادی المعرب تابعا للفظہ لان لفظہ اقوی من المحل لانہ ظاہر والمحل خفی والخفی لا یعارض الظاہر واما فی المبنی فہما متساویان فی القوۃ اما ان لفظہ قوی فانہ ظاہر واما ان محلہ قوی فلکونہ اعرابیا وانما کان تابع اسم ان المکسورۃ تابعا للمحل ایضا مع ان لفظہ قوی لان ان المکسورۃ لا یغیر معنی الجملۃ کما ستعلم فی بحث الحروف فیصح فرض عدمہا واما حرف النداء فیغیر معنی الجملۃ من الخبریۃ الی الانشائیۃ قولہ وقید نا المبنی بکونہ علی ما یرفع بہ قال مجیر المحشی مولانا عبد الغفور وجاز ان یجعل اللام فی المبنی للعہد الی ما فہم من قولہ ویبنی علی ما یرفع بہ فلا حاجۃ الی التقیید اجیب عنہ بانہ یجوز ان یکون قول الشارح المبنی علی ما یرفع بیانا لمراد المصنف بان الالف واللام فی قولہ المبنی للعہد فان قیل لو کان ھذا بیانا لمرادہ فلا بد ان یضیف القید الی المصنف لا الی نفسہ مع ان الشارح اضاف القید الی النفس حیث قال وقید نا المبنی قلنا ان الشارح الی بضمیر المتکلم مع الغیر فیکون الاضافۃ الی المصنف ایضا فان قیل من این اخذ الشارح ھذا القید ای قولہ علی ما یرفع بہ قلنا اخذہ من الحکم وھو قولہ ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ لان الجاری علی اللفظ حین الرفع لا یکون الا فیما یرفع بہ او نقول اخذہ مما سبق لانہ لم یسبق بعنوان المبنی الا المبنی علی ما یرفع بہ بخلاف المستغاث بالالف کما لا یخفی فان قیل ینبغی ان یقید المنادی المبنی بان لا یکون اسما مبہما کما قیدہ بقولہ علی ما یرفع بہ مثل یا ایہا الرجل فان الرجل تابع المنادی المبہم الذی ھو لفظ ای مع انہم التزموا فیہ الرفع قلنا انہ مستغن عنہ لذکرہ فیما بعد فی قول المصنف او المراد ھو التابع صورۃ وحقیقۃ فان الرجل فی الحقیقۃ ھو المنادی الا انہ ادخل حرف النداء علی الاسم المبہم لئلا یجتمع الة التعریف کما سیجئ قولہ یا زید وعمروا فان قیل لا نسلم انہ خرج بقولہ علی ما یرفع اذ ھو خارج بقولہ والمعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیہ ولا شک ان دخول یا غیر ممتنع علی عمرو فیکون منادی مستقلا قلنا انہ مناقشۃ فی المثال وھو لا یجوز اذ یمکن فی المثال ان یقال یا زید والحارث فعلی ھذا لا یخرج بہ ورد قولہ علی ما یرفع قولہ بان تکون مضافۃ لفظیۃ او مشبہۃ بالمضاف وھہنا اعتراض مشہور وھو انہ ما السر فی ان مشابہ المضاف لیس فی حکم المفرد اذا وقع منادی بل فی حکم المضاف نحو یا طالعا جبلا وجعل فی حکم المفرد اذا وقع تابع المنادی اجیب عنہ بان لمشبہ المضاف شبہین شبہ بالمفرد فعمل فی التابع بہذا الشبہ ولم یعکس لانہ لو عمل فی المنادی بشبہ المفرد یلزم الخروج من الاصل وھو الاعراب الی غیر الاصل وھو البناء اذ المنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضم ولو عمل فی التابع بشبہ المفرد لا یخرج من الاعراب لان توابع المنادی المبنی معربۃ حیث قال المصنف ترفع وتنصب قولہ فانہما اتفقت دلیل علی ان المضافۃ اللفظیۃ والمشبہ بہ فی حکم المفرد فالضمیر فی قولہ فانہما راجع الی المضافۃ

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير فی فانهما الی المفرد الحقیقی والحکمی ورجع ضمیر کانتا الی المضافة اللفظية والمشبه به لکان جائزا ایضا کما قال عبد الرحمٰن لکن یرد علیه فی ینبغی ان یقول فانه لما انتفت فيه بارجاع الضمير الی المفرد الحکمی فقط فان المفرد الحقیقی انتفت فیه الثلثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة لا یترتب الجزاء علی الشرط فان انتفاء الثلثة جمیعا لا یکون سببا لکونهما فی حکم المفرد بخلاف ما اذا کان الضمیر راجعا الی المفرد الحکمی فقط الا ان یقال ان مآل الضمیر الواحد والتثنیة واحد غیر متغیر حاصله ان مراد الشارح ارجاع الضمیر الی المفرد الحکمی فقط لکن الضم معه مفرد حقیقی تبعا للحکمی اذ کثیرا ما ینسب الفعل الی الجمع مع ان الفعل صدر من الواحد قوله کانتا فی حکم المفرد اما المشبه به فظ لعدم الاضافة فیه واما المضاف بالاضافة اللفظية فلانه فی حکم الانفصال یعنی ان الترکیب الاضافی غیر زائد علی الترکیب الاسنادی فی التخصیص یعنی یفید قولك ضارب زیدا بالاضافة ما یفید قولك ضارب زید بالاسناد فلذا یکون فی حکم الانفصال ای فی حکم الترکیب الاسنادی قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد الخ قوله ولما لم یجر جواب سوال وهو ان التوابع خمسة فلم ترك الخامس وایضا الاخصر ان یقول وتوابع المنادی المبنی للمفردة ترفع وتنصب من غیر ذکر التفصیل من قوله من التاکید الخ لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الی التفصیل وایضا المطلق البعض و قید البعض بقید فاجاب بقوله ولما لم یجر الخ قوله فصل التوابع فان قیل عدم جریان الحکم فی المطلق لا یقتضی التفصیل بل یحصل المقصود بمجرد التقیید بالمقابل بان یقال غیر البدل والمعطوف الممتنع دخول یا علیه قلنا انما التفصیل لاتیان ما هو الواجب لان المتکلم اذا تردد بین الامرین وجب علیه ان یاتی باحدهما یحصل المقصود وانما اختار التفصیل لاتیان الواجب لانه اوضح من التقیید کما تری قوله فقال لغلبة التفصیل قوله فصل قوله ای المعنوی جواب سوال ظاهر قوله فی الاغلب ای فی اغلب المذهب لا فی اغلب الاستعمالات کما قال الحافظ قوله وقد یجوز هذا فائدة قوله فی الاغلب لانه یقتضی المغلوب قوله وکان المختار جواب سوال وهو انه لما کان المراد من التاکید هو المعنوی فلم لم یقید المص بالمعنوی کما قید المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه فاجاب بقوله وکان المختار فان قیل لما کان المختار عند المص ذلك فلم فسر الشارح التاکید فی قوله من التاکید بالمعنوی قلنا ان قول الشارح ای المعنوی لیس بیان للترك بل هو بیان المذهب الجمهور لا تعلق له بالمتن قوله والصفة مطلقا فیه رد علی الاصمعی حیث لم یجوز وصف المنادی للمفرد المعرفة لانه واقع موقع الضمیر فی ادعوك والضمیر لا یوصف فکذا المنادی لکن یرد علیه انه ما یقول فی نصب العالم ورفعه فی یا زید العالم الا انه یقول ان نصب العالم ورفعه لیس للصفة بل هو علی الاختصاص بان یقدر المبتدأ للرفع ای انت العالم او یقدر لفظا اعنی للنصب ای اعنی العالم وتقدیر المبتدأ وتقدیر لفظا اعنی یسمی بالاختصاص عندهم وجه الرد علیه ان دلیله ضعیف لان مشابهة الشیء بالشیء لا یقتضی التشبیه فی جمیع الامور وان الرفع والنصب بالاختصاص لا تجری فی وصف المنادی المستغاث باللام اذ هو مجرور والاختصاص یجری فی الرفع والنصب لکن

ثم كان الغرض... فلان تكلم ان الغرض صلة عن الوكل ١٢

له ای وانه فی حکم المفرد ١٢ م ٢ه وهو الرفع علی اللفظ والنصب علی المحل ١٢ ٣ه تقریره ان ما ذکر المص رح ینتقض بنحو یا زید لانه تاکید مع انه تعین فیه المعنی اجاب بعض له ای المعنوی یعنی ان المراد بالتاکید المعنوی لان التاکید اللفظی فی حکم الاول غالبا ١٢ ٤ه بقرینة قوله وقد یجوز وقوله وکان المختار عند المص ١٢ م ٥ه یعنی ان الشارح تبع فی ١٢

يجوز ان يقول ان مشابهة المنادى المستغاث بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم يؤثر بخلاف المنادى
المفرد المعرفة لكنا نقول انه ايضا واقع موقع الضمير الا انه وجد المانع من البناء لان علة بناء المنادى
مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم المعرب فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
قوله مطلقا اى سواء كان باللام اولا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اى سواء كانت الصفة موضحة
او غيرها فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق
الصفة اطلاق من اللام ليحسن المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البيان كذلك اى مطلقا سواء
كان فيه اللام اولا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف والمراد من
يا مطلق حرف النداء سواء كانت يا او غيرها قوله يعنى المعرف باللام فيه اشارة الى الاعتراض
على المصنف وهو ان بناء المتون على الاختصار فينبغى ان يقول المعرف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف اجيب
عنه ان فيما قال المصنف يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا
على ذلك المعطوف مع ان الاصل فى المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام
الياء وعلة المنع من الاستقلال لا يعلم من قوله المعرف باللام وايضا انما لم يقل المعرف باللام ليخرج
عنه يا محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز النصب مع ان الله تابع معرف باللام لكن لم يمتنع دخول
يا عليه لان اللام فى الله ليست للتعريف بل جعل جزءا من لفظ الله باعتبار العلمية فالتعريف فيه
بالعلمية لا باللام فان قيل لما لم يكن اللام فى الله للتعريف فلا يدخل فى قوله المعرف باللام ايضا
كما لا يدخل فى قوله الممتنع دخول يا عليه قلنا قد يكون المراد من قوله المعرف باللام ان يكون
مدخول اللام ولا شك ان الله تعالى ايضا مدخول اللام ونقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف
فى الحال لكن كانت للتعريف باعتبار ما كان ثم يرد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول
يا عليه ينبغى ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قوله العفور
انه تعين الرفع فيه اجيب عنه انه لما وجد فيه صورة اللام وهى ان لم تكن مانعة من دخول يا عليه لكن ثبت شبهة
المنع من الاستقلال نظرا الى صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم ولم يحسن الرفع للذكور فى قول عبد الغفور وهو القمة كما
قال عبد الحكيم السيالكوتى قوله بخلاف البدل الخ دفع وهم وهو ان ذكر التوابع من التاكيد والصفة الخ قيد اتفاقى فدخل...
حكم البدل ونحوه فى حكمها فيكون مخالفا من قوله والبدل حكمه حكم المنادى المستقل فدفع بقوله بخلاف البدل الخ يعنى انها
قيود احترازية من البدل ونحوه قوله حملا على لفظه جواب عن السوالين احدهما ان الضمير فى قوله على لفظه راجع الى المنادى فيكون
معنى المتن ان رفع التوابع جار على المنادى والحال ان رفع احد الاسمين لا يثبت فى اسم اخر والثانى ان كلمة على لا تكون صلة
لقوله حملا لما فيه معنى العلو والوجوب يقال زيد عال على عمرو وان المال واجب على زيد فاجاب بقوله حملا الخ يعنى ان الجار والمجرور
فى قوله على لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله حملا ولا شك ان فى الحمل معنى العلو
قوله الظاهر والمقدر جواب سوال وهو ان الحمل على اللفظ لا يجرى فى قوله يا فتى وزيد لعدم

لعدم وجود الضم فى فتى فاجاب بقوله الظاهر او المقدر	سله قد ذكرنا على سبيل التمثيل ٢ سه نحو يا فتى وزيد لان ضمه التقديرية ٢

ثم المراد من المقدر هو المفروض فيتناول المحلي ايضا فلا يرد انه خرج عنه قوله يا هذا وزيد **قوله** لان بناء المنادى عرضي

جواب عن اسولة اربعة احدها ان الحمل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبني تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح

اطلاق التابع على تابع المبني لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابقه ولا اعراب في المبني فكيف يكون الثاني ..

باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء

فينبغي ان يكون الكرام مكسورا لاجل كسرة هؤلاء مع انه ليس كذلك والرابع انما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي

ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب بخلاف ما اذا كان بناؤه اصليا نحو

يا هؤلاء الكرام فانه لا يكون تابعا للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو كما ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول

الياء عليه كذلك بناء هؤلاء عرضي اذ بناء الاشارة ليس باصلي بل بعارض المشابهة بمبني الاصل اجيب عنه بان العارض

على نوعين احدها بنسبة الى مبني الاصل كبناء اسم المبني لانه مشابه بمبني الاصل فبناء اسم المبني بمنزلة الاصلي لانه

ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبني الاصل والثاني ان البناء قد يثبت لو وجد حرف النداء وقد لا يثبت لو عدم

حرف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاول بنسبة الى مبني الاصل والثاني بنسبة الى مبني الاسم **قوله** وتنصب

حملا على محله فان قيل ما الفرق في ان تابع المنادى المبني لا يكون مبنيا وتابع اسم لا المبني يكون مبنيا قلنا لان حرف

النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءني القوم مجتمعين فالنفي فيه يتوجه الى الاجتماع فالنفي

الداخل على المتبوع كانه داخل على التابع بخلاف حرف النداء فانه داخل على المتبوع لا على التابع **قوله** تابعا لمحله لان

محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء **قوله** مثل يا تيم اجمعون الخ وانما

قدم الشارح مثال التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد **قوله** واقتصر الخ جواب سوال تقريره انما اقتصر المص على

مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انه انما اقتصر على مثالها لاجل ان فيه خلاف الاصمعي كما مر انفا من

انه لا يجوز صفة المنادى المبني لانه واقع موقع كاف الضمير وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها

من التوابع فلا خلاف فيها لاحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اولا يمكن

ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه قد ثبت فيما اثر حرف النداء مع منافيه

له نحو يا زيد العاقل واما التاكيد فلا يجوز ان يكون معرفا باللام لانه بتكرار لفظ الاول والحال ان حرف النداء لا

يدخل على المعرف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لانها اكثر استعمالا اذ فوائد النعت

كثيرة اعني خمسة التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد والرابع انه انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو

او فر في التبعية من غيرها من التوابع اذ يتبع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف و

التنكير كما ستعلم فان قيل ان الشهرة لا يقتضي الاقتصار عليها بل يقتضي الترك قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدي

والاشهر يكون اوقع في الذهن فيكون معرفته اسهل للمبتدي **قوله** والحارث **فان قيل** ينبغي ان يقع يا زيد والحارث

والحارث بواوين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع والحارث من الواو والحارث ثم عطف المنادى الثاني

على المنادى بواو اخر قلنا ان الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحارث والواو بل هو معطوف على الحارث

فقط بدون الواو فيكون الحارث الثاني معطوفا على المنادى بواوين احدهما واو المعطوف والاخر واو

المعطوف علیہ قوله والخلیل هو اسم مخصوله وابن احمد کنیة له واستاذ سیبویه اسم لقب له فالخلیل ثلثة احدها قرین سیبویه والثانی تلمیذه والثالث استاذه فسال السائل ایهم مراد ههنا فقال الشارح رحمه هو استاذ سیبویه[1] قوله بحرف الممتنع دخوله علیه جواب سوال هو انه منقوض بقولك یازید[2] والمراد هو فیه لا یختار الرفع فاجاب بقوله بحرف یعنی ان اللام[3] للعهد الخارجی اشارة الی ما هو المذکور سابقا والجار والمجرور متعلق بقوله یختار اعلم ان الخلاف فی المعطوف المذکور فقط لانه یصلح ان یکون منادی مستقلا بخلاف توابع الاخری لانها لا یصلح ان یکون منادی مستقلا لان الاستقلال انما یکون بالعاطف قوله مع تجویزه النصب دفع وهم وهو ان المراد بالاختیار ما یکون فی ضمن الوجوب فدفع بقوله مع تجویزه الخ وایضا الاختیار قد یکون بمعنی الوجوب کما قال مولوی عبد الحکیم[4] فقال الشارح رحمه مع تجویزه النصب یعنی ان المراد من الاختیار ههنا الاولویة قوله منادی مستقل لان العاطف قائم مقام الیاء قوله ولکن لما لم یباشره جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون المعطوف المذکور مبنیا علی الضمة ایضا فاجاب بقوله ولکن لما لم یباشره الخ فیکون الضمة علامة البناء فی المنادی وعلامة الرفع فی التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له فان قیل هذا الدلیل لو صح ینبغی ان یکون الرفع اولی فی تابع المنادی المضاف مثل یا عبد الله والحارث مع انه لا یجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجوبا قلنا ان الرفع اولی فیما کان الرفع جائزا وههنا لیس کذلك لیس فی المنادی ضمة فکیف یکون فی التابع فان قیل ینبغی ان یکون الرفع اولی فی المفرد الحکمی کالمضاف بالاضافة اللفظیة نحو یا زید والحسن الوجه لوجود الضم فی المنادی قلنا الحکم ممنوع یعنی لا نسلم ان الرفع لیس باولی ههنا بل هو اولی قوله فصارت دفعا فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یتعین الرفع ولا یجوز النصب عنده قلنا ان هذا وجه لاختیار الرفع لا للوجوب لان جعل المعطوف المذکور منادی مستقلا مع وجود اللام امر اعتباری فلا یکون جانب النصب متروکا بالکلیة قوله ابن العلاء الخ توصیف ابوعمرو بابن ونحوی وبقاری وبمقدم علی الخلیل للمدح نحو والله الرحمن الرحیم والا فابوعمرو مشهور فی علماء النحو لا خفاء فیه والمراد بالتقدم التقدم فی الزمان لا فی الرتبة اذ هو لیس مثل الخلیل فی علم النحو فان قیل ان فی کلام المصنف رحمه یلزم عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد والجر ولیس بمقدم لان قوله ابوعمرو عطف علی الخلیل والعامل فیه الابتداء قوله النصب عطف علی الرفع والعامل فیه قوله یختار قلنا لا نسلم ان ابوعمرو عطف علی الخلیل بل هو عطف علی الضمیر فی یختار فیکون العامل واحدا وهو یختار فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یذکر الشارح رحمه قوله یختار قبل قوله وابوعمرو فیما اظهر الشارح تقدیر یختار بعد ابوعمرو علم ان ابوعمرو عطف علی الخلیل قلنا ان الشارح تبع المصنف رحمه لانه لما قال قوله یختار فی جنب الرفع ذکر الشارح رحمه القول المذکور فی جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابوعمرو ولا یکون المعطوف علیه مقدما وهو الضمیر فی یختار وقال البعض فی جواب لزوم عطف الاسمین الخ ان قول الناصح یختار لیس حاصل العطف بل هو محذوف مع قوله النصب فیکون قوله وابوعمرو مبتدا وقوله یختار النصب خبره والجملة

[1] احتراز عن اولیین ١٢م [2] اے الخلیل فی المثال المذکور ١٢ [3] فی قوله فی المعطوف ١٢ [4] ای الاختیار قد یستعمل بمعنی الوجوب ١٢م [5] ولهما ١٢م [6] فلا یکون کلام المصنف من قبیل عطف الاسمین علی عاملین مختلفین بل من عطف الاسمین علی معمولی عامل واحد ١٢م [7] فیلزم المحذور المذکور ١٢

لله مبتدأ وقوله للمدح جزء ١٢ لله فیه انه صفة العلاء ١٢م لـه ای وان للمدح ١٢ عـه اے المبتداء مع الخبر وقوله وابوعمرو یختار النصب ١٢م

عطف على جملة وهى قوله والخليل يختار الرفع **قوله** ان كان كالحسن **فان قيل** قال الرضى كلام المبرد لا يدل على ما نسب المصـ رحـ اليه من جواز نزع اللام عنه فانه كما قال الشارح كذلك قال المصنف رحـ فى الامالى شرح الكافية ان المبرد قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية قبل العلمية فكان مجردا عنهما وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد **قلنا** يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه فى كونه علما ذا لام فمآلهما واحد **فان قيل** كلام المصـ رحـ فى شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره به الشارح رحـ حيث قال فى جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل فتفسير الشارح مغاير لما نقله الرضى عنه من حيث الصدق **قوله** المعطوف المذكور جواب سوال وهو ان الضمير فى ان كان راجع الى ابو العباس لانه هو المذكور سابقا ولا شك فى فساد معناه فاجاب بقوله المعطوف **قوله** اى كاسم الحسن **دفع وهم** وهو ان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا اختلاف له فى هذا البحث فدفع بقوله كاسم الحسن **قوله** فى جواز نزع اللام عنه جواب سوال وهو ان المعطوف المذكور ليس كاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث فى قوله يا زيد والحارث وهو صيغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا يكون كاسم الحسن فاجاب بقوله فى جواز نزع اللام عنه اعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام وكان فى الاصل صفة يجوز دخول اللام عليه ويجوز نزعها عنه كالحسن **قوله** اى فابو العباس **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** مثل الخليل جواب سوالين احدهما ان الكاف فى قوله كالخليل خبر لقوله وابو العباس وخبريته غير جائز باعتبار انه حرف والثانى انه لا يصح دخول الفاء على الكاف لان دخول الحرف على الحرف غير جائز فاجاب بقوله مثل الخليل الحاصل ان الكاف بمعنى المثل وهو اسم **قوله** فى اختيار رفعه جواب سوال وهو انك قلت آنفا انه لم يسبق مثل الخليل احد فكيف يكون ابو العباس مثل الخليل فاجاب بقوله فى اختيار رفعه **قوله** لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض الشارحين على قوله وابو العباس الخ انه لو كان الامر على العكس لكان اولى لان المعرف باللام الذى جاز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجز اجتماع حرف النداء مع اللام فلا يكون منادى مستقلا **قوله** والا اى وان لم يكن المعطوف الخ وتحقيق هذا مذكور فى بحث تنازع الفعلين عند قوله والا اظهرت ان شئت فطالعه **قوله** النجم وهو علم للكوكب الذى يسمى بالفارسية ثريا **قوله** والصعق وهو علم للرجل الذى احرقه الصعق فى اول المرة او اسم للرجل الذى ليس فيه شجاعة **قوله** اى فابو العباس بجواب سوال مر آنفا **قوله** فى اختيار النصب جواب سوال وهو ان ابو عمرو هو اب عمرو وابو العباس هو اب العباس فكيف يكون احدهما مثلا للآخر فاجاب بقوله فى اختيار النصب اعلم انه قال صاحب المطول صاحب الكافية الى جعلت كالمطول على سمتك وجعلت هذه العبارات على اسمى اعنى قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس

له من ان ايراد ذلك ۱۲ سله كما هو المتبادر ۱۲ سله وقوله كالخليل ليس بجملة اجاب بقوله اى فابو العباس ۱۲ م سله اشارة الى لطافة قول المصـ رحـ ۱۲ منه

عـه لا يخفى جزالة عربية الملا المحشى الباسولى وبلاغة كلامه على من له ادنى مسكة من الفن ۱۲

[illegible]

ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والحال ان صاحب الكافية لم يرض بما قال صاحب المطول فان قيل ان غرض المص رح في قوله ان كالحسن فكالخليل المعنى وتحير الناس ولو قال ان كان كالخليل فكالخليل فهو زائد في التحير لاجل التكرار وللاتحاد بين الشرط والجزاء قلنا وان كان فيه التحير لكن التحير فيما قال المص زائد لان فيه تشبيه شيئين وذلك ابعد من التكرار لانه قد ثبت كما في التاكيد نحو زيد زيد قوله عطف على المفردة دفع وهم وهو انه عطف على التوابع فدخل على المضافة ما هو قبل التوابع وهو المنادى فيكون تقديره هكذا اى المنادى المضاف تنصب فيلزم التكرار لان حكم منادى المضاف قد مر بقوله يا عبد الله اعلم ان قوله والمضافة عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع على لفظه فيكون عطف الاسمين على معمولين بعاطف واحد من غير تقدم المجرور وهذا لا يجوز ولكن هذا العطف جائز لعدم اختلاف العامل اذ العامل في الكل واحد وهو الابتداء قوله اى وتوابع المنادى اشارة الى حاصل العطف قوله بالاضافة الحقيقة جواب سوال وهو انه منقوض بالحسن في يا زيد الحسن الوجه لانه تابع مضاف مع انه لا يجب فيه النصب فاجاب بقوله بالاضافة الحقيقة يعني ان المراد بالاضافة هي الحقيقة والفرق بينهما ان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة مفرد حكما فيجوز الرفع فيه عملا بالافراد الحكمي ويجوز النصب فيه عملا بالاضافة الصورية بخلاف المضاف بالاضافة الحقيقة لانه مضاف صورة وحكما جميعا فتعين النصب فيه قوله لانها اذا وقعت منادى تنصب فان قيل على هذا الدليل يلزم ان يكون توابع المنادى المبني الذى يكون توابعه مضافة باضافة لفظية تنصب فقط لانها اذا كانت منادى تنصب كما مر من قوله وينصب ما سواهما فنصبها اذا كانت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مع انه لا يتعين النصب في هذا التابع بل هي ترفع وتنصب كذا ذكره عصمة الله السمرقندى قلنا اعتراض ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها راجع الى توابع المنادى اذا كانت مضافة بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها حيث قال الشارح المضافة بالاضافة الحقيقية قوله اذا وقعت توابع اولى المراد من الاولى الوجوب كما مر في الورق السابق قوله يا تيم كلهم فان قيل ان المنادى لا يخلو اما ان يكون مخاطبا بالياء او لا فعلى الاول ينبغي ان يقال كلكم بالخطاب وعلى الثاني ينبغي ان يقول اكرم كلهم مع انه قال كلكم قلنا ان المنادى قد يعتبر غائبا نظرا الى الاصل كما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا ولم يقل امنتم وقد يعتبر مخاطبا نظرا الى الحال كما في هذه الاية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم بالخطاب قوله ويا رجلا با عبد الله فان ابا تابع مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف فان قيل لو قال يا رجل عبد الله بدون ذكر ابا لتم لان عبد الله مضاف اليه قلنا ان نظر الشارح فيما كان عبد الله علما فلا يكون مضافا فلذا زاد قوله ابا قوله ولا يجيء المعطوف جواب سوال ظاهر قوله والمعطوف غير ما ذكر فقوله والمعطوف مبتدأ وقوله غير ما ذكر صفته له او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثاني وقوله حكم المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الخبر خبر عن المبتدأ الاول قوله اى غير المعطوف الذى ذكر

عه تقديره ما النكتة في ان الشارح ذكر امثلة التاكيد وعطف البيان ولم يذكر مثال المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اجاب بقوله وذكر ۲۸

جواب سؤال وهو انما ذکرتینا ولجمیع الکتاب الذی مر سابقا وهو لیس بمقصود فالاشتغال به اشتغال بما لا یعنی وایض ان قوله غیر صفة لقوله والمعطوف والحال ان المطابقة غیر موجودة اذ الموصوف معرفة والصفة وهی کلمة غیر نکرة لان غیر لا تکون معرفة بالاضافة اجاب بقوله ای غیر المعطوف الذی الخ حاصل الجواب ان کلمة غیر لا تکون معرفة بالاضافة اذا کانت لها اضداد کثیرة ولو اذا کان لها ضد واحد فیکون معرفة بالاضافة کما فی قولهم علیك بالحرکة غیر السکون وههنا ضد واحد کما ترى فان قیل کما ان المعطوف حکمه حکم المنادی للمستقل اذا لم یکن معرفا باللام کذلك البدل حکمه حکم المنادی المستقل اذا لم یکن معرفا باللام واما اذا کان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء علی المعرف باللام فان البدل ایض قد یکون معرفا باللام وقد لا یکون معرفا باللام واذا کان کذلك فلم لم یقید البدل به ایض قلنا لما کان فی المعطوف مظنة توهم کونه مع اللام لقیام العاطف مقام الیاء ودخول العاطف غیر ممنوع علی المعرف باللام توهم الواهم ان دخول الیاء ایض غیر ممنوع علیه فالمراد من البدل ما لا یکون معرفا باللام او نقول ان الاحکام تعرف بالامثال فلما بحث المص رح فی المعطوف المذکور علم منه حال البدل ایض فلذا لم یبحث فی البدل قوله ای حکم کل واحد جواب سوال ظاهر ولما کان هذا التفسیر تسامحا فیما بینهم اختاره الشارح فلا یرد انه صح ارجاعه الی المذکور فلم یأتی بهذا الجواب قوله الذی باشره جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف المذکور منادی مستقلا ایض فیکون التشبیه مع النفس وهذا لا یجوز فاجاب بقوله الذی باشره فیکون تشبیه احد القسمین مع الاخر لا انه تشبیه مع النفس قوله ای حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق کثیرة فهو من ای طریق منصوب فاجاب بقوله ای حال ثم یرد علیه انه ینبغی ان یقول مطلقین لیطابق مع ذی الحال اعنی البدل والمعطوف فاجاب بقوله کون کل واحد منهما الخ وانما زاد قوله کون لدفع وهم وهو انه حال من البدل بحیثیة البدل والمعطوف بحیثیة المعطوف ولا شك ان هذه الحیثیة من الاحوال والاعراض فکیف یکون ذا حال لانه هو الکامل من الذوات دون الاعراض قوله غیر مقید دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا هو الکامل لان المطلق یجئ بمعنی الکامل فی کثیر من المواضع فدفع بقوله غیر مقید یعنی ان المراد من المطلق ههنا ما هو مقابل المقید قوله ای سواء الخ دفع وهم وهو ان المراد من الاحوال الاعراب والبناء کما هو اصطلاح النحویین مع انهما غیر مذکورین بالمذکور هو المفردة والمضافة والتعمیم انما یکون فی المذکور فدفع بقوله ای سواء کانا الخ قوله یا زید رجلا صالحا هذا امثالها کان البدل نکرة وانما زاد قوله صالحا لان البدل اذا کان نکرة من المعرفة وجب نعت النکرة کما قال المص رح فی بحث التوابع وانما زاد قوله صالحا فی المعطوف حیث قال یا زید ورجلا صالحا مع انه لا حاجة الیه ههنا تبعا للبدل وکثیرا ما یذکر شئ بتبع الغیر ثم فی قوله مطلقا لا بد من تعمیم آخر بان یقال سواء کانا تابعین للمبنی او المعرب ولهذا اعترض مولانا عصام فی شرح الکافیة بانا اذا قلنا یا عبد الله وعمرو بضم قوله عمرو فانه مفرد معرفة مع انه لم یصدق علیه تعریف التابع وهو کل ثان باعراب سابقه لان اعراب سابقه النصب اجیب عنه بانه یصدق علیه انه باعراب سابقه فانه اورد موضع المنادی

له ای غیر حکم حکم المنادی المستقل ۱۲ سه ای لقوله اذا لم یکن معرفا ۱۲ سه تقریره انه لابد ان یعرف الحکم موضع حکم لان المذکور بعض لیس فیتان ۱۲ ه وهو المعطوف الذی لا یمتنع دخول یا علیه ۱۲

المضاف مفردا فخرج باعراب سابقه فاتحادا عرابهما اعم من ان يكون لفظا وتقديرا او محلا ثم قوله انما ترك الشارح التعميم المذكور لان الكلام فى توابع المبنى لا المعرب ثم قوله مطلقا حال من كل واحد وقوله هما فاعل قوله حكم لان قوله حكم مصدر مضاف الى الفاعل فيصح الحال عنه قوله ويازيد اخا عمرو فان التابع فيه بدل المضاف فى يازيد طالعا جبلا مشابه للمضاف وفى يازيد رجلا صالحا بدل لكنه نكرة وكذا فى المعطوف قال مولانا عصام لا شك ان البدل من التوابع فيمتنع ان يكون اخا عمرو منصوبا لان اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفها قول يمكن الجواب عنه بان اتحادا عرابهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فيكون يازيد منصوبا محلا لانه مفعول به قوله اى العلم المنادى جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فى المنادى دون الاعلام وايضا انه منقوض بقولك زيد بن عمرو لانه ليس فيه اختيار الفتح فاجاب بقوله اى العلم المنادى ثم يرد عليه انه منقوض بقولك يا عبد الله ابن عمرو لانه واجب النصب اجاب بقوله المبنى على الضم ثم يرد عليه انه منقوض بالمنادى المستغاث بالالف نحو يازيد بن عمرو لوجوب الفتح اجاب بقوله على الضم فان قيل اذا كان العلم منادى لا تابعا وجب ايراده فى بحث المنادى لا فى توابعه قلنا ان اثبات الحكم وهو اختيار الفتح عليه انما يكون باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن قوله لان الكلام فيه فان قيل لا نسلم ان الكلام فى المنادى بل الكلام فى توابعه قلنا معنى كون الكلام فى المنادى هو البحث عن احواله فالكلام فى توابعه هو الكلام فيه او نقول ان قوله العلم الموصوف بابن يدل على ان العلم متبوع لا تابع قوله من اختيار فتحته المبنى اى المشعر عن جواز ضمه اى كون الفتح اولى فيما اذا كان جائزا فان قيل اختيار الفتح مشعر لجواز حركة اخرى غير الفتح سواء كانت ضمة او كسرة كما فى المنادى المستغاث باللام قلنا المراد من جواز حركة اخرى هو الحركة التى كانت فى المنادى المبنى فان الكلام فيه فان الفتح من علامة البناء وهى لا يكون الا بالضم قوله مجرد جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو يا هند ابنة عمرو فان فيه ايضا يختار الفتح مع انه ليس موصوفا بابن بل بابنة فاجاب بقوله مجرد الخ يعنى ان المراد من الابن ههنا ما يكون بالالف والباء والنون سواء كان مذكرا او مؤنثا فخرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلثة فيها فان قيل يمكن ان يكون مراد المص ذكر الاصل وهو المذكر وترك الفرع بالمقايسة فلا حاجة الى جواب الشارح قلنا يلزم ح ان يكون الحكم جاريا فى البنت ايض لانها فرع ايض قوله بلا تخلل واسطة جواب سوال ذكره الشارح قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله بلا تخلل قيد فى المتن بلا قرينة وهو لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو المتبادر يعنى ان القرينة هى التبادر فانه اذا قيل زيد قائم فالمتبادر انه متصف به بلا واسطة شخص واسطوانة او حائط فان قيل المتبادر هو الاعم لشموله كل الافراد قلنا سلمنا ان الاعم متبادر لكن فيما اذا كان افراده متساوية وههنا ليس كذلك لان الفرد الذى هو بلا واسطة ذهن كامل يتبادر الى الذهن من الفرد الاخر قوله اى حال اشارة الى بيان نصب قوله مضافا يعنى ان قوله مضافا حال من الابن وهو مفعول به بواسطة حرف الجر قوله الى علم اخر قال مولانا عصام ان هذا يشكل بقولهم يا زيد

عاملين الابن ... الضم والله اعلم بالصواب ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ رب الکریم یا اللہ اغفر لکاتبہ

ابن زيد فان الحكم جار فيه ايضاً مع انه لا يضاف الى علم اخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسمى كل واحد مغاير فان زيداً من حيث انه مضاف الى شخص مغاير من حيث انه علم لشخص اخر او نقول ان هذا الاشكال انما يرد اذا كان العلم في قوله الى علم اخر بتنوين لانه ح يكون قوله اخر صفة له واما اذا قرء بالاضافة بدون التنوين فلا لان معناه ح الى علم شخص اخر **قوله** فكل علم يكون كذلك دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما كان في ضمن الوجوب فعلى هذا لا يجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم الخ **قوله** لكثرة وقوع الخ والايضاً انما فتحوا المناسبة نصب المضاف وهو الابن **قوله** التي هي حركته جواب سوال وهو ان الكسر ايضاً خفيف بالنسبة الى الضم فلم لم يختاروه فاجاب بقوله التي هي حركته الاصلية فالاتيان به سهل لان التوجه الى الاصل اسهل **قوله** اى اذا اريد نداؤه جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام بعينه **قوله** يا ايها الرجل مثلاً والجزاء ليس الا هذا والثاني ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لما قال اذا نودي المعرف باللام حصل نداء المعرف باللام بان تلفظ بقوله يا الرجل فكيف يقع يا ايها الرجل فاجاب بقوله اى اذا اريد نداؤه والقرينة على الارادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الافعال الاختيارية مسبوقة بالارادة كما في قوله تعالى اذا قرأت القران فاستعذ بالله وقال البعض ان تحرير السوال هكذا ان نداء المعرف باللام لا يجوز فكيف يصح قوله واذا نودي المعرف باللام فاجاب بقوله اذا اريد نداؤه لكن يرد عليه انه لما امتنع نداؤه فكذا امتنع ارادته اقول يمكن ان يجاب عنه بان فرض الممتنع جائز وان لم يجز فرض ممتنع الفرض مثال الاول كشريك الباري اذ هو ممتنع مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شركاء الله تعالى ومثال الثاني كزيد فانه جزئي حقيقي لا يجوز فرض التعدد فيه اذ فرضه ممتنع **قوله** مثلاً جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه كلي والجزاء جزئي لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايتها المرأة فاجاب بقوله مثلاً فيكون الجزاء كلياً ايضاً **قوله** بتوسط اى الخ هذا حاصل ما قال المص رح **فان قيل** ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان يا زيدون **قلنا** ان اللام فيه لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام حاصل الجواب ان التعريف الا جبر للتعريف اللفظي فالمدلول باق على حاله الاول فالتعويض بين الالف اللين العلمية واللام فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف **قوله** بلا فاصلة جواب سوال وهو ان الاجتماع موجود ههنا ايضاً فاجاب بقوله بلا فاصلة وانما تعينت هذه الكلمات للفصل دون غيرها من الاسماء لتتبع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على معلوم فلا يقع بالشيء الا عند قصد التحقير فكان المناسب ان لا يكون الواسطة امراً معلوماً والا لتوقف الذهن على امر معلوم انه المقصود بالنداء وانما زاد هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى بسببها التنبيه وانما تعينت الهاء دون غيرها لان بين النداء والتنبيه مناسبة اذ النداء ايضاً تنبيه فان قيل فعلى هذا

ل يعني ان المراد بالاختيار الجواز ١٢ ٢ اى اذا اردت قراءة القران الخ ١٢ ٣ لان الشرط نداء المعرف باللام اى معرف كان ٤ نبي عامة ١٢ مغني ٥ اى اجتماع التي التعريف ١٢ ٦ اى في المثال المذكور ١٢ ٧ اى كون الاسم منبياً ١٢

يلزم اجتماع التنبيهين فكما لا يجوز اجتماع التى التعريفين كذا لا يجوز التى التنبيه للاستدلال قلنا انما يلزم الامتناع لو كانا متساويين وههنا ليس كذلك لان تنبيه النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادى قوله بتوسط الامرين فان قيل الحاجة تندفع بواحد منهما فما الحاجة الى اجتماع الامرين قلنا ان انضمام المبهم مع المبهم يفيد زيادة التشويق والاشتياق كالقصص لما ضية تفيد تحيير الناس لان فيها ابهام بعد الابهام ثم التفصيل بعد الابهام قوله والتزموا جواب سوال ذكره الشارح قوله يعنى العرب بيان لمرجع الضمير فى قوله والتزموا فان قيل العرب غير مذكور سابقا فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا العرب معلوم من البحث لانه فى الفاظهم وهى العربية قوله مثلا جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرأة لان فيه ليس رفع رجل بل فيه رفع امرأة فاجاب بقوله مثلا قوله موافقة للحركة البنائية يعنى ان الرجل لو كان فى موضع المنادى لكان مبنيا على الضم فلما وقع فى موضع التابع جعل اعرابه بالرفع فقط ليدل على ان الرجل هو المقصود بالنداء قوله وهذا بمنزلة المستثنى جواب سوال وهو انه يلزم التدافع فى كلامهم كما هو الظاهر فاجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى وانما قال بمنزلة المستثنى ولم يقل عين المستثنى لعدم وجود اداة الاستثناء اعنى كلمة الا فان قيل لو اريد من التابع فى قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة الذى ليس مقصودا بالنداء واريد بالمنادى الذى كان مقصودا بالنداء فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله وهذا بمنزلة المستثنى قلنا الجواب لا يعارض الجواب يعنى فيكون لهذا الاعتراض جوابان احدهما ماذكره الشارح والاخر ماذكره المعترض قوله ولتوابعه جواب سوال قوله بالجر دفع وهم وهو ان قوله وتوابعه منصوب عطفا على الرفع لانه مفعول قوله والتزموا وليس هذا الامتداد المعنى قوله اى والتزموا رفعه اشارة الى بيان حاصل العطف قوله منادى وانما زاد الشارح قوله منادى لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظه اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذى هو ليس بمنادى يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه قوله وقالوا جواب سوال وهو ان الياء تدخل على لفظ الله بدون توسط لفظ اى فاجاب بقوله وقالوا الخ قوله بناء على قاعدة اشارة الى دليل قوله وقالوا يا الله فان قيل ان قواعد العلوم بناء على استعمال العرب لان استعمالهم بناء على القواعد فكيف يصح بناء قوله وقالوا على القاعدة المذكورة قلنا ان العلم بالقواعد بناء على استعمالهم والموضوع اصل القواعد فيجوز ان يكون من العرب ومقدما على استعمالهم قوله وهى اجتماع امرين ولما اجتمع الامران خرج اللام من التعريف فصار كالجزء من الكلمة فان قيل ان اللام فى لفظ الله لما خرج من التعريف فلا يكون منشأ السؤال فلا حاجة

سله وهى التحرز من اجتماع التى التعريف بلا فاصلة ١٢م سله بقوله وان كان صفة الخ تقريره ان اى منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع الرجل فاجاب بقوله والتزموا الخ ١٢ سله لانه قال ولا وتوابع المنادى المبنى المفردة الخ ترفع على لفظه وتنصب على محله يعنى جواز الوجهين فى الصفة وقال ههنا والتزموا رفع الرجل الخ يعنى تعين الرفع فى الصفة وليس هذا الا التدافع سله جواب سوال ظاهر تقريره انه لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان فى حكم المنادى المفرد المعرفة وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغى ان يكون فى توابعه ايضا جواز الوجهين ١٢م

تمتنع ازالم يكن اللام لانها عوضيا وههنا لازم عوضى ١٢ صفتى

الی جواب المصر رح بقوله وقالوا قلنا ان اللام فی الاصل للتعریف فکون اللام فی وقت ما للتعریف مانع من اجتماع حرف الندا معها قوله لان اصله الاله فان قیل لا نسلم ان اصله هذا بل اصله الله عوض الالف واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لکن الشارح جمع العوض والمعوض وهو وان کان غیر جائز الا انه جائز فی لفظ الله اذ خص لفظ الله باشیاء کما خص مسماه باشیاء منها اجتماع العوض والمعوض والثانی اجتماع اللام مع حرف النداء والثالث حذف النداء والتعویض فی الاخر میما کما سیجیء وغیر ذلک مما هو مذکور فی عبد الغفور قوله فی سعة الکلام وجاز فی الشعر ضرورة قوله ولما لم یجتمع جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الدلیل والمدعی لان الدلیل یفید عدم الاختصاص بلفظ الله وهو قوله بناء علی قاعدة والمدعی یفید الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولما لم یجتمع الخ فان قیل لما لم یوجد اجتماع الامرین فی موضع اخر لا یصح اطلاق القاعدة علی هذا الاجتماع لان القاعدة امر کلی ینطبق علی الجزئیات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة کلیة واختصاصا بلفظ الله لا ینافی ٪ ٪ ٪ لانه من الکلیات المنحصرة فی فرد واحد کالشمس فانها کلی اذ هی کوکب نهاری مرکوز فی الفلک الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلک المجاز ای جواز دخول حرف النداء مع اللام قوله خاصة تم للنصب طرق کثیرة فقال عبد الغفور ای خص خصوصا یعنی ان نصبه لاجل انه مفعول مطلق لفعل مقدر وانما اول خاصة بقوله خصوصا لیدل علی ان خاصة ههنا بمعنی المصدر وان کان علی صیغة اسم الفاعل لان اصله خاصصة قوله واما مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام فی قوله النجم والصعق لازمة للکلمة فینبغی ان یصح دخول حرف النداء علیهما فاجاب بقوله واما مثل النجم والصعق آه ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فیه عوض عن المحذوف مع انه لا یجوز دخول حرف الندا علیه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جریان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله یا التی المذکورة فی قول الشاعر لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف الندا فاجاب بقوله ولعدم جریان الخ قوله حکموا علیه بالشذوذ ثم قوله ولعدم جریان الخ متعلق بقوله حکموا

قوله تیمت یجوز ان یکون بکسر التاء ویجوز ان یکون بضمها ومعناه جعلت قلبی ذلیلا منقادا لک قوله وفی یا الغلامان الخ جواب سوال الخ وتمام البیت ٭ فیا الغلامان اللذان فرا ٭ ایاکما ان تکسبا شرا ٭ فقوله تکسبا من الکسب وقوله ٪ ٪ ایاکما من باب التحذیر یعنی اتق نفسکما من کسب الشر ثم فی قوله .... ان تکسبان نسختان احدهما بحذف النون اعنی ان تکسبا لان کلمة ان ناصبة فلیسقط النون من التثنیة وثانیهما باثبات النون اعنی ان تکسبان فیجوز عدم سقوط النون مع ان الناصب اما الرعایة السجع مع قوله فیا الغلامان اللذان

له وهو قطع همزته فی النداء وغیره وحذف الجار مع بقاء اثره فیه قاله عبد الغفور ۱۲ م له لانه علم فیکون بمنزلة جزء الکلمة ۱۲ م

له مع انه لا یقال یا النجم ویا الصعق ۱۲ م له وهو الہمزة لان اصله الاناس ۱۲ م شه لانتفاء احد الامرین وهو عدم کون اللام عوضا عن محذوف ۱۲

له وقوله لا ما الخ دلیل لعدم جریان الخ ۱۲ له توضیح انه منقوض لقوله یا الغلامان فی قولهم فیا الغلامان لان اللام فیه لیس لازما ولا عوضا مع انه دخل علیه

[Left margin notes:] ... ۱۲ م

قاعدة
... ان ... ۱۲ م

واما ان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصلا تكتبان فى فحذف نون التثنية
وحذف ياء المتكلم ايضا فبقى ان تكتبان قوله اشذ شذ وذا الخ وههنا بحث من وجهين احدهما ان
قوله اشذ اسم تفضيل وهي لا يجئ من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا
يجئ بعد اسم التفضيل فى كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من نسبة اشذ الى ضميره وهو
فى الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتميز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا و فى
فيا الغلامان فاذا كان كذالك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذا فلم يكن شاذا مع ان
المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذ الاول اجيب عنه ان قوله اشد بدال المهملة لا المعجمة فلا
يرد شئ قوله وذلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى وجاز ذلك اشارة الى ان
قوله الضم والنصب فاعله الظرف قوله اى فى تركيب الخ جواب سوال وهو ان المثل مضاف وقوله
ياتيم الخ مضاف اليه والحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان فى مثل ياتيم
الخ جاز الضم والنصب فعلى هذا لا يعلم حال ياتيم عدى فاجاب بقوله اى بتركيب الخ يعنى ان
المراد من قوله فى مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كلى صادق
على مثل ياتيم تيم عدى قوله صورة جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المنادى ههنا معرفة لانه
اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف فاجاب بقوله صورة اى ظاهرا
فالمنادى ههنا وان كان مضافا فى الحقيقة لكنه مفرد صورة قوله فى الاول جواب سوال و
هو ان الضم فى قوله الضم لا يعلم انه فى التيم الاول او الثانى والحكم على المجهول لا يجوز
فاجاب بقوله فى الاول والقرينة على الاول ان بحثنا فى المنادى والاول هو المنادى
قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر قوله وتيم الثانى تاكيد لفظى جواب سوال
وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم
الثانى الخ يعنى ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظى وهو جائز لان تيم الثانى عين الاول
فالفصل كلا فصل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف
اليه لئلا يبقى الثانى بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه لانه عين الاول والحال ان التنوين
فيه غير موجود فكذا فى الثانى ولا بناء على الضم يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا
بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى بدون ذكر المضاف
اليه فقدم ليبقى صورة الاضافة بحالها قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم
التقدم والتاخر والفصل يعنى ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور يستلزم
القول بان التيم الثانى موخر فى الاصل قدم ويستلزم القول بالفصل بين المضاف و
المضاف اليه قوله مكان النصب وكانه اشار بالصم الى رد قوله بحصر الاحتمال فى الضم
والنصب بتقديم الخبر اعنى قوله ولك على المبتدا اعنى قوله الضم والنصب قوله كما فى

ل والاول ان الشذ وذ من العيوب ۱۲ ؎ وهو ان فى الثانى ۱۲ ؎ وهو المنادى الاول ۱۲ ؎ فعلى كلا التقدير يكون مضافا ولا يكون مفردا ۱۲ ؎ اما كون الاول مفردا صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلا ذكر المضاف اليه ۱۲

يا زيد بن عمرو الا ان قياسه بهذا المثال مع الفارق لان فتح زيد ليس لاجل ان ندا والجامع لهذه الصفات يكثر استعمالاً قوله لا ابالكم فيه اشارة الى كمال مدحهم يعنى ان اخلاقكم اخلاق الملائكة لا ابالكم كما لا اب للملائكة فلستم مثل البشر فى الصفات الذميمة والخسيسة او ان فيه اشارة الى كمال قبحهم يعنى ليس لكم اب اذ انتم اولاد الزنا قوله اى مكروه فيه اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله يعنى مهاجاته اياهم جواب سوال وهو ان جريرا لا يهجو الاعمر فكيف يكون القاء العمر اياهم فى السوءة اى الهجو فاجاب بقوله يعنى مهاجاته اياهم لان الشاعر اذا هجا شخصا يذكر قومه كما فى قوله لا ابالكم قوله والمضاف الى ياء المتكلم اعلم انه اذا اضيف الاسم غير المنادى الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجهان فتح الياء و سكونها واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه لان المنادى يكثر استعماله فيناسبه التخفيف وهو يكون بكثرة الوجوه لان فيها وسعة المساحة للمتكلم قوله والمنادى جواب سوال وهو انه على هذا يلزم الخروج من البحث لانه فى المنادى لا فى الاسم المضاف وايضا ينقض بقولنا غلامى بدون حرف النداء اذ لا يجوز فيه وجوه اربعة بل يجوز فيه الوجهين الاولين فلدفع هذين الاعتراضين زاد الشارح لفظ المنادى لان البحث فيه فان قيل ولو قال والمضاف الى الياء لكان اخصر فان الياء المضاف اليه لا يكون الى ياء المتكلم قلنا التصريح بياء المتكلم لدفع وهم وهو ان الياء اذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق فيتوهم الاضافة الى كل الياء كياء النسبة قوله وجوه اربعة وههنا اعتراض بوجوه ثلثة الاول ان قوله يجوز فعل ولابد له من الفاعل المفرد وقوله يا غلامى جملة فكيف تكون فاعلا والاعتراض الثانى ان قوله يا غلامى الخ تفصيل لاجمال ولا اجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف فى صدد بيان الكليات وقوله يا غلامى جزئى من الجزئيات فاجاب الشارح عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولا شك ان لفظ الوجوه مفرد وليس بجملة فيصح كونه فاعلا وعن الثانى بقوله اربعة وعن الثالث بقوله

مثل اى مثل يا غلامى فيكون تمثيلا ليا غلامى ويا امتى ويا امرأتى وغيرها فيكون قول المص يا غلامى بذكر لفظ المثل كليا قوله فتح الياء وهو الاصل لان

له اى يعنى الجرير بالمكروه مهاجاته اياهم اى عمرو لو هجانى فانا ايضا اهجوه قاله عبد الغفور ١٢م مفتى عبد الرحيم

٢ه كما قاله المعترض ١٢م ٣ه مع انها ليس بمراد ههنا وايضا اذا كان بدون اللام لان لا نكرة فى الاثبات لا يفيد العموم كذا قال مولانا عبد الغفور ١٢ مفتى عبد الرحيم المرحوم الفشاورى رحمه الله

٤ه ابتلاء ابن والالجاز فتحه لو كان مكان الابن اسم اخر بل الاجل م

المنسوخ ١٣٣

كل كلمة اذا كانت على حرف واحد فتكون اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن والفتحة اخف الحركات **قوله** وسكونها وهو الاكثر فى الاستعمال ولا يلزم الابتداء بالساكن لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى **قوله** اكتفاء بالكسرة **فان قيل** اشتراط كسرة ماقبل الياء لحذفها يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء المتكلم يقال مسلمى بالتشديد مع انه لو حذف ياء المتكلم منه لجاز والحال ان الكسرة غير موجودة **قلنا** ان اشتراط كون قبله كسرة لانتفاء الياء انما يكون فى المنادى المفرد دون الجمع والتثنية لانه ثقيل غالبا فيجوز حذف الياء منه مطلقا **قوله** وهذان الوجهان جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل كان السائل سال ان هذه الوجوه الاربعة كلها مساوية فى الاستعمال اوكان بينها تفاوتا فى الاستعمال فدفع بقوله وهذان الوجهان الخ **فان قيل** علم من قول الشارح ان هذين الوجهين يستعملون فى غير المنادى ايضا لانه قال وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء فيعلم منه ان فى الاستعمال القليل يقعان فى غير المنادى ايضا مع ان الوجوه الاربعة كلها مختصة بالمنادى **قلنا** لا شك انهما مختصان بالنداء وقوله يقعان غالبا فى النداء بالنسبة الى الوجهين الاولين يعنى انهما لا يقعان غالبا فى النداء وهما يقعان غالبا فيه **قوله** لان النداء موضع تخفيف اشارة الى دليل قوله يقعان غالبا فى النداء **قوله** وقلب الياء الفاء قيل هذه لغة بنى طى فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى بقى وفنى بقا وفنا وفى جارية وناصية جاداة وناصاة **قوله** لان الالف والفتحة **جواب بسوال ظاهر** **قوله** وهما اى هذان الوجهان اما اشارة الى التحقيق او الى جواب سوال وهو انه ينقض بنحو يا عدوى لانه المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه الوجهان الاخيران **اجاب بقوله** وهما اى هذان الوجهان الخ **قوله** . . . كذلك اى المضاف الى ياء المتكلم **قوله** واشتهرها عطف تفسير لقوله فيما غلب عليه **قوله** على الياء المغيرة عنه بالحذف الاولى ان يقال على الياء المغيرة بالحذف لان التغير لا يطلق على الحذف لان التغير يكون بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف يكون بزوال الاصل **اجيب عنه** انه من باب

له لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء التثنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة قاله عبد الرحيم ١٢

له قوله جواب سوال ظاهر تقريره ان حذف الياء والكسرة تخفيف بلا ريب واما قلب الياء الفا ليس بتخفيف لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة فلا اى الالف بازاء الياء فى غلامى فلا يكون قلبها بالالف تخفيفا ١٢ م

شرح مولینا المفتی المولوی عبد الرحیم رحمہ اللہ تعالیٰ المرحوم الفشاوری

اى تغليب القلب على الحذف وهو طريق عندهم **قوله** فلا يقال ياعدى فانه فى الاصل ياعدو فلا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة اوقلب الياء الفا لعدم شهرته بالاضافة فلا ينتقل الذهن حينئذ الى الياء **قوله** وقد جاء شاذا **جواب سوال** وهو ان الحصر فى الوجوه الاربعة غير صحيح لوجود الوجه الخامس وهو الذى ذكره الشارح بقوله وقد جاء شاذا الخ **قوله** وقد يكون المنادى الخ هذا بيان المتعلق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفية اى المتعلق مع المتعلق عطف على الجملة الفعلية الواقعة خبرا من قوله والمضاف الى ياء المتكلم **قوله** فى هذه الوجوه **دفع وهم** وهو ان قوله بالهاء ناظرا الى الوجهين الاخيرين فدفع بقوله فى هذه الوجوه الخ **قوله** اى فى حالة الوقف اشارة الى ان نصب قوله وقفا لانه ظرف باعتبار تقدير المضاف اعنى قوله حالة وهو الزمان فيصح ظرفيته **قوله** فرقا بين الوقف والوصل لانه لو لم يكن الهاء يلزم الالتباس بين الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فى كل اسم عند الاستراحة فلو وقفت على يا غلامى لحذف الياء لانه اذا وجد حرف العلة فى اخر الاسم فوقفه باسقاط حرف العلة فلما سقط الياء من يا غلامى للوقف التبس بيا غلام الذى حذف الياء منه لاجل التخفيف فلما ذكر الهاء فى اخره كان الوقف على الهاء وهى حرف صحيحة بحركة الياء اوسكونها كان وقفه بالسكون فيكون حرف العلة سالما عن السقوط وانما خص الهاء بالزيادة باعتبار عادة العرب **قوله** فرقا مفعول له بالهاء وقفا **قوله** فى محاوراتهم انما زاد هذا اشارة الى ان يا ابى ويا امى مثل باب يا غلامى فى الاشتهار بالاضافة المذكورة والاشتهار لا يكون الا بالاستعمال فى محاوراتهم **قوله** اى قالوا يا ابت فيه اشارة الى ان يا ابت عطف على يا ابى وهو مقولة قالوا فكذا يا ابت مقولة قالوا **فان قيل** الاب مذكر فلا يجوز ذكر التاء فيه **قلنا** ان ذكر التاء فيه للحمل على يا امت على ان التاء قد يكون فى المذكر نحو علامة وحمامة للمذكر والمونث وشاة لك **قوله** اى حال كون التاء اشارة الى ان نصب قوله فتحا وكسرا لاجل انه حال **قوله** مفتوحة **جواب سوال** وهو ان الحال يكون محمولا على صاحبها والفتح مصدر يحمل على افراده والتاء ليست من افراد الفتح فكيف يصح الحمل اجاب بقوله مفتوحة يعنى ان المصدر مبنى للمفعول فيصح الحمل **ثم يرد عليه** ان المطابقة بين الحال وصاحبها شرط فى الافراد والتثنية والجمع وههنا ليس كذلك لان التاء واحدة وقوله فتحا وكسرا مثنى فدفع بقوله اومكسورة يعنى الواو بمعنى او وكلمة او للتناول احد المذكورين فطابقا **قوله** وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابتُ بالضمة **قوله** مجرى المفرد لانه اسم فى اخره تاء التانيث نحو ثبة **قوله** وقالوا يا ابتا **اعلم** ان فى قول المصنف نسختين احدهما قوله ويا ابتا

له واجب ايضا بان التاء فى يا ابت ويا امت للتفخيم كما فى علامة ۱۲ شرح المولوى المفتى عبد الرحيم لله

ویا امتا بالالف والاخر قوله وبالالف نحو یا ابتا ویا امتا قوله جمعا بین العوضین اعنی التاء
والالف عوضین عن الیاء ولاشك ان الجمع بین العوضین جائز لمن اشتری السیف بالفرس
والبقر فیکون لشیء واحد عوضان قوله لما قالوا کلمة ما نافیة لان الجمع بین العوض والمعوض
منه لا یجوز لانه یوجب اللغو قوله وقالوا یا ابن ام یعنی ان الابن مضاف الی الام والام
مضاف الی یاء المتکلم فحکم الام کحکم المنادی المضاف الی یاء المتکلم فی الوجوه الاربعة لکن
مع زیادة وجه اخر کما بین المصنف رح قوله هذا الاختصاص جواب سوال وهو انه یخرج منه
یا ابنت ام مع ان حکمه حکم یا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص الخ فان قیل
الاختصاص لا یخلو اما بالنظر الی الابن او بالنظر الی الام والعم فعلی الاول خرج البنت وعلی الثانی دخل
فیه یا غلام ام مع انه لیس حکمه حکم الابن فی الوجوه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص
الی کلیهما لکن الاختصاص بالنظر الی المضاف الیه حقیقی اعنی بالنظر الی کل ما عدا الام والعم والاختصاص
بالنظر الی المضاف اضافی اعنی بالنظر الی ما سوی البنت قوله بزیادة وجه اخر جواب
سوال وهو انه لا حاجة الی قول المصنف رح یا ابن ام بحذف الالف وابقاء الفتحة لانه علم من
قوله مثل باب غلامی لان هذا الوجه الخامس ثابت فی یا غلامی ایضا کما قال الشارح رح
وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلام بالفتح فاجاب بقوله بزیادة الخ یعنی ان الوجه الخامس
شاذ فی مثل باب غلامی وههنا لیس بشاذ قوله لکثرة الاستعمال ثم یرد علیه
ان هذا منقوض بیا ابی ویا امی لان نداءهما ایضا کثیر کما مر انفا مع انه لم یصح فیهما الوجه
المذکور فاجاب بقوله وطول الکلام بخلاف ابی وامی لانه وان کثر نداءهما لکن لیس فیهما
طول الکلام ثم یرد علیه انه منقوض بیا ابن ابی لانه کثیر الاستعمال مع
طول الکلام مع انه لم یثبت فیه الوجه المذکور فاجاب بقوله وثقل التضعیف اذ
الام من المضاعف قوله ولما کان من خصائص جواب سوال وهو انه یلزم الخروج عن
البحث لانه فی المنادی فاجاب بقوله ولما کان من خصائص الخ قوله شرع
ای الله الشروع فلا یرد انه یلزم منه ان الشروع غیر القول ویحتمل ان یکون قوله فقال
لتفسیر الشروع قوله ای واقع جواب سوال وهو ان الجواز علی نحوین احدهما وقوعی ای
موجود فی کلام العرب والاخر امکانی ای تصوری ای لیس له وجود فی الخارج فلم یعلم ای
المراد ههنا فاجاب بقوله ای واقع یعنی ان الجواز ههنا وقوعی ثم یرد
علیه ان الوقوع علی نحوین احدهما ما یکون موجودا فی سعة الکلام والاخر ما یکون
موجودا فی الضرورة فای مراد ههنا فاجاب بقوله فی سعة الکلام
ثم یرد علیه ان السعة مشترکة بین المعنیین احدهما من السعی ای السرعة الی الشیء کما

له ولیس قوله ابی من المضاعف ۱۲ م له ای اراد الشروع جواب عن سوال مقدر ظاهر فلا حاجة الی الشرح ۱۲ م

قال الفقهاء والسعی بین المیلین الاخضرین والسعی الی الجمعۃ والاخر من الوسعۃ ای ضد الضیق فای للمعنی مراد ههنا **فاجاب الشارح رح بقولہ** من غیر ضرورۃ یعنی ان المراد منہ ماکان بمعنی الوسعۃ **ثم یرد علیہ** ان الضرورۃ علی نحوین احدهما ضرورۃ شعریۃ یعنی ضرورۃ اضطرار الشاعر والاخر ضرورۃ اضطرار المتکلم من غیر الشاعر فای مراد ههنا فلجا بقولہ شعریۃ **ثم یرد علیہ** ان الضرورۃ الشعریۃ عبارۃ عما وقع فی الشعر سواء کان مع اضطرار الشاعر بانہ لولم یرخم لایستقیم شعرہ اوکان بدون اضطرارہ فتوهم للمتوهم انہ ماکان بدون اضطرارہ **فاجاب بقولہ** دعت الیہ ای الی الترخیم یعنی ان المراد من الضرورۃ ماکانت مع اضطرار بان شعرہ لایستقیم بدون الترخیم **ثم یرد علیہ** ان التخصیص فی الروایۃ یفید نفی ماعداہ فیعلم من کلام المصنف ان الترخیم فی المنادی لوکان لاجل ضرورۃ لایجوز مع انہ جائز بالاتفاق **فاجاب بقولہ** فان دعت الیہ ضرورۃ فبالطریق الاولی یعنی ان التخصیص فی الروایات یدل علی نفی ماعداہ اذا لم یکن[1] ماعداہ ثابتا بالطریق الاولی **قولہ** واقع **جواب سوال** وهو انہ لایصح حمل قولہ ضرورۃ علی قولہ هو اذ الضمیر فیہ راجع الی الترخیم والضرورۃ لیست بترخیم **فاجاب بقولہ** واقع یعنی ان قولہ ضرورۃ لیست[2] خبر القولہ هو بل خبرہ محذوف وهو قولہ واقع **ثم یرد علیہ** انہ لما کان قولہ مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقولہ ضرورۃ اشتغال بما لایعنی **فاجاب الشارح بقولہ** ای لضرورۃ شعریۃ یعنی انہ مفعول لہ **قولہ** داعیۃ الیہ **جواب سوال مر آنفا** **قولہ** او فی سعۃ الکلام **دفع وهم** وهو ان قولہ ضرورۃ قید اتفاقی فذ فم بقولہ لا فی سعۃ الکلام وههنا بحث وهو انہ انما یجوز حذف اللام من المفعول لہ اذا اتحد فاعل الفعل والمفعول لہ وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان الفعل هو قولہ جاز فاعلہ الترخیم وفاعل الضرورۃ هو المتکلم **قلنا** لیس الفعل ههنا جاز بل الفعل هو الترخیم ای یرخم فی غیر ضرورۃ ولاشک ان فاعل الترخیم والضرورۃ واحد وهو المتکلم **قولها** ای ترخیم المنادی **جواب سوال** وهو ان ضمیر هو لا یخلو اما راجع الی ترخیم المنادی او الی الترخیم مطلقا فعلی الاول لایعلم تعریف ..... ترخیم غیر المنادی وعلی الثانی لایصح قولہ وشرطہ لان الشروط المذکورۃ فی قول المصنف شروط لترخیم المنادی لان الترخیم للضرورۃ لاشروط لہ لانہ لاجل الضرورۃ والضرورۃ لایحتاج الی الشروط **فاجاب الشارح** عنہ بجوابین احدهما بقولہ ای ترخیم المنادی یعنی ان الضمیر راجع الی ترخیم المنادی ویعلم منہ ترخیم غیر المنادی بالمقایسۃ علی ترخیم المنادی اذ تعریفهما واحد غیر متفاوت والجواب الثانی ما اشار الیہ بقولہ ویمکن حملہ الخ **قولہ** ای المجرد

[1] وههنا لیس کذلک بل ماعداہ وهو ماکان لاجل ضرورۃ ثابتۃ بالطریق الاولی ۱۲م [2] حتی یرد الاعتراض ۱۲م [3] مع انہ حذف عنہ اللام ۱۲م
[4] یعنی انہ قید احترازی ۱۲

التخفیف جواب سوال وانه دخل فیه نحو قاضٍ وعصًا لان حذف اخرهما ایضا للتخفیف
فاجاب بقوله ای لمجرد التخفیف والحذف فیهما لیس لمجرد التخفیف بل لاجل الاعلال قوله
لا لعلة اخرٰی بیان لمجرد التخفیف ثم یرد علیه ان علة اخرٰی ذکر مطلقا لا یعلم ان
المراد منه علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام فاجاب بقوله مفضیة
الی الحذف ثم یرد علیه ان الحذف بالاعلال لیس الخ للتخفیف فلا یکون الاعلال امرا
مغایرا من التخفیف فاجاب بقوله المستلزم للتخفیف یعنی ان الحذف بالاعلال لیس لمجرد
التخفیف بل للاعلال والتخفیف لازم له لاعینه ویقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتباط
وهو ذبح الابل الصحیح لمجرد اللحم لا لعلة قوله فعلی هذا یکون ای علی تقدیر ارجاع ضمیر هو الی
ترخیم المنادی قوله بالمقایسة فان قیل کیف یقاس ترخیم غیر المنادی علی ترخیم المنادی
فان ترخیم المنادی حذف فی اٰخره تخفیفا وترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة
قلنا القیاس فی اصل الترخیم ای قطع النظر عن القیود قوله ویمکن اشارة الی جواب اٰخر
وانما قال یمکن لان فی هذا الجواب ضعف وهو ان ارجاع الضمیر الی الاسم المطلق یخالف
من سوق الکلام لانه فی المنادی اللهم الا ان یقال انما ارجع الی الاسم المطلق لیعلم ان الترخیم
لا یکون الا فی الاسم قوله بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا لان ذکر المقید مستلزم
لذکر المطلق فان قیل اذا کان الضمیر المرفوع راجعا الی الترخیم مطلقا فقوله تخفیفا غیر
مرتبط بما قبله لان ترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة قلنا قوله تخفیفا حینئذ
بمعنی انه اذا کان واقعا فی المنادی فیحصل الربط قوله امور اربعة جواب سوال وهو انه
لا یصح حمل قوله ان لا یکون بالاضافة علی قوله وشرطه لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم فاجاب
بقوله امور اربعة حاصله ان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر وهو قوله امور اربعة
وقوله ان لا یکون باضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الاول ثم یتوهم المتوهم ان الامور
الاربعة علی نمط واحد فدفع الشارح بقوله ثلاثة منها یعنی انها لیست علی نمط واحد قوله
ان لا یکون مضافا فان قیل لو قال مفردا لکان اولی لانه اظهر فی اخراج شبه المضاف
لانه جعل المفرد فیما سبق فی مقابلة المضاف وشبهه قلنا کما ان لفظ المضاف لا یصح بدون
العموم الی الحقیقی والحکمی کذلک لا یصح لفظ المفرد بدون العموم الی الحقیقی والحکمی قوله
حقیقة او حکما جواب سوال وهو انه ینقض بقوله یا طالعًا جبلًا لانه لیس بمضاف
بل شبه مضاف مع انه لا یجوز فیه الترخیم فاجاب بقوله حقیقة او حکما فدخل فیه
المشبه بالمضاف قوله نظرا الی المعنی فان قیل هذا مستقیم فیما اذا کان المرکب الاضافی
علما فان الجزء الاول ح بمنزلة الزاء فی زید فان اٰخره بحسب المعنی هو اٰخر المضاف الیه واما

له فیکون من قبیل حمل الاعم علی الاعم ۱۲ شرح المفتی المولوی مولانا عبد الرحیم الفشاوری

اذا لم یکن علما فلا یستقیم **قلنا** ان المضاف وان لم یکن فی ضمن العلم لکن اذا اخذ من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فیکون کالعلم **فان قیل** ان النحوی انما یبحث عن اللفظ دون المعنی الا تبعا فی بعض المواضع فنظر النحوی الی لفظه فقط فاذا تم لفظه یصح الترخیم فیه **قلنا** لا نسلم ان مبحث النحوی فی اللفظ مطلقا بل بحثه لفظ موضوع للمعنی لا اللفظ فقط فلا یرد شیء

قوله فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة ای بعد رعایة اللفظ والمعنی **قوله** من النصب او البناء اما کون النصب اثر النداء فلکون المنادی مفعول ادعو واما کون البناء اثر النداء فلمشابهته الکاف فی ادعوک بخلاف الفتح فانه اثر الالف **فان قیل** حرف النداء اثر النداء وهو ثابت فیه **قلنا** هو علامة النداء لا اثره **فان قیل** ان حرف النداء لا یکون الا فی المنادی فینبغی ان یجری فیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی **قلنا** حرف النداء قد یکون فی غیر المنادی کالمندوب الا تری ان القاعد عند القیام قد یقول یا الله مع انه لیس فی قصد النداء بل نقول ذلک للجرأة القیام کما هو عادة البعض **قوله** لان الزیادة تنافی الحذف اعترض علیه بانه یصح اقامة الدلیل المذکور علی المستغاث بالالف وهو ظاهر وایضا یصح اقامة الدلیل الاول علی المستغاث بالالف لعدم النصب فیه بل فیه فتح فلم لم یلتفت الشارح الیه قلنا سلمنا انه جار فیه لکن لما کان صورة الفتح صورة النصب فلذا لم یلتفت الیه **قوله** ولم یذکر المندوب جواب سوال وهو ان عدم المندوب الیهم من الشروط فلم ترک المص فاجاب بقوله ولم یذکر المندوب **ثم یرد** علیه ان عدم المندوب مذکور فی بعض نسخ المص فعلم منه انه داخل فیه فدفع بقوله وما وقع الخ

قوله لان الجملة محکیة **فان قیل** ان المنادی لا یکون الا من الاسماء والجملة لیست باسم فکیف یصح قوله ولا جملة **قلنا** معنی المتن هکذا اذا جعل الجملة علما للشخص ثم وقع المنادی فلا یصح ترخیمه لان الجملة انما یکون علما للشخص اذا وجد معنی الجملة وهو القصة الغریبة **قوله** احد الامرین الوجودیین دفع وهم وهو ان مجموع الامرین شرط فلا یصح الحصر باربعة فدفع بقوله احد الامرین **قوله** لکثرة نداء العلم **فان قیل** ینبغی ان لا یحذف من العلم شیء من حروفه لما قالوا ان الاعلام لا تتغیر کما مر فی غیر المنصرف **قلنا** عدم تغیره فی غیر المنصرف فی غیر صورة ترخیم المنادی

قوله فیما ابقی منه **فان قیل** ان نفس ما ابقی دلیل علی ما ابقی لا ان فیما ابقی منه شیء اخر هو دلیل علی ما ابقی فلا یصح الظرفیة **قلنا** ان کلمة فی زائدة **او نقول** ان شیء اخر موجود ههنا وهو الشهرة **قوله** دلیل علی ما ابقی مبتدأ وقوله فیما ابقی خبر مقدم علیه **قوله** لم یلزم نقص الاسم الذی یکون بناؤه عارضیا فان ما یکون بناؤه عارضیا فهو فی حکم المعرب **فلا یرد حینئذ** انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب

فذلک الشخص نحو تابط شرا فلو نحو یحذف بعض الاجزاء لاختل کما ان فیه معنی الجملة

له لان المضاف من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فحینئذ ان رخم فی اخر المضاف یلزم الترخیم فی وسط الکلمة فی وسط الکلمة لا الکلمتین قاله عبد من عباد الله جل جلاله ١٢ مولانا المولوی المفتی محمد عبد الرحیم الغشاوری

الترجمة

قوله عن اقل بنية المعرب انما قيد به لجواز النقص فى المبنى نحو مَن وما قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص فى الاسم المعرب بالعلة كعصًا وكذا ايدٍ ودمٍ لان النقص فيه بعلة موجبة لان يد فى الاصل يَدَيٌ ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبت التقاء الساكنين بين الالف والتنوين فاسقط الالف او ان اعلاله هكذا ان الضمة على الياء ثقيلة فاسقطت ثم ثبت التقاء الساكنين الى اخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل عبد الغفور واما نحو يدٍ فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة فكيف يكون شاذا وهذا الاعتراض اختلج فى قلبى من عنفوان شبابى ولم اجد حلّه ثم وجدته فحمدت الله كثيرا وهو ان فى نحو يد لغتان احدهما ان اصله يدى بحركة الدال فحذف الياء فيه على القياس فخرج بقوله بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى ان نحو يد فى الاصل يَدْى بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه فى حكم اسم صحيح فلا تكون الضمة ثقيلة على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملا عبد الغفور نظر الى هذه اللغة فلذا اخرج بالشذوذ قوله واما اسما متلبسا جواب سوال وهو ان عطف قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد فى الفعل ايضا فعلم منه بان الترخيم يجرى فى الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح الترخيم فيها فاجاب بقوله واما اسما الخ قوله وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمة او لمانعة الخلو لا لمانعة الجمع لان ان المتصلة يثبت الحكم فى النقيض بالطريق الاولى قوله لان وضع التاء على الزوال لانها غير داخلة فى الاسم وكذا لا يدخل فى ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة فى التاء ان ما قبلها يصير مبنيا على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان قيل ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف قلنا عدم حذف العلامة فى غير الترخيم قوله ولم يبالوا جواب سوال وهو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة ففى هذا لا تبقى ثبة وشاة بعد الحذف على اقل بنية للعرب فاجاب بقوله ولم يبالوا الخ يعنى ان بقائه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان على حرفين وانما كان كل واحد منهما على حرفين لان لامه محذوف اصله ثبو فحذف الواو على خلاف القياس قوله ولا يرخم بغير ضرورة الخ جواب سوال وهو ان نحو ياصاحِ فى ياصاحبُ ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجرى فيه الترخيم فاجاب بقوله ولا يرخم لغير ضرورة الخ يعنى انه شاذ قوله ومع شذوذه جواب سوال وهو ان الشذوذ على قسمين احدهما مع الداعى والاخر ... فاىّ مراد ههنا فاجاب بقوله ومع شذوذه الخ يعنى انه مع الداعى قوله فان كان

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶

[1] اذ التاء كلمة اخرى برأسها لكنها اخرجت ما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ۱۲

رب ارحم ۶

مولوى مفتى مولنا عبد الرحيم البشاورى ۱۲

فی اخرہ اے فی جانب اٰخرہ فلایرد انہ یلزم الاتحاد بین الظرف و المظروف وھو لایجوز **قولہ** کائنتان ھذا بیان للتعلق لقولہ فی حکم الواحدۃ اعترض علیہ انہ یصح تعلقہ بقولہ زیادتان لان الزیادۃ مصدر یشبہ الفعل صالح للتعلق الجار والمجرور **قلنا** ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ للزیادتان والجار و المجرور انما یکون صفۃ لشئی باعتبار التعلق فلابد ان یکون متعلقۃ شئی اخر **ثم قولہ** الواحدۃ صفۃ تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمہ اللہ تعالی قولہ الزیادۃ ثم سال السائل ان الاتحاد بینھما فی الحکم من ای جہۃ فاجاب الشارح بقولہ فی انھما زیدا تامعًا فی الکلمۃ کما ان الحرف الواحد زیدت دفعۃ واحدۃ فکذلک الحرفان زیدتا معا وانما کانتا زائدتان[1] فی قولہ اسماء لانھما ائدتان علی ثلثۃ احرف وھی الھمزۃ والسین والمیم **فان قیل** ان حکم الواحدۃ مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان مظروفتان فی حکم الواحدۃ فکیف یستقیم الظرفیۃ فی قول المصنف رح زیادتان فی حکم الواحدۃ **فاجاب عبد الغفور الفاضل** ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ لقولہ زیادتان **حاصل الجواب** ان الظرف علی قسمین احدھما **حقیقی** وھو الزمان والمکان والاخر اعتباری کظرفیۃ الصفۃ للموصوف نحو زید فی العلم وزیدا فی الکرم وھھنا اعتباری یعنی ظرفیۃ الصفۃ للموصوف فھو من قبیل قولھم فلان فی السعادۃ **قولہ** فان الیاء والنون ای الیاء فی ثمانیۃ والنون فی مرجانۃ زیدتا اولا ثم زیدت تاء التانیث لان ھذہ التاء تاء التانیث وھی تزاد وحدھا **قولہ** کاسماء اصلھا وسماو قلبت واوھا ھمزۃ علی غیر قیاس کما فی احد وانث فیھا زیادتان للتانیث کحمراء **قولہ** اذا جعلتھا **جواب سوال** وھو انا لانسلم ان فی اخرہ زیادتان بل اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ لانہ علی وزن افعال فیکون من قبیل الضابطۃ الثانیۃ لا من الاولی **فاجاب بقولہ** اذا جعلتھا فعلاء **قولہ** من الوسامۃ بمعنی العلامۃ ثم استعمل فی الحسن[2] والمراد ھھنا اسم امرأۃ واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی اللہ عنھما **قولہ** من باب عمار اسم صاحب من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فھو من الضابطۃ الثانیۃ **قولہ** ومروان اسم صحابی ایضا **قولہ** اوکان فی اخرہ اشارۃ الی حاصل العطف تقدیرہ وانکان فی اخرہ الخ فحذف الشرط وھی ان متروک من سھو الناسی **قولہ** ای صحیح اصلی

---

[1] ای الحرفان وھما الالف والھمزۃ ۱۲ مولٰنا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری ۱۲ [2] قولہ فی الحسن الخ بضم الحا وسکون السین بالفارسیۃ خوبی ۱۲ مولٰنا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری المرحوم ۱۲

جواب سوال ظاهرٌ[1] ثم یرد علیه انه یلزم التقدیر من غیر قرینة و ذا لا یجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادره الخ لان الغالب فی الحرف الصحیح هو الاصالة کما ان الغالب فی حرف العلة الزیادة فحینئذ یخرج نحو سِعلات بکسر السین وسکون العین لان تاءه لیست باصلیة وان کانت صحیحة فی الاصالة فان قیل ان فی قول الشارح رح یلزم الدور لانه افهم الاصلی من الصحیح فی قوله ای صحیح اصلی وههنا افهم الصحیح من الاصلی حیث قال فی حکم الصحیح فی الاصالة قلنا هذا لیس بدور بل فهم احد الامرین من الاخر فی موضع وفهم الاخر من الاخر فی موضع اخر فیحذف من مرمی حرفان اخرهما فی حکم الصحیح قبله مداة قوله ای الف او واو الخ دفع وهم وهو ان المراد من قوله مداة لفظ مدة فیکون معناه قبله لفظ مدة وفیه فساد المعنی فدفع بقوله ای الف الخ یعنی ان المراد من المدة لیس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة ای حروف العلة ثم یرد علیه انه لما کان المراد منها حروف العلة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من کنهور اذ اخره حرف صحیح قبله حرف العلة مع انه لا یحذف منه الا حرف واحد فاجاب بقوله ساکنة یعنی لیس المراد منها حرف العلة مطلقا بل اذا کانت ساکنة والواو فی کنهور لیس بساکن بل متحرک لانه علی وزن سفرجل معناه سحاب عظیم ثم یرد علیه انه لما کان المراد الحروف العلة الساکنة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من سنور اذ حرف العلة ساکن فیه مع انه لا یحذف منه الا حرف واحد فاجاب الشارح بقوله والمراد بالمدة الزائدة والمدة فی مختار اصلی اذ هو بمقابلة العین ثم یرد علیه انه یلزم التقدیر بلا قرینة و ذا لا یجوز فاجاب بقوله لتبادرها الی الذهن قوله ای والحال دفع وهم وهو ان الواو فی قوله وهو للعطف کما هو المتبادر فیکون معطوفا علی قوله او حرف صحیح قبله مدة فعلی هذا معنی المتن هکذا ان کان فی اخر المنادی زیادتان او کان اخره حرف صحیح قبله مدة او کان المنادی اکثر من اربعة احرف حذفتا ای یحذف الحرفان فی الجمل الثلثة فعلی هذا یحذف الحرفان فی یا سفرجل انا جل علما اذ هو اکثر من اربعة احرف مع انه لم یقل به احد فدفع بقوله ای والحال ان الواو لیس للعطف بل للحال فهو حال من ضمیر مجرور فی اخره فانه مضاف الیه ولیصح حذف المضاف و اقامة المضاف الیه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حرف الجر وهو کلمة فی فی قوله فی اخره

[illegible]

---

[1] توضیحه انه ینقض بنحو سِعلات فان فی اخره حرف صحیح غیر مدة مع انه لا یحذف منه التاء فاجاب بقوله ای صحیح اصلی یعنی ان المراد بالصحیح الصحیح الاصلی لا مطلق الصحیح کما هو المتبادر و فی سعلات الحرف الاخیر لیس باصلی کذا فی الحواشی المعتبرة ۱۲ المولوی المفتی مولانا محمد عبد الرحیم الفشاوری المرحوم السرخسکی

فمن قال انه مفعول کان بمعنی وجد فقد ضیق علی نفسه مع الوسعة **قوله** فانه لم یاخذ هذا القید وانما یظهر عدم اخذه فیه بایراد الضمیر المفرد حیث قال هو لا هما **قال مولانا عصام الدین** یصح ارجاع ضمیر المفرد الیهما بتاویل المذکور ولا یرد الاشکال علی ثبون وقلون لانهما اکثر من اربعة احرف فی الاصل لا لانهما محذوف فالمراد من قوله وهو اکثر من اربعة اعم من ان یکون فی الحال او فی الاصل **اقول** ان الحق فی جانب الشارح لان الارجاع الی المذکور خلاف الاصل وکذا العموم فی قوله وهو اکثر من اربعة احرف من انه فی الحال او فی الاصل ومعنی ثبة بالفارسیة گروه از گوسپند ومعنی القلة هی الخشبة الصغیرة التی یضرب بالخشبة الکبیرة ویلعب بها الصبیان **فان قیل** لو قال المصرح فان کان ما قبل آخره مدة حذفتا لیشمل القسمین فکان اخصر **وجوابه ما قال الفاضل عبد الغفور** حیث قال لما کانت علة الحذف فی القسم الاول مغایرة لعلة الحذف فی الثانی کما تری من **قوله** اما فی الاول فلما الخ فصل المص هذا التفصیل ولم یقل یحذف حرفان فیما قبل آخره مدة انتهی کلامه **اقول** لا یصح هذا الجمل لانه لا یخلو اما ان یقید بقوله وهو اکثر من اربعة احرف او لا فعلی الاول یلزم اعتبار هذا القید فیما فیه زیادتان فی حکم الواحدة فیخرج منه ثبون وقلون مع انه یحذف منهما الحرفان وعلی الثانی یدخل فیه سعید وعمان وثمود **لکن یرد علیه** انا نختار الاول والمراد من قوله اکثر من اربعة احرف اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وثبون وقلون فی التقدیر اکثر من اربعة احرف لان اللام فیهما محذوف **قوله** فی کلا القسمین **قال مولانا عصام الدین** لا یصح هذا القول اذ هو ذکر الشرط فی جانب الجزاء وهو لا یجوز **قلنا** هو اعادة للدعوی لابتناء الدلیل بقوله واما فی الاول الخ **او نقول** انما ذکره لدفع الوهم وهو انه یتعلق بالاخیر **قوله** المثل السائر ای المثال الجاری علی السنة العرب **قوله** ویعلم من بیان **دفع لما یقال** من انه لا یجوز الترخیم فی المرکب لما سبق من قوله وشرطه ان لا یکون مضافا ولا جملة **فاجاب بقوله** ویعلم من قوله علمین انما قال هذا لان الشارح لما قال لا یکون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فیه الشرط العدمی فقال علمین لیتحقق فیه الشرط الوجودی وهو العلمیة **قوله** المذکور **جواب سؤال** وهو انه فات المطابقة بین اسم الاشارة والمشار الیه لان اسم الاشارة مفرد مذکر والمشار الیه امور ثلاثة **الاول قوله** فان کان فی آخره زیادتان **والثانی** قوله او حرف صحیح قبله مدة **والثالث**

له قال العبد الرحمن ومعنی قلة هو الخشبة الصغیرة التی تنصب ویلعب بها الصبیان بخشبة کبیرة اخری ۱۲ اقول القلة اسم لعب یکون بخشبتین صغیرتین یقال لها فی الهندیة ... ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

قوله وان كان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه ان المذكور كل لكتاب الذى مرسابقا فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله فيحذف حرف جواب سوال وهو ان قوله فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة وهو ليس بجملة فاجاب بقوله اى فيحذف حرف الخ وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فالمحذوف حرف واحد ليطابق بما سبق من الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفتا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة¹ يقتضى ايراده بلفظ الماضى بان يقال فحذف حرف واحد قلنا الجزاء اذا كان ماضيا بدون قد لايجوز دخول الفاء عليه والمذكور فى قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحرف واحد وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا اعبر الشارح بالمضارع قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازدياد لفظ قد اقول فيه احتياج الى كثرة الحذف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهى التخفيف ثم يرد عليه انه ينبغى ان يحذف من الاقسام الثلثة المذكورة ايضا حرف واحد لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اى المنادى المرخم لايقال لو كان الضمير راجعا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لايحتاج الى قوله بجميع اجزائه² لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد يجعل اسما براسه لان الضمير فى يجعل راجع الى المنادى فان قيل جاز ان يرجع الضمير فى يجعل الى الباقى اى الباقى من المحذوف قلنا الباقى ليس الا المنادى فان قيل انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فى يد ودم قلنا ان المحذوف ههنا وان لم يكن لعلة موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالحذف لعلة موجبة قوله بجميع اجزائه جواب سوال وهو انه لايصح تشبيه المنادى المرخم بمنادى ثابت لانه ايضا منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ما كان عليه قبله فلا يكون الاعراب جاريا على الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان الموصوف وانما لم يجعل الموصوف مذهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق عليه وايضا لو قال المذهب يابى عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال يا حا

¹ يعنى انما لم يقدر الماضى مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تابى عن الماضى ١٢ شرح مفتى عبد الرحيم

² يعنى ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال ١٢ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين اجمعين

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ؛ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد ١٢

فصیحة ای جزاء لشرط محذوف ای اذا کان کذلک فیقال وانما مثل بثلثة امثلة لان التغیر[1] فی الاستعمال الاقل امابالحرکة فقط اوبالحروف فقط او بکلیہما **قوله** بکسر الراء ولوکان اسما براسه یکون بضم الراء **قوله** بواو متطرفة ولوکان اسما براسه لجعل الواو یاء کما سیأتی **قوله** بواو متحرکة ولوکان اسما براسه لا نقلب الواو ایضا کما سیأتی **قوله** وفی یاکروان الخ یقال له بالافغانیة ذانزک[3]

قوله قد للتقلیل **جواب سوال** وهو انه لماقال سابقا علی الاکثر فالمناسب ههنا ان یقول علی الاقل **فاجاب بقوله** قد للتقلیل فعلی هذا لا حاجة الی قوله علی الاقل **قوله** کانه لم یحذف منه شیٔ **جواب سوال** وهو ان معنی قوله اسما براسه ای اسما ابتداءً یعنی غیر مجعول من الاسم الاخر وقوله قد یجعل یدل علی انه مجعول من اسم اخر فیکون فی کلام المصنف تدافعا **فاجاب بقوله** کانه لم یحذف منه شیٔ یعنی انه مجعول من اسم اخر وقوله اسما براسه معناه کانه لم یحذف منه شیٔ **قوله** فلاجرم قلبت الواو یاءً لانه لم یاوت فی کلام العرب اسم متمکن اخره واو قبله ضمة الا ویقلب الواو یاء والضمة کسرة کأدْلٍ جمع دلو وهو مایخرج به الماء من البئر لان المنادی فی حکم المعرب لعروض بنائه فأُعِلّ بما یعل به الاسم المعرب **قوله** وقد استعملوا[4] وانما اورد المندوب فی المنادی ثم بحث بعده من المنادی اشارة الی المناسبة التی له بالمنادی لان للمندوب یشابه المنادی من حیث التخصیص لان کل واحد منهما مخصوص من بین قومه کما سبق وانما قال صیغة النداء ولم یقل یا مع انه اخصر ومراد ههنا اشارة الی ان استعمال صیغة یا فی المندوب بطریق العاریة ثم اعراب المندوب مثل اعراب المنادی لکن هذا اذا استعمل المندوب بیا واما اذا استعمل بوا فلا یظهر وجه اعرابه لانه لیس بمنادی عند المص ولا منصوبا بفعل التفجع لانه لا دعی الکلام الا ان یقال ان المندوب منصوبا باعنی او اخص لکن یرد علیه انه یلزم ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به مع انه اربعة اجیب عنه ان الحصر فی المواضع الکاملة والمندوب لیس بکامل لانه مشترک مع المنادی من وجه یعنی اذا استعمل بیا **قوله** یعنی العرب اشارة الی تعین الفاعل **قوله** یعنی یاخاصة[5] **جواب سوال** ظاهر **قوله** لانه لایدخل دلیل القوم یعنی یاخاصة **فان قیل** ان صیغة النداء ذکر مطلقا فمن این علم ان المراد منه الیاء **قلنا** لماکانت الیاء اشهر من صیغ النداء صح انصراف مطلق صیغة النداء الیها **فان قیل** ان الشهرة فی النداء یقتضی ان لایستعمل فی غیره لئلا یلتبس بالمنادی **قلنا** لا التباس بینهما للفرق الواضح بین المتفجع علیه وبین المطلوب اقباله فیفهم المراد

[1] یعنی ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد التمثیلات ۱۲ مفتی عبد الرحیم
[2] ای واقعة فی الطرف ۱۲ [3] قال قدس سره فی الحاشیة کروان طائر ضعیف طویل العنق انتہی ۱۲ [4] بان قال وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب ۱۲ [5] توضیح ان معنی الیاء وہی الواو ایضا صیغة النداء مع انه لا تستعمل غیر الیاء فی المندوب فاجاب بقوله ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بقرینة المقام قوله اشهر صیغها الضمیر فی صیغها راجع الی النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصیغة فیصح التانیث فی المرجع قوله میت یبکی علیه احد سواء کان بیا او وا او غیرهما قوله وجودا وعدما جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون جامعا لخروج المتفجع علیه وجود الحزن والمصیبة والحسرة والویل اذ التفجع لیس علیه بل التفجع منه فاجاب عنه بقوله وجودا او عدما یعنی ان المراد کلیهما ثم یرد علیه کیف یکون المراد کلیهما والحال ان کلمة علیه یخرج المتفجع علیه وجودا اذ هو المتفجع منه لا علیه فاجاب عنه الرضی بقوله فالمتفجع علیه عدما ما یتفجع علی عدمه یعنی ان کلمة علی فی قوله علی عدمه بنائیة ولیست صلة للتفجع فیکون معناه تفجع بناء علی عدمه ای عدم حیوته دون جسده وکذا معنی قوله ما یتفجع علی وجوده ای تفجع بناء علی وجوده فلا یکون کلمة علی مخرجا للمتفجع علیه وجودا واجاب البعض ان کلمة علی بمعنی اللام ای المتفجع لاجله فیتنا ولهما جمیعا قوله عند فقد المتفجع علیه عدما هذا بالنظر الی الاغلب والا فیجوز ان یتحقق التفجع علیه وجودا بدون العدم کالمصیبة الحاصلة له عند مخاصمة الخصماء وغیر ذلک قوله لفقد المیت بان یدفن المیت ثم جاء الولی الی البیت فحصل له المصیبة لاجل فقد المیت قوله فالحد شامل الخ تفریع علی قوله وجودا وعدما قوله مثل یا زید الخ مثال للمتفجع علیه عدما قوله ومثل یا حسرتاه آه مثال للمتفجع علیه وجودا فالحسرة اعم من المصیبة لانه یکون بالالم فقط والحسرة قد یکون بالالم وقد یکون بغیره والمصیبة اعم من الویل لانها تکون بالالم الذی یکون بالنار قوله ممتاز به جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المندوب مختص بوا اذ هو یستعمل بیا ایضا فاجاب بقوله ممتاز به قوله فانه مشترک یعنی انه مشترک من حیث الاستعمال لا من حیث الوضع فلا یرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب لانه یعلم منه ان لیا حقیقة فی النداء قوله ای مثل حکمه جواب سوال وهو انه یعلم من قول المصنف ان حکم المندوب منقول من المنادی فعلی هذا بقی المنادی بلا حکم وایضا الحکم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل لا ینقل منه الی محل آخر فاجاب بقوله ای مثل حکمه قوله یعنی الخ جواب سوال وهو انه لما قال المصنف ان حکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی علم منه ان المندوب یماثل المنادی فی الاعراب والبناء فی جمیع اقسامه والحال ان المندوب لا یقع نکرة لانه لا یندب الا المعروف والمنادی کما یقع معرفة یقع نکرة ایضا اجاب بقوله یعنی اذا وقع الخ حاصل الجواب ان المثلیة ههنا فی الاعراب والبناء فی القسم الذی یقع مندوبا لا انه مماثل له فی جمیع اقسام المنادی قوله لیرد علیه انه لا یقع نکرة فان قیل لا یحتاج الی هذا القول لدفع الایراد المذکور لان قوله ولا یندب الخ بمنزلة الاستثناء قلنا کون الکلام اللاحق بمنزلة الاستثناء یکون فی مرتبة التاویل عند الاحتیاج فاراد الشارح تصحیح کلام المصنف علی وجه لا یحتاج الی هذا التاویل قوله وجاز لک بیان المتعلق لقوله لک وخص

[illegible]

له والالم یعم قولنا وامصیبتاه لان التفجع لا یکون علی المصیبة ۱۲ منه فالمتفجع منه داخل فی المتفجع لاجله ۱۲ منه وهو قوله وحکمه فی

هذا الفعل ودون ذ حب ردا على الاندلسى حيث قال وجلبت زيادة الالف اذ اكانت الندبة بالياء لئلا يلتبس بالمنادى
يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف ايضا ان اللام فى قوله للعدل على الجواز
لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز لا يكون الا الى مقدور
المتكلم والالف ليس من مقدوراته فاجاب بقوله زيادة الالف يعنى ان عبارة المص بحذف المضاف وهو
الزيادة وهو مقدور للمتكلم قوله لمد الصوت وخص زيادة الالف لانها اخف واكثر من اختيها ولذا لم يزدهما
وان حصل مد الصوت بهما ايضا قوله اى التباس وانما فسر مصدر المجرد بمصدر المزيد اذ المزيد مشهور فيكون
تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالفتح والضم والثانى غير مراد ههنا لانه
يستعمل فى الثياب فلذا اطى بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام
بدل من المضاف اليه قوله عدلت الى الخ جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس قوله واغلامكيه
لانه جاز ان يقال فى ندبة امة المخاطبة وامتكيه فاجاب بقوله عدلت يعنى ان الجزاء ههنا محذوف وهو
قوله عدلت فالمراد ههنا العدول الى حرف المد سواء كان فى هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
لما كان الجزاء محذوفا فالاشتغال بقوله واغلامكيه اشتغال بما لا يعنيه فاجاب الشارح عنه بقوله كما اذا
اردت يعنى ان قول المص وقع فى موضع المثال قوله اذ الميم اصله الضم جواب سوال وهو ان الواو كيف
يكون مجانسا لحركة الاخر فان الاخر فى غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعنى ان الميم فى الاصل مضموم
لان اصل غلامكم غلامكمو فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعنى الميم والواو فصار غلامكم
قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الباء قوله وجاء تلك الهاء اشارة الى ان قوله وتلك الهاء عطف
على قوله وتلك الالف قوله اى الحاقها جواب سوال الخ فى قوله وتلك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب سوال وهو انه
لا يصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان
قوله لبيانها اى لاظهار الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف فى الاخر واذا اتى الوقف على حرف العلة يكون
وقفه بسقوط حرف العلة فاذا اتيت الهاء فى الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الهاء حرف صحيح فبقى الالف
سالما من الحذف قوله من قسم المندوب جواب سوالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلاه وامصيبتاه لانهما
نكرتان مع كونهما مندوبين والثانى انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من الاسما
فاجاب بقوله من قسم المندوب ثم قوله المتفجع عليه عد ما بيان القسم اى هو المتفجع عليه عدما اذ المعرفة فى المتفجع
عليه وجودا يحصل باسم الجنس ايضا لان الويل يدل على الالم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف
لقوله المعروف قوله الذى اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعرفة بل المراد منه الاسم
الذى اشتهر المندوب به سواء كان علما له اولا فعلى هذا يصح ندبة على رض بقوله يا من قلع باب خيبر لانه
مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علما له قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص الالف متناه بقوله وا
زيد الطويلاه لا يصح لانه كما امتنع هذا امتنع واعمرو الفاضلاه ايضا والثانى ان قوله امتنع فعل تقتضى الفاعل
وهو ليس الا مفردا وقوله وازيد الطويلاه جملة فاجاب بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

ردقياس يونس وايضا دليل لقوله وامتنع قوله فانهما متغائران فان المومن غير الامير فى المثال المذكور ويمكن الجواب عنه بان نظر النحوى فى اللفظ دون المعنى ثم اعلم ان المراد من قوله فانهما متغائران التغائر فى الجملة واما الاتحاد بين الصفة والموصوف فليكون موجودا فى الكل لا فى البعض فلا يرد ان التغير فى الاضافة منقوض بالاضافة البيانية قوله وحكى يونس الخ وجه خوليونس اجيب عنه انه شاذ ولغة غير فصيح قوله واجمجمتىَّ اصله جمجمتين حذف النون بالاضافة الى ياء المتكلم فادغم ياء التثنية فى ياء المتكلم فصار واجمجمتىَّ بالتشديد قوله الشاميتيناه اعلم ان الشامية منسوب مقارن بياء النسبة وهى مشددة فصار شامى بالتشديد ثم ثنى شامى فصار شاميتيناه قوله والجمجمة القدح وانما تعرض به لان المصرح به ايضا فى شرح المفصل بان الجمجمة هى قدح الراس فكلام الشارح لرد قول المصرح لانها وان جاءت بهذا المعنى لاكن ارادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى لان القدح ههنا منسوب الى الشام لا الى الراس لان قدح الراس هو عظم الراس اجيب من جانب المصرح انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدح الى الراس لان صاحبه وضعه على الراس فى غالب الاوقات اونقول لم يقل المصنف رح فى الايضاح الجمجمة هى قدح الراس بل قال قدح الكاس والراس سهو من الكاتب فالكاس عطف بيان للقدح قوله لقيام قرينة دفع وهم وهوان الحذف يكون مطلقا كما يعلم الاطلاق من عبارة المصنف رح فدفع بقوله لقيام قرينة قوله الااذا كان مقارنا الخ دفع وهم وهوان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء فيكون تقديره هكذا يجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس فيعلم منه ان حذف حرف النداء والمنادى كلاهما جائز لاكن لا يحذف كلاهما لوكان للمنادى اسم الجنس بل يحذف منه حرف النداء فقط دون اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا كان مقارنا يعنى ان كلمة مع ليس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة وانما زاد قوله اذا كان اشارة الى ان هذا الاستثناء الوقت من الاوقات لان كلمة اذا فى قوله اذا كان بمعنى الوقت فيعلم منه ان المستثنى منه ايضا وقت فيكون تقديره هكذا ويجوز حذف حرف النداء فى كل وقت الا وقتا كان مقارنا وانما زاد لفظ كان مع ان الوقت يعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الى الجملة فيكون قوله مع اسم الجنس خبر لكان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا قوله ويعنى به ما كان نكرة جواب سوال وهوان حذف حرف النداء كما لا يجوز من اسم الجنس كذا لا يجوز من النوع نحو يا رجل ويا امرأة فلا يصح التخصيص باسم الجنس فاجاب بقوله ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو ان المراد بالنكرة ما كانت كاملة وهو ما يكون نكرة قبل النداء وبعده جميعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ يعنى ان المراد بالنكرة ما كانت مطلقة قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فان قيل هذا الدليل يدل على ان حذف حرف النداء مختص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز من كلمة اى والموصوف كما سيذكره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو فى حكمه واى مثلا فى حكم العلم فان قيل ان حذف حرف النداء لا يكون الا بالقرينة فعند وجودها يسبق الذهن الى المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم الجنس او غيره فلا يصح قول الشارح لم يسبق الذهن الى انه منادى قلنا القرينة

له الجمجمة بضم الجيم بالفارسية كاسه چوبين قاله عبد الحكيم ١٢ له اى بين ما قال الشارح وبين ما قال المصرح فى شرح المفصل ١٢ مفتى عبد الرحيم

لحذف حرف النداء ولكونه منادى فلما لم يكثر نداءه كثرة نداء العلم لم يسبق الذهن الى انه منادى قوله أو الا مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في حذف حرف النداء دون اسم الاشارة فاجاب بقوله اى والا مع اسم الاشارة يعنى انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى بيان محل العطف قوله لانه كاسم الجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كون الاسم منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما المخرج فى النداء وعن ذلك الاصل احتيج الى تفاوت ظاهر يدل على تغيره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو ان المد انما يكون فى الاخر وحرف النداء فى الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعنى المراد من المد هذا قوله فبقى على هذا اى فبقى بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله بقى قوله ولفظة اى عطف على قوله العلم اى وبقى العلم ولفظة اى وانما قال لفظة بالتاء لانها كلمة لان المصنف عدها فى بحث الفعل من كلم المجازات قوله سواء كان معه بدل جواب عن اعتراض الرضى حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم حذفه من لفظ الله مع انه علم فلا بد ان يذكر المصنف رح لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف النداء كاسم الجنس مثلا فاجاب عنه بقوله سواء كان معه بدل الخ يعنى ان الحذف جائز منه لكن معه بدل فى الاخير وهو الميم المشددة وانما ابدل بالميم دون حرف اخر لان الياء فى الابتداء والميم فى ابتداء المخرج لانها شفوية وانما كان مشددا لئلا يلتبس بالضمير اعنى لفظ هم وانما كان فى الاخر مع ان الياء فى الابتداء لئلا يفوت التيامن باسم الله تعالى لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يؤخر حرف النداء ايضا لئلا يفوت التيامن اجيب عنه انما لم يؤخر الياء لانها عاملة فى المنادى والاصل فى العامل ان يكون مقدما على المعمول وانما لزم عوضه لئلا يفوت تفخيم لفظ الله قوله اى يا يوسف والقرينة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب فيقتضى ان يكون فاعله ايضا مخاطبا وهو لا يكون مخاطبا الا بالياء قيل ان يوسف عبرانى وقيل عربى فعلى التقدير الاول ظاهر منع صرفه لوجود العلتين احدهما العجمة والاخر العلمية وعلى الثانى غير ظاهر منع صرفه لعدم وجود العلتين فيه الا العلمية مع انهم صرحوا على منع صرفه الا ان يفرض فيه العلة بانه فى الاصل يوسف بكسر السين فيكون يوسُف بضم معدولا منه قوله اذا وصف بذى اللام فان لفظة اى وان كانت اسم جنس معرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق وهى معرفة قبل النداء فلذا جاز حذف حرف النداء منهما من اى والقرينة على حذف الياء هذا ان صورة ايها الرجل وايتها الرجل تختص بالنداء قوله والمضاف عطف على قوله ولفظة اى اى بقى من المعارف المضاف الى اى معرفة كانت قوله والموصولات فان قيل الموصولات لا تخلو اما ان يكون مع الصلة او بدون الصلة فان كان الثانى ينبغى ان يكون مثل الاشارة لانهما مبهمان وان كان الاول ينبغى ان يكون اسم الاشارة مثل الموصول فى صحة الحذف لانهما معلومان فلا يكون مثل اسم الجنس قلنا ان قوله اسم الاشارة كاسم الجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية واما بعد الاشارة الجنسية فلا شك انها مثل العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم الجنس قوله نحو من لا يزال محسنا هذا بيان صفة النبى عليه السلام قوله واما المضمرات

له لانه جاز ان يكون مسندا اليه او غيره كما يقول زيد عند القيام مثلا يا اسد وسير المقصود منه الشارح ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

جواب سوال ظاهر قوله حذف حرف النداء جواب سوال وهو ان قوله شذ فعل يقتضي الفاعل وهو يكون مفردا وقوله اصبح ليل جملة فاجاب بقوله حذف حرف النداء يعني ان الفاعل محذوف ثم يرد عليه انه لما كان الفاعل محذوفا فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح عنه بزيادة كلمة في يعني انه ظرف لشذ وليس في ذكره اشتغال بما لا يعني لكن يرد عليه ان قوله اصبح ليل كما لا يصح فاعليته كذا لا يصح ظرفيته اذ هو جملة والظرف لا يكون الا من المفردات فكيف يصح ظرفيته اجيب عنه بان ظرفيته باعتبار تاويله بهذا القول ويرد عليه فعلى هذا التاويل يصح فاعليته فلا حاجة الى قوله حذف حرف النداء قلنا ان ذكر قوله حذف حرف النداء لفائدة اخرى وهي انه لا يصح اسناد الشذوذ الى قوله اصبح ليل لانه ليس بشاذ بل هو شائع فقال الشارح ان هذا القول ليس بشاذ بل حذف حرف النداء منه شاذ قوله اي صر صبحا قال عبد الغفور معنا ادخل في الصباح يعني اصبح اما بمعنى صار كما قال الشارح واما تامة بمعنى الدخول في الصباح كما قال الفاضل قوله مع انه اسم جنس اشارة الى اظهار السوال قوله وفيه شذوذ بل ثلثة شذوذ احدها حذف حرف النداء من اسم الجنس وثانيها ترخيم غير العلم وثالثها جعل المرخم اسما براسه قوله قيل هي رقية كما يقال رقية العقرب ورقية الحية والتانيث باعتبار الخبر وهو رقية بضم الراء وسكون القاف معناه بالفارسية افسون وبالافغانية دم يا منتر قوله فلا تخطئ ايضا ويمكن ان يكون معنى المتن هكذا ياكروان لا ترفع الراس لئلا يدرك الصائد فان النعامة راسه كان طويلا لا يمكن لخفاؤه فاصيد فاخفض راسا لئلا يدرك الناس فانه يخفض الراس ويلزق البطن بالفخذ فالصائد يضع اليد عليه فاخذه قوله بتخفيف الا وفائدته يظهر لك فيما بعد قوله بخلاف قراءة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه اورد في مثال حذف المنادى قوله تعالى الا يسجدوا يزعم منه ان اليا في يسجدوا للنداء لا للمضارعة قوله من هذا الباب فانه في الاصل ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخرج وادغمت اللام في اللام قوله بالنصب اي بان الناصبة قوله الثالث هو صفة يقتضي الموصوف فلذا قال الفاضل اي الموضع الثالث ثم ان قوله الثالث من الاسماء اللازمة الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا اراد الشارح قوله من تلك المواضع قوله اي مفعول به جواب سوال وهو ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لتبادرها الى الذهن فعلى هذا يكون الخبر معرفة فلابد من ضمير الفصل فاجاب بقوله اي مفعول به يعني انها موصوفة فلذا فسر بالنكرة قوله اي قد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المص ان الضمير قد يكون عاملا ولا يقول به احد فاجاب بقوله

سله توضيح ان حذف حرف النداء في الموصوف لا من جهة انها من المعارف فينبغي ان يحذف في المضمرات ايضا لانها من المعارف ايضا فاجاب بقوله واما المضمر اه ١٢ مفتي عبد الرحيم سله فيكون اصبح بمعنى مرحبا ١٢ منه سله قوله الى اظهار السوال توضيحه انا قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس منقوض بنحو اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب بقوله وشذ اه ١٢ سله بتشديد اللام في قوله تعالى وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ اَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُوْنَ اَلَّا يَسْجُدُوْا والمعنى لا يهتدون لان يسجدوا ١٢ قاله عبد الغفور ١٢ ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

شرح مولانا المولوي المفتي محمد عبد الرحيم البشاوري البرجكي ١٢

ای قدر یعنی ان المراد بقوله اضمر معناه اللغوی وهو الستر والاخفاء قوله الناصب[1] اشارة الی انه من
قبیل ذکر العام وارادة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشریطة الخ جواب سوالین الاول ان المص خالف من
سائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمص قال علی شریطة التفسیر والثانی ان الشریطة عبارة
عن العلامة کما یقال اشراط الساعة ای علاماتها اذ الاشراط جمع الشریطة کما قال صاحب الصحاح فعلی هذا لا یطابق
المقصود اذ المقصود ان التفسیر مما لابد منه والعلامة لا یدل علی ما لابد منه فاجاب بقوله الشریطة والشرط
بمعنی واحد وما قیل ان الشریطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا الاصطلاحی و
ذکر التاء فی الشریطة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شریطة التفسیر قوله واضافتها جواب سوال
وهو ان الشرط فی الترکیب الاضافی المغایرة ولا مغایرة ههنا فاجاب بقوله واضافتها وحاصل الجواب
ان المغایرة شرط فی غیر اضافة البیانیة وههنا اضافة بیانیة قوله ای اضمر عامله هذا بیان حاصل المتن قوله
بناء جواب سوال وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضمر لانها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی
لیست صلة اضمر بل صلته محذوف اعنی قوله بناء فیکون مفعولا له لقوله اضمر قوله ای تفسیر العامل اشارة
الی ان اللام عوض عن المضاف الیه قوله بما بعده بیان للواقع موافقا لقول المص وهو کل اسم بعده فعل قوله
احترازا عن الجمع قال مولانا عصام الاولی ان یقال احترازا عن صیرورة التفسیر عبثا لئلا ینتقض بمثل قولنا
جاءنی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذا حصل من ذکر المفسَّر بالفتح فالجمع بینهما
جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسَّر بالفتح فالجمع بینهما غیر جائز
وفیما نحن فیه کذلک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسَّر بالفتح لا ابهام فیه لکن فیه نظر لان العبث
انما یلزم فی زیدا ضربته وزید مررت به واما فی زیدا حبست علیه فلا یلزم العبث اذ المفسَّر
والمفسِّر متغایران اللهم الا ان یقال ان وجوب الحذف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب
اقول لا حاجة الی الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لابست لازم مع
الحبس فذکر احدهما یغنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسَّر والمفسِّر انما لا یجوز اذا کان ذکر المفسِّر
بالکسر لمجرد التفسیر ولیس فیه غرض اخر والا فیجوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی اِنِّیْ رَاَیْتُ
اَحَدَعَشَرَ کَوْکَبًا وَّالشَّمْسَ رَاَیْتُهُمْ لِیْ سٰجِدِیْنَ فهذا لیس من هذا الباب لان جملة رایت الثانیة لم یأت
بها لمجرد التفسیر بل اتی بها لبیان الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک
علمت زیدا اعلمته کاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة[2] ثم قوله اسم جنس یتناول زیدا فی زید ابوک وقوله
بعده فعل احتراز عن زید فی زید ابوک قوله فعل مبتدأ او فاعل ظرف قوله ولا یریدا به

---

[1] یعنی ان وجوب الحذف فی حبست علیه لیس لاجل کون التفسیر عبثا بل وجوبه لاجل اطراد الباب قاله عبد ۱۲م مفتی عبد الرحیم

[2] کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل لیس فی موقعه لان لاحاطة الافراد والتولیف انما یکون بالماهیة فاجاب بقوله کلمة کل مقحمة ۱۲ مفتی
والاقحام ادخال الشئ فی الشئ بعنف وقوة ۱۲ مفتی [3] و ایراده فی التولیف للماهیة فافاد صدق المحدود والظاهر فی الحد ان یکون جامعا فیکون مانعا
ایضا قاله عبد ۱۲ مولانا المولوی المفتی القاضی المرحوم الغشاوری الرحمه

جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح لان زيدا ليس بعده فعل بل بعده اسم فاجاب بقوله ولا يريد به الخ قوله نحو زيدا وعمرو ضربه ففي المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل هو الضمير المنفصل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا الحق بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه بضميره جواب سوال وهو انه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان الفعل المذكور عامل في ضمير ذلك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اوصفة لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله اى عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال هو ان الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلته وهي كلمة عن والفراغ عبارة من استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي اتصل بهذا الفعل فكيف يكون الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اى عن العمل الخ يعني ان الاستغناء من وجه اخر وهو ان الفعل لا يحتاج الى العمل في ذلك الاسم لاجل العمل في ضميره قوله اى بالعمل جواب سوال وهو ان الاشتغال ههنا بمعنى التسليط بقرينة الصلة وهي الباء والتسليط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الاخر والحال ان الفعل مستغن عن الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد والافادة فاجاب بقوله اى بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه اخر وهو ان الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل المتعدي محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتج اليه في الافادة قوله اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت مخير بين ان الضمير في متعلقه ترجع الى الاسم او ترجع الى ضمير ذلك الاسم اذ مالهما واحد لان الغلام كما هو متعلق للاسم يكون متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسليط واستعمال المشترك في التعريف لا يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد المعنيين وههنا وجدت القرينة لانه اذا تم صلته الباء يكون بمعنى الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهو ان كلمة عن لا يقع صلة الاشتغال فكيف يصح قوله مشتغل عنه فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قولهم زيدا هل ضربته فانك لو حذفت الضمير لم يعمل ضربت في زيدا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل في ما قبله اذ كلمة هل تقتضي صدر الكلام قوله بحيث رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجئ قوله اى احد الامرين جواب سوال وهو ان ضمير هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه فاجاب بقوله اى احد الامرين يعني ان ضمير هو راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او قوله بالترادف او اللزوم دفع وهم وهو ان المراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط فخرج عنه ما كان باللازم فدفع

سله من احتراز عما وقع بينهما ماله صدر الكلام مثل زيدا هل ضربته ۱۲م

بقوله بالترادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبة بما بينا سبب لاظهار متعلق قوله بالترادف اذ الفعل كان بالمتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالترادف فيه تساهل لان الترادف انما يكون في المفردات والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل **قوله** كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لو سلط **قوله** وبقيد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ للمذكور بلا شئ اخر فح لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعرف بل يخرج عنه جميع صور ما اضمر عامله لان عمل فعل المقدر فيه ايضا سبب للفراغ عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون ظاهرا وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء عامل في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب عنه ان عمل الفعل المقدر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا يتصور بخلاف عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثاني النصب فان قيل فعلى هذا لخرج عنه زيدا في قوله زيدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع اجيب عنه انه اعتبر صحة المعنى في التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج عنه ايضا زيدا في زيدا ضربت غلامه **قوله** ورفعه اياه عطف تفسير لقوله معنى الابتداء **قوله** زيد كنت اياه فزيد خبر كان المقدر تقديره كنت زيدا اياه وليس خبر الكان المذكور لان خبره قوله اياه فان قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضمر عامله فما الحاجة الى اخراجه بقيد النصب بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضمر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب عنه انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج مثل زيدا بوك **قوله** ههنا صور اربع جواب سوال وهو ان المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته وزيدا مررت به فاجاب بقوله وههنا صور اربع يعني انما اورد المصنف امثلة اربعة لاجل ان ممثلاتها اربعة **قوله** ولا يتصور ح اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق **قوله** ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال الفعل بالمتعلق قوله امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور وانما قيل يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق

له الجواب عن ذلك التساهل ان ما حرره جمال الدين ان شئت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ١٢م ٢ه توضيحه والله اعلم ان ذكر النصب مطلقا وارادة النصب على المفعولية ليس الا مجازا ولابد في المجاز من القرينة فما القرينة ههنا فاجاب بقوله كما هو الظاهر يعني ان القرينة عليه هو الظهور والتبادر ١٢ ٣ه اي عمل الثاني وهو الفعل النصب على المفعولية ١٢م مولوی مفتی محمد عبد الرحیم

فتقدیرہ زیدا ضربت غلامه ضربت غلامه فیکون الفعل الظاهر تفسیرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر اعنی غلامه تفسیرا للمتعلق المقدر اعنی قوله متعلق زید فلا یصح قول الشارح ولا یتصور قلنا مراد الشارح من قوله ولا یتصور حینئذ الخ ای من غیر تقدیر فلا یرد شئ قوله فلهذا اورد ای لاجل ان ههنا صور اربع ولا یتصور فی المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف رح اربعة امثلة قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود فی ترتیب المصنف رح وهو انه اخر قوله زید اجلست علیه لیکون الافعال المعلومة فی ذیل واحد والفعل المجهول فی الاخر قوله کما لا یخفی وجهه وهو ان الامثلة التی یکون الفعل فیها مشتغلا بالضمیر فی ذیل واحد وما یکون الفعل فیه مشتغلا بالمتعلق فی الاخر فان قیل ان ما ذکر من الوجه یدل علی اصل الحسن لا علی الاحسنیة وفی ترتیب المصنف ایضا وجه الحسن فوجه الاحسنیة غیر موجود قلنا الحسن الذی فی ترتیب المصنف لیس الکلام فیه فی هذا المبحث لانه لیس المقصود ههنا بیان الفعل المجهول ولا الفعل المعلوم بخلاف الحسن الذی فی کلام الشارح فان الکلام فیه فی هذا المبحث لان البحث ههنا فی بیان الاشتغال وهو قد یکون بالضمیر وقد یکون بالمتعلق فیکون الاشتغال بالضمیر فی ذیل والاشتغال بالمتعلق فی الاخر اجیب عن اعتراض الشارح علی المصنف انه انما اتی المصنف بالحسن دون الاحسن لیعلم ان الاتیان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله مثال الفعل المشتغل بالضمیر اشارة الی تعین الامثلة مع الممثلات قوله فان مررت بعد تعدیته بالباء لا یقال الفعل المتعدی ینصب المفعول به ومررت بعد تعدیته بالباء لا ینصب المفعول به فکیف یکون مرادفا لجاوزت قلنا ان مررت متعد بالباء فیکون مفعوله مجرورا قوله تلزم ملابسة ای ملابسة الشئ الاول لازم للحبس قوله ینصب زید وانما جعل الشارح زیدا مفعول ما لم یسم فاعله لقوله ینصب ولم یجعل ما اضمر عامله مفعول ما لم یسم فاعله کما هو الظاهر لانه یابی عنه تفسیره بقوله ای ضربت واهنت الخ لانه لا یکون فی جمیع ما اضمر عامله خصوصیة هذه الافعال بل هذه الافعال فی الاسم المذکور فی الامثلة المذکورة قوله یعنی ان الفعل المفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثانی فعل مذکور فقول المصنف ای ضربت لا یعلم منه انه تفسیر لفعل مقدر او المذکور فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح رح یعنی ان الفعل المفسر الناصب قوله فان الاصل فیه ضربت زیدا ضربته فیه مسامحة اذ من الامور البینة ان اصله ضربت زیدا ثم حذف ضربت وجئ بضربت الثانی لتفسیره قوله اهانة سیده اراد الشارح من الغلام العبد ولم یرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ایضا لانه فی غایة الظهور فلذا اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع فی مظان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسیم ما اضمر عامله الی الاقسام الخمسة لا یجوز لانه یلزم فیه تقسیم الشئ الی نفسه والی غیره لان فی صورة وجوب الرفع الاضمار غیر موجود فاجاب بقوله فی مظان الاضمار یعنی ان المراد منه الاضمار الظنی لا الاضمار الیقینی ای فی مواقع تظن فی بادی النظر انه من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر وان لم یکن منه فی الواقع قوله ویختار الرفع انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقدیم النصب

له فان حذف الجر وضم لا فضاء معنی الفعل الی الاسم مع بقاء عمله ١٢ م سه وانما قال فی مظان الاضمار لان الاسم م

هو ضربت متعلق زید ١٢ م

م اذا کان ما اضمر عامله علی الیقین ویکون غیر الا النصب ١٢ سه ولم یکن الا لان مفعوله منصوبا ١٢ مفتی محمد ١٢

لاستغنائه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او للاهتمام بشانه لان جعله هو العمدة من البحث منه اهم **قوله** فى الاسم المذكور جواب سوال وهو ان الرفع بالابتداء واجب[1] لا انه مختار فاجاب بقوله فى الاسم المذكور يعنى ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير **قوله** اى بكونه مبتدأ دفع وهم وهو ان الابتداء كما هو عامل فى المبتدأ كذلك عامل فى الخبر فليكن الاسم المذكور خبرا فدفع بقوله اى بكونه مبتدأ **قوله** لان تجرده جواب سوال وهو ان اختيار الرفع يقتضى سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجرده يعنى لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجرد عن العوامل اللفظية موجب للرفع لا مجوز له قلنا التجرد هنا ثابت من حيث الظاهر واما التقدير فالعامل اللفظى ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب الرفع اذا لم يوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير مجوز النصب **قوله** اى قرينة ترجح جواب سوالين الاول انه اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغى ان يجب الرفع والثانى ان قرينة خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة فى قوله زيدا ضربته وهو صلاحيته التفسير فينبغى ان لا يختار الرفع فاجاب الشارح بقوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجحة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير فى خلافه راجع الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحسن المقابلة قلنا ح لا يثبت الاختيار الى قوله او عند وجود اقوى منها **قوله** يعنى ... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال ان الجر غير مراد فلذا قال يعنى النصب **قوله** لان قرينتى النصب الخ جواب سوال وهو ان الاختيار يقتضى المساوات فى نفس الجواز ولا مساوات ههنا فاجاب بقوله لان قرينتى الخ **قوله** قرينة مصححة للنصب اما القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجرده عن العوامل اللفظية الخ يصح الخ وانما قال الشارح وجود ماله صلاحية ولم يقل وجود ما هو مفسر بدون قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته **قوله** لسلامته عن الحذف الذى يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفهما لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فان قيل انه يلزم على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادراجه فى الضابطة الاتى وهو قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل ...... من حيث القياس اذ الاصل فى الخبر الافراد ليوافق اركان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغى ان يفرد الخبر لا من حيث الاستعمال اذ استعماله كثير **قوله** القرينة المرجحة من الجانبين جواب سوال وهو ان فى الضابطة الاولى ايضا قرينة

---

[1] لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب واكان اشد الا ان جعل اه ١٢ [2] وهو يعارض بالحذف الذى هو خلاف الاصل فى جانب النصب فلم يثبت ح كون الرفع مختارا ١٢م [3] يعنى ان الخلاف الذى فى النصب اقوى من الخلاف الذى فى الرفع فان وقوع الخبر جملة اه ١٢منه [4] اى خلاف الاصل ١٢ مولوى مفتى مولنا محمد عبد الرحيم

له دليل تقديم الرفع على النصب ١٢ منه لا ملتفى حتى يرد ما ذكر ١٢م

اقوی فلا فرق بین الضابطتین فاجاب بقوله القرینة المرجحة من الجانبین قوله کاما الداخلة لان اما بدون الدخول لاینفع قوله مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء فی عرفهم قوله ای یشترط دفع وهم وهو ان قوله غیر الطلب قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون احترازیا فدفع بقوله ای یشترط الخ یعنی انه قید احترازی قوله کالامر والنهی جواب سوال وهو ان الاستفهام ایضا من الطلب مع ان اما لا تدخل علی الاستفهام لئلا یفوت صدارة الاستفهام باما فاجاب بقوله کالامر والنهی فان قیل فعلی هذا لا یصح ذکر الطلب مطلقا فی قول المصنف رح مع ان المراد منه بعض افراده کما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط فیما اضمر عامله ان یصح تسلیط المفسر علی ماقبله والحال ان مابعد الاستفهام لا یعمل فیما قبل الاستفهام لئلا تفوت صدارته فان قیل ان ماقال المصنف مشکل بمثل لقیت القوم واما زید فاطلبه قلنا ان ههنا لیس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لا یقع بعدها غالبا الا المبتدأ واما وقوع الفعل بعد اما فنادر فی غایة الندرة ثم یرد علیه ان عطف الاسمیة علی الفعلیة ایضا فنادر فلا فرق فاجاب بقوله بخلاف عطف الاسمیة علی الفعلیة فانه کثیر الوقوع یعنی ان لا یصل الی حد الندرة ولیس المراد من کثیر الوقوع معناه الحقیقی فانه کاذب قوله فان الرفع یقتضی الخ فیه انه یعارضه السلامة من الحذف قلنا کثیر وقوع الحذف فی کلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله الا بتاویل جواب سوال وهو انه لما کان وقوع الطلب خبرا غیر جائز فلیکن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله الا بتاویل ای تاویل الطلب بالخبر بان یقال مقول فی حقه اضربه وههنا بحث من وجهین الاول انه علی هذا لا یکون الطلب خبرا بل الخبر لفظ مقول فلا یصح قوله الا بتاویل والثانی انه لما یکون تاویل الطلب بالخبر خلاف الاصل فی الرفع کذلک عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل فی الرفع فیعارضه فلا یکون الرفع مختارا اجیب عن الاول ان ازدیاد لفظ مقول لا ینافی التاویل اذ التاویل قد یکون فی نقض الصیغة وقد یکون بازدیاد اللفظ الاخر وههنا تاویل الطلب بازدیاد لفظ مقول فلا اشکال وعن الثانی ان فی الرفع ایضا خلاف الاصل وهو کون الخبر جملة فیعارضه فبقی فی الرفع خلاف الاصل الذی هو تاویل الطلب بالخبر فیکون الرفع مختارا قوله ومثل اما مع غیر الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به اذ وقوع الفعل بعد اما نادر فی غایة الندرة واما وقوع الفعل بعد اذا المفاجات فنادر فقط فیکون اما من اقوی قرائن الرفع من اذا المفاجاتیة قوله الواقعة اشارة الی الامرین الاول بیان متعلق الجار والمجرور فی قوله للمفاجات والثانی جواب سوال وهو انه منقوض بقوله خرجت فاذا السبع لان ههنا اذا المفاجات مع انه لا یختار فیه الرفع بل الرفع فیه واجب فاجاب بقوله الواقعة علی الاسم المذکور لا مطلقا

ای ذکر الکل والمراد البعض ۱۲ منه

لہ او نقول فی الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الطلب الاصطلاحی بخلاف اطلبه فانه لیس بفعل اصطلاحی ۱۲ م

سلہ وایضا انما لم یقل ذلک اشارة الی انتفاء موجب اختیار النصب فان نفی الطلب یشعر به قاله عبده ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

قوله في كونها من اقوى القرائن اشارة الى وجه مماثلته اذا مع اما قوله وما وقع في بحث الخ جواب سوال ظم
قوله غلبة وقوعها يعني ان المراد من اللزوم ماهو في حكم اللزوم وهو الغلبة كما ان للاكثر حكم الكل نظرا الى
الغلبة قال المصنف قوله ويختار النصب بالعطف يعني من غير ذكر اما واذا فان معهما المختار الرفع كما ذكر
قوله في الاسم المذكور جواب سوال ظم قوله اى بسبب اشارة الى الامرين احدهما ان الباء سببية
وثانيهما ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه قوله متقدمة بيان الواقع قوله اى لرعاية
اشارة الى ان قوله للتناسب مفعول له لقوله يختار قوله خرجت فزيدا لقيته لا يقال ان في الرفع
ايضا قرينة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لان نقول كون الجملة في الرفع يعارض لها فان قيل
ينبغي ان يعمل خرجت في زيدا في قوله خرجت فزيدا لقيته قلنا جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
قوله يعني ما ولا وان جواب سوال ظاهر يعني ان المراد من حروف النفي هذه الثلثة وهي ما ولا وان
دون الثلثة الاخرى وهي لم ولما ولن اذ هي تدخل على المضارع الملفوظ دون المقدر فان قيل ان
الفعل يقدر بعد لما كما قال المصنف في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما حيث قال ان لما يختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الى مذهب من قال لا يقدر
الفعل بعدها ونقول ان المراد من قوله ولا يقدر معمولها انه لا يقدر بطريق الوجوب وما علم
من بحث الفعل هو بطريق الجواز فمالهما واحد قوله ولا حرفا وانما كره الاسم لان اسم لا لنفي الجنس
اذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير كما سيجيئ فان قيل لم وجب الرفع فيه فينبغي ان يجب الرفع
فيه هنا ايضا قلنا انما يجب الرفع في غيرها ضمر عامله فان قيل من اين علم ان كلمة لا ههنا
لنفي الجنس فليكن لا للمشابهة بليس قلنا المشبهة بليس لا تدخل على المعرفة كما مر في شرح قول المصنف
وهو في لا شاذ قوله وان زيدا ضربته الا تاديبا انما زاد قوله الا تاديبا اشارة الى ان كلمة ان في هذا
المثال نافية لان كلمة ان النافية لا يستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب
سوال وهو ان الاختصار ان يقول والاستفهام بدون ذكر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ايضا
نحو من اكرمته فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام يعني سلمنا انه شامل له لكن الشمول غير
مراد لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام فان قيل ينبغي ان يذكر الاستفهام بدون ذكر الحرف
لان غرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه يحصل بكلمة بعد المقدر من جهة العطف على حرف
النفي لان من ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه كما قال مولانا عصام الدين قلنا
ان من ايضا بعده لان من اكرمته في قوة قوله ازيدا اكرمته ام عمروا لان من مختصر من

له توضيح ان هذا الكلام تناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف لانه يدل هنا على غلبة وقوع الجملة الاسمية بعد اذا اللفجائية وفي بحث الظروف يدل
على لزوم وقوعها بعدها فاجاب بقوله وما وقع في الخ كذا في حاشية عبد الرحمن ۱۲ م سله لان ما اضمر عامله ما يكون حذف الفعل فيه وجوبا
فلا اشكال حينئذ ۱۲ م عـه مثل ما ذكر في قوله ويختار في الاسم المذكور الرفع ۱۲ م عـه توضيح ان المتبادر من حروف النفي مجموع
هذه الحروف مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله يعني ما ولا وان ۱۲ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحيم الفشاوری

له حتى يجب في الاسم الرفع والتكرير ـــ ولم يجب في الاسم الرفع والتكرير

قوله ازيد اكرمته اعرا وحكم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيدا في المطول بعد الاستفهام فكذا في المختصر بعده حكما وان لم يكن بعده حقيقةً **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام حكماً **قلنا** ان كلمة مَن مبنى لا يظهر اعرابه في اللفظ فمن اين علم انه منصوب او تحرير السوال هكذا لم قال المصرح حرف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حرف الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد **فاجاب** بقوله وانما قال حرف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه يختار الرفع الخ واذا كان تحرير السوال هكذا لا يرد اعتراض مولينا عصام **قوله** ولم يقل جواب سوال[له] ظم ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قبيح[عه] فكيف يصح شموله له فاجاب بقوله فانه يجوز الخ **قوله** لانه بمعنى قد قال الله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ اى قد اتى على الانسان فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغي ان لا يجوز قوله هل زيد خارج مع انه جائز بالاتفاق من غير قبح والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيد ساكن واذا وجد الفعل ولم يكن في جنبها تذكرلها الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقها ولهذا اقبح هل زيدا خرج والحاصل ان هل في الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل في حيزها ولم يتصلها فتذكرت حالة سابقة اى حالة الاتصال وتحركت الى الف مالوف ليتصل بها واذا لم تره في حيزها سكنت وسكنت عنه وغفلت كما هو حال العاشق مع المعشوق **قوله** الدالة على المجازاة وفي قوله الدالة اشارة الى ان اذا ليس بصريح في الاجزية والا لوجب النصب بعده **قوله** في الزمان انما قال هذا المقابلته بحيث لانه يدل على المجازات في المكان ومعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اى تدل على كون الشئ جزاءً لشئ اخر وكذلك حيث تدل على ذلك **قوله** وفي ما قبل الامر والنهى في ايراد الش رح ما الموصولة مع لفظ قبل اشارة الى ان عبارة المص رح مصروفة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب في نفس الامر والنهى بل في الاسم الذى قبلهما قال مولانا عصام على هذا يلزم عليه اعتراضان احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف اليه وهو الامر والنهى على اعرابه نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان ابقاءه يكون على اعراب المضاف اجيب عن الاول انا لا نسلم ان كلمة ما موصولة بل هى موصوفة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعني موضع وعن الثاني بان هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجارة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه وانما لم يقل المص رح والامر والنهى بدون كلمة في عطف على السابق اى بعد الامر والنهى لان كل واحد من الامر والنهى عبارة عن المفتر بالفتح لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد الامر اذ البعدية تكون بالملفوظ لا بالمقدر **قوله** يعنى موضع هذا بيان كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة في تقتضى ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هي مواقع الفعل

عه اى المستفهم المجازاة لاقتضاء هل لفظ الفعل ١٢ منه الالف بكسر الهمزة بمعنى الاليف والمحبوب والمالوف مفتوح ١٢

له توضيحه انه ينبغي ان يقول وهمزة الاستفهام ليشمل هل زيد اضربته اجاب بقوله ولم يقل همزة الاستفهام الخ ١٢ م سه اى البعدية من الامر ليس بصحيح ١٢ م سه لا بالاسم بان يقال في الاسم الذى قبل الامر والنهى ١٢ عه اى الجار المضاف اليه على اعراب المضاف ١٢ م مفتی

فان ضمیر هی راجع الی المواضع قوله وقوع الاسم هذا بیان متعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختیر اشارة الی ان قوله اذ هی مواقع الفعل دلیل الجمع من قوله وبعد حرف النفی الخ قوله ای ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول علی حرف النفی مع انه مؤخر فی المتن اما انه سهو من الکاتب او ان غرض الشارح بیان المواضع علی ای طریق کان قوله ای هذه المواضع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل المواقع علی هی لان ضمیر هی راجع الی الامور المذکورة وهی لیست بمواضع بل المواضع محالها فاجاب بقوله ای هذه المواضع یعنی الضمیر راجع الی المواضع لا الامور قوله ای مواضع اشارة الی ان المواقع غیر مبائن عن المواضع حتی لا یصح الحمل قوله ای مواضع وقوع الفعل فیها اکثر جواب سوال مقدر واشارة الی ان اضافة المواضع الی الفعل باعتبار ان لها زیادة اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل عبد الغفور کون هذه الامور مواقع الفعل لا یقتضی النصب لجواز ان یرفع الاسم بعدها لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا کما یقال اذا زید یقتله ای اذا قتل زید یقتله والجواب ان الاولی بین المفسَّر والمفسِّر المطابقة فی کون کل واحد منهما فعلا معلوما ماضیا او مضارعا وفیما ذکرت فات ذلک قوله وکذلک یختار النصب فی الازدیاد لفظ کذلک اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان اختیار النصب فی المواضع المذکورة اقوی من خوف اللبس اذ هذا الخوف بعید اذ الصفة لا یوافق المقصود قوله ای التباس الخ وتحقیق هذا مر فی شرح قوله وان خفت اللبس قلت الخ اعلم ان حاصل المقام هذا ان فی کل موضع لو نصب الاسم المذکور لا یکون فیه التباس شئ ولو رفع بالابتداء لا یعلم ان الفعل الذی ذکر بعده خبر لهذا الاسم او صفة له وخبره شئ اخر فالنصب فیه مختار اذ لیس فیه التباس بشئ فان قیل ینبغی ان یکون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا ههنا خوف اللبس لا عین اللبس لان الخبر یوافق المقصود والصفة لا توافقه فلا تکون مساویة مع الخبر قوله فی حال النصب جواب سوال وهو ان المفسِّر لیس الا فی حال النصب والتباسه بالصفة لیس الا فی حال الرفع فیلزم فی کلامه اجتماع المتضادین فاجاب بقوله فی حال النصب لا لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل اطلاق المفسر علیه باعتبار انه خبر فی حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان کلا الوجهین یوافق للمعنی المقصود فلا یضر الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ یعنی ان احدهما موافق للمعنی المقصود والاخر غیر موافق له وبیان المقصود سیعلم من قول الشارح قوله فان الترکیب لا یحتملهما معا ای فلا یحتمل ان یکون خلقناه مفسرا وصفة معا لان الاسم المذکور لو رفع لا یحتمل الاول ولو نصب لا یحتمل الثانی قوله وهو خلاف المقصود فان قیل لا فرق بین کونه خبرا وصفة لان المراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممکنات المعدومة مع انها لا تکون مخلوقة لله تعالی اذ هی معدومة لان الوجود معتبر فی المخلوق فمعنی خلقناه جعلناه موجودا فاذا ارید بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة له یکون المعنی هکذا کل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنی صحیح سواء جعل المخلوق الثانی خبرا للاول او صفة له لا یقال لو جعل صفة له فالوهم المذکور باق لان معناه ان کل مخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدر فیتوهم ان بعضا من المخلوقات لم یکن مخلوقا لله تعالی لانا نقول ان لفظ کل لاحاطة الافراد فمعناه ان کل فرد فرد من

دار عزیز الطلاب

اى نصب الاسم المذكور بعدها

افراد المخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدرته و لیس فیه الوهم المذکور قوله فی الافعال الاختیاریة للعباد فانهم قالوا الافعال الاختیاریة لهم کاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد واما الافعال الغیر الاختیاریة کالقوة والذهن فهی فعل الله تعالی قوله ای الرفع والنصب دفع وهم وهو ان المراد من الامرین زید وعمرو المذکوران فی المثال المذکور والمراد من الامرین الجملتان الکبری والصغری والحال ان فیه خروج من المقصود فدفع بقوله ای الرفع والنصب قوله فللمتکلم ان یختار دفع وهم وهو ان یتوهم ان الاستواء فی الجواز لا فی الاختیار فاحدهما راجح علی الآخر وهو خلاف المقصود فدفع بقوله فللمتکلم ان یختار قوله ای عنده جواب سوال وهو ان عطف الکبری علی الصغری لا یصح ههنا لان المعطوف خال عن ضمیر المعطوف علیه یعنی اذا کان فی المعطوف علیه ضمیرا راجعا الی شیء وجب ان یکون فی المعطوف ایضا ضمیرا یرجع الی ذلک الشیء وههنا لیس کذلک لان فی قام ضمیر یرجع الی زید ولیس فی عمرو واکرمته ضمیر یرجع الی زید فاجاب بقوله ای عنده

فان قیل انه لما احتاج فی العطف علی الصغری الی تقدیر العائد فترجح العطف علی الکبری فینبغی ان یختار الرفع قلنا تقدیر العائد هنا فی عبارة المص رح واما فی عبارة المتکلم فلا بد ان یکون العائد مذکورا والا فالرفع مختار قوله ای یستوی الامران الخ جواب سوال وهو ان علی ما قال المص رح خرج زید قام وعمرو اکرمته لانه لما قال ویستوی الامران فی مثل زید قام الخ فالحکم یترتب علی المضاف والمضاف الیه خارج فاجاب الشارح بقوله ای یستوی الامران الخ یعنی ان المراد من المثل هو القاعدة الکلیة الشاملة للمضاف الیه قوله فان قلت السلامة فان قیل ینبغی ان یکون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل فی الرفع وهو کون الخبر جملة ولا یکون ذلک فی النصب فکون الخبر جملة خلاف الاصل یعارض بالسلامة عن الحذف فبقی فی جانب النصب قرب المعطوف علیه وهو قرینة مرجحة له فلا بد ان یکون النصب مختارا کذا قال مولنا عصام الدین اقول لما ان کون الخبر جملة فی الرفع ثابت کذلک فی النصب لان الجملة الثانیة معطوفة علی الصغری وهی خبر فالعطف علی الخبر خبر فیکون جملة قوله واما باعتبار المبتدأ فالصغری اقرب اقول لم یعهد بین ارباب العربیة اعتبار مثل هذا القرب فی موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهی مصدر میمی بمعنی الانتهاء والمبدأ کذلک بمعنی الابتداء قوله لوجوب دخولهما علی الفعل قوله ان هذا لا یستدعی ان یکون الاسم بعدهما منصوبا لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا ایضا وجوابه مر سابقا قوله ولیس مثل ازید ذهب به منه جواب سوال مجتنب وفی الحقیقة بیان قسم الخامس الذی وجب الرفع فیه قوله لانه لا یحل النصب لانه فعل مجهول قوله یعنی اذهب بصیغة المجهول قوله زید یلابسه الذهاب به فهو فاعل یلابس وفی المثال الثانی لفظ احد فاعل یلابس وانما زاد الذهاب مع یلابس لئلا یکون معنی الفعل الاول مفقودا قوله فیما ذکرته مفقود لان المسند الیه فی المثال الاول هو الذهاب وفی الثانی والثالث هو احد والمسند الیه فی الفعل المفسر الذی هو ذهب به هو الضمیر فی قوله

عه ذا یکن المعطوف خالیا من ضمیر المعطوف علیه ۱۲ منه اى لا نسلم عدم تحقق الخبر جملة دون الجملة ۱۲ عه الصواب ان یقول المحشی فقط مولانا عصام الدین لان هذا الاعتراض من مولانا ... ۱۲

به فيكون الفاعل في المثال المذكور الاول مصدر وفي المثال الثاني احد اى احد من الناس فظهر منه وجه ايراد المثالين قوله واذا كان لا مر كذلك اشارة الى ان الفاء فصيحية فالشرط محذوف قوله واجبا لابتدا فان قيل المقصود ههنا عدم النصب فلابد ان يكون مرفوعا لكن جاز رفعه بفعل المجهول اى لذهب زيد فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجوح لاحتياجه الى حذف الفعل قبل زيد مثلا بان يقال لذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا قيد به قوله فليس من باب الاضمار لكن في مظان الاضمار فلذا يكون قسما خامسا من الاقسام الخمسة قوله اى مثل ازيد جواب سوال وهو ان قوله كذلك جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ فاجاب بقوله اى مثل اه يعنى الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه انه لما كان قوله مبتدأ وخبره قوله كل شئ فعلوه في الزبر وهو جملة فلابد فيهما من عائد ولا عائد هنا الى المبتدأ فاجاب بقوله وهو مفرد لا يجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اى في صحائف اعمالهم تفسير غير المشهور بالمشهور اودفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داؤد عليه السلام قوله فقوله في الزبر اى اذا كان تقديره فعلوا كل شئ فقوله في الزبر لا يخلو اما متعلق بفعلوا او صفة لشئ وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظ لوقوع الواسطة بين الصفة والموصوف وهي فعلوا[١] قلنا خلاف الظ عام يتناول اى لغير الجائز ولغيره قوله لان كل شئ كائن لانه جاز ان يكون في صحائف اعمالهم شئ لا يكون مفعولا لهم ككتب بسم الله في راس كتبنا فينبغى ان يكون عندهم ايضا شئ يكتبونه في راس الصحيفة قوله لا يغادر صغيرة اى لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا ما ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول الخير والشر جميعا فهذا ان كان لاجل ان الصفة اعنى الصغيرة والكبيرة مونثة فلينبغى ان يكون الموصوف كذلك فهو ممنوع لانه جاز ان يوضع موضع سيئة الخصلة التى تتناول الخير والشر جميعا الا انهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام لبشاعتها لانها المقصد في كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فان قيل ينبغى ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون القاعدة المختارة مختارا قلنا لما كان الامر الاول يستلزم الثاني فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للعطف فيكون معطوفا على كل شئ تقديره وكذا نحو الزانية والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير المبتداء اى هذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سوال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدأ وقوله الفاء بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائد[٢] في الخبر فاجاب بقوله........ فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى الشرط غير موجود في كلامهم فاجاب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعنى ان الفاء داخلة على الجزاء لكن الفاء الجزائية يرتبط الجزاء بمعنى الشرط اى على معنى الشرط قوله لكون الالف واللام جواب سوال وهو ان الفاء لا يدخل في الخبر الا اذا كان المبتدأ اسم موصول ولا موصول ههنا فاجاب الشارح بما ترى قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني قوله الا ان الاولتها جواب سوال وهو انه من اين جعل

١؎ مع انه ليس بمراد ههنا ١٢ ٢؎ ولابد في الخبر اذا كان جملة من عائد كما مر هذا التحقيق في المبتدا والخبر ١٢م

؎ فان قيل ان الواسطة فيها جائزة فح كيف ليصح قوله خلاف ظاهر الاية بل ينبغى ان يقول هذا غير جائز

الزنا شرطا فاجاب بقوله لدلالتها ای لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ماينا سبه غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لايلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ماينا سبه ايضا قوله ومثل هذا الفاء احتراز عن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جواب سوال وهو ان قوله جملتان مفرد اے ليس بجملة وعطف المفرد على الجملة لايجوز فاجاب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سوال وهو ان الشرط والجزاء المذكوران فی قول المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الاخر قوله اذ الزانية مبتدأ جواب سوال وهو ان الجملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بما ترى قوله ای ان ثبت جواب سوال وهو ان الجزاء يقتضی الشرط ولا شرط هنا فاجاب بما ترى قوله وقيل زائدة وما بعدہ كلام مبتدأ فان قيل ان القول بزيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضا لايناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاجلدوا ايجاب هو متضمن للوجوب الذی هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اختار هذا الاطناب ولم يقل بقول المبرد قلنا ان قول المبرد متردد اذ رأينا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ﴿فَسَبِّحْ﴾ فان قوله سبح عمل فی قوله اذا جاء لان اذا ظرف يقتضی العامل فانا لا ندری مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقيق هذا امر فی بحث غير المنصرف فی قوله ان استغنی عنه والا ظهرت فطالعه ان شئت قوله واختيار النصب اعنی ان الشرطية وهو قوله والا فالمختار النصب اشارة الى القياس الاستثنائی استثنی فيه نقيض التالی ليثبت نقيض المقدم وانما حمله ای الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لايعبأ به فالقياس الاستثنائی استدل به من رفع التالی الى رفع المقدم ای لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده او الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضی الموصوف وهو لفظ الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضی المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع قوله التحذير ای موضع التحذير ليصح الحمل على قوله الرابع قوله لضيق الوقت اعلم انه لابد فی الحذف الواجب من الامرين احدهما القرينة والاخر سد المسد فی مقام الحذف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد المسد فی القسم الاول فهو المعطوف اعنی قوله والاسد من نفسك وفی القسم الثانی لما كرر المحذر منه فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولايخفی ان التكرار ينافی ضيق الوقت اقول المنافی شیء اخر والتكرار ليس الا الاتيان بعين المطلوب قوله وفی اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان التحذير لما كان عبارة عن التخويف لايصح حمل المعمول عليه قوله ای اسم لما كان المعمول صفة تقتضی الموصوف زاد الشارح قوله ای اسم يرد عليه ان المعمول هو اثر العامل وهو الحركة وهی ليس باسم فعلى هذا لايصير التعريف مانعا فاجاب بقوله عمل فيه يعنی المراد من المعمول المعمول فيه وهو الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وانما قال عمل فيه ولم يقل معمول فيه ليكون متعلقا لقوله بتقدير اتق اذ الفعل اصل في العمل ومتعلق الظرف عامل فيه وان كان شبه الفعل ايضا يعمل قوله بتقدير اتق فان قيل الانسب ان يقال باتق بدون قوله بتقدير لانه معمول لاتق لا انه معمول للتقدير قلنا هو محمول على القلب تقديره باتق المقدر احتراز عن اتق المذكور لانه ليس بتحذير ثم قوله تحذيرا منصوب وله طرق كثيرة فقال الشارح احمد ذلك المعمول تحذيرا فان قيل لم لم يجعل[1] مفعولا له لقوله بتقدير اتق لانه علة لتقدير العامل لضيق الوقت قلنا انما قد حذف او ذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذر منه والضمير في منه راجع الى الالف واللام وقوله مكرر احال منه وانما كرر ليكون احدهما معمولا والآخر مسد كما مر والتكرار هنا لا ينافي لضيق الوقت لانه اتيان بعين المطلوب قوله على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله اتق او ذكر فعل وقوله المحذر منه مفعوله والضمير المستتر فيه فاعل والحال انه لابد للضمير من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكر حتى... يقتضي المرجع ثم كلمة او في قوله او ذكر للعطف يقتضي المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذر او ذكر قوله قلنا اي نعم لابد من الضمير في المعطوف لكن اذا لم يكن عائد آخر فيه غير الضمير وههنا العائد موجود غيره وهو وضع المظهر موضع المضمر فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لابد من ضمير في المعطوف ممنوع بل لابد من عائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره فان قيل ان وضع المظهر موضع المضمر عبارة عن وضع المرجع في موضع الضمير كما في الحاقة ما الحاقة وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول والمظهر هو المحذر منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان فيما صدقا عليه كما قال الشارح لان تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا ثم يرد عليه ان وضع المظهر في موضع المضمر يكون لنكتة فسأل لسائل ما النكتة ههنا فقال الشارح لانه وضع المحذر منه الخ قوله هذان المثالان الخ دفع وهم وهو ان احدهما مثال للقسم الاول والآخر مثال للقسم الثاني فدفع بقوله هذان مثالان اه اي انهما مثالان للاول والسر في ايراد المثالين لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم صحيح والآخر مثال الاسم تاويلي قوله ومعناهما اي اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك من المعطوف اكتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك والاسد[2] ثم حذف قوله بعد لضيق الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتى به للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شئ واحد وهو المخاطب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما يأتي تحقيقه في افعال القلوب وان شئت فلينظر فيها فبقي قوله[3] اياك والاسد ثم ان قوله ك ضمير متصل يقتضي ما اتصل به فاتصل بايا به فصار اياك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذف قوله وهو ضربه بالعصا جواب سوال وهو ان الحذف والحذف ما يكون في مقابلة الملفوظ اي ما ليس بملفوظ فعلى هذا فسد المعنى فاجاب بقوله وهو ضربه

[1] قوله تحذيرا ۱۲ منه اللهم اغفر لي ولوالدي آمين

[2] من الاسد ۱۲

[3] ۱۲ المقرر

ك من الاسد من المعطوف عليه اكتفاء بالمعطوف فبقي قوله بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله ۱۲

بالعصا وهذا القول قول امير المؤمنين عمر رض فى حق المحرم **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو ان المحذر منه مايكون بعد كلمة من فينبغى ان يكون النفس فى قوله والاسد من نفسك محذرا منه وليس كذلك لانه مايكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التبعيد لا يكون الا فى المقدور وتبعيد الاسد غير مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد لتاكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتاخير احترازا عن التكرار اللفظى **قوله** غير صحيح اى فى فرد من افراد النوع الاول لانه لايقال اتقيت وزيد الا انه لازمى لا يقتضى المفعول **قوله** وتقدير بعد ه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله بتقدير اتق اى بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد الشارح على هذا البعض ان تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب **فان قيل** الاولى ان يقم غير صحيح فى موضع قوله غير مناسب لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قلنا** انه غير مقدور بنظر البادى واما بنظر الدقيق فمقدور بان يمشى الى الطرف الآخر فى مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا ببعد المخاطب فلذا قال غير مناسب **قوله** لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قوله** فان المعنى على هذ اشارة الى بيان المحذر منه **فان قيل** كلامه يشعر بان المحذر منه هو مايؤذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر هو نفسك لانه من افراد النوع الثانى **قلنا** بان نفسك محذر منه بالفعل ولكنه محذر فى المآل اما الثانى فظاهر اذا الرجل يخاف من الموذيات كالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذى فى نفس الرجل فيكون المحذر منه هو الضرر **قوله** ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور اعنى الطريق الطريق **فان قيل** انه لازمى فكيف ينصب المفعول به اعنى الطريق **قلنا** ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل اللازمى فيه لانه شابه المفعول فيه والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة اجيب ان عبارة المصنف رح تحذف المعطوف اى بتقدير اتق وبعد ونحوه **قوله** قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين اما خروجه من النوع الثانى فظاهر اذ هو لايكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد فى التركيب المذكور شئ حتى يصح قوله تحذيرا مما بعده **قوله** فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير والمعطوف على التحذير تحذير **قوله** والتوابع خارجة يعنى ان خروج الاسد غير مضر لانا التزمنا الخروج عن الحدود لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد فمعنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد فمعنى المعطوف والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاعتراض **قوله** فى قسمى النوع الاول اى فى مثالى النوع الاول احدهما اياك والاسد والثانى اياك وان تحذف **قوله** اياك من الاسد يذكر لفظ من الاسد الذى حذف من المعطوف عليه **قوله** لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد فلجاز

له فيكون مفعولا لانه منصوب بتقدير اتق ۱۲

فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قوله** لامتناع تقدير من اى لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة وههنا بحث من وجهين احدهما انه يجوز حذف حرف الجر من الاسماء كما في المفعول فيه والمفعول له والثانى ان تقدير من لما امتنع لا يصح قول الشارح وشذ وذه مع فيه ان وان اجيب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذكورة سهو ومراد نابد ون الشروط وعن الثانى ان المراد بالشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالمسجُد بضم الجيم والحال ان هذا الشاذ لا ينافى .... الامتناع **قوله** وشاذ كثير **فان قيل** بين الشاذ والكثير منافات لان الشاذ يدل على القلة والكثير يدل على لكثرة **قلنا** المراد من هذا الشاذ ما خالف القياس ووافق الاستعمال فيكون معنى قوله شاذ كثير اى شاذ بنظر الى الاستعمال ونقول انه بمعنى نهاية اى شاذ نهاية اى قريب الى الندر **قوله** المفعول فيه وهو مبتدأ وخبره[له] محذوف اى منها المفعول فيه وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصول **قوله** ما فعل فيه فعل **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح ارجاع الضمير في قوله فيه اذ الفعل لا يكون في الاسم وعلى الثانى يلزم الخروج عن البحث لانه فى الاسماء **قلنا** ان ما عبارة عن المسمى لكن يحذف المضاف اى اسم ما فعل فيه بقرينة ذكر الاسم في المفعول المطلق **قوله** اى حدث جواب سوال وهو انه لا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اذ لا شئ من المفعول فيه فعل فيه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة الحدث والنسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل الحدث فقط فاجاب بقوله اى حدث ثم يرد عليه انه لما كان المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العامل فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تضمنا او مطابقة ثم يرد عليه ان بذكر قوله مذكور خرج قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر **فان قيل** ان تقسيم الفعل المذكور الى الملفوظ والمقدر تقسيم الشئ الى النفس والغير **قلنا** المذكور بمعنى المؤدى اى ما فعل فيه فعل مؤدى وهو اعم من الملفوظ والمقدر كما في عبد الغفور رح **قوله** او شبهه كذلك اى الملفوظ والمقدر **قوله** يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتداء والمبتدأ لا يقتضى تقدير الفعل **فان قيل** ان طيب صفة مشبهة فهو عامل في اليوم **قلنا** ان الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو مناقشة في المثال وهو ليس من داب العلماء اذ يجوز ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان فعلى هذا لا يرد شئ **قوله** لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة اى حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه مفعول به **قوله** فلو اعتبر في التعريف اشارة الى الجواب وفيه تامل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى فح لا يحتاج الى قيد الحيثية اجيب بانه لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة فى في قولنا شهدت في يوم الجمعة **قوله** فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اى ذكر يوم الجمعة فى قولنا شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل **قوله** لا حاجة

له اوخبره مبتدأ محذوف اى هذا الباب المفعول فيه ١٢ محشی

عه المفعول فيه

عه اى من المفعول فيه والمفعول له ١٢ عه فيهما اى فيهما مستثنان من هذه القاعدة ١٢ صفق

الی قوله من کور لانه لاخراج قوله یوم الجمعة یوم طیب والحال انه خارج بقید الحیثیة لانه وان صدق
علیه انه فعل فیه فعل مذکور ولکن لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه حمل علیه قولنا
..... یوم طیب قوله الا لزیادة المعرف اشارة الی الجواب وهو ای المعرف بصیغة اسم المفعول و
لوکان بصیغة اسم الفاعل فله وجه قوله بیان لما الموصولة جواب سوال وهو ان کل قید اذا ذکر فی
التعریف لابد فیه من الاحتراز عما عداه وهو حاصل بما سبق فلا حاجة الی قوله من زمان او مکان ..
فاجاب بقوله .. بیان لما الموصولة یعنی انه لیس جزء من التعریف بل هو بیان لجزء التعریف ثم یرد علیه
ان کلمة او للتشکیک او الشك وهما ینافیان البیان فکیف یکون بیانا لکلمة ما الموصولة فاجاب بقوله
اشارة الخ یعنی ان کلمة او للتقسیم ثم یرد علیه ما الفائدة فی ذکر الاقسام فاجاب بقوله وتمهید الخ الواو
بمعنی اللام قوله وهو ضربان جواب سوال وهو ان قول المص رح وشرط نصبه تقدیر فی غیر صحیح اذ
تقدیر فی شرط النصب المفعول فیه لا شرط النصب کما هو مذهب القوم فاجاب بقوله وهو ضربان یعنی ان قول
المصنف رح بناء علی مذهب المص رح لان عنده تقدیر اللام شرط النصب لا شرط نفس المفعول فیه فیکون للمفعول
فیه عنده ضربان قوله وخالفهم فان قیل ان المخالفة عن القوم فی قوة الخطاء فما وجه ارتکابه
قلنا ان المصنف رح تابع الحق وهو فیما قال المصنف رح لصدق التعریف علی القسمین قوله ولذلك
قال ای لاجل ان المفعول فیه علی ضربین قال الخ قوله مبهما کان الزمان بیان لکلمة کلما والمراد بالمبهم
ما لیس له حد کالحین والدهر والزمان سواء کان معرفا او منکرا والمراد بالمحدود ما له حد
کالیوم والشهر والسنة سواء کان معرفا او منکرا قوله جزء مفهوم الفعل فان قیل لا نسلم
ان المبهم جزء الفعل لان الدهر مبهم مع انه لیس بجزء لا من الماضی ولا من المستقبل قلنا انه جزء
من مفهوم مطلق الفعل وان لم یکن جزءا من اقسامه قوله کالمصدر ای کالمفعول المطلق مثل ضربت
ضربا فان الضرب جزء الفعل فیصح انتصابه بلا واسطة قوله مثل صمت الدهر وافطرت الیوم الاول
مثال المبهم والثانی مثال المحدود قوله المکان جواب سوال وهو ان ضمیر کان لا یخلو اما راجع الی
الظروف او الی المکان فعلی الاول لا یوجد المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی لا یوجد العائد فی الخبر
الجملة الی المبتدا ای الظروف فاجاب بقوله المکان یعنی ان الضمیر راجع الی المکان ولا حاجة الی رجاع
الضمیر الی الظروف لان اضافتها الی المکان بیانیة فالارجاع الی المبین ارجاع الی المبین قوله فلا یقبل
جواب سوال وهو ان قوله فلا وقع جزءا وهو لا یکون الا الجملة وقوله فلا حرف فاجاب بقوله
فلا یقبل یعنی ان المنفی بلا محذوف قوله لاختلافهما ولا یحمل علی المکان المبهم لانه استعارة من
المستعیر لفقیر وذا لا یجوز قوله من المکان جواب سوال وهو ان المبهم بینا والزمان کالدهر مع انه
لیس من الجهات الست ثم ترك التاء فی ست ولم یقل ستة لان معدوده مؤنث وهو الجهات
فوق وتحت وشمال بالکسر قوله وما فی معناه کالعلو والسفل والجنوب والشمال بفتح الشین ثم تفسیر المبهم
...... من المکان بالجهات الست مذهب المتقدمین واما التفسیر غیر المبهم من المکان

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
اجيب عنه ان الجهات لا تتعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تتعرف بها **قوله** اى على المبهم المفسر
جواب سوال وهو ان الضمير راجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اى على المبهم المفسر اه يعنى ان
الضمير راجع الى المبهم وهو مذكر ثم يرد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى اجيب عنه المراد من
الحمل هو الحمل في الجهاتية لا في النصب تقدير اللام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لابهامهما
لا الحمل على الجهات بل الحمل في الجهاتية ليكون تعريف المكان المبهم جامعا للافراد وانما كان عند ولدى
مبهما لانك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التى في جوانبك **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما
ويجوز ان يكون ضمير قوله لابهامهما راجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبه
قوله دون وسوى اى باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك
اى في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كذا قال مولوى عبد الحكيم **قوله** وكذا احمل
على المبهم من المكان لفظ مكان واعاده قوله وكذا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى **قوله**
اى على المذهب الاصح يعنى ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
الاستعمال لا يرد الاعتراض الذى حرره الشارح كما ستعلم في آخر شرح الشارح **قوله** وهذا محل تأمل
اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محل تأمل فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الخ والثانى ما بينه بقوله
ومما يؤيد ذلك الخ اجيب عن الاول انا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
لكن هذا في الفعل المتعدى والدخول لازمى اذ هو ضد الخروج وهو لازمى بالاتفاق فكذا الدخول
فان قيل سلمنا ان الدخول لازمى لكن ههنا متعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة في **قلنا** ان الدخول
وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رح من قوله وما بعد دخلت على الاصح
عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اى المراد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازميا
فعلى هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغى لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
صحيح واذا كان الدخول لازميا فيكون قول البعض فاسدا لا صحيحا والثانى انه لما كان ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعا بحرف الجر الذى في المفعول فيه لانه لا يخلو من
كلمة في اما لفظا او تقديرا فلا يحتمل ان يكون لازميا اجيب عن الاول بان كثيرا ما يجئ اسم التفضيل
بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افقه من الجدار اى افقه من الحمار وعن الثانى ان التعدية التى تقابل
اللازمى مختص بالباء فقط وتعدية سائر الحروف الجارة ليس بمعنى الذى تقابل اللازمى
كما صرح به العلامة التفتازانى في السعدية **واجيب عن الاعتراض الثانى**

عه عطف على قوله اجيب عن الاول انا سلمنا اه ۱۲ مفتی   اللهم اغفر لى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد رسول الله

عن الاعتراض الذی بینہ بقوله ومما یؤید ذلك ان هذه الكلیة ممنوعة اذ صح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء الدار فان قیل ان ههنا الامران احدهما الوقوع والآخر النسبة والكلیة المذكورة فی النسبة لا فی الوقوع ولا شك ان نسبة الجلوس الی جمیع اجزاء الدار صحیحة وان لم یصح وقوع الجلوس فی جمیع اجزاء الدار اجیب عن اصل الاعتراض انا لا نسلم ان فی فعل الدخول لا یصح النسبة الی العام الا ترى ان الداخل فی الباب یصح ان یقول دخلت الدهلیز ودخلت الدار مع ان الدهلیز اعم من الباب والدار اعم منهما واذا كان الباب مفعولا فیه ههنا فكذا كل ما هو بعد دخلت فان قلت مراد المعترض ان الكلیة فی الدخول غیر صحیح فی فرد من الافراد لا انها لا تجری فیه اصلا اجیب عن اصل الاعتراض ان الكلیة ممنوعة اذ لو صح لزم ان لا یكون البلد فی قولنا دخلت الدار فی البلد مفعولا فیه واللازم باطل فالملزوم مثله بیان الملازمة ان البلد ههنا مفعول فیه مع انه لا یصح نسبة الدخول الی امر اعم منه وهو الاقلیم لانه اذا قال الداخل فی الاقلیم دخلت الدار فی البلد یصح ولو قال دخلت الدار فی الاقلیم لا یصح مع ان البلد مفعول فیه بالاتفاق فان قیل ان هذا القیاس قیاس مع الفارق لان الدخول فی مثال الاقلیم یتم بالدار فلا یكون البلد مفعولا فیه واما فی مثال الشارح رح فالدخول یتم بالدار فكیف یكون مفعولا فیه اجیب عن اصل الاعتراض ان الكلیة تصح اذا لم یمنع مانع وفی مثال النقض وجد المانع وهو كونه مقیما فی البلد قوله وقیل معناه علی الاستعمال الاصح وعلی هذا لا یرد الاعتراض الذی حرره الشارح رح بقوله وهذا محل تأمل لانه لیس ههنا مذهب حتی اختلفوا فی الوجه یعنی ان استعمال ما بعد دخلت یكون بحذف كلمة فی علی الاصح وقد یكون بذكر كلمة فی سواء یقال له مفعولا فیه او مفعولا به قوله ونقل عن سیبویه اشارة الی تائید قول القیل فی تقیید بلفظ الاستعمال لان سیبویه حكم بتعدد وذ استعماله یعنی فعلم ان استعماله بدون فی اصح واكثر قوله بلا شرطیة التفسیر جواب سوال وهو انه لا یصح عطف قوله وعلی شرطیة علی قوله بعامل مضمر لانه یلزم العطف علی النفس فاجاب بما ترى[1] قوله ای لقصد تحصیله جواب سوال وهو ان مدخول اللام فی قوله لاجله لا یخلوا ما علة لما قبله او معلول له فعلی الاول لا یصح تمثیله بقوله ضربته تادیبا وعلی الثانی لا یصح التمثیل بقوله قعدت عن الحرب جبنا فاجاب بقوله ای لقصد تحصیله ای تحصیل الفعل او بسبب وجوده ای وجود الفعل یعنی ان المراد كلاهما[2] فان قیل فعلی هذا یلزم عموم المشترك وذا لا یجوز قلنا المراد ههنا عموم المجاز ای الباعث علی الفعل مطلقا سواء كان فی الذهن كما فی المثال الاول وفی الخارج كما فی المثال الثانی قوله ما فعل مطلقا ای مما فعل فعلا مطلقا قوله ای حدث ای المراد من الفعل معناه التضمنی او ان الفعل مقروء بفتح الفاء فیكون مصدرا فعلی هذا لا حاجة الی التأویل قوله ای بلفظ جواب سوال وهو ان المذكور مشتق من الذكر وهو عبارة عن العلم كما فی قوله تعالی فاسئلوا اهل الذكر

[1] یعنی انما زاد قوله بلا شرطیة التفسیر لیصح المعطوف علیه بقوله وعلی شرطیة التفسیر فلا یلزم من عطف الشئ علی نفسه كذا قال عبدالرحمن وغیره ۱۲ [2] یعنی ان المفعول له منقسم الی قسمین احدهما علة غائیة للفعل كالتادیب للضرب والثانی ما لیس كذلك كالجبن للعقود فالقسم الاول یكون بحسب تحققه علة للفعل بحسب وجوده فی الخارج ... والقسم الثانی ... المحشی ۱۲

ان كنتم لاتعلمون فعلى هذا لايطابق للمقصود فاجاب بقوله اے ملفوظا ثم يرد عليه فعله هذا الخروج عند ما كان فعله مقدرا فاجاب بقوله حقيقة اوحكما قوله احترازعن مثل اعجبني التاديب[1] لانه[2] فاعل يقتضى[3] ناصبا .. لفظا ولاتقديرا وفيه نظرلان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له واما اذا جعل من القسم الثانى فلا يخرج بل لان فعله وهو اعجب مذكور فان وجود التاديب فى زيد مثلا سبب لوقوع التعجب اجيب عنه المراد ان يكون المفعول له غيرالفاعل وههنا عين الفاعل ولا يخفى انه على هذا لاحاجة الى قوله مذكور لانه ذكر لاخراج .قوله اعجبني التاديب وهو خارج بدون ذكر الفعل اذ هو خارج بالفاعلية قلنا ان ذكره لزيادة تصوير المعرف قوله مذكور فى الجملة اى فى تركيب من التراكيب قوله الذى ضربت لاجله ان فعله مذكور معه فى التركيب الذى هو اى ذلك الاسم فيه وان كان مؤخرا فان قلت ع المراد ان يكون مذكورا معه ومقدما عليه ايضا قلنا هو مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ومقدم عليه ايضا فى قولنا ضربت زيدا اوفى قولنا اعجبني التاديب ان التاديب ليس بمفعول له بل هو فاعل اعجبني قوله ايراده معه للتنصيص فيه فان قيل قيد العمل يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للثمن لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل قلنا ان العامل فى المجرور هو الفعل ايضا وانه منصوب المحل قوله ويترتب عليه وفيه نظر اذ التاديب عين الضرب ولان ضرب شخص بالعصا مثلا ضرب و تاديب قلنا انهما وان اتحدا ذاتا لكنهما متغايران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص من حيث انه مفيد للالم يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التاديب اونقول ان المراد من التاديب التادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب وفيه نظر وهو انه على هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغى ان لايجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التاديب قوله والقائل الخ جواب سوال وهو ان قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فسال السائل انه من اى طريق فاجاب بقوله والقائل يعنى ان نصبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قيل ان دفع السوال يكون بقوله يخالف فما الحاجة الى قوله والقائل يكون الخ قلنا انما ذكره لبيان مرجع الضمير فى قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد من القائل جمهور النحاة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وذا لايجوز قلنا هذا انما يرد لو كان قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شئ كما ترى قوله خلافا ظاهرا وانما قدر متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبيها الى ظهور هذا الخلاف الذى وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لاخفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديبا ادبته بالضرب تاديبا لان الضرب والتاديب متحدان ذاتا ومعنى ان هذا الخلاف ظاهر لا حقيقى

---

[1] اى احترازعن التاديب الذى فى اعجبني التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذى فعل القصد تحصيل التادب ١٢

[2] يعنى انهما متحدان بالذات فكيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه ١٢ [3] يعنى ان المراد ترتيب ما تقتضيه التاديب وهو التادب كذا قال الغفور ١٢ صفته كالحاصل والثابت والكائن مع ان الشارح فى مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الافعال العامة ١٢

عه اى التاديب فى المثال المذكور ١٢ سه اى فى الجواب الاول ١٢

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب جبنا
ردّ قول الزجاج اه بیشیرہ ۱۲
قال الفاضل الهندی رح لو قال في المثال قولهم قدمتم على الحرب شجاعة لكان احسن اى احسن بمقام المنازعة للزجاج وانما اختار المص رح قولهم قعدت عن الحرب جبنا نظرا الى حال الزجاج لانه قعد عن المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندی فهو ناظر الى حال الجمهور لانهم حثوا على الاقدام بالمنازعة مع الزجاج

قوله مصدر اى مفعول مطلق ثم يرد عليه ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب فاجاب بقوله من غير لفظ فعله يعنى ان مصدريته بطريقين احدهما ما اشار اليه بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تاديب يعنى ان التاديب مفعول مطلق باعتبار المضاف قوله فالمعنى عنده جواب سوال وهو ان المفعول اذا كان بغير لفظه يصح تاويله بعين لفظه فههنا كيف يصح تاويله بعين لفظه فاجاب بقوله فالمعنى عنده ادبته بالضرب تاديبا وانما زاد قوله بالضرب ليعلم آلة التاديب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تاديب عطف على قوله من غير لفظ فعله فان قيل ان الجبن كما كان مغائر اللفظ فعله كذلك مغائر له بحسب المعنى فان القعود غير معنى الجبن مع انه لابد من اتحاد المعنى بينهما قلنا ان المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد ثم قوله ضرب تاديب اى ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب للتاديب فيكون مفعولا مطلقا نوعيا قوله ورد قول الزجاج ورد ايضا بان معنى قولهم تاديبا اى ضربته للتاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس مفعول مطلق فكذا تاديبا الذى هو بمعناه

قوله اى شرط انتصاب دفع وهم وهو ان المتبادر ان معنى قوله وشرط النصب اى شرط كونه ناصبا للغير باضافة المصدر الى الفاعل والامر ليس كذلك لان المفعول له لا ينصب شيئا ثم يرد عليه ان مبنى المتن على الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشرط كون المفعول له من غير ذكر نصبه فاجاب بقوله لان شرط كون الاسم مفعولا له يعنى انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط النصب لا شرط انه عند المصنف رح قوله الزائر اى لتعطى الاكرام الزائر فقوله الزائر منصوب على المفعول للاكرام المضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور في قوله لاكرامك قوله عنده اى عند المص رح قوله وخص اللام مع ان الباء وفى ومن ايضا من دواخل المفعول له قوله فلا يقدر غيرها لانه لو قدر غير اللام فيتبادر الى تقدير اللام لما ذكرنا انها الغالب في تعليلات الافعال قوله ان امرأة وفيه نظر وهو ان اسم ان لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك اجيب عنه والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصصة فلا اشكال اصلا قوله فلما كان تقدير اللام جواب سوالين احدهما انه اذا ذكر الشئ سابقا يذكر ثانيا بالضمير والاخر ان مبنى المتن على الايجاز والاختصار فلابد ان يرجع الضمير الى تقدير اللام ولم يوضع الظاهر موضع المضمر فاجاب بما ترى قوله ولهذا قال

له وان لم يقعد فى بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقى كذا قال عبد الرحمن ۱۲ سله وقعد بهذا النوع من القعود ۱۲ سله وناظما واحد ۱۲ مفتی سله فلا بد ان يقول وانما يجوز بارجاع الضمير فى يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله هذا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

وقيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى الترادف بين الحذف والتقدير كما قال عبد الغفور قوله فيجوز حذفه فيما يجوز ذكرها اشارة الى ان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص قوله اذا كان فعلا بسكون العين اى حدثا قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله اشارة الى الاعتراض على المصنف تقريره ان الاخصر والاوضح فى العبارة هذا الا ما ذكره المصنف فلم ترك الاخصر اجيب عنه انه انما ذكر الطويل ليعلم انه علة للفعل فان قلت ان اتحاد الفاعل مشكل فى قوله تعالى اَلَمْ تَرَ اِلَى الَّذِىْ حَاجَّ اِبْرٰهِيْمَ فِىْ رَبِّهٖٓ اَنْ اٰتٰهُ اللّٰهُ الْمُلْكَ فان قوله اتاه مفعول له وحذف لامه مع ان اتحاد الفاعل غير متحقق فيه لان فاعل الفعل النمرود المردود وفاعل المفعول له هو الله تعالى والجواب ان حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد الفاعل يعنى ان اتحاد الفاعل شرط اذا لم يكن مفعول له مصدرا بان وانّ لان حذف حرف الجر منهما قياس قوله بان يتحد زمان وجودهما او يكون زمان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المقارنة الاتحاد الزمانية وهى مفقودة فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح رح قوله اذ لا مغائرة بينهما اذ الضرب والتاديب واحد اذ هما فعل الضارب والمغائرة بين الضرب والتادب ثابت لان الضرب فعل الضارب والتادب فعل المضروب قوله الا بالاعتبار يعنى انهما متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار اذ وضع الخشبة على شخص من حيث انه مفيد للالم يسمى ضربا ومن حيث انه مفيد للخلق الحسنة يسمى تاديبا قوله فان زمان الفعل الخ فان زمان الجبن مقدم على زمان القعود ويكون القعود فى بعض زمان الجبن فان قيل لا حاجة لتصحيح المثال المذكور الى ان زمان الفعل بعض من زمان المفعول له لان علة القعود هى الجبن الموجود عند القعود لا الجبن السابق عليه قلنا يعد الجبن من اوله واخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ابتغاء الصلح فان قيل انه يصح الشهود الى الحرب وان لم يقع الصلح فلم يجب كونه مقارنا له فى الوجود قلنا المقارنة فى الوجود اعم من ان يكون فى الواقع او فى قصد المتكلم قوله وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب المفعول له لا يخلو اما ان يكون لاجل الفعل ولعلاقة اخرى اما الاول فهو غير موجود واما الثانى فهى غير معلومة فعليك البيان فاجاب بما حاصله انه منصوب لاجل انه مشابه بالمفعول المطلق بهذا الشرط قوله تعلق المصدر به منصوب بنزع الخافض اى كتعلق المصدر وانما كان منصوبا بنزع الخافض لانه لما حذف الكاف فمتعلق حرف الجر عمل فى مدخول حرف الجر قوله اى الذى فعل اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل او اسم المفعول يكون اللام بمعنى الذى وصلتهما بمعنى الفعل قوله لصاحبه بيان لكلمة مع قوله فى صدور الفعل عنه اى عن الفاعل مثل جئت وزيدا وقوله والمفعول به معطوف على الفاعل مثل كفاك وزيدا درهم

---

١ وههنا المفعول له هو قوله ان اتاه الله مصدر بان ١٢ مفتى ٢ اذ زمان التاديب بعد زمان الضرب كما هو الظاهر ولكن زمان الجبن غير زمان القعود لان الجبن موجود فى زمان القعود وغيره بخلاف العكس ١٢ ٣ اى بان يكون المفعول معه مصاحبا له فى وقوع الشرع

شرح مولانا المولى المفتى المحشى المصحح لهذا الكتاب عبد الرحيم القشاقذى النوشهرى

فان قيل ان صفة الصدور لا يلائم بقولنا استوى الماء والخشبة لان الاستواء لم يصدر من الماء قلنا الصدور اعم من ان يكون حقيقة وحكما اذ الاستواء لا يكون الا للماء فكانه صدر منه فان قيل ان قوله عنه في قوله في صدور الفعل عنه مما لا يحتاج اليه لان قوله في صدور الفعل وجه المشابهة فلا بد ان يكون مشتركا بين المصاحب والمصاحب به كما يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به وهذا يحصل بترك قوله عنه وكذا قوله عليه فتامل تفهم قوله فقوله معه جواب سوال وهو ان قوله المفعول صيغة اسم المفعول وهو يقتضي مفعول ما لم يسم فاعله فما هو فاجاب بقوله فقوله معه الخ ثم يرد عليه ان قوله معه مضاف ومضاف اليه فيكون جارا ومجرورا فسال السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول ما لم يسم فاعله فاجاب الشارح بقوله كما اسند الجار والمجرور الخ ثم يرد عليه انه لما كان الالف واللام موصولة فلا بد في الصلة من العائد اليه فما هو فاجاب بقوله والضمير المجرور الخ وانما كان الضمير مجرورا اذ هو المضاف اليه وانما تعرض الى حاصل تركيب المفعول معه دون المفعول به وفيه وله لان به وفيه وله جار ومجرور والضمير فيهما من المبنيات فرفعه محلي قطعا بخلاف مع فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعا بالفعل المجهول والحال انه غير مرفوع بل منصوب فهو يحتاج الى البيان قوله واعتذر من نصبه جواب سوال ظاهر قوله على ما هو عليه في الاكثر وفيه نظر وهو ان بين قوله لازم النصب بين قوله في الاكثر تدافع اجيب عنه ان المراد من اللزوم هو اللزوم الحكمي وهو ان يكون للاكثر حكم اللزوم كما ان للاكثر حكم الكل قوله وفي بعض الحواشي والمراد منه شرح شارح الهندي واطلقوا عليه اسم الحواشي لان الحاشية عبارة عما كتب على بياض الكتاب وشرح الهندي في الاول كان مكتوبا في بياض الكافية ثم جمعه بعض الطلبة فصار شرحا قوله ان هذا الراى شريف جدا اما كونه شريفا فلموافقته كلام الله تعالى واما كونه جدا فلخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر قوله وقيل الوجه ودليله انه لو اسند الى مع وهو ظرف منصوب لكان الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد حيل فمفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى مصدر الفعل وهو الحيلولة اذ المصدر مذكر والتاء يجوز تذكيره وتانيثه فان قيل انما قام المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشيء فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضرب شديد كما مر في موضعه قلنا القيد المخصص شرط في اقامة المصدر اذا كان المذكور لفظ المصدر والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع الى المصدر قال الشارح قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي او الاهلي والنزوان الوثبة والوثوب قوله والضمير المجرور للموصول جواب سوال يرد على هذا البعض وهو انه لا بد من العائد في الصلة الى الموصول فاجاب بقوله والضمير الخ اي الضمير المجرور للموصول على قول هذا البعض ايضا فلا يرد انه لا حاجة اليه بل هو تكرار حيث قال الفاء والضمير المجرور راجع الى اللام قوله كالنسا

---

[1] تقريره ان مفعول ما لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات فلا بد ان يكون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر ١٢

[2] ولانه يوافق بقوله المفعول به وفيه وله ١٢ [3] واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان الكثر الثقات على انه لا يجوز اصل كذا قال عبد الرحمن ١٢ منه

[4] من الحيلولة وهي المنع من الوصلة بين الشيئين ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم الفشاوري

قال مولانا عصام الاحسن ذكر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذكور بعد لفظ مع اذ معنى مع والواو واحد والاحتراز يكون من الاقران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بين الواو والفاء مناسبة من حيث انهما حرفا عطف فيكون الفاء من الاقران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبته فالمصاحبة مضاف الى الضمير من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدر وان قوله مصاحبته مضاف الى قوله معمول من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل لا ضمير في قوله لمصاحبته وليس قوله معمول مفعول المصدر والا يكون مخالفا من قول الشارح رح بان يكون الفاعل مصاحبا له حيث علم منه ان المصاحبة من جانب المعمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبته اه احتراز من قولهم كل رجل وضيعته لانه ليس لمصاحبته معمول فعل اذ لا فعل ههنا قوله اللام متعلق بمذكور لما كان المتعلق قد يكون من الافعال العامة وقد يكون من الافعال الخاصة فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذكور قال مولانا عصام ان في قوله بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف وانما كان فيه لطافة لان فيه احتمالان احدهما ان المراد منه لفظ المذكور الذي في عبارة المصنف والثاني ان متعلقه منطوق غير مقدر اي انه ظرف لغو وليس بمستقر وانما كان ما قال مولانا عصام الطف اذ في اللام اشارة الى ما قال المصنف اولا ليس فيما قال مولانا عصام لطافة اذ هي باعتبار الاحتمالين ولو ادخل اللام على مذكور تعين احتمال واحد قوله اي يكون ذكره بعد الواو ولما كان قوله مذكور مركبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا يكون من الذوات فلذا قال الشارح اي يكون ذكره يعني ان المراد من المذكور هو الحدث فقط وانما قال الجار اشارة الى ان اللام اجلى وليس بزائدة ولا للعاقبة ولا للتمليك من معاني اللام قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا او مفعولا اشارة الى الرد على البعض من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلا والا لانتقض بقولنا ضربت زيدا وعمروا اذ لا يعلم نصب عمروا انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سيأتي قوله استوى الماء والخشبة هذا القول يذكر فيما يعلم عمق الماء بالخشبة قوله وسواء عطف على السواء الاول ثم انه لما كان قبله لفظا ومعنى منصوبا ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان زمانه لما لم يصح حمل قوله لفظا ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظا بلفظيا ومعنى بمعنويا قوله نحو ما لك وزيدا الخ فانه اذ ذكر اللام بعد ما الاستفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه المعطوف فاجاب بقوله والمراد يعني ان المراد هو المشاركة في الفعل والزمان والمكان والمشاركة في المعطوف في اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يجيء زيد في وقت وعمرو في وقت آخر قوله في زمان واحد اي مع المكان ايضا قوله نحو سرت وزيدا مفعول معه لتعذر العطف اذ

له في نحو قوله جاء في زيد وعمرو لانه مذكور بعد الواو لمصاحبته المعمول اي معمول الفعل في الصدور والوقوع مع انه ليس مفعولا معه ۱۲ سه لان كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد لانه لو سار زيد في سمرقند وسار عمرو في بخارا لا يقال سرت معه في زمان واحد عرفا فالاحسن ان يكتفي بالزمان كذا قال مولانا عصام قال عبد الرحمن انما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار انهما قسمان متقابلان لانه قد يكون للقصد مشاركة له في زمان فقط دون المكان وقد يكون القصد عكسه ۱۲م مولوی مفتی عبد الرحیم القشاوری

عه والحق ان المصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل ۱۲ قاله الافندي ۱۲ سه يعني ان قوله لفظا ومعنى خبران لكان الناقصة المقدرة ۱۲م

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل قوله او مكان واحد اى مع الزمان ايضا اذا رضاع الفصيل لنا قه انما يكون اذا كانا فى زمان ومكان واحد قوله نحو جاءنى زيد وعمرو لعدم تعذر العطف ههنا فلا يرد انه لا فرق بين سرت وبين جاءنى فالوجه فى الاول تعين المفعول معه وفى الثانى يجوز العطف ايضا وان قصد المصاحبة فى هذا المثال يجوز ايضا لان الفعل لفظى والعطف جائز فيجوز فيه الوجهان قوله واعلم الخ لان الفعل اصل فى العمل فنسبة العمل الى الغير مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفيه رد على عبد القاهر حيث قال ان العمل للواو اذ هو قريب من الفعل وعلى الاخفش حيث قال ان العامل المعنى فى الواو ولكن الاعراب يظهر فيما بعد الواو وانما كان الاعراب نصا لان الواو بمعنى مع وهو لازم النصب لكن الواو لا يقبل الاعراب فنقل الى ما بعد الواو فكان العامل هو الواو قوله وانما وضع الواو جواب سوال ظاهر قوله واصلها جواب سوال وهو ان الفاء ايضا كذا فاجاب بما ترى قوله اى وجد انما جعل الشارح كلمة كان تامة مع ان الظاهر انها ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه على تقدير كونها ناقصة يلزم تاويل قوله لفظا بقوله ملفوظا ليصح الحمل على اسم كان واما على تقدير كونها تامة لا يلزم التاويل المذكور لانه على هذا يكون قوله لفظا تميزا عن نسبة الفعل الى الفاعل ولا حاجة فيه الى التاويل قوله اى لم يجب جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا ضربت زيدا وعمرا اذ العطف فيه جائز مع انه لا يجوز الوجهان فيه بل العطف فيه واجب فلجاب بقوله اى لم يجب ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا جئت وزيدا اذ العطف فيه غير واجب مع انه لم يجز فيه الوجهان بل تعين المفعول معه فاجاب بقوله ولم يمتنع وفى صورة النقض امتنع العطف فلو الجواز بمعنى الامكان الخاص قوله فلا ينتقض متعلق بقوله لم يجب قوله لوجوب العطف فيه لان الاصل فى الواو هو العطف وانما عدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفى المثال المفروض لا يدل التنصيص بالنصب على المصاحبة لانه يحتمل ان يكون النصب للعطف بل اظهر للاصالة فالحاصل ان الحمل على المفعول معه فيما اذا كان احتمال العطف مغلوبا وفيما اذا كان غالبا فالحمل على العطف واجب فان قيل هذا منقوض بقولنا كفاك وزيدا درهم لان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لاحتمال العطف قلنا احتمال العطف هنا مغلوب لان الضمير فى كفاك وان لم يمتنع العطف عليه لكونه فضلة فلا يكون كالجزء نظرا الى المعنى لكنه بالنظر الى اللفظ متصل فالعطف عليه وان لم يمتنع لكن يرجح عدم العطف على العطف فلم يسبق الذهن الى العطف قوله اى العطف والنصب دفع وهم وهو ان المراد بالوجهين ان يكون المعطوف فاعلا او مفعولا وذلك لا يوافق المقصود ثم يرد عليه ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله

له اى فى قوله واعلم ان مذهب جمهور النحاة ١٢ م سه يعنى انه جعل الواو نفسها عاملة حيث قال فى نظم مائة عوامل واو يا آه ناصب اسم الله الخ لكن ليس مراده ان الواو حقيقة بل مراده انه عامل مجازا باعتبار الفعل اللفظى والمعنوى كذا فى الحواشى ١٢ م

سه تقريره او لم وضع الواو موضع مع اجاب بقوله وانما وضعوا ١٢ سه يعنى ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص ١٢ م هه اى تعين النصب على انه مفعول معه ١٢ مولوى مفتى مولانا محمد عبد الرحيم الفشاورى السرحدى

له ان يكونا فى زمان واحد ... [illegible] ... فى زمان ومكان واحد ١٢ م سه يعنى انه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع ١٢ سه اى تقرير قوله واصلها وان العطف ١٢ م

فالوجهان جزاء ولیس بمهملة فاجاب بقوله جائزان قوله نحو جئت انا وزید فان قیل لا یدل المنفصل
علی استقلال له لان المنفصل شئ والتصل شئ اٰخر قلنا انهما فی الحقیقة شئ واحد لانهما ضمیر
المتکلم فلما کان المنفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قیل ینبغی ان یکون معطوفا
علی المنفصل فما الحاجة الی کونه معطوفا علی المتصل قلنا انه لو عطف علی المنفصل والحال انه تاکید المتصل
فالمعطوف ایضا یکون تاکیدا وهو لا یجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزاء وهو لیس الا عین
الشرط لان معنی قوله لم یجب العطف ولم یمتنع ای العطف جائز مع جواز النصب ایضا لان الکلام فی المفعول معه
وهو یکون منصوبا فتامل فیه قوله ای وان لم یجز جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب
المستفاد من قول الشارح ای لم یجب فی تفسیر قول المصنف قوله بل یمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم یجز
بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم فینتقض بمثل قولنا جئت انا وزید فدفع بقوله
بل یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فوجود العطف لیس بضروری سواء کان
جائزا او ممتنعا قوله امرا معنویا لما کان قوله معنی خبر کان وهو یکون محمولا علی الاسم وحمله علیه غیر
صحیح فلذا قال معنویا ثم قوله معنویا صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا قال امرا وقوله مستنبطا من اللفظ تفسیر
لقوله معنویا قوله ای لم یمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم
فینتقض بما شانك وعمروا لانه لا یجب العطف فیه بهذا المعنی مع انه لم یتعین العطف فیه بل یمتنع
فدفع بقوله ای لم یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فعدم العطف لیس بضروری
سواء کان وجوده ضروریا اولا وههنا عدمه ضروری لانه ممتنع قوله مع جواز وجه اٰخر کلمة مع بمعنی
لام الجارة ای لجواز وجه اٰخر فیکون علة لعدم الحاجة فیه ان الحاجة ثابتة وهی التنصیص علی المصاحبة
قلنا القرینة العقلیة دالة علی المقصود وهو السوال عن شان احدهما مع الاٰخر لا من شان کل واحد فیفید
المصاحبة فلا حاجة الی القرینة اللفظیة وهی النصب قوله بل تمتنع اشار به الی ان المراد من الجواز هو الامکان
العام المقید بجانب العدم فوجود العطف لیس بضروری سواء کان عدمه ضروریا اولا فقال بل امتنع ای عدمه
ضروری لیصدق قوله تعین النصب قوله نحو مالك وزیدا الخ وانما اورد مثالین لان فی المثال الاول الضمیر
مجرور بحرف الجر وفی الثانی مجرور بالمضاف قوله غیر جائز وتحقیقه سیجئ فی بحث العطف قوله ولم یجز
عطف جواب سوال ظاهر قوله فی هذه الامثلة اشارة الی ان قوله لان المعنی دلیل الکل لیس متعلقا بالقریب
قوله وما یماثله جواب سوال وهو انه لا یتناول ماشانك وعمروا لانه لیس معناه ما تصنع بل معناه ما یصنع به

قوله الحال ے ومنها الحال ؎

له فعلی هذا یکون الجزاء عین الشرط ۱۲ منه وجاز ان یکون الجزء محذوفا وایضا یبطل ای المثال فاجاب
له قوله وان لم یجب ۱۲ له قوله وان لم یجز ۱۲ له لانه لم یجب العطف
له مع انه لم یتعین النصب بل جواز الوجهین ۱۲ له
له وفی هذا المثال لا یمتنع العطف فلذا جاز فیه الوجهان
له تقریره انه لا یجوز عطف عمرو علی الضمیر المجرور فی المثال الثانی
له علی الثانی فاجاب بقوله ولم یجز الا ما حصل الجواب
له انه لو عطف علیه لخالف مقصود المتکلم اذ مقصوده
له فهنا السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
له وفی الاٰخر کذا فی الحواشی ۱۲
له مولوی مفتی عبد الرحیم ۱۲
له ای فی قول المصنف لان المعنی ما تصنع ۱۲ مفتی ۱۲
له ای معنی ما شانك وعمروا ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲
له اجاب بقوله وما یماثله یعنی ان عبارة المصنف
له علی تقدیر المعطوف ای لان المعنی ما تصنع وما یماثله
هو ما یصنع ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم ۱۲

بحث الحال

وهو فی اللغة کما یقال حال الشئ یحول ای انقلب وانما سمی هذا القسم بها لانها لا تخلو عن انقلاب غا.

اعلم ان الحال علی قسمین احدهما المؤکدة وهو الذی لا ینتقل من ذی الحال غالبا نحو زید ابوك عطوفا والثانی المنتقلة وهی التی انتقل من ذی الحال غالبا نحو جاءنی زید راکبا ثم کل واحد منهما اما حال واحدة او اکثر من واحدة فالاول یسمی حالا واحدة مفردة والثانی وهو الاکثر من حال واحدة فهو لا یخلو اما ان یکون کل الاحوال من ذی الحال الواحد او یکون الحال الواحد الاول من ذی حال والحال الثانی یکون حالا من الضمیر فی الحال الاول فالاول تسمی بالاحوال المترادفة والثانی یسمی بالاحوال المتداخلة نحو جاءنی زید راکبا وقاتلا فان کان راکبا وقاتلا احوالا من زید والثانی حالا من الضمیر فی راکبا فهی متداخلة ثم کل واحد منهما اما متحقق فی زمان التکلم نحو جاءنی زید راکبا ای مقدر ومفروض ای لیس بمتحقق فی الحال لکن تحقق فی الزمان المستقبل یکون لا محالة فیصح فرضه فی زمان التکلم نحو قوله تعالی فَادْخُلُوهَا خَالِدِیْنَ فالاول یسمی حالا محققة والثانی یسمی حالا مقدرة **قوله** لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا یصح لانه فی المفاعیل والحال لیست منها او نقول ان فی قوله لما فرغ اشارة الی ترغیب المبتدی لانه یفرح بالشروع بالبحث الجدید فنبّه الشارح علیه **قوله** ما یبین هیئة **فان قیل** ان هذا التعریف غیر جامع لانه لا یصدق علی قائما فی نحو جاءنی زید قائما ابوه ونحو رأیت زیدا قائما ابوه لان قائما یبین هیئة الاب وهو لیس بفاعل ولا مفعول **قلنا** ان الاب وان لم یکن فاعلا ولا مفعولا لکنه متعلق بهما فیکون حالا باعتبار المتعلق **لکن یرد علیه** انه منقوض بقولنا آتیك وزید قائم لان زید قائم لم یبین هیئة الفاعل ولا المفعول بل هیئة الزمان **قلنا** بان الحال فی المثال المذکور یبین هیئة لازم الفاعل اعنی زمان الاتیان **قوله** ای من حیث جواب سوال بین الشارح **ثم یرد علیه** انه علی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وذا لا یجوز **فاجاب الشارح** بقوله کما هو الظاهر یعنی ان التقدیر فی التعریف انما لا یجوز اذا لم یوجد الامر وها وجد وهو الظهور **قوله** مطلقا کما فی قولنا جاء زید العالم فان علم زید مقدم علی مجیئه ولا یتوقف العلم بکون زید فاعل جاء بخلاف قوله جاءنی زید راکبا فان رکوب زید لیس بمقدم علی مجیئه بل متصل معه فی وقت المجئ **قوله** وهذا الترديد جواب سوال وهو ان کلمة او لاحد الامرین فینبغی ان لا یصح الحال منهما معا کما فی قوله ضرب زید عمرا راکبین فاجاب بقوله وهذا الترديد الخ ثم ههنا اعتراض وهو ان کلمة او للشك فلا یجوز ذکرها فی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للشك **فان قیل** فعلی هذا لا یصح قول الشارح وهذا الترديد اه لانه علم منه انها للشك والترديد **قلنا** ان اطلاق الترديد علیه باعتبار الاصل واما ههنا فلیس للترديد **قوله** ای سواء کان اشارة الی بیان نصب قوله لفظا او معنی وانما اول قوله

له وقد استمر فی کلامهم التعبیر عن الملزوم باللازم فکانها تبین هیئة ذاتیهما من حیث ان هیئة اللازم سبب هیئة الملزوم حکما کما فی حاشیة عبد الرحمن ١٢ م ٢ه وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعریف والحیثیات مرادة فی التعریفات وانما حذفت اکتفاء بالشهرة ١٢ م ٣ه یعنی ان قوله لفظا تمیز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لکان المقدر کما اشار الیه فی الشرح کذا قال عبد الغفور ١٢ مفتی عبد الرحیم غ

بحث اقسام الحال

ع فی مقدرة والحال الاول حالا من زید ع

لفظا بلفظيا ليصح الحمل على اسم كان قوله بان تكون فاعليته دفع وهم وهو ان المراد باللفظي ما يكون الفاعل مذكورا وبالمعنوي ما يكون غير مذكور فعلى هذا لا يصح مثال المعنوي بقوله هذا زيد قائما فان زيدا مذكور فدفع بقوله بان تكون الخ قوله باعتبار لفظ الكلام اي جزء الكلام وهو الفعل يعني ان الفاعل اللفظي هو الذي يكون عامله لفظيا وكذا المفعول اللفظي ثم يرد عليه ان مفعولية زيد في قوله هذا زيد باعتبار لفظ هذا الكلام وهو هذا لانه يدل على اشير فاجاب بقوله ومنطوقه يعني ان هذا وان دل على مفعولية زيد لكن ليس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفهوم ثم يرد عليه انه منقوض بفعل مقدر اذ هو ليس بمنطوق مع ان معموله يسمى لفظيا فاجاب بقوله من غير اعتبار معنى خارج عنه والحال انه ليس في الفعل المقدر اعتبار المعنى الخارج عنه ثم يرد عليه انه على هذا ينبغي ان يكون الفعل في هذا زيدا من هذا القبيل لان فهم اشير ليس بخارج عنه بل باعتبار لفظ هذا يعني داخل فيه فاجاب بقوله يفهم من فحوى الكلام اي لازم الكلام يعني ان معنى قوله باعتبار معنى خارج عنه ان يفهم من فحوى الكلام قوله سواء كانا ملفوظين دفع وهم وهو ان المتبادر ان الفاعل اللفظي ما يكون ملفوظا بنفسه فدفع بقوله سواء الخ .... يعني ان الفاعل اللفظي ما يكون عامله لفظيا سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظا حقيقة وهو ما كان من مقولة الحرف والصوت او حكما كالمنوي فقولنا ضرب زيد ان فاعلية زيد لفظي وهو ملفوظ بنفسه ايضا وقوله زيد ضرب ان فاعلية الضمير المستكن في ضرب لفظي اذ عامله لفظي وهو بنفسه ملفوظ حكما وقوله هذا زيد ان مفعولية زيد معنوي اذ عامله معنوي وهو اشير المستفاد من هذا وهو اي المفعول بنفسه ملفوظ قوله بان يكون فاعلية هذا بيان المقابلة مع اللفظي قوله والمراد بالفاعل جواب سوال ظاهر[1] قوله لكونه في معنى الفاعل اي ان كان مصاحبه فاعلا فهو فاعل[2] وان كان مصاحبه مفعولا فهو مفعول[3] قوله ضربت الضرب شديدا انما ذكر الضرب معرفا لان ذا الحال لا يكون الا معرفة وايضا لو كان نكرة لالتبس شديدا بالنعت قوله فانه بمعنى احدثت الضرب جواب سوال وهو ان المفعول المطلق لا يكون الا عين الفعل بالمعنى اللغوي فكيف يكون داخلا في المفعول به لانه يكون مغائر للفعل فاجاب بقوله فانه بمعنى احدثت الضرب ولا شك ان الضرب مغائر من الاحداث والعلاقة بين ضربت واحدثت عموم وخصوص فان قيل لم لا يجوز ان يكون المفعول المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فيه فعلى هذا لا حاجة الى قوله فانه بمعنى احدثت قلنا فعلى هذا يلزم دخول التميز[4] في المفعول به ايضا قوله وان لم يصح قيامه لان صحة الحال ههنا بعلاقة الجزئية لا بعلاقة القيام قوله مصبحين اي داخلين في الصبا قوله المضاف اي الدابر المضاف اليه لفظ هؤلاء قوله اخر هؤلاء قوله فان دابر الشيء الخ وهو علة الجزئية يعني ان دابر الشيء اصله واصل الشيء يكون جزء له قوله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله جواب سوال مقدر[5] قوله وقد تبين هذا جواب من شارح

[1] فخرج عنه قائما في نحو زيد في الدار قائما لان قوله قائما حال عن الضمير المستكن في الظرف وهو ليس بملفوظ ۱۲ مفتی

[2] تقريره انه قد يقع الحال عن المفعول به نحو جئتك انا وزيد راكبين وقد يقع عن المفعول المطلق ضربت الضرب شديدا وقد يقع عن المضاف اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا مع انه ليس الحال لا عن الفاعل ولا عن المفعول به كما هو الظاهر اجاب بقوله والمراد بالفاعل الخ [3] باعتبار وجود النصب ايضا مع انه لم يقل به احد ۱۲ [4] تقريره الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به والدابر في الاية المذكورة ليس بفاعل ولا مفعول

الهندي عن الشبهة الواردة بالحال عن المفعول والمفعول المطلق فقراءة الاصل هي يبين على صيغة المضارع المعلوم المذكر من باب التفعيل الفاعل هو الضمير الراجع الى كلمة ما والهيئة مفعولا وبه متعلقا بالمفعول فيكون لا محالة مقيداً بقوله به واما اذا قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل تكون الهيئة حينئذ فاعلا ويكون قوله به متعلقا بتبين فيكون المفعول حينئذ مطلقاً عن قوله فيه فيتناول المفعول معه والمفعول المطلق فان قيل هذا ينافي ما سبق من ان اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الاربعة الباقية لا بد من تقييده بقوله به او فيه او معه او له قلنا ان عدم صحة اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية بدون تقييده بقوله به او فيه او معه او له بالنظر الى المفعول اللغوي واما بالنظر الى معنى المفعول النحوي فيجوز اطلاقه عليها بدون التقييد كما ذكر واذا قرئ يبين على صيغة المضارع المجهول تكون الهيئة مفعول ما لم يسم فاعله ويكون قوله به متعلقا بقوله يبين فالمفعول حينئذ ايضا يكون مطلقا عن قيد به فيتناول المفعول معه والمطلق الى هذا قول شارح الهندي ووجه الرد من جانب الشارح ما قاله بقوله الاول دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه وايضا في قول شارح الهندي يتعلق الجار والمجرور بالمقدر وايضا في قوله ارجاع العائد الى الموصول في متعلق الصلة والاصل ان يكون العائد في نفس الصلة وايضا دخل المفعول فيه وصحة الحال عنه مختلف فيه قوله مثال اللفظ الملفوظ حقيقة جواب سوال وهو ان المثال يكون للايضاح وهو يحصل بواحد فاجاب بقوله مثال اللفظي يعني ان هذا المثال مثال الفاعل اللفظي لان عامله ملفوظ قوله فان فاعلية الخ علة لكون الفاعل لفظيا قوله باعتبار لفظ هذا الكلام اي جزء الكلام وهو الفعل وهما ملفوظان حقيقة لانهما من مقولة الحرف والصوت قوله مثال اللفظي للملفوظ حكماً لان عامله لفظي وهو قوله في الدار لانه قائم مقام ثبت واستقر الضمير المستكن في ثبت الى قوله في الدار لئلا يلزم حذف الفعل والفاعل جميعا قوله والضمير المستكن ملفوظ حكما لانه ليس من مقولة الحروف والصوت ثم اعلم ان ما قال الشارح رح رد على المصنف رح حيث قال في شرحه هذه امثال الفاعل المعنوي فان قيل ينبغي ان يكون قائما حالا من زيد لانه وان كان مبتدأ لكنه فاعل معنى باعتبار اتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف قلنا فعلى هذا يلزم اختلاف عامل الحال وذي الحال وذا لا يجوز عند الاكثرين اذ عامل الحال الظرف وهو قوله في الدار وعامل ذي الحال هو الابتداء فان قيل في ان دابر هؤلاء مقطوع الدابر مفعول ما لم يسم فاعل المقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق الفاظ يكون زيد ايضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع اليه قلنا ان معمول الظرف لا يتقدم عليه عند سيبويه فلا يلزم كون قائما حالا من المفعول مطلقا

له كما هو مختار المصنف رح والشارح ١٢م له والمونث لان كلمة ما عبارة عن الحال ولفظ الحال مؤنث ١٢م مفتي ١٢ ٣ه اي لفظ الهيئة ١٢م ٤ه من باب التفعيل ١٢م ٥ه يعني ان قول الشارح الهندي مردود من وجوه ١٢ ٦ه وهو قوله يبين وهذا خلاف الاولى ١٢م ٧ه اعني الشارح الهندي ١٢ ٨ه اي وايضا لو قرء كما قال الشارح الهندي دخل فيه الحال عن المفعول فيه ومكن المفعول له ايضا ١٢ ٩ه لم اورد المصرح الامثلة الثلاثة ١٢م ١٠ه اي هذه امثال الحال عن الفاعل المعنوي ١٢م ١١ه اذ المقصود تقييد الحكم في الدار بحال القيام ١٢ه وان كان تتقدم عليه عند الاخفش فبناء الكلام هنا على مذهب سيبويه رح ١٢ المولوي المفتي عبد الرحيم

له حاصله ان اطلاق صيغة المفعول اللغوي لا يجوز على المفاعيل الباقية بدون التقييد ويجوز اطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها بدون التقييد ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

قوله مثال للمعنوى يعنى انه مثال للمفعول معنى اذ عامله معنوى وهو بنفسه ملفوظ حقيقة لانه من مقولة الحرف والصوت لايقال ان الشارح لم يأت بالمثال للمفعول الملفوظ حكما لانا نقول انه اتى بمثالين له احدهما قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ وثانيهما قوله تعالى اَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فان المضاف اليه فى حكم المفعول قوله المفهومين من لفظ هذا الاول مفهوم من لفظ ذا والثانى من لفظها فان قيل ان مفعولية زيد اذا كان باعتبار معنى انبه فيكون المفعول مجموع قوله هذا زيد لا زيد فقط فزيد جزء المفعول وهو ظاهر فالاولى ترك قوله والتنبيه اللهم الا ان يقال فى تصحيحه ان التنبيه لما وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما ايضا فاذا وقع المجموع مبنها عليه فيكون كل واحد منهما ايضا مبنها عليه اذ كل واحد منهما جزء المجموع قوله ولا شك انهما الخ جواب سوال وهو انه لا فرق بين قوله هذا وقوله فى الدار فى ان كل واحد منهما ليس بعامل بنفسه بل باعتبار امر خارج وهو لفظ اشير فى قوله هذا ولفظ ثبت فى قوله فى الدار فما الوجه فى ان هذا عامل معنوى وفى الدار عامل لفظى فاجاب الشارح بقوله ولا شك ان بينهما فرقا وهو ان لفظ هذا لم يقصد المتكلم منه لفظ اشير لان الكلام فى قولهم هذا زيد تام غير محتاج الى لحاظ اشير واما فى قوله زيد فى الدار لا يتم بدون لحاظ التعلق وهو ثبت مثلا فلا بد ان يقصد التكلم ليتم الكلام قوله الاخبار بهما عن نفسه يعنى ان قوله اشير او انبه صيغة للتكلم لكن لم يقصد المتكلم بها الاخبار عن نفسه بخلاف ثبت فى قوله فى الدار لانه مقصود المتكلم فيقدر فى نظم الكلام قوله المعتبر لصحة وقوع جواب سوال وهو ان التنبيه او الاشارة لما كانا خارجين عن المنطوق فما الباعث على اعتبارهما قوله وعاملها لا يخفى ان المناسب ان يذكر الشرط بعد التعريف فلا ينبغى ان يقدم قوله وشرطها ان تكون نكرة فالغرض من ذكر تفصيل العامل هنا امران احدهما انه من تتمة التعريف كما مر والاخر بيان ما لا يتقدم على الحال عليه وكانه اراد ان لا يثبت الفصل بين مباحث التقديم والا لكان الاولى ان يذكر عقيب ذلك التفصيل قوله ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى قوله اى عامل الحال اعلم ان الحال مونث سماعى قوله اما الفعل انما زاد كلمة اما لان العطف لما كان بكلمة او فذكر اما فى راس المعطوف عليه حسن واذا كان العطف بكلمة اما فذكر اما فى راس المعطوف عليه واجب كما قال المص رح فى بحث الحروف قوله الملفوظ او المقدر جواب سوال وهو ان المراد من الفعل ما كان مذكورا اذ هو الفرد الكامل قوله نحو ضربت زيدا قائما مثال الفعل الملفوظ وقوله زيد فى الدار قائما مثال الفعل المقدر رثم يرد عليه ان الظرف قد يكون متعلقه اسم الفاعل فكيف يكون مثالا للفعل المقدر فاجاب الشارح بقوله ان كان الظرف متعلقا بالفعل وفيه نظر لانهم قالوا ان الظرف عامل بنفسه وقال الشارح هنا انه عامل باعتبار الفعل المقدر قلنا ان ما قال الشارح ههنا فهو بالنظر الى الاصل واما قالوا فهو بالنظر الى النيابة يعنى ان قوله فى الدار قائم مقام ثبت مثلا فعلى هذا هو عامل بنفسه قوله وهو ما يعمل عمل الفعل دفع وهم وهو ان المراد بشبه الفعل غير المنصرف لانه يشبه الفعل او يتوهم ان المراد من شبه الفعل ما كان على وزن الفعل

له ليخرج عنه نحو زيد فى الدار

الدليل لغيره ، ليتحقق ، قوله وربما ، ومعلها ع ، قدم قوله ، سه اى انما ، وبين ما قالوا ، الشارح ، بين ما قال ، فلا منافات ، سه ، او المقدر ، بقوله الملفوظ ، فاجاب ، مذكور ، قائما ، او الفعل غير

سه والفعل ومعنى بها الامرين فى الفوائد من الصفات الفعل هو من تقديمه تقدم

نحو شتّم وضرب علمين وهما ليسا الا من الجوامد فكيف يعمل في الحال فدفع بقوله وهو ما يعمل عمل الفعل ثم يرد عليه انه على هذا لا يصح ذكر قوله او معناه في مقابلة قوله او شبهه لانه ايضا يعمل عمل فعله فدخل فيه فيكون ذكره مستدركا فاجاب بقوله وهو من تركيبه منحرفي اي حروف الفعل موجود فيه مخرج العامل المعنوي لان هذا مثلا ليس من تركيب اشير ولا والظرف من تركيبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كنزال بمعنى انزل فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله وان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل جواب سوال وهو انه مر آنفا انه مقدر بالفعل فاجاب بقوله ان كان الظرف الخ قوله نحو زيد حسن ضاحكا فان قيل ان هذا مخالف لما ذكر المصنف في بحث الصفة المشبهة من ان معمول الصفة المشبهة ان كان منصوبا منكرا فهو ليس الا تميزا فكيف يكون قوله ضاحكا حالا قلنا ان ما قال المصنف ثمه فهو فيما اذا كان المعمول فاعلا في الاصل ولا يصح للحال فلو فرض ذلك المعمول منصوبا فهو جائز على التشبيه بالمفعول في المفعول المعرفة وعلى التميز في المعمول النكرة نحو زيد حسن الوجه وزيد حسن وجها واما ضاحكا فيصلح الحال فيصح جعله حالا ومن قال في الجواب انه مذهب لبعض فهو مجرد الدعوى وليس لهذا المذهب تحقق في كتاب من الكتب المتداولة لهذا الفن قوله المستنبط من فحوى الكلام جواب سوال وهو ان الظرف ايضا معنى الفعل لان قوله في الدار بمعنى ثبت مثلا فلا يصح جعله من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من فحوى الكلام اي من دلالة الكلام بخلاف الظرف لان الفعل مقدر معه الا ترى انه لو صرح على المتعلق اي اجتمع مع الظرف حيث يصح ان يقال ثبت في الدار واما لفظ اشير اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا قوله من غير التصريح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد يصرح به وقد يقدر ثم الضمير في قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا زيد قائما ولا شك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه وهو اشير قوله نحو يا زيد قائما اي ادعو زيدا قائما قوله وليتك عندنا مقيما اي تمنيتك عندنا مقيما قيل المثال لا يطابق الممثل لان مقيما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون معنى التمني قلنا ان في المثال يكفي الاحتمال فهذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورده باعتبار احتمال التمني وكذا السوال والجواب في قوله لعل في الدار قائما قوله اي ترجيه في الدار قائما قوله فكانه اسد صائلا اي اشبه زيد الاسد صائلا قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لان الموجود في الابتداء لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصار الرجل وباقي المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موضوعة للتعريف ابتداء وكذا اسماء الاشارة والموصولات موضوعة ابتداء فكيف تكون المعارف فرع النكرات ونقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعني ان الاصل في الاشياء الابهام والتعريف عارض قوله والغرض وهو مبتدأ قوله به متصل بما خبره وقوله وهو تقييد الحدث الخ بيان الغرض اي الغرض من ذكر الحال هو تقييد الحدث اي تقييد الفعل

له اي على ان المراد من شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ۱۲ مفتی عبد الرحیم

له اي كون ضاحكا حالا عن فاعل الصفة في زيد حسن ۱۲ ؎ اي في بحث الصفة المشبهة ۱۲ ؎ من حيث لم يصح ان يقال اشير هذا ۱۲ ؎ احتمال عاملية التمني ۱۲ ؎ احتمال عاملية الظرف ؎ اي احتمال ان التمني عامل ۱۲ ؎ ولعل في الدار قائما

المنسوب الی صاحبها یحصل بها ای بالنکرة لان الحال قید للعامل **فان قیل** هذا منقوض بالخبر اذ الغرض منه الحکم وهو یحصل بالنکرة فلا یجوز تعریف الخبر **قلنا** هذا القیاس قیاس مع الفارق لان الحال فضلة والقلة فیها مطلوبة بخلاف الخبر لانه رکن والیضا یلتبس بالصفة فی حال النصب لو کانت الحال معرفة **قوله** وان یکون اشارة الی حاصل العطف یعنی ان قوله وصاحبها عطف علی الضمیر المرفوع المستکن فی قوله ان تکون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نکرة **قوله** فی المعنی ای بعد العامل وبعد الفاء **قوله** جاءنی بقی زید راکب مبتدأ وخبرا **قوله** ای لیس اشتراطها جواب سوال وهو ان بین الشرط والغلبة منافاة فکیف یجتمعان فی شئ واحد هو تعریف الصاحب فاجاب الشارح بقوله ای لیس اشتراطها اه یعنی انها لا یتوجهان الی شئ واحد بل الشرط یتوجه الی تعریف الصاحب الغلبة تتوجه الی الشرط کقول الفقهاء الوضوء شرط الصلوة غالبا فالشرط یتوجه الی الوضوء والغلبة یتوجه الی الشرط لان التیمم شرط الصلوة ایضا لکن الوضوء شرط غالب کذلک التعریف شرط ذی الحال غالبا لان التخصیص شرط لذی الحال ایضا لکن التعریف شرط غالب **قوله** ای اکثرها جواب سوال وهو ان الغلبة یستعمل فی الافعال وفی کلامنا فی الاقوال **فاجاب** بقوله ای اکثرها یعنی ان المراد من الغلبة الکثرة وهو یستعمل فیهما **قوله** وبیان ذلک جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح ان للحال موادا کثیرة فسأل السائل انها ما هی فاجاب بقوله وبیان ذلک **قوله** نکرة موصوفة قال الفاضل المحشی لو قال المخصوصة موضع موصوفة لکان اولی لیشمل النکرة المضافة نحو جاءنی غلام رجل راکبا **قلنا** التخصیص یستعمل غالبا فی الصفة فیذهب الذهن من التخصیص الی الصفة فلا فائدة فی ذکر المخصوصة موضع الموصوفة **فان قیل** فعلی هذا لا یعلم حال النکرة المضافة **قلنا** انه داخل فی الموصوفة لان الصفة قید الموصوف وکذلک المضاف الیه قید المضاف **قوله** او مغنیة غناء المعرفة فقوله غناء منصوب بنزع الخافض ای کغناء المعرفة ثم هو صفة لقوله مغنیة باعتبار المتعلق ای او نکرة غیر محتاجة الی التعریف کعدم احتیاج المعرفة الی التعریف لاستغراقها **قوله** کل امر حکیم الحکیم هو الامر الذی فیه حکمة معناه استوار کرده شده **قوله** ان جعلت امرا حالا من کل امر فانه اذا کان حالا من المستتر فی حکیم لا یکون فیه استغراق فلا یکون مما نحن فیه **والیضا** ان الضمیر فیه معرفة وکلامنا فی النکرة المخصصة فلا یکون مما نحن فیه ایضا **قوله** او واقعة فی حین الاستفهام لان الاستفهام التکلم یدل علی ان المخاطب عالم **والیضا** المستفهم عنه یشبه النکرة الواقعة فی حیز النفی لکونه محسوبة من غیر الموجب عند النحویین **قوله** او بعد الا عطف علی قوله فی حین الاستفهام وقوله نقضا للنفی حال من قوله الا وهو اسم لما وقع فی الترکیب **والیضا** انه اذا ابدل من الحرف اللفظ یکون اسما فیصلح ان یکون ذا حال فیصح الحال عنه **فان قیل** ان النکرة فی المثال المذکور لیس بعد الا بل بعد الا هو الحال **اجیب عنه** ان النسخة الصحیحة قبل الا وقوله بعد سهو من الکاتب **واجاب** الفاضل المحشی بان قوله ومتعلقه

---

۱ فی قوله جاءنی زید راکبا ۱۲م ۲ لان الشرط یقتضی وجوب کون ذی الحال معرفة والغلبة تقتضی عدم الوجوب ۱۲ مفتی عبد الرحیم
۳ وهو ان قوله ای اکثرها ۱۲م ۴ ای لیشمل النکرة المخصوصة بالاضافة ۱۲م ۵ انما قال هذا لان بعضا من المفسرین من جعل ...... قوله امرا حالا من امر فعلی هذا لا یطابق للمثال المثل لکن الی الحواشی ۱۲ ۶ ای لفظ الا الذی وقع فی الترکیب ۱۲م مفتی عبد الرحیم

الحال محل للتنازع بين الظرف وهو قوله بعد الا وبين قوله او مقدما عليه فان الظرف تقتضى ان يكون قوله الحال فاعلاله وقوله او مقدما عليه تقتضى ان يكون قوله الحال مفعول مالم يسم فاعله ولاشك ان الحال ثابت بعد الا فى المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغو اذ متعلقه مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغو لا يعمل فى الفاعل فكيف يصح قوله ان الظرف تقتضى ان يكون لفظ الحال فاعلاله اقول ان عبارة المحشى بحذف المضاف فيكون معنى قوله ان الظرف تقتضى الخ يعنى ان متعلق الظرف تقتضى ونسبة العمل الى الظرف مجاز أجيب عن الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد منصوبا مضافا الى الا واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الا فاعلى بعد فلا يرد شئ واجيب ايضا ان النكرة فى الواقع واقعة بعد الا فى المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءنى رجل الا راكبا هو ما جاءنى رجل لصفة من الصفات الا جاءنى رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله او مغنية غناء المعرفة لان فى هذا القسم ايضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة لوقوعه فى سياق النفى قلنا المقابلة بينهما فى ان ههنا نقض للنفى وليس فى الاول نقض للنفى قوله او متقدما عطف على قوله نكرة لانه اذا تقدم الحال تخصص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يؤمن من الالتباس بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والمشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وهو اعم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتناول المعرفة كذلك يتناول النكرة المحضة فاشتراط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقولنا غالبا قيد تفريع على قوله ليس اشتراطها الخ قوله حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله الثابتة صفة لقوله غالبية قوله ويحتاج الخ عطف على قوله يقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قوله فى حواشى المتوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطف على قوله وشرطها ان تكون نكرة قوله ويجعل الخ عطف على قوله ويحتاج او على قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلاف الظاهر لان الاصل فى العطف ان يكون عطف المفرد على المفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشيئين فى الحكم وهو عطف المفرد على المفرد لان فى عطف الجملة على الجملة الاشتراك فى الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه قوله وارسلها العراك جواب سوال يرد على قاعدة اشتراط الحال نكرة بان العراك فى قوله وارسلها الخ وقع حالا مع انه معرفة

له يعنى ان المقابلة بينهما باعتبار ان فى الاول استغراق وفى الثانى نقض للنفى فانه ليس فى الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الحيثية والاعتبار قاله عبد الرحمان ١٢ ك اى بين قوله او بعد الا الخ ١٢ وبين قوله او مغنية ١٢م سك اى فى القسم الثانى وهو بعد الا ١٢م ك اى القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٢م ه فيتخصص به النكرة ١٢م له اى فى حالة النصب نحو ضربت امراة راكبة نظرا لتقديم دفعا دجوا كن الى اللباب ١٢م ك وايضا انما كان هذا خلاف الظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خبراله موافقا له وشرطها ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمان ١٢م ه بوزن الوافر ضمير لها للاتن والمنكن لحمار الوحش اى ارسل الحمار الاتن حال كون الاتن معتركة اى متزاحمة ١٢م له وبان وحده فى قوله مررت به وحده وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان جهدك فى قولنا فعلت جهدك ١٢ حال مع انه معرفة بالاضافة ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

فاجاب المصرح بقوله وارسلها العراك الى قوله متاول قوله ولم يذدها الخ اشارة الى بيان تمام البيت
قوله يقول ارسل قيل الاولى ان يقول قال بالماضي موضع يقول وكذا موضع قوله يصف الاولى ان يقول
وصف بالماضي قلنا ان كل لم يذكر ويعيد على السنة الناس يجوز تعبيره من الماضي بالمضارع ومعنى
التوصيف ان الشاعر وصف الحمار الوحش من حيث انه مودب للاتن ووصف الاتن من حيث انها تاخذ
قوله وكان المراد بالارسال اجاب سوال وهو انه لا يصح نسبة الارسال الى الحمار لانه بالفارسية فرستادن
وهو خاصة ذوي العقول فاجاب بقوله وكان المراد بالارسال البعث ثم يرد عليه ان البعث
عبارة عن الحيوة بعد الممات فاجاب بقوله والتخلية يعني ان البعث كما يراد منه المذكور كذلك
يراد منه الاذهاب كما قال عمر رض للموذن حين افطر الصوم وقال الموذن الشمس حية يا امير المومنين
بعثناك داعيا لا راعيا ثم المراد من الاذهاب هنا لازمه وهو التخلية قوله بين الرسل بفتح السين
قوله اي ارسلها الخ اشارة الى بيان معنى البيت قوله معتركة انما اول العراك به ليصح الحمل قوله متزاحمة
اي متنازعة بعضها مع البعض قوله ثم يرد من العطن وهو موضع حول الحوض لاناخة البعير واستراحته
يعني يشرب البعير الماء ثم يرجع الى العطن ثم يرد من العطن الى الحوض قوله ليشرب منه اي من الحوض
وكلمة ما في ما عساه موصولة يراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة والضمير المستتر في عساه
راجع الى البعير والبارز الى الماء اي قرب البعير الى عدم الشرب لانه شرب الماء اولا على الكمال لكن
دخل بين البعيرين للسخرة بهما يعني خوش طمعي ميكنند بالشان قوله ولعل المراد به جواب سوال وهو ان
الدال على هذا التفسير مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به فاجاب عنه الشارح بجوابين
الاول بقوله ولعل المراد به الخ يعني ان الشارح ذكر المقيد واراد منه المطلق فيكون مجازا مرسلا
والثاني بقوله او المعنى الخ يعني انه من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير فيكون مجازا استعارة
قوله ومررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد قوله فعلته جهدك فقوله فعلته
بصيغة المخاطب قوله انها مصادر انها مفعول مطلق لافعال مقدرة قوله وينفرد وحده ولم يقل
يحد وحده لانه غير مشهور بخلاف ينفرد فانه مشهور فهو مفعول مطلق من غير لفظه والجهد بمعنى
الوسع معناه بالفارسية كردي تو اين كار را در حالتي كه سعي ميكردي تو سعي كردني ثم لما كانت القاعدة ان كل مفعول
مطلق اذا وقع من غير لفظه يصح تاويله بلفظ نفسه فلذا قال الشارح اي انفرد قوله فهذه الجمل
جملة مستانفة وقعت في جواب سوال وهو ان السائل سأل ما حال هذه الجمل في التركيب فاجاب
الشارح بقوله فهذه الجمل الخ يعني انها وقعت حالا والجملة في حكم النكرة قال مولانا عصام ينبغي
ان يقال وقعت احوالا لا حالا اقول الحال مصدر وهو يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى الجمع قوله اسم معتركة وانما زاد المزيد لان مجرده غير مستعمل لان معنى المجرد هو المزاحم
من الجانب الواحد دون الاخر والحال ان الاتن مزاحمة كل واحدة منها مع الاخر
وباب الافتعال قد يكون بمعنى تفاعل نحو اختلف بمعنى تخالف قوله هي في التقدير نكرة لان الاضافة لفظية

له عراك الس مطلقا لمضا في بعض ١٢ له ذوالحال من حيث انها مجاز نكرة ١٢ له اي ملا ذا حالا وقعت حالا كما قال الشارح ١٢ منه مولوی عبد الرحيم الفشاوری

واللام فی العراک الذهنی او للتاکید لانه لم یرد من العراک عراک معلوم ولکن الاضافة فی وحدک وجهدک ذهنیة قوله وهی فی البعض نکرة لان هذه الاضافة اضافة لفظیة وهی لاتفید تعریفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ینقض بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نکرة مع انه لایجب تقدیم الحال فیه علی صاحبها فاجاب بقوله محضة یعنی ان المراد من النکرة هو النکرة المحضة وفی هذا المثال النکرة غیر محضة بل نکرة موصوفة بقوله من بنی تمیم ثم یتوهم ان المراد من المحضة مایکون بالنسبة الی بعض افراد التخصیص فدفع بقوله لم تکن فیها شائبة تخصیص قوله بماسوی التقدیم جواب سوال وهو ان ذا الحال اذا کان نکرة محضة ثم قدم الحال علیه فحینئذ لم یکن ذوالحال نکرة محضة بل مخصصة بتقدیم الحال فینبغی ان لایصیر لتقدیم الحال واجبا هناک فاجاب بقوله بماسوی التقدیم قوله ولم تکن الحال مشترکة بینها وبین معرفته مثل جاءنی رجل وزید الراکبین جواب سوال وهو ان ذا الحال فی هذا المثال نکرة محضة مع ان الحال فیه غیر مقدم علی ذی الحال فاجاب بقوله ولم تکن الحال مشترکة الخ ای بین النکرة والمعرفة لان صاحب الحال لما قارنت مع المعرفة لم تکن نکرة محضة قال مولانا عصام لایحتاج الی هذا القید ای قوله ولم تکن الحال مشترکة الخ لان ذا الحال فیه مرکب من المعرفة والنکرة والمرکب من حیث المرکب کما لایکون معرفة لایکون نکرة ایضا لانهما قسمان من الاسم وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فبقوله نکرة یخرج ذوالحال المشترک فلاحاجة الی زیادة القید اقول الاشتراک فی الحال لضرورة الاختصار اصله جاءنی رجل وزید راکبا وراکبا ثم جعل مثنی للاختصار فهذا الایدل علی اشتراک ذی الحال فلایکون مرکبا اونقول لیس هذا قید فی المتن بل احترز عنه بقوله نکرة فهو بیان المخرج بقوله نکرة قوله لتخصص النکرة فان قیل ان الحال اما من الفاعل اومن المفعول وکلاهما مختصان بالحکم المتقدم علیهما وهو الحکم المنسوب الیهما نحو جاءنی رجل قائما فلاحاجة الی تخصیص الخ قلنا ان للحال حکم الخ کما یشعر به قول الشاعر لانهما فی المعنی مبتدأ وخبر فعلم ان الحکم الاول حکم الجملة الفعلیة والثانی حکم الجملة الاسمیة فلا ینفع التخصیص الحاصل بالقیاس الی الحکم الاخر لان الحکمین لایجتمعان فی قصد المتکلم قوله ولئلا تلتبس فان قیل انه اذا التبس بالصفة ینبغی ان یجوز فیه الوجهان ای الحال والصفة کما یجوز الحال والتمیز فی طاب زید فارسا وایضا الالتباس لوکان ممنوعا لوجب تقدیم الحال علیه فی النکرة المخصصة ایضا لتحقق الالتباس حینئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النکرة خلاف الاصل فلا یسبق الذهن الیه فیلتبس المقصود بغیره وعن الثانی ان تخصیص النکرة غالبا بالصفة فالصفة بعد الصفة قلیل فلا یلتبس بالحال ثم فی قوله فی المعنی مبتدأ وخبر نظر لان المبتدأ اذا کان نکرة انما یجب علیه تقدیم خبر الظرف فیجب ههنا ایضا ان یکون الحال ظرفا فاجاب عنه الفاضل المحشی ان فی الحال معنی الظرف لانه یؤل بالظرف لان معنی قوله جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب ثم اعترض علیه

له ای اذا کان ذوالحال نکرة مخصصة ۱۲م ٢ه حتی یجب تقدیم الحال علیه مع انها لیست بظرف ۱۲م ٣ه حاصله ان صاحب الحال

اذا کان نکرة مخصصة بوصف او اضافة او لیبق لنفی او نحو ذلک لایجب تقدیمها فلهذا اجاب بقوله مخصصة ۱۲م سه یعنی ان هذا الحکم فیما اذا لم تکن الحال مشترکة بین المعرفة والنکرة وهذه الحال مشترکة بینهما ۱۲م
[illegible]

مولٰنا[1] عصام الحال لو کان ظرفا فانما یکون ظرف الزمان فیلزم حمل الزمان علی الجثۃ وھو غیر جائز
عندھم فلا یصح ان یقال زید یوم او زمان اقول عدم ان الزمان لا یحمل علی جثۃ من حیث ھو بخلاف
ما اذا کان الحمل بالاشتقاق لانہ یصح ان یقال زید فی الیوم فلم لا یجوز ان یکون مبنی جواب المحشی علی
ذلک ثم السر فی حصول التخصیص بتقدیم الخبر الظرف دون غیرہ ھو ان من قال فی الدار ینتظر المخاطب
الی انہ یذکر بعدہ شئ یصح ان یحکم علیہ بکونہ فی الدار بان یکون فی الدار محکوما بہ وما یذکر بعدہ
محکوما علیہ لان الظرف لا یکون الا خبرا فلا یکون مبتدأ فیکون محکوما بہ لا محکوما علیہ فیکون الانتظار
ثابتا حینئذ بخلاف ما اذا قیل قائم فانہ لا ینتظر المخاطب الی ان یذکر بعدہ شئ یصح الحکم علیہ بالقیام
بان کان القائم محکوما بہ لان القیام لیس بظرف فلا یکون نصا فی کونہ خبرا لانہ یحتمل ان یکون
مبتدأ بتقدیر الموصوف فلا یثبت الانتظار فکذلک فی الحال لما کان بمعنی الظرف فیکون مثل خبر الظرف
فلا یصح ان یکون محکوما علیہ حتی لا یصح الانتظار وفیہ نظر لانہ جاز ان یکون راکبا ذا الحال
المنصوب مثل ضربت راکبا شاعرا ای ضربت من لہ الرکوب حال کونہ شاعرا فلا یکون حینئذ نصا
فی کونہ محکوما بہ اللھم الا ان یقال ان ھذا الترکیب مصنوعی غیر مستعمل فی کلامھم فان راکبا لا یقع
مفعولا بہ فی ترکیب من التراکیب المستعملۃ بینھم قولہ ثم قدمت فی سائر جواب سوال ظاھر فیہ انہ
یلزم حمل الاکثر وھو الرفع والجر علی الاقل وھو النصب اجیب عنہ انہ لا باس بہ الا تری الی حمل
نَعِدُ اَعِدُ تَعِدُ علی یَعِدُ قولہ فیما عدا مثل زیدٌ قائماً کعمرٍو قاعداً لانہ لو اخر قائما یلزم الالتباس
حیث لا یعلم ان قائما حال عن زید او عن عمرو وان لزم التقدم علی العامل المعنوی فان قیل العامل
فی مثل زید قائما کعمرو قاعدا ھو متعلق الجار والمجرور وھو ثبت او ثابت فلا یکون عاملھما معنویا
وھو التشبیہ المستفاد من الکاف قلنا ھذا الترکیب یحتمل العاملین فالشارح ذکر ھذا المثال ھٰھنا
باعتبار التشبیہ ولا شک ان الاحتمال کاف فی المثال قولہ قد عرفت الخ جواب سوال وھو ان المص
قال ولا یتقدم علی العامل المعنوی بخلاف الظرف فلم یبین العامل المعنوی والظرف فاجاب
بقولہ قد عرفت الخ فلا حاجۃ الی البیان ھٰھنا قولہ فعلی ھذا جواب سوال وان الظرف لا یخلو اما
ان یکون فی العامل المعنوی او فی الفعل او شبہ الفعل فعلی الاول ینبغی ان لا یتقدم الحال علی الظرف
وعلی الثانی لا یصح تخصیص الظرف ببیان المخالفۃ لان الحال کما یتقدم علی الظرف کذلک
یتقدم علی الفعل وشبھہ فینبغی ان یقال بخلاف الظرف والفعل وشبھہ فاجاب بقولہ فعلی ھذا الخ یعنی
انہ داخل فی الفعل او شبھہ وتخصیصہ بالبیان لاجل الخلاف فیہ فان قیل ان الاتفاق فی العامل المعنوی لا یفھم من
عبارۃ المص وکذا الاختلاف فی العامل الظرف فمن این اخذھما الشارح کذا قال مولٰنا عصام الدین

---

[1] فی ھذہ العبارۃ احالۃ ان شئت التفصیل فارجع الی حاشیۃ عبد الرحمٰن ۱۲ [2] لانہ اذا قیل قائما ینتظر المخاطب الی ان یذکر بعدہ شئ یصح ان یحکم علیہ بالقیام لان قائما ایضا نص فی کونہ حالا لوجود معنی الظرفیۃ فیہ فانہ یصح ان یتم ذو الحال قالہ عبد الرحمٰن ۱۲ م
[3] وھو معنی التشبیہ المستفاد من کاف التشبیہ ۱۲ م [4] ای زید قائما ثبت کعمرو قاعدا ۱۲ [5] بان قال ان الحال لا یتقدم الی
قولہ فان فیہ خلافا ۱۲ م مولوی مفتی مولٰنا محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

[Margin: قه — تقدیم ان لو ... / الالتباس فی / حال النصب لا / فی حال الرفع / والجر لا ان ... / الرفع ... / ورفع الجر ... / والحال یکون / منصوبا ابدا / ... ان الاتم / فیہ ... / ... / ... / ... / ... ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲]

قلنا اخذهما الشارح من کتب المصرح فان قیل ان قوله بخلاف الظرف حال باعتبار المتعلق من فاعل لا یتقدم ای لا یتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کونها متلبسا بخلاف الظرف والحال انما یکون قیدا للعامل فیلزم عدم تقدم الحال علی العامل المعنوی مقیدا بمخالفة الظرف مع ان الحال لا یتقدم علی العامل المعنوی مطلقا سواء کان مقیدا بمخالفة الظرف اولا قلنا لا نسلم انه حال بل هو جملة معترضة بتقدیم للمبتدأ ای هو متلبس بمخالفة الظرف وان سلم فهو حال مؤکدة اذ کون الظرف مخالفا عن العامل المعنوی ثابت علی الدوام عند المصرح والحال المؤکدة لیست قیدا للعامل قوله ای بخلاف ما اذا کان العامل ظرفا توطیة الی الاحتمال الاخر قوله لا یجوزه اصلا ای سواء تقدم المبتدأ اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ کان الخبر ایضا مقدما وهو الظرف لان مرتبة الخبر فی جنب المبتدأ وان کان لفظا فی موضع اخر قوله فلا یجوز قائما زید فی الدار للزوم الاضمار قبل الذکر فی قائما وکون المبتدأ عمدة بالنسبة الی الخبر لا الی قائما فلا یرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذکر فی العمدة جائز قوله ویحتمل والحاصل ان الظرف فی التوجیه الاول عامل وفی التوجیه الثانی معمول لکن هذا التوجیه ضعیف فلذا قال الشارح ویحتمل لانه لا یلائم سوق الکلام لانه ذکر بمقابلة المعنوی وهو عامل فینبغی ان یکون الظرف ایضا عاملا قوله ان الحال وان کانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصیص الظرف اذا کان عاملا کما فی التوجیه الاول لاجل الاختلاف فیه کما مر فی قول الشارح واما تخصیص الظرف اذا کان معمولا فلا وجه لذکره فاجاب بقوله ان الحال وان کان الخ یعنی ان تخصیصه لدفع الوهم وهو ان فی الحال معنی الظرف فتوهم انه لا فرق بینهما فی تقدیمهما علی العامل المعنوی فدفع المصرح هذا الوهم بقوله بخلاف الظرف یعنی ان بینهما فرق فی التقدیم قوله لتوسعهم فی الظروف لکثرة دورانها فی کلامهم وایضا ان الظروف تشابه المحارم من حیث ان کل محدث لابد له من الظرف کما ان لکل انسان لابد من المحارم والحال ان المحارم الانسان توسع لانهم یدخلون علی الانسان لیلا و نهارا من غیر الاذن فکذا الظروف تدخل علی الکلمات اولها واخرها قوله هذا اذا لم یکن الظرف جواب سوال وهو ان ما ذکر من الاحتمالین مستقیم لو لم یدخل الظرف فی العامل المعنوی ولو دخل فیه فلا یستقیم الاحتمال الاول لانه اذ ادخل فیه فلا یصح قوله بخلاف الظرف لانه یلزم التناقض فاجاب بقوله هذا الخ ای ما ذکر من الاحتمالین علی تقدیر ان لا یکون الظرف داخلا فی العامل المعنوی واما اذا کان داخلا فیه فالمراد هو الاحتمال الثانی للزوم التناقض ولو قال المصرح کلمة الا بان قال الا الظرف لا یلزم التناقض لان فی الاستثناء لا یحکم علی المستثنی منه ما لم یذکر المستثنی فلا یلزم التناقض فلینظر فی کتب الاصول فان قیل لما کان الظرف داخلا فی العامل المعنوی فیکون تقدیم

له لان الظرف ضعیف العمل فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المعمول المتقدم ۱۲م سله لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة لسبب الاعتماد فیعمل فی المعمول المتقدم والمتاخر ۱۲م سله ای وان کان الخبر موخرا لفظا عن الحال ۱۲م سله ای لانه اذا کان داخلا فیه فلما قال لا یتقدم الحال علی العامل المعنوی فلا معنی لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض قال عبد الرحمان ۱۲م سله ای الا فی هذا النوع من العامل المعنوی لان المتعارف بینهم فی مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف الخ فی نفس الامر لکنه لیس بمتعارف ۱۲م سله ای بناء علی الاحتمال الثانی ۱۲م

الشیٔ علی نفسہ اذ العامل والمعمول الشیٔ الواحد قلنا[1] للعامل المعنوی افراد فیکون معناه ان الظرف اذا کان معمولا یتقدم علی العامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف فان قیل ھھنا احتمال ثالث وھو ان معناه بخلاف ما اذا کان الحال ظرفا فانہ یتقدم علی العامل المعنوی قلنا[2] ھو مندرج فی الاحتمال الثانی لان الظرف لما کان معمولا فھو اعم من ان یکون حالا او غیره قوله وکما لا یتقدم الحال اشارة الی ان قوله ولا علی المجرور عطف علی قوله العامل المعنوی لا علی قوله بخلاف الظرف وانما زاد کاف التشبیه اشارة الی انه من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ به اذ منع التقدیم فی المشبہ به اتفاقی وفی المشبہ اختلافی فان قیل لما کان هو معطوف علی العامل المعنوی فلا حاجة الی ذکر لا النافیة لان ذکرها فی المعطوف مستغنی عنها قلنا[3] ذکر لا النافیة فی المعطوف لتاکید النفی شائع کما فی قولهم لا رجل فی الدار ولا امرأة و کما فی قوله تعالی غیر المغضوب علیهم ولا الضالین قوله سواء کان مجرورا الخ فی التعمیم اشارة الی ظهور الخلاف قوله نحو جاءتنی مجردا عن الثیاب ضاربة زید فقوله مجردا حال من زید وهو مجرور بالاضافة فلا یجوز هذا الترکیب ولیس حالا من ضاربة لعدم المطابقة فی التذکیر والتانیث ولهذا اورد المضاف مؤنثا اذ لو قال ضارب زید بتذکیر المضاف لا یعلم ان قوله مجردا حال من المضاف او من المضاف الیه قوله فلا یتقدم تابعه ایضا یرد علی هذا التعلیل ان لا یتقدم راکبا فی جاءنی زید راکبا لانه تابع للفاعل وتقدیم الفاعل ایضا لا یجوز علی الفعل والجواب ان الفاعل من حیث هو مسند الیه محله قبل الفعل وان اخر لعارض اللبس بالمبتدأ بخلاف المضاف الیه لان محله موخر البتة قوله ونقل عن بعضهم وهو ابن کیسان وابن علی وابن برهان واستدلالهم بقوله تعالی وما ارسلناک الا کافة للناس یعنی وما ارسلناک لنوع من الانواع الا کافة للناس ای الا لنوع الناس کافة ای جمیعا قوله فکانه من تمام الفعل ای من حیث اجزائه کما ان الهمزة فی اجلسته و الزاء فی فرحته من اجزائه فان المجرور بحسب الحقیقة لیس مجرورا بل منصوبا قوله واجاب بعضهم من جانب الجمهور وهو الزجاج بجعل کافة حالا ثم یرد علیه سوال عدم مطابقة الحال لذی الحال فاجاب بقوله والتاء للمبالغة فان قیل فعلی هذا یکون معنی کافة ای مانعا والحال ان النبی علیه الصلوة والسلام کما کان مانعا کذلک کان آمرا فلا وجه للحصر قلنا الحصر اضافی ای بالنسبة الی السکوت لا حقیقی کما اذا جعلته حالا من الناس فان الحصر یکون اضافیا بالنسبة الی الملائکة لا بالنسبة الی الجن فانه مبعوث الی الثقلین فان قیل لما یکون قیدا للعامل فیلزم منه ان الکف فی وقت الارسال ولیس کذلک بل الکف بعد الارسال قلنا هذه الحال المقدرة فان قیل ان التقدیر فی وقت الارسال من النبی علیه الصلوة والسلام لا یحصل ان الارسال وقت البعثة

ـ[1] یعنی لا یلزم تقدیم الشیٔ علی نفسه لان العامل المعنوی علی قسمین احدهما ظرف والآخر غیر ظرف فالحال لا یتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف بخلاف الظرف فانه یتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف فههنا تقدیم احد الشیئین علی الآخر لا تقدیم الشیٔ علی نفسه ۱۲ ـ[2] لتقدم الحال من المجرور بالاضافة ۱۲ ـ[3] بان یقال راکبا جاءنی ۱۲ ـ[4] انه یتقدم ویجوز هذا الترکیب ۱۲ ـ[5] الا انه یجوز تقدیم الفاعل علی الفعل لعارض الالتباس بالمبتدأ ۱۲ ـ[6] ای

قلنا لا یلزم تقدیر الحال من صاحب الحال لجواز ان یکون من المتکلم وهو الله تعالی کما فی قوله تعم فادخلوها خالدین فان تقدیر الخلود من الله تعالی لا من اهل الجنة لانهم فی البیت قوله وبعضهم یجعلها صفة المصدر وهو الزمخشری قوله ای رسالته کافة ای عامة شاملة قوله وبعضهم یجعلها مصدرا ای مفعولا مطلقا ای تکف کافة ثم یرد علیه ان کافة صیغة اسم الفاعل فارادة المصدر بهذا الوزن فاجاب بقوله کالکاذبة والعاقبة بمعنی الکذب والعقبة قوله والکل تکلف وتعسف اشارة الی الاعتراض علی المجیبین الذین اجابوا عن جانب الجمهور والی البعض اما کون الاول تکلفا فلان دخول تاء المبالغة[1] فی الفاعل غیر معلوم الوقوع حتی انکرها البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال الا فی بعض صیغ المبالغة لاسم الفاعل فان قیل هذا منقوض بتاء الکافیة والشافیة فان تاءهما للمبالغة کما قال فاضل المحشی رح فی رأس الکتاب قلنا الاستشهاد بالکافیة والشافیة غیر سدید لانه یحتمل فیهما التقدیر موصوف مؤنث کالفائدة والرسالة کما مر فی رأس الکتاب من الفاضل المحشی رح واما کون الثانی تکلفا فلاحتیاجه الی تقدیر الموصوف فی الآیة واما کون الثالث تکلفا فلان اتیانه مصدرا غیر معلوم والیض لو کان فعله محذوفا یعنی من جوع لان الفعل مع المصدر لا یکون الا حالا الیض واما کون الثالث تعسفا فلان کافة بمعنی جمیعا اذا المعنی ارسلناک الی جمیع الناس والتاویلات التی ذکروها لا یطابق عن المعنی اذ معناها المنع علی هذه التاویلات فان قیل ان علی القول الثانی تکون کافة بمعنی جمیعا کما تری قلنا لا نسلم ان کافة علی القول الثانی بمعنی جمیعا بل بمعنی عامة ای رسالة عامة ای شاملة للامر والنهی فلا یتعین عمومه للناس اجیب عن الاصل ان قوله غیر تام لان الحرف المتعدی التی هو من تمام الفعل انما هو الباء فقط دون غیرها من الحروف الجارة کما قال مولانا سعد الدین فی السعدیة فی بحث المتعدی والیض یرد علی قولهم انه مجرور بحسب الحقیقة لیس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظیة ایض لیس مجرورا بحسب الحقیقة اذ هو فی حکم الانفصال ولهذا لا یفید التعریف والتخصیص کما قال الشارح فی بحث المجرورات قوله وکل ما دل علی هیئة فیه اشارة الی الرد علی الجمهور فانهم شرطوا الی الاشتقاق فی الحال ثم یرد علیه ان الهیئة عبارة عن الحرکات والسکنات فعلی هذا ینبغی ان یصح قوم زید وعمرو حالا لوجود الهیئة فیهما فاجاب بقوله ای صفة ثم یرد علیه ان المتبادر من الصفة ما یکون مشتقا فلا یحصل الرد علی الجمهور فاجاب بقوله سواء کان الدال الخ قوله من غیر ان یأول الجامد جواب سوال وهو ان المقصود من قوله صح ان یقع حالا الرد علی الجمهور وهو لا یحصل بهذا القول لانهم ایض قائلون بایقاع الجامد حالا لکن یاولون الجامد بالمشتق فاجاب بقوله من غیر ان یأول الخ فان قیل ان الحال الموطئة داخل فی الحال الجامد او فی الحال المشتق لانه لا یفهم من المتن قلنا قال الفاضل المحشی رح انه داخل فی الجامد فیحتاج الی التاویل بالمشتق عند الجمهور والحال الموطئة هی التی یکون الجامد فیها توطئة للحال المشتق کما فی قوله تعالی انا انزلناه قرآنا عربیا فقوله قرآنا اسم جامد وقع حالا ظاهرا لکنه توطئة للحال الذی هو قوله عربیا وهو مشتق وقال مولانا عصام

[1] ای دخول تاء المبالغة علی الصدر غیر معلوم ۱۲ عبد الرحمن [2] بین حرف الجر والاضافة ۱۲ [3] الذی ذکره الشارح رح ۱۲ مفتی عبد الرحیم

انما داخلة فی المشتق فلا یحتاج الی التاویل عند الجمہور **قوله** وتکلفوا فی تاویل الجامد **جواب سوال** وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقولهم هذا البسر اوو رطبا **فاجاب** بقوله وتکلفوا **قوله** ومع هذا لا ستلزاماستارة الی الامرین احدهما ان الجامد وان کان جائزا عند المصنف لکن الاولی هو المشتق والاخر اشارة الی منشأ اشتراطهم الاشتقاق لانهم لما وجدوا الاکثر مواد الحال الاشتقاق توهموا انه شرط **قوله** مثل بسرا ورطبا جواب سوال وهو ان المثال ما یکون مضافا الیه لفظ المثل وهو هنا مجموع الترکیب والمجموع لیس بحال وایضا ان المضاف الیه لا یکون الا من الاسماء وهی هنا جملة فاجاب بقوله مثل بسرا ورطبا بفتح الباء فی بسرا وقد یضم **قوله** وهو ما فیه حلاوة وصرفة ای مع اللین فلا یرد ان فی التمر ایضا حلاوة **قوله** من البسر الخ **جواب سوال** وهو ان البسر والمرطب لیستا باسم الفاعل وهو یقتضی الفعل ولا یجیء من الجامد **فاجاب** بقوله من البسر الخ ثم یرد علیه ان البسر من باب الافعال وخواصه کثیرة فهو من ای خاصة فدفع بقوله اذا صار ما علیه بسرا یعنی ان باب الافعال ههنا للصیرورة نحو اغد البعیر ای صار البعیر ذا غدة وتحقیقه فی السعدیة فلینظر فیها وههنا **بحث** وهو ان قوله هذا راجع الی التمر ولما یاول البسر بالمبسر فهو صفة للتمر لیبلغ قولهم بسر النخل فلا معنی لقوله هذا البسر اطیب منه رطبا اجیب عنه ان هذا راجع الی النخل لکن باعتبار المسامحة ای هذا النخل حال کون ثمرته بسرا **قوله** وتقدم بسرا علی اسم التفضیل جواب سوال ظاهر **قوله** وهذه الحیثیة جواب سوال وهو ان حیثیة کونه منفصلا انما یعتبر بعد اضماره فی اطیب فیجب ان یلی الضمیر الذی فی اطیب **فاجاب** بقوله وهذه الحیثیة الخ **قوله** اقیم المظهر مقامه فی کون وقوعه بعده متصلا بلا فاصلة لکان لو وقع بعد اطیب یکون بلا فاصلة فلا یرد ان الضمیر فی اطیب والمظهر مقدم علیه فکیف یقوم المظهر مقامه **قوله** قال الرضی رح اشارة الی تاکید ما قال الشارح **قوله** ومع هذا اشارة الی الاعتراض علی المحققین ای ومع هذا فلا کان باسا لعدم الالتباس وجوابه یعلم من قوله وان لم یسمع الخ لان مسائل النحو بناء علی السمع لا علی الصنع **قوله** فلا تتقیید الاشارة قیل ینبغی ان یکون قوله بسرا من قبیل الحال المقدرة بان یفرض البسریة فی وقت الیبوسة قولا ان الحال المقدرة ما یکون فی المستقبل فتفرضه فی زمان التکلم مثل خط هذا الثوب قمیصا ومثل فادخلوها خالدین واما ما کان فی الماضی فتفرضه فی زمان التکلم فلا یقال له حال مقدرة اذ لیس له مثال فی کلامهم ولا فی کتب بعض الکتب **قوله** ولانه لا یعمل الخ ای کون اسم الاشارة عاملا فیه لیس یصح علی وجه الکلیة لانه لا یصح اعماله فیه حیث وقع الخ فلما کان کذلک فلا بد ان یکون العامل فیها اطیب لانه اشهر وفی بعض النسخ ولانه یصح بدون حرف النفی وجهه معناه انه یصح اعمال اطیب فیه حیث وقع

سله تقریره ان اطیب صیغة اسم التفضیل وهو ضعیف العمل لا یعمل فی المعمول المتاخر الا فی المتقدم فلم قدم معموله وهو بسرا علیه فاجاب بقوله وتقدم آه ۱۲ م سله وهو اسم الاشارة ۱۲ مفتی سله ای قال الشارح الرضی مع ان الضمیر فی اطیب کالعدم لو قیل زید احسن قائما منه قاعدا فلا اری باسا وان لم یکن مثل هذا الترکیب مسموعا من العرب لکنه یعم ان یقال هذا اطیب بسرا منه رطبا قاله عبد الرحمن ۱۲ عه فان کلا منهما حال ۳ انما جاء وان ۱۲ عه لی قوله هذا البسر اطیب منه رطبا ۱۲ عه ولا سم من الکلمة وهی معروف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقمر فلا بد ان يكون العامل فيه هو
الطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه لا يصح الخ لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد
ان اسم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون
التركيب المذكور وهو قوله تمرة نخلي بسرا الخ صحيحا بل هو مصنوع اقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقواعد
النحو فلا ضير فيه لكن فيه تاملا بالنظر الى قول الرضي قوله فيصح ان تقع بعضها ان لا يكون قوله تقع بتاويل المصدر
فيكون فاعلا لقوله يصح قوله ولكن يجب الخ اشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازي لا اتفاقي فان قيل
ما للمصنف رح انه تعرض ههنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر[1] مع انما شرط فيه ايضا قلنا بان
ههنا ليس شئ يشعر بخبرية الجملة فلذا تعرض بذكر الخبرية ههنا واما في تعريف الخبر يكون شئ يشعر بها
وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق
والكذب اشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجراءها عليه اي اثبات الحال عليه قوله ولما كانت الجملة
اشارة الى بيان الدليل لاشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير قوله واذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله
لا بد جزاءه ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة الخبرية اما اسمية اشارة الى ان الفاء
في قول المص تفصيلية اذ هو يقتضي الاجمال فبين الشارح اجماله قوله اي الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف
ثم يرد عليه انا لا نسلم[2] ان الجملة الاسمية متلبسة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تتلبس
بالواو والضمير وايضا يلزم الخروج عن البحث لانه في الحال لا في الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحالية قوله
لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء
الفعل منها يقتضي الاسناد الى شئ وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الدوام
والاستمرار تأبى عن وقوعها حالا لخروجها عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام[3] لذا
فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط[4] فان قيل ما السر في ان الخبر اذا وقعت
جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير او الالف واللام او وضع المظهر موضع المضمر
او كون الخبر مفسرا للمبتدأ واما الصفة والحال اذا وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيهما هو الضمير فقط في
الاول والضمير والواو في الثاني[5] قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير
العائد فاكتفى فيه بادنى رابط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف
فلا بد فيه من رابط قوي[6] وكذا الحال ثم الصفة ليس من الفضلات لعدم تعين علامة الفضلة فيها وهو النصب
بل تابع لما قبلها فاكتفى فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة في الرابط وهو الضمير
والواو وههنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلها زيادة تعلق بالموصول فينبغي
ان يكتفى فيه باحد الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كون الخبر من
ضروريات المبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ

[1] حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية [2] ان المراد ههنا ايضا الجملة الخبرية ١٢ [3] فتناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة ١٢ [4] اي الصفة اذا وقعت جملة ١٢ [5] اي في الحال اذا وقعت جملة ١٢ [6] وهو الضمير ١٢

من حيث الذات ومن حيث كونه مبتدأ فان كان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروري لذات المبتدأ وان كان الثاني سلمنا ان الخبر ضروري للمبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن يرد على هذا ان الصفة ايضا ضرورية للموصوف من حيث هو موصوف اجيب عن الاول ان الصلة تشابه الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد للاول وعن الثاني باختيار الشق الثاني اي ان الخبر من ضروريات المبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن معنى الخبر لا يؤدي بشيء آخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها يؤدي بشيء آخر لان معناها تقييد الموصوف بقيد وهو يحصل بالحال وعطف البيان والاضافة فلا يكون الصفة من ضروريات الموصوف وان كان الموصوف من حيث هو موصوف **قوله** نحو جئت وانا راكب الخ المثال الاول لضمير المتكلم والثاني لضمير المخاطب والثالث لضمير الغائب **قوله** لانها تدل على الربط من اول الامر **فان قيل** ان اللام ايضا تدل على الربط من اول الامر لانها في الصدر كالواو **قلنا** بينهما فرق بان الواو في الاصل للجمع مع السابق فيكون الواو مستندا بالنظر الى السابق **قوله** كنت نبيا اي عالما بنبوتي من عند الله وآدم بين الماء والطين اي والحال ان بدنه العنصري لم يكمل بعد وانما كان نبيا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثم بعث الى ارواح المكلفين بعد خلقها قبل الابدان فبلغ اليهم الحقيقة الاحدية فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الايمان بعد خلق ابدانهم وفيها اشارة الى ان سائر الانبياء عليهم السلام لم يكونوا انبياء قبل ابدانهم العنصرية **واعلم** ان في صحة هذا الحديث مقالا فان المروي عن احمد والبخاري كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد اللهم الا ان يقال لعله نقل الشارح قدس سره بالمعنى اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطين **قوله** وهذا الربط جواب سوال وهو انه منقوض بقوله هو الحق لا شك فيه فان **قوله** لا شك فيه جملة اسمية مع انه لا يكون بالواو بل امتنع فيه الواو فاجاب بما ترى **قوله** لا شك فيه هو حال من الضمير في قوله الحق وهو الصفة المشبهة **قوله** لشدة الاتصال بينهما فانهما في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي هي للانفصال بينهما **قوله** على ضعف اي على مذهب ضعيف بقرينة قول الشارح فلا بد من الواو على الصحيح اي على المذهب الصحيح **قوله** فلا يدل على الربط في اول الامر وقد عرفت ان الرابط في الجملة الاسمية ناسب ان يكون في غاية القوة **فان قيل** ان الجملة الاسمية قد تكون خالية عن العائد نحو قولهم خرجت زيد على الباب فان قوله زيد على الباب وقع حالا مع عدم الرابط فيه **قلنا** هو شاذ لا يعبأ **قوله** كلمته فوه الى في اعلم ان فم في الاصل فوه ثم حذف الهاء على خلاف القياس فبقي فو ثم ابدل الواو بالميم لان الواو لا يقبل الحركة الاعرابية وانما ابدل بالميم دون حرف آخر لاتحاد المخرج وهو الشفة ثم اضيف فم الى ضمير الغائب فاعيد الميم الى الاصل وهو الواو لان اعراب الاسماء الستة في حال الاضافة بالحرف فيكون الواو اعرابا فصار فوه باضافة كلمة فو الى الهاء ثم ان كان قوله فوه الى في حالا عن الضمير الغائب في قوله كلمته يكون العائد هو الهاء في فوه وان كان حالا من ضمير المتكلم في قوله كلمته يكون العائد هو الضمير المتكلم في قوله في الى في **قوله** لان الجملة الفعلية جواب سوال وهو ان كلامنا

---

(١) بخلاف الالف واللام ١٢ (٢) وفي الحديث الآخر الصحيح وآدم بين الماء والطين ١٢ مفتي عبد الرحيم الغشاوري رحمه الله

فی الجمل والمضارع لیس بجملة بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فاجاب بقوله ای الجملة الفعلیة یعنی ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل قوله لمشابهته لفظا او معنی اما لفظا فظاهر واما معنی فلوقوعه موقع اسم الفاعل نحو زید قائم وزید یقوم فان قیل ان هذا منقوض بقوله تعالی اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسکم فقوله وتنسون مضارع وقع حالا مع انه بالواو قلنا لا نسلم ان فی الآیة وقع المضارع حالا بل هو بتقدیر المبتدأ تقدیره وانتم تنسون فالحال جملة اسمیة وان سلم ان المضارع وقع حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل منفی لانه داخل تحت الاستفهام الانکاری فی قوله اتأمرون الناس لانه تقدیره تأمرون الناس بالبر ولا تنسون انفسکم قوله المشتملة علی المضارع جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ماسواهما راجع الی الجملة الاسمیة والفعلیة ولا ثالث هنا فلا یوجد ماسواهما فاجاب بقوله المشتملة الخ حاصله انه لیس المراد من الفعلیة مطلق الفعلیة بل مقید بقوله المشتملة علی المضارع المثبت قوله من الجمل بیان لما سواهما قوله من غیر ضعف الخ جواب سوال وهو انه علی هذا لا یثبت الفرق بین الحال الذی وقع جملة اسمیة وبین ما وقع جملة فعلیة فاجاب بقوله من غیر ضعف قوله لا المنفی اشارة الی ان قید المثبت قید احترازی لانه اذا کان منفیا لا یجب فیه قد ظاهرة ولا مضمرة لعدم احتیاجه الیها لانه اذا نفی الفعل الماضی استمر ذلک النفی فیشمل زمان العامل بحکم الاستصحاب کما ذکره الشارح بعد خطوط وقیل منع دخول قد علیه لاقتضاء النفی صدر الکلام قوله من دخول لفظة جواب عن اسولة ثلثة احدها ان قوله لابد بمعنی یجب والوجوب لا یکون الا فی مقدور المتکلم وقد لیس من مقدوره والثانی ان من حرف جر وهو لا یدخل الا علی الاسماء وقد لیس منها فلا یجوز دخول من علی قد والثالث انا لا نسلم انه لابد فی الماضی المثبت من قد لانه لو کان کذلک یلزم تداخل الاقسام لان الماضی من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فحینئذ صار قسم من اقسام الحروف جزء من اقسام الفعل وهذا باطل فاجاب عنها بزیادة لفظ الدخول والاشکال الدخول من مقدور المتکلم والیضا علی هذا یکون من داخلا علی الدخول وهو اسم ایضا علی هذا القیاس ان یدخل قسم علی غیر ثم یرد علیه ان اضافة الدخول الی قد لا یجوز لان المضاف الیه لا یکون الا اسما فاجاب بقوله لفظة قد یعنی ان المراد من قد لفظه والحروف اذا ارید منه اللفظ صار علما لما وقع فی الترکیب فیکون اسما فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یکون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم من الاسماء قلنا انه حکایة عما وقع فی الترکیب والاصل ان حال المحکی بمنزلة حال المحکی عنه الذی وقع فی الترکیب وهو لا یقبل الاعراب لکن اهلا قوله المقربة اشارة الی دلیل وجوب دخول قد علی الماضی حاصله ان کلمة قد فی اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان الحال الذی انت فیه وفی الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان صدور الفعل من ذی الحال

ا وهو لیس الا جملة ۱۲ ۲ من حیث الحروف والحرکات السکنات ۱۲م ۳ ای کون المضارع بالضمیر وحده ۱۲م ۴ ای علی تقدیر الاکتفاء بکم هنا ۱۲ ۵ ای ان بینهما فرق وهو ان فی الجملة الاسمیة الاکتفاء بالضمیر مع الضعف وههنا بغیر الضعف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

زمان العامل اعم من ان یکون صدور الفعل فی الزمان الماضی او الحال وهو المعنی المجازی فقول الشارح لغة اشارة الی ان هذا المعنی حقیقی وقوله تجوزا اشارة الی ان هذا المعنی مجازی لان المعنی الاصطلاحی مجاز بالنسبة الی المعنی اللغوی قوله تجوزا جواب سوال وهو ان قد موضوع لتقریب زمان الحال اللغوی من زمان الحال وکلامنا فی الحال الاصطلاحی حاصل الجواب انه حقیقة فی الاول ومجاز فی الثانی من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان یکون فی الحال او فی زمان الماضی قوله لان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان الحال اذا کان ماضیا والعامل ایضا کان ماضیا فلا حاجة الی دخول قد مع انک قلت ان زمان صدور الفعل قد یکون ماضیا کما فی قولنا جاءنی زید قد رکب غلامه فاجاب بقوله لان المتبادر الخ اذ معنی قوله جاءنی زید امس وقوله قد رکب غلامه ای قبل امس ای رکوب الغلام کان قبل الامس فکان معنی الحال مقدما علی معنی العامل فلا بد من دخول قد لیکون المراد من زمان الرکوب هو الجزء القریب الی الامس قوله فیقارنه ای تقارنه حکما لا المقارنة الحقیقة قوله فانهم لا یجوزون قد الخ استدلالهم بقوله تعالیٰ جاءوکم حصرت صدورهم قوله سواء کانت الخ اشارة الی ان قوله ظاهرة خبر کان المقدر قوله فی اللفظ صفة کاشفة لقوله ظاهرة قوله منویة صفة کاشفة ایضا بقوله مقدرة قوله یقوموا جواب سوال ما الوجه للتاویل بیقوموا اجاب بانه حال موطئة لانه توطیة لحالیة قوله حصرت قوله بجملة دعائیة یعنی ان قوله حصرت وان کان خبرا لکنه یعنی الانشاء ای احصر کقولنا غفر الله ای اغفر معناه ضیق صدورهم قوله وانما لم یشترط جواب سوال ظاهر قوله ویجوز حذف العامل سواء کان فعلا او شبهها ومعناه مثال الثالث انسان مؤمنا ای هذا انسان مؤمنا قوله فی الحال جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله فی الحال قوله ای الشارع جواب سوال وهو ان المسافر هو الذی قطع المسافة فعلی هذا لا فائدة فی قوله للمشارع امدیدا فاجاب بقوله ای الشارع یعنی ان المراد من المسافر من کان فی ابتداء السفر لا فی انتهائه قوله او المنتهی له یعنی ان المراد هو المسافر مجازا باعتبار ما یؤل الیها والمراد من السفر ارادة السفر قوله اما شدلا ای تجد الطریق بنفسه وحدیا ای تجد الطریق باعتبار الغیر قوله اما صفة اشارة الی بیان الاعراب قوله او مقالیة ای لفظیة سواء کانت القرینة فی لفظ المتکلم او لفظ المخاطب قوله فی بعض الاحوال جواب سوال وهو انه ینتقض بقولنا ان زیدا قائم لانه کلام مؤکد بکلمة ان مع ان العامل فیه مذکور وهو لفظ ان وایضا علی هذا یلزم الخروج عن البحث والیضا ینتقض بقوله تعالیٰ شهد الله الی قوله قائما بالقسط فان قوله قائما حال مؤکدة مع ان عامله مذکور فاجاب بقوله فی بعض الاحوال فلما قدر لفظ الاحوال لا یرد الاول والثانی ولما قدر لفظ البعض لا یرد الثالث اعنی بقوله شهد الله الآیة فقوله فی بعض الاحوال ای فی بعض افراد الاحوال المؤکدة لا فی جمیعها وذلک لان الحال المؤکدة علی نوعین احدهما مؤکدة لمضمون

سله معناه بالفارسیة "تنگ باد دلہائے آن قوم" ۱۲م سله لتقریره انه لم یشترط المصرح دخول قد فی الماضی المنفی اجاب بقوله وانما لم یشترط ۱۲م سله ای وحال کونہ تجد الطریق بنفسه او باعتبار الغیر ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری ۱۲

جملة اسمية والاخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب فى الاول دون الثانى فان
قيل لا حاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف رحمه الله علما بما ان
مقررة لمضمون جملة اسمية والحال فى قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عندهم
فقول الشارح فى بعض الاحوال اجمال وقول المصنف رحمه مقررة لمضمون جملة اسمية تفصيل له قيل
ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفا فى قوله زيد ابوك عطوفا ليس بواحد منهما فلا يصح اطلاق المؤكدة
على قوله عطوفا وجوابه سيجئ بعد قوله مطلقا اى سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف
فقوله دفع ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملها واجب الحذف فقط بقرينة البحث فدفع بقوله مطلقا
قوله والمنتقلة قيد الخ هذا فرق آخر بين المؤكدة والمنتقلة قوله فان العطوفية الفاء لتعليل التطبيق
المثال مع المثل قوله بفتح الهمزة اى على انه المضارع المتكلم من الثلاثى المجرد قوله او ضمها اى على انه
المضارع المتكلم من الثلاثى المزيد قوله من حققت الامر يعنى ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ
من حققت الامر اذ هو ماضيه ثم فى انضمام لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوى لقوله
احقه قوله بمعنى تحققته جواب سوال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على اليقين وذلك
يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعنى ان المجرد بمعنى
باب تفعل وهو يجئ للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
وصرت منه على يقين اى صرت لاجله على يقين قوله او من احققت الامر هذا بالنظر الى الضم اى ضم الهمزة
من ماضى باب الافعال ثم الاحقاق مزيد ايجئ فى اللغة بمعنيين احدهما هو الثبوت على اليقين والثانى
هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثانى بقوله او بمعنى اثبته قوله اى
تحققت ابوته لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوى له وانما
اول الاب بالابوة لان الضمير فى احقه راجع الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
تحققه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصرت منه على يقين اشارة
الى تحقق المعنى اللغوى فى المعنى المراد وجواب سوال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق المتكلم
وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس فى وسع المتكلم فاجاب
بقوله وصرت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اى اعلمه عطوفا فيكون عطوفا
مفعول الثانى لعلمت لا الحال فلينظر فيه قوله او اثبتها كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله
وصرت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذى اتحد مع المجرد واما المعنى الآخر
وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح رحمه اذ لا تعلق له هنا قوله
وقال صاحب المفتاح وهو السكاكى فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رحمه

سه عطف على تحققت ابوته لك اى معنى قول زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتها لك قاله عبد الرحمن ١٢ منه عبد الرحيم
عه اى لفظى ومعنوى على ما يأتى فى بحث التاكيد ١٢ عه اى ذكر قول صاحب المفتاح ١٢ منه عبد الرحيم

وانما کان هذا احق التقدیرات لان العطوفة بدون الحیوة لایتصور عنه اجیب ان المتبادر من الحیوة التی کانت قبل الموت والحال ان عطوفیة الاب ثابتة فی الحیوة وبعد الممات ایضا وعبارة المفتاح لا یتناوله وعبارة المصرح یتناوله قوله ان یقدر یحیی عطوفا فعلی هذا امعناه زندگانی میکند زید درحالیکہ مہربان ست یعنی تازندہ ست مہربانی میکند کذا فی حاشیة عبد الرحمان قوله ای شرط وجوب الخ جواب سوال وهو انه لما کان تقریر مضمون الجملة الاسمیة شرطا للحال المؤکدة لمضمون الفعلیة غیر موجودة فعلی هذا لا یصح قول الشارح فی بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال لیس الا الحال المؤکدة لمضمون الفعلیة فاجاب الشارح بقوله ای وشرط وجوب الخ یعنی ان کون تقریر مضمون الجملة الاسمیة لیس شرطا لنفس الحال المؤکدة بل شرط لوجوب حذف عاملها فلا یرد ما ذکر قوله ای مؤکدة جواب سوال وهو انه یلزم التدافع فی کلام المصنف لانه قال سابقا ویجیء المؤکدة وقال ههنا مقررة والیضا ان قوله مقررة صیغة اسم فاعل من التقریر وهو ما یتصور بالقلب ویظهر باللسان ولیس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله مؤکدة وانما لم یقل المص مؤکدة بل قال مقررة اشارة الی ان المراد من التاکید معناه اللغوی وهو التقریر فلا یرد ان التاکید علی قسمین لفظی ومعنوی وهو لیس بواحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون ههنا المدلول الالتزامی لا المدلول التضمنی وذلک لان اللازم مع قوله زید ابوک هو العطوفیة فیکون قوله عطوفا تاکیدا للعطوف المستفاد من قوله زید ابوک کما فی قولنا لفلان علی الف درهم اعترافا علی ما مر فی المفعول المطلق قوله انا ارسلناک للناس رسولا فان قوله رسولا یؤکد بعض اجزائها وهو ارسل لا کلها وهو ارسال الله تم لان کون الشخص رسولا لا یطلب الا مجرد الارسال لا ارسال الله تعالی قوله فانه لا یجب حذفه لان ذلک الجزء عامل فیها فلا حاجة الی عامل قوله اسمیة انما اشترطا ان یکون قبل الحال المؤکدة شیء لیکون مسدّ العامل وانما اشترطا ان تکون ذلک الجملة اسمیة لانه لو کانت فعلیة لکان عاملها مذکورا واما القرینة علی مطلق العامل فهی نصب قوله عطوفا واما القرینة علی خصوصیة قوله احقه فلان لفظ الاب مشعر بالعطف وباثبات العطف له فعلی هذا استغنی عن التصریح بالعامل وهو قوله احقه قوله ولابد ههنا اشارة الی الاعتراض علی المصرح اجاب عنه مولنا عصام حیث قال لا احتیاج الی هذا القید لان المتبادر من المضمون فی قوله لمضمون جملة اسمیة هو المضمون الذی مخصوص بالجملة الاسمیة بان لا یکون مضمونا للجملة فعلیة وههنا لیس کذلک لان مضمون قوله الله شاهد لا یکون مخصوصا بالجملة الاسمیة بل یوجد فی الجملة الفعلیة ایضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ایضا او نقول انما لم یذکر هذا القید اکتفاء بالمثال اعنی قوله زید ابوک والیضا المراد من الاسمیة هی الکاملة وهی التی لیست فیها شائبة من الفعل قوله التمییز ای ومنها التمییز وهو مصدر میمی بمعنی

له ای علی تقدیر یحیی فی المثال المذکور ١٢م سله قال عبد العلی المدراسی واما ما قال عبد الرحمن المحشی فی ترجمته زندگانی میکند زید درحالی کہ مہربان است یعنی تازندہ ست مہربانی میکند وزعم انه من الحیوة فقد غلط غلطا فاحشا وذاک یدل علی قلة تدبره وتتبعه ١٢ سله ومعنی المثال علی هذا التقدیر زید اب ست زندگانی میکند ١٢م سله اشارة الی ان قوله التمییز مبتدا وخبره محذوف وهو قوله منها تقدیره من المنصوبات او من الملحقات التمییز او ان قوله التمییز خبر مبتدا محذوف وتقدیره هذا بیان التمییز ١٢ مه فالاولی ان تقدر یحیی بالنون من حنی یحنی بمعنی مال یمیل ای یمیل الیک عطوفا فعلی هذا عطوفا حال من المستکن فی یحنی الراجع الی الاب ١٢ مفتی عبد الرحیم ١٢

اسم الفاعل ای الممیز قوله ای الاسم الذی جواب سوال وهو ان کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمی فعلی الاول لا یصح قوله یرفع الابهام لان رفع الابهام یکون بالمسمی لا بالاسم وعلی الثانی یلزم الخروج من البحث اذ هو فی الاسماء فاجاب بقوله ای الاسم الذی یعنی ان کلمة ما عبارة عن المسمی فیصح قوله یرفع الابهام لکن بحذف المضاف وهو لفظ الاسم فلا یلزم الخروج من البحث فان قیل لا نسلم انه بحذف المضاف بل هو بحذف الموصوف کما تری قلنا ان الالف واللام فی قوله الاسم سهو کاتب والصحیح اسم الذی الحمد لله اعلم انه قال البعض ان قوله ای الاسم احتراز عن قولنا فعلت ای قتلت فان قتلت یرفع الابهام الوضعی عن فعلت لکنه لیس باسم فلا یکون تمیزا فهذا البعض قد ضیق علی نفسه مع الوسعة اذ قوله ای الاسم وقع فی موضع الجنس وهو للشمول لا للاحتراز لکنه ینقض بقولنا اعجبنی شیء حسن زید فان قوله حسن یرفع الابهام عن شیء مع انه لیس بتمییز لانه یکون نکرة و قوله حسن معرفة وکذا ینقض بقولنا زید حسن الوجه بنصب الوجه فان قوله الوجه یرفع الابهام عن نسبة حسن الی زید مع انه لیس بتمییز کما قال المصنف فی بحث صفة المشبهة ان نصب الوجه علی تشبیهه بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمییز فی المعمول النکرة اجیب ان المراد من الاسم الاسم النکرة والاسم فی مادة النقض معرفة فلا یرد النقض قوله فان المبدل منه فی حکم التنحیة فان قیل اما ان یراد ان کل المبدل منه فی حکم التنحیة او بعضه فان کان الاول فهو ممنوع لان صاحب الکشاف قال ان قوله تعالی صِرَاطَ الَّذِینَ اَنۡعَمۡتَ عَلَیۡهِمۡ بدل من الصراط المستقیم مع ان المبدل منه لیس فی حکم التنحیة لانه لو ترک فی القراءة فسدت صلوته وان کان الثانی فهو مسلم لکن الدلیل غیر تام کما لا یخفی قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبة هو البدل فی الآیة لا المبدل منه کما صرح به القاضی البیضاوی فالمراد من قوله ان المبدل منه فی حکم التنحیة هو انه فی حکمها من حیث القصد لا من حیث العبارة والکلام واما فساد الصلوة فلوجه آخر وهو ان القراءة یتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا تری انه لو ترک اللفظ الزائد لفسدت صلوته کما لو ترک الکاف من قوله تعالی لَیۡسَ کَمِثۡلِهٖ شَیۡءٌ مع انه لا دخل فی المعنی فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یجوز القراءة بالفارسی لانه مخل للنظم لان الفارسی معنی القرآن لا نظمه قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربی وما نقل عن ابی حنیفة من الجواز للقادر علی العربی ضعیف لصحة رجوعه عنه کما قال المولوی یعقوب رحمه الله تعالی فان قیل لا نسلم ... ان المبدل منه فی حکم التنحیة بل هو مقصود بالنسبة والا لا یصح اطلاق البدل علی المبدل لان البدل یقتضی تحقق الاصل قلنا ان معنی قولهم ان المبدل منه لیس مقصودا بالنسبة ای مقصودا اصلیا لا انه لیس بمقصود اصلا فان قیل فعلی هذا لا یصح قول بعض المحشین انه لیس مقصودا اصلا قلنا معنی

له علی معنی ان هذا الاسم تمیز مراد المتکلم من غیر مراده او بمعنی الممیز باسم المفعول بمعنی ان المتکلم تمیز بعد الجنس من سائر الآ التی ترفع الابهام فیکون التمیز بالفتح بحذف الایصال ای الممیز به ۱۲م سله ای المبدل منه هٰهنا وهو قوله صراط المستقیم ۱۲م سله وهو قوله فان المبدل منه الخ لان المراد من المبدل منه فی الدلیل کل المبدل منه لا بعضه کما هو الظاهر ۱۲م سله والصحیح انه لا تفسد الصلوة بترک الکاف کما فی کتب الفقه ۱۲م سله ای علی ان القراءة متعلق بنظم القرآن لا بمعناه ۱۲م سله المولوی شرح الجامی ۱۲م مفتی عبد الرحیم

عه فی قوله التمیز ۱۲ عه والمضاف الیه قوله الذی ۱۲م عه فیکون مضاف ومضاف الیه ۱۲م عه ای فی قوله ای الاسم الذی ۱۲ عه بل هو المقصود بالنسبة اصالة ۱۲م

قوله اصلًا ای اصلیًا فلا اشکال قوله بل هو ترك مبهم وایراد معین وههنا بحث من وجوه الاول انه لا یصح حمل الترك علی قوله لان الضمیر فیه راجع الی البدل وهو امر لفظی والترك امر معنوی فیلزم حمل المبائن علی المبائن والثانی انه منقوض ببدل الاشتمال مثل سلب زید ثوبه لان زیدا لیس بمبهم بل هو معرفة فکیف یصح قوله بل هو ترك مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما لیس له وجه لذکر احکام التوابع فیما بعد والرابع ان فی التمیز ایضا ترك مبهم وایراد معین لانه فی المعنی فاعل والمقصود بالنسبة لیس الا هو فلا فرق بین قوله طاب زید نفسا وفی قوله طاب زید اخوك اجیب عن الاول ان الضمیر فی قوله هو راجع الی البدل باعتبار القصد والغرض فی المقصود منه ترك مبهم وایراد معین وعن الثانی انه لیس المراد من المبهم النکرة بل ما هو اعم من النکرة والمجمل فزید وان لم یکن نکرة لکنه مجمل ههنا لانه لا یعلم ان السلب الیه باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فیکون قوله ثوبه تفصیلا له وانما یکون مجملا لازدحام المعانی فیه فان قیل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زید احمارا لانه لیس فی قوله زید ههنا تنکیر ولا اجمال لان نسبة الضرب الی زید تام کما قال الشارح فی بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض اقسامه وعن الثالث ذکر الشیء فیما بعد لا ینافی الاحتراز عنه بقید فان الاکتفاء بذکره بعد جائز لا واجب فهذا الایتان فی الاحتراز من غیر الاکتفاء بذکره کما قال الشارح فی تعریف الفاعل هو ما اسند الیه الفعل بالاصالة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التمیز لانه لو کان کذلك لکان مرفوعا وما قالوا انه فی المعنی فاعل معناه یصح جعله فاعلا وتاویل نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل ان تعریف التمیز غیر مانع عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه قوله زید حسن الوجه لصدقه علی الوجه مع انه لیس بتمیز کما ذکره الشارح فی بحث المجرورات حیث قال الوجه فیه بمنزلة التمیز فعلم انه لیس عین التمیز قلنا المراد من کلمة ما هو الاسم المنصوب بقرینة ان التمیز قسم منه والوجه مجرور فان قیل هذا منقوض من وجهین احدهما ان التمیز قد یکون مجرورا کما قال المصنف والخفض اکثر والثانی انه انما یستقیم لو قرء الوجه بالجر ولو قرء بالنصب فلا اجیب عن اصل الاعتراض انه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام فی الموضوع له لحسن بل الابهام فیه من حیث انه صفة لزید وبانه خارج بقوله عن ذات لانه یرفع الابهام عن حسن زید وهو وصف او نقول المراد من التمیز هو الاسم المنکر والوجه معرف باللام ولو کان الوجه بغیر اللام لا شك ان فیه تمیز نکرة لان المقصود وهو البیان یحصل بها لانه لا یمتنع ان یکون احد النکرتین اخص من الاخر فان قیل لما کان المقصود من التمیز هو البیان فهو یحصل بالمعرفة علی الکمال قلنا ان التمیز من الفضلات والقلة فیها مطلوبة کما فی الحال قوله ای الثابت اشارة الی ان قوله المستقر لیس من الظرف بل صیغة اسم الفاعل قوله الراسخ جواب عن اسولة ثلثة الاول ان هذا التعریف صادق علی قوله جاریة فی قوله عندی عینا جاریة فان قوله جاریة یرفع الابهام عن لفظ العین مع انه لا یقول احد بکونه تمیزا والثانی انه صادق علی وصف المبهمة

له یعنی ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه کما فی جاءنی اخوك ۱۲ بید ۱۲م ۲ه فیکون قوله بالاصالة احترازا عن توابع الفاعل ولکن اعتبار هذا القید فی تعریفه بقرینة ذکرها فیما بعد ۱۲م ۳ه لان التمیز عندنا البصریة لا یکون

عله قوله الضمیر فی هو آه ای ضمیرے کہ در ہوست ولا یخفی من مطالعة هذا النوع من الحواشی والاغلاط علی الغلطی قلة تدبر المحشی وعدم تمیزه بالمعانی الجزیئة وعدم علومه التالیف والتصنیف لکن نحو علیه تخلیه کہ تمام می ہوم ۱۲ ۱۲ ۱۸۹۳

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا والثالث انه صادق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان بقوله عمر زال ابهام ابو حفص مع انه ليس بتمييز فاجاب بقوله الراسخ اى المحكم ثم يرد عليه ان للراسخ درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمتشابه وهى المقطعات التى تكون اوائل السور نحو الم وحم وق وقد يقال على ابهام المعنى فى الموضوع له فلرفع الابهام ولتعيين ما هو المراد قال الشارح فى المعنى الموضوع له والابهام فى لفظ عين ليس فى الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيًا او نوعيًا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس فى الطرف وضع لان المراد منه الموزون مجازًا ولا وضع فى المجاز قوله من حيث انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام فى العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن فى الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه الخ يعنى سلمنا ان الابهام كائن فى الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع قوله فان المستقر جواب سوال ظاهر قوله وهو الوضعى اى الراسخ لكن الشارح ذكر المضمر فى موضع المفسر قوله اما موضوع لمفهوم كلى كما هو مذهب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشارًا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا لمفهوم كلى لان الافراد غير منضبط قوله بشرط استعماله فى الجزئيات اى انه لا يستعمل فى المفهوم الكلى بل فى الجزئيات فقط اذ هى المقصودة قوله او لكل جزئى جزئى منه كما هو مذهب المتاخرين اذ الافراد هى المقصودة وهى وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلى مرآة لها قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو مذهب المتاخرين او المستعمل فيه كما هو مذهب المتقدمين فيكون فى عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يصح التمييز من اسم الاشارة مع انه يصح كما ان رجلًا فى حبذا رجلًا تمييز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلًا فان رجلًا تمييز من الضمير فى ربه مع ان فى الضمائر ايضًا الوضع عام والموضوع له خاص فينبغى ان لا يصح التمييز عنه بقوله رجلًا نجيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلًا تمييز عن اسم الاشارة بل هو تمييز من نسبة حب الى كلمة ذا وعن الثانى ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فيشبه الابهام الوضعى قوله فان كل واحد من ابى حفص وعمر الخ فان قيل المقصود بيان ازالة الابهام من ابى حفص فقط فينبغى ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمرو انه موضوع له قلنا انما جمعهما فى ذلك تنبيهًا على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد قوله لكن لما كان عمر اشهر

---

[1] يعنى ان المراد من الابهام ما هو الثابت اولًا فى المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الموضوع له كما فى المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او المستعمل فيه على اختلاف المذهبين كما فى المثال الثانى او من عدم الاشتهار كما فى المثال الثالث فلا يرد كما فى الحواشى ۱۲ مفتى [2] تقريره ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثبوت المطلق من ان يكون بحسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التمييز فى نحو رأيت عينًا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بحسب الاستعمال عن قوله عينًا فح ايراد المستقر لغو فى التعريف اجاب بقوله فان مستقرا الخ يعنى ان المراد من المستقر ما ذكره الشارح من تفسير المستقر فح يخرج جارية عنه لان العين فى الاصل لم يوضع مبهمًا بل حصل الابهام فيه عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب كذا فى الحواشى ۱۲ م [3] اى على ما ذكر من انه لا ابهام فى نفس المفهوم الكلى ۱۲ م

جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام فما الحاجة الى البيان وايضا لما لم يكن فيه ابهام فلا يكون منشاء السوال فلا حاجة الى دفعه فاجاب بقوله لكن الخ قوله عن ذات اى عن جنس قوله لا عن وصف الخ اشارة الى انه قيد احترازى قوله وتحقيق ذلك جواب سوال وهو ان الاحتراز عن النعت حصل بقوله يرفع الابهام فى الموضوع له اذ النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل العارضى فذكر قوله عن ذات مستدرك فاجاب بقوله وتحقيق ذلك اى لا نسلم ان النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل يرفعه كما ستعلم فى اخر تحقيق الشارح قوله الا من حيث ذاته جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام لا يصح التميز عنه فاجاب بقوله الا من حيث ذاته ثم يرد عليه ان ذات الرطل معلوم وهو نصف المن فاجاب الشارح عنه بقوله اى جنسه يعنى سلمنا انه معلوم من حيث القدر لكنه غير معلوم من حيث الجنس قوله والا من حيث وصفه عطف على قوله الا من حيث ذاته قوله فيقال رطل بغدادى هذا فى الصفة واما فى الحال فيقال عندى رطل بغداديا قوله لا النعت والحال عطف على قوله فى بيان اى لا يرفعان الابهام عن الذات قوله صفتان للذات اشارة الى بيان الاعراب قوله اشارة جواب سوال وهو ان كلمة او تنافى التعريف وايضا ان كل قيد اذا اخذ فى التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما عداه والاحتراز عنه حاصل بما سبق فلا حاجة اليه فاجاب بقوله اشارة الى تقسيم التميز يعنى انه ليس جزء من التعريف بل هو تقسيم التميز وكلمة او لبيان الاقسام لا للشك قوله فالمذكورة نحو رطل زيتا لما كان بحث قوله مذكورة طويلة فى قول المصنف وكذا البحث قوله او مقدرة ايضا طويلة فى قول المصنف فالحق الشارح بهما على وجه الاختصار فقط فالمذكورة الخ قوله فانه فى قوة الفاء التعليل تطبيق التالى للمثل وانما كان قوله نفسا تميزا عن شئ مقدر ولم يكن تميزا عن المذكورة لانه لا ابهام فى المذكور لا فى طاب ولا فى زيد فعلم انه يرفع الابهام عن شئ مقدر قوله اى القسم الاول اشارة الى بيان الموصوف لقوله الاول ثم لما كان لفظ الاول من الاسماء اللازمة الاضافة وهى تقتضى المضاف اليه فاشار الشارح الى بيان المضاف اليه بقوله من التميز فالالف واللام فى قوله فالاول بدل من المضاف اليه اى اول التميز وانما زاد كلمة من فى قوله من التميز اشارة الى ان اضافة لفظ اول الى التميز بيانية اذ بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد بالاول قول المصنف لانه الاول بالنسبة الى قوله عن ذات قوله يرفع اشارة الى بيان متعلق قوله عن مفرد وجعل الشارح كلمة عن صلة للرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل ايضا او يحتاج الى تقدير قوله يرفع اى الاول من الضمير ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كالرطل فى قولنا رطل زيتا قوله يعنى به ما يقابل الجملة جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان المذكور فى المثال لفظ منوان وهو ليس بمفرد فاجاب

له احترز به عن النعت والحال كما قال الشارح رحمة الله عليه ١٢ منه ٢ه فالابهام فيما يوزن بالرطل بانه من جنس العسل او الخل او الزيت او السمن ١٢ قاله عبد الحكيم ١٢ منه ٣ه فيقال ضعف هذا عن مرامه اى لا مرامه ١٢ منه ١٢ ٤ه قطع هذا المعنى اجاب بقوله وهو ما يرفع الخ ١٢ منه مولوى محمد عبد الرحيم البشاورى

بقوله يعني الخ حاصله انه ليس المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع بل ما يقابل الجملة او المضاف
فان قيل فعلى هذا لا يصح جعل قول المصنف رح وعلى التمرة مثلها زبدا من هذا القبيل اى من قبيل المفرد
لانه مضاف قلنا المراد من المضاف ما يكون الابهام فيه من حيث الاضافة والابهام في المثل ليس
من حيث الاضافة بل من حيث الذات لان المثل اذا لم يكن مضافا ففيه ابهام ايضا قوله صفة لمفرد
اشارة الى بيان الاعراب قوله هو ما يقدر به الخ دفع وهم وهو ان قوله مقدار صيغة آلة من القدرة
فعلى هذا لا معنى له فدفع بقوله ما يقدر به الشئ يعني انه من القدر لا من القدرة ثم
للمتوهم ان يتوهم ان قوله يقدر صيغة مضارع مجهول من القدر فعلى هذا لا يدفع به ايضا
فدفع بقوله اى يعرف به قدره قوله ويبين فيه اشارة الى ان قوله يعرف
من المعرفة لا من التعريف لان البيان يطلق على ظهور ما بخلاف التعريف فانه
يختص بما فيه جنس وفصل قوله اى في غالب الموارد اشارة الى ان نصب قوله غالبا
باعتبار الظرفية ثم يرد عليه ان لفظ غالبا يستعمل في الافعال وكلامنا في
الاقوال فاجاب بقوله واكثرها ولفظ الاكثر كما يستعمل في الافعال كذلك
يستعمل في الاقوال بخلاف الغلبة فانها تختص بالافعال قوله اى رفع الابهام مطلقا
جواب سوال وهو ان المفرد المقدار ليس الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وظرفية الشئ
للنفس فاجاب بقوله اى رفع الابهام الخ يعني ان ههنا ظرفية الاخص للاعم تقديره
رفع الابهام عن ذات مذكورة سواء كان في المفرد المقدار او في غيره نحو خاتم حديدا قوله
يتحقق الخ اى هذا المطلق يتحقق في ضمن هذا المفرد غالبا قوله متحقق في ضمن الخ
جواب سوال وهو ان العدد ليس الا مفرد فيلزم الظرفية للنفس ولا يقال
ان المفرد المقدار ليس الا العدد لان المقدار اعم من العدد فاجاب بقوله متحقق في ضمن

قوله فان الرطل نصف المن دليل على ان الرطل وزني قوله وكالمقياس وهو ما يقدر به
الشئ بالخرص اى بالظن قوله والمراد بالمقادير جواب سوال وهو انه لا ابهام ههنا لا في
الكيل اذ هو الوعاء الذي يسع فيه ثمانية ارطال ولا في الرطل اذ هو عبارة عن نصف المن
ولكن الباقي فكيف يصح منها التمييز فاجاب بقوله والمراد بالمقادير الخ قوله وانما اقتصر
جواب سوال وهو ان المقادير خمسة فلم اقتصر المص رح على امثلة ثلاثة فاجاب بقوله وانما
اقتصر الخ فان قيل ان الامثلة اربعة لا انها ثلثة لان العدد ايضا منها قلنا المراد من المفرد
المقدار ما هو غير العدد بقرينة احالة تميزه الى باب اسماء العدد قوله مطرح نظره صيغة اسم ظرف
اى موضع ثبوت نظره او موضع طلوع

له يعني ان ههنا ظرفية الخاص للعام اذ المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس ۱۲ ٢ه ولم يذكر مثال المساحة
نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ۱۲ ٣ه ثم قال الشارح رح انها ثلاثة ۱۲

نظره او موضع نونظره **قوله** مايتم به المفرد الذى هو نائب التميز **قوله** وكرر بعضها **فان قيل**
لا دخل لما سبق فى التكرار لانه يصح ان يقال قفيزان برا فى موضع منوان سمنا **قلنا** انما ذكر منوان
لشهرته فيما بينهم **فان قيل** المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا فان رجلا تميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا تميز عن هذا تام بنفسه فلم ترك المصنف
بيانه **قلنا** لما تم ههنا بنفسه فلا حاجة الى بيان ما يتم به فلا حاجة الى ذكره **قوله** ومعنى تمام الاسم جواب
سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يخلو اما ان يراد انه لا يدل على معناه بدون احد هذه الاشياء
واما ان يراد منه انه لا يفيد فائدة بدونه فعلى الاول ينبغى ان يكون الاسم التام من الحروف
لانها لا تدل على المعنى الا بانضمام الغير وعلى الثانى لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء
لان توقفها على الكلام **فاجاب بقوله** ومعنى تمام الاسم اه **قوله** لان المضاف لا يضاف الخ
اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيما لم يكن للمخاطب بل حب
رمان فقط لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الكاف **اقول** المضاف الى الكاف هو
حب رمان لا الحب فقط **فان قيل** هو يشكل بكل فرد فرد وبكل واحد واحد **قلنا** انه بتقدير حرف العطف
فان قيل فعلى هذا لا توجد المادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد المضاف ثانيا نقول
انه بتقدير العاطف فليتامل وانما لا يضاف ثانيا للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثانى
بالمضاف اليه الاول **وايضا** ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو فى قولنا غلام زيد عمرو
قوله فاذا تم الاسم جواب سوال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التميز
فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ **قوله** كما ان للفعل حضرات يقع وانما قال حضر ولم يقل كما ان
المفعول بعد تمام اه لئلا ينقض بمثل ضربك زيد **قوله** وهذه الاشياء **جواب سوالين**
احدهما انه لم اختاروا هذه الاشياء المشابهة الفاعل دون غيرها والثانى ان الالف واللام ايضا
متمم للاسم بالمعنى الذى مر وهو انه بحالة لا يضاف معها **فاجاب بقوله** وهذه الاشياء
قوله الراقود وهو الدن الكبير او الطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة
وعشرين صاعا **قوله** فيفرد اے جاز ان يفرد والضمير راجع الى تميز غير العدد كالضمير فى يجمع
بقرينة احالة تميز العدد الى ما سياتى لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد فان تميز عشرين مثلا
مفرد سواء كان جنسا اولا

۱ والله اعلم بالمراد من هذا السوال والجواب وان شئت التحقيق والتفصيل فى السوال والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن فى هذا الموضع ۱۲ ۲ وايضا اجيب ان مقصود المصنف فى بيان المفرد الذى يتم بسبب الغير لا فى مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ۱۲ ۳ معناه بالفارسية دانه انار تو ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم ۴ وهو اولا وتقديره كل فرد فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ۱۲

سواء قصد به الانواع اولا **قوله** وانکان دفع[۱] وهم ظاهر فیقال عندی رطل زیتًا و رطلان زیتًا وارطال زیتًا **قوله** مایتشابه الخ اشارة الی بیان الجنس ای لیس المراد من الجنس ما هو عند ارباب المعقول وهو کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق **فان قیل** ان المصادر کلها اجناس ولیس فیها تشابه الاجزاء لعدم تحقق الاجزاء فیها **قلنا** ان قید ان وجد مراد فیه یعنی ان تشابه الاجزاء فیما وجد فیه الاجزاء **ثم** ههنا امران الجنس واسم الجنس[۲] فالاول یطلق علی القلیل والکثیر علی سبیل الشمول کالماء والتمر[۳] والثانی یطلق علی الواحد علی سبیل البدل[۴] وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة فیصح اطلاق کل واحد منهما علی الآخر **قوله** کالماء والتمر فالماء مثال لما لا یقبل التاء والتمر مثال لما یقبلها والسمن مثال الکیلی والزیت مثال الوزنی والضرب مثال الاعراض **قوله** مافوق النوع الواحد جواب سوال ظاهر[۵] وتحقیق قصد الانواع سیأتی فی قوله فیطابق فیما قصد الا اذا کان جنسا الا اذا قصد الانواع

قوله وهو مایتشابه اجزاؤه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لفلان عندی عدل ثوبا فان الثوب جنس مع انه لا یعزد فاجاب بقوله وهو مایتشابه اجزاؤه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة **قوله** قیل قائله الشارح الهندی **قوله** للعدد ای المشخص **قوله** حصص الجنس ای افراد الجنس **قوله** بالخصوصیات ای بالقیود الکلیة نحو حیوان ناطق اوحیوان انسان اوحیوان فرس او بالقیود الشخصیة نحو حیوان شخص اوحیوان زید اوعمرو **قوله** نحو طاب زید جلستین **فان قیل** المثال لا یطابق الممثل لان الکلام فی التمیز الذی یرفع الابهام عن معزد مقدار والمثال مما کان التمیز عن النسبة وایضا لا یکون جلسة اسم جنس لانه اشترط فیه ان یکون مجردا عن التاء وهی موجودة فیها **قلنا** عن الاول لا نسلم انه مثال بل هو نظیر ونقول انما اورد مثال التمیز من النسبة لیعلم ان قصد الانواع یکون فی التمیز عن النسبة ایضا وعن الثانی لا نسلم ان التاء فی جلسة فارقة بین الجنس والوحدة بل التاء فیها من اصل الکلمة فلا ینافی کونها اسم جنس **قوله** ای یورد التمیز جواب سوال ظاهر[۶] وانما زاد قوله یورد لئلا یفوت معنی الفعل فی قوله ویجمع فعبر الشارح عن مصدر یجمع بقوله مادون الواحد وعبر عن فعلیة بقوله یورد وایضا اشارة الی ان الجمعیة لیست بمعنی مطلق الامکان بل بمعنی امکان الوقوع **قوله** جوازا یعنی ان هذا معنی مجازی الجمع **قوله** حیث لم یقصد الواحد جواب سوال وهو ان الجمعیة یستقیم فیما اذا ارید من المعزد المقدار الجمعیة واما ان ارید منه الواحد فکیف یجمع

---

[۱] تقریره ان الاسم التام اذا کان مثنی او مجموعا فینبغی ان یکون التمیز مثنی او مجموعا للموافقة بین الاسم التام وبین التمیز کما اذا کان بین الاسم التام مفردا یکون التمیز مفردا والامر لیس کذلک فاجاب بقوله وانکان ۱۲م مفتی [۲] اشارة الی الفرق بین اسم الجنس والجنس ۱۲ [۳] یطلق علی القطرة والبحر ۱۲م [۴] کرجل مثلاً فعلی هذا یکون کل جنس اسم جنس بدون العکس ۱۲م [۵] تقریره انه یفهم من لفظ الانواع انه اذا قصد النوعین لا یکون التمیز مثنی مطابقا للاسم التام مع انه لیس کذلک حاصل الجواب ان المراد بالانواع هو مافوق النوع الواحد فیشمل المثنی ایضا کذا فی الحواشی ۱۲ [۶] تقریره ان هذا الحکم غیر جار فیما اذا قصد المثنی نحو مثنی التمیز ولا یجمع حاصل الجواب ان المراد بالجمع الجمع اللغظی وهو مافوق الواحد فیتعادل المثنی ۱۲ سه فی هذ الاقوال تقدیم وتاخیر فلیتأمل فیه ۱۲م

نحو عندی عدد ثوبا فان التميز فيه ليس بجنس مع انه لا يجمع فاجاب بقوله حيث لم يقصد لواحد **قوله** ثم ان كان الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه هل يجوز اضافة المفرد المقدار الى التميز اولا **فاجاب** بقوله .. ثم ان كان الخ حاصله ان المفرد المقدار ان كان تاما بتنوين او بنون التثنية جازت اضافته الى التميز وان كان تاما بالاضافة او بنون الجمع فلا يجوز اضافته **فان قيل** ان اضافة المفرد المقدار لا يخلو اما ان يكون مع التنوين او بدونه فان كان الاول فكما لا يجوز اضافة المفرد المقدار مع الاضافة كذلك لا يجوز مع التنوين وان كان الثانى فكما يجوز الاضافة بحذف التنوين كذلك يجوز بحذف المضاف اليه فالفرق تحكم اى تحكم بلا دليل ۱۲ **قلنا** ان اضافة المفرد المقدار بحذف التنوين لكن فى النية ثابت وثبوت التنوين فى النية لا يمنع الاضافة وثبوت المضاف اليه فى النية يمنع الاضافة الى شئ اخر لانه اذا كان غلام زيد فكيف يكون غلام عمرو **قوله** الى المفرد المقدار دفع وهم وهو ان الظاهر ان الضمير فى قوله ان كان راجع الى التميز لقرينة قوله يجمع فان الضمير فيه راجع الى التميز وبقرينة قوله ان كان جنسا فان الضمير فيه ايضا راجع الى التميز فعلى هذا لا يصح قوله بتنوين او بنون التثنية لان الاتمام بهما لا يكون الا للمفرد المقدار لا للتميز وكذا الاضافة لا يكون الا للمفرد المقدار لا للتميز فدفع بقوله اى للمفرد المقدار **قوله** او المعنى ان وجد التميز الخ ليس غرض الشارح من هذا التقرير ان كلمة كان تامة لانه لا دخل له فى الجواب بل هو حاصل المعنى[1] وحاصل الجواب[2] ان الضمير فى قوله ان كان راجع الى التميز فيكون تقدير العبادة هكذا ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية جازت الاضافة **ثم يرد عليه** ان التنوين للمفرد فكيف تلبس التميز بتنوينه **فاجاب** بقوله فانه لما تم الاسم بهما الخ[3] فالعلاقة بين المفرد المقدار والتميز هو الاقتضاء اى المقتضى والمقتضى **قوله** اى اضافة المفرد دفع وهم وهو ان المراد من الاضافة اضافة التميز الى المفرد فدفع بقوله اى اضافة المفرد **ثم يرد عليه** ان المفرد المقدار والتميز شئ واحد والاضافة يقتضى المغائرة فكيف يصح الاضافة **فاجاب** بقوله اضافة بيانية يعنى ان المغائرة شرط فى غير اضافة البيانية **ثم يرد عليه** ان المفرد المقدار الماتم بالتنوين فكيف يصح اضافته الى التميز لان التنوين للفصل والاضافة للوصل **فاجاب** بقوله باسقاط التنوين **قوله** جوازا شائعا انما قال هذا لرعاية ما يقابله وهو الجواز القليل المستفاد من قول الشارح رح الا بقلة **قوله** كثيرا فى اشارة الى امرين احدهما جواب سوال وهو ان الشيوع يستعمل فى الافعال وكلامنا فى الاقوال والثانى دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالجواز الشائع هو الكلية اى القاعدة الكلية لا الاكثرية فدفع بقوله كثيرا اى هذه قاعدة اكثرية **قوله** الا بقلة **دفع وهم** وهو انه

---

[1] على طريقة تسليم ان الضمير فى ان كان راجع الى التميز ۱۲ [2] لان التميز لا يكون الا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار فلما يقتضى المفرد المقدار التام بالتنوين او بنون التثنية تميزا فقال ان كان التميز الخ ۱۲ مفتی عبد الرحيم [3] وهذه الاضافة بيانية ۱۲

عه اى ما ذكره المصنف بقوله والا فلا ۱۲ مفتی عبد الرحيم الفنا وى

نتقض بقوله عشرون درهم **فاجاب** بقوله الا انه **قوله** نحو عشری یك و عشری رمضان
فان قیل ان المثال الاول صحیح بانه مضاف الی غیر الممیز واما المثال الثانی فغیر صحیح لان رمضان
یصلح التمیز **قلنا** ان الاول مثال للاضافة الی غیر الممیز قطعا والثانی مثال لغیر الممیز بالاحتمال والاحتمال
کاف للمثال کما هو المشهور **ثم اعلم** ان احتماله بطریقین احدهما ما قال الشارح رح **وحاصله**
انه لو کان المراد من رمضان الشهور او یکون بحذف المضاف ای ایام رمضان فکان الاضافة الی الممیز
قطعا ولو کان عشرین بحذف المضاف ای یوم عشری رمضان ای روز بستم فکان الاضافة
الی غیر الممیز لان رمضان لا یصلح ان یکون تمیزا لیوم العشرین **وثانیهما** ما قال بعض المحشیین رح
وهو ان رمضان لو کان عبارة عن الشهور او بحذف المضاف وهو الایام کان مضافا الی الممیز
ولو کان علما لشخص انسان کان مضافا الی غیر الممیز **وههنا بحث من وجوه الاول** انه یجب
ان یقال عشری رمضانا بالتنوین لا بدوان کان غیر منصرف للعلمیة والالف والنون المزیدتین
الا انه قد تقع تمیزا لما فیما نحن فیه فیجب تنکیره لوجوب تنکیر التمیز **والثانی** ما یرد علی الطریق الثانی
وهو انه لا التباس ههنا لان فی صورة اضافة عشرین الی التمیز یکون رمضان نکرة وفی صورة اضافته
الی غیره یکون معرفة **والثالث** ما یرد علی الشارح فی تحریر الطریق الاول حیث قال لا یتعلم عنه
اضافة عشرین الی رمضان انه اراد عشرین رمضان او اراد الیوم العشرین من رمضان وهو ان الاضافة
فی الاول بیانیة وفی الثانی بتقدیر من لانه قال من رمضان باظهار من فیعلم منه ان یکون الاضافة
زائدة علی ثلثة اقسام وهی الاضافة بتقدیر من **والرابع** ما یرد علی الطریق الاول وهو انه ما الفرق
فی عشرین رمضان بین ان یکون عشرین مضافا الی التمیز و بین ان یکون مضافا الی غیره فانه
یجوز ان یکون الاضافة فی کلیهما بیانیة فالحکم بانه علی تقدیر الاضافة الی التمیز یکون الاضافة
بیانیة و علی تقدیر الاضافة الی غیره یکون الاضافة بتقدیر من لیس علی ما ینبغی فیکون رمضان
تمیزا علی کلا التقدیرین **اجیب عن الاول** انه یجب التنوین فیما تعین للتمیز و رمضان
محتمل بین کونه تمیزا و غیر تمیز کما بینا فلا یجب تنوینه **وعن الثانی** انه وان لم یکن فیه التباس
من حیث وصف التعریف والتنکیر ولکن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنی وبحسب الکتابة
ایضا و قد وجد فیه الالتباس بهذه الحیثیة **وعن الثالث** ان هذا انما یرد لو کان کلمة من
بیانیة وهو ههنا للتبعیض **وعن الرابع** ان علی تقدیر اضافته الی غیر الممیز لا یصح حمل رمضان
علی یوم عشرین لان رمضان لا یحمل علی الیوم الواحد لان رمضان علم لثلاثین یوما
فلا یکون الاضافة بیانیة بجنسه **فان قیل** ان علی تقدیر اضافة عشرین الی غیر

سله ای احتماله کونه مثالا لغیر الممیز ۱۲ مفتی سله فی قوله واراد الیوم العشرین من رمضان ۱۲ مفتی عبد الرحیم
سله ای الاضافة الزائدة ۱۲ سله ای بالاعتبارات الثلاث جمیعا ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنه
عه فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ۱۲ م

المميز ايضا لا يصح حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا يحمل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يصح الحمل لان رمضان بحذف المضاف اى ايام رمضان فالتميز فى الحقيقة لفظ الايام ولا شك انه يصح حمل الايام على عشرين او نقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تميزا عن عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فرمضان يرفع الابهام حينئذ بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا ابهام فى اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التميز قوله اقرب الى الاطراد انما قال اقرب الى الاطراد ولم يقل الاطراد الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لا يجوز ان يقال لاطراد الباب على الوجه الكلى فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستدعى للمفضل عليه وهو غير ظاهر ههنا ويمكن الجواب بان اسم التفضيل قد يستعمل فى اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مفرد مقدار فيه مسامحة تقديره عطف على مقدار فى عن مفرد مقدار قوله اى الاول الخ اشارة الى حاصل العطف قوله اى ماليس بعد ذلك جواب سوال وهو ان الخاتم من المقدرات لانه مقدر بالاصبع فاجاب بقوله اى ماليس الخ يعنى ان المراد ان كل ماليس بداخل فى هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدرات والخاتم ليس بداخل فيها فان قيل الخاتم داخل فى المقياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا المقياس ما يعرف به الشئ اى الوزنى والكيلى والذراعى بالخرص اى بطريق الظن والخاتم لا يعرف به احد هذه الاشياء بالظن بل يعرف به قدر الاصبع وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم جواب سوال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصبع والتميز لا يكون الا من المبهم فاجاب بقوله فان الخاتم الخ يعنى انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس بانه من جنس الذهب او الفضة او غيرهما قوله اى خفض التميز اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه وانما ابدل من هذا المضاف اليه دون غيره لئلا يلزم الخروج من البحث الذى هو فيه وايضا انما اضاف الى التميز لئلا يرد الاعتراض وهو انا لا نسلم ان الخفض اكثر فى الاسماء بل قد يكون الرفع اكثر وتارة يكون النصب اكثر ثم يرد عليه ان الخفض يقتضى الخافض فما ههنا فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعمالا الخ فيه وهم وهو ان المراد بالاكثر الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذاهب ههنا فدفع بقوله استعمالا ثم المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما كون التميز مخفوضا والاخر كون الخفض اكثر فقول الشارح لحصول الغرض مع

له فيكون اقرب ههنا يعنى القريب ۱۲ ٢ه اى الالف واللام ۱۲ مفتى ٣ه وهو التميز ۱۲ ٤ه اى فى التميز ۱۲ مفتى

٥ه يعنى ان الخافض ههنا الاضافة اى اضافة غير المقدار الى التميز ۱۲ مفتى عفى عنه ٦ه يعنى ان المراد من الاكثر الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ۱۲ مفتى عبد الرحيم رحمه الله عليه

٧ه وهو رفع الابهام ۱۲ مفتى عبد الرحيم صاحب ۱۲

الخفة دليل للجزء الاول وقوله ولقصود غير المقدار الخ دليل الجزء الثانى وايضا ههنا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اى خفض غير المقدار اكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اى خفض غير المقدار اكثر من خفض المقدار وقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اى بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثانى قوله عن طلب التميز واذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج الى النصب التميز الذى يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل فى المبهمات المقادير لتوغلها فى الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدر به غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذى هو نص على كونه تميزا قوله اى القسم الثانى لما كان قوله الثانى صفة يقتضى الموصوف زاد الشارح قوله اى القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثانى من اسماء لازم الاضافة يقتضى المضاف اليه فزاد قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد من الثانى ما يكون غير مقدار لانه ثان بالنسبة الى المقدار قد دفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضى المتعلق فزاد الشارح رح قوله يرفع قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان فى قوله كان الظاهر نسختين احدها ان قوله كان بدون التشديد والاخفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلمات الشك ووجه الشك فى الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكلما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام فى الطرف ملزوم وثبوت الابهام فى النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغى ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام فى الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام فى الطرف الخ لا فائدة فيه لانه يكفى ان يقتصر على قوله ورفعه عنا يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراده ابلغ واكد فى المقصود لان كون الابهام لازما فى النسبة ...... انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اوردها فان قيل ان كون الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فى النسبة لا نا اذا قلنا عندى رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو رطل مع انه

سلہ وهو كون التميز مخفوضا ۱۲ سلہ فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ابهامه ليس كابهام عشرين فنوا صلے الخ ۱۲ مفتی سلہ اے فى طرف النسبة ۱۲ سلہ اى ذكر قوله لما كان الابهام الخ ۱۲ م سلہ وايضا اعترض بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما الى رفع الابهام عن طرفيها فانه اذا قيل طاب رطل ماجها فماجها يرفع الابهام فى النسبة ولم يرفع الابهام فى الطرف لانه لا يعلم ان الرطل من اے جنس قاله عبد الحكيم اجيب عنه بقولنا ان ماذكره الشارح من الملازمة الخ فالجواب عن الاعتراض الذى ذكره المحشى رح جواب عن الاعتراض الذى ذكره المعج ۱۲ مولوى مفتی محمد عبد الرحيم الحمد عے الفشاور عے

لیس فی نسبۃ عندی الی لرط الابہام **قلنا** ان ماذکرہ الشارح من الملازمۃ فیما اذا کان الطرف مقدرا
مثل طاب زید نفسا وفی المثال المذکور الطرف مذکور غیر مقدر او **نقول** بارجاعہ الی الشرطیۃ ای ان
کان فی النسبۃ ابہام **قولہ** قال عن نسبۃ جزاء لقولہ لما کان الخ **قولہ** تنبیہا علی ان جواب سوال وہو انہ
لما کان بینہما ملازمۃ فما ترجیح النسبۃ علی ذات مقدرۃ **فاجاب** بقولہ تنبیہا حاصلہ ان مقابلۃ
ہذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان فی القسم الاول یکون رفع الابہام عن الذات وفی القسم الثانی
یکون رفع الابہام عن النسبۃ الا باعتبار عدم ذکر الذات فی الثانی وذکرہا فی الاول لانہ قد یکون عدم
ذکرہا فی الاول ایضا مثل نعم رجلا فان رجلا یرفع الابہام عن مادۃ مقدرۃ وہی الضمیر فی نعم ہکذا
قیل **قولہ** ای نسبۃ کائنۃ **اشارۃ** الی ان قولہ فی جملۃ صفۃ للنسبۃ باعتبار المتعلق **قولہ** او ما ضاہاہا
اعلم ان کلمۃ ما موصولۃ والہاء الثانی ضمیر راجع الی الجملۃ فبقی قولہ ضاہا وہو ماضی معلوم من باب
المفاعلۃ اصلہ ضاہی ثم قلبت الیاء الفا فصار ضاہا **قولہ** ای ما شابہہا ہذا التفسیر غیر المشہور بالمشہور
قولہ عطف الخ ذکر وہم وہو ان قولہ ما ضاہاہا عطف علی نسبۃ فی قولہ عن نسبۃ فعلی ہذا
فسد المعنی **قولہ** وہو اسم الفاعل ای مع الفاعل لان للشابہۃ بالجملۃ لا یکون الا اذا کان اسم الفاعل
مع الفاعل ففی العبارۃ مسامحۃ **قولہ** الحوض ممتلئ ماء فقولہ ماء تمیز عن نسبۃ ممتلئ الی الضمیر المستتر
فیہ الراجع الی الحوض تقدیرہ امتلاء شئ منسوب الی الحوض وہو الماء وصحۃ معنی ہذا القول یظہر لک
فی شرح قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل **قولہ** والمصدر نحو یعجبنی طیبہ ابا **فان قیل** ان اضافۃ
المصدر الی الضمیر لما کان داخلا فی شبہ الجملۃ فلا یصح عدہ من النسبۃ التی فی اضافۃ فی قول المصنف
یعجبنی طیبہ کما سیاتی **قلنا** فیہ حیثیتین احدہما الحیثیۃ اللفظیۃ الظاہر وہی الاضافۃ واخرہما
الحیثیۃ المعنویۃ وہی الفاعلیۃ لان الضمیر فاعل فی المعنی لکن فی الظاہر مضاف الیہ فلما کان کذلک
فیعد من الاضافۃ باعتبار الاول ویعد من شبہ الجملۃ باعتبار الثانی **قولہ** وکذا کل ما فیہ معنی الفعل
قال مولانا عصام الدین رح ہذہ الکلیۃ کاذبۃ لان اسماء الافعال فیہا معنی الفعل ولیست بمشابہۃ للجملۃ
بل ہی عین الجملۃ فان قولہ ہیہات زید بمعنی بعد زید فہو جملۃ **اقول** یمکن ان یقال المراد کل ما فیہ معنی
الفعل بطریق الالتزام ای الفعل یکون لازما معہ نحو اشیر فانہ لازم مع لفظ ہذا لان الفعل موضوع لہ
لذلک اللفظ والحالات اسماء الافعال موضوعۃ لمعنی الفعل **قولہ** مثال الجملۃ جواب سوال ظاہر قولہ

۱؎ یعنی قولہ لما کان الابہام فی طرف النسبۃ یستلزم الابہام فیہما ورفعہا عنہا یستلزم الرفع منہ ۱۲م ۲؎ ای فی قولہ ما ضاہاہا ۱۲م
۳؎ لترکیباوالنقام ماقبلہا ۱۲م ۴؎ الاعتراض للفاضل الذی ذکرہ المحشی رح عبد الرحمن ہکذا ان الطیب مصدر مضاف الی الفاعل
فہو اذا کان داخلا فی ما یشابہ الجملۃ فلا یصح مقابلتہ بقولہ ماوفی اضافۃ لان التمیز الذی یرفع الابہام عن النسبۃ التی فی الاضافۃ
لا یکون الا فی المصدر والصفات واورد ہذا المثال مثالا لما ایضا فایراد ہذا المثال من جملۃ ما یشابہ الجملۃ لیس علی ما ینبغی ۱۲م
۵؎ تقریرہ ان الغرض من المثال توضیح الممثل وہو یحصل بمثال واحد فلم اوردہ المصنف رح الامثلۃ المتعددۃ حاصل الجواب ان
تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ م مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ ربہ الکریم

بالمنتصب عنه فان قيل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا
لم يكن في الكلام فعل وههنا وجد الفعل فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد
اذ هي جاوزت اسما كما في قولهم عن يمينه اي جانب يميني فلما جاوزت اسما يصح استعمالها بالاسم وهو كلمة
بعد او نقول ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد
يكون نفسا مرفوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهم وهو ان في المثال الاول لا يكون التميز
خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز
خاصا بالمنتصب عنه وفيما يشبه الجملة يصلح ان يكون له ولمتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن
بينهما فرق لان كل واحد منهما يرفع الابهام عن نسبة ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فهذان للثالث
الخ فيكون محمولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا
وان كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محمولا على القلب فيكون تقديره
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا وابا فان قيل ما الوجه للشارح انه
ذكر الامثلة الاربعة على حدة ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا وابا والاصل ان يقول فهذان للثالث
في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحال ان ابا مقدر بعد كل واحد فكذا هذه
الاشياء مقدر بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالمجموع
عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على حدة لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضي تميزا واحدا
واحدا يتم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا واحدا ثم لما صلح كل واحد من التميزين ان يكون تميز اللاخر
اي تميز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لئلا يتوهم الاختصاص
ثم قول المصنف رح ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا ففيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على ابا ففيه
توهم الاختصاص بشبهها فلدفع هذه الاختصاص قال الشارح رح عطف على نفسا وابا اي انه عطف عليهما
ثم يرد عليه ان العطف عليهما لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو
عطف على ابا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليهما فاجاب الشارح بقوله
بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه معنى فيكون العطف عليهما معنى اي ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا
بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر اي قول الشارح رح ناظر او المصنف رح ناظر وقوله فهو بحسب الحقيقة
الخ راجع الى المصنف رح فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة
لكل واحد منهما مع ان المثال الواحد يكفي لكل واحد منهما كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان
لكثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز ثم معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير
كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون تعقله بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها
بالنسبة الى البنوة والاب عين لانه ذات لكنه اضافي لان تعقله بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جواب

سه لانه كجبا لا فقط عطف على قوله ابا ١٢ مفتی سه يعني ان ضمير سوالها راجع الى قول المصنف او الى المصنف رح ١٢ مولوی مفتی

سوال وهو ان کلمة او هہنا للعطف وهو یقتضی المعطوف علیه فاجاب بقوله عطف علی الخ قوله
نفسا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمص انه غیر الاسلوب عن السابق لانه ذکر نفسا فی السابق ولم یذکر
ههنا والمخالفة اذا وقعت فی کلام العمدة لابد له من النکتة فاجاب بقوله نفسا یعنی ان نفسا مقدر
ههنا فلیس فی کلامه مخالفة فلا حاجة الی النکتة ثم یرد علیه انه ما للمص انه لم یذکرها واکتفی بتقدیرها و
ایضا ینبغی ان لا یذکر غیرها نحو ابا وابوة وداراً وعلما واکتفی بتقدیرها فاجاب بقوله وترکه الانه اظهر التمیزات
فالشهرة قرینة علیها واما قال الشارح ترکه بتذکیر الضمیر مع ان النفس مؤنث لانه مؤنث سماعی ویجوز
فیه تذکیر الضمیر وتانیثه کما قال مولوی یعقوب فی راس باب القیاس فی شرح قول المص مثل النعل بالنعل ان
النعل مؤنث سماعی یجوز فیه الوجهان قوله لما ورد هذه الامثلة ای لما اورد هذه الامثلة ای لاجل انها غیر
ظاهرة فی التمیزات اورد ها علی وفق ما سبق ای کما اوردها سابقا قوله وزاد علیه قوله جواب سوال وهو ان
ذکر هذه الامثلة لما کان علی وفق ما سبق فلم زاد المص قوله ولله دره فارسا اذ هو لم یکن فیما سبق فاجاب
بقوله وزاد علیه قوله اشارة الی ان التمیز قد یکون صفة مشتقة لا یقال ان الاشارة الیها مما لا یحتاج الیه لان
کون التمیز صفة مشتقة یظهر من قوله وان کان صفة الخ لانا نقول نعم لکن لما کان مراد المص من تکثیر الامثلة
بیان کثرة انواع التمیز فی ضمن الامثلة فلذا قال لله دره فارسا للاشارة المذکورة قوله لتمیز المفرد وهو الضمیر
فی قوله دره ثم یرد علی صاحب المفصل ان الضمائر اعرف المعارف لا ابهام فیها فکیف یصح التمیز عن الضمیر
فاجاب الش عنه بقوله الا ان یکون الضمیر فیه مبهما وهو الذی لا یکون مرجعه مذکورا قوله کالضمیر ربه رجلا فان ضمیر ربه
نکرة مبهم لان رب لا تدخل الا علی النکرة فعلم ان الضمیر فی ربه مبهم قوله اراد ای اراد المص قوله والدر فی
الاصل الخ جواب سوال وهو ان الدر هو اللبن واللبن للمذکر لا للمؤنث والحال ان الضمیر فی دره مذکر
راجع الی المذکر فاجاب بقوله والدر فی الاصل الخ یعنی لیس المراد منه ههنا اللبن بل المراد منه الخیر المطلق
من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم قوله اسم الفاعل اشارة الی بیان کون فارسا صفة مشتقة کما قال سابقا
ثم اسم الفاعل یقتضی المبدأ فبین بقوله من الفراسة قوله بالفتح فائدة هذا القید یظهر لک قوله
من التفرس ای الحاذق مطلقا اعلم ان الفراسة مصدر المجرد والتفرس مصدر المزید والاسلوب
بینهم ان یقولوا ان المزید من واوی المجرد لا العکس الا ان التفرس لما کان مشهورا فی الحذاقة فی معرفة الاد
فلذا جعله مشتقا منه قوله بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة
علی نفسا فی طاب زید نفسا فانه یصح جعله تمیزا لما انتصب عنه مع انه لا یجوز ان یکون تمیزا له وللمتعلق بل هو
تمیز له فقط فلا یترتب الجزاء علی الشرط فاجاب بقوله بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه ای بغیر ما

له ای کلمة نفسا ۱۲ م ؎ ای اما لم یذکرها ینبغی الخ ۱۲ ؎ فالمناسب ان یقول ترکها ۱۲ م ؎ ای تذکیر الضمیر وتانیثه ۱۲ ؎
ای علی ما سیاتی ۱۲ ؎ ای الضمیر المبهم ۱۲ ؎ اعترض علیه بان ضمیر الغائب کله معرفة اجیب عنه بان المراد به غیر ضمیر ربه
رجلا قاله عبد الرحمن ۱۲ ؎ ؎ ؎ ؎ او من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم ۱۲ مفتی عبد الرحیم ؎ ای قوله بالفتح ۱۲
؎ ای بقوله واما الفراسة بالکسر فمن التفرس ۱۲ ؎ وهو قوله جاز ان یکون له وللمتعلقه ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

لم یکن نصا فی المنتصب عنہ اعلم ان الشارح لو اراد من قولہ یصح ہو الامکان العام المقید بجانب الوجود فح لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان ہو الامکان الخاص لا یحتاج الی ہذا التکلیف ای قولہ بعد ما لم یکن الخ فیکون معنی قولہ یصح حینئذ انہ لم یکن وجود التمیز عن المنتصب عنہ ضروریا ولا عدم التمیز عنہ ضروریا فحینئذ یصح الجزاء اقول انما لم یحمل الشارح قولہ یصح علی الامکان الخاص لیکون کلتا الشرطیتین علی وتیرۃ واحدۃ اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیۃ الثانیۃ اعنی والا فہو لمتعلقہ فلما لم یجر فی الثانیۃ لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیۃ الاولی ایضا واجاب الشارح الہندی رح عن ہذہ الشبہۃ[1] بان نفسا لما یصح ان یکون للمنتصب عنہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ لہ نفسا تعلقت بہ لکن فیہ نظر[2] لان للنفس ثلثۃ معان احدہا ذات الشیٔ وثانیہا القوۃ المدرکۃ و ثالثہا القوۃ الحیوانیۃ والنقض لیس الا بالمعنی الاول[3] ولا شک انہ غیر صالح للمتعلق وایضا جواب الشارح الہندی مستقیم فی ہذا المثال ولو ابدل المثال فلا یخفی کفی زید رجلا الا ان یقال انہ خارج عن ہذا الحکم لانہ فی حکم تمیز الصفۃ کما بینہ بقولہ وان کان صفۃ کانت لہ الخ لان معناہ ہو الکامل فی الرجولیۃ و الکامل صفۃ مشتقۃ قولہ لا صفۃ اشارۃ الی ان المراد من الاسم ہہنا ما یقابل الصفۃ لا ما یقابل الفعل والحرف[4] قولہ والمراد بجعلہ لہ دفع وہم وہو ان المراد بجعلہ لہ ان یکون مرادفا لہ فلا یصح جعل قولہ ابا مثالا لہ لانہ لیس مرادف زید لانہ عبارۃ عن اتحاد المفہوم بین الشیئین ولا اتحاد فی المفہوم بین الاب و زید فدفع بقولہ والمراد الخ قولہ والتعبیر عنہ لما کان للاطلاق معان ثلاثۃ احدہا انہ یجیٔ بمعنی الاباحۃ کما قال صاحب الحسامی رح ان قولہ تعالی فانکحوا ما طاب لکم الآیۃ ظاہر فی الاطلاق والاباحۃ وثانیہا انہ یجیٔ بمعنی رفع القید کما قالوا طلقت الدابۃ اذا خلی من الرباط وثالثہا انہ یجیٔ بمعنی التعبیر عن الشیٔ کما ہو المشہور فدفع الابہام ولتعیین ما ہو المراد قال الشارح والتعبیر عنہ قولہ تارۃ جواب سوالین احدہما ان کلمۃ الواو للجمع فیکون معناہ جاز ان یکون لہما معا والمعیۃ باطلۃ ثانیہما ان فی قولہ طاب زید ابا یلزم قیام العرض بمحلین وہو الابوۃ فاجاب بقولہ تارۃ یعنی ان کلمۃ الواو بمعنی او[5] قولہ بان یکون تمیزا جواب سوال وہو ان الجزاء وہو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ

---

[1] ثم قال الشارح المذکور ان ہذا الجواب حسن بدیع ۱۲ رحمن [2] ای فی جواب الشارح الہندی رح ۱۲ مفتی [3] وہو ان یکون المتعلق المنتصب عنہ وانما قلنا ان النقیض لیس الا بالمعنی الاول لان کون نفسا فی طاب زید نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنہ لا یکون الا بان لا یکون تمیزا عن المتعلق وانما یکون نفسا تمیزا عن المتعلق اذا ارید من النفس القوۃ المدرکۃ او القوۃ الحیوانیۃ واراد ۃ احد المعنیین من النفس خلاف ما فرض لانہ فرض ان نفسا تمیز خاص لما انتصب عنہ کذا فی حاشیۃ عبد الرحمن ۱۲ مفتی [4] اذ لو کان المراد ہو الاسم المقابل لما یخرج بہ خرج الاسم المقابل للصفۃ فیرد ان التمیز الذی ہو صفۃ لا یصدق علیہ ۱۲ رحمن رح [5] ای علی تقدیر کون الواو للجمع ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ کہ کاتب را بالحمدے کند یاد ÷

لا يترتب على الشرط لانه يفيد عين ما يفيده الشرط لا امراً يغايره فاجاب بقوله بان يكون الخ
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعبير والجزاء بلحاظ التميز ورفع الابهام
فان قيل ان التميز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام عن المنتصب عنه بل يرفع الابهام من النسبة
في الجملة قلنا فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه قوله وذلك بحسب
القرائن جملة مستانفة وقعت في جواب السائل وهو ان جعله تميزا لاحدهما في ارادة المتكلم فكيف يعلم
المخاطب به فاجاب بقوله وذلك الخ يعني ان الاطلاق على احدهما بحسب القرائن والاحوال ؀
فالقرائن بيان الاحوال فالعبارة محمولة على القلب اذ الاخص يكون بيانا للاعم او انه خطأ من الكاتب
فالقرينة مثلا اذا قيل ان زيدا ابا حسن هو قرينة على ان ابا في طاب زيد ابا تميز عن زيد و
اذا قيل ان لزيد ابا حسنا هو قرينة على ان ابا فيه تميز عن متعلقه قوله والا فهو لمتعلقه
قال مولانا عصام الدين لا فائدة في قول المصنف والا فهو لمتعلقه كما ترى اقول فيه فائدة
باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قوله بعد ما لم يكن نصا جواب
سوال وهو ان المستثنى منه ههنا شيئان احدهما ما يصح جعله لما انتصب عنه والآخر لم يكن نصا
في المنتصب عنه فيكون تقديره والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان نصا
في المنتصب عنه واذا كان نصا في المنتصب عنه فكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه وكيف
يكون لمتعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم يكن نصا فالحاصل ان المستثنى منه ههنا شئ واحد
وهو المذكور في المتن قوله خاصة جواب سوال وهو ان في السابق ايضا التميز للمتعلق فاجاب
بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اي فيما جاز ان
يكون جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة احدها
هو الذي نص في المنتصب عنه وثانيها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو للمتعلق خاصة و
الضمير للتثنية فاجاب بقوله اي فيما جاز الخ قوله من وحدة التميز وتثنيته كلمة من بيانية
فان قيل ينبغي ان يفسر كلمتها بالمنتصب عنه والمتعلق لانهما المذكوران سابقا قلنا ان
المصنف لما جعلهما ظرفا علم ان مفعول القصد فيهما شئ آخر والضمير في يطابق راجع الى
المتكلم وقوله فيهما متعلق بالقصد تقديره بتقديم ما قصد على قوله فيهما فيطابق المتكلم التميز
ما قصد فيهما فالمتكلم فاعل لقوله فيطابق والتميز مفعوله الاول وقوله ما قصد مفعول له ؀
الثاني وقوله فيهما ظرف لقصد المفعولين فلا يكون المنتصب عنه والمتعلق مفعول القصد
قوله سواء كان اي الوحدة والاثنينية والجمعية قوله لموافقة ما انتصب عنه وهو زيد وزيدان

لہ تقديره وذلك بحسب الاحوال والقرائن ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلہ ای التمیز الذی الخ ۱۲ سلہ یعنی ان فی المرجع حیث امور ثلثة وال امرین تحصل المطابقة ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسن ؀

الٰہی رحم کن کالودگانیم ؀ بخون دل جگر پالودگانیم ؀

وزیدان قوله اولمعنی فی نفسه الضمیر فی نفسه اما راجع الی المنتصب اوالی المتکلم اوالی الکلام قوله
اذا اردت اباً وجداً له جواب سوال وهو انه لیس لشخص واحد الا بوین فاجاب بقوله اذا اردت
الخ قوله اذا اردت اباً واجداً اما له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فعلى کل من التقدیرین
وهما کانت للموافقة لما انتصب عليه ولمعنی کان فی نفسه قوله یقع علی القلیل الخ اشارة الی انه لیس
المراد من الجنس اعم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قوله بالتمیز الذی جواب سوال
وهو انه یلزم الخروج من البحث لانه فی التمیز لا فی قصد الانواع فاجاب بقوله بالتمیز
قوله من حیث امتیازاتها النوعیة جواب سوال وهو ان قصد الانواع متحقق فی طاب زید علما
انه هو جنس وفيه لابد من قصد الانواع لیصح اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحته انواع مع انه
لایثنی التمیز فیه ولا یجمع فاجاب بقوله من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالته علی ان فی
کل شخص نوع علیحدة من العلم فیجوز تثنیته وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم الخ قوله ان
متعلق الطیب وهو العلم قوله من کل من الزیدین الخ متعلق بقوله متعلق قوله نوع حیوان قوله
فان صیغة النوع لا تفید ذلك المعنی ای امتیازاتها النوعیة وانما تفید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس
المعین وهو العلم من الاجناس الاخر وهی النباتات والحیوانات قوله مشتقة جواب سوال وهو
ان الصفة ما کان قائما بالغیر فلا یصح التمثیل بقوله فارسا فانه ذات مع الوصف فاجاب
بقوله مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم المشتق قوله او مأولة بها جواب سوال
وهو انه منقوض بـ رجلاً فی کفی زید رجلاً لانه لیس بمشتق قوله والصفة اشارة الی بیان
المرجع لضمیر کانت قوله صفة له اشارة الی بیان المتعلق بقوله له ثم المتعلق مع المتعلق خبر
لقوله کانت فان قیل فعلى هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وذا لا یجوز قلنا ان الاسم
صفة مطلقة والخبر صفة مقیدة بقوله فیکونان متغایران فان قیل لما کان اسم کان
الخبر مقیداً بقوله له فعلى هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا غیر جائز بخلاف العکس بان
یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز کما مر فی صدر الکتاب قلنا ان الصفة التی فی جانب الاسم
ما کانت مطلقة بالنظر البادی لکنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة
المذکورة بان تکون مشتقة والمراد من التی فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء کانت
مشتقة اولا قوله والمذکور اولی الخ وایضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فلو لم

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان کان متحققا فی طاب زید علما لکن لا علی سبیل الامتیاز ان یثنی فیه التمیز ولا یجمع
وههنا قصد الامتیاز فقد یثنی و یجمع کما فی الحواشی ۱۲ . ۵۲۰ وقوله متعلق الطیب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲
سه فاجاب بقوله او مأولة بها ۱۲ یعنی ان کونه مشتقة اعم من ان یکون صریحا او تاویلا فرجلا وان لم یکن مشتقا
صریحا لکنه مشتق تاویلاً فیکون التقدیر کفی زید کاملا فی الرجولیة ۱۲ ع
مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی رحمه الله تعالی ع

ے یعنی ان کا ہر عنوان مخفی ہے ۱۲ عه ووزالعدد کے ... ہے

يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذكر وذا غير جائز **قوله** ولا يحتمل ان يكون والدا
اى لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يحتمل ان يكون زيدا فى ضربت زيدا فاعلا مع ملاحظة
المفعولية ويحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة المجهول اى لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
الاولوية فلا يرد ان قوله اولى يدل على جواز كون الصفة لمتعلقه وقوله لا يحتمل يدل على عدمه
فبينهما منافاة **قوله** نحو ابا **فان قيل** ان ابا ايضا يحتمل الحال اذ كل ما دل على هيئة صح
ان تقع حالا والاب يدل على الهيئة فما وجه تخصيص هذا النوع بجهة الحالية دون الاول
وهو الاسم **قلنا** ان احتمال الحالية فى الصفة فى كل الافراد بخلاف النوع الاول **قوله** الواو بمعنى
مع **جواب سوال** وهو ان قوله وطبقه لا يخلو اما عطف على اسم كانت او على خبرها فعلى
الاول فات المطابقة لان قوله كانت مونث والطبق مذكر وعلى الثانى لا يصح الحمل[1] على اسم كان
لان الطبق نسبة والصفة طرف النسبة **فاجاب عنه** بجوابين احدهما بقوله الواو بمعنى مع
يعنى ان الواو ليس[2] للعطف بل الواو واو مفعول معه وثانيهما بقوله والطبق مصدر الخ يعنى انه عطف
على خبر كانت لكن الطبق مصدر بمعنى المطابقة فيصح الحمل **قوله** بمعنى المطابقة جواب سوال وهو ان
الطبق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غير مستعمل لانه يدل على الموافقة من احد الطرفين دون
الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفين وافق الطرف الاخر ايضا والموافقة من الجانبين لا يكون
بالمجرد **فاجاب** بقوله بمعنى المطابقة يعنى ان المجرد ههنا بمعنى المزيد **قوله** اى كانت الصفة
جواب سوال وهو ان الطبق مصدر مضاف الى الضمير وهو لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
فسأل السائل انه من اى قبيل **فاجاب بقوله** اى كانت الصفة الخ يعنى ان هنا يحتمل كل واحد
منهما **قوله** والواو للعطف الواو بمعنى الفاء يعنى اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون الواو[3]
للعطف وليس للمفعول معه فالواو للعطف[4] **قوله** اى كانت صفة له ومطابقة اياه اشارة
الى بيان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وايضا اشارة الى بيان اقامة المعطوف مقام المعطوف
عليه فقوله له فى قول الشارح صفة له سهو من الكاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف
مقام المعطوف عليه وترك المعطوف عليه **قوله** والمراد بالمطابقة **جواب سوال** وهو ان التميز
لا يكون الا نكرة والمنتصب قد يكون معرفة فكيف يكون متفقا معه **فاجاب بقوله** والمراد
الخ يعنى ان المراد من المطابقة المطابقة فى الامور المذكورة دون التعريف والتنكير اى اتفاق
الصفة لما انتصب فى هذه الامور **قوله** اى الصفة بيان لمرجع الضمير فى قوله واحتملت
قوله المذكورة **جواب سوال** وهو انه يلزم الخروج من البحث
لانه فى التميز لا فى الحال وايضا انه كيف يحتمل الصفة الحال لان بينهما فرقا بينا
فلا يكون فى احدهما احتمال الاخر

[1] لزم حمل شئ الوصف على الذات ١٢ م [2] حتى يرد الاعتراض ١٢ م [3] فى قوله والواو للعطف ١٢ م [4] فى قوله وطبقه ١٢ م

فاجاب بقوله المذكورة اى المراد ان الصفة التى تصلح تميزا احتملت الحال فلايلزم الخروج من البحث وكذا لايرد السوال الثانى ايضا قوله لكن زيادة من الخ جواب سوال وهو انه لما استقام المعنى على الحال فلم نسب المصنف رح لفظ الاحتمال الى الحال وحكم بالتميز على القطع واليقين فاجاب بقوله لكن زيادة من الخ يعنى ان كلمة من فيهما اى فى الصفة يويد التميز قوله عز من قائل اصله عزز قائلا بتشديد الزاء اى غلب قوله لان من تزاد فى التميز لا كلمة من وضع لبيان الذات والتميز ايضا وضع لبيان الذات قوله لا حال الفروسية اى لا يكون المقصود مدح شئ اخر بالفروسية فى حال الفروسية قوله اذا كان اسما تاما جواب سوالين احدهما انه لا يصح عطف قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل على قوله ولا يتقدم على عامله لانه يلزم العطف على النفس لان الفعل ليس الا عاملا والثانى انه يلزم التدافع فى كلام المصنف لانه علم من قوله ولا يتقدم الخ ان عدم التقدم اتفاقى ويعلم من قوله والاصح الخ انه خلافى فاجاب بقوله اذا كان اسما تاما يعنى ان المراد من العامل ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فبينهما مغايرة قوله لان عامله حينئذ اسم جامد الخ ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز فى السعة وايضا ان التميز لبيان المبهم فلابد ان يذكر المبهم اولا ثم التميز ليتمكن فى النفس فلو عكس اختل المقصود قوله اى اصح المذاهب اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان التميز لا يتقدم على الفعل لانه منقوض بقولنا رطل زيتا اى مندى فاجاب بقوله على ما هو عامل فيه يعنى ان المراد من الفعل هو الفعل الذى يكون عاملا فى التميز لا انه لا يتقدم على مطلق الفعل وانما قال على ما هو عامل فيه من الفعل الخ ...... ولم يقل على الفعل العامل ليكون عبارة المصنف على وفق عبارة الفصحاء لانهم يفصلون بعد الابهام قوله الصريح الخ جواب سوال وهو ان التميز كما لا يتقدم على الفعل كذا لا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتخصيص الفعل فاجاب بقوله الصريح او الغير الصريح قوله فاعلا للفعل نفسه او فاعلا له اذ اجعلته لانما جواب سوال وهو ان فاعلية التميز منقوض بقوله تعالى فجرنا الارض عيونا وبقوله امتلأ الاناء ماء اذ فاعلية التميز غير مستقيم فيهما فاجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه الخ يعنى العاكون التميز فاعلا اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل او بجعل الفعل لازما او متعديا قوله اى طاب ابوه وانما يكون تقديره كذلك اذا كان قوله ابا تميزا عن متعلق زيد واما اذا كان تميزا عن نفس زيد يكون تقديره طاب ابو عمرو وهو زيد لكن لما كان التميز عن المتعلق بعيدا اذ الاصل ان يكون التميز من المنتصب عنه اذ هو للذكور لتوض الى بيان للتعلق ليذهب الذهن اليه اولا فقال اى طاب ابوه اى ابو زيد قوله اى ملأته الماء لانه لا يمتلئ الماء من الاناء بل يمتلئ الاناء منه

---

١ حتى يرد انه منقوض ١٢م ٢ فعلى هذا دخل فيه شبه الفعل ١٢م مفتى مولوى عبد الرحيم ٢

قوله فكذا اما هو بمعنى الفاعل لا يخفى[1] انه لو صح هذا يلزم عدم جواز قوله زيد ضرب لانه مبتدأ وفيه معنى الفاعل اذ الضمير في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة فتامل فيه[2] قوله وبهنا بحث اى هٰهنا قاعدة لطيفة اشارة الى الجواب الثاني عن شبهة فجّرنا الارض عيونا وامتلأ الاناء ماء والجواب الاول منقول من النجاة وهذا الجواب من الشارح قدس الله سره قوله الى بعض متعلقات الاناء وهو الماء لو كان ذلك الاسناد على سبيل المجاز لان اسناد الامتلاء حقيقة الى الاناء لا الى الماء قوله وقدره اى فرضه عطف على قصده والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي غير لازم الا ترى ان اهل السنة والجماعة ينسبون الانبات الى الربيع في قولهم انبت الربيع البقل مع ان المنبت الحقيقي هو الله تعالى قوله بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة اشارة الى بيان النظير قوله وبهذا ابين فهم اى بما ذكر في قوله وههنا بحث لان لفظ هذا من الاشارة القريبة ولو اشار الى الاول لجاز ايضا لان اسماء الاشارة يستعمل بعضها في مقام الاخر ويجوز ان يرجع الى كليهما بتاويل كل واحد منها قوله خلافا للمازني الخ فان قيل ان المراد بالفعل في قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو اما الفعل الصريح فقط او الاعم منه ومن غيره فعلى الاول خرج عنه اسم الفاعل والمفعول مع ان التميز يتقدم عليهما ايضا عندهما وعلى الثاني دخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كل واحد منهما عندهما كذا قال عصام الدين اقول المراد هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فداخل فيه باعتبار العلة لان تقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل في العمل وهي موجودة في اسم الفاعل والمفعول واما غيرها فضعيف في العمل فان قيل المصدر ايضا قوي العمل فلم عده الشارح مع غير الصريح قلنا ان المصدر في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب ولا يتقدم ما في حيز ان على ان قوله ومتمسكهما اى دليلهما والاستفهام في اتهجر للانكار اى اتترك وقوله سلمى فاعله تهجر وهي اسم محبوبة والالف فيها للتانيث وقوله ما كاد يعني ما قرب والواو فيه[3] للحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومتمسكهما قوله فانه ح يكون جواب سوال وهو انا سلمنا ان الضمير في تطيب مونث لكن الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلمى فاجاب بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اى على تقدير تذكير الضمير في تطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التميز على العامل حينئذ لان العامل ح هو كاد والحبيب فاعل وهو مقدم ح والحاصل ان نفسا يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في تطيب ويحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب اليها على تقدير تانيث الضمير في تطيب فلا تمسك به

[1] اى في ان التميز فاعل اذا جعلته متعديا ۱۲م [2] اشارة الى الاعتراض ۱۲م [3] اجيب لا نسلم كونه في معنى الفاعل لان كل ما هو فاعل بحسب الحقيقة فهو فاعل بحسب اللفظ ايضا كعكسه كذا قال عبد الرحمن ۱۲م [4] اى ما ذكره لامن التعميم من كونه فاعلا للفعل بنفسه او فاعلا له اذا جعلته لازما واذا جعلته لازما او متعديا ۱۲م [5] اى دفع قوله وما كاد ۱۲م [6] فح يجوز ان يكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب الى سلمى على تقدير تذكير الضمير [5] تطيب ايضا ام [6] ح كيف يرجع قوله على تقدير تذكير الضمير ضمير كاد الحبيب الخ قاله عبد الرحمن ۱۲م

حينئذ لانه انما يكون تمسكا اذا كان نفسًا نصًا فى كونها تميزًا عن نسبة تطيب اليها وايضا يمكن ان يقال المراد بعدم تقديم التميز على العامل كما هو المذاهب الاصح فى غير ضرورة الشعر والتقدم فى الشعر لضرورة قوله وما قيل الخ كلمة ما مبتدأ وقوله فمتكلف خبره القائل هو الشارح الهندى ذكر هذا الاحتمال لاجل دفع المازنى والمبرد ولقائل ان يقول على تقدير تذكير الضمير فى تطيب ايضا يحتمل ان يكون راجعًا الى سلمى بتاويل الشخص لانها شخص من الاشخاص لانقول بان وجه تخصيص ما ذكر بتانيث الضمير لا بتذكيره ان النفس مذكورة فى العبارة بخلاف الشخص فانه غير مذكور فيها قوله اذ المعنى وما كادت هذا بيان حاصل المعنى والا يكون الضمير فى كاد الى الحبيب والضمير فى تطيب الى الحبيب باعتبار النفس اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بفراقه قوله فمتكلف لانه خلاف الظاهر قوله وتعسف لانه مخالف لسوق الكلام والسوق فى تجنب سلمى لا الحبيب قوله اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى جواب سوال وهو ان المراد بالمستثنى لا يخلو اما المتصل او المنقطع او اعم منهما فان كان الاول والثانى يلزم من تقسيمه الى المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى النفس والغير وذا باطل وان كان الثالث يلزم عموم الاشتراك على قول من قال باشتراكه بين المتصل وبين المنقطع او يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على قول من قال بالمجاز فى المنقطع فاجاب الشارح عنه بقوله اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله فى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان تقسيم المستثنى اليهما غير جائز لان المستثنى عبارة عن التكلم بالباقى بعد الثنايا وهذا التقسيم فى المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان على عشرة دراهم الا واحدا يكون معناه لفلان على تسعة دراهم ولو قال لفلان على عشرة بقرات الا حمارا لا يصح ان يقال لفلان على تسعة بقرات بل يقال لفلان على عشرة بقرات الا حمارا فاجاب بقوله فى اصطلاح النحاة وما ذكره المعترض هو اصطلاح الاصول قوله على قسمين جواب سوال وهو ان قوله المستثنى مبتدأ وقوله متصل الخ خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وههنا لا يصح حمل قوله متصل على المستثنى لانه يلزم حمل الاخص على الاعم ولو قلت العطف مقدم على الربط فهو لا يكون الا فى تقسيم الكل الى الاجزاء نحو السكنجبين هو الماء والخل والعسل والدبس فعلى هذا لا يصح اطلاق المستثنى على كل واحد منهما بل ينبغى ان يطلق على المجموع فاجاب بقوله على قسمين يعنى ان قوله المستثنى مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله على قسمين وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قيل فعلى هذا يلزم حمل المتعدد على المفرد وذا لا يجوز قلنا ان حمل المتعدد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن ذلك المفرد قابلا لذلك المتعدد وههنا قابل لان القسمين المذكورين ثابتان فى المستثنى كما فى نحو زيد عالم عاقل قوله ولما كان معلوميته الخ جواب سوال وهو ان قوله منفصل ومتصل تقسيم المستثنى وهو لا يكون الا بعد التعريف ولم يعرف غير مذكور

ہہنا فاجاب بقولہ ولماکان معلومیتہ بھذا الوجہ ای بقولہ مایطلق علیہ لفظ المستثنی قولہ
الغیر المحتاج صفۃ لقولہ معلومیتہ قولہ کافیۃ خبر کان قولہ وعرف کل واحد
جواب سوال وھو انہ لماکان ذلک للمعلومیۃ کافیۃ عن التعریف ینبغی ان لا یتعرض
لتعریف اقسامہ ایضاً اذ ذلک المعلومیۃ کافیۃ لہ ایضاً فاجاب بقولہ وعرف الخ
یعنی انما صرح بتعریف الاقسام لیکون توطیۃ الی بیان الاحکام المتعلقۃ بہا قولہ لا یمکن
اجراؤہا علیہ جواب سوال وھو ان معلومیتہ بذلک الوجہ کافیۃ فما الحاجۃ الی التصریح
فاجاب بقولہ لا یمکن الخ قولہ ای الاسم لماکان المخرج صفۃ یقتضی الموصوف فزاد الشارح
قولہ ای الاسم قولہ الذی اخرج اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وھو ان الالف واللام اذا دخل
علی الصفۃ یکون الالف واللام بمعنی الذی والصفۃ بمعنی الفعل فان قیل ان المستثنی لا یخلو
اما ان یکون خارجا عن المستثنی منہ او داخلا فیہ فعلی الاول یلزم ان لا یکون مخرجا لان الا
خراج فرع الدخول ولا دخول ہہنا وعلی الثانی یلزم التناقض قلنا التناقض انما یثبت لو کان الحکم
فی المستثنی منہ قبل ذکر المستثنی ولیس کذلک بل الحکم فی المستثنی منہ موقوف علی ذکر المستثنی لان
کل کلام فی اخرہ ... توقف اول الکلام علی اخرہ قولہ جزئیاتہ او اجزائہ جواب سوال وھو ان
التعدد غیر موجود فی قولہم اشتریت العبد الا نصفہ اذ العبد واحد فاجاب بقولہ جزئیاتہ
او اجزائہ فان قیل ان قولہ جزئیاتہ او اجزائہ مرفوعان علی انہما فاعلان لقولہ متعدد ولا یعمل
اسم الفاعل بغیر الاعتماد ولا اعتماد ہہنا قلنا ہو معتمد علی موصوف مقدر وھو لفظ شئ ای حکم شئ
متعدد والاعتماد علی الموصوف المقدر لا یجوز اذ لم یکن القرینۃ دالۃ علیہ وہہنا وجد القرینۃ وھو
الضمیر فی قولہ جزئیاتہ لانہ یقتضی المرجع وھو الموصوف ہنا قولہ سواء کان ذلک اشارۃ الی بیان
ناصب لہ لفظا او تقدیرا قولہ ای ملفوظا اشارۃ الی بیان صحۃ الحمل علی اسم کان فان
قیل لا حاجۃ الی قولہ عن متعدد لان الاخراج لا یکون الا عن متعدد فتامل فیہ قولہ غیر الصفۃ
لہذہ العبارۃ معنیان الاول ان قولہ غیر الصفۃ صفۃ لقولہ الا والاخر ان المستثنی ہو المخرج بالا لان المستثنی
ہو المخرج بالصفۃ مخرجا الی رجل عالم فاخراج جاہل لا یکون من قبیل المستثنی فعلی الاول لا یرد قولہ تعالی
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لانہ واقع بعد الا ولا یقال لہ المستثنی وانما یرد الا الاولی فی الایۃ
المذکورۃ بمعنی غیر ومرادنا بالا ہو الذی لا یکون بمعنی غیر ویرد علی الثانی ان ضمیرہ ہو راجع
الی المستثنی ومابعد الا الصفۃ لیس بمستثنی قلت یمکن ارجاع الضمیر الی مابعد الا واخواتہا
قولہ ای مابعد الا واخواتہا ولا یتم المستثنی المنقطع الا بعد الا وغیر وسوی ہکذا قالوا قولہ
فالمستثنی الذی رد علی بعض النحاۃ حیث قالوا المتصل مایکون من جنس المستثنی منہ
والمنقطع بخلافہ فرد الشارح علیہم بقولہ فالمتصل الذی الخ قولہ المستثنی مطلقا ۴

لہ ای حمل قولہ لفظا او تقدیرا ۱۲ سلمہ وہو قولہ للتعدد ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم ۴

جَوابُ سُوالٍ وهو لا يخلو ضميرهو من انه اما راجع الى المتصل والى المنفصل او الى المطلق اما على الاولين فلا يعلم حكم الاخر واما على الثالث فهو غير مذكور فيما سبق من حيث انه لم يذكره المصنف فاجاب بقوله اى المستثنى مطلقا قوله حيث علم اولاً بوجه الخ وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى

قوله بما يتفطن له على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير فى قوله له راجع الى المستثنى المطلق ٤

قوله ولهذا لم يعرفه الشارح الهندى حيث قال انما لم يعرف المصنف المستثنى لانه لم يمكن للمستثنى تعريفا جامعا للقسمين لانه من قبيل المشترك فرد الشارح عليه بان عدم ذكر المصنف تعريفه ليس لاجل ما ذكر بل لاجل انه علم من تعريف القسمين قوله روما للاختصار جواب سوال وهو ان تعريف المستثنى وان علم من تعريف القسمين لكن ينبغى ان يذكر تعريفه للايضاح فاجاب بقوله روما للاختصار اى قصد للاختصار قوله وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين ما اذا كان فى كلام موجب او غيره لثبوت النصب فيهما فاجاب بقوله وجوبا حاصل الجواب ان ثبوت النصب فيما اذا كان فى كلام موجب بطريق الوجوب وفى كلام غير موجب بطريق الجواز

قوله واقعا اشارة الى ان قوله بعد الا خبر كان باعتبار المتعلق قوله لا بعد غير وسوى اذ المستثنى اذا وقع بعدهما فهو لا يكون الا مجرورا قوله لئلا يذهل عنه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله غير الصفة لان الواقع بعد الا التى للصفة ليس من المستثنى فهو خارج بقوله وهو منصوب اجاب بقوله لئلا يذهل عنه اى انما قيد به لئلا يذهل عن عدم دخول الواقع بعد الا التى للصفة فى المستثنى لان ذهن المبتدى يذهل عنه قوله اى ليس بنفى الخ دفع وهم وهو ان المراد بالموجب ما ليس بنفى ولا نهى فقط فاجاب بقوله اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام و انما وجب النصب اذا كان بعد الا فى كلام موجب لان نصب المستثنى ما يحتمل احتمال البدل ولا احتمال للبدل فى كلام موجب كما ستعلم قوله ولا حاجة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى حيث قال لا بد للمصنف ههنا من ذكر قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما ليخرج منه نحو قرأت الا يوم كذا فان اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لانه منصوب قبل دخول الا ايضا قوله بان يكون المستثنى منه جواب سوال وهو ان الكلام التام هو الذى اشتمل على الاسناد وههنا وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غير تام فاجاب بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء .....

---

١ يعنى انه اذا كان الضمير راجعا الى المتصل فلا يعلم حكم المنفصل واذا كان راجعا الى المنفصل فلا يعلم حكم المتصل ١٢ م ٢ يعنى ان الضمير راجع الى المستثنى المطلق وهو مذكور فيما سبق حيث علم اولا ١٢ م ٣ واسمه الضمير المستكن الراجع الى المستثنى ١٢ م ٤ حاصل الجواب انه لا حاجة الى هذا القيد لاجل ما ذكره لان الكلام ههنا فى كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء او على كونه مفعولا به بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا لان المستثنى بعدهما منصوب لانه مفعول به لا على الاستثناء او على الظرفية كما فى لا يكون كذا فى الفوائد ١٢ مولوی مفتی محمد عبدالرحیم الفشاوری السرحدے شہر پشاور محلہ مفتی خیل ٤

فنسرہ بقولہ بان یکون المستثنی منہ مذکورا فیہ واما ذکر فی الاعتراض قولہ قرأت الا یوم کذا بحذف المستثنی منہ لانہ لو ذکر المستثنی منہ لما یرد الاعتراض لان نصبہ ح للاستثناء بخلاف ما اذا لم تذکر فانہ ح منصوب علی حسب العوامل لفراغ العامل الیہ والیوم تعین لعمل الظرفیۃ فیکون منصوبا علی الظرفیۃ **قولہ** لان الکلام الخ اشارۃ الی وجہ عدم الحاجۃ **قولہ** بدلیل قولہ او کان بعد خلا وعدا لان ما بعدہما منصوب علی انہ مفعول بہ کما یأتیک **فان قیل** فلیکن الیوم منصوبا علی الظرفیۃ والاستثناء معا فلا حاجۃ الی القید المذکور **قلنا** فعلی ھذا یلزم اجتماع العاملین علی معمول واحد **قولہ** الا ان یقال الخ ای لو قال الشارح الہندی انہ لابد من ھذا القید لاخراج مثل قرء الا یوم کذا لکان مستقیما حاصل الاعتراض ان قولہ قرء الا الیوم کذا کلام موجب ولیس المستثنی فیہ منصوبا فلابد ان یذکر ھذا القید لاخراج ھذا المثال **اجیب عنہ** بانا لم نخرج ھذا المثال ھہنا اکتفاء باخراجہ بقولہ ویعرب علی حسب العوامل اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور **قولہ** والعامل فی نصبہ الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو ان المستثنی لما کان منصوبا وللنصب لابد من الناصب فما ھو **فاجاب بقولہ** والعامل الخ **قولہ** اذا کان منصوبا علی الاستثناء احتراز عن النصب علی الظرفیۃ او علی البدل **قولہ** او معنی الفعل وقد عرفت معنی الفعل کما فی قولہم مالک وزید ای ما تصنع لان اللام الجارۃ اذا وقعت بعد الاستفہامیۃ یکون بمعنی تصنع او لیصنع **وقیل رد علی الشیخ عبد القاہر الجرجانی** حیث قال العامل فی المستثنی کلمۃ الا ذکرہ فی نظم العوامل **وجہ الرد علیہ** ان الاضعف لا یعمل مع وجود الاقوی وھو الفعل **واعترض المصنف** رح علی کلام البصریین بانہ منقوض بقولنا القوم اخوتک الا زیدا فان المستثنی فیہ منصوب مع ان نصبہ لیس بالفعل ولا معناہ لعدم وجود الفعل ولا معناہ **قلنا** ان الش رح رح اورد کلام البصریین ولم یلتفت الی نقض المصنف رح لان کون الترکیب المذکور من الفصحاء غیر مسلم عندہ بل ھو من مصنوعاتہ وایضا یمکن ان یقال ان فی الاخوۃ معنی الفعل وھو الانتساب بالاخوۃ **قولہ** بتوسط الا فیہ اشارۃ الی ان لا اختلاف بینہم لان عند البعض الناصب ھو الفعل ایضا لکن نسبوا النصب الی کلمۃ الا لاجل ان عمل الفعل فیہ لیس الا بواسطۃ الا فیکون النسبۃ الی الفعل حقیقۃ والی کلمۃ الا مجازا **قولہ** لانہ شئ دلیل لقولہ العامل فی نصب المستثنی الخ ھو الفعل المتقدم الخ ثم یرد علیہ ان تعلق المستثنی یقطع بکلمۃ الا لانہ قاطع المتعلق فاجاب بقولہ تعلقا معنویا **قولہ** انہ نسبۃ بیان لتعلق المعنوی والضمیر فی قولہ انہ الخ راجع الی المستثنی وکلمۃ ما عبارۃ عن المستثنی منہ والضمیر فی قولہ الیہ راجع الیہ

ے والکلام المتناقض اصطلاحا فی ھذا الباب ما یقابلہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ے یعنی ان قولہ لان الکلام الخ دلیل لقولہ ولا حاجۃ الخ و قولہ فانہ منصوب علی الظرفیۃ الخ دلیل العزوم ۱۲ مفتی عبد الرحیم ے ای فی الایضاح شرح المفصل ۱۲

الٰہی غم دنیا از دل من بردار و حاجت من برآر آمین

والضمیر فی قوله احدهما راجع الی الفعل ومعناه **قوله** وقد جاء بعد تمام الکلام جواب سوال وهو انه اذا کان للمستثنی نسبة الی المستثنی منه ینبغی ان یکون مرفوعا کالمستثنی منه **فاجاب بقوله** وقد جاء بعد تمام الکلام ای واقعا فی الموضع الثالث **قوله** عطف علی قوله الخ **فیه بحث** وهو انه لا یفهم حینئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بکونه بعد الا مع انه لشمرط کلامه وکذلک فی قوله او منقطعا فان انتصابه غیر مشروط الخ بکونه بعد الا والا یلزم ان یکون المستثنی بعد غیر منصوبا مع انه مجرور بالاضافة وجوبا **اجیب عنه** ان المستثنی الذی هو مذکور بعد غیر فهو مذکور فیما بعد فهو مستثنی عن هذا الحکم **قال مولانا عصام الدین** رحمه الله نبه الشارح رح علی ان هذا الحکم فی المنقطع یفتقر الی تقییده بکونه بعد الا حیث قال فاذا کان منقطعا بعد الا وان عقلا عنه فی قوله او مقدما **قول** کیف یصح اسنادا لغفلة الیه فانما افاد هذا الحکم فی قوله او مقدما فی ضمن المثال **قوله** علی المستثنی منه فقوله منه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المستثنی والضمیر فی منه راجع الی اللام الموصول **قوله** سواء کان فی کلام الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قوله او مقدما علی المستثنی منه اذ هو داخل فی کلام موجب **فاجاب** بقوله سواء الخ **قوله** لامتناع تقدیم الخ لان الحامل الی النصب انما یصیب من البدل فاذا امتنع البدل لانه تابع وتقدیم غیر جائز بقی النصب علی حاله **قوله** ای المستثنی منصوب ایضا وجوبا بیان لحاصل العطف وانما قال ایضا ههنا اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان وجوب النصب فی الکلام الموجب اتفاقی بین النحاة ووجوب النصب فی المنقطع اختلافی بینهم ولذا قال المصنف فی الاکثر واما فی صورة تقدیم المستثنی فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم یقل لفظ ایضا فی بیان التقدیم لانه من قبیل عطف المساوی علی المساوی للاتفاق فیهما وکذا قال لفظ ایضا فی بیان خلا وعدا لانه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به للاختلاف فیه ولذا قال فی الاکثر ههنا **قوله** فی الاکثر متعلق بمنصوب الذی هو ملحوظ فی الکلام **قوله** ای فی اکثر اللغات او فی اکثر مذاهب النحاة اشارة الی ان اللام فی قوله فی الاکثر عوض عن المضاف الیه **قوله** فانهم قبائل **جواب سوال** وهو ان نسبة اکثر اللغات الی اهل الحجاز لا یصح لان لاهل الحجاز لغة واحدة **فاجاب بقوله** فانهم قبائل کثیرون **قوله** مطلقا ای سواء کان قبله اسم یصح حذفه اولا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کان ..... من جنس المستثنی منه اولا فهو بعید بغایة البعد لان التعمیم انما یکون فی الافراد التی فیها اختلاف، والاختلاف فی المنقطع الذی قبله اسم یصح حذفه **قوله** الا بطریق السهو والغفلة **فان قیل** لیس البدل الا علی طریق الغفلة بل المبدل منه کذلک **قلنا** معناه ان بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق الغفلة **قوله** الرؤیة

---

[۱] ای بکونه بعد الا ۱۲ م [۲] وهو النصب علی الاستثناء ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمه ربه

[۳] یعنی ان کثرة اللغات باعتبار کثرة القبائل ۱۲ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمه ربه

نوشته بماند سیه بر سفید ۰۰ نویسنده را نیست فردا امید ۰۰

ای الفکر والتأمل **قوله** والفطانة بالفارسیة زیرکی لان عند اخراج ما دخل بلوازم البعید وملاحظ لوازم البعیدة لیس الا بطریق الرویة بان یکون للقوم حمار غالبا ففی قولهم جاء نی القوم توهم ان الحمار ایضا جاء معهم للزومه معهم غالبا فقال الا حمارا **قوله** نحو ما جاء نی القوم الا حمارا وانما یجوز حذف القوم ههنا لعدم الخلل فی المقصود کما ستعلم بالخلل فی قوله تعالی لا عاصم الیوم الآیة فههنا یجوزون البدل اذ البدل انما یصح اقامته مقام المبدل منه بعد حذفه فاذا لم یصح حذفه فکیف اقیم البدل مقامه بعد حذفه لعدم جواز حذفه **قوله** لا عاصم الیوم من امر الله ای من طوفان نوح علیه السلام **قوله** ای من رحمه الله جواب سوال وهو ان کلمة من موصلة ولا بد لها من العائد فی الصلة ولا عائد ههنا فاجاب بقوله ای من رحمه الله **قوله** من رحمه الله اشارة الی بیان کون المستثنی منقطعا وانما لا یجوز حذف العاصم لان کلمة لا لنفی الجنس فالعاصم اسمه وخبره محذوف ای لا عاصم موجود فلو حذف اسم لا یلزم الاجحاف وذا لا یجوز **قوله** ای المستثنی منصوب ایضا وانما قال ایضا لانه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان المشبه دون المشبه به ولان وجوب النصب فی الکلام الموجب اتفاقی وههنا اختلافی ولذا قال المصنف رح ههنا فی الاکثر وکذا فی قوله منقطعا واما فی صورة التقدیم فهو من قبیل عطف المساوی علی المساوی لاتفاقهم ههنا **قوله** من عدا ایس واشارة الی انه ناقص واوی ولیس بیائی **قوله** اذا جاوزه یعنی انه مراد جاوز وهو متعدی بنفسه فکذا عدا **قوله** من خلا یخلو خلوا اشارة الی انه ناقص واوی **قوله** خلفا بضم الخاء وسکون اللام **قوله** وهو فی الاصل الخ جواب سوال وهو ان النصب فی عدا مستقیم لانه متعدی لکن فی خلا غیر مستقیم لانه لازمی فاجاب بقوله وهو فی الاصل لازم الخ **قوله** وقد یضمن الخ جواب ثان فیکون متعدیا باعتبار المتضمن لان جاوز متعد فکذا ما هو بمعناه **قوله** او یحذف من جواب سوال وهو ان اللازمی یتعدی بمن وهو غیر موجود فی خلا زیدا فاجاب بقوله او یحذف من یعنی ان قوله خلا زیدا فی الاصل خلا من زید ثم حذف من وانما حذف لیشبه بکلمة الا ثم فی قوله ویحذف نسختین احدهما بالواو والآخر بکلمة او ولکن کلمة او بمعنی الواو والا فلا یصح معناها کما تری **قوله** ویوصل الفعل ای یوصل الفعل الی المفعول[1] **قوله** والتزموا الخ جواب سوال وهو ان التضمین لیس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فینبغی ان یکون ما بعد خلا منصوبا تارة ومرفوعا تارة مع انه منصوب وجوبا وحتما وایضا اذا کان خلا متعدیا بمن فیکون[2] مجرورا لا منصوبا مع انه منصوب فاجاب الشارح عنهما بقوله والتزموا الخ وحاصل الجواب عن الثانی انا سلمنا ان ما بعد من یکون

---

[1] فیتعدی حینئذ بنفسه لان الفعل المتعدی بحرف الجر اذا حذف منه حرف الجر یوصل الفعل الی مفعوله فیتعدی بنفسه ویسمی هذا الحذف ایصالا قال عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

[2] لان ما بعد من لا یکون الا مجرورا ۱۲م

مجرورا لكن هذا فيما اذا كان من مذكورة وهنا محذوفة قوله في صورة المستثنى بالا اذ هو منصوب فليكن ما بعد خلا منصوبا ايضا قوله التي هي ام الباب جواب سوال وهو انه ما الباعث عليهم انهم شبهوا ما بعد خلا بالمستثنى بكلمة الا ولم يجعله بحكم[1] نفسه فاجاب بقوله التي هي ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء فقط وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من[2] المغايرة في غير والظرفية في سوى المجاوزة في عدا والخلو والنفي في ليس ولا يكون قوله وفاعلهما الخ جواب سوال وهو ان ما بعدهما[3] لما كان منصوبا ففاعلهما لا يخلو اما ضمير راجع الى القوم او الى بعض القوم فعلى الاول فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان القوم اسم الجمع وله حكم الجمع وعلى الثاني يلزم الخروج عن البعض ومرادنا خروج زيد من كل القوم لا من البعض فاجاب بقوله وفاعلهما الخ قوله او الى بعض مطلق لا الى بعض معين قوله وهما في محل الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان هل لهذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما[4] في محل الخ قوله ولم يظهر معهما قد الخ جواب سوال وهو ان عدا وخلا فعلان ماضيان والماضي المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من دخول لفظ قد وليس قد ههنا فاجاب بقوله ولم يظهر الخ يعني ان قد مقدر فيهما وانما قدر ولم يظهر معهما ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء قوله اي النصب بهما اشارة الى ان قوله في الاكثر[5] متعلق بالنصب وكذا قوله في الاكثر الذي مر سابقا متعلق بالنصب الا ان الشارح كثيرا ما اكتفى من السابق باللاحق ثم اللام في قوله في الاكثر بدل من المضاف اليه قوله وقد اجيز الجر بهما هذا بيان المقابل لقوله في الاكثر فان قيل هذا انما يكون مقابلا له لو دخل لفظ قد على المضارع لانه يفيد التقليل وههنا دخل على الماضي قلنا ان كلمة قد اذا دخل على الماضي المجهول يفيد التقليل ايضا او نقول ان اجيز من الجواز وهو ما يكون مستوي الطرفين وقوله في الاكثر يدل على اولوية احد الطرفين فيصح المقابلة قوله على انهما حرفا جر يعني ان خلا وعدا مشتركان بين كونهما فعلان ماضيان وبين كونهما حرفا الجر فالاكثرون ذهبوا الى الفعلية[6] والاقلون الى الحرفية[7] قوله قال السيرافي والغرض في نقل قوله تاييد لما قال الشارح وهو جواز الجر واولوية النصب بهما قوله اي المستثنى منصوب الخ هذا بيان حاصل العطف قوله لان ما فيهما جواب سوال وهو انه ما للمصنف رح انه ذكر قوله في الاكثر في قوله خلا وعدا ولم يذكر في ما خلا وما عدا بزيادة كلمة ما فاجاب بقوله لان ما فيهما[8] مصدرية قوله بالنصب جواب سوال وهو انهما لما كانا ثابتا وبل المصدر فجعلا من الاسماء والحال انه لابد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فسال السائل ما اعرابهما فاجاب بقوله بالنصب ثم للنصب لابد من جهة النصب فسال السائل ما هي فقال الشارح على الظرفية ثم يرد عليه ان الظروف لا يكون الا زمانا ومكانا

[1] ولكن استعملت في الاستثناء لقرب من المناسبة ١٢ [2] اي خلا وعدا مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية ١٢ [3] تقديره في اكثر الاستعمالات ١٢ [4] اي انهما فعلان ١٢ [5] اي انهما حرفا جر ١٢ [6] في ما خلا وما عدا ١٢ مفتی عبد الرحیم

ولا شیئ منهما ههنا فاجاب الشارح بقوله بتقدیر مضاف[1] قوله ووقت مجاوزتهم المجاوزة
هو ادوات العد وذکره لبیان قوله وما عدا عمراً لان عدا بمعنی جاوز متعد بنفسه کما عرفت ثم المراد
من مجاوزتهم مجاوزة بعضهم لان الضمیر فی خلا وعدا لیس براجع الی القوم کلهم بل الی البعض المطلق
کما مر قوله او مجاوزة مجیئهم اشارة الی ان الضمیر راجع الی مصدر الفعل المتقدم فان قیل فلم
لم یتعرض الشارح للضمیر الی اسم الفاعل من الفعل المتقدم بان یقال ای وقت خلو الجائی منهم او وقت
مجاوزة الجائی منهم اجاب عنه فاضل العصام ان الشارح اشار الی استیفاء الاقسام کلها بطریق
الایجاز فی قوله وقت خلوهم وکذا الی قوله وقت مجاوزتهم لان قوله وقت خلوهم یشمل ما اذا کان
الضمیر راجعا الی اسم الفاعل منه ایضا لکن بتقدیر المضاف ای وقت خلو الجائی منهم او مجاوزة الجائی
منهم کما یشمل ما اذا کان الضمیر راجعا الی بعض منهم وهو ظاهر فالحاصل ان قوله خلوهم او مجاوزتهم
بتقدیر المضاف فان کان المضاف لفظ البعض فیکون مثالا لارجاع الضمیر الی البعض المطلق من القوم
وان کان المضاف لفظ الجائی فیکون مثالا لارجاع الضمیر الی اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت
استیفاء الاقسام کلها قوله بجعل المصدر بمعنی اسم الفاعل جواب سوال وهو ان الحال لیس
الا محمولا علی ذی الحال وحمل المصدر لا یجوز علی بعض القوم فاجاب بقوله بجعل المصدر بمعنی
اسم الفاعل قوله ای جاء وا خالیا بعضهم هذا مثال لارجاع الضمیر الی البعض المطلق منهم ولو
کان یحذف المضاف بان یقال البعض الجائی منهم ویکون اضافة البعض الی الجائی بیانیة فیکون
مثالا لارجاع الضمیر الی اسم الفاعل فلا یرد ان الشارح لا یستوفی الاقسام کلها قوله علی ان ما فیهما
زائدة جواب سوال وهو ان ما مصدریة مختصة بالافعال فکیف یجوز الجر بهما عند الاخفش
فاجاب بقوله علی ان ما فیهما الخ قوله ولعل هذا المرتبت الخ جواب سوال وهو انه لما کان
الخلاف ثابتا فی ما خلا وما عدا ایضا فینبغی ان یقال فی الاکثر ههنا ایضا کما قال سابقا فاجاب بقوله و
لعل الخ قوله وکذا المستثنی منصوب بعد لیس ولا یکون وانما زاد قوله وکذا مع انه من قبیل عطف المساوی
علی المساوی ولیس التشبیه مرادا فیه لانه لیس دونا من المعطوف علیه لعدم الخلاف فیه . . . .
کما لم یکن فی المعطوف علیه اعنی قوله فی الکلام الموجب لما یعتبر ما سبق من الامور الثلثة اذ
فیهما العطف من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولم یقل المستثنی منصوبا وجوبا بزیادة لفظ الوجوب
کما یقتضیه السوق اکتفاء بما سبق من قوله وانما یکون النصب بعدهما کما هو حاله فی غیر موضع
واحد قوله لا یکون[4] بشرا وهو اسم شخص معین

[1] ای جاءوا خالیا بعض الجائی منهم او جاءوا مجاوزا لبعض الجائی منهم ۱۲ [2] لانه قرر فی شرح المفصل فعلهما علی
سبیل الجزم ونفی کونهما جارین ۱۲ [3] ای قوله ولیس ولا یکون ۱۲ [4] ای لا یکون الجائی من الاهل والبعض منهم
بشرا

شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنه ربه الکریم
اللهم اغفر لی ولوالدی ولمن قال لا اله الا الله محمد رسول الله

مثل زید وعمرو **قوله** ويلزم اضمار اسميهما **جواب سوال** وهو ان كو نهما من الافعال الناقصة لا يلزم منه ان يكون ما بعدهما خبرا لهما فليكن اسما لهما **فاجاب بقوله** ويلزم اضمار الخ **قوله** وهو ضمير راجع الخ وانما لم يذكرههنا احتمال ارجاع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو المجيء لعدم صحة زيد خبرا عن المصدر لعدم صحة الحمل **فان قيل** ان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر انما هو في الاثبات دون النفي لصدق السالبة على عدم الموضوع **قلنا** الا عدام محمولة على الموجبات فلما لم يصح في الموجب الا يصح في السلب ايضا الا ترى ان قولهم ما ضرب زيد ا العدل اي يجب من المتعدي مع ان المضروب ليس بواقع على زيد لاجل ان الاعدام محمولة على الموجبات **قوله** وهما في التركيب الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان كل واحد من ليس زيد او لا يكون بشرا جملة فعلية وهي ليست من المبني الاصل بل مبنية لان لا بد لها من الاعراب المحلي واما المبني الاصل فليس له اعراب اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فسال السائل ما اعرابهما المحلي فاجاب بقوله وهما في التركيب الخ **قوله** واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الخ وانما لا تستعمل في غير الاصطلاحهم ولا مناقشة في الاصطلاح وفي قوله اعلم الخ اشارة الى بيان القاعدة اللطيفة **قوله** ولا يتصرف فيها **جواب سوال** وهو انه ما للمصنف رحمه الله ذكر ليس ولم يذكر مؤنثه اعني ليست وكذا ذكر لا يكون ولم يذكر لم يكن وما كان وغيرهما مع انها شريكة مع ليس ولا يكون في الوجه المذكور وهو ما قال الشارح رح لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **فاجاب بقوله** ولا يتصرف فيها الخ **قوله** ويختار البدل اي بدلا لبعض **فان قيل** ان بدل البعض يجب فيه ضمير راجع المبدل منه ولا ضمير ههنا كما في قولنا رأيت زيدا رأسه **قلنا** ان بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب فيه ضمير لقرينة ان الاستثناء المتصل لافادة ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** حال من الضمير المجرور **جواب سوال** وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع في عبارتهم لا بد لها من الاعراب المحلي فما هو **فاجاب بقوله** حال من الضمير المجرور الخ ثم الجار والمجرور انما وقع حالا باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح اي حال كون المستثنى واقعا الخ فقوله واقعا بيان المتعلق **قوله** في محل بيان كلمة ما وانما بينه بالمحل لان كلمة في تقتضي ان يكون مدخولها شيئا صالحا للظرفية **قوله** يكون بيان لمتعلق الظرف وهو قوله بعد **قوله** متاخرا بيان لقوله بعد وانما بينه به لان بعد قد يجيء بمعنى الان كما في الاشعار نحو ع اتيت الخليل ولم يكن بعد ، اي الان معناه بالفارسية هنوز

لے اي في الكلام المثبت ۱۲م سلہ اذ فيه اثبات المحمول للموضوع فلا يوجد ۱۲ مفتي سلہ اي ما خلا وما عدا ولیس ولا یکون ۱۲ مفتي عبد الرحيم سلہ والجملة من حيث هي هي من المبنيات ۱۲ عبد الرحيم سلہ وهو الماضي والامر والحرف ۱۲ مولانا مولوي مفتي عبد الرحيم الفنادري عہ اي غير المستثنى المتصل الغير المفرغ ۱۲ مفتي عہ في قوله فيما بعد الا ۱۲م مفتي عبد الرحيم

الٰہی احدے صمدے من عندک مددی

قوله احترازعما اذا وقع فی کلام موجب وانما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لانه لولم ینصب لکان بدلا لان الخلل الی نصب المستثنی یصیب من البدل ههنا ممتنع لان البدل یکون فی حکم تکریر العامل فیلزم[له] ثبوت الایجاب فی المستثنی منه فصار معنی قوله جاءنی القوم الا زید جاءنی القوم الا جاءنی زید وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجیٔ القوم غیر زید وایضاً ان ما بعد الا لایکون الا مخالفاً عما قبله وههنا لم یخالف بخلاف ما اذا وقع فی کلام غیر موجب حیث یمکن فیه تکرار العامل بترك النفی العارض فلا یلزم النفی فی المستثنی والمستثنی منه بل بینهما ثبت المغائرة بان ما بعده مخالف عما قبله **وفیه نظر** لان تکریر العامل لیس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الایجاب والسلب فعلی هذا لانسلم تحقق الایجاب فی المستثنی والمستثنی منه لانه یمکن تکریر العامل النفی بقرینة انه بعد الاثبات والاستثناء من الایجاب توجب النفی فی المستثنی تامل فیه **قوله** والحال انه **جواب سوال** وهو ان الواو فی قوله وذکر المستثنی منه للعطف وهو یقتضی للمعطوف علیه ولایصلح ههنا شیٔ للمعطوف علیه **فاجاب** بقوله والحال انه الخ یعنی ان الواو للحال[سه] بتقدیر قد لان الحال اذا کان ماضیا لابد فیه من قد وانما زاد الشارح رح قوله انه لبیان ذی الحال **فان قیل** ان الضمیر فی انه لایخلو اما راجع الی المستثنی الذی رجع الیه ضمیر مجرور فی قوله منه[سه] او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لایوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان ان[ه] حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان وخبره هو الجملة التی بعده اعنی قوله ذکر المستثنی منه والجملة اذا وقعت خبراً لابد فیه من عائد ولا عائد ههنا وعلی الثانی وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لکن یلزم الخروج من البحث لان البحث فی ان المستثنی قد یکون بدلاً وقد لایکون لا فی کون المستثنی منه بدلاً اولا **فاجاب عبد الرحمن** الاصفرائنی عنه ان الضمیر راجع الی المستثنی منه فوجد العائد فی الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد من المستثنی منه هو المستثنی فان المستثنی منه کما یطلق علی المستثنی کذا ینعکس الامر ایضاً لانهما من المتضائفین فیصح استعارة احدهما للاخر فلا یلزم الخروج من البحث **قوله** علی انه صفة الخ فعلی هذه النسخة لاحاجة الی قول[ه] الشارح هو والحال انه قد **قوله** فی کلام غیر موجب ذکر فیه الخ **جواب سوال** وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلابد فیها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله

سله حاصله ان کررت العامل یلزم منه المعنی کما قال المحشی رحمہ اللہ ولا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل ۱۲ منہ رح مولانا عبد الرحیم سله ای علی تقدیر البدل ۱۲ مفتی سه فیکون قوله وذکر المستثنی حالاً من الضمیر المجرور الذی یعقد بلفظة قد ۱۲ مولانا مواوے مفتی عبد الرحیم الفشاوری سه فی قوله یجوز فیه ۱۲ سه فی قوله والحال انه قد الخ ۱۲ الذی سبق الفا ۱۲ ربنا ارحمهم علینا عند الموت

اے کلام الخ یعنی ان العائد محذوف بینا وھو قولہ فیہ قولہ ولم یشترط جواب سوال ظاہر
قولہ بالرفع علی البدلیۃ فان قیل لان قلیلا بدل من الضمیر والبدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ
وجب نعتہ قلنا عند البعض یجیئ من غیر توصیف قولہ بالنصب قال عبد الرحمن ایرا د
النصب علی سبیل المشاکلۃ فلا یرد ان قلیلا مکتوب برسم خط الالف فی اخرہ فلا یکون الا منصوبا
ولا یتوہم فیہ الرفع والجر فلا حاجۃ الی قولہ بالنصب قولہ وبواسطۃ الا عطف علی قولہ بسبب
التشبیہ قولہ وبغیر واسطۃ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالۃ بل بالتبعیۃ
لانہ من التوابع فاجاب بقولہ وبغیر واسطۃ فھو عطف تفسیر لقولہ بالاصالۃ فالاصالۃ
واقعۃ فی مقابلۃ الواسطۃ والتشبیہ لا فی مقابلۃ التبعیۃ ای ان المستثنی یشبہ بالمفعول فی وقوعہا
فی الموضع الثالث قولہ ویعرب علی حسب عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی اذ معنی قولہ
منصوب ای ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وقولہ منصوب خبر لقولہ ھو وکذا
قولہ یعرب خبر لقولہ ھو وکذا قولہ ویجوز فیہ النصب ویختار البدل عطف علی قولہ منصوب من
حیث المعنی ثم انہ لما فرغ المصنف رحمہ عن بحث ما یجب فیہ النصب وعن بحث ما یجوز فیہ الوجہان شرع
فیما یجوز فیہ الوجوہ الثلثۃ اعنی الرفع والنصب والجر فقال ویعرب اہ قولہ ای بما یقتضیہ جواب
سوال وھو ان الحسب عبارۃ عن القدر فیکون معناہ ویعرب علی قدر العوامل وھو مستلزم لاجتماع
العوامل علی معمول واحد فاجاب بقولہ ای بما یقتضیہ یعنی ان الحسب ھھنا عبارۃ عن الاقتضاء
ثم یرد علیہ ان اجتماع العوامل علی معمول واحد ھھنا یفہم من وجہ اخر وھو جمعیۃ العوامل فی قولہ
علی حسب العوامل فاجاب بقولہ العامل یعنی ان المراد من العوامل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنی
الجمعیۃ قولہ من الرفع بیان کلمۃ ما قان قیل ان المراد بالعامل لا یخلو اما عامل المستثنی منہ او عامل
المستثنی فعلی الاول یشکل بنحو ما مررت الا بزید فانہ معرب بعامل نفسہ وھو الباء لا بعامل المستثنی منہ
وعلی الثانی لا معنی لتقیید الحکم اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور لان جمیع المستثنی معرب بعامل نفسہ
سواء کان المستثنی منہ فیہ مذکورا نحو ما مررت باحد الا بزید او غیر مذکور نحو ما مررت الا بزید کما
مر اجیب ان المراد بالعامل عامل المستثنی منہ والباء فی قولہ الا بزید ھو باء المستثنی منہ تقدیرہ ما مررت
باحد الا زید فلما حذف لفظ احد انتقل الباء الی زید فیکون معناہ ما مررت الا بزید وایضا فی
زید جر لفظا ونصب محلا وعامل نصبہ ھو مررت بواسطۃ الباء وھو عامل المستثنی منہ وان لم یکن الباء
عاملا لہ قولہ فالمراد بالمفرغ جواب سوال وھو ان تسمیۃ المستثنی باسم المفرغ لا یجوز اذ المفرغ ھو
العامل لا المستثنی لانہ مفرغ لہ فاجاب بقولہ فالمراد بالمفرغ المفرغ لہ کما یراد بالمشترک المشترک لہ
اذ المشترک یقال للفظ مثل لفظ العین وھذا التسمیۃ لا یجوز لان معنی المشترک المجتمع والاجتماع
یکون للمعانی دون الالفاظ

لہ تقریرہ انہ ینبغی للمصنف رحمہ ان یشترط ان لا یکون منقطعا ولا مقدما علی المستثنی منہ لانہ لا یجوز فیہ الوجہان بل النصب فیہما واجب کما مر اجاب بقولہ لم یشترط الخ ۱۲ سلہ اعراب البدل بالاصالۃ لا بسبب التشبیہ بالمفعول فلا یرد ان اعراب البدل لیس

لانه لفظ واحد قيد منه للمشترك فيه وقال فى دائرة الاصول شرح المنار ان المشترك مقرو
ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم
يستعملونه بالفتح قوله اى والحال ان المستثنى جواب سوال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو في
غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا لا يجوز بخلاف
العكس فانه يجوز مع ضعف فاجاب بقوله اى والحال الخ يعنى ان هذه الواو ليست للعطف
بل للحال قوله دافع بيان المتعلق قوله الكلام بيان الموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم
وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط
ذلك يعنى انه دليل للشرط لا للمشروط ثم الضمير فى قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او المستثنى
او انه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل فى قوله مثل ما ضربني قوله فائدة صحيحة جواب سوال
وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله
الا ان يستقيم المعنى فان قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى وليس وظيفة النحوى الا بيان الكيفيات
التركيبية وان كان استقامة المعنى كائنة فى ضمنها لكن الملحوظ الاولى فيه كيفيات تركيبية فبحث
استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلنا هذا البحث يرجع مآله الى ان الاعراب على حسب
العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعراب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى
ان للاستقامة فى الاثبات طريقين قوله فكه الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقى اذ الفك لا يكون فى
غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال المجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحذف المستثنى
منه كما قال مولانا فخر الدين رح فى شرح المختصر وشارح الوقاية فى قوله والولى العصبة على
ترتيبهم فى الارث اى يقدم الجزء كالابن ثم الاب فهذا المثال المجرد ترتيب العصبات وان الكلام فيمن صلح
وليا منهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحشين من
ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى مفرغا مع ان الكلام فيه قوله اى اوقعت القراءة دفع
وهم وهو ان يكون المراد من القراءة ارادة القراءة كما فى قوله تعالى اِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ
فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ والارادة مستقيمة فى جميع العمر فلا يحتاج
الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اى اوقعت القراءة الخ قوله
جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثلا موجدا فى جميع الازمان من
الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هى الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ
اعتراض على قول المصنف رح ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى قوله

و ايضا لا يصح الخ | له فيكون حالا من الضمير فى قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله ۱۲ م حمده حتى يرد الاعتراض
المذكور ۱۲ م

اعتراض علی من فرق بین قولنا ضربنی الازید وبین قولنا قرأت الا یوم کذا قوله واجیب هذا جواب عن الشبهة الاولی قوله فیما یقل لان الفعل عارض وفی العارض الاصل القلة قوله وبان الفرق الخ وهو جواب عن الشبهة الثانیة قوله لیس الا بظهور قرینة وحاصل الفرق بین المثالین ان فی قوله قرأت وجد البعض المعین وهو ایام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربنی ا ذلیس فیه بعض معین حتی یصرف الکلام الیه حتی لو وجدت القرینة علی بعض معین فیکون هو ایضا مما یستقیم فیه المعنی کما اذا قیل من ضربک من القوم فقلت ضربنی الازید فالقرینة هو السوال قوله لکن الغالب جواب سوال وهو ان الموجب علی تقدیر القرینة لما کان مستقیم المعنی فلم قید استقامة المعنی بالموجب وایضا لما کان المدار علی القرینة فهما سیان فالفرق تحکم فاجاب بقوله لکن الغالب الخ قوله مثل ما زال جواب سوال ظاهر وانما لم یجز هذا المثال لانه لو کان جائزا یلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانه قد سبق ان کون المستثنی المفرغ فی کلام موجب مشروط باستقامة المعنی وهی منتفیة ههنا لدخول جمیع الصفات فیه غیر صفة العلم قوله اذ معنی ما زال ثبت جواب سوال وهو ان کلا منافی للوجوب وهو منتفی ههنا فاجاب بقوله اذ معنی ما زال ثبت قال محمد المحشی ان نفی النفی اثبات واما الاثبات دائما فغیر معلوم اقول انه علم من قول المحشین النحویین فی بحث الحال ان فی الماضی المنفی لا حاجة الی دخول قد اذ النفی مستمر بلا قاطع فیلزم منه ان نفی النفی اثبات دائما قوله لان نفی النفی اثبات ای مستلزم له لا انه عینه قال مولانا عصام الدین ان نفی النفی اثبات فی العرف لا فی اللغة قوله فلا یستقیم المعنی لان من جملة الصفات ما یناقض کالقیام والقعود والنوم والیقظة فلا یجتمعان قوله وقال الشارح الرضی اشارة الی الاعتراض قوله ولا یخفی اشارة الجواب یعنی ان علی قول الرضی یلزم ان یرجع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة وهو باطل لان النحویین متفقون ان فی بعض صور الایجابیة لا یصح الاستثناء لعدم استقامة المعنی فان قیل ان الاستقامة کما هو معتبر فی المفرغ کذلک معتبر فی غیره فما وجه الاختصاص بالمفرغ قلنا ان غیر المفرغ یعلم من ذکر المستثنی منه فهو اما ان یکون مستقیم المعنی اولا فلا حاجة فی غیر المفرغ الی ذکر الاستقامة بخلاف المفرغ فان المستثنی منه فیه غیر مذکور ففیه الاستغراق لانه اذا تعذر الحمل علی المعهود یحمل علی الاستغراق قوله واذا تعذر البدل اعلم انه لما کان الکلام فی اعراب المستثنی فبین اولا اعرابه وجوبا ثم بین اعرابه جوازا ثم بین اعرابه علی حسب العوامل فلا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین حیث قال ولا یخفی ان هذه المسئلة من تتمة اختیار البدل فینبغی ان لا یفصل بینه وبینها بحث الاعراب علی حسب العوامل انتهی ثم انه اذا تعذر البدل علی المحل القریب فعلی المحل البعید نحو لا خمسة عشر درهما لک الا درهم فان خمسة عشر له محل هو النصب

له تقریره ان قوله لم یجز فعل وقوله ما زال زید الخ فاعله وهو لا یصح ان یکون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله ما زال زید الخ مرکب فاجاب الشارح بقوله مثل وهو مفرد ۱۲

ويمتنع حمله عليه لما ذكره في الكتاب فحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله من حيث حمله جواب سوال
وهو ان كلمة على لا تقع صلة لتعذر بل صلته هو الباء او غيرها فاجاب بقوله من حيث حمله الخ
يعني انها صلة الحمل لا التعذر قوله اى لفظ المستثنى منه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه
قوله اى يحمل اشارة الى بيان المتعلق ومن قال انما قدر قوله يحمل ليكون الجزاء جملة لان قوله
فعلى الموضع مفرد والجزاء لا يكون الا جملة فغلط اذ قوله فعلى الموضع ظرف وهو مؤول بجملة فكيف يقال
انه مفرد وفي كلام بعض الشارحين ذكر لفظ يحمل متاخرا عن قوله فعلى الموضع لافادة الحصر فالقيل
ان تاخيره لا يصح لافادة الحصر لانه جاز النصب بالاستثناء ايضا وان كان البدل مختارا فيوافق حينئذ
بما ذكره سابقا لقوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل قلنا ان المراد من الجواز في قوله ويجوز فيه الخ هو
الجواز بلا ضعف وههنا النصب ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احد قوله على موضع احد
فانه بالفاعلية مرفوع محلا قوله اے في الدار وهي مذكور في قول السائل فلا يرد انه يلزم الاضمار
قبل الذكر قوله عمرو مرفوع لانه مبتدأ تخصص بالعموم قوله اى لا يعتد به جواب سوال وهو
ان الغرض من هذا المثال بيان قبح زيد وقوله لا يعبأ به يدل على حسنه اذ قوله لا يعبأ ماخوذ من العيب
اى ليس فيه عيب فاجاب بقوله لا يعتد به اى لا يهتم عليه قوله فشئ مرفوع محمول على محل
شيأن الاول لانه مرفوع على انه خبر المبتدأ قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على قول القيل
لا جواب سوال يرد على النسخ الكثيرة وهو انه على هذا يلزم استثناء الشئ من نفسه قوله لكان
ادق والطف اما الاول فلزيادة التوجه والتامل في ادراكه واما الثاني فلعدم الاحتياج الى
قوله لا يعبأ به اجيب من طرف القيل ان ذهن المبتدى لا يذهب الى هذا ..... المغائرة قوله
وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى دفع وهم وهو ان قوله لان من لا تزاد الخ دليل للثالث
الثالث لقربه فدفع بقوله وانما تعذر قوله الاستغراقية جواب سوال وهو انه منقوض بقوله
وقد كان من مطر فان من ذكر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغراقية لا تزاد
بعد الاثبات واما في قوله من مطر فكلمة من زائدة وليست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الى ان
في من خلاف كونه زائدة خلاف للاخفش[1] كما يجئ في بحث الحرف قوله اى بعد ما صار الكلام
جواب سوال وهو ان قوله ما جاءني منفي فلا يصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله اى
بعد ما صار الخ يعني ليس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائي بل المراد الاثبات الانتهائي
قوله لان فتحه شبهة جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان يكون المستثنى مبنيا على
الفتح لان قوله احد مبني على الفتح فاجاب بقوله لان فتحته الخ قوله من تقدير لا حقيقة كما
هو مذهب الجمهور من ان البدل بتكرير العامل قوله او حكما كما هو مذهب البعض قوله
كذلك اے حقيقة او حكما والاول على مذهب من قال ان البدل بتكرير العامل حقيقة فقولنا

[1] فانه عند الاخفش تزاد في الاثبات لكن الاستغراقي لا تزاد اتفاقا ۱۲ مفتي عبد الرحيم

ع ۱ اى البدل وهو قوله الا درهم ۱۲ ع ۲ اى على المحل القريب ۱۲ ع ۳ اى لقوله فعلى الموضع ۱۲ ع ۴ او تنبيها على جواز تاخيره ۱۲ ع ۵ فيهم ذكر قوله لا يعبأ به ۱۲

سلب زید ثوبہ فی التقدیر سلب زید سلب ثوبہ والثانی علی مذہب من قال ان العامل فی المبتدأ منہ هو العامل فی الخبر قولہ محل قریب وهو نصبہ بکلمۃ لا لان النصب حاصل بعد دخول کلمۃ لا فیکون قریبا قولہ ومحل بعید وهو رفعہ بالابتداء لانہ حاصل قبل دخول لا قولہ لانہا ای لیس بتاویل الکلمۃ قولہ باعمال لیس فی قائما جواب سوال وهو انہ یلزم تکرار التفریع حیث قال لم اولا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا ثم قال ومن ثم جاز لیس زید الا قائما فاجاب بقولہ باعمال لیس الخ یعنی فرق بین التفریعین لان فی الاول الخبر قولہ لیس مذکور قبل الاستثناء واما ههنا فالخبر هو المستثنی لان عملہ فیہ قولہ وللمستثنی مخفوض اشارۃ الی ان قول المصرح ومخفوض الخ عطف علی قولہ ومنصوب اذا کان بعد الا والحال ان قولہ منصوب خبر مبتدأ وهو قولہ هو فیکون قولہ ومخفوض ایضا خبر مبتدأ لکن الشارح وضع المظہر موضع المضمر فلذا قال والمستثنی الخ قولہ مجرور جواب سوال وهو ان المخفوض بالجر الذی هو بالحرکۃ فلا یتناول الجر الذی هو بالحرف فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی ان المصنف رح ذکر الخاص واراد منہ الاعم قولہ مع کسر السین او ضمہا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح الرضی حیث قال الکسر فی سوی مع القصر مشہور وکذا قولہ بفتح السین وکسرها مع المد رد علیہ حیث قال والفتح فی سواء بالمد مشہور فرد الشارح علیہ بذکر کلمۃ او المنبئۃ عن التسویۃ بینہما قولہ لکونہ مضافا الیہ علۃ لکون المستثنی مجرورا بعدها قولہ وبعد حاشا فان قیل ان ذکر قولہ بعد مستدرک اذ هو یعلم من قولہ بعد غیر وسوی وسواء قلنا فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی الاکثر متعلق بحاشا فقط دون غیر وسوی وسواء لانہ لما غیر الاسلوب بزیادۃ کلمۃ بعد علم انہ منقطع عن الاول قولہ لکونہا حرف جر والدلیل علی حرفیتہا دخول یاء التکلم بدون نون الوقایۃ مثل حاشای لانہ اذا لم یکن حرفا فیکون فعلا اذ لم یقل احد بکونہا اسما وقال فی المبنیات ان یاء التکلم اذا لحقت اخر الفعل تدخل نون الوقایۃ علیہ لیتقی اخر الفعل عن الکسر الذی هو اخت الجر مثل جاءنی وضربنی فلو کان حاشا فعلا فلا بد من النون عند لحوق یاء المتکلم ولیس کذلک فان قیل ان اخر حاشا مامون من الکسر بسبب الالف فجاز دخول یاء المتکلم علیہا من غیر حاجۃ الی النون قلنا الحکم جار فی جمیع الافعال مطلقا لاطراد الباب قولہ انہا فعل متعد بدلیل حاشیت زیدا وحاشیتہ قولہ تبرئۃ المستثنی بفتح التاء وسکون الباء بنقطۃ تحتانیۃ بمعنی پاک وبری شدن قولہ ؎

ے واشار الیہ بقولہ لا حقیقۃ اذ لم یکن المبتدأ الخ ۱۲ م ے جواب سوال وهو ان لفظ لیس مذکر فلا یصح ارجاع ضمیر المونث الیہ فاجاب بقولہ بانہ مونث بتاویل الکلمۃ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم ے والیہ ذهب سیبویہ ودخولہ علیہ اذ النصب الاسم بعد حاشا وعندہ مثل حاشیت زیدا ۱۲ حاشیۃ ۱۲ ۱۲

ے لان الحاق النون لیس الا لیامن اخرہ عن الکسر وهذا الامن حاصل بالالف ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

یلوح الخط فی القرطاس دهرا ٭ وکاتبہ رمیم فی التراب ٭

ای برّءه الله اشارة الی بیان الفاعل والمبری والمبریٰ عنہ وانما لم یجعل فاعله المتکلم لان برّء
صیغة الغائب فیجب ان یکون فاعله ایضا غائبا واعلم ان الله تعالیٰ معلوم قطعا فکانه
سبق ذکره فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمیر فی
برّء راجع الیه فلا یرد ان برّء لصیغة الغائبة فکیف یرجع ضمیر الغائب الی الله تعالیٰ اعلم ان فی
حاشا ضمیر راجع الی الله تعالیٰ وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالاً من زیدا و
اضافة الضرب الی عمرو من قبیل اضافة المصدر الی المفعول ای من ضرب زیدا عمروا
قوله واعراب غیر انما لم یبن غیر مع انه بمعنی الا وهو حرف والاسم اذا کان بمعنی الحرف فهو مبنی
للاضافة المانعة من البناء قوله ای فی الاستثناء اشارة الی ان قوله فیه قید احترازی لا اتفاقی
قوله المذکور فیما سبق دفع وهم وهو ان المراد بالتفصیل لتفصیل المذکور فیما وقع بقوله المذکور فیما
سبق قوله فکانه لما انجر انما قال بطریق الظن لانه غیر جازم به بل هو ظان فیه قیل لما کان
اعرابه عین اعراب المستثنی بالا کان الاحسن ان یقول واعراب غیر اعراب المستثنی بالا بدون
الکاف اقول اعرابه لیس اعراب عین المستثنی بالا شخصا بل عینه نوعا فیصح قوله کاعراب المستثنی
بالا بایراد الکاف قوله ای کلمة غیر جواب سوال وهو ان قوله غیر مبتدأ وقوله صفة خبره
والمطابقة بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث، وان لم یکن شرطا فیما اذا لم یکن الخبر مشتقا لکن
******************** لا شك ان المطابقة امر حسن فلم ترك المصرح الامر الحسن
وایضاً لا یصح قوله حملت وقوله علیها وایضا ان غیر نکرة محضة فکیف یصح ابتدائیته فاجاب
بقوله ای کلمة غیر یعنی ان العبارة بحذف المضاف قوله فی الاصل جواب سوال وهو
ان الحمل علی الشئ الاخیر یقتضی ان یکون له معنیً اصلیا غیر ذلك الشئ وقوله وغیر صفة
لا یدل علی ان غیر اصل فی الصفة فاجاب بقوله فی الاصل ثم قوله فالاصل الخ بیان
لقوله فی الاصل قوله باعتبار قیام معنی المغایرة بها اعلم ان کلمة غیر تدل علی مغایرة ما قبلها
ای موصوفها لما بعدها سواء کانت تلك المغایرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان کانا
متغائرین ذاتا او وصفا قوله فالاصل فیها الخ ای المناسب ان تقع کلمة غیر صفة فی الترکیب لیوافق
اصلها قوله کما تقول جاءنی رجل غیر زید فان موصوفها نکرة لا یزول الابهام عنها بسبب
اضافتها الی المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهو انا سلمنا ان الاصل فی غیر ان یکون
صفة لکن لم یستعمل هنا والحمل علی المعنی الاخر یقتضی الاستعمال فی المعنی الاصلی فدفع الشارح
هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لکنها جواب سوال وهو ان قوله حملت علی الا انما ذکره
لدفع الوهم ودفع الوهم لا یکون الا بکلمة لکن فاجاب بقوله لکنها یعنی ان کلمة لکن مقدرة
ههنا قوله واستعملت .... یعنی لیس المراد من الحمل ههنا معناه الاصطلاحی وهو اتحاد
المتغائرین ذهنا

سله وفی بعض النسخ تنزیه بالنون وبالیاء ای تنزیه المستثنی بما نسب الیه وهو الفعل ۱۲م　سله اذا غیر...
فیما ضمیر ثم انه راجع الی لفظ غیر ۱۲
مفتی عبد الرحیم الفتاوری ۱۲

فی الخارج بل المراد منه هو الاستعمال قوله علی خلاف الاصل دفع وهم وهو ان یتوهم ان استعمال غیر بمعنی الّا ایضا اصلی فلا یصح الحمل فدفع بقوله علی خلاف الاصل ثم لما کان الحمل من قبیل المجاز وفیه لابد من العلاقة فاشار الشارح الی بیان العلاقة بقوله وذلک الاشتراک الخ قوله کما حملت الّا علیها الخ بهذه العلة وهی اشتراک کل واحد منهما فی مغایرة ما بعده لما قبله قوله لکن لا تحمل الا علیها فی الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا کانت الخ قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون احترازیا فدفع بقوله لکن لا تحمل الا الخ یعنی انه قید ..... احتراز قوله غالبا فائدة هذا القید سیجیٔ فی هذه الصفة قوله ای الا بیان المرجع ضمیر کانت قوله واقعة بعد متعددة وانما اوّل التابع ببعد الوهم اشکال وهو انه لا یصح حمل تابعة علی الا فی قول المصنف الا اذا کانت تابعة فان الضمیر فی کانت راجع الی الّا لان التوابع لا تکون الا من الاسماء وکلمة الا من الحروف وایضا یلزم منه فساد المعنی .. فاجاب الشارح بما حاصله ان المراد من التابع لازمه وهو البعدیة ثم ان کلمة بعد من الظروف وهو یقتضی التعلق فبین الشارح متعلقه بقوله واقعة وانما اوّل الجمع بمتعدد لجواب سوال وهو انه خرج عنه قوله ما جاء فی القوم الا زید وما جاء فی الرهط الا زید وما جاء فی الرجلان الا زید لانها فی الامثلة المذکورة لیست تابعة لجمع قوله فوجب تفریع علی مقدر وهو ان استعمال الا فی معنی الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة یظهر هذا المعنی فی الا فوجب ان یکون موصوفها مذکورا لیظهر هذا المعنی الا منه اذ معنی الصفة فیه خفی فلو حذف الموصوف لم یذهب الذهن الی کونها صفة قوله کما قد یکون مقدرا فی غیر فانها فی الاصل للصفة فجاز ان یکون موصوفها مقدرا للذهاب الذهن الی کونها بمعنی الصفة وان قدر موصوفها قوله یکون متعددا وانما اعاده مع انه فهم مما سبق لابتناء الدلیل علیه وهو قوله لیوافق الخ قوله والمتعدد جواب سوال وهو ان فی اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لان لدخول القوم والرهط والرهط والقوم کما لا یتناولهما لفظ الجمع لا یتناولهما لفظ المتعدد ایضا لعدم وجود ادوات التعدد فیهما وهی ادوات الجمع وکذا لا یتناول لفظ المستثنی لان لفظ المتعدد خلف عن الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا یتناول لفظ المستثنی کما لا یتناول الجمع المستثنی اذ هو خلف عن الجمع ولاشک ان لفظ المتعدد من حیث انه خلف وماخوذ من لفظ الجمع لا یصدق علی المستثنی ولو لم یکن لفظ المتعدد من حیث انه خلف عن الجمع بل اذا ذکر ابتداء لاشک انه یصدق علی المستثنی وههنا ذکر بالحیثیة الاول فلا یتناول المستثنی فاجاب بقوله والمتعدد اعم الخ یعنی ان الرهط والقوم وان لم یکن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد فیهما لکن کل واحد منهما متعدد تقدیرا ومعنی لعدم صدقه علی

سله فان کلمة الا فی الاصل للاستثناء لا للصفة لکونها حرفا واصل الحروف ان لا یکون صفة ۱۲

مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام ؛ بروی محمد علیہ السلام ؛

على مادون الثلثة واما التثنية فهى جمع معنىً اى نظرا الى المعنى اللغوى للجمع قوله منكورا اى غير معلوم دخول المستثنى فى المستثنى منه ولا عدم دخوله فيتعذر المستثنى المتصل والمنقطع جميعًا قوله اى منكر فسر الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزيد اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان نكر يجئ بالتشديد كما قال المصنف رح فى امالى الكافية ان قوله واذا نُكِّرَ صرف انه بالتشديد ولا يجئ نكر بالتخفيف قوله لا يعرف باللام وانما خصص بعدم التعريف باللام ولم يذكر سائر المعارف ليبنى عليه قوله حيث يراد به العهد اوالاستغراق واما مثال ماكان تعريفه بالاضافة مثل جاءنى اخوة زيد الاعمروا فان الاخوة معرفة باضافته الى زيد فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة فلا يتعذر فيه الاستثناء واما مثال اسم الاشارة مثل ماجاءنى هؤلاء الازيدا فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر فيه الاستثناء واما مثال الموصول نحو اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِىْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قوله وعلى تقدير ان يشار به عطف على قوله على تقدير الاستغراق فيكون تقديره هكذا فيعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الخ قوله اوعدم التناول اى فيعلم عدم التناول قوله والمحصور نوعان ولما عرف غير المحصور بمعرفة المحصور فلذا العوض الى بيان المحصور فقال والمحصور نوعان قوله نحو ماجاءنى رجل فان رجل جنس مستغرق لان النكرة الواقعة فى حيز النفى يفيد الاستغراق والعموم قوله اوعشرون وانما مثل بمثالين ليوافق بما سبق من المثالين فان قيل ان ايراد المثالين فيما سبق لفائدة جليلة لان احدهما جمع معنىً ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنى قلنا ان فى ههنا ايضا كذلك لان عشرة مفرد صورةً وجمع معنىً باعتبار التعدد وعشرون جمع معنى وصورة للواو والنون فى اخره قوله على احد الوجهين احدهما كونه جنسا مستغرقا والثانى كونه بعضا من الجنس المستغرق قوله فلا يتعذر الاستثناء يعنى ان فى الصورة الاولى لا يتعذر الاستثناء المتصل لوجوب دخول المستثنى فيما قبله يقينًا وفى الثانية لا يتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول المستثنى فيما قبله يقينا واما تعذر الاستثناء ففى صورة لا يعلم دخوله فيما قبله ولا عدم دخوله فيه وذلك لان المتصل ماكان دخوله يقينا واذا تردد الدخول وعدمه لا يكون دخوله يقينا والمنقطع ماكان عدم دخوله يقينا واذا تردد لا يكون عدم دخوله يقينا فيتعذر جميعًا قوله نحو كل رجل الازيدا جاءنى وانما اخر الفعل ههنا اشارة الى ان فيه كما يصح حمل الا على الاستثناء يصح حملها على الصفة ايضا اى كل رجل هو غير زيد جاءنى ولو قيل كل رجل جاءنى الازيد فلا يظهر كونها صفة لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف ولو قيل جاءنى كل رجل الازيد فكونه صفة ح لا يخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء ح بخلاف تاخير الفعل لتناسب لمدح المتكلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتكلم لنفسه والمدح بالجملة الاسمية ازيد من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل على الدوام والاستمرار وقوله جاءنى كل رجل الازيد الجملة فعلية قوله وانما يصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الى ان قوله لتعذر الاستثناء بجميع اقسامه

له وهو الجاءوني رجل اور جملہ ۱۲ له اما صحيح جيرة القم اذ متعلقه ۱۲

قوله فقيدناه بقولنا غالبًا لايقال لا فائدة فى هذا القول بعد قوله وانما قلنا فى صدر هذا الكلام اذ معناهما واحد فينبغى ذكر احدهما عن الاخر لانا نقول انما ذكر الشارح قوله فقيدناه الخ لدفع وهم وهو ان معنى قوله وانما قلنا فى صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقيدناه ليدل على الكتابة ايضا قوله نحو جاء فى مائة رجل الا زيدا فان زيدا يحتمل بين دخوله فى مائة رجل وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو نظر الى انه من افراده قلنا انه داخل واما الدرهم فى المثال المذكور فداخل فى عشرة دراهم لان لفظ درهم مقدر فيه واما قوله جاء فى رجال الخ فان رجلا داخل فى رجال لانه من لفظه واما واحدا فهو داخل فى رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالا جمع والماخوذ فى مفهومه لفظ الاحاد حيث قال الجمع ما دل على احاد والواحد داخل فى لفظ الاحاد واما قوله حمارا فهو داخل فى الجمع خارج من الرجال يقينا قوله ولكن لما كان ذلك نادرا جواب سوال وهو انه على هذا ينبغى ان يقول المصنف رح غالبًا كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اى كون الا صفة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف الى هذا النادر وذلك ارجع ذلك الى تعذر الاستثناء فى المحصور وما لهما واحد قوله لم يلتفت المصنف اليه فان قيل ان المصنف رح التفت اليه حيث قال وضعف فى غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت المصنف اليه قلنا ان المصنف رح لم يلتفت اليه فى بيان هذه القاعدة اى فى وسطها وقوله وضعف فى غيره خارج عنه واجاب عنه عصام الدين حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان فى صورة تعذر الاستثناء وجدا لقلة دون الضعف والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرايط والضعف فيما اختلال فى الشرائط قوله فى السماء والارض فان قيل ان فى للظرفية فيفيد المكان لله تعالى قلنا ان كلمة فى بمعنى اللام اى لو كان لهما الهة وانما اتى بلفظ الجمع مع[1] ان المقصود نفى التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية لموافقة قوله تعالى واتخذوا الهة قوله اى لخرجتا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من الفساد ما يقابل الصحيح الذى ليس فيه حرف العلة والهمزة والتضعيف قوله فالا فى الاية الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله لعدم دخول الله فى الهة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخول الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعذر التقطع فلا يصح قوله فيتعذر الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير فى الاية والا يكون صفة لالهة مع انه ليس بصفة لانتفاء المطابقة فى الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تعذر الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا قلنا ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيا والاية كلام موجب فان قيل الاية كلام منفى لان لو اذا دخل على المثبت يصير منفيا كما مر من الشارح فى قول امرء القيس ؎ ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛

[1] حيث قال الهة ولم يقل الهين بلفظ التثنية ۱۲ منه [2] بل المراد من الفساد الخروج عن الانتظام ۱۲

م من الصفة المعتبرة بين الصفة والموصوف قلنا ان مطابقة الصفة للموصوف فى الاصول لا يلزم

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي وايضا ان احتمال البدل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا فيه والآية تحتمل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد فان قيل لعل الالهة موجودة وانتفاء الفساد لاجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل الضعف اولاجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوي لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سوال وهو ان على هذا لما لا يثبت الوحدانية بالاستثناء لا يثبت بالصفة ايضا فاجاب بقوله بخلاف الخ قوله واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنينية الالهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجري في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان تكون بغير الله فعلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ يعني ان المقصود من هذا التوصيف نفي التعدد فيتناول انتفاء الاثنينية ايضا وكذا لا يفيد التاويل المذكور ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه والاكثر المتاخرين قوله وعليه اى على قول سيبويه ذهب اكثر المتاخرين والمصنف منهم قوله فالفرقدان صفة لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقدان مرفوع بالالف فان قيل لا يصح توصيف كل اخ بالفرقدان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقدان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد واحد قوله وفي البيت شذوذان اخران قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقال في الفرقدان شذ وذان اخران لان المقصود هو الفرقدان اقول انما نسب الشذوذ الى البيت لان الشذ وذ الاول والثاني وان كانا في الفرقدان لكن الشذ وذ الثالث الذي .... ذكره بقوله وثانيهما الخ ثابت في البيت من غير الفرقدان قوله والمشهور وصف المضاف اليه يعني ان كلمة كل اذا اضيف الى اسم ثم ذكر صفته بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي للاحاطة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه نحو ضربت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه فان قيل لما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعمر ابيك اجنبي من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقدان نجمان في جانب المشرق قريبا الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على الظرف مفعول له للنصب باعتبار التعلق وانما اول الظرف بالظرفية لانه علة للنصب والعلة لا تكون الا من الاعراض ولهذا لم يسم المرض علة لانه من الاعراض والحال اصح وسواء من ظرف المكان بين الاجسام وانما اضاف الظرفية الى الضمير اشارة الى ان اللام في الظروف عوض عن المضاف اليه

قولہ مکان زیدا ثم استعمل فی البدل ای بدل زید ثم المراد من بدل زید العدام زید لان قعود شخص فی مکان زید یستلزم تبدیل زید وتبدیل زید یستلزم العدام زید فلذا اُرِاد من قولہم سوی زید العدام زید اذ استعمل فی الاستثناء قولہ وعند الکوفیین وانما جعلہم مقابلا لسیبویہ لانہ رئیس البصریین فکانہ جعلہم مقابلا لہم قولہ والتصرف عطف علی قولہ خروجہما ای یجوز التصرف فیہما رفعا بان یکون فاعلا کقولہ ولم یبق سوی العدوان فان قولہ سوی وقع فاعلا لقولہ لم یبق ونصبا وجرا مثل کلمۃ غیر فانہما باعراب موصوفہا وکذا ہما باعراب موصوفہما او بما یقتضیہ العامل اعلم ان سوی ظرف فی الاصل وغیر ظرف باعتبار المعنی المراد وہو الاستثناء ففیما ذہب الیہ سیبویہ من نصبہا بالظرفیۃ نظر الی حالہما الاصل وہو الظرفیۃ وفیما ذہب الیہ الکوفیون نظر الی للمعنی المراد منہما وہو الاستثناء لعدم معنی الظرفیۃ فی الاستثناء قولہ ولم یبق سوی العدوان یعنی کان للشاعر قصاص علی بعض الناس فلاخذ القصاص منہم فقال لم یبق بیننا وبینہم من القصاص والجزاء الا العداوۃ دنّاہم صیغۃ ماض اخذنا الجزاء منہم کما دانوا ای کما اخذ والجزاء منی وانما اطلق الجزاء علی فعلہم مع انہم قتلوا اخ الشاعر فی الابتداء والجزاء لایکون الا بعد امر مقدم لمشاکلۃ قولہم دنّاہم لان اطلاق الجزاء علیہ صحیح لانہ بعد القتل قولہ خبر کان ای وانما ذکر خبرہا فی المنصوبات ولم یذکر اسمہا فی المرفوعات لانہ فاعل حقیقۃ اذ لابد لکل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ ہو لیس بمفعول لان المفعول لا یحمل علی الفاعل والخبر یکون محمولا علی الاسم وانما کان منصوبا لوقوعہ فی الموقع الثالث من الفعل کالمفعول فانہ واقع فی الموضع الثالث قولہ وستعرفہا جواب سوال وہو ان اخوات کان مجہولۃ فیلزم تعریف المجہول بالمجہول فاجاب بقولہ ستعرفہا الخ ای اخوات کان ویحتمل ان یکون راجعا الی کان و اخواتہا جمیعا فانہا مذکورۃ فی بحث الفعل قولہ ای دخول کان واحدی اخواتہا جواب سوال وہو ان علی تقدیر عبارۃ المصنف رح لا یصدق التعریف علی شیء من افراد خبر کان واخواتہا فانہ لایصدق علی خبر کان مثلا انہ مسند بعد دخول ہذہ الحروف وہو ظاہر فاجاب بقولہ ای دخول کان واحدی اخواتہا قولہ والمراد ببعدیۃ المسند الخ جواب سوال وہو انہ یصدق التعریف علی یضرب ابوہ وقائما فی نحو کان زید ابوہ قائم فانہ مسند بعد ای بعد دخول کان ولیس بخبر لکان بل الخبر ہو مجموع الجملۃ الفعلیۃ فاجاب بقولہ والمراد الخ قولہ علی اسمہا وخبرہا متعلق بالدخول یعنی المراد بالمسند مایکون مسندا بعد دخول کان واسناد یضرب الی ابوہ قبل دخول کان فان قیل ان کون ہذہ الافعال من دواخل الجملۃ الاسمیۃ یحکم بان یکون الاسناد مقدما علی دخولہا وایضا ان فی قولہ علی اسمہا وخبرہا اخذ الخبر وہو لیس الا اخذ المحدود فی الحد وایضا ان قولہ ان یکون اسنادہ الی اسمہا الخ ہو الجواب الذی مرّ من الشارح المذکور فی المرفوعات حیث قال

لہ من جواز خروجہما عن الظرفیۃ والتصرف فیہما ۱۲ لہ ای یجوز ان یقع خبر کان مبتدأ ام بمعنی ضمیر کان ۱۲ م جون محذوف وہو مفعول منہما ۱۲

المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف ورد الشارح علیه ثم بقوله المسند الی شئ اخر فلم اورد ههنا أجيب عن الأول ان الاسناد الاول زال بدخول هذه الافعال وعن الثانی ان المراد بالخبر فی قوله اسمها وخبرها معناه اللغوی وهو ما یخبر به سواء تقدم المبتدأ علیه اولا والمراد بالخبر الذی فی قوله خبر کان معناه الاصطلاحی وهو ما کان مذکورا بعد المبتدأ فلا یکون اخذ المحدود فی الحد وعن الثالث انا لا نسلم ان هذا الجواب هو الذی مر من الشارح الهندی لان المعتبر فی جواب الهندی هو الاسناد الی اسمها لا الی شئ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الی الاسم بعد دخولها لا قبلها فبینهما فرق قوله ولاشك ان ذلك راجع الی قوله اسناده الی اسمها قوله للمقدم صفة الاسناد قوله ویمکن ان یقال انما اتی فی الجواب بلفظ یمکن مع انه یدل علی الضعف هضما لنفسه لان هذا الجواب من الشارح فقط لما مر فی المرفوعات فان قیل المناسب تقویة هذا الجواب لترغیب الطالبین قلنا الترغیب مر فی المرفوعات واما ههنا فقد اتی به هضما للنفس قوله فی اقسامه واحکامه وشرائطه وتحقیق هذا مر فی المرفوعات بطریق المبالغة فان شئت فطالعه عند قوله وامره کامر خبر المبتدأ قوله علی ما سبق فی بحث الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان امره کامر خبر المبتدأ فی الاحکام مطلقا لانه لا یصح کون خبر کان فعلا ماضیا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وایضا عند جمهور النحاة وان کان یجوز کون خبرها فعلا ماضیا ولکن لابد فیه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة بخلاف خبر المبتدأ فان خبره یکون فعلا ماضیا بدون لفظ قد وایضا انه منقوض بخبر لیس وما زال وما انفك لان الفعل الماضی لا یقع خبرها ویقع خبر المبتدأ فاجاب بقوله علی ما سبق الخ یعنی ان المراد هو الشرکة فی الاحکام السابقة المذکورة فی بحث المبتدأ والخبر لا فی الاحکام المطلقة قوله ولکنه وفی ذکر قوله لکنه اشارة الی ان قوله ویتقدم الخ لدفع ما یتوهم قوله علی اسمها ولما کان التقدیم یقتضی ما یتقدم علیه فقال الشارح علی اسمها قوله حال کونه دفع وهم وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله یتقدم وعلی هذا لیس الا فساد المعنی فدفع بقوله حال کونه دفع یعنی ان قوله معرفة حال عن الضمیر المستکن فی یتقدم قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو ان ما ذکره المصنف من قوله ویتقدم معرفة انما ذکره لمقابلة خبر المبتدأ اذ هو لا یتقدم علی المبتدأ مطلقا سواء کان معرفة او نکرة مخصصة کما قال المصنف ثمه او کانا معرفتین او متساویین فینبغی ان یقول ههنا ویتقدم معرفة او نکرة مخصصة لحسن المقابلة فاجاب بقوله حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها الخ فان قیل هذا الدلیل لو صح لزم تقدیمه علیه علی تقدیر کونه نکرة محضة ایضا قلنا ان فی تخصیص قوله ویتقدم معرفة بالنسبة الی خبر المبتدأ اذا کان معرفة لانه یجب تقدیم المبتدأ علیه قوله وذلك لما کان جواب سوال

له من انه لما کان امر خبرها کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام والحال ان خبر المبتدأ اذا کان معرفة لا یجوز تقدیمه علی المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا کان معرفة ایضا لا یجوز

له سواء کان ذلك الاسناد الی اسمها او فاعلها

یتقدم علیها علم فهم منه لفظ ولکنه لم یکن الا فی اللفظ الاصحی ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم

وهو ان ما ذكر من القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبركان فيه معرفة مع انه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا كان الخ قوله اى عامل خبر كان وهو كان دفع وهم ظاهر فان قيل لاخصر ان يقول المصرح وقد يحذف كان قال مولانا عصام الدين ان ارجاع الضمير فى عامله الى خبر كان فقط دون خبر كان واخواتها مع ان المذكور فيما سبق هو خبرها بعيد فضلاً عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر اخر كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير فى قوله يتقدم فالاولى ارجاع الضمير فى قوله عامله الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه حينئذ يلزم حذف عامل خوات كان وذلك باطل منه فم لان قوله فى مثل الناس مجزيون باعمالهم الخ مخصوص بحذف كان فقط لان المحذوف فيه هو كان لا غير قوله لكثرة استعمالها فان الحذف انما يكون للخفة وهى لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال قوله ويحذف فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف لانه لم يرد بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين من ان الاظهر ارجاع ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما فسره الشارح اظهر حينئذ قوله اى فى مثل هذه الصورة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع اذ الراجع ضمير مونث والمرجع وهو لفظ مثل مذكر فاجاب بما حاصله ان الضمير راجع الى لفظ المثل بتاويل الصورة قوله وهى ان يجئ الخ جواب سوال وهو ان على هذا اخرج عنه قوله الناس مجزيون الخ لان الضمير راجع الى المثل لا اليه فاجاب بقوله وهى ان يجئ بعد ان الخ قوله فكان جزاء وخيرا وانما صح دخول الفاء على الماضى مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء عليه كما استعلم فى بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء على الماضى الواقع جزاء فيما اذا كان الماضى مذكورا وههنا مقدر قوله ودفعها فان قيل فلم لم يقدر للرفع لفظ كان التامة قلنا ان استعمال كان الناقصة كثير منهم بخلاف استعمال كان التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا للخفة وهى لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال ولذا اجعله ناقصاً لا تامة قوله اى حذف عامله اشار به الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه وهو قوله عامله وانما عوض عن العامل دون كان مع ان المراد من العامل هو كان ليطابق بقوله ويحذف عامله وانما يجب حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وذا غير جائز قوله اما انت منطلقا الخ فعلى تقدير الكسر يكون قوله اما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت جزاؤه وعلى تقدير الفتح يكون هو علة وقوله انطلقت معلوله فيكون معناه بالفارسية ازجهت انكه گرباشى روندہ بروم من قوله اى لان كنت الخ اشارة الى بيان الاصل قوله قياسا اى قياسا جائزا فى الحذف لان حذف اللام مع ان وان قياسى كما مر فى التحذير قوله ثم حذفت كلمة كان لما كان الحذف الواجب يقتضى الامرين احدهما القرينة والاخر ما قام

مقامه فاشار الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثانى بقوله وزيدت لفظة ما الخ قوله فانفصل المتصل العدم ما يتصل به قوله منفصلاً فصار اما انت منطلقا انطلقت قوله عوضا عنها وانما تعينت لفظة ما العوضية لتكون توطية الى الادغام فيحصل الخفة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يصح الادغام لئلا يلتبس بانّ وانّ المشددتين وادغمت النون فى الميم للتقارب فى المخرج قوله وابقى الخبر على حاله اى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان ههنا لفظ كان مقدرا والا كيف يكون الخبر منصوبا اعنى قوله منطلقا قوله ان كنت منطلقا اى بدون اللام لان ان الشرطية لا للتعليل فلا يحتاج الى اللام قوله واقتصر المصنف رح جواب سوال ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول حيث قال اى لان كنت فاللام ايرادها يدل على كون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا مع ان المفتوحة لا المكسورة قوله لانه اشهر الا ترى الى ما قاله الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسور قوله اسم ان اى اسم انّ اعلم ان المشهور بينهم تقديم ان المكسورة على المفتوحة كما قال المصنف رح انّ وانّ وكانّ ولكن وليت ولعل الخ مع ان المناسب تقديم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الماضى فى فتح الاول والآخر نحو مدّ واما المكسورة فهو المشابهة بجزء الفعل وهو الامر نحو فرّ اقول فى وجه تقديمها ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغير معناها والتغير خلاف الاصل قوله المنصوب بلا وانما كان لا التى لنفى الجنس ناصبا لانه مشابه بان فى المبالغة والتاكيد اما فى المبالغة فى ان فظاهر لانه للتحقيق واما فى لا فلانه لما كان لنفى الجنس والحال ان نفى الجنس يستلزم لنفى الافراد فهى لنفى شيئين قوله اى لنفى صفة الجنس جواب سوال وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله اى لنفى صفة الجنس ثم يرد عليه انه منقوض بمثل لا رجل فى الدار لانه ليس ههنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكماً يعنى انه مجاز فى المعطوف اعنى قوله وحكماً قوله ولا اكثره جواب سوال وهو ان المستثنى والتمييز ليس كل من المنصوبات فينبغى ان يقال المنصوب بالمستثنى والمنصوب بالتمييز ايضا فاجاب بقوله ولا اكثره الخ يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثره منها[1] بخلاف المستثنى والتمييز فانه وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن الاكثر منها[2] قوله لا حقيقة نظرا الى الكل كالحال وقوله ولا مجازا نظرا الى الاكثر كالمستثنى والتمييز قوله بل المنصوب منه اقل مما عداه فان قيل لا نسلم ان المنصوب ههنا اقل بل اكثر لان اسم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على الفتح وهو ايضا محلاً قلنا لا اعتبار للمحل فى الافراد الا ترى انه قال فى المنادى وينصب ما سواها فلو كان المحل معتبرا لدخل المنادى المبنى على الضم فى النصب فلا يصح قوله سواها قوله ولا يبعد ان يقال الخ اشارة الى الاعتراض

[1] فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها ۱۲ [2] فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل من المنصوبات مجازا ۱۲ مفتى عبد الرحيم

على النحويين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم اجيب[1] لا نسلم ان اسم لا ما يكون منصوبا معمولا بلا بل اسمها
هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادق على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول
لايراث الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد
دخولها وثانيهما بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة اومشبها به فالتعريف الاول
صادق على المرفوع اذ ايراث الاثر غير ملحوظة عنده قوله لما عرفت اى من معنى البعدية او الدخول فان قيل
لا حاجة الى اخراجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه
بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد الخ قوله وهذا القدر كاف الخ
اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعني ان المقصود ههنا تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فالاشتغال
بقوله يليها اشتغال بما لا يعني قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا اولا قوله لكنه لما اراد اشارة
الى الجواب قوله ان يلي المسند اليه اشارة الى ان في قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه
والآخر الضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما قال يليها
لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفردا
فهو مبني على ما ينصب به وسيأتي وجهها في هذه الصفحة قوله هذه احوال دفع وهم وهو ان قوله يليها
وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم المطابقة في التعريف والتنكير
فدفع بقوله هذه الاحوال ثم سال السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون مترادفة
فهي من اى قبيل فاجاب بقوله مترادفة قوله من الضمير المجرور في اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر
وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول ما لم يسم فاعله لاسناد المستفاد من المسند خطأ اذ مفعول ما لم يسم فاعله
مجموع قوله اليه لا الضمير المجرور وحده ثم قال الفاضل ان هذه احوال ثلثة مع انها اربعة لانه نظر الى
ان المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه بكلمة او قوله مثال لما يليها جواب سوال وهو ان الغرض
من المثال توضيح للمثل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال الخ يعني عدد الامثلة
باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراده الكذب تبقى ظرافته حبس غلام رجل
قوله من تتمة المثالين جواب سوال وهو ان قوله ظريف فيها لم يكن في النسخ المشهورة فعلى هذا لا يوجد الخبر
فاجاب بقوله من تتمة المثالين[2] قوله كليهما وانما زاد هذا لئلا يتوهم انه من تتمة مجموع المثالين فدفع بقوله
كليهما يعني ان قوله لك من تتمة المثالين لكن بطريق الانفراد لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعني
ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاع الضمير الى المسند اليه الخ

[1] خبر لا التي لنفي الجنس في قوله لا غلام رجل ۱۲ م [2] فيكون قوله لك خبر الكلمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك
وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون في الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون
لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيها على ان الخبر في الاول محذوف وفي الثاني مذكور كذا في عبد الرحمن ۱۲ [3]
اى بين القول السابق وذلك التفريع ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ارجاعه الى المنصوب بلا او الى اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهو ان المذكور في قول المصنف تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال فى قول المصنف فاجاب بقوله غير واقع على الاحوال الخ يعنى ان الاجمال فى عبارة المصنف مقدر وهو قوله غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو لا زيد فى الدار ولا عمرو لانهما مفرد ان مع انهما ليسا بمبنيين على ما ينصب به فاجاب بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله ليترتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا دليل لقوله ليترتب قوله فحكمه غير ذلك وهو وجوب الرفع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب به جواب سوال وهو ان على ما قال المصنف يلزم اجتماع الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير فى قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير فى قوله ينصب ايضا راجع الى المفرد فاجاب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعنى سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين فى محل واحد لا لكن فى زمانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهو ان المتبادر من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بنحو لا مسلمات فى الدار فانها مفردة غير مضافة مع انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلا تنوين لبنائها اى لكونها مبنية فان قيل الممنوع من المبنى تنوين التمكن وهذا التنوين للمقابلة قلنا هذا مشابه للتمكن لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهو انه يلزم التدافع بين المتن والشرح لانه قال المصنف فان كان مفردا فكيف يصح قول الشارح نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك لانهما ليسا بمفردين فاجاب بقوله ويعنى بالمفرد الخ ۴

فان قيل ان فى ذكر قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرارا قوله بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يغنى عنه قلنا انما اعاده توطية للتفريع بقوله فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبنى على السابق ايضا قلنا لما وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ ولا بد من كلمة من فى السوال اى قوله هل من رجل فى الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهيته بقرينة قوله فى الدار اذ ليس ماهيته والدور مراد الانسان والحال ان المراد من الافراد بعض الافراد اذ كل افراد الجمع لا تسع فى الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة فى غير لا تعم قلنا ان رجلا وقع فى حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفى فى كثير من المواضع ۲ قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التعميم فى السوال قوله تحذف من اى من الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اى ليكون بين حالتى الاعراب والبناء موافقة استحقها النكرة اى استحقها اسم لا قوله ولم يبن المضاف الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بها الى ما يستحق فى الاصل فان الاصل فى الاسماء هو الاعراب اذ المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة موجودة فيها قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهو ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون التعريف

ع من قول لم يقل على ما ينصب به ۱۲

مع الافراد فعلی هذا لا یجب الرفع فی قولنا لا غلام زید لانه لیس بمفرد بل مضاف فاجاب بقوله بانتفاء شرط النکارة وانما لم یقل فقط کما قال سابقاً[1] لان المراد ههنا انتفاء شرط النکارة سواء انتفی مع شرط الاخر اولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهو ان المتبادر من الفصل ان یکون الفصل مع افراد فعلی هذا لا یجب الرفع فی قولنا لا فی الدار رجل ولا زید لعدم الافراد فاجاب بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله علی سبیل منع الخلو جواب سوال وهو انه ینقض بقولنا لا فی الدار زید ولا عمرو لان کلمة او فی قوله او مفصولا الخ للمنفصلة الحقیقیة التی تمنع الاجتماع وههنا وجد الاجتماع فاجاب بقوله علی سبیل منع الخلو قوله وهی ست صور لانه اما ان یکون بانتفاء احد الشرطین من النکارة والاتصال او کلیهما فهذه ثلث صور وکل واحد منها اما ان یکون بانتفاء شرط الاضافة اولا فحصل ست صور قوله لا زید فی الدار ولا عمرو مثال المعرفة المتصلة غیر المضاف قوله لا غلام زید فی الدار ولا عمرو مثال للمعرفة المتصلة المضافة قوله ولا فی الدار رجل ولا امرأة مثال نکرة مفصولة مضافة قوله ولا فی الدار زید ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة الغیر المضافة[2] قوله فی جمیع هذه الصور لیس ذکر هذا القول لاجل انه اخذ الشرط فی جانب الجزاء وهو لا یجوز بل انما ذکره لاجل دفع وهم وهو ان المتبادر الی الذهن ان قوله وجب الرفع یتعلق بالقریب فقط وانما ذکره لاجل انتفاء الدلیل علیه بقوله اما فی المعرفة الخ وزیادة تحقیقه مر فی المرفوعات عند قوله واذا انتفی الاعراب لفظا فیهما والقرینة الی قوله وجب تقدیمه قوله للجنس فیها لان لا لا تعمل فی المعرفة اذ وضعها لنفی النکرة لان نفی الجنس یستلزم نفی الافراد وذلک یتحقق فی النکرة لا فی المعرفة فلا تعمل فی المعرفة هذا اذا کانت المعرفة بدون اللام واما اذا کانت المعرفة باللام فح تعمل لا فیها فهما افراد قوله فلضعفه الخ لان عمل لا لاجل فرع الفرع فیکون ضعیفا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهته ان وعمل ان لمشابهته الفعل قوله ای وجب تکریره اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله لکن مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا فی الدار زید ولا عمرو لانه لا تکرار فیه اذ التکرار عبارة عن اعادة اللفظ بعینه ولفظ زید لیس بعینه لفظ عمرو فاجاب بقوله لکن مطلقا لا بعینه یعنی اراد تکریر نوع الاسم لا تکریر شخصه قوله من معنی نفی الاتحاد لان قوله لا رجل فی قوة لا زید ولا عمرو ولا خالد الی اخر افراد الرجل قوله ای فی الدار رجل ام امرأة فان قیل من این علم ان السوال متعدد مع التکرار قلنا لو لم یکن التکرار مرادا لکفی فی جوابه نعم او لا فان قیل فعلی هذا یلزم الدور کما لا یخفی قلنا انه دور معی وهو جائز قوله وهذا التعلیل جار فیکون وجوب التکرار فی المعرفة بدلیلین قوله ای هذه قضیة اشارة الی انه خبر مبتدأ محذوف المبتدأ والقضیة عبارة عن الحادثة العظیمة قوله لان اباحسن

[1] بانتفاء شرط النکارة فقط یوہم کہ فعلی ہذا یکون وجوب الرفع والتکریر فی المفصول منہ وبالعکس ولیس کذلک یوہم عبارت لان المضاف الی النکرة لا یکون معرفة یوہم سہو وہو قولہ او مفصولا بعینہ ویں لا ۱۲ ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

[2] ولا فی الدار عمرو زید ولا عمرو مثال المعرفة المنفصلة الغیر المضاف

كنية على كرم الله وجهه الخ جوابُ سُؤال ظاهر قوله بل هو منصوب فان قيل انه ليس
بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن قلنا انه مركب اضافي
وهو اذا صار علما يجرى اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب المضاف اليه
فيجرى الاعراب على الجزء الفارغ منه قوله اما بتقدير المثل والقرينة على تقدير المثل عين لهذا
القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والمدح في المثل اكثر من نفي نفسه قوله فان مثلا الخ
جوابُ سوال ظاهر قوله ويقوى هذا التاويل جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل
وهو انه لما كان تاويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاى الوجهين قوى وايهما ضعيف فاجاب
بقوله ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لانه لما نزع اللام عنه كان صورته صورة
النكرة فيكون نكرة في نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على ان التنكير في نفس الحسن لا في امر
خارج وقوله فيحصل بدل من نفسه بخلاف التاويل بالمثل لانه تاويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج
وهو المثل المضاف الى ابا الحسن قوله لان الظاهر جواب سوال وهو انه فليكن تنوينه بدلا
من اللام فكانه لم ينزع اللام عنه فاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير لا للاصالة قوله
اى فيما كررت الخ جوابُ سُؤال وهو انه خرج من قول المصنف رح وفي مثل لا حول ولا قوة الخ
لا حول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمضاف والمضاف اليه خارج من الكلام والحكم فاجاب بقوله
اى فيما كررت فيه لا قوله بحسب اللفظ اى الحركات الاعرابية والبنائية قوله لا بحسب التوجيه
اى لا بحسب الدلائل وهذا رد على من توهم وجها سادسا وهو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس وكونهما ملغاة وذلك لانه لم يقصد الى عدد الوجوه باعتبار
توجيهاتها قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان تكون لا في الموضعين
لنفي الجنس ويحتمل ان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل ويحتمل ايضا ان تكون في الموضعين بمعنى ليس ويحتمل
ايضا ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ويحتمل ايضا ان يكون الاولى لنفي الجنس في الثانية زائدة واذا
فتحت الاولى ورفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع محمولا على اسم لا لنفي الجنس اى على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضا ان تكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه ويحتمل ايضا ان تكون
لنفي الجنس ملغاة عن العمل قوله الاولى اشارة الى ان قوله فتحهما خبر مبتدأ محذوف قوله موجود فيه
الاظهر ان يقال موجودان نظرا الى تعدد اسم لا اذ المبتدأ متعدد والجواب انهما بحكم المماثلة بمنزلة مبتدا
واحد قوله اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فان قيل يعلم من التاويل السابق ان الخبر هو
لفظ موجود ويعلم من هنا ان الخبر هو لفظ الا بالله قلنا ان الخبر ليس الا لفظ الا بالله في الموضعين
وانما قال سابقا وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف فان قيل ان
الخبر لما كان الا بالله فهو مخالف عن قاعدتهم اذ القاعدة عندهم هذا ان المستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى في الواقع اذ كلمة الا للحصر فقط تقديره حول بالله وقوة بالله ثم زيدت لا والا للحصر فان قيل فعلى هذا يكون المبتدا نكرة محضة قلنا انه بحذف الصفة اي حول من المعصية بالله وقوة على الطاعة بالله ثم في بيان العطف ههنا وفيما بعد[1] توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم قوله لمشابهته جواب سوال وهو ان لفظ الاول مبني فكيف يكون الثاني منصوبا حملا على لفظ الاول فاجاب بقوله لمشابهته الخ قوله لان شرط دفع وهم وهو ان شرط الالغاء هو التكرير مع التوافق في الاعراب الخ وهو غير موجود ههنا لان الاسم الاول مرفوع والثاني مفتوح اجيب عنه انه انما قال المصـ رحـ انه ضعيف اذا كان لا بمعنى ليس واذا كان الرفع للالغاء فيجوز ان لا ضعف فيه قوله هذا على التوجيه الاول دفع وهم وهو ان الوجه الخامس موافق مع الوجوه السابقة في العطف فدفع بقوله فهذا على التوجيه الاول الخ وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على ان يكون لا لنفي الجنس قوله والا يلزم اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا وذلك لان لا المشبهة بليس يقتضي نصب خبره ولا التي لنفي الجنس يقتضي رفع خبره فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لا في الاول لنفي الجنس ملغات عن العمل لوجود الشرط وهو التكرير وفي الثاني لنفي الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله واذا دخلت الهمزة وانما خص لا ببيان لان الهمزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورته محتملة للامور الثلثة كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورته محتملا للغير فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يتعرض له في لا المشبهة بليس ايضا اذ صورته محتملة ايضا بين الامور الثلثة الا ان يقال لا عتماد المصنف رحـ فيه على المقايسة كذا قيل قوله على التي لنفي الجنس جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في لا واسمها لا في الهمزة فاجاب بقوله على لا التي الخ قوله اي على لا جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لان البحث في عمل لا التي لنفي الجنس لا في العمل المطلق فاجاب بقوله اي عمل لا قوله اي تاثيرها جواب سوال وهو ان العمل يستعمل في المعرب فعلم منه انها تغير البناء مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله اي تاثيرها قوله اعرابا وبناءً دفع وهم وهو ان المتبادر[2] من التاثير هو التاثير الاعرابي فدفع بقوله اعرابا وبناءً يعني ان المتبادر من التاثير كما هو التاثير الاعرابي لكن لك الاعم الشامل لهما ولو اريد منه التاثير البنائي فقط فهو غير متبادر قوله الداخلة على لا جواب سوال وهو ان معنى الهمزة الاستفهام فقط فلا يصح قول المصـ رحـ ومعناها الاستفهام والعرض والتمني فاجاب بقوله الداخلة على لا الخ يعني سلمنا ان معنى الهمزة هو الاستفهام لكن اذا الهمزة تدخل على كلمة لا فمعناه

[1] اي المتبادر من التاثير الاعم ۱۲ [2] واما اذا دخلت على لا التي لنفي الجنس فح يكون معناها اما الاستفهام واما النفي واما التمني المذكورة بعزم

تا الاستفہام واما العرض جواب سوال وهو انه يعلم من كلام المصنف ان معناها مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحروف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم المشترك والجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب الشارح بقوله اما الاستفهام الخ يعني ان العبارة بزيادة كلمة اما في المعطوف والمعطوف عليه وهي لاحد الامور الثلثة قوله حقيقة دفع وهم وهو ان الظاهر من العبارة ان كل واحد من المعاني الثلاثة معنى حقيقي للهمزة فدفع بقوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقي للهمزة والثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وانما ذكره لان الاحتمال ان يكون للتنبيه ثم اعلم ان ظاهر عبارة المصنف للحصر في الثلثة لان كلمة اما يشعر به لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يكون معنى الهمزة التقرير والانكار والتوضيح فالاولى ان يقال انما خص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها كما بين الشارح بقوله ولم يذكر سيبويه الخ اعلم ان التمني والعرض والترجي كل واحد منها الطلب الشئ بطريق المحبة لكن التمني يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعا نحو ليت الشباب يعود والاخران يستعملان في الممكنات فقط الا ان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في ظنه والترجي يستعمل فيما قل وقوعه في ظنه قوله ولم يذكر سيبويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض على المصنف رح بانه تابع لسيبويه رح في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وههنا خالفه قوله بل ذكره السيرافي رح اشارة الى الجواب قوله وتبعه الجزولي رح عطف على قوله ذكره والضمير المنصوب يرجع الى السيرافي قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله ورد ذلك فقوله ورد فعل ماض وذلك مفعوله والاندلسي فاعله فيه اشارة الى الاعتراض قوله من حروف الافعال اي الحروف التي تجب دخولها على الافعال قوله فيجب انتصاب الاسم اي الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله اجيب عنه ان الاسم المنصوب بعده لا محالة الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا اكتفاء بذكر حروف التحضيض اذ نفس كل واحد منهما واحد وهو لفظ الا قوله واما قوله الا رجلا الخ جواب سوال وهو ان ما قال المصنف رح من انه اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله الا رجلا لان الهمزة فيه غيرت عملها من البناء الى الاعراب فاجاب بقوله واما قوله الا رجلا الخ قوله فكانه قال جواب سوال وهو ان حرف التحضيض من دواخل الافعال ولا فعل ههنا فاجاب بقوله فكانه قال الخ قوله يعني هلا تروني انما فسر الا بهلا لان هلا نص في التحضيض بخلاف الا فانها مشترك قوله وهي عند يونس اشارة الى الجواب الثاني قوله اسم لا جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو يا زيد العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المبني الاول وهو يليه مع انه لا يجوز فيه البناء فاجاب بقوله اسم لا اولا نعت المبني الاول مطلقا قوله بالنفي فيه طو منية الى الاعتراض الذي بين الشارح بقوله وهذا القيد يغني عن الاول قوله اي لا الثاني لانه يتعين فيه الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب الاكثر من كلمتين اذ النعت والمنعوت

(margin) ومكان القياس الاعراب بالبناء ۱۲
(margin) حاصل الاعتراض ۱۲
(margin) بل الرفع والنصب ۱۲
(margin) بعض الامثلة ۱۲

له يعني ان المبني لابد لما من الموصوف وموصوفها اسم لا ۱۲ مفتی

بمنزلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر و بعلبك **قوله** حال من ضمير اشارة الى الامرين احدهما بيان وجه نصب **قوله** مفردا والثاني دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فدفع بقوله حال من ضمير الخ **قوله** من ضمير مبنى دفع وهم وهو انه حال من الضمير في المبنى الراجع الى اسم لا واسم لا لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقييد بقوله مفردا فاجاب بقوله من ضمير مبنى يعنى انه حال من الضمير المستكن في مبنى[1] بدون اللام الذى هو خبر المبتدأ اعنى قوله مبنى ومعرب **قوله** حال بعد حال دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فدفع[2] بقوله حال بعد[3] حال **قوله** وهذا القيد يغنى عن الاول اشارة الى الاعتراض على المصنف ثم اجيب عنه انه انما يرد الاعتراض لو كان قوله الاول مقروا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقروا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى فلا يرد[4] الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استغناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما هو المشهور عندهم **قوله** على الفتح وانما يعلم اصالة الفتح من قول المصنف حيث قال فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به **قوله** لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو الاتصال معنى ولفظا جميعا لما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى والى الثانى بقوله والاتصال اى الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل بينهما بالاجنبى الا نادرا **قوله** وتوجه النفى جواب سوال وهو انه ما الفرق بين المنادى واسم لا ان نعت الاول لا يكون مبنيا* فاجاب بقوله وتوجه النفى اليه اى الى النعت فى الواقع بناء على قاعدة وهى ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفى الى قيد خاصة فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف **قوله** والمبنى فى قوله ونعت المبنى جواب سوال ظاهر **قوله** الى ما يبنى على الفتح بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به فالمراد به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد **قوله** ولو جعل نعتا جواب سوال وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول اى نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل[5] الخ **قوله** لان الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب **قوله** حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدأ **قوله** حملا على اللفظ لان بناءه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب **قوله** او على محله القريب وهو النصب بكلمة لا **قوله** اى فحكمه الاعراب جواب سوال وهو ان قوله فالاعراب جزاء

* ونعت الثانى يكون مبنيا

---

[1] ويكون ذو الحال مؤخرا عن الحال ١٢ [2] وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة ١٢ مفتى

[3] اى من الضمير المستكن فى خبر النعت وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا مترادفة ١٢ مولوى مفتى

[4] اى فلا يغنى عن الاول ١٢ [5] مذكور فى الشرح بقوله فلا يرد انه اذا كرر المبنى ١٢ مفتى عبد الرحيم

[6] فحينئذ يخرج بقوله يليه ١٢

شرح مولوى مفتى عبد الرحيم

والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد فاجاب بقوله ای فحکمه الاعراب[1] وانما جعل الجواب جملة بحذف المبتدأ لا بحذف الفعل لما قال صاحب المغنی اذا دار الامر بین کون المحذوف فعلا والباقی فاعلا وکونه مبتدأ والباقی خبرا فالثانی اولی لان المبتدأ عین الخبر فالمحذوف عین الثابت فیکون الحذف کلا حذف بخلاف الفعل فانه غیر الفاعل لکن یعارضه تعلیل الحذف بالنسبة الی قوله فحکمه الاعراب
قوله والعطف الخ لما فرغ من النعت شرع فی العطف قوله علی اسم لا المبنی جواب سوال وهو ان قول المصنف والعطف الخ مشعر علی ان المعطوف علیه لفظ اسم لا وهو مبنی او محل اسم لا وهو الاعراب والحال انهما من الاوصاف فکیف یصح العطف علیه فاجاب بقوله علی اسم لا المبنی ثم یرد علیه انه لما کان المعطوف محذوفا فالاشتغال بقوله علی اللفظ یکون اشتغالا بما لا یعنی فاجاب بقوله بان یحمل علی اللفظ یعنی انه بیان جهة العطف لا انه بیان المعطوف علیه قوله بان یحمل متعلق بقوله والعطف قوله ای لفظ اسم لا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ولم یجعل الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یجعل الواو فی حکم المتصل القلته لانه علی حرف واحد فاجاب بقوله ولم یجعل الخ یعنی ان الواو مقرون مع اللا المؤکدة قوله اذ المعطوف علی المنفی الخ اشارة الی بیان منشأ الظن قوله فی قول الشاعر الخ جواب سوال وهو ان فی الشاهد لابد ان یکون من الفصیح وهذا المثال لا یعلم انه من الفصیح اولا فاجاب بقوله فی قول الشاعر قوله وسائر التوابع جواب سوال ظاهر[2] قوله لکن ینبغی جواب سوال ظاهر فانقیل لما ذکر الاندلسی ان حکمها حکم توابع المنادی فکیف یصح قوله لا نفی عنهم ههنا قلت[3] جاز ان یذکره الاندلسی بطریق الالتزام لا بطریق التصریح قوله ومثل لا اباله جواب سوال وهو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا ای غیر مضاف فهو مبنی علی ما ینصب به فهذه القاعدة منقوضة بهذین الترکیبین لانهما مفردان ای غیر مضافین مع انهما لیسا مبنیان بل منصوبان لان الاول لو کان مبنیا یقال لا ابل لم یکن الالف لانه لیس بمضاف حتی یکون بناؤه بالالف اذ الاسماء الستة یکون بالالف اذا اضیفت واما الثانی فهو مفرد غیر مضاف مع انه لا یکون مبنیا بالفتح بل مبنی علی السکون لاجل سکون الیاء ولو قلت انه مبنی علی الیاء فالنصب بالیاء لا یکون الا فی المثنی وقوله وغلامی مفرد غیر مثنی اذ لو کان مثنی لکان بالنون اعنی یقال غلامین ولو قلت ان النون ساقط فسقوط نون المثنی لا یکون الا بالاضافة ولا اضافة ههنا فاجاب بقوله ومثل لا اباله ولا غلامی له جائز تشبیها له بالمضاف یعنی ان کل واحد منهما وان لم یکن مضافا لکنه مشابه بالمضاف فلذا کان الاول بالالف والثانی بالیاء واسقط النون ثم المراد بمثل الاب هو الاسماء الستة غیر ذو لان ذو لا یقبل عدم الاضافة اذ هو من الاسماء اللازمة الاضافة قوله ای کل ترکیب جواب سوال[4] ظاهر قوله یعنی ان الاصل

---

[1] یعنی ان قوله فالاعراب خبر مبتدء محذوف وهو قوله فحکمه فیکون جملة ۱۲ [2] تقریره ان المصنف لم لم یذکر سائر التوابع کالبدل والمعطوف بحرف المقطع دخول یا علیه وغیر بما بل قصر بیان النعت والعطف فاجاب بقوله وسائر التوابع ۱۲ [3] والیضا جاز ان یکون المراد من النحاة النحاة الکوفیة الا الاندلسی

اشارة الى اظهار السؤال قوله اي لاسم لا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير مفرد والمرجع شيئان اجاب بقوله اي لاسم لا الخ قوله مع انه ليس بمضاف دفع وهم وهو انه عين مضاف فلا يصح التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه رح انه مضاف واللام زائدة تاكيد اللام المقدرة دفع بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجراء لاحكام المضاف عليه وانما زاد هذا لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبيها له بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله اي مشاركة اسم لا ايضا اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والمرجع قوله حين يضاف جواب سوال وهو ان قول المصنف لمشاركته له في اصل معناه لا يصح لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر يعني انه جملة خبرية فكيف يقال انه متشابه بالمضاف اجاب بقوله حين يضاف الخ حاصل الجواب انه ايضا مضاف لكن باظهار اللام فان قيل بين كلامي الشارح تناقض اي بين قوله حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان في لا ابا له تركيبين الاول تركيب خبري بان يجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني تركيب اضافي بان يجعل ابا اسمها مضافا الى الضمير المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف وقد اختفى موجود فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني فحينئذ لا تناقض قوله اي معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من المضاف ذات المضاف قوله يعني الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث هو انسان هو الانسانية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الاضافة لا المضاف قوله او المعنى ان مثل لا ابا الخ يعني ان الضمير في قوله تشبيها له وكذا في قوله لمشاركته راجع الى المثل فلا يفوت المطابقة قوله اي بتركيب جواب سوال وهو ان المضاف لا يكون الا مفردا اي لا يكون جملة فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي بتركيب الخ قوله اي لما يشتمل جواب سوال وهو انه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي لما يشتمل الخ قوله الا ان بين الاختصاصين دفع وهم وهو ان كل واحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله الا ان الخ يعني ان بينهما فرقا بان الاختصاص في احدهما تام واصل الى التعريف والاخر غير واصل اليه قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يصح اضافة التركيب الى الجملة لان المضاف لا يكون الا من الاسماء قوله ان التركيب مأول بالقول اي لم يجز قول لا ابا فيها ومقولة القول لا تكون الا جملة قوله يضاف فيه الاب لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على السيبويه قوله اي مثل هذين جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير مفرد والمرجع وهو قوله لا ابا له ولا غلامي له شيئان اجاب بقوله اي مثل الخ قوله المراد دفع وهم وهو ان المراد من المعنى المعنى الموضوع له

[illegible]
الـمضاف ١٢ سكه ولا تعدد فيه وانما التعدد في المضاف اليه ١٢ شه يعني ان ضمير له راجع الى التركيب فلا يلزم ما قلت ١٢ سته ولا الاسم يكون معربا والمركب يكون جملة ١٢ سكه لعدم صحة تركيب يضاف فيه لا الى الباب الاول ١٢ شه تقريره ان قوله لم يجز فعلا بدلا من الفاعل وقوله لا ابا يكون

سله يعني ان الضمير راجع الى اسم لا وهو مفرد ١٢ سله اي التركيب الاول ١٢ سكه اي التركيب الثاني وهو التركيب الاضافي ١٢ سكه اي مراد القول الثاني

لمے لفساد المعنی الزائد والحال ان فساد معنی زائد غیر مضر فدفع بقوله[1] المراد من المعنی المعنی المراد لا الزائد قوله المفاد بہما الخ وہم وهو ان المراد من المعنی المراد الاختصاص وهو لا یفید بالاضافة بل تأکدت بہا فاجاب بقوله المفاد بہما یعنی ان المراد من المعنی هو معنی الافادة الذی هو بین المسند والمسند الیه والاختصاص لیس المعنی المفاد بہما خاصة بل مشترک بین لا اب له وبین لا اباه قوله لا نفی الوجود الخ ویتقید بالاضافة یلزم نفی المعلوم لان الاب صار معرفة بالاضافة الی الضمیر یعنی ان یتقید بالاضافة یلزم فوت الاستقلال والجنسیة جمیعا قوله لانه العمدة فیما بینهم ای فیما بین البصریین لانه رئیسہم کما سبق فلا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین ان الخلیل اعلی النحویین فکیف یکون سیبویه عمدة فیما بینهم قوله باعتبار المعنی فان قیل لو کان مضافا حقیقة یلزم عمل لا فی المعرفة بدون الرفع والتکریر وهو غیر جائز قلنا انه وان کان معرفة صورة الا انه یشبه النکرة باعتبار الفعل قوله تاکید للام خبر قوله واقحام اللام قوله حذفا اشارة الی نصب قوله کثیر الحذف انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله ای لا بأس علیک والقرینة علیه ان کلمة لا لا تدخل علی الحرف قوله لئلا یکون اجحافا بتقدیم الجیم علی الحاء کما قال صاحب الجلبی علی شرح الوقایة فی شرح قول المصنف فی بحث الحج ومیقات الشامی جحفة قوله وقولهم لا کزید لما کان هذا القول محتملا للاحتمالین تعرض الشارح الیه قوله ای خبریة خبر ما ولا جواب سوال وهو ان ضمیرہی لا یخلو اما راجع الی ما ولا او الی العمل او الی الخبر فالکل باطل لعدم المطابقة فاجاب بقوله ای خبریة الخ قوله وخص الخبریة جواب سوال وهو کما ان خبریة خبر ما ولا لغة الحجاز کذلک اسمیة اسمہما لغة الحجاز فما وجه التخصیص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سوال وهو ما وجه للمصنف انه اختار مذهب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الخ قوله وما هن امهاتهم فالامہات جمع مؤنث سالم فیکون نصبه بالکسرة قوله وهی زائدة ای ان زائدة عند البصریین والان فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات ثم یرد علیه لما کانت زائدة کان ذکرها عبثا وذا غیر جائز فاجاب عبد الرحمن انہا وان کانت زائدة لکن لا تخلو عن نوع تاکید قوله ونافیة ای غیر زائدة ثم یرد علیه انه اذا لم تکن زائدة بل تکون للنفی فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات مع ان الفرض انه منفی فاجاب بقوله مؤکدة عند الکوفیین فان قیل هذا ینافی ما قالوا من انه لا یجوز الجمع بین الحرفین الذین معناهما النفی الا اذا کان بینہما فصل قلنا لم لا یجوز ان یکون المراد منه هو الحرفان اللذان لم یکن فیہما حینئذ التاکید بان کان متمحضا للنفی قوله ای عملا انما فسر به لان الاول لا یستقیم فی لا قوله بکسر الجیم انما قال ذلک لیطابق المثال لان المذکور فی مثاله بل ولکن وهما فاعل الایجاب لا مفعوله

---

[1] ای علی حذف اسم لا ۱۲ [2] کما بینہما الشارح بقوله انا حملنا ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

[3] بقوله ولکنها لتاکید النفی ۱۲ شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

قوله ای بعاطف یفید الایجاب جواب سوال وهو ان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فے کلامہم فاجاب بقوله ای بعاطف الخ قوله ای نحکم المعطوف جواب سوال ظاهر[له] قوله فانه لایطلق علیها جواب سوال وهو انه ما الباعث علی الشارح انه اخرج الحروف الاواخر مع انہا محل الاعراب حقیقة فاجاب بقوله فانه لایطلق الخ قوله ای علامته وتحقیقه مر فی المرفوعات فان شئت فلینظر فیہا قوله من حیث هو مضاف الیه جواب سوال وهو انه منقوض بغلام زید لان زیدا فے المثال المذکور مضاف الیه مع انه لیس بمجرور فی قوله ضرب زید فاجاب بقوله من حیث هو مضاف الیه قوله یعنی الجر جواب سوال وهو انه ینقض بقوله غلام احمد لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیه وهو الکسر فاجاب بقوله یعنی الجر فان قیل انه اخذ الجر فی تعریف المجرور ولیس الا اخذ المحدود فی الحد قلنا انه بیان حاصل المعنی غیره اخذ فی التعریف قوله لفظا وتقدیرا متعلق بالکسرة والفتحة والیاء ایضا نحو یا غلام اخی القوم ثم الکسرة اللفظی مثل مررت بمسلمات والتقدیری مثل مررت بفتی والفتحة اللفظیة مثل رأیت احمد والتقدیری مثل رأیت فتی والیاء اللفظی مثل مررت بابیك والتقدیری مثل مررت بابی القوم وانما قال لفظا وتقدیرا ولم یقل او محلا کہذا فی مررت بهذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب بالحرکة والحرف جمیعا والاعراب بالجر لایکون محلیا فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذکره لاجل ان المصنف رح ذکر فی بحث الفاعل مضمرا متصلا وهو من المبنیات فان قیل ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم وهو ایضا من المبنیات فی قوله واذا اضیف الاسم الصحیح الی یاء المتکلم قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدیری ما لایکون لفظیا فیشمل المحلی ایضا قوله والمضاف الیه وان کان جواب سوال وهو ان المصنف عرف المجرورات بقوله ما اشتمل الخ ثم عرف المضاف الیه بقوله کل اسم نسب الخ فعلی هذا لم یبق التعریف المجرورات المجرور بالباء الزائدة مثل بحسبك زید اذ هو لیس بمضاف الیه اذ هو کل اسم نسب الیه شیء الخ ولیس لهذا الباء متعلق حتی ینسب الی مدخول الباء اذ هی زائدة وکذا الا یتنا و القوله بالله فے قوله تعالی کفی بالله لان قوله کفی وان نسب الی الله بواسطة حرف الجر لکن هذه النسبة من قبیل الاسناد ونسبة المضاف الیه لیست الا نسبة التعلق وکذا لا یتنا والمضاف الیه بالاضافة اللفظیة لانه لیس فیه تقدیر حرف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف الیه حاصل الجواب ان فی العلامة لا یجب ان یکون مساویا للشیء بل قد یکون اعم منه قوله وکذا المضاف الیه

[له] تقدیره ان قوله فالرفع جزاء الشرط والجزاء لایکون الا جملة وهو مفرد کیف یکون جزاء حاصل الجواب ان الرفع جملة اسمیة لان قوله فالرفع مبتدا موصوف تقدیره فحکم المعطوف الرفع ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ

فان قیل ان هذا المضاف الیہ داخل فی تعریفہ عند المص رح وان لم یکن داخلا عند القوم والشارح لیس الا شارحا لهذا المتن فلا یلزم علیہ دفع الاعتراض الذی ورد علی تعریفہ قلنا وان لم یلزم علی الشارح هذا الدفع لکن لا یخلو عن الاولویۃ یعنی ان دفعہ اولی من ترکہ قولہ وهو ههنا غیر ما هو جواب سوالین احدهما ان الشیئ اذا ذکر اولا ثم یذکر بالضمیر لا بالظاهر فینبغی ان یذکر لفظ هو فی موضع قولہ والمضاف الیہ والثانی ان قولہ هو اخص من قولہ والمضاف الیہ فاجاب بقولہ وهو ههنا الخ یعنی ان المضاف الیہ سابقا اعم من هذا المضاف الیہ لان الاول اعم من ان یشترط فیہ تقدیر حرف الجر او لا یشترط واما الثانی فلا یشترط فیہ تقدیر حرف الجر عند المصنف رح واما عند القوم هو الذی[له] المجرور بتقدیر حرف الجر فیشترط تقدیر حرف الشرط عندهم ثم یرد علیهم ما وجہ العدول للمصنف عندهم فاجاب الشارح عنہ بقولہ وذهب فی ذلک الخ قولہ لفظا ایضا نحو مررت بزید قولہ لیشمل متعلق بالتعمیم المقدر ای انما عمم الشارح عن الحقیقی والحکمی لیشمل الجملۃ التی یضاف الاسم الی الجمل قولہ فی حکم المصادر لان الظروف اذا اضیف الی الجملۃ فالاضافۃ فی الواقع الی مصدرها وزیادۃ تحقیقہ فی المبنی فی بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافۃ الی الجملۃ یجوز بناءها علی الفتح قولہ اسما کان او فعلا جواب سوال وهو انہ ما الوجہ للمصنف انہ قال فی المضاف الیہ کل اسم نسب الیہ شیئ ولم یقل نسب الیہ اسم فاجاب بقولہ اسما کان الخ یعنی انہ غیر مختص بالاسم قولہ ای ملفوظا اشارۃ الی ان قولہ لفظا او تقدیرا مصدر بمعنی اسم المفعول وخبر لکان المقدر وانما اوّل باسم المفعول لیصح الحمل قولہ حال کون الخ جواب سوال وهو ان قولہ مرادا منصوب فما الناصب لہ فاجاب بقولہ حال کون الخ یعنی انہ حال من اسم کان المحذوف وهو الضمیر المستتر فیہ وقیل[ضعیف] انہ حال من خبر کان فیرد علیہ ان خبره لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال عنہ اجیب عنہ انہ مشبہ بالمفعول فی وقوعہ فی الموضع الثالث قولہ من حیث العمل جواب سوال وهو ان ذکر قولہ مرادا بعد قولہ تقدیرا مستدرک لان التقدیر اسقاط من اللفظ وابقاء فی النیۃ وهو لیس الا معنی قولہ مرادا فاجاب بقولہ من حیث العمل قولہ بابقاء اثره جواب سوال وهو ان تعریف المضاف الیہ منقوض بنحو صمت یوم الجمعۃ لان حرف الجر وهو کلمۃ فی مراد ههنا من حیث العمل لانہ ظرف مع انہ لیس مضافا الیہ فاجاب بقولہ بابقاء اثره ثم یرد علیہ ان الاثر الباقی ههنا وهو النصب اذ هو لاجل الظرفیۃ وکونہ ظرفا یعلم بکلمۃ فی

[له] فان المشهور ان المراد لا الطلق لفظ المضاف ارید بہ ما یجر بلفظا تقدیرا اسم الیہ بحذف التنوین من الاول للاضافۃ قالہ جلال الدین ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری [له] وکان هذا اختیار لبعض قولہم والمجرور المضاف الیہ ابتداء لا مکان بلا اطلاق قالہ عصام الدین رحمہ اللہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ [له] کما هو الظاهر من کلامہ قدس سره ۱۲ المفتی

اللّٰهم تب علینا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسهّل علینا سکرات الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت

فاجاب بقوله وهو الجر قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لاميۃ والثاني مثال اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لا تجربه والاحكام علامة على العمل وهو دليل انی[٤] كالممكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى علة لوجود الممكنات وهو دليل لمی[٥]

قوله اى تقدير الحرف فيه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ بالحرف اذ لو قدر الباء لتوهم البدل فى قولهم مر عمرو بزيد فيكون تقديره مر عمرو زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على الاضافة قوله اى منسلخا جواب سؤالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان الاسم ثابت فى مركزه وذلك عند الاسم والثانى ان التجريد يقتضى سبق الوجود فهو منقوض بالاسم الذى ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اى منسلخا[١] قوله او ما قام مقامه جواب سوال ظاهر فان قيل هذا يشكل بنحو الحسن[٢] الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معرف باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اى اذا كان التنوين موجودا فيه وان لم يوجد فاى شئ تسقط كما قال الشارح فى قول المصنف رحمه الله وشرطه تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة كما سيأتى الان فعلى هذا لا يرد الاعتراض بقولنا حاج بيت الله ولا بقولنا اكرم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اى لاجل الاضافة احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او النون يعنى انما يحذف عنه التنوين لانه يدل على التمام اى تمام ما هو فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال بينهما منافات قوله فلما ارادوا جواب سوال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين فاى فائدة فى سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فاجاب[٣] بقوله فلما ارادوا الخ قوله او التخصيص او التخفيف كلمة او لمنع الخلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل قوله ويتموها بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اى اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب سوال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا للافراد لانه لا يصدق على المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر

[١] يعنى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى النزول من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قاله جلال الدين مفتى سهل علوالحمد

[٢] انما لم يبين السوال والجواب فى نحو الواهب لعدم علمه به كما هو الظاهر من السكوت فى موضع البيان والله اعلم ١٢ منه

[٣] فان فيه يتحقق المشروط وهو تقدير حرف الجر بدون تحقق شرط الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه اما التجريد الخ ١٢م

عه يعنى ان المراد اذ لو كان فيه تنوين او نون يحذف ١٢م

شه بان المشروط وهو تقدير حرف الجر موجود فيها مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف للعجمية واما الثانى فلانه مبنى واما الثالث فظاهر قاله عبده ١٢ لمصححه المولوى مفتى عبد الرحيم

[٤] يعنى يتقدير من البيانية ١٢م

[٥] يعنى ان الاضافة لغرض اخر غير تتميم الاسم ١٢ مولوى عبد الرحيم

نه وذلك عند التنوين وعبارة الموضح لعطا ان التنوين ثابت فى مركزه ١٢

لا لفظا ولا تقديرا فاجاب بقوله ثم المتبادر يعنى ان عدم وجود حرف الجر فيه بالنظر الى
اصطلاح القوم واما عند المصنف رح فحرف الجر فيه موجود وانما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف
بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا والتقدير اعم من الحقيقى والحكمى يعنى يمكن ادخال
الاضافة اللفظية فيه نظرا الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود اثر حرف الجر فيها وان لم
يكن نفس حرف الجر فيكون تقدير حرف الجر فيهما حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر فى الاضافة
اللفظية اما فى حسن الوجه فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فح لا معنى لتقدير حرف الجر
فيه واما فى ضارب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر قوله لكنه
لم يبين فيه وهم وهو ان المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجر فلم لم يبين تقدير حرف
الجر فيها فدفع بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سوال وهو ان المص رح لما لم يبين كان الحرف
مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدر لام او من او فى اجاب بقوله وقد تكلف الخ قوله
فى اضافة الصفة اى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعولها قوله لتقوية العمل جواب سوال وهو ان
اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فاجاب بقوله لتقوية الخ اعلم ان تقوية
الفعل المتعدى بحرف الجر لا يجوز اذ هو قوى فى نفسه واما تقوية شبه الفعل المتعدى فجائز
لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من فى التميز شائع كما قال الشارح فى بحث التميز
لكن زيادة من فيها اى فى الصفة تؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لان من لبيان الذاة
والتميز ايضا لبيان الذاة قوله فان فى اسناد الحسن جواب سوال وهو ان التميز يقتضى سبق الابهام
ولا ابهام ههنا فاجاب بقوله فان فى اسناد الحسن قوله هذا فى الحقيقة تخصيص اى ايراد
من البيانية فى الاضافة اللفظية فى الحقيقة تخصيص لان الحسن فى قولنا الحسن الوجه مبهم
فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص ...... قوله اى
الاضافة اشارة الى امرين احدهما الرد على القوم والاخر دفع وهم وهو ان الضمير فى قوله هى راجع
الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فعلم منه ان الاضافة اللفظية يجرى فى مررت بزيد وليس
كذلك فدفع بقوله اى الاضافة الخ وايضا الاضافة مذكورة فى ضمن المضاف اليه لان ذكر النسبة
لا يكون الا بذكر الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله اى منسوبة الى المعنى اما اشارة الى
وجه التسمية وجواب سوال وهو ان الياء يقتضى المنسوب اليه فما هو فاجاب بقوله اى منسوبة
الى المعنى الخ قوله لانها تفيد معنى اى ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى
المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سوال وهو ان كلمتان افادت
على كون يكون بتاويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الاضافة المعنوية اذ الكون مصدر محض
وقع فى موضع المحمول والاضافة وان كان مصدرا الا انه وقع فى موضع للوضع فيكون ذاة وايضا لا

سلہ لان الاضافة المعنوية اضافة غير الصفة الى غير معمولها لا كون الصفة غير مضافة الى معمولها كذا قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ليصح تعريف الاضافة المعنوية بكون المضاف غير صفة اذكون المضاف غير صفة صفة المضاف
فكيف يكون تعريفا للاضافة المعنوية فاجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام يحذف المبتدا
وهو علامتها ولا شك ان احد الشيئين علامة على الآخر وانما لم يقل فعلامة المعنوية مع انه اخصر
مما قال الشارح بتقدير الضمير لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها ويمكن الجواب بوجه
آخر وهو انه على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آب نديدی موزه كشيدی
قوله كاسم الفاعل الخ جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية مع ان
الضرب صفة من الصفات فاجاب بقوله كاسم الفاعل الخ يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطقي لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح
المنطقي ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فما دل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض احوالها
قوله فاعلها او مفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح نفي العمل عن المضاف اذ المضاف عامل في المضاف
اليه ابدا فاجاب بقوله فاعلها او مفعولها يعني ان نفي العمل عن المضاف باعتبار نفي العمل الخاص
وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف
يكون منفيا فاجاب بقوله قبل الاضافة قوله سو لم يكن اشارة الى ان الاضافة المعنوية على قسمين
قوله كمصارع مصر معناه بالفارسية كشتی گرمصر قوله وكريم البلد فان قيل ان الكريم صفة
مشبهة عاملة في المفعول فيه فيكون من قبيل اضافة الصفة الى معمولها قلنا المراد من المعمول ما لا يكون
مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلها او مفعولها قوله اي لا يكون صادقا اشارة الى ان المراد من الجنس
هو الامر الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشفة للجنس قوله بشرط ان يكون المضاف
جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو احد اليوم لانك قلت ان الاضافة بمعنى من يكون فيما اذا كان المضاف
اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم ايضا كذلك لانه صادق على الاحد وعلى الغير
فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فاجاب بقوله بشرط الخ وفي مادة النقض الشرط غير موجود قال
مولانا عصام الدين لا حاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والا
يلزم اضافة الخاص الى العام كزيد انسان مثلا وهي ممتنعة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل
اقول لعله يعدم جواز اضافة الخاص الى العام لا يظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله الحاصل
اي حاصل بحث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبارة
لا يدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام فيما عدا الجنس
...... ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غيره فعلى هذا النقض
بقولنا ليس اسد لان المضاف اليه هنا ما عدا الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره مع انه
لا يجوز تقدير اللام فيه اجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان ههنا التقسيم آخر

من جنس المضاف فحينئذ يكون المضاف اليه

سله قوله مصارع ۶ اه فان المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما قاله مولانا عبد الرحمن رح ۱۲ مفتی

قوله كاحد اليوم فان قيل كما ان اليوم اعم كذلك الاحد[1] ايضا اعم اذ يطلق على اليوم وعلى غير اليوم ايضا قلنا الاحد اذا استعمل في الايام اريد بها اليوم المعين وهو ما بعد السبت فلا يكون اعم قوله على التقديرين ممتنعة اما على التقدير الاول فلان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شئ منهما على هذا التقدير[2] فان قيل يتحقق التخفيف حينئذ مع انه لابد منه في الاضافة المعنوية ايضا قلنا التخفيف يحصل بترك احد المترادفين اما المضاف واما المضاف اليه فلا حاجة الى الاضافة واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة الاخص الى الاعم وهو غير جائز[3] قوله فان كان المضاف اليه اصلا اشارة الى الاعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل فيه ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام اجيب عنه انا لا نسلم ان اصالة المضاف اليه شرط في الاضافة البيانية الا ترى الى قولهم مائة رجل ان اضافة المائة الى الرجل بيانية مع ان الرجل ليس اصلا للمائة قال مولانا عصام الدين لا يصح ان يكون هذه اضافة بيانية اذ لا يصح حمل رجل على المائة ولا العكس اقول المراد برجل جنسه والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله واعلم انه دفع وهم وهو ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لا يصح جعلها لامية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح عد قولهم كل رجل وكل واحد من الاضافة اللامية لان كلمة كل لازمة الاضافة فلو صح اظهار اللام انفك كلمة كل من الاضافة مع ان جميع النحاة صرحوا ان هذين المثالين معدودان من الاضافة اللامية واجاب البعض ان كلمة كل مؤولة بالافراد لانها وضعت لاحاطة الافراد فيكون معنى قولهم كل رجل افراد رجل ولا شك ان كلمة الافراد ليست بلازمة الاضافة فيصح ..... اظهار اللام بين لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رح عن هذا الوهم بقوله واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى الى قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك ان الاضافة فيها بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيها لفساد المعنى ومن قال في تحرير الوهم هكذا انه يتوهم المتوهم ان الاضافة اللامية هي التي يجوز اظهار اللام فيها فينبغي ان لا يصح عد قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك من الاضافة اللامية لعدم صحة اظهار اللام فيها فليس له فكر سليم اذ الشارح رح جعل هذه الامثلة الثلثة من الشهود على ان اظهار اللام ليس بشرط حيث قال فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه فلما كانت هذه الامثلة الثلثة من المشهود فنعلم ان مادة النقض امثلة اخرى نحو كل رجل وكل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

[1] قال عبد الرحمن المقصود ههنا بيان ان الاعمية من وجه بينهما في الاضافة يتقدير من بدون انضمام القاعدة المذكورة اليه بدون ملاحظة امر خارج ۱۲ [2] لانه حينئذ لا يحصل التعريف والتخصيص فيه ۱۲ [3] لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بیان السوال قلت بیان السؤال یکون بقوله فلا یرد هذا السوال **قوله** ای یکون الاضافة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر راجع الی الاضافة بمعنی فی وهو مؤنث والضمیر مذکر فاجاب بقوله ای کون الاضافة الخ **قوله** فی استعمالاتهم لما کان القلة قد یکون من حیث الاستعمال وقد یکون من حیث القیاس فلدفع الابهام وتعیین ماهو المراد قال الشارح رح فی استعمالاتهم **قوله** وردها اشارة الی بیان العلامة علی قلته **قوله** مثال للاضافة بمعنی اللام اشارة الی ان کثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات **قوله** ای ضرب واقع فی الیوم هذا بیان لحاصل المعنی والا فالیوم ظرف للضرب لانه ظرف لوقوع الضرب وایضا ان الیوم ظرف للضرب لانه صفة للضرب باعتبار المتعلق وهو واقع فلا یرد ما قال عصام الدین **فان قیل** ان الاضافة اللفظیة ایضا منحصرة فی هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زید وحسن الوجه وسارق اللیلة فما وجه تخصیص المعنویة بها **قلنا** حرف الاضافة فی الاضافة اللفظیة غیر منحصرة فی الثلاث بل یقدر بحسب اقتضاء تعدی اسم الفاعل الی المفعول **قوله** ای الاضافة المعنویة وانما اضاف الضمیر فی قوله یفید الی الاضافة المعنویة بقرینة البحث اذ البحث فیها **قوله** ای تعریف للمضاف ظاهر کلام المصنف رح ان الاضافة المعنویة تفید تعریف احدهما ای علی التعیین وهو غیر مراد فبین الشارح ماهو المراد وانما اخذ الشارح هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ما هو المذکور بعد لفظ مع هو الاصل وما هو المذکور قبله هو تبع علم منها ان ما هو المذکور بعدها **قوله** المعرفة عبارة عن المضاف الیه اذ هو اصل وما هو المذکور قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع **قوله** لان الهیئة الترکیبیة رد علی الشارح الهندی رح لانه قال فی وجه افادتها التعریف ان نسبته الی معین مستلزم لمعلومیة المنسوب **قوله** ومعهودیته اشارة الی ان تعریف المضاف الیه انما یفید تعریف المضاف عند قصد تعریفه فاذا کان غلام زید معهودا بین المتکلم والمخاطب فعند حضور غلام یقال جاءنی غلام زید ای الغلام المعهود **قوله** کما لا یخفی الا تری ان نسبة الفعل الی فاعل معین لا یستلزم معهودیة الفعل وتعریفه **قوله** من غیر اشارة الی فلا معین کما اذا کان لزید غلمان کثیرة **قوله** قلنا حاصل الجواب ان الاضافة فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون التعریف بعارض ککثرة عبید زید کما ان اللام فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون لغیر التعریف بعارض بان یکون اللام زائدة **قوله** ولیس یجری جواب سوال ظاهر **قوله** الا ان یکون الخ جواب سوال ظاهر **قوله** تفید الاضافة

له من ان تعلق بالواقع یدل علی ان یکون الیوم صفة للضرب فانه قال امر ضرب الیوم ضرب فی الیوم فانه متعلق بالمضروب ولیس بصفة لضرب بتقدیر واقع فی الیوم قاله عبد الرحمن ۱۲ له وهو تعریف المضاف بقوله ای تعریف المضاف ۱۲ له تقریره ان ما ذکره المصنف رح من ان الاضافة المعنویة تفید التعریف اذا اضیف الی المعرفة منقوض بلفظ مثل وغیر اذا اضیفتا الی المعرفة لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریفا للمضاف اجاب بقوله ولیس یجری الخ ۲ له تقریره ان ما ذکر منقوض بقولك علیك بالحرکة غیر السکون فان غیر مضاف الی السکون وهو معرفة بالاضافة المعنویة وقع صفة للحرکة فلو لم تفد الاضافة المعنویة تعریفا لفظ غیر لما وقع صفة للحرکة فاجاب بقوله الا ان یکون الخ ۲ منتهی

اشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله وتعريفا قوله اى شرط الاضافة المعنوية دفع وهم وهو ان الضمير فى شرطها راجع الى مطلق الاضافة مع ان تجريد المضاف من التعريف لا يشترط فى الاضافة اللفظية نحو الضارب زيد والضاربو زيد لانه غير مجرد من التعريف فدفع بقوله اى شرط الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سوال ظاهر قوله بان يجعل واحدا اى يجعل العلم فردا واحدا من المفهوم الذى هو صادق عليه وعلى غيره ففى العبارة مسامحة يعنى يجعل زيد علما لاشخاص كثيرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما لم يذكر طريق التنكير بوجه اخر وهو التاويل بالوصف المشتهر لان الطريق الذى ذكره الشارح رح جار فى جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجرى فى جميع الاعلام بل يجرى فى العلم الذى له وصف يشتهر به ثم المراد من النكرة ما هو نكرة حكما لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هى التى وضعت لغير معين والوضع غير موجود فى هذا الطريق قوله والمراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتعدى واراد منه اللازمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وخلوه جواب سوال وهو ان ههنا امران احدهما ان اللام يكون موجودا فى المضاف ثم اسقط للاضافة وهو مسمى بالتجريد والثانى ان لا يكون فى المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجرد فلما اراد من التجريد التجرد فلا يتناول العبارة للتجريد فاجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلو اعم من التجريد والتجرد قوله لكان طلبا للادنى وهو التخصيص فان قيل اذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها اذ معنى التخصيص هو قلة الاشتراك وههنا دفع الاشتراك قلنا اذا اضيف المعرفة الى النكرة ليصير المضاف نكرة فى بادى النظر كما قال وههنا تخصصا مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل[2] فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف نحو الغلامنا فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف[3] ولقول لما لم يجز الاضافة فى صورة المساواة يحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا للباب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا لتحصيل التعريف بل لامر كما يقال عمرو زيد باضافة عمرو الى زيد لتعلق احدهما بالاخر وملازمة احدهما بالاخر قلنا انما هى باعتبار الغالب اى الغرض الاغلب فى الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو زائد قد يكون وقد لا يكون قوله بل تبدل التعريف بتعريف اخر فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يجوز اضافة المعرفة الى المعرفة بناء على انه تبدل التعريف بتعريف لا انه تعريف المعرف قلنا التبديل انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصح التبديل بالعلمية بخلاف الاضافة فانها ليست من الاوضاع فلا يصح التبديل بها وقد اجاب بعض المحشين من اعتراض الشارح

---

[1] تقريره ان ما ذكر منقوض بنحو غلام زيد لان التجريد يقتضى سبق التعريف ولم يوجد التعريف فى غلام زيد حتى يتجرد عنه اجاب بقوله اذا كان معرفة ۱۲ [2] لانه يكون ازديادا لمرتبة للمضاف ۱۲ [3] وقد حصل المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا

الذی بینہ بقولہ فان قیل الخ بانا لا نسلم ان فی ہذہ الامثلۃ جعل المعرفۃ علما بل المعرفۃ ہو مدخول اللام وہو لفظ النجم والعلم ہو المجموع المرکب ای اللام ولفظ النجم فلا یمن اعتراض الشارح قولہ وما اجازہ الکوفیین جواب سوال وہو انکم شرطتم فی الاضافۃ المعنویۃ تجرید المضاف من التعریف فہو منقوض بقول الکوفیین الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراہم والمائۃ الدینار فانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیہا غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ وما اجاز الکوفیین الخ قولہ من ترکیب انما زاد قولہ ترکیب لدفع سوال وہو ان قولہ من الثلثۃ الاثواب بیان للمفعول اجاز وہو الضمیر البارز فی اجازہ او بیان لکلمۃ ما وہو ایضا مفعول لاجاز باعتبار ارجاع الضمیر الیہ وہذا البیان لا یصح لان مفعول اجاز لا یکون الا من الاحداث ومما یکون مقدما للمتکلم والثلاثۃ والاثواب من الذوات فلذا زاد الشارح لدفع ما قولہ من ترکیب وہو من الاحداث ومن مقدور المتکلم قولہ واما ما جاء فی الحدیث جواب السوال الظاہر واول الحدیث قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اغتسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسا بالالف الدینار قولہ نحو مصارع البلد اہ ونحو فاطر السموات والارض فانہ بمعنی الماضی فلا یعمل قولہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وانما یعلم انہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ اذ فی قولہ حسن الوجہ اضافۃ صفۃ الی فاعلہ فلو کان ہذا ایضا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی فاعلہ لیلزم تکرار المثال قولہ فائدۃ کا جواب سوال وہو ان جعل قولہ ولا تفید مستثنی منہ غیر صحیح اذ ہو یکون من الاسماء لا من الافعال وقولہ ولا تفید من الافعال فاجاب بقولہ فائدۃ یعنی ان المستثنی منہ محذوف وہو قولہ فائدۃ وہو من الاسماء قولہ لا تعریفا ولا تخصیصا وانما نفیہما الشارح مع ان نفیہما مستفاد من الحصر لامتناع الدلیل علیہ وہو قولہ لکونہا فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورۃ الاتصال غیر دالۃ علی صورۃ الانفصال فی التخصیص وعدمہ ومعناہ فی تقدیر الانفصال ای انفصال بین اللفظ والمعنی لان لفظ الاضافۃ اللفظیۃ مجرور بالاضافۃ ومعناہ مرفوع اذ ہو فاعل او ہو منصوب اذ ہو مفعول بخلاف المعنویۃ لانہ مجرور لفظا ومعنی قولہ لا فی المعنی جواب سوال وہو ان قولہ فی اللفظ مستدرک لان التخفیف لا یکون الا فی اللفظ حاصل الجواب انہ احتراز عن الخفۃ فی المعنی بان تسقط الخ اقول جاز ان یکون المعنی موصوفا بالخفۃ التی بہذا المعنی ای الذی قررہ الشارح نعم لا یکون موصوفا بالخفۃ التی یکون اللفظ موصوفا بہا فلا یرد ما قال مولانا عصام الدین من ان قولہ لا فی المعنی انما یصح اذا کان المعنی موصوفا بالخفۃ کاللفظ مع انہ لیس کذلک ثم قال مولانا المذکور ان قولہ لا فی المعنی صریح فی ان المراد من الحصر ہو الحصر الاضافی ای تفید تخفیفا فی اللفظ دون المعنی فیکون الحصر حینئذ بالنسبۃ

ذکر

سلہ تقریرہ ان ما ذکر منقوض لقولہ علیہ السلام بالالف الدینار لانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف الیہ غیر مجرد عن التعریف اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ ۱۲ سلہ عدم ذکر المحدثین مخرجہ یدل علی بطلانہ وضعفہ ولو کان لہ مخرج لذکروہ فضلا عن رکاکۃ الفاظہ واللہ اعلم ۱۲

شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الغشاوری

الی المعنی مع ان قوله لا تعریفا ولا تخصیصا یفید ان الحصر کان بالنسبة الی التعریف والتخصیص
فبینهما تدافع انتهی کلامه قوله ان فی قوله الا تخفیفا فی اللفظ حصران اضافیان الاول بالنسبة
الی قوله تخفیفا فقط والثانی بالنسبة الی مجموع قوله تخفیفا فی اللفظ فالاول بالنسبة الی الاول والثانی
بالنسبة الی الثانی قوله والتخفیف اللفظی جواب سوال وهو انه لم قال تخفیفا فی اللفظ ولم
یقل تخفیفا فی المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا الاخیر فاجاب بقوله والتخفیف اللفظی یعنی
ان التخفیف اللفظی غیر مختص[۱] بالمضاف قوله او حکما جواب سوال وهو ان ما ذکر
منقوض بنحو حواج بیت الله فان فیه اضافة لفظیة ولیس فیه تخفیف[۲] لعدم وجود التنوین
فی حواج اذ هو غیر منصرف فاجاب بقوله او حکما یعنی ان التخفیف اعم من ان یکون حقیقة
او حکما وههنا تخفیف حکما اذ فی قوله حواج تنوین حکمی قبل الاضافة اذ معنی التنوین الحکمی
ههنا انه بحیث لو کان ثمه تنوین لسقط بهذه الاضافة وبهذا سقط النقض باضافة اسم
التفضیل نحو افضل الناس بانه اضافة لفظیة مع انه لا یفید تخفیفا لعدم حذف التنوین منه
لعدم وجوده اجیب عنه لا نسلم انه لا تفید تخفیفا اذ لو لم یکن مضافا لیستعمل بمن او باللام
وهما یحذفان عند الاضافة فحینئذ تفید تخفیفا فی اللفظ قوله واستتاره فی الصفة
لا یقال لا یکون التخفیف فی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی المضاف لانه وان سقط منه
الضمیر لکن اورد فی موضع الالف واللام قلنا حرف الساکن اخف بالنسبة الی المتحرک قوله
کالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام فی اللفظیة لعدم العلة الجاریة فی المعنویة
فیهما[۳] وذلک لان اللام فی اسم الفاعل والمفعول اسمیة بمعنی الذی لا حرفیة فلا یکون التعریف
بدخولها لانه لا یکون لتعریف المدخول الا اللام الحرفیة فلام الاسمیة یکون بنفسها معرفة
لا مدخولها قوله القائم غلامه وانما کان اصله ذلک لان ذکر اللام لیعلم انه لیس تخفیفا
فی المضاف وهو سقوط التنوین لانه سقط باللام وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لثبوت
العائد فی شبه الجملة الی الموصوف وهو زید مثلا وایضا انما اورد الضمیر فی المضاف الیه لتعین
الغلام ثم خفف المضاف بحذف الضمیر ثم یرد علیه انه لما حذف الضمیر لم یبق العائد فاجاب
بقوله واستتر فی القائم وانما اورد اللام[۴] فی الغلام لتعینه لانه لما حذف الضمیر منه
بقی مبهما فکان القائم الغلام قوله واستتر فی القائم فان قیل فعلی هذا یلزم ههنا تعدد الفاعل
وهو الضمیر المستتر والغلام قلنا انما یلزم ذلک فی بادی الرأی لکن لا یلزم ذلک فی الواقع
لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقیقه فی بحث الصفة المشبهة

---

[۱] بل قد یکون فی لفظ وقد یکون .... فی لفظ المضاف الیه فقط وقد یکون فیهما معا ۱۲م [۲] لا فی المضاف ولا فی لفظ
المضاف الیه ۱۲ [۳] من ان المعرفة لو اضیفت الی النکرة لکان طلبا للادنی مع حصول الاعلی ولو اضیفت الی المعرفة لکان تحصیل
الحاصل ۱۲ [۴] دون العوضیة بالاشارة فیما تجرید المضاف من التعریف ۱۲م [۵] ان لام التعریف عوضا عن المضاف الیه ۱۲م

قوله باضافة الصفة دفع وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعني مررت برجل حسن الوجه فدفع بقوله باضافة الصفة يعني ان المقصود اضافة الصفة الى المعمول مطلقا سواء كان في هذه المادة او غيره قوله والمراد الخ جواب سوال وهو انه لا دخل لانتفاء التخصيص لا بالمثال الاول ولا بالمثال الثاني فكيف يصح جعل الامور الثلثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الخ يعني ان جعل الامور الثلثة مشارا اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع ان القاتل واحد من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فان قيل لما انه لا دخل فيه لانتفاء التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل في التركيبين الاولين لكن له دخل في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارب زيد والضاربوا زيد وليس لانتفاء التخصيص دخل اصلا او نقول لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول لانه لو لم يفد الاضافة اللفظية التخفيف لم يجز هذا التركيب لان الوجه فاعل الحسن والفاعل لا يكون مجرورا ولما كان الوجه مجرورا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يسقط التنوين لاجل الاضافة اللفظية قوله تركيب الضارب زيد واما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب زيد مضاف ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءني غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب ههنا اما لاجل متابعة السابق واما لاجل ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب قوله ولا شك الخ فيه توطية للاعتراض على المصنف رح بقوله وعلى هذا كان الانسب الخ و حاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين لان الاول بمنزلة المفرد والثاني بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا حيث قال الشارح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخره اشارة الى الجواب يعني انه وان كان مفردا او وان كان اصله مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا وهي قوله خلافا للفراء وقوله وضعف الواهب قوله واما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدسة حسا المراد من الحس هو الحس بالبصر لا بالبصر لانها الفاظ وهي غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فان قيل ان كلمة ما في قوله ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسا فليكن

۳ اما التعدى ان يغني اسناد الى الغير من لهو وهو ۔۔۔ ۔۔۔ (marginal note, largely illegible)

سله سم انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل تتعين النسب الخ جائز ۱۲ سله والله اعلم بمراده يختص بهذا الجواب والجواب الحسن ۱۲

ایضا لذلك یعنی یکون مقدما صاحبها مع انه مؤخر فی الواقع قلنا ان فی تاخیر کلمة ما فی الواقع وجد القرینة وهو انه عامل فی الاسم والخبر ولا شك ان للعمول مقدم علی العامل فی الواقع لا فی الذهن بخلاف اللام فانه لا قرینة علی تاخیره فی الواقع وهو انه کما مقدم فی الخارج کذلك مقدم فی الذهن قوله فی شعر الاعشی وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبیلة قوله فساد المعنی باعتبار العطف وانما لم یعتبر اضافة الواهب الی المائة لوجوه ثلثة الاول انه ممتنع لانه ضعیف والمصنف رح مدعی لاثبات الضعف وهو لا یکون الا ان یعتبر اضافة الواهب الی العبد لا الی المائة والثانی ان اضافة الواهب الی المائة جائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة المعطوف علیه لم یکن قول المصنف اشارة الی مسئلة ابتدائیة مع انه یحتمل ذلك کما قال الشارح رح فیما بعد ولك ان تجعل کل واحد منهما اشارة الی مسئلة علیحدة قوله یعنی ان هذا القول ضعیف هذا قول الشارح رح المهدی نقله الشارح للاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ان فیه شوب[1] مصادرة ای فی رائحة مصادرة لان اثبات المطلوب ای امتناع مثل الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل الخصم ای قوله الواهب المائة الخ وابطاله یتوقف علی اثبات المطلوب وانما قال فیه شوب مصادرة ولم یقل فیه عین مصادرة اذا المدعی وهو امتناع الضارب زید لم یجعل دلیلا له بل ههنا توقف بین شیئین ویقال له دور فلذا قال شوب مصادرة ولم یقل عین مصادرة اجیب عنه[2] لا نسلم ان ابطال الدلیل موقوف علی امتناع الضارب زید بل موقوف علی قول الشارح لعدم الفائدة وعدم الفائدة غیر موقوف علی ابطال الدلیل فلا یلزم الدور قوله اللهم اشار بذکر اللهم الی ضعف هذا التوجیه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه فی الترکیب لا فی الاستدلال لانه من الامور الخارجیة قوله اذ لا نص فیه علی الجر ای جر العبد بان یکون الواهب مضاف الیه بواسطة العطف قوله علی المحل ای محل المائة اذ هو مفعول به قوله ای محمد وحده جواب سوال وهو ان قوله الواهب المائة من المفردات یعنی انه لیس بجملة فلو جعل مبتدأ لا یوجد خبره ولو جعل خبرا لا یوجد مبتدأه فاجاب بقوله ای محمد وحده یعنی انه خبر لکن بحذف المبتدأ وهو قوله محمد و من قال فی السوال ان قوله الواهب المائة صیغة اسم الفاعل وهو انما یعمل بشرط الاعتماد ولم یوجد فالقول الاسد ان الواهب لم یعتمد بل اعتمد علی الالف واللام کما تری قوله ای البیض اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یستوی فیه جواب سوال وهو ان المائة مؤنث والهجان مذکر فلم یثبت المطابقة بین الصفة والموصوف فکیف یصح قول الشارح رح والهجان صفة للمائة وایضا لا یصح تفسیر الهجان بالبیض اذ البیض بالکسر جمع بیض بالفتح فیلزم تفسیر المفرد بالجمع فاجاب بقوله یستوی الخ وههنا ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتاویل الجماعة مفرد مؤنث فکسر الهاء فی الهجان ان اعتبر مکسر رجال یکون جمعا وان

[1] قال العلوی المصادرة علی المطلوب علی اربعة انواع احدها ان یکون المدعی عین الدلیل والثانی ان یکون جزء الدلیل والثالث ان یکون المدعی موقوفا علیه الدلیل والرابع ان یکون موقوفا علیه جزء الدلیل والکل باطل لاشتماله علی الدور ۱۲ م [2] تقریره ان اضافة العبد الی ضمیر المائة غیر جائز لان العبد عبارة عن المملوکیة والمملوکیة لا یتصور للمائة اجاب بقوله ای راعیها یعنی ان المراد من العبد

ای لهجان لان الراعی یقوم بخدمة هذه المائة الهجان کما ان العبد یقوم بخدمة مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقیقة لکن اضافة العبد الی الضمیر الراجع الیها بادنی ملابسة او عبد صاحبها قاله عبد الرحمن رح

اعتبر بكسر حمار يكون مفردا قوله والجيان صفة للمأئة جواب سوال وهو انه لما كان في الجبان
معنى الجمع فلا يصح جعله تميزا للمأئة لان تميز عددا لالف على لا يكون الا مفردا فاجاب بقوله والجبان
صفة للمأئة يعني ان قوله والجبان وان كان تميز المأئة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمأئة او
بدلا عنها قوله او من قبيل الخ عطف على قوله والانه قد يحصل في المعطوف الخ فيكون هذا اشارة
الى ضعف اخر في هذا التركيب قوله اي راعيها جواب سوال ظاهر قوله لادنى ملابسة فمعنى
عبد هاسے مالكها بحذف المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان
يتعين احدهما ليعلم حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر الخ يعني انما لم يتعين الشارح احدهما
لان تعين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح رح مشكك في
حركة حرف الروي قوله واما الانه قاسه عطف على قوله اما لانه توهم قوله يعني كان القياس
جواب سوال وهو ان الحمل يقتضي المعنى الاصلي وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كان القياس
قوله وهو جاء الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن فيه التخفيف من جهة المضاف لكن فيه تخفيف
من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما مر وانما قال لان هذا الوجه مختار
لتزويج المحل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخيرين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان
فاعلا ما كونه مشبها به فلما ذكر ان الوجه بمنزلة التميز قوله وهذا الاشتراك الخ لان للمضاف اليه
في الضارب زيد ليس بجنس معرف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة
الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سوال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضاربا
هما والجمع نحو الضاربوهم قوله اي في قول من قال جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله
جاز او لقوله الضاربك لان الظروف على قسمين احدهما حقيقي وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري
وهو ظرفية الاوصاف للموصوفات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في الحلم وقوله فيمن
ليس بواحد منهما اجاب بقوله اي في قول من قال قوله اي الضارب في الضاربك دفع
وهم وهو انه يفهم من عبارة المصنف رح ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك فدفع
بقوله اي الضارب الخ قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل قوله اي المحمولية
وانما جعل المصدر مجهولا لانه مايقال من انه لا يتحد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
الحامل هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعلهما لان المحمول ليس
الا تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال الحجاز فيكون فاعلهما متحدا حينئذ قال مولانا عصام
ما الوجه للشارح انه لم يجعل قوله حملا المذكور في قوله وانما جاز الضاربك حملا الخ على المصدر المجهول اعني المحمولية

سه تقريره ان اضافة العبد الى ضمير المأة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمأة اجاب بقوله لادنى ملابسة يعني ان المراد من العبد
الراعي مجازا لان الراعي يقوم بخدمة هذه المأة الجبان كما ان العبد يقوم بخدمة مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها
بادنى ملابسة اي عبد صاحبها مالكها عبد الرحمن ١٢ منه سه الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة دالية ١٢ علوي

مع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارد ثمه ایضا فالشارح رح غفل عنه فصدق وحق ما قال ان الانسان مشتق من النسیان قوله لان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق وایضا ان الشارح توجه الی بیان الحمل الثانی ولم یتوجه الی بیان الحمل الاول لان الشارح اراد ان یفرغ من بیان المقصود الاصلی من الکلام ثم یشرع فی بیان حل الترکیب الذی هو المقصود بالتبع **قوله** وبیانه الخ **جواب سوال** وهو ان الحمل یقتضی المناسبة ولا مناسبة بین الضاربک وضاربک اذا احدهما متلبس باللام دون الاخر اجاب بقوله وبیانه یعنی ان المناسبة ههنا من وجه اخر وهو ما تبین الشارح **قوله** وان لم یحصل التخفیف بالاضافة واما التزموا التخفیف من غیر نظر الی الاضافة لامتناع اجتماع التنوین مع الضمیر المتصل لان التنوین یؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمیر المتصل یؤذن بالاتصال **قوله** لانهما لیسا من باب واحد لان المضاف الیه فی الضاربک زید لیس ضمیرا متصلا **فان قیل** لما جاز حمل الضاربک علی ضاربک ینبغی ان یجوز حمل الضارب زید علی ضارب زید **قلنا** بین المثالین فرق لان الضاربک مشابه بضاربک فی انه حذف التنوین فیهما قبل الاضافة لا للاضافة ومحل النقض لیس کذلک فالقیاس مع الفارق **فان قیل** ان حذف التنوین فی ضاربک اذا لم یکن للاضافة فکیف یصح ما قالوا ان الاضافة اللفظیة تفید تخفیفا فی اللفظ **قلنا** سلمنا انها تفید تخفیفا لکن اذا وجد محل التخفیف وههنا لم یوجد کما فی حواج بیت الله ویمکن ان یجاب بان هذا اذا لم یکن المضاف الیه ضمیرا متصلا وایضا لو صح حمل الضارب زید علی ضارب زید لم یبق لاشتراط التخفیف فائدة مع ان اشتراط التخفیف فی الاضافة اللفظیة ثابت بالاجماع **قوله** والدلیل **جواب سوال** وهو انه لم لا یجوز ان یکون سقوط التنوین فی ضاربک لاجل الاضافة لا لاجل اتصال الکاف فمن این علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقوله والدلیل الخ **قوله** ولن یتصور ضاربنک ای لم یجئ فی استعمال العرب ضاربنک ای اتصال الضمیر مع وجوب التنوین **قوله** ولن یتصور ای لا یمکن الحصول العقلی المقارن بالوقوع بان یقال ضاربنک بالتنوین او بالانفصال بحذفهما لان التنوین لا یجتمع مع الضمیر المتصل منصوبا او مجرورا لما عرفت فلا یرد ما یقال انه لا مانع من التصور فکیف یصح قوله ولن یتصور ویمکن ان یکون ذلک للمبالغة فی النفی **قوله** ولقائل ان یقول الخ اجیب عنه انه لو کان کذلک لسمع من العرب قبل الاضافة هکذا مع انه لیس کذلک وان التنوین لو کان مما یفصل الضمیر عن العامل لفصله لسمع من العرب کذلک مع انه لم یسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه وایضا لا نسلم ان اصله ضارب ایاک لان الضمیر المتصل اصل وفی الانفصال عدول من الاصل الی غیر الاصل فالعدول الی الانفصال عند تعذر الاتصال کما قال المصنف رح فی بحث الضمائر ولا یسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل **قوله** وحصل التخفیف جدا انما قال جدا لحصول التخفیف فی المضاف والمضاف الیه جمیعا اما فی المضاف فظاهر بحذف التنوین منه للاضافة واما فی المضاف الیه فلتبدیل المنفصل بالمتصل الخ

سلہ ولما لم ینظر الی التخفیف فی ضاربک ... فی الضاربک قاله عبد الرحمن ۱۲ م سلہ وجہ الحمل ... کون المضاف الیه ضمیرا من السفا الی علم ۱۲ م سلہ یعنی لیس الضارب زید مشابها بضارب زید فی ذلک لانه حذف التنوین فی ضارب زید للاضافة وفی الضارب زید قبل الاضافة قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی

مولانا عصام الدین ان التخفیف فی المضاف الیہ لا یکون الا بحذف شیٔ منہ فلا یکون[1] بالتبدیل اقول ان التبدیل انما لا یعتبر ههنا اذا کان تبدیل الاخف بالاثقل او بالمساوی واما اذا کان تبدیل الاثقل بالاخف فهو بمنزلة حذف شیٔ منہ قولہ واعلم انا حملنا الخ اشارة الی بیان فائدة جدیدة قولہ علی التقدیر الاول فالمصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال غیر موجود فکذا البطلان والمصادرة غیر موجودة قولہ وارجاع کل الخ مبتدأ وقولہ ظاهرة خبرہ وانما قال ظاهرة ولم یقل ظاهر بغیر التاء لان الارجاع مضاف الی المؤنث وهو الصورتین وکلمة کل للاحاطة تابعة للمضاف الیہ ومن قال ان المصدر یؤنث ویذکر فقد خطأ خطأ عظیما لان اجراء التذکیر والتانیث فی المصدر انما هو فی المصدر ذی التاء نحو مضاربة لانہ ان نظر الی التاء یأتی بالتانیث وان نظر الی انہ یقال لہ مصدر فیأتی بالتذکیر وانما کانت[2] ظاهرة فی المسئلة لانهما مثل الضارب زید بدون توسط العطف فکما انہ مسئلة علیحدة فکذا کل واحد منهما مسئلة علیحدة بخلاف الواهب المائة اذ اضافة الواهب الی عبدها بواسطة العطف فلا یکون مثل الضارب زید فلا یکون ظاهرا فی مسئلة قولہ ویتضمن الرد علی الفراء جواب سوال وهو انہ لما کانت ارجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلة ظاهرة فکیف یثبت الرد بهما کما فعل الشارح رح سابقا اجاب بقولہ ویتضمن الرد علی الفراء الخ ثم قولہ ویتضمن الرد الخ اشارة الی ان المسئلة الاولی ظاهرة فی الرد ویتضمن المسئلة قولہ مع بقاء المعنی المفاد فع وهم وهو ان عدم اضافة الموصوف الی الصفة فی صورة عدم بقاء المعنی الوصفی ثابت ایضا مع ان ههنا لم یوجد المانع ثم انما لا یضاف مع بقاء المعنی الوصفی باعتبار وجوہ ثلثة احدها ما قال الشارح رح بقولہ لان کل الخ والثانی انہ علی هذا یلزم اجتماع المتضادین لان الصفة یکون تابعة للموصوف فی الاعراب والمضاف الیہ لا یکون الا مجرورا فیلزم[3] کون الشیٔ الواحد مجرورا ومرفوعا والثالث انہ یلزم فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا ویلزم فی المضاف ان یکون اعم[4] او مباینا کما عرفت قولہ معنی اخراذ معنی الترکیب الوصفی تقیید شیٔ بشیٔ واتصافہ بہ مع صحة حمل الثانی علی الاول کما فی جاءنی زید فاضل واما معنی الترکیب الاضافی فهو نسبة الشیٔ الی الشیٔ مع عدم صحة حمل الثانی علی الاول بناء علی الاغلب اذ یصح الحمل فی الاضافة البیانیة قولہ لان المعنی بعینہ للاتصاف صفة الخ وایضا ان الصفة لا یخلو اما ان یقدم علی الموصوف او لا فعلی الاول یلزم تقدم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی یلزم تاخیر المضاف عن المضاف الیہ وکل واحد منهما لا یجوز قولہ خلافا للکوفیة ودلیلهم قول العرب مسجد الجامع وجانب الغربی وصلوة الاولی وبقلة الحمقاء قولہ ویرد علی القاعدة الاولی الخ ای یرد علی البصریین من جانب الکوفیة قولہ وهو قول الضمیر فی هو راجع الی القاعدة وتذکیرہ باعتبار الخبر قولہ فانہ فی کل واحد الفاء لتعلیل تطبیق المثال علی الممثل قولہ وقد اضیف الیهما موصوفاتهما فانقیل فلیکن

[1] فلا یرد ما قیل انہ لا یحتاج الی حمل اضاربک علی ضاربک لحصول التخفیف فی المضاف الیہ بالتبدیل ایضا لعبد الرحمن ۱۲ [2] ای ارجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلة علیحدة ۱۲ [3] الا ان تقول فلم یبق محجوب التبعیة ۱۲ [4] ای بین الاخص والاعم منافاة ۱۲ [5] فتنعم

اضافة الموصوف الى الصفة فی هذه الکلمات بعد زوال المعنی الوصفی والاضافة بعد زوال المعنی الوصفی جائز اجیب عنہ ان زوال المعنی الوصفی عن هذه الاشیاء غیر جائز لانها مشتقات فلا بد لها من بقاء المعنی الوصفی فلا یصح خلوها من الوصف قولہ مقدر ای فی نظم الکلام ای مقدرا من الخارج قولہ محذوفا ای ساقطا لکن معنی الجامع صادق علی الوقت وغیره فارید منه ههنا الوقت کما یؤخذ احد المعانی من الصفات الغالبة کالرحمٰن فانه صادق علی الله تعالیٰ وغیره ثم غلب علی الله تعالیٰ قولہ وبقلة الحمقاء الرجلة وانما وصفوها بالحمقاء لانها تنبت فی مجاری البول ومواطی الاقدام ویقال لها فی الافغانی ورخاری قولہ لکن هذا التاویل لا یتمشی ای لا یجری دفع وهم وهو ان هذا التاویل یجری فی جانب الغربی ایضا فلم لم یذکره الشارح اجاب بقوله لکن هذا التاویل الخ قولہ لا توصیف مکان هو جانبها ای بالغربیة وضمیر هو راجع الی الجانب والضمیر فی جانبها راجع الی المکان والظاهر ان یکتفی بقوله لا توصیف مکان بها الا انه لما کان الجانب مذکورا فی المثال ففی توصیف المکان بالغربی ینبغی ان یراعی معنی الجانب الخ قولہ جزء وکل فالمکان الجزء هو المتصل بالمغرب والمکان الکل عبارة عن جمیع الارض ثم یرد علیه ان بین المضاف والمضاف الیه لا بد من المغایرة ولا تغایر ههنا اذ الجانب هو المکان فاجاب بقوله والاضافة بیانیة قولہ بانهم حذفوا قطیفة وانما یجوز حذفها لانها کلمة من الکلمات وحذف سائر الکلمات جائز لکن احذف هلا تم لما حذف الموصوف فیکون الجرد بهما لا یعلم انه قطیفة او غیرها فاورد واقطیفة اخری لبیان الجرد فان قیل ینبغی ان یظهر القطیفة التی حذفوها لبیان الجرد فلا حاجة الی قطیفة اخری قلنا مرادنا بیان الجرد والشیٔ لا یبین بذکر الموصوف بل الموصوف یبین بذکر الصفة فلما لم یعد موصوفا صار کانه لیس اسم صفة والیضا انما هو اسم غیر صفة ...... اوند ذکر فی الحاشیة الجرد رشیانکنگے وفرسودگی حتی صار کانه اسم غیر صفة فی انه یستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذکورا ومقدرا ووجه صیرورته اسما انه قصد بہ الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم یطلب موصوفا قولہ ای مشابہ جواب سوال وهو ان المماثلة عبارة عن الاشتراک فی النوع کاشتراک زید وعمرو فی الانسانیة والعموم والخصوص من الاوصاف فاجاب بقوله ای مشابه یعنی ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانهما قسمان لقسم واحد وهو المناسبة ولا شک ان المشابهة اشتراک فی الکیفیة قولہ للمضاف الیه فان قیل المال الخ الاضافة لا یصح اطلاق المضاف الیه علیه قلنا المراد من المضاف الیه فی قوله للمضاف الیه اسم مماثل الاسم الذی ارید کونه مضافا الیه قولہ فی العموم والخصوص فقوله فی العموم ای فی الشمول والاطلاق فان کل ما یطلق علیه اللیث یطلق علیه الاسد وبالعکس فان کلما لم یطلق علیه اللیث لم یطلق علیه الاسد وقوله والخصوص ای فی عدم الشمول والاطلاق فان کلما لم یطلق علیه الاسد لم یطلق علیه الاسد بالعکس قولہ سواء کانا

اضافة الصفة الى الموصوف ۱۲ منه قوله وصف الجانب بالغربیة فی قوله هو جاء الدمام ۱۲

الی قطعة لتخصیص الاول الخ

سلہ تقریر الایراد انهم یقولون المسجد الجامع والجانب الغربی والصلوة الاولی والبقلة الحمقاء ولا یخفی ان المسجد فی المثال المذکور موصوف والجامع صفة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الی صفة وکذلک فی الامثلة الثلثة المذکورة قاله عبد الحق ۱۲ منه غفر له

مترادفین دفع وهم ينشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا تيناول المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين اي الامران اللذان اشتركا في المفهوم كالليث و الاسد والحبس والمنع او غير مترادفين بل متساويين اي الامران اللذان اشتركا في الصدق كالانسان والناطق فان مفهومهما متغائر لكن ما صدقا عليه واحد قوله في الاعيان جواب سوال وهو ان المثال الواحد كان فما الحاجة الى ايراد المثالين فاجاب بقوله في الاعيان يعني ان المثال الاول في الاعيان والثاني في المعاني ثم يرد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة فلا يعلم معناه وكذا المعاني جمع معنى بمعنى ما يفهم من اللفظ وهو ايضا في الاعيان فلا فائدة في ذكر المثالين فاجاب الشارح عن الاول بزيادة قوله والجثث وعن الثاني بقوله والاحداث يعني ليس المراد من المعنى ما يفهم من اللفظ بل المراد منه ما كان قائما بالغير قوله لغولا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف بحذف التنوين قلنا التخفيف بحذف الاسد ازيد من حذف التنوين من الليث والضا هذه اضافة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف او التخصيص قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء جواب سوال وهو ان القاعدة منقوضة بقولهم كل الدراهم وعين الشيء لان الكل عين الدراهم وكذا العين هو الشيء فاجاب عنه بقوله بخلاف الخ قوله فانه يختص به اي لا نسلم ان لفظ الكل والعين مماثل للدراهم والشيء بل المضاف فيهما عام خص بالاضافة قوله اي تصير خاصا جواب سوال وهو ان التخصيص مستقيم في النكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون التخصيص فاجاب بقوله اي تصير خاصا الخ قوله واعمية العين الخ اشارة الى الاعتراض اجيب عنه ان الخفاء فيما اذا اريد بالشيء الموجود وحمل العين ايضا على ذلك او اريد بالشيء ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشيء على الموجود في الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء في كون العين اعم من الشيء قوله اسمان لمسمى واحد ولا يخفى ان هذا السوال يرد على القاعدة السابقة ايضا وهي قوله تشترط تجريد المضاف من التعريف لانه اضيف سعيد الى كرز مع عدم تجرده عن العلمية والجواب عنه ايضا ما ذكره بقوله متاول قوله بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فان قيل لم يعلم من قوله بحمل احدهما ان من كل واحد منهما يصح اخذ المدلول مع انه لا يصح اخذ المدلول من المضاف اليه في المثال المحكي من اللفظ في قوله جاءني سعيد كرز قلنا لا يتعين الاول للحمل على المدلول والثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فكذلك نحو جاءني سعيد كرز فان المجيء قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجيء من اللفظ وان اقتضت

له يعني ان المراد من الاعيان الجثث جمع جثة وهو شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قاله عصام الدين ۱۲ ۲ه المذكورة بقوله والايضاف اسم مماثل للمضاف اليه ۱۲ ۳ه يعني ان المراد بالتخصيص التمييز بالمعنى وهو التعين الاصلاحي المقابل للتعريف وهو قلة الشركاء فيهما المثالان كذا في الغفور ۱۲ ۴ه تقريره ان اللام في الشيء لو كان للعهد فاعمية العين عن الشيء ظاهرة لان المراد من الشيء حينئذ هو الشيء المعهود وان كان اللام للجنس ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشيء نفسه فلا يكون العين اعم كذا في الحواشي ۱۲ ۵ه بان يراد من المضاف المسمى والمدلول ومن المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز العكس لامتناع

حمل الثانی علیہ نحو تلفظت لسعید کرز ای تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول قوله ولم یقولوا الخ وهو ظاهر[۱] قوله التوضیح فان قیل المقصود من الاضافة التعریف او التخصیص لا التوضیح قلنا المراد من التوضیح ههنا هو التعریف والتخصیص قوله واللقب او نحوه اذ معنی کرز رجل قوی مشهور بالقوة فی البلد وان صار علما ههنا فیکون فیه صفة حسن فان قیل فعلی هذا یصح اضافة لیث الی اسد بهذا التاویل بان اراد من احدهما المدلول ومن الآخر اللفظ قلنا التاویل انما یکون بعد الوقوع وقوله سعید کرز واقع فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافة فانه غیر واقع فی کلامهم قوله وهو فی عرف النحاة جواب سوال وهو انه منقوض بدلوی وثوبی لانهما لیسا بصحیحین مع انه کسر آخرهما فاجاب بقوله وهو فی عرف النحاة قوله یعنی فی الابتداء ای حروف العلة التی علیها الحرکة بعد السکون هی التی کانت فی الابتداء کوجل ووعد قوله ودلوی وهو الوعاء الذی یخرج به الماء من البیر قوله والیاء مفتوحة الواو للحال قوله حقیقة او حکما جواب سوال ظاهر[۲] قوله حقیقة فیما اذا کانت الکلمة التی علی حرف یصح وقوعها فی ابتداء الکلام ککاف التشبیه فانه یصح ان یقال کزید اخوک قوله او حکما کالیاء فانه علی تقدیر بنائه علی السکون وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکن یلزم ابتداءه حکما لانه لاستقلاله یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع بعارض قوله والاصل الخ جواب سوال ظاهر[۳] قوله والسکون متعلق بقوله اذ الاصل فی الکلمة الخ قوله فان کان آخره الخ جزاء لشرط محذوف معطوف علی الشرط السابق تقدیره اذا اضیف الاسم الصحیح الخ وان کان غیر صحیح فان کان آخره الفا الخ قوله وهی قبیلة جواب سوال وهو ان هذیل مذکر فلا یصح التانیث فی قوله تقلبها بالتاء فاجاب بقوله وهی قبیلة یعنی ان هذیل مؤنث باعتبار التاویل بالقبیلة قوله حال کونها جواب سوال وهو ان قوله لغیر التثنیة جار ومجرور وهما اذا وقعا فی کلام القوم لابد لهما من الاعراب المحلی فما هو فاجاب بقوله حال کونها یعنی ان اعرابه هو النصب علی الحالیة قوله لالتباس المرفوع لان الالف علامة الرفع فی التثنیة والیاء علامة النصب والجر فیه فلو قلبت یاء لالتبس المرفوع بغیره فان قیل فعلی هذا لا یجوز قلب الواو یاء فی الجمع السالم لالتباس المرفوع بغیره قلنا ان الاصل عدم قلب الالف الذی قبل الیاء بالیاء لخفتها لانها ساکنة وانما جوزه هذیل القلب لامر استحسانی لا یوجب القلب عند الجمیع وهو المناسبة بخلاف قلب الواو بالیاء فی الجمع السالم فانه لامر یوجب القلب عند الجمیع وهو اجتماع الواو والیاء والاول منهما ساکن والایترک الامر الوجوبی للالتباس الذی یعرض فی بعض المواضع اعلم ان الالف علی ثلثة انواع احدها ما لا یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف التثنیة وثانیها ما یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف لدی وعلی والی وثالثها ما فیه

---

[۱] تقریره انه کما یجوز سعید کرز کذلک یجوز کرز سعید بالنا ویل المذکور مع انه غیر جائز اجاب بقوله لم یقولوا یعنی ان ذلک القول غیر جائز لانه غیر مسموع من العرب لان تقدیم الخ والله اعلم ۱۲ م [۲] تقریره ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا کانت الکلمة التی علی حرف واحد فی صدر الکلام وههنا یاء المتکلم لیست کذلک اجاب بقوله حقیقة او حکما یعنی ان ههنا وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکنه یلزم حکما فان الیاء لاستقلالها یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لعارض کذا فی الحرکة ۱۲ [۳] تقریره انا سلمنا ان الاصل فی الکلمة التی علی حرف واحد هو الحرکة لکن الحرکة عام فما وجه تعیین الفتح فاجاب بقوله والاصل الخ ۱۲ [۴] نحو مسلمی اصله مسلموی قلبت الواو

الخلاف وهو كالف غير القسم الاول والثانى قوله لانها لما انقلبت دليل على كسر ما قبل الياء قوله توجب الخ فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعله وقوله تغيرها مفعوله والضمير فى قوله قبلها وتغيرها راجع الى الياء يعنى ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها تقتضى الواو لا الياء قوله وفتحت الياء جواب سوال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة او ساكنة فعلى تقدير سكون الياء ههنا يلزم التقاء الساكنين فاجاب المصنف بقوله وفتحت الياء يعنى ان سكون الياء فيما اذا لم يلزم اللحن[1] ورد قوله

اى ياء المتكلم دفع وهم وهو ان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اى ياء المتكلم يعنى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله فى الصور الثلث دفع وهم وهو ان قوله وفتحت الياء متعلق بقوله وان كان واوا الخ بناءً على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله فى الصور الثلث قوله اى للزوم التقاء الخ دفع وهم وهو ان قوله للساكنين مفعول له الذى يكون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت تاديبا والحال ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اى للزوم يعنى انه مفعول له الذى يكون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جبنا وانما زاد قوله التقاء الجواب سوال وهو ان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الحاء والآخر الجيم فاجاب بقوله التقاء الساكنين يعنى ان الممنوع التقاء الساكنين لا لزوم الساكنين وليس فى دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله التى مر البحث عنها جواب سوال وهو ان كلمة اما ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية او استينافية فالاول يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا والثانى يذكر فى صدر الكتب كما قال صاحب الحسامى اما بعد حمد الله فاجاب بقوله التى مر البحث عنه يعنى انها تفصيلية فهى تفصيل لقول المصنف الذى ذكر فى بحث الاعراب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سوال وهو انه لما مر البحث عنها فما الحاجة الى ذكرها[2] ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعنى ان البحث الذى مر عنها كان باعتبار كونها مضافة الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة الى[3] ... ياء المتكلم قوله اى فالحال جواب سوال وهو ان قوله فاخى وابى جزاء وهو لا يكون الا جملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل اخى وابى على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنان فاجاب عن الاول بقوله اى فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ محذوف وهو قوله اى فالحال واجاب عن الثانى بقوله منها يعنى بزيادة لفظ من تبعيضية فى قوله منها وانما زاد الشارح قوله اذا اضيف الى ياء المتكلم لئلا يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقال اشارة الى انه ليس المراد من قوله اخى وابى معناهما بل المراد لفظهما قوله نسيا منسيا الاول هو الذى يكون بالقوة والثانى هو الذى يكون بالفعل وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاب مقدم على الاخ لانه بعد من خلاف المبرد فى هذا الحكم اذ خلافه فيه ذاتا انما هو فى الاب وان الاب هو المذكور فى الشعر والاخ قياس على الاب فيكون الخلاف فيه بالواسطة وايضا انما قدم الاخ ليوافق قوله تعالى يوم يفر[4]

[1] وههنا يلزم وهو لزوم التقاء الساكنين ان لم تحرک ۱۲ م

[2] بل يكون ذكرها ثانيا اشتغالا بما لا يعنى ۱۲ [3] فلا يكون ذكرها اشتغالا بما لا يعنى ۱۲ [4] در آن روز بگریزد انسان از برادر خود و مادر و پدر خود ۱۲ مفتی

للمرأ من اخيه وامه وابيه وانما قدم الاخ فی الاٰية لرعاية اسلوب الترقی[۵] قوله يرد لام الفعل والمراد
من الفعل الميزان ای يرد لام الميزان فلا يرد انه ليس ههنا فعل قوله وحمل الاخ جواب[۶] سوال ظاهر قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فهما منقوصان بالواو والباقی على حرفين واما معنى فكما ان الاب ينبئ عن التعدد
لانه من له الابن كذلك الاخ ينبئ عن التعدد لانه من له الاخ وايضا ان كل واحد منهما من الاسماء التضا
قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس فی حيز المنع لان قلب الواو بالياء
وادغام الياء فی الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما فی رمی قلنا المراد ان حذف الواو نسيا
منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء فی الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصحاء اذ الفصحاء لا
يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتنا قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يجیٔ
الا من الاعلام العقلاء والاب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجیٔ فی الاسماء الناقصة
المحذوفة الواو كقلون وبنون وسنون جبرا لما فات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع فی حق
نسوة كانت اسيرة فی يد قوم فاراد جماعة ان يتخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين الخ قوله
بالابين وفی بعض النسخ بالابينا بالالف الاشباع يعنی ہر گاہ کہ ظاہر شد آوازہائی مایان گریہ کردند زنان وگفتند
ما را فدا و قربان شما باد پدران مایان قوله ای لما سمعن جواب سوال وهو ان قوله تبين بمعنی الظهور
وهو لا يكون الا فی المحسوس فلا يصح اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله ای لما
سمعن ای سلمنا ان الظهور يستعمل فی المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع
لا المحسوس بالبصر قوله وعلمن جواب سوال وهو انه فيكن فی اذنهن وقر او صمم فكيف يتبين
بالسمع فاجاب بقوله وعلمن يعنی ان المراد من سمعهن علمهن بای طريق كان قوله وتقول
صرح المصنف رح بلفظ تقول ولم يعطف على اخی تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه قيل لو قال تقول
لكان اولى تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا لان فی قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب[۱] قوله ای امرأة
قائلة اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فانه فهم ان اسناد الحم الى المخاطب غير صحيح قوله
لامتناع دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلهما جواب سوال ظاهر قوله
فی المشهور الخ جواب سوال ظاهر قوله فی فم وفم وهو ان قوله ويقال فی ای فی حمی وهنی
اذ هما المذكوران سابقا فذكر بقوله فی فم قوله حالا ضافتهما قال هذا الدفع ما يقال وهو انه كما يقال
فی فی فمن كذلك يقال فوه كما هو الاصل فلا يصح الاختصاص بفی فاجاب بقوله حال الاضافة الى ياء المتكلم

---

[۵] ای من الادنى الى الاعلى فان الاٰية فی احوال القيامة معناه يوم يفر المرء من اخيه بل من امه بل من ابيه فان مرتبة الاب اعلى من مرتبة الام ووجود الترقی فی قوله اخی وابی مفقود كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ۱۲ [۶] وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ۱۲ م
[۱] مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف ای تقول حم انثى قاله عبد الرحمن ۱۲ م
[۲] تقريره ان حال حمی وهنی لما كان مثل حال اخی وابی فی عدم رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم فلم فصلهما المصنف رح عن اخی وابی اجاب بقوله وانما فصلهما الخ ۱۲ [۳] تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرد ذلك الخلاف فی الاسماء الاربعة فكيف يصح قول الشا

قوله ای فی اکثر موارد استعماله لانه لیس المراد من الاکثر الکثر المذاهب یعنی انه اذا اضیف فم الی یاء المتکلم ففیه الوجهان احدهما فی بالرد والقلب والادغام ای رد المحذوف وهو الواو وقلب الواو بالیاء وادغام الیاء فی الیاء والثانی فمی والوجه الاول اکثر وافصح لان قلب الواو میما حالة الافراد لاجل الضرورة ولا ضرورة فی حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه فحذف الهاء علی خلاف القیاس فصار فو فلو لم تقلب الواو میما لقلب الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساکنین وهما الالف والتنوین فبقی الاسم المتمکن علی حرف واحد وهذه العلة غیر موجودة حال الاضافة وتحقیقه مذکور فی بحث الاعراب فی الاسماء الستة قوله هذه الاسماء الخمسة جواب سوال وهو ان ذو لا یقطع عن الاضافة فکیف یصح قوله واذا قطعت فاجاب بقوله هذه الاسماء الخمسة قوله بالحرکات الثلث ای علی الفاء فی فم لکن فتح الفاء افصح لاصالتها واما جواز الضم فلیدل علی الواو المبدل منه المیم واما جواز الکسر فلان المیم ابدل بالیاء حال الاضافة الی یاء المتکلم وقیل جواز الحرکات الثلث فی الفاء لمتابعة العین مثلا ان یقال فوك وفاك وفیك عند الاضافة بلا میم فیکون الحرکات الثلث فی الفاء بتبعیة الحرکات الاعرابیة لم قیل فی تثنیة اخ واب اخان وابان وقیل اخوان وابوان قوله وجاءهم مثلا ای بلا رد المحذوف وحال الافراد والاضافة ففی قول المصنف رح اشارة الی بیان اللغات فی حم قوله ومثل خبأ ای جاء حم مثل خبء مهموز اللام معناه الستر ومنه الخبء الخبیئة قوله ومثل دلو ای جاء حم مثل دلو ناقص الواوی قوله ومثل عصا ای جاء حم مثل عصا ناقص الواوی ثم ابدل الواو بالالف کما فی عصا قوله ای جاز حم وفی بعض النسخ ای جاء حم وعلی کل تقدیر یکون حم فاعل جاز او جاء والعامل فی الفاعل هو المصدر نظرا الی قول الشارح واما بالنظر الی قول المصنف رح فالعامل فی الفاعل الفعل وهو جاء فیکون قوله مطلقا حالا من الفاعل واتما الی الشارح بالمصدر دون الفعل لانه نظر الی حاصل المعنی لان الفعل اذا کان عاملا فالعامل فی الحقیقة هو المصدر فی ذلك الفعل والاجل له للزمان فان قیل ان الحال یکون قید العامل وقوله مطلقا یدل علی الاطلاق فکیف یدل علی التقیید قلنا الحال انما یدل علی التقیید اذا کان بغیر لفظ مطلقا ولو کان بلفظ مطلقا فیدل علی الاطلاق لانه موضوع له قوله وجاء هن مثلا ای بلا رد المحذوف قوله لانه وضع ای ان ذو وضع وصلة لتوصیف اسماء النکرات باسماء الاجناس کجعل المال صفة لرجل والضمیر لیس باسم جنس ولو لم یذکر لفظ ذو بان یقال رجل مال فالحمل غیر صحیح فلابد من ذکر ذو ای رجل ذو مال ای صاحب مال فیصح الحمل قوله انما یعرف ذا الفضل اعلم ان المقصود بالتمثیل قوله ذووه فانه مضاف الی المضمر وذا الاول مفعول یعرف والثانی فاعله وهذا القول موافق مع هذه المقولة الفارسیة المشهورة فیما بینهم من قولهم ع قدر زر زرگر شناسد قدر جوهر جوهری ۰ قوله ولو قیل اشارة الی الاعتراض قوله لکان استعماله ای العلم واسم الاشارة والموصول اذ هو لا یضاف الی العلم واسم الاشارة والموصول الخ قوله وکانه خص المضمر

سله حکما اذا انقلبت الواو یاء وکسر ما قبلها فلك کسر ما قبلها فالقلبت میما قاله عبد الرحمن ۱۲ م سه منقول فی الافراد مبتدا حم ورأیت حما ومررت بحم و فی الاضافة هذا حمك رأیت حمك ومررت بحمك ۱۲ سه توضیحه ان ذو کما لا یضاف الی المضمر لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم والموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر

لکونه مفتوحا فی الاصل ۱۲ ولا ابتلع فیما سیجیء کما قال المصنف رح ومنها ۱۲ فلم تقلب الیاء الی یاء المتکلم عبد الرحیم یعنی اسم الجنس ۱۲ اسماء غیر اسم الجنس ان یکون ضمیرا فیکون استعمال ان غیر اسم الجنس عم اسم الجنس

الخ اشارة الى الجواب **قوله** حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم مثل فى لا اداعيه المحذوف فيه عند الكل وكذا اخى وابى عند المبرد **قوله** فنفى الخ اى نفى المص رح اضافة ذو والى المفعول مطلقا نفيا للاختصاص[1] اى لاجل نفى اختصاص ذو بحكم خاص اى ليعلم ان الحكم الخاص الذى كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم منفى فى ذو بل باعتبار اضافة ذو الى ياء المتكلم والحاصل ان المناسب بالمقام ان يقول ان ذو لا يضاف الى ياء المتكلم اذ المقصود لنفى[2] الحكم الخاص لنفى الاضافة الخاصة وهى اضافة ذو الى ياء المتكلم الا ان المص رح عدل من نفى الاضافة الخاصة الى نفى نوعه اى نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى نوعه وهو نفى اضافة ذو الى المضمر مطلقا وهو وان[3] جاز لكن يخالف استعمالهم فلو نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى الجنس كما قال المعترض واو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لكان بعيدا غاية البعد فلذا لم يختار المصنف رح **قوله** الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الباء اى باسماء الاجناس آو نقول لان الموصوف والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يرد انه علم من قوله الى الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من اسماء الاجناس ويعلم من قوله الى اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس **قوله** التوابع وهى خمسة لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا مقصودا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانى هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون دالا على معنى فى متبوعه او لم يكن فالاول هو النعت والثانى لا يخلو اما ان يكون مقرر الامر المتبوع فى النسبة او لم يكن فالاول هو التاكيد والثانى عطف البيان **قوله** وهو جمع تابع جواب سوال وهو ان التابع لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعده القاعدة وهى ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل وعلى الثانى لا يساعده الموصوف وهو الاسم لانه مذكر ولو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو ايضا غير صحيح لان المص رح بصدد بيان اقسام الاسم لا الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع **قوله** الى الاسمية لان التابع جعل اسما لامور خمسة[4] فنقل من الوصفية الى الاسمية فان قيل الفاعل وان لم يجمع على فواعل لكن الفاعل يجمع على فواعل فلم لم يقل وهو جمع تابعة وجمع لفيتاج الى ارتكاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفية الى الاسمية فان التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة قلنا ان قوله كل ثان يابى عنه اذ لو كان جمع تابعة ينبغى ان يقال كل ثانية **قوله** كالكاهل والفرق بين التابع والكاهل هو ان الكاهل اسم بحسب الاصل لانه اسم للعقدة[5] التى هى بين الكتفين والتابع اسم بحسب العارض وهو النقل من الوصفية الى الاسمية **قوله** المراد بالتوابع جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج عنه ان الثانى وضرب الثانى فى قوله ان ان وضرب ضرب اذ كل واحد فرد من افراد المحدود لانهما تاكيدان مع ان الحد غير صادق عليهما لانه ما كان باعراب سابق اذ ليس ههنا اعراب لانهما مبنى الاصل فاجاب بقوله والمراد بالتوابع الخ يعنى انهما ليسا من افراد المحدود **قوله** اى كل متاخر جواب سوال وهو ان يقول

---

[1] اى الذى كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم ۱۲ م [2] اى نفى الاضافة الخاص فى ضمن نفى نوعه ۱۲ م [3] فصار بمنزلة فاعل اسماء وهو يجمع على فواعل ۱۲ م [4] قال الشارح رح فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين ۱۲ م [5] المراد منه التابع الثانى فى الفعل ۱۲

ثان خرج التابع الثالث والرابع لانهما ليسا بثان مع انهما داخلان آجاب بقوله اى كل متأخر ثم يرد ههنا اعتراضان آحدهما انه منقوض بالتابع المقدم على المتبوع كقولهم وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكُمُ السلام فان اصله عَلَيْكُمُ السَّلَامُ ورحمة الله كما جاء فى الاشعار والثانى انه ... منقوض بعمرو فى جاءنى زيد وعمرو وبكر فانه تابع مع انه ليس بمتأخر بل هو متوسط فاجاب بقوله متى لوحظ يعنى ان المراد بالثانى المتأخر فى الرتبة لا فى الذكر وايضا ان المراد بالثانى المتأخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس اشارة الى ان الجار والمجرور فى قوله باعراب ظرف مستقر صفة لقوله ثان لا ظرف لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان كذلك صار معناه كل ثان ثنويته باعراب سابقه وهذا فاسد قوله اى بجنس جواب سوال وهو ان قوله باعراب سابقه يدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب لا يخلو اما نقل كل الاعراب او نقل بعض الاعراب فعلى الاول يلزم النقل فى الاعراض وذا لا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع من الاعراب لنقله الى التابع وعلى الثانى ايضا يلزم النقل فى بعض الاعراض وايضا يلزم خلو المتبوع عن بعض الاعراب وايضا يلزم التجزى فى الاعراض وذا لا يجوز فاجاب بقوله اى بجنس اعراب سابقه يعنى ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض قوله بحيث جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح رح ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع جنس مع ان الامر بالعكس اذ اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع كذلك اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فاجاب الشارح عنه بقوله بحيث يكون الخ يعنى ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما تعديل لمتعلق الجار والمجرور صفة لقوله باعراب سابقه ثم قوله كلاهما مبتدأ وقوله ناش خبره قدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف فيعمل وافراد الضمير فى ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله من جهة واحدة جواب سوال وهو ان تعريف التوابع صادق على خبر المبتدأ وايضا صادق على ثانى مفعولى ظننت واعطيت لان كل واحد منهما ثان معرب باعراب سابقه فاجاب عنه المص رح بقوله من جهة واحدة قوله شخصية دفع وهو ان المراد بالوحدة الوحدة النوعية فلا يثبت الاحتراز من الخبر وكذا المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله شخصية قوله فان العالم اذا لوحظ اى اذا روعى صفة لزيد والا فهو فى المرتبة الثانية لا حاجة الى اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله من جهة واحدة شخصية ولا يراد الوحدة النوعية فلا يرد المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت لان جهة نصبهما متحدة نوعا وهى المفعولية لا شخصا لان مفعوله الثانى غير مفعوله الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغايرة بينهما فان قيل انه ينتقض بمفعولى باب علمت اذ لا مغايرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لان فاعل المجموع الصفة والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيد ن العالم فى قوله جاءنى زيد ن العالم ولا

سله من الخرافات القول بنقل بعض الاعراب للزوم التجزى فيه وذا غير ممكن ۱۲م سله وهو قوله اى بجنس اعراب سابقه ۱۲

سله لان قوله ناش صيغة اسم الفاعل ۱۲م سله يعنى ان المراد بالوحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وههنا النوعى ۱۲ مفتى عبد الرحيم

يقولون بمفعولية زيد فاضل في قوله علمت زيدا فاضلا بل يجعلون كل واحد منهما مفعولا على حدة وان كانا متحدين في الواقع وايضا المعتبر قصد المتكلم حيث قال الشارح رح لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم الخ **فان قيل** تعريف التوابع ليس بمانع عن دخول الغير لصدقه على الجزء الثاني في قولنا قرءت الكتاب جزء جزء **قلنا** ان المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة لا في الذكر وههنا الجزء الثاني ليس بثاني في المرتبة لانهما معا وقعا حالا **قوله** لا اليه مطلقا اي المجيء المنسوب الى زيد في قصده لا يكون منسوبا الى زيد مطلقا سواء كان مع تابعه او بدونه **قوله** كل ثان الخ لما كان لابد في التعريف من الجنس والفصل اشار الشارح الى بيانهما وانما لابد من ذكر الجنس ليدل على ايقاظ الغافل الى المقصود وهو الفصل **قوله** لان العامل جواب سوال ظاهر **قوله** اعني التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ في وضع المبتدأ والخبر ابتداء بالمعمول لا بالعامل اذ هو معنوي **قوله** للاسناد اي لاجل انه مسند اليه ومسند **قوله** للاسناد **جواب سوال** وهو ان الابتداء موجود في الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر فينبغي ان يكون معربا لوجود العامل المعنوي فيهما **فاجاب بقوله** للاسناد والاسناد غير موجود في الاسماء المعدودة **قوله** فليس ارتفاعهما من جهة واحدة **فان قيل** فعلى هذا لا يكون ارتفاع الصفة والموصوف من جهة واحدة ايضا في قوله جاءني زيد العالم[1] لان قوله جاءني عامل في الموصوف من حيث انه موصوف وعامل في الصفة من حيث انها صفة **قلنا** سلمنا لكن يقال المجموع الموصوف والصفة فاعل واحد حيث قالوا ايضا عليه زيد ن العالم فبالنظر الى هذا الاطلاق قالوا ان اعرابهما من جهة واحدة شخصية **قوله** واعلم جواب سوال ذكره الشارح[2] رح **قوله** حقيقة او حكما قيد ان لقوله لفظيا **قوله** جاءني هؤلاء الرجال مثال للاعراب المحلي في المتبوع **قوله** يا زيد ن العاقل والا رجل ظريفا مثال لان لما يكون الاعراب في المتبوع ملفوظا حكما وتحقيقه مر في توابع المنادى عند قول المصنف رح فترفع على لفظه وتنصب على محله **قوله** ثم ان لفظة كل الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف رح وفي قوله لان التعريف انما يكون للجنس اشارة الى ان ذكر التوابع بلفظ الجمع ايضا ليس في موقعه فلذا قال الشارح فالمحدود بالحقيقة التابع بلفظ المفرد ثم قوله فالمحدود بالحقيقة التابع الخ اشارة الى الجواب **قوله** والظاهر **جواب سوال** وهو انا سلمنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعا فاجاب بقوله والظاهر الخ **قوله** يكون جمعه ومنعه الخ **جواب سوال** وهو ان الجمعية والمنعية يفهم من نفس التعريف اذ لابد في كل تعريف ان يكون جامعا ومانعا فلا احتياج الى ذكر كلمة كل فاجاب بقوله يكون جمعه ومنعه كالمنصوص

[1] في قوله جاءني زيد ن العالم ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

[2] اي بقوله فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنكونن من الخسرين ۱۴

علیه فان قیل انه علم من ذکر کلمة کل انه عین المنصوص علیه فلا یصح قوله کالمنصوص علیه قلنا ان قوله کالمنصوص علیه بالنسبة الی الجمعیة لا الی المنعیة لان الجمعیة علم من الظاهر لا من کلمة کل فان قیل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصیغة الجمع وهو ایضا عین النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الکاف فی قوله کالمنصوص زائدة کما فی قوله تعالی لیس کمثله شیٔ واعلم ان معنی المنع هو ان کل ما صدق علیه الحد صدق علیه المحدود و معنی الجمع هو ان کل ما صدق علیه المحدود صدق علیه الحد لا یقال معنی الانعکاس هو التلازم بین الشیئین فی الانتفاء لا التلازم فی الثبوت فیکون معنی الجمع کل ما لم یصدق علیه المحدود ولم یصدق علیه الحد قلنا التلازم فی الانتفاء یستلزم التلازم فی الثبوت فتفسیره بقوله کل ما صدق علیه المحدود صدق علیه الحد تفسیر باللازم قوله النعت انما قدم علی سائر التوابع لکونه اکثر استعمالا فی کلامهم من التوابع الاخری وا وفر متابعة اذ هو یتبع منعوته فی عشرة امور فی الاعراب والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث والتعریف والتنکیر واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة کما سیجیٔ والکثر بحثا والعزة للتکاثر قوله ای یدل بهیئة ترکیبیة وانما قال هذا لان بدون الهیئة الترکیبیة ای فی حال الانفراد بدون الانضمام یدل علی معنی مطلقا لا علی معنی فی متبوعه قوله علی حصول معنی جواب سوال وهو انه ینقض التعریف بالنعت التی کانت فی قالب القضیة الکاذبة نحو جاءنی زید المضروب لکل شخص فان المضروب صفة زید مع انه یدل علی معنی فی متبوعه لان معناه هو مضروبیة زید لکل شخص وذا لا یتصور فی زید فاجاب عنه بقوله علی حصول معنی الخ یعنی ان المراد بالدلالة هو الدلالة علی حصول المعنی ای علی فهم المعنی وهو مضروبیة زید لکل شخص وان لم یتصور فی الواقع قوله ای دلالة مطلقة اشارة الی ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله غیر مقیدة دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا العموم فی النعت من حیث انه بحال الموصوف او بحال متعلق الموصوف فلا یصح قوله احتراز عن سائر التوابع فدفع بقوله غیر مقیدة قوله ولا یرد علیه عطف تفسیری لقوله احتراز قوله للدلالة کلهم جواب سوال وهو ان عدم الورود فرع الورود فما الورود ههنا فاجاب بقوله للدلالة کلهم علی معنی الشمول فان قیل الدلالة علی عدم الشمول علم من ذکر القوم لانه اسم جمع شامل لجمیع افراده قلنا سلمنا لکن کل عام یحتمل التخصیص او یراد البعض ابتداء بطریق المجاز فاکد بقوله کلهم فان قیل ان کل عام یحتمل التخصیص لکن اذا لم یکن تاکیدا لعام آخر واما اذا کان تاکید العام آخر فلا یحتمل التخصیص قوله

ے ان کلمة کلهم ایضا عامة وکل عام یحتمل التخصیص فکیف یفید الشمول قلنا سلمنا ص

سلہ یوجد منها فی کل ترکیب ابتہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلہ ای الرفع والنصب والجر ۱۲ ثناء اللہ تونسوی

غالبا اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء فان كلمة قد تفيد التقليل قوله تخصيص التخصيص عبارة عن قلة الشي كما في الذوات والتوضيح عبارة عن قلة الشي كما في الاوصاف مع اتحاد الذات قوله او لمجرد التاكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة[1] ان المؤكدة تأكد بعض مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض عميق قوله ولما كان غالب مواد اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى دليلهم والثانى اشارة الى ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطا عند المص رح لكن لاشك في اولويته قوله اى لا فرق دفع وهم وهو ان المراد بالفصل ما يقابل الجنس والنوع او المراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة فدفعه بقوله اى لا فرق الخ قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رح الاخصر في العبارة ان يقول ولا فصل بين المشتق وغيره اقول لان عبارة المصنف رح اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعله بمعنى الواو ولان بين لا يضاف الا الى المتعدد وكلمة او لاحد الامرين قوله في صحة وقوعه نعتا جواب سوال وهو انا ما سلم انه لا فصل بين المشتق وغيره اذ المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في صحة وقوعه نعتا يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتا لا في الاولوية قوله اى لغرض الدلالة جواب سوال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض الشئ يكون مرتبا على الشئ والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله اى لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سوال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا كان وضعه الخ فاجاب بقوله الواقع في المتبوع قوله اى في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموما منصوب على الظرفية اى في اذمنة جميعة الخ قوله فان التميمي يدل دائما ولهذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله بان يدل دفع وهم وهو ان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب فدفعه بقوله بان يدل اى يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في متبوعه كما بين المصنف رح امثلته قوله اى كامل في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لا ان مقصوده هو التاويل بالمشتق كما توهم فلا يرد انه عند المصنف رح لا يشترط التاويل فكيف اول الشارح ههنا قوله فاى رجل الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الخ لان تعريف اللام اكثر من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساويا قوله الا المعرفة اشارة الى ان التقييد احترازى وليس باتفاقي واتضح

---

[1] ولهذا لم يذكر المصنف رح الصفة الكاشفة لانها مبنية للمؤكدة قاله عبد ١٢ [2] وقيل ان المؤكدة مقررة لمفهوم الموصوف والكاشفة موضحة مفسرة له قاله عبد الرحمن رح ١٢ مولانا مولوى مفتى عبد الرحيم سلمه

اشارة الى ان المدعى مركب من جزئين احدهما توصيف النكرة بالجملة وثانيهما عدم توصيفها بالمعرفة فالمصنف اشار الى الاول قصدا والشارح اشار الى الثاني قصدا قوله التي هي في حكم النكرة جواب سوال وهو ان هذا الحكم يناقض ما تقرر من ان النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير لان الجملة ليست بنكرة لكونها قسما من الاسم فاجاب بقوله التي هي في حكم النكرة لان المقصود في الجملة المحكوم به والاصل فيه ان يكون نكرة وايضا المراد من الجملة مضمونها وهو نكرة فان قيل ان مضمون زيد قائم قيام زيد وهو معرفة بالاضافة الى زيد قلنا ان هذه الاضافة اضافة لفظية وهي لا تفيد التعريف فان قيل ان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها والمصدر ليس بصفة عندهم قلنا ليس المراد عن القيام المضاف ههنا مطلق القيام بل القيام المأخوذ من القائم فهو من الصفات وايضا المضمون ليس عبارة عن القيام فقط بل هو عبارة عن المضاف والمضاف اليه قوله لان الدلالة على معنى وايضا ان الصفة في المعنى يكون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما تخبر بالمفرد قوله لان الانشائية الخ لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يحصل فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له كما هو الفرق بين الصفة والخبر والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وايضا ان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه قوله الا بتاويل جواب سوال وهو ان على ما ذكره الشارح ينبغي ان لا يصح قولهم جاءني رجل اضربه فان قولك اضربه جملة انشائية وقعت صفة لرجل وايضا ينبغي ان لا تقع الانشائية جزاء للشرط مع انها واقعة جزاء كما في قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلٰوةِ فَاغْسِلُوا الخ وكذا ينبغي ان لا تقع خبرا مع انها واقعة خبرا في نحو قوله تعالى اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا فاجاب بقوله الا بتاويل ثم يرد عليه ان التاويل موجود في الخبرية ايضا لان قوله زيد ابوه قائم في قوة قائم الاب كما مر في بحث الكلام فاجاب الشارح عنه بقوله بعيد يعني ان التاويل في الخبرية في نفس الجملة بلا امر زائد عليها واما في الانشائية يكون التاويل بما ليس في نفسها بل بامر خارج عنها وهو مقول في حقه في قولنا جاءني رجل اضربه ويمكن ان يقال ان الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة هي مقول في المثال المذكور وقولنا في حقه اضربه من متعلقاته قوله اي مستحق الخ جواب سوال وهو ان هذا القول انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله والا فلا يستقيم فاجاب بقوله اي مستحق لان يوصف بضربه قوله الراجع الى تلك النكرة جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا جاءني رجل زيد عالم فان في العالم ضميرا مع انه لا يصح التوصيف به فاجاب بقوله الراجع الى تلك النكرة الخ والضمير في العالم راجع الى معرفة لا الى نكرة فان قيل الربط لا يتوقف على الضمير بل ينبغي ان يكون عائد اخرى كالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمر او كون الخبر مفسرا للمبتدأ قلنا ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من رابط قوي وهو الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكتفي فيه بادنى رابط فان قيل ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول مع ان

سیله وانما كانت الجملة في حكم النكرة لان وضعها لنسبة مجهولة كالنكرة التي للفائدة فرد مجهول قاله عبد الحق ۱۲ سکه والاصل النعت يكون مرتبطا بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل ۱۲م سکه بمعنى ان المراد من القول ليس القول بالفعل بل المراد استحقاق للقولية لان الامر لا يخبر به ۱۲ قاله عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد للسابق والحال ان في الصفة لابد من الضمير وكذا في الصلة وزيادة تحقيقه في بحث الحال في شرح قوله المصدرة فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و يوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اي بحال قائمة جواب سوال وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايضا حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اي بحال قائمة به يعني سلمنا ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايضا لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية يثبت لشيء بلا اعتبار العلاقة فما العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل له بسبب متعلقه يعني ان العلاقة هو التعلق بين الموصوف والمتعلق قوله وان كان اعتباريا اي حصل له بسبب المتعلق قوله يتبعه اي الموصوف في عشرة امور لان النعت ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب واحد مع ان فيها تضادا[1] فكيف اجتمعت في تركيب واحد فدفع بقوله يوجد منها قوله رفعا ونصبا وجرا يعني ان الاعراب ثلثة فان قيل اذا اعتبرت الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة وايضا لا يصح قوله رفعا ونصبا وجرا لانها اقسام ثنوية اي اقسام الاقسام وان اعتبرت الاعم من الاولى والثنوي فينبغي ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الاولى واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كالاولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث قوله من تلك الامور العشرة دفع وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاول وهو باطل فدفع بقوله من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاول لا يضر الاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف في الخمسة البواقي يضر الاسناد الى ما بعده وايضا ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شبهين فشبه الموصوف يقتضي ان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضي ان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور فعلمنا بالشبهين ففي الخمسة الاول يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم نعكس لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاول لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه به اي لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كل واحد منهما مسند الى ما بعده او انه مشابه به في العمل قوله تقول مررت برجل قاعد غلامه مثال الفاعل المفرد قوله وبرجلين قاعد غلاماهما مثال الفاعل المثنى

---

[1] لان النعت مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته وجمعه فكذلك الصفة لانه عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا غير حقيقي فكذلك الصفة ۱۲

قوله او برجال قاعد غلمانهم مثال الفاعل المجموع قوله ومررت بامرأة قائم ابوها مثال الفاعل المذكر قوله وبرجل قائمة جاريته مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمور او معمورة داره مثال لما لايجوز تذكيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي قوله وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي.. المثال للتشبيه قوله و لذلك اى لاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مررت قوله وكان لا تخرجه الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول للفعل وقوله مشابهة فاعل له قال عبد الرحمن اى ولما كان الظاهر لايخرج الوصف الاول الخ لم يذكر لفظ الظاهر لعل كان اشارة الى ان كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا تخرج الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اخلو قال وفي البواقي لايتبع لا يعلم ان عدم تبعيته في اى شيء ومن اى جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيبين الاولين ايضا جائزان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن موافقة الفعل وايضا الجمع المكسر لحكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث الاعراب في قول المص رح فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ قوله في الظاهر وانما قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لايكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان تجعلها الواو جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يمتنع الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان تجعل الخ وح لايلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لايكون الا اسما فان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند فان قيل لما احتمل هذه التاويلات الثلثة ينبغي ان لايكون ضعيفا اجيب ان في التاويل الاول حمل الكلام على غير مذهب الجمهور وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وفي الثالث انه لو كان الغلمان مبتدأ لم يجز تقديم الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لئلا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر مثنى او مجموعا لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التاويل الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو ممتنع لا انه ضعيف اجيب عنه يمكن هنا كون الضمير مبهما وهو الذي لايكون له مرجع وهو جائز من غير تقدم للمرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التاويل الثالث لما احتمل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يمتنع لا ان يكون ضعيفا قلنا المراد من الفعل ههنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني في المطول حيث قال في اخر احوال المسند ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

عہ شرازمین تا ظاہرین ۱۲

فلا حاجۃ لهما الی التوضیح وقد سبق ان النعت یفید تخصیصا فی النکرۃ وتوضیحا فی المعرفۃ ولا شك ان الضمائر لا تقع نکرۃ فلا یفید الا توضیحا فی المعرفۃ قوله وحمل علیهما جواب سوال وهو ان الدلیل اخص عن المدعی[1] فاجاب بقوله وحمل علیهما فان قیل ان ضمیر الغائب قد یقع موصوفا فی قوله تعالٰی لا اله الا هو العزیز الحکیم قلنا ان العزیز بدل عن قوله هو او نقول ان هو ههنا لیس بضمیر بل هو اسم من اسماء الله تعالٰی یعنی ان هو بسکون الواو اسم الله تعالٰی وبحرکۃ الواو ضمیر قوله ولا یوصف به والضابطۃ ان الموصوف اخص او مساو ولا شیئ اعرف منه ولا مساو له حتی یوصف به... قوله لانه یدل علی الذات فان قیل قد یدل المضمر علی الوصف اذا کان راجعا الی الوصف کاسم الفاعل فیصح کونه صفۃ حینئذ قلنا هذه الصورۃ نادرۃ لا یعبأ به قوله وکانه لم یقع جواب سوال وهو ان قوله لا یوصف به مذکورا فی المتن فلما اعتذر الشارح الرضی عن ترکه اجاب بقوله وکانه لم یقع الخ قوله ای الموصوف المعرفۃ جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا حیوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفۃ اذ الحیوان اعم من الناطق فاجاب بقوله ای الموصوف المعرفۃ واما حیوان فهو نکرۃ ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا الحیوان الناطق فان ههنا الموصوف معرفۃ مع انه ایضا اعم من الصفۃ اذا کان اللام للجنس او الاستغراق فاجاب الشارح عنه بقوله اشد اختصاصا بالتعریف ای لیس المراد بالاخص ان یکون اخص فی صدق الافراد ولا شك ان افراد الحیوان اکثر من افراد الناطق بل المراد من الاخص هو الاخص فی التعریف کما ان تعریف العلم زائد علی تعریف ذی اللام نحو زید الفاضل فان قیل لو قال الشارح المراد من الاخص ما هو اشد تعریفا یکون جوابا عن حیوان ناطق وعن الحیوان الناطق ای عن النکرۃ والمعرفۃ فلا حاجۃ الی قوله ای الموصوف المعرفۃ قلنا لا نسلم انه لا حاجۃ الی قوله ای الموصوف المعرفۃ لان شدۃ الاختصاص بالتعریف لا یکون الا بعد تحقق جنس التعریف او نقول ان الشارح اختار ههنا ترخیم العنان ومن الشارحین من جعل الاخص علی اصطلاح المنطقیین وهو ان یکون المراد من الاخص هو الاخص فی الصدق فیرد علیهم الحیوان الناطق وحیوان ناطق والیضا لا یصح بناء قوله ومن ثم لم یوصف ذو اللام الخ اجیب عن الاول ان الموصوف انما یکون موصوفا بعد التوصیف والحیوان بعد التوصیف بالناطق مساو للناطق وعن الثانی ان بناء هذا القول بطریق الاستخدام بان یراد من صریح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارۃ الی المعنی الاخر وهو ان یکون الاخص فی التعریف والمعلومیۃ فان قیل فی الاستخدام لا بد من الضمیر وهو منتف ههنا قلنا بان اسم الاشارۃ فی حکم الضمیر وفی قوله فان قوله ومن ثم فی قوۃ قولك من اجله فان قیل اذا کان الموصوف اخص فکیف یثبت له التوضیح بصفۃ اعم قلنا کثیرا ما یکون

---

[1] واذا کان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف فلا تحتاج الیه قال عبد ۱۲ م ۲ لان المدعی منع موصوفیۃ مطلق الضمائر والدلیل خاص وهو لا یثبت ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف ۱۲ م ۳ فلا یلزم توصیف الضمیر ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

الاخص يحتمل الاوصاف فدفع الاحتمال لاعم نحو زيد الظريف قوله والمعلومية عطف التفسير للتعريف قوله يعني اعرف منها جواب سوال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف اجتمعا في قوله اشد اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعني اعرف منها اى المراد ان يكون اعرف منها قوله ادون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفعل اى ان لا يكون دونا قوله ان اعرفها المضمرات قالوا اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلانه اما محمول عليهما واما لانه يحتاج الى لفظ يعبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية واما كون اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدها ففي رتبة فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله اى ذا اللام الآخر دفع وهم وهو ان المراد بالمثل عين ذا اللام الذى وقع موصوفا فلا يثبت الفرق بين الصفة والموصوف فدفع بقوله اى ذا اللام الآخر وانما قال لاجتنابه ولم يقل الابه يعني ان المصنف رح وضع المظهر موضع المضمر وهو لا يكون الا لنكتة فما هي قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله امس لا ادرى في ذكر قوله امس فائدة لهذا المثال تام بقوله او الرجل الذى كان عندك فتامل فيه قوله بلا واسطة دفع وهم ظاهر قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم توصف ذو اللام الا بمثله قوله فلو وقع الاخص الخ جواب سوال وهو انه يشكل بمثل جاءني زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بزيد هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان تعريف الموصول زيد من المعرف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع الاخص الخ قوله عند صاحب هذا المذهب اى عند من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف جواب سوال وهو انكم قلتم ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساو فعلى هذا ينبغي ان يجوز اتصاف اسم الاشارة بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما لكونهما اعرف منها او مساويها مع انهم التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف رح عنه بقوله وانما التزموا وصف الخ قوله اى باب اسم الاشارة جواب سوال وهو انه لا يصح اضافة الباب الى هذا لان الباب عبارة عن النوع وقوله هذا فرد وشخص فاجاب بقوله اى باب اسم الاشارة واضافة الباب الى اسم الاشارة بيانية فلا يرد انه ليس لاسم الاشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل الوجه وان كان بعد الاشارة الحسية لان بها يعرف الذات والتشخيص لا يعرف الجنس بها فيكون مقتضى

لبيان الجنس لان الجنس في اسم الاشارة مبهم لانه يصدق على الاجناس والجنس في ذى اللام معلوم فان قيل ان الاشارة يعلم الذات والتشخص واللازم معه العلم بالجنس ايضا قلنا ان للمخاطب وان حصل له العلم بالجنس من العلم بالفرد لكن ليس في كلام المتكلم دلالة على بيان الجنس قوله من المحتاج الفقير قيل هذا الدليل لو صح لزم ان لا يصح توصيف ذى اللام بالمضاف الى مثله اذ فيه ايضا استعارة من المستعير قلنا فرق بينهما بان الموصوف المبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف الى المعرف باللام ولكن للموصوف المعرف باللام لا يكتسب التعريف من المضاف الى المعرف باللام لان جنسه غير مبهم بل للتوضيح فقط بخلاف اسم الاشارة لان الجنس فيه مبهم لانه يصدق على الاجناس قوله وحمل الموصول جواب سوال وهو ان الموصول ايضا لبيان الذات والتشخص لا الجنس فاجاب بقوله وحمل الموصول عليه الخ قوله اى الكريم اى مررت بهذا الكريم فيكون الذى كرم بمعنى الكريم فان قيل ان ما قلت ان في اسم الاشارة ابهام باعتبار اصل الوضع فهو بينا فض بما سبق في بحث التميز لان الشارح رح قال ثمه ان الابهام فى اسماء الاشارة باعتبار ما استعمل فيه ولا ابهام فيها بحسب اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم كلى ليستعمل لكل جزئى تامل فيه قوله لان الابيض عام هذا اذا كان اللام في الابيض للجنس او الاستغراق واما اذا كان اللام للعهد فلا يكون الابيض عاما كما لا يخفى قوله ان المشار اليه انسان وفيه نظر وهو ان العلم موجود فى الملائكة والجن اجيب عنه ان المراد بالعلم علم الانسان بقرينة قوله مررت لان المرور من الجن والملائكة لا يعلم لنا قوله بل لاجل

بحث العطف

لان تنكير الصفة يدل عليه قوله العطف هو فى اللغة الامالة كما يقال عطفت النخلة الى الارض اذا مال اليه لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة وفيه نظر لانه لما كان بمعنى الامالة لا يصح صلته بعلى كما يقال عطف عليه اجيب بانه يتضمن معنى وقع اى مال اليه ووقع عليه قوله يعنى المعطوف جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله تابع على العطف لانه على هذا يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب بقوله يعنى المعطوف ثم يرد عليه ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه عطف البيان لانه ايضا معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف قوله اى قصد نسبته جواب سوال وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الى التابع والضمير في التابع راجع الى الموصوف فيعلم منه ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لان القصد لا يقع الا على مقدور المتكلم وذات المعطوف غير مقدور له فاجاب بقوله اى قصد نسبته الخ يعنى العبارة بحذف المضاف اى ان النسبة المقصودة اليه باعتبار حال المتعلق لا باعتبارها لنفسه قوله الواقعة فى الكلام جواب سوال وهو ان العبارة لا يصح قول المص رح بالنسبة لانه على هذا يلزم قصد النسبة بالنسبة وهذا باطل فاجاب بقوله الواقعة يعنى فرق بين النسبتين اذ المراد بالنسبة الاولى ما هو مذكور فى قول الشارح هى النسبة التى كانت فى الواقع اى النسبة التى صدر من الفاعل

كالمجئ الصادر من الفاعل والمراد بالنسبة التى ذكر فى قول المص رح هى النسبة الواقعة فى الكلام
كالمجئ الذى حكم به عن المجئ الذى صدر من الفاعل فيكون تقدير الكلام قصد نسبة الاصلى
الواقعة الصادر من الفاعل بالنسبة التى ذكر فى الكلام بطريق الحكاية عن النسبة الاصلى قوله
فقوله بالنسبة متعلق الخ ذكر وهم وهو ان قوله بالنسبة متعلق بمتلبس كما هو الشائع فيما بينهم
لا بالقصد فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود فى الكل فدفع بقوله
متعلق بالقصد فان قيل ان قوله مقصود صالح للتعلق به لانه شبه الفعل فلم يتعلق به مع
انه مذكور قلنا لو تعلق به لتوهم منه ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود كما يكون
مشتملا على المصدر كذلك يكون مشتملا على الذات قوله المفهوم من المقصود جواب سوال
ظاهر قوله اى كما يكون جواب سوال وهو ان المتبادر من قوله مع متبوعه انه متعلق
بالنسبة للقرب فلا يحصل الاحتراز عن البدل فاجاب بقوله اى كما يكون يعنى انه ايضا متعلق
بالقصد لا بالنسبة قوله من غير استقلال به اى بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجيب
ايضا ان معناه مقصود باصل النسبة لا بكيفية النسبة من الايجاب والسلب قوله ولما تم
الحد جواب سوال وهو ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصل بما[1]
فالاشتغال بقوله يتوسط الخ اشتغال بما لا يعنى اجاب بقوله ولما تم الحد قوله ولم يكتف بقوله
جواب سوال وهو انه ينبغى ان يذكر قوله تابع يتوسط الخ ولم يذكر قوله تابع مقصود الخ فاجاب
بقوله ولم يكتف الخ قوله بتبعية عليه للعطف وهو الصفة الاولى قوله ويصدق على هذه الصفة
اى الصفة التى دخلت حرف العطف عليها قوله لان توسط حرف العطف جواب سوال
وهو ان توسط حرف العطف بين الشيئين يقتضى عطف الثانى على الاول والصفة ليست
بمعطوف على الموصوف فكيف يدخل فى تعريف المعطوف اجاب بقوله لان توسط حرف
العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهى من هذه الجهة جواب سوال وهو فليكن
من هذه الجهة معطوفة فلا يرد اجاب بقوله من هذه الجهة الخ قوله وقيل قد جوز الزمخشرى
الخ هذا جواب اخر لعدم الاكتفاء فى التعريف بقوله تابع يتوسط الخ قوله لتاكيد اللصوق بمعنى
الجمع وكون الواو لتاكيد اللصوق فلان الواو للجمع فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع
الموصوف بالصفة قوله وحكم المص رح فى شرح المفصل فيه اشارة الى تاكيد قول القيل قوله
ولها منذرون فيه انه ليس فى هذه الاية الواو وايضا لم يورد المص رح فى شرح المفصل هذه
الاية بل اورد قوله تعالى وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ والله اعلم قوله صفة لقرية
اذ لو كان حالا لتقدم لان ذو الحال نكرة قوله ولقد عن للضعف ايضا اشارة الى تاكيد قول
القيل وفيه نظر لانه بعينه ما قال الماول فى قوله جاءنى زيد العالم او الشاعر والله بدا جيبا زوجها

[1] لان المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعية وهما يحصلان بقوله يتوسط فلا الحاجة الى قوله مقصود ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلمہ

قالہ[1] اولایکون لہ[2] للنعت جہتان جہۃ النعت وجہۃ العطف[3] بلحاظ جہتین فیما قالہ ہہنا نقلا عن المصرح یکون لہ جہۃ واحدۃ ای بلحاظ جہۃ واحدۃ وہی النعت لا محالۃ ولا یکون معطوفا قولہ وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وہو ان العاقل مثلا اذا لم یکن معطوفا فی الحقیقۃ لم یجز دخول العاطف علیہ فاجاب بقولہ وانما حسن الخ قولہ لما بینہما من التغایر ای فکما ان بین المعطوف والمعطوف علیہ مغایرۃ فی الذات کذلک بین الصفۃ والموصوف مغایرۃ فی الذات ای فی المفہوم وان اتحدا فی الصدق علی شیٔ واحد قولہ فیہ نظر ای فی قولہ القیل مع التاکید بقول المصنف نظر قولہ ای بین الصفات والمعطوفات قولہ لدلالتہا ای لدلالۃ حروف العاطفۃ قولہ فیہا ای فی الصفات قولہ من الجمع بیان لکلمۃ ما کما فی الواو قولہ والترتیب کما فی الفاء وکاحدہما کما فی کلمۃ او والجیب عنہ ان الدلالۃ علی تلک المعانی غیر کافیۃ فی کونہا عاطفۃ بل لا بد ان یکون المعطوف والمعطوف علیہ مقصودان فی الکلام ولا بد انیکونا غیر متحدین فی الصدق قولہ لا المنصوب والمجرور اشارۃ الی ان قید المرفوع احترازی وایضا الی ان المدعی مرکب من جزئین فصرح للص باحدہما والشارح بالآخر قولہ بارزا کان او مستترا دفع وہم ظاہر[4] قولہ اولا جواب سوال وہو ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لان العطف اذا تحقق ووجد فکیف یتوقف علی التاکید فاجاب بقولہ اولا حاصلہ سلمنا ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لکن ہذا اذا لم یکن فی الجزاء قرینۃ علی تحقق الشرط وہہنا وجدت وہو قولہ اولا لانہ مقدر فی عبارۃ المصنف واجاب مولانا عبد الغفور بزیادۃ لفظ الارادۃ[5] فی جانب الشرط فان قیل ان ہذا التاکید لا یخلو اما لفظی فہو بتکرار اللفظ الاول وہہنا لیس کذلک واما معنوی فہو بالفاظ محصورۃ وہہنا لیس شیٔ منہا قلنا ہذا لفظی اذ المنفصل مرادف المتصل والتاکید باحد المترادفین کانہ بعین اللفظ الاول قولہ علی بعض حروف الکلمۃ فیکون کعطف کل الکلمۃ علی جزء الکلمۃ فح یلزم انحطاط مرتبۃ المتبوع عن مرتبۃ التابع قولہ لانہ بذلک یظہر الخ جواب سوال وہو ان التاکید بالمنفصل لا یخرج المتصل عن عطف کل الکلمۃ علی بعض الکلمۃ فلا فائدۃ فی التاکید فلنا بقولہ لانہ بذلک الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما اکد بالمنفصل المستقل صار کان للمتصل ایضا مستقل باعتبار استقلال المرادف قولہ جواز افرادہ ای جواز استقلالہ قولہ مما اتصل بتاکیدہ ای باعتبار استقلال تاکیدہ قولہ ولا یجوز جواب سوال ظاہر قولہ فان کان الضمیر منفصلا اشارۃ الی فائدۃ قولہ المتصل قولہ ولذا انکان متصلا منصوبا اشارۃ الی فائدۃ قولہ المرفوع قولہ ورید ضرب ہو وغلامہ مثال المستتر فان قیل یجوز ان یکون ضمیر ہو فاعل ضرب فما الدلیل علی ان الفاعل ہہنا مستتر

[1] یعنی ان الفرق بین ہذا الوجہ والوجہ الاول ان الوجہ الاول جعل المعطوف علی الصفۃ صفۃ من وجہ ومعطوفا من وجہ وہذا الوجہ جعلہ صفۃ لا محالۃ من غیر ان یکون معطوفا من وجہ قالہ عصام الدین ۱۲ [2] تقریرہ ان المتبادر من المتصل البارز فینتقض بنحو زید ضرب ہو وغلامہ فانہ یجب تاکیدہ مع انہ لیس بارز فاجاب بقولہ بارزا کان الخ ۱۲ م [3] حیث قال ای اذا ارید العطف ۱۲ مفتی [4] وہذا کما قال اللہ تعالی اذا قمتم الی الصلوۃ فان اقامۃ الصلوۃ لا یکون الا بعد تحقق الوضوء فالمراد انہ اذا اردتم ان تقوموا الی الصلوۃ فاغسلوا الخ قالہ عبد الرحمن ۱۲ اللہم اغفرلی

قلنا انفصال الضمير عند تعذر المتصل ولا تعذر ههنا فافهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع فصل وفيه نظر وهو ان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جزئها فيلزم زيادة التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان الفتور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف عليه فتعادل بعد المعطوف لكمال المعطوف فان قيل انه يعلم من قوله يحسن الا ختصار بترك التاكيد ان الطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفصل وايضا ان التاكيد يحصل بتاخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاولى ان يقول انه يلزم الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه اجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والآخر المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام الاول ليس الا بالفصل الكثير فماله ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه واجيب ايضا ان هذا انما يرد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشان وان رجع الى التاكيد فلا يرد فان قيل ان قوله طال لازمي فكيف يكون قوله الكلام مفعول له قلنا ان قوله طال سهو من الكاتب والنسخة الصحيحة طول من باب التفعيل فيكون متعديا قوله سواء كان الفصل دفع وهم وهو ان المراد من الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المصنف رح في المثال فدفع بقوله سواء كان الفصل قوله فكبكبوا فيها اے القي في الجحيم هم اي الكفار اي الهتهم فقوله والغاوون عطف على ضمير الجمع لوجود الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والكبكب بالفارسية نگون در افگندن والغاوون بالفارسية گمراهان قوله والامران متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم التاكيد مع وجوده متساويان فان قيل لم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرافع مثل ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرور باعادة الجار مثل مررت بك وبزيد قلنا على هذا يطول الكلام فان ضربت طويل بالنسبة الى التاكيد وهو انا قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى ان قول المصنف رح مخالف عن القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد الخ فان قيل يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحساني قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله اعيد الخافض قيل يشكل هذا بقوله تعالى ... تَسَاءَلُونَ بِهٖ وَالْاَرْحَامَ فان الارحام مجرور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعبأ به واجيب ان هذا الواو ليست للعطف بل للقسم قوله حرفا كان او اسما اشارة الى الرد على الشيخ الرضي حيث قال لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز اذا قام قرينة دالة على المقصود

ل؎ فعلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ١٢ م ٢؎ اعني قوله ضربت اليوم وزيدا ١٢ م مفتی عبد الرحیم ١٢ غ
٣؎ فانه يدل على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل غير جائز ١٢ اللهم اغفر لے غ

مفتی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی غ

كذا قال مولانا عبد الغفور والجواب عنه ما قال الشارح من[1] ان الثاني كالعدم **قوله** لان اتصال الضمير المجرور قال مولانا عصام الدين هذا منقوض بقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ فان قوله رحمة مجرور بالباء مع انه انفصل بينهما بكلمة ما اقول في الجواب عنه ان كلمة ما عبارة من رحمة الله فان الفصل كلا فصل **قوله** جاز انفصاله وفيه نظر لان قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتبه على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا متصلا وليس بجائز اجيب عنه ان المراد بالجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اى عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع مع وجوب الانفصال **قوله** وليس للمجرور جواب سوال ظاهر[2] **قوله** وفي استعارة المرفوع جواب سوال وهو انه لم لا يجوز ان يستعار المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل حتى يؤكد به[3] فاجاب بقوله وفي استعارة المرفوع مذلة لان استعمال العمدة في الفضلة ذلة العمدة فان قيل انه على هذا يلزم سد باب الاستعارة اذ الاستعارة انما يكون اذا كان المستعار عنه اقوى من المستعار له اذ الاستعارة بناء على الافتقار اى افتقار المستعار له الى المستعار عنه الا ترى انه لا يصح استعارة المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الى المسبب كذا قال علماء الاصول وايضا ان هذا مخالف لما قال الشارح في بحث الضمائر حيث قال ان الضمائر حيث تقع بعضها موقع بعض نحو ما انا كانت فان قوله انت ضمير مرفوع وقع موقع المجرور اذ الكاف في قوله كانت حرف جر فينبغي ان يكون مدخوله ضميرا مجرورا اى ما انا كذلك اجيب عن الاول نعم ان الاستعارة صحيحة لكن ههنا مانع اخر وهو انه بعد الاستعارة يجعل العمدة تاكيدا وتابعا للفضلة والمراد بالمذلة هذا فان قيل فليكن استعارة الضمير المنصوب المنفصل للمجرور فلا يثبت ذلة العمدة قلنا فيه وهم عدم الاستعارة لان الضميرين المتصلين بهما لما كانا متحدين توهم ان منفصليهما ايضا متحدان **قوله** ولا يكتفى بالفصل جواب سوال ظاهر **قوله** نحو مررت بك وبزيد مثال الجار الحرفي **قوله** والمال بيني وبينك مثال الجار الاسمي **قوله** فالمعطوف دفع وهم وهو ان قوله بزيد معطوف على كاف الخطاب في قولہ بك فح يلزم دخول الحرف وهو الباء على الحرف وهو الباء في قوله بزيد وذا غير جائز لان الحروف الجارة لا تدخل الا على الاسماء وكذا الباقي بعضها للاسماء وبعضها للافعال فدفع بقوله فالمعطوف الخ **قوله** والعامل مكرر جواب سوال وهو ان العامل في المعطوف لا يكون الا ما كان عاملا في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدرك فاجاب بقوله والعامل مكرر **قوله** وجره بالاول جواب سوال وهو ان على هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك باطل فاجاب بقوله وجره بالاول **قوله** والثاني كالعدم معنى لا لفظا لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز **قوله** اذ بين لا يضاف يعني لو كان جر زيدا بالبين الثاني فيكون البين الثاني معتبرا

---

[1] اى العامل الثاني وهو الجار ولفظ بين ۱۲

[2] تقريره انه لم لا يجوز ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع المتصل اجاب بقوله وليس الخ ۱۲

[3] اى اولا ثم يعطف على المجرور المتصل ۱۲ وهذه المذلة تدل على الالتباس ۱۲

مفتی عبد الرحیم ۱۲

و غیر زائد فیکون اضافته الی مفرد مع انه لایضاف الا الی المتعدد فعلم ان جره بالاول قوله
وقیل جره بالثانی ثم یرد علیه انه لما کان جره بالبین الثانی فیکون معتبرا و غیر زائد فیلزم اضافة
بین الی المفرد وذا باطل فدفع الشارح بقوله کما فی الحرف الزائد یعنی ان جر زید بالبین الثانی
ولا یلزم منه کونه غیر زائد اذ الزیادة لا ینافی العمل فلیکن البین الثانی زائدا ویکون له العمل
کالحرف الزائد فی قوله تعالیٰ کفی بالله وقولهم بحسبك درهم فیکون البین الاول مضافا الیهما معا
والبین الثانی زائد ولکن جره بالثانی قوله تحجاونی کلهم الخ فان قیل وجد الفصل ههنا وهو
نون الوقایة ویاء المتکلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وهذا الفصل لیس کذلك او نقول ان
المراد بالفصل المستقل فی التلفظ ویاء المتکلم ونون الوقایة غیر مستقل بالتلفظ قوله والغلط قلیل
جواب سوال ظاهر قوله نادر والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لا حکم للنادر قوله وقوی
مناسبة الظاهر ان یقول ولیقوی لان معناه علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما استقبل
یقینا یصح التعبیر عنه بالماضی قوله فیما یجوز له ویمتنع دفع وهم وهو ان المراد منه ما یجوز له فقط
فدفع بقوله فیما یجوز له ویمتنع قوله من الاحوال العارضة له الخ جواب سوال وهو انه منقوض لی
بقولهم جاء نی الانسان والفرس فان النطق یجوز للمعطوف علیه ولا یجوز للمعطوف فاجاب بقوله من الا
حوال العارضة له الخ والنطق من ذاتیات الانسان لا من احواله وقوله العارضة صفة کاشفة للاحوال
قوله نظرا الی ماقبله جواب سوال وهو انه منقوض بالاعراب والبناء اذ هما من العوارض و لا
اشتراك للمعطوف مع المعطوف علیه فیهما فاجاب بقوله نظرا الی ماقبله یعنی ان المعطوف فی
حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له بالنظر الی ماقبله والاعراب والبناء من الاحوال العارضة
فی نفس المعطوف قوله بشرط ان لایکون الخ جواب سوال وهو فی قوله یا رجل والحارث الحال العارض
للمعطوف علیه وهو البناء علی الضمة حاصل مما قبله وهو حرف النداء مع انه لم یثبت البناء علی
الضمة فی المعطوف وهو الحارث بل هو ترفع علی لفظه وتنصب علی محله کما مر فی توابع المنادی
المبنی المفردة فاجاب الشارح عنه بقوله بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی
الاحوال العارضة له مشروط بشرط ان لایکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف والمقتضی ههنا وهو عدم
لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیه ولیس فی المعطوف اذ لو شارك المعطوف مع
المعطوف علیه فی الحال العارض وهو البناء علی الضمة وهو حاصل من حرف النداء لزم اجتماع اللام
وحرف النداء فی المعطوف قوله کالاعراب والبناء المراد بالاعراب کونه غیر مناسب لمبنی الاصل
والمراد بالبناء کونه مناسبا له ولا شك انه من الاحوال العارضة من حیث نفسه فلا یرد ان الاعراب
حاصل بالنظر الی ماقبله وهو العامل لا بالنظر الی نفسه قوله وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

له تقریره ان بدل الغلط لیس کل المتبوع ولا جزء ولا متعلقه فهو اجنبی لمتبوعه ۱۲ م ۲ه وکذا بالتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع ۱۲

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

المعطوف يشارك المعطوف عليه فى الحكم بشروط ثلثة الاول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال العارضة للمعطوف والثانى ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث ان يتحقق مقتضى ذلك الحال فى المعطوف والمعطوف عليه اى لم يكن عدم مانع الحال فيهما كما فى قولهم جاءنى زيد وعمرو فعمرو شريك مع زيد فى الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جاءنى مع تحقق المقتضى فيهما وهو صلاحيتهما للفاعلية والرفع فلو قيل جاءنى زيد وحجر فالحجر لا يشارك زيداً فى الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية فى الحجر ثم فى قوله يارجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله وهو حرف النداء مع تحقق المقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى مفقود فى المعطوف فلا يثبت فى الحارث البناء على الضمة بل حكم الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر فى توابع المنادى فان قيل ان قول الشارح من حيث تجرده عن اللام صريح فى ان الحال العارض هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التنكير وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشارح ايضا فيما سبق اجيب ان ما قال الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا معنى قوله ان ما يقتضى تجرده عن اللام الخ هو البناء على الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء فى قوله هو اجتماع اللام سهو من الكاتب يعنى انه ليس من باب لا فتعال بل هو من باب الافعال والهمزة فيه للسلب فيكون تقديره هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما نحو رب شاة الخ جواب سوال وهو ان قوله وسخلتها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسخلتها معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان للمعطوف شريك مع المعطوف عليه فى الحال العارض وهو التقليل والتكثير والجر اذ رب يفيد التقليل والتكثير فى المدخول وكذا يفيد الجر فيه ولا شك ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضى وهو التنكير لانها لا تدخل على المعرفة ووجهه سيجئ فى بحث حروف الجارة انشاء الله تعالى فاجاب الشارح بقوله واما نحو رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعين الخ اللام فى قوله لقصد تفسيرى بمعنى ان لقصد اذ المقصد مصدر ويجوز تاويل المصدر بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تاويل ان مع الفعل بالمصدر واللام فى قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن رح فحاصله قال الشارح ان التنكير ههنا بطريقين احدهما ان يكون بحذف حرف الجر اى رب شاة ورب سخلة لها فيكون تركيباً توصيفيا لا اضافيا وثانيهما ان يكون بنكارة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن لمرجع مذكور وههنا المرجع مذكور فاجاب الشارح عنه بقوله اى رب شاة وسخلة شاة يعنى ان الضمير فى قوله وسخلتها راجع الى شاة ما لا الى شاة مذكورة ولذا قال وسخلة شاة ولم يقل وسخلة الشاة اذ النكرة اذا اعيدت

نکرۃ کانت الثانیۃ غیر الاولی او نقول ان نکارۃ الضمیر مبنی علی ما ذھب الیہ الشیخ الرضی من ان مرجع الضمیر اذا کان نکرۃ یسمی ھذا الضمیر مبھما ونکرۃ **قولہ** وکذا المعطوف ھذہ العبارۃ من الشارح یحتمل ان یکون مسئلۃ ابتدائیۃ من الشارح لاستیفاء المسائل **قولہ** بالنظر الی نفسہ ای بانیکون احوال لنفس مصاحبا مع احوال ماقبلھا **قولہ** مثل المعطوف علیہ فی الافراد **قولہ** فی ترکیب لما قال الشیخ الرضی ان قولہ لم یجز فعل وفاعل قولہ ما زید بقائم الخ بتاویل الترکیب او القول وقولہ الا الرفع بدل من الفاعل وھو ما زید بقائم فیرد علیہ انہ لیس ببدل الکل ولا بدل البعض وھو الظاھر ولا بدل الغلط لانہ نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا بدل الاشتمال اذ الرفع غیر مشتمل علی ھذا الترکیب لان مذاھبہ فی **قولہ** ھو ما اشتمل علی علم الفاعلیۃ ان المراد من الاسم ھو الذی لم یکن مبنیا کما قال الشارح فی راس المرفوعات والفاعل ھہنا جملۃ وھی من المبنیات والرفع المحلی غیر معتبر عندہ فکیف یصح البدل منہ فعدل الشارح الی الترکیب الذی ھو صحیح عند الکل وھو ان قولہ یجوز فعل وقولہ ما زید ظرف بتقدیر کلمۃ فی ولفظ الترکیب لان المضاف لایکون الا اسما وقولہ الرفع فاعل الفعل وقولہ لم والا زائدان بحکم **قولہ** فی ذاھب لما کان محل الرفع مبھما فلرفع الابھام وتعیین ما ھو المراد قال الشارح فی ذاھب **قولہ** العائد الی اسم ما دفع وھم وھو ان العائد کائن فی نفس المعطوف علیہ غیر راجع الی ماقبلہ فاجاب بقولہ العائد الی اسم ما **قولہ** علی ان یکون خبرا مقدما **فان قیل** ان ھہنا احتمال اخر وھو ان ذاھب مبتدأ من القسم الثانی من المبتدأ وعمرو فاعلہ ساد مسد الخبر فلم ترکہ الشارح **قلنا** انما لم یذھب الشارح الی ھذا الاحتمال لانہ ح یکون فی قوۃ الجملۃ الفعلیۃ لان القسم الثانی من المبتداء بتاویل الفعل عندھم کما مر فی موضعہ فیکون ح بمنزلۃ عطف الجملۃ الفعلیۃ علی الاسمیۃ وھو غیر مستحسن **قولہ** ولا مانع منہ ای من عطف الجملۃ الاسمیۃ **قولہ** الذباب خبر من قولہ الذی **قولہ** لانھا فاء السببیۃ جواب بالمنع ای لانسلم کون الفاء للعطف بل للسببیۃ **قولہ** فی ھذا الترکیب جواب سوال وھو انا لانسلم ان الفاء للسببیۃ لانہ منقوض بقولھم جاءنی زید فعمرو فان الفاء فی قولہ فعمرو لیست للسببیۃ بل للعطف فاجاب بقولہ فی ھذا الترکیب **قولہ** ای فاء لھا نسبۃ الخ لما کان الیاء فی قولہ للسببیۃ یاء النسبۃ وھی تقتضی المنسوب والمنسوب الیہ فاراد الشارح ان یبینھا بقولہ ای فاء لھا نسبۃ الی السببیۃ **فان قیل** ینبغی للشارح ان یقول لھا نسبۃ الی السبب بدون الیاء لانہ عبر عن الیاء بالنسبۃ فلا یبقی لھا اثر **قلنا** الیاء فی قول الشارح لیست یاء النسبۃ بل ھی یاء المصدریۃ **قولہ** بان یکون معناھا دفع وھم وھو

لہ وھو الصفۃ الواقعۃ بعد حرف النفی کما ولا وغیرھما ۱۲ مفتی عبد الرحیم لہ لاشتمالہ علی الاسناد التام فکانہ قیل لا ذاھب عمرو بخلاف الصفۃ المسندۃ الی فاعلھا فانہ فی حکم المفردۃ قالہ الفاضل السیالکوٹی ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها يعنى ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب سوال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلابد لمعنى العطف[1] من العائد فاجاب بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذا الطير جواب سوال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادوات الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا ليستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى الخ قوله ويفهم منها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعنى ان الفاء ليست للسببية لاكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى السببية رابط فلاحاجة الى رابط اخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله او يفهم هذا ان الربط فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فانقيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان الجملتان كجملة واحدة فيكفى بالرابط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغى ان يقدر فى قوله ولا ذاهب عمرو فكيف حكم فيه بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تتمة الجواب الثانى والثالث وانما قدرنا اذ فيها معنى السببية مع العطف فلمعنى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية قوله اى اذا وقع العطف جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب على الشرط كاءلان قوله واذا عطف دل على حصول العطف[2] ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه قوله لم يجز فاجاب بقوله اى اذا وقع العطف يعنى ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذى هو الثبوة بعد الايقاع بل المراد ايقاع العطف الذى هو بمعنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا بل المراد ههنا الايقاع وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين ان المراد من قوله واذا عطف اذا اريد العطف ولاشك ان الجزاء يترتب على الارادة لاكن يرد عليهم ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله بناء جواب سوال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذ العطف لا يكون على عاملين بل على معموليهما فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة احدها بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض شارحى الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمحذوف وهو قوله بناء فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعولا له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

[1] اى فلابد فى الجملة التى وقعت صلة للموصول من عائد يربطها الى الموصول وان كانت بحكم العطف ۱۲ مفتى عبد الرحيم

[2] كما بين عليه الا والماضى لان لفظه او وجيتها الماضى تقتضيان التحقق والوجه قاله عبد ۱۲ م

اللهم اغفر لى امين ۱۲ م

على وجود له فدفع وهم وهو ان المراد من العاملين تصور العاملين فعلى هذا لا يصح جعلهما معطوفا عليهما فدفع بقوله على وجود عاملين يعني ليس المراد من العاملين تصور العاملين حتى يتوهم ما ذكر بل المراد وجودهما قوله بان عطف اسمان جواب سوال وهو ان العطف يقتضي المعطوف والمعطوف عليه وههنا لم يوجد واحد منهما فاجاب بقوله بان عطف الخ يعني ان المعطوف و المعطوف عليه كلاهما مقدر ان قوله على معموليهما جواب سوال وهو انه منقوض بقولهم ضرب زيد عمروا وبكر خالدا اذ فيه عطف الاسمين على المعمولين مع انه جائز فاجاب بقوله على معموليهما يعني ان المراد عطف الاسمين على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد وفي مادة النقض العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقا قوله بان يجعلا الخ بيان الامالة والضمير في قوله يجعلا راجع الى الاسمين والضمير في معموليهما راجع الى العاملين قوله على معمولي عاملين يعني ان عبارة المصنف بحذف المضاف. قوله ولا على اكثر من اثنين نحو ثبت زيد في الدار ضاربا اباه وعمرو والبيت غلامه فقوله وعمرو عطف على زيد وهو فاعل ثبت فكذا عمرو وقوله البيت عطف على الدار وهي مجرور بكلمة في فكذا البيت وقوله غلامه عطف على اباه وهو مفعول به لضارب فكذا غلامه وقوله ضاربا حال من زيد قوله اي غير متحدين دفع وهم وهو ان المراد من اختلاف العاملين الاختلاف في الوصف فلا يحصل الاحتراز من مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا اذ اختلاف العاملين في الوصف موجود ههنا بان احدهما موصوف بالمؤكد والاخر بالمؤكد فاجاب بقوله اي غير متحدين ثم يرد عليه ان ضرب ضرب غير متحدين نظرا الى المؤكد والمؤكد فاجاب عنه بقوله بان لا يكون الثاني عين الاول والحاصل ان الاتحاد يستعمل في الذوات فلما قال الشارح غير متحدين علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف في الذوات دون الوصف قوله وذلك اي قوله مختلفين قوله وذلك العطف اي عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد كما في قولهم الخ لكن هذا العطف جائز عند المصنف لتقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه قوله ما كل سوداء الخ كلمة ما نافية وكل مرفوع مضاف الى سوداء فالعامل في المضاف هو كلمة ما هو اسم ما وقوله تمرة خبرها فيكون عاملهما مختلفين فقوله بيضاء عطف على سوداء وشحمة عطف على تمرة قال في الايضاح هذا القول مثل يضرب في حال خطاء الظن فالسواد مونث اسود غير منصرف والتمرة واحد التمر اليابس من تمر النخل كالزبيب من العنب وكذا البيضاء مونث ابيض غير منصرف قوله وفي قوله

وا لاشارة ان ضرب الثاني عين الاول

له معانه ليس من باب عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين ١٢م مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام ؛ بروے محمد علیہ السلام ؛

الشاعر خاطب الشاعر زوجته حين فضلت عليه زوجا آخر مات عنها فقال أكل امرء تحسبين
الخ فقوله تحسبين صيغة المؤنث الواحدة المخاطبة والهمزة للاستفهام الانكاری وقوله كل
منصوب لانه مفعول لقوله تحسبين والنار الاولى عطف على امرء الاول والنار النار الثانية
عطف على امرء الثانی والعامل فيه تحسبين لانه مفعول له ای تحسبين كل الخ معناه اتظنين يا
زوجتی ان كل من فی صورة الرجال انه كامل فی الرجولية وان كل نار توقد فی الليل نارا فهو
وليس كذلك لان النار التی اوقدها اللصوص لا نفع فيها بل فيها ضرر للناس لان كثيرا ما
يوقد اللصوص النار للغدر على الناس بان يظن الناس ان ثمة عمران فاذا هم لصوص قوله
فهذا وان كان بحسب الظاهر الخ هذا جواب آخر عن سوال عدم ترتب الجزاء على الشرط يعني
ان الجواز الذی يعلم من الشرط فهو بحسب الظاهر وعدم الجواز الذی يعلم من الجزاء
فلدفع الايهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح رح فانه يجوز الخ يعني ان خلافه من عدم الجواز
قوله بحسب الحقيقة انما قيد به اذ بحسب الظاهر جائز عند الجمهور ايضا قوله كما جاز بحسب
الصورة دفع وهم وهو ان الجواز عنده لما كان بحسب الحقيقة فلا يكون بحسب الظاهر
فدفع بقوله كما جاز بحسب الصورة قوله ولا يؤول الامثلة جواب سوال وهو جواز هذا العطف
كما كان عند الفراء فكذا عند سيبويه باعتبار التاويل كما يأتيك التاويل فی قوله بل يجعل الخ فاجاب
بقوله ولا يؤول الامثلة الخ قوله ولا يقتصر جواب سوال وهو ان الجواز كما كان عند الفراء
فكذا عند الجمهور بحسب الصورة فی صورة تقديم المجرور فاجاب بقوله ولا يقتصر الخ قوله
وعدم جواز ذلك العطف جواب سوال وهو ان الاستثناء فی قوله الا فی نحو فی الدار زيد الخ
لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فيتوهم منه ان الفراء
موافق مع الجمهور فی عدم الجواز فی مثل فی الدار زيد الخ وهو خلاف المقصود واما الثانی فعلى هذا
يكون قوله الا فی نحو فی الدار الخ فی جنب قوله لم يجز عند الجمهور فيكون معنى المتن هكذا لم يجز
عند الجمهور الا فی نحو فی الدار زيد خلافا للفراء وفساده ظاهر فاجاب الشارح رح بقوله وعدم
جواز الخ يعني ان الاستثناء من مجموع قوله لم يجز خلافا للفراء قوله الا فی نحو فی الدار زيد الخ ای ثبت
فی الدار زيد فيكون زيد فاعل الفعل محذوف وهو ثبت او يكون زيد مبتدأ وقوله فی الدار خبر
خبر المقدم فهذا مثال لما يكون المجرور مقدما على المعمول المرفوع واما قول الشارح رح وان
فی الدار زيد الخ مثال لما يكون المعمول المؤخر منصوبا واما مثال ما يكون المعمول المؤخر مجرورا

له لان التحقق بحسب الظاهر لا ينافی الامتناع بحسب الحقيقة ١٢ ٢ه كما يؤول سيبويه بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه مقامه ١٢ شرح مفتی ٣ه كما اقتصر الجمهور فانهم اقتصروا بايراد الامثلة على مورد السماع ١٢م ٤ه يعني ان المستثنى منه مجموع عدم الجواز مع المخالفة فلا اشكال ١٢ مولوی عبد الرحيم رح

اللهم اغفر لی ولجميع مختار احمد بحرمة النبی الامجد واغفر لبرادر فراق ايدی

نے فهو بحسب الحقيقة فلا مخالفة قوله فانه يجوز هذا العطف جواب سوال وهو ان قول المصنف رح خلافا للفراء لا يعلم انه من الجواز الذی يعلم من الشرط او من عدم الجواز الذی يعلم من الجزاء

ايضاً مثل قولهم فى الدار غلام زيد والحجرة عمرو اى غلام عمرو وانما لم يذكره المصنف رح لانه
ظاهر فى الجواز قوله يعنى الا فى صورة تقديم المجرور واشارة الى انه ليس المراد المثال الجزئى المذكور
فى المتن او فى الشرح بل المراد كل مادة تقدم المجرور فيها قوله واقتصر الجواز جواب سوال وهو
ان النقل من العرب فى الاحكام اللفظية كالنص فى الاحكام الشرعية والحال ان فى النصوص
يقاس ما لا نص فيه على ما فيه نص فينبغى ان يقاس على موضع النقل الموضع الذى لا نقل فيه
فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ يعنى ان الشرط فى القياس ان يكون الاصل معقول المعنى وههنا
ليس كذلك فكيف يقاس عليه غيره قوله فانه لا يجوز جواب سوال وهو ان قوله خلافاً لسيبويه
لا يعلم منه ان خلافه من الجواز الحقيقى او من الجواز الظاهرى فاجاب بقوله فانه لا يجوز هذا
العطف قوله بل يحملها على جواب سوال وهو انه ما يقول سيبويه فى الامثلة التى قدم المجرور فيها
فاجاب بقوله بل يحملها على حذف المضاف وفيه نظر لان حذف المضاف مستقيم فى قوله
ما كل سوداء تمرة الخ وكذا فى قوله اكل امرء تحسبين امرءً واما فى قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو
فغير مستقيم لان كلمة فى ليست بمضاف بل حرف جر اجيب عنه ان كلمة فى وان لم تكن مضافاً
حقيقة لكنها متشابهة بالمضاف فى ان كل واحد منهما يثبت الحكم فى المدخول قوله وابقاء المضاف
اليه جواب سوال يرد على السيبويه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقيم المضاف اليه
مقامه على اعراب المضاف وههنا بقى المضاف اليه على اعرابه فاجاب بقوله وابقاء المضاف اليه
على اعرابه وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدة هذا لكن ههنا قاعدة اخرى وهى ان لفظ المضاف
المحذوف ان كان مذكوراً سابقاً فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وههنا كذلك لان لفظ
الكل مذكور سابقاً مثال هذا جاء فى قوله تعالىٰ تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
فان فى يريد الاخرة بجر الاخرة حذف المضاف وابقى المضاف اليه على اعرابه قوله كما جاء
فى بعض القراءة جواب سوال وهو انه قرء فى القران بالنصب فلا يصح الشاهد فاجاب بقوله
كما جاء الخ قوله التاكيد وفى بعض النسخ التوكيد فالاول مهموز الفاء والثانى معتل الفاء وانما اورده
عقيب العطف لان واحداً من قسمى التاكيد هو التاكيد اللفظى وبعض من حروف العطف يدخل
بين المؤكد والمؤكد كما يقال والله ثم بالله وكقوله تعالى كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ
فلا يرد ان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قوله اى حاله جواب
وهو انه لا يصح اضافة الامر الى المتبوع لان الامر فى اللغة فرمودن كار وفى الاصطلاح صيغة يطلب بها
الفعل وكل واحد منهما غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى حاله يعنى ان المراد من الامر ههنا ما كان فى
اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال كما يقال ما امرك اى ما حالك ثم يرد عليه ان
اضافة الحال الى المتبوع لا يصح ايضاً لانه اما عبارة عن الزمان الحال و عبارة عما بين

سله الا انها منقولة من العرب لا شك فى صحتها ١٢ سله فانه كما يكون مدخول المضاف مجروراً بالمضاف كذلك مدخول فى مجرور بها فيصح بر قول على ضعف المضاف

م عبد الرحمن ١٢

ان هذا المثال يعنى ... ١٢

هيئة الفاعل والمفعول وكلا المعنيين غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى بيانه يعنى ان المراد من الحال الهيئة فقط قوله عند السامع اذ لا حاجة للمتكلم الى التقرير قوله يعنى يجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله يقرر من التقرير وهو عبارة عن وقت الايقاع والاحداث وبه لا يندفع المجاز اذ دفعه يكون بحصول القرار ووقوعه وثبوته لا بالايقاع والتوقيع وايضا يرد انه لا يصح توصيف التابع بيقرر اذ التابع صفة اللفظ والتقرير صفة المتكلم وايضا ان التقرير ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان والحال ان التاكيد لا يحتاج الى تصور المؤكد بل يحتاج الى اظهاره باللسان فقط فاجاب بقوله يعنى يجعل حاله الخ حاصل الجواب عن الاول ان المراد من قوله يقرر هو الايقاع مع الوقوع كما يعلم الوقوع من قوله ثابتا ويعلم الايقاع من قوله مقررا وحاصل الجواب عن الثانى ان يقرر انما يكون بصيغة المتكلم لو كان مبنيا للفاعل وههنا مبنى للمفعول كما قال الشارح[ا] مقررا بصيغة المفعول وحاصل الجواب عن الثالث انه ليس المراد من التقرير معناه الاصطلاحى بل المراد منه معناه اللغوى وهو الثبوت قوله اى فى كونه منسوبا الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على زيد الثانى فى قولنا جاءنى زيد زيد لان النسبة ثابتة فى جاءنى دون زيد فاجاب بقوله اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه يعنى ان المراد من النسبة كون المتبوع منسوبا او منسوبا اليه ولا شك ان النسبة ثابتة فى زيد ايضا لانه منسوب اليه[۳] قوله فيثبت عنده[۴] اى عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير قوله وذلك اى التاكيد اشارة الى فائدة التاكيد قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسه[۵] او عينه* قوله او تكريره معنى يعنى ان دفع التجوز فى المنسوب اليه كما يكون بتكرير اللفظ يكون بتكرير المعنى ايضا نحو ضرب زيد نفسه او عينه قوله اى التاكيد ما يقرر اشارة الى ذكر المعطوف عليه لقوله او فى الشمول قوله لا فى نفس المنسوب اليه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او فى الشمول[ا] لانه ذكر لدفع المجاز وهو حاصل بقوله فى النسبة فاجاب بقوله لا فى نفس المنسوب اليه يعنى ان الاول لدفع المجاز فى نفس المتبوع والثانى لدفع المجاز فى شمول المتبوع افراده لكن المجاز الاول كامل والثانى قاصر اذ يقال له حقيقة قاصرة فالحاصل ان الاول يكون فى المفرد والثانى يكون فى الجمع قوله بل فى شموله لافراده للحاجة الى هذا القول لانه مذكور سابقا بقوله او فى شمول المتبوع افراده لانه اعاده للابتناء قوله فانه كثيرا ما ينسب الفعل الخ قوله وثلثتهم واربعتهم هذا اصطلاح فى التاكيد المعنوى لانهما يعنى اجمع

ا الشارح ۱۲ ا ای الشارح ایضا ۱۲

ا وهو ذكر الامر وارادة الحال ۱۲ ۲ ای عن الاسولة الثلاثة ۱۲م ۳ ومثال كون المتبوع منسوبا مثل قولنا زيد قتل قتل فان المتبوع ههنا وهو القتيل الثانى منسوب اى مسند كذا فى عبد ۱۲م ۴ قال مولانا عصام الدين الظاهر ايراد صيغة المضارع كما فى هذه النسخة وفى بعض النسخ بصيغة الماضى اى فثبت عنده قال عبد الرحمن فى ايراد صيغة الماضى اشارة الى ان المضارع ههنا محقق الوقوع والفاء للتفريع ۱۲م ۵ بان يقال ضرب زيد نفسه او عينه ۱۲ اللهم اغفر لى ولحبيبى محمد مختار احمد آمين ثم آمين ط

* قوله فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ النفس او عينه م

فلا يرد انه على هذا يبطل حصر صيغ تاكيد المعنوى فى ثمانية **قوله** فهذا هو الغرض اى تقرير المتبوع فى النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد **قوله** واذا عرفت هذا اى اذا عرفت جامعية التعريف فنقول اخرج المصنف رح اى اعرف مانعية التعريف[سه] **قوله** فظاهر خروجهما به لان البدل هو المقصود بالنسبة وفى العطف كلاهما مقصودان **قوله** فلان وضعها للدلالة لا لتقرير المتبوع **قوله** وافادتها توضيح اه **جواب سوال** وهو ان تقرير المتبوع ليس الا توضيحه والصفة الموضحة ايضا يفيد توضيح متبوعه مثل زيد الظريف فكيف يخرج الصفة بها اجاب بقوله وافادتها توضيح الخ **قوله** واما عطف البيان **جواب سوال** ظاهر وكذا فعله ظاهر **قال المصنف** رح فى النسبة او فى الشمول اعترض عليه ان امر المتبوع ليس الا النسبة او الشمول فحينئذ يلزم ظرفية الشئ للنسبة **قلنا** ان كلمة فى بمعنى من البيانية **قوله** اى منسوب اشارة الى ان الياء نسبتية لا مصدرية ايضا اشارة الى ان الياء لما كانت للنسبة وهى يقتضى المنسوب اليه فبينه الشارح رح **قوله** لحصوله اشارة الى وجه التسمية وايضا اشارة الى بيان العلاقة بين المنسوب والمنسوب اليه كما هو لحصول المعنى للفظ الاول من ملاحظة المعنى من اللفظ الثانى **قوله** منه لما كان اللفظى عاما يصدق على التاكيد اللفظى وعلى العامل اللفظى وعلى الاضافة اللفظى فلرفع الابهام ولتعيين ما هو المراد قال الشارح رح منه اى من التاكيد **قوله** الاول دفع وهم وهو ان المراد من تكرير اللفظ مطلق اللفظ كما فى اسم لا لنفى الجنس حيث قال وجب الرفع والتكرير فدفع بقوله الاول **قوله** اى مكرر اللفظ الاول **جواب سوال** وهو انه لا يصح حمل التكرير على التاكيد اللفظى اذ يلزم حمل الوصف على الذات اذ المراد من التاكيد هو التابع كزيد مثلا فى قوله جاءنى زيد زيد وهو ذات فاجاب بقوله اى مكرر وفى بعض النسخ اى تكرر اللفظ الاول وهو ايضا جواب سوال وهو انه لا يصح تفسير التاكيد بالتكرير لان التاكيد صفة اللفظ اذ هو عبارة عن التابع وهو اللفظ والتكرير صفة المتكلم فاجاب بقوله اى تكرر اللفظ يعنى ان المراد من باب التفعيل باب التفعل وهو لازمى فيكون صفة اللفظ **قوله** ومعاده **جواب سوال** وهو انه لا يصح اطلاق التكرار على التاكيد اللفظى اذ التكرار عبارة عن ذكر الشئ مرتين بلا فائدة و فى التاكيد فائدة جليلة كما بين الشارح فاجاب بقوله ومعاده يعنى ان المراد من التكرار ههنا الاعادة وهى اعم من ان يكون فيها فائدة او لا **قوله** او حكما **جواب سوال** وهو ان تعريف التاكيد اللفظى غير جامع لافراده لانه خرج عنه قولهم ضربت انت لانه ليس فيه تكرار فاجاب بقوله او حكما يعنى انه وان لم يكن فيه تكرار حقيقة لكن فيه تكرار حكما باعتبار المراد فان المنفصل مرادف المتصل **قوله** فى حكم تكرير اللفظ نظرا الى اتحاد المعنى بينهما وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا[بان كان بماوه اللفظ الاول بلفظ مرادف ١٢] اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اكتع واخواته تاكيدا لفظيا مع ان المصنف رح

سه فيكون التعريف جامعا ومانعا ١٢ حرره فضل خالق عفى عنه

ف تقدير العبارة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع عند السامع فى النسبة او فى الشمول ١٢

عدها من المعنوی آجیب عنه بانا لانسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لایستلزم المرادفة لجواز ان یکون کونها بمعنی اجمع طاریا بعد ضمها باجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید لما اکد به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما اکد به اجمع وتاکیدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیه واما قول المصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا یعنی انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها **قوله** اذ الضرورة داعیة جواب سوال تقریره بان یقال ان ارید بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ الاول بعینه لا یندرج فی التاکید اللفظی نحو ضربت انت وان ارید به التکریر ولو بایقاع المرادف لدخل نحو ابصعون واکتعون وابتعون فی التاکید اللفظی مع انها من التاکید المعنوی وتقریر الجواب بالفرق بینهما بان فی ضربت انت مثلا یکون الضرورة داعیة الی المخالفة لعدم جواز تکریره متصلا فلما لم یجز الاتصال فیجوز الانفصال لما سیاتی من انه لا یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل بخلاف التاکید المعنوی فانه لا یکون الضرورة داعیة الیها لان فی قوله جاءنی القوم کلهم جاز ان یقال جاء القوم القوم فلا یکون الضرورة داعیة الیها ثم فهذا الجواب باختیار الشق الثانی **قوله** ای التکریر مطلقا جواب سوال وهو انا لا نسلم ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ان وضرب ولیس من قسم التاکید اللفظی والمعنوی فاجاب بقوله ای التکریر مطلقا وفیه نظر اذ فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر اذ المتبادر معناه الاصطلاحی آجیب عنه انه وان کان فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر لکن ح یکون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی المتبادر وهو العموم وترک التبادر للاجل التبادر الاخری جائز قوله قوله او غیر ذلک کالترکیب الامتزاجی **قوله** ولا یبعد فیه اشارة الی هضم النفس لان هذا التوجیه من الشارح فقط **قوله** وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر وجواب سوال وهو ان من اختیار تاکید اصطلاحی یابی **قوله** فی الالفاظ لانها عام یتناول الاسماء والحروف والافعال والتاکید الاصطلاحی مختص بالاسماء فقط فاجاب بقوله وتخصیص الالفاظ بالاسماء **قوله** ویکون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة فی قوله کلها **قوله** والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف زاد قوله والتاکید وانما لم یقید الشارح مع قوله فاللفظی لان الشارح کثیرا ما یکتفی فی السابق باللاحق والیضا ان قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذا لم یذکره الشارح مع قوله فاللفظی **قوله** مختص بیان المتعلق بقوله بالفاظ **قوله** ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه الحصر وهو لا یکون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکل واحد منهما ههنا غیر موجود فاجاب بقوله معدودة ثم یرد علیه ان المعدود ما وقع علیه

له واجیب ایضا بمنع المرادفة بین هذه الالفاظ وجواب الشارح علی تقدیر التسلیم ۱۲ سه ۲

له سوال کان فی التکریر الذی هو التاکید الاصطلاحی او فی غیره ۱۲ سه جواب ثان لهذا السوال بطریق التسلیم یعنی سلمنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بها الاسماء ۱۲ سه فاجاب بقوله ویکون المقصود الخ ۱۲ مولوی مفتی

سه یعنی ان المحصور ههنا بمعنی المعدود للمعنی بما وقع علیه الحصر ۱۲ عه لان المتبادر من التاکید الاصطلاحی وهو انما یکون فی الاسماء فقط لانه قسم من التوابع وهی من المعربات ۱۲ مفتی عبد الرحیم الشـ رحمه

العدد ولاعدد ههنا فاجاب بقوله محدودة ای معلومة ولاشك ان الفاظ التاكيد المعنوی معلومة بخلاف الفاظ التاكيد اللفظی فانها غير معلومة فان قيل لا نسلم ان التاكيد المعنوی مختص بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ان ولام الابتداء ونون التاكيد قلنا ان المراد بالتاكيد المعنوی الذی يكون من التوابع لا مطلق التاكيد المعنوی قوله اتبع بتقديم الباء بتقديم الباء بنقطة واحدة على التاء قوله قيل لا معنی لهذه الكلمات فيه توطية الى بيان معانيه يعنی لا معنی لهذه الكلمات حال الافراد بل هی من المهملات مثل حسن وبسن ثم يرد عليه فعلی هذا لا معنی لما ذكرها من الفاظ التاكيد اذ يلزم منه تاكيد الموضوع بالمهمل فاجاب الشارح عنه بقوله قيل لا معنی لهذه الخ يعنی انه لو معنی لها فی حال الافراد واما فی حال التركيب فيكون معناها معنی المؤكد قوله ای يقعان جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق العام علی النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما ليسا كذلك فاجاب بقوله ای يقعان يعنی ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم العموم اذ العموم يقع علی الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم قوله علی الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف علی النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لهما افراد اعنی الواحد والمثنی والمجموع والمذكر والمؤنث الا ان العام يقع علی الافراد دفعة واحدة وهما ای النفس والعين يقعان علی الافراد بدفعات يعنی تارة تقع كل واحد منهما علی الواحد وتارة علی المثنی الخ قوله افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان اختلاف الصيغة قوله العائد الى المتبوع كانه قيل ما الفائدة فی ذكر الضمير فاجاب الشارح عنه بقوله العائد الخ قوله فی المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فی تعدد الامثلة اجاب بقوله فی المذكر الواحد قوله بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنی اما لفظا فلكون الاول مضافا الى الثانی مع كون المضاف اليه ضميرا واما معنی فلكون الاول جزءا من الثانی نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ای قلبا كما فانقلب جزء من المخاطب فلا يقال نفسا زيدين واو نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال فان قيل هذا منقوض بقولنا غلاما هما فان فيه اجتماع تثنيتين قلنا هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلمانهما لا يعلم ان المراد من الغلمان الجمع او المثنی ولا التباس فی قوله نفسهما لانه ليس للاثنين الا نفسين وايضا ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه فان قيل ما السر فی ان اجتماع التثنيتين مكروه عندهم واجتماع الجمعين ليس بمكروه ولهذا قالوا انفسهم قلنا ان الانفس جمع تكسير وهو فی حكم المفرد كما مر فی بحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغاير المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغاير من مفردة وكذا الجمع المكسر مغاير من الجمع المكسر الاخر قوله وعن بعض العرب نفساهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل قوله وغير العاقل ای فی جمع غير ذوی العقول فان حكمه حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وغير ذوی العقول محمول علی المؤنث لنقصان عقلين وقال الشيخ الرضی رح ان النون

موضوعة لغير ذوي العقول والمؤنث محمول عليه كما سياتيك في بحث الجمع في شرح قول المصـ والنساء والايام فعلت وفعلن قوله لما سمي النفس جواب سوال ظاهر قوله تغليبا مفعول له لقوله لما سمي قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقي يقتضي غير الباقي فما هو فاجاب بقوله بعد الثلثة المذكورة وهي نفسه وعينه وكلاهما قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم وهو ان المراد من غير المستثنى هو المفرد فقط لانه الاصل فدفع بما ترى قوله في المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة في تعدد الامثلة اجاب بقوله في المذكر الواحد قوله او الجمع اي ويقال جمعا في الجمع ايضا فيما كان جمعا لان الجمع بتاويل الجماعة مونث قوله مفردا كان او جمعا دفع وهو ظاهر مثال الجمع اشتريت العبيد كلهم قوله ولا حاجة جواب سوال وهو ان الواجب على المصـ ان يقول الآخذ واجزاء وافراد فانه يصح تاكيد انسان ورجل بها مع انهما ذوا افراد اجاب بقوله ولا حاجة الخ قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذكر فلو لم يلاحظ الكلي مجتمعة لا يصح حمل اجمع عليه لانه مفرد والكلي ذو افراد واجيب عنه بوجه آخر وهو ان المراد من ذو اجزاء ذو تعدد وهو يصدق على الاجزاء والافراد جميعا فهذا من قبيل عموم المجاز قوله ويجب ان تكون جواب سوال وهو ان يصح بمعنى يجوز فتعلم منه ان عدم الافراد فيها ايضا جائز والحال انه غير جائز فاجاب بقوله ويجب ان تكون الخ فقوله يصح بمعنى يمكن قوله حسا او حكما منصوب اما خبر لكان المقدر اي سواء كان افتراقها حسا او حكما او تمييز من فاعل يصح او مفعول مطلق اي افتراق حسي او افتراق حكمي قوله بارزا كان[1] الحال انه لا التباس فيه بل الالتباس في المستكن فقط والبارز محمول عليه فدفع بقوله بارزا كان او مستكنا قوله اي اذا اريد جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه اذا اكد بالنفس والعين فكيف اكد بمنفصل فاجاب الشارح عنه بجوابين احدهما بقوله اي اذا اريد والثاني بقوله اولا يعني ان لفظا ولا مقدرا في جانب الجزاء فالحاصل ان الشرط يدل على التقدم اذا لم يكن في جانب الجزاء قرينة على تقدم الجزاء على الشرط وههنا وجد القرينة وهي لفظ اولا قوله ثم بالنفس والعين لما كان الاول يقتضي الثاني فلذا قال ثم بالنفس والعين قوله فتنسك الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اذا وقع تاكيدا للمستكن جواب سوال وهو انه كيف يلتبس النفس والعين بالفاعل مع ان الفاعل مذكور في قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاكيدا الخ يعني ان الالتباس وان لم يكن في جميع الصور لكن يكون في بعض الصور كما اذا وقع تاكيدا للمستكن

[1] ومستكنا دفع وهم وهو ان المراد من الضمير ما كان بارزا ۱۲ م

قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

سلہ توضیحہ لا نسلم ان الثاني لفظ كلا بل هو ثالث فكيف يصح اطلاق الثاني عليه اجاب بقوله ولما يسمى ۱۲ سکہ يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ سکہ توضيحه ان الالتباس وقع في المرفوع المستكن لا البارز فلم اكد البارز لان علة الالتباس موجود في المستكن دون البارز حاصل الجواب ان بقية الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا حمل عليه طردا للباب ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحيم القشاوري

ن في الكلمات لما كان قوله البواقي صفة لقيد الموصوف فذكر الشارح قوله في الكلمات قوله لم

البدل

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح رح عن تصحيح عبارة المص رح شرع في بيان فوائد القيود قوله ببيان العوامل قليلا اي ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل بالفعل شئ اخر بالفاعلية ثم يذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كثيرا حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اي جسد زيد قوله بفتح الهمزة د فع دهم وهو انه مقرو بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح حمله على اكتع واخواته اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة فان قيل علم من قوله على ما هو المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اصلا اذ يلزم حمل المفرد على الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباع لا جمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع قوله يعني تستعمل دفع وهم وهو ان تبعية اكتع واخواته الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع لتركيب احد الكلمتين مع الاخر اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الخ يعني ان تبعية اكتع واخواته لاجمع من جهة الاستعمال لا من جهة الوضع قوله وذكرها الواو للاستيناف وقعت في جواب سوال السائل وهو ان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اكتع وابتع وابصع وحده هل يجوز التاكيد به ام لا فاجاب المص رح عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لا بد من الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم يؤكد بالكل بل يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع ههنا ليس للتاكيد بل للتوطية الى صحة التاكيد باخواته فلا يخالف من الفرض قوله اي تقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث المعطوف فلينظر فيه قوله لا تكون النسبة جواب سوال وهو ان الضمير في دونه لما كان راجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات المتبوع وعدم مقصوديته ظاهر لانه ليس من مقدور المتكلم ومفعول القصد لا يكون الا من مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اي لا تكون النسبة الخ فان قيل كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصود في بدل الكل فانهما متحدان ذاتا قلنا انهما وان كانا متحدين ذاتا اي فيما صدقا عليه لكنهما متغائران لفظا ومفهوما فيجوز ان يكون الشئ الواحد مقصودا دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوطئة جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان لا يذكر المبدل منه فاجاب بما ترى قوله سواء كان ما نسب اليه مسندا جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاسنادية فيخرج منه اخاك في ضربت زيدا اخاك اذ الضرب غير مسند الى زيد بل واقع عليه فاجاب بقوله سواء كان الخ قوله ولا يصدق الحد الخ جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه

سله اكتع وابتع وابصع ١٢ سله اے كل واحد منها ١٢ سله اے على ان النسبة الى المتبوع غير مقصودة ابتداء ١٢ فراق زدہ فضل خالق عفر له

اجاب بقوله ولا يصدق الحد الخ **قوله** ثم بدأ له يقال بدأ له اذا ندم وفاعله محذوف اى ظهر له رأى غير الاول فضمير الفاعل فى بدأ راجع الى الرأى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة التفتازانى رح فى شرح المفتاح **قوله** بهذا المعنى اى بان يكون المتبوع مقصودا اولا ثم التابع اعلم ان المتبوع فى المعطوف ببل مقصود ابتداء ومتبوعية البدل غير مقصود ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء اولا فدخل يا زيد زيد ان جعل بدلا لانه لم يكن مقصودا ابتداء لكنه صار مقصودا انتهاء **قوله** مثل ما قام احد الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء **قوله** وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فهذه العبارة محمولة على القلب بتقديره هكذا وليست نسبة ما نسبت الى زيد من القيام مقصودة بالنسبة الى احد **قوله** فان النسبة جواب سوال وهو ان النسبة الاولى من حيث النفى والثانى من حيث الاثبات فكيف تكون الثانية عين الاولى فاجاب بقوله فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى لان المراد من النسبة نفس النسبة لا الكيفية من النفى والاثبات **قوله** ويمكن ان يقصد جواب سوال وهو ان النسبة الاولى لما كانت نفيا فكيف يكون توطئة الى الثانية وما هى الا توطئة لنقيضه فاجاب بقوله ويمكن الخ يعنى ان الغرض من التوطئة ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض ايضا فان قيل ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى الاستثناء بطريق الاشارة وليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا ما ذكروه فى الاستثناء المحض اى الخالى عن معنى البدل مع ان زيدا فى المثال المذكور جاز ان يكون بدلا ايضا **قوله** انواع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل بدل الكل على قوله هو لانه راجع الى البدل مطلقا فيلزم حمل الاخص على الاعم فاجاب بقوله انواع يعنى ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو انواع وقوله بدل الكل خبر مبتدأ محذوف وهو الاول اى الاول بدل الكل **قوله** اربعة جواب سوال وهو ان البدل منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لا غير فينبغى ان يذكر المص ادوات الحصر وايضا ان ما ذكره المص تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب الشارح رح عنه بقوله اربعة **قوله** اى بدل هو كل المبدل منه اشارة الى ان اضافة البدل الى الكل بيانية **قوله** غالبا انما قال هذا لان بدل الكل عن البعض بدل الاشتمال وليس فيه الاشتمال بل فيه علاقة الكلية والجزئية **قوله** وبدل الغلط والمراد بالغلط هو الغلط فى المبدل منه لانه ليس الغلط فى البدل **قوله** لادنى ملابسة وهو ملابسة السبب والسبب فان قيل ان المسبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملازمة لان المراد من السبب هو العلة فلا يصح اطلاق الادنى عليه قلنا اطلاق الادنى عليه بالنسبة الى الاضافة البيانية لانها على الملابسة وهذه الاضافة لامية قال محشى المحشى رح مولانا عبد الغفور ان الاضافة فى الاخيرين لامية وفى الاوليين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الاوليين لان لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الكل والبعض مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد عرفت ان

(حاشية: الذى من نقل قول المحشى الاخيرين على الشارح الخ)
(حاشية: اى عطف الاخيرين ١٢)

الاعراب فی المعطوف والمعطوف علیہ بتقدیر اللام ثم اجاب عنه مولانا المذکور بوجوه اما اولا
فانا نقول لا نسلم ان الاشتمال والغلط معطوفان علی الکل والبعض بل هما مرفوعان بعطفهما علی البدل
لکن بتقدیر المضاف ای بدل الاشتمال وبدل الغلط واما ثانیا فانا نقول جاز ان یکون الاضافة فی الاولین
ایضا لامیة ای بدل الکل المبدل منه وبدل البعض المبدل منه ولا ضیر فیه واما ثالثا فبالفرق بین
بین من التی هی مذکورة وبین من التی هی مقدرة بان یکون عدم جواز العطف بالنسبة الی من المذکورة
وجوازه بالنسبة الی من المقدرة انتهی حاصل کلامه ثم قال مولانا عصام الدین ان الجوابین الاخیرین
مردودان اما الاول منهما فلان العبارة غیر صالحة للاضافة اللامیة فی الاولین لانها للاختصاص
وهو یقتضی المغائرة ولا مغائرة بین المضاف والمضاف الیه فی قوله بدل الکل والبعض اذ مدلوله
مدلول الاول واما الثانی فلان عدم جواز العطف لکون اعرابهما غیر ناش من جهة واحدة وهو
لا یختلف سواء کانت کلمة من مذکورة او مقدرة فالجواب بالفرق بین من المذکورة والمقدرة غلط
انتهی کلامه اقول فی الجواب عن الاول (ای عن الرد الاول ۱۲) ان المغائرة فی اللفظ والمفهوم بین المضاف والمضاف الیه
فی الاضافة البیانیة کاف للاختصاص وایضا فیهما مغائرة من وجه آخر وهو ان بینهما عموم وخصوص
من وجه وهو یقتضی المغائرة فی المادتین وان اتحدا فی المادة الاجتماعیة والجواب عن الثانی
ان عدم جواز العطف علی تقدیر ان یکون کلمة من مذکورة وجوازه علی تقدیر کونها مقدرة فاذا کانت
مذکورة لا یصح العطف لان اعرابه حینئذ لا یکون ناشیا من جهة واحدة واذا کانت مقدرة
یکون اعرابهما ناش من جهة واحدة شخصیة وهی المضاف لانه نائب مناب من المقدرة
فیکون العامل فی المضاف الیه هو المضاف لا حرف الجر المقدر کما حقق فی موضعه فیکون
اعرابهما حینئذ ناشیا من جهة واحدة شخصیة کما لا یخفی **قوله** فالاول مدلوله مدلول الاول
قال مولانا عصام الدین الاخصر فی العبارة ان یقال فالاول مدلوله مدلوله ... بان
یرجع الضمیرین الی الاول **قوله** لو قال کذلک لتوهم ان کلا الضمیرین راجعان الی الاول بمعنی
بدل الکل وهو باطل یعنی ان ههنا اولین احدهما بدل الکل والآخر المبدل منه لانه اول بالنسبة الی
البدل فالضمیر فی المدلول الاول راجع الی الاول الذی هو عبارة عن بدل الکل والضمیر فی الثانی
اما راجع الی الاول الذی هو عبارة عن المبدل منه فلذا عدل من الضمیر الی الظاهر **قوله** ای بدل
الکل دفع وهم وهو ان المراد من الاول الاول الاضافی وهو بدل البعض اذ هو الاول بالنسبة
الی الاخیرین فدفع بقوله ای بدل الکل یعنی ان المراد من الاول الاول الحقیقی **قوله** یعنی
متحدان ذاتا جواب سوال وهو ان فی قوله جاءنی زید اخوک معنی زید هو الحیوان الناطق
مع هذا التشخص ومعنی الاخ ذات من له الاخوة فکیف یکون مدلوله مدلول الاول فاجاب
بقوله یعنی متحدان ذاتا ای المراد انهما متحدان فیما صدقا علیه **قوله** لا ان یتحد مفهومهما
لا یجب ان یتحد مفهومهما (لا ان یتحد مفهومهما ۱۲) اذ قد یتحد مفهومهما نحو زید ضربته ایاه لان مفهوم ضمیر الغائب و

وقوله وان اختلفا مفهوما یشیر الی انهما قد یتحدان مفهوما لان کلمة ان المتصلة تفید الحکم فی النقیض بالطریق الاولی قوله فزید واخوک الفاء للتعلیل ای لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قوله قال الشارح الرضی اشارة الی الاعتراض علی المصنف رح یعنی ان حصر التوابع فی الخمسة باطل لانها اربعة لان عطف البیان داخل فی بدل الکل وحصر اقسام البدل فی الاربعة باطل لانها ثلثة لان بدل الکل داخل فی عطف البیان قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق ممنوع اذ فی بدل الکل المبدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وفی عطف البیان المقصود بالنسبة هو المتبوع فاجاب الشارح رح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثانی فقط لان المبدل منه طوطیة ای ایقاظ الغافل فهو ایضا مقصود نظرا الی انه طوطیة الا فی بدل الغلط فان کون الثانی مقصودا فی بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهو والغفلة لا لطوطیة ایقاظ الغافل قوله اصلا ای لا للنفس ولا للغیر کالصلوة فانها مقصودة لنفسها وکالوضوء فانه مقصودة للغیر قوله اصلیا ای للنفس بل لایقاظ الغافل قوله والحاصل لما بین بعض المحققین امرا کلیا اراد الشارح ان یبین الامر الجزئی لایضاح الکلی فقال والحاصل الخ قوله مبالغة فی الاسناد لانه لو لم یکن طوطیة لم یوجد ایقاظ الغافل فیکون فی الاسناد الی البدل لشکا قوله وحینئذ یکون التوضیح جواب سوال وهو ان البدل وان کان مقصودا بالنسبة لکن یثبت توضیح المبدل منه به ایضا لان اخوک فی قوله جاءنی زید اخوک یوضح زید لانه لا یعلم ان زیدا اخ المخاطب اولا فلما قال اخوک علم انه اخ المخاطب اجاب بقوله وحینئذ یکون التوضیح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان البدل مقصود اصلیا ای مقصود للنفس لا للغیر کالصلوة بخلاف عطف البیان فانه لیس مقصودا اصلیا بل لتوضیح المتبوع کالوضوء قوله والثانی جزؤه لا یقال هذا من قبیل عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین مع عدم شرط جوازه لان قوله الثانی عطف علی الاول وقوله جزؤه عطف علی قوله مدلول الاول والعامل فی الاول هو الابتداء والعامل فی قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول ما لم یسم فاعله فتقدیره والثانی مدلوله جزؤه ای جزء الاول وهو البدل منه لانا نقول لفظ مدلوله مقدر فیه ای والثانی مدلوله جزؤه فاعتبار المدلول فیه بحکم التقدیر لا بحکم العطف فلا محذور فیه حینئذ قوله ای بدل البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثانی بدل الغلط لانه ثانی بالنسبة الی الاشتمال فدفع بقوله ای بدل البعض قوله ای بدل الاشتمال دفع وهم کما مر قوله بینه وبین الاول وانما قال بینه والاول بملاحظة البین بحکم العطف لفائدة الاختصار فی المتن لان العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادة الجار غیر جائز قوله بحیث توجب النسبة جواب سوال وهو انه یدخل فی اطلاق قوله ملابسة بغیرهما بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زیدا غلامه وضربت زیدا حماره لوجود الملابسة بغیر الکلیة والجزئیة وهی المالکیة والمملوکیة فاجاب بقوله بحیث الخ قوله لاعتبار ذاته اذ لا تفاوت فی

اشخاص الانسان من حيث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت في الوصف **فان قيل** بدل الكل والبعض ايضا كذلك **قلت** لا يضر ذلك في التسمية اذ لا يشترط في وجه التسمية من الاطراد والانعكاس **قوله** و تتضمن نسبة الاعجاب على قوله يكون **قوله** وكذا في سلب زيد ثوبه اذ السلب يستعمل في غير الآدمي واما في الآدمي فيقال والثوب فلما قال سلب زيد علم ان ذات زيد غير مراد اذ السلب لا ينسب الى زيد بل المراد بعض متعلقاته **قوله** بغيرهما **قال مولانا عصام الدين** الاصح ان يقال بغيرهما بدون باء الملابسة لذكر الملابسة صريحا بقوله ملابسة اقول الملابسة المذكورة هي الملابسة التي بين بدل الاشتمال وبين المبدل منه والباء في قوله بغيرهما اشارة الى الملابسة التي في بدل الكل وبدل البعض اي ملابسة غير ملابستهما وانما تعرض لهذه الملابسة بايراد الباء ليصح حمل قوله بغيرهما على قوله ملابسة والا لا يصح الحمل ولهذا فسره بقوله اي تكون تلك الملابسة بغير كون الخ والا فلا بد ان يقال في تفسيره اي غير بدل الكل والبعض **قوله** اي تكون تلك الملابسة دفع وهم وهو ان المراد بغيرهما غير الكلية والجزئية مطلقا فيخرج من التعريف نحو نظرت الى القمر فلكه لان المبدل جزء من المبدل فدفع بقوله اي تكون تلك الملابسة الخ **قوله** فيدخل فيه اي هو ليس قسيمهما **قوله** نظرت الى القمر فلكه[1] وفيه نظر وهو ان النسبة الى المبدل منه وهو القمر تام فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال هكذا **قال مولانا عبد الغفور** واجاب عنه مولانا عصام الدين ان هذا التركيب انما يقال في ايام اختفاء القمر بان يكون في اخر الايام فعلى هذا يكون النسبة الى القمر غير تام **قوله** والمناقشة فيه اشارة الى جواب الاعتراض الذي حرره الشارح الهندي **حيث قال** ان المثال لا يطابق المثل لان القمر ليس جزءا من الفلك بل مستقل في نفسه ثابت مركز الفلك فلا يجوز للنحويين ان يوردوه في المثال **قوله** مناقشة في المثال وذا ليس من دابهم اذ يكفي في المثال نفس الغرض وان لم يكن مطابقا للواقع والا يجوز ان يورد له مثال اخر كما قال الشارح رح ويمكن ان يورد الخ **قوله** درجة الاسد برجه[2] الدرجة بالفارسية سوراخ ولا شك ان في جانب المشرق ستة بروج وكذا في جانب المغرب ستة بروج وفي كل برج ثلاثون درجة والاسد اسم لبرج واحد **قوله** وانما لم يجعل الخ جواب سوال وهو انه لم لم يجعل هذا البدل اي الذي يكون الكل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لان المبدل منه جزء للبدل اجاب بقوله وانما لم يجعل الخ **قوله** بل قيل الضمير في قوله قيل راجع الى قوله وانما لم يجعل الخ اي بل قيل انما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

---

[1] بكسر الكاف فانه بدل من القمر ويكون القمر جزءا من الفلك والضمير فيه راجع الى القمر والاضافة بادنى ملابسة الى الفلك الذي فيه القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك الدنيا قاله عبد ۱۲ منه عبد الرحيم عفي عنه ربه الكريم ۔ [2] قوله برجه بفتح الجيم بدل عن قوله درجة الاسد وبكسرها بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنى عشر قسما من الاقسام السماء قاله عبد

وقوعه الخ فقوله نقلته وند ذنه جواب بطريق التنزيل وقوله بل قيل اعراض عنه بطريق العلاوة ثم يرد عليه انه اذا لم يقع في كلامهم فما تقول في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب الشارح عنه بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة اى غير منقولة من العرب قوله اى بدل الغلط دفع وهو ان المراد من الرابع بدل الكل لانه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل رابعا فدفع بقوله اى بدل الغلط قوله بان تقصد انما زاد كلمة الباء لان فيه سوال وهو انه لا يصح حمل ان تقصد على البدل لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا فاجاب بقوله بان تقصد بحذف حرف الجر وحذفه مع ان وان قياس ثم الجار والمجرور يقتضى المتعلق فيصح حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله ان يكون ايضا حملا ان على المضارع فيكون بتقدير الاشكال الاشكال اللهم الا ان يقال ان كلمة ان سهو من الكاتب اصله ان يكون الخ وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب سوال وهو ان قوله ضربت زيدا حماره مثال البدل الغلط مع انه يصدق عليه بدل الاشتمال ايضا لان بين زيد وحماره ملابسة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الخ يعنى انه وان وجد فيه الملابسة لكن الملابسة ليست بملتفة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلاف ما قصد بالنسيان او بسبق البيان اجيب عنه ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع الغلط به قوله بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للتفنن في العبارة وانما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط ولهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل اى البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما وفيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظى فكيف يكون بدلا لكن اقول مولانا عصام الدين اقول لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فالثاني يكون بدلا ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تاكيدا قوله اى نعت البدل دفع وهم وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو ان البدل مع النعت ايضا انقص من المبدل منه لان النكرة الموصوفة انقص من المعرفة فاجاب

[1] اى ان عبارة المصنف تدل دلالة صريحة على ان القصد الى البدل بعد وقوع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد ما غلطت بغيره ۱۲ ام [2] لانك تعمدت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك فقلت مررت برجل ثم استدركت فقلت بحمار ۱۲ ام [3] لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون ان القصد بذات البدل لا البدل من حيث انه ابدال قاله عبد ۱۲ [4] كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق ۱۲ [5] قوله على ان المراد

۱۲ ام

من کل وجہ یعنی ان البدل مع النعت وان کان القص لکنہ لیس بانقص من کل وجہ اذ بالنعت یقل الاشتراک وایضا ان النعت مع البدل یفید ما لایفید المبدل منہ مع التعریف **قولہ** ویکونان ظاہرین الخ اشارۃ الی تقسیم آخر فی البدل فتصیر الاقسام من ضرب الاربعۃ ستۃ عشر قسما **قولہ** لقیتہم ایاہم **فان قیل** ہذا من قبیل التاکید فکیف یکون بدلا **قلنا** الفرق بالقصد فان قصد المتکلم اسناد الفعل الی الثانی وذکر الاول توطیۃ فہو البدل وان قصد العکس فہو التاکید **قولہ** لامن الغائب وانما لایحمل الغائب علی المتکلم والمخاطب ہہنا کما حمل فیما قبل من المواضع لانہما انکا نت بعد الوقوع **قولہ** فان المانع فیہما مفقود لعدم اتحاد ما صدق علیہ فی غیر بدل الکل فیفید ما لایفیدہ المبدل منہ **قولہ** اشتریتک نصفک فانہ بدل البعض فان النصف بعض المخاطب وفی المثال الثانی یکون **قولہ** نصفی بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الثالث یکون علمی بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الرابع یکون علمک بدلا من ضمیر المخاطب وفی المثال الخامس یکون الحمار بدلا من الکاف وفی المثال السادس یکون بدلا من تاء الخطاب ولیس بدلا من ضمیر المتکلم الا فلا بد ان یقال حماری **قولہ** ولا یلزم من ذلک اشارۃ الی الرد علی بعض الشارحین حیث قالوا انہ لما کان بیانا لابد فیہ ان یکون الثانی اوضح من الاول فاجاب بقولہ ولا یلزم من ذلک ان یکون عطف البیان اوضح من متبوعہ بل ینبغی ان یحصل من اجتماعہما ایضاح لانہ لما اجتمعتا کانا منظورا... النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ایضاح **قولہ** فیصح ان یکون الاول اوضح من الثانی او بالعکس او کانا متساویین **قولہ** اقسم باللہ ابو حفص عمر الحفض بالضاد المعجمۃ اسم الاسد ابو الاسد فی الشجاعۃ وبالصاد المہملۃ اسم بنت عمر رض زوجۃ نبینا محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم **فان قیل** لیس فی القصۃ ان عمر رض اقسم باللہ مع ان قول الشاعر اقسم باللہ ابو حفص عمر صریح فی انہ اقسم ولکن اقول الاعرابی صریح **قلت** ان الشارح لم یذکر قسمہ الا ان بعض الفضلاء قد ذکر القسم حیث قال ان اعرابیا اتی عمر ابن الخطاب فالتمس منہ بعیرا وکان لہ بعیر فقال عمر رضی اللہ عنہ واللہ لیس لہا نقب ولا دبر فانشد الاعرابی الشعر المذکور **فان قیل** قول الاعرابی ان کان فجر یشیر الی التردد لانہ اتی بکلمۃ الشرط حیث قال ان کان مع ان الذنب صدر منہ یقینا اذ الناقۃ للاعرابی کان بعجفاء نقباء **قلنا** انما اورد فی صورۃ التردد رعایۃ للادب او ان معنی قول عمر رض واللہ لیس لہا نقب ولا دبر ای فی ظنی لانہ لیس بہا ذلک فی الواقع فلا یکون لہ ذنب ویحتمل ان فی قولہ ان کان لیس بحرف الشرط بل ان مخففۃ من المثقلۃ واسمہ ضمیر الشان المحذوف علی طریقۃ قولہ تعالی سُبۡحٰنَ رَبِّنَاۤ اِنۡ کَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُوۡلًا **قولہ** دبراء الدبراء التی زخمی والعجفاء لاغر والنقباء

سلہ کیف وہو مثل اسکن انت وزوجک الجنۃ والتفتوا الحط ذاتہ تاکید ۱۲ سکہ بان قصد اسناد الفعل الی الاول وذکر الثانی من غیر توجیۃ کان الضمیر الثانی تاکید ا انالہ عبد ۱۲ سکہ وقیل ان الحفص بالحاء والصاد المہملتین وکذا الاسد وبہ کنی عمر بن الخطاب ۱۲

کتبہ العاصی فضل خالق عفی عنہ

سودہ شدہ پائی قوله فخمل بعيره اى ركب على بعيره او ساقه قوله بطحاء البطحاء وادٍ فيه احجار صغيرة يعنى سنگریزه قوله وجعل اى شرع الاعرابى فى ارض البطحاء ويقول شعرا اقسم بالله ابو حفص عمر مامسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قوله فجعل اى شرع عمر فى وقت قال الاعرابى اغفر له اللهم فهو من افعال المقاربة قوله صدق اى صدق الاعرابى ان ناقته دبر قوله فاخذه بيده اى اخذ عمر رض بيد الاعرابى قوله صنع اى اسقط الا كاف او اسقط انت قوله وزوده اى اعطاه عمر رض النفقة قوله وكساه اى اعطاه الكسوة ايضا قوله نقباء عجفاء دبراء على وزن فعلاء مؤنث النقب والاعجف والادبر كاحمر حمراء وانما اتى بصيغة المؤنث لانها صفة الناقة قوله اى فرقه يعنى ليس المراد من الفصل هٰهنا ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الباب والكتاب قوله اى من حيث الاحكام اللفظية مثل الى ان نصب قوله لفظا على التميز قوله واقع اشارة الى بيان المتعلق لقوله فى مثل ثم المتعلق مع المتعلق خبر لقوله وفصله فان قيل فليكن قوله فى مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر صالح للتعلق فلا حاجة الى قوله واقع قلنا ان الجار والمجرور لا يقع خبرا الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقوله وفصله يكون قوله وفصله مع قوله فى مثل خبر فانعدم المبتدأ من البين قوله التارك اى القاتل قوله البكرى فى الاصل اسم لرجل قوى بالفارسى پہلوان ثم جعل لقبا للبشر هو اسم محض للمقتول الذى قتله ابو الشاعر قوله انا ابن التارك بشر فالمبدل منه وهو البكرى ساقط من البين والفصل العامل وهو التارك بالبدل وهو لبشر قوله وهو غير جائز واما التارك البكرى فهو جائز لانه مثل الضارب الرجل قوله وعليه الطير ثانى مفعولى الخ اشارة الى بيان تركيب قول الشاعر يعنى ان قوله عليه الطير مفعول الثانى للتارك واما مفعوله الاول فقوله بكرى قوله ان جعلناه بمعنى اصير فان ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير كما فى القاموس وما قال سابقا ان التارك بمعنى القاتل فهو النصير بمعنى اللازم اذا القتل لازم مع صيرورة البكرى كائنا عليه الطير الاكل قوله والاحق ان لم يكن بمعنى المصير بل يكون بمعنى ودع فهو حال من البكرى فيكون حالا من المفعول قوله ان كان اى الطير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه يشبه الفعل ففيه الضمير لا محالة قوله وان كان اى الطير مبتدأ وقوله عليه خبره فيكون قوله ترقبه حينئذ حالا من الضمير المستكن فى قوله عليه لما مر انه شبه الفعل ففيه ضمير قوله اى واقعة جواب سوال وهو انه لا يصح كون وقوعه حالا من الضمير فى ترقبه لان الحال يكون قيدا لعامل ذى الحال والترقب لازم الوقوع فلا حاجة له الى التقييد فاجاب الشارح عنه بقوله اى واقعة الخ يعنى انه فى الظاهر كذلك لكن فى الحقيقة محمول على القلب ثم اعلم ان لفظ الطير جاء للجمع كما قال الله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان النون فى يقبضن للجمع لانها تجيء لجمع المؤنث ولجمع غير ذوى العقول وان كان مذكرا قوله مرتقبة اى منتظرة لازهاق روحه اى لخروجه اى لخروج روحه قوله

دمن وهو عبارة عن حيات المذبوحة والمراد منه هٰهنا الجودة ... القليلة **قوله** واما الفرق المعنوى اشارة الى فائدة قول المص لفظا **قوله** فقد تبين فيما سبق في جواب قول الرضى حيث قال الشارح و قال بعض المحققين في جوابه الخ **قوله** والمراد بمثل جواب سوال وهو انه لما قال المصنف رح فى مثل خرج عنه قوله انا ابن التارك اذ المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سوال السائل و ان المثل يجىء بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين فى النوع كزيد وعمرو اشتركا فى الرجولية وثانيهما الاشتراك بين الشيئين فى الجنس كالرجل والمرأة اشتركا فى الانسانية فسأل السائل ان المثل هٰهنا من اى قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعنى ان المراد منه الاشتراك النوعى **قوله** و يمكن ان يراد به الخ اى ويمكن ان يراد به الاشتراك الجنسى ولما كان الاعم بعيدا من الباب فلذا عبر عنه بيمكن لانه يذكر فى موضع الضعف **قوله** يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق فى بحث المنادى البدل والمعطوف بالحروف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل **بحث المبنى** اعلم ان الاصل فى الاسماء الاعراب والاصل فى الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانى المعتورة وهى يقتضى العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهى ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف لانهما ليسا محلا للمعانى المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والزمان فالمناسب معه الخفة والبناء خفيف لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه لو اعرب لثبت الثقل على الثقل وهو غير جائز فان قيل الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء فى تلفظ اللسان وانما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان بل يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد قلنا ان ثقل الذهن مستلزم لثقل اللسان لان الذهن اذا وقع فى التشويش وقع التعدد فى اللسان ايضا ثم المبنى المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عامل ثم هو على قسمين احدهما مبنى الاصل والآخر مبنى الاسم فالاول عبارة عن الماضى والامر الحاضر والحروف والثانى عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبنى الاصل وبيان المناسبة سيأتى ان شاء الله تعالى كالموصولات فانها مبنى الاسم لمشابهة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج فى الدلالة على المعنى الى الضميمة كذلك الموصول يحتاج الى الصلة لانه لا يكون جزءا من الكلام الا بصلة والثانى ان يقع الاسم غير مركب مع العامل كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر بالسكون **قوله** حكم مبنى الاصل ان لا يختلف الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان قيل الماضى قد يقع موضع الخبر مثل زيد ضرب فى موضع زيد ضارب فيكون له اعراب محلى مع ان الماضى من المبنى الاصل قلنا لا نسلم ان فى زيد ضرب وقع الماضى فى موضع الخبر بل الواقع فى موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده ومرادنا بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلامه بان وقع ضرب بدون الغلام فى موضع الخبر وانما اعرب المضارع مع انها من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل فى وقوعه موقعه مثل زيد يضرب فى موضع زيد ضارب لان الاصل فى الخبر الافراد ليوافق بين اركان الكلام يعنى ان المبتدأ لا يكون الا مفردا

متعلق بقوله الاصل فى الخبر الافراد ۱۲

فقط هذا ينبغى ان يعرب الماضى ايضاً لانه ايضاً واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضرب فى موضع زيد ضارب فان ههنا الماضى مع الفاعل واقع موضع الخبر كالمضارع مع الفاعل واقع موقعه اجيب عنه نعم لكن للمضارع مشابهة مع اسم الفاعل وجه آخر وهو انه مثل اسم الفاعل فى عدد الحروف والحركات والسكنات بخلاف الماضى لانه ليس بهذه المشابهة وانما كان الماضى مبنى على الفتح مع ان الاصل فى البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون الخفة الخفى لان الماضى لما كان مشابها باسم الفاعل من وجه كان مبنيا على الحركة لانها البناء على الحركة يشبه الاعراب لان الاغلب فى الاعراب ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة فجعل عين اعراب والماضى لما شابه مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابها بالاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختار الفتح لانه اخف الحركات وايضاً الفتح اخت السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفتح جزء الالف ثم يرد ان الامر ايضا مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة لانه وان حذف منه حرف المضارعة لكن ثبت فى موضعه همزة وصل فيكون الامر على اربعة احرف كاسم الفاعل اجيب عنه لا اعتبار الهمزة وصل لانها تسقط فى الدرج وايضاً ان الامر لا يقع فى موضع الخبر فلا يقال زيد اضرب الا بتاويل بان يقال زيد مقول فى حقه اضرب فلما لم يكن وامر الحاضر مشابهة مع اسم الفاعل لا تاما ولا ناقصا فلم يثبت له الاعراب ولا البناء على الحركة بل كان مبنيا على السكون كما هو الاصل واما الامر باللام فهو معرب بالجزم لانه مضارع فى الحقيقة لبقاء حرف المضارعة فيه وانما كان معربا بالجزم لوجود الجازم فيه وهو اللام لا لما مع ولوجه الذى يجئ فى بحث الفعل ان شاء الله تعالى **قوله اى الاسم المبنى جواب** عن اسولة اربعة الاول انه يلزم الدور فى تعريف المبنى لان المصدر توقف المبنى المطلق على المبنى الاصل اذ جعله جزءاً من التعريف والحال ان المبنى الاصل موقوف على المبنى المطلق لان المبنى الاصل قسمه والقسم موقوف على المقسم والثانى انه يلزم اخذ المحدود فى الحد لان المبنى الاصل داخل فى المبنى المطلق فيكون من المحدود ثم ذكر فى الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشئ بالنفس لان مبنى الاصل داخل فى المبنى المطلق ثم ذكر فى التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبنى قسم الاسم كما قال المصنف رحمه الله فى صدر الكتاب وهو اى الاسم معرب ومبنى والحال ان المبنى كما كان فى الاسماء كذلك فى الافعال كالماضى والامر وكذا فى الحروف فاجابه الشارح رحمه الله بقوله اى الاسم المبنى فلما كان المراد من المبنى الاسم المبنى لا يلزم الدور لان الاسم المبنى موقوف على المبنى الاصل والمبنى الاصل غير موقوف على الاسم المبنى لانه ليس مقسمه بل هو قسم له وكذا لا يلزم اخذ المحدود فى الحد لان المبنى الاصل فرد لتلك فى مبنى الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان موصوف المبنى لفظ الاسم **قوله** وهذا الحد لا يصح **جواب سوال** وهو انه لما كان المراد من المبنى المطلق الاسم المبنى وايضاً لا يصح تعريفه لانه كما ان الاسم المبنى مجهول كذلك المبنى الاصل لا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق اى على الكمال

ملخص السلسلة التى ذكره مفتى عبدالرحيم عفى عنه

ی بنی الاصل الا تری ان المص رح لم یتعرض الی ما المبنی الاصل اذ لو لم یعرف ما ھیۃ مبنی الاصل کان تعریفا للمبنی المجہول بالمبنی المجہول وتحریر السوال ھکذا ان المص رح ذکر المبنی مطلقا فمن این علم ان المراد منہ الاسم المبنی فاجاب بقولہ وھذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ماھیۃ المبنی علی الاطلاق ای یعرف ماھیۃ المبنی المطلق وھو ما کان حرکتہ وسکونہ من غیر عامل ولکن لا یعرف الاسم المبنی **قولہ** والا الخ علی التحریر الثانی متعلق بقولہ ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشئ بالنفس وذا لا یجوز **قولہ** لانہ ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی حاصل کلام الشارح ان الاسم المبنی لیس مجہولا باعتبار کونہ اسما بل باعتبار کونہ مبنیا خاصا فاذا کان المبنی المطلق معلوما کان تعریفا للمبنی الخاص المجہول باعتبار مفہوم المبنی المطلق فیلزم تعریف المبنی المطلق بالمبنی المطلق **ثم اعترض مولانا عبد الغفور** علی الشارح رح **حیث قال** ولا یقال الخ **حاصل الاعتراض** انہ یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوما بوجہ ومجہولا مطلوبا معرفتہ بوجہ اخر فلا یلزم تعریف الشئ بنفسہ لوجود التغایر بالاعتبار و**حاصل الجواب** ان مجرد الجواز لا یکفی ما لم یبین الوجہان المختلفان لاطرادہ فی جمیع موارد الاعتراض بلزوم تعریف الشئ بنفسہ **قولہ** ای اسم ناسب **جواب سوال** وھو ان التعریف یصدق علی المضارع لانہ ایضا مناسب بمبنی الاصل وھو الماضی لاشتقاقہ منہ وایضا یرد ان کلمۃ ما عام یتناول شئ مطلق فعلی ھذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسمہ اسم لا شئ مطلق لانہ جنس البعد وھو غیر معتبر بل لا بد من الجنس القریب وایضا یرد المتبادر من کلمۃ ما موصولیۃ لغلبۃ استعمالہا فعلی ھذا لابد من ضمیر الفصل لان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لابد بینہما من ضمیر فصل وایضا الموصول مع الصلۃ بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ فلو فرض جنسا لا یوجد الفصل ولو فرض فصلا لا یوجد جنسا فاجاب بقولہ ای اسم فخرج المضارع لانہ لیس باسم وکذا لم یکن المراد من کلمۃ ما شئ مطلق بل المراد منہ الاسم ولما فسر بالنکرۃ علم انہ لیس المراد ھہنا موصولۃ بل موصوفۃ والقرینۃ علیہ وقوعہ فی موضع النکرۃ **قولہ** ما ناسب ای مناسبۃ معتبرۃ فی البناء وبھذا القدر احترز عن المناسبۃ التی لم یعتبر لضعف و معارض کمناسبۃ غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعیتین لکن عارضہ المضارع لان غیر المنصرف کما ناسب الماضی کذلک ناسب المضارع ومناسبۃ ای وایۃ موصولیۃ بالحرف ضعیف لانہما لازم الاضافۃ وھی مانعۃ للبناء لترجیح جہۃ الاعراب **قولہ** ای اسم ناسب **فان قیل** غرض الشارح رح ھہنا تفسیر کلمۃ ما وھو یحصل بقولہ ای اسم فما الحاجۃ الی ازدیاد قولہ ناسب **قلنا** الاسم موصوف وناسب صفۃ وذکر الموصوف بدون الصفۃ مستکرہ عندہم **فان قیل** سلمنا انہ مستکرہ لکن الاحضر ان یقدم شرح کلمۃ ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم ناسب فحصل التفسیر مع الصفۃ فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ ناسب ثانیا **قلنا** فعلی ھذا یلزم الفصل بین الصفۃ والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوف ناسب کلمۃ ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انہ تفسیر کلمۃ ما **قولہ** وھو الحرف

والفعل الماضی والامر بغیر اللام فیہ اشارۃ الی الرد علی صاحب المفصل لانہ جعل الجملۃ ایضا من المبنی الا صل وذلک لان المراد بمبنی الاصل مالا یحتاج الی الاعراب من حیث انہ لا یقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا الیہ والجملۃ کذلک فانہا بنفسہا ای قطع النظر عن اجزائہا لا یحتاج الی الاعراب لانہا بتمامہا لا تقع فاعلۃ ولا مفعولۃ ولا مضافا الیہا لکنا نقول الامر کذلک لکنہا تکتسب الاعراب من المعرب لقیامہا مقام المفرد فخرجت من کونہا مبنی الاصل بہذا الاعتبار کذا قال فی غایۃ التحقیق وههنا **بحث من وجہین** الاول ان الامر عند النحاۃ لیس الا ما کان بغیر اللام لان ما کان مع اللام یسمی بمضارع المجزوم فعلی ہذا لا حاجۃ الی قولہ بغیر اللام والثانی ینبغی ان یقال الی امر المخاطب لان المقصود لیس الا ہذا **اجیب عن الاول** انما قال بغیر اللام لرعایۃ ذہن المبتدی لانہ خرج من الصرف وفی الصرف یطلق الامر علیہما فقال بغیر اللام للتنبیہ علی اصطلاح النحوی وعن الثانی ان امر المخاطب اذا کان مع اللام کان معربا کقولہم فلتفرحوا **قولہ** والمراد بالمشابہۃ **جواب سوال** وہو ان المبنی مقابل للمعرب والمذکور فی حدہ کلمۃ لم یشبہ فینبغی ان یقال ههنا ما شابہ لتحقق التقابل فاجاب بما حاصلہ ان المراد من المشابہۃ المنفیۃ فی تعریف المعرب ہو المناسبۃ والا لم یکن تعریف المعرب مانعا لصدقہ علی غلام این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہۃ ہی الاشتراک فی الکیفیۃ وہی منتفیۃ ههنا لان این یتضمن معنی مبنی الاصل وہو الہمزۃ الا انہ مشابہ لمبنی الاصل **قولہ** ہذہ المناسبۃ وہی المناسبۃ المرادۃ فی تعریف المبنی لان المناسبۃ یجری فی المعانی الکثیرۃ فلا یرد ما ذکر مولانا عصام الدین الاولی ان یقال ہو المناسبۃ لا ہو ہذہ المناسبۃ **علم** ان ههنا امور خمسۃ مجانسۃ ومماثلۃ ومشابہۃ ومشاکلۃ ومناسبۃ الاول ہو الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ والثانی ہو الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیۃ والثالث ہو الاشتراک فی الوصف کالرجل الشجاع والاسد فی الشجاعۃ والرابع ہو الاشتراک فی الشکل والتشخص والمناسبۃ اعم من الکل **قولہ** ولقد فصل **جواب سوال** وہو ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما المناسبۃ المطلقۃ اعم من ان یکون مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء اولا او یراد مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء او یراد مناسبۃ قویۃ والاول ظاہر البطلان والا لم یبق اسم ما معربا لان کل اسم مشابہ لمبنی الاصل فی التکلم والتلفظ واما الثانی فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد لان البناء ملحوظ فی الحد لانہ مبداہ قال مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء ولا سبیل الی الثالث فان للقوۃ مراتب متعددۃ فلا یعلم ان المراد ماذا فاجاب بقولہ ولقد فصل صاحب المفصل یعنی المراد ہو المناسبۃ القویۃ وان قلت ان القویۃ مجہولۃ قلت المراد منہا ما فصل صاحب المفصل **قولہ** انما یتضمن الاسم تحقیقا الا توہما فلا یلزم بناء التثنیۃ لان تضمنہا الواو العطف وہمی لا حقیقی **قولہ** کالمبہمات والمراد منہا الموصولات واسماء الاشارۃ قولہ الی الصلۃ ای الموصول محتاج الی الصلۃ واسم الاشارۃ محتاج الی الصفۃ فی التعیین بان یقال ہذا الرجل **قولہ** او غیرہما وہو الاشارۃ الحسیۃ لان تعین اسم الاشارۃ قد یکون باشارۃ حسیۃ **قولہ** کنزال فان نزال مبنی واقع موقع انزل واما فجاز فہو مشاکلۃ بنزال فی الوزن والصورۃ **قولہ** او وقوعہ موقع ما اشبہہ

ای ماشکل لان الکاف مشاکل الکاف **قوله** للحرف وهو الکاف فی ذلک **قوله** فی نحو ادعوک
ای کاف الخطاب ثابت فی ادعوک **قوله** اضافة الیه ای اضافة اسم مبنی الی المبنی الاصل
سواء کانت الاضافة بواسطة او لا کما فی قوله تعالی مِن عَذَابِ يَوْمِئِذٍ الآیة فان الیوم مبنی
والا لکان مجرورا لانه مضاف الیه للعذاب وانما کان مبنیا لانه مضاف الی مد خوله وهو اذ وهو
مضاف الی مبنی الاصل الذی هو الجملة اعنی کانت اذ ان الجملة مبنیة الاصل عند صاحب
المفصل **قوله** فیمن قرء بالفتح وانما قال ذلک لما قال المصرح فی الظروف والظروف المضافة الی اذ للمضاف
الی الجملة یجوز بناءها علی الفتح اعلم ان صاحب المفصل حصر المناسبة القویة فی ستة امور کما تری لکن
حصره باطل لانه قال الشارح رح فی بحث کم انما کان کم مبنیا لان وضعه وضع الحرف یعنی کما ان
الحرف یجیء ثنائیا کذلک کم یجیء ثنائیا مع ان المناسبة الوضعی غیر مذکور فی المفصل اجیب عنه
ان المناسبة الوضعی داخل فی المشاکلة فلا یبطل الحصر **قوله** مع غیره **جواب** اسولة ثلثة
الاول ان المبنی قسم من الاسم وهو قسم من الکلمة والماخوذ فی مفهومها الافراد فلا محالة یکون غیر مرکب
فلا حاجة الی هذا القید والثانی انه منقوض ببعلبک فانه مبنی مع انه مرکب والثالث انه
منقوض بزید فی نحو جاءنی زید فان زید غیر مرکب باعتبار ان جزئه لا یدل علی جزء معنا
مع انه معرب فاجاب بقوله مع غیره **حاصل الجواب** عن الاول لیس المراد من هذا التركیب
فی نفسه حتی لا یحتاج الیه بل المراد هو الثانی اعلم انه لو کان المنظور کل واحد من الطرفین
بالترکیب یسمی بترکیب من غیره ولو کان المنظور بالترکیب احدهما والاخر تابع یسمی بترکیب مع
غیره **وحاصل الجواب** من الثالث ظاهر **قوله** علی وجه یتحقق **جواب سوال**
وهو ان التعریف لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج منه غلام فی غلام زید لانه مرکب
مع انه مبنی واما الثانی فلانه دخل فیه زید وقائم فی زید قائم لانهما معربان ولم یکونا
مرکبین مع غیره فاجاب بقوله علی وجه یتحقق معه عامل فخرج زید قائم لان بترکیبهما حصل
العامل المعنوی ودخل فیه غلام زید لانه لا یتحقق عامل المضاف بترکیب مع المضاف الیه فالمضاف الیه
معرب لان المضاف عامل فی المضاف الیه والمضاف مبنی لان المضاف الیه غیر عامل فی المضاف واجاب
صاحب المتوسط من غلام زید ان المراد من الترکیب المنفی هو الترکیب الاسنادی ثم یرد علیه فعلی
هذا دخل المضاف الیه ایضا لانه لما ارید الترکیب الاسنادی لم یدخل فی الحد الا المسند والمسند الیه
فقط فالقول علیه ان ای علی تغایظ صاحب المتوسط فی هذا الموضع **قوله** العدد ای المراد منه
مجرد العدد دون الاسناد **قوله** ولما کان المبنی مقابلا للمعرب **جواب سوال** وهو ان کلمة
او لا یخلو اما للشک فهو ینافی التعریف واما المانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فیه الامران
نحو هذا وهاء لا او المانعة الخلو فعلی هذا لابد من القرینة لانها مشترکة فلابد
لارادة احد معینها من القرینة حاصل الجواب انها المانعة الخلو والقرینة مقابلة المبنی

المعرب لانہ اعتبر فیہ اجتماع الامرین فبفواتہما او بفوات احدہما لا محالۃ یکون فالبناء یتحقق بانتفا
ئہما معا وبانتفاء احدہما وہو الترکیب او عدم المشابہۃ والاول کھؤلاء واین اذا کانا غیر مرکبین لانتفاء
الترکیب وعدم المشابہۃ لانہما یشابہان المبنی الاصل والثانی کزید وعمرو فان الترکیب منتف
فیہما دون عدم المشابہۃ لانہما غیر متشابہین بمبنی الاصل والثالث کھا ولاء واین اذا کانا مرکبین
نحو جاء ہؤلاء واین ہاء لا وفعدم المشابہۃ منتف فیہما لانہما مشابہان لہ **قولہ** فکلمۃ او ہہنا
لمنع الخلو لا للشک کذا **قال عبد الغفور** وانما تعرض المحشی لنفی الشک دون نفی الجمع
لان کلمۃ او بمعنی الشک کثیر الاستعمال واما مجیئہا لنفی الجمع لیس کثیر الاستعمال فلا حاجت الی نفیہ
فان قیل فی ای شیء یدخل غاق فی قولہم غاق صوت الغراب **اجیب عنہ** انہ داخل فی
الشق الثانی بانہ غیر مرکب حکما باعتبار قصد المشاکلۃ للمسمی الواقع غیر مرکب وہو ما یتکلم بہ
الصیاد لا ما یرمی بہ الغراب من صوتہ لانہ لیس بکلمۃ فلا یکون معربا ولا مبنیا ای ما یرمی بہ الغراب
لیس بکلمۃ لا حقیقۃ ولا حکما بخلاف ما یتکلم بہ الصیاد فانہ وان لم یکن کلمۃ حقیقۃ لعدم الوضع
للمعنی لکنہ کلمۃ حکما باعتبار وقوعہ فی کلامہم واجرائہم اباہ مجری الکلمات وہو اللسان **قولہ** وانہ
اختلف **جواب سوال** ظاہر **قولہ** ایثار التقدم ای اختیار التقدم مما مفہومہ وجودی فی کلام
التعریفین علی ما یکون مفہومہ عدمیا وانما اختار ہذا المعرفۃ **قولہ** والقابہ ای القاب المبنی **جواب
سوال** وہو ان الضمیر فی قولہ والقابہ لما راجع الی المبنی او الی الحرکات لا وجہ للاول لان ضم وفتح
لیس اسم لذات المبنی ولا الی الثانی للزوم الاضمار قبل الذکر وکذا فات المطابقۃ بین الراجع والمر
جع فی التذکیر والتانیث والجمع والافراد فاجاب بقولہ ای القاب المبنی یعنی ان الضمیر راجع الی
المبنی لکن المبنی غیر مراد من حیث الذات بل من حیث الوصف وہو الحرکات لان المبنی من حیث
الذات یسمی مضموما ومفتوحا **قولہ** ضم وفتح سمی الضم ضما لحصولہ بضم الشفتین وسمی الفتح فتحا لانفتاح
الفم عند التلفظ بہ وسمی الکسر کسرا لانکسار الشفۃ السفلی عند التلفظ بہ وسمی الوقف وقفا لتوقف
النفس فیہ من الجری کذا **قال مولانا عبد الغفور** فان قیل لم قال ہہنا القابہ ولم یقل انواعہ
کما قال فی الاعراب قلنا ان الاعراب یدل علی انواع من المعانی فلما کان منہ لولاتہا انواعا سمی الدال
ایضا انواعا بخلاف البناء لانہ غیر متنوع فکذا دالہ **قولہ** واما الکوفیون اشارۃ الی ان فیہ الخ
حذف زیتہ **قولہ** وبالعکس یعنی یطلقون الرفع والنصب والجر علی الحرکات البنائیۃ **قولہ**
والمراد ان الحرکات **جواب سوال** وہو ان کلام المص رح یدل علی اختصاص الضم والفتح
الخ بالمبنی **حیث قال** والقابہ الخ لان لقب الشیء ما یختص بہ مع انہا لا یکون مختصۃ بہا لان
البصریون یطلقونہا علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا فاجاب بقولہ والمراد یعنی المراد من الا
ختصاص اختصاص من وجہ لا الاختصاص التام **قولہ** علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا ای کما یطلقو
نہا علی الحرکات البنائیۃ **قولہ** حیث قال بالضمۃ رفعا **فان قیل** ان الشاہد یخالف الدعوی

لان فی المدعی ضم بلا تاء وفی الشاهد ضمة مع تاء وهی مشترکة کذا قال مولانا عبد الغفور رح اجیب عنه ان الضم والضمة مرادفان عند البصریة فیکون الشاهد بالمرادف شاهد بعینه قوله وعلی غیرها الخ فان قیل لا حاجة الی قوله وعلی غیرها لانه یعلم غیر الحرکات الاعرابیة من قوله ایضا اجیب عنه ان قوله ایضا لحرکات البنائیة فقط لان السابق لیس الا بحث الحرکات البنائیة فقط قوله وحکمه وانما قدم الحکم علی التقسیم من تتمة التعریف لان تعریفه عند البعض ان لا یختلف اخره فاتصل الحکم بالتعریف لئلا یتوهم ان هذا التعریف قوله ای حکم المبنی اشارة الی بیان المرجع ثم لما کان الحکم یطلق علی امور کثیرة فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال اثره ای المراد من الحکم هو الاثر کما هو مذهب النحویین ثم یرد علیه ان اضافة الحکم الی المبنی غیر صحیح لان الاحکام لا یضاف الا الی العلل وعلة عدم الاختلاف هو البناء لا المبنی لانه محل الحکم فاجاب بقوله المراد علی بنائه یعنی الاضافة الی المشتق باعتبار المبدأ قوله ان لا یختلف فالاسماء قبل الترکیب من حیث انها مبنی لا یختلف اخره لاختلاف العوامل فح لا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین حیث قال ان هذا الحکم لا یشتمل القسم الثانی من اصنی قوله او وقع غیر مرکب لانه یختلف باختلاف العوامل حاصل الجواب ان عدم الاختلاف حین البناء واذا جاء العامل لا یبقی مبنی قوله لکن لا مطلقا اشارة الی ان قوله لاختلاف العوامل لیس قید اتفاقی فان قیل ان قوله لاختلاف العوامل لا یخلو اما متعلق بالنفی او المنفی لا یستقیم الاول لان عدم الاختلاف لیس بمعلول لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف امر اصلی لا یحتاج الی العلة وایضا هذا یلزم فساد المعنی کما تری واما الثانی فلانه یلزم منه توجه النفی الی القید وبقاء الفعل مثبتا فیفسد المعنی الا ان یقال الفعل بعد توجه النفی الی القید یکون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل فی المبنی جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زید والظاهر ان اللام بمعنی الوقت ای لا یختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصلح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا قوله من الرجل بکسر النون لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله ومن امرء بضم النون لمناسبة المیم لانهما شفویتان قوله من زید بسکون النون لانه اصل ولکن یختلف فیما اذا قال السائل جاء زید فقال الاخر من ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید قال السائل رأیت زیدا فقال الاخر فی الجواب من بفتح النون لمتابعة فتحة زیدا وقال السائل امررت بزید فقال الاخر فی الجواب من بکسر النون فانه اختلف اخره لکن لا للعوامل فان قیل هذه عوامل ای حرکات دال زید کذا التقاء الساکنین وشفویة المیم فیکون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما کان داخلا علی المعمول وحرکات دال زید غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول السائل ومن مذکور فی قول المجیب وایضا ان التقاء الساکنین وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ ثم یرد علی قوله من الرجل ان المختلف فی هذه الامثلة هو اخر کلمة من وهی من المبنی الاصل مع ان المعرف هو اسم المبنی فقط فلا یکون الامثلة موافقة للمثل اجیب عنه هذا انما یرد اذا کان کلمة من بکسر المیم واذا کان بفتحها فلا یرد لان من

وما من الاسماء المبنية قوله والتانيث باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان تانيث الضمير باعتبار الخبر وهو قوله المضمرات ورعايته جائز وقيل اولى لان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج منه كما ههنا لان قوله هي مبتداء وقوله المضمرات خبره وقوله المبنى مرجعه وهو خارج من هذا الكلام وقوله المضمرات خبر داخل في هذا الكلام وههنا بحث وهو ان المصنف رح قدم في الاجمال المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصنف رح قوله والكنايات قال مجد المحشى رح الاولى ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قلنا انه تغليب الاكثر على الاقل فان قيل ان هذا الايراد في الاولوية لان التغليب جائز لا انه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتى بغير الاولى ليعلم جوازه ولو اتى في كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على الشارح الهندي لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه الرفع فان قيل كما صدر المصنف رح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول الشارح بالرفع في الموصولات ايضا قلنا ان المصنف رح لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء صح تصديره بها بخلاف الاصوات لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس بالتر حتى يعتبر التغليب قوله فهذه ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر الماتن فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والمنادى المفرد المعرفة واسماء المعدودة واسم لا لنفي الجنس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبنية الشارح رحمة الله جعل الاسماء المبنية ظرفا والظرف يقتضي المغاير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها فلذا لم يذكرها المصنف ههنا لكن قول الشارح رح فهذه ثمانية مخالف لما ذكر الزمخشري من انها سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلذا اقل سبعة فلا مخالفة قوله لان الاصل في الاسماء الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للمعنى المعوض وعلامتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء الخفة والسكون اخف من الحركة قوله المضمر انما قدم المضمر على البواقي من المبنيات لانه اعرف المعارف او لانه ليس النزاع في بنائه في فرد من افراده بخلاف البواقي لان بعضها معرب وعلة بنائه هي الاحتياج اي المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة ومنها المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اي التكلم والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملحوظ في مفهوم

له ای لعل مراده الاولی من ... علیه الرحمة

المتکلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه لیس فی مفهومه اما بدل علی التلفظ **قوله** ماوضع کلمة بما
جماره علی الاسم فلایرد ان التعریف لایکون مانعا لانه دخل فیه کاف ذلك لانه وضع لمخاطب مع انه لم
یکن ضمیرا وکذا دخل فیه لام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم یکن ضمیرا الا انهما لیسا باسماء بل من الحروف
قیل ان ایا مثلا ضمیر علی القول المختار مع انه لیس موضوعا للمتکلم بل موضوع المکنی عنه مع قطع النظر من
حیث التکلم والخطاب والغیبة وانما یفهم ذلك الحیثیات من لواحقها بان یقال ایای وایاك وایاه اجیب
بان ایا یلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذکره کذا **قال مولانا عبد الغفور**
قوله من حیث انه متکلم **جواب سوال** وهو ان التعریف لایکون مانعا لانه دخل فیه لفظ
المتکلم والمخاطب فاجاب بقوله من حیث اه وههنا بحث من وجهین الاول ان لفظ المتکلم والمخاطب
خرج بقوله وضع لانهما غیره وضعین لمتکلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة کلها موضوعة للغائب فلا
حاجة الی اخراجه بالحیثیة والثانی ان الاحتراز عن لفظ المتکلم بالحیثیة مستقیم واما عن لفظ المخاطب
فلا یثبت الاحتراز بهذه الحیثیة اذ لا معنی للمخاطب الا ما یتوجه الیه الخطاب اجیب عن الاول بانه لیس المراد
من المتکلم مطلق المتکلم بل مراده منه المتکلم الذی جعل علما لمن تکلم فوجد الوضع فیه فلا یخرج بقید
الوضع وعن الثانی ان المراد من قوله یتوجه الیه الخطاب ای یتوجه به الخطاب لکن یرد علیه
انه علی هذا لا یثبت الفرق بین حیثیة الشرح وبین قوله وقیل ولا یبعد ان یقال ان قوله
وقیل تفسیر لحیثیة الشارح رح **قوله** ویخرج بهذا القید ای المذکور من حیثیة الشارح وقول
القیل **قوله** کلها موضوعة سواء کانت لفظ المتکلم او المخاطب او غیرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
سواء تقدم ذکر الغائب اولا **قوله** ویخرج هذا القید لاسماء الظاهرة قیل لو ارید من الوضع الوضع علی
سبیل الکنایة یخرج الاسماء الظاهرة بخ لاحاجة الی قوله تقدم ذکره اجیب عنه علی هذا لم یخرج
بعض لاسماء الظاهرة مثل کم وکذا فلا بد من اخراجه **قوله** اراد بالتقدم اللفظی **جواب سوال** وهو انه
ینتقض بمثل ضرب غلامه زید لان الضمیر فی غلامه راجع الی زید وهو مؤخر ولیس بمقدم مع انه مخصوص
من التقدم اللفظی عندهم **فاجاب بقوله** اراد بالتقدم **حاصل الجواب** انه لیس المراد ههنا
ان یکون المرجع مقدما بل المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء ذکر مقدما او مؤخرا **قوله** مایکون المتقدم
ای مایکون المرجع ثم یرد علیه لما کان المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء تقدم او تأخر
فعلی هذا المعنی قوله تقدم ذکره **فاجاب بقوله** اما متقدما **فان قیل** تقسیم التقدم
اللفظی الی الحقیقی والتقدیری یدل علی ان التقدیری قسم اللفظی وداخل فیه مع انه
خلاف داب المصنف رح لانه جعله مقابلا له کما مر فی بیان المعرب والاعراب **اجیب عنه**
اللفظی ههنا مقابل المعنوی والحکمی وثمه ومقابل التقدیری فلا یرد **قوله** مثل ضرب غلامه
زید لان زید فاعل وهو مقدم رتبة ثم کلمة او ههنا لمنع الخلو فلا ینافی التعریف **قوله**
وبالتقدم المعنوی **دفع وهم** وهو ان المراد بالمعنوی مایکون تقدیرا مثل ضرب غلامه

زید فعلی هذا لا یتناول ما یکون المرجع تضمنیًا والتزامیًا وایضا یلزم استدراک قوله معنی لان
التقدیری یفهم من قوله لفظًا لانه اعم من الحقیقی والتقدیری فدفع بقوله وبالتقدم المعنوی
قوله لا من حیث لفظه اراد بالذکر من حیث اللفظ ان یکون المعنی مقصودا باللفظ باستعماله فیه
والا فمعنی اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذکور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و
هو ان المراد من تقدم المعنوی ان یکون تضمنا فلا یتناول ما یفهم التزاما فدفع بقوله اما مفهوم من
اللفظ یعنی انه اعم من التضمنی والالتزامی قوله بعینه ای معین قوله فان مرجع الضمیر هو العدل
وانما لم یرجع الی اعدلوا لانه فعل والمرجع لا یکون من الاسماء وایضا ان اعدلوا جمع وقوله هو مفرد و
انما کان العدل مدلولاً تضمنیا لان اعدلوا فعل وهو مرکب من امور ثلثة الحدث والنسبة و
الزمان فیکون العدل جزءه قوله فکانه متقدم من حیث المعنی فان قیل الظاهر ان یقال فکانه
مقدم من حیث اللفظ لا فی التقدم من حیث المعنی قلنا تقدیره هکذا کان لفظ العدل مقدم
من اجل المعنی فقوله من حیث المعنی تعلیل فلا یرد قوله او من سیاق الکلام ای مدلول التزامی
قوله واما تقدم الحکمی فانما جاء قال مولانا عصام الدین ان انما للحصر وهذا الحصر باطل
لان التقدیم الحکمی ثابت فی نعم رجلاً زید وربه رجلا ولیس هذا ضمیر الشان اقول الحصر
بالنسبة الی الدلیل ای ان التقدیم الحکمی ما جاء فی ضمیر الشان لا لقصد تعظیم القصة لا لکن
یرد علیه ان فی الدلیل ذکر انما اخری یفید الحصر فیه حیث قال الشارح لانه انما یجیئ الخ اجیب
ان انما الاول لحصر الدلیل واما انما الثانی فلتاکید انما الاول وانما احتاج الی التاکید لان انما
الاول وقع فی غیر موضعه لان موضعه موضع الدلیل لانه لحصره ولیس لحصر المدعی فذکره فی
المدعی لیس فی موضعه فان قیل ینبغی ان یأتی الشارح بانما فی الدلیل فقط فلا حاجة الی
التاکید فما الحاجة الی الطوالة قلنا هذه النکتة بعد الوقوع وهو شائع عندهم قوله فیکون
ذلک ابلغ ای ذکرها مبهمة اولا ثم تفسیرها ابلغ من ذکرها اولا علی سبیل التفصیل قوله
المعهود بینک وبین مخاطبک والمراد بالتقدم الحکمی ان یعود الضمیر الی ما حضر فی الذهن من
الشان والقصة ولم یصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسیر ثانیا وانما کان المرجع مقدما حکما لان
تاخیر المرجع فی ضمیر الشان ضروری یکون تفسیرا بعد الابهام والتاخیر الضروری فی حکم التقدم کالفاعل مؤخر من
الراجل ضرورة لیکون الراجل هادا الطریق للفرس فالفارس فی حکم المقدم فلا دلالة فی التاخیر قوله وکذا الحال فی ضمیر نعم رجلا
زید فان فی نعم ضمیر وقوله رجلا تمییز عنه وزید مخصوص بالمدح وکذلک رجلا فی قوله ربه رجلا تمییز عن الضمیر فی ربه قوله
بالنظر الی ما قبله جواب سوال وهو انه لم ینحصر المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والمجرور فی تقسیم
واحد بل جعل فی تقسیمین فاجاب بقوله بالنظر الی ما قبله وانما قال ذلک لان الاستقلال وعدم الاستقلال
فی المتصل والمنفصل انما یکون بالنظر الی ما قبله بخلاف المرفوع الخ لانه بالنظر الی الاعراب کما قال الشارح قوله
قسمان جواب سوال وهو انه یلزم حمل الاخص علی الاعم وایضا ان الضمیر منحصر فی المتصل والمنفصل فلان

له السابق علی ضمیر واقع فی النظم (م) له اسم المرفوع والمنصوب والمجرور (م) له ای الضمیر باعتبار الاعراب (م)

من اداة الحصر ليفيد الحصر وايضا ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والآخر تقسيم الكلي الى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من اى قبيل فاجاب بقوله قسمان يعني ان ههنا العطف مقدم على الربط وهو من اداة الحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكلي الى الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء قوله فالمنفصل الفاء للتقسيم قوله غير محتاج جواب سوال وهو ان اطلاق المستقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكلم والخطاب كما مر آنفا فاجاب بان حاصل المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبله جواب سوال وهو انه تقرر عندهم ان ضمير انت هو ان فقط واللواحق علامات اخرى فيكون محتاجا الى اللواحق فكيف يكون مستقلا فحاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى ما قبله لا الى ما بعده ثم يرد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفي قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفي هو الكلمة التي يكون الضمير جزء منها واحتياج اياك الى ضربت للعمل لا للجزئية قوله عند الحجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة ما ولا قوله نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس مجاور له للفصل بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم المنفصل في التفصيل لان مفهومه وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سوال وهو انه لما كان غير مستقل فينبغي ان يكون حرفا ولم يكن من الاسماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف الحرف فانه محتاج الى المتعلق وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في التلفظ وليس الاستقلال وعدمه في الدلالة قوله اى المرفوع والمنصوب دفع وهم وهو ان المراد من الاولان المتصل والمنفصل فيلزم الانقسام الى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقول متصلان ومنفصلان ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما يعني ان لفظ اولان مأول بكل واحد منهما قوله قسمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما متصل والآخر منفصل فدفع بقوله قسمان يعني ليس المراد كما زعمت بل المراد ان كل واحد قسمان قوله لما التزم من الاتصال كما يجيء قوله والثالث قيل الاحسن ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليبا كما قال في بحث التاكيد قلنا هذا من باب التغليب فيصح ان يقال الثالث كما يقال ثالث قوله لانه لا مانع قيل من موانع الفصل بالتاكيد اللفظي بين المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب عنه سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت من حيث انهما اتصال المضاف بالمضاف اليه والآخر اتصال الضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا قوله فذلك اى المضمر اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو وضعه لان المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور قوله النوع الاول لما كان الاول صفة تقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

الحرف

الاول الاضافی یعنی المنصوب لانہ اول بالنسبة الی المجرور فلا فع بقولہ یعنی المرفوع المتصل الخ فالمراد من الاول اول حقیقی قولہ ضمیر ضربت اشارة الی ان جارة للمصدر محمولة علی المسامحة فان قیل الاولی ان یقول المصدر الاول ضربت واضرب الی ضربن ویضربن لیکون امثلة المرفوع المتصل مستوفات اجیب عنہ ان المراد من ضربت صیغة المتکلم المعلوم ماضیا کان او مضارعا والیضاً المقصود ھھنا النظیر لا استیفاء العدد ثم فی الجواب الثانی نظر لانہ ح لا یحتاج الی صیغة المجہول اجیب عنہ انما ذکرھا لئلا یتوھم ان اختلاف الصیغة یستلزم اختلاف الضمیر قولہ للتنبیہین اولھما اشارة الی تقدیر متعلق الی وقولہ اولھما بدل من الضمیر المستتر فی المنتھیین الراجع الی لفظ ضربت وضُربت بدل البعض من الکل لانہ ابدل کل واحد من اولھما وثانیھما علیحدة ولو قال کلاھما لکان بدل الکل من الکل فان قیل کلمة الی ھھنا لمد الحکم لا للاسقاط لعدم تناول صدر الکلام الغایة فینبغی ان لا یدخل الغایة اجیب عنہ ان معناہ الاول ضربت وضربت وما دون ذلک الی ضربن فیکون ح للاسقاط فیدخل ما بعدھا وقال بعض الشارحین ان کلمة الی ھھنا بمعنی مع لکن ھذا غیر صحیح لانہ لا یدل علی حکم ما بین ضربت وضربن قولہ وانما بدأ بالمتکلم جواب سوال وھو انہ لما بدأ بالمتکلم مع ان الصرفیین بدؤا بالغائب فاجاب بقولہ وانما بدأ الخ والصرفی انما بدؤا بالغائب لتجردہ عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصیغ اعنی ضرب ثم یراعون اسلوب الترقی لنظر الی التعریف لان الاعرف وھو المتکلم اخروا فیکون الشروع من الادنی الی الاعلی وھو التعریف قولہ لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف وتحقیقہ یأتی فی بحث المعرفة انشاء اللہ تعالی قولہ اجماعا ای اجماع البصریین ای بعض النحویین لا کلھم فان للکوفیین فیہ خلاف لانہ قال الفراء الکوفی ان الضمیر مجموع انت وقال بعضھم ان الضمیر ھو التاء فان قیل اذا کان المرفوع المنفصل ھو ان عند البصریین فیکون غیر مستقل لاحتیاجہ الی التاء قلنا المراد عدم الاحتیاج الی العامل وھو لا یحتاج الیہ اعلم ان ضمیر انا ھو ان بدون الالف وانما کتب الالف معہ لدفع الالتباس قولہ ضربنی ضربنا فالیاء ضمیر منصوب متصل للمتکلم مع الغیر اعلم ان لفظ انا لما یکون ضمیرا متصلا منصوبا لا یکون ضمیرا متصلا مرفوعا ولکن علی تقدیر الاول یکون ما قبلہ متحرکا مثل ضربنا بفتح الباء وعلی تقدیر الثانی یکون ما قبلہ ساکنا لئلا یلزم توالی اربع حرکات فیما ھو کالکلمة الواحدة بخلاف ضربنا لانہ لیس کالجزء قولہ بغیر الفعل بل یتصل بالحرف وانما اورد النظیرین لیعلم ان الضمیر لیس یتصل بالفعل والحرف قولہ ایای للمتکلم الواحد وایانا للمتکلم مع الغیر قولہ والنوع الحاصل وھو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قولہ وکان القیاس اشارة الی الاعتراض وقولہ لکنھم وضعوا جوابہ یعنی القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المتکلم ستة ثلثة للمذکر وثلثة للمونث وھکذا القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المخاطب ستة لا خمسة وکذا الغائب قولہ لکنھم وضعوا للمتکلم لان المشاھدة شاھدة علی الفرق ای المتکلم حاضر فیعلم

سلہ ای معناہ قولہ الاول ضربت وضربت الی ۱۲

من الحضور انہ مذکر او مؤنث او اثنان او جمع فلا حاجۃ الی الفرق قولہ وواحد مشترک وھو انما وقس علیہ الغائب قولہ وبقیۃ الانواع الخمسۃ ای الباقیۃ من الانواع فلا یرد ان الباقی اربعۃ لا خمسۃ قولہ اثنی عشرۃ کلمۃ خمسۃ للغائب وخمسۃ للمخاطب واثنان للمتکلم قولہ لثمانیۃ عشرۃ معنی لما عرفت من ان کلواحد للمتکلم والمخاطب والغائب یدل علی ثلثۃ معان قولہ وبینوا جواب سوال وھو انہ ما السر فی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسۃ وکذا للغائب فاجاب بقولہ وبینوا ای فی کتب التصریف کمراح الارواح قولہ واعطوا للغائب حکم المخاطب وانما شبہ الغائب بالمخاطب فی التثنیۃ ولم یجعل حکما ابتداء کما فی المخاطب لان اشتراک التثنیۃ فی المخاطب ظاھر واما فی الغائب ففیہ خلاف لزیادۃ التاء فی المونث فلذا شبہ بما ھو الظاھر قولہ فان الضمیر فی ضربا وضربتا الخ دلیل علی ھذا الاشتراک وحاصلہ ان التاء فی ضربتا داخلۃ فی ضمیر المونث لیکون مغایرا لما فی ضربا فان قیل علی ھذا یلزم ان یکون صیغۃ الفعل الواحد المذکر مشترکا بین الواحد المذکر وبین الواحد المونث لان التاء وضعت لتانیث الفاعل لا لتانیث الفعل اذ الفعل لا یکون مونثا ولا مذکرا قلنا ولک ان تلتزم اشتراک صیغۃ الفعل بینھما ولا علیک شئ فان قیل عدم شئ منہ لا یخرج علیہ ان یکون الصیغ اربعۃ لا خمسۃ قلنا ان کلامنا فی الضمائر ای الضمائر خمسۃ ولا یلزم من جعل الصیغ اربعا جعل الضمائر اربعا بل الضمائر خمسۃ قولہ خاصۃ والتاء فی خاصۃ للمبالغۃ او للمصدریۃ منصوب بفعل محذوف ای خص خاصۃ وانما قید بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فی العامل لانفصالہ قولہ التی وضعھا للاختصار ای المنظور فی ھذا الباب الاختصار اما اولا فلما مر من ان المعانی المقتضیۃ للاعراب فی مدلولاتھا لئلا یحتاج الی الاعراب واما ثانیا فبقلۃ الحروف وھی فی المتصلۃ ظاھرۃ واما ثالثا فبعدم الاحتیاج الی قرینۃ ترفع الالتباس الذی فی الاسماء الظاھرۃ فانک اذا قلت زید مثلا التبس علی المخاطب انہ زید العالم او الجاھل فیحتاج فی تعیین المراد الی قرینۃ واذا قلت انا وانت فھو لم یحتج الی قرینۃ تزیل الالتباس واذا کان کذلک فالاصل فی ھذا الباب المتصل المستتر لانہ اخصر ثم البارز ثم المنفصل قولہ کما یحذف فی اخر الکلمۃ الخ ھذا بیان نظیر لانہ مثال فلا یرد ان المنوی غیر المحذوف فکیف یصح قولہ کما یحذف الخ قولہ ویکون فیما ابقی ای یکون فیما ابقی من الکلمۃ المشھورۃ دلیل علی ما حذف منھا وھو نقصان الکلمۃ المشھورۃ فلا یرد ان کلمۃ فی زائدۃ لا فائدۃ فیہ بل یفید الخلل قولہ ولکن ھذا الاستتار دفع وھم وھو ان یکون قولہ فی الماضی للغائب والغائبۃ قید اتفاقی فیکون الاستتار ثابتا فی الباقی مع انہ لیس کذلک فدفع بقولہ ولکن ھذا الاستتار الخ قولہ فی الفعل الماضی لما کان الماضی صفۃ تقتضی الموصوف فزاد الشارح قولہ فی الفعل قولہ للواحد المذکر دفع وھم وھو ان المراد من قولہ للغائب جنس الغائب فیتناول المثنی والمجموع مع انہ لا استتار فیہ فدفع بقولہ الواحد المذکر لان المتکلم

والمخاطب قویان والبارز ایضا قوی فاعطی القوی للقوی والغائب ضعیف بالنسبۃ الیہما والمستتر
ایضا ضعیف فاعطی الضعیف للضعیف وانما لم یستتر فی مثنی الغائب ومجموعہ لئلا یلتبس
بالمفرد قولہ اذا لم یکن مسندا الی الظاہر اشارۃ الی ان الاستتار جائز غیر واجب فلا یرد ان
کلامنا فی بیان المستتر فلا حاجۃ الی قولہ اذا لم یکن مسند الی الظاہر مثال المسند الی الظاہر
نحو ضرب زید لکن یرد علیہ فلیکن زید بدلا من الضمیر فی ضرب اجیب عنہ لو کان زید
بدلا من الضمیر یلزم الاضمار قبل الذکر لان الضمیر راجع الی زید وھو بدل ومرتبتہ موخرۃ
قولہ فان التاء علامۃ التانیث جواب سوال وھو انا لا نسلم ان الضمیر فی ضربت مستتر بل
بارز وھو التاء فاجاب بقولہ فان التاء علامۃ التانیث لان الضمیر المرفوع والالم یجتمع مع الفاعل
الظاہر فی نحو ضربت ھند فان قیل فلیکن ھند بدلا عن التاء فمن این یعلم انہا لیست بضمیر
قلنا لانہا قد یحذف مع الفصل نحو ضرب الیوم ھند لانہ اذا وجد الفصل یجوز حذف التاء ولو کانت
ضمیرا لما حذف او نقول لو کان ھند بدلا للزم الاضمار قبل الذکر قولہ وفی الفعل المضارع الخ انما زاد
لفظ الفعل لبیان للموصوف لان المضارع من الصفات ای المرفوع المتصل یستتر فی الفعل المضارع
وقولہ للمتکلم صفۃ للمضارع وقولہ مطلقا ای زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاہر ما قال الشارح من
انہ بیان المتکلم بقولہ سواء کان واحدا اوفوق واحد قال مولانا عصام الدین فی حاشیتہ
قولہ[1] مثنی او مجموعا مستدرک کانہ سہو من قلم الناسخ لان قولہ اوفوق الواحد یجری مجراہ قال
عبد الرحمن لیس قولہ اوفوق الواحد فی اکثر النسخ فلا یکون قولہ سواء کان واحدا او مثنی او
مجموعا مستدرکا غیر حسن بہ یستحسن وحاصل ھذا المقام ان قولہ سواء کان واحدا او مثنی او مجموعا لشارح
الہندی فغیر الشارح الی قولہ سواء کان واحدا اوفوق واحد لانہ اخصر قولہ اذا لم یکونا مسندین
الی الظاہر انما لم یقل فی المتکلم والمخاطب اذا لم یکونا مسندین الی الظاہر لانہما لا یکونان مسندین
الی الاسم الظاہر فلا یقال اضرب انا ونضرب نحن وکذا فی المخاطب قولہ وفی الصفۃ مطلقا حال
من الصفۃ باعتبار تاویل الصفۃ بالوصف ولہذا قال سواء کان ولم یقل کانت وقال مفردا
لا مفردۃ وبعبارۃ اخری وھو بان التانیث اذا کان فی لفظہ ومعناہ مذکر یصح ارجاع ضمیر المذکر
الیہ کعلامۃ قولہ ولیست الالف جواب سوال وھو انا لا نسلم ان الضمیر مستتر فی الصفۃ مطلقا لان
فی المثنی والجمع بارز وھو الالف والواو ولیست الالف قولہ الا ان تغیر عاملہا جواب سوال
وھو انا لا نسلم عدم تغیر الضمیر لان العامل اذا کان معنویا یقال ھو زید واذا دخل علیہ کان صب
یقال انہ زید وھو لیس الا تغییر فاجاب بقولہ الا ان التغییر لعاملہا مثل انہ لان اصلہ ھو فی القیاس
ان یحذف الواو لانہا متطرفۃ قبلہا ضمۃ لکن الاعلال تقتضی ان یکون الکلمۃ ثلاثیۃ
وھو غیر ثلاثیۃ فلما اتصل بہ العامل اعنی ان صارت ثلثیۃ فح حذفت الواو ثم یرد ؟

[1] الذی ذکر فی بعض النسخ بعد قولہ سواء کان واحدا ۱۲ م

علیہ ان ههنا ایض تغیر العامل حیث یقال جاءنی ضاربان ورأیت ضاربین فاجاب بقوله و العامل الخ حاصله ان فی قوله جاءنی ضاربان الخ امور ثلثة احدها جاء و الثانی ضاربان والثالث ضمیر مستتر فی ضاربان فقوله جاء فعل وقوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان اسم فاعل مشابه بالفعل یقتضی الفاعل وهو الضمیر المستتر فیه راجع الی موصوف ضاربان تقدیره جاءنی رجلان ضاربان قوله فلو کانت ضمائر لکان قیل ینبغی ان یقال ولو کانتا ضمیرین لان الواو والالف اثنین وایضا ینبغی ان یقال لو تغیرت بصیغة الماضی وذلک لان جزاء کلمة لو یکون ماضیا کقوله تعالی لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا اجیب عن الاول ان الجمعیة باعتبار الافراد والمواد وعن الثانی ان صیغة للمضارع سهو من الکاتب کما قال عصام الدین قوله حرفا التثنیة والجمع وفی بعض النسخ حروف التثنیة والجمع لکن یرد علیه ان حمل الحروف علی الالف والواو لا یصح لان وم حمل المفرد علی الاثنین اجیب عنه ان الالف والواو بتاویل کل واحد فیصح الحمل لکن یرد علیه ان کل واحد من الالف والواو لیس حرف التثنیة والجمع بل احدهما حرف التثنیة و الاخر حرف الجمع اجیب عن هذا اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدر مع الجمع تقدیره حرف التثنیة وحرف الجمع والعطف مقدم علی الربط فیصح الحمل قوله ای لا یجوز لما کان السوغ جاء بمعان کثیرة لانه یجئ الصلاحیة ویجئ العمل فی الفضة والیضلجاء یجئ الجواز فلو فتح الابهام لتعیین ماهو المراد قال الشارح ای لا یجوز بعبارة اخری وهو فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور وانما یتعرض الی المجرور لانه لا یکون الا متصلا قوله لاجل شئ جواب سوال و هو انه یلزم استثناء الدلیل من الحکم لان قوله ولا یسوغ للمنفصل حکم من الاحکام وقوله لتعذر المتصل دلیله وذا لا یجوز وایضا ان المستثنی منه لا یکون الا من الاسماء و قوله لا یسوغ من الافعال فاجاب بقوله ای لاجل شئ فیکون استثناء الدلیل من الدلیل و ایضا یکون المستثنی منه من الاسماء فیکون المستثنی مفرغا وایضا فیما قال الشارح اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال ان اللام ههنا یحتمل ان یکون للاجل ویحتمل ان یکون للوقت فرد الشارح علیه انه للاجل فقط لان کون اللام للاجل حقیقة وکونها للوقت مجاز ولو کان اللام للوقت یکون تقدیره هکذا ولا یسوغ المنفصل فی وقت من الاوقات الا فی وقت تعذر المتصل قوله انما یکون باخر العامل لان الضمیر المتصل کالجزء الاخیر من عامله فان لم یکن قبله عامل بل کان مرفوعا او محذوفا فکیف یکون کالجزء الاخیر قوله الا ان یکون بینهما تعلق الظرف قال مولانا عصام الدین لا حاجة الی هذا التقیید لانه جاز ان یکون العامل فیه قوله بالفصل لانه مصدر وهو یشبه الفعل فیعمل عمل الفعل نجیب عنه سلمنا ان المصدر یعمل عمل الفعل لکن هذا اذا لم یکن المصدر معرفا باللام وان عرف باللام فعمله یکون ضعیفا کما قال المصنف رح فی بحث المصدر واعماله باللام قلیل واجاب جمال الدین عن هذا الاعتراض انما قید متعلق الجار وان صح تعلقه بالفصل رعایة

الجرالی المعنی ولان اقد مسموعًا اقول وبالله التوفیق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والجار والمجرور انما یکون صفة لشئ باعتبار المتعلق قوله لغرض انما قید الفصل بقوله لغرض لانه لا یجوز الانفصال بالفصل الذی لا فائدة فیه فانه لا یجوز ضرب زیدا ایاك اذ لا غرض منه لان قوله ضرب زید بمعناه فان قیل کما ان الفصل لا یکون الا لغرض کذلك التقدیم والحذف لا یکون الا لغرض فلا وجه للتخصیص لان التقدیم یفید الاهتمام وهو غرض من الاغراض ایضًا وان قلت تقدیم المفعول لا یتعین للاهتمام لانه قد یکون لاتساع الکلام قلت التقدیم لیس الا للاهتمام وقد یقارن معه معنی اخر کالاتساع مثلاً اجیب عنه ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقدیم جمیعًا واما الحذف فقد اکتفی فیه بما سبق کما هو دأب الشارح فی کثیر من المواضع قوله لا یحصل الا به احتراز عن نحو ضرب زید اما فان الغرض هو الاهتمام بشان المفعول لکن هذا الغرض لا یتوقف حصوله بتقدیم المفعول علی الفعل قوله ای عامله اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله للعمول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالا لا بد من عائد فیها فلم یوجد فاجاب بقوله المعمول له وان قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاکتفاء بالواو بدون الضمیر فی الجملة الاسمیة اذا وقعت حالا ضعیف فاجاب ان العائد مقدر قوله بخلاف المنصوب انما لم یتعرض لضمیر المجرور فانه یتصل ایضًا بالحرف نحو لی لنا لانه اکتفی فیه بما سبق[1] قوله صفة جرة مفعول لم یسم فاعله لقوله مسندا وانما لم یقل مسندة مع تاء التانیث ما اسند الیه وهو الصفة لان ترك التانیث یجوز عند الفصل والمراد بالجریان ان یکون نعتًا او حالاً او صلةً او خبرًا فان قیل هذه الضابطة مما لا حاجة الیه لانه داخل فی صورة الفصل بغرض لان ههنا انفصال الضمیر لغرض رفع الالتباس قلنا هذا الانفصال یکون فیما لا لبس فیه ایضًا کما ذکره المص فلا یکون الفصل لغرض قوله بخلاف ما اذا قیل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود فی صورة الفصل ایضًا قوله فانه لما انفصل الضمیر علی خلاف الظاهر لان الظاهر اتصال الضمیر فالانفصال خلاف الظاهر فیعلم منه ان لزید مرجعًا ایضًا خلاف الظاهر قوله یعلم ان موجود ما هو فان قیل ان کلمة لما بمعنی اذا للشرط فیکون مدخوله هو الماضی من الشرط والجزاء کما قال علامة التفتازانی فی المطول لکن نقل عن سیبویه ان لما بمعنی لو ولولا یختص جزائه بالماضی نحو لو اکرمت زیدا یکرمك قوله والا لاحاجة الیه ای وان لم یکن مرجعه خلاف الظاهر لا حاجة الی المنفصل الذی هو ایضًا خلاف الظاهر وانما قال ان مرجعه خلاف الظاهر لان المتبادر ان یکون المرجع هو عمرو کما ذکره قوله واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر قوله ما لا التباس فیه نحو هند زید ضاربته هی فانه لو قیل هند زید ضاربته بدون الانفصال لا التباس فیه قوله کما هو الظاهر یکون اشمل فان کلمة ما عامة یشمل ذوی العقول وغیره ....

[1] فیما قبل ان الضمیر المجرور لا یکون الا متصلا ۱۲ [2] فاجاب بقوله بخلاف الخ ۱۲

لما هو مذهب بعض اهل اللغة بخلاف كلمة من فانها مخصوصة بذوى العقول لاكن لما كان لا اصل
لذوى العقول فا تقصر بها **فان قيل** ان التخصيص بالصفة غير صحيح لان الضمير لو كان مسندا
اليه الفعل الذى جرى على غير من هو له ايضا يلزم الانفصال نحو زيد عمرو يضربه هو كما يلزم
الانفصال فى الصفة نحو زيد عمرو ضاربه هو فينبغى ان يتعرض للمص الى الفعل ايض **قلنا** فرق بينهما
لان فى الصفة حملا لا التباس فيه على ما فيه التباس بخلاف الفعل لانه لا يحمل فيه صورة عدم
الالتباس على ما فيه التباس فيقال هند زيد تضربه بدون انفصال الضمير وذلك لان الفعل
ثقيل والمنفصل ايضا ثقيل فلا يليق زيادة الثقيل مع الثقيل من غير ضرورة الالتباس بخلاف
الاسم لانه خفيف وزيادة الثقيل مع الخفيف جائز **قوله** مثل اياك ضربت لما فرغ من تعداد
الاسباب الموجبة لتعذر الاتصال اورد امثلتها على الترتيب **قوله** وهو التخصيص اى تخصيص
الضرب فى المتكلم ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول ما مر ومثال الثانى
نحو انما ضربك انا فانه فى قوة ما ضربك الا انا لان انما بمعنى ما والا **قوله** ضاربته هى بتحريك التاء
لان تاء التانيث فى الاسم متحركة **اعلم** ان تركيب هذا المثال هذا فهند مبتدأ وزيد
مبتدأ ثانى وضاربة خبر المبتدأ الثانى والخبر مع المبتدأ الثانى خبر لمبتدأ الاول **فان قيل**
كيف يصح ان يكون ضاربة خبر عن زيد مع ان الخبر اذا كان مشتقا لابد من المطابقة مع المبتدأ
فى التذكير والتانيث وههنا لم يوجد **قلنا** لا يكفى فى اشتراط المطابقة كون الخبر من المشتقات
فقط بل لابد ان يكون فى الخبر ضمير مستتر يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك **قوله** وانما يعم
ذلك اشارة الى الاعتراض على المص **قوله** ذلك اى صفة جرت على غير من هى له **قوله**
لغرض التاكيد لان الفصل للغرض على نوعين احدهما ان يكون بين العامل والضمير فاصلة
كالمثال المذكور المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او البدل او العطف والمراد ههنا الاول
قوله ولكنه تاكيد لازم جواب سوال يرد على المعترض وهو انه يكفى فى المثال احتمال فهذا المثال
وان احتمل التاكيد فكذا يحتمل ان يكون فاعلا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية فلا يرد
الاعتراض **قوله** بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن فان نحن الثانى تاكيد لنحن المستتر
فى ضاربوهم ...وقوله هم مفعول فكذلك هى تاكيد للضمير المستتر فى ضاربة والدليل على انه
تاكيد لا فاعل انه لو كان فاعلا لا حاجة الى ايراد صيغة الجمع فى الجمع فى ضاربوهم لان الفعل انما
اسند الى اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم يكن الفعل واحدا **قوله** وروى عن الزمخشرى
اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان التاكيد انما كان لانها لو كانت الجمعية فى

ضاربوهم للذما وكسر بلالانه لقيل ضاربهم بدون الواو ولعلى هذا صح جعله فاعلا اقول فى الجواب بفضل الله تعالى ان قياس هى على نحن مع الفارق لان
فى نحن وجد المانع من فاعله وهو ان الفعل اذا اسند الى الظاهر وحد الفعل ابدا بخلاف هى لانه لا مانع فيه منه والمراد من الاسم الظاهر ما لا يكون
ضميرا متصلا فالمنفصل فى حكم الظاهر ١٢ اللهم اغفر لى

فلا یرد ان نحن لیس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشری الزمخشر بلدة من بلاد خوارزم ویقال هو جار الله ای جار بیت الله ای جار عبادة بیت الله بتقدیر مضافین فان قیل لا بعد فی ان یکون نحن فاعلا مع کون ضاربوهم بصیغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنیة والجمع ولیسا بضمیرین کما سبق قلنا ولو کان الالف والواو علامتین لهما فایضا لا حاجة الی ایراد نحن بعد صیغة الجمع لوجود استتار قوله واختار التمثیل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضمیران ای اذا ارادا اجتماع الضمیرین قوله ولیس الخ ای والحال انه لیس احدهما مرفوعا ای لم یکن شیئ منهما مرفوعا اعلم ان ترکیبه هکذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان کان لشرط ثانی وقوله فلک الخیار جزاء شرط ثانی ثم شرط ثانی مع الجزاء جزاء الشرط اول وهو قوله واذا اجتمع قوله اصلا ای لا لفظا ولا معنا فیجب اتصاله لان وضعه للاختصار وکماله فی الاتصال قوله علی تقدیر اجتماعهما اشارة الی ان قوله فان کان لیس شرطا ابتدائیا بل من متعلقات شرط الاول قوله ای لاحد الضمیرین اشارة الی بیان المرجع قوله من الاخر بیان المفضل علیه بقوله اعرف لانه صیغة اسم تفضیل قوله نحو اعطاکها ایاه ای اعطی زیدا هندا عمرا او اعطی زید دراهم عمرا قوله من غیر مرجح فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثانی منفصلا فان قیل عدم الترجیح ممنوع لوجود الترجیح لان فی المفعول الاول من باب اعطیت معنی الفاعلیة فانه اخذ والثانی ماخوذ قلنا ان فاعلیة الاول بالنظر الی المعنی دون اللفظ فالترجیح انما یکون باللفظ دون المعنی لان وجوب الانفصال باعتبار اتساع فی اللفظ وفیه نظر لان الترجیح بالمعنی معتبر الا تری انه قال المص رح فی مفعولما لم یسم فاعله ان المفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی لان فیه معنی الفاعلیة لانه اخذ والثانی ماخوذ فتامل فیه قوله وقد مر ای احد الضمیرین فان قیل ان فی ارجاعه الی احد دون الاعراب مع قربه مناقشة کما قال مولانا عصام الدین قلنا ان احد مسند الیه واعرف مسند فیکون الاول اصلا والارجاع الی الاصل اولی قوله لبعد المتکلم فلو کان الضمیر الثانی متصلا لا یعد لی فیه لانه تاخیر الاعرف فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا کان منفصلا قوله ولا یلحقه فی اول الوهلة بایراده خلاف الاصل فیه اشارة الی دلیل ثانی ثم یرد علیه ان عند ایراده منفصلا ایضا یلحق علیه الطعن فی تاخیر الاعرف فاجاب بقوله فی اول الوهلة یعنی اذا کان متصلا یلحقه طعن فی اول الوهلة واما عند الانفصال ایضا یلحق علیه الطعن لکنه بعد تعمق النظر بالتامل فیه قوله نحو اعطیتهوک لان للمفعول الاول بمنزلة الفاعل قوله ای الاختیار لما کان الخیار یطلق علی المعنی الکثیر لانه یطلق علی الجوزة وایضا یطلق علی ما یقابل البطیخ وایض یطلق علی خیار الشرط فی البیع وایضا یطلق علی الاختیار فدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشا رح ای الاختیار فان قیل ینبغی ان یکون الاتصال اولی لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخیار لوجود الوجهین قوله بما هو متصل والاتصال لفظا قوله بما یفصله وهو المعنی والمستتر راجع الی ما والبارز الی الضمیر الثانی قوله

وان كان متصلا اى من حيث اللفظ قوله ونحو ضربيك انما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا قوله نحو ضربي اياك وفي بعض نسخ المتن واعطيتك اياه وضربي اياك كما هو الظاهر قوله اى خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصرفي من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لا محالة قوله كان زيد قائما وكنت اياه وايراد قوله كان زيد قائما لحصول المرجع لقوله اياه والا لا غرض فيه قوله لانه كان في الاصل الخ فان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوى وقد انتفى لوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله تشبيه بالمفعول في وقوعهما في الموضع الثالث وقيل في وقوعهما بعد المرفوع وقيل يشبه به في النصب قوله واجب الانفصال كما مر بقوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل اولى من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من قوله الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة قوله في الاستعمال دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر في المذاهب مع انه لا تعدد في المذاهب ههنا فدفع بقوله في الاستعمال يعني ان المراد بالاكثر في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد لولا فيها اشارة الى الاعتراض على المص رح وحاصله ان مبنى المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والاكثر انفصال الضمير بعد لولا لانه اخصر مما قال المص رح وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويل حكما وتقديرا لان قوله الى اخرها يقتضى البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب عنه ان ما قال المص وان كان طويلا من حيث الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل الممثل طويل من المثال فقط فالمص اقتصر المسافة في قوله مبتدأ محذوف الخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا والضمير منفصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعلى الاول ينفصل الضمير لان العامل معنويا وكذلك على الثاني لما مر ان العامل اذا كان حرفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا قوله وكان الاولى اشارة الى الاعتراض على المص رح قوله لكن غير الاسلوب الخ اشارة الى الجواب قال مولانا عصام الدين لما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره الى سلوب الصرفيين بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بعد الوحيد اشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفيين ايضا ليس بضرورى وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف وخير الامور اوسطها فلا يرد ان الفرار من اسلوب النحويين والصرفيين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم الغائبة ايضا قوله عسيت الى اخرها انما لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما لغاية واحدة كما في قوله لولاك وعساك لاتحاد الضميرين في الاتصال ولقوله انما لم يقل لغاية واحدة لئلا يتوهم انهما يستعملان

معاولا ينفكان فلما دفع هذا الوهم ههنا فلا الجمع في لولاك وعساك لان وهم عدم الانفكاك
زال بما سبق قوله وجد في بعض اللغات اشارة الى فائدة قوله والاكثر فيكون بين لولا انت و
وعست وبين لولاك وعساك فرق بين لان الضمير في لولا انت مرفوع منفصل وفي عسيت
مرفوع متصل وفي لولاك مجرور متصل وفي عساك منصوب متصل قوله لان الكاف يعني لولا ضمير
مجرور لان لولا في حكم حرف الجر لانها يقع موقع حرف الجر لانها لانتفاء الثاني لوجود الاول مثل لولا
زيد لهلك عمرو اي عدم هلاك عمرو لوجود زيد فوقع لولا موقع لام الجارة قوله موقع المرفوع لانه
مبتدأ كما سبق قوله ما انا كانت اصله كذلك لكن عدل عنه احترازا عن التكرار اللفظي قوله وقع
المجرور لانه مجرور بالكاف قوله في هذا المقام حرف جر اي مقام اتصال الضمير لان الضمير مجرور
لجعل لولا جارة في الضمير خاصة على ان للكلام مع الضمير شان ليس مع المظهر كما ان للدن مع
الغدوة شان ليس له مع غيرها كما يأتي في الظروف في بحث لدن ان شاء الله تعالى فان قيل
ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق وهو غير ظاهر قلنا ان متعلقه يكون جواب
لولا اذ معنى لولاك هلكت انتفى هلاكي لوجودك قوله واقع موقعه اي موقع نفسه قوله و
سيبويه في نفسه الاولى قول سيبويه لان في كلامه قلة التغير وهو في لولا فقط واما في قول
الاخفش كثرة التغير وهو في اثنى عشر صيغة وهي الضمائر لكن اقول مولانا عبد الغفور وقال مولانا
عصام الدين الاولى قول الاخفش لان في كلامه تغيرا عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ بالضمير
واما عند التلفظ بلولا فلا حاجة الى التغير قوله لتقاربهما في المعنى لانهما للرجاء والطمع قوله ونون
الوقاية وانما خص النون لان الاصل في الزيادة حروف العلة لكن الالف لا يقبل الكسر وهو على الواو
والياء ثقيل والهمزة ثقيل بنفسها فاختاروا النون لقربها اليها في اللين قوله اي ياء المتكلم جواب سوال
وهو انه ينتقض برمي ودعي فاجاب بقوله اي ياء المتكلم قوله اذا الحقته اشارة الى ان ليس المراد
من قوله مع الياء المعية في التصور بل في التلفظ وايضا اشارة الى دفع وهو ان الضمير في لازمة
راجع الى النون وهو لا يصح لان اللزوم لا يسند الا الى الصلات وما كان صفة والمتكلم والنون
ليس كذلك فدفع بقوله اذا الحقته يعني ان اسناد اللزوم الى لحوق النون لا الى نفس النون قوله التي
هي اخت الجر جواب سوال وهو انه لما كانت الكسرة مختصة بالاسم ينبغي ان لا توجد في الفعل مع
انها موجودة فيه مثل علم ويضرب فاجاب بقوله التي هي اخت الجر وهي الكسرة في الاخر لان الجر لا
يكون الا في اخر الاسم لكن المراد الكسرة التي هي غير عارضة كالكسرة لالتقاء الساكنين مثل لم يكن
الذين كفروا ومثل قل الحق وذلك لانهم لما منعوا الجر من الفعل وكانت الكسرة اصل علامات الجر
والفتح في غير المنصرف والياء في التثنية والجمع فرعان كرهوا ان يوجد ما يكون في بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخت الجر
كذلك ايضا ان الحرف عن اخت الجر المختص بالاسم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

له [illegible]

قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخت الجر بعدم كونها في اخر الكلمة لكونها على حرف والاخر انما يكون لما له الاول قوله وفي المضارع وانما اعاد العامل لئلا يتوهم انه يستعمل فيهما نون واحد وانما زاد الفرد قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به لان الماضي اصل في الامتناع عن اخت الجر لان المضارع مشابه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم وهو ان قوله عريا قيد اتفاقي لا تعلق لما سبق به فدفع انه احترازي قوله عريا بالياء المشددة على وزن فعيل فان نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانها ضمير كالواو في الجمع المذكر قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التاكيد او لا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التاكيد لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله اي عن نون هي الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو ان اضافة النون الى الوقاية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فكذا اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة السبب الى المسبب اي اضافة لامية فدفع بقوله اي من نون هي الاعراب يعني ان الاضافة بيانية لان بينهما عموم وخصوص من وجه فان قيل كيف يصح دخول نون الوقاية في اعطاني مع عدم الكسر فيه قلنا دخولها فيه لاطراد الباب او لكون الكسرة مقدرة فيه كما في عصاي قوله بخلاف كسرة تضربين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فاعل فصار كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين فان قيل ان الكسرة في الماضي ايضا بعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فرق بين الكسرتين لان الكسرة في لام قل الحق ونون لم يكن الذين عروضها من الكسرة التي في اخر الماضي بسبب ياء المتكلم لانها في اخر الماضي حصل بانضمام شيء متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيهما فانها بانضمام امر مستقل غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب للمخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب العام قوله انت مبتدأ ومخير خبره واللام في النون للعهد اي نون الاعرابية كما قال الشارح وقوله لدن صفة النون قوله الكائنة فيه بيان لمتعلق قوله فيه قوله للمحافظة على الحركات البنائية فان قيل ان اخر التثنية في الضمائر مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول على التغليب اي تغليب الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يرد لدن لانه ليس فيه اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اي تغليب الاكثر على الاقل او ان اجتماع النونات في لدن حكما احدها نون نفس لدن والثاني نون الوقاية والثالث لام لدن لانه في حكم النون كما في لعل واما اجتماع النونات في المضارع فعند لحوق نون الثقيلة قوله ولو عكما جواب سوال ظاهر قوله وحملا على اخواتها جواب سوال ظاهر قوله ويختار في ليت فان قيل هذا هذا يناقض مع قوله مخير لانه يفيد التساوي قلنا المراد من التساوي جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستغناء عن قوله مخير قوله لحوق نون الوقاية جواب سوال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون لانه هو المذكور وهذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون ليس كذلك فاجاب بقوله لحوق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو ان نفس ليت وليست بالسين واحد عند طوالة مركز الباء فتوهم ان العبارة بالسين فدفع بقوله من بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله لعدم المانع في ذاتها اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شئ ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعني وقدني وقطني وهما بمعنى كفاني قوله وهما بمعنى اي فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز في لدن بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سوال وهو انه ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا للمحافظة على الفتح اللازم فيهما فاجاب بقوله الذي هو الاصل في البناء فمحافظته امر مقصودي قوله مع قلة الحروف جواب سوال وهو ان المضارع مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل لتبلون فينبغي ان يختار لحوق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله مع قلة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز ترك النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلاجتماع النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله في الاختيار دفع وهم وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخروج عن البحث فدفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سوال وهو ان ثقل التضعيف موجود في ان وان ايضا فينبغي ان يختار فيهما الترك ايضا فاجاب بقوله وكثرة الحروف واعلم ان الترك كما كان مختارا في لعل كذلك مختار في كان ولكن لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك في لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما ايضا اختيار الترك فلم لم يذكرهما المصنف قوله ويتوسط الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر لان قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او يقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فلو وقع فاحتيج الى التاكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوي لوجوده فيهما قوله وبعدها فان قيل فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر المسند او نقول ان الجمع بينهما انما ممتنع اذا لم يوجد التصريح بالحقيقة والمجاز واما اذا وجد التصريح بهما فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا ولا وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله

وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء حيث اريد بالاخوة
الاخوة والاخوات جميعا بقرينة قوله رجالا ونساء فكذا ههنا اريد بالمبتدأ الحقيقة بقرينة قوله قبل
العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها اونقول لا اشكال مما يتوجه اذا كان الظرف لغوا على قوله قبل
العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال لان الظرف في
قولك رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون
المبتدأ والخبر على الحقيقة اونقول المشهور ان المصنف مالكي وعند امام مالك الجمع بين الحقيقة والمجاز
غير ممتنع قوله كنت انت الرقيب فالتاء مبتدأ وقوله الرقيب خبره وانت فاصل وكن عامل قوله
صيغة المرفوع واختير صيغة المرفوع لتناسب طرفيها اعني المبتدأ والخبر وانما اورد منفصلا لتعذر
الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميرا اذ عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لانه عبارة
عنه قوله افرادا وتثنية جواب سوال وهو ان الضمير اعرف المعارف فالمبتدأ اذا كان علما فكيف
يكون الضمير مطابقا له لانه اعرف منه فاجاب بقوله افرادا وتثنية الخ يعني ان المطابقة في الامور
التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو القائم قوله وذلك التوسط اشارة الى ان
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ويسمى لان الاسماء غير معلول بالعلة فيكون علة
لقوله يتوسط قوله اي كون الخبر فان قيل لما كان الضمير في كونه راجع الى الخبر انتهى قوله خبرا
لانه يفيد التكرار قلنا الضمير في كونه راجع الى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه
اي كون ما بعده قوله ثم انتهى فادخل جواب سوال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثل ان زيدا
قائم فيتعين ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب قوله او
غير ذلك مثل كون الخبر ضميرا لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة قوله ان يكون الخبر
معرفة فان قيل كون المبتدأ معرفة ايضا شرط فلم لم يذكره المصنف قلنا العلم بكون المبتدأ معرفة
حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة لان المبتدأ لو لم
يكن معرفة بالنكرة المخصصة والخبر معرفة لم يجز لانه اذا اجتمع في الكلام المعرفة والنكرة فيجب
الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ايضا يحتاج الى
الفصل لدفع الالتباس مثل لعبد مؤمن خير من مشرك وما احد خير منك قلنا القياس يقتضي
ذلك الا انه لم يثبت الا بين المعرفتين كذا قال جمال الدين جنابي فان قيل ينبغي ان يقاس النكرتين
على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا
كان الاصل معقولا واذا كان الاصل على خلاف القياس يقتصر على المورد وههنا كذلك لان الفصل بين المبتدأ والخبر بعيد قوله او
افعل من كذا قوله كان اعبارة عن المفضل عليه اما اضعف بالاضافة فداخلة في المعرفة قوله لامتناع اللام فان قيل
انما امتنع دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تثنية وجمعا
صار نكرة فيصح دخول اللام عليهما قوله لاقتضاء جواب سوال ظاهر اجيب عنه بوجه آخر بان

من ايراد المثال الذى يلزم مثالهما بطريق الاولى لانه اذا كان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع كون اعراب الخبر مغائرا لاعراب المبتدأ فايراده قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقين اولى قوله من الاعراب جواب سوال وهو انا لا نعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اى فى الاعراب فان قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع من الاعراب قلنا العبارة محمولة على القلب اى ولا موضع للاعراب منه اى فيه قوله على صيغة الضمير لانه لو جعل اسما يلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا والغاء الاسم عن الاعراب بعيد وليس بسهل قوله الذى يقتضى فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكن قولهم غير صحيح لان المضمر لا يؤكد المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشئ واحد وهو اضعف من قول الكوفية لانه لم نر اسما تبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى يحكمه لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر قوله وما بعده كلمة ما موصولة قوله فقوله خبره اشارة الى بيان اعرابهم قوله على انه خبر من الموصول مع الصلة قوله والجملة اى الجملة المتلبسة بالواو والضمير وهى المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولى يجعل قوله ومنصوب عطفا فقوله وما بعده عطف على المفعول الاول من مفعولى يجعل وقوله خبره عطف على المفعول الثانى بعاطف واحد لكن العامل واحد فيكون جائزا قوله برفع ما بعده فى محل يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وبه المجازية قوله ويجب الرفع متعين بالخبرية عن المبتدأ لان جواز النصب كان لاجل العطف فلما لم يكن آلة العطف فلم يبق احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمى بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن من الشان والقصة وقيل انما سمى به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب الغاية قوله وايراد لفظ قبل جواب سوال ظاهر وهذا الجواب عن الشارح الهندى قوله ولا يبعد الخ هذا جواب آخر من الشارح وانما قال ولا يبعد مع انه يستعمل فى الضعف هضما للنفس قوله وذلك بحسب المفهوم اعم فان قيل الكلام فى بيان فائدة تلفظ قبل وهذا انما يتصور لو لم يكن للتخصيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فينبغى ان يقال ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد اجيب عنه ان قوله يقع متقدما له فردان احدهما قبل الجملة والآخر لا قبل الجملة فلما كان قوله قبل الجملة مركبا من المضاف والمضاف اليه يكون فردا واحدا من الفردين فلذا قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او نقول المراد من قوله ويتقدم لبعض معناه لان معناه ويقع متقدما فيحمل على التجريد

قوله من غير سبق مرجع لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح الفائدة التي هي يأتي فيما بعد بقوله وعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا الخ قوله اى قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي فيما بعد بقوله اى بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مذكر فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكرا لفظا قوله لان الضمير راجع اى لان تسميته باعتبار رجوع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية قوله ويحسن والمراد من الحسن هو الحسن في ضمن الوجوب فلا يرد انه ينبغي ان يقال يجب موضع يحسن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة مذكرا ذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها مؤنثا انث الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اى كهذه الحصة جواب سوال وهو ان القوم اذا ذكروا ولا ثم يذكروا بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بها موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اى هذه الحصة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يراد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخبرية والانشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الحصة الاشارة بهذه الى الخبرية التي يفهم من قوله ... يفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى الرد على بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله وتتقدم قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة التي هي قوله يفسر الجملة بعده قوله فانه لا دخل للتسمية الخ لانه لا دخل للتسمية في القواعد قوله ولا يلزم عطف على قوله فانه لا دخل اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله يسمى ضمير الشان وصفا لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك لانه يفيد ح فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل ان اللازم من ما ذكر ليس الا كون الجملة بعده ولا يلزم منه كونها مفسرة فقوله يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح قلنا ان اللام في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى جملة التفسير فح يلزم الاستدراك فان قيل اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيما ايضا يلزم الاستدراك ايضا لان الجملة المفسرة لازم بعده قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فان قيل قوله بعده مستدرك بقوله قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرجع غير معهود قوله يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فعلى هذا لو لم يحمل فيه اشارة الى بيان فائدة قول الشارح سابقا ان غير سبق للمرجع اى على تقدير علم قوله يسمى ضمير الشان في القاعدة لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق المرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان الخ وعلى تقدير دخوله في القاعدة وان لم يحمل التقدم على ما ذكره لا ينتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه فثم دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قوله الشان

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان ولتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى الغائب فير تفع الابهام بالكلية بقوله للاخبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الفا لا يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب فلم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود بقولهم الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لاذلك فح لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوي له فصدق احدهما مستلزم لصدق الاخر فاذا كان احدهما من العرب كان الاخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب المصنوع غير معتبر اذا لم يكن مطابقا لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهو ان قوله مستتر يجري في المنفصل ايضا فدفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاولى ان يراد قوله مستترا او بارزا ابين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايضا اقول هذا الوهم غير صحيح لانه قد مر ان الفا المرفوع المتصل خاصة يستتر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل ايضا قوله فان كان عامله معنويا او حرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكرا لكل اكتفاء بما سبق قوله عن اللفظ باضماره اي بابقائه في النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير قوله لا نسيا منسيا اي لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اي من اللفظ والنية جميعا اعلم ان النسيان عبارة عن ارادة النسيان والمنسي عبارة عن النسيان بالفعل قوله اي جائز مع ضعف اشارة الى انه ليس المراد من الضعف الممتنع قوله فانه لا يجوز اصلا اي سواء كان في النية فقط او في النية واللفظ جميعا ومعناه لا بطريق الضعف او غيره لكونه عمدة فان قيل هذا منقوض بالمبتدا قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذا لم يكن قرينة وههنا كذلك لان الخبر كلام مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه في الاصل مبتدأ فيكون عمدة فان قيل ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا تقتضي الحذف بل لا بد له من القرينة قلنا جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلوضع الجزئين في نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الذين حبسوا البقرة عن الحلب ليجمع اللبن في ضرعها ليرى المشتري فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن فذلك غرور واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها واقعة موقع المفرد وهو اسم لان وخبرها محذوف والتقدير ان هذه الصفة ملازمة للفعلة الواقع قوله لان الخبر كلام مستقل جواب سوال وهو ان الدليل موجود وهو الخبر فاجاب بما ذكر فان قيل ان استقلال الخبر لا ينافي في ثبوت القرينة كما في قوله ان من يدخل الكنيسة آه والقرينة فيه ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ المبتدا

لم لا یجوز ان یکون من حروف الایجاب مثل نعم وبلیٰ وانّ وجیرُ فانّ الحمل علیہ بعید لان استعمال ان فی الایجاب نادر لا یذهب الذهن الیہ لان استعمالہ فی الحروف المثبت شائع اجیب عنہ لیس المراد انتفاء مطلق القرینۃ بل المنفی قرینۃ قویۃ فالحمل قرینۃ قویۃ فالحمل علی الایجاب مثل بلی ونعم وان کان بعیدا لکن اثبت الضعف فی القرینۃ فلا یکون قویۃ وایضا فلیکن امتناع دخول النواسخ علی کلم المجازات فی السعۃ دون الشعر فلا یکون قرینۃ علی حذف الضمیر فی الشعر

قولہ ان من یدخل الکنیسۃ اعلم ان اللام فی یدخل فی الاصل ساکنۃ بدخول من للمجازاۃ لکنها حرکت بالکسرۃ لالتقاء الساکنین وقولہ یلق بفتح الیاء والقاف فی الاصل ولکنها حذفت بحکم المجازاۃ لانہ جزاء الشرط قولہ جاذراً ای ولد بقرۃ الوحش وظباءً ای اهوبہ یعنی دخول الکنیسۃ حرام لانہ لیس فیها شیء الا نساء اعینهن مثل اعین ولد البقرۃ الوحش فی الظلمۃ ومثل الظبا فی السواد فلو دخل شخص فی الکنیسۃ لیس فیها الا الملاقات بالنساء المذکورۃ قولہ الا مع ان تقدیر ان حذفہ منصوبا ضعیف مع کل العامل الا مع ان اہ اما القول بوجود هذا الضمیر فلانہ عامل علی ما عرف فقلنا بوجود هذا الضمیر لتکون ان عاملۃ فیہ واما امتناع التلفظ فلکونہ ملغات عن العمل بالتخفیف قولہ بینہ الاضمار الی ان المراد من هذا الحذف هو الحذف المذکور سابقا لان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی قولہ مع کونہ منصوبا دفع وهم ظاهر قولہ کقولہ تعالیٰ واخر دعوٰهم یعنی اذا دخل المومنون فی الجنۃ یکون اخر دعوٰهم بعد الطعام ان الحمد للہ برفع الحمد ولو لم یکن عمل ان فی ضمیر الشان لکان الحمد منصوبا بیکون اسم ان فان الحمد فی الاصل انہ الحمد ثم حذف ضمیر الشان ثم کسرا لنون لالتقاء الساکنین باللام قولہ وذلک ای لزوم حذف ضمیر الشان فی ان المفتوحۃ المخففۃ من المثقلۃ وفیہ اشارۃ الی وجہ اللزوم قولہ اقوی شبها بالفعل لانها تشابہ الفعل من حیث اشتراکها فی ثلثۃ احرف وحیث فتح حرف الاول والثانی معا بخلاف المکسورۃ فانها تشابہ الفعل فی الثلاثیۃ فقط قال مولانا عصام الدین ویکون بالفتح اقوی شبها من المکسورۃ لان المفتوحۃ مشابہۃ بمدّ وردّ والمکسورۃ مشابہۃ بصیغۃ الامر مثل فِنَّ اجیب عنہ ان المفتوحۃ مشابہۃ بالماضی وهو اصل الافعال فان قیل ان الامر الحاضر ایضا اصل الافعال لان الماضی کما لا یمسہ الاعراب کذلک الامر المخاطب لا یمسہ فلا یشبہ الاسم کلاهما بخلاف المضارع قلنا الماضی لا یمسہ الاعراب اصلاً ای فی وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانہ قد یکون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلک فلتفرحوا قولہ اجدر ای الیق قولہ وحکموا جواب سوال وهو انہ مع ذلک یلزم زیادۃ المکسور علی المفتوحۃ عملا لان المکسورۃ یعمل فی ضمیر الشان الملفوظ بخلاف ان المفتوحۃ فانها تعمل فی المقدر والاول اولی فاجاب بقولہ وحکموا یعنی ان عمل المفتوح دائم ولازم فی المقدر بخلاف المکسور لان عملہ ینفک عن الملفوظ واللازم مرتبۃ من المراتب قولہ ای اسماء الاشارۃ المحذوفۃ دفع وهم وهو ان المراد من الاسماء

الاشارة ههنا غير اسماء...... الاشارة المذكورة فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بماحاصله انها عين ما ذكر فى الاجمال فلا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل قوله

بحسب الاصطلاح جواب سوال وهو انه يلزم اخذ المحدود فى الحد لان معرفة الاشارة يتوقف على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لاشتقاقه منه حاصل الجواب المراد من الاول اشارة من حيث الاصطلاح والاشارة التى هى مشتق منها بمعنى اللغوى و هو الرجوع والميل الى الشئ سواء كان ذهنا او خارجا وسواء كان بالتلفظ او بتحريك العين او بتحريك عضو اٰخر واما المعنى ... الاصطلاحى للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معينة وهى ذا و ذان الخ فمقارنة مع الاشارة الحسية او الصفة قوله اى اسماء اى انما فسر بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ... ليطابق المعرف ويصح الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان الجمع موضوع بوضع واحد قوله اى لمعنى مشار اليه انما قدر المعنى لبيان الموصوف لقوله مشار اليه لانه صفة وانما قدره الموصوف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انه ايضا يكون موصوفا لانه على تقدير اللفظ لم يستقم المعنى لان قوله هذا الرجل فهذا اشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ الرجل قوله اشارة حسية جواب سوال وهو انه ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحى لزم اخذ المحدود فى الحد وان اريد اشارة لغوية لا يكون التعريف مانعا حيث يدخل فيه ضمير الغائب فاجاب بقوله اشارة حسية يعنى المراد المعنى اللغوى لكن مقيدا بقيد اشارة حسية فلا يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارته ذهنية لا حسية وايضا لما كان المراد المعنى اللغوى لا يلزم اخذ المحدود فى الحد اى التعريف بما يساويه قوله والاعضاء جواب سوال وهو ان الجوارح جمع جارحة وهو ما يعمل به الجراح فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاٰخر فاجاب بقوله والاعضاء فيكون عطف التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند الاطلاق جواب سوال وهو انه يلزم التقدير فى التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير محل للمعرفة حاصل الجواب ان التقدير فى التعريف انما لا يجوز اذا لم يكن متبادرا وهذا متبادر لانه حقيقة فى الاشارة الحسية قوله وامثاله اى كل ما اشير به الى الغائب كالالف واللام قوله ومثل ذلكم الله جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم الله لان الله تعالى غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اى على الغرض بالمحل اى فرضا محسوسا فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اى هو محسوس تقديرا وفرضا وذلك لان المحسوسات لما كانت معلومة بكمال الانكشاف كذلك الله تعالى بالادلة الظاهرة

نازله منزلة المحسوس المشاهد لما سبق من ان المشابهة موجبة للبناء قوله حال كونها الى اٰخر الحاشية جواب لما اورده صاحب الغاية حيث قال لا يستقيم جعل قوله ذا خبرا عن قوله هى اذا لم يعطف على ذا غيره من اسماء الاشارة لان قوله وللمثنى مقدم على ذان بل عطف الجملة على الجملة يعنى ان ذا مبتدا

وقوله للمذكر خبره وكذا اقوله ولتثناه ذان فان ذان مبتدأ وقوله لمثناه خبره فيكون جملتين احدهما ... عطف على الاخرى فتكون الجملة الاولى خبرا عن هي وحملها لايجوز للذ وحمل الاخص على الاعم لان العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انما هٰهنا عطف المفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هي وانما كان عطف المفرد على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذا بل هو حال منه وكذا قوله لمثناه ليس خبرا عن ذان واجاب بعض الشارحين ان خبره محذوف اى هي خمسة وقوله ذا خبر لمبتدأ محذوف اى الاول ذا الى اخره قوله والعامل في الحال جواب سوال وهو انه اذا كان حالا فلابد ان يكون من فاعل او مفعول وقوله ذا ليس بفاعل ولا مفعول بل خبر مبتدأ وهو هي وايضا لابد من العامل وتقرير الجواب ان ذا مفعول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اى ينسب ذا الى اسم الاشارة حال كونه للمذكر قوله المفهوم من نسبة الخبر والمعنى ان اسماء الاشارة ينسب اليها ... مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر على هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه نظر وهو ان ذا ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس لها فاعل النسبة حتى يصح جعله ذو الحال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سوال وهو انه لما كان قوله ولمثناه حالا ينبغي ان يؤخر عن ذي الحال لان الحال تابع كما اخر الحال الاولى اعني قوله للمذكر فاجاب بقوله قدم وجاز تقديم الحال هٰهنا لوقوعها جارا ومجرورا قوله مقيدا لكل واحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله الرفع والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالحركات الثلث اما التقدير فبتقدير احدى احدهما الرفع اما النصب فبتقدير اعني واما الجر فلانها بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو الجر قوله على احد الوجوه يعني ان التمثيل بهذه الاية انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان فيه ثلثة وجوه فيل كلمة ان بمعنى نعم اى هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى واجل واي وان كما ياتي في بحث الحروف انشاء الله تعالى وقيل ضمير الشان ههنا محذوف وقيل انها من حروف المشبهة بالفعل وقوله هذان اسمها ولساحران خبرها فالاستدلال بالاية بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى بيان اصله وقيل اصله ذوو بالواوين والتنوين فحذف الواو الثانية اعتباطا اى من غير علة وقلبت الواو الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وبنى لمشابهة الحرف في الاحتياج فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذوو فوجب ان يكون تثنيته ذووان كعصوان دون ذان اجيب انه لم يكن تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيي بالياءين على هذا القياس قوله وللمونث بالقلب ذا تا قوله ذي بقلب الالف ذا ياء قوله ان بناء مبهما وادخله ضمير المونث لشبهها بالحروف وهي مونثة سماعية قوله قيل هي الاصل جملة مستانفة وقعت في جواب سوال

السائل وهو ان لغات المونث فى الاسماء الاشارة كثيرة فايها اصل فاجاب بما حاصله انه مختلف فيه قوله ولى وته بالجمع بين القلبين اى قلب ذا بالتاء وقلب الالف بالياء لان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين فى الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والياء هاء اى الالف من تاء والياء من ذى وانما انقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة عن تاء التانيث كما فى الوقف نحو يوم القيامة قوله لوصل الياء بها جمعا بين العوضين اذ الياء حاصلة من الاشباع قوله ولا يثنى من لغاته جواب سوال وهو ما للمصنف انه الى ستثنية تا ولم يأت بتثنية ذى مع انها ايضا من الفاظ المونث فاجاب بقوله ولا يثنى الخ ولا يراد من المثنى التثنية المتعارف وهو ما يبنى من الواحد لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة لانها معارف مطلقا بل المراد انه لا يورد على صيغة التثنية الا تا قوله لوجود علة البناء جواب سوال وهو انه من اين علم ان وقوعها على صورة المعرب اتفاقى وليس بمعرب حقيقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء وهى المشابهة بالحرف قوله اى ممدودا ومقصورا جواب سوال وهو ان مدا وقصرا حالان من الاء ولا يصح الحمل فاجاب بقوله اى ممدودا ومقصورا قوله تكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل واذا كان الفه مجهولا فتكتب بالياء لان اليايات كثيرة من الواوات والضابط لوجود الكلمة فى كلامهم بان يكون فى اوله ضمة وفى آخره واو فتكتب بالياء بان يقال اولى واذا كان بالمد تكتب بالالف بان يقال أُلاء لان امتناع الواو انما كان فى الآخر اذا كان فى اوله ضم وههنا انه يكن الواو فى الآخر بل فى الوسط ولا بد ان يكتب الواو بعد الهمزة لئلا يلتبس بالا الخالية قوله يعنى يدخل على اوائلها جواب سوال وهو ان اللحوق عبارة عن الذكر فى الآخر والحال ان الهاء للتنبيه تكون فى الاول وحاصل الجواب ان ذكر اللحوق فى الاول واريد منه الدخول من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم ثم لما كان الدخول مشتركا بين الاول والآخر فارفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال على اوائلها ثم يرد عليه لما كان المراد من اللحوق الدخول فلم لم يذكر الدخول (اى الدخول فى الاول) مع انه خالص عن الخلل فاجاب بقوله على سبيل اللحوق يعنى ان ذكر هاء التنبيه مع اسم الاشارة ليس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل ذلك فاطلق اللحوق عليها لانه يقتضى الاصل اولا ثم يرد عليه ان اللحوق عبارة عن الذكر فى الآخر كما مر انفا فيكون معنا قوله على سبيل الذكر فى الآخر فيرد عليه ما يرد اولا فاجاب بقوله والعروض يعنى ليس المراد من اللحوق هو الذكر فى الآخر بل المراد منه انه على سبيل العروض لان ذا معروض لها التنبيه وهى عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للمقابلة قوله والعروض قوله حرف التنبيه لان الاشارة يلازم التنبيه للمخاطب قوله وهى كلمة ها احتراز عن غيره من حروف الندا قوله فهو ليس فى الحقيقة دفع وهم وهو ان يتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الى اللحوق فدفع بقوله فهو ليس فى الحقيقة قوله ها زيدا قائم فيكون ها فيه للتنبيه على نسبة القيام الى زيد قوله اى باوائل اسماء دفع وهم وهو ان اللحوق لما كان بمعنى الدخول فى الاول ....

ان التنبیہ

توهم ان معنى قوله يتصل ايضا كذلك فدفع بقوله اى باولخ الخ قوله حرف الخطاب هو الكاف
دفع وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم
فطي هذا ايتنا ول انت ايضا مع انه لا يتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الكاف قوله
وانما جعلت هذه الكاف آه جواب سوال وهو انه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن اسما
فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظ موقعه لتغير التركيب لانه اذا
قلت ذاك ليس بين ذا وك تركيب توصيفي او اسنادي فان قيل ان ضمير افعل ولا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مقولة الحروف والمنوي
ليس كذلك فان قيل ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما لجريان احكام اللفظ عليه
اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يكن فيه دليل
اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومررت بك فان
الكاف فيهما اسم فيصح وقوع الظ موقعه فيقال ضربت زيدا ومررت بزيد بخلاف الكاف في
ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى حروف الخطاب والحال
ان لفظ الحروف مذكر بخلاف ما صدق هو عليه فانه مونث فلا يثبت المطابقة فاجاب بقوله
اى حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف لان اللام في الخطاب للاستغراق
واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الارجاع الى
اسماء الاشارة وانما لم يختر الشارح هذين الجوابين لاظهار الجواب الثالث في هذا الموضع له قوله
خمسة وهي ك لما كم كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان المميز مونث وهو حروف الخطاب
لان الحروف جمع حرف والحرف مونث سماعي لان الحرف قد يونث وقد يذكر كما قال مولنا عبد الغفور
اللاري اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حرف ولفظ حرف مذكر وانما التانيث فيما صدق هو
عليه مثل من والى وفي وعن يعني ان التانيث السماعي انما هو فيما صدق عليه لفظ الحروف لا في لفظ
الحروف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضي الستة الاول للمفرد المذكر والثاني للمفرد المونث والثالث
لتثنية المذكر والرابع لتثنية المونث والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع المونث قوله مضروبة
بيان لمتعلق الجار والمجرور وانما لم يجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
ان كلمة في للضرب دون الظرف قوله لاشتراك جمعها وهو اولا ومدا دفعها قوله الى ستة
وفي بعض النسخ الى ستة لان مراده بالافراد التي يصح الحاق الكاف بها وهي ستة لان ذي
لا يلحق به الكاف لما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين
الراجع والمرجع لان الضمير في يكون مذكر راجع الى خمسة وايضا الراجع مفرد والمرجع متعدد
فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكر مفرد قوله الى ذلكن كلمة الى اسقاطية ومعناه

باعتبار الخبر كما قال مولنا عبد الغفور ١٢ م مولوی عبد الرحیم ١٢

ذالك وما دونه الى ذانكن فلا يخرج ما بعد الى قوله وتانك وتينك احدهما في حالة الرفع
والاخر في حالة النصب والجر قوله واما ذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح وهي
ستة في بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة في النسخة الغير المشهورة فاجاب ان الحاق
الكاف بذايك مختلف فيه فقد اورد البعض قياسا على الامثلة وفي الصحاح ان هذا
الالحاق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل النحو بناء على السمع قوله وذلك للبعيد
لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذاك للمتوسط والكاف فيه اما حرف الخطاب اولا
بل زيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قول الشارح وما هو للمتوسط لبعد حذف حرف الخطاب
الخ علم منه انه حرف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال مقدر قوله الابعد تحقق ..
الطرفين من حيث عروض وصف التوسط لا من حيث الذات قوله ولما راى المصنف جواب
سوال وهو ان للمصنف عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد له من النكتة والحال
ان ههنا وقعت المخالفة لانه حكم في المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهبا ولم يحكم
ههنا بالقطع بل احاله الى غيره حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما راى المصنف كثرة اه قال
محمد المحشي ومولانا عصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما
يكون بطريق المجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا لا ينافي ان ياخذ المصنف هذا الفرق مذهبا
اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة
الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حال كون هاتين الخ دفع وهم وهو ان قوله
مثل ذتين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه
متعلق بالاخيرين وفي الحواشي الهندية انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة
فيكونان فاعلين معنى لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اجيب عنه نعم لكن
هذا اذا لم يكن في التاخير التباس لانه يتوهم انه حال من المشبه والمشبه به جميعا كما في قولهم
زيدا قائما كعمرو قاعدا وايضا المنع عن التقديم مذهب سيبويه واما على مذهب سيبويه (نسخه الاخفش)
فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط تقدم المبتدأ فيجوز عنده زيد قائما في الدار
كما مر في بحث الحال واما قائما زيد في الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدأ
وهو قوله وتلك وتانك وذانك قوله مشددتين التشديد بدل من اللام التي كانت في
الواحد اى في قوله ذلك وتالك فلما بني منهما التثنية فيكون تقديره هكذا ذانلك بتقديم
النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتالك هذا عند المبرد
فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس في الادغام قلب الاول الى
الثاني قلنا انما قلب الثانية الى الاولى ليبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم

لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثانى كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام الكلمة وذا غير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف فى الواحد يعنى فى قوله ذا واما الالف فى ذانك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والف ذا محذوف و هذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى الذان واللتان مشدد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لم يقل هاذلك كذا قال جمال الدين الجنابي قوله اى هذه الكلمات الاربع دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله مثل ذلك يتعلق بالاخر وهو قوله اولالك قربه مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب بما حاصله انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان فى ذلك احتمالين احدهما لفظ والاخر له بين الشارح كلا الاحتمالين لاحدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثانى بقوله لا يبعد الخ قوله واما ثانك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والاخر بين مقيد بالتشديد قوله وما هو للمتوسط وهنا جواب سوال وهو ان ثمه وهنا وهُنا ايضا من اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف فى بيان عدد اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر فى سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة فهى اعم من المكان قوله الحقيقى دفع وهم وهو ان المراد من المكان بمعنى اللغوى اى ما وقع فيه الكون وهذا المعنى يحقق فى كل موجود خارجى فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها من اسماء الاشارة لان تحقق الكون فى كل شئ فاجاب بقوله الحقيقى اى المراد من المكان المكان بمعنى عرفى لان المعنى العرفى حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوى حقيقة لكن عند اهل اللغة قوله الحسى دفع وهم وهو ان المراد من المكان العرفى ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا او زمانا فدفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائنى لكن يرد ان التاكيد على قسمين لفظى ومعنوى وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اى خص خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل فى غير المكان الا مجازا كقوله تعالى هنالك الولاية اى ثم وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقول الفقهاء ومواقيت الاحرام اى مواضعه قوله على سبيل الشهر استعير للزمان للمشابهة بينهما فى الظرفية قوله فى المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله الموصول انما بنى الموصول لاحتياجه الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اى اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل يخرج الاسماء التى يصير جزءا تاما من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا

بحث الموصولات

لانه يصير جزءً ولكن لا يصير جزء تامًا قوله اى الموصول المحدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا
مغاير عن الموصول الذى فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه
عين ما ذكر فى الاجمال قوله فى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان ههنا يلزم اخذ المحدود
فى الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة فى جانب المحدود وكذا ذكر الصلة فى جانب
الحد فاجاب بقوله فى اصطلاح النحاة يعنى ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة
فى ضمنه ايضًا اصطلاحى والصلة فى الحد بمعنى لغوى قوله اى اسم اسولة هذا التفسير وقع فى
ما ناسب اى اسم ناسب فان شئت فانظر فى صدر المبنى قوله من حيث جزئية جواب سوال وهو انه
جزء مميز وهو فى المعنى فاعل لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزءه الا بصلة والا
ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اول بالمصدر يراد منه نفسه
لا جزئيه قوله يعنى لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله انه كان جزءً تميزا متعلق
بقوله من حيث جزئية قوله او لا يصير اه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشارة الى جواب
آخر فان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول لم جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث
قال يعنى لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط
فان قيل ان يتم ليس بمذكور فى الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انها غير منحصرة فيما (اى الافعال الناقصة)
ذكر لكن خصها للشهرة وان سلم انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الآخر فهو بمعنى ما ذكر لا ان يكون
خارجا منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعى ان يكون
بمعنى صار لم لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى اقول بفضل الله العليم ان شيئا من الافعال
الناقصة لم يجئ بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضًا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الربط
فى كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح فسر يتم تامة بكان حيث قال
يعنى لا يكون جزءً فلو فسر يتم الناقصة بكان ايضًا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءً حالا بل جعله
تميزا لبعده لان معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءً الا بصلة وهذا المعنى لا يلائم
المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركن الكلام
كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضًا
لم يتم الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله يحتاج اليه تفسير للجزء
الاول مثال زيد ابوه قائم فان ما يحتاج اليه التركيب اولا هو زيد وابوه قائم وما يحتاج اليه ثانيا
هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما نفى كونه جزء تاما جواب
سوال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزء تاما كذا لا يكون جزء ناقصا لانه
لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب انا لا نسلم انه لا يكون جزءً ناقصا
بل كان جزءً ناقصا كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل نفينا مع ان التقييد بالتام

حیث قال لا یکون جزءً تاما لانہ افادۃ من قول المصرح لایتم قولہ لاجزءً ا مطلقا ای لم یبق اصلا الجزئیۃ قولہ والمراد بالصلۃ جواب سوال وھو ان المراد بالصلۃ لا یخلو اما لغویۃ او اصطلاحیۃ فان کان الاول لابد من القرینۃ علیہ لان المعنی اللغوی مھجور فی العلوم فلابد فی ارادتہ من القرینۃ وان ارید المعنی الاصطلاحی فاما ان یؤخذ الموصول فی تعریفھا بان یقال الصلۃ ھی الجملۃ الخبریۃ تذکر بعد الموصول اولا یؤخذ بان یقال الصلۃ ھی جملۃ خبریۃ فعلی الاول یلزم الدور وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملۃ خبریۃ صلۃ فاجاب بقولہ والمراد بالصلۃ معناھا اللغوی الخ والمعنی اللغوی للصلۃ ھو الجملۃ المذکورۃ بعد شئی لایتم ذلک الشئی بدون ھذہ الجملۃ قولہ مثل اذ وحیث لانھما یضافان الی الجملۃ ولا یحتاجان الی العائد وھھنا بحث وھو انہ جاز ان لا یکون ما ذکرہ الشارح قرینۃ اذ الملازمۃ فی قولہ فانہ لو ارید بھا المعنی الاصطلاحی لکان ھذا القول مستدرکا ممنوعۃ بما سیجئ من قولہ وذکر العائد مع انہ ماخوذ فی مفھوم الصلۃ الاصطلاحیۃ تصریح بما علم ضمنا مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث وبما ثبت ان المقصود فی التعریفات شرح الماھیات فلا باس ان یقع قید فی التعریف للشرح لا للاحتراز فتامل کذا قال جمال الدین چلپی قولہ ولقائل ان یقول اشارۃ الی الجواب الثانی علی رأی جمال الدین رح ای لو سلم المراد المعنی الاصطلاحی الخ اشارۃ الی الاعتراض علی رأی عصام الدین رح بان یراد المعنی الاصطلاحی ولا دور واجیب عنہ ان المعنی الاصطلاحی ما اتفق علیہ القوم وما ذکرہ اللہ من اختراعاتہ فکیف یکون معنا اصطلاحیا وایضا کما ان العائد ماخوذ فی تعریف الصلۃ... الاصطلاحیۃ کذلک قولہ ما لایتم جزءً ماخوذ فی تعریفھا فیکون ذکر ھذا القول مستدرکا ولا یصح ان یقال فیہ تصریح بما علم ضمنا لان التصریح بالعائد لاجل مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولا فائدۃ فی تصریح ما لایتم جزءً قولہ ولما کانت الصلۃ جواب سوال وھو ان مقصود المص رح ھھنا بیان الموصول لا بیان الصلۃ والعائد فالاشتغال بھما اشتغال بما لا یعنی وایضا لما قال بعض الشارحین ان قولہ وصلتہ جملۃ الخ تعریف للصلۃ فیرد علیھم فعلی ھذا لا یکون تعریف الصلۃ مانعا فقال الشارح رح لیس ما قال المص رح لتعریف الصلۃ بل ھو تعیین لما ابھم فی تعریف الموصول قولہ بمعنیہ انما اورد تذکیر الضمیر لرعایۃ الخبر وھو قولہ اسم قولہ عینھما جزاء للشرط وھو قولہ ولما کانت الصلۃ قولہ ای صلۃ ما لایتم ویصح ارجاعہ الی الموصول ایضا لکن جعلہ راجعا الی ما لایتم لقربہ وایضا ان قولہ ما لایتم جزء فیہ زیادۃ اقتضاء الصلۃ کما قال عصام الدین رح قولہ جملۃ خبریۃ وانما وجب ان یکون الصلۃ جملۃ لان وضع الذی والتی لغرض وصف المعارف بالجمل لان المقصود توصیف المعرفۃ بالجملۃ لکن توصیف المعرفۃ بالجملۃ لایجوز فاورد فی صدر الجملۃ الذی والتی لیکون معرفۃ فیصح التوصیف وانما وجب ان یکون خبریۃ لان الانشائیۃ لا ثبوت لما فی نفسھا فکیف یوضح الغیر فان قیل الموصول معرفۃ فکیف یتبین بالجملۃ وھی

عہ ای بعد کون الصلۃ جملۃ خبریۃ وکون العائد ضمیرا ... عن ...

نكرة قلنا لا ضير فيه اذ تقيد النكرة مالا يفيد المعرفة اذ بالمعرفة يعلم الذات وبالصلة يعلم الوصف
قوله او ما فى معناها جواب سوال وهو انه لا يثبت وصلة الالف واللام لانها اسم فاعل او
مفعول فاجاب بقوله او فى ...... معناها فان قيل الصلة بعد حرف النفى او الف الاستفهام او
بعد الالف ولام الموصول جملة كما صرح به الرضى فلا حاجة الى ما ذكره قلنا ما ذكره اشارة الى وجه
كونها جملة واجاب البعض عن السوال الاول ان قوله وصلة الالف واللام الخ بمنزلة الاستثناء قوله
والعائد وانما يجب العائد ليرتبط الصلة بالموصول وانما كان ضميرا دون عائد اخر لان الصلة بمنزلة
النعت فى التقييد اى كل واحد قيد لما قبله وزيادة لتحقيقه مر فيما اذا كان الخبر جملة فلينظر فيه قوله
الالف واللام هما اخذا من الذى والتى للتخفيف قوله تشبيه اللام الحرفية اى لانها تشبه الحرفية
فى الصورة فالموصول يقتضى ان يكون صلة جملة والشبه يقتضى ان يكون صلة مفردا فاورد
شئ الذى هو يشتمل عليهما وانما كان اللام فى اسم الفاعل موصوليا حقيقة باعتبار الوجهين
احدهما انهم يرجعون الضمير فى اسم الفاعل الى اللام والثانى ان هذا الف واللام اخذ من الذى
والتى للاختصار قوله اى الموصولات جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع
لان الراجع مؤنث والمرجع وهو الموصول مذكر وحاصل الجواب مر فى قوله اى حروف الخطاب
قوله والتى بقلب الذال تاء قوله ويكونان بالالف اشارة الى ان قوله بالالف متعلق باللذان
واللتان جميعا لا بالاخير فقط قوله والاولى اعلم ان الاولى اذا كان بالالف واللام اسم موصول
واذا كان بدون الالف واللام كان من اسم الاشارة قوله على وزن العلى بضم العين وفتح
اللام فيه اشارة ان الواو زائدة لا يقرء وليست الواو اصلية حتى يكون على وزن فعلى و
انما كتب لئلا يلتبس بالى الجارة ولم يعكس بان زيدت الواو فى الى الجارة لان الواو مناسب مع
ضم الهمزة وايضا ان الجارة مبنى الاصل فلا يناسب معه التغير قوله كالذين هذا الجمع للمذكر انما
لم يذكره المصنف لقلته قوله اجراء للوصل جواب سوال وهو انه على تقدير السكون يلزم التقاء
الساكنين وذا غير جائز فى الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف بين الموصول والصلة غير
جائز فاجاب بقوله اجراء للوصل مجرى الوقف يعنى نعم انه موضع الوصل لكنه محمول على الوقف
والالتقاء فى الوقف جائز فكذا فى الوصل فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصح الالتقاء فى الوصل فى
كل موضع حمل على الوقف قلنا الحمل على الوقف فى موضع الاحتمال الا فيما يكون الالتقاء يقينا و
الالتقاء ههنا ليس يقينا بل احتمالا لان سكون الياء غير متعين اذ قد يجئ مكسورة وانما يجوز الالتقاء
فى الوقف كما فى قوله تعالى يوم الدين فان الياء والنون كلاهما ساكنان لان الوقف موضع
التخفيف اذ جواز الوقف لليسر والاستراحة فجوزنا الالتقاء فى الوقف لزيادة التخفيف باعتبار
جريانه فى كل موضع قوله لجمع المذكر والمؤنث متعلق بالامور الثلثة اعنى اللائى واللاء واللاتى
قوله نحو عرفت الخ وانما كانت كلمة ما ههنا موصولية لان الاستفهام غير مستقيم قوله فيما يعقل

اشارۃ الی فائدۃ قولہ غالبا والمراد من العقل العلم لان العقل لا یستعمل فی اللہ تعالی قولہ والسماء الواو للقسم ای قسمی بالسماء ما بنیہا ای قسمی بالذی بناء السماء وھو اللہ تعالی قولہ فیمن یعقل وما لم یقل غالبا الکتفاء بما سبق لان الشئ اما یعلم بالامثال والاضداد قولہ وای بالتنوین لانہ معرب کما ستعلم قولہ نحو اضرب ایہم وھو لازم الاضافۃ فلذا قال ایہم قولہ اضرب الذی اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل قولہ وذو الطائیۃ احتراز عن ذو الذی عد من الاسماء الستۃ لانہ لیس من الموصولات قولہ ای المنسوب الی بنی الخ لما کان الیاء فی الطائیۃ للنسبۃ وھو یقتضی المنسوب والمنسوب الیہ فبینہما بقولہ ای المنسوبۃ الخ اعلم انہ قلبت فی الطائیۃ احد الیائین الفا والاخری ھمزۃ تحرزا عن اجتماع الیاءات قولہ قال الشاعر و بیری اولہ فان الماء ماء ابی وجدی و بیری ذو حفرت و ذو طویت قولہ فان الماء ای الماء المتنازع فیہ وانما اضاف الماء الی الاب والجد مع ان حفر البیر من الشاعر والماء لمن حفر البیر اما لانہما لغیر فی الملک او لان الارض ملک لہما والطوی بالفارسیۃ سنگ مدور کردن چاہ را بسنگ قولہ ای التی حفرتہا جواب سوال وھو ان ذو لما کان موصولا فلا بد لہ من عائد فی الصلۃ ولم یوجد فاجاب بقولہ ای التی الخ یعنی ان عائدہ محذوف والعائد المفعول یجوز حذفہ اعلم ان ذو یجئ لمعنیین بمعنی الصاحب کما مر فی اسماء الستۃ وبمعنی الذی والتی فی لغۃ بنی طے وھو المراد ھہنا والفرق بینہما ان الاولی معربۃ وھذہ مبنیۃ لا تغیر تقول جاءنی ذو مال ورأیت ذو مال ومررت بذو مال ویستوی فیہ المذکر والمونث والمثنی والمجموع والحاضر والغائب کذا قال صاحب الغایۃ قولہ وذا بعد ما وقال الکوفیین ان کل واحد من اسماء الاشارۃ اذا وقع بعدما یکون موصولا نحو قولہ تعالی وما تلک بیمینک یا موسی قولہ الکائنۃ اشارۃ الی ان قولہ للاستفہام صفۃ ما باعتبار المتعلق وکذا لو وقعت بعد من الاستفہامیۃ نحو من ذا اکرمت قولہ والالف و اللام عطف علی ما ذکر من الموصولات قولہ ای مجموعہما اشارۃ الی ھو المختار لانہم اختلفوا فیہما فی ان اداۃ التعریف ھی المجموع او اللام او الہمزۃ قولہ او المثنی ای الضاربان او المجموع ای الضاربون قولہ ای العائد الذی لا یتم جواب سوالین الاول انہ یرم الخروج من البحث لانہ فی الموصولات وحذف عائد المفعول لیس منہا والثانی انہ منقوض بقولہم سمع اللہ لمن حمدہ لان الضمیر البارز فی حمدہ عائد المفعول کائن فی الصلۃ وان لم یعد الی الموصول لان المصنف رح لم یقیدہ برجوعہ الی الموصول فاجاب بقولہ ای العائد الذی لم یتم الخ حاصل الجواب عن الاول انہ من متعلقاتہ وعن الثانی المراد من العائد ھو الذی یکون راجعا الی الموصول والضمیر البارز لیس براجع الی الموصول وھو کلمۃ من بل راجع الی اللہ فلا یجوز حذفہ لان الموصول مستغنی عن الضمیر المستتر فی حمد فلا بد لہ علیہ دلیل فلو حذف کان حذف ضمیر مراد فلا یکون بما یشبہ الفاظ القرآن فینبغی ان یکون مفسد الصلوۃ علی احد الروایتین فان قیل لا حاجۃ الی دلالۃ الموصول علیہ فلم لا یجوز حذف العائد المفعول لانہ فضلۃ و ایضا ان الضمیر کلمۃ من الکلمات

وحذف سائر الكلمات جائز فكذا هذا قلنا الاصل في الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والضمير فلا يعلم ان المحذوف ظاهر او ضمير بل الذهاب الذهن الى الظاهر لان الاضمار خلاف الاصل حين الحذف بل لا يذهب الذهن الى كلاهما لان الكلام غير محتاج اليه قوله اذا لم يمنع مانع بان يكون الموصول هو الالف واللام لان موصولية غير صريح فلو حذف العائد لم يعلم انه للموصول ولا لانه يشتبه اللام الحرفية فالحاصل ان موصوليتها اخفى والضمير احد دلائل موصوليتها ومن الموانع كون عائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو جاء في الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه لان دلالة الموصول على نفس الضمير واما دلالته على كون الضمير منفصلا غير موجود ومن الموانع اجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لو حذف احدهما لا يدل الموصول عليه لانه تم بالأخر فلا يحتاج اليه قوله لا اذا كان فاعلا جواب سوال وهو ان لتخصيص الحذف بالعائد المفعول لا يجوز لان العائد المجرور ايضا يجوز حذفه نحو قوله نعم كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فاجاب بقوله لا اذا كان فاعلا يعني ان الاختصاص اضافي بنسبة الى الفاعل قوله لكونه عمدة لقيام المسند به قوله نحو قوله نعم مثال حذف عائد المفعول قوله واعلم ان النحاة اشارة الى الامرين احدهما ان فيه ترغيب الطالب الى حفظ هذه المسئلة والثاني جواب وهو ان المقصود بيان الموصول فالاشتغال بالاخبار بالذي خروج عن البحث قوله تمرينا اي امتحان قوله وتذكيره اياها كما يتذكر بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما اذ يجب تنكيرهما كما سيذكر المصرح وبمعرفة ان المجرور ومجئ وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يتعان مضمرين قوله في الجملة الخ ای الاسمية او الفعلية قوله اي اذا اردت جواب سوال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرتها جزائه وهو يترتب على الشرط والحال ان التصدير غير مترتب على الاخبار بل الامر على العكس فاجاب بقوله اي اذا اردت قوله اي باستعانة الذي جواب سوال وهو ان الباء اذا وقع صلة الاخبار يكون مدخولها مخبرا بها مع ان الذي في المثال المذكور مبتدا اي مخبر عنه لا مخبر بها فاجاب بقوله باستعانة الخ يعني ليست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقديره اذا اخبرت مستعينا بالذي لكن تقديم الباء على الاستعانة اما مسامحة او هو حاصل المعنى قوله والتي او الالف واللام جواب سوال وهو ان تخصيص الذي باطل لان الاخبار كما يكون بالذي كذلك بالتي والالف واللام فاجاب بقوله او التي اه يعني انه حذف المعطوف قوله لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر لا الحقيقة فان ذات المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور قوله صدرها فان قيل ان قوله صدرتها يدل على وجوب تقديمه فينبغي ان يعد من المواضع التي فيها وجوب تقديم المبتدأ قلنا لا نسلم انه من مواضع الوجوب لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها التقديم وعبروه باللزوم

اشعارا بان رعایۃ الاصل بمنزلۃ اللازم او نقول ان تقدیمہ واجب وانما المعید وامثالہا لانہم لم یریدوا حصر مواضع وجوب التقدیم فیما ذکروہ بل مرادہم ذکر الاغلب والاکثر قولہ ای او وقعت دفع وہم وہو ان المراد من صدرتہا ان یکون تقدیرہ بشئ آخر فدفعہ بقولہ ای او وقعت کلمۃ الذی وانما زاد قولہ الکلمۃ لمطابقۃ الراجع والمرجع قولہ فی صدر الجملۃ الثانیۃ وہی قولہ الذی ضربتہ زید فالاولیٰ قولہ ضربت زیدا قولہ ای فی موضع ما جواب سوال وہو انہ لا یصح حمل الضمیر علی الموضع فاجاب بقولہ ای فی وضع ما یعنی انہ بتقدیر کلمۃ فی اعلم ان اطلاق المخبر عنہ علی زید فی ضربت زید امجاز باعتبار ما یؤل فی الجملۃ الثانیۃ فہذا الوصف لیس ثابت لہ فی الجملۃ الاولی بل فی الثانیۃ فلا یرد ان زیدا فی قولہ ضربت زیدا مفعول بہ فکیف یکون مخبرا عنہ وانما فسر بقولہ ما ہو مخبر عنہ بالذی فی الجملۃ الثانیۃ لیصح عبارۃ المصنف لانہ لم یجعل الضمیر موضع المخبر عنہ وہو الذی بل جعلہ موضع زید وہو لیس مخبر عنہ بل مخبر بہ لانہ وقع خبرا عن الذی فقال ای فی موضع ما ہو مخبر عنہ قولہ یعنی فی موضعہ دفع وہم وہو ان یتوہم ان المراد من موضع المخبر عنہ ما ہو فی الجملۃ الثانیۃ وہو موضع الخبر قولہ ضمیرا لہا لان المطلوب ان یتصف الموصول بالوصف الذی کان ہذا الوصف لذلک المخبر عنہ بلا تغیر الشئ من الجملۃ الاولی ای یثبت للموصول حال المخبر عنہ ووصفہ وغیرہ و لا یمکن ان یکون الموصول مکان المخبر عنہ لتصدیرہ المبتدأ فلابد ان یکون نائبہ وہو الضمیر العائد الیہ مکانہ قولہ واخرتہ خبرا لانہ خبر وحق الخبر التاخیر قولہ عن الضمیر اعلم ان التاخیر عن الضمیر یستلزم التاخیر عن جمیع الجملۃ فلا یرد ما قال عصام الدین من ان التاخیر واجب عن الجملۃ لا عن الضمیر فقط قولہ نصب علی الحال من ضمیر اخرتہ لانہ مفعول قولہ اجعلتہ لما کان للتضمین طریقان احدہما ان یکون المتضمن بالکسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا حالا او نعتا والآخر ان یکون الامر بالعکس بان یجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالکسر حالا او نعتا فکان السائل یسأل ان ہہنا ای طریق فبین الشارح رح ان ہہنا من قبیل الثانی حیث قال اجعلتہ الخ قولہ مثلا اشارۃ الی ان قید زید اتفاقی قولہ من جملۃ جواب سوال وہو ان کلمۃ من ہہنا للتبعیض لعدم استقامۃ المعنی الاخری والحال ان من التبعیضیۃ تدخل علی المتعدد وقولہ ضربت زیدا لیس بمتعدد لانہ اما اسماء العدد او صیغۃ التثنیۃ او الجمع وہو لیس بواحد منہا فاجاب بقولہ من جملۃ یعنی انہ ایضا متعدد لانہ ذو اجزاء فبذکر الجملۃ نبہ انہ کل لان الجملۃ لا الی الکل وما قال البعض انہ من قبیل دخول حرف الجر علی الفعل وہو لا یجوز غیر صحیح لانہ اذا ارید من الفعل لفظہ کان من قبیل الاسماء فیجوز دخول حرف الجر علیہ قولہ بکلمۃ الذی انما قال ہذا لیترتب الجزاء وہو قولہ قلت علی الشرط قولہ او قعتہا اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل الی آخرہ فانظر الی تطبیق المثال الممثل قولہ والمراد بموضعہ دفع وہم وہو ان المراد بالموضع صیغۃ اسم الظرف

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فدفعه بقوله والمراد بموضعه محله اى ماهو حال فيه ثم لما كان له محلان احدهما فى الجملة الاولى والثانى فى الجملة الثانية فدفع الابهام وتعيين ماهو المراد قال للذى كان له فى الجملة الاولى قوله ضمير الذى مفعول لقوله وجعلت قوله اى مثل الذى جواب سوال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لانه جار ومجرور وهو حرف المبنى لا يكون الا اسما اجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ وقوله كذلك خبره وح لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل قوله فى الجملة الفعلية بان يخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال فى قام زيد اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان قيل ينبغى ان يصح بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزئيها اسم الفاعل او المفعول قلنا ان يقوم فى زيد يقوم ليس الا جملة فعلية فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية اقول فى الجواب بفضل الله تعالى لو اخبرت عن زيد يقوم يكون الضمير فى موضع زيد فيلزم دخول لام الموصول على الضمير وان دخلت على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير فى موضع زيد وان تاخر يفوت[١] تصدير الموصول قوله بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المص رح قوله منصرفا بان يشتق منه الامثلة قوله فلا يخبر عن فى ليس زيد الخ لانه لا يشتق منه اسم الفاعل اجيب عنه ان المص رح تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول وهذه الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض الثانى اجيب عنه انه وان فات معنى السين وهو زمان الاستقبال لكن يصح الاخبار ولا باس به الا ترى انهم اخبروا باللام فى قوله قام زيد مع انه فات الزمان وهو المعنى واما الجواب عن حرف النفى فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفى بان يقال اللاقائم معنى النفى كذا قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هو زمان مقصود واما الزمان فى قام ليس بمقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه ليس له معنى اخر غير الزمان ويرد على الثانى ان كلامنا فى دخول اللام على اسم الفاعل وثمه دخل على حرف النفى لا على اسم الفاعل قوله اى من اجل انه اذا تعذر جواب سوال وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل يعنى ان ثمه هنا ليس بمكانى[٢] بل اجلى والقرينة عليه دخول من قوله فى ضمير الشان اى من ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم اعلم ان ضمير الشان مثال لامرين احدهما تعذر التصدير والاخر تعذر جعله خبرا قوله لوجوب تقديمه على الجملة او لو قوع ضمير الشان خبرا فيكون مسندا مع انه لا يقع مسندا اليه قوله وكذلك امتنع اشارة الى ان عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس عطف المساوى على المساوى كما يقتضى العطف وذلك لان المنع فى ضمير

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموصوف وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال تعذر عائد للموصول بمقام ذلك الامثلة الا في كلها لهذا القسم قوله لاستلزامه وقوع الضمير صفة و قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربته العاقل زيد فيكون العاقل صفة الضمير وتقدير الاخر هكذا الذي ضربت زيدا اياه عاقل فيكون اياه صفة زيدا قوله والمصدر العامل احتراز عن المصدر الغير العامل كما يقال في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك قيل الاولى ان يقال في العامل بدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل والمفعول او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا قلنا ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد قوله عاملا في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغي ان يعمل في معموله لان الشيئ اذا وقع موقع الشيئ يكونان مشتركين في الصفة وهو العاملية ههنا تقديره هكذا الذي عجبت منه الثوب دق القصار قوله بخلاف الذي الخ بان يخبر عن العامل والمعمول جميعا فانه جائز قوله وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا امتنع في كل شيئ هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتميز لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانه اعرف المعارف اجيب عنه ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد ومثال الحال هكذا جاءني زيد راكبا الذي جاءني زيد هو راكب قوله والضمير المستحق لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته قوله في ذلك الغير بلا ضمير فلا يجوز في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فالضمير في هو لو رجع الى زيد وفي ضربته الى الموصول صح ظاهرا لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لابد منه في ضربته لانه خبر من زيد واما قوله هو فخبر عن الذي حاصل المقام اذا كان الضمير يستحق ان يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذي الخ لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المصنف بقوله واذا اخبرت بالذي صدرتها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من ان الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقي للمبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قال الشارح ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار الترديد في دليل المسئلة الثانية .. لارخاء العنان الارخاء عند التضيق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تنبيها على انه يصح اجراء هذا الترديد في المسئلة الاولى ايضا على انه لقائل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة الاولى لانك اذا جعلت موضع الخبر عند ضمير اليها فيقال زيد ضربته اي الذي زيد ضربته اياه يجعل ضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى غير الموصول لعدم صحة المعنى قوله فبقي المبتدأ بلا عائد واما الضمير في غلامه فلانه خبر الموصول وليس داخلا في الجملة الخبرية قوله وانما الاسمية قوله ما مبتدأ و قوله ما مبتدأ و قوله الاسمية اي منسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي التي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف

ذاکراحوال الاسم واما اقسام الحرف فجارفی بحثہ قولہ فانہا اہ دلیل علی انہا لیست بحرفیۃ اما کافۃ اونافیۃ وہما غیرمذکوران فی المتن بل المذکور موصولۃ واستفہامیۃ الخ فعلم ان المراد من کلمۃ ما ھہنا اسمیۃ قولہ اما کافۃ ای مانعۃ من العمل واما الحرفیۃ فقد تکون مصدریۃ و قد تکون زائدۃ ایضا فالمراد بقولہ اما کافۃ مثال کذا قال مولٰنا عبد الغفور قولہ موصولۃ و ذکر غیر الموصول بالتبع فلا یرد الخروج من البحث قولہ نحو ما عندک الخ انما اورد المثالین لان الاول مثال جملۃ اسمیۃ لان ما مبتداء و ما بعدہ خبرہ والثانی مثال الفعلیۃ لکن فعلت فعل وفاعل وقولہ ما مفعول مقدم و قد یراد من ما الاستفہامیۃ التحقیر والتعظیم والانکار والتعجب قولہ بما معجب وھو صیغۃ اسم الفاعل فیکون مفردا وانما اول معجب بیعجبک لیعلم ان معجب نکرۃ لان تنکیر الجملۃ ظاہرۃ لان معجب یحتمل ان یکون علما لشخص قولہ من الاعرابیات لکلمۃ ما وقولہ فرجۃ بفتح الفاء والراء صفۃ الامر لان اللام فیہ للعہد الذھنی ومعنی الفرجۃ آرستگی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عقدۃ تا حقیقۃ لان الصاحب یفرح بعقدۃ شدیدۃ لئلا یخلص البعیر قولہ ای یکون التخلیص لہ منہ ممکنا واما علی تقدیر الاول یکون المعنی ربما یکون الشیٔ لا ترضی بہ النفوس وان امکن التخلیص واما اذا لم یکن التخلیص منہ فنویکرھہ لا محالۃ قولہ کحل الخ ای حل العقدۃ التی فی رکبۃ البعیر الذی شد بالحبل لئلا یخلص قولہ ای رب شیٔ جواب سوال وھو ان الجملۃ اذا وقعت صفۃ لابد من عائد فیہا فاجاب بقولہ ای رب شیٔ الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول یجوز حذفہ قولہ وتامۃ ای غیر محتاج الی صلۃ او صفۃ قولہ عند ابی علی لان ما فی نعما تمیز وھو من النکرۃ قولہ عند سیبویہ لان ما فی نعما بمنزلۃ الفاعل وفاعل فعل المدح لایکون الا معرفۃ کما ستعرف قولہ فنعما ھی فنعم مسند الی الضمیر وما نکرۃ مفسرۃ لہ وقولہ ھی مخصوص بالمدح قولہ ای نعم شیٔ بناء علی الاول او نعم الشیٔ بناء علی الثانی قولہ ای ضرب کان ای عظیما او حقیرا اعلم ان ما الاسمیۃ من المبنیات بای معنی کان للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج مفقود فی التامۃ قلنا اما ما التی ھی تامۃ فلمشابہتہا بما التی یکون غیر تامۃ فی الصورۃ قولہ نحو قول الشاعر کفی بنا الخ المقصود بالتمثیل ھو کلمۃ مَن فی قولہ من غیرنا وقولہ غیرنا صفۃ مفردۃ لمن وقولہ بنا بمعنی لنا وقولہ فضلا تمیز عن نسبۃ کفی الی بنا وقولہ علی من جرہ محلی وقولہ حب مضاف الی النبی فاعل لکفی وھو المضاف الی الفاعل وقولہ ایانا مفعول لہ للمصدر ومعناہ کفایت میکند مارا فضل وبزرگے بر کسیکہ غیر ماہست دوست بودن نبی کہ محمد صلے اللہ علیہ وآلہ وسلم ست مارا قولہ فان کلمۃ من لا یجیٔ تامۃ

ای لم یسمع من العرب ومسائل النحو بناء علی السمع قولہ فی ثبوت الامور الادبیۃ ..
جواب سوال وھو انا لا نسلم ان ای وایۃ کمن لانہما من المعربات ومَن من المبنیات

فاجاب بقوله فی ثبوت الخ قوله ایهم لقیت ای لقیته فالعائد محذوف لانه مفعول قوله نحو ایاما تدعو وهو بمعنی متی وقوله تدعو فعل الشرط و قوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحیم وغیرها من الاسماء فقال الکفرة فعلی هذا یلزم تعدد القدماء فقال الله تعالی فی جوابهم ایاما تدعوا فله الاسماء الحسنی ای لذات الله تعالی اسماء کثیرة مع اتحاد المسمی قوله قیل ای لقیته دنقه نحو مررت برجل ای رجل قوله یسأل عن حاله فالسوال یدل علی کونها استفهامیة لانه یسأل عن حال الرجل لا یعرف حاله کالواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع و المرجع قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها لیس علی ما ینبغی لانه کما ان ای وایة معربة کذلک اللذان واللتان وذو الطائیة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدین ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهی قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصنف اقول ان حاصل الکلام الفاضل المذکور راجع الی کلام الشارح لان حاصل کلام الشارح ان المصنف متفق مع النحاة فی کونها معربة واختلفوا فی اللذان واللتان قوله لا یشارکها غیرها جواب سوال وهو انا لا نسلم انها معربة وحدها لان ذا وذی ایضا معرب فاجاب بقوله لا یشارکها فی الاعراب غیرها من الموصولات یعنی ان الاختصاص اضافی غیر حقیقی قوله لو منه التزم فیها الاضافة الی المفرد ولما قید المضاف بالمفرد لا یرد حیث واذ واذا لانها تضاف الی الجملة ولما قید بقوله التزم لا یرد کم الخبریة لعدم لزوم الاضافة فیه حیث یقال کم رجلا بالنصب ایضا کما یقال کم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الی المفرد من خواص الاسم المتمکن لانها بمنزلة التنوین المنافی للبناء وانما لم یجعلوا الاضافة الی الجملة کذلک لان المضاف الی الجملة کالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الی الجملة فی الحقیقة اضافة الی مضمونها وهو غیر مذکور صریحا فکان فی حکم المقطوع عن الاضافة قال الرضی وانما التزم فی ای الاضافة لان وضعها لیفید بعضها من الکل وذلک یکون بالاضافة فان قیل لما کان الاضافة ای منافیة للبناء ینبغی ان لا یبنی مع حذف صدر صلتها ایضا لان کثرة الاحتیاج لا یرفع المنافاة قلنا ان لزوم الاضافة الی المفرد مناف للبناء وای اذا کانت مضافة وحذف صدر صلتها یبقی فی صورة المضاف الی الجملة واجیب ایضا ان المنافات امر قیاسی والبناء سماعی قوله الا اذا کانت موصولة جواب سوال وهو انه یلزم التدافع فی کلام المصنف لانه قال سابقا ان ای یجیئ بوجوه اربعة ویعلم من قوله الا اذا حذف صدر صلتها انه موصولی فقط فاجاب بقوله الا اذا کانت موصولة قوله حذف صدر صلتها انما قال صدر احترازا عن الاخر لان حذفه غیر مسموع فی کلامهم قوله ای هو اشد وانما لم یکن قوله اشد مبتدأ وقوله علی الرحمن خبره باعتبار المتعلق والجملة صلة ای

له فیکون اولی ان یقول وهو معرب عند المصنف لم یقل ذا ۱۲ حـ کامل (۱۱)

سله فی تفسیر القاضی لما سمع الکفار النبی علیه السلام یقول یا الله یا رحمن فقالوا انه ینهانا ان نعبد الٰهین وهو یدعو الٰهین فنزلت ایاما الایة ۱۲ م

لان اشد لا یصح ابتدائیۃ للقسم الاول من المبتدأ ولا ینقسم الثانی منہ لان الاول لا یکون نکرۃ محضۃ وقولہ اشد نکرۃ واما الثانی فہو لا یکون الا صفۃ مصدرۃ بحرف النفی والاستفہام وقولہ اشد وان کان صفۃ لانہ اسم تفضیل لکن لم یکن مصدرۃ بہما قولہ فیمن قرء بالضم اما اذا قرء بالفتح فلا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لننزعن اعلم انہ لیس فی قرءۃ الضم الوفاق علی انہا موصولۃ مبنیۃ فان الکوفیین ذھبوا الی ان ای ہذہ استفہامیۃ معربۃ مرفوعۃ علی الابتداء وخبرہ اشد والجملۃ صفۃ شیعۃ علی اضمار القول ای کل شیعۃ مقول فیہم ایہم اشد وقولہ من کل شیعۃ معمول لننزعن کما یقال اکلت من کل طعام فیکون من للتبعیض کذا قال عبد الرحمن الاصفہانی قولہ لننزعن ای لنخرجنا من کل قبیلۃ الکفار یوم القیمۃ اغلظا وعتیا اے سرکشان ازوین فیکون صفہم علی حدۃ من غیرہم من الکفار قولہ ای امر غیر الصلۃ وھو الاحتیاج الی اظہار المحذوف فیعارض الاضافۃ قولہ وبنیت علی الضم وانما تعرض الی وجہ البناء بالحرکۃ مع انہ لم یتعرض الیہ فیما سبق اصلا لان منصب الشرح ھہنا ان کل ما ھو مبنی علی الفتح لم یتعرض الی وجہہ لظہورہ وھو الخفۃ وکل ما ھو مبنی علی غیر الفتح یتعرض الیہ لعدم ظہورہ قولہ لتشبیہہا بالغایات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا یبین ھہنا قولہ ما یوضحہا وھو صدر صلتہا لان الصلۃ توضح الموصول قولہ ما یبینہا وانما لم یقل ما یوضحہا لان تجدد الالفاظ طریقا عندہم قولہ ولم یستثنی الموصوفۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یستثنی ای الموصوفۃ کما استثنی ای الموصولۃ اذا حذف صدر صلتہا نحو یا ایہا الرجل فان الرجل صفۃ ای وھو مبنی قولہ وبناء الموصوفۃ لہذا ای لکونہا منادی مفرد معرفۃ لا لکونہا موصوفۃ والرجل صفۃ قولہ وفی ماذا صنعت وجہان والغرض فی ھذا البحث ان ذا بعد ما الاستفہام لا یلزم ان یکون موصولۃ فقط بل یکون للاستفہام بدون معنی الموصول وانما زاد قولہ فی قولہم لان حرف الجر لا یدخل علی الجملۃ بل علی المفرد قولہ ان معناہ جواب سوال وھو ان کون ما الذی احد الوجہین مجہول لا یعلم ان المراد من الوجہین الوجہین فی معناہ اوفی لانہ اوفی دلیلہ فسأل سائل ای المعنی مرادھہنا فدفع بقولہ ان معناہ یعنی ان الوجہین فی معناہ قولہ علی ان یکون ذا بمعنی الذی قد سبق ان ذا اذا کان بعد ما الاستفہامیۃ یکون بمعنی الذی فقولہ علی ان یکون الخ اشارۃ الی بیان المقابلۃ مع الوجہ الثانی وایضا اشارۃ الی دفع الوہم وھو ان کلمۃ الذی مقدرۃ مع ماذا فدفع بقولہ علی الخ قولہ فیکون التقدیر اشارۃ الی ان یترکب ذا مع ما لا یزیل الاستفہام من کلمۃ ما قولہ ای صنعتہ اے العائد ھہنا محذوف قولہ فما مبتدأ وان کان نکرۃ وما بعدہ ای الموصول مع الصلۃ خبرہ وان کان معرفۃ لان ھذہ

لہ فاجاب بقولہ ولم یستثن الموصوف ۱۲م ع۔ بصیغۃ المجہول ھہنا وفی ما سیأتی ۱۲م مولوی عبد الرحیم غفرلہ

النکرة فی الواقع معرفة لان معناه اھذا ام ذاک وھذا من المعارف کما فی قولھم من ابوک کما مر فی المرفوعات مع التحقیق قولہ او بالعکس ولکن تقدیم الخبر لتضمنہ بالہ صدارۃ الکلام و ھو الاستفہام الاول مذہب سیبویہ والثانی مذہب الجمہور قولہ ای مرفوع جواب سوال وھو انہ لایصح الرفع علی الجواب لان الرفع عبارۃ عن الحرف او الحرکۃ وانما اد قولہ و نحو اشارۃ الی ان قولہ وجوابہ رفع لیس جملۃ مستقلۃ قولہ ای الذی صنعتہ الاکرام فالموصول مع الصلۃ مبتدأ وقولہ الاکرام خبرہ بحذف ضمیر الفصل فی قول الشارح لا فی قول المتکلم ای ھو الاکرام قولہ وھھنا عبارتان ای اعتباران قولہ بکمالھا ای بمجموعھا والضمیر راجع الی لفظۃ ماذا قولہ والظاہر الخ جواب سوال وھو انہ لما کان فی ای شئ اعتباران فح صار فیماذا صنعت ثلثۃ وجوہ لا وجہان فاجاب بقولہ والظاہر او ان فی قولہ والظاہر اشارۃ الی الاعتراض وحاصلہ ان قولہ ھھنا عبارتان الخ منقول من بعض الشارحین وانما اورد الشارح لورود الاعتراض علیہ بقولہ والظاہر الخ قولہ لیس لکل منہما معنی بالاستقلال بل لاحدھما معنی وخبر للتقویۃ فان قیل علی تقدیر کون کلمۃ ذا زائدۃ لایکون لہ معنی اصلاً فکیف یصح قولہ لیس لکل منہم معنی بالاستقلال قلنا ھذہ سالبۃ لاتقتضی تحقیق الموضوع اجیب عنہ ان مراد بعض الشارحین مثل ما قال المعترض ولذا قال وھھنا عبارتان ولم یقل ھھنا توجیہان اونقول ان معنی قولہ بکمالھا ان لکل واحد منہما دخل فی ھذا المعنی باجتماعھما مثل کذ اللعدد مرکبا من الکاف وذا قولہ فی کون کل منہما جملۃ فعلیۃ فان قیل من این علم ان ماذا صنعت اذا کان بمعنی ما الذی یکون جملۃ اسمیۃ واذا کان بمعنی ای شئ یکون جملۃ فعلیۃ قلنا ان کلمۃ ما فی الصورۃ الاولی لم یکن مفعولاً لصنعت بل مبتدأ وفی الصورۃ الثانیۃ مفعول لصنعت لان للفعل ثمہ ھو العائد المقدر فی الصلۃ الراجع الی الموصول و ھھنا العائد غیر موجود ای لایحتاج الی تقدیر العائد لعدم وجود الموصول فیکون کلمۃ ما ھی المفعول لقولہ صنعت قولہ ویجوز فی الاول اشارۃ الی ان المطابقۃ بین السوال والجواب امر مرجح لا واجب قولہ ولم یعتبر المصرح الخ جواب سوال ظاہر قولہ اسماء الافعال وھھنا بحث وھو ان المصرح قدم فی الاجمال المرکبات والکنایات علی اسماء الافعال والاصوات حیث قال وھی المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات الخ وقدم فی التفصیل اسماء الافعال والاصوات علی المرکبات والکنایات واللہ اعلم بماخطر ببال المصرح قولہ ای اسم کان انما فسرہ بالاسم لرعایۃ المعرف لانہ اسم من الاسماء لان التعریف انما یکون للجنس بالجنس وفسر فی الاسماء الاشارات بالاسماء لصحۃ الحمل والکل من الوجیہ قولہ الذین ھما من اقسام الخ فیہ اشارۃ الی وجہ بناء اسماء الافعال قولہ مشابہتہ لمبنی الاصل لانہا بمعنی الامر والماضی وکون الشئ بمعنی الامر والماضی من المشابہۃ

اسماء الافعال

سلہ بان لفظ ماخبر و مابعدہ مبتدأ ۱۲ م سلہ ای وجیہ الدین محشی ہذا الکتاب ۱۲ م

التی ہی موجبۃ للبناء **قولہ** فما قیل جواب دخل وہو ان اُفٍّ واَوَّہ من الاسماء الافعال مع انہما بمعنی المضارع فالتخصیص بالامر والماضی باطل فاجاب بما حاصلہ انہ ذکر المضارع واراد منہ الماضی ای ذکر اتضجر بصیغۃ المضارع المتکلم الواحد والمراد منہ تضجرت بصیغۃ الماضی للتکلم الواحد فقولہ قیل الفاء للتفریع علی قولہ بمعنی الامر والماضی **قولہ** اف بضم الہمزۃ وتشدید الفاء وکسرہا **قولہ** اوہ بفتح الہمزۃ وتشدید الواو وفتحہا وسکون الہاء **قولہ** عبر عنہ جواب سوال وہو انہ لما کان المراد منہما ہو الماضی فما الباعث علیہم انہم عبروا عنہما بالمضارع الحالی .. حاصل الجواب انما عبروا عنہما بالمضارع لان معناہما لیس علی الماضی بل علی الحال **فان قیل** لما کان التعبیر عنہما بالمضارع فیکون علی صیغۃ المضارع ومعناہما لما کان علی الحال فیکون ایضا مضارعا فمن این علم المراد منہما تضجرت وتوجعت ای من این علم انہما علی الماضی اجیب عنہ وان لم یکن صیغتہما ولا... معناہما ماضیا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کثیر فعلم انہ فی الاصل علی صیغۃ الماضی **فان قیل** لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان حقہا ان لا یکون لہا محل من الاعراب کالامر والماضی یعنی ینبغی ان تکون مبنی الاصل **قلنا** انہا فی الاصل مصادر اوظروف اوجار ومجرور کما مر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم فلذا لا تکون مبنی الاصل وقیل اشارۃ الی توطیۃ الاعتراض ان اسم الفعل ای ہیہات اسم الفعل مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر. وفیہ ان معنی الفعل ینافی الابتداء **قلنا** ان ہذا القسم من المبتدأ لکونہ مسندا لاینافیہ معنی الفعل **فان قیل** ان معنی الفعل لو لاینافی الابتداء لصح ان یقال لکل فعل انہ مبتدأ ای القسم الثانی منہ **قلنا** ذلک امر اصطلاحی وان ہذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورۃ ولا ضرورۃ فی الافعال لجواز ان لایکون لہا محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوہ من الاعراب غیر معہود فلا بد ان یخرج لہ وجہ وللجمہور ان یقولوا ان القسم الثانی من المبتدأ یاول بالآخرۃ الی انہ مسند الیہ لان قولک اقائم زید فی قوۃ ان صاحب القیام ہو زید ولا یتصور ذلک فی الفعل وما ہو بمعناہ ولہذا جعل بعضہم عامل الرفع فی المبتدأ مطلقا ای سواء کان من القسم الاول اوالثانی کونہ مسندا الیہ **قولہ** رویدا زیدا فی الاصل تصغیر ارواد... مصدر اَرْوَدَ **قولہ** وہیہات ذلک اشار بالمثالین الی تقسیم اسماء الافعال الی ما کان بمعنی الامر والماضی والی ما کان متعدیا اولازمیا والی ما کان المنقول عنہ مستعملا اولا وتحقیق الاخیر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم **قولہ** بفتح التاء لان الاصل فی البناء ہو السکون لکن ہہنا یلزم التقاء الساکنین فحرکوہ بالفتح لانہ اخف الحرکات **قولہ** بکسرہا الخ لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر **قولہ** وبالضمۃ الخ لتقویۃ العمل قال الشیخ الرضی فتحت التاء نظرا الی اصلہا حین کان مفعولا مطلقا ثم جعل بمعنی الفعل وانما کسرت للساکنین وضمت للتنبیہ لقوۃ الحرکۃ علی قوۃ معنی البعد اذ معناہا البعد قال بعض النحاۃ ان مفتوحۃ التاء مفردۃ اصلہ ہیہیۃ کزلزلۃ قلبت الیاء الاخیرۃ الفا لتحرکہا وانفتاح ماقبلہا و التاء

فالوقف علیها بالهاء واما المکسورة التاء فجمع کمسلمات فالوقف علیها بالتاء وللمضمومة التاء یحتمل الافراد والجمع فیجوز الوقف بالهاء والتاء کذا قال مولینا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم یقدم الماضی مع انه مقدم فی الواقع قوله والذی الخ جواب سوال وهو انه لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی لما سمی باسماء الافعال ولم یسم بعین الافعال فاجاب بقوله والذی الخ فقوله والذی مبتدأ وقوله امر لفظی خبره یعنی الشئ الذی باعث علی النحاة علی ان قالوا اسماء الافعال لیست عین الافعال مع انها تؤدی معنی الافعال هو امر لفظی یعنی ان صیغها لیست صیغ الافعال وایضا لا تتصرف تصرف الافعال من المؤنث والتثنیة والجمع والغیبة وللمضارع واسم الفاعل الی غیر ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما یسمی باسماء الافعال لانها موضوعة للفظ الامر وللماضی لا لمعناهما فرد الشارح علیهم بقوله لا انها موضوعة لصیغ الافعال قوله قال الشیخ رضی الخ اشارة الی تائید النفی المستفاد من قوله لا انها موضوعة قوله الذی ای اسکت الذی قوله فهو علم ای منه علم اللفظ ای للفظ اسکت قوله بشئ الخ صنو لیس قوله اذ العربی القح ای الخالص ای الذی کان ابه وامه جمیعا من العرب والمراد منه لا زمه ای الفصیح قوله ربما یقول صه ملوا منه اسکت مع انه لم یخطر بباله لفظة اسکت بل ربما لم یسمعه بان کان صغیرا یعرف بعض الالفاظ ولا یعرف البعض قوله اصلا ای لا مع المعنی ولا بدونه قوله ولهذا قال الخ ای لاجل انها موضوعة لمعنی الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ماکان بمعنی الامر والماضی یشارك معناها معناهما قوله ولم یقل ماکان معناه الامر والماضی ای ماکان معناه لفظ الامر والماضی لان الامر والماضی فی الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون الضارب فی ضارب امس اسم فعل لانه بمعنی ضرب فاجاب بقوله والمتبادر ای المتبادر من قوله اسم الفعل بمعنی الامر والماضی انه کذلك بحسب الوضع لانه بصدد بیان الاوضاع فان قیل انه لما کان بمعنی الامر او الماضی وضعا صدق حد الفعل علیه قلنا انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنی الفعل وضع عرفی واستعمالی لان الوضع علی ثلثة اقسام لغوی وعرفی وشرعی فان قیل لو قال الضارب فی الماضی لکان احسن لانه شامل لجمیع ما مضی وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحکم مطلق غیر مختص بالامس لکن لما کان هذا القول مسموعا فلذا اختاره قوله وفعال وانما خص البیان بوزن الفعال ولم یبین الغیر من اسماء الافعال للاختلاف الواقع فی وزن فعال فلذا اختاره قوله اعلم ان ما یوزن علی فعال علی اربعة اقسام احدها اسم الفعل کنزال بمعنی انزل والثانی بمعنی المصدر نحو فجار بمعنی الفجور والثالث بمعنی اسم الفاعل نحو یا فساق بمعنی یا فاسق والرابع علم للاعیان المؤنثة نحو قطام وغلاب وحکم قسم الاول والثانی والثالث انها مبنیة بالاتفاق وحکم قسم الرابع انه مختلف فیه عند الحجاز مبنی وعند بنی تمیم معرب کما بین المصرح قوله ای ما یوزن جواب سوال وهو ان

فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قدّم معرفة
اشارة الى انه صفة فعال وليس بحال منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما اقام
الصفة على الحال لحق أنه المعنى فقوله فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفة وقوله من الثلاثي صفة الآخر
وقوله قياس خبر للمبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى واليق ههنا من تقدير الكائن
فما ذكره مولانا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يعني
كلما كان ثلاثي المجرد يجيء منه فعال لا محالة قوله اي قياسي جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله
قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فاجاب انه بحذف ياء النسبة او بحذف المضاف
اي ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تائيد قول المصنف والى انه تابع سيبويه ههنا قوله
فلذا اول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطراد عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد
منه الاكثر فاجاب بقوله فكانه قياس لكثرته يعني انه قاعدة كلية حكما لان للاكثر حكم الكل قوله
واما في الرباعي اشارة الى ان تقييد المصنف بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعني مجيء اسم الفعل
من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلا فان ما جاء من
اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عرعار والاخرى قرقار على وزن فعلال فان عرعار
حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عادعار وقارقار قوله
حال كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول ما لم
يسم فاعله والعامل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العامل معنويا وانما اشترط
ان يكون المصدر معرفة ومؤنثا لانه اذا كان معرفة ومؤنثا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
في ثبوت الفرعية كما مر في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو ذهاب قوله
بمعنى الفجرة او الفجور احدهما مصدر والاخر اسم المصدر او احدهما ذو تاء والاخر بلا تاء
وانما اورد معرفتين اشارة الى ان فجار معرفة قوله قال الرضي اشارة الى الاعتراض
اجيب عنه ان انتفاء الدليل القطعي لا يدل على انتفاء الظني بل يدل على اثباته والدليل الظني كاف
في المسائل النحوية لان دلائل النحو كلها ظني وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
الدليل لانهم قالوا فجار لامرأة فجرة فلما كانت صفتها معرفة ومؤنث علم ان موصوفها كذلك
قوله اي كل واحد اشارة الى ان الضمير في مبني راجع الى القسمين بتاويل كل واحد وهو تاويل
شائع فلا يرد ان ههنا لا بد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في مبني راجع ايضا
الى فعال بمعنى الامر فعلى هذا يلزم الاستدراك لان ابنية اسماء الافعال علم من صدر
الكتاب حيث قال وهي المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من
القسمين الاخيرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهة متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهته
راجع الى فعال مصدرا

اوصفة والضمیر فی قولہ راجع الی فعال بمعنی الامر **قولہ** معدول عن الامر الفعلی انما قال هذا لان اسم الفعل بمعنی الامر ایضا امر لکن یقال لہ امر اسمی فلمایکون نزال معدولا عن انزل فکذلک فساق معدول عن فاسقة وفجار عن الفجرة وانمایبین الشارح العدل فی جانب المشبہ بہ ولم یبین فی المشبہ لانہ بینہ سابقا بقولہ فجار بمعنی الفجور والفجرة وفساق بمعنی فاسقة ونزال وان بینہ المصنف رح حیث قال کنزال بمعنی انزل لکن لم یبینہ الشارح والیضا ان بیان المشبہ بہ توطیة الی ورود الاعتراض بقولہ قال الشارح الرضی فلذا بین العدل فی المشبہ بہ واما المشبہ فلا یرد الاعتراض فلذا لم یبین **فان قیل** ان ذلک الاعتراض کما یرد علی المشبہ بہ کذلک یرد علی المشبہ **قلنا** سلمنا ان الاعتراض الاول وارد علی المشبہ لکن الاعتراض الثانی غیر وارد علی المشبہ بہ فقط وهو قولہ کیف والاصل الخ وانما اعتبر العدل فی البناء لان المشابہة فی الزنة فقط غیر کافیة فیہ والالزم بناء سلام وکلام فان قیل لادلیل علی کون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاسقة لجوازان یکونا مترادفین قلت فلیکن العدل فیہ تقدیریا فلا یحتاج الی الدلیل اونقول الدلیل علیہ وجود المبالغة فی نزال دون انزل فلا یکونا مترادفین لکن اشترکا فی المعنی الاصلی وهولیس الا معنی العدل **قولہ** قال الشارح الرضی الخ اشارة الی الاعتراض قولہ أری صیغة المضارع للتکلم الواحد المجهول یعنی ان الناس یقولون اسماء الافعال معدولة لکن لادلیل لهم علیہ اجیب فلیکن المراد بالعدل ههنا التقدیری فلا یحتاج الی الدلیل **فان قیل** لاحاجة للبناء الی العدل لوجود دلیل اخر وهو الاشتراک فی المعنی مع المبنی الاصل وهو الامر والماضی والعدل التقدیری لایکون الا للحاجة **قلنا** الاشتراک فی المعنی بین الشیئین لایکون الاباحد الامرین امابالترادف اوالعدل والاول غیرمستقیم لوجود الزیادة فی احدهما وهی المبالغة فتعین العدل **قولہ** کیف والاصل آہ اشارة الی الاعتراض الثانی **قولہ** ان لا یخرج یعنی الاصل ان یکون المعدول من نوع المعدول عنہ فان کان المعدول عنہ اسما اوفعلا اوحرفا ینبغی ان یکون المعدول کذلک. **فان قیل** هذا الاصل لایجری فی ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنہ من نوع المرکب قلنا ان ثلثة ثلثة وان کان مرکبا لکن ماخوذ من المفرد وهوثلثة فیکون مفردا باعتبار الماخذ منہ فلا یخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنہ اونقول انہ اسم باعتبار الاجزاء **قولہ** واما المبالغة هذا ایضا من مقولة الرضی حاصلہ ان الشارح الرضی قال فی کتابہ ان العدل لمالم یستقم فالاولی ان یقول للمشابہة لہ مبالغة ونرتر یان یذکر المبالغة فی موضوع العدل ثم کان السائل سال ماوجہ اولویة المبالغة علی العدل فلیکن الخلل فی المبالغة ایضا فبین وجہ الاولویة بقولہ واما المبالغة فثابتة فی الکل یعنی لایظن الخلل فی ذکر المبالغة کما ان الخلل فی ذکر العدل **قولہ** وبین وجہها ای بین الرضی وجہ المبالغة **قولہ**

فی کلام طویل اشارة الی وجہ عدم ذکر الشارح عنہ ان الخروج عن النوع یضر فی العدل الذی هو سبب منع الصرف واما فی البناء فغیر مضر والفرق ان الانصراف وعدم الانصراف صفتان للاسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الی الفعل لم یکن منصرفا ولا غیر منصرف واما البناء فهو صفة الاسم والفعل جمیعا فلا یضر خروج احدهما الی الآخر بالعدل قوله وفعال حال کونہ علما قال عبد الغفور رح حال من مفہوم قولہ مبنی فی الحجاز ومعرب فی تمیم ای یختلف فیہ حال کونہ علما للاعیان وانما قلنا ذلک لانہ ان تعلق بکل واحد من قولہ مبنی ومعرب لزم توارد العاملین علی اثر واحد وهو ممنوع وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال وهو لا یجوز قال عصام الدین لا حاجة الی ما قال فاضل المحشی رح لانہ حال من ضمیر مبنی وقولہ معرب مستغن عن التقیید بالعلم لان الضمیر فی معرب راجع الی فعال المقید بالعلم لکن علی هذا لا یکون مبنی ومعرب علی اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قولہ ای لعین من الاعیان جواب سوال وهو انہ لما کان علما للاعیان فلو کان علما للعین ینبغی ان لا یبنی والیضمات المطابقة بین المثال والممثل لانہ جمع وذکر فی المثال قطام وغلاب وهما علم للمفرد فاجاب بقولہ ای لعین من الاعیان قولہ لیخرج باب فساق ای ما هو صفة ولیس بعلم قولہ صفة علما دفع توهم وهو انہ صفة الاعیان فعلی هذا فات المطابقة بین الصفة والموصوف فی الافراد والجمعیة فدفع بقولہ صفة علما لم یرد علیہ لما کان قولہ مؤنثا صفة وهو قید وهو ینقسم الی الاحترازی والواقعی فسأل سائل انہ من ای قبیل فاجاب انہ قید واقعی فان قیل فلم لا یجوز ان یکون احترازا عن فعال علما للمذکر قلنا ان الکلمة التی هی علی رابعة احرف لا یخرج عن التانیث بجعلها علما للمذکر لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانیث فلا یصح جعلہ قید احترازیا قولہ کقطام معدل واعن قاطمة وهی امرأة عاض بالاسنان وغلاب من غالبة وهی امرأة ذا شوکة قولہ کذلک ای علما للمؤنث قولہ فی استعمال جواب سوال وهو انہ لا یصح ظرفیة الحجاز للمبنی لان الظرف علی قسمین حقیقی کزمان ومکان واعتباری کظرفیة الاوصاف للموصوفات کزید فی العلم وفی الکرم والحجاز لیس لواحد منهما فلجاب بقولہ فی استعمال ولا شک ان الاستعمال صفة المبنی لان الاستعمال نسبة بین المستعمل والمستعمل وهو المبنی والنسبة قائمة بالطرف لان المبنی احد الطرفین وانما زاد الاهل لان الحجازیة عبارة عن الوطن قولہ الا ما کان فی آخره استثناء من المحذوف وهو الاتفاق یعنی معرب باتفاق بنی تمیم الا ما فی آخره راء ای لیس الاتفاق فیما فی آخره راء قولہ ای الذی فعال فقولہ فعال التعبیر عن کلمة ما وانما زاد لفظ فی لان فعال محل الاتفاق وحدہ فیکون ظرفا قولہ فان بنی تمیم اختلفوا فیہ اشارة الی دلیل استثناء ذات الراء عن اتفاق بنی تمیم فان قیل ما لبنی تمیم ان عندهم فعال مصدرا وصفة مبنی وفعال علما للاعیان معرب قلنا ان مشابهة

فعال مصدرا وصفة بفعال بمعنى الامر اتم من حيث ان كلاهما من الاعراض او لقولان مشتركة فعال للمصدر او الصفة اكثر بما كان بمعنى الامر لان فعال بمعنى الامر للمبالغة وفساق وفجار ايضا للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله علما لكوكب اى كوكب معين قوله كالمكررة لانها يقرء مشبعا وانما عنوا بينا ههنا رمثلا ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اى كسر الراء مصححة للامالة وانما احتيج الى الامالة لانها امر مستحسنة لان الامالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء فحصار فتحة الصاد فيه يميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلم ان الاصوات اشارة الى تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوبتية الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا الخ كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسان فهو ليس من مبحث النحوى وانما لم يقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب قوله الى باب المصادر اى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا او اسم المصدر فلا يرد ان المصدر ما يشتق منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم تصر الخ بيان لزوم المصدرية قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بودن بالتنوين على وزن فعل يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادر من الاعراب ووقوعه مفعولا له ومفعولا مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصه الاول بمعنى اترك والثانى بمعنى اسكت وهما في الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتنوين بمعنى منع ما وسكوت ما واذا كان بلا تنوين بمعنى منع الان .... وسكوت الان والمنع والسكوت مصدران لكن المصدرية غير لازمة منهما قوله فنى على انواع اى الاصوات التى هى غير منقولة الى المصادر قوله كقول المتندم اے ندامت كننده قوله وى دح وحينئذ لا يقدر الانسان اى ان يحكم عليها وبه لانها لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا المعنى ليس بالوضع بل بالطبع وايضا لو كان احدهما لذات الغرض وهو الصوت عند التالم او التعجب قوله بان يصدر من نفسه جواب سوال وهو ان الحكاية عبارة عن عين المحكى عنه من غير تغيير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس فى صوت الغراب حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وثم ايضا لا يقدر لانه لا يدل على معنى اصلا والحكم عليه وبه لا بد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله ساللو جراى للمنع كمنع التسكين قوله وثم ايضا لا يقدر لا تدل على المعنى قوله وهذه الاقسام كلها اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفى بعض النسخ مبنى بتذكير الضمير باعتبار لفظ الكل قوله لانتفاء التركيب فيها فيكون هذه الاقسام

ص قوله او للدعاء اى للطلب كما يقال به للطيور قوله لا اناخة الخ ويقال فى عرفنا اخ لا تا نختم

داخلة فی القسم الثانی من المبنی وهو قولنا و وقع غیر مرکب اذ لیست هذه الاصوات اسماء لعدم الوضع فیها بل هی جاریة مجری الاسماء وهو اللسان کما ذکره فیما سیأتی ثم یرد علیه فعلی هذا لو کان مرکبا مع العامل ینبغی ان یکون معربا کما اذا قلت علی سبیل الحکایة قال زید وی او غاق فان قوله وقع مفعول به لقوله ولا یکون مبنیا لانه غیر داخل فی قسمی المبنی قوله وی هذا مقول قال فمقول القول وان کان جملة الا انه قد یکون مفردا اذا کان المراد منه نفس اللفظ کما قال المص رح فی اسماء الاعداد تقول واحد واثنان فان الواحد مقول تقول مع انه مفرد لاجل ان المراد منه اللفظ لا المعنی قوله او عند اناخة البعیر الخ عطف علی قوله عند التعجب قوله او غاق عند حکایة صوت الغراب ایض عطف علی قوله عند التعجب او عطف علی قوله عند اناخة البعیر ای اذا قلت قال زید غاق عند صوت الغراب قوله فهی فی هذه الحالة ای حالة الحکایة وهذا القول جزاء الشرط المذکور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سوال وهو ان تعریف الاصوات غیر جامع الافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الی المصادر وایض خرج منه الصوت الذی حکی عمرو عن زید بان یقول قال زید وی ای الصوت المنقول علی سبیل اسم الصوت والمطلوب بیان تنبیه الاصوات مما یصوت به الانسان بغیره کتشبیه صوت بصوت لا بیان الاسماء الدالة علی سبیل الحکایة فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل الجواب المراد بالاصوات ههنا لیس القسم المنقولة الی المصادر بل المراد الاقسام الغیر المنقولة بل غیر المنقولة ایض غیر مراد مطلقا بل التی لیس علی سبیل الحکایة فان قیل الاصوات المنقولة الی المصادر وما کان علی سبیل الحکایة ایضا اصوات فلم لم یردها المص رح قلنا انما لم یردهما المص رح لانهما من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بیان الاصوات لا بیان الاسماء الدالة علی الاصوات اعلم ان الحکایة علی قسمین احدهما الحکایة عن صوت البهائم والآخر حکایة عن صوت من هو حاکی عن صوت البهائم کما یقول عمرو قال زید غاق والمراد بقوله من غیر نقلها علی سبیل الحکایة هو القسم الثانی فلا یرد انه لا حاجة الی اخراج الحکایة لانه مذکور فی قول المص رح حیث قال کل لفظ حکی به صوت قوله وهی بین الاعتبار اشارة الی الاعتراض وهو ان الاصوات لیست باسماء فلا یصح ذکرها فی بحث الاسماء قوله وذکرها فی باب الاسماء الخ اشارة الی جواب قوله مجریها وهو اللسان قوله واخذها لو او بمعنی الفاء ای فاخذ حکمها من الاسماء قوله وبنیت الخ اشارة الی وجه البناء قوله فالاصوات بهذا الاعتبار وهو ما کانت باقیة علی ما هی علیه من غیر نقلها علی سبیل الحکایة قوله انما قال لفظ جواب سوال وهو ان المص رح عمدة ولمخالفة اذا وقعت فی کلام العمدة لابد لها من بیان النکتة فاجاب بقوله انما قال لفظ الخ قوله ای اصدر علی لسان الانسان جواب سوالین الاول ان الحکایة عبارة ...... من عین المحکی عنه من غیر تغیر وههنا لیس کذلک لان غاق من الحروف ولیس فی صوت الغراب حروف والثانی ان قوله حکی به صوت

مخالف من قول الشارح رح وهو قوله المراد بالاصوات الى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فاجاب
بقوله اى اصدر الخ فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثاني اذ فرق بين الحكايتين كما لا يخفى
ثم المراد من قوله حكى به صوت الخ من اصوات الحيوانات او الجمادات كضرب الحجارة بالحجارة
يصدر منه الصوت ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يجرى
على لسان الانسان ومن الثاني ما يجرى على لسان البهائم قوله بل لبعض افراد الانسان له معنيان
احدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرأة للصبي مثل تا والآخر ان
يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل وى عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص رح
الخ جواب سوال وهو ان التخصيص في الرواية يدل على نفي الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير
المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح رح والمص رح ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يعرض
للانسان عند عروض معنى كقول المتندم وى فعلم من التخصيص ان هذا القسم غير مبنى مع انه مبنى
ايضا فاجاب بقوله ولم يذكر الخ قوله قيل قائله شارح الهندى وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح
قد مر بقوله مثلا قوله ذلك اى عدم ذكر القسم الاول وحاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا
ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه
ذلك البعد اولى بالالحاق واما كون التعلق بالغير بعيدا عن الالحاق ظاهر كذا قال جمال الدين او
نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بنائه من بناء القسمين الاخيرين بطريق
الاولى لانك قد علمت ان بناءهما لمشابهتهما بالقسم الثانى من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان
الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذى لا قرب له به اولى
لان مشابهته من القسم الثانى من المبنى اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريبا بالمركب
فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء اما قرب القسمان الاخيران اليه
فظاهر ايضا لان لهما تعلق الى الغير لكنه بالقياس الى البعيد يعنى ان التخصيص فى الروايات يدل على
نفى الحكم عما عداه اذا لم يكن للماعدا ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله
اى المركبات المعدودة دفع وهم وهو ان المراد ههنا غير ما فى الاجمال وعلى هذا فات المطابقة
بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله اى المركبات المعدودة الخ يعنى انه عين ما ذكر فى الاجمال بناء
على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعنى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل
اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا الحد وف بتقدير احد نوع المركبات صحيح
ظاهر لكن لا يناسب كون التعريف فى نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس يبطل الجمعية ويرفع
اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام فى نظائره للعهد كذا قال جمال الدين رح اجيب عنه ان قوله كل اسم خبر
مبتدأ محذوف اى هو كل اسم فالضمير هو راجع الى المركب الضمنى فلا يكون التعريف للمحذوف واللام
فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات من المبنيات فالمعنى

لا يصح عد الجميع من المبنيات لان منها معربات كفلان و فلانة لانه فى الاصل فلان اى فل بكن فى الحال ثم جعل علما قلنا المراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثانى حرفا فلا يرد فلان و فلانة مثلا ثم ان المصنف رح ذكر المحدود فى قوله المضمرات و فى قوله الموصول مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكر فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال الكل من الوجيه فلا يرد ما قال جمال الدين رح كذا قال صاحب التكملة اعلم ان ذكر لفظ كل فى بعضها للاشارة الى الطرد وترك بعضها رعاية لما هو الاصل لان الاصل عدم ذكر لفظ كل لانه لاحاطة الافراد والتعريف لا يكون للافراد كما هو المشهور فان قيل لم لم يعتذر الشارح عن صيغة الجمع اعنى المركبات مع ان التعريف للجنس لا للافراد والملحوظ فى الجمع الافراد ولكن لم لم يعتذر رح من لفظة كل مع ان التعريف لا يكون الا بالجنس لا بالافراد والملحوظ فى لفظة كل احاطة الافراد قلنا لما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان الخ تركه ههنا كذا قال صاحب التكملة فان قيل ان ذكر الشارح توجيه لفظة كل ثم مسلم وذكر توجيه صيغة الجمع ثمه غير مسلم لانه لم يجد كما ترى قلنا وان لم يذكره قصدا لكن ذكره فى ضمن بحث لفظة كل حيث قال فالمحدود فى الحقيقة هو التابع فالى المفرد فانظر ثمه فتعلم ثم اعترض الشيخ الرضى من انه لا حاجة الى قوله اسم لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا ترك فى غيرها اجيب عنه انه تصريح بما علم ضمنا فلا يقال انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها شبهة لكونها مركبا الجزء من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها قوله المعدودة من المبنيات فان قيل لما كان المراد من المركبات خذلك فدخول بعلبك فى التعريف غير مستقيم لان الجزء الاخير منه معرب غير مبنى قلنا انه مبنى فى احد المذاهب او نقول انه مبنى ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو كاف ههنا اعتراض مشهور وهو ان المركب قد مر فى غير المنصرف انه غير منصرف وذكر فى بحث المبنى انه من المبنيات فلا بد من الفرق بين المركبين اجيب عنه المركب المبنى هو الذى تضمن الجزء الثانى منه حرفا كخمسة عشر والمركب الغير المنصرف هو الذى لم يتضمن الجزء الثانى منه حرفا كبعلبك لكن الجزء الاول منه مبنى لوقوعه فى الوسط قوله حاصل بيان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من فى قوله من كلمتين للتبعيض لوجود القرينة على التبعيض وهو دخول من على المتعدد فيكون معناه المركب بعض الكلمتين وهو فاسد فدفع بقوله من تركيب فدخل من على المفرد وهو التركيب فلا يوهم التبعيض بل يكون كلمة من للتعليل كما مر فى بحث المفعول له ان كلمة من تجئ للتعليل كما فى قوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله اى لخشية الله قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يخرج من التعريف سيبويه ونفطويه قوله اسمين او فعلين فيكون مجموع الاقسام من حيث العقل ستة ولكن ما يكون له مادة من هذه الاقسام هو ان يكون من اسمين او اسم وفعل والاسمان حقيقتان مثل بعلبك واما الاسمان اللذان احدهما كلمة حقيقة والآخر حكما مثل سيبويه وانما المركب من الاسم والفعل

مثل بخت نصر فان جزء الاول منه اسم والثانی فعل بخت بضم الباء بمعنی الابن بلسان البیان کما فی القاموس والمراد منه ملک الملوک قوله وجعلهما کلمة بالجر علی ترکیب الکلمتین قوله اصلا انما استفاد التعمیم من اجزاء النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید الاستغراق قوله لا فی الحال ای فی حال الترکیب ولا قبل الترکیب اعلم المراد من الترکیب العلمیة ای لا فی حال العلمیة ولا قبل العلمیة فلا یرد ان نفی النسبة قبل الترکیب لغو لامتناع النسبة قبل ترکیب الکلمتین ثم قوله اصلا لرد کلام الرضی حیث فسر قوله لیس بینهما نسبة بانه لیس بینهما نسبة قبل العلمیة واما نفی نسبة فی الحال فمما لا یحتاج الیه لان کون المرکب من الکلمتین اسما یشیر الی ان لا نسبة بینهما فی الحال لان النسبة زالت فی حال العلمیة وجه الرد ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید العموم واجیب عن استدلال الرضی ان النسبة المنفی بقوله لا فی الحال هی النسبة التی تفهم من هیئة الترکیب وذلک لا یزیل بالعلمیة کهیئة عبد الله وهی کسرة لفظ الله یدل علی نسبة الاضافة فی حال العلمیة ایضا کما بینه الشارح فی هذه الصفحة قوله مثل عبد الله وتابط شرا ففی الاول النسبة الاضافی قبل الترکیب وفی الثانیة النسبة التعلیقیة قبله لان قوله شرا مفعول للفعل فان قیل ان خروج تابط شرا لا یصح لانه بنیا فقد ماذکر فی بحث غیر المنصرف بقوله لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات قلنا لا تناقض لان ماذکر فیما سبق محمول علی انها داخل فی جنس المبنی یعنی انه لیس مبنیا بسبب الترکیب بل من جهة الحکایة وما ذکر ههنا محمول علی انها خارجة عن هذا القسم اعنی المرکب قوله مع انه من افراد المحدود لکونه مبنیا للترکیب قوله قبل الترکیب الصواب حال الترکیب لانه لم یستعمل فی کلامهم خمسة وعشر بالعطف اجیب عنه ان وجود امکان الاستعمال نزل منزلة الاستعمال نحو تضییق فم البئر قوله اصعب من خرط القتاد الخرط حت الورق من اعلاه الی اسفله والقتادة شجرة لها شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی ان ارادة النسبة من النسبة التی فی قوله لیس بینهما نسبة التی لم یکن نسبة العطف داخلا فی النسبة المذکورة اصعب من ازالة الورق من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة فان قیل قول الشارح رح والاحسن ان یقال الخ ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلنا معنا کلامه ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کالجر الذی فی عبد الله فانه یشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس بینهما قبل الترکیب نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة کذا قال جمال الدین رح قوله والاحسن ان یقال الخ جواب من الشارح رح عن اعتراض الرضی علی المصنف رح ای الاحسن ان یفسر النسبة بحیث لا یدخل فیها هذه النسبة لا تعینها وتخصیصها بان یقال المراد نسبة مفهومة من الخ کما هو المتبادر اذ لیس المقصود ان لا یکون

له فان ارادة بعض الافراد دون البعض من غیر قرینة ترجیح بلا مرجح ۱۲ م ع من قوله واستفاد القول هو الاسم الفرد من تحریرات مفتی عبد الحکیم الیس من اعیت فی هذا المقام تتم ۱۲ مفتی عبد الحکیم

بین نسبۃ فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر ترکیب خمسۃ عشر ترکیب امتزاجی کبعلبک لا یفہم منہ النسبۃ لکنہ اذا لوحظ ان معناہ مجموع العددین یفہم منہ ان الواو مقدرۃ والاصل خمسۃ وعشر بخلاف بعلبک قولہ نسبۃ مفہومہ الخ ای لنفی هذہ النسبۃ فیکون نسبۃ العطف بالقید فی المرکب من الکلمتین قولہ بین الفعل نحو تابط والمفعول نحو شرا فخرج هذا عن الحد ودخل مثل خمسۃ عشر فیہ فیکون الحد جامعا ومانعا قولہ او غیرہ کحرف الجر نحو بیت بیت ای بیتی ملاصق لبیتک فالمرکب المقدر فیہ حرف جر بین جزئیہ نسبۃ الجر کما یکون المرکب المقدر فیہ حرف العطف بین جزئیہ العطف قولہ اخرہ ای اخر هذا الجزء بعد الترکیب فی وسط الکلمۃ ولیس الوسط محلا للاعراب فیکون الجزء الاول مبنیا لانہ بمنزلۃ الجزء الاول من الاسم المفرد قولہ الخمسۃ فان قیل انہ علم منہ ان العشرۃ رکب مع الخمسۃ مع ان الامر بالعکس لان وجود الخمسۃ بعد العشرۃ اجیب عنہ ان الشارح نظر الی الترکیب لا الی الوجود ولا شک ان الخمسۃ مقدم فی الترکیب حیث قالوا خمسۃ عشر ونسبۃ الترکیب یکون یکون الی المعقب وهو العشرۃ فی الترکیب وههنا بحث تفرد بہ خاطری وهو انہ لم اورد المصنف رح فی المثال خمسۃ عشر ولم یورد احد عشر او اثنی عشر او ثلث عشر الخ مع ان الابتداء انما یکون من الادنی ایضا وقد یکون الابتداء من الاعلی فینبغی ان یقول تسعۃ عشر لکن اختلج فی قلبی ان الابتداء کما یکون بالادنی والاعلی کذلک یکون بالوسط لان خیر الامور اوسطها ولا شک ان خمسۃ عشر اوسط المرکبات قولہ یعنی اخوات حادی عشر الضمیر راجع الی الحادی عشر وهو ان کان مفرد مذکر لکن الذی اشتق هو منہ متعدد وهو احد عشر والمتعدد بتاویل الجماعۃ مفرد ومؤنث فیصح ارجاع الضمیر الیہ قولہ او اخوات کل واحد الخ ای الضمیر راجع الیہما بتاویل کل واحد یؤید الوجہ الاول افراد الضمیر وقرب المرجع وانما خص باخوات حادی عشر لخفاء فی تضمن الحرف ویؤید الوجہ الثانی عموم الفائدۃ وان کان افراد الضمیر یحتاج الی التاویل قولہ وانما اورد مثالین جواب سؤال وهو ان تعدد المثالین انما یجوز اذا کانا من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حرف العطف والاخر لتضمن حرف الیاء مثل بیت بیت وما ذکرہ من مثالین کلاهما من نوع واحد وتضمن حرف العطف وهو یکاد ان یدل علی عدم الجواز فاجاب بقولہ وانما اورد مثالین

یعنی انہما وان لم یکونا نوعین حقیقۃ لکنہما نوعین حکما قولہ لیعلم ان البناء ثابت ثابت فی هذا المرکب فان قیل لم لم یکتف فی الجواب وانما اورد مثالین احدہما

اللہم تب علینا قبل الموت وسہل علینا سکرات الموت آمین

لتضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمينه في اصله مع انه على هذا لا
يرد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لان التعميم في الحكم اعنى البناء الذي هو المقصود بالذات
اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله سواء كان احد جزئية العدد
الزوائد ففي المثال الاول يكون العشرة عددا زائدا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة
اسم الفاعل مشتقا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد قوله لانه لا يراد به مادی وعشر اذلا معنى
له حينئذ لان معناه بالفارسية یازدهم وده ولا یراد به هذا المعنى قوله وجوابه حاصله ان المراد من
تضمن الجزء الثاني من المركب الحرف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له او تضمن اصل الجزء الثاني
منه له قوله فلما اخذ واهذه الصيغة جواب سؤال وهو ان البحث في المركبات وانت اتى بالجواب في
المفردات فاجاب بقوله فلما اخذ واهذه الصيغة من المفردات اي صيغة الفاعل من المفردات فان
كل واحد من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة من المفردات فاخذ الحادي من الواحد والثالث
من الثلثة قوله للدلالة على ما ذكرنا وهو ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد اه
قوله ولا يتيسر ذلك الخ جواب سوال وهو انه يصح اخذ الفاعل لكن ينبغي ان يأخذ من مجموع الكلمتين
فاجاب بقوله ولا يتيسر ذلك اي يتعذر من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يسع حروفهما لان حروف
الفاعل اربعة قوله اذ في اخذ بعض جواب سوال وهو لم لا يجوز ان يأخذ بعض الحروف من احد الجزئين
والبعض من الجزء الاخر نحو ثالثر بالتاء من ثلثة عشر او ثالث فاجاب بقوله اذ في اخذ بعض الخ
قوله مظنة الالتباس لانا لو ركبنا البعض حروف الجزء الاول فنظن انه مشتق منه ولو ركبنا بعض حروف
الجزء الثاني فنظن انه مشتق منه فيلزم الالتباس قوله واختار والاول الخ جواب سوال ظاهر
فان قيل ينبغي ان يأخذ الفاعل من كل جزء على حدة اي يأخذ الفاعلين قلنا في اخذ الفاعل من
كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود اذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدد
فيدل الان على مفردين وهو ضد من المقصود قوله فاخذوا مثلا هذا ما حصل من الارادة السابقة
بقوله ارادوا ان يأخذوا ذلك الخ قوله فحادي عشر متضمن هذا حاصل الجواب قوله وعلى هذا
القياس في اخذ صيغة الفاعل من الجزء الاول قوله الا بذكر الواو وحذفه اي بذكر حرف العطف في
احدهما والتقدير في الاخر فان قيل لما كان هذا الواو للعطف فيكون معنا یکم و بست وهذا خلاف
المقصود اذ المقصود من حادي والعشرون بیست و یکم فقط فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله فحرف العطف
المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل حكاية عنه وليس الواو
في الحادي والعشرون للعطف على الحادي قوله الا اثنى عشر استثناء من قوله اخواتها اي
اخواتها مبنية الا اثنى عشر ويحتمل ان يكون استثناء من الحكم اعني قوله بنيا قوله واثنتي عشر
جواب سؤال وهو انه يلزم القصور في عبارة المص لعدم تناولها المؤنث فاجاب بقوله واثنتي عشر يعني
ان عبارة المص محمول على حذف المعطوف قوله فانه لا يبنى دليل المحذوف اي انه

استثنائهما فانه لا يبنى الخ قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف الواو اى واو العطف المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها مؤذنة ايضا بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فتوهم انه كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء فان قيل لو كان علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط التنوين فى خمسة اجيب عنه بالفرق بان سقوط التنوين غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله فى الافصح والافلا حاجة اليه قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يرد قولنا سيبويه ونفطويه لان الجزء الثانى فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقول ان كان صالحا للاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصرح جميع الاسماء قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اجيب عنه المراد من التركيب هو العلمية يعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكناية لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهى فى اللغة والاصطلاح الخ دفع وهم وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاحى فى كثير من المواضع فتوهم ان ههنا مغائر فدفع بقوله وهى فى اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يتغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون مطابقيا كالقتل فانه فى اللغة والاصطلاح عبارة عن ازهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما تضمينيا كالتيمم فانه فى اللغة القصد مطلقا وفى الاصطلاح قصد الى جنس الارض للتطهير فالمعنى اللغوى ثابت فى ضمن الاصطلاحى وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكاة فى اللغة عبارة عن نماء وفى الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان النماء لازم مع ادائه اما فى الدنيا او فى الآخرة قوله والمراد بها ههنا جواب سوال وهو ان حمل قوله كم وكذا لا يصح على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع جعله بتاويل المصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع فى جانب الموضوع اخذ حكم الذات فيصح حمل الذات عليها فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل اسم الفاعل والمفعول وكم وكذا ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى المتكلم اوصاف فانه يعبر بها لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذوات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة قائمة بالطرفين فاجاب بقوله والمراد ههنا الخ ثم يرد عليه لما كان المراد بها ما يكنى به فعلى هذا ينبغى ان يبنى فلان وفلانة فاجاب بقوله ولا كل ما يكنى به بل بعضه ثم يرد عليه انه لا شك ان فلان وفلانة بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض بهما سے

مع قوله ولا كل ما يكنى به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناسخ **اقول** نعم انه مساوی له عند عدم قوله بل بعض واما عند ذكره فيكون اخص من الاول انا نقول المراد من قوله ولا كل ما يكنى به الكل المجموعی والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادی ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى نفيه **قوله** فكانهم اصطلحوا الخ **جواب سوال** وهو انه على هذا ينبغى ان يقال بعض الكنايات كما قال بعض الظروف **قوله** كما قال بعض الظروف لانه ليس لهم اصطلاح فى الظروف على بعض ولا منا فنتة فى الاصطلاح وايضا لم يصطلحوا فى الظروف لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضاف الى الجملة وانى واذا والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين **قوله** وبتعذر تعريفه **جواب سوال** وهو انه لم لم يذكر المصنف رح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها **فاجاب بقوله** وبتعذر الخ وانما يتعذر تعريفه لان الاصطلاح لما كان فى المبنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على الخصوص من غير دخول غير المبنية تعذر تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رح ان يعبر عن شئ الخ فينبغى ان يأتى المصنف رح بمطلق التعريف **فاجاب بقوله** فلذلك اعرض الخ اى لاجل عدم وجدان الاخص لم يات بالاعم ايضا **قوله** وتعرض لذلك البعض المعين اى تعرض لافرادها **قوله** لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كم ثنائى كما يكون الحرف كن وعن كذلك **فان قيل** يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثى **قلنا** معنى **قوله** وضع الحرف اى وضعها مختص بالحرف لان الوضع الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناء كم مشابهة لمبنى الاصل فى البناء اى فى الصيغة ومشاكلته فلا يرد ما قال جمال الدين ان وضع الحرف ليس من المناسبة المذكورة فى صدر الكتاب من المفصل **قوله** متضمنة لمعنى الحرف لان الاستفهام معنى الهمزة مطابقة لانه ليس للهمزة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كم لكن تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد **قوله** وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كم الخبرية لانها نقيض رب لان كم للتكثير ورب للتقليل ورب حرف والحروف مبنى فكذا كم لان حمل النقيض على النقيض شائع **قوله** بمعنى كم يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشئ منهما **قوله** و كل واحد منهما اشارة الى ان **قوله** للعدد راجع الى كل واحد من كم و كذا **قوله** والكناية عنه **جواب سوال** وهو ان كم لما كان اسما للعدد والحال ان اسماء الاعداد كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات **قوله** او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر كذا وكذا وما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت

كيت اى كناية عن الحديث وهم اذ فى الاول على بعض الاسم وفى الثانى يلزم عدم دخوله تحت نحو والشئ انما يكون مثلا اذا كان مصدر ابحوا قوله لعطف على بعض الاسم انما يكون لو كان مجموع يوم السبت علما واما اذا كان السبت علما اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص فلا يلزم العطف على البعض **قوله** اى للكناية عن الحديث **جواب سوال** مذكور ثم يرد عليه ان الحديث عبارة عن قول النبى عليه السلام وهما ليسا بكناية عنه **فاجاب بقوله** الجملة يعنى ان الحديث كما يقال لقول النبى عليه السلام كذا يقال للجملة والمراد ههنا هو الثانى لعدم استقامة الاول **قوله** واقعة موقع الجملة يعنى اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قالا مستترين عنه كيت زيت فوقع كل واحد فى موضع الجملة التى تكلما بها **قوله** من حيث هى اى قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب **قوله** لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذى يتحقق معه عامله والجملة من حيث هى لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للمناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة فى البناء والظ ان المستحق لهما هو الكلمة والجملة ليست بكلمة **قيل** يعنى وجه الشارح ويكونان داخلين فى الاول من المبنى ولا فى الثانى منه **قوله** ولم يجز خلوه عنهما اى عن احدهما فلا يرد عليه شئ **قوله** رجح البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اى موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفردة عن العامل لانها من حيث هى لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضا تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة **فان قيل** انه واقع موقع الجملة التى لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب **قلنا** ان استحقاقها للاعراب المحلى عارض بعارض وقوع المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء **قوله** ومن الكنايات كاين وانما بنى لانه اى كافه كاف التشبيه **قوله** انحى من باب الفعل يفعل يعنى ازال **قوله** معناها الافراد وهو التشبيه والموصولية **قوله** بمعنى كم الخبرية ومعناه الكثرة **قوله** اخره نون ساكنة **جواب سوال** وهو لا نسلم ان كاين مبنى لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخره نون الخ يعنى انه ليس بتنوين بل نون ساكنة **قوله** كما فى من وانما بنى كاين لانه مشابه بمن الجارة فى نون **قوله** لا تنوين التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصله ان هذه النون هى التنوين الذى فى اى ثم صار جزءا منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جاء النون وانما نفى تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة فى الخط لان تنوين التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء **قوله** فى رتبة فى البناء **جواب سوال** وهو ان كاين لما كان من المبنيات الكنائية

ينبغي ان لا يتركه المص رح فاجاب بقوله فرتبته في البناء منحطة لانه في الاصل اسم معرب منون

قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبته منحط عن مرتبة كذا المحتاج

لكونه مثل كذا اي كونه مركبا من الكاف التشبيه وغيره قلنا الانحطاط لملاحظة مضمون قوله

فصار كانه اسم مبني لان كان معرب في حال الافراد واما كذا فهو مبني في حال الافراد ايض قوله التضمنه

معنى الاستفهام اشارة الى وجه التسمية اعلم ان كم الاستفهامية والخبرية يدل لان على عدد

فالاستفهامية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للمخاطب والخبرية لعدد مبهم

عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناسخ لعدمه

هكذا ويعرفه المتكلم قوله الذي يرفع الابهام جواب سوال وهو انه لا يصح التمييز عن كم

لانه معلوم من حيث الصورة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فاجاب

بقوله الذي الخ قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلثة الى العشرة والاخر

مائة والف وتمييز طرف الاعلى يكون جمعا والثاني يكون مفردا وانما لم يعتبر من واحد واثنان

لانه لا تمييز لهما كما قال المص رح ولا يميز الواحد والاثنان قوله لكان تحكما لانه تعارض الطرفان

في نسبتهما في الطرفية فتساقطا فبقي الوسط وايض خير الامور اوسطها وايض تعارض الطرفان في

ان لكل واحد منهما نكتة الترجيح اما الاقل فظاهر باعتبار انها اصل الاعداد ويستعمل كثيرا واما الاكثر

فباعتبار ان العزة للتكاثر فان قيل لم لا يجوز ان يجعل تمييز كم الاستفهامية مثل تمييز طرفي العدد

بان يجعل بعض الافراد مثل احد الطرفين ويجعل البعض مثل طرف الاخر فلا يلزم التحكم حينئذ

قلنا يلزم الالتباس بين كم الاستفهامية والخبرية قوله تارة جواب سوال ظاهر قوله كقوله

كم رجل عندي اي كثير لان كم الخبرية بمعنى الكثير قوله مائة ثوب الخ الاول مثال طرف الاعلى

والثاني مثال طرف الادنى قوله لان العدد الكثير اه وكم الخبرية بمعنى العدد قوله وانما جاء

مجموعا الخ جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما ينبغي الاولى ترك قوله فيه وكلمة ما

ايض لان نفس عدد الكثير ينبئ عن كثرته صريحا لان فيه شيئ آخر هو ينبئ عن كثرته صريحا

كذا قال المولوي رح المجيب عنه ان العدد الكثير الذي وقع ظرفا عبارة عن المعنى والشيئ المظروف

عبارة عن اللفظ فتغائرا او نقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مع ما

بتاويل المصدر تقديره لان العدد الكثير فيه انباء الخ ولا شك في صحته ثم يرد على الشارح رح ان

كم الخبرية ايض للعدد الكثير فكيف يصح قوله والعدد الكثير الخ اجيب عنه المراد من العدد

الكثير هو العدد المعلوم نحو مائة والف قوله عن معنى التصريح بها اي بالكثرة قوله وقد دخل

من فيهما اما على الخبرية فلموافقته جر التمييز المضاف اليه لكم واما على الاستفهامية لموافقة ما اذا

كان كم مجرورا بالجر او مضاف نحو بكم رجل مررت او غلام كم رجل ملكت وايضا ان من تشبيه التمييز

في ان كل واحد للبيان كما مر في بحث التمييز قوله وكم من قرينة اي كثيرة قوله قال الشارح رضي

اشارة الى الاعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جواللميز المضاف اليه كم اى كم مضاف والتميز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لم اطلع عليه قوله لكن جوز الزمخشرى اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انكر من وجوده فى كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشرى قوله ولما اى لكم استفهامية الخ جواب سوال وهو ينبغى ان يقال ولما لان المرجع شيئان احدهما كم الاستفهامية والأخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى لكم استفهامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من اول الامر فليعلم فى الأخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاول لظن المخاطب فى الاول على خلاف مظنونه وربما شرع فى جواب ذلك الكلام قبل اتمامه لان المشرعين فى الجواب يشرعون قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم فى الأخر ينتقض الجواب فيشرع فى جواب اخر فهو بمنزلة من يمشى على الطريق ثم يعلم بخطائه ينقصه ويشرع فى طريق اخر والحال ان هذا شنيع فكذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قيل اذا كانت خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا لا تنافى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة ففى كم رجال ضربت اخبار لضرب رجال كثير وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت رجالا كثيرا ولا يقال له كذبت ما استكثرت الضرب قوله لو قال كلتاهما اشارة الى الاعتراض قوله لكان او فق لتانيث الاستفهامية الخ لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية علم ان كم ايضا مؤنث باعتبار تاويلها بالكلمة فلا يرد ان تذكير كلا مستقيم لانه راجع الى كم الاستفهامية وكم الخبرية والحال ان كم مذكر وتانيثه باعتبار التاويل بالكلمة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو قال كلتاهما الخ حاصل الجواب ان كم وان كان مذكرا لكن ههنا اعتبر تانيثه بالتاويل والالا يصح توصيفه بالاستفهامية والخبرية لتانيثهما قوله اوفق يشير الى ان الموافقة ثابت على تقدير التذكير لان اسم التفضيل يقتضى اصل الفعل وذلك لان تانيثهما بما هو بتاويل الكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يؤول بالاسم او اللفظ والنوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم واحد فكيف يكون نوعين اجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية وان كان كم امر واحد فاما التاويل بهذين اللفظين او الاسمين كما قال مولانا عصام الدين فانما يصح لو اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كل واحد جواب سوال وهو انه لا يصح ان يكون قوله يقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كل واحد لكن يرد ان هذا السؤال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قوله هما بقوله كلا علم ان المراد منه معناه فاحتيج الى التاويل فلما كان صحة هذا السؤال بالتكليف فالصحيح ما قال صاحب التكملة ان قوله اى كل واحد له فع وهم وهو ان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتماع

يقعان مرفوعا او لا يستعملان بطريق الانفراد فدفع بقوله اى كل واحد قوله مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذا باعتبار المحل والا فهو مبنى قوله ثم بيّن موقع اشارة الى ان الفاء فى قوله فكل للتفسير قوله فكل ما اى كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا الموصولة لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الاجزاء واذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الافراد والمراد ههنا هذا دون ذلك قوله او شبه فعل نبه بذلك على ان المراد بالفعل اعم ليشمل نحو كم يوما انت سائر و كم رجلا انت ضارب واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحو كم رجلا ابوك اذ ليس فيه ناصب (اى كثرة الافراد)

قوله لفظا او تقديرا فائدة هذا التعميم يجئ فى هذه الصفحة حاصله انه جواب سوال وهو انه ينقض على نحو كم رجلا ضربته فان بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع انه داخل فى قاعدة النصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره اما لو كان مشتغلا عنه بضميره مثل كم رجلا ضربته يكون من قبيل ما اضمر عامله اعلم انه لم يذكر المص رح او متعلق ضميره اكتفاء بما ذكره فيما اضمر عامله قوله كان منصوبا اذا كان الفعل ناصبا فاندفع ما قال الرضى انه منقوض بقولنا كم جاءك قوله فهو من حيث الخ ولما وقع الفصل بين المبتدا والخبر اعاد المبتدأ ليقرب الخبر وهو قوله كان منصوبا قوله على حسب عمل هذا الفعل اى على قدر لخ اعلم انه قال بعض الشارحين ان الضمير فى حسبه راجع الى مقتضى الفعل فيرد عليه انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده لان الفعل يقتضى منصوبا كثيرة[1] وليس نصب كم فى المثال الا بالظرفية فعدل الشارح عنه وارجع الضمير الى العمل من قوله معمولا قوله وعمله لا يكون جواب سوال وهو ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا فاجاب بقوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فلا حاجة الى ما قال المعترض قوله وذالك اشارة الى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رح انه كما ان الاقتضاء اعم كذلك العمل ايضا اعم فلا يثبت الترجيح للعمل على الاقتضاء فاجاب بقوله فتعينه اى تعين العمل انما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لانه لا يتعين بالمميز كما هو الظاهر قوله وكم يوما سرت وانما لم يذكر مثال المفعول له لان فى تحققه اختلاف لانه عند المص رح فى بحثه وقال المولوى وانما اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل فى الاستفهامية والخبرية لان المعروف اى المسموع انتصاب كم على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان فهو داخل فى المفعول به لو قوعه فى الموضع الثالث قوله وقدر بعده فعلا وانما قدر الفعل بعد كم لئلا يفوت صدارتها قوله داخل فى قاعدة النصب وهى قوله وكلما بعده فعل قوله فهو من هذه الحيثية مرفوع لانه وقع مبتدا قوله داخل فى قاعدة الرفع وهى قوله والا فمرفوع فقول الشارح رح وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم فى هذا اى على تقدير تعميم الفعل فى قوله كان منصوبا والا

[1] النصب على المفعولية والحالية والتميز وغيرذلك ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم القشاوری

مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا لان النصب واجب فلا يمنع جواز الرفع فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم فى قوله كم رجلا ضربت ضربته لانه ضعيف كذا قال المولوى عبد الحكيم رح انما قال المولوى لانه ضعيف جوابا لسوال يرد على المولوى وهو لم قلت يجوز الرفع ولم يقل ترجح الرفع مع ان تقدير العائد يكون من باب ما اضمر عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما اضمر عامله فاجاب المولوى بقوله لانه ضعيف اى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياج الى التقدير واختيار الرفع عند ذكر العائد **قوله** وكل ما قبله اى كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة كما مر انفا **قوله** نحو بكم درهما اشتريت الخ مثال الكم الاستفهامية بقرينة نصب المميز والمثال الثانى لكم الخبرية بقرينة جر مميزه **قوله** بل كان اى كم مجردا عن العوامل اللفظية نحو ان وان وغيرهما **قوله** فهو مرفوع جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** ان لم يكن ظرفا لان الظرف لا يكون مبتدأ لانه من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وانما كان من المفردات لانه محمول عليه والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ فى المركب نسبة والحمل لا يكون عليها لانها بنفسها من المحمولات فكيف يحمل على النسبة **قوله** نحو من ابوك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان من نظير كم لان كل واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثاله قولنا كم رجلا اخوك فى الاستفهامية وكم رجلا اخوتك فى الخبرية او نقول هذا مثال وليس بنظير لكن قوله من ابوك محمول على القلب موضعه بعد قوله متضمنة استفهاما فيكون مثالا للاخبار عن النكرة بمعرفة فى الاستفهام **قوله** وهذا مبنى الخ جواب لسوال وهو انه كيف يكون كم مبتدأ مع انها نكرة وما بعده معرفة فى قولنا كم رجلا اخوك فاجاب بقوله وهذا مبنى على مذهب سيبويه وانما يجوز الاخبار عنده بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاما باعتبار الوجهين احدهما ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه اهذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثانى المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفا قبله بزعم المتكلم فلا احتياج الى التعريف وباقى تحقيقه مذكور فى بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فلينظر ثمه **قوله** فكم ههنا منصوب محلا مفعولا فيه لكائن اولا واما ثانيا يكون داخلا فى قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذى هو خبر لسفر المضاف اليه لكاف ولا يكون خبرية الظرف الا باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ **قوله** باعتبار اعمال الكائن فيه يعنى اصله كم يوما كائن سفرك فحذف كائن الذى هو متعلق الظرف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوما مقام كائن فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وانما اخر الخبر اعنى كائن عن كم يوما لاقتضاء صدارة كم **قوله** اى مثل كم بيان المشار اليه لقوله كذلك وانما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ **قوله** تاتى جواب لسوال وهو انا لا نسلم ان اسماء الاستفهام والشرط مثل

کم لان فی اسماء الشرط معنی الشرط ولیس فی کم معنی الشرط فاجاب بقوله فی تأتی ای جمیع الوجوه الاربعة واعلم ان الشارح رح جعل وجه التشبیه وجوها اربعة اعرابیة مذکورة فی المتن وقال عصام الدین الاوفق ان یجعل وجه التشبیه من قوله ولما صدر الکلام ایضا فیکون وجه التشبیه خمسة لا اربعة اقول لو کان الوجوه خمسة فحینئذ ینبغی ان یعتبر المص رح اربعة اوجه فی مقابل کم ثلثة من الاعراب وواحد کون صدر الکلام لما وایضا ان کون کم واسماء الاستفهام والشرط فی صدر الکلام مشهور فلا یحتاج الی البیان قوله وکذلک اسماء الاستفهام والشرط فان قیل ان کم ایضا من اسماء الاستفهام فیلزم التشبیه بالنفس فینبغی ان یقال اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفهام من کلمة کم قلنا لکن خص عنه کم بقرینة العقلیة اذ لا معنی لتشبیه شیء بنفسه کما فی قوله تعالی لیلة القدر خیر من الف شهر الخ فبالنظر الی الظاهر لیلة القدر داخل فی الف شهر لکن خارج بالنظر الی الواقع لئلا یلزم تشبیه شیء بنفسه قوله یعنی انه یتأتی جواب سوال وهو ان فی من وما لا یکون هذه الوجوه الاربعة جمیعا فکیف یصح قوله وکذلک اسماء الاستفهام والشرط حاصل الجواب ان مجموع هذه الوجوه یتأتی فی جمیع هذه الاسماء لا ان الکل یوجد فی کل واحد قوله وهی من وما الخ حاصله ان الکل تسعة ستة منها مشترکة وهی من وما وای واین وانی ومتی وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثنان منها مختصان بالاستفهام وهما کیف وایان قوله الوجوه الثلثة ای النصب والجر والرفع علی الابتداء دون الرفع علی الخبریة قوله نحو من ضربت الخ فانهما منصوبان لکونهما مفعولا بهما وفی من ضربته وما صنعته مرفوعان علی الابتداء قوله وغلام من ضربت الخ وبما مررت وفوق ما جلست قوله ولا یتأتی فیها الرفع علی الخبریة فان قیل هذا منقوض بما قال الرضی رح ان من فی قوله من ابوک ومن انت وما دینک مرفوع علی الخبریة عند الجمهور خلافا لسیبویه قلنا معناه علی الخبریة ای بسبب الظرفیة لانه لا یقع خبرا مطلقا قوله واذا کانتا شرطیتین وانما لم ینتقض حال شرطیتهما مع الاستفهامیة مع انهما متساویان فی عدم اجراء الوجه الرابع فیهما الاختلاف وجههما لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الاستفهامیین امتناع ظرفیتهما ووجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الشرطین وقوع الفعل بعدهما وهو لا یصلح المبتدأ قوله ومن یأتینی فان من مبتدأ وکذلک ما فی وما تفعلوا قوله بل فی جمیع اسماء الشرط ای حالة شرطیتها لا حالة استفهامیتها قوله من هذه ای من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة علیه لظرفیته ویکون مرفوعا محلا کما قال الشارح فیما بعد قوله وقال لشارح رح الرضی اشارة الی الاعتراض علی البعض قوله انا لم اعثر لمن ای انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسما صریحا فی کلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو من المصنوعات لا من المسموعات اجیب عنه ان عدم وجدانک لا یستلزم عدم الوجدان فی الواقع قوله وما هو لازم الظرفیة

هذا مقولة شارح الرضي قوله متى عهدك بفلان فان متى منصوب على الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف مبتدأ ومعنى العهد الوعد قوله فيما احتمل الاستفهام والخبر الخ جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحكم كم عمة لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يترتب على المضاف فاجاب بقوله يعني فيما احتمل الخ وهذا بيان معنى للمثل ولا شك ان هذا المعنى صادق على كم عمة ايضا اعلم ان كم في هذا البيت ان كان للاستفهام فالتميز وهو عمة منصوب وان كان للخبرية يكون مجرورا وكان تميزها محذوفا يكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقديره حينئذ كم مرة بالنصب على الاستفهام او بالجر على الخبرية او كم حلبتك وتحقيقه ما قال الشارح فيما بعد فلا نشرح قوله اي ما هو التميز باعتبار الوجوه جواب سوال وهو ان على تقدير كم عمة ثلثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو النصب والجر لان الرفع لا يكون للتميز فاجاب بقوله اي ما هو تميز الخ يعني ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه في حالة النصب والجر يكون تميزا حقيقة وفي حالة الرفع اطلاق التميز على عمة تغليبا قال مولنا عصام الدين يصح اطلاق التميز على عمة في الوجوه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجوه الثلثة بهذا الطريق احدها النصب والثاني الجر والثالث الحذف اي حذف التميز فلا حاجة الى ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولى المذكور ان الوجه الثالث ينقسم الى القسمين ايضا وهما النصب والجر لان المميز ان كان محذوفا هو منصوب على تقدير الاستفهام ومجرور على تقدير الاخبار فيكون راجعا الى الوجهين الاولين اقول لا يصح الحمل على ما ذكر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة المذكورة في المتن والحذف ليس منها قوله احدها رفعه بالابتداء اي رفع كم على انه مبتدأ وعمة تميز وقوله قد حلبت على عشاري خبر عنه قوله نصبه على الظرفية الخ وقد سبق ان ظرفية كم انما يكون باعتبار المميز وكذا مصدرية فيكون المميز محذوفا اي كم مرة او كم حلبة والعامل فيه قوله قد حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وقوله قد حلبت خبره قوله فانه اشار فيما سبق تعليل لكون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية قوله ولا يخفى ان هذا اليق لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فالمرد عليهم قال ولا يخفى قوله ويحتمل ان تعتبر في مميزها بان يقدر المضاف في النسخة الاولى ايضا قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على بعض الشارحين لان هذا الاحتمال مختار عندهم قوله حذف تميزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالمناسب ح ان يكون حذف التميز مذكورا اولا ليعلم جواز حذف التميز فان قيل كما ان هذا الوجه بناء على اعتبار جواز حذف المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء على جواز حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه على جواز حذف المميز صريحا واما في الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث في اعراب كم ولم يلتفت الى المميز وههنا

البحث فی اعراب المميز فكان ملتفتا كذا قال وجيه الدين رح اجيب عن اعتراض الشارح رح ان فی كلام المصرح اتيان لطريق الفصحاء وهو ان يذكر الشئ اولا بطريق الاجمال ثم ذكره بطريق التفصيل وههنا كذلك لان حذف التمييز ههنا بمنزلة الاجمال وذكر المحذوف فيما بعده بمنزلة التفصيل قوله تاخيرهذا عن قوله وقد يحذف فی مثل كم مالك ليكون الفرع بعد الاصل قوله اما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير وهو ان الوجوه الثلثة بالنظر الى المميز لا بالنظر الى كم وانما يحتمل الوجه الاخير لان فيها تصريح بالمميز وفيما يكون التصريح بكم يحتمل المميز فههنا اولى قوله للفرزدق بالدال والضمير فی يجوز راجع اليه وقوله جرير مفعوله قوله فدعاء صفة عمة قوله علیّ مشاری الياء فی علیّ ومشاری للمتكلم قوله فدعاء اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله المعوجة الرسغ الرسغ بضم الراء هو بند دست يا پاے الاعوجاج كج شدن قوله فيكون منقلبة الكف والقدم اى الى الداخل من كثرة قبض الاشياء قوله بمعنى جواب سوال وهو فلتكن منقلبة الكف والقدم من كثرة العبادة فلا يدل على القبح فاجاب بقوله بمعنى انها من كثرة الخدمة قوله نبهها الى سوء الخلقة جواب سوال وهو ان الانقلاب لما كان خلقة فح لا يدل على القبح فاجاب بقوله نبهها الخ يعنى لما انقلب الكف والقدم كان ضعيفة ومع ضعف الاعضاء لما خدمت علم انها افقر واحوج من سائر الناس فان قيل ان ههنا احتمال اخر وهو انه يمكن ان يكون انقلاب الكف والقدم من اجل ضرب الناقة قلنا ان ضرب الناقة لا يدل على زيادة الاحتياج والقبح لان الناقة كثيرا ما تضرب سيدتها اى مالكتها قوله وانما عدى حلبت جواب سوالين احدهما ان الحلب متعد بنفسه فما الحاجة الى حرف الجر والثانی ان كلمة على لا تقع صلة حلبت لفساد المعنى اذ معنى قوله حلبت علیّ انها باعثة على ان تحلب لنا وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله لتضمنه معنى ثقلت ولاشك ان الثقل لازمی ثم يرد عليه ان ثقلت ليس الا بمعنى عظمت علیّ والعظمة ليست من القبح بل للمدح والحسن فاجاب بقوله اى كنت كارها يعنى الثقل ههنا بمعنى الكراهية لان الشئ اذا كان ثقيلا يكون زائدا واذا كان زائدا يكون مكروها لعدم الاحتياج اليه ثم يرد عليه ان الكراهية لا يدل على القبح لانه يمكن ان تكون كراهية الخدمة من اجل شرافتهن لانه ربما لو رايت الشريف على الخدمة تركرهته لاجل ان الخدمة غير مناسب معه فاجاب بقوله مستنكفا منها يعنى ليست الكراهية لاجل .. شرافتهن بل لاجل كمال رذالتهن اى من اجل زيادة رذالتهن استنكفت من خدمتهن يعنى شرميدم پے دوی قوله علی كره اى مع كره قوله الاسى اى الناس قوله والعشار بفتح جمع عشراء بضمها والنزمن فی هذا البيان لوطية الى توليف عشراء لان التوليف لا يكون للجمع بل للمفرد قوله ففی طلبها زيادة مشقة وفی ربط رجلها بالحبل ضفيفة اشارة الى زيادة ذلة طرفيه والاحتياج لاحتياره مثل هذه الخدمة الشاقة قوله وذكر عمة وخالة جواب سوال وهو ان التوليف انما يكون بجانب الاب لا بجانب الام وغيره فذكر العمة والخالة غير صحيح فاجاب بقوله وذكر الخ يعنى ان ذكر الجانبين ليس للتوليف بل لفائدة اخرى وهو اظهار رذالة طرفيه قوله فالاستفهام على تقدير....

ه فان ذكر عمة اه اشارة الى رزالة طرف الاب وكذا ذكر خالة اشارة الى رذالة جانب امه ١٢

جواب سوال وهو انك قلت ان كم في الشعر يحتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشارح يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبر في اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعدد العمات اولا فعلى الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثاني لا يصح الخبرية فكيف يجري فيه كليهما فاجاب بقوله فالاستفهام يعني ان الشاعر يعلم بعددها فالخبر يكون واقعيا واما الاستفهام فهو على سبيل التهكم اي السخرة قوله كانه ذهل اي غفل قوله واذا حذفت المميز جواب سوال وهو انك قلت ان واحدا من الوجوه الثلثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سوال وهو ان عمة لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اي كم مرة وهو ظرف لانه عبارة عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله وكم استفهامية كانت جواب سوال وهو ان الوجوه الثلثة اذا كانت في المميز لا يعلم حال كم الذي ذكر في الشعر مع ان المقصود بالبحث ليس الا هو فاجاب بما ترى قوله في موضع النصب لان كم تابع للمميز في النصب قوله الواقع بعدها اعني قوله وفدعاء رفعت فدعاء ايضا قوله وذلك واضح اي كون رفع عمة مستلزما لرفع خالة وفدعاء ونصبها مستلزما لنصبهما وجرها مستلزم لجرهما واضح لا خفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمة بحكم العطف واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله مميز كم استفهامية جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في يحذف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وان كان متعددا باعتبار الصفة وهي الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز ههنا محذوف فليكن قوله مالك تميز كم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزا ولو قلت فليكن منصوبا ليصح كونه تميزا فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوفا قلت الحذف خلاف الاصل ولو قلت حذف التميز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الآخر قلت ان قوله مالك لا يصح تميزا لانه لا يكون الا نكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اي في كل مثاله جواب سوال وهو ان للمثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتناول كم مالك مع انه حذف التميز ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اي في كل الخ يعني ان معنى المثل ههنا كل مثال قامت القرينة وهذا المعنى يتناول كم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبر الخ مجهول فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان المال اذا ذكر مطلقا يراد منه في العرف الدراهم والدنانير كما قال صاحب الوقاية الرواية باب زكوة الاموال والحال ان المراد منه زكوة الدراهم والدنانير وايضا ان الدراهم والدنانير من الاموال من الاموال الباطنة والسوال انما يكون من الشئ الباطن قوله فمعناه كم درهما الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم ههنا مرفوع تفريع على قول المصنف والا ......

له اي من زكوة الاموال ١٢

له الغفلة

له اعني مرفوعة فدعاء ١٢

مرفوع یعنی ان ھھنا لم یوجد الفعل الغیر المشتغل بالضمیر فیکون مرفوعا قولہ واذا سئل عن المیتہ اشارۃ الی بیان القرینۃ علی حذف التمیز فی قولہ ماضربت قولہ فظاھر الخ لانہ لما ثبت العلم للسائل بنفس الضرب علم ان السوال لیس من نفس الضرب بل من شیء اخر وھو مرات الضرب او ضرباتک او المضروب کما قال الشارح ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم حال قولہ والفرق جواب سوال وھو انہ لا فرق بین المرۃ والضرب لان المرۃ عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان والصدر ایضا عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان قولہ فظاھر لان المسئول فی المصدر نوع وفی الظرفیۃ عدد قولہ فاحفظ الخ لان معنی المصدر الحدث فی الزمان و معنی المرۃ الزمان الذی فیہ الحدث بتقدیم الحدث فی الاول وبتقدیم الزمان فی الثانی قولہ ویحتمل ان یکون وانما قال یحتمل لان تقدیر الاول ظاھر لان الاصل ان یکون ... المحذوف من جنس المذکور ما امکن لیکون المذکور دالا علی المحذوف ولا شک ان الضرب من جنس ضربت فیکون ظاھرا قولہ ای الظروف المحدودۃ من المبنیات دفع وھم وھو ان المراد من الظروف ھہنا غیر ما فی الاجمال فعلی ھذا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب انہ عین ما ذکر فی الاجمال ثم یرد علیہ فعلی ھذا ینبغی ان یقول بعض الظروف کما قال فی الاجمال بعض الظروف فاجاب بقولہ للعبر عنہا الخ قولہ من تلک الظروف وانما زاد الشارح قولہ تلک لان ارجاع الضمیر فی منہا الی الظروف المذکورۃ فی الاجمال وھو البعض فیکون بعیدا وتلک ایضا من اسماء الاشارۃ البعیدۃ قولہ ای ظرف وانما فسر بالنکرۃ لئلا یتوھم انہ موصولۃ فعلی ھذا یلزم ضمیر الفصل بین المبتدا والخبر جعل ما بمعنی الظرف بقرینۃ قولہ الظروف ولک ان تبقیہ علی عمومہ فیدخل فی الظروف ما اجری مجراہ فان قیل فی عموم کلمۃ ما وان دخل ما اجری مجراہ لکنہ یشکل بقولہ منہا لان کلمۃ من للتبعیض فیکون تقدیرہ من بعض الظروف ما قطع فیلزم ان یکون ما اجری مجراھا البعض منہا ولیس کذلک قلنا ھو من قبیل الحذف ای منہا ومما الحق بہا ما وقع الخ قولہ بحذف المضاف الیہ جواب سوال وھو ان الاضافۃ نسبۃ بین المضاف والمضاف الیہ وقطع النسبۃ لیس فی وسع المتکلم لانہ انما یکون فی مقدورہ والنسبۃ لیس فی مقدورہ بل یثبت فی ضمن الطرفین من غیر اختیارہ فاجاب بقولہ بحذف المضاف الیہ یعنی ان قطع الاضافۃ وان لم یکن فی وسعہ بالذات لکن یکون بواسطۃ حذف المضاف الیہ ثم یرد علیہ ان الحذف عبارۃ عما سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا والحال انہ مع سقوطہ عنہما یکون معربا فدفع ان المراد من الحذف ھھنا ھو التقدیر وھو السقوط عن اللفظ فقط قولہ فان عند نسیانہ عن النیۃ اعرب مع التنوین کما اعرب مع ذکر المضاف الیہ بلا تنوین وانما اعرب عند النسیان لانہ لم یکن محتاجا الی المضاف الیہ وعلم النسیان من النیۃ من دخول التنوین فان قیل ان قبل وبعد لازم الاضافۃ فکیف یصح نسیان المضاف الیہ عن النیۃ قلنا نعم لکن خرج قبل وبعد عن الظرفیۃ عند نسیان المضاف الیہ فیکون بمعنی متقدم ومتاخر فلا یکونان لازم الاضافۃ قولہ

ورب بعد کان خیرا من قبل ای رب متاخر کان خیرا من متقدم ومعناه بالفارسیة بسیار آینده ست کہ بہتر از گذشتہ ست قولہ لان غایة الکلام فان قیل البحث ههنا فی المضاف الیه وترکیبهما لیس بکلام فلا یصح قوله لان غایة الکلام قلنا اطلاق الکلام علیه[1] بالنظر الی قصد المتکلم لان الافادة لایتم بالمضاف والمضاف الیه فعلم انه قصد المبتدأ والخبر والفعل اوالمراد من الکلام معناه اللغوی وهو مایتکلم به کما هو معناه اللغوی للکلمة لان المعنی اللغوی لهما واحد قوله صرن غایات اذلم یعوض عن المضاف الیه التنوین فانه لو عوض التنوین عن المضاف الیه لانه لثبوت عوضه کانه مذکور فان قیل فلم لم یعوض التنوین فی هذه الظروف حتی یکون معربة قلنا لانها ظروف قلیلة التصرف الاتری انه لایجری فی قبل وبعد التثنیة والجمع وقلة التصرف یناسب البناء اذ معنی البناء عدم تصرف الاعرابی قوله وانما بنیت لتضمن معنی یعنی ان قبل متضمن للمضاف الیه الذی هو متضمن معنی حرف الاضافة وهی اللام ومن وفی فان قیل ان معنی التضمن هو التقدیر والحال ان تقدیر الحرف لیس سببا للبناء لانه موجود مع ذکر المضاف الیه قلنا لیس معنی التضمن ههنا تقدیر حرف الجر کما فی غلام زید بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف الیه واما المقدر فهو جزء مستقل لیس فی ضمن شیء ثم توهم المتوهم ان المراد من المضاف الیه ذاته والحال ان من ذاته لایفهم الحرف فدفع صاحب التکملة عنه بقوله من حیث انه مضاف الیه قوله وشبهها بالحرف الخ هذا دلیل آخر للبناء فان قیل الاحتیاج ثابت مع ذکر المضاف الیه ایضا کما فی الموصولات عند ذکر الصلة قلنا نعم لکن الاضافة من خواص الاسم المعرب فظهر جانب الاسمیة فیعارض البناء فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لایبنی حیث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فیها غیر ظاهرة لانها مضافة الی الجملة والاضافة الیها فی الحقیقة اضافة الی مصادرها فکان المضاف الیه محذوفا فان قیل ان لفظ بعض ولفظ کل ایضا لازم الاضافة فینبغی ان یبنیا لو حذف المضاف الیه کانه ثابت بثبوت بدله فان قیل ان لفظ بعض وکل من الاسماء المعربة فتنوینها لیس الا تنوین لنفسه لان الاسم المتمکن یقتضی التنوین والتنوین العوضی انما یجری فی المبنیات مثل حینئذ لعدم تنوین نفسه قلنا نعم لکن لما کان البعض والکل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنوین نفسهما غیر موجود لعدم امکان قرائته لاجل الاضافة فکانه لم یکن فی الاصل فصح العوض قوله واختیر الضمة لجبر النقصان لانها حرکة قویة فیقوم مقام النقصان قوله ولایقاس علیها ماسمعناها مثل اسفل ودون ویمین وشمال واول وآخر لانه ای السموع اذا کان غیر معقول فاقتصر علی مورده قوله ان یعوض التنوین یعنی قد یدخل تنوین العوض علی الظروف المذکورة فح یکون معربة لان التنوین صار عوضا عن المضاف الیه فکانه موجود بوجود بدله فیعرب قوله فلا فرق ای لا فرق علی تقدیر دخول تنوین العوض علیها فی لحاظ المضاف الیه فی النیة والظرفیة فمعنی قولک کنت قبلا قبل الیوم کما ان قوله

[1] ای معنی الترکیب من المضاف والمضاف الیه ١٢

تعالٰی اللہ الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخرۃ ومن بعد الاخرۃ قولہ قال الشاعر
فقصتہ ان الشاعر لہ قصاص علی الغیر ثم اخذ القصاص فقال فساغ ای سہل لی الشراب
الاٰن مع انہ کان ثقیلاً علیّ وانما سہل لأن لاجل فرحی باخذ القصاص اکاد ای اقرب ای
اقرب اغص ای ثقل علیّ جریان الماء الخالص الحلو مع انہ شربہ سہل وانما ثقل لاجل حزنی
بعدم اخذ القصاص قولہ لعدم تضمنہا حرف الاضافۃ لنسیانہ عن النیۃ قولہ مغنی کنت
جواب سوال یرد علی البعض وہو ان قبل وبعد لازم الاضافۃ فکیف العدام المضاف
الیہ عنہما فاجاب بقولہ مغنی کنت الخ یعنی ان قبل بمعنی قدیما لیس لازم الاضافۃ فیصح العدام
المضاف الیہ فان قیل قولہ مغنی کنت قبلا مبتدا فاین خبرہ قلنا خبرہ مقدر تقدیرہ
مغنی کنت قبلا معتبر بای قدیما قولہ وقال الرضی جواب سوال وہو انہ ما الوجہ للشرح
انہ اختار القول الاول ونسب القول الثانی الی البعض حیث قال و قال بعضہم فاجاب
بقولہ وقال الرضی قولہ لاغیر ولیس غیر اعلم ان کلمۃ لا یقتضی الاسم والخبر
فغیر خبرہا واسمہا محذوف او علی العکس تقدیرہ جاء زید لاغیر ای لم یجیٔ غیرہ اولا
غیرہ جاء وقولہ لیس غیر فغیر خبر لیس ولایکون ہو اسمہ لان اسمہ من المعارف غالبًا
وغیر نکرۃ بخلاف اسم لا اذ ہو نکرۃ کما مر فی المرفوعات ای لیس الجائی غیرہ قولہ وان لم
تکن کلمۃ غیر من الظروف لانہ لم یکن من الزمان ولا من المکان قولہ لشبہہ بالغایات اشارۃ
الی علۃ البناء علی الضم قولہ الذی فیہا ای کل واحد من لاغیر ولیس غیر لان غیر شی لا
یختص بذات دون ذات فلما کان غیر اشد فی الابہام من مثل فلہذا لم یبن مثل علی الضم
بل علی الفتح لعلۃ مشابہتہ بالغایات فی الابہام قولہ کما فیہا لکونہا جہات غیر محصورۃ لان
قبل یتناول الی مالا نہایۃ لہ وکذا غیرہ فان قیل لا یحتاج فی غیر فرعا والغایات اصلا
لان غیر ایضا مشابہ بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ قلنا الغایات مشہورۃ فی البناء
للکثرتہا واما غیر فواحد فالحق بالکثیر قولہ ولا یحذف منہ جواب سوال وہو ان غیر
لما شابہ الغایات فی الابہام فینبغی ان یبنی مطلقا سواء ذکر معہ لا ولیس اولا لان ابہام
ثابت فیہما فاجاب بقولہ ولا یحذف الخ قولہ لکثرۃ استعمال وکثرۃ الاستعمال یقتضی التخفیف
ویحذف المضاف الیہ یثبت الخفۃ قولہ وکذلک اجری اشارۃ الی انہ لیس من قبیل
عطف المساوی علی المساوی من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ لان حسب مشابہ
بغیر کما قال الشارح لشبہہا بغیر لانہ مشابہ بالظروف کما ان غیر مشابہ بہا لیکون مساویا مع غیر قولہ لشبہہا بغیر قال مولانا
عصام الدین لا یحتاج فی بنائہ بجعلہا مشابہا لان معنی حسب ولا غیر واحد اذ لا فرق بین ان یقال جاء زید حسب اولا غیر والعجب انہ غفل عن
ہذا الوجہ انتہی اقول الاکتفاء علی الموافقۃ بحسب المعنی لیس مما یعتمد علیہ بدلیل قولہ
ولا یقاس علیہا ما بمعناہا و ایضا لا نسلم ان حسب بمعنی لاغیر

لان حسب بمعنی الکفایة قال اللہ تعالیٰ حسبک اللہ ویقال حسبک درھم قولہ وعدم تعرفہا بالاضافة قال مولنا عصام الدین ولیت شعری انہ لم یجعل حسب مشابہا بالغایات فی الابہام لانہ لابہامہ لایتعرف بالاضافة کغیر اقول لانسلم ان عدم تعرفہ بالاضافة من اجل الابہام بل لوجہ اخر وھو ان اضافة حسب لفظی وھو لایفید التعریف لان حسب بمعنی المحسب او الکافی فیکون اضافة الصفة الی معمولہا قولہ ای من الظروف المبنیة وھو بعض الظروف قولہ للمکان لما کان حیث من الظروف والظرف علی نوعین زمان او مکان فلرفع الابہام وتعین ماھو المراد قال للمکان قولہ وقال الاخفش ویستعمل للزمان کما فی قول الشاعر وللفتی عیش یعیش بہ حیث تحرک ساقہ قدم ای زمانا یکون حیا وانما یکون حیث ھہنا للزمان لان انتہاء الحیوة بانتہاء الزمان لا بانتہاء المکان قولہ ولا یضاف الا الی جملة اشارۃ الی وجہ البناء بطریق الاجمال قولہ اسمیة کانت الخ دفع وھم وھو ان المراد احدھما دون الاخر فقط فدفع ان المراد کلاھما قولہ ای اکثر الاستعمالات دفع وھم وھو ان اللام فی الاکثر بدلا من المضاف الیہ وھو للذاھب مع ان المذاھب غیر موجودۃ ہہنا فدفع ان المضاف ھہنا استعمالات ویکون کثرۃ الاستعمال دلیل الاضافة الی الجملة قولہ وقد جاء اشارۃ الی فائدۃ قولہ فی الاکثر لانہ یدل علی ان اضافتہ الی المفرد ایضا موجود فلابد من مثالہ فبین الشارح ذلک فی قول الشاعر اما تری حیث سہیل طالعا ؛ نجم یضئ کالشہاب ساطعا ؛ قولہ حیث سہیل ای مکانہ قولہ طالعا حال من سہیل قولہ نجم بیان سہیل قولہ یضئ صفة نجم قولہ کالشہاب ای لبۂ آتش قولہ ساطعا اے روشن وشعلہ دار فحیث مضاف الی المفرد وقال البعض ھو ایضا مضاف الی الجملة لان معناہ سہیل موجود برفع سہیل وھو علم فیصح کونہ مبتدأ قولہ مفعول تری فان قیل کیف یکون مفعولا والحال ان حیث من الظروف قلنا ظرفیتہ غالبة ولیس بلازم منہ صرح بہ الرضی کذا قال الرضی وجمال الدین وترک اضافة حیث مطلقا یعنی لا الی جملة ولا الی مفرد قولہ تضمنہ الجملة لان ظرفیة المکان لقیام زید فقط لا للجملة لانہا معبرۃ لا انہا موجودۃ فی ذلک المکان قولہ کلا اضافة بحذف المضاف الیہ وھو المصدر المتضمن لہ الجملة فشابہت الغایات قولہ لشذوذ الاضافة الی المفرد فکانہ لم یکن قولہ زمانیة کانت او مکانیة واذ المکانیة للمفاجات عند المبرد وزمانیة عند الزجاج کما قال الشارح فی قولہ خرجت فاذا السبع قولہ لماذکرنا فی حیث من انہ مضاف الی الجملة والمضاف الی الجملة کلا اضافة قولہ وھی للمستقبل قولہ ھی من المتن کما یعلم من المولوی رح

قولہ اذا کانت زمانیة جواب سوال وھو انہ یلزم التدافع بین المصنف رح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المصؒ قال واذا للمستقبل فانہ یدل علی ان اذا لایکون مکانیۃ
ویعلم من قول الشارح رحمہ اللہ انما یکون مکانیۃ فاجاب بقولہ اذا کانت الخ قولہ
ای للزمان المستقبل جواب سوال وھوان اذا لما کان للمستقبل فیکون من اسماء الافعال
ولم یقل بہ احد فاجاب بقولہ ای للزمان الخ دون الحدث والنسبۃ قولہ من ازمنۃ
المستقبل انما لم یقل لزمان المستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارۃ الی ان اذا لیس للاستغراق
ای استغراق بجمیع اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنی اللغوی وھو الزمان الاٰتی لا
الاصطلاحی ای الفعل المستقبل فاذا قیل فی اللیل اذا کانت الشمس طالعۃ فالنھار موجود فاذا
فیہ مختص من بین الازمنۃ بوقوع الحدث المقطوع فی ھذا الزمان فی اعتقاد المتکلم حیث یجزم
بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتکلم واذا قیل اذا جاءک زید فکذا ھو جازم بمجیء زید سواء
کان اعتقادہ مطابقا للواقع اولا قولہ مختص صفۃ زمان قولہ بوقوع متعلق بمختص قولہ
صفۃ حدث والمراد من القطع ظن غالب قولہ والدلیل علیہ ای والدلیل علی ان الاصل
فی استعمال اذا ذلک المذکور قولہ استعمالھا فی الاغلب الاکثر فی ھذا المعنی ای فی الاغلب
والاکثر فانہ قد لاینکر الواو فی العربی ویحتمل ان یکون عطف البیان مثل ابوحفص
والفرق بینھما ان الاغلب یستعمل فی الافعال غالبا والاکثر فی الاقوال غالبا فان قیل
انہ یلزم الاتحاد بین الدلیل والمدعی لانہ قولہ لان الاصل فی استعمالھا الی اخرہ والدلیل
قولہ والدلیل علیہ استعمالھا الی اخرہ قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعین
والمراد من الاستعمال الثانی استعمال العرب غیر الواضعین قولہ ولھذا کثر ای لاجل ان
استعمالھا فی الاغلب فی ھذا المعنی کثر فی کلام العزیز استعمالہ فی الامور المقطوعۃ لعلم علام
الغیوب قولہ وقد یستعمل فی الماضی واریدمنہ معنی الماضی ایضا
قولہ اذا بلغ الضمیر فی بلغ راجع الی سلطان سکندر ولا شک ان
بلوغہ ذلک الموضع مضی فی الزمان الماضی قولہ بین السدین ای
الجبلین من قاف وذلک الموضع لیسمی بباب اسکندر قولہ اذا
ساوی ای الموضع الملقی فیہ الحدید والصفر وغیرھما لسد ذلک الموضع
من یاجوج وماجوج قولہ بین الصدفین ای الطرفین قولہ
اذا جعلہ نارا ای جعل من نفخ الحدادین بمنزلۃ النار قولہ
وھو ترتب الخ دفع وھم وھو ان یکون المراد من الشرط
المعنی اللغوی وھو العلامۃ لان الشرط فی اللغۃ
العلامۃ کما قالوا جاء اشراط القیامۃ
ای علامتھا فعلی ھذا لایترتب علیہ قولہ فلذلک اختیر بعدھا الفعل قولہ فھذا امثلۃ

اخری وحمل علیہ مالا یتضمن معنی الشرط مثل اذا للمفاجاۃ واذا المجرد الظرف **قولہ** ای لکون
معنی الشرط فیہا وانما زاد لفظ الکون مع انہ یصح لو قال ای المعنی الشرط بدون الکون بیان متعلق
قولہ فیہا **فان قیل** الاولی ان یراد بقولہ ولذلک ای ولکون معنی الشرط فیہا غیر قویۃ لان
المرتب علی معنی الشرط وجوب الفعل لا اختیارہ بل الاختیار انما یترتب علی ضعف معنی الشرط
کذا قال **عصام الدین قلنا** قول المصنف رحمہ اللہ وانہا معنی الشرط یدل علی ان معنی الشرط
ضعیف فیہا فلا حاجۃ الی قولہ غیر قویۃ **قولہ** ای جعل مختارا **جواب سوال** وھو ان قولہ
اختیر لا یدل علی المقصود لانہ ھہنا ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل من الاصل الی الاختیار بل یدل
علی ان الاختیار امر ابتدائی ولیس کذلک **حاصل الجواب** ان قولہ اختیر متضمن لمعنی الجعل
ای ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل الی اخرہ فیدل علی المقصود والضا ان فی قول الشارح رح
اشارۃ الی دفع وہم وھو ان یتوہم ان اختیر بمعنی ارید فعلی ھذا یلزم وجوب الفعل بعد
فدفع **بقولہ** ای جعل مختارا ولو کان بمعنی ارید لفسرہ الشارح بقولہ ای جعل مرادہ **قولہ**
لمناسبۃ الفعل لشرط لان الشرط للتردد والتردد انما یکون لہ حدوث لا ماللہ دوام **قولہ**
لعدم تاصلہا فی الشرط لان الشرط للتردد وکلمۃ اذا یدخل علی المقطوع بہ فلا یکون اصل فیہ
فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان لا یکون فیہ معنی الشرط لعدم التردد **قلنا** کثیر ما یکون الشئ
مقطوعا بہ فی زعم المتکلم ولا یکون کذلک فی الواقع فلا یخلو عن معنی التردد **قولہ** مثل ان ولو
فانہما اصلان فی الشرط **قولہ** مجردۃ عن معنی الشرط انما ذکرہ لبیان المقابلۃ مع قولہ وفیہا
معنی الشرط **قولہ** یقال فاجاء الامر الخ اشارۃ الی ان مفاجاۃ مصدر مہموز اللام من باب المفاعلۃ
قولہ من قولہم فجئتہ اشارۃ الی بیان المجرد **قولہ** فجاءتا بالضم والمد انما قیدہ بالضم والمد
لانہ لو کان بالفتح نحو فجئتا من غیر الضم والمد کان مصدرہ لکون معناہ اخذ بغتۃ دون لعینہ
ولو کان بالکسر والمد نحو فجاء فہو مصدر من باب المفاعلۃ دون المجرد فاجاء فجاء نحو ضارب
ضرابا **قولہ** والمراد بلزوم الخ **جواب لسوال** ظاہر وھذا الجواب وان مر سابقا فی باب الاضمار
لکن لما بعد المسافۃ اعادہ او ذکرہ ہہنا طرد اللباب او **نقول** معنی **قولہ** فیلزم المبتدا ای
علی حد الاقوال الا ان فیہ اقوال **ثلثۃ الاول** اختصاصہا بالجملۃ الاسمیۃ **والثانی**
دخولہا علی الاسمیۃ والفعلیۃ **والثالث** انہا اذا اقترنت بقد یجوز دخولہا علی الفعلیۃ
والا فلا فعلی ھذا لا حاجۃ الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکرہ الشارح **قولہ** ای فاذا السبع
واقف دفع وہم وھو ان یتوہم ان یکون السبع مبتدا وقولہ اذا خبرہ کما ھو مذہب المبرد
فعلی ھذا یلزم حمل المتن علی مذہب غیر صحیح

سلہ ای من الاصل الی الاختیار ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

وھوان اذا مکانیۃ فیصلح خبرا عن الجسۃ ای عن الذات وھو السبع فلا حاجۃ الی التقدیر الخبریۃ فدفع بقولہ فاذا السبع واقف یعنی ان اذا زمانیۃ وھی لا یصلح الخبر لعدم صحۃ حمل الزمان علی الجسۃ فیکون الخبر محذوفا فیحمل المتن علی المذھب الصحیح وھو مذھب الزجاج والقرینۃ علی الحذف ان اذا للمفاجات ولا یکون بعدھا الا الجملۃ الاسمیۃ فان قیل ینبغی ان یکون ھذا الحذف واجبا لوجود القرینۃ وسد المسد وھو اذا لان بوجودھا یکون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا یکون سد المسد لانہ مقدم والحال ان اقامۃ المتقدم مقام المؤخر لا یجوز قولہ والعامل فی اذا ھذہ معنی الخ جواب سوال وھو ان اذا من الظروف وھی من المنصوبات فلا بد للنصب من العامل فاجاب بقولہ والعامل فی اذا ھذہ معنی المفاجات ای خرجت ففاجات اذا ای زمان السبع ثم یرد علیہ انا لا نسلم ان معنی المفاجات عامل فیہ لانہ لو کان عاملا لظہر احیانا فاجاب بقولہ وھو عامل لا یظہر وقولہ قد استغنوا وقع تعلیلا لعدم الظہور قولہ فیہ ای فی اذا قولہ من الذی لا الترییان لکلمۃ ما قولہ علیہ ای علی معنی المفاجات قولہ واما الفاء جواب سوال وھو انہ لم لم یجعلوا العامل قولہ خرجت مع انہ فعل ملفوظ فاجاب بقولہ واما الفاء فی للسببیۃ یعنی ان خرجت جملۃ سببیۃ وقولہ اذا السبع واقف جملۃ سببیۃ وجزء الجملۃ لا تعمل فی جزء جملۃ اخری اونقول ان قولہ واما الفاء دفع وھم وھو ان الفاء للعطف فیلزم عطف الاسمیۃ علی الفعلیۃ وذا لا یجوز فدفع بقولہ واما الفاء الخ قولہ وقیل الخ وقائلہ شارح الرضی انما للعطف لانہ یقع کلمۃ ثم موقع ذلک الفاء وثم لا یجیٔ للسببیۃ فعلم ان الفاء ھھنا للسببیۃ کما فی قولہ تعالیٰ ثم اذا انتم بشر تنتشرون قولہ من جہۃ المعنی جواب سوال وھو کیف یکون اقرب الی التحقیق والحال ان عطف الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر جائز فاجاب بقولہ من جہۃ المعنی ولا شک انہ فی المعنی عطف الفعلیۃ علی الفعلیۃ قولہ لے خرجت الی آخرہ اشارۃ الی انہ فی المعنی جملۃ فعلیۃ قولہ وحاصل المعنی والغرض فی بیان الحاصل جواب سوال وھو ان اذا لما کانت زمانیۃ عند الزجاج والحال ان اذا الزمانیۃ عبارۃ عما یصح وضع الزمان فی موضع اذا وذلک ھھنا لا یصح لان ما بعد اذا ھھنا جملۃ واضافۃ الزمان لا یصح الی الجملۃ لانہ من الاسماء الصریحۃ المعروفۃ وحاصل الجواب انہ لما اول اذا بالزمان یؤول الجملۃ بمفردنا اعنی وقوف السبع فیصح اضافۃ الزمان الیہ قولہ او مکان وقوف السبع فان قیل ان عند المبرد للخبر ھھنا کلمۃ اذا دون قولہ واقف فکیف یصح قول الشارح رح او مکان وقوف السبع قلنا نعم لکن ذکر الوقوف ھھنا لیس لاجل ان خبرہ واقف بل لاجل ان اضافۃ المکان لا یکون الا الی الاعراض والاحداث

سلہ فیکون قولہ ففاجات عطف علی قولہ خرجت ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

اللھم ارحم علینا عند الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت آمین ثم آمین

والسبع من الذوات فلذ اراد الوقوف اولنقول ان ذكر الوقوف لاجل مطابقة السابق اعنى قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب سوال وهو انه لما كان تقديره هكذا[1] ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول به فعلى هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية وقال الرضى لما اعترض وجه عن الظرفية فاجاب بقوله وقوله زمان الخ قوله والا لم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح رح فى بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قيل ان جعل اذا مفعولا فيه لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع فى زمان وقوفه لعدم الفائدة فى التقييد .. بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علم ان الفجاءة فى زمان وقوفه لانه لم يعقل كيف اتصل به فقوله فى زمان وقوفه لغوا اجيب عنه لانسلم عدم الفائدة لان التصريح بما علم ضمنا شائع قوله بل المفعول به محذوف جواب سوال وهو ان الفعل المتعدى انما يطلب للمفعول فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود فاجاب بقوله بل المفعول محذوف وهو قوله اياه اى السبع قوله وقد يكون لمجرد الزمان جواب لسوال وهو ان اذا كما يكون للشرط والمفاجأت كذلك يكون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجأت كما فى المثال المذكور فلم لم يذكره رحمه الله فاجاب بقوله وقد تكون لمجرد الزمان يعنى انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله وقد تستعمل الخ اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله مفعولا به مع انه قد يكون مجردا عن الظرفية كما فى قوله اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وانما كان مجردا عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدا والا ظرفية فى المبتدا قوله وقد سبقت اليه الاشارة فيه اشارة الى الجواب يعنى ان خروج اذا عن الظرفية قول القيل ثم رد الشارح رح قول القيل بقول الرضى فى بحث اسماء الاستفهام والشرط او نقول ان قوله وقد تستعمل جواب سوال وهو ان اذا كما يجئ للظرفية كذلك يجئ مجردا عن الظرفية ايضا نحو اذا يقدم الخ فلم لم يتعرض المصنف رح فاجاب بقوله وقد تستعمل يعنى انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله وقد سبقت الاشارة اليه جواب سوال وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا فى قوله خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه فاجاب بقوله وقد سبقت الاشارة اليه بانه قول القيل وهو ضعيف اضعفه الرضى او نقول ان قوله وقد تكون لمجرد الزمان وكذا قوله وقد يستعمل اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة اليه جواب سوال كما مر قوله ومنها اذ ولم يذكر الملصم رح اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف وهو ليس منها قوله الكائنة للماضى قيد المتعلق معرفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة ايضا لانه علم لاذ الذى وقع فى التراكيب ولم

سلہ[1] اے تقدیر قول المصنف فاذا السبع ۱۲ام سلہ دلیل عدم الفتۃ ۱۲ اللهم اغفر لى ولاحبابى ولجميع المؤمنين

یجعل المتعلق نکرتا بان یکون حالا لجزالته المعنى لان الحال مقید بزمان العامل فقط نحو جاءنی زید راکبا بخلاف الصفة لانها غیر مفیدة بزمان العامل نحو جاءنی زید العالم والمطلق جزء من المقید وایضا ان الصفة المعرفة کاشفة غالبا والصفة الکاشفة لا یفید التقیید اصلا لا قلیلا ولا کثیرا قوله وقد یجیٔ للمستقبل بتجریده عن المضی فیکون مطلقا واستعمال المطلق فی المقید شائع قوله الاسمیة والفعلیة التی فعلها ماضی لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلثة یعنی جملة اسمیة او فعلیة فعلها ماضی لفظا ومعنا او فعلیة فعلها ماضی فقط فی قوله تعالى اذ اخرجه الذین کفروا ثانی اثنین اذ هما فی الغار اذ یقول لصاحبه الأیة الاول مثال الماضی لفظا ومعنى والثانی مثال جملة اسمیة والثالث مثال الماضی معنى قوله ومنها این وانى بنائهما لتضمن حرف الاستفهام والشرط قوله هما للمکان قدم المبتدأ بالفاء بقرینة اشتمال الحکم على التفصیل اعنی قوله استفهاما وشرطا وجعله صفة این وانى وان کان صحیحا لکن جعله مستقلا الصق بالقلب قوله حال کونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهاما وشرطا ثم یرد علیه ان کونهما حالا من این وانى موقوف على الامرین احدهما صحة حمل الحال على ذو الحال وهٰهنا لا یصح الحمل لانه لا یقال این استفهام بل یقال فیهما معنى الاستفهام والثانی ان الحال لا یکون الا من الفاعل او المفعول وهٰهنا من المبتدأ فاجاب الشارح عن الاول بقوله ای للاستفهام یعنی انه بحذف حرف الجر فیقتضی المتعلق فیصح الحمل باعتباره وقد اجاب البعض انما جعلهما عین الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فیهما وعن الثانی انه حال من المبتدأ على مذهب مالکی رحمة الله علیه او لقول انهما حالان من الضمیر المستتر فی الجار والمجرور ای قوله للمکان یعنی الضمیر فی متعلق الجار والمجرور ای قوله للمکان یعنی الضمیر فی متعلق الجار والمجرور ولکن لما حذف المتعلق انتقل الضمیر الى الجار والمجرور قوله وقد جاء انى زید اشارة الى مسئلة ابتدائیة من الشارح رحمة الله تعالى علیه وهٰهنا بحث وهو انه قال الرضی لا یستعمل انى بمعنى این الا مع من وایضا لا یجیٔ بمعنى کیف ومتى الا اذا کان بعده فعل نحو قوله تعالى انى تؤفکون یعنی کیف تؤفکون اجیب ان من اعم من ان یکون لفظا وتقدیرا فلیکن هٰهنا تقدیرا وکذا الفعل اعم من اللفظی والتقدیری فیکون معنى قوله انى زید ای انى یکون زید قوله متى للزمان فیهما قال مولانا عصام الدین قوله فیهما یشیر الى ان قوله استفهاما وشرطا قوله فهما للمکان استفهاما وشرطا منصوب على الظرفیة فی الاستفهام والشرط اجیب عنه ان الظرفیة هٰهنا لا یدل على الظرفیة سابقا لان تجدید الاسلوب ایضا

---

۵۲ بان قال کائنة ۱۲م ۵۳ ای استفهاما وشرطا ۱۲ شرح مفتی عبد الرحیم
۵۴ ای علی کائن او ثابت ۱۲ ۵۵ ای فی الاستفهام والشرط ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشا ــــ ای عفی عنہ

اللهم اغفرلی ولوالدیّ ولاحبابی ولجمیع من قال لا اله الا الله محمد الرسول الله ط

طریق عندهم قوله استفهاما وکتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رح
اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع قوله والفرق بينهما اعلم ان الفرق غير
لازم لكن من الامور الحسنة فلذا لم يتعرض الشارح رح اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس
من الامور العظام قوله وايان قدم الحاج فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الماضي
قوله والمشهور الخ اشارة الى الاختلاف في ايان قوله كسرها وليس المراد مجي كسرة الهمزة والنون
معا لعدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح الهمزة كذا قال عبد
الرحمن قوله اي حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا المراد من الحال زمان الحال
ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما بين الهيئة فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب
الخ جواب سوال وهو انه لما كان معناه استفهاما عن الصفة لا زمان الحال فعلى هذا لا يصح
عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
لان معنى كيف اي على اي حال فقوله على اي حال جار ومجرور والجار والمجرور والظروف
متقاربان في ان كلا واحد يقتضي المتعلق قوله ومعناه السؤال الخ اشارة الى بيان وجه جريانه
مجرى الظرف يعني ان المذكور في معناه لفظ اي حال وهو جار ومجرور الخ قوله وتستعمل
للشرط هذا مسئلة ابتدائية من الشارح رح قوله ومطلقا عند الكوفيين اي سواء كان
مع ما او بغيرها مع ضعف عند الكوفيين قوله فهو في محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف
زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا بني لهذا قوله كيف
جئت بفتح التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس قوله راكبا او ماشيا علم منه وجه
اخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظرف متقاربان لانه يصح تاويل
الحال بالظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اي جاءني زيد وقت الركوب قوله لمشابهتهما
مذ ومنذ حرفين اي لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع
الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره في شرح الكافية وفي شرح المفصل انهما مقطوعة
عن اضافة مرادة في معناهما ولذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله
مذ يوم الجمعة اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كما قال الشارح رح فيما بعد لكونهما في تاويل
الاضافة قوله تارتا جواب سوال وهو انه يلزم في قول المصنف رحمة الله تعالى
عليه اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اي اول مدة زمان الفعل
قال مولانا عصام الدين ان معناهما اول المدة مطلقا وتعين مدة كونهما مدة
الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تاويل الشارح رح اقول هذا مما

سلہ ۵ ... ۵۲ اے معنی قوله للحال استفهاما ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم

اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما يستعملان في اول مدة الفعل المتصل والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي يقع بعدهما لما كان الیلي مشتركا بين المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلدفع الايهام وتعين ما هو المراد قال بعدهما ثم لما كان قوله بعدهما من الظروف وهو يقتضي المتعلق فلذا ازاد قوله يقع قوله اي الاسم المفرد لما كان المفرد صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا ازاد قوله الاسم فان قيل ان المفرد يصدق على الثلثة ايضا لان اسماء الاعداد كلها من قبيل الخاص منها مفرد واحاد لكل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا كالسرير مفرد لان خشباته اجزاء وايضا المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع واسماء الاعداد ليس بواحد منهما فينبغي ان يفسر الشارح رح بالواحد لان الواحد يكون مقابل الثلثة والاربعة قلنا الشارح رح وافق مع المص رح والمصنف رح انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثنى والجمع هو المفرد لا الواحد لانه يقال هذا الجمع واحد فلو كان الواحد مقابلا لما اطلق عليه واما صدق المفرد على الثلثة ههنا فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثلثة في العرف يعد من الجمع فيكون في حكم الجمع قوله لا المثنى الخ اشارة الى ان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع قوله حقيقة او حكما جواب سوال ظاهر قوله او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع لكن لا يكون مقصودا باللحاظ على وجه يصير مفردا معرفة فمعنى ما رئيته مذ اليومان اللذان صحبنا فيهما اول مدة زمان عدم رؤية زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس بمفرد معرفة الا انه في حكمه لانه ماول به لما ان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح رح انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد[له] ولم يبين وجه وجه كونه مفرد معرفة فان قيل زاد الشارح رح في التفسير لفظ هذان قبل اليومان فلعل ذلك اشارة الى وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ماولا بالمشار اليه بهذان[له] وهو مفرد معرفة قلنا لو قصد هذا المعنى لم قال فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة كذا قال جمال الدين اجيب عنه ان قوله هذان في قوله فما دام لا يلاحظ هذان اشارة الى اليومان المذكوران في المثال لان هذان ههنا تعبير عن هذان المذكوران في التاويل قوله فما دام لا يلاحظ يعني ان جعلهما امرا واحدا باعتبار اللحاظ قوله في حكم المفرد لانه فرض اول المدة كما ان اليوم اجزاء كثيرة لكن لما جعل اول المدة يكون شئ واحد قوله حقيقة او حكما جواب سوال ظاهر

[له] يعنی ان المشار اليه بهذان مثنية لكن في ضمن التثنية مفرد والحال ان ذلك المفرد جنس يطلق على الواحدة والمثنى والجمع ١٢

[له] ثم فسر بقوله اول مدة الخ ١٢ [له] فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية بالمشار اليه بهذان ١٢

سعدی

يا الٰه العلمين" اگر بجور براني وگر بلطف بخواني ÷ تو بادشاه وما بنده تو ايم تو داني ÷

و معنے حکما ای نکرة موصوفة نحو من یوم لقیتنی فتخصص الیوم بسبب الصفة وهو قوله لقیتنی قوله لحصول التعیین الخ دلیل لقوله او حکما قوله من کونها ای کون الاسم قوله تارة عدیل تارة الاولی قوله یکونان بیان المتعلق لقوله بمعنے قوله ای جمیع مدة الخ اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیہ آ علم ان مذ ان وقع فی جواب متی متی رأیت زیدا یکون بمعنے اول المدة وان وقع فی جواب کم رأیت کم رأیت زیدا یکون بمعنے جمیع المدة قوله ای الزمان لما کان قوله المقصود صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا زاد قوله الذی قصد اشارة الی القاعدة المشهورة وهی ان اللام اذا دخل علی اسم الفاعل او المفعول یکون اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل قوله حال کونه متلبسا جواب عن اعتراض الرضی وهو انه ینبغی ان یقال بالعدد موضع قوله بالعدد ای فیهما المقصود به العدد لان العدد مدلول الثلثة وکذا العدد یقصد من الاثنین الذین یلیهما ولا یقصد الاثنین منه حاصل الجواب ان هذا انما یرد لو جعل الباء صلة المقصود ولیس کذلک قال مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ما ذکره الشارح لدفع الاعتراض المذکور بل یصح ان یجعل الباء صلة المقصود کما هو الظاهر بان یکون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد ولا شك ان الثلثة مثلا اسم العدد انتهی قوله لکن یابی عنه اللفظ لانه یکون فی الالفاظ دون المعنی وعلی تقدیر المعترض یکون هکذا ایلیهما المعنی المقصود باسم العدد فیکون نسبة الایلاء الی المعنے وذا لا یجوز قوله ای بعد ه المستغرق جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا ما رأیته مذ یوما اذ لا تعدد فی الیوم مع انه ارید منه جمیع المدة حاصل الجواب المراد من التعدد اعم من ان یکون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففی الیوم وان لم یجد تعدد الافراد لکن وجد تعدد الاجزاء وتقدیر السوال هکذا ان التبس بالعدد ثابت علی التقدیر الاول ایضا کما فی قوله ما رأیته مذ الیومان اللذان صاحبنا فیهما مع انه اراد منه اول المدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما یستغرق جمیع المدة واما المثال المذکور فلیس المراد منه جمیع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد یقع بعدهما المصدر سواء کان بمعنے اول المدة او جمیع المدة قوله مذ ذهابك ای ابتداء عدم خروجی ذهابك قوله او الفعل ای الفعل مع الفاعل فلا یرد ما قال عصام الدین الاولی ان یقال او الجملة الفعلیة قوله ای ما کتب علی هذه الصورة جواب سوال وهو ان قوله او ان لا یخلو اما ان یراد منه المخفف او المشدد فایهما اراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ کلاهما فاجاب الشارح رح بقوله ای ما کتب الخ یعنی ان العبارة بحذف المضاف ای صورة ان فیشمل المثقلة والمخففة لان کلمة ان مستعملة فیما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه انه یفهم من عبارة الشارح ان یقرء ای

اللّٰھم اغفر لی ولوالدی ولجمیع المؤمنین بحرمة النبی وآله الامجاد

ماكتب على هذه الصورة لان الشارح رح منزه عن ان يهذه الكلمات فعلى هذا لا يحصل الاختصار وقيل اعتمد على تصويران بالتشديد والتخفيف اونقول المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **قوله** فيقدر بعدها **جواب سوال** وهوانه على هذا لا يصح حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ وخبر فاجاب المصنف رح بقوله فيقدر الخ **قوله** اى كلواحد **جواب سوال ظاهر** **قوله** اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي الجارة لانه لا محل لهما من الاعراب **قوله** وهما معرفتان **جواب سوال ظاهر** **قوله** بمعنى اول المدة او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة فهو ايضا معرفة **فان قيل** هذا شئ اخر من المعارف فلم لم يعده[1] منها وايضا يبطل الحصر بما حصروها **قلنا** هو داخل في المضاف لانه اعم من ان يكون صورتا وحكما **فان قيل** لوكفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف فكرجل مثلا بانه مذكر بني ادم فان قوله مذكر مضاف الى بني ادم فينبغي ان يكون رجل معرفة لصحة التاويل بالاضافة في معناه **فالصواب** ان يقال في الدليل انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة جملة سابقة عليها ولذا ابنيت مذ ومنذ على الضم تشبيها لهما بالغايات في كونهما مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رئيته من ما رئيته يوم الجمعة اى من عدم رويتي اى اول زمان عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدها اى احد المعارف **اجيب عن الاول** ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة بعد الوقوع لا ان التاويل يجري في كل **نكرة وعن الثاني** ان ماقلت انه صواب فصحة ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول مع هذا التاويل فيقوى احدهما بالاخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا **قوله** اى خبر كلواحد **جواب سوال ظاهر** **قوله** ليتم بيان المتعلق الظرف وهو بعده **قوله** فانهما عنده خبر المبتدأ لزعمه نكارتهما **قوله** ويرد عليه **فان قيل** ان قوله يومان نكرة مخصصة بتقديم الخبر الظرف لانهما من الظروف وانما يرد غاية لوكان هو قائلا بتعريفهما وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتين **اجيب عن الاول** هذا مدفوع بما ذكره بقوله واعلم انهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا **وعن الثاني** ان معناه ان يومان نكرة بالاتفاق والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه **اجيب عن اعتراض** الشارح رح على الزجاج ان قول الزجاج فيما يكون بعدهما معرفة واما اذا كان نكرتا فهو موافق مع الجمهور **قوله** واعلم الخ اشارة الى الاعتراض

[1] اى فيما سبق من المعارف ١٢ [2] كانا مبتدء وخبرا فيها ١٢

على المصنف رح **قوله** لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ والمبتدأ والخبر لا يقع فيهما شئ **فان قيل** ان كونهما مبتدأ يستدعى ان يكونا اسمين صريحين لامتناع كون المبتدأ ظرفا واما كونهما خبرين لا يستدعى كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفا **قلنا** المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة فى المبتدأ والخبر فان معنى قولنا ما رأيته مذ ثلثة ايام ليس ابتداء عدم رؤيتى لزيد فى ثلثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رؤيتى له ثلثة ايام **قوله** الا ان يراد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب **قوله** ومنها لدى ولدن اعلم ان ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة برأسه لانه قال وقد جاء لدن كذا او كذا ولم يذكر لدى فيهما بل ذكره سابقا لكن هذا مخالف مما ذكر فى الصحاح من ان لدى لغة فى لدن اجيب عنه لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبارة اخرى تقديره ان لدى محمول لغة على لدن ولا شك ان لدى محمول فى البناء على لغة من لغات لدن وهو لَدْ و لُدْ و لَدَ لانها موضوعة وضع الحرف والباقى محمولة عليها اعلم ان الاصل فى هذه الالفاظ لفظان احدهما لدى والاخر لدن والباقى لغات فى لدن ومعنى لدى مغير من معنى لدن اذ معنى لدى عند ومعنى لدن ولغاته من عند يعنى ان ابتدائية الغاية لازم معها فيذكر فى مقابلها كلمة الى **فالحاصل** ان فى لدن تسع لغات كعَضُدْ وجَمَلْ وكَتِفْ و جَيْرِ وقِنٍّ و عَلْ و قُمْ وخُوْ ولَتِ بفتح اللام وكسر التاء ولُدُن بضم اللام وسكون الدال وفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعنى لدن فبقى تسع ثم المصرح ترك من لغات لدن ثلثة اعنى كَتِفْ ولَتِ ولُدُن لقلتها فبقى من لغات لدن ستة والمصرح ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع لدن اعنى اصلها والثامن لدى ثم ستة لغات لدن على قسمين احدهما مع النون والاخر بسقوط النون وانما قدم المصرح ما فيه النون لكون التغير فيه يسير فكان قريبا الى الاصل وهو لدن **فان قيل** ان المذكور فى قول المصرح من اللغات لدن لدن لدن يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات والسكنات فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثانى بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور فى قوله المصرح لد لد لد يعنى هذه النقوش الثلثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال والثانى بضم اللام والسكون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال **قلنا** انما جزم الشارح رح بهذا الطريق اے بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة وهى ان تغير اللغة انما يكون للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف فى الثلثة الاولى ثم الثانى والثالث وكذا الثلاثة الاخيرة اعنى ما كان بدون النون الاول اخف ثم الثانى ثم الثالث بالنسبة الى الاصل **قوله** وبناؤها وضع بعضها وضع الحروف الخ وفى شرح المفصل

بنی لدُ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل فالضمير في قوله لانه راجع الى لدى والضمير في هو الاول ايضا راجع الى لدى والضمير في الثاني راجع الى لد فالحاصل انما يبنى لد لشبه الحرف ويبنى لدى لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبه بنزال وان اختلف جهات الشبه وبهذا التقدير ظهر دفع ما قال عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لدى المجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن اى بلغات لدى وهي لد لد لد مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدى بمعنى عند ولدن ولغاته بمعنى من عند يعني يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضي الاعتراض وهو ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهة للمبني فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها وضع الحروف للزوم الدور لان البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبني على مالا يعلم حالها من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كحم اى كقريب المرأة من جانب الزوج وهن قوله وكلها بمعنى عند ثم المتوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل لكل الاجتماعي فدفع صاحب التكملة بقوله اى كلها مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الا غلب مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي قوله وحملت البقية عليه اى على البعض ووجه الحمل اتفاقها لفظا ومعنى قوله والفرق اى بين لدى واخواته وبين عند قوله وحكمها اى حكم كل واحد من لدى واخواته قوله اى ان تجربها اى تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ينصب على صيغة المجهول اعلم ان غدوت بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة كذا قال المولوي قوله وان كانت معرفة... دفع وهم وهو ان غدوت انما يكون منونة اذا كانت نكرة ولو جعل معرفة يصير غير المنصرف بان يكون علما لغدوت معينة فدفع بقوله وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها لما كان للدعى مركبا من الجزئين احدهما ما لدن خاصة والثاني معمولية غدوت خاصة اشار الى الوجه الاول بقوله تشبيها لنونها الخ والى الثاني بقوله ولكون غدوت الخ قوله ولذلك اى لاجل ان نونها مشبهة بالتنوين من حيث انه يحذف ويثبت كالتنوين قوله ولكون غدوت عطف على قوله تشبيها من حيث المعنى كذا قال المولوي قوله من حيث المعنى جواب سوال وهو ان عطف قوله ولكون غدوة على قوله لا يجوز اذ يلزم عطف الجملة على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما في حكم الجملة باعتبار المتعلق حاصل الجواب

له يعني ان الشئ الذي يستحق ذكره كالصورة المحفوظة ١٢

له ليس هذا القول في كتب النحو المطبوعة ١٢

انہ قولہ تشبیہا مفعول لہ فاللام مقدر فیہ یعنی للتشبیہ فہو جملۃ ایضا من حیث المعنی اعلم ان تشبیہ لدن برطل لاجل المماثلۃ لان عمل لدن من رطل فلا یرد انہ یلزم الاستعارۃ من المستعیر وذا لایجوز قولہ اکثر استعمالا من سحرۃ وغیرھا کبکرۃ وانما کان الغداۃ اکثر استعمالا لان معناھا پاشتگاہ فلکثیر من اعمال الناس یقع فیہا والحال ان کثرۃ الاستعمال یطلب الخفۃ والخفۃ فی النصب قولہ ومنہا قط لا یستعمل بدون النفی نحو کنت اراہ قط ای دائما قولہ اتباعا بضمۃ الطاء فان قیل فعلے ھذا ینبغی ان یفتح الطاء ایضا اتباعا لفتح القاف عنہ قلنا ھذا انکتۃ بعد الوقوع قولہ ھو اسم فعل بمعنے الامر ای اسکت وانتہ قولہ ای لاجل الفعل جواب سوال وھو ان قولہ للماضی لا یخلوا اما ان یکون معناہ ان قط موضوع للفعل الماضی او یکون موضوعا للزمان الماضی فعلی الاول ینبغی ان یکون قط من اسماء الافعال ولا یقول بہ احد وعلی الثانی لا یصح قولہ للنفی لان قط موضوع للزمان الماضی فلا محالۃ یکون الزمان منفیا ای معدوما فعلم نفیہ وعدمہ بقولہ الماضے لان الماضے ما مضی وانقضی فلا حاجۃ الی قولہ المنفی حاصل الجواب ان کلا منہما مستقیم اما الاول فلان قط انما کان اسم الفعل لو کان موضوعا للفعل الماضی فقط من غیر تقیید بقولہ المنفی فلما قید بہ فلا یکون اسم الفعل وانما قال الشارح ای لاجل الفعل الماضی ولم یقل المنفی مع ان الجواب یتوقف علیہ اکتفاء بما ذکر المصنف رح واما الثانی فالمراد ھو الزمان الماضے وقولہ المنفی لیس فیہ الضمیر الراجع الی الزمان بل فاعلہ محذوف وھو وقوع الشئی فیہ فیکون توصیف الماضے بالمنفی باعتبار حال المتعلق لا باعتبار الموصوف وانما زاد قولہ لاجل دفع وھم وھو ان یتوھم ان اللام فی قولہ للماضی بمعنے فی کما ھو الشائع فعلے ھذا لا یعلم معنی قط وایضا ان اللام قد یجئ بمعنے من کما فی قولہ تعالٰی سمعوا لہا شہیقا ای منہا ثم لما کان موصوف الماضی فعلا کما فی التوجیہ الاول فقیہ صرف اللام عن المتبادر ھو کونہ صلۃ الوضع لان قط حقیقۃ فی الزمان لا فی الفعل فلا یصح تعلقہ بالوضع وقولہ والماضی المنفی علی معنی المتبادر لان المنفی صفۃ الفعل الفعل باعتبار حال الموصوف وفی التوجیہ الثانی بقاء اللام علی التبادر لانہ یصح جعلہ صلۃ للوضع اذ لاشک ان قط موضوع للزمان الماضی لانہ من الظروف لکن اسناد المنفی الیہ علی التجوز باعتبار کون ما وقع فیہ منفیا فیکون فی کل التوجیہین امران احدھما خلاف المتبادر والاخر علی وفق التبادر قولہ وقیل حملت علی اختہا ای قیل بناء المشددۃ لحملہا علی اختہا وھی عوض فی ان کلا منہما لنفی الفعل وانما بنی عوض لما ذکر الشارح رح فیما بعد قولہ لکونہ مقطوعا عن الاضافۃ قال المولوی عصام الدین رح ان عوض لما کان من الاسماء التی ھی مقطوعۃ فہو داخل فی قولہ بما قطع عن الاضافۃ فایرادہ ھہنا لغو انتہی اجیب عنہ سلمنا انہ داخل فیما قطع عن الاضافۃ لکن ذکرہ ھہنا لیعلم ان

منفقہ

متعلق خاص وھو المستقبل النفی قولہ نحو عوض العائفین وانما نصب عوض لانہ مفعول لاجلہ
له قال مولٰنا عصام الدین لم لا یجوزان یکون مبنیا علی الفتح لان الفتح ایضا جاء فی بعض
کما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وکسرھا فمن علم انھا معرب قلنا انہ لو کان مبنیا
لجاء ضمہ وکسرہ فی ھذا الترکیب ایضا لان البناء علی الضم افصح والکسر مساویہ ولا یقول
بہ احد او نقول ان الاضافة الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتہا وھی
التخصیص والتعریف والتخفیف بالمعرب ای لاختصاصھا بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند
الاضافة الی المفرد قولہ ای دھر الداھرین اشارة الی تفسیر غیر المشہور بالمشہور ثم لما کان
شہرة الدھر لیس من کل وجہ بل کان بالنسبة الی بعض الناس فلذا فسر الشارح بقولہ ومعنی
الداھر والعائض الخ انما سمی الزمان المستقبل بعوض لانہ کلما مضی جزء یاتی عوضہ جزء اٰخر
کذا فی القاموس یعنی فی الزمان للمستقبل معنی العوضیة لانہ کلما مضی جزء اتی عوضہ جزء اٰخر
قولہ الظروف المضافة الخ ای الظروف المعربة غیر الظروف المذکورة یجوز اعرابہا وبناؤھا
بخلاف الظروف المبنیة المذکورة لانہا اذا اضیفت الی الجملة یجب بناؤھا کما فی اذ وحیث
لانہ لما وجب الاضافة وجب البناء ولما جُوّز الاضافة جُوّز البناء قولہ الی الجملة سواء کانت
اسمیة او فعلیة قولہ او الی کلمة اذ انما زاد کلمة الی اشارة الی ان قولہ او اذ عطف علی الجملة
وانما زاد قولہ کلمة لئلا یتوھم ان المراد من اذ معناہ وذا غیر جائز لان الاضافة لا یکون الی
المعنی وانما خص اذ مع ان ھذا الحکم کما کان لِاِذْ کذلک لِاِذا وحیث لان الجملة اعم من
الاسمیة والفعلیة وکلاھما یقعان بعد اذ قولہ لاکتسابہا البناء من المضاف الیہ فان
قیل ان الکسب من المضاف الیہ انما یکون اذا کان مبنی الاصل واذ لیس بمبنی الاصل
قلنا ان اذ وان لم یکن مبنی الاصل لکن مضاف الی مبنی الاصل وھو الجملة لانہا عند
صاحب المفصل مبنی الاصل کما مر فی صدر الکتاب فکانہا مضافة الی الجملة بواسطة اذ
قولہ ولو بواسطة جواب سوال ظاھر قولہ من خزی یومئذ اے از شرمندگی روز قیامت فیمن قرٔ
بالفتح متعلق بکلا الاٰیتین فانہ قد یضم فی الاول ویکسر فی الثانی قولہ ویجوز اعرابہا الخ
اشارة الی ان الجواز ھھنا بمعنی امکان الخاص فیکون سلب الضرورة من الجانبین فیکون
الاعراب والبناء قولہ ولا یجب الکتساب جواب سوال ظاھر لان اکتساب البناء انما یجب
اذا کان الاضافة واجبة والاضافة ھھنا غیر واجبة بل جائز فکذا البناء یکون جائزا
قولہ ای کالمذکور جواب سوال وھو انہ فات للمطابقة لان ذلک من اسماء الاشارة
المفردة والمشار الیہ جمع وھو الظروف فاجاب بقولہ کالمذکور ثم یرد علیہ ان
المذکور سائر الکتاب من اولہ الی ھنا فاجاب بقولہ من الظروف قولہ مذکورین
حال من مثل وغیرہا باعتبار نسبة المماثلة المستفادة من الکاف فی کذلک قولہ

عوض

لہ یعنی اسم الاشارة والمشار الیہ ۱۲

عہ متعلق بالاختصاص ۱۲

المعرفة والنكرة

المشابهتهما الظروف الخ يعني ان مثل وغير مشابه بحيث واذ واذا في ان الكل لازم الاضافة لاكن اضافتهما الى الجملة واضافتهما الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانها ليست بطريق واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمشبه الى المفرد فينبغي ان يكون المشبه ايضا مضاف الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير اليها ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع ما المصدرية اوان المصدرية ليكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول ما وان المصدريين ليصح اضافته مثل وغير لانهما لا يضافان الا الى المفرد قوله وبهذه المشابهة جواب سوال وهو ان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرا في مبحثهما فاجاب بقوله وبهذه المشابهة اى انهما لازم الاضافة قوله ويجوز اعرابهما اشارة الى ان الجواز بالامكان الخاص قوله المعرفة مصدر معناه شناختن لكن هذا معنى لغوى واما في الاصطلاح فيطلق على ما فيه التعريف اى المصدر المبنى للمفعول فلا يرد انه اذا كان مصدرا فكيف يصح حمله على زيد وكيف يصح قولهم في غير المنصرف المراد لتعريف المعرفة قوله اى هذا باب بيان اشارة الى بيان اعراب قوله المعرفة والنكرة يعني انها خبر مبتدأ محذوف وهو قوله هذا وخبريتهما باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعني قوله باب بيان قوله من اقسام الاسم انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لئلا يذهب الذهن الى الغير واشارة الى ان هذا ا تقسيم آخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في المعرب والمبني وانما نبه بالاسم لبعد عهد الاسم وهو مورث النسيان قوله اى اسم جواب سوال وهو ان التعريف يصدق على الفعل نحو ضرب لانه وضع لشئ بعينه وهو زيد وعلى الحرف نحو من لانه وضع للابتداء وايضا يرد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا لابد من ضمير الفصل وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض فصلا فلا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شئ مطلق لانها يطلق على ذوي العقول وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم ذلك القسم وهو الاسم لا الشئ فاجاب بقوله اى اسم ما اما الجواب عن الاول فظاهر وكذا عن الثاني لانه لما فسره باسم منكر علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان يكون نكرة فلذا جعلها موصوفة قوله بوضع جزئي او كلي دفع وهم وهو ان المتبادر من الموضع وضع شخصي فلا يتناول علم الجنس كاسامة فدفع بقوله بوضع جزئي الخ اوانه دفع وهم آخر وهو ان توهم ان المراد من الوضع ما كان الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كزيد بخصوصه فعلى هذا لا يتناول التعريف الاقسام الاخرى فدفع بقوله بوضع جزئي او كلي وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة ههنا لانه لاحظ للموضوع والموضوع له بخصوصهما ثم جزئي فان قيل ان الخصوصية ثابت للطرفين لا للوضع فكيف يكون هذا اقسام الوضع

قلنا ان خصوصیۃ النسبۃ یثبت بخصوصیۃ الطرفین او یلاحظ الموضوع والموضوع لہ بوجہ اعم کما فی المشتقات فان ما کان بوزن فاعل مثلا ہو موضوع لمن قام بہ الفعل او یلاحظ الموضوع بوجہ اعم کما فی اسماء الاشارات والمضمرات او یلاحظ الموضوع لہ بوجہ اعم ولا وجود لہ فی الخارج وتحقیقہ مر فی بحث الوضع فی تعریف الکلمۃ فلینظر فیہ **قولہ** متلبس **جواب سوال** وھو ان الباء فی قولہ بعینہ لا یخلو اما للسببیۃ او للاستعانۃ لا سبیل الی الاول لان العین عبارۃ عن ذات الشئ فیلزم السببیۃ للنفس ولا الی الثانی لانہ یلزم الاستعانۃ بالنفس وذا لا یجوز **فاجاب بقولہ** متلبس یعنی لیس الباء لشئ منہما بل للمخر وھو الملابسۃ **قولہ** بذاتہ **جواب سوال** وھو انہ لم خالف المصرح عن سائر النحویین لانہم قالوا بذاتہ بدل قولہ بعینہ **فاجاب بقولہ** ای بذاتہ یعنی انہما مترادفان فبذکر احدھما لا یکون مخالفا عن الآخر **قولہ** المعینۃ **جواب سوال** وھو انہ یصدق التعریف علی النکرۃ لانہا ایضا وضعت لذات الشئ فاجاب بقولہ المعینۃ ثم یرد علیہ ان العین عبارۃ عن الشخص فعلی ھذا یخرج اسامۃ **فاجاب بقولہ** المعلومۃ **قولہ** المعہودۃ **جواب سوال** ھو انہ لما کان الباء للملابسۃ ھو ایض غیر صحیح لانہ یلزم الملابسۃ مع النفس وذا لا یجوز **فاجاب بقولہ** المعہودۃ یعنی ان اضافۃ العین الی الضمیر عہدیۃ وھو ما یکون معہودا بینہما فیکون خاصا والشئ عاما فیکونان غیرین فلا یکون الملابسۃ مع النفس **فان قیل** لو جعل ھذا فی الابتداء لا یحتاج الی قولہ متلبسا **قلنا** ان الشارح اختار ھہنا ترخیم العنان وھو عبارۃ عما یذکر المحتملات ثم یاتی بالمقصود **قولہ** للمتکلم والمخاطب **قال مولانا عصام الدین** لا دخل لعلم المتکلم فی کونہ معرفۃ لانہ عالم فی النکرۃ ایض فالمعتبر فی المعرفۃ علم المخاطب فلا فائدۃ فی ذکر المتکلم **اقول** ذکر المتکلم لاجل قولہ المعہودۃ لانہ لا یکون الا بین شخصین **او نقول** ذکرہ اشارۃ الی التشبیہ ای المعلومۃ للمخاطب کما تکون معلومۃ للمتکلم **قولہ** فالشئ مقید **جواب سوال** وھو انہ اذا قیل جاءنی رجل وکان معلوما بینہما ینبغی ان یکون معرفۃ **فاجاب بما حاصلہ** ان المعلومیۃ انما یعتبر مع الوضع لا المعلومیۃ المجردۃ عن الوضع **قولہ** ستۃ انواع **جواب سوال** وھو انہ لا یصح حمل المضمرات علی قولہ ھی لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم لان الضمیر فی ھی راجع الی المعرفۃ وھی اعم من المضمر وایض یرد ان ھذا التقسیم علی قسمین احدھما تقسیم الکلی الی الجزئیات والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء فسال السائل انہ من ای قسم **فاجاب بقولہ** ستۃ انواع یعنی ان قولہ ھی مبتدأ محذوف الخبر ولما اطلق لفظ الانواع علم انہ تقسیم الکلی الی الجزئیات ثم یرد علیہ انہ لا یعلم تعلق قولہ المضمر الخ مع السابق **فاجاب بقولہ** فالاول یعنی انہ خبر مبتدأ محذوف ثم الجملۃ بیان لستۃ انواع **قولہ** واشار بترتیبہا **جواب سوال** وھو انہ لم قدم المضمر علی الباقی ثم وثم **فاجاب بقولہ** واشار الی ان المصرح بلیغ فلا بد لاختیارہ

هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله بحسب المرتبة فهذا الترتيب الذي ذكره المصرح مذهب سيبويه كما قال الشارح في اخر المعارف فلا يرد ما قال جمال الدين ان التركيب المذكور في المتن لا يوافق شئ من المذاهب قوله بازاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر المشخصة يدل على انها موضوعة لمعان شخصية وهي جزئيات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرات فان ضمير الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكري لا حقيقي فان المرجع الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه او نقول المراد من المشخص هو المعلومية سواء كان بالتشخص وبالنوع قوله باعتبار امر كلي جواب سوال وهو ان الافراد غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لابد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه يحكي الخ اي هذا الامر الكلي قوله وجعله آلة لا انه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اي لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ... المشترك المقصود بالتفريع قوله لا انه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطية للتفريع فلا يرد انه تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كلي جواب سوال وهو ان الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المضمرات من اي قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو ان المتبادر من الاعلام هي الشخصية لكنها لها فدفع بقوله الشخصية آه يعني انها اعم قوله من حيث معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان في الاول الواضع لا يعلم المخاطب قبل الوضع وفي الثاني يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون لما وضع له المعنى معهودا بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اي ليس بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اي لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يرد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز قوله يعني اسماء الاشارات والموصولات يعني ان المبهمات اذا ذكرت في كتب النحو يراد منها اسماء الاشارات والموصولات لكن توهم ارادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا فسرهما قوله وانما سميت جواب سوال وهو انه يلزم في عبارة المصرح القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع المتنافيين لا يجوز اذا كان في زمان واحد وههنا في الزمانين لان الابهام قبل الاشارة والتعريف بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال وهو انه اي الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المبهمات من اي قسم فاجاب بما ترى قوله يعني المشار اليه اضافة المعنى الى المشار اليه بيانية قوله وعين عطف على تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور للتصوري المعتبر فيه اي في الوضع قوله وبهذا اي بالتصور المشترك قوله لانه اي الموضوع له خصوصية كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يرد لا يصح حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الاوصاف

قوله والرابع والخامس انما جمعهما لرعاية قول الماتن اوعرف بالنداء بايراد كلمة او قوله اوالجنسية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سوال وهوان اللام لا يكون الا للتعريف فما الحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغى ان يقول ما دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعنى لا نسلم ان اللام لا يكون الا للتعريف لانه قد يكون لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليل فالظاهران يقال لئلا يدخله اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف مادخله بل هى معرفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معرفة بنفسه لانه معرفة للغير كاللام والنداء اجيب عنه لو قال ما دخله اللام لا يدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل فى الموصولات التى مرذكرها قوله والميم جواب سوال وهوان حصر المعارف فى الستة باطل فاجاب بقوله والميم الخ وقصته ان رجلا من قوم حمير لم يودى اللام بل ادى الميم فى موضع اللام فسأل من النبى صلى الله عليه وسلم امن امبر امصيام فى امسفر فقال النبى صلى الله عليه وسلم لمطابقة قوله ليس من امبر امصيام فى امسفر فان قيل الصوم فى السفر اولى فكيف قال النبى صلى الله عليه وسلم ليس من البر الحديث قلنا ان اللام فى الصوم التى ابدل منها الميم للعهد اى الصوم المعهود فى السفر المعهود وهو سفر الغزاء ولا شك ان الافطار فى سفر الغزاء افضل فى يوم المحاربة قوله بدلا من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل فى موقعه وفى شرح التسهيل ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من المضاعف العين الذى فائه همزة جعل اهل اليمن ومن كان قريبا منهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا فى الميم فلا يشتبه المعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قوله اذا قصد به معين وهو حد واقعى لا احترازى والا فرجل مضموم غير منون لا يكون الا معينا وكذا فى قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذا قرن معه القصد والا فلا قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سوال وهو انا لا نسلم ان النداء من المعارف والا لذكره المتقدمون وايضا لو كان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف فى الخمس حاصل الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لا يكون من المعارف بل لاجل انه راجع الى ذى اللام وكذا الحصر بالخمس لاجل انه راجع الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام لتوصل لنداء انهما بأى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله واصل يا رجل يا ايها الرجل وهذا فى اصطلاحهم والا فانا لا ندرى من اين علم ان اصل يا رجل يا ايها الرجل .... قوله

له لوجود القسم السابع وهو الميم ۱۲ م

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** یرد علی المص رح وهو ان الضمیر فی قوله احدها راجع الی المعارف السابقة والمنادی ایض من المعارف مع انه لا یضاف الیه شئ لان یا حرف النداء یقتضی الصدارة فلو جعل المنادی مضافا الیه لفات صدارة النداء وایض یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیه بحرف النداء واجاب شارح الهندی رح عن هذا الاعتراض ان الضمیر فی احدها راجع الی الامور الاربعة ای من غیر المنادی **واجاب الشارح رح** عن هذا الاعتراض ان الضمیر راجع الی الامور الخمس لانه المتبادر ولا یستلزم صحة الاضافة الی احدها صحتها بالنسبة الی کل واحد لان لفظ احد فی لا ثبات ونعم لواحد مبهم کما فی النکرات لا للعموم فمن قال انه تکلف فقد تکلف **قوله** الی المعرفة ایض الاظهر ان یقال لید خل فیه المضاف الی المضاف الی احدها لان فیه توهم الاضافة الی المنادی لانه ایض معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعة کما قال شارح الهندی [تمیز لصح] وان الاضافة الی الاحد لا یستلزم الاضافة الی کل واحد کما قال الشارح **اجیب عنه** بانه لما علم اخراج المنادی فاستوی المعرفة والاحد [بنفسه ولا تستلزم صحة الاضافة الخ] **قوله** او بالوسطة فان الغلام مضاف الی ضمیر الکاف بواسطة الالف والیاء فی ابیك للاعراب ولیس بضمیر المتکلم حتی یلزم اضافة الاب الی النفس والی المخاطب وذا لا یجوز اذ یلزم اضافة المعرفة وایض یلزم الاضافة الی الشیئین **قوله** ولا یخفی علیك **جواب** سوال وهو انه لو اضاف غیر ومثل وشبه الی احد هذه الامور لا یفید التعریف فلا یصح اطلاق المص رح **فاجاب بقوله** ولا یخفی **قوله** نظرا الی ما سبق فی اول بحث المجرورات فی بیان **قوله** وتقید تعریفا مع المعرفة **قوله** ای اضافة معنی بفتح التاء بدون التنوین للاضافة وانما اختار تقدیر المضاف دون الموصوف ای اضافة معنویة لان تقدیر الموصوف یستلزم خلاف الظاهر وهو تقدیر الموصوف وجعل معنی بمعنی معنویة **قوله** یعنی اضافة معنویة بیان حاصل المعنی فلا یرد انه لیس لا ترکیب توصیفی مع انه قال الشارح رح انه ترکیب اضافی حیث قال انه بحذف مضاف **قوله** ولما سبق **جواب سوال** وهو ما الوجه للمص رح انه خص العلم بالتعریف **قوله** معنی ظاهر لانه علم من بیان المضاف الیه ای من الامور الخمس [فاجاب بقوله ولما سبق الخ] **قوله** مستغنی عن التعریف لانه یعلم من نفس اللفظ حیث یقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الی بیانه ولان المعرف باللام الذی کان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذی کان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما کان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لتبادره قوله لانه ان صدر بالاب نحو [فاجاب بقوله اسما کان الخ فیه المراد الخ] ابو یوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنت نحوه بنت قیس **فان قیل** هذا مخالف لما قال فی القاموس حیث قال ان ابو العتاهیة لقب ابراهیم علیه السلام مع انه صدر بالاب معناه ابو البرکة ای نیکی **قلنا** ان معنی ما قال فی القاموس ان العتاهیة فی ابو العتاهیة لقب بقرینة ان صاحب القاموس اورد فی مثاله قوله کراهیة اذ علی وزن الکراهیة العتاهیة فقط لا المرکب **او نقول** ان صاحب القاموس نظر الی اصطلاح بعض اهل الحدیث حیث قالوا [من الاب العتاهیة الخ]

ان الكنية هي العلم المصدر بأب او ام مضافا الى اسم حيوان نحو ابو ثعلب ابو الليث وابن عرس او عطف على اسم صفة كابي الحسن وان اضيف الى غير الحيوان فهو لقب كابي تراب والعتاهية ليس نحو ان اذ معناها البركة ولا صفة لانها ما دل على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف ليس معه ذات كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح والغرض في ذكر الكنية تعظيم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض نفوس الكبر تانف اي طلب النفي من ان يخاطب باسمه والفرق بين الكنية واللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى بعدم التصريح بالاسم يعني ان التعظيم غير المدح فالفرق ظاهر **قوله** شخصا او جنسا **دفع وهم** وهو ان يتوهم المراد بالعين لم شخص فدفع بقوله شخصا نحو زيد وجنسا نحو اسامة **قوله** والاعلام الغالبة **جواب سوال** وهو ان الاولى ان يقال العلم ما يطلق على الشيء ولم يقل يوضع ليدخل فيه الاعلام الغالبة لان تعينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانه غلب استعماله في واجب الوجود **اعلم** ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المضاف بالاضافة العهدية او المعرف باللام العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في دخول العلم الغالب في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض الشارح رح دخوله في العلم الحقيقي بعد التسليم اي وان سلم عدم دخوله في ذي اللام والمضاف **قوله** غير متناول غيره الخ ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبه لشيء حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف رح ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة اعني قوله ما اشبهه موجبة فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شيء لا يوجب الثبوت في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما شبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف **قوله** غير متناول غيره اي غير الشيء الواحد لان الضمير راجع الى الموضوع له **قوله** اي حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير متناول حال من الضمير في وضع ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشيء لانه على هذا يخرج الاعلام الجنسية هكذا في بعض الشروح **فان قيل** لا فرق بين العلم والضمير مثلا لان انت مثلا يتناول فردا معينا وتناوله له لفرد اخر انما يكون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لكل جزئي بوضع على حدة كما هو مذهب المتاخرين وكذلك العلم يتناول فردا معينا وتناوله لفرد اخر انما يكون بوضع اخر

(اي العلم المصدر بأب او ام) (في تعريف العلم)

فکیف یصح قول الشارح رح واحترز به عن المعارف کلہا اجاب الشارح رح عنه بقوله باستعماله فیه یعنی ان المعتبر فی الضمائر مذهب المتقدمین وعندهم الوضع للمفهوم الکلی بشرط استعماله فی الجزئیات فاستعمال انت فی المفرد المعین ثم فی الفرد الاخر لایکون بوضع علی حدة بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمل فی فرد لا یستعمل فی فرد اخر الا بوضع علی حدة قوله فی الجواب بفضل الله المعین الموفق ان المعتبر مذهب المتاخرین واستعمال انت فی فرد اخر وان کان بوضع علی حدة لتعدد الوضع لکل جزئی لکن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الی ان مرأته امر واحد وهو امر کلی فاستعمال انت مثلا فی فرد اخر بوضع واحد قوله ای تناولا بوضع وحده اشارة الی ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غیر متناول فالمنفی هو التناول بوضع واحد لا غیره وانما نفی التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا یخرج الاعلام المشترکة لانها یتناول غیره لکنه باوضاع کثیرة لا بوضع واحد فیصدق علیه انه غیر متناول غیره بوضع واحد قوله ولما اشار الی ترتیب جواب سوال وهو انه یلزم التناقض فی کلام المص رح لانه قال سابقا ان المضمر اعرف مطلقا وقال ههنا واعرفها المضمر المتکلم حاصل الجواب ان ما قاله سابقا بالنظر الی انواع المعارف وههنا بالنظر الی الاصناف والفرق بینهما ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع قوله بترتیبها فی الذکر متعلق بقوله اشار قوله علی ترتیب اصنافها وهی ضمیر المتکلم والمخاطب والغائب قوله فیما یکون فیه هذا الترتیب جواب سوال وهو انا لا نسلم انه نبه علی اصناف الانواع بل نبه علی اصناف نوع واحد وهو المضمر فاجاب بقوله فیما یکون فیه هذا الترتیب فان قیل هذا الکلام یشعر بان لا ترتیب فی الا عرفیة فی اصناف المعارف الا فی اصناف المضمرات وقوله فیما بعد واقتصر علی بیان النسبة صریح فی انه یوجد بین اصناف المضاف الی احدها یعنی الا انه لم یتعرض له لکونه غیر محتاج الیه لان بین الترتیب بین انواع المعارف وتفاوت تعریف المضاف بحسبها وقوله فان لسائر المعارف لا تفاوت بین اضافها الا المضاف الی احدها ای لا صناف المضاف الی احدها ای الاصناف المضاف الی احدها ینقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قلنا المراد ترتیب الاصناف فی نفسها بخلاف المضاف لان الترتیب فیه باعتبار الغیر وهو المضاف الیه وکذا التفاوت اصناف المبهمات لیس فی نفسها بل باعتبار تفاوت الاشارة والصلة فی الموضح قوله اراد التنبیه فان قیل ان الترتیب بین الاصناف مذکور صریحا فلا یصح اطلاق التنبیه علیه ولو اطلق الاشارة علیه یصح لان الاشارة ما کان ثابتا بالنظم والتصریح لکن ان انضم الیه القصد یسمی بالنص والعبارة واطلاق الاشارة فی قوله ولما اشار الخ لا یصح لانها ما کان ثابتا بالنظم والترتیب بین الانواع غیر ثابت بنظم قلنا ان عبارة الشارح رح محمول علی القلب تقدیره هکذا فلما نبه علی ترتیب الخ اراد الاشارة الخ والقلب طریق شائع بینهم والغرض فیه

اظهار تفنن المخاطب وكلمة الى في قوله ولما اشار الى ترتيب بمعنى على اليصح صلة التنبيه فصار التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعنى اقلها لبسا **جواب سوال** وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان مع الغير وراء الجدار وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم فاجاب بقوله يعنى اقلها لبسا لانه ليس فيه التباس اصلا **قوله** من حيث اصنافها **علم** انه لاحاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشتغال بما لا يعنى واظن انه ليس من الشارح بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جاز ان يلتبس بالخ لانه اذا التصق رجلان فح يتوهم كل واحد ان الخطاب لى **قوله** وليس المراد **جواب سوال** وهو انه لما التبس انت باخر لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس لانه انعدم فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اى قليل لانه وهم كما قال الشارح رح فيتوهم وتقدير السوال هكذا ان المضمر المتكلم وان لم يكن فيه لبس وفى المخاطب لبس فليكن اعرفية المخاطب من المتكلم من وجه اخر فاجاب بقوله وليس المراد الخ **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب **قوله** النسبة اى نسبة الاعرفية **قوله** ولهذا اما اثبت اى لاجل ان التفاوت فى المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه ما اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه اى اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه اختلافات اما كون المضمر اعرف لان المتكلم والمخاطب ظاهر والغائب محول عليه وايضا الارجاع الى المقدم بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة عند الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعينه باستعمال الاشارة الحسية وايضاح الموصول بالصلة ولا شك ان الاول اوضح من الثانى ثم الموصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف به جزما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة الحسى كانه بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رح فى التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن الابهام احترز به عن ضمير ربه بجلاله نه مبهم وضمير المبهم عبارة عما لم يكن له مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المص رح مخالف لما ذكر الشارح رح فى التوابع من قوله ثم المعرف باللام والموصول فانهما متساويان وقال ههنا الموصول اعرف من اللام **قلنا** ما قال الشارح رح ثم فليكن قول البعض وهذا قول بعض اخر وثمرة الخلاف تظهر فى النعت حيث قال المصنف رح والموصوف اخص او مساوى **فان قيل** ان ترتيب المص رح فى المعارف لا يوافق بواحد من المذهب **قلنا** لا نسلم انه لا يوافق بواحد منها بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا الترتيب الذى ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اى ترتيب اصناف المضمر لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا فى **قوله** وهذا الترتيب القريب د القريب اصناف المضمر لا انواع المعارف اجاب لقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله** بمذهب سيبويه هذا احتراز عن قول مصنف رح التسهيل لانه قدم العلم على الضمير الغائب

كما مر آنفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** قال لا بعينه ولا يرد قوله وجه لك وراس لك لانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار ذات **جواب سوال** وهو ان النكرة لما وضع لشيء لا بعينه يكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز فاجاب بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومية كما في علم الجنس قوله المعلومة **دفع وهم** وهو ان المراد من المعين هو المتشخص فبقي علم الجنس داخلا في النكرة فدفع بما ترى ثم لما توهم ان المراد من المعلوم المتكلم ليكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمتكلم فيكون الوضع للمجهول فدفع بقوله المعهودة اى لم يعتبر في النكرة علم المخاطب كما اعتبر في علم الجنس وانما فسر الشيء بالذات ليوافق سائر النحويين لانهم ذكروا الذات **قوله** من حيث هو كذلك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذلك الى المعلوم المعهود **قوله** انما افردها بالذكر **جواب سوال** وهو انه لا حاجة الى ذكر اسماء الاعداد لان بعضها مركبات فهو داخل في المبني وبعضها مفردات فهو داخل في المعرب فما وجه افرادها بالذكر فاجاب بقوله وانما افردها قوله احكام خاصة فان دخول التاء في المذكر من الثلثة الى العشرة دون المؤنث من الاحكام الخاصة وكذا اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه راجع تحت **قوله** خاصة **قلنا** هذا بيان للجزء السلبي للخاصة **قوله** اى الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات كذلك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة عشر مثلا اسم لعدد معين وكذا قال المصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم على خمسة عشر وحادي عشر مع انهما من المركبات **قلنا** المراد بالمركبات اللتي هي ليست من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الانفصال الخ **قوله** لكمية احاد في الاصل اءحاد نحو افعال ابدل الفاء بالالف صار احاد قوله لكمية فقوله لكمية احتراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحو زيد او عمر فانه يدل على واحد معين وبقوله احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافة احاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع ونيف وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس ويذكران تبيع اسم عدد له تميز نحو عشرة رجال وبضع **قوله** فالاشياء الخ الفاء للتفسير الحد **ولا يخفى** انه اذا كان الاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء فيلغو ذكر الاحاد والاشياء لان الاشياء جمع يتناول الرجال والفرس والحمار وكل واحد منها اجزاء الاشياء **اجيب عنه** معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ الواحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فيكون قوله كل واحد بحذف المضاف وهو الافراد اذ ا
لرجل افراد وكذ الفرس افراد فلا يرد شئ **قوله** منفردتا كانت تلك الاحاد **جواب سول**
(هذا القول مقدم من القول الساكن ١٢)
وهو ان الاحاد جمع وهو يستقيم في مافوق الاثنين ولا يستقيم في الواحد والاثنين لعدم الاحاد فيهما
فاجاب بقوله منفردتا الخ حاصله ان اسم العدد مايدل على كمية الاحاد اعم من ان يكون مجتمعة
اي بدفعة واحدة كثلثة او اربعة او منفردتا اي بدفعات كالواحد او الاثنين وتصوير الدلالة
على الدفعات ما اذا سئل عن هذ المعدود وذلك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على
الاحاد فاذا قلت كم درهما لك وكم دينارا لك وكم رجل عندك فاجاب الاخر وقال واحد فيكون
الواحد معتبرا في كل واحد من الدراهم والدنانير والرجال فاذا اخذ الواحد من كل واحد منها
فيكون احادا **قوله** وكمية الاحاد ما يجاب به اي مدلول ما يجاب به عند السوال لا لفظ فيكون
في عبارته مسامحة فان الكمية مدلول ثلثة لا لفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
اي من واحد واحد في الواقع دون الظاهر لا يعلم السائل انه واحد او اكثر والا لما سال **قوله**
بكم بان يقال بكم اشتريت هذ الشئ فيجاب بثلثة او اثنان قوله والالفاظ الخ مبتدا خبره
قوله اسماء العدد قوله بان يكون كل واحد منها الخ **دفع وهم** وهو ان يتوهم ان المجموع موضوع
للمجموع فدفع بقوله بان يكون الخ **قوله** فالواحد موضوع تفريع على قوله منفردتا كانت تلك الا
حاد مجتمعة فيكون بيان الحاصل الجواب قوله اذا اخذت الاحاد منفردتا اي على حدة ويدفعات
كمامر سابقا قوله فاذا سئل عن معدود معدود يعني في الواقع والا ففي الظاهر المعدود غير
مذكور في قول السائل اذ المذكور في قوله لفظ كم قوله منها اي من الاشياء قوله بكم هو متعلق بسئل
قوله يجاب بالواحد جزاء الشرط اعني قوله فاذا سئل قوله والاثنان عطف على قوله فالواحد قوله اذا
اخذت مجتمعة الخ ليس المراد منها مايقابل منفردتا اذ الاثنان ايضا ماخوذ منفردتا كالواحد بل
المراد منها المتكرر فقوله ومتكررة عطف تفسيري لمجتمعة قوله مرة واحدة لانه اذا تكرر الاثنين مرتا
وجد اربعة احاد فيصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الى تكرار الاثنين مرتين لانه يصير الاحاد
ثمانية ولا حاجة اليها في صدق لفظ الاحاد قوله فاذا سئل عن معدودين يعني
بالمعدودين في الواقع لا في الظاهر كما مر انفا **قوله** وهكذ الى مالانهاية له اي ثلثة واربعة
وخمسة **فان قيل** لا حاجة الى هذ القول لان كلامنا في جامعية التعريف للواحد والاثنين لعدم
صدق لفظ الاحاد عليهما واما الثلثة والاربعة الى الاخر فالاحاد صادقة عليها فاي الحاجة الى
ذكره **قلنا** انما ذكر قوله وهكذ الى مالانهاية له لبيان قاعدة السوال يعني اذا سئل عن معدودات
(اي ذكر قوله وهكذ الى مالانهاية ١٢)
بكم يجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الى مالانهاية له لا ان لهذ القول دخل في جامعية
التعريف **قوله** فظهر من هذ التقرير **فان قيل** لا يرضى المص رح بهذا اي بدخول الواحد
والاثنين في التعريف لانه قال في الايضاح العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان

على ذلك ليسا بعدد لانهما اذا اخذا منفردة وجد الآحاد فيهما لكن المقادير لم يوجد فيهما لان
التقدير واحد او اثنان في الواحد والاثنان وانما ذكر فيما بعد في بيان افراد العدد لانه محتاج
اليهما فيما بعد العشرة فهما في ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادير فيه ولو قال المص رح
ان العدد عبارة عن مقدار ما كان الشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والا
ثنان في العدد **اجيب عنه** ان الشارح رح انما ادخلهما (اي الواحد والاثنين م) في التعريف نظرا الى ما بعد
العشرة **قوله** في عرف النحاة لان اسم العدد عندهم ما يقع به العدد فالواحد كذلك وايضا اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية **قوله** عند بعض الحساب كاهل الحساب الهندوستة قال مولانا
عصام الدين ان الواحد وان لم يكن من العدد عندهم لان العدد نصف مجموع الطرفين عند
هم وليس للواحد طرفين لكن الاثنين عدد لان طرف الاعلى ثلثة وطرف الاسفل واحد والواحد
مع الثلثة اربعة ونصفه اثنان **قوله** هذا انما يرد لو كان قوله وان لم يكونا سلب كليا واما اذا
كان رفع الايجاب الكلي فلا يرد اصلا **اعلم** ان الواحد ليس بعدد عند كل اهل الحساب لان
العدد قسم الكم والواحد ليس بكم لان كم عبارة عما يقع فيه القسمة ولا يقع القسمة في الواحد و
اما الاثنان فعند بعض اهل الحساب ليس بعدد وذكروا له وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح
حكمة العين ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم يكن عددا فالزوج ايض لم يكن عددا
حملا على الواحد فعلى هذا اي على ان الاثنين ليس بعدد عند البعض لا يرد اعتراض مولانا
عصام الدين **قوله** لا ينتقض الخ جواب سوال وهو ان التعريف صادق على رجل او رجلين
وكذلك ذراع او ذراعين ومن ومنين وكذلك جموعهما وقوله لا يفهم بيان عدم الانتقاض
اي لا يفهم من مثل رجل ورجلين الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم منها الجنسية ايضا فانه
يفهم من رجل ورجلين انهما من جنس الحيوان ومن الذراع انه من جنس ما يذرع ومن المن
انه من جنس ما يوزن **اجيب عنه** ايض ان المراد ما وضع لكمية آحاد جميع الا
شياء وليس شئ منها موضوعا لكمية جميع الاشياء **فان قيل** يخرج بقيد الآحاد نحو ثلث
جماعات وثلث جموع فانه يدل على الجماعات دون الآحاد **قلنا** لا نسلم ذلك بل يدل على آحاد
الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **قوله** اصولها مبتدا و **قوله** اثنا عشر كلمة خبره والجملة مستانفة
وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال
ما هي فقال اصولها **قوله** اللتي يتفرع منها **جواب سوال** وهو انه لما كان الضمير
راجعا الى اسماء العدد يكون الاضافة الى النفس لان الاصول ايضا من اسماء الاعداد
وايضا ان للاصل معان كثيرة اذ قد يجي بمعنى الدليل وقد يجي بمعنى
الراجح وقد يجي بمعنى القاعدة الكلية وقد يجي بمعنى السابق و
ههنا اي المعنى مراد فاجاب بقوله اللتي يتفرع الخ يعني (ان المراد من الاصول م) الاصول اللتي يتفرع منها

باقیتها فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناه اصول الباقیة وقوله التی صفة الاصول لاصفة اسماء الاعداد والا لم یتحقق الجواب وایضا لما قال یتفرع علم ان المراد من الاصل القاعدة الکلیة **قوله** اما بالحاق ای الفرعیة اما بالحاق تاء التانیث کواحدة من الواحد واثنتان من الاثنان **قوله** او باسقاطها ای باسقاط التا کثلاث من ثلاثة ویدل علی ان اصلها التاء ان التعریف اذا قصد لمجرد العدد من دون المعدود تقول ثلثة نصف ستة بالتاء وفی الرضی انما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مؤنثا فی کلامهم بسبب کونه علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی حال مؤنث بسبب عروض هذا الغرض وهو العدد فتانیث العدد فی نفسه اولی لان العدد لما یجعل الغیر مؤنثا فلا بد ان یکون هو بنفسه ایضا مؤنثا **قوله** کمئتین من المائة والفین من الالف قوله وعشرین مثال جمع حکمی قوله او امتزاجیا وهو الذی یقدر فیه حرف العطف **قال مولانا عصام الدین** الصواب ان یقول او تضمینا لان الامتزاج عام یتناول بعلبک ایضا والکلام فی الامتزاجی الخاص وهو امتزاج اسماء العدد **قوله** ان ما قاله لیس بصواب اذ لیس فی الاصطلاح مرکب تضمنی فلذا قال امتزاجی **قوله** واحد الی عشرة اعلم ان ارتفاع واحد علی انه خبر مبتدا محذوف ای احدها واحد او علی انه بدل البعض فیکون بدل من قوله اثنا عشرة کلمة ولزوم الضمیر فی بدل البعض لیس بکلیة بل اکثریة او ان الضمیر محذوف للعلم به والتقدیر واحد منها قوله الی عشرة معناه واحد وغیره الی عشرة فیکون الی للاسقاط دون المد فلا یرد ان الغایة لا تدخل لعدم تناول صدر الکلام فینبغی ان یکون العشرة خارجة من هذا الحکم **قال الرضی** الواحد اسم الفاعل من وحد یحد وحدا وحدة **فان قیل** ان الواحد ما یکون معروض الواحدة فیکون معدودا لا العدد لان المعدود ذات له العدد والواحد کذلک بخلاف اسم العدد لانه غیر مرکب من ذات وعدد بل هو عدد فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الوحدات المنفردة المجتمعة وایضا الواحد اسم فاعل دال علی ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبة معینة فکیف یکون الواحد من العدد **قلنا** الواحد بمعنی الفرد ای عدد منفرد فالمراد من الواحد الوحدة لکونه عددا منفردا ولا حاجة الی تدقیق فلسفی بان یقال سمی الواحد واحدا اما لانه واحد بذاته ای غیر محتاجة فی الوحدة الی شیء آخر بخلاف الرجل لانه محتاج فی الوحدة الی عروض الوحدة کالضوء مضیء بذاته واما لامر من الانواع المتکررة ای سمی الواحد به لانه معروض الوحدة ای لیس بذاته فیکون مکررا من العارض والمعروض فیکون من قبیل تسمیة العارض باسم المعروض مع انه غیر تام لانه اذا جعل الوحدة واحدا کان من المعدودات لا من الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا قال فی تحریر اقلیدس ان الاسماء العدد لیست بصفة لان الصفة

ما دل على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف واسماء العدد لا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كواحد من المذكر والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعدها موقوفة اى مقروءة بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حال عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد منصوبة محلا على انه مفعول تقول وما قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا المريد بالمقولة لفظا واذا اريد بها لفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الادنى وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتثنيتها وتانيث الضمير باعتبار معنى المفرد المؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكر بلا تاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد الى الثلثة موافقا للقياس و من الثلثة الى العشرة مخالفا له قوله لجماعة المذكر دون واحد مذكر والاثنين منه لكون الجمع بتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تانيث الجماعة فان قيل فعلى هذا اما التاء في الثلثة و الاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذى هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع فالحاصل انه قال ههنا التاء في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير اجيب عنه ما قاله في اول الكتاب بالنظر الى الاسماء غير العدد ولا شك انه على هذا يكون التاء فيها قياسية قوله فرقا بين المذكر والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين ونحوها بجمع المؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فان قيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقى اذ هو جمع امرأة فالتاويل لغو قلنا تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يجوز قال امرأة مع انه جائز اعلم ان المعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد لان التذكير والتانيث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان محتملا لهما كانسان وشخص جاز الامران قوله اذا جاوزت دفع وهم وهو انه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الادنى وهو عشرة وما دون العشرة انه لا يسمع احد عشر في عدد ادنى فدفع بقوله اذا جاوزت الخ واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب قوله في المذكر جواب سوال وهو انه لما قال احد عشر واثنا عشر لا احتاج الى احد عشرة واثنا عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في المذكر يعنى ان محلهما متغير وان كان مدلولهما واحد قوله بتذكير المذكر الخ بيان الاصل والمراد انه بتذكيره للمذكر وتانيثه للمؤنث ففى العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سوال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفهما من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لثقل التركيب

عه خلاف القياس وما قاله المصنف [illegible] انه [illegible] التاء في [illegible]

قوله ابقاء للجزء الاول مفعول له لقوله تقول كذا قال جمال الدين قوله ابقاء حال من فاعل تقول اى
مبقيا ليصح الحمل على ذى الحال لا مفعول له لعدم صحة التعليل لان القول لبيان اسماء العدد لا للابقاء
كما قال صاحب التكملة **قوله** فيهما اى فى المذكر والمؤنث **قوله** بحاله اى متلبسا بحاله اى متلبسا
بحاله الكائنة قبل التركيب **قوله** وتذكير الثانى مبتدأ خبره **قوله** فى المذكر وقوله كراهة اجتماعهما
مفعول له كذا قال عصام الدين لا يقال فعلى هذا يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغى
ان يكون قوله فى المذكر صفة الثانى وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثانى الا ان يقال ان تذكير
الثانى ليس كراهة اجتماع التانيثين فكيف يحمل عليها **قول** المعنى وتذكير الثانى منع عن كراهة
اجتماع التانيثين **كذا قال جمال الدين** قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قيل يلزم كون المفعول له
معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فنقول قد وقع فى التنزيل يجعلون اصابعهم فى آذانهم من
الصواعق حذر الموت فقوله حذر مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له نكرة ليس
بشرط عند الجمهور وقال الرياشى اسم عالم ان تنكيره لمشابهته الحال والتمييز ولذا قالوا ويعزى الى الرياشى
اى ينسب الى الرياشى وجوب التنكير للمفعول له لكن يفهم من قول الحاتم ان قول الرياشى رح باطل
وقول الحاتم فاض عليها اى حاكم ببطلان قول الرياشى رح وقوله هذا اغفر عوراء الكريم ادخاره
اى ستر عيوب الكريم لاجل ادخاره اى سخاوته اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة **قوله**
فيهما من جنسين **فان قيل** اما فى الاول فظاهر واما فى الثانى فممنوع كيف واثنان ثانيته بالتاء
لان اللام وان كان حذف وهو الياء لكن التاء ليست عوضا منها بل العوض منها همزة وصل
فى الابتداء فعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين اما الاول فظاهر واما الثانى فلان التاء فى ثنتين بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان
فحمول على ثنتين وهذا التقرير صحيح واما تقرير الشارح رح فغير صحيح كما ترى اجيب عنه لا شك
ان عبارة الشارح رح فى الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التى ذكرها الشارح رح سهو من
الكاتب **قوله** واما تذكير الثانى جواب سوال ظاهر **قوله** والتاء فى ثنتان **جواب**
سوال وهو ان التانيث فى احدى عشرة فمستقيم لكونه من جنسين واما فى ثنتا عشرة فغير
مستقيم لان التانيث فيه من جنس واحد وهو التاء فقط **فاجاب بقوله** والتاء فى
ثنتان بدل من لام الكلمة اى ما يقابل اللام وهو الياء لانه من الثنى بفتح الثاء وسكون النون
وانما ابدل بالتاء لانها لو لم يبدل ربما يحذف بالاعلال فالتبس بالمذكر واما فى اثنتان فا
التانيث لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شئ آخر ههنا وهو همزة وصل **قوله**
واما تانيث الجزء الثانى عديل لقوله واما تذكير الثانى فى المذكر **قوله** لانه لما وجب قبل التنوين
فلانه لا له جزاء اما ولا بد فى الجزاء من الفاء اجيب عنه انه جزاء اما بتقدير قوله فيقال انه يقال لانه

لما وجب الخ وحذف الفاء فی جواب اما للقول المحذوف جائز نص علیہ فی الرضی قولہ وبنی
تمیم الخ هذه جملة معترضة قولہ عند الترکیب جواب سوال وهو ان الانسب انهم یکسرون الشین
الا ترى الى قولہ تعالى فلہ عشر امثالها فاجاب بقولہ عند الترکیب قولہ من عشرة دفع وهم
وهو ان المراد من الشین السین لان التفاوت غیر مذکور فی اکثر الکتب مع ان السین لا یکسر
من سبع عشرة وایضا یرد انہ ینقض على نحو عشر فی ثلثة عشر فانہ اسم عدد مؤنث مرکب
مع انهم لیسوا قائلین بکسر الشین فدفع بقولہ من عشرة قولہ او فتح فی ثلث عشرة احدها
فتح التاء الاخیر ولا یعتبر فتح اللام التی قبل الثاء لتوسط الساکن وهو الالف بعد اللام واربعة
فتحات عشرة لکن ما ذهب الیہ بنی تمیم ضعیف لانہ عدول من الفتح الذی هو الاخف الى الکسر
الذی هو اثقل منها قولہ والحجازیون بسکونها تحرزا عن توالی اربع حرکات قولہ وتقول عشرون
بکسر العین فی عشرون لان صورتها صورة جمع السالم فلو لم یکسر العین لتوهم انہ جمع
سالم حقیقة قولہ جواب سوال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء المعربة فلا بد لہ من الاعراب
وهو مجهول ههنا فاجاب بقولہ بکسر التاء لانہ منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالکسر فی حالة
النصب قولہ لانہ منصوب الخ جواب سوال ظاهر قولہ بالعطف الخ جواب سوال ظاهر قولہ
المنصوب محلا جواب سوال ظاهر قولہ بمفعولیة القول جواب سوال ظاهر فان قیل ان مقولة
القول لیس الا جملة وقولہ عشرون لیس بجملة قلنا نعم لکن هذا فیما لم یرد منها اللفظ وان
ارید من المقولة اللفظ فلا یشترط ان تکون جملة والمراد من العشرون ههنا هو اللفظ فان
قیل ان قولہ منصوب محلا لا یخلو عن خلل اذ الاسم انما یکون مرفوعا او منصوبا او مجرورا
محلا اذا کان مبنیا وعشرون لیس مبنیا وهو الظاهر وایضا قالوا ان عشرون بالواو لاجل الحکایة
لکن الحکایة لکن الحکایة غیر مستقیم لانہ یقتضی الذکر سابقا قریبا والذکر فی موضع من الکتاب
غیر کاف للحکایة لذکر عشرون فی بیان الاعراب لانہ یلزم منہ فساد قواعد النحو لانہ لو
قرء بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المسر فوعا او منصوبا فان احطئہ
احد لان یقول ذلک حکایة وذلک صریح الغلط والمکابرة لکن اقال جلال الدین چلپی اجیب
عن الاول ان اشتراط البناء للاعراب المحلی غلط لان الاعراب المحلی یکون للمعرب
ایضا اذ قالوا یجوز الرفع فی المعطوف على اسم ان بعد مضی الخبر حملا على محلہ ورفع ظریف
فی الدار حملا على محل الاعلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون مبنی لانہ حکایة
عن المبنی اعنی عشرون على التعداد بان یعد اسماء العدد من غیر عامل فیکون جوابا
عن الاعتراض الثانی لان عد اسماء العدد یکون فی بحث اسماء العدد وبان یعد الاستاذ
للتلمیذ من الحفظ من غیر الکتابة فیکون قریبا ونقول سلمنا ان الحکایة یقتضی الذکر
سابقا قریبا لکن انکان المحکی عند مشهورا فلا باس ببعده وههنا کذلک لان عشرون قد

ذكر فى اول الكتاب فى بيان الاعراب بقوله واولو عشرون وهو امشهور فالمذكور ههنا حكاية عنه قوله من غير فرق وانما لم يفرق بين المذكر والمؤنث فى العقود لان صورتها صورة جمع المذكر السالم فالواو والنون نص فى التذكير فالتاء ينافيه فلا يجتمعان فلذا لا يزاد التاء فى المونث قوله وهى عقود ثمانية اى العشرون واخواتها عقود ثمانية قوله فيما زاد كلمة ما عبارة عن العدد ويسمى هذه الاعداد الزائدة كسور العقود فان قيل ان قوله احد وعشرون لا يرتبطان بقوله ولقوله فيما زاد على كل عقد لانه لا يقال واحد وعشرون فى كل عقد بل يقال فى عقد واحد وثلاثون واحد وثلاثون الى تسعين قلنا ان عبارة المص رح بحذف عبارة اخرى تقديره احد وعشرون الى آخره قوله ولما غير الواجب جواب سوال وهو ما الوجه للمص رح انه ذكر احد وعشرون واحدى وعشرون على حدة ولم يذكرهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم مع انهما ايض بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله ولما غير الواحد والواحدة يعنى انما افردهما لانهما ليسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله قوله بدون التركيب اى بدون التركيب الامتزاجى قوله لان المعطوف الخ علة لقوله غير قوله فى قوة التركيب اى فى قوة التركيب الامتزاجى لان المعطوف والمعطوف عليه على مرتبة معينة كالتركيب اى احد عشرة على مرتبة معينة قوله فلذلك اى ولاجل انه لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لم يذكرهما قوله اى عطف تلك العقود لما كان العطف فى قول المص رح ذكر مجهولا ولم يعلم منه المراد عطف العقود او عطف الزائد فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اى عطف تلك العقود وانما خص عطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايض جائز لان الاول الكثر استعمالا ولقرينة قول المص رح الى تسعة وتسعين او اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير فى التلفظ كما فى احد عشر بخلاف قوله فيما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حيث جعلنا ملا لهما تنبيها على الجواز من الطرفين قوله كائنا ذلك الزائد اشارة الى ان قوله بلفظ ما تقدم حال من الزائد المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حالا من الزائد ولم يجعل حالا من الزائد والعقود معا لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغير وهو الزائد لا فى العقود وانما جعل المتعلق كائنا ولم يجعل متلبسا كما فعله بعض الشارحين اذ يرد عليهم ان الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه وهو الزائد دون العطف فكيف يكون قيدا للعطف عند الشارح عنه وقال كائنا قوله بل الى تسع وتسعين كلمة بل ههنا لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف الآخر قوله فيما زاد على تسعة وتسعين جواب سوال وهو ان البحث فى العدد الوسط فكيف يقال مائة والف فى العدد الوسط فاجاب بقوله فيما زاد يعنى اذا جاوزت من العدد فتقول مائة والف قوله فى الواحد جواب سوال ظاهر قوله مائتان والفان الخ ولم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد فى نفسه لان المعدود ما كان موضوعا لمرتبة معينة كالثلثة فانه عبارة عن

ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة والمائة والالوف ليسا موضعين لعدد معين كالمسلمون والمشركون وانما يصيرمن الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثة ماة وثلثة الوف كالواحد والاثنين كما قال صاحب التكملة اے كما لم يكن الواحد والاثنان من الاعداد والتى ميزت بتميز ولم يكونا من الاعداد عند بعض اهل الحساب لكن يرد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب بلفظ العدد ينبغى ان يذكرهما باعتبار التركيب اجيب انما لم يذكرهما بهذا الاعتبار لانهما وان صارا عددين باعتبار التركيب لكن تركيبه ممنوع لما ياتى فى قول المص رح الا فى ثلث مائة وقياسها مائة او مئين وانما لم يذكر الالوف مع انه غير ممنوع حملا على المائة **قوله** ومائة والف اعلم ان اصل مئى بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما فى عدة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف لزوال المانع وهو الالتباس عنه **قوله** من غير فارق بينهما وانما لم يفرق بينهما لانه لو زيدت التاء فى المائة يلزم اجتماع التائين وهو مستكره عندهم فحمل على المائة **قوله** من اسماء الاعداد جواب سوال وهو ان ما تقدم جميع الكتاب وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله من اسماء العدد **قوله** وتبديل جواب سوال وهو ان التغير عبارة عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ههنا فدفع بقوله وتبديل يعنى ان المراد من التغير التبديل **قوله** مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفى الباقى من الامثلة عطف المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز ان يعكس العطف فى الكل كذا قال عبد الرحمن اعلم ان قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثال المؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففى الكل عطف الزائد على المائة وما قيل ان فى الاول عطف الزائد على المائة وفى الباقى عطف المائة على الزائد يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد المثال للمذكر والمؤنث جميعا وههنا ليس كذلك ولزم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقى الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز ان يعكس العطف فى الكل يستلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشارح فتقول واحد ومائة وكذا يعلم عطف مائة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن وكذا قول الشارح فيما بعد الى مائة وتسعة وتسعين رجلا نادى باعلى صوت انه من قبيل عطف الزائد على مائة كذا قال صاحب التكملة معترضا على عبد الرحمن لكن اجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الاول ولا شك ان فى الاول عطف الزائد على المائة فيكون عكسه عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهدا على ان فى الباقى ...

جواب بالتبادر

الصورة الاولى ايضا عطف الزائد على المائة **قوله** والالف وهو معطوف على تثنية او مرفوع عطف على الحال ولما ذكر المص رح المائة وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشارح رح وذكرهما فى ضمن الامثلة فلا يرد الا صوب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنية لان تثنية الالف يعلم من قوله وكذا الحال فى تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلا بد ان يعلم جمع المائة والالف من قوله وجمعه يعنى جمع للمذكر من المائة والالف او جمع كل واحد او ان الضمير فى

جمعہ راجع الی الالف فقط علی ان الجمع للمائة کما یاتی قوله وفی ثمانی عشرة انما تعرض المصنف
لبیان هذا العدد للاختلاف فیه وجه الاختلاف کونه ناقصا یائیا فالحاصل ان فیه اقوال
اربعة احدها فتح الیاء والثانی اسکانها والثالث حذف الیاء مع کسر النون والرابع حذف
الیاء مع فتح النون والاول اصل ولذا قال الش والاصل فی ثمانی عشرة الخ والثانی والثالث لا
لا اصل ولا شاذ بل یقال لهما جائز واما الرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم یذکره المص رح صریحا
لکن یفهم من الرابع قوله لبناء صدر الاعداد ای لیس المراد من الصدر الحرف الاول بل الحرف
الاخیر من الجزء الاول او نقول ان معنی الصدر ای صدر من المفهوم ان الاعداد المرکبة مبنیة
علی الفتح بان یحمل العبارة علی القلب ای لصدر بناء الاعداد فلا یرد ان ذکر لفظ الصدر غیر
ملائم لانه منقوض بستة عشر وتسعة عشر لان صدرهما مکسور قوله لتثاقل المرکب والمراد
بالمرکب هو المرکب المذکور ههنا وهو ثمانی عشرة فان فیه ثقل من جهة ان تحمل الحرکة علی الیاء ثقیل
والفتح وان کان خفیفا لکن فیما لم یکن مرکبا وههنا وجد الترکیب قوله معدی کرب اصله بفتح
الباء لیوافق الاخوات لکن اسکن الیاء لثقل الترکیب قوله ای حذف الیاء انما یجوز حذفها لو
بکمال التخفیف قوله لانها اذا حذفت دلیل علی الشذوذ قوله فالوجه ابقاء الکسرة لیدل
علی الیاء المحذوفة قوله الا ان الذی جواب سوال وهو علی هذا ینبغی ان یمتنع هذا
الوجه لعدم الدلیل علی الیاء المحذوفة فاجاب بقوله الا ان الذی الخ ای لکن الامر الذی یجوز
فتح النون کونه مرکبا قوله قال الشیخ الرضی اشارة الی ان بین قول المص رح وقول الرضی تدافع
ظاهر وهو ان قول المص رح یدل علی شذوذ فتح النون فلیس باولی بل الاولی هو الکسر وقوله
یدل علی اولویة فتح النون وشذوذ کسرها اجیب عنه لا مخالفة بینهما لان الشاذ
علی ثلثة اقسام احدها ما یکون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جمیعا کمسجد بضم الجیم لانه اسم
ظرف من یسجد بضم العین فیکون الظرف منه مفتوح العین والثانی ما یکون موافق القاعدة
ومخالف الاستعمال کمسجد بفتح العین والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدة کمسجد بکسر
العین فما قال المصنف رح ان فتح النون شاذ بالنظر الی انه مخالف القاعدة لان القاعدة
تقتضی ان یبقی کسر النون لیدل علی الیاء المحذوفة وما قال الرضی ان الکسر شاذ بالنظر
الی انه مخالف الاستعمال فلا مخالفة فی الواقع قوله لیوافق اخواته وهی ثلثة عشر واربعة عشر
الخ قوله والثلث الی العشر اشارة الی ان عبارة المص رح بحذف المعطوف فلا یلزم القصور
فی العبارة قوله ولما فرغ الخ وانما قال هذا لان دابهم اذا فرغوا من بحث نبهوا علی الفراغ من
البحث الاول وعلی الشروع فی الثانی قوله وابتدأ من الثلثة جواب سوال ظاهر قوله
ای مجرور جواب سوال وهو ان المصنف رح خالف عن سائر النحویین لانهم قالوا..
مجرورا ههنا فاجاب بقوله ای مجرور یعنی انهما ههنا بمعنی واحد وان کان فی المواضع الاخری

له فالملائم ان بقاء البناء الاعداد المرکبة ۱۲

الجر اعم من الخفض لانہ یکون بالکسرۃ فقط والجر قد یکون بالکسرۃ وقد یکون بالحرف والخفض
لایاتی فی العدد الادلی فلذا یکون ھھنا بمعنی واحد اعلم ان التمیز انما یکون مجرورا اذا کان
جامدا نحو ثلثۃ رجال وان کان صفۃ نحو قولک ثلثۃ صالحون فالاحسن فیہ الاتباع ای الاحسن
ان یجعل التمیز صفۃ للعدد کذا فی شرح التسہیل وما قال الشارح ان اضافۃ العدد لایجوز الی الجمع
المذکر السالم فیما یکون بصورۃ الاضافۃ واما اذا کان بصورۃ الترکیب التوصیفی فہو غیر ممنوع
قولہ والمجموع الاولی ان یاتی بجمع الکسرۃ وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و
قل مجیئہ مع وجود الکسر نحو قولہ تعالی سبع سنبلات مع وجود سنابل فان قیل لما کان مجیئہ
مع وجود المکسر قلیل ینبغی ان لایصح ایرادہ فی افصح الکلام قلنا ان مجیئہا ای مصححہ فی
قولہ تعالی ازدواج قولہ تعالی سبع بقرات حاصلہ انہ وان کان قلیلا لکن لہ حسن بوجہ اخر
وھو انہ انما اورد جمع السالم لیطابق مع قولہ بقرات لانہ جمع سالم قولہ ثلث رھط وانما لم
یکن الرھط جمعا لانہ لاواحد لہ والجمع المعنوی اما جنس کالتمر والعسل او اسم جمع کالرھط و
القوم والنفر کلہا بمعنی واحد وھو من الثلث الی العشرۃ قولہ اثر و بعد الھمزۃ ای اختار وا قولہ لا
تسقط الخ مضارع من باب الافعال وایضا انما کان مخفوضا علی الاضافۃ ولم یکن منصوبا
علی التمیز لان ممیز الاعداد موصوف مقصود معنی لان ثلثۃ رجال فی الاصل رجال ثلثۃ فلو
نصب یصیر علی صورۃ الفضلات قولہ الا فی ثلث مائۃ لما کان المائۃ مؤنث فلذا قال
ثلث مائۃ ولم یقل ثلثۃ مائۃ وانما قال الی تسع مائۃ ولم یقل الی عشر مائۃ اذ لم یستعملوا عشر مائۃ
استغناء بلفظ الف فان قیل فلیکن المائۃ اسم جمع کالرھط فمن این علم انہ مفرد حتی
یحتاج الی الاستثناء قلنا اسم الجمع یدل علی عدد غیر معین والمائۃ یدل علی عدد معین
فکیف یکون جمعا واسم جمع وانما جوزوا اضافۃ الثلاثۃ مثلا الی المائۃ لوجود الکثرۃ فی
المائۃ فاشبہ الجمع قولہ وکان قیاسہا فان قیل اضافۃ العدد الی الجمع بالواو والنون لا یجوز
اصلا فکیف یقال والقیاس ثلثۃ مئین قلنا ھذا بالنظر الی سائر الممیز لانہ لا یکون الا جمعا قولہ
لان للمائۃ جمعین دلیل لقولہ لم یجیئوا قولہ فی صورۃ جمع المذکر انما قال فی صورۃ لان الجمع
السالم لا یجیئ الا من المذکر العلم الذی یعقل کزیدون او من الصفۃ کضاربون ومضروبون و
المائۃ لیس بواحد منہما وزیادۃ تحقیقہ فی التکملۃ یعنی ان جمعیۃ المائۃ علی مئین شاذ ..
کارضین جمع ارض قولہ والثانی جمع المؤنث السالم الخ وھو جمع حقیقۃ فلذا لم یقل صورۃ
ھھنا قولہ الی جمع المذکر الخ فکذا لا یجوز اضافۃ العدد الی ما ھو فی صورۃ الجمع کمئین قولہ
فلا یقال ثلثۃ مسلمین الخ لانہ لا یقبل التاویل بالجماعۃ لان الواو والنون او الیاء والنون
علامۃ التذکیر فلا یقبل التانیث بخلاف قولہ رجال لانہ جمع وھو بتاویل الجماعۃ مؤنث
قولہ ان یلی التمیز المجموع الخ قولہ التمیز فاعل یلی والمجموع مفعولہ قولہ ما تقود المجیئ کلمۃ ما

مصدریۃ ای عادت گرفت ان تمیز **قوله** بعد مأة ای بعد الجمع الذی هو الخ وتحقیقه انه لو
اضیف ثلثة مثلا الی مأة یکون لذلک الجمع ای مأة تمیز یلیه نحو ثلثة مأة رجل والحال انه جری
العادة علی ان یکون رجل مثلا تمیزا لما یکون علی صورة الجمع المذکور اعنی عشرون وثلثون
فکرهوا ان یکون ذلک التمیز الجمع المؤنث السالم اعنی مأة وامّا کون رجل تمیزا للمائة بدون الجمع
فلا ضیر فیه لانه لا مقابلة بین مأة وعشرون حتی لا یکون تمیز احدهما تمیزا للاخر بل المقابلة
بین مأت جمعا وعشرون فلا یکون تمیز احدهما تمیز الاخر **قوله** مع کونه اخصر الخ **جواب**
سوال وهو ان الحذف ولما کان ثابتا فی الجمع کذلک ثابت فی المفرد لان تمیز ثلثة او اربعة
لا یجئ مفردا فما الترجیح فاجاب بقوله مع کونه اخصر **قوله** اما نصب فی العقود فلتعذر الاضافة
یعنی ان اضیف فلا یخلو اما ان یکون مع بقاء النون او بدونه والاول غیر جائز لان النون
فیهما علی صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثانی ایضا غیر جائز لان هذا النون
فی الحقیقة لیست نون الجمع بل بصورته والحذف من المضاف نون الجمع لا غیر **وههنا بحث**
وهو ان کلام الشارح رح هذه ینافی کلامه فی بحث التمیز من انه یصح اضافة عشرین الی الممیز
وغیره لکن علی سبیل الندرة وحکم ههنا بامتناع الاضافة بقوله فلتعذر الاضافة اجیب عنه
انه لا منافاة بین کلامیه لان المراد من التعذر ههنا الندرة **قوله** واما فیما عداها ای ما عدا العقود
قوله لما کان غیر العدد الظاهر ان یقال غیر الممیز الا انه اراد من العدد المعدود وهو الممیز
کما یدل علیه قوله وانما جوزوا **قوله** ذلک الممیز لان الممیز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة والمعنی
جمیعا اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الممیز فی الحقیقة هو العدد وبالعکس بخلاف خمسة
عشرک فلان للمضاف الیه فیه امتزاج بحسب اللفظ **قوله** وانما جوزوا تقریره انهم انما
جوزوا ذلک لیطرد بقولهم مأة امرأة بلا ذکر ثلثة فان المائة فیه مضاف فارادوا ان یکون
المائة مطلقا سواء کانت مع الثلثة او لا **فان قیل** لم لم یجوزوا اطراد الباب فی قولهم احد عشر
رجلا لصحة قولنا عشرة رجال بالاضافة فلم لم یریدوا ان یکون عشرة مضافا مطلقا سواء
کانت مع احد مثلا او لا **قلنا** ان فی احد عشر رجلا اضافة تقدیرا واحدة وهو اضافة
المرکب الی رجل بخلاف ثلث رجل لان فیه اضافتین فلا یکون کاسم واحد **قوله** یکون
الفضلة قبیلا وههنا بحث من وجهین الاول انه ینبغی ان یقال قلیلة بالتاء لیصح حملة
علی قوله فضلة والثانی انه لا فرق بین کون التمیز جمعا او مفردا لان العدد لیس
الا احد عشر فی المثال المذکور سواء کان التمیز مفردا وجمعا لانهما یقعان علی عدد
معین وهو احد عشر ههنا **اجیب عنه** ان قوله فضلة مأول بفاضل کتاویل الرحمة
بالاحسان فی قوله تعالی ان رحمة الله قریب من المحسنین **وعن الثانی** ان الجمع
ههنا وان وقع علی العدد المعین کالمفرد لکن بحسب المفهوم اعم من العدد المعین

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص حد عشر او غيره او يقال المراد من قوله قليلا هو القليل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او نقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اى بدون اضافة اسم العدد الى المأئة نحو ثلثمائة واقع في الرضى حيث قال وان لم يكن للمأئة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مأات رجل قوله لكنه لما كان جواب سوال ظاهر قوله في جانب الاولى ان يذكر هذه المسئلة في جنب قوله تقول ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث لكن ذكر ههنا لاجل ان للتميز فيه دخل لان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم ذكر التميز قوله المعبر به عنه اى عبر باللفظ عن المؤنث وفي هذا اشارة الى ان اللام للعهد اذ ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المؤنث قوله بان يكون المعدود سواء وقع تميزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس بثلثة الاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المأئة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بلفظ تميزهما اعنى رجلا وامراة قوله اى ففي العدد وجهان جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فوجهان ليس بجملة فاجاب بقوله اى ففي العدد وجهان وانت تريد النساء الواو للحال قوله اعتبارا باللفظ وهو مذكر قوله وهو الاكثر اى اعتبار اللفظ اكثر لان بحث النحوي عن اللفظ قوله وواحدة اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فانه يثبت المقصود في عبارته قوله بميزه او قوله للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين النكرة وهو اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اى لا بميز مفردا او مثنى او مجموع قوله فلا يرد الواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصنف لان المدعى وهو قوله لا بميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز والدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يرد الخ يعنى ان اجزاء المدعى محذوف قوله بل يذكرون ما يصلح جواب سوال وهو انه اذا لم يرد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا لم يذكر العدد لم يثبت الابهام فاجاب بقوله بل يذكرون ما يصلح الخ وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله ليطرحان جواب الخ وهو لا يصح جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا بميز واحدا لان الشرط في حذف اللام من المفعول له ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحد وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفي عمل المفعول له

الابهام

فههنا ليس الا المتكلم فاجاب بقوله ويطرحون يعنى انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون ولا شك ان فاعل كلاهما هو المتكلم قوله اى تمييزهما اشارة الى ان اللام فى التمييز عوض عن المضاف اليه قوله اى الصالح جواب عن اعتراض الرضى وهو انا لانسلم ان بلفظ التمييز استغنا عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلين او اثنا رجال لايستغنى التمييز عن العدد فاجاب بقوله الصالح لان يكون تمييزا حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التمييز صالحا لان يكون تمييزا للعدد وفى مادة النقض التمييز لايصلح ان يكون تمييزا للعدد قوله الدال صفة التمييز والغرض فى التوصيف بيان الاستغناء قوله بجوهره اى بمادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون تمييزا للواحد وهى تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد مع وكذا رجلين بخلاف الجمع كما فى ثلثة رجال فان جوهره يدل على الجنس وصورته على الجمعية لا على خصوص الثلثة واربعة وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة لان بتغير الهيئة يتغير الوحدة والاثنينية فعلم انهما مدلول الصيغة وبتغير الصيغة لا يتغير الجنس فعلم انه مدلول المادة قوله عنهما اى عن الواحد دفع وهم وهو ان ذكر رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغته رجل الفاء للتعليل على تطبيق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ اى الحروف والحركات جميعا فلا يرد انه قال سابقا ان الصيغة يدل على الوحدة وقال ههنا ان الصيغة تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن المميز صيغة اسم للمفعول وهو عبارة عن العدد قوله هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضى المتكلم اى فرضت قوله مغن عنه اى عن الواحد قوله كك اى مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان مميز الواحد مغن عنه لايخلو اما ان يراد اغناء مميز الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تمييزه واحدا او مثنى فهو غير مسلم لانه لو كان تمييز الواحد مثنى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فهو مسلم لكن الواحد والمثنى سيان فى الاستغناء فى صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفى عدم الاستغناء فى صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد قلت والتسوية فى عدم الاغناء فى صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التمييز المفرد للاعداد التى هى ما فوق الواحد موجود كما فى احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تمييز الاثنين كذلك واما التمييز المثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لان يكون تمييزا قوله فى مميز سائر الاعداد من الثلثة الى العشرة قوله فيما لم يتيسر اى فى مميز الاعداد التى لم يتيسر ولم يمكن الجمعية فيه وهو مادون الثلاثة قوله ما هو اقرب اليها اى الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر قوله ولا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل فى الضعف هضما لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط واما الاول فهو لكل النحويين ثم قوله ولا يبعد

متعلق بقوله الدال بجوهره على الجنس يعني ان في توضيح دليل للمصنف توجيهين احدهما اشار اليه بقوله الدال بجوهره والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ قوله اي بجوهر الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة صفة ثانية للحروف قوله علامة الافراد به اي بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله اعني التنوين نحو رجل قوله حرفي التثنية وهو الياء والنون نحو رجلين فان جوهر الحروف في رجل وهو اللام اذا الحق بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الف ونون يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة سواء كان التميز مفردا او مثنى والفرق بين التوجيهين في دليل للمصنف ان المراد بلفظ التميز على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية فان ذكر مع العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر مع العدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولاشك ان الاول اخف من الثاني خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما استغناء بلفظ التميز عنهما اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين قوله فاختاروا جواب سوال وهو على هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل واحد منهما مغن عن الاخر فمن اين يرجح احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا قوله وذلك الاستغناء اشارة الى ان قوله لافادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد بل هو دليل الدليل ويسمى للتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود صفة النص ثم يرد ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التنصيص قوله على العدد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصنف ان العدد منصوص به والمنصوص عليه شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو المنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا قوله بالعدد منصوص به لكن المنصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرد عليه فعلى هذا يلزم الاتحاد بين المنصوص والمنصوص عليه فاجاب بقوله اي بذكر اسم العدد يعني ان المراد من المنصوص عليه هو العدد والمراد بالمنصوص به هو اسم العدد وانما زاد قوله بذكر لان الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء في قوله به بمعنى على قوله الذي اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله ذلك التنصيص اي التنصيص على العدد فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في إلٰه واحد و لا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا وربه رجلا قلنا لما كان تميزهما بلفظ يدل على نفسه العدد امتنع الجمع بينهما تميزا واما نحو نعم رجلا وربه رجلا فشاذ واما قوله تعالى اله واحد فلان ذكر العدد لجعله

ذكر المعدود يكون للتاكيد والتوضيح اى صفة موكدة مثل نفخة واحدة واما تقديم العدد على المعدود فلا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود فان قيل انه وان لم يكن تاكيدا لكن ينبغى ان يكون بدلا قلنا انه بدل الغلط وهو نادر فى كلامهم قوله وتقول فى المفرد قال بعض الشارحين ان قوله تقول صيغة المونث اذ الضمير فيه راجع الى العرب وهو مونث بتاويل القبيلة فلذا رد عليهم قال صاحب التكملة تقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب بقرينة قوله وان شئت قلت وبقرينة قوله فتعرب الاول قوله اى فى الواحد لما كان المفرد من صفات اللفظ والحال ان المقصود ههنا هو المدلول لما يشعر به قوله وتقول فيه[له] الثانى لان الثانى من صفات اللفظ فعلم ان المراد من المفرد هو المعنى فلذا قال اى الواحد وهو من صفاتهم اعلم ان اخذ اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فى الاخذ احد الامرين اما التصيير ومعناه جعل الناقص ازيد بواحد واما الحالة ومعناها بيان المرتبة انه فى الابتداء او فى المرتبة الثانى والثالث الى غير ذلك وخاصة الاول ان يضاف الى ما تحته نحو ثانى الواحد وخاصة الثانى ان يضاف الى مساويه او الى ما فوقه نحو ثانى اثنين او ثانى الثلثة وتحقيقه يجئ فى المتن والشرح جميعا قوله اى بسبب لما كان الباء يجئ لمعان كثيرة فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال انها للسبب قوله اى تصيير ذلك المفرد الخ اشارة الى ان التصيير مصدر مضاف الى الفاعل والمفعولان محذوفان احدهما قوله عددا وقوله انقص صفة عددا والاخر قوله ازيد عليه اى على عدد انقص وتقتضى المفعولان ثم قوله بواحد متعلق بقوله ازيد قوله فقوله الثانى مقول لقول الثانى لما وقع الفصل بين قوله تقول وبين مقوله نبه على ذلك قوله وذلك القول الخ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل اعنى المفرد قوله تصييره اى تصيير الثانى الذى هو تعبير عن المفرد من المتعدد فالضمير فاعل التصيير وقوله الواحد مفعول اول وقوله اثنين مفعول ثان قوله بانضمامه اليه دفع وهم وهو ان يجعل المفرد الواحد اثنين بانضمام شئ اخر اليه فدفع بقوله بانضمامه اليه اى بانضمام المفرد الى الواحد قوله فيكون معنى ثانى الواحد اعلم ان قوله معنى مضاف الى الثانى والثانى مضاف الى الواحد قوله مصيرة خبر قوله فيكون قوله وانما ابتداء الثانى الخ جواب سوال ظاهر قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل هو ابتداء العدد قوله حتى يكون الخ فان قيل يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحدا انه اذا كان قبل الواحد عدد كان الواحد مصيرا له واحدا وهو باطل لانه اذا اجتمع شيئان فيحصل اثنان قلنا ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى تصيير لا يضاف الى عدد انقص بدرجة فلو فرض العدد تحت الواحد لا يكون الا ادلى من الواحد فاذا انضم الى الواحد لا يكون اثنين بل يتوى به الواحد قوله على هذا القياس فان قيل لا حاجة الى هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا يعنى قلنا انما قال هذا الرعاية المبتدى قوله اى لا تقول اشارة الى ان لا عاطفة عطف على قوله الثانى والثانية قوله غير ذلك اشارة الى ان غير

له اى فى المفرد [illegible] التصير الثانى ١٢

مبنی علی الضم لحذف المضاف الیه و هو قوله ذلك ای حین ذلك المذکور من الثانی و الثانیة قوله فیما تحت الاثنین لامتناعه عقلا قوله اذ لا یتیسر اشتقاق لانه اما ان یشتق من الجزء الاول من المرکب او من الثانی منه و علی التقدیرین لا یشتق من المرکب بل من المفرد و لو اخذ لبعض الاجزاء من الثانی یلزم الالتباس کما مر و لو اشتق من جمیع حروف المرکب لا یسمع فی اسم الفاعل و اما اسم الفاعل من المزید فلا یسمع فی اسماء الاعداد ....

فان قیل قد اشتق اسم الفاعل من المرکب حیث قالوا حادی عشر و ثانی عشر باعتبار الحالة قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث و لا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة و ما تحتها فان لها الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من باب ضربت و جاء من صد فتح ما کان اخره عین اعنی ربع و سبع و تسع و اما ما لبیان الحال و ان کان فی صورة اسم الفاعل کالحائط و الکاهل و هو عقدة ما بین المنکبین فلیس له معنی فی صورة اسم الفاعل اذ لا یدل علی معنی حدث و هو التصییر و انما معناه الواحد فی مرتبة فلا باس ان یبنی من اول جزء فی المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر قوله ای مرتبة من العدد لما کان الحال یجیئ لمعان کثیرة فلرفع الابهام و تعین ما هو المراد قال ای مرتبة فان قیل ان الاول ای اسم الفاعل الذی بمعنی التصییر ایضا فی مرتبة من العدد قلنا المراد من المرتبة فی نفسه لا بالنظر الی عدد تحته فیصح مقابلته مع قوله باعتبار التصییر فانه حالة بالنظر الی ما تحته قوله من غیر اعتبار معنی التصییر ای لا یلاحظ فیه زیادة الا لنقص بل یلاحظ فیه مجرد المرتبة من انه فی الموضع الاول او الثانی قوله الاول اختلفوا فی وزن اول فقیل وزنه افعل و قیل وزنه فوعل و یؤید الاول مجیئ الاولی فی مؤنثه و لو کان وزنه فوعل لکان مؤنثه فوعلة و یؤید الثانی صرفه فی نحو اتیته اولا و لو کان وزنه افعل لکان غیر منصرف للصفة و وزن الفعل قوله اذا وقع فی مرتبة الاولی و انما قال هذا لان عبارة المصنف لو بقی علی الاطلاق لا یصح قوله کذلك ای اذا وقع فی المرتبة الاولی و الثانیة قوله و انما لم یقل الواحد و الواحدة لانهما لا یدلان الخ و ایضا انما لم یقل هما لان لفظ الواحد اسم العدد و لیس المراد من اعتبار التصییر و الحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله علی المرتبة المقصودة و هما الاولیة و الثانیة و الا فالواحد و الواحدة یدلان علی الوحدة مطلقا و هو ایضا مرتبة من المراتب لکن لیست مرتبة مقصودة هٰهنا قوله و الحادی عشر عطف علی قوله الاول و الثانی و لیس عطف علی قوله العاشر و الا یلزم تعدد الغایة احدها هذه و الاخر قوله الی التاسع عشر و ذلك یفضی الی فساد المعنی قوله و الحادیة عشرة بتانیث الجزئین لیکون المؤنث مخالفا للمذکر من کل وجه قوله الحادی بقلب الواحد الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام و العین مکان الفاء فصار حادو ثم قلبت الواو یاء لتطرفها و انکسار ما قبلها قوله و اعلم جواب سوال و هو ما الوجه لهم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الی قوله لانه اسم لواحد المذکر قوله حکم اسماء الفاعلین ای لحکم سائر اسماء الفاعلین مثل ناصر وضارب وعالم قوله من المرکب سواء کان مرکبا تر کیبا او اضافیا قوله وتقول فی المعطوف واما العشرون والثلاثون الی تسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد ولذا ان کما وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی قوله من اجل اختلاف الخ جواب سوال وهو ان کلمة ثم من اسماء الاشارات المکانیة والحال ان اختلاف اعتبار التصییر والحال لیس من المکان فاجاب بما حاصله انه ههنا لیس من المکان بل للتعلیل والقرینة علیه دخول کلمة من علیه قوله اعتبار التصییر الخ بیان الاعتبارین قوله اختلف اضافتهما جواب سوال وهو ان اختلاف الاعتبارین لا یکون علة لقوله قیل فی الاول الخ لانه لو قیل بالعکس ایضا یثبت اختلاف الاعتبارین فاجاب بقوله اختلف اضافتهما یعنی انه علة لمعلول محذوف وهو اختلاف اضافتهما الی الامور المذکورة علی الخصوص ثم یرد علیه لما کان قوله ومن ثم علة لمعلول محذوف فالاشتغال بقوله قیل فی الاول الخ اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله فلا اختلاف الخ یعنی انه معلول لعلة محذوفة لان قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الی قوله ومن ثم وعلة بالنسبة الی قوله وقیل وانما رتب المصنف قوله وقیل علی قوله ومن ثم ای علی خلاف الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین قوله ای فی للفرد من المتعدد دفع وهم وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذکور بقوله الاول والثانی قوله بالاضافة واذا نصبت به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما متساویان فیها او النصب اکثر قوله ای مصیرهما تفسیر لقوله ثالث اثنین ای الثالث مصیر الاثنین ثلثة وهذا القول انما یقول فیما وجد الاثنان اولا ثم زاد علیهما واحد ولا یقال فیما وجد الاحاد الثلثة دفعة واحدة بل یقال فیه ثلثة فلا یرد انه لا حاجة الی اشتقاق هذه الصیغة لانها تودی بقوله ثلثه قوله من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لا یشتق الا من الفعل ولا فعل ههنا فاجاب بقوله من ثلثتهما یعنی ان الفعل ثمه موجود وهو ثلثتهما بفتح اللام وسکون الثاء وضم التاء صیغة المتکلم فالعرب قالوا ثلث ثلث یثلث وربع یربع وانما ما ادا الشارح رحمه الله تعالی قوله قولهم لیصح دخول کلمة من علیه لانها لا تدخل علی الافعال والجمل وانما قید بقوله بالتخفیف لانه لو کان بالتشدید یکون ماضیا من باب التفعیل فکیف یکون اسم الفاعل منه ثالثا لانه من المجرد لا من المزید بل یکون اسم المفعول منه مثلثا ثم یرد علیه

ای لیس کلمة ثم بعید ای فی لفظ ای قول الشارح

لہ لان التصییر یقتضی الاضافة الی الاقل بمرتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی فوقه اذ المرتبة للواحد فی العدد الذی تحته ۱۲

ان ثلثت لما كان بالتخفيف فكيف ينصب المفعولين لانه متعد الى مفعول واحد لا الى المفعولين
والحاجة ههنا ماسة الى المفعولين فاجاب بقوله اى صيرت الاثنين ثلثة يعنى ان ثلثت متضمن
لمعنى صيرت فيكون معناه اجتمع المتكلم مع الشخصين الاخرين فحصل ثلثة افراد قوله الى
عدد يساوى عدده اللفظ الاخصر بالاضافة الى اصله والى مافوقه اذ العدد المضاف اليه نفس
اصله لا مساوى اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلاً وكونه مضافا اليه قوله
احدها بيان لقوله ثالث ثلثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبارة الشارح لا تخلو عن خلل
لان معناه ان معنى ثالث ثلثة واحد من الثلثة لا لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة
الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة وكذا معنى ثالث خمسة فالصواب ان يقال باعتبار ان يقال باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساغ لان يقال المراد فى المرتبة الثالثة
من الثلاثة او الرابعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان
على الثلثة كذا قال جمال الدين رحمه الله تعالى قوله والرابعة او الخامسة
زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث
ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى
احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه
فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم اى ان كان
مطلقا قوله وذلك مستبعد جدا لان عاشر العشرة الواحد الاخير من العشرة الذى وقع فى
المرتبة العاشرة فان قيل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ايضا مستبعد فلم خص
العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لكن غير جدا ومن العاشر مستبعد جدا قال مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى الاولى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الذى
فى المرتبة الثانية او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة اذا كان الابتداء من الحد الذى يكون العشرة به عشرة قلنا
هذه الارادة غير مستعملة فلا يذهب الذهن اليه قوله باضافة المركب الاول لما كان الاضافة
فى المتن مجهولا بينه بقوله باضافة المركب الاول الخ لانه لا يعلم انه بين اجزاء التركيب الاول
او الثانى او بين التركيبين قوله اى واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان يتوهم
ان المراد من قوله حادى عشر اعتبار التصيير مع انه لا يتجاوز العشرة كما مر فدفع بقوله
اى واحد من احد عشر اه قوله بناءً على الاعتبار انما قدر المتعلق ولم يتعلق
بقوله تقول لان على لا يقع صلة لتقول وانما اراد الاعتبار لان فى لـ[illegible]
الثانى صفة تقتضى الموصوف

قوله على الثانی حال من مفعول تقول قوله خاصة حال من اعتبار الثانی والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف ای خص خاصة والجملة[1] حال او معترضة قوله وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد يقتضى المفعول وهو ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف تقديره ان شئت فی حادی عشر احد عشر قلت حادی عشر قوله لا بجزار مباحثه معناه ان لفظ التذكير والتانيث . . . مذكور فی باب العدد لان البحث عنهما مذكور فيه ولذا قال لا بجزار سے کشیدن قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر ای لفظ شئ مذكر فكان للمذكر عاما فكان اصلا لكثرة افراده ولانه لا يفتقر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا فی الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة قوله المونث ما فيه علامة الخ فان قيل يخرج عنه الاعداد من الثلثة الى العشرة فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سيماء العلامة لفظا لكن فيها العلامة تقديرا فان قيل لا يصدق التعريف على المذكر ههنا بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد فی المذكر من الثلثة الى العشرة مونثة فی الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجماعة وان اطلق عليه المذكر فی الظاهر قال مولانا عصام الدين هذا التعريف لا يصدق على المونث بالصيغة نحو هی وهذه والتی وانت لعدم وجود علامة التانيث فيها بل نفسها تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عدا المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغی ان يكون الاحكام الآتی ايضا مختصا بما عدا المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل نحو اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقی الخ اقول التعريف مختص بما عدا المونث بالصيغة نحو وجه لا يضر وانما اختص به اذ المونث بالصيغة علم فی مبحث المبنيات من المضمرات واسماء الاشارة والموصولات لكن احكامها غير مذكورة فی المبنيات فلذا اشترك المونثين فی الاحكام ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف جامعا او نقول المراد من المونث هو الذی هو من الاسم المتمكن لان ما هو مبنی منه قد سبق ذكره فی المبنيات واما احكام الاسناد الآتية انما هو للمونث المتمكن فان المونث المبنی فی تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقی قوله ای اسم جواب سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانه يدخل فيه الفعل نحو ضربت مع ان التقسيم

[1] ای قوله خص خاصة ۱۲

للاسم والثانی ان حصر العلامة للمؤنث والالف باطل لوجود علامة الاخری وهی الفرج والثدی والحمل والحیض فاجاب بقوله ای اسم یعنی مراد المصنف بالعلامة علامة اسم المؤنث لا علامة ذات المؤنث وماذکرت فهی علامة لذات المؤنث قوله ملفوظة انما عبر به لیعم المحمل قوله حقیقة او حکما جواب عن اعتراض صاحب الغایة وهو ان التقسیم الی اللفظی والتقدیری یخرج نحو عقرب وطالق وحائض من الصفات المختصة بالنساء اذ لیس فیها علامة لا لفظا ولا تقدیرا اما الاول فظاهر واما الثانی فلانها لو کانت مقدرة فیها لرجعت فی التصغیر فاجاب بما حاصله ان فی هذه الاسماء وان لم یکن العلامة حقیقة لکن وجد فیها العلامة حکما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما کان الحرف الرابع قائم مقام التاء لان تاء التانیث موضعه رابع وما فوقه لا ما دونه قوله ولذا لا تظهر التاء وانما یظهر التاء فی تصغیر الثلاثی نحو قدم ونار ودار لئلا یجتمع الفرعیتان احدهما التصغیر لانه فرع المکبر والاخر تقدیر التاء ولذا قالوا ان فی التصغیر یرد الاشیاء الی الاصول لئلا یلزم اجتماع الفرعیتین ثم اختلفوا فی ان التاء فی عقرب مقدرا ولا بل الحرف الرابع کانه تاء فتکون ملفوظة وتحقیقه فی التکملة قوله غیر ظاهرة فی اللفظ دفع وهم وهو ان المراد من المقدر المحذوف وهو الذی سقط عن اللفظ والنیة جمیعا اندفع بقوله غیر ظاهرة فی اللفظ قوله ای اسم دفع وهم وهو ان المذکر لما کان بخلاف المؤنث والماخوذ فی مفهوم المؤنث لفظ اسم فینبغی ان یکون الماخوذ فی مفهوم المذکر لفظ الفعل لیتحقق قوله والمذکر بخلافه فدفع بقوله ای اسم اه یعنی ان المخالفة بینهما من غیر قوله متلبس بیان المتعلق قوله بمخالفة لما کان مجرد هذا الباب غیر مستعمل اذ الخلاف نسبة لا یتحقق بدون الطرفین وهذا یؤدی بباب المفاعلة فلذا فسر بقوله بمخالفة المؤنث قوله ای لم یوجد الخ هذا بیان حاصل المعنی وانما لم یقل لیس فیه علامة الخ مع انه اخصر لان کلمة لیس لنفی الحال لا لنفی المطلق کما یاتی فی بحثها فاتی بصیغة الماضی لیستمر قوله وعلامة التاء التی تصیر هاء فی الوقف قوله والالف ای لفظا اولئک قوله حال کونها مقصورة یعنی ان مقصورة وممدودة حال من الالف وهو عطف علی الخبر فیکون خبرا ایضا والعامل نسبة الخبر الی المبتدا کما مر فی اسم الاشارة قوله مثل هی وانت بکسر التاء یعنی هذه الکلمة بکما لها موضوعة للتانیث قوله اسم انما فسر به لئلا یعم القسم من المقسم قوله ای فی مقابلة جواب سوال وهو ان قوله اذاء عبارة عن المساوی فیکون تقدیره هکذا اما بمساویه ذکر وهو لا یدل علی المقصود فاجاب بقوله فی مقابلته یعنی ان کلمة اذاء مشترکة بین المساوی والمقابل والمراد ههنا هو الثانی لعدم استقامة الاول وانما ابدل کلمة الباء بفی لان المتبادر منها السببیة وهی غیر مستقیمة قوله من جنس انما زاد هذا لدفع وهم وهو ان المراد من

قوله حمل قوله لفظا علی العلامة ١٢

الی الحال من الحال ١٢

قوله باذائه الخ

الذکر ھو العضو المخصوص کما ھو المتبادر قد فہم بقولہ من جنس الحیوان لانہ لما زاد الجنس علم ان المراد من الذکر ھو المذکر لا العضو المخصوص قال الرضی لو قال ان المؤنث الحقیقی ما لہ الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لھا لکن لما کان مادۃ النقض غیر متحقق فی الخارج فلن اقال اولی اقول انما عدل عن الفرج لکراھۃ التلفظ بہ او ان خنثی قد یکون مذکرا بان غلب علاماتہ مع انہ صاحب فرج قولہ ای لیس بازائہ ذکر الخ فید خل فیہ ما لا یکون بازائہ شئ کعین او یکون لکن لیس بذکر کظلمۃ فان فی مقابلتھا النور وھو لیس بمذکر بل ھو مؤنث اذ النور والنار واحد لکن ابدل الواو بالالف او یکون بازائہ ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلۃ ففی مقابلتھا نخل من غیر التاء وھو الذی لا یخرج منہ تمر ولیسمی شجر غیر مثمر قولہ واذا اسند الفعل ای المتصرف فانہ یجوز التاء لا التاء وترکہ فی نحو نعم المرأۃ ویتعین ترکہ فی نحو اکرم بھند اعنی صیغۃ التعجب لان لہ صیغتان احدھما ما افعلہ والاخر افعل بہ وانما یتعین ترک التاء لئلا یخرج عن وزن الامر ای عن وزن افعل بہ ولکن الحال فی شبہ الفعل فاللائق ان یقول الشارح رح الفعل المتصرف او شبہ الفعل بلا فصل فلا وجہ لاتیانہ باحد القیود وھو قولہ بلا فصل فقط قولہ بلا فصل لعدم صحۃ الحکم علی الاطلاق ثم یرد علیہ ان النقل یرد فی العبارۃ خلاف الاصل فلا بد من القرینۃ فاجاب بقولہ کما ھو الاصل قولہ الی المؤنث مطلقا اشارۃ الی الرد علی بعض الشارحین کما یاتی قولہ فذلک الفعل جواب سوال وھو ان الجزاء لا یکون الا جملۃ وقولہ فبالتاء لیس بجملۃ[۱] قولہ وجوبا جواب سوال وھو انہ لا یصح مقابلۃ ھذا مع قولہ وانت فی الظاھر غیر الحقیقی بالخیار لتحقق التاء فیھما فاجاب بقولہ وجوبا یعنی سلمنا ان التاء موجود فیھما لکن ھھنا وجوبا وفیما بعدہ تخییرا قولہ این ان ای اعلاما تانیث الفاعل من اول الامر لانہ اذا قیل ضربت ہند وان ذکرا مرۃ مثلا یعلم ان فاعلہ مؤنث بخلاف عدم ایراد التاء فانہ لا یعلم تانیث الفاعل حینئذ الا بذکر الفاعل قولہ الا اذا کان مسند الخ جواب سوال وھو انہ یلزم التناقض فی کلام المصنف رح لانہ اذا کان ضمیر الیہ راجعا الی المؤنث مطلقا فکیف یصح قولہ وانت فی الظاھر الخ حاصل الجواب ان قولہ وانت فی الظاھر الخ بمنزلۃ الاستثناء کما یاتی بیانہ فان قیل لما قال الشارح الا اذا کان الخ ینبغی ان یقول الا اذا کان لان الخیار کما کان فی الاسم الظاھر الغیر الحقیقی کذلک فی الجمع خیار کما قال المصنف رح حکم ظاھر الجمع فانہ یجئ بیانہ فیما بعد وحکم ظاھر الجمع بمنزلۃ الاستثناء ایضا فعلی الشارح رح ان یتعرض لاستثنائہ ایضا قلت انما لم یتعرض لہ لانہ محمول علی ظاھر غیر الحقیقی کما قال المصنف رح فاستثناء الاصل کاستثناء الفرع ایضا قولہ لانہ بمنزلۃ الاستثناء

[۱] وحکم ظاھر الجمع حکم ظاھر غیر الحقیقی ۱۲ م[۲] فاجاب بقولہ فذلک الفعل الخ ۱۲ بالقلم فضل خالق عفی عنہ اللھم اغفر لکاتبہ

وانما قال بمنزلة ولم يقل عين الاستثناء لان عينه لا يكون الا باداوات وايضا لا يكون عينه لان هذا القول يسمى عند علماء الاصول بالتخصيص لاستقلاله لا بالاستثناء وانما كان بمنزلة الاستثناء لانه اذا حكم على الكل ثم ذكر بعض افراده فيما بعده بلفظ بخلافه فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكلي لاشتراكهما اى اشتراك الاستثناء والتخصيص فى اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدين يجب على المص رح ان يستثنى من قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار العلم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة ا قوله المراد غير علم للمذكر وذلك لان الوضع العلمى اخرجه عن موضعه وجعل التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وهو فى المعنى مذكر بخلاف اسم الجنس الذى هو مؤنث لفظى نحو نفس اذ ليس فيه وضع جديد كما فى العلم وانما اعتبر تانيثه فى منع الصرف لكونه حالة فى نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حالة فى غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته قوله لكن التانيث فيه تعليل لقوله فلك ان تقول طلع الشمس فى طلعت الشمس يعنى تعليل للخيار قوله لفظيا اى منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا وحكما بلا تانيث حقيقى فى معناه فلا يكون للتانيث قوة فيجوز ترك التاء بخلاف مضمره اذ ليس فى لفظه ما يشعر بتانيثه قوله واستغناء لے مع استغنائه قوله لما فى لفظه من الاشعار به اى بالتانيث لكون التاء مقدرة فيه بدليل شميسة قوله وجعل بعض الشارحين اشارة الى فائدة ارجاع الضمير الى المؤنث مطلقا والمراد من بعض الشارحين شارح الهندى رح قوله ضمير اليه اى ضمير قوله اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى سواء كان ضميرا او ظاهرا او الى المؤنث مطلقا قوله او ضمير المؤنث الخ عطف على المؤنث الحقيقى يعنى ان ضمير اليه راجع الى ضمير المؤنث اللفظى ووجه رد الشارح رح على البعض ان فى الارجاع الى المؤنث مطلقا موافقة لسوق الكلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقرينة التعريف وايضا ان فى ما قال الشارح رح موافقة مع طريق الفصحاء وهو ان فى كلامهم تفصيل بعد الاجمال وفى كلام الشارح ايضا كذلك اعلم ان هذا البعض قوله انت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ناسخ لقوله اذا اسند اليه الفعل فبالتاء يعنى شبيه بناسخ فى ان معنى النسخ رفع المعارضة بين الناسخ والمنسوخ على انتهاء مدة حكمه وههنا ايضا كذلك ان البعض ارفع المعارضة بين عبارتى الماتن بالحمل لانه حمل العبارة الاول على المؤنث الحقيقى وحمل العبارة الثانى على المؤنث الغير الحقيقى وعند الشارح قوله وانت فى ظاهر الخ من قبيل المخصص له وتحقيقه فى علم الاصول قوله ولو كان اشارة الى الاعتراض قوله لكان احسن الخ اجيب عنه ان ما فعله المص رح احسن لان منصب المص رح الاختصار وفيه اختصار مع اداء المقصود لان المتبادر از اسناد الفعل الى الفاعل يكون بلا فصل كما قال المص فى المرفوعات والاصل فى الفاعل ان يلى الفعل ولذا قال الشارح رح كما هو الاصل قوله ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار لانه لا يثبت سراية التانيث الى الفعل لمكان الفصل قوله لرفع الالتباس واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم المذكور كما

اے الالتباس ١٢ م

اذا كان لہ صفة مؤنثة ككريمة نحو جاء اليوم زيد كريمة او عاملة فح لا يجب تانيثه **فان قيل** القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجود الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجب اثبات التاء فيه لدفع الالتباس فقوله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي **قلنا** قد عرفت ان في المؤنث الحقيقي يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة الخ **قوله** لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر قيد احترازي **قوله** فيه اي في اسناد الفعل الى الضمير **قوله** لم يجز تانيثه لانه لم يجز تاويله بالجماعة لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى آمنت به اي بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل المؤنث الى الجمع وهو بنو وحذف نونه بالاضافة فان واحده ابن **قلنا** المراد من جمع المذكر السالم ما كان جمعه على القياس وهذا الجمع على خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم مذكر يعقل والابن ليس بواحد منهما او نقول ان بنون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه **قوله** واحده مؤنثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازية كدور **قوله** او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازية كالايام لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها **قوله** حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر الخ فلا يشتمل لمذكر على ما وهم اعلم انه لا فرق بينهما اي بين المشبه والمشبه به اي بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة **قوله** فانت بالخيار الخ فالتانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بيتا وبلها **فان قيل** ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكر دون المؤنث كما هو الظاهر **قلنا** ان جمع المؤنث من غير التاء وبالمذكر ايضا لان التذكير والتانيث من صفات المفرد او نقول لان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لمحض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث فمحذوفة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيثه وان لم تؤول فلا يقوى تانيثه فيجوز تذكير فعله او نقول انما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع التكسير **قوله** من جموع التكسير **فان قيل** كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكر العاقلين والحال ان هذا البيان لغو لان قوله غير جمع المذكر السالم يدل على ان المراد من جمع العاقلين هو جمع التكسير **قلنا** انه بيان لقوله

غیر جمع المذکر السالم وتقدیم الشرح علی المشروح شائع **فان قیل** انه لما کان بیان لقوله غیر
جمع المذکر فلابد ان یزاد مع البیان **قوله** وجمع المؤنث السالم کالطلحات لیکون البیان مستوفیا
قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذکر قلیل کالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم یتعرض له **قوله**
ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیه وایضا ان الواو والنون نص فی التذکیر فلا یصح تاویله
بالجماعة **قوله** فعلت وفعلوا اما فعلت فبالنظر الی کونه مسند الی ضمیر المؤنث واما فعلوا فبا
لنظر الی کونه مسند الی جمع المذکر العاقل **قوله** ای ضمیر فعلت **جواب سوال** وهو لا یصح حمل
فعلت علی الضمیر لتغایرهما فاجاب بقوله ای ضمیر فعلت یعنی ان العبارة بحذف المضاف ثم
یرد علیه ان المتقرر عندهم ان التاء لیس بضمیر بل هو علامة التانیث ولهذا اجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند فکیف یصح **قوله** ای ضمیر فعلت فاجاب بقوله وهو المستکن فیه ثم یرد
علیه ان التاء لما لم یکن ضمیرا فکیف یصح الاشارة الیها بقوله ای ضمیر فعلت اذ من الظواهر
ان فعلن ون التاء لیس بضمیر فعلم ان الضمیر هو التاء وایضا لا یصح الاختصاص بفعلت
لان حکم افعلت ای ماضی باب الافعال ایض کذلك فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب
عن الاول انما اشار الی التاء لکونها علامة علی المستکن ومقصود الشارح من قوله المقرون
التاء وان لم یکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثانی المراد من
فعلت مقارنة المستکن مع التاء سواء کانت الصیغة من المجرد او من المزید **قوله** یعنی الواو
دفع وهم وهو لما کان الضمیر فی فعلت مستکنا توهم ان الضمیر فی فعلوا ایض مستکن فدفع
بقوله اعنی الواو وقوله لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذکر العاقلین **قوله** ای ضمیر النساء اشار
الی انه عطف علی العاقلین قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان الحصر بالنساء باطل لان المذکور
کما کان للنساء کذلك للعیون فاجاب بقوله وما یماثلها یعنی ان عبارة المص رح بحذف المعطوف
ثم یرد علیه ان العیون لیس مثل النساء لانها من ذوی العقول والعیون لیس منها فاجاب
بقوله فی کونه جمع المؤنث الخ یعنی ان الشرط فی التشبیه اشتراك فی وجه من الوجوه لا من
کل الوجه **قوله** وان لم یکن من العقلاء وانما ترك المص رح مثالا له لانه علم من قوله النساء بطریق
الاولی فانه اذا جاز فی جمع المؤنث بمجرد انتفاء الذکورة ایراد النون کان جوازه اذا انتفی الذکورة
والعقل اولی لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء کذا فی حواشی الهندی رح **قوله** غیر السالم
الصواب غیر العاقل لانه یصدق علی الرجال انه جمع المذکر غیر السالم مع انه یجوز فیه فعلن
اجیب عنه معنی قوله غیر السالم ان لا یکون من شانه جمع المذکر السالم ان یجری فیه وهذا لا یکون الا فی
غیر العقلاء بخلاف الرجال لان من شانه ان یجری فیه جمع المذکر السالم لانه من العقلاء
قوله ای بالنون دفع وهم وهو ان الضمیر فی فعلت مستکن فتوهم انه فی فعلن ایض
مستکن فدفع بقوله ای بالنون **قوله** لا اصل له لان الاصل فی التذکیر ان یکون مذکرا

حقيقيا بحيث يكون بإزائه مؤنث من الحيوان قوله فيراعى تفريع على المنفى وهو الرجال
لا على النفى اى لكان له اصل فى التذكير فيراعى حقه قوله فيجرى مجرى المؤنث لئلا يادى

المذكر الذى لا اصل له فى التذكير مع المذكر الذى له اصل فيه قوله وفى حواشى الهندى
اشارة الى وجه آخر قوله المثنى التثنية فى اللغة دو كردن وفى الاصطلاح ماذكر فى المتن لكن اقال
صاحب التكملة لكن فى قوله خلل لان ماذكر فى المتن تعريف المثنى لا انه تعريف التثنية فكيف
يصح قوله وفى الاصطلاح الخ اقول ان غرض الصاحب المذكور انهما مترادفان فى الاصطلاح
وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم
اختصاصه بالشرط المذكورة فى الجمع بان يكون مذكرا علما يعقل الخ قوله آخره بالنصب مفعول
لحق والالف فاعله وانما زاد قوله آخره مع انه علم قوله لحق لان اللحوق مايكون فى الآخر لان
هذا بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال فهو اعم الا ترى ما قال المصنف رح فى الاسماء الاشارة
ويلحقها حرف التنبيه مع انه مذكور فى الاول قوله اى آخر مفرده جواب سوال وهو ان هذا التعريف
لا يكون صحيحا من وجهين اما الاول فلان نحو مسلمات مثنى مع انه لا يلحق بآخره الف او ياء
والا يلزم ان يكون فى مسلمات الفان او ياءان واما الثانى فلان نحو مسلم قد لحق بآخره الف
او ياء مع انه لا يقال له المثنى فلا يكون هذا التعريف صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا اصلا
لانه لا يكون جامعا ومانعا لانهما يقتضى التحقق فى الجملة ولا تحقق لهذا التعريف اصلا كما قال
البعض ان التعريف لا يكون جامعا ليس بصحيح فاجاب بقوله اى آخر مفرده الخ قال مولانا
عصام الدين ان تقدير المضاف وان دفع به سوال مذكور لكن يرد عليه سوال آخر فقد تبدل
الاشكال بالاشكال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا لانه يصدق على الجمع نحو مسلمين فانه
ايضا اسم لحق فى آخر مفرد المثنى ياء ونون لان مفرد المثنى والجمع متحد ولا يجاب بان المراد من
المثنى هو اللاحق مع الملحوق لانه ح يكون عين جواب الثانى فلا يصح جعله جواب الاول
اجيب عنه ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور الاعتبارية فالتعريف ما لحق آخر مفرده من
حيث انه آخر مفرد المثنى فان قيل لما كان المراد مفرد المثنى لانه قال من حيث انه آخر مفرد المثنى
يلزم اخذ المحدود فى الحد وايضا لما قدر المضاف اعنى قوله آخر مفرد ويلزم الدور لان المثنى
توقف على المفرد والحال ان المفرد توقف على المثنى لانهم قالوا المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع اجيب
عن الاول ان المراد من المثنى الذى وقع .. معرفا المعنى الاصطلاحى والمراد من المثنى الذى
وقع فى التعريف المعنى اللغوى وهو دو كردن سواء كان له مفرد من لفظه اولا وكذا لا يرد الاعتراض
الثانى لان توقف المفرد على المثنى الذى يكون بمعنى اللغوى فان قيل ان المثنى الذى وقع فى التعريف
ليس بمذكور صريحا بل ذكر باعتبار ارجاع ضمير مفرده اليه والمرجع هو المثنى الذى وقع معرفا فلا
يثبت الفرق بين المثنى والمثنى اى بين المثنى الذى فى المحدود والمثنى الذى ذكر فى الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان للمثنى معنيين احدهما اصطلاحي والاخر لغوي فاريد بصريح اللفظ معنى اصطلاحي واريد بضميره معنى لغوي **قوله** اوقد يعد قوله الخ اشارة الى جواب اخر عن الاعتراض قوله والا اى وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله معربوقفه لايصدق الخ **قوله** ولو اكتفى الخ اعلم ان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين والحال ان صحتهما لايكون الا بتقدير كما هو فرد الشارح رح عليهم بقوله واكتفى بظهور المراد وهو شهرة امر المثنى من انه عبارة عن المجموع من اللاحق والملحوق اويكون قوله لحق بمعنى يكون اى المثنى مايكون اخره الف او ياء لايحتاج الى تكليفهم **قوله** لاستغنى لے عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلاحاجة الى ما يصلحه وانما سمى التوجيهان تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام البطل معنى الجمعية والمراد جنس التكلف فلايرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات فلايصح قول الشارح رح عن تلك التكلفات كذا قال جمال الدين چناپی رح **قوله** حالة الرفع دفع وهم وهو ان الالف والياء كلاهما يجتمعان فى مثنى واحد فدفع بقوله فى حالة الرفع **قوله** اى مفتوح حرف ما انما عبر عن كلمة ما بالحرف لان كلمة ما وقعت مفعول مالم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مرفوع والرفع لايظهر فى كلمة ما لانها مبنية فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما ادخل كلمة كان لبيان متعلق الظرف وهو قبل **قوله** ولم يعكس جواب سوال وهو ان التميز يحصل بالعكس ايضا **قوله** وكثرة التثنية لانها لايختص بذي العقول بخلاف الجمع وايضا انها اعم من الجمع اذ هي توجد في نفسها وفي ضمن الجمع ولا شك ان الاعم اكثر من الاخص **قوله** عن الحركة او التنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لايجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة او التنوين عوض عنهما النون اما عدم قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لايكون الا بالحركة وهي ممنوعة هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولك جاءني غلاما زيد بحذف النون يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كالحركة اذ التنوين لاثبات لها مع اللام ووجه كالواحد انها كالحركة في موضع كما في الغلامان وكالتنوين في موضع كما في غلاما زيد ومثلهما لما في غلاما زيد ومثلها في موضع كما في غلامان ثم يرد عليه ان ما ذكر انما يستقيم في الالف لانه لا يقبل الحركة واما في الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة اجيب عنه نعم انها تقبل الحركة لكن ههنا لاتقبل لان ياء التثنية ساكنة ابدا اذ هي وقعت حرف اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا ساكنة فكذا هذا **قوله** مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء دون الالف لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلاثة اى في الاحوال الثلاثة **قوله** لئلا يتوالى الفتحات الخ والغ ليعادل

ربنا اغفر لي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الکثرة خفة الفتحة والالف وایضا الاصل فی تحریک الساکن الکسر لانہ ساکن فی الاصل لانہ عوض عن التنوین اولانہ مبنی والاصل فی البناء ھوالسکون وایضا انما کسر النون لئلا یلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل بالفتحة ما قبل الیاء لکن قد یکون فتح ما قبل الیاء فی الجمع ایضا نحو مصطفین فلذا التی بفرق اٰخر **قولہ** ذلک اللحوق **جواب سوال** وھوانہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة الالف والیاء والنون **فاجاب** بقولہ ذلک اللحوق وانما زاد اسم الاشارة لیعنی قولہ ذلک لان ارجاع الضمیر مع الاشارة اوقع فی الذھن **قولہ** ولاباس باشتمالہ جواب سوال وھوانہ لما کان الضمیر المستتر فی لیدل راجعا الی اللحوق فدخل فیہ النون ایضا مع ان النون لایدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ لانہ عوض عن الحرکة اوالتنوین او تقریر السوال ھکذا ان الدال علی ان معہ مثلہ لیس الا ما ھو علامة التثنیہ وھی الالف والیاء دون التنوین لانھا قد تحذف کما فی الاضافة فلایکون دالا علی ان معہ مثلہ فلا یصح ارجاع الضمیر فی لیدل الی النون وتقریر الجواب من کلامہ ظاھر وانما لم ینسب الدلالة الی الالف والیاء فقط لانہ خلاف المتبادر لانہ اذا ذکر الاشیاء فالارجاع الی البعض دون البعض خلاف الظاھر فلذا انسب الدلالة الی الکل **قولہ** علی تقدیر تسلیمہ یعنی اقول ولا انسلم ان النون لایدل علی ان معہ مثلہ قال مولانا عصام الدین ان المنع الذی ذکرہ لیس علی ما ینبغی لانہ منع لما اجمع علیہ من کون علامة التثنیة الالف والیاء والنون عوض من الحرکة فی المفرد والتنوین فیہ فالعلماء متفقون علی ان النون لیست بدالة علی ذلک انتہی اعلم ان معنی قولہ علی تقدیر تسلیمہ ای تسلیم کل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال ای اما التقدیر عدم التسلیم فلان عموم المرجع لایقتضی عموم الراجع کما فی قولہ تعالیٰ وبعولتھن احق بردھن فان المرجع اعنی المطلقات عام للمطلقات الرجعیة والبائنة والضمیر مختص بالرجعیة واما التقدیر عدم التسلیم لعدم الدلالة فلان ما اجمعوا علیہ من ان علامة التثنیة الالف والیاء وان النون عوض عن الحرکة والتنوین انما یدل علی ان النون لیس بجزء من الدال اذ کونہ عوضا لایقتضی الاختصاص بالعوضیة لان الشیٔ الواحد قد یکون صالحا لامور کثیرة فلا یرد ما قال عصام الدین رح **قولہ** صح ان یقال وکذا صح ان یقال ان الدلالة المذکورة غرض من الامور الثلثة باعتبار کونھا غرضا من لحوق الامرین بناء علی لزوم الثالث لھما ھذا ما قال صاحب التکملة اعلم ان قولہ وکذا صح ان یقال الخ عطف تفسیر لقول الشارح رح کما یعلم من حاشیة نورالحق **قولہ** دالة علیہ للغلبة قولہ غایة ما فی الباب ای حاصل ما فی الباب وان الدلالة بالواسطة شائع فی کلامھم فانہ اذا صدر الفعل من البعض ینسب الی الکل مثلا قتل بنو فلان حیث لم یقع القتل الا عن البعض **قولہ** ای مع مفردہ وانما ارجع الضمیر الی المفرد لانہ لو رجع الی المثنی یکون الاعتبار افراد فاذا قلنا رجلان مثلا فھو بینا ولا مثل الواحد فان الواحد لایتضمن الا الواحد والالف والیاء بینا ولا الواحد الاٰخر

لہ الفہوم بین الحق ۱۲ منہ عفی عنہ

قوله فی العدد توطئة الی الاعتراض الذی بین الشارح بقوله ولو ارید بقوله مثله قوله
باعتبار دخوله جواب سوال وهو انه لما کان قید الجنس ماخوذا فی التعریف ینبغی ان لا
یصح اطلاق الابیضین علی الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس مع انه یصح فاجاب بقوله باعتبار الخ
یعنی لیس المراد من کونه من جنسه ان یکونا متفقین فی الحقیقة بل فی الجنس الذی وضع ذلک
المفرد له سواء اتفقا فی الحقیقة کرجلین او اختلفا نحو ابیضین لانسان وحجر لان الابیض موضوع لذات
من له البیاض والمراد من الجنس المفهوم ای مفهوم الموضوع له قال مولینا عصام الدین الاولی ترک
قوله الموضوع له لانه ینتقض الخ بالاسد اذا قیل رایت اسدین ویراد منهما الشجاعان من الرجال
لعدم الوضع فی المجاز اقول الوضع ههنا اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا فیشمل المثنی المجاز
ایضا کالاسدین للشجاعین قوله بوضع واحد احتراز عن مثنی المشترک باعتبار معنیین
کالقرئین للطهر والحیض فانه وان دل علی ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذی
وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد کذا قال صاحب التکملة قوله تحت جنس الخ وهو المسمی
بالقرء لکن تثنیته لیس بهذا الاعتبار بل باعتبار معنیین مختلفین قوله المشترک صفة جنس
قوله بینهما ای بین الفردین کرجلان فانه یدل علی ان مع الرجل رجلا اخر قوله المشترک بینهما
اشارة الی ان اشتراک الجنس بینهما مفهوم من لفظ المثنی ای من تعریف المثنی قوله لا یستغنی
من قوله من جنسه اجیب عنه بان الظاهر من المثل هو المثل فی الکمیة وحمل الکلام علی الظاهر
واجب خصوصا فی التعریفات فلذا ذکر الجنس او نقول ان المثل مقابل للاکثر الذی
هو المذکور فی الجمع ولا شک ان المراد من الکثرة ثمه هو التعدد فقط فالمراد من المثل ههنا ایضا
هو التعدد قوله وقوله لیدل آه جواب سوال وهو ان کل قید اذا اخذ فی التعریف لا بد ان یکون
للاحتراز وهو حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله انه
لیس جزء من التعریف بل اشارة الی بیان الغرض وهو یعلم من قوله معه مثله قوله والی انه
لا یجوز تثنیة الاسم الخ وهو یعلم من قوله من جنسه قوله باعتبار معنیین مختلفین ای
معنیین داخلین تحت جنس الموضوع له سواء کانا حقیقیین کالقرئان او مجازیین کالیدان فی النعمة
والقدرة بان یقال یدان بد باعتبار النعمة والقدرة بان یراد من احد الیدین النعمة ومن الآخر
القدرة او احدهما حقیقیا والآخر مجازیا کالاسدین اذا ارید به الاسد والرجل الشجاع
قوله فلا یقال قرءان تثنیة القرء بضم القاف وسکون الراء قوله علی الصحیح متعلق بقوله لا یجوز
قوله خلافا متعلق بالاطلاق ای هذا التثنیة لا یجوز مطلقا خلافا للبعض فی البعض وهو
الاعلام فانهم جوزوا تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین فی الاعلام کما ذکره بقوله ورد
بعضهم قوله وهذا یشکل ای انه لا یجوز تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین قوله جاز
ان یجعل اللام آه فنقول من شرح المفتاح الشریفی وفیه بحث اما اولا فلانه الخ یکون تثنیة التغلیب

قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وھوان یسمی احد المصاحبین کالابوین اواحد المتشابہین کالقمرین باسم الآخر ثم یاول الاسم بمعنی المسمی بہ مع انہ قال فی شرح التسہیل ان تثنیۃ مختلفی اللفظ محفظ ای توجد ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین للفردین فی نظر المتکلم یقصد افادتہ ولاشک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین افادۃ نفس الاب والام والقمر والشمس لامن حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلاً بالمسمّٰی بالاب وانکان صحیحاً فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم کما رأینا فی نفسی فی کل مرۃ ای لاقصد لی عند تلفظ ھذا اللفظ فان المقصود من قولہ تعالٰی فی قصۃ یوسف علیہ السلام ورفع ابویہ علی العرش ای علی السریر رفع الاب والخالۃ علی العرش لا رفع للسمین بالاب والی ماذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما شیٔ واحد انتھی ولم یتعرض للتاویل اجیب عنہ فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی احوالہ ولیس بمثنی حقیقۃ ای وانما اطلق للمثنی علی مثنی التغلیب مجازاً لا حقیقۃ یعنی ان ما قالوا انہا غیر قیاسیۃ ای لیس حقیقۃ وکذا قصد المتکلم شرط فی حقیقۃ وح لا اشکال قولہ ادعاء ای مجازا القوۃ التناسب بینہما کما قال اللہ تعالٰی ھُنَّ لِبَاسٌ لَّکُمْ وَاَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّھُنَّ قولہ ثم یؤل الاسم جواب سوال وھوانہ لما کان الاب اسما للام فلم یثنیا ولد الاب فاجاب بقولہ ثم یاول اسم الاب بمسمی بالاب مطلقا سواء کان ذلک المسمی حقیقیا اومجازیا قولہ بمعنی المسمی بہ ای بالاب قولہ فیکون معنی الابوین اشارۃ الی بیان مفہوم ثنیا ولہما قولہ

بلا احتیاج ای مع انہ لا یحتاج ھہنا الی الادعاء فانہ موضوع لکل واحد الخ قولہ قلنا لاشبہۃ فی صحتہ الخ لان ھذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی المجازی قولہ لکن الکلام ای الاختلاف مع البعض فی جواز تثنیۃ القرء بمجرد الاشتراک اللفظی ای من غیر اعتبار ھذا الاعتبار قولہ وھو الذی اختلف فیہ ای لیس الخلاف الا فیہ قولہ والمصنف اختار الخ اشارۃ الی بیان الخلاف ای المصنف اختار عدم جوازہ فی شرح الکافیۃ المسمی بالامالی وفی الایضاح جوزہ شاذ فلذلک قال الرضی والمصنف متردد فی ذلک قولہ وبہذا الاعتبار ای باعتبار انہ یراد بالاسم المسمی بالاسم صح تثنیتہ الاعلام قولہ زید مثلا مثال العلم المشترک حقیقۃ وقولہ وکذا علم الخ مثال العلم المشترک ادعاءً ای مجازا قولہ یاول بالمسمی بہ وھذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم ویخطر ببالہ اذ العلمیۃ تمنع فی الاستعمال فی الکثیر من اکثر بخلاف اسماء الاجناس لان الاب مثلاً یدل علی الکثیر فلوم یخطر ببالہ للکثیر لم یکن فیہما صحۃ الاعتبار فاذا الفت بہ وزالت علیہما ای علمیتہ الکثیر صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکۃ فی امر معنوی مضبوط وھذہ مشترکۃ فی امر مقدر وھو کونہما مسمی بہا ولا جل زوال العلمیۃ التزموا ادخال اللام عند التعریف لا یقال اذا کان تثنیتہا باعتبار تنکیرہا وھو شاذ کما ذکر فی المطولات فیکون تثنیتہما ایضا شاذا ولیس کذلک قلنا

تنكير العلم غير ضروری فی مواضع اخر غير التثنية لانه يمكن استعماله فی كل موضع من غير حاجة الی التنكير فجعله نكرةً من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافی العلمية فلا يلزم من شذوذ احدهما شذوذ الاخر وبما ذكرنا لا يرد بانه ما الفرق بين مثنی التغليب فی اسماء الاجناس وبين مثنی الاعلام المشتركة بكون التاويل فی نظر المتكلم واعتباره ولا يكفی التاويل المطلق فی الثانی دون الاول قوله ورده بعضهم ای رد التاويل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراك ای لا يحتاج فيها الی التاويل المذكور قوله فعلی قول هذا البعض اشارة الی التحقيق او اشارة الی الاعتراض اجيب عنه ان هذا البعض وان لم يعتبر الجنسية فی الاعلام لكنه يعتبرها فی الاسماء الاجناس فذكر الجنسية لرعاية اسماء الاجناس قوله ولما كان اخر الاسم فيه اشارة الی علة بيان جميع احكام المفرد الذی يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذی يتطرق اليه التغير فان حكم غير ما يتطرق اليه التغير يعلم من تعريف التثنية لانه لا يكون فيه شیء اخر سوی التعريف قوله حكم ما يتطرق ينبغی ان يقال حكمه فما الحاجة الی وضع المظهر موضع المضمر اجيب عنه انما فعل ذلك لدفع وهم وهو ان الضمير راجع الی التغير لقربه والحال ان حكم نفس التغير غير موجود فيما بعد بل الموجود حكم ما يتطرق اليه التغير قوله ای الاسم المقصور اشار بتقدير الاسم الی ان المقصور لا يكون الا فی الاسم فلا يقال رمی مقصورا قوله الف مفردة نقل عن الشارح فی الحاشية قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زيدا بابدال التنوين بالالف فی حال الوقف وكما فی قوله تعالی تواباً فان هذه الالف غير لازمة قوله ضد الممدود ای ضد اسم الممدود قوله محبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا فان قيل ان ههنا وجه ثالث تسمية المقصور فلم لم يذكره الشارح وهو ان المقصور ماخوذ من القصر بكسر القاف وفتح الصاد وهو خلاف الطول ای ضده قلنا انما لم يذكره لان القصر مصدر لازمی من قصر كشرف وكرم لا يمكن بناء المقصور ای بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهين فان القصر ثمه متعدی لانه مصدر من قصره يقصره بمعنی ضد الممدود او الحبس قوله كعصوان فان قيل ينبغی ان يقول كعصا فان عصوان مثال التثنية لا مثال للمقصور والمقصود مثال الاسم المقصور الفه منقلبة عن واو وايضا ينبغی ان يورد الشارح قوله كعصوان والوان بعد قول المصنف قلبت الفه واوا لان كل واحد منهما مثال التثنية التی قلبت الفه واوا اجيب عنه ان المراد كعصا فی عصوان فيكون مثالا لاسم مقصور فلما كان مفرد فيكون موضعه هذا دون ما بعده وانما كان الف عصا فی الاصل واوا لقولهم عصيا ای ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم يرد عليه ينبغی ان يقول لمجهول الاصل ومعلومه لئلا يكون فی عبارته قصور فاجاب صاحب التكملة عنه ان معنی قوله مجهول الاصل ای غير معلومة الاصل سواء كان الاصل فی الواقع او لا ثم يرد عليه ان ذكر الاخص واراده الاعم ليس الا مجازا وفی المجاز لا بد من القرينة فاجاب الصاحب المذكور عنه

بقوله وللاشارة الى ارادة العام اورد للشاذ من عديم الاصل حيث قالوا كالوان تثنية الى والف
الى عديم الاصل فان اذا لف الاسماء العريقة البناء اى خالصة البناء كمتى واذا والى لا اصل لهما
والمراد منها حالة العلمية وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
كمتعشرى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما لشخص قوله ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الامالة
من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم بها الاصل قوله اى والحال دفع وهم وهو ان الواو
فى قوله وهو ثلاثى للعطف فما بعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون تقدير
هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد للمعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى
المعطوف قوله هو راجع الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسوغ للمنفصل الا لتعذر المتصل ولا تعذر
ههنا فدفع لقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الراجع الى المقصور فيكون حالا
من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان للمقصور منقلبة عن واو ولا شك
ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء نحو زيد حسن اى باعتبار الوجه قوله اى غيرها فيه اربعة
احرف يعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون
حروفه الاصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثى المزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله غيرها فيه اربعة
احرف اى ذو ثلثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرباعى بيان لكلمة ما قوله قلبت الفه
واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والف التثنية و
انما لم يحذف معان دفع التقاء الساكنين يكون بحذف احد الالفين ايضا لئلا يلتبس بالمفرد عند
حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو ان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب
وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغى اذ ما ليس القلب فيه واجبا كيف يكون داخلا
فيما فيه القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز فليتامل قوله وخفيفة
بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا قوله لا يرد اى لا يرد الواو فيه اى فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر
ميمى من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله او عدمه اى او كان معلوم
الاصل مع وقوع الامالة فيه كميتان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء
لا عين الكسرة قوله كحبلى لان الفه زمة للتانيث قوله فالفه منقلبة بالياء جواب سوال
وهو ان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما اد قوله منقلبة لبيان التعلق وانما اتى
بجملة اسمية ولم يأت بجملة فعلية بان قال قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت
الفه واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى
ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوى اوجب
قلبها بالواو فى الجمع اى فى الاخر مع الضمة والكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصدر والاياء

بدون حرف الجر مع انہ اخصر واوفق للسابق لانہ یحتمل ان یکون تقدیرہ قلبت یاء فیکون جملۃ فعلیۃ وهی غیر مرادۃ ههنا قولہ وتخفیفا عطف علی اعتبارا قولہ ای غیر زائدۃ جواب سوال وهو ان الحروف الاصلی فی العرف عبارۃ عما یکون بمقابلۃ الفاء والعین واللام فعلی هذا لا یخرج ما یکون منقلبۃ عن اصلیۃ مع ان المقصود اخراجہ فاجاب بقولہ ای غیر زائدۃ الی آخرہ فالحاصل ان المراد بالاصلی بمعنی الثابتۃ فی محلہ لیخرج عنها الاقسام الثلثۃ لا بمعنی المتعارف قولہ للتنسک اسم فاعل من باب تفعل للعابد قولہ بضم القاف الخ هذا یخالف لما فی القاموس من ان قرو کنان لحسن القراءۃ وکرمان للمتنسک ولعل الشارح رح اطلع علی ذلک الا انہ نقل ذلک من کتب اللغۃ غیر القاموس قولہ قلبها واوا حملا علی الاخوات قولہ ای منقلبۃ عن الف التانیث جواب سوال وهو ان الهمزۃ للتانیث غیر موجودۃ فی کلام العرب فاجاب بما تری قولہ کان حمرا ای هذا النقش قولہ من جنس الالف لان ثقل الحرفین اللذین هما من جنس واحد اقوی من الحرفین اللذین هما من جنسان قولہ فینبغی ان لا یقع آہ هذہ مبالغۃ فی الهرب من اجتماع الامثال قولہ والواو اقرب الخ جواب سوال ظاهر وایضا انما ابدل الهمزۃ بالواو لاجل کراهۃ ثبوت علامۃ التانیث فی الوسط واثبت التاء لضرورۃ رفع اللبس وتعین الواو تحرزا عن اجتماع الیائین فی حال النصب والجر قولہ لثقلها ای ثقل الواو تعلیل الاقرب قولہ فی مثل اقتت اصلہ وقتت من الوقت قولہ واجوہ اصلہ وجوہ وکذا فی اواعد اصلہ واعد واو یعد واو یعدۃ فی اسم مصغر قولہ وربما صحت ای بقی علی الاصل قولہ یاء لخفۃ الیاء قولہ والاعرف آہ جواب سوال وهو انہ لم یختر المصنف رح هذا قولہ بان یکون للالحاق لم یقل او زائدۃ مع انہ الموافق لما تقدم من قولہ ولا منقلبۃ عن اصلیۃ او زائدۃ اشارۃ الی ان الزیادۃ فی الممدودۃ لا تکون الا للالحاق قولہ کعلباء وهو عصب العنق وهما علباوان ای الاثنان من العصب علباوان کذا فی الصحاح وکذا نقل عنہ ای عن الشارح قولہ المذکوران اشارۃ الی ان اللام فی الوجهان للعهد قولہ جائزان خبر لقولہ فالوجهان فیکون الجزاء جملۃ قولہ فی الصورۃ الاولی وهو علباء اصلہ علبای او علباو وقولہ ملحقۃ بالاصل ای کل واحد من الواو والیاء ملحقۃ بالحرف الاصلی وهو السین فی قرطاس ویفهم من عبارۃ الشارح ان الحرف الزائد للالحاق ولا فی مثل علباء وهما الواو والیاء ثم عوض عنہ الهمزۃ قولہ وفی الاخری وهو کساء ورداء قولہ عن اصلیۃ ای عن واو او یاء وقولہ لا عین الهمزۃ ای ولکنا اعلم ان الوجهان ما الا ان ابقاء الاصلیۃ اولی من قلبها حتی لم یذکر سیبویہ فیها الا الاثبات وابدال الملحقۃ اولی من اثباتها لانها لیست اصلیۃ ولا منقلبۃ عنها بل من زائدۃ فنسبتها الی الاصلیۃ بعیدۃ والمبدلۃ من اصلیۃ بالعکس کذا قال صاحب التکملۃ لکن قولہ والمبدلۃ الخ یبینا لقولہ الا القار الاصلیۃ اولی قولہ وفی الترجمۃ الشریفۃ اسم کتاب لجدہ الشریفۃ ای الذی لہ النسبۃ الی شریف والمراد بہ السید فانہ اعترض علی المصنف رح فی شرحہ فاوردہ الشارح ههنا قولہ من هذہ العبارۃ وهو قولہ

فالوجہان قولہ لکن المشہور ردایان لان اصل رداء رداى بالياء قولہ لیکون ای قولہ فوجہان قولہ کما ھو ای المذکوران قولہ لکن تصفحنا اشارة الی الجواب وھہنا نسختان احدھما بتقدیم الصاد ای تصفحنا والثانی بتقدیم الفاء ای تفحصنا ومعنی الاول قلبت ورقا بورق ومعنی الثانی ای تفحص کردیم قولہ اثر ما حکم ای شیئا مما حکم آہ فان قیل عدم وجدان ما ذکرہ السید فی کتب الثقات لایستدعی عدم ثبوتہ فی نفس الامر بل ھو لم یجدہ قلنا مرادہ مما ذکران ما ذکرہ المصرح موافق بکتب الثقات فکانہ اشارة الی ان ما ذکرہ السید غیر معتبر لکونہ غیر مذکور فی کتب الثقات اعلم ان عبارة المفصل ھکذا وما اخرہ ھمزة لایخلو ھمزتہ اما ان یسبقھا الف علی اربعة اضرب اصلیة کقراء او منقلبة عن حرف اصلی کرداء وکساء او زائدة فی حکم الاصلیة کعلباء او منقلبة عن الف التانیث کحمراء فھذہ الاخیرة تقلب واوا لاغیر کحمراوان والباب فی البواقی ای النوع من الحکم فی البواقی ان لایقلبن وقد اجیز القلب وایضا وعبارة للمفتاح ھکذا واما الممدودة فاذا کانت للتانیث قلبت ھمزتھا واوا والالم تقلب سواء کانت اصلیة کقراء او منقلبة عن حرف اصلی ککساء او عن الجاری مجری الاصل وھو ان یکون للالحاق کعلباء وقد رخص فی القلب وعبارة اللباب موافق لما فی المتن قولہ باشتھار ای باشتھار ردایان قولہ عندما وقع الخ اشارة الی الاعتراض وقولہ ھذا اعم الخ جواب عن ھذا الاعتراض قولہ المبدلة والمبدلة عبارة عن الھمزة فیکون ھذا الکلام مناسب مائل الی ما حکم علیہ السید لکن ما ادعاہ من الاشتھار لایثبت بقول الرضی وذلک لانہ اوردہ بلفظ قد حیث قال قد تقلبت المبدلة آہ وایضا ادعی الرضی فی کتابہ شذوذہ وایضا قول الرضی اعم من ان یکون الاصل واوا او یاءً ولایکون مخصوصا بالیاء فلا یثبت الاشتھار الذی ادعاہ والیہ اشار بقولہ وھذا اعم لتفاوتکان الاصل اعم فیکون مترددا فکیف یثبت الاشتھار مع التردد فان قیل التردد غیر موجود ھھنا لان الھمزة اذا کانت مبدلة من الواو فیجعل یاء فیما اذا کانت الھمزة مبدلة من الیاء فیجعل یاء بالاولی قلنا سلمنا ان لاترددفی الواقع لکن التردد من حیث اللفظ کان فی دفع الاشتھار قولہ وتحذف نونہ للاضافة اعلم ان حذف نون التثنیة والجمع فی بحث المجرورات حیث قالوا وتحذف التنوین وما قام مقامہ من نونی التثنیة والجمع للاضافة ذکرہ ھھنا للاطراد اولدفع وھم وھو ان نون التثنیة لما کان عوضا عن الحرکة عند البعض توھم انھا لاتحذف عند الاضافة لانھا لیست عوضا عن التنوین عند ھذا البعض فدفع انھا تحذف مطلقا ای عند الفریقین قولہ ای لاجل الاضافة لما قال الشارح الھندی رح ان اللام فی قولہ للاضافة للوقت ای وقت الاضافة فیرد علیہ ان اللام لما کان للوقت صار الاضافة ظرفا للحذف فلا یعلم سبب حذف النون وایضا کون اللام للوقت مجاز لایصار الیہ الا عند تعذر المعنی الحقیقی وھو السببیة فعدل الشارح رح عنہ وقال ای لاجل الاضافة ای اللام للسببیة فعلی ھذا یعلم سبب الحذف وھو الاضافة کما قال الشارح قولہ مقام التنوین فان قیل ھذا انما یستقیم علی قول من جعل النون عوضا عن تنوین المفرد واما علی قول من جعلھا عوضا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يستقيم قلنا ان عندهم وان كان عوضا عن الحركة لكن صورته صورة التنوين فلهذا حذف قوله فيتنا فيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن الحركة ايضا قوله وحذفت تاء التانيث الخ جواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند بناء التثنية كشجرتان وتمرتان فكيف تحذف تاء خصية واليه عند بناء التثنية اعني خصيان والييان فاجاب بقوله وحذفت تاء التانيث في خصيان والييان على خلاف القياس فقوله على خلاف القياس مقدر في المتن كما قال الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل يدل على الاعتراض قوله التي قياسهان لا تحذف اشارة الى بيان السلب قوله عن اخر المثنى كشجرتان فان قيل ان التاء في شجرتان وتمرتان ليس في اخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى كما قال الشارح للمثنى هو الملحق مع اللاحق لان الالف والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخر الحروف للمثنى كان كانه اخر المثنى اذ لا لكثر حكم الكل او نقول ان عبارته بحذف المضاف اى اخر مفرده وهذه المسامحة مر سابقا من المصرح فسلك الشارح مسلكه قوله مع جوازه جواب سوال وهو ان استعمال شئ على خلاف القياس على قسمين احدها ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و يستعمل في مخالف القياس فقط فسأل السائل اى قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه حذفها الخ جواب سوال وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع الداعي والاخر من غير الداعي فسأل السائل اى نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الخ قوله لا يمكن الانتفاع اعلم ان المراد من عدم امكان الانتفاع بدون الاخر من حيث العادة لا من حيث الامكان فلا يرد ان انتفاع الاليتين المقصود وهو ممكن باحدهما قوله صارتا بمنزلة ففي العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناهما والمراد من ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب الخ يعني ان خصى بدون التاء مستعمل لان التاء محذوفة من التثنية قوله وانكانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصى لما كان لغة في خصية فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصى فاجاب بقوله وانكانتا اقل يعني انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما ان المصرح عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال سابقا ويحذف نونه بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصب للعدو هو انه لو قال وتاء التانيث بالعطف على النون لكان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت على خلاف القياس اى في الزمان الماضي والاغلب في الماضي الانقطاع دون الاستمرار بخلاف المضارع لان الاغلب فيه الاستمرار الا بقرينة قوله اى اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع والتثنية لا يكون الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو فعلا وفعلوا فمنوبا عتبار الاسم وهو الفاعل لان معناه فعل الاثنين لا فعلين لهما اوله وايضا انما اول بالاسم احترازا عن الف ولام الاستغراق فيه

فانها ایضا دال على احاد مقصودة لكن ليست باسم **فان قيل** ان مسلمان ومسلمون مما يدل جزئه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما **قلنا** قد مر فى صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان لكن لشدة الامتزاج عدتا كلمة واحدة وايضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فالمجموع موضوع لمجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقول ان الواو والنون فى الجمع من الحروف المبانى واما جواب الاول على قول من يقول انهما من الحروف المعانى او المقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعنى ان الجمع فى حكم المفرد لانها ماخوذ وماخوذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع **فان قيل** ان تعريف الجمع لا يكون مانعا لانه دخل فيه مثنى اسم الجمع نحو طائفتين او مثنى الجمع المكسر نحو رجالين فانه يدل على احاد مع انه ليس بجمع **قلنا** المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو المتبادر وهذه الدلالة على الاحاد ليست مطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية **قوله** على الجملة انما زاد هذا ليخرج كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس ذائقة الموت قوله اى يتعلق الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان المقصود منها شئ آخر والحال انه خلاف المدعى فدفع بقوله اى يتعلق بها القصد لا الشئ الاخر قوله فى ضمن ذلك الاسم انما زاد هذا ليخرج منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل رجل يطيق هذا الحجر فانه دل على جملة الاحاد لكن ليس فى ضمن ذلك الاسم الذى دل على الاحاد بل فى ضمن المضاف اليه وهو نملة فى قوله كل نملة لان كل لازم الاضافة **قال عبد الرحمن** انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل على احاد عام يدل على جميع الاحاد دفعة ومايدل على الاحاد فردا فردا ولكن لا يدل على جملتها **فان قيل** المفرد خارج بقوله بحرف مفرده كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له **قلنا** اغناء قيد الثانى عن الاول جائز فان قيل سلمنا انه جائز لكن اذا كان القيد الاول مذكورا فى التعريف واما اذا لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى تقديره **قلنا** تقدير الجملة ههنا ضرورى ليكون عبارة التعريف على التبادر لان المتبادر من قوله على آحاد هو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله فى ضمن ذلك الاسم لاخراج التثنية لانه يصدق عليها انها اسم يدل على جملة الاحاد يتعلق بها القصد لكن لا فى ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن يرد عليه انه يلزم اخذ المحدود وهو الجمع فى الحد لان الاشارة فى ذلك الاسم الى الجمع **قوله** بحروف مفرده انما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده بدون الحروف لان المتبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئته مع ان الصيغة للمفرد لا يبقى حال الجمع وايضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهى نسوة لا تحقيقى لكن حروف مفرد النساء متحققة فى النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كعمر المعدول من عامر لكن حروف عامر متحقق فى عمر مع عدم تحقق كون عامر معدولا عنه لعمر اعلم ان المراد بالمفرد اعم من التحقيقى والتقديرى كالمجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه وان لم يكن له مفرد حقيقى لكن ثبت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفرده لنسوة من حيث الفرض

وما قالوا ان مفرده امرأة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون النساء اسم جمع لا جمع بل الجمع ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كنسوة في النساء **قوله** اي بحروف هي مادة لمفرده دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالدلالة بحروف مفرده مع الهيئة معها ان هيئة المفرد لا في الجمع فدفع بقوله اي بحروف ام يعني ان الهيئة غير مرادة ههنا وايضا فيه اشارة الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد لی الاختصاص المستفاد من اللام المقدرة التي اظهر الشارح رح بقوله هي مادة لمفرده يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد **قوله** الذي هو اسم دال الخ **جواب سوال** وهو ان المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الدور وحاصل **الجواب** ان المفرد ههنا وان كان في مقابل المثنى والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد فلا دور **قوله** على واحد واحد بطريق البدلية **قوله** حال كون **جواب سوال** وهو ان قوله بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لا بد لهما من الاعراب المحلي فما هو ههنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفعول به لا حرف الجر ثم الجار يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله متلبسة **قوله** بحسب الصورة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا اخرج كثير من الجموع **قوله** اما بزيادة اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصان ككتب وحمر او باختلاف الحركات فقط كأسد جمع أسد او مع السكنات كنُنُد جمع ندر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب جمع قضيب اي ذكر وقد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اي طاقة الكرم **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه فلك لان التغير غير موجود فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري موجود فيه وهو ان ضمة فلك ان اعتبر كقفل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر كأسد فيكون جمعا وكذلك هجان بمعنى بيض من النوق يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار وهو ان كسرة هجان ان اعتبر بنصار جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وحمار فيكون مفردا **قوله** فالجار في قوله بحروف **جواب سوال** وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار قولنا وبقوله دل لان كل واحد منهما صالح للمتعلق فوله على سبيل التنازع فقطعه هذا ان قوله بحروف مفرده اي كان متعلقا بقوله دل يفيد المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اي مقصودة بها اي بحروف مفرده **قوله** وقوله بتغير ما الخ فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لانه علم ما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف الخ فذكره ههنا ليس الا اشتغال بما لا يعني قلنا هذا تصريح بما علم ضمنا وبيان الحاصل المعنى وايضا انما ذكره ههنا لدفع الوهم وهو ان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصودة

له ٥٦ للصحيح بخلاف من الالف واو او بالفتح جمع الصحيح ١٢

على سبيل التنازع والحال ان التعلق بمقصودة غير صحيح لانه ح يكون الباء للسببية والحال ان التغير ليس بسبب لقصد الاحاد لان السبب مقدم على المسبب والتغير مؤخر عن قصد الاحاد ثم هنا بحث وهو انه لا حاجة الى جعله ظرفا مستقرا لان في تعلقه بدال ضميرفيه اى دال بحروف مفرده بسبب تغير ما اجيب عنه لو تعلق بدال لا يفهم منه ان تغيره يكون بحروف ذالك المفرد بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحروف المفرد او غيره والمقصود هو التغير بحروف ذالك المفرد قوله ودخل في قوله الخ جواب سوال وهو ان التغير لما كان ماخوذا في التعريف فعلى هذا لا يكون جامعا لخروج جمع السلامة فاجاب بقوله ودخل في قوله بتغير ما جمع الخ قوله جمع السلامة صيغة التثنية والمراد جمع المذكر والمؤنث قوله وقوله مادل على احاد وهذه جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان ما ذكر في المتن تعريف الجمع وكل تعريف يكون مشتملا على الجنس والفصل فما هما في هذا التعريف فاجاب بقوله وقوله اه قوله فانها وان لم تدل جواب سوال وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يصح كون قوله مادل على الاحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس قوله فقد تدل عليها استعمالا كما اذا ذكر صفة للاجناس كقولك وجدت دينارا ابيضا فلما جعل الابيض صفة للدنانير علم ان المراد منها هو الاحاد لا الجنس فالمراد بدلالته الجنس على الاحاد هي الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شاب مفارقها علم ان الشاب بتخفيف الباء عبارة عن الشيخوخة و بالتشديد عبارة عن رجل نبتت لحيته اى جوانی ومعناه پیر شد سرما فان مفارق جمع وان لم تدل على الاحاد في الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدليل اضافة الى ضمير المفرد اذا المفرد الواحد راس واحد لكن دل على الاحاد من حيث الوضع وقد يستعمل في الاثنين نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا جميعا كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقة قوله وبعض اسماء العدد اى يشتمل بعض اسماء العدد فان قيل الاولى ترك لفظ البعض لانه يستعمل فيما يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله ههنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط فينبغي ان لا يذكر لفظ البعض اذ الواحد نادر لا اعتبار له قلنا ان استعماله وان كان فيما ذكرت لكن الشارح رح نظر الى الوضع ولفظ البعض في الوضع اعم من الاقل والاكثر قوله كثلاثة وعشرة وما بينهما وانما خص عن الادلى لكثرة استعماله قوله فاذا قصد بها جواب سوال وهو ان قوله مقصودة بحروف مفرده مركب فسال السائل ان تخرج اسماء الاجناس الجميع المركب ام ببعضه فاجاب بقوله فاذا قصد بها اى باسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود في الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس قوله بحروف مفرده لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه قوله وكذا يخرج الخ لعدم المفرد لهما قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع الفاء للتفريع على تعريف الجمع لانه لما اخذ فيه قوله بحروف مفرده علم ان ما لا مفرد له فهو ليس بجمع فان قيل انهم قالوا النساء

جمع مع انہ لا مفرد لہ فکیف یکون جمعا **قلنا** المفرد اعم من ان یکون حقیقۃ او فرضا والحال ان المفرد الفرضی ثابت النساء وھو نسوۃ **فان قیل** لم لم یفرض المفرد لتمر و رکب وھو تمرۃ و رکبۃ **قلنا** ان ھھنا وجد المانع من جمعیتہما لانہ لو کان جمعا اما ان یکون جمع القلۃ او الکثرۃ لا سبیل الی الاول لانہا علی اوزان مخصوصۃ کما سیاتی ولا الی الثانی لان جمع الکثرۃ لا یصغر علی لفظہ بل یرد الی واحدہ ثم یصغر تصغیر لئلا یلزم اجتماع الفرعیتین فی لفظ واحد واحدھما الجمعیۃ والاخر التصغیر وھذا غیر جائز فی تمر لانہ یقال تمیز لا تمیرۃ یعنی لو کان تمر جمعا لم یقع تصغیرہ علی تمیز بل یرد الی تمرۃ والحال انہ لا یرد علم انہ مفرد **قولہ** مما کان الفارق بینہ وواحدہ التاء و قد یکون یاء ای یاء النسبۃ **فان قیل** ان اسم الجنس لیس بجمع مطلقا سواء کان الفرق بینہ وبین واحدہ بالتاء اولا فینبغی ان یفسر نحو فی قولہ فنحو تمر بمطلق اسم الجنس وایضا لما وجد لہ الواحد بالتاء کان جمعا لان خاصۃ الجمع ان یکون لہ واحد من لفظہ فکیف یکون اسم جنس **قلنا** انما فسر نحو بذلک لا بمطلق اسم الجنس لانہ محل الاشتباہ ای مشابہ بالجمع لدلالتہ علی الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذی لا فارق لہ وھو ما لا تمیز احادہ فی الخارج کالماء والتراب فلا اشتباہ فیہ لعدم دلالتہ علی الاحاد وایضا انما خصہ التنصیص علی محل الخلاف فان الذی لا یفرق بینہ و بین واحدہ بالتاء لیس بجمع اتفاقا وعن الثانی انما لم یکن جمعا وان وجد لہ المفرد من لفظہ لانہ لو کان جمعا اما ان یکون جمع القلۃ او الکثرۃ لا سبیل الی کل واحد منہما لما مر انفا **قولہ** لیس بجمع علی الاصح لانہ لو کان جمعا فاما ان یکون جمع قلۃ او کثرۃ لا سبیل الیہما لما ذکرنا **قولہ** کالجماعۃ فانہ اسم جمع قولہ عن حد الجمع لعدم المفرد لہ من ترکیبہ **قولہ** یقع علی الواحد والاثنین سہو من الکاتب **قولہ** بخلاف اسم الجنس لانہ لا یستعمل فیما دون الثلث **فان قیل** ان قولہ اسم الجنس یقع علی الواحد ینافی ما سبق من قولہ ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع علی مفہوم الجنس فقط لا علی الاحاد حیث قال الشارح فانہا وان لم تدل علی الاحاد وضعا الخ **قلنا** لا منافات لان الوضع المنفی سابقا من حیث الاحاد وھی جمع فلا ینافی الواحد فلا ینفی الوضع منہ او نقول ان معنی قولہ وضعا بمعنی لیس بمجاز یعنی وقوعہ علی الواحد لیس بمجاز لکثرۃ الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانہ لا یقع علیہما الا مجازا **قولہ** الکلم لا یقع علی الکلمۃ بل یقع علی الثلثۃ وما فوقہا **قولہ** قیل ذلک اشارۃ الی الجواب وانما اتی بلفظ قیل اشارۃ الی ضعفہ اذ کونہ بحسب الاستعمال دون الوضع لابد لہ من شاھد **قولہ** لا ضیر فی التزام الخ لان مقصودنا عدم کونہما من الجمع **قولہ** من ترکیبہا ای من لفظہا کما لہ مفرد وھو جمل وکذا الباقر بقر والرکب راکب **فان قیل** اذا کان الراکب مفرد رکب وکذا غیرہ یکون داخلا فی الجمع فکیف یکون اسم الجمع **قلنا** الجمعیۃ لا یثبت بمجرد وجود کون الواحد من لفظہ بل الجمع لابد من الشروط الاخری وھی ان لا یرجع الیہ ضمیر المفرد وکذا لا یصغر بلا الی الواحد وکذا لابد ان یکون من اوزان الجمع ففی الراکب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشروط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا قوله نحو ابل وغنم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما و كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جمال الدين والاولى ايراد المثالين بحيث كان احدهما الاسم الجنس والاخر الاسم الجمع قوله ونحو فلك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان تغير المأخوذ فيه اى فى الجمع قوله اى بحسب النقد يراى بحسب الفرض قوله اى المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط او اشارة الى ان قوله هو مبتدأ محذوف الخبر ليصح الحمل لان حمل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح ومكسر ووجه الحصر ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما او لا فالاول صحيح والثاني مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله اى الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي يقتضي الموصوف فلذا زاد قوله اى الجمع قوله تارتا جواب سوال وهو ان الجمع بالحروف كالجمع بلفظ الجمع فيكون معناه الجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالالف والتاء للمذكر والمؤنث وهذا باطل فاجاب بقوله تارتا قوله فالجمع الصحيح المذكر يرد عليه ان التذكير والتانيث من صفات المفرد دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اى المذكر مفرده اى انه صفة باعتبار حال متعلق الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمذكور سابقا نكرة حيث قال المذكر فينبغي ان يقع ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكر فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على ما كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا وانما لم يعينه قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح كما فسره الرضى لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا كما قال الهندى رح لان سوق الكلام فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندرى بكثرة الحذف فى كلام الرضى دون كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتأمل صادق قوله المذكر وفى بعض النسخ فالمذكر بالفاء التفسيرية قوله مضموم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصطفيون فان قيل ينبغي ان لا يذكر قوله مضموم اذ لو لم يذكر قوله مضموم تم الكلام قلنا الا انه اورده رعاية لعديله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسورا ما قبلها قوله لثقل الواو والضمة وهذا انما يكون فى حال الرفع فاختاروا فتحها فى حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة واحدة وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه لو كسر النون فى حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختير الفتح فى الرفع ليكون النون على حالة واحدة قوله ذلك اللحوق الخ فلا يرد انه لا يطابق الراجع والمرجع لان المذكور اشياء ثلثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافى ان يكون له دخل فى الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل فى الدلالة فمنا فظ اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة يكون النون منويا فى التقدير قوله او مع

الملحوق الا ان اللاحق والمحوق جميعا يكون مع الملحوق لان اللحوق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع الملحوق فيكون اللحوق ايضا معه قطعا **قوله** اى مع مفرده انما لم يرجع الضمير الى الجمع لئلا يلزم تكرار الجمع ثم يرد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى وايضا يرد المفرد صفة اللفظ فيكون معناه ان فى المسلمين مع لفظ مسلم الفاظ اخر وهو خلاف المقصود **فاجاب** بقوله الواحد يعنى المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المعنى ثم لما كان الواحد مشتركا بين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ فلا يثبت الفائدة فى تفسير المفرد بالواحد فدفع بقوله من حيث معناه يعنى المراد منه ههنا ما كان صفة المعنى **قوله** اسم التفضيل اعنى قوله اكثر منه **قوله** اصل الفعل وهو الكثرة **قوله** فى المفضل عليه وهو الواحد **قوله** ولا كثرة فى الواحد اى والحال ان لا كثرة وهو اصل الفعل **قوله** فان كان الخ الفاء لتصغير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص والمقصود والصحيح **قوله** اى اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليس اخر الجمع بل وسطه **قوله** ملفوظة او مقدرة جواب سوال وهو ان الياء غير موجودة فى قاض فكيف يصح قوله حذفت **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة فى المفرد ترد فى الجمع ثم تحذف ولم تبق على الحذف السابق لان سبب الحذف غير متحد ههنا اذ سببه قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفى الجمع التقاء الساكنين بين الياءين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت **قوله** بعد سلب جواب سوال وهو انه لما نقل ضمة الياء الى ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وذا لا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب **قوله** ولما كان اخره **فان قيل** ينبغى ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام فى الاسماء وقوله وحذفت الالف دون حذفت بالضمير الراجع الى الاخر شاهد عليه **قلنا** انما جعل الضمير المستتر فى كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذفت الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف لكن اقال صاحب التكملة وعلم منه ان الالف من الشرح لا من المتن **قوله** اى اخر الاسم لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير اخره فى المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا لكن اقال صاحب التكملة اجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقى وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى وهو ما يصلح ان يكون واحدا من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح رح اشارة الى ان المراد من المفرد السابق هو المفرد بالقوى **قوله** اى الف مقصورة اشارة الى بيان الموصوف **قوله** اى حرف كان انما فسر كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا يظهر فى كلمة ما لكونه مبنيا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه **قوله** اى شرط الاسم انما ارجع الضمير فى شرطه الى الاسم مع ان الشروط للجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الاشتمال

لان الاشارة فی ذلک الی الاسم وکذا الضمیر فی کونہ راجع الی الاسم وکذا الضمیر فی قولہ انکان اسما راجع الی الاسم وایضا ان الشارح رح نظر الی جانب المعنی لان الشروط المذکورة تراعی فی الاسم حین ارید جمعہ ثم یرد علیہ لما کان هذه شروط الاسم ینبغی ان لا یوجد الاسم بدونها مع انما یوجد بدونها فاجاب بقولہ یعنی شرط صحة جمعہ قولہ فمذکر علم وههنا بحث من وجوه الاول ان قولہ وشرطہ مبتدأ وقولہ فمذکر خبره وهو محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل لان الشرط لا یکون الا من الاوصاف المحضة وقولہ فمذکر ذات مع الوصف وکذا العلم من الذوات وایضا ان الشرط لیس مذکر علم بل المذکر نفس الاسم لا شرطہ والثانی ان الخبر اذا کان جملة لابد فیہ من العائد والحال ان الخبر ههنا شبہ جملة وهو قولہ فمذکر ولا عائد فیہ الی المبتدأ بل الضمیر فیہ راجع الی الاسم والثالث ان دخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتدأ متضمنا معنی الشرط ولا تضمن ههنا والرابع ان الفصل بین المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا یجوز وههنا وقع الفصل کما تری فاجاب الشارح عن الاولین بقولہ ای فکونہ مذکرا الخ لان الکون من الاوصاف فیصح جعلہ شرطا ولئن ای لان التقدیر المذکور یکون الخبر من المفردات فلا یقتضی العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم یتضمن معنی الشرط لکنہ مقید بالشرط وهو قولہ انکان اسما فکانہ متضمن معنی الشرط فلذا صح دخول الفاء فی الخبر وعن الرابع ان الشارح ذهب فی ذلک الی مذهب شارح الهندی الذی جوز دخول الشرط بین المبتدأ والخبر قولہ فکونہ مذکرا یعنی ان فی المتن تسامح بذکر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذکیر والعلمیة لا نفس المذکر والعلم قال مولانا عصام الدین رح لا حاجة الی تاویل المذکر بالکون لبیان المبدأ لان قید الحیثیة شائع فی العبارات فیکون معناه مذکر من حیث المذکر ولا شک ان المذکر بهذه الحیثیة هو التذکیر وهو من الاوصاف فیصح الحمل فیکون ما الحیثیة الی ما قال الشارح رح بقولہ فکونہ الخ فلا حاجة الی التطویل اجیب عنہ ان قید الحیثیة لا دلیل علیہ لان الحیثیة تراعی فی تعریفات الامور الاعتباریة دون الاحکام لانها قطعیة بخلاف ما قال الشارح رح لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا نسلم ان مالها الی ذلک لان الحیثیة تدل علی المبدأ لکن لا مطلقا بل فی ضمن المشتق ای المراد الذات مع الوصف لا ان المراد الوصف فقط ثم قال الرضی ینبغی ان یقدر فی عبارة المصنف المضاف ای محصول مذکر فیکون من الاوصاف فلم لم یأتی الشارح رح بقول الرضی بان یکون العبارة بحذف المضاف اجیب عنہ ان تقدیر المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلک الاسم مذکر بعینہ ولیس المراد ان ذلک الاسم یجعل الغیر مذکرا وتقدیر المحصول یحتمل هذا لکن بالتأمل قولہ ان کان ذلک ای الاسم الذی ارید جمعہ قولہ محضا جواب سوال وهو ان الضمیر فی کان لما کان راجعا الی الاسم یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر فی الذهن والخارج جمیعا فاجاب بقولہ محضا یعنی المراد من الاسم الذی وقع خبرا اسم محض فیکون مقیدا والمراد من الاسم الذی وقع اسم کان اسم مطلق ای وجد فیہ معنی الوصفیة ولا فانقیل فعلی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وهذا لا یجوز لان حمل الاعم علی الاخص

جائز دون العکس قلنا ان الخصوص کما کان فی جانب الخبر لکن لا فی جانب الاسم وجہ الخصوص من وجہ وھو ان المراد من الاسم ھو الذی ارید تجمعہ لا مطلقا والمراد من الاسم الذی وقع فی جانب الخبر اسم مطلق من ھذا القید فیکون بینہما عموم وخصوص من وجہ واذا کان کذلک یصح الحمل نحو الخ ثم فضۃ فان قیل اللاخصر ان یقال من غیر معنی وصفیۃ فیہ بدون قولہ محضا قلنا ان فی کلام الشارح رح اشارۃ الی تفصیل بعد الاجمال وھو طریق عندھم ایضا قولہ من حیث مسماہ جواب سوال وھو انہ لا یصح توصیف العلم بقولہ یعقل لان العلم عبارۃ عن الاسم ولیس الاسم یعقل قولہ الصحۃ بناء الواحد فیہ لان البقاء علی الاصل اصل لکن لیس للعلم دخل فی الاشرفیۃ الا ان ما فیہ تعین اشرف من الغیر فلا یقال رجلون بل رجال قولہ فاعطی الاشرف للاشرف اعلم ان فی اعطی ضمیر راجع الی الجمع وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ وقولہ الاشرف بالنصب مفعولہ الثانی و قولہ للاشرف علۃ الاعطاء وقدم مثلہ فلا یرد ان باب الاعطاء متعدی الی المفعولین من غیر واسطۃ حرف الجر فینبغی ان یقال الاشرف فی موضع قولہ للاشرف قولہ فان فقد فیہ الکل ای شرط ثلثۃ وھی المذکر والعلم والعقل کالعین اعلم ان المراد من العلم ھو العلم الخاص کزید فیقال زیدون فلا یرد ان العین من الاعلام المشترکۃ فقد فقد فیہ الاثنان لا الکل لان العلمیۃ موجودۃ فیہا قولہ کالمرءۃ فانہ فقد فیہا الاثنان وھما العلم والذکورۃ قولہ نحو اعوج لفوات العقل فیہ قولہ اعوج بلا لام فرس لبنی ھلال ینسب

فانہا اسم اسم مشترک کالرجل

الی الفرس الاعوجیات ای اولاد بنی ھلال منسوب الی اعوج کان ذلک الفرس فی الابتداء لکندۃ اسم شخص فاخذہ سلیم اسم شخص ثم صار الی بنی ھلال وصار الی بنی ھلال من بنی الکل المرار ای اخذ من سلیم نبی اکل المرار ثم صار منہم الی بنی ھلال وفرس یعنی ابن عصر کذا قال صاحب التکملۃ قولہ وفرس یعنی عطف علی فرس الاول ای کما ان اعوج علم الفرس بنی ھلال فکذلک اعلم

ای قول صاحب التکملۃ

لفرس یعنی ابن العصر قولہ والا المذکر جواب سوال وھو ان طلحۃ داخل فی ھذہ لوجود الشرط وورقاء وسلمی خارجۃ عن ھذہ القاعدۃ لعدم التذکیر وبالعکس فاجاب بقولہ والا الخ یعنی ان المراد بالمذکر المعنی الاصطلاحی وھو ما لا یکون فیہ علامۃ التانیث الا انہ خص التاء لکونہا الاصل فی التانیث لانہا لا یتغیر بالحذف والابدال بخلاف الالف کما قال الشارح رح دون المعنی اللغوی یعنی ما اتصف بصفۃ المذکورۃ فاندفع اعتراض شیخ الرضی وھو کان علی المصنف رح ان یقول شرط التجرید عن التاء لید خل نحو سلمی وورقاء اسمی رجلین فانہما یجمعان بالواو والنون اتفاقا ویخرج نحو طلحۃ وتعمیم التاء من الحقیقی والتقدیری کما فعلہ الشارح رح لیخرج نحو سعاد وھند وزینب فانہا لا تجمع بالواو والنون ونحو زید اذا سمی بہ مؤنث فانہ یجمع بالالف والتاء لکون التاء فیہا مقدرۃ وید خل فیہا نحو سعاد وھند وزینب اذا سمی بہ مذکر لعدم تقدیر التاء حینئذ قولہ وابن کیسان فانہ فی ھذا موافق مع الکوفیین ھھنا قولہ بسکون اللام بناء علی الاصل قولہ وابن کیسان بفتحہا لانہ لیس جمع السالم المذکر بل فیہ شبہ المؤنث ففتح اللام مثل ما علی تکسیرہ من وجہ قولہ لان للعدد وجۃ جواب

سوال وهو ان الالف سواء كانت ممدودة او مقصورة للتانيث فما معنى قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب الممدودة واواً
واما المقصورة فيحذف فيزول صورة علامة التانيث قوله فتنمحى من باب الانفعال اى تزول قوله
لئے تشرط الاسم انما ارجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذى اريد جمعه جواب سوال وهو
انه يلزم الخروج من البحث اذ هو فى الجمع لا فى الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغى
ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه نحو ضاربة فاجاب بقوله الذى اريد جمعه ثم يرد عليه
انه ينقض بضاربة اذا اريد جمعها بضاربات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكر ثم يرد عليه
انه ينقض بضوارب لانه جمع مذكر اذ ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عنه صاحب التكملة ان كان معناه غير منقول
عن الوصفية ففائدته لاخراج نحو احمر اذا سمى مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا يجتمع مع
الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله اى له شروط
جواب سوال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وخبرية غير صحيح لانه يلزم حمل الاخص على الاعم
فاجاب بقوله اى له شروط يعنى ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سوال
وهو انه لما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله فمذكر يعقل اشتغال بما لا يعنى فاجاب
بقوله فالشرط الاول يعنى انه خبر محذوف المبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعراض
وقوله مذكر من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكرا بازدياد لفظ الكون قوله لما هو هو
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يصح
قوله فالشرط الاول اقول نعم كذلك لكن لما جعل المص واحدا فكذا الشارح رح ايضا جعل واحدا لان المص
قال فمذكر يعقل ولم يفرق ويعقل بالواو العاطف كما ذكر الواو فى الشرط الاتى واما جعل المص رح شرطا
واحدا لانهما من نوع وهو الايجاب لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يجعل الشروط السلبى كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب واجيب عنه النكتة للفارق للقارى والحال الان المصنف رح
اتى بالفصل فى الشروط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا على حدة فيكون فارق الباقى فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تاء التانيث
لان التجرد عن التاء علم من قوله فمذكر لكن جوابه ياتى فى بحث قوله ولا تاء التانيث فانتظره وانما لم يغير المذكر ههنا احالة على ما سبق من
قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه انما لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته فى قوله
ولا مستويا فيه مع المؤنث للزوم الظرفية للنفس قوله اى مذكرا غير مستوى الخ جواب سوال وهو ان المقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد
بها موزوناتها يكون اعلاما لها والعلم الا يضاف وههنا اضاف افعل الى فعلاء مع انه علم فلذا فسر الشارح رح بالوصف المشهور حيث قال اى مذكرا غير مستويا الخ

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكر مستويًا فى صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس فى الكائن ضمير بل فيه وضع للظاهر موضع المضمر وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله ايها اى الصفة قوله بل يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث فلجأ بالاعراض عن عدم الاستواء المطلق الى عدم استواء الخاص وفى بعض النسخ ذكر قوله بان يكون فى موضع قوله بل يكون ويكون بيانا لقوله غير مستو قوله للفرق بينه اى للفرق بين افعل الذى كان صفة مشبهة وبين افعل التفضيل لان معنى الوصفية فى افعل التفضيل اكثر من افعل الصفة لانه يدل على الزيادة فالمناسب ان يجمع افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه لقوتة فى الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا ينا سب ان يترك من الكامل هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه و ايضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله اى مذكره غير مستو جواب سوال مذكور قوله بل يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وماسبق فاجاب بقوله بل يكون قوله لان فيه بالتاء اى الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب فى الصفات يعنى اسم الفاعل والمفعول وصفة المشبهة والغالب فى الجامد التانيث بالالف والبحث ههنا فى الصفات فلذا يكون التاء اصلا فى الفرق بين المذكر والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذكر اشارة الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتاكيد النفى ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر فى تلك الصفة فى صيغتها وهيئتها مع المونث بان يستعمل فى المذكر والمونث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام اذ كيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره وانما اندفع لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع الضمير فى قوله وان لا يكون فى الموضعين الى الوصف والشارح ارجع الى الاسم المذكور فتدبر فانه من مزال الاقدام قوله مثل جريح وصبور الاول بمعنى المفعول والثانى بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك ان الكلام فى الجمع بالواو والنون لا فى الجمع بالالف والتاء فذكره ههنا استطرادًا قوله مخصوصا باحدهما وايضا انه لو جمع هذا الجمع فقيل جريحون فى المذكر وجريحات فى المونث ليلزم الاختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحد فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله ولا بتاء التانيث قال مولنا عصام الدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه بسبب اشتراط التذكير فى ذلك الاسم حيث قال فمذكر علم وايضا استغنى عنه بعدم المساوات اذ العلامة يستوى فيه المذكر والمونث اجيب عن الاول نعم لكن انما ذكره لدفع توهم ان المراد بالتذكير السابق هو التذكير من

جهة المعنى فقط فيكون قوله ولابتاء التانيث دليلا على ان المراد بالذكر السابق هو المجرد عن التاء عن الثانی لانسلم الاستغناء لان السابق اسم مذكر يستوی فيه المذكر والمونث وههنا اسم مونث يستوی فيه المذكر والمونث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لانه زاد سابقا لفظ مذكر ولم يزد ههنا حيث قال ان لايكون الاسم المذكور متلبسا آه وقال سابقا ان لايكون الاسم المذكور مذكرا قوله كراهة اجتماع يعنی لوجمع هذا الجمع لايخلو اما ان يجمع مع التاء او بدون التاء والاول غير جائز لكراهة اجتماع علامة جمع المذكر وتاء التانيث والثانی ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لايعلم ان الواحد مع التاء او بدونها وايضا فی الحذف يلزم فوت الغرض وهو المبالغة قوله وقد شذ نحو سنين قال مولانا عصام الدين الاحق بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة لان الشذوذ انما يتفرع على الشروط المذكورة لان شذوذهما بانتفاء شروط ولاتعلق له بحذف النون اجيب عنه ان الشذوذ يتفرع على حذف النون ايضا لانه قد لايحذف النون فی سنين بالاضافة كما فی قول القائل دعانی يجدانی سنينه فان السنين مضاف الى الضمير مع بقاء النون شذوذا قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع السلامة فی الحقيقة مثل عشرين بكسر العين وجاء سُنون بضم السين وهو قليل قوله بفتح الراء تنبيها على انها ليست بجمع السلامة فی الحقيقة قوله وقد جاء اسكانها كما هو الاصل قوله اوصفة اشار به الى انها ليست من القسم الثانی ايضا فلانه من البين انها من الاول فشذوذه لعدم شروطه فيها فلا يحتاج الى قوله اوصفة قوله فمن اراد التفصيل لذلك فليرجع اليه والقاعدة هذه انه اذا كان فی اخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة اولا مثل سنة فح لايدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل ارضين فيه لعدم التاء فی اخره فان قيل لم لايجوز ان يكون للواحد من التاء اعم من الملفوظة والمقدرة ويكون فی الارض تاء مقدرة لانه مونث سماعی قلنا ان كون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة مما لايرضى به طبع سليم لخفائه او يقال لايعتبر هذا التانيث لخفائه لانه ليس بحقيقی ولاظاهر العلامة قوله ما لحق اخره الف وتاء انما خصهما لان الغرض فيه الجمعية والتانيث وكل واحد من الحرفين تدل على كل واحد من المعنيين لان التاء كما يدل على التانيث يدل على الجمعية ايضا كما فی نُصَرَةٌ جمع ناصر وكذا الالف كما دل على الجمعية نحو رجال يدل على التانيث نحو حبلى وسلمى وانما زاد التاء مع انها موجودة فی المفرد لانها دال على تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فلاحتاج الى التاء التی يدل على تانيث الجمع فالتاء الواحدة ولا دال على تانيثهما لكن التميز حسن فلاجل الحسن زاد التاء الثانية قوله ای شرط الجمع الصحيح فی ارجاع ضمير شرطه ههنا على الظم لعدم الصادف لان قوله مفرده من المتن بخلاف ما تقدم قوله فان يكون ای فبان يكون الضمير عائد الى المبتدأ الذی هو شرطه ثم الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ قوله ای مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر للجمع قوله مزية الفرع على الاصل لان الاصل فی كل جمع ان يجمع بالواو والنون وبالالف والتاء فاذا جمع المونث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله جمع

بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا يذكر له اصلا وماله مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بها وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بها كصبعة وصبعات فمن قال انه لا حاجة الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لانه ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشئ **قوله** يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائضة ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيثه بخلاف ما كان التاء مقدرا فان قيل لا باس بهذا الالتباس لان معنيهما واحد فلو التبس احدهما بالاخر لا ضير فيه **قلنا** لا نسلم انهما بمعنى واحد لان الحائضة بالتاء التي جرى دمها بالفعل والحائض بلا تاء التي تكون قابلة للحيض بان تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية **قوله** عطف على قوله ان كان اعلم انه لما صح التاخير **قوله** و شرط من قوله ان كان صفة وله مذكر فلذا قال الشارح عطف على قوله ان كان لانه في الحقيقة عطف على الشرط فلا يرد فعلى هذا كان تقديره هكذا او شرطه وان لم يكن ولا معنى له **قوله** مطلقا لان الجوامد موضوعة بل اسها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **قوله** وفي شرح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض على المص قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقا **قوله** ليس بسديد لانه ايضا يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب اليه اشار بقوله بل هو فيها مسموع اي يتوقف على السماع **قوله** لا يطرد فيها الجمع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المونث الذي لم يسمع جمعيته لا يصح جمعيته بالالف والتاء فاختص بالافراد التي يسمع جمعيته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح اجيب عنه ليس المراد من الاطلاق اطلاقا في الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور في المتن كما قال الشارح اي من غير اعتبار الشرط **قوله** والكائنات جمع الكون **قوله** وذلك اي كون السماع من العرب شرط فيها لخفاء هذا التانيث **قوله** كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من حيث نفسه تقييد في التعريف وذا غير جائز **فاجاب** بقوله كما هو المتبادر **فان قيل** ان التغير في التعريف غير محمول على التبادر والا لم يتناول نحو فلك وحاصل الاعتراض كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار كما في فلك تكلف **قلنا** ليس المراد من التغير تغيرا مطلقا من غير تقييد نسبة الى البناء بل معناه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيرا في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا ليس مراده ان المتبادر من التغير المطلق عن غير قيد نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقيا او اعتباريا **فان قيل** ان التغير كما كان في جمع السالم باعتبار امر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وافراس **قلنا** ان التغير فيهما حصل في ذات

مفردهما حیث لم یبق علی هیئته وانکان حاصلاً بزیادة الالف بخلاف مسلمون حیث لا تغیر فیه الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفیون فتغیر یاء الواحد بعد حصول الجمعیة قوله واما التغیر المذکور فی تعریف الجمع جواب سوال وهو ان التغیر المذکور فی تعریف الجمع المکسر فقط یستلزم الاتحاد بین القسم والمقسم لان التغیر ماخوذ فی تعریف الجمع المطلق ایضا قوله وجمع القلة هذا تقسیم فی الجمع قوله ای جمع یکون علی وزن افعل کافلس جواب سوال وهو ان حصر جمع القلة فی الصیغ المخمسة باطل لان جمع القلة کما کان افعل کذلک افلس وکما کان افعال کذلک افراس الی آخره فاجاب بقوله ای جمع یکون الخ فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون افعل لانه لیس علی وزن افعل لان الشئ لا یوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعیته ثبت بالدلالة لانه لما کان الجمعیة ثابتة فیما یوزن به فجمعیته بنفسه ثابتة بطریق الاولی قوله کارغفة جمع رغیف ای قرص نان اعلم ان الاوزان اربعة ثلثها غیر منصرفة افعل للعلمیة لان الوزن علم للموزون ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمیة والتانیث واما افعال فهو منصرف لما فیه سبب واحد وهو العلمیة قوله وفی شرح الرضی اشارة للاعتراض علی المصنف وهو ان جمع السلامة لیس للقلة بل لمطلق الجمع من غیر نظر الی القلة والکثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلامة اذا کان معرفا باللام یکون مطلقا واذا کان نکرة یکون للقلة فما قال الماتن فهو فی صورة النکرة فلذا قال الشارح کمسلمین من غیر اللام وما قال الرضی فهو فی صورة التعریف فلا مخالفة بینهما وایضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحیح یحتمل الوجهین احدهما ان یکون من متعلقات جمع القلة والواو فی قوله وما عدا ذلک للاستیناف والثانی ان یکون الواو فی قوله والجمع الصحیح للاستیناف ولا یکون متعلقا بجمع القلة وقوله ما عدا ذلک عطف علی الجمع الصحیح فیکون داخلا فی جمع کثرة فلما کان المتن محتملا للوجهین فکان قول الرضی وللمصنف واحد لا مخالفة بینهما قوله المذکورة من الاوزان جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین اسم الاشارة والمشار الیه فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذکور ثم یرد علیه ان المذکور سائر الکتاب والحال ان سائر الکتاب لیس جمع کثرة فاجاب بقوله من الاوزان قوله وقد یستعار جواب سوال وهو انه ینقض بقوله تعالی ثلثة قروء فاجاب بقوله وقد یستعار قوله کقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء ای مع وجود القلة والنکتة فی ذلک فی ذلک التنبیه علی ان ثلثة الاقراء بالنسبة الی النساء جمع کثرة لقلة صبرهن عن الرجال قال الرضی هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع کثرة واما اذا انحصر جمع التکسیر فیها فهی للقلة والکثرة وکذا اما عدا ستة لکثرة اذا لم ینحصر فیه الجمع والا فهی مشترک کاجادل جمع اجدل للصقر ومصانع قوله المصدر اسم لحدث شروع فی تقسیم آخر للاسم الذی یکون فیه معنی الحدث اعنی المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل واخر عن جمیع التقسیم الاسم لیکون الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بحث الفعل وهذا ایضا من لطائف هذا الکتاب وقدم المصدر لکونه مظنة الاصالة لمکان الاختلاف فان البصریین علی انه اصل فی الاشتقاق بخلاف غیره من الاسماء المتصلة بالفعل لاتفاق

بحث المصدر

على فرعيتها للفعل اعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل به وكذا البواقي **قوله** اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث **قوله** يعني الحدث جواب سوال هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعلى هذا لا يكون التعريف جامعا لانه لا يتناول نحو طولا وعرضا فاجاب بقوله ونعني بالحدث معنى قائما بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائما بغيره فذكر قائما بغيره فذكر قائما بغيره بعد مستدرك فاجاب صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى لا يكون الا قائما بغيره لانه قد يكون مقابلا للفظ يعني المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضا او ذاتا لمعنى يفهم من لفظ زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائما بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو القائم بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقرينة ولا قرينة ههنا فاجاب الصاحب المذكور بقوله القرينة والقرينة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابل للفظ ثم قال الصاحب المذكور والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص الناعت بالمنعوت اى اختصاص الشيء الذي يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصلح ان يأخذ منه الضارب وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مآل ما قال الصاحب المذكور وما قال بعض الشارحين واحد وان كان واحدا لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بناء على اصطلاح المعقول وما قال الصاحب المذكور بناء على اصطلاح اهل العربية واوضاعهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل ذلك العلم **قوله** قائما بغيره **فان قيل** لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقا اذ الالوان قائمة بغيره مع انها ليست حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثا **قلنا** معنى قوله قائما بغيره اى من حيث انه قائم بغيره اى بلحاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهى فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة وان لم يكن مصدرا لكن اقال مولانا عصام الدين وهذا موافق لما في حاشية شرح المطالع للسيد المحقق وفيه من وجهين اما اولا فلان قول الشارح سواء صدر عنه الخ آب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية اى رسالة فيه بحث الوضع من ان اللفظ الذى مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر النسبة من جانب الذات وهو المشتق كاسم الفاعل ومن طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض العوارض مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن

فی نظرہ لا فاعلا ولا مفعولاً ولما یجئ من ان النسبة الی فاعل المصدر غیر ماخوذة فی مفہوم المصدر فالوجہ فی الاحتراز عن السواد بمعنی سیاہی ان یقال المراد معنی قائم بغیرہ بشرط الحدوث والتجدد ای الواجب علی عصام الدین رح ان یقول بشرط الحدوث بدل قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لئلا یثبت لحاظ النسبة یقال رجل حدث ای بین الحداثة یعنی اذا اصبح ضیق فی مصر یقولون ہذا القول ای رجل صحیح لکن یرد علیہ لما کان معناہ بشرط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة الشبہة یعنی شرفاً وشرافةً مثلا لعدم الحدوث فیہ لانہ بمعنی الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی للصفة المشبہة بمجرد الاصطلاح حملا علی الغیر فان قیل لما کان المراد بشرط الحدوث فینبغی ان یتعرض الشارح لہذا القید قلنا انما لم یتعرض الیہ اذ لیس مقصودہ تعریفا للحدث بل دفع توہم لزوم المصدر فی المصدر کما یوہم لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال ای سوی ما صدر وغیرہا ما صدر مثل طول وقصر اجیب عن جانب العصام لیس غرضہ من قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لحاظ النسبة بل غرضہ بیان الحدوث فمآل قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ وقولہ بشرط الحدوث واحد فلا مخالفة ممن ہو جید فی ہذا الفن **قولہ** والمراد بجریانہ **جواب سوال** وہو ان الجریان یستعمل فی الفرعیات والتوابع کجریان الخبر علی المبتدأ والصفة علی الموصوف والحال علی ذی الحال فعلی ہذا ینبغی ان یکون نسبة الجریان الی الفعل لانہ فرع المصدر فی الاشتقاق والمصنف رحمہ عکس الامر **فاجاب بما حاصلہ** ان المراد بالجریان ہو التاکید ولا شک ان المؤکِّد فرع للمؤکَّد فالمصدر وان کان اصلا بالنظر الی الاشتقاق لکنہ فرع بالنظر الی التاکید ثم یرد علیہ ان التاکید انما یستقیم فی المصدر التاکیدی واما فی المصدر النوعی فغیر مستقیم **فاجاب** بقولہ وبیانا لنوعہ یعنی ان التاکید موجود فی الکل لکن فی البعض وجد بیان النوع والعدد ایضا ولا یمنع دلالتہ علی شئ الخ لکن یرد علی الشارح انہ یعلم من قولہ ان یقع تاکیدا ان وقوع المصدر تاکیدا لازم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یکون تاکیدا للفعل نحو ضربی زید حاصل **فاجاب** صاحب التکملة عنہ بقولہ والمراد صحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد
منه ان الوقوع ذکر مطلق وتقییدہ بصحة الوقوع مجاز ولابد فی المجاز من القرینة ولا قرینة ہہنا **فاجاب** صاحب الذکور بقولہ ولذا اعبر بان مع الفعل المضارع وہو قول الشارح ان یقع فان کلمة ان اذا دخل علی الفعل المضارع تفید الطمع والرجاء **قولہ** بعد اشتقاق الفعل منہ **جواب سوال** وہو ان تعریف المصدر لا یکون مانعا لانہ دخل فیہ اسم المصدر لانہ ایضا وقع تاکیدا للفعل نحو وضوء وغسل بضم الفاء واما بفتح الفاء فہو مصدر **فاجاب** بقولہ بعد اشتقاق الفعل منہ بخلاف اسم المصدر لانہ لا یشتق منہ وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلا منہما للحدث اعلم ان الاسماء التی تدل علی المعنی المصدری ولم یشتق منہ اسم الفعل ثلثة احدہا ما اخرہ یاء المصدریة ویسمی بمصدر انتزاعی نحو الفاعلیة والانسانیة والثانی ما ہو مصدر ولم یوضع لہ فعل من لفظہ نحو ویلہ وویحالہ فانہما وان کان لہما فعل وہو من باب ضرب لکن لیس من لفظہما والثالث ہو اسم المصدر وہو شیئان احدہما ما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اولہ المیم کالمقتل بمعنی القتل والمدخل والمخرج بمعنی الدخول والخروج

والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء اسم لما یعطی والکلام اسم لما یتکلم بہ یقال اعطیت اعطاء
وکلمت کلاما کما مر فی صدر الکتاب کالثواب والطاعۃ فالشارح اخرج الثلثۃ عن تعریف المصدر
بقید الاشتقاق منہ **فان قیل** ان قید الاشتقاق یخرج عن تعریف المصدر التی لا فعل لھا
نحو دفر وبجر وافۃ مع انھا مصادر یعبرون عنھا بالمصادر کما قال الشارح فلیکن للمصادر التی لا فعل
لھا غیر مصادر **قلنا** المراد من اشتقاق الفعل اعم من ان یکون حقیقۃ او فرضا **فان قیل** فعلی
ھذا یدخل فی التعریف اسماء المصادر اذ یمکن الفعل الفرضی لھا ایضا فتامل **قلنا** ان اسماء المصادر
انما یطلق علیھا اسم المصدر اذا لم یفرض لھا الفعل ولو فرض لھا الفعل فلا شک انھا عین المصادر
قولہ ویلا لہ ویحا لہ وانما زاد قولہ لہ لانہ حکایۃ من دعاء علی احد **قولہ** لا یکون مصدرا اذ
المصدر لابد ان یکون جاریا علی الفعل ای تاکید لہ واشتق الفعل منہ ونحو العاملیۃ والقاریۃ لیس
کذلک **فان قیل** ان نحو العاملیۃ لم یدخل فی قولہ اسم اذ الظاھر انھا لیس بکلمۃ لوجوب کونھا مفردۃ
غیر الۃ جزء ھا علی جزء المعنی والعاملیۃ لیس کذلک لان الیاء فیھا مصدریۃ جزء عنھا بالکون **قلنا**
ان الیاء لشدۃ الامتزاج علی کلمۃ واحدۃ **قولہ** وان کان الاخیران مفعولین مطلقا فالحاصل ان بین
المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجہ مادۃ الاجتماع قولہ ضربت ضربا ومادۃ الافتراق المصدر
قولہ الضرب واقع علی زید ومادۃ افتراق المفعول المطلق قولہ عذبت ویلا او ویحا فان ھذا
مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل کذا فی بعض الحواشی لکن قولہ الضرب واقع علی زید لا یصلح مثالا لمادۃ
افتراقیۃ للمصدر لان المفعول المطلق ما وقع تاکیدا للفعل والمراد من وقوع التاکید امکان الوقوع
لا الوقوع بالفعل او امکان وقوع التاکید ثابت فی قولہ الضرب واقع علی زید فمادۃ افتراق المصدر
غیر متحققۃ فالصحیح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قولہ** ای سماعی انما افرد بہ
لیصح الحمل **قولہ** بالقطع ای یقینیا ھذہ المقابلۃ قولہ وان کان بدلا منہ فوجھان **قولہ** عمل فعلہ
فی اللزوم والتعدیۃ بنفسہ او بحرف الجر **قولہ** حال کونہ ماضیا اشارۃ الی وجہ نصب قولہ ماضیا
وغیرہ یعنی انہ وقع حالا من ضمیر یعمل لکن حمل قولہ ماضیا لا یصح علی المصدر اذ المضی والاستقبال
من خواص الفعل **اجیب عنہ** ان قولہ ماضیا معناہ ان یکون المصدر بمعنی الماضی او غیرہ لانہ فی
تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر ماضیا او حالا او استقبالا فیعمل عمل کل واحد **قولہ** امس فیہ
تنبیہ علی ان الضرب فی المثال المذکور بمعنی الماضی **قولہ** وذلک العمل **جواب سوال** معہ الفرق
بین المصدر واسم الفاعل حیث کان عمل المصدر مطلقا غیر مقید بالزمان وعمل اسم الفاعل مقیدا
بزمان الحال والاستقبال **فاجاب الشارح** بقولہ وذلک العمل لمناسبۃ الاشتقاق بینھما ای
بین المصدر والفعل لا باعتبار التشبیہ ای لا یکون لہ مشابھۃ بالفعل لا لفظا ولا معنی اما
لفظا فلعدم موافقۃ فی عدد الحروف والحرکات لان مصادر الثلاثی المجرد غیر قیاسیۃ بل قد یکون کثیر
الحروف وقد یکون قلیل الحروف واما معنی فلعدم وقوعہ موقع الفعل لانہ لا یقال فی موضع قولہ زید

ضرب زید ضرب کذا قال الشارح الهندی اعلم ان اضافة المناسبة الی الاشتقاق بیانیة ای
کون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاویل بان مع الفعل وان کان سببا لعمله ومدارا له
لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار عمله شیئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بان مع الفعل و
بهذا اسقط ما قال الشیخ الرضی وتقدیرهم للمصدر بان مع الفعل لایتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا
دخلت علی المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معهما علی معنی المضی
کما قال جمال الدین اعلم ان الاشتقاق هو التناسب فی اللفظ والمعنی وهو موجود ههنا اما لفظا فظاهر
لاشتراکهما فی الحروف الاصلیة واما معنی فلان مضاهما التجدد والحدوث الذی یقتضی
الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیه الحدث
فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرح علی المصدر ما یزید اقتضاء العقل وهو الوضع فلذلک صار
الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفعل صحة تقدیره بالفعل مع ان یعنی
تقدیر المصدر بان مع الفعل لیس وجها مستقلا لعمل المصدر بل هو علامة لوجه الاول فما قال جمال
الدین ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشاؤه
عدم التدبر **قوله** فلذا لم یشترط فیه الزمان ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها بشرط
لان نفس الاشتقاق غیر مختص بزمان دون زمان فلذا یکون قویة فلذا یعمل من غیر اشتراطها
وانما قال المناسبة الاشتقاق بینهما ولم یقل اشتقاق الفعل من المصدر لیشمل مذهب البصریین
والکوفیین **قوله** لاباعتبار الشبه اذ لامشابهة بینه وبین الفعل لفظا لعدم موازنته
ایاه ولا معنی لعدم صحة صحة اقامة مقامه بان یقع خبرا عن شیء بخلاف اسم الفاعل و
المفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابهة
فان قیل قد مر انفا بین الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنی وقال ههنا لامناسبة بینهما
لامناسبة بینهما لفظا ومعنی **قلنا** ان المناسبة المنفیة ههنا لیس مناسبة مطلقة بل المناسبة
التی ثبت بین اسم الفاعل والمضارع ولاشک ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفیة
بین المصدر والفعل کما تری **اعلم** ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان یکون مظهرا
مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر
والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل ما یتعلق به من مفعول مجرور وغیره کالفاعل یعنی ان ذکر المصدر
ثم صفته ثم ذکر مفعوله او مثله لایعمل وان ذکر المصدر ثم مفعوله ثم صفته فیعمل لانه اذا کان المصدر
مضمرا او مصغرا ومحدودا او منعوتا قبل تمامه لایکون شبیها بالفعل لان الفعل لایضمر ولا یصغر ولا یحد ولا ینعت واما اذا کان منعوتا
بعد تمامه یکون شبیها بالفعل لان الفعل اذا تم بالفاعل فکذا المصدر **قوله** کاسم الفاعل والمفعول ای کما اشترط الزمان فیهما **قوله** یعنی عمل
المصدر بعمل فعله بالقطع دفع وهم وهو ان قوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا قیدا لقوله

ماضيا وغيره فعلى هذا لا يطابق المقصود فدفع بقوله يعني الخ **قوله** اصلاً اي سواء كان الفعلين مذكوراً معه اولا لانه اذا كان مذكوراً معه فالعمل للفعل واذا لم يكن مذكوراً معه فانه كان الحذف جائزاً فالعمل للفعل ايضا فانه كان لازما ففيه الوجهان **قوله** لكونه بتقدير الفعل اي بتاويله وذلك لان الموصول على نوعين موصول حرفي وموصول اسمي واما كلمة ان فهي موصول حرفي فالصلة لا تتقدم على الموصول الاسمي فكذا لا تتقدم على الموصول الحرفي وانما اطلق على ان اسم الموصول لان ان مع الفعل بتاويل المفرد كما ان الموصول مع الصلة بتاويل اسم مفرد ولما لم تتقدم الصلة على الموصول لانها جزء آخر من الموصول لا يتقدم معمول الصلة ايضا لانه جزء من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول على ان المشهور ان ان مع الفعل بتاويل المصدر دون العكس بان يكون المصدر بتاويل ان مع الفعل الا انه لما كان ان مع الفعل بتاويل المصدر علم منه ان عكسه ايضا يكون **قوله** وشيء مما في حيزان فان قيل ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه
اذ لا يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا وليس كذلك كذا قال الدين **قوله** ولا يتقدم معموله وجوز الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور مثال تقديم معمول الظرف قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان قوله معه ظرف للسعي تقدم عليه ومثال الجار والمجرور قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة فان قوله بهما ظرف معمول للرافة تقدم عليه واجاب الجمهور ان السعي في الاية الاولى والرافة في الاية الثانية مقدران للسعي والرافة المقدرين قبل قوله معه وقوله بهما **قوله** لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وذكر الاختلاف في البسيط ههنا حيث قال بعضهم اشترط مع تقدير الفعل تقديره بالحروف السابقة اي حروف المصدر وهي ما وان وان ومنهم من يقدر من نفس الفعل بدون ان ومنهم من يقدر الفعل مع ان حيث يكون المصدر مطلوبا بشيء مقدم بان يكون فاعل الفعل مقدما مثلا ان ان للطمع ويتضمن معنى الطلب ايضا واما اذا ابتداء فلا يحتاج اليه وانما خص ان من بين حروف سابقة لكونها اكثر استعمالا ولكن اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل تقديره بكلمة ما المصدرية لان ان للطمع والعلم يكون فيما يثبت في الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذكر ان لكثرة الاستعمال لا للاختصاص به ولذا قال في البسيط بالحروف السابقة ولم يتعرض الى ان فقط وكذا قال في التسهيل ما يدل على العموم من غير اختصاص بان تقديره بالفعل بعد ان المخففة والمصدرية وما اختها كذا قال صاحب التكملة **قوله** او ما اي كلمة ما قوله اختها صفة ما اي اخت ان **قوله** اي معموله اشارة الى بيان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يضمر قوله او يكون الظرف الخ عطف على مفهوم السابق يعني ان مفعول ما لم يسم فاعله هو الضمير في قوله ولا يضمر .. او يكون الظرف اعني قوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله كما في قوله مفعول به والحاصل ان المصدر لا يقيم المضمر فيه **قوله** لانه لو اضمر اشارة الى بيان علة الاضمار له **قوله** فيلزم اجتماع تثنيتين اي اجتماع علامتين فيقال ضربانان وهو مكروه عندهم احدهما بالنظر الى المصدر نفسه لانه لا يثنى ويجمع اذا كان العدد والنوع وثانيهما بالنظر الى الفاعل لغرض استتار الفاعل على ان الستر مثنى او مجموعا من الفاعل هذا ان اتى بالعلامتين بان يقال الذان ضربانان عمرا وان حذفت احدهما لزم اللبس

فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیة المصدر او لتثنیة الفاعل **فان قیل** یجوز ان یتحمل ضمیر الشئ والجموع و لا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یقال الزیدان هیهات او الزیدان فی الدار ویعلم حال الضمیر من کونه للاثنین والجماعة من المرجع فلا لبس ولا استنقال اجاب عنه شارح الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی هو نائب عنهما عنی الامر والماضی منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فان قیل** ان هذا الجواب انما بنی علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسهما واما علی القول بانهما عاملان فیه بنفسهما فلا وقال جمال الدین الاظهر الاخصر فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان یحذف فاعله فلو اضمر فیه لالتبس یعنی ان حذف الفاعل جائز عن المصدر فلو استتر فیه فلا یعلم ان ههنا حذف فیه الفاعل او استتار الضمیر للفاعل لکن یرد علیه ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قوله** ولکن الحال فی اسم الفاعل فان تثنیتها وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه ینقض بقولنا ضربی زیدا حاصلا لان معمول المصدر فیه ضمیر وهو یاء المتکلم فی ضربی واجاب شارح الهندی عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا ضمیر ای لا استتر والیاء فی قوله ضربی ضمیر بارز لیس بمستتر واجاب الشارح رح عنه بقوله ولا شبهة الخ **قوله** لم یکن مضمرا فیه یعنی ان قوله فیه یستعمل فی المستتر قوله فلا الی اعتبار قید الاستتار کما اعتبر فاضل الهندی ثم یرد علی الشارح رح کما اعتبر فاضل الهندی قید الاستتار کذلک الشارح رح اعتبر قید الاستتار لان الذی اعتبره الشارح رح لیس بمقصود بل باعتبار معنی لازم کما قال الشارح یستلزم الاستتار **قوله** ای فاعل المصدر جواب سوال وهو لا نسلم ان ذکر الفاعل غیر لازم لانه لازم مع الفعل فاجاب بقوله ای فاعل المصدر بقرینة البحث **قوله** لا مظهرا ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم اللزوم فیما اذا کان الفعل مظهرا فقوله یعجبنی ضرب زید بالتنوین **قوله** الی فاعل ما ثم للمتوهم ان یتوهم ان کلمة ما ابهامیة ای لیس للمصدر فاعل مبهم فلا یلزم منه انتفاء فاعل معین والمقصود انتفائهما فدفع صاحب التکملة هذا الوهم بقوله ای مطلقا معینا کان او مبهما ثم للمتوهم ان یتوهم ان ما قالوا ان نسبة الفعل الی الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ایضا فعلی هذا ینبغی ان یکون المعنی المطابقی للفعل مستقلا لان النسبة الی متعلق مطلق غیر مضر للاستقلال بل المضر للاستقلال النسبة الی المعین کما قال الشارح رح فی بحث محصوله ان الابتداء الاسمی وان اقتضی المطلق لان الابتداء من جنس النسبة لکن اقتضائه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غیر مضر للاستقلال فدفع صاحب المذکور عنه بقوله بخلاف الفعل فان النسبة الی فاعل معین ماخوذة فی مفهومه ولذا کان معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة ثم للمتوهم ان یتوهم ان المراد من التعیین الحقیقی نحو جاء فی زید لا المجازی نحو جاءنی الاسد واراد منه الرجل الشجاع فدفع صاحب المذکور بقوله ای معین ای سواء کان التعیین بطریق الحقیقی او المجازی ثم للمتوهم ان یتوهم ان النسبة فی اسم الفاعل ایضا الی معین فینبغی ان یکون معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة کما فی الفعل صاحب المذکور بقوله بخلاف اسم الفاعل فان النسبة

فیہ الی ذات ماخوذۃ فی مفہومہ ثم یرد علیہ ان الفرق بین الفعل واسم الفاعل بالتعین والاطلاق
وعلی مذہب الجمہور واما علی مذہب البعض فالنسبۃ فیہما الی فاعل غیر معین فالفرق غیر مستقیم
فاجاب صاحب المذکور عنہ بقولہ مع تلک الذات یعنی ان الفرق علی مذہبہم ایضا ثابت لکن من وجہ آخر
وھو ان الذات فی الفعل خارج من مفہوم الفعل فیکون احتیاجہ الی الغیر فلذا یکون غیر مستقل والذات
فی اسم الفاعل داخل فی مفہومہ فلا یکون الاحتیاج الی امر خارج فلا یکون الاحتیاج الی الغیر بل الی النفس
فلا یضر فی استقلالہ **قولہ** مع ان اعمالہ منونا جواب سوال وھو ان اضافۃ المصدر الی الفاعل اکثر
من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف الی المفعول فالالائق ان یقول واضافتہ الی الفاعل
اکثر فقولہ یجوز یدل علی الضعف والقلۃ ووجہ الدفع ان الجواز ھہنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا ای حال
کون المصدر بالتنوین ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازھا فی اسم الفاعل حیث قال الخ
اضافتہ الی الفاعل جائز فی المصدر دون اسم الفاعل لانہ یلزم الاضافۃ الی النفس **قولہ** اولی الیہ ذہب
البعض فی الرضی ولیس اقوی اقسام المصادر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل
لکونہ اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقال
المصدر المضاف اقوی فی العمل فیما عدا الفاعل المضاف الیہ ای العمل فیما عدا الفاعل من المعمولات کما یدل
علیہ تعلیل الرضی بقولہ لکونہ کالجزء والمصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل
علیہ تعلیل الشارح بقولہ لکونہ نکرۃ ولان العمل المنون فی لفظہ دون محلہ **قولہ** مشابہۃ للفعل
فی حال التنوین الداخل علی المصدر لانہ ان کان مضافا الی الفاعل زالت التنوین بالاضافۃ فضعفت
مشابہۃ لہ فلیس ھو اقوی فی العمل **قولہ** لکونہ نکرۃ فان قیل ھذا انما یصح اذا کان الفعل نکرۃ مع
ان الفعل لیس بنکرۃ ولا معرفۃ اذ ھما من اقسام الاسم قلنا الفعل یدل علی شیء مبہم وھو الحدث
فاطلاق النکرۃ علیہ بہذا الاعتبار کذا قال عبد الرحمن رح او نقول انہ فی حکم النکرۃ اذ یقع صفۃ للنکرۃ
وایضا ان الفعل لا یقع فی الکلام الا محکوما بہ والاصل فی المحکوم بہ ان یکون نکرۃ **قولہ** دفع اللہ الناس
مثال اضافۃ المصدر الی الفاعل **قولہ** سواء کان دفع وہم وھو ان المتبادر من المفعول ھو المفعول
بہ لتوقف تصور الفعل علیہ کما فی المرفوعات فعلی ھذا لا یضاف الی غیرہ **قولہ** او ظرفا ای مفعولا فیہ
قولہ علی قلۃ اشارۃ الی فائدۃ دخول قد علی المضارع فی قولہ وقد یضاف الخ **قولہ** وقد یضاف
الی المفعول اذ اقامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل لان المفعول
ح بمنزلۃ الفاعل ویجیء علی قلۃ مع ذکرہ حتی ذہب البعض الی عدم جوازھا لکن نص سیبویہ علی
علی جوازھا ولم یجیء فی القرآن الا ما روی عن ابن عامر انہ قرء ذکر رحمۃ ربک عبدہ ذکریاءُ بضم الدال
والہمزۃ فقولہ ذکریاء مضاف الی المفعول وھو الرحمۃ وقولہ عبدہ فاعل والضمیر فی عبدہ راجع
الی اللہ تعالی وذکریاء بدل من عبدہ وفی القرءۃ المشہورۃ بفتح الدال عبدہ لکونہ مفعولا ولم
یوجد الہمزۃ فی ذکریا **قولہ** متلبسا باللام اشار بنصب قولہ متلبسا الی ان قولہ باللام حال من المصدر

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال الذي هو فاعل لقوله قليل وضمير مستتر فيه **قوله** اي بلام التعريف لان لام الامر والتاكيد او لا الابتداء لا يمنع دخوله على الفعل **قوله** مقدر بان مع الفعل اي مؤول به اعترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخول اللام وان كان يمتنع التاويل فمناسبة الاشتقاق باق فيجب ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغي ان يكون عمله ضعيفا اذا كان مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضي اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يضف مطلقا لكن يضاف بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد كما مر في البحر ورات **قوله** على ان مع الفعل لكون لام التعريف من خواص الاسم **قوله** قيل لم ياتي في القرآن وايراده التقوية قول المص ره ان اعماله باللام قليل **قوله** الجهر بالسوء فالجهر مصدر معرف باللام وقوله بالسوء معمول بواسطة حرف الجر **قوله** صرفا جواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان مفعولا مطلقا مع قوله وان كان بدلا لان المصدر مفعول مطلق في كلا الصورتين فاجاب بقوله صرفا يعني ان الفرق ثابت لان المصدر ههنا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر ثمه مفعول مطلق مع البدلية **قوله** من غير اعتبار البدل له دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله صرفا ما كان مفعولا مطلقا بنفسه وليس المراد ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المقدر كقولهم ويحذف كثيرا حسن فالكثير ونحو من غير اعتبار البدل له يعني ان صرفا ههنا مقابل الابدال لانه مقابل لما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف **قوله** من غير تجويز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك في الصورة الاخرى العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجويز يعني ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل فقط دون المصدر وفي الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر **قوله** اذ لا يجوز اعمال الضعيف الخ ولانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويلي بل انما يؤكد بالمصدر الصريح **فان قيل** كيف يكون عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربتك ضرب الامير اللص **قلنا** المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف وتقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص **قوله** نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السوال فوجد القرينة على الفعل المحذوف **وقوله** اي المصدر **فان قيل** لم اختار الشارح التطويل بان جعل ضمير كان راجعا الى المصدر وهو اسم كان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا صفة له او حالا عنه باعتبار المتعلق وهو قوله واقعا والحال ان الاخصر ان يقول ان الضمير في كان راجع الى مفعول مطلق وهو اسم كان وقوله بدلا خبره **قلنا** انما اختار التطويل لجودة المعنى وان حصل المعنى الاصلي بالاخصر وايضا الكلام في المصدر وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر واعلم ان قوله بدلا منه اما صفة لقوله مفعولا مطلقا او حال عنه وكل واحد منهما باعتبار التعلق وهو قوله واقعا واما قيد للتعلق ولم يجعل صفة وحالا

نفسه من غير المتعلق ليصح جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشرط في الحال والصفة عندهم ان يكون
مشتقا وقوله بدل ليس بمشتق فلذا اراد قوله واقعا قوله بدل العنه والمراد ههنا هو العوض اي عوضا عنه
وليس المراد ان المفعول المطلق بدل منه حقيقة والا لم يعد الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجاز الانه لما سد مسده لم
يجز اظهاره فكانه بدل عنه وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعوض لا يجوز قوله نحو سقيا الخ لانه لم
يوجد في كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول
المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختاره الشارح كما مر في بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثمه قوله اي فيجوز فيه
الوجهان فيكون الجزاء جملة اعلم ان الشارح جعل قوله فوجهان فاعلا لفعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ لانه
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين
الخبر فكان المحذوف ثابت فيكون الحذف كلا حذف اجيب عنه ان الشارح انما ذكر غير الاولى ليعلم ان الاتيان
بغير الاولى جائز ولو ذكر الشارح في كل موضع الوجه الاولى لتوهم ان الوجه الغير الاولى غير جائز
قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل اي بطلان العمل قوله للنيابة اي
لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته فان عمل ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقدر قوله للمصدرية كسائر المصادر بعيد لكونه نائبا وبدلا من الفعل قوله وقيل عمله اي وقيل الوجهان
هذا قوله وانما فصله جواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسمي المصدر اعني المصدر الذي
هو مفعول مطلق فينبغي ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصله الخ قوله بالجملة المعترضة وهو قوله و
لا يتقدم معموله عليه والثاني قوله ولا يضمر فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل الخ قوله فانه كان
مفعولا مطلقا قوله في القسم الاول اي المصدر الذي هو كائن في القسم الاول وليس المراد ان عمله
في القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اكثر واظهر اي اكثر وقوعا في كلام العرب
واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع منه لعدم
صحة تاويله بان مع الفعل اذ ليس معنى قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى فان قيل
ان قوله اكثر واظهر يدل على ان لا يتقدم معمول المصدر يعطي القسمين لكن المنع عن التقديم في
القسم الاول اكثر فهو مخالف عما قال الرضي حيث قال ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول واما في
القسم الثاني فيجوز لعدم كونه مأولا بان مع الفعل اي حين كونه بدلا قلنا ان ما قال الرضي لا يضر لما
قال الشارح لان غرض الشارح النكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الرضي ايضا
بان يقال انما لم يوخر امتناع تقديم المعمول عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول قوله على السواء
مع ان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول قوله اي حدث جواب سوال وهو انه علم من
قول المصنف رح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين فاجاب بقوله اي حدث
يعني المراد من الفعل معنى تضمني وهو الحدث او المراد من الفعل المعنى اللغوي وهو الحدث دون المعنى
الاصطلاحي فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين فان قيل الحدث ما كان قائما

بغیره فیکون من المعانی دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لایکون الا من الالفاظ ای الاشتقاق لایکون الا بین لفظین لا بین اللفظ والمعنی قلنا المراد من الحدث هو المصدر لانهم اطبقوا صفات الدال علی المدلول لما مر غیر مرة فان قیل لم لا یجوز ان یکون المراد من الحدث هو المصدر الذی هو جزء الفعل الاصطلاحی فیشتمل مذهب البصریین والکوفیین جمیعا قلنا صفات الدال یجری علی المدلول اذا کان للمدلول مطابقیا دون تضمنیا فذکر الحدث وارادة المصدر من هذا القبیل اذ الحدث مدلول مطابقی للمصدر بخلاف ما ذکرت لان ثمه ذکر المدلول وهو الحدث وارید منه دال تضمنی وهو لا یجوز کما لا یجوز العکس بان یکون المدلول تضمنی قوله موضوعا اشارة الی اعتبار التضمین فی قوله اشتق و فائدة هذا القید یظهر فی آخر حاشیة هذا المتن قوله ای الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توهم رجوعه الی من بناء علی ان الضمیر ترد الی قرب المذکورات فان ورد ما قال مولانا عصام الدین من انه وقع فی عبارة الشارح رح تکرار الفعل لانه ذکره هنا ثم ذکر فیما بعد بقوله ما قام بها الفعل لکن یرد علیه ان بیان للمرجع یعلم من قوله ما قام بها الفعل ایضا اجیب عنه ان ذکر الفعل ههنا لبیان المرجع و ذکر الفعل فیما بعد ففی ضمن حاصل المعنی اذ قوله ای لذات ما قام بها الفعل بیان حاصل المعنی وهو لا یعد من التکرار قوله ای لذات ما قام فیه اشارة الی ان فی الاسماء المشتقة انما یکون الابتداء بالذات ثم بالحدث وفی الافعال یکون الابتداء بالحدث ثم بالذات قوله لان ما جهل امره هذا مذهب جمهور اهل اللغة واما عند البعض فهی موضوع لغیر ذوی العقول فقط اعلم ان المراد من قوله ما جهل امره ما یعم امره ای حکمه فالمراد من الامر هو الحکم ولا شك ان بناء اسم الفاعل کما یکون فی ذوی العقول کذلك یکون فی غیره قوله ولعله قصدا لتغلیب لکن مقام التعریف یابی عند ارادة التغلیب لان التعریف للمعرفة والتغلیب مخل بالمعرفة قلنا الخلل انما یکون بالتغلیب الذی هو غیر مشهور وتغلیب ذوی العقول علی غیره مشهور کما فی قوله تعالی رب العلمین قوله بمعنی الحدوث ای للدلالة علی صفة حادثة لا ثابتة فان قیل یخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مع انها اسماء الفاعلین وایضا یخرج اسم الفاعل الذی هو من صفات الله تعالی نحو الخالق والرازق اجیب عن الاول انها تدل علی حدوث الخلود والدوام الخ وعن الثانی ان الدوام والاستمرار فی نحو الخالق والرازق لیس بصیغة بل واقع باعتبار الموصوف القدیم قوله یعنی بالحدوث اشارة الی انه لیس المراد من الحدوث ما یقابل العدم کما هو المشهور فی کتب العقائد قوله مقیدا باحد الازمنة الثلثة جواب سوال وهو ان الحدوث موجود فی الصفة المشبهة ایضا لاشتقاقه من الفعل ایضا فلا یصح الاحتراز بقوله بمعنی الحدوث عنها فاجاب بقوله مقیدا باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غیر مقیدة الازمنة فان قیل هذا منقوض بشرف یشرف لان الشرافة بمعنی الثبوت فکیف یقید بالماضی والمضارع قلنا ان شرف یشرف من الافعال لان التقیید بالازمنة ثابت فی الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا یتقید باحد الازمنة فلا یقال الآن او غدا او امس قوله قال المصنف رح والغرض فی ایراد قول المصنف رح واکثر الشارحین اظهار التنافر بینهما ثم ترجیح قول المصنف رح علیهم بقوله والظاهر هو الحق الخ ثم ورد الاعتراض علی المصنف رح بقوله ویخدشه ثم دفعه بقوله ولا یبعد ثم تاکید الدفع بقوله وفی الترجیة الخ قوله من اسم الفاعل اشارة الی بیان المحدود وقوله

کاسم المفعول اشارة الی بیان قوله اوغیره قوله والظاهر ان اسم التفضیل الخ ای الظاهر من قوله المص رح فی شرحه ان اسم التفضیل داخل فی جمیع الذی حکم المص رح علیه بانه لیس لمن قام بقوله لان الجمیع لیس اه قوله والحق ذلک ای دخول اسم التفضیل فیه الخ قوله لان التبادر الخ اشارة الی وجه الظهور والحق جمیعا قوله تمام المعنی الموضوع له لاجزء معناه ای المعنی المطابقی لاالتضمنی فان قیل ان هذ التعریف لایتناول نحو زید مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومستعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بین الفاعل والمفعول لایقوم باحدهما معینا دون الاخر قلنا والحق منه قیام الواحد ای قیام العرض الواحد الذی یکون بالشخص ای المعین ای با المحلین بالطرفین بل القائم بکل منهما فرد مغائر للقائم بالاخر لان المقابلة بالنسبة الی زید من حیث الصدور والی عمر من حیث الوقوع غایة الامر اتحادهما بالنوع قوله ولخراج اسم التفضیل فان قیل فعلی هذ ایخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو کارمنی فکرمته فانا کارم ای زید غلبنی فی الکرم نغلبته اذ القیام لیس تمام الموضوع له بل الموضوع له هو القیام مع الغلبة قلنا لانه موضوع فی معنی المصدر فقط لا المعنی المصدر مع الغلبة و اما الغلبة فثبت معه من جهة الاستعمال وفی رضی الشافیة ونعنی بباب المغالبة ان یغلب احد الامرین الاخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمته ای غلبته فی الکرم وذکر فی الحواشی الشافیة المغالبة عبارة عما یذکر باب المفاعلة فلم یعلم ایهم غالب فی هذ الفعل فیذکر المجرد بعده لیعلم الغالب فذالک المجرد لایکون الا من باب نصر ینصر فان کان المفاعلة بالماضی فالمجرد ایضا بالماضی نحو کارمنی فکرمته وان کان المفاعلة بالمضارع فالمجرد ایضا المضارع نحو یکارمنی فاکرمه قوله الی قوله بمعنی الحدوث فان قیل ان خروج اسم التفضیل بقوله بمعنی الحدوث انما یستقیم اذا کان اسم التفضیل بمعنی الثبوت نحو احسن واشرف کما هو مذهب البعض واما اذا کان اسم التفضیل بمعنی الحدث ونحو انصر واضرب فغیر مستقیم فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله هذ ابناء علی انه لایدل علی الحدوث مقید ابا حد الازمنة فلا یقال اضرب الان اوغدا وان کان قد یدل علی نفس الحدث بمعنی التجدد قوله شامل لاسم التفضیل لان من قام به اعم من ان یکون مطابقی او تضمنی قوله ویجد شیئا اشارة الی الاعتراض علی المص رح ومعنی یجد شیئا ای یجرحه والضمیر البارز راجع الی حمل عبارة المص علی المتبادر واخراج اسم التفضیل بقوله لمن قام به وفاعله قوله ان صیغة المبالغة تناول المعرف قوله بهذ التقدیر ای علی تقدیر اخراج اسم التفضیل بقوله لمن قام به لان فیه ایضا زیادة قوله ولایبعد ان یلتزم ذلک ای خروج صیغة المبالغة اعلم ان الاولی ترک لفظ البعد لانه یستعمل فی الضعف والظن والالتزام یقینی واجاب البعض ان الشارح ذکر هذه الکلمة لهضم النفس لان هذ الجواب اخترعه الشارح فقط فرد صاحب التکملة جواب البعض بقوله فانه قال ابن مالک رح الخ یعنی لانسلم انه اختراع الشارح فقط بل هذ التوجیه منقول من ابن مالک ایضا فلا یلیق قوله ولایبعد الهضم اجیب عنه لعل الشارح لم یطلع علی قول ابن مالک رح قوله ویدل علیه ای یدل علی خروجهما منه امران الاول حصر المص رح صیغ اسم الفاعل فیما حصر حیث قال انه یجیء من الثلاثی المجرد علی فاعل ومن غیره علی صیغة المضارع والثانی جعل المص احکام صیغ المبالغة مثل احکام اسم الفاعل والمماثلة یستدعی المغایرة قوله ما معناه ای شیء ای فی کتاب الترجمة شیء معنی ذلک الشیء ان صیغة

اسم الفاعل الخ وانما قال معناه لان ما ذکره لیس عین عبارته اذ عبارته بالفارسیة **قوله** ای مع میم
لما کان المتبادر من الباء باء السببیة لکثرة استعماله لتوهم انها للسببیة فعلی هذا یفسد المعنی **قوله** موضوعه
اه دفع وهم وهو ان الزیادة تکون غالبا فی الآخر لانه محل التغییر فوضع المیم ایضا فی الآخر فدفع الشارح بقوله
موضوعه الخ وانما لم یتعرض للمصنف الاکتفاء بما ذکر فی کتب التصریف **قوله** سواء الخ دفع وهم وهو ان
ضمة المیم فیما اذا کان حرف المضارعة مضموما متفق ثم بقوله سواء کان الخ **قوله** وان لم یکن فیما قیل الخ جواب
سوال الظاهر **قوله** فیما وضع المیم جواب سوال وهو ان المثال للایضاح المثل وهو یحصل بواحد فما الحاجة
الی المثالین **وان قلت** ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذا لک غلط فحش لان الشاهد للاثبات والمثال
للایضاح بمنزلة التفسیر فی الکشف والدلیل علی المسئلة بمنزلة الشاهد وانهما للاثبات فلجاب بقوله فیما وضع
المیم یعنی ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل **قوله** ایضا مثال اجیب عنه انما لم یذکر متفاعل لان
المضارع الذی کان ما قبل الآخر مفتوحا لم یوجد الا فی ثلثة ابواب فکان قلیلا فلذا لم یذکره والیضا
المزید علی ثلثة اقسام احدها بالحرف الواحد والثانی بالحرفین والثالث بثلث احرف **فالمصنف رح**
اتی بالاول والثالث وترک الثانی لانه متوسط فیکون تابعا للطرفین **قوله** ویعمل عمل فعله قید فی تسهیل
بغیر المصغر والموصوف وانما لم یعمل المصغرات لمشابهة اللفظیة وایضا ان الفعل لا یصغر وانما لم یعمل الموصوف
لکونه اسما محضا لان التوصیف من خواص الاسم وایضا ان الفعل لا یقع موصوفا فلما لم یعمل الموصوف فلا یقال زید
ضارب شدید عمرا **قوله** فان کان فعله الخ دفع وهم وهو ان تشبیه عمل اسم الفاعل بالفعل باعتبار الوضع
یعنی کما ان الفعل موضوع للعمل کذلک اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غیر موضوع للعمل فدفع بقوله
فان کان جعله لازما الخ یعنی ان التشبیه فی اللزوم والتعدی لا فی العمل الوضعی **قوله** الی الظرفین ای ظرف
الزمان والمکان **قوله** بشرط معنی الحال الخ هذا الشرط للعمل فی المنصوب دون المرفوع لان ادنی مشابهة الفعل یکفی للرفع
لشدة اختصاصه **فان قیل** هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل المظهر من العملیات القویة کالمفعول فلهذا لا یعمل فیه
اسم التفضیل لانه لو کان ادنی شبه الفعل کافیا للرفع لوجب ان یعمل اسم التفضیل فی الفاعل المظهر ایضا لشبهه بالفعل
فی الدلالة علی الحدث کذلک قال غایة التحقیق اجیب عنه ان اسم الفاعل وان لم یکن بمعنی الحال والاستقبال
لکن مشابهته بالفعل فی عدد الحروف والحرکات باق بخلاف اسم التفضیل لانه لیس فیه الا المشابهة بالحدث
فقط فلا یقوی قوة اسم الفاعل **قوله** ای یعمل اسم الفاعل اشارة الی بیان المتعلق لقوله بشرط **قوله** حال کونه
جواب **سوال** وهو ان الجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلی فما هو ههنا فاجاب بما
حاصله انه باعتبار المتعلق فیکون اعرابه للنصب **قوله** ای بمعنی جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الی المعنی بمعنی من
والحال ان فی البیانیة یکون بین المضاف والمضاف الیه حمل والحال ههنا غیر صحیح لان الشرط مصدر فیکون وصفا محضا والمعنی
وان کان مصدرا لکن نقل الی معنی وهو مقصود فاجاب بقوله ای الشئ یعنی ان الشرط بمعنی شئ فیصح حمل احدهما علی الآخر وتقریر السوال مکذا ان الشرط
عبارة عن حمل شئ موقوفا علیه وهذا لیس الا صفة المتکلم فکیف مضاف الی المعنی لان صفة المتکلم لا یضاف الا الی المتکلم فاجاب بقوله ای الشئ یعنی
ان الشرط مصدر مجهول فلا یکون صفة للمتکلم ثم یرد علیه ان الاضافة یقتضی المغایرة وههنا لم یوجد فاجاب بقوله من معنی یعنی -

ان المغایرة شرط فی اللامی و الظرفی لافی البیانی وههنا بیانیة وایضا ان قوله لشئ دفع وهم وهو ان
المراد من الشرط هو المشروط اذ اذکر المصدر وارادة اسم المفعول شائع فعلی هذا لایطابق المراد فدفع بما حاصله ان
الشرط بمعناه لابمعنی اسم المفعول وایضا فیه اشارة الی طریقة الفصحاء وهی انهم یاتون لتفصیل بعد الاجمال فقوله لشئ
اجمال وقوله یشترط علی صیغة المجهول تفصیله قوله من کلمة من بیانیة اما بیان لشئ او بیان الضمیر فی به قوله فاضافة
ای اضافة الشرط الی المعنی واضافة المعنی الحال قوله ان لایخالفه فی الزمان لیکون المشابهة علی الکمال قوله
والمراد بالحال جواب سوال وهو ان قال المص منقوض بقوله تعالی وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ
ای کلب اصحاب الکهف ای اصحاب الغار قوله بالوصید ای لعتبة الباب فان باسط عمل فی ذراعیه النصب
ونصبه بالیاء مع انه بمعنی الماضی فاجاب بقوله والمراد الخ قوله وان کان ماضیا لما عرفت ان
هذه الواقعة کانت قبل رسولنا علیه الصلوة والسلام بالف سنة قوله ومضاها ان یقدر المتکلم ای
یفرض قوله ان یقدر ان کان علی صیغة المجهول فیکون قوله المتکلم مفعولا لم یسم فاعله والضمیر فی قوله
کانه راجع الی المتکلم والمشار الیه بهذا هو الزمان الماضی وان کان علی صیغة المعلوم فیکون الضمیر فی قوله
کانه راجع الی اسم الفاعل والمشار الیه بهذا هو زمان التکلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله بمعنی
الماضی صفة ثانیة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح عمل کل اسم الفاعل اذا کان بمعنی الماضی لان الحکایة
یجری فی الکل قلنا ان اعتبار الحکایة انما یکون فی موضع الضرورة والضرورة ماسة لاجل تحقق العمل
قوله ویشترط الاعتماد اشارة الی ان قوله والاعتماد عطف علی معنی الحال ثم العطف بالواو دون او
فیجب ان یکون هذا الشرط منفیا مع قوله شرط معنی الحال او الاستقبال قوله ای علی المتصف به دفع وهم وهو ان
المراد من الصاحب هو الواضح کما هو المتبادر فعلی هذا یخرج المهملات فقط فدفع بقوله ای علی المتصف ای الذی
هو متصف باسم الفاعل ثم المتبادر منه ترکیب توصیفی فلا یشتمل اعتمد علی المبتدأ وغیره من الامور
الاربعة فدفع الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال فان قیل فعلی هذا یلزم الجمع
بین الحقیقة والمجاز لان المتصف به حقیقة فی الموصوف ومجاز فی الغیر قلنا ان قوله المتصف محمول وهو
عموم المجاز وهو ما قام به قوله لیقوی فیه جهة الفعل انما اشترط ذلک فی عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة
الفعل فیصیر مشابهة قویة لان اسم الفاعل الخ یصیر مسندا الی صاحبه کما یکون الفعل مسندا الی الفاعل فان
قیل ان الاسناد الی الفاعل کما وجد فی الفعل کذلک وجد فی اسم الفاعل فالاعتماد علی الفاعل ینبغی ان
یکفی فان حاجة الی الاعتماد علی احد الامور الستة کما فی ضارب زید عمرا فالضارب لما اسند الی زید
ینبغی ان یعمل فی المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد علی الفاعل فیعمل فی المفعول لکن عمله فی الفاعل من
جهة انه لم یعتمد علی شئ فالاعتماد علی احد الامور الستة لعمل اسم الفاعل نحو زید ضارب ابوه فان قیل
ان اسم الفاعل مسند الی صاحبه لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما تقدیرا فی نفس
الامر کما یکون الفعل مسندا الی فاعله فی نفس الامر فلا حاجة الی الاعتماد فی الترکیب قلنا نعم لکنهم ارادوا
حصول تلک المتابعة فی الترکیب ایضا فان المشابهة تصیر قویة حینئذ قوله الاستفهامیة احتراز عن همزة

باب الافعال دعن همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فلا يثبت المقصود فى عبارة المصنف قوله النافية احتراز عن الكافة وللمصدرية والموصولة قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام للتردد والتردد فى الاعراض والفعل من الاعراض وكذا النفى انما يكون فى الاعراض ولو دخل على الاسم انضم مع المسند نحو ما زيد فى الدار وما زيد قائم فيكون نفى المسند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلاً لا فى الفاعل ولا فى المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال فبالنسبة الى المفعول فقط واما العمل فى الفاعل يكون بدون المقارنة باحد الزمانين بل يكفى فى عمل اسم الفاعل فى الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فان كان الخ الفاء للتعقيب فى الاخبار اى ان كان اسم الفاعل قوله للتعدى قيد به لان اسم الفاعل اللازمى يرفع به وان كان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مر آنفا لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلابد من قوة العامل قوله اى الزمان الماضى جواب سوال هو ان الماضى عبارة عن لفظ الفعل نحو ضرب فى الاصطلاح فكيف يكون اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجئ على لفظ فعل الماضى فاجاب بقوله اى الزمان يعنى ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوى ولا شك ان اسم الفاعل يجئ مقرونا بزمان الماضى وايضا فيه اشارة الى ان قوله الماضى صفة فيقتضى الموصوف فزاد الموصوف بقوله اى للزمان الماضى قوله بالاستقلال جواب سوال وهو انه لابد ان يقول المصنف وان كان للماضى او للاستمرار وجبت الاضافة لان موجب الاضافة كما يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الماضى كذلك يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة فاجاب بقوله بالاستقلال يعنى ان المراد من الماضى هو الماضى فى الجملة سواء كان الخ قوله ذكر مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فالشرط لوجوب الاضافة ارادة ذكره لا عين ذكره فلا يرد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفى بالارادة قوله وجبت لانه لو لم يضف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان قوله اى اضافة معنوية هذا بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو اما تمييز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او مفعول مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنى قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطه ان يضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضى لم يكن له معمول فيكون الاضافة معنوية قوله مثل زيد ضارب عمرو امس مثال الخ لكونه بمعنى الماضى بقرينة امس قوله وقد مر الخ جواب بقوله حقيقة او تقديرا قوله فان كان له معمول آخر الخ جواب استدلال الكسائى قوله معمول الخ اى معمول من حيث المعنى اولا فى اللفظ او نقول ان معنى قوله معمول اى صالح للعمل فيه على تقدير ان يكون بمعنى الماضى قوله فربما اضيف الخ جواب سوال وهو ان قولنا افضل صيغة اسم التفضيل فيكون معناه التفضيل وهو المعنى غير مقصود ههنا فاجاب بقوله فربما اضيف اليه يعنى سلمنا انه فى الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

خير فلا يكون معناه اشد تاخيراً **قوله** فيعمل مقدمه **فان قيل** ان تقديم الفعل لا يتاتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبًا للزوم الاقتصار على احد المفعولين **قلنا** انه يجعل عاملًا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كما ان لها خصائص اخرى **قوله** كما تصابه فيكون الجزاء **قوله** معطى بضم الميم وبكسر الطاء وسكون الياء **قوله** اى جميع الازمنة اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه اى يعمل فى المفعول مطلقًا **فان قيل** هذا القول ينافى قوله بشرط معنى الحال والاستقبال **قلنا** هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله **قوله** حينئذٍ اى حين دخول اللام عليه لان معناه الذى ضرب **قوله** عدل جواب سوال وهو انه لما كان فى الاصل فعل فالعدول من الاصل الى الغير لا يكون الا لنكتة فما هى **فاجاب** بقوله عدل الى قوله لكراهتهم ادخال اللام عليه **فان قيل** ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفى وهذه اللام اسمية فينبغى ان يصح دخول اللام الموصول على الفعل كما يصح دخول الاسم الموصول على الفعل نحو الذى ضرب **قلنا** ان هذه اللام وان كان موصولًا لكن شابه الحرفية فى الصورة فلذا منع دخولها على الفعل لان اللام الحرفى مختص بالاسم فكذا صورته مختص بالاسم لكن المراد من الاسم هو الاسم الذى هو مفرد صورة وجملة معنى كاسم الفاعل **قوله** اى من اسم الفاعل **اعلم** انه يحتمل توجيهين فى كلام المتن احدهما ان يكون كلمة من للابتداء بقرينة كلمة الى فى مقابلها حيث قال الشارح الى اخرى ومعنى من الابتداء ان يكون مدخولها امر كلى ينتزع منه الجزئيات والمدخول ههنا اسم الفاعل ينتزع منه صيغ المبالغة والثانى ان يكون من بيانية اى بيان لكلمة ما فى قوله وما وضع فقول الشارح اى من اسم الفاعل يحتمل التوجيهين المذكورين **لكن يرد** على التوجيه الثانى اى كون من بيانية اعتراضان **احدهما** انه قد مر سابقا ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل فكيف يكون اسم الفاعل بيانًا لصيغ المبالغة وهذا الاعتراض يرد على التوجيه الاول ايضًا لان مدخول من ليس امر كلى لهذه الجزئيات **والثانى** ان الشرط فى صحة من البيانية ان يصح اطلاق المجرور من على ما قبله وههنا لا يصح اطلاق اسم الفاعل على صيغ المبالغة وبالعكس **فاجاب** الشارح عنهما بقوله بتغير الصيغة ولا شك ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تغير الصيغة يصح اطلاقه على صيغ المبالغة **قال مولانا عصام الدين** ان ما ذكره الشارح من العبارات الكثيرة لا يفهم من المتن وهو ليس الا تصفا فاجاب التكملة عنه بقوله ليس المراد ان هذا اى ما ذكره الشارح تقدير الكلام حتى يكون تصفًا بل اشارة الى ان من تحتمل للابتداء او للبيان **قوله** بحيث يخرج الخ احتراز عن التغير الذى لا يخرج عنه كالتثنية والجمع **قوله** ومضراب بكسر الميم **قوله** وحذر اى بمعنى كثير الخوف **قوله** فى العمل دون علم المبالغة ودون الصيغة **قوله** وهذا على تقدير جواب سوال وهو ان قوله مثله للتشبيه وهو يقتضى المغايرة والمغايرة مستقيمة على قول من قال ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما على قول من قال انها داخلة فى اسم الفاعل فغير مستقيمة **فاجاب** بقوله وهذا اى التشبيه على تقدير الخ **قوله** اذا كانت للمبالغة اشار به الى كلمة من فى قوله ما وضع منه للتبعيض يعنى ان هذا النوع من اسم الفاعل الذى للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه خلاف التوجيه الاول

وهو ما كان خارجًا عن حد كما ان في التوجيه الاول صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعني التبيين لانه لما خرج عن الحد لايستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشارح بتعيين الصيغة كما مر انفا فالتوجيهان ...
متساويان في ارتكاب خلاف الظاهر فلا يرد انه لما كان صحة توجيه الثاني بتكليف فهو التقييد ينبغي ان لا يذكره الشارح بل يكتفي بالتوجيه الاول **قوله** نحو زيد ضرب الخ فانه مقارن بزمان الحال في الاول وبالاستقبال في الثاني عمل في الفاعل والمفعول معًا واعتمد على المبتدأ **قوله** ومررت بزيد الضارب بكرا امسا لانه صفة زيد
فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فان دخلت اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس **قوله** وما فيه من معنى الخ جواب سوال وهو ان عمل اسم الفاعل من جهة المشابهة بالمضارع في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مفقودة في بعض صيغ المبالغة
فاجاب بقوله وما فيه الخ **فان قيل** كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية اذ ليس في الفعل معنى المبالغة حتى يصح ذلك **قلنا** المراد من قول الشارح هذا ان في صيغة المبالغة تكرار الفعل نظرا الى
زيادة المعنى فكان الموجود فيه اثنان من الفعل **فان قيل** هذا ينبغي ان يكون عمل اسم التفضيل مثل
اسم الفاعل من الوجه الذي ذكر في صيغ المبالغة **قلنا** ان الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الفعل والزيادة
في اسم التفضيل على الغير نحو زيد افضل من عمرو فالزيادة على عمرو ويعني الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الحدث
وفي اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث في نفسه قليلا او كثيرا **قوله** والمثنى والمجموع قوله من
اسم الفاعل جواب سوال وهو ان البحث عن المثنى والمجموع قد مر سابقا فلا حاجة ههنا قوله مثله خبر لقوله والمثنى والمجموع ولو اكتفى بخبر
واحد لكان اخصر فلم اختار التكرار لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد توهم ان
المراد من المثنى مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغ المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من المثنى
والجمع اعم من ان يكون لاسم الفاعل او لصيغ المبالغة **قوله** اذا كان مفردا **جواب سوال** وهو ان المثنى
ليس الا اسم الفاعل فيلزم التشبيه مع النفس **فاجاب بقوله** اذا كان مفردا قوله في العمل متعلق بالمثل
قوله من حيث ذاتها اي من حيث الحروف **فان قيل** عدم الخلل مسلم في جمع صحيح واما في التكسير فلا يصح
قلنا انه محمول على الصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدان الضاربان بين خول لام الموصول على المثنى والجمع **قوله**
اي نون المثنى اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** في معموله بنصب اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل
الخاص وهو النصب للمفعولية اذ لا يجد فيه عمله للرفع في الفاعل لان حذفه لا ستطالة الصلة بذكر المفعول
وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلقة بل التعريف باللام لكن المصنف لم يتعرض الى
القيدين المذكورين اكتفاء بالشهرة **قوله** ومع التعريف اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة
وان لم يكن ههنا له لانها موصولية او المراد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول **قوله** مفعول له
للحذف دفع وهم وهو انه مفعول له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز قوله
حذف النون وفاعل التخفيف هو المتكلم فدفع بقوله مفعول له للحذف ولا شك ان فاعل الحذف والتخفيف
واحد وهو المتكلم قوله اي يجوز حذفها اشارة الى بيان حاصل المعنى قوله لقصد التخفيف انما زاد القصد اشارة الى ان من قبيل

قوله ضربت تاديبًا فعدت عن الحرب قوله المقيمي الصلوة وفي بعض النسخ والمقيمو الصلوة بالواو وهو موافق بالقران ولكن ههنا يصح كلاهما قوله واما على تقدير التنكير اى على تقدير عدم ذكر اللام قوله لان اسم الفاعل اى ههنا فى الاية لم يقع صلة اللام قوله والقراءة مما لا اعتماد جواب سوال وهو انه ينبغى ان لا يكون ضعيفا لوجود دليل القوة وهو القراءة فاجاب بقوله والقراءة مما لا اعتماد عليه لوجود معارضه وهو الجر فى العذاب قوله حدثا موضوعا قد مر فائدة هذين القيدين فى اسم الفاعل قوله لمن يقع عليه فان قيل يخرج مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لانهما ليسا موضوعين لمن وقع عليه الفعل قلنا معنى قوله يوم الجمعة مضروب فيه اى وقع الضرب فيه على الحذف فاسم المفعول موضوع لمن وقع عليه هو اصلا وانه يجد فالوصف اى رجل مضروب فيه الا انه حذف الموصوف واقيم الجار والمجرور مقامه قوله مطلقا دفع وهم وهو انه انما خرج اسم التفضيل الذى اذا كان بمعنى الفاعل واما اذا كان بمعنى المفعول فهو داخل فيه فدفعه بقوله مطلقا ثم يرد عليه ان خروج الاول مستقيم والخروج الثانى فغير مستقيم لانه ليس الا بمعنى اسم المفعول فاجاب بقوله فانه مشتق الخ قوله اى لذات ما اشارة الى كلمة من بمعنى ما قوله من حيث وقوع الفعل عليه انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم المفعول الذى جعل علما لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذا اعتبر قيد الحيثية فى تعريف اسم الفاعل نحو عالم اذا جعل علما فانه اسم لذات ما قام به العلم لكن فى حين العلمية ليس بالحيثية والاولى ايراد هذا القيد فى تعريف اسم الفاعل ليزيل الخلل من الاول وتركه ههنا بالمقايسة الا انه قد يذكر القيد فى اللاحق ويكتفى به عن السابق ليعلم جوازه قوله وصيغته من الثلاثى فان قيل ان البحث من الصيغة من مسائل علم الصرف فلا وجه لايراده ههنا والقول انه بالتبعية لا بالاصالة ليس على ما ينبغى لانه لا احد ان يقول لم يورد المسائل النحوية من الصرف بالتبعية قلنا ان ذكر مسائل الصرف بالتبعية فى كثير من المواضع غير مختص بهذا الموضع قوله لخفة الفتحة فان قيل ان الكثرة فى المفعول لا فى اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازا قوله وكثرة المفعول لانه يكون لفعل واحد مفاعيل كثيرة بخلاف الفاعل وايضا انما فتح لموافقة المضارع المجهول قوله اى شانه وحاله جواب سوال وهو انه لا يصح اضافة الامر الى اسم المفعول لان الامر للافعال لا للذوات فاجاب بقوله اى حاله يعنى ان المراد من الامر اصطلاحه العام وهو فى اصطلاحهم بمعنى الحال يقال امرك اى حالك ثم يرد عليه ان المتبادر من المجاز ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وهو غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله وشانه اى المراد من الحال هو الشان اى الصفة فهذا الشان محمولة على القلب قوله اى عمل لنصبه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه وهو النصب لانه لا يحتاج فى عمل الرفع الى اشتراط الزمان كما فى اسم الفاعل قوله واشتراطها قال مولانا عصام الدين لا يحتاج الى ايراده بعد ما ورد قوله فى العمل لان المراد منه العمل وما هو متعلق به وهو اشتراط العمل قلنا المتبادر من العمل هو نفس العمل وان كان قد يراد منه العمل وما يتعلق به قوله او المعطى غلامه فدخلت لام الموصولة ليعمل

اسم المفعول

بحث الصفة المشبهة

بمعنی للماضی ایضا قوله من حیث انهما مثنی الخ لکن یرد علیه ینبغی ان یشبه باسم المفعول بهذا الوجه بعینه فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله بعد اشتراکهما فی کونهما اسمین لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع علیه ثم یرد علیه ینبغی ان یشبه باسم التفضیل لانه شریك معه فی القیام ایضا فاجاب المحشی المذکور بقوله وبخلاف اسم التفضیل فانه وانکان لمن قام به الفعل الا انه لا یثنی ولا یجمع فی الاستعمال الاصلی وهو الاستعمال بمن ثم یرد علیه ان الصفة المشبهة التی علی وزن افعل وفعلاء لا یجمع جمع السلامة ولا یؤنث بالتاء کما مر فکیف یشبه باسم الفاعل لانه یجمع جمع السلامة فاجاب المحشی المذکور عنه بقوله والمراد بالمشابهة فی اصل التثنیة والجمع والتانیث ای وان لم یکن فی کل الافراد فالقیل فی اصل التثنیة والجمع ثابت فی اسم التفضیل ایضا وهو الاستعمال باللام والاضافة قلنا ان الاصل فی اسم التفضیل استعماله بمن کما یجی فلما لم یجی بالاصل صار کانه لم یجی بالکلیة قوله علی معنی الثبوت فمعنی زید کریم ثبت له الکرم ولیس معناه حدث له الکرم بعد ما لم یکن ولذا السید ذلك قیل کادم اللون اوغیرا ومعنی الثبوت اتصافه به مع قطع النظر عن التقیید باحد الازمنة ولذا یقصد به الاستمرار قوله واللازم اعم جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون جامعا لانه خرج عنه رحیم لان المأخوذ فی الحد الفعل اللازم والرحیم الرحم وهو متعد اذ الرحم لا یکون الا علی الغیر فاجاب بقوله واللازم اعم الخ ولذا قالوا ان فعیلا من فعل بالفتح صیغة المبالغة کقدیر ونصیر ومن فعل بضم صفة مشبهة قوله ای صار الرحم جواب سوال وهو ان الصفة المشبهة موضوع لمن قام به بمعنی الثبوت وههنا بمعنی الحدوث اذ بالنقل من الحرکة الی الحرکة لا یتبدل الحدوث فاجاب بقوله ای صار الرحم طبیعة له قوله وصیغتها ای الصیغة المختصة فلا یرد ما فی التسهیل من ان الصفة المشبهة من غیر الثلاثی المجرد یجی علی وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا کان بمعنی ذات صالح الانصراف بمعنی ذات الانصراف بالفعل وانما لا یرد لانها مشترکة بینهما قوله والمراد بکونه بمعنی الثبوت جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون مانعا لصدقه علی ضامر وطالق لانهما بمعنی الثبوة لان معنی ضامر الشخص اللغو ای الذی خلق علی الضمور ابتداء وطالق زنی کہ بیرگردد بیشوہر ولا یخفی ان هذا السوال وارد علی تعریف اسم الفاعل ایضا بان یقال ان تعریفه غیر جامع فاجاب بقوله والمراد بکونه الخ یعنی ان ضامر فی الاصل شخص حصل الضمر بعد السمن واما کونه مخلوقا علی الضمر فبالاستعمال وکذا طالق فی الاصل موضوع لامراة مباینة من الزوج واما کونها امرأة بلا زوج فبالاستعمال قوله مع اختلاف انواعها جواب سوال وهو انه ینبغی ان یقول صیغها بلفظ الجمع لان لها انواع مختلفة کتقریر الجواب ان قوله صیغة جنس لانه لما اطلق علی جزئیاته لفظ الانواع علم انها جنس فیتناول القلیل والکثیر وایضا اشارة الی دفع وهم وهو ان الاختلاف بین صیغة صفة المشبهة وبین صیغة اسم الفاعل فقط من غیر الاختلاف فی الصیغة بین انواعها فدفعه بقوله مع اختلاف قوله اسم الفاعل بمعنی المضاف وهو اسم جواب سوال وهو لا نسلم ان صیغتها مخالفة عن الفاعل الا تری الی قوله نضر شریف فان قوله شریف صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله نضر فلو کان

بينهما مخالفة لم اجتمعا على اسم واحد فاجاب بقوله اى اسم الفاعل بحذف المضاف وليس المراد من الفاعل
ما اسند اليه الفعل فان قيل ان هذا المركب اى اسم الفاعل علم لان الاوزان اذا اريد بها انفسها
ولم يرد بها معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شطر العلم لا يجوز من غير الترخيم قلنا سلمنا انه
علم لكن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الجنس قوله اولصيغة الفاعل يعنى ليس المراد من الفاعل ما
اسند اليه الفعل بل المراد منه لفظه فان قيل ان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ودخول
اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شخص او جنس قلنا اللام فى قوله الفاعل زائدة فلا يكون
للتعريف والممتنع دخول لام التعريف على العلم قوله اى كائنة على قدره انما زاد قوله كائنة لبيان
المتعلق وانما اول الحسب بالقدر لان الحسب قد يكون بمعنى الشرافة كما فى قول القائل لنا النسب والحسب وهو
غير مراد ههنا فلذا اول بالقدر ثم يرد عليه ان فى اسم الفاعل ايضا يجب السماع فدفع بقوله لا يتجاوزه
يعنى سلمنا ان فى اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجب التجاوز فيه عن موضع السماع بخلاف الصفة المشبهة
قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى الرد على صاحب الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصيغتها
وقوله على حسب خبر بعد خبر فرد الشارح عليه ان تخصيص هذا القول بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح
الخبرية كذلك يصلح الحال او الصفة لمصدر محذوف قوله اى مخالفة كائنة يعنى ان قوله على
حسب صفة مصدر هو المخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة قوله وضمير مخالفتها جواب سوال
ظاهر قوله ولكون عملها لمشابهتها اى الصفة اياه اى اسم الفاعل فيما ذكر من انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث كذا قال جمال الدين والمراد مما ذكر الاعتماد على صاحبها كذا قال عبد الرحمن فان قيل
ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل كما قال المصنف ويعمل عمل فعلها مطلقا لا لمشابهة اسم الفاعل
قلنا لا نسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ لا مشابهتها بالفعل لانها بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحدوث
فلا محالة يكون عملها لمشابهة اسم الفاعل لاشتراكهما فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث او
بكون احدهما قيام الفاعل وما قال المصنف انها تعمل عمل الفعل ليس المراد ان عملها لمشابهة الفعل بل
فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى المفعول كفعلها مقتصر على الفاعل الانرمى
قوله وشديد فان قيل صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق فى نحو عليم من انه
صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا قلنا مبنى هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلة فى اسم
الفاعل قوله من غير اشتراط زمان جواب سوال وهو ان قوله مطلقا راجع الى الامرين اعنى
الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح فاجاب بقوله من غير اشتراط الزمان
فان قيل ان قوله مطلقا يدل على العموم فاخذ احد الامرين من العلم يفيد الخلل قلنا لا نسلم
ان الاطلاق للعموم بل هو للاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يفيد الخلل بل يفيد رفع
الاجمال والابهام قوله فلا معنى لاشتراط فيها فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو اسم الفاعل
وذا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل للعمل فى المفعول ولا عمل فيه ههنا لانها من فعل لازم

تخص

وایضا ان الاطلاق عن الزمان فی الصفة المشبهة للضرورة لانها موضوعة للثبوت والزمان یقتضی الحدوث **قوله** الا ان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله لیست بموصول اذ اللام الموصولة لا تدخل الا علی اسم الفاعل والمفعول لانها لا تدخل علی ما فیه الحدوث واما الصفة المشبهة فلما دل علی الثبوت فشابهت الجامد واللام فی الجامد حرفی **قوله** ای جعلنا اقسامًا جواب سوال وهو ان تقسیم مصدر وهو لا یضاف الا الی الفاعل والمفعول فهذه الاضافة لا یخلو اما الی المفعول او الی الفاعل والثانی غیر صحیح کما هو الظاهر والاول ایضا غیر صحیح لان المذکور فیما بعد تقسیم نفس صفة المشبهة لا تقسیم مسائلها سواء کانت المسائل بمعنی الاقسام والاحکام حاصل الجواب ان التقسیم لادنی ملابسة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة وهو ان التقسیم سبب لحصول المسائل ای الاقسام فالتقدیر ای تقسیم الصفة المحصل للاقسام **ثم یرد** علیه ما الفائدة فی بیان الاقسام **فاجاب** بقوله وبیان حکم کل قسم یعنی المقصود من بیان الاقسام بیان احکامها من الحسن والقبح والامتناع ثم یرد علیه ان للمسئلة معنیان احدهما موضع السوال والاخر ما یبحث عنه فسائل المسائل ما منه السوال والبحث ههنا فاجاب بقوله وبیان حکم کل قسم الخ **قوله** متلبسة باللام اشارة الی ان الجار والمجرور ظرف یکون باعتبار المتعلق قوله او متلبسة باللام کلمة او لمنع الخلو ههنا **فلا یرد** انه جاز ان یکون مفردا ومعرفا باللام جمیعا فی الاقسام الاخری لیست لمنع الخلو لعدم اجماع امکان الاجتماع فیها **قوله** حاصلة من ضرب اشارة الی وجه قوله ستة قوله اثنین هما ان یکون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها قوله فی الثلثة هی التی ذکرها بقوله معمولها اما مضاف اه **قوله** ای معمول الصفة المشبهة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ثم صارت ثمانیة الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل قال کم صارت الاقسام فقال صارت ثمانیة عشر قوله حاصلة من ضرب الخ اشارة الی وجه قوله ثمانیة عشر قوله اقسام ثلثة ای مرفوع ومنصوب ومجرور قوله التی للمعمول من حیث الاعراب فع وهم وهو ان یکون المراد من الاقسام الثلاثة التی هی المضاف او باللام او مجردة عنهما قوله ای فاعلیة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه **قوله** ای تشبیه معمول الصفة ایضا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله فی المعمول المعرفة لما کانت المعرفة صفة یقتضی الموصوف زاد قوله فی المعمول **قوله** ای جعل دفع وهم وهو کما ان للمعمول مشابه بالمفعول کذلک مشابه بالتمییز والحال انه خلاف المراد بل المراد ان المعمول نفس التمییز لا انه مشابه به فدفع بقوله ای جعل الخ ای الذی فیه دخل للتشبیه وانما کان النصب علی التشبیه لانه لیس عین المفعول به لان الصفة غیر متعد ووجه التشبیه بالمفعول هذا انهم لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا معمولها بمفعول اسم الفاعل کما ان الجر فی نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فی نحو الحسن الوجه کما مر فی المجرورات کذا قال صاحب الغایة وایضا وجه التشبیه به انهم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولا یمکن اضافتها الی الفاعل اذ یلزم اضافة الشیء الی النفس لان الصفة عین الفاعل نحو لیث اسد واما الاضافة البیانیة فهی فیما یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه

اولا يكون مفعولا ليصح الاضافة لئلا يلزم اضافة الصفة الى معمولها و يلزم ان للمعمول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمر وفيها الضمير انما كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال و فى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او لا بل لازم المذكور نحو زيد غليظ الشفتين فان غلظ شفتين ليس غلظ زيد لكن اللازم مع غلظ الشفتين القبح فلا شك ان قبح الشفة يكون قبح زيد فان لم تجر فى اللفظ على غير المعمول نحو زيد وجهه حسن تبقديم او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة للمعمول فى نفس غير المعمول لم يجز استتار ضمير الموصوف وهو زيد مثلا فى الصفة فزيد ابيض الثوب قبيح كذا قال صاحب التكملة فقوله وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه يحتمل المعنيين احدهما ان يكون المعنى دالة على صفة له اى للمعمول فى نفسها اى الصفة كائنة فى نفس غير المعمول نحو زيد حسن الوجه فانه يدل على صفة هى الحسن للمعمول وهو الوجه وهو اى الحسن كائن فى غير المعمول وهو زيد وكذا الحق زيد غليظ الشفتين والثانى ان يكون المعنى دالة على صفة له اى للمعمول الذى كان ذلك المعمول فى نفس غير المعمول نحو زيد حسن الوجه فان الحسن يدل على صفة وهو الحسن للمعمول وهو الوجه وهو كائن فى نفس غير المعمول وداخل فيه وهو زيد وكذا فى زيد غليظ الخ بخلاف زيد ابيض الثوب فان الابيض لم يدل على صفة للمعمول الذى كان فى غير المعمول وهو زيد بل انما يدل على صفة وهى البياض للمعمول وهو الثوب وصفة الثوب ليس بكائنة فى نفس غير المعمول وهو زيد وكذا عين الثوب ليس بكائن فى زيد فاحفظه فانه دقيق **قوله** فى المعمول النكرة **اعلم** ان قوله حسن اذا كان منصوبا على التميز يكون معناه زيد حسن من حيث الوجه واذا كان منصوبا على المفعولية معناه ايضا كذلك فلا فرق بينهما فى المعنى **قوله** فى الجميع اى فى المعرفة والنكرة **قوله** والاولى التفصيل وهو ما قال المص رح بان المعمول اذا كان معرفة فنصبه على التشبيه بالمفعول وان كان نكرة فنصبه على التميز وانما لم ينصب على التميز ههنا لان التميز لا يكون الا نكرة وانما ينصب على التشبيه بالمفعول فيهما لان التشبيه بالمفعول ضرورى وخلاف الاصل يتقدر بقدر الضرورة فلذا قال الشيخ الرضى والاولى التفصيل **قوله** اى مفصل **جواب سوال** وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ وقوله حسن وجهه خبره ولا يصح حمل هذا الخبر على التفصيل لانه نسبة بين المفصِّل والمفصَّل وقوله حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة لا يجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض **فاجاب** بما حاصله ان المصدر بمعنى اسم المفعول ثم يرد عليه ان تفصيل الاقسام قد مر سابقا بقوله بقوله صار ثمانية عشر قسما **فاجاب بقوله** فى ضمن امثلة يعنى ان المذكور سابقا نفس الاحكام وههنا فى ضمن امثلة ثم يرد عليه ان خبرية قوله حسن وجهه ثلثة لقوله وتفصيلها لا يصح من جهة اخرى وهو ان الخبر لما وقع جملة لابد فيه من عائد ولا عائد ههنا الى المبتدأ **فاجاب** بقوله قولنا يعنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الا جملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا نحو ليس الا مصدرا فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التأويل **قلنا** المراد من القول هو المقول ههنا ليصح تفسيره بقوله حسن وجهه لانه مقول القول لا القول المصدرى **قوله** بتنوين الصفة الخ اشارة الى

الی بیان اقسام ثلثة فی هذا الترکیب قوله نهذا الترکیب جواب سوال وهو لا یصح حمل ثلثة علی
حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا یتصور الاجتماع فکیف یکون ثلثة فاجاب المراد
هذا الترکیب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحرکة ولیس مراد الشارح ان ثلثة خبر مبتدا محذوف کما قال
الفاضل الهندی لانه علی هذا یصح ان یکون حسن وجه مقول القول لکونه مفردا والمقول لا یکون الا جملة
قوله ای ثلثة امثلة جواب سوال وهو ان قوله ثلثة من الاعداد وهی تقتضی التمیز ولا تمیز فاجاب بقوله ای ثلثة امثلة
ثم یرد علیه ان المثال لایضاح المثل وهو یحصل بواحد فما الحاجة الی ثلثة فاجاب بقوله ذکرها لتوضیح الاقسام لکثرة الامثلة
بحسب کثرة الممثلات قوله باعتباره الباء للسببیة دلیل لکثرة الاقسام قوله وکذلک ای مثل جواب سوال وهو
ان قوله کذلک مبتدا والحالان الجار والمجرور لا یصلح للابتداء فاجاب بقوله ای مثل یعنی ان الکاف اسمی بمعنی المثل فیصح جعله
مبتدا ثم یرد علیه ان ذلک من اسماء الاشارات للمفرد والحالان حسن وجه ثلثة امثلة فلا یلیق للمطابقة بین
اسماء الاشارة والمشار الیه فاجاب بقوله هذا الترکیب یعنی ان الاشارة الی الترکیب وهو مفرد ثم یرد علیه ان التشبیه
حسن الوجه بحسن وجه لا یصح لان المعمول فی الاول محلی باللام وفی الثانی مضاف فاجاب بقوله فی کونه امثلة
ثلثة اعلم ان الکاف فی کذلک اسمی لذا فسره بقوله ای مثل هذا الترکیب خبر حسن الوجه والجملة معطوفة علی
الجملة السابقة وحسن وجه معطوف علی حسن الوجه خبر بعد خبر وکذلک الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه
خبر لقوله کذلک الا انه ترک العاطف فیما بین هذه الثلثة وغیر الاسلوب لنکتة التی ذکرها الشارح
والمعنی ومفصل الاقسام قولنا حسن وجه ثلثة وقولنا وکذلک یعنی ان هذین القولین مشتمل علی تفصیل
الاقسام فی ضمن الامثلة وانما قال ذلک لان تفصیلها فی نفسها قد علم مما سبق لمن تأمل ترکیب المتن منه مراد الرحمہ
قوله وحسن وجه قال الشارح فی الحاشیة وفیه ان صورة الخطیة فی معمول الصفة فی حسن وجه لا یحتمل الا الوجهین وهما الرفع والجر
ولا یصح النصب فیه لان النصب انما یکون باثبات الالف قلنا لو کتب رسم الخط بالالف لا یذهب الذهن الی
الوجهین الاخرین کما فی قوله مفرد فی تعریف الکلمة اوانه نظر الی مذهب المتقدمین لانه غیر لازم
عندهم قوله بادخال اللام علی الصفة اشارة الی انه نوع اخر لان فی السابق الصفة مجردة عن اللام
قوله وانما غیر الاسلوب جواب سوال ظاهر فان قیل ای حرف تقدر فی اضافة حسن الوجه مثلا
قلنا تقدیر الحرف فی الاضافة المعنویة واما الجر فی اللفظی محمول علی ما فیه الحرف اونقول ان المقدر
فیه حرف من نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حرف الجر غیر منحصر فی الاضافة اللفظیة کما فی
المجرورات کذا قال صاحب الغایة قوله فی اول التقسیم وهو قوله وتفصیل مسائلها ان تکون الصفة الخ
قوله وجودی لان معناه ان اللام موجودة فیها والثانی عدمی لان معناه ان اللام لیست
موجودة فیها قوله بخلاف الاقسام فیکون الاول اشرف من الثانی قوله اثنان منها ممتنعان
قال مولانا عصام الدین رحمہ ان المتبادر من هذین القسمین ان یکون متفقا علیهما بقرینة المقابلة
بقوله واختلف فی حسن وجهه مع ان الفراء خالف فیه لانه قد سبق فی بحث الاضافة
وامتنع الضارب زید خلافا للفراء او یزعم ان الفراء او یزعم ان الاضافة مقدم علی اللام القول الزعم ههنا لا یجری لان اصله

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله احدهما ان يكون الصفة باللام قال مولانا عصام الدين هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنان وجهيهما مع انه لا يتحقق فيه وهو عند التحقيق فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة الصفة المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردة واما المثنى نحو الزيدان الحسنا وجهيهما والمجموع نحو الزيدون الحسنو وجوههم فمن قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجيء وانما اختلف في المثنى والمجموع لوجود التخفيف فيه في الجملة وهو بحذف النون ومن لم يجوز قاسه على المفرد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام دفع وهم وهو انه يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله في الوزن فلا يتناول مثل صعب وجهه او شديد وجهه والضاحك الحسن وجهه او شديد وجهه والضاخرج عنه الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فاجاب بقوله احدهما ان يكون الصفة باللام ولا شك ان هذا المعنى صادق على الحسن وجهه وكذا لا يرد الاول قوله الى ضمير الموصوف اى ضمير راجع الى الموصوف للصفة المشبهة قوله بواسطة جواب سؤال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه ممتنع ايضا فاجاب بقوله بواسطة اى بين المعمول وضمير الموصوف قوله مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا خفة في هذا التركيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف قلنا حرف الساكن اخف من المتحرك كما مر في الجر وزات قوله او بحذفهما معا كما في الحسن الوجه قوله لا خفة فيه بواحد اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف يعني بواحد من هذه الامور المذكورة وهي حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فيما اضيف اليه الفاعل كما في صورة الواسطة او بحذفهما معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقوط التنوين بسبب اللام قوله عكس المعهود لان المعهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما قال في صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس المعهود لانها بحسب الحقيقة والمعنى لتفيد التخفيف قوله من الاضافة اى اضافة معنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة يفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعني في اضافة المعرفة الى النكرة في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنوية فلو خولف في هذا الحكم ايضا كانت مخالفتها من كل وجه قوله في صورة كانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى هذا خرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه وايضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناوله فاجاب بقوله في صورة آه قوله ان يلزم اى اذا كان ارتكاب القبح للاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحالات ان يلزم الاضافة نهاية آه قوله ولا يتعرض لا لعظمها وهو الضمير وانما كان الضمير اعظم لانه اسم والتنوين حرف ايضا الضمير لمعنا متحرك والتنوين ساكن قوله في الجملة لا يرجح هذا القول كما ترى اقول لعل هذا سهو من الكاتب قوله من الاقسام الثمانية عشر جواب اله بهات قوله والباقي من الاقسام الاثنا عشر الاضافة فيقتضي المضاف اليه

فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله منها ای من تلک البواقی جواب سوال وهو ان قوله ما كان مثلا وقوله احسن حسن والجملة
خبر عن قوله والبواقی والحال ان الجملة اذا وقعت خبر الابتداء فیه من عائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله منها قوله
الحسن الوجه فان قيل يلزم فی الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل وفيه
ضمير ايضا بدليل قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير للموصوف قلنا الفاعل بعد الاضافة
خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ای باعتبار جعله مرفوعا ليس فيه ضمير
فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه يعنی
لو ذكر لهذا المضاف اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا على محل المضاف ولو خرج من الفاعلية
لم جاز الرفع فی التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد قلنا الحمل على المحل باعتبار المعنى و
بهذا الاعتبار فاعل قوله والحسن وجها والجر فيه ممتنع للزوم اضافة المعرفة الى النكرة قوله
برفعه لانه متى رفعت لا ضمير فی الصفة فيبقى ضمير الواحد فی المعمول قوله بقدر الحاجة لان قدر
الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه بضمير واحد فاتيان ضمير اخر للربط زيادة
على قدر الحاجة قوله لاشتماله على ضميرين اليه لان الضمير فيه ليس الا للربط وهو يحصل بواحد بدليل
جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما
فالثانی زائد فان قيل هذا منقوض بقولهم زيد حسن ضربه من ضرب ابيه فی داره فانه
مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن قلنا المراد منه يكون الضمير الثانی للربط ايضا وههنا
ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعين المضاف اعنی الاب والدار قوله
لعدم الرابط فان قيل فليكن اللام رابطا كما فی نعم الرجل زيد قلنا لا يكون اللام فی الحسن
الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فی الرضی
بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير وايضا ان اللام يسمى
بالرابط المعنوی والمقصود ههنا ربط لفظی ولذا قال الشارح لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد
عدم الرابط باللفظی يشعر بوجود رابط معنوی قوله غير ظاهر فی الصفة لاستتاره قوله مثل ظهوره فی العوامل الا
قوله ولما كان وجود الضمير جواب سوال وهو ان المقصود بيان صفة مشبهة واقسامها وهو حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ومتى رفعت
الخ اشتغال بما لا يعنی فاجاب بقوله ولما كان الخ يعنی انه من متعلقات ما سبق فلا يكون الاشتغال به اشتغالا بما لا يعنی قوله
لان معمولها فاعل قال عصام الدين فيه بحث لانه يجوز ان يكون المجرور فلا يلزم تعدد الفاعل اجيب عن الثانی بان وجه رفعه عن
الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا بعد جواز استتار ضمير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل قال عصام الدين هو وظيفة النحاة قوله فی كل لفظ الفاء
للتعليل ای لان الصفة المشبهة كالفعل سواء اوقع بعد ظاهر لا يكن فيه ضمير فكذا هذا فحصل انه يكون نتيجة ای فحينئذ تكون الصفة
المشبهة كالفعل فی انها لا تثنی ولا تجمع قوله ليكون فاعلا لها الا انه اذا لم يجر بالاضافة او نصب من حيثية كونه فاعلا لا يكون فيها ضمير ليكون فاعلا لها قوله
وتثنى الاسناد الصفة الى الضمير بخلاف ما اذا رفعت لانه مسند الى الظاهر قوله واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان سقط
النون للاضافة قوله ای اسم الفاعل اشارة الى ان تثنية تعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذی هو فرد

من التثنية **قوله** لاشتقاقه من الفعل جواب سؤال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا من الفعل المتعدى
فكيف يصح قوله غير المتعدى فاجاب بقوله لاشتقاقه الخ **قوله** اى فيما ذكر لان جواز هذه الصور فى الصفة
المشبهة انما هى لمشابهتها باسم الفاعل بجوازها فيه اولى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يثبت هذه الاقسام
فى اسم الفاعل المتعدى ايضا فاجاب الشارح بقوله واذا كانا متعديين الخ فقوله فيما ذكر جواب سؤال
وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشارة للمفردة والاقسام متعدد فلا يثبت المطابقة فاجاب انه راجع الى الذى
وهو مفرد ثم يرد عليه ان المذكور سابق الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام الخ **قوله** فيرفعان الفاعل
سواء كان بمعنى الماضى او المضارع او الاستمرار والا طلاق لان رفعها الفاعل لا يحتاج الى الزمان **قوله**
للمنسوب اى اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل **قوله** اى اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم
من كلمة ما مذكورة سابقا غير مرة لكن لو قال ما اى اسم اشتق لم يلزم تكرار قوله اشتق الجنيب عنه انما قيل
كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما فى المرفوعات **قوله** اى حدث اى دال
على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من
المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق **قوله** قام به الفعل او وقع عليه يعنى اختار الموصوف
على من قام او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين له **قوله** فى ذلك الفعل لان الفعل مشتمل
من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور ههنا على قول الشارح لا يرد نحو فاضل وزائد وغالب
لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة اى على اصل الفعل بل هذه الاسماء
تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة وذا لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة
فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد اى اصل
ذلك الفعل لان اللام فى الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة
على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد وغالب عليه وانما اختار الموصوف
على متصف مع انه مختار سائر النحاة لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى
اسم التفضيل كما مر فى قوله زيد اعلم من الجدار وافقه من الحمار فالزيادة ههنا بحسب الفرض لا فى
نفس الامر كما قال الشارح فى بحث الجمع **قوله** والباء فى قوله الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سؤال
السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قسمين لغو ومستقر فسال السائل انه من ايهما قوله اى الذات
متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعنى ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير
انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق
الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اى متلبس بتلك الزيادة او ليس مقطوع بل مقدر مفعوله اى لموصوف به الخ
بالفعل وانما سمى باللغو للغوه واسقاطه عن النقد يروسمى بالمستقر لقرار الظرف فى موضع المتعلق
قوله فقوله ما اشتق الخ جواب سؤال وهو ان فى كل تعريف لا بد من الجنس والفصل فما هما ههنا فاجاب
بقوله فقوله ما اشتق **قوله** ذات مبهمة وذلك لان مفهوم شئ وذات له قائم تمام

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا شئ فيه القيام كذا ذكره السيد فى حواشى المطول والحاصل ان الابهام فى اسم الفاعل والمفعول فى النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه الفرس او الرجل وغيرهما بخلاف اسم الظرف لانه لا ابهام فى نوعه بل فى افراده قال العصام للحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او الة موصوف بما بل لمكان او زمان او الة مضاف اليها فقال مكان الضرب او زمانه او الة الضرب يعنى ان الذات فى اسم المفعول موصوف الا معنى قائم ذات قام به الفعل　الفعل فقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب انه قوله منقوض باسم تفضيل الذى جاء للمفعول موضع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا　**قوله**

يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة فى اصل الفعل بل فى صفتها كصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغته جواب سوالين احدهما ان حمل قوله افعل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعلم والفضل واضرب والثانى ان تعريف اسم التفضيل قد مر بقوله هو ما اشتق من افعل الخ فلا حاجة الى قوله وهو افعل فاجاب بقوله من حيث صيغته اى من حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غيرها ذا المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها كما توجد فى افعل كذلك توجد فى اعلم والفضل فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثانى ان التعريف السابق للماهية وههنا من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج **قوله** وفعلى للمؤنث وانما تعرض لصيغة المؤنث ولم يتعرض فى اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا اى سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء فى اسم الفاعل والمفعول لكن المفارقة بالتاء **قوله** وانكان بحسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل يجيء على وزن افعل لانه منقوض بخير وشر لانهما اسم التفضيل وليسا افعل فاجاب بقوله لكونهما ما كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فحذفت الهمزة ونقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء فى الراء وانما حذف فيهما لانهما كثير الاستعمال اذ ليس فى الدنيا الا الخير او الشر فالتخفيف واجب فيهما فان قيل لو كانا اسم تفضيل ينبغى ان يؤتى صيغة للمؤنث منهما ولم يوجد قلنا ان صيغة المؤنث مستغنى عنه باستعمالها بكلمة من المستوى فيها المذكر والمؤنث يعنى انهما لا يستعملان باللام والاضافة بل بمن فقط **قوله** من حدث قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد لعدم الحدث فيه ونحو احنك الشاتين وابل الناس شاذ كذا قال صاحب التكملة قوله احنك الشاتين يعنى اكلهما من الحنك اى اصل فك الاعلى فى مثل كثرة الاكل قوله وابل الناس يعنى اشد الناس تالفا فى رعى الابل واعلمهم بالرعى مثل يذهب به فى المعرفة بمصالح الابل كذا فى شرح ابيات المفصل وكذا لا يبنى من فعل لازم النفى نحو ما نبس بكلمة

ای ما تکلم بکلمة اصلہ نَبَسَ نَبِسَ نَبْسًا ای تکلم فاسرع ثم لزم النفی معه الاستعمال فیقال ما نبس وانما لا یبنی منه لعدم المصدر له من حیث لزوم النفی لان النافی والمنفی جمیعا لا یشتق من شئ واحد قال عصام الدین ینبغی ان یقال ان یکون الحدث مما یقبل الزیادة والنقصان والا لا یبنی اسم التفضیل منه فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم اجیب عنه انه مستغنی عنه بقوله بزیادة علی غیره فان الزیادة انما تتصور فیما یقبلها قوله لا رباعی دفع وهم وهو ان یتوهم ان قوله ثلاثی قید اتفاقی فدفع انه احترازی قوله علی ثلثة حروف من غیر الهمزة لانه متعین لا یحتمل غیر الهمزة قوله ای یکون تمام حروف ثلاثی مثلا اذا قیل احرج بالحاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من دحرج وحروفه بعض حروف دحرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والکل اصول قوله او یکون بالنصب عطف علی یکون فی ان یکون یعنی یحتمل ان یکون الحروف الثلاثة بعض حروف المزید فیه ثلاثیا کان او رباعیا اما البعض اصوله وبعض زوائده او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قیل اخرج بالخاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والکل اصول واذا قیل اسخر بالخاء والراء لا یعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والکل اصول او مشتق من استخرج وحروفه بعضه بعضه اصل وبعضه زائد قوله لیس بلون صفته ثلاثی فلذا قال ای من ثلاثی مجرد لیس بلون قوله ظاهر فائدة هذا القید یظهر لک فلا تغفل قوله وهذا التعلیل انما الخ اشارة الی الاعتراض قوله وهکذا الک اشارة الی جوابه قوله فان الافضل لفا للتعلیل طرح المثال مع المثل قوله بان یراد ان یکون جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ان یقصد راجع الی اسم التفضیل والحال انه لا یبنی من الغیر فاجاب بقوله بان یراد الخ یعنی ان الضمیر فی ان یقصد راجع الی الزیادة لا الی اسم التفضیل قوله باشد ونحوه کاکثر واحسن واقبح مما کان مناسبا له قوله ولکنهم حکموا بشذوذه جواب سوال وهو فلیکن مثلهما بلا فرق فاجاب بقوله ولکنهم اه یعنی لو کان احمق مثلهما فینبغی ان یبنی اسم التفضیل منه قیاسا کما بنی منهما قیاسا مع انهم حکموا بشذوذه فعلم انه لیس مثلهما قوله ابن هبنقة فان قیل الصواب اسقاط لا بن ای هبنقة کما فی المفصل وشرح التسهیل والحواشی الهندیة والقاموس والصحاح وشمس العلوم اجیب عنه انه سهو من الکاتب فی المجمع علم شخص والهبنق کمشن وزنا ومعناهما الاحمق القصیر ای قلیل العقل وقصیر من حیث القامة وهبنقة لقب یزید بن مروان القیسی یضرب المثل به فی کثرة الحمق قوله من تعلیق خرزات بالفارسیة خرمہره ای گیجکه دشکن ولذا یقال لهبنقة ذو الودعات فان الودع بالحاء خرزة بیضاء ویخرج من البحر تعلق فی عنق الصبیان لدفع العین ای لدفع النظر قوله والجواب مبتدأ وخبره قوله ففیه شائبة الخ اعلم ان هذا الجواب من الشارح الهندی رح ونقله الشارح للرد علیه بقوله ففیه شائبة الخ ثم یرد علیه ان نسبة الحمق الی الجواب لا یصح لان الحماقة لذوی العقول والجواب لیس منهم فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ای فی الجواب المذکور شائبة حمق صاحبه

ای من ذوی العقول ۱۲ م

ولاشك ان صاحبهم منهم ثم يرد ايضًا ان دخول الفاء على الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصول و
ههنا لم يوجد فلذا اجاب صاحب المذكور بقوله والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش و على تقدير
اما المعنى واما الجواب ففيه شائبة الخ فيكون الفاء جزائية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندي عمدة
والشارح ايضا عمدة فلا يليق نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب المحشي المذكور
بقوله وما ذكره الشارح بيان لعينه المذكور في الهندي بعد هذا الجواب لا لتشنيع كما وهم بعض الطلبة
حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندي لكن ليس منه بل حكى من الغير ولذا قال في اخر
الجواب وفيه ما فيه فقول الشارح ففيه شائبة او بيان لقوله وفيه ما فيه **قوله** بهذا الظهور قياسا
فان قيل فليكن عدم قياسية لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه معقول المعنى وههنا ليس كذلك لان الحمق
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض المواضع من العوارض و
غير معقول المعنى **قوله** ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مبالغة في سخافة هذا القول **قوله** والشارح الرضي اشارة الى رد التشنيع في الجواب
قوله الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الصدور
بل باعتبار الوقوع يعني ان المصدر مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس
يفيد التقليل مطلقا سواء دخل على الماضي او على المضارع **قوله** واشتقاقه قال صاحب
الغاية قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي من النوع الذي لزم حذف الخبر فيه اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل
متعلق بالخبر المحذوف اي وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
اراد الرد على صاحب الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدره بقرينة ما سبق في التعريف
فقوله وقياسه مبتدأ المحذوف الخبر لم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي
وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
من غير تقييد بالاشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكاني او وقوعي وايضا لا
يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اي لاجل ركاكة
المعنى لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله**
لا للمفعول جواب سوال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
نحو احسن واكرم كما قال صاحب الغاية وكذلك قال المصنف رح وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمير واحد فهو احسن فلا يصح تخصيصه بالفاعل فاجاب بقوله لا للمفعول يعني ان تخصيص الفاعل بالنسبة الى المفعول لا بالنسبة الى الصفة المشبهة **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فلا التباس فيها قليل قوله على الاشرف وهو الفاعل لانه عمدة والفضلة وهو الاكثر لان الفاعل كما كان للمتعدي كذلك للازمي بخلاف المفعول **قوله** على خلاف القياس في مواضع قليلة اذ كلمة قد اذا وقع في مقابلة القياس تفيد التقليل مطلقا **قوله** ويستعمل على احد الوجوه الثلثة **فان قيل** فعلى هذا لا يصح قولهم أُخَرُ جمع اخرى فانها اسم التفضيل مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا لا يصح قولهم دنيا فانه اسم تفضيل المؤنث ادنى على وزن فعلى مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا قولهم آخر فانه اسم تفضيل مذكر مع انه لا يستعمل بواحد منها فاجاب صاحب التكملة عنها بقوله انما يستعمل باحد الوجوه اذا لم يكن معدولا نحو أُخَر ولا اسما جامدا نحو دنيا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالفارسية اين جهان بسيار دون هست اذا آخرت ثم جعل علما لهذا الجهان ولا يكون خارجا عن المعنى التفضيلي نحو آخر بمعنى غير فان غير وان كان لازم الاضافة فكذا آخر لكن قد يكون مبنيا على الضم اذا كان بعد لا او ليس فكذا آخر قد يكون مبنيا اذا كان بعد لا واما قوله تعالى قولوا للناس حسنا فان حسنا ليس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا يرد ان حسنا اسم تفضيل ولا يستعمل بواحد منها وانما زاد الشارح رح لفظ الاحد في قوله احد ثلثة اوجه لان اجتماع الكل لا يجوز **فان قيل** ان استعمال احد الوجوه شرط لاسم التفضيل وقوله لم لا يدل على الشرطية فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان قوله على احد الوجوه حال من الضمير في قوله ويستعمل والحال من الشروط **قوله** وهي استعماله دفع وهم وهو ان اشتراط احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الذكر فدفع الشارح رح بقوله وهي استعماله يعني ان الوجوه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة قوله على سبيل الانفصال الحقيقي وهو عبارة عما لا يجوز فيه اجتماع الكل ولا ارتفاع الكل **قوله** وذكره مع من والاضافة ظاهر **فان قيل** ان قوله ذكره مصدر وهو يدل على الحدث لا على الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل عليه مع من اي لا ينفك عنه والمصدر لا يدل على ذلك فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اي كونه من كونه حال انه اذا عبر عن المصدر بالكون يراد منه الحاصل بالمصدر فيدل على الدوام **قوله** بتعين المفضل عليه اي المعين متلبس بتعين المفضل عليه **قوله** تعلى هذا لا يكون اللام اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان اللام للعهد الذهني **قوله** مضافا ويمن اه بدل من احد الوجوه وانما زاد الشارح رح قوله ان يستعمل فان البدل في حكم تكرير العامل واما اورد الفاء بالذي ان على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز وزاد كلمة لما لان العطف اذا كان باو فذكر كلمة اما جائز في المعطوف اليه **قوله** فلا يجوز هذا تفريع على كلمة او فانها لمانعة الخلو والجمع جميعا **قوله** الجمع بين اثنين منها **جواب سوال** وهو ان قوله زيد الافضل من عمرو جزئي وهو يقتضي الكلي ولا كلي ههنا وايضا ان قوله زيد الافضل من عمرو جملة فكيف يكون فاعلا لقوله فلا يجوز لان الفاعل ليس الا مفرد قوله لغو الحصول الغرض وهو تعين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد بان يكون احدهما تاكيدا

للأخر والیضا لایصح التاکید لانہ علی نوعین لفظی ومعنوی وھھنا لایستقیم کلواحد منہما قولہ واما قولمشعر ولست الجواب سوال وھوانہ اجتمع فی ھذا القول امران قولہ من فیہ لیست تفضلیتہ قال الرضی یجوزان یحکم بزیادۃ الالف واللام او من ویجوزان یقدر انعل آخر عاریا من اللام ای بالاکثر الاکثر منہم کذا قال جمال الدین رح قولہ ولایجوز خلوہ جواب سوال مر فی قولہ فلایجوز الجمع فلاتعیدہ قولہ الاان یعلم جواب سوال وھوانہ منقوض بقولنا اللہ اکبر فان اکبر لم یستعمل بواحد منہما مع انہ اسم التفضیل فاجاب بقولہ الاان یعلم والاستثناء منقطع ای لایجوز الخلو فی جمیع الاوقات الافی وقت العلم لانہ ح یکون مفضل علیہ محذوفا فلایکون اسم التفضیل خالیا فی الواقع قولہ الحذف ھو المضاف الیہ فان قیل المضاف الیہ لایحذف الا اذا عوض عنہ التنوین اویکون مبنیا علی الضم اوتی باضافۃ مثلہا ولیس فی ھذا الموضع شئ منہا قلنا انمالم یعوض التنوین لکون افعل غیر منصرف فلایقبل التنوین فانقیل الممتنع عنہ تنوین التمکن لاتنوین العوضی قلنا ان التنوین العوضی تابع لتنوین تمکن لاطراد الباب فان قیل ھذا منقوض بجواز لانہ غیر منصرف مع انہ دخل علیہ تنوین عوضی فاجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ واما نحو جوار فقد ذکرنا قصدھم بتعویض التنوین فیہ فی بحث غیر المنصرف وھو عدم اعادۃ الیاء وانما لم یاتی بالبناء علی الضم لانہ مختص بالغایات ومایشبہہا مثل لاغیر ولیس غیر والحال ان اکبر غیر مشابہ بہا لانہا لازما الاضافۃ وھو غیر لازم الاضافۃ واما اضافۃ الاخری فہو مختص بموضع السمع نحو یاتیم تیم عدی قولہ ای احدھما زیادۃ جواب سوال وھو لایصح حمل القصد علی المعنی الذی ھو المقصود لان المعنی عبارۃ من المقصود کمامر فی بحث الکلمۃ فاجاب بقولہ ای احدھما الخ یعنی ان المصدر بمعنی اسم المفعول وجعل اضافۃ الی الزیادۃ بیانیۃ وماذکرہ الشارح بیان حاصل المعنی للاضافۃ البیانیۃ ای احدھما زیادۃ موصوف اسم التفضیل وقولہ المقصودۃ صفۃ الزیادۃ والضمیر فی بہ راجع الی اسم التفضیل فالحاصل ان یقصد تاویل المصدر بالمجہول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادۃ اضافۃ الصفۃ الی الموصوف وکذلک لیصح حمل ان یقصد علی احدھما واجاب صاحب الغایۃ ان المعنی مصدر بمعنی العنایۃ وھو القصد فیصح حمل القصد علی القصد اویکون المعنی لاحدھما بان یقصد وحذف الجار من ان وان شائع اویکون بتقدیر ذو ای احدھما ذو قصد قولہ ای علی ما اضیف الخ فیہ اشارۃ الی ان الاولی ایراد کلمۃ ما بدل من الا انہ غلب العقلاء علی غیرھم قولہ الیہ ای الی ما اضیف قولہ باعتبار تحققہ ای تحقق ما اضیف الیہ قولہ فی ضمن بعضہم وھو ماعد المفضل وھو موصوف اسم التفضیل وانمالم یقل ذلک ای قولہ ماعداہ بدل قولہ بعضہم مع انہ اظہر اشارۃ الی انہ یجب ان یکون بعضا منہم قولہ والایلزم التفضیل الخ لان الشرط فی ھذا المعنی ان یکون موصوف اسم التفضیل بعضا منہم داخلا فیہ فلو لم یکن القید المذکور یلزم تفضیل الشئ علی نفسہ قولہ فالاولی ذکر المفضول علیہ بخلاف للمعنی الآخر لان المفضول علیہ غیر مذکور فیہ ای الکل غیر مذکور لان المذکور بعض قولہ فی استعمالہ بھذا المعنی دفع وھم وھو ان ھذا الشرط للمطلق اسم التفضیل المضاف سواء کان بالمعنی الاول والثانی فدفع بقولہ فی استعمالہ بہذا المعنی قولہ منہم

ای ممن اضیف الیهم وذلك بحکم الوضع والاستعمال کما قال صاحب الغایة قوله داخلا فیهم الخ **جواب سوال**
وهو انه یلزم التدافع بین قول الشارح والمصنف رح لان الشارح رح لما قال باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم
علم منه ان المفضل غیر داخل فیما اضیف الیه وعلم من قول المصنف رح فیشترط ان المفضل فیما اضیف
الیه **فاجاب الشارح** عنه بقوله داخلا فیهم الخ واجاب صاحب الغایة ان المفضل داخل
فیما اضاف الیهم افرادا خارجا عنهم ترکیبا **قوله** هذا المعنی دفع وهم وهو ان عدم الجواز مطلق
فدفع بقوله بهذا المعنی قوله قولك **جواب سوال** وهو ان قوله یوسف احسن جملة فکیف
تکون فاعلا لقوله فلا یجوز اذ الفاعل لیس الا مفردا فاجاب الشارح بقوله قولك وهو مفرد وقوله
یوسف احسن مقول القول وهو لیس الا جملة **قوله** بامنا قتهم الیهم لانه اذا اضیف الاخوة
الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ لیس یوسف بعضا من اخوته
والا یلزم کونه اخا لنفسه ولو قیل احسن الاخوة او احسن ابناء یعقوب لکان من ذلك لان یوسف
بعض الاخوة وبعض ابناء یعقوب ع وان لم یکن بعض اخوته **قوله** ای ثانی معنییه اشارة
الی ان اللام بدل من المضاف الیه **قوله** غیر مقیدة فمعنی الاطلاق العموم لا رفع القید حتی
یکون معناه الزیادة فی الجملة ای مع قطع النظر عن المضاف الیه اذ الزیادة علی الغیر ماخوذة
فی مفهومه فلابد من اعتبار الغیر بخصوصه او بعمومه **قوله** ویضاف **جواب سوال** ظاهر
اعلم ان قوله یضاف بالنصب عطف علی القصد وبالرفع علی الابتداء والاستئناف قوله للتوضیح
اذا کان معرفة **قوله** وتخصیصه اذا کان نکرة کما قال جمال الدین وقال صاحب التکملة **قوله** تخصیصه
عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما هو المصطلح اعنی ما یختص بالمعرفة کما فی قولهم الصفة
قد تکون موضحة وقد تکون مخصصة بل المراد منه معناه اللغوی اعنی رفع الابهام مطلقا سواء کان
الرفع قلیلا او کثیرا فلا یرد ما قال عصام الدین رح لا حاجة الی ازدیاد قوله وتخصیصه لان الاضافة
للتوضیح یشمل التعریف والتخصیص فلا تقابل بین الاضافة للتخصیص وبین الاضافة للتوضیح
وانما التقابل بین الاضافة للتخصیص وبین الاضافة للتعریف **قوله** کما یضاف سائر الصفات ..
التوضیح فان المراد من اضافة المضارع الی مصر توضیح الابهام الواقع فیه بانه من مصر او غیره وکذا
حسن القوم قوله مما لا تفضیل فیه بیان لسائر الصفات **قوله** ای افضل الناس اشارة الی تطبیق
المثال مع الممثل بان یضاف للتخصیص ولا یقصد الزیادة علی قریش بل المقصود زیادة علی الناس
مطلقا وانما خص القریش لان نشوه وسکونه فیما بین القریش قوله وان تضیفه الخ عطف علی
یضیفه الاول **قوله** اعلم بغداد ای اعلم اهل بغداد **قوله** ای اعلم ما سواه الخ اشارة الی تطبیق المثال
مع الممثل **قوله** بغداد وهو غیر منصرف للعلمیة والعجمة **قوله** لانه منشاه بدون النمرة
قوله فی النوع الاول لما کان الاول یقتضی الموصوف زاد الشارح رح **قوله** النوع لما کان الاول من اسما
لازم الاضافة یقتضی المضاف الیه زاد الشارح رح قوله من نوعی اسم التفضیل **قوله**

ای افراد اسم التفضیل اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ وا نکان دفع وھم ظاھر
قولہ ولکن التذکیر وانما لم یذکرہ المصرح اکتفاء بقولہ فیما یقابلہ بعد والذی بمن موضع مذکور
غیر قولہ یشابہ بافعل من ای اسم تفضیل مستعمل بمن قولہ فی کونہ اشارة الی وجہ التشبیہ یعنی ان ھذا
النوع مشابہ بافعل من من حیث المعنی لانہ کما ذکر المفضل علیہ فی افعل من کذلک ذکر المفضل علیہ فی النوع
الاول قولہ فی کونہ معرفة یعنی ان نوع الاول مشابہ لافعل المستعمل باللام مشابہة لفظیة لانہ کما یکون اسم
التفضیل المعرف باللام معرفة کذلک النوع الاول معرفة قولہ منہ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج
من البحث لان البحث فی اسم التفضیل لا فی المعرف باللام فاجاب بقولہ منہ ای من اسم التفضیل
قولہ واما النوع الثانی وانما زاد قولہ واما لیصح دخول الفاء فی قولہ فلا بد لانہا تدخل علی الجزاء فیقتضی
الشرط قولہ فیہما انما زاد ھذا لیوجد العائد فی الجزاء الی الشرط قولہ ای مطابقة اسم التفضیل اشارة
الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ مع علم قیام المانع جواب سوال ظاھر قولہ وھو امتزاجہ
بمن التفضیلیة لفظا کما فی اسم التفضیل المستعمل بمن لان کلمة من مذکورة فیہ لفظا قولہ او معنی کما فی
النوع الاول فان کلمة من مذکورة من حیث ذکر المفضل علیہ یعنی کما ان المفضل علیہ مذکور فی افعل من
کذلک مذکور فی النوع الاول قولہ بعدھما ای بعد اسم التفضیل المضاف الذی یقصد بہ زیادة مطلقة
او اسم التفضیل المعرف باللام فاذا لم یکن للمفضل علیہ مذکورا لم یتصور امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیة
التی کانت مانعة لمطابقة الصفة لموصوفہا فان قیل ان عدم ذکر المفضل علیہ فی الاول مسلم
واما فی الثانی فممنوع کیف واللام فیہ للعھد کما قال الشارح رح فیکون المفضل علیہ مذکورا قلنا المراد بعدم
ذکر المفضل علیہ عدم الذکر لفظا بعدہ او ما ذکر من اللام فانہ یدل علی المفضل علیہ لکن من حیث المعنی
لا من حیث اللفظ قولہ ای لا غیر المفرد اشارة الی بیان المضاف الیہ الذی عوض عنہ العلم علی
غیر قولہ لکراھتہم لحوق اداة التثنیة وحاصل الدلیل انہ لو ثنی او جمع مثلا فاداة التثنیة لا یخلو
اما ذکر قبل کلمة من او بعدھا فعلی الثانی یلزم اجراء اداة کلمة علی کلمة اخری وعلی الاول یکون
اداة التثنیة فی الوسط لان کلمة من ممتزجة باسم التفضیل فکانہا من اجزائہ ثم یرد علیہ ان اسم
التفضیل المضاف ایضا ممتزج مع المضاف الیہ فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ایضا فاجاب الشارح
عنہ بقولہ لکونہا الفارقة بینہ وبین باب احمر ای الصفة المشبہة فکانہا تمام الکلمة ای متممہا ولذا لا
یفصل بینہما الا بمعمول الفعل وذلک ایضا قلیل اعلم انہ قد فصل بینہما بلو وفعلہا نحو قول الشاعر ھے
احسن لو انصفت من الشمس فی المعشوقة ای احسن من الشمس لو انصفت وانما تفصل
لانہا جملة معترضة وھی مستثناة عن القواعد قولہ اسم التفضیل دفع وھم وھو ان الضمیر فی
لا یعمل راجع الی اسم التفضیل المستعمل بمن اذ ھو القریب فدفع انہ راجع الی مطلق اسم التفضیل
ثم لما کان الظاھر صفة یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ اسم قولہ الرفع بالغلبة
جواب سوال وھو ان المراد بنفی العمل لا یخلو اما نفی مطلق العمل سواء کان عمل

للنصب فی الرفع او نفی عمل الرفع فقط فعلی الاول لا یصح الحکم لانہ یعمل النصب فی الظروف والحال والتمیز کما یاتی وعلی الثانی الحکم صحیح لکن تقیید المطلق بلا قرینۃ لا یجوز فاجاب بقولہ الرفع بالفاعلیۃ بقرینۃ الاستثناء وھو قولہ الا اذا کان صفۃ لان العمل فی المستثنی عمل الرفع فعلم ان العمل المنفی فی المستثنی منہ ایضا عمل الرفع لیثبت المجانسۃ قال مولانا عصام الدین رحمہ یصح الاستثناء مع بقاء العمل علی عمومہ یعنی لا یعمل اصلا فی مظہر الا فی مظہر والجنسیۃ ثابت ایضا لان المراد باتحاد الجنس ان یکون المستثنی داخلا فی المستثنی منہ وکذلک اجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ ان الحکم بنفی العمل مطلقا لا یصح لانہ یعمل فی الظرف والحال والتمیز والمفعول بواسطۃ حرف الجر نحو زید اضرب بعمرو فلا بد من التقیید لیصح الحکم فاندفع ما قال عصام الدین انہ یصح حملہ علی الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق فی ضمن الرفع بالفاعلیۃ ای یکون المستثنی صادق علی ھذا الفرد المعین قولہ وانما خص المظہر فی المغنی فی باب الظروف ومن المشکل قولہ فخیر نحن عند الناس منکم لان قولہ نحن فی حکم المظہر لان المراد بالمظہر ما لا یکون ضمیرا مستترا فان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غیر معتمد وایضا یلزم عمل افعل فی غیر مسئلۃ الکحل وھو ضعیف وان قدر مبتدأ لزم الفصل بہ وھو اجنبی بین افعل ومعمولہ وھو منکر اجیب عنہ وصرح بہ ای بھذا المثال ابو علی ان الوصف ای خیر خبر لنحن محذوف وجعل نحن المذکور تاکید الضمیر فی افعل کما مر فی المرفوعات قال عصام الدین ان قول الشارح رح لا یظہر اثرہ فی اللفظ ایضا علی انہ یصح عمل اسم التفضیل فی جمیع المبنیات لعدم ظہور الاثر فیہا مع ان الامر لیس کذلک فاجاب عنہ صاحب التکملۃ ان المراد من المضمر ھو المستتر فعلی ھذا معنی قولہ لا یظہر اثرہ فی اللفظ یعنی لا لفظ لہ ولا اثر لہ بخلاف سائر المبنیات وان لم یکن لہا اثر لکن لفظہا موجود فکان اثرہا ظاہرا نظرا الی تحقق المحل قولہ وانما خص بالفاعل جواب سوال وھو ان القاعدۃ المشہورۃ ان التخصیص فی اقوال العباد یفید النفی عما عداہ فعلم منہ انہ یعمل النصب فی المفعول بہ مع انہ لیس کذلک فاجاب بقولہ وانما خص اہ یعنی سلمنا ان التخصیص یفید النفی عما عداہ اذا لم یکن ما عداہ ثابتا بطریق الاولی ونفی العمل فی المفعول بہ ثابت بطریق الاولی لانہ لا یعمل افعل فیہ مطلقا سواء کان فی المظہر او المضمر بخلاف الفاعل لانہ لا یعمل فی المظہر فقط قولہ بل ان وجد جواب سوال وھو ان کم قلتم ان افعل لا یعمل فی المفعول بہ منقوض بقولہ تعالی ھُوَ اَعْلَمُ مَنْ یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ فان قولہ من مفعول بہ لافعل فاجاب الشارح رحمہ بقولہ بل ان وجد قولہ واما الظرف الخ جواب سوال وھو ما الوجہ انہ لا یعمل النصب فی المفعول بہ ویعمل النصب فی الظرف والحال والتمیز مع ان الکل فضلۃ فاجاب بقولہ واما الظرف الخ وانما یکفی فی الظرف رائحۃ من الفعل لانہ بمنزلۃ المحارم فلا یکون من الاجانب فلا یحتاج الی قوۃ العامل واما الفاعل وان کان من الاقارب ایضا لانہ جزء الفعل لکنہ عمدۃ فلذا لا بد من قوۃ العامل واما الحال فھو بمنزلۃ الظرف لان معنی قولہ جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب واما التمیز فانہ یعمل فیہ ما یخلو عن معنی الفعل نحو رطل زیتا فان الرطل عامل فی زیتا مع انہ اسم محض لیس فیہ معنی الفعل قولہ وانما لا یعمل الرفع بالفاعلیۃ لا بمشابہۃ الفعل ولا بمشابہۃ اسم الفاعل کالصفۃ المشبہۃ فانہا عامل باعتماد مشابہۃ اسم الفاعل فالدلیل مرکب من الجزئین فقولہ لان ھذا العمل الخ دلیل علی الجزء الاول من المدعی وقولہ ولانہ لما کان دلیل

على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر فلا يرد ما قال عصام الدين رح الاولى ترك اللام لانه مع السابق دليل واحد لنفي عمل الرفع ليس وجعلهما مستقلا كما يفيده اعادة اللام **فان قيل** ان ههنا يكفي في الاستدلال … الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل اشتغال بما لا يعني قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعني بل ذكره الشارح رح لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا سواء كان عمل الرفع او النصب مع انه يعمل النصب في الظروف واخواته وحاصله فحوان عمل الرفع لاصالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يتم بما بعده وهو الفاعل ولفظ من وكذا انه مشابه بالفعل في الحدث **قوله** وهو لم يعمل اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة **قوله** اي وصفا اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة المشبهة لانها المذكورة سابقا فعلى هذا يفسد المعنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان حمل صفة لا يصح على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التذكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مشتقا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقا وايضا فات المطابقة بين الراجع والمراجع لان ضمير قوله وهو في الحن الخ مذكر والمرجع قوله صفة مونث فاجاب بقوله اي وصفا يعني ان المراد من الصفة الوصف فوجد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فارفع الابهام وتعاين ما هو المراد قال الشارح رح سببيا يعني انه باعتبار حال المتعلق اي منسوب الى سبب الكحل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى لسبب لا انه بيان قوله صفة وحدها لانه لا يسع فيها هذا البيان واشارة الى ان المجموع شرط فشروط العمل ثلثة لا زيد منها كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح ولا يقال الصفة السببية وغير السببية **قوله** معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو النعت حتى يكون المراد من شئ الموصوف بل المراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شئ هو المعتمد عليه مطلقا **قوله** وهو في المعنى لسبب الواو للحال والتنوين في سبب بدل من المضاف اليه اي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الشئ كالكحل في المثال المذكور فانه سبب لرجل لانه حصل في عينه بسببه **قوله** مشترك له متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المص على نفسه قلنا هذا حاصل ما قال المص رح دبيان الحاصل لا يعتد من الاستدراك ولما كان الكحل مشتركا فلذا لم يقل المسبب بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهندي لسببه بالاضافة نقل عن الشارح رح المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قولهم جاءني رجل حسن غلامه سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح اي يحتاج فيه الى الدليل وانما سمي الكحل سببا لان الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب لحصول الكحل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله لكن لك قال صاحب التكملة يعني
ان لا اعتبار جا العينين والمراد ههنا الاول فلذا قال اي بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حال عن الضمير المرفوع
في مفضلا اي متلبسا به ولكن الثاني حال عن نفسه **فان قيل** قد اتفق النحاة ان لا يتعدى الفعل بحرفي
جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف **قلنا** قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره
حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضلا والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحدة
وههنا من جهتين **قوله** اي باعتبار تقيده اه لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير
تقييد لمسبب بالشيء الاول لا يكفي في المفضلية فلذا قال باعتبار تقيده اي باعتبار ثبوت الكحل في عين رجل ثم لما كان
الاول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكري واعتباري فلدفع الابهام
وتعيين ما هو المراد قال الشارح الذي اعتبر اولا **قوله** فيكون باعتبار الاول مفضلا **فان قيل** لا نسلم ان الكحل
باعتبار الاول مفضل وبالثاني مفضل عليه بل الامر على العكس لان الكحل في عين زيد مفضل وزائد على الكحل الذي
في عين رجل كما ترى **قلنا** ان ما قال الشارح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة
من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة او لا ولا شك ان الكحل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فلذا
اطلق عليه المفضل عليه وان كان في الواقع هو مفضلا وتقول اطلاق الشارح بناء على ما قبل دخول حرف النفي ولا
لا شك انه لم يدخل حرف النفي على رأيت لكان الكحل في عين رجل مفضلا بان قال رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد كما ترى **قوله** خبر بعد خبر اشارة الى بيان نصب قوله منفيا **قوله** فرجلا هو
الشيء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله** مفضل باعتبارين صفة لقوله مشترك **قوله** وانما اشترط
الخ يعني ان الشروط ثلثة فاشار الى وجه كل واحد منها قوله ليحصل له دليل قوله ثابتا لشيء **قوله** ويجعل الا
مظهر الخ دليل لقوله وفي المعنى للمسبب قوله تعلق الخ صفة مظهر لانه اذا تعلق بهما يكون من متعلقات موصوف
اسم التفضيل فتكون من اقربائه فتيسر عمله فيه لانه في المظهر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل الا
من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب له لان الموصوف يعمل فيه نحو زيد حسن وجهه فالوجه من متعلقات زيد ولا
يقال زيد حسن عمرا وبكر **قوله** لا نحطاط اي تعليل لما فهم من السابق وهو ان المظهر مسببا لموصوفها **قوله** من كحل عين
زيد لانه لم يجز عمل اسم التفضيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يرد انه اذا لم يعمل فيه
اسم التفضيل فما الذي عمل في الكحل **قوله** فانهما مختلفان بالذات لان الكحل في الموضعين مضاف الى المختلفين
واختلاف المضاف اليه يوجب اختلاف المضاف **قوله** ولئلا يبقى **فان قيل** ان ذكر الواو في قوله ولئلا
غير صحيح لانه يدل على انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله ليخرج
بيان فائدة القيد لا انه علة **قلنا** يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه محشي التكملة بان
قوله ليخرج علة غاية لاتحادهما بالذات ولئلا يبقى علة حقيقة لاتحادهما بالذات فيكون الواو لعطف الجملة على العلة
قوله ليسهل علة للنفي وهو قوله لئلا يبقى وانما يسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل شيء على النفس
وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عن معنى تفضيلي بالنفي الخ

قوله عن المعنى التفضيلي وهو الزيادة قوله كما ستقف فائدته اى فائدة النفي الكاف بمعنى اللام يعنى لما سيصح او بمعنى على اى بناء على ما ستقف قوله ففى هذا المثال يعنى انما يكون راحسن بمعنى حسن فى هذا المثال خاصة قوله وكذا اكل افعل شاع الى عدم الافضلية ... ذلك قال لما رأيت رجلا افضل على رأسه عمامة منها على رأس زيد لايجرى عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة يحتمل آه جواب سوال وهو ان احسن لما كان بمعنى حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل عين زيد على العين ولايكون ذلك الا اذا ابقى المعنى التفضيلي فاجاب بقوله وهذه العبارة الى آخره قوله اذا استولى اى غلب قوله مقيسا الى زيد آه حال من حسن اى حال كون حسن كحل عين رجل مقيسا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله يأباه مقام المدح يقتضى ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفي الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محطا للنفي قوله فيبقى اصل الحسن الى قوله فيكون احسن الخ قال عصام الدين ان عمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقول الشارح فيبقى اصل حسن الخ زائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال مختص بمقام المدح فلذا اختص به وان لم يكن عمل اسم التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجريدا عن الزيادة اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوزه النحاة لكون من مستدعيا ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضى بلا ضرورة كذا قال مولانا عصام الدين رح قلنا عدم الضرورة ممنوع لان العرف ضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او بكونه دونه اى ما رأيت رجلا دون حسن عينه الكحل منه فى عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لانه اذا انتفى المساوات لاجل المدح فانتفاء الزيادة اولى فان قيل ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما مر فما الحاجة الى قوله والزيادة بالطريق الاولى قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فهو انتفاء زيادة محققة ثبت بالعرف كما مر قوله حسنه فى عين زيد منصوب بنزع الخافض اى لحسنه قوله ولايبعد انما قال لايبعد هضما للنفس لان هذا التوجيه من الشارح فقط علم ان هذا اما تاويل الحرف فى المعنى الثانى ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان فى المعنى الاول نفى الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفى الثانى نفى الزيادة قبل دخول حرف وفى الثالث نفى الزيادة والمساوات جميعا بدخول حرف النفي قوله من جميع ذلك اى من المعانى الثلثة قوله عين كل رجل لان رجل نكرة والنكرة اذا وقعت فى حيز النفي تفيد العموم فلذا قال كل رجل فلذا قال وذلك كمال المدح اى دونية حسن كل رجل منه كمال للمدح قوله فان قيل لو كان زوال فان قيل دفع هذا السوال قد مر سابقا بقوله ليخرج عنه نحو ما رأيت رجلا احسن كحل عينه الخ اذ الاشتغال به ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعنى وايضا ان هذا السوال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي كما فى المعنى الاول او بوجه اخر كالعرف كما فى المعنى الثانى فلا يصح قول الشارح رح لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اجيب عن الاول نعم ان دفع هذا السوال مذكور سابقا لكن داب الشارحين ان ياتى بدفع الاعتراض مرة ثم ياتى بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد الاجمال ولجاب عصام الدين عن الثانى ان الباء فى قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية او ان الباء بمعنى فى اى صورة

ذكر النفي فلا يرد السوال كما قال جمال الدين وأجاب صاحب التكملة ان الباء للسببية وانما اختص بالنفي لان
هذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول وهو الزيادة بعد النفي لا بالعرف لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات وما قال عصام الدين ان
الباء بمعنى لا يجوز فان قول الشارح في الجواب فاذا ازيل النفي ينادي على فساده اي فساد الباء بمعنى مع او في
قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال وهو فليكن الكحل مرفوعا بالابتداء فاين الفرق
الى جعله معمولا لاسم التفضيل فاجاب بقوله مع انهم اي مع ان النحاة لو رفعوا احسن على انه خبر الكحل
مبتدأ لفصلوا اي يلزم الفصل بالاجنبي والمراد به ان لا يكون من معمولات اسم التفضيل وهو لا يجوز لضعف
عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا كالفعل واسم الفاعل فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي
والامر الثاني ان سيبويه لما جعل هذا القول دليلا على عمل اسم التفضيل في المظهر جعل المصنف رح تنبيها
للدليل لا نفس الدليل وهو قوله لانه بمعنى حسن ثم اعلم ان كلمة مع من الظروف لا بد لها من المتعلق
وهو قوله لانه بمعنى حسن لان كلمة مع للمقارنة ولا شك ان عمل اسم التفضيل في المظهر موقوف على
مقارنة الامرين احدهما جعل احسن بمعنى حسن والاخر ان لا يكون الكحل مبتدأ واحسن خبرا منه وانما
جعل احسن خبرا والكحل مبتدأ ولم يعكس لان احسن لا يصلح ان يكون مبتدأ لنكارته قوله اي ما عمل فيه
احسن من حيث جواب سوال وهو ان الكحل لو جعل مبتدأ واحسن خبره فالضمير المستتر في احسن
معموله فكيف يفصل بين احسن ومعموله فاجاب بقوله اي ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه من هذه الحيثية لا يعمل في المفضل وهو الكحل حاصل
الجواب ان ههنا معمولين احدهما مفضل والاخر مفضل عليه فالمراد بالمعمول ههنا هو الثاني لان الاول معمول
باعتبار زيادة اسم التفضيل من حيث المعنى لان اسم التفضيل يعني الفضل في المفضل فكذا العمل في لفظه
ايضا من حيث الزيادة والفضل واما الثاني وهو المفضل عليه الذي لا يعمل اسم التفضيل فيه باعتبار الزيادة
والفضل في معناه فكذا لا يعمل في لفظه ايضا من حيث الزيادة بل يعمل فيه من حيث معنى الفعلية وانما عبر عن
المعمول بقوله اي ما عمل فيه احسن ليتعلق به قوله من حيث الخ على اليقين لان الاصل في متعلق الجار والمجرور
هو الفعل وان صح تعلقه بشبه الفعل ايضا قوله وذلك المعمول قوله منه في عين زيد لا الضمير الذي في احسن
قوله اذ كلما ليس معمولا له جواب سوالين احدهما ان الكحل ليس باجنبي من احسن لان احسن خبر
فيكون عاملا في الكحل الذي هو مبتدأ عند البعض كما مر في المرفوعات فلما كان الخبر عاملا في المبتدأ عند
البعض فلا يكون الكحل اجنبيا والثاني ان الكحل معمول احسن من وجه اخر وهو ان احسن عامل في الضمير
المستتر في احسن الراجع الى الكحل فلا يكون اجنبيا لان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء فاجاب
ان الكحل وان كان معمولا لكن ليس معمولا من هذه الحيثية اي بانه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
بل هو معمول من حيثية اخرى وهي زيادة اسم التفضيل وكونه خبرا عاملا في المبتدأ قوله ولا يجوز
الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معمولين لعامل واحد وهو الابتداء فيكونان تربين

فاجاب بقوله ولا يخرجه الخ قوله اذ العامل في الحقيقة اي في المذهب التحقيق عند لان البعض المختر
عامل في المبتدأ يعني ان كونهما معمولين لعامل واحد لا يثبت الغرابة لان المراد بالغرابة ان يكون
اسم التفضيل عاملاً فيه وهو غير عامل ههنا قوله بخلاف ما اذا عمل في الكحل الخ جواب سوال
وهو ان الكحل لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضاً يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكحل فاجاب
بقوله بخلاف الخ يعني ان الكحل اذا كان فاعلاً لا يكون اجنبياً لكن يرد عليه ان الكحل وان كان معمولا
على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اي اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه
من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبيا من هذه الحيثية اجيب عنه ان عمل اسم التفضيل في الاسم
الظاهر ليس الا لمعنى الفعلية كما قال المصرح لانه بمعنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية
الزيادة بخلاف عمله في الضمير الفاعل لانه ليس الا لمعنى الزيادة والفضل كما مر غير مرة قوله ولو قدم منه قوله
الخ جواب سوال وهو حاصل قوله مع انهم لو رفعوا يعني انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالخبرية
يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يتقدم
قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد في عينه الكحل وان لم يلزم
الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتاخير في فهم معنى اللفظ بسببه والمراد بالاضطرار ان
لا يجد وجه غير مخل المقصود قوله تعقيد ركيك التعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على
معناه والركيك ما ليس له طاقة بالفارسية سست وبيمزه ونسبة التعقيد الى المعنى في قوله لكن في معناه تعقيد مجاز و
انما كان فيه تعقيد باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل المرجع لان الضمير في
منه راجع الى الكحل وهذا مؤخر عنه فان قيل الاضمار قبل الذكر انما يمتنع لو كان لفظا ورتبة جميعا وههنا
الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن ممتنعا لكن لا يخلو من التعقيد والكلام فيه لا في الامتناع
او نقول ان عود الضمير الى المتاخر في هذا المثال ممتنع لا لاجل اشتراط تقدم المرجع بل باعتبار كونه ضمير
المفضل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد ويأتي تفصيله
متصلا به والثاني انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا ما رأيت رجلا احسن في عينه ينظر الذهن الى الشيء
الذي هو حسن في عينه ماذا فينبغي ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكره بعد منه في
عين زيد ثم ذكر الكحل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر
الدلالة على المعنى قوله وكذا لو قيل جواب سوال وهو انه لو قدم قوله منه في عين زيد فان
لزم منه الاضمار قبل الذكر لكن لا يلزم في قوله ما رأيت رجلا احسن من الكحل عينه هو اي الكحل في عين زيد ولذلك
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي فاجاب بقوله وكذا لو قيل ما رأيت رجلا الخ لا يخلو عن
التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى
واعلم ان هذا التركيب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في
عينه الكحل واقيم مقام الضمير في منه الكحل وجعل المبتدأ ضميرا راجعا الى الكحل لاجل انه لو كان مظهرا لم يكن من

تفضیل الشئ على نفسه وباعتبار لا يتعدد الكحل فيغاير المفضل والمفضل عليه بالذات **قوله** مع انهما
ليسا من قبيل يعني انهما غير مسموعين بل مصنوعين فلما لم يكن مسموعًا من العرب لا يجب علينا تصحيحها اعلم
ان قوله مع انهما من الظروف يقتضي المتعلق وهو قوله لا يخلو من التعقيد واجاب بعض الشارحين
عن هذين التركيبين بوجه آخر وهو ان ههنا لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدثين
اي دال على الحدثين ظرفين او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم
التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل
على الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث
للمفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدوث للمفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه و
جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلائه بقوله في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه
باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه قوله منه استغنى لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه
لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عين زيد **فان قيل** لما امتنع الفصل بين
العامل والمعمول بالاجنبي امتنع عمل اسم التفضيل ايضا في المظهر فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز
العمل بالضرورة **قلنا** من ابتلي ببلائين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم والامتناع الاعم
اقوى كذا قال صاحب الغاية **قوله** ولما قرر مسئلة الكحل **جواب سوال** وهو ان المقصود ههنا بيان
عمل اسم التفضيل في المظهر وحاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن الخ
اشتغال بما لا يعني **فاجاب** بقوله ولما قرر مسئلة الكحل الخ اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر
وهو الكحل ههنا فالاضافة لادنى مناسبة وهي ان المراد مثل عمله في المظهر بالكحل فلا يرد لا يصح اضافة
المسئلة الى الكحل لانها عمل اسم التفضيل في المظهر لا الكحل **قوله** وما عبر به عنها اي المثال الذي عبر به عن
المسئلة **قوله** بلا زيادة ونقصان اشارة الى ان المثال السابق ليس بضعيف باعتبار الطوالة بل اعتدال
لكن في المثالين الاخيرين عدول من العدل الى النقصان **قوله** وينتقل بهذا عطف على نسبة قوله بهذا التعريف
وفي بعض النسخ بهذا التعريب اي بهذا المعرف المذكور **قوله** واستشهد به اشارة الى بيان فائدة النقل
الى ما لنشد **قوله** وتطبيق عطف على الشد فيه اشارة الى دفع وهم وهو ان يتوهم ان الاستشهاد به بجميع
الصور فدفع بقوله وتطبيق بعض والاشارة الى تطبيق حاصل بجعل ما رايت كعين زيد اعين فيها
الكحل مثل ولدا اي **قوله** باقامة من اشارة الى بيان الاخصرية ولم يقل او ضمير منه اشار بزيادة لفظ مقام
الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور القسم فلا يرد ان حذف الجر وابقاء الجار مع كلمة في
مع البقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب **قوله** ولو رفع لفظ العين هذا التوجيه اخص من الشارح في بيان
الاختصار **فان قيل** لم خص الرفع بالعين الثاني مع انه لو رفع العين الاول وقيل ما رايت رجلا اعين فيه الكحل منه في عين
زيد كان اخصر ايضا مع ظهور المراد لان الكحل لا يكون الا في العين قلنا لا نسلم ظهور المعنى المراد على تقدير رفع العين الاول

لعدم ذكر العين فى التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير رفع العين
الثانى وجد القرينة عليه سابقا وهو ذكر العين الاول **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل لابد ان يكون
من جنس المفضل عليه فالمقصود ههنا زيادة الكحل على الكحل لا زيادة الكحل على زيد او على عينه **قوله** وعلى
كل تقدير الخ اشارة الى الرد على الرضى حيث قال وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه
لتفضيل الكحل لا لتفضيل الكحل على العين وهذا المقصود لا يحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان
كذلك الخ اشارة الى وجه الرد **قوله** على نفسه باعتبارين بل تغير فى الذات **قوله** فان قدمت
ذكر العين قلت ما رأيت يعنى امثال مسئلة الكحل تادى بعبارات ثلثة الاول ما قال المصنف بقوله
ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والثانى ما قال بقوله ما رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ثم انتقل المصنف من المثال
الثالث الى ما انشد سيبويه بقوله ولا ارى الخ **قوله** كان اصله الخ اشارة الى بيان الاحصرية وانما ذكر
العين ههنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رايت رجلا كما فى المثالين الاولين اشارة الى بيان القرينة
على المحذوف وقوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان لان العين مونث وكذا
لابد من تانيث الضمير فى قوله عن ذكره بان يقال عن ذكرها اجيب عنه ان العين مونث سماعى يجوز
فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولوى يعقوب فى شرحه على الحسامى فى صدر باب القياس ان
النعل فى قوله قس النعل بالنعل مونث سماعى يجوز فيه الوجهان قال الرضى انما استغنت فى هذه العبارة
عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا
هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل فى عين زيد **قوله** وتقديره ما رايت عينا اشارة الى
الجواب من اعتراض الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه
يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل
الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فاجاب الشارح عنه بجوابين الاول بقوله فى اصل
التكحل والثانى اولا بقوله معناه قوله فى كونها احسن اشارة الى بيان وجه التشبيه قوله ويلزم من هذا جواب سوال
وهو ان قول المصنف ما رايت كعين زيد الخ لا يدل على المقصود وهو احسنية كحل عين زيد من الغير بل يدل على انتفاء احسنية
الكحل فى عين الغير والحال انه ليس بمقصود فاجاب بقوله ويلزم من هذا الخ لان نفى وجود عين مماثل بعين زيد فى الاحسنية لكحل عين زيد
ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كاثبات الدعوى بالبينة وايضا دلالة اللازم على الملزوم من قبيل الكناية وهى ابلغ من
الصريح اذ هى طريق الفصحاء ولا شك ان الاتيان بها ابلغ من الاتيان بطريق غيرهم **قوله** وانما جاز هذه الصورة جواب سوال وهو ان
لا ضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين
العامل والمعمول بين الاجنبى اذ ليس حسن معمولا على قوله منه فى عين زيد فاجاب بقوله وانما جاز هذه الصورة لانه فرع الاولى وان لم يقدم من
فيهما قوله ولا مرام لتفضيلية الخ اشارة الى الجواب الثانى يعنى وان لم يكن فرعا للاولى لكن كلمة من مع مجرورها مقدرا فيهما ايضا كما ذكر
بقوله كان اصله ما رايت الخ **قوله** منصوب على انه صفة جواب سوال وهو ان قوله مثل لا ارى اسم من الاسماء المعربة

فلا بد لها من الاعراب فما هو فاجاب بقوله منصوب نحو للنصب لابد من الناصب فبين الشارح بقوله على انه صفة الخ

قوله فلا يماثل لما اول المثل بالمماثل ليصح الحمل على القول ان المثل وصف محض اذ هو المصدر والقول وانما مصدر ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فاخذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك

صدر البيت جواب سوال وهو ان ابتداء البيت من قوله مررت على وادي السباع فعدول المصنف

من صدر البيت الى وسط لايكون الا لنكتة فما هي فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبديا

لما هو مبدأ المماثلة وهو لا ارى في مقابلة ما رايت قوله وترك موصوف جواب سوال وهو انه

لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينا او رجلا بان يقول

ما رايت عينا كعين زيد الخ ليكون المماثلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان الاختصار

قوله اذ هو الخ دليل المماثلة الكاملة قوله واديا فينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا قوله لانه كان

في مقام بيان الاختصار تعليل لقوله وترك الموصوف قوله او لاحال من المثال او تمييز او صفة اي المثال الاول

وهو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله ؎

مررت على وادي السباع ولا ارى ÷ كوادي السباع حين يظلم واديا ÷ اقل به ركب اتوه تأية ÷ واخوف

الا ما وقى الله ساريا ÷ قوله كوادي السباع الخ انما اورد المظهر اي وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل

على المظهر او لمكان التهديد يذكر المظهر قوله كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا

قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور قوله والتائية تفعلة نحو تكرمة

نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من أَيَّ اي مجرده أَيَّ بفك الادغام او الادغام

والتأني عطف تفسير للمكث قوله من السري لا من السراية لانه لا يناسب المقام قوله اما من رؤية البصر الخ اشارة الى

بيان التركيب كما هو داب الشارح في بيان الاشعار التي ذكرها المصنف قوله حال منه اي من الواو قوله قدم لاستقامة

الوزن لا للتنكير كما توهم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حين النفي قوله مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من باب

علمت يكون مسندا اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه قوله اما اعتراضية لعل هذا بناء على ان ما بعد البيت

شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او الكلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة ههنا

وهي تعظيم شان وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله

هو حسبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة قوله او حالية اعترض عليه بان تقديم

الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحالية فيما بعد بقوله والحال اني لا ارى الخ مشعر

على ترجيح الحالية فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشارح فلذا

لم يتعرض الى ترجيحهما قوله بمعنى المفعول فان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد

المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعده وهو الركب كما ذكر

بعد اقل قوله والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل

قوله اي ركبا سارا يا . . .

اشارة الی بیان الموصوف لقوله ساریا ولما کان للموصوف للقدر اسم جمع وحکمه فی ارجاع الضمیر حکم المفرداة جاز فی وصفه الافراد والتذکیر **قوله** یقول مررت علی واد منسوب الی قوله ولو عبرت اشارة الی حاصل معنی الشعر **قوله** منسوب الی السباع **جواب سوال** وهو انه لا یصح اضافة الوادی الی السباع لان الاصل فی الاضافة اختصاص المملوکیة کما فی غلام زید کما صرح به فی شرح مائة العوامل وهو محال ههنا **فاجاب بما حاصل** ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوکیة **قوله** یکون توقف الرکب اشارة الی بیان معنی التمیز لانه لانه فی المعنی فاعل والشارح جعل التمیز وهو للمکث والتوقف فاعل قل باعتبار ارجاع الضمیر فی اقل التوقف قوله فیه الخ اشارة الی ان الباء فی قوله به بمعنی فی قوله عن الآفات متعلق لقوله وقایة الله تعالی **قوله** ولو عبرت اشارة الی النقل الی ما انشد سیبویه غیر مختص بالمثال الثالث کما اقتصر المصنف رحمه الله تعالی بل لو اجری علی المثالین الاولین جاز ایضا **قوله** ولما قسم الی **قوله** سلک تلک الطریقة **جواب سوال** وهو ان اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الاسم بعد العلم به من وجه الحصر لیس لاجل اختلاف طبائع الناس فقط بل لاجل ان بحث النحوی عن احوال الاسم فذکر تعریفه لیعلم انه المقصود بالبحث واما اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الفعل فلیس الا اشتغالا بما لا یعنی اذ علم یعلم من وجه الحصر فلا حاجة الی تعریفه ثانیا مع انه غیر مقصود بالبحث حتی عرفه لاجل البحث کما فی الاسم فلجاب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالی فی تعریف الفعل سلک مسلک الاسم کما هو داب المصنف رح فی کثیر من المواضع ولذا ذکر المص بعد تعریف الفعل بعض خواص الفعل کما ذکر ذلک فی قسم الاسم مع انه انما ذکر خواص الاسم لزیادة ایضاح تعریف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ایضاحه واما الفعل فلیس بمقصود بالبحث فلا حاجة الی ایضاحه بذکر الخواص لکن ذکر الخواص لاجل الحمل علی الاسم ثم قال المولوی المحقق الصادق الکابلی **وههنا بحث** من وجوه الاول ان الدلالة علی ما ذکر انما یتم لو ذکر بعض خواص الحرف بعد تعریفه ایضا فلما لم یذکر لم یتم الدلالة والثانی انه لا مدخل للتقسیم فی معلومیة حدود الاقسام من دلیل الحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الکلمة الی اقسامها اشتغال بما لا یعنی لان العلم بالحدود حصل من وجه الحصر لا من التقسیم فینبغی ان یقال فلما علم من دلیل الحصر حد کل واحد منها الخ والثالث ان قوله علم صفة لقوله علی وجه والجملة اذا وقعت صفة لابد فیها من العائد الی الموصوف ولا عائد ههنا **اجیب** عن الاول لیس للحرف خواص وجودیة بل خواص عدمیة بان یعری عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم یذکر خواصه وعن الثانی ان قوله علم من دلیل الخ من غیر قوله قسم الی اقسامها کافیة فی معلومیة حدود ذوات تلک الاقسام لکن معلومیتها من حیث انها حدود لاقسام الکلمة موقوفة علی التقسیم وعن الثالث العائد مقدر تقدیره علی وجه

علم به ای لسبب ذلك الوجه كذا قال جمال الدين الجنابی اونقول ان اللام فی قوله الاختصار عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكفى فيها كون اللام عائدا بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما مر تحقيقه فی بحث عائد الخبر فلان شئت فانظر فيه فلا نطيل الكلام ههنا وايضا قد مران كون اللام عائدا انما يختص بافعال المدح فقط فاقول بفضل الله تعالى عز وجل ليس غرضه ان اللام عائد بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مع ليل اختصاره والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد فی الواقع ههنا ضمير دون اللام رضيت بالله الها وربا و بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالاسلام دينا وبالجنة رحمة الله تعالى مذهبا واماما وبالقران اماما والكعبه قبلة وللمومنين اخوانا وان يوم القيمة اتية لاريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والجنة للمومنين والنار للكافرين حق والاسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المومنين حق وسوال منكر ونكير فی القبر حق وشفاعة النبی صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعة سائر الصالحين كذلك حق ورؤية الله تعالى من الجنة حق الحمد لله الذی لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فی الملك ولم يكن له ولی من الذل وكبره تكبيرا ای قدس من هذه الثلثة اعنی اتخاذ الولد والشريك والولی اعلم ان الله تبارك وتعالى جل جلاله وعم نواله وعم احسانه واجب الوجود مستجمع لجميع صفات الكمالية منزه من الزوال والنقصان معبود بالحق لائق الالوهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لاشريك له بل هو الله الاحد خالق كل مخلوق ورازق كل مرزوق لامكان له فی الارض ولا فی السماء ولا فی الاسفل ولا فی الاعلى ولا فی قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه الدوتة لعدد كمالاتی

تم الكتاب المسمى بالسوال الباسولی فالحمد لله

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الى مغفرة ربه القوی

الهی نجنی من كل كرب بحق المصطفى مولى الجميع
وهب لی فی مدينته قرارا بايمان ودفن بالبقيع

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله واصحابه واتباعه اجمعين